مجموعة
قوانين الكنائس الشرقية

نقلها عن الأصل اللاتيني

المطران يوحنا منصور المطران كيرلس سليم بسترس
الأب جنا الفاخوري

منشورات المكتبة البولسية

التشريعات الدينية

جميع حقوق هذه الترجمة العربيّة، نقلاً كاملاً أو جزئيًّا،
وترجمةً إلى لغةٍ أخرى ترجمةً مباشرة،
محفوظةٌ للمكتبة البولسيّة.

•

الطبعة الأولى ١٩٩٣

•

مَنشورات المكتبة البولسية
شارع لبنان - بيروت - ص.ب: ٤٤٥٩ - ١١ لبنان
هاتف: ٤٤٤٩٧٣ - ٤٤٨٨٠٦ - ٤٤٩٨٠١
شارع القديس بولس - جونيه - ص.ب ١٢٥١ لبنان
هاتف: ٩١١٥٦١ - ٩٣٣٠٥٢

التشريعات الدينية

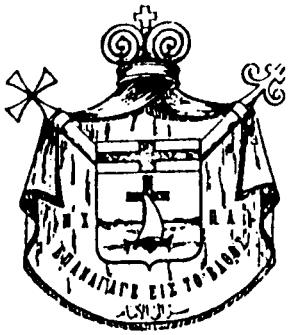
- تمّت ترجمة **مجموعة قوانين الكنائس الشرقيّة** الى اللغة العربيّة وطبعها بإذنٍ خاصّ من سكرتيريّة دولة الفاتيكان في آذار سنة ١٩٩٣ وبتكليف خاصّ من غبطة البطريرك مكسيموس الخامس حكيم معبِّرًا عن إرادة لمجلس البطاركة والأساقفة.

- ظهر النصّ اللاتينيّ الأصليّ **لمجموعة قوانين الكنائس الشرقيّة** سنة ١٩٩٠ واحتفظ الكرسيّ الرسوليّ لنفسه بحقّ إعادة طبع هذا النصّ وترجمته الى لغةٍ أُخرى إلّا عن تنازلٍ منه وإذنٍ خاصّ:

Sancta Sedes omnia sibi vindicat iura. Nemini liceat, sine venia Sanctae Sedis, hunc codicem denuo imprimere aut in aliam linguam vertere.

التشريعات الدينية

بطريركية
انطاكية وسائر المشرق
والاسكندرية واورشليم
هاتف : ٤١٣١١١ - ٤١٧٥٦٦



جلد رقم ٩٢

بيروت (الربوة) في ٢٥ آذار ١٩٩٣

رقيم بطريركيّ

لقد ألحّت الحاجةُ على كنائسنا الى ترجمةٍ لمجموعة قوانين الكنائس الشرقيّة، ولا سيّما وقد أُعلنت رسميًّا في ١٨ تشرين الأوّل ١٩٩٠ وأصبحت نافذة المفعول في الأوّل من تشرين الأوّل سنة ١٩٩١.

وقد أَبطل إعلانُها هذا ما سبقها من قوانين، وصرنا بسبب جهل الكثيرين للّغة اللاتينيّة وتأخُّرِ صدور النصوص في اللغة العربيّة، لغةِ بلادنا الرسميّة، في شبه فراغ أمام الحكومات والمحاكم، وكادت تنتشر الفوضى في القضاء والتقاضي، وطُلب إلينا تداركُ الأمر لدى الحكومات والمسؤولين.

هذا كلّه دعانا الى تكليف لجنة من رجال الفكر والمعرفة والقانون للقيام بالترجمة في أسرع وقت ممكن، وفي أدقّ ما تكون الترجمة، لكي نسدّ الفراغ ونلبّي حاجات الكنائس ونظامها، وحاجات المحاكم والحكّام، والقضاة والمحامين، والمعاهد الإكليريكيّة والكلّيات الحقوقيّة.

وفيما نضع بين أيدي من يعنيهم الأمرُ ويفيدهم الاطّلاع، هذه الترجمة العربيّة للنصوص القانونيّة الجديدة، نسأل الله أن يمدّنا بالعون والتوفيق ويؤازرنا في كلّ سعي لخير الكنيسة والمجتمع.



مكسيموس الخامس حكيم

+ مكسيموس الخامس

بطريرك أنطاكية وسائر المشرق والإسكندرية وأورشليم

التشريعات الدينية

مجموعة
قوانين الكنائس الشرقية

التشريعات الدينية

أمانة سرّ الدولة
رقم ٨٠٧/٣٢١ الفاتيكان، ٢ نيسان ١٩٩٣

صاحب الغبطة،

لقد سألتم في رسالة كريمة، في السجلّ ٢٧، الرقم ٥١، بتاريخ ٢٤ شباط المنصرم، الإذن بنشر ترجمة عربيّة لمجموعة قوانين الكنائس الشرقيّة، عملت سيادتكم على التحضير لها.

فيمَا أبلّغ إليكم منح الإذن، أرغب إلى غبطتكم أن تتفضّل فتدقّق هل الترجمة مطابقة للنصّ اللاتينيّ الذي يجب أن يُنْشَرَ بإزاء الترجمة العربيّة، وأن تُجري من ثمّ اتّصالاً بدائرة التراث التابعة للكرسيّ الرسوليّ من أجل حقوق المؤلّف وتحديدِ النطاق حيث يمكن نشر الترجمة.

أغتنم الفرصة لكي أؤكّد لكم، مع مشاعر تقدير مُميَّز، أنّي

الوفيّ في الربّ
لغبطتكم
الكاردينال أ. سودانو
أمين سرّ الدولة

التشريعات الدينية

SEGRETERIA DI STATO

N. 321.807 DAL VATICANO. 2 Aprile 1993

Beatitudine,

con stimata lettera Reg. XXVII, N° 51, del 24 febbraio scorso, Ella ha chiesto l'autorizzazione a pubblicare la traduzione in lingua araba del Codice dei Canoni delle Chiese Orientali, da Lei fatta preparare.

Nel comunicarLe che l'autorizzazione è concessa, prego Vostra Beatitudine di voler controllare se la traduzione sia conforme al testo latino, che dovrà essere pubblicato a fianco della traduzione araba, e di mettersi poi in contatto con l'Amministrazione del Patrimonio della Sede Apostolica per i diritti di autore e per la delimitazione dell'area in cui la traduzione potrà essere diffusa.

Profitto della circostanza per confermarmi con sensi di distinto ossequio

di Vostra Beatitudine

dev.mo in Domino

A. Card. Sodano

Segretario di Stato

A Sua Beatitudine
MAXIMOS V HAKIM
Patriarca di Alessandria e di Gerusalemme
dei Greci Melchiti
Patriarcat Grec-Melkite Catholique
B. P. 22249
D A M A S, SYRIE

التشريعات الدينية

كلمة الناشر

لقد كان للمكتبة البولسيّة، على مرّ السنين، باع وخبرة في نشر الكتب القانونيّة الكنسيّة، فضلاً عن نشر الكتب الليترجيّة والدينيّة المتنوّعة. لذلك، ما إن أعلن رسميًّا قداسةُ البابا يوحنّا بولس الثاني، في ١٨ من تشرين الأوّل من عام ١٩٩٠، «مجموعة قوانين الكنائس الشرقيّة»، حتّى عزمت إدارة المكتبة على نقلها إلى العربيّة. فانبرت فورًا للعمل، وسعت أوّلاً إلى الحصول على الإذن بالتعريب فحصلت عليه، وأجرت من ثمّ الاتّصالات والمداولات التمهيديّة، فألّفت على أثرها فريقًا للنقل مقصورًا على ثلاثة مترجمين، يستعينون بمستشارين ومدقّقين.

ولم يكن اتّباع هذا المنهج في العمل من دون مبرّر. فالترجمة، ولا سيَّما لعمل من مثل الذي بين أيدينا، إن حُصرت في فرد قد يعتورها النقص والخطأ، وإن وُزّعت على كثيرين قد يعوزها التآلف والوحدة.

أمّا المترجمون فهم سيادة المطران يوحنّا منصور والمطران كيرلّس بسترس والأب حنّا الفاخوري، ثلاثة لهم شهرتهم في العلم والتدريس والكتابة والنقل، الأوّل قانونيّ والثاني لاهوتيّ والثالث لغويّ، وجميعهم متضلّعون من اللاتينيّة والعربيّة معًا، فضلاً عن تبحّر كلٍّ منهم في علوم أخرى واسعة متكاملة.

فهؤلاء الثلاثة، بتعاونهم الدائم والوثيق في ما بينهم واستعانتهم كذلك بمستشاريهم ومدقّقيهم، استطاعوا أن ينجزوا ترجمة بدت وكأنّها عمل فرد ومجموعة في آن واحد، تتحلّى بالانسجام في الأسلوب وفي الإنشاء، من أوّل قانون إلى آخر قانون، وتتمتّع بأمانة ناصعة للأصل اللاتينيّ من أدقّ حرف إلى أوسع عبارة، حتّى إنّ المرء إذا ما قرأها لا يشعر بالثقل بل يرى الجمل تنساب سلسة في تعاريجها واضحة في تشابكاتها، وإذا ما قارنها بأصلها رأى كيف تحذو العربيّة حذو اللاتينيّة بدقّة وأمانة منقطعتي النظير.

ولمّا كان النصّ نصّاً قانونيًّا لا يجوز أن يلتبس فهمه على القارئ، وضعنا بإزاء الترجمة العربيّة الأصل اللاتينيّ، وعمدنا أيضاً إلى تشكيل الكلمات تشكيلاً يساعد على القراءة السهلة الممتعة، وعلى إدراك المعنى بدقّة، من دون كبير عناء.

وتسهيلاً لاستعمال هذه القوانين ولعمل الباحثين، ألحقناها بجدولٍ توافقٍ بينها وبين القوانين الشرقيّة السابقة والقوانين اللاتينيّة الجديدة، وكذلك بفهرس هجائيّ لأهمّ الموادّ القانونيّة.

إنّ «مجموعة قوانين الكنائس الشرقيّة» عمل جبّار تجمّعت على إنجازه شخصيّات كبيرة وسُلخت سنوات طويلة وبذلت جهود عظيمة. فمن اللائق بل من الواجب أن تحظى ترجمته بالعناية الملائمة فيفي الناقلون بمَا أراد الواضعون. وهذا ما توخّينا البلوغ إليه ونأمل الآن أن نكون قد فعلنا ذلك وأسدينا إلى أبناء الكنائس الشرقيّة الناطقة بالعربية وغيرِهم ممّن لهم في هذا العمل فائدة، خدمةً جلّى، يتمكّنون بها من جني ثمار هذه القوانين التي سار على هديها آباؤنا أجيالاً وأجيالاً فأنبتت فيهم الفضائل المسيحيّة والقداسة.

الأب جوزيف العبسي البولسيّ

مدير المكتبة البولسيّة

التشريعات الدينية

يوحنّا بولس الأسقف
خادم خدّام الله
لذكرى دائمة
إلى إخوتنا الأجلاّء
البطاركة ورؤساء الأساقفة والأساقفة
وإلى أبنائنا الأعزّاء
الكهنة
والشمامسة الإنجيليّين وسائر مؤمني الكنائس الشرقيّة

إنَّ الآباءَ الذين ٱلْتأَموا في المجمع المسكونيّ السابع في نيقية، سنة ٧٨٧ ب. م. برئاسةِ مندوبينَ أرسلهم سلفُنا أدريانُس الأوّل، **أقرُّوا قوانين مقدّسة** في أوّل تنظيمٍ قانونيٍّ يصدر عن ذلك المجمع، وأرادوا أن يفرضوها «فرضاً كاملاً وثابتًا». وأعلنوا باختصار، وهم «يبتهجون بها ابتهاجَ من أحرزَ غنائم» أنّها، كما يروي التقليد، مُتأتِّية من الرسلِ الأجلاّء، و«المجامعِ العامَّة المقدَّسة الستّة، والمجامع المحلّيَّة» ومن «آبائنا القدّيسين».

وفي الواقع، عندما أكّد ذلك المجمعُ عينهُ أنَّ واضعي القوانين المقدّسة كانوا مستنيرين بأنوار «الرُّوح الواحد نفسه» عندما أقرّوا «ما هو ملائم»، أصدرَ تلك القوانين بمثابة كيانٍ تشريعيّ كنسيٍّ واحد، وأثْبته «مجموعةَ قوانين» لجميع الكنائس الشرقيّة، كما فعل قبل ذلك بزمان طويل مجمعُ القُبَّة الذي عُقد في القسطنطينيّة سنة ٦٩١، حاصرًا مجال تلك الشرائع، على وجه أوضح، في قانونه الثاني.

في مثل هذا التَّنوّع الرَّائع بين الطقوس، أي بين التُّراث الليترجيّ واللاهوتيّ والروحيّ والنظاميّ في كلٍّ واحدةٍ من تلك الكنائس المتأصِّلة في الجليل من التقاليد الإسكندرانيّة والأنطاكيَّة والأرمنيّة والكلدانيَّة والقسطنطينيَّة، تُعدُّ القوانينُ المقدَّسةُ بحقّ جزءًا متميّزًا تمام التميّز من ذلك التراث، يُكوّن أساسًا قانونيًّا واحدًا ومشتركًا لتنظيم تلك الكنائس كلّها جمعاء.

التشريعات الدينية

فما من مجموعةِ قواعدَ تنظيميةٍ شرقيَّة على وجه التقريب إلّا وقوانينها المقدَّسة، حتّى قبل المجمع الخلقيدونيّ، وبعددٍ يتجاوز الخمس مئة، لا تُلزم، بكونها شرائع الكنيسة الأولى التي أقرّتها أو اعترفت بها السلطةُ العُلْيا في تلك الكنائس، ولا يُعتدّ بها كأنّها المصادر الأساسيَّة للشَّرع.

كانَ من الواضح دائمًا لتلك الكنائسِ أنَّ كلّ تنسيق للنِّظامِ الكنسيّ إنّما يرتكز على تلك القواعدِ الصَّادِرة عن التقاليد التي تعترفُ بها السُّلطةُ الكنسيّة العُلْيا أو التي تتضمّنها القوانين التي تُعلنها تلك السلطة، وأنّ قوانين الشرع الخاصّ تكون صالحةً ما دامت متّفقةً والشرعَ الأعلى وتكون باطلة عندما تخالفه.

«وكان من مفاعيلِ الأمانةِ لهذا التراث المقدَّس من النظام الكنسيّ أنَّ الكنائس الشرقيَّة استطاعت أن تحافظ على خصائِصها الشرقيَّة سالمةً، رغم معاناتها في الماضي والحاضر من الكثير والخطير من المكاره والمِحَن. ولم يحصُلْ هذا بلا ريبٍ، دون منفعةٍ كبيرة للنفوس» (**أعمال الكرسيّ الرسوليّ** [١٩٧٤] ٢٤٥).

هذه الكلمات النَّيّرة، التي نطق بها الطيّبُ الذكر بولسُ السادس، في قاعة السّكستين أمامَ أوّلِ جمعيّة عموميّة لأعضاء لجنة مراجعة مجموعة الحقّ القانونيّ الشرقيّ، هي ترددٌ لما أعلنه المجمعُ الفاتيكانيّ الثاني عن «الأمانة العظمى» الواجبة على الكنائس كلّها في حفظ ذلك التراث عينه، طالبًا أيضاً «السعي الحثيث للرجوع إلى تقاليد الأجداد» إذا ما كان بعضٌ من تلك الكنائس «قد انحرف عنها، خلافًا للواجب، بسبب ظروف الزمان وأحوال الناس» (مرسوم **الكنائس الشرقيّة**، ٦).

وقد أبان المجمع الفاتيكانيّ الثاني بكل وضوح أنّ «الأمانة الخالصة للتقاليد العريقة» مع «الصلاة، والسِّيرة المثاليَّة، والمزيد من التعارف، والتعاون، والتقدير الأخويّ للأشياء والأشخاص» لها مفعول كبير في اضطلاعِ الكنائس الشرقيَّة التي هي على شركة كاملة مع الكرسيّ الرسوليّ الرومانيّ بما لها من «شأنٍ خاصّ في أمر تعزيز الوحدة بين المسيحيّين جميعًا، ولا سيّما الشرقيّين منهم» وفقًا لمبادئ مرسوم «المسكونيّة» (مرسوم **الكنائس الشرقية**، ٢٤).

ويجب أن لا نُغفل هنا أنَّ الكنائس الشرقيَّة التي ما زالت على غير شركة كاملةٍ مع الكنيسة الكاثوليكيّة، محكومةٌ في الأساس بالتراثِ القانونيّ الواحد نفسه، أي «القوانين المقدّسة» في كنيسة الأجيال الأولى.

التشريعات الدينية

أمّا الشأن العامُّ في الحركةِ المسكونيَّةِ التي بعثها الروحُ القدس في سبيل إتمام الوحدة الكاملة في كنيسة المسيح جمعاء، فليست «المجموعة» الجديدةُ عقبةً في سبيله، بل هي بالحريّ ذاتُ فائدةٍ كبيرة له. إنّ تلك «المجموعة» تحفظ ذلك الحقّ الأساسيّ للشخص البشريّ أي أن يعتنق الإيمان وفقًا لطقسه الخاصّ الذي غالبًا ما يكون قد استمدَّه وهو في حضن أمّه، وتلك هي قاعدةُ كلّ «عملٍ مسكوني». ولا تهملُ تلك «المجموعة» تمتّعَ الكنائسِ الكاثوليكيَّةِ الشرقيَّة بطمأنينة النظام التي تمنّاها المجمعُ الفاتيكاني الثاني «فتُزهر وتحمل بنشاط رسولي متجدّد أعباء الرسالة المنوطة بها» (مرسوم **الكنائس الشرقيّة**، ١). لذلك يجب أن يكون لمجموعةِ قوانين الكنائس الشرقيَّة الكاثوليكيَّة ما لشرائع مجموعة الحقّ القانونيّ للكنيسة اللاتينيَّة من الثبات؛ أي إنّها تبقى صالحةً حتّى تُبطلَها أو تغيّرها السلطة الكنسيَّةُ العُليا، لأسبابٍ صوابيَّة، أهمُّها بلا ريب، الشركةُ الكاملةُ بين الكنائس الشرقيَّة جمعاء والكنيسة الكاثوليكية، وهي من بعد تنسجم كل الانسجام مع رغبة مُخلِّصنا نفسه يسوع المسيح.

بيد أنَّ تراثَ القوانين المقدَّسة المشترك بين الكنائس الشرقيَّة جمعاء قد تناغم تناغمًا عجيبًا مع طبيعة كلّ جماعة من جماعات المؤمنين التي تتألّف منها كلُّ كنيسة، على مرّ العصور، وأشبع غيرَ مرّة وفي أكثر من بلد باسم المسيح ورسالته الإنجيلية، الثقافة كلَّها بحيث التحم ذلك بقلبِ الشعوب الممتنع على كل اقتحامٍ والجدير بكل تقدير.

لقد أعلن سلفُنا لاون الثالث عشر، في غروب القرن التاسع عشر، أنّ التنوّع الليترجيّ والنظاميّ الشرقيّ الذي أثبته الشرع هو «حِلْيةٌ ساطعةٌ للكنيسة جمعاء، وتأكيدٌ لوحدة الإيمان الكاثوليكيّ الإلهيّة». ورأى كذلك أنّ هذا التنوّع «ليس أروع منه للدلالة على علامة الكثلكة (الجامعية) في الكنيسة» (لاون الثالث عشر، الرسالة الرسولية **كرامة الشرقيين**، ٣٠ تشرين الثاني، ١٨٩٤). وشهد بذلك عينه بالإجماع صوت آباء المجمع الفاتيكاني الثاني بقوله إنّ «تنوّع الكنائس ليدلّ أسطع دلالة بالتقائها في الوحدة على أنّ الكنيسة جامعة لا تتجزّأ» (دستور **نور العالم**، ٢٣) «وإنّ هذا التنوّع لا يضير وحدتها بل بالحريّ يظهرها» (مرسوم **الكنائس الشرقيّة**، ٢).

أمّا وقد وقفنا على جميع هذه الأمور فإنّنا نرى أنّ هذه «المجموعة» التي نُعلنها الآن يجب أن يُنظر إليها بكونها قد اتُّخذت على الخصوص من شرع الكنائس الشرقيَّة القديم، ونحن نعي في الوقت نفسه تمامَ الوعي، الوحدة والتنوُّعَ الذي يرمي إلى تلك الوحدة.

التشريعات الدينية

وباتّفاق الاثنين معًا تشتدّ قوّة الكنيسة الجامعة لحياةٍ لا يصيبها هرم، وتتألّق جلالة عروس المسيح التي عرفت حكمةُ الآباء أنّها المعنيّة بكلام داود: «قامت الملكة عن يمينك بثوب مُذهَّب مشتملة بالتنوّع...» (المزمور ٤٤. لاون الثالث عشر، الرسالة الرسولية **كرامة الشرقيين**، ٣٠ تشرين الثاني، ١٨٩٤).

منذُ بدءِ العمل على تنظيم قوانين الكنائس الشرقيَّة كانت إرادة الأحبار الرومانيّين إعلانَ مجموعتَيْن قانونيّتَيْنِ، إحداهما للكنيسة اللاتينيَّة والأخرى للكنائس الشرقيَّة الكاثوليكيّة. وذلك ليُظهِروا بكل وضوح تصميمَهم على أن تُحافِظ هاتان المجموعتان على ما هو حاصل في الكنيسة، بعناية الله، أن تتنفّس، وقد جمعها الروح الواحد، كأنّ ذلك يتمّ برئتي الشرق والغرب، وأن تتّقد في محبّةِ المسيح بقلبٍ واحد يتكوّن من شطرين.

وكذلك كانت نيَّةُ المُشترِع الأعلى في الكنيسة واضحة وثابتة وراسخة في الحفاظ بأمانةٍ على جميعِ الطُّقوس الشرقيَّة والتقيُّدِ بها، تلك الطقوس المتفرّعة من التقاليد الخمسة المذكورةَ آنفًا. وقد تكرّر التعبيرُ عن تلك النيَّةِ في مجموعة القوانين بقواعدَ خاصّة.

ويظهر ذلك عينه بوضوح من خلال الصِيَغ المختلفة للتَّراتبيَّةِ الكنسيَّة في الكنائس الشرقيَّة، وقد امتازت بينها، على وجهٍ ملحوظ، الكنائسُ البطريركيَّةُ التي يشارك فيها البطاركةُ والسينودسات، بحسب الشرع القانونيّ، في سلطةِ الكنيسة العُليا. ومن هذه الصيغ التي يدور عليها باب خاصّ، يبدو بجلاء، حالما تُفتح «المجموعةُ القانونيّة»، وفي آنٍ واحد، ملامحُ كلّ كنيسة شرقيَّة محدَّدة بشريعة قانونيَّة، وأنظمتها الشرعيّة، وشركتها الكاملة مع الحبر الرومانيّ خليفة القدّيس بطرس، الذي بكونه رئيسَ جماعة المحبّةِ بأسرها، يرعى التنوّع الشرعيّ، ويسهر كذلك على أن لا تضرَّ الخصوصيَّات بالوحدة، بل تكون لها بالحريّ عونًا (راجع دستور **نور الأمم**، ١٣).

ويجب الانتباهُ، فضلاً عن ذلك، الى أنَّ هذه «المجموعة» قد عَهدت إلى الشرع الخاصّ في كلّ كنيسةٍ مستقلّةٍ، بجمع الأمور التي لم تبدُ ضروريَّةً لخير الكنائس الشرقيَّة العامّ. وقصدُنا من ذلك أن يُقرَّرَ من بيدهم السلطةُ التشريعيَّة في كلّ كنيسةٍ مستقلّة، في أسرع وقتٍ ممكن، القواعدَ الخاصّة، واضعين نصبَ أعينهم تقاليدَ طقسهم وأحكامَ المجمع الفاتيكانيّ الثاني.

التشريعات الدينية

إنّ الحفاظَ بأمانةٍ على الطقوس يجب أن يتلاءَمَ تلاؤمًا تامًّا مع الغايةِ القُصوى لجميع الشرائع الكنسيَّة وهي تنحصر كلُّها في تدبير خلاصِ النفوس. ولذلك أقصي عن هذه «المجموعة» كلُّ ما هو مهجورٌ وعديم الجدوى من القوانين القديمة، أو ما لا ينسجمُ تمامًا مع ضرورات الأمكنة والأزمنة. ولقد قُصدتْ على الخصوص، في تقرير الشرائع الجديدة، تلك الأمورُ التي تُلبّي على وجهٍ أفضل مطاليبَ تدبير خلاص النفوس في حياة الكنائسِ الشرقيَّة الخصبة، وتتناسب وتتوافق مع التقليدِ السَّليم بحسب توجيهات سلفنا بولسَ السادس في بدء أعمال مراجعة «مجموعة القوانين» حين قال: «يجب أن لا تبدو القواعدُ الجديدة كجسم غريب مغروزٍ في تركيب الكنيسة وإنّما كإزهارٍ تلقائيّ للقوانينِ الموجودةِ سابقًا» (**أعمال الكرسي الرسوليّ** ٦٦ [١٩٧٤] ٢٤٦).

لقد اتَّضحت هذه الأمورُ ساطعةً من المجمع الفاتيكانيّ الثاني لأنّ ذلك المجمع «استخرج من كنز التَّقليدِ جدُدًا وعُتقًا» (الدستور الرسولي **شرائع النظام المقدّس – أعمال الكرسي الرسولي** ٧٥ [١٩٨٣] الجزءان ٢ و٣) بنقله الى جدّة الحياة ذلك التقليد الوارِد من الرسل بسبيل الآباءِ متكاملاً بكلّ جوانبه مع الرسالةَ الإنجيليّة.

إنّ «مجموعةَ قوانين» الكنائسِ الشرقيَّة التي تظهر الآنَ إلى العلن يجب أن تُعَدّ تكملةً جديدة لتعليم المجمع الفاتيكانيّ الثاني يتمُّ بها أخيرًا التنظيمُ القانونيُّ للكنيسة جمعاء. وقد سَبقتها «مجموعةُ الشرع القانوني» للكنيسة اللاتينيَّة التي أُعلنت سنة ١٩٨٣ و«الدستور الرسولي في شأن الكوريا الرومانيّة» سنة ١٩٨٨ الذي أضيف إلى المجموعتَيْنِ كلتيهما بكونه وسيلة الحبر الأعظم الرئيسة «للشركة التي تربط معًا الكنيسة جمعاء» (الدستور الرسولي **الراعي الصالح**، ٢).

أمّا إذا وجّهنا الآن انتباهنا إلى الخطواتِ الأولى في التنظيم القانونيّ للكنائس الشرقيّة فتبدو «المجموعة» كأنّها المرفأ المنشود لسفر في البحر دامَ أكثرَ من ستّين سنة. فهي البِنْيةُ التشريعية التي جمعت لأوّل مرّة معًا كلّ قوانين النظامِ الكنسيّ المشتركة بين الكنائس الشرقية الكاثوليكيّة والمُعْلنة بسلطة المشترع الأعلى في الكنيسة، بعد العمل العظيم والكثير الذي اضطلعت به لِجان ثلاث أقامها المشترعُ نفسُه. أُولاها كانت «لجنة الكرادلة للدِّراسات التحضيرية للتنظيم القانونيّ الشرقيّ» التي أنشأها سلفُنا بيوس الحادي عشر سنة ١٩٢٩ وعلى رأسها الكردينال بطرس غاسبارّي. وكان أعضاؤها الكرادلة ألويزيوس سنشيرو وبونفنتورا شيرّي وفرنسيس ايرل، يعاونهم أمين السرّ المطران هملتيوس

التشريعات الدينية

١٨ ـــــــ

الحبرُ يومَه الأخير وخلفه على كرسيّ بطرس يوحنا الثالثُ والعشرون وأعلن عقد المجمع الفاتيكاني الثاني.

وعلى مرّ السنين، حتّى توقّف اللجنة في أواسط سنة ١٩٧٢، زيد بأمر الحبر الأعظم عددُ هيئة أعضاء اللجنة، وعمل فيها بجد كرادلة عديدون، خلف بعضهم بعضاً بسبب الوفاة. وأخيرًا عندما انتهى المجمعُ الفاتيكانيّ الثاني عُيّن أيضاً في الهيئة، سنة ١٩٦٥، جميعُ بطاركة الكنائس الشرقيّة الكاثوليكية. وفي مطلع السنة الأخيرة من عمل لجنة صياغة الشرع القانونيّ الشرقيّ كانت هيئةُ أعضاءِ اللجنة تتألّف من رؤساءِ الكنائس الشرقيّة الستّة ورئيس المجمع لأجل الكنائس الشرقيّة.

ومنذ بدايةِ لجنة صياغة الشرع القانونيّ الشرقيّ، ولأطول وقت بعد ذلك، عمل الأب أكاكيوس كوسا ب. ح. أمين السرّ ثمّ الكردينال، بأشدّ ما تكون الغيرة والحكمة. وإنّنا لنذكره هنا بالتقدير نحن ومستشارو اللجنة الأجلاّء.

إنّ اللجنة الحبريّة لصياغة الشرع القانونيّ الشرقيّ المنشأة في خلال سنة ١٩٧٢ قد حفظت بتأليفها وشكلها طبيعَتها الشرقيَّة بتكوينها في عدّة كنائس، وبتميُّز البطاركة فيها بالمقام الأوّل. وعمل اللجنة قد أظهرَ بوضوح الصِّفة الجماعيَّة. إذ أرسلت صيغ القوانين التي وضعتها تدريجًا جماعات من الخبراء الذين اختيروا من كلِّ الكنائسِ إلى جميع أساقفة الكنائس الشرقيَّة الكاثوليكيَّةِ قبل غيرهم، ليُبْدوا آراءَهم جماعيًّا ما أمكن ذلك. وأخيرًا قُبلت هذه الصيغ بأفضل اتِّفاقٍ بين الأصوات في الجمعيَّة العمومية التي عُقدت في شهر تشرين الأوّل ١٩٨٨، بعد أن أُعيد النظر فيها مرارًا في حلقاتِ دراساتٍ خاصّة، وفاقًا لرغبات الأساقفة، وبعد مراجعةٍ دقيقة قام بها أعضاء اللجنة تكرارًا كلَّما اقتضى ذلك الأمر.

يجب علينا الإقرار بأنّ هذه «المجموعة» من القوانين، قد «وضعها الشرقيُّون أنفسهم» بحسب توجيهات سلفنا بولس السادس في الحفل الرسمي لبدء عمل اللجنة (**أعمال الكرسي الرسولي** ٦٦ [١٩٧٤]، ٢٤٦) وإنّنا لَنشكر اليومَ أجمل الشكر جميع الذي أسهموا في هذا العمل، وكلّ واحد منهم بمفرده.

نذكر أوّلاً بالشكر اسم الكردينال الراحل جوزيف باريكاتيل من الكنيسة المَلباريّة الذي كان له فضل كبير إذ رأس لجنة «المجموعة» الجديدة طوال الوقت تقريبًا ما عدا

التشريعات الدينية

السنوات الثلاث الأخيرة؛ ونذكر معه بوجه خاصّ رئيس الأساقفة الراحل إكليمنضوس أغناطيوس منصوراتي، من كنيسة السُّريان، الذي اضطلع بمهمّة نائب لرئيس اللجنة في السنوات الأولى أي السنوات التي كانت أكثر صعُوبة.

ويطيب لنا أيضاً أن نذكر من بين الأحياء أوّلاً الإخوةَ الأجلاّء ميرسلاف أسطفان ماروشين الذي هو الآن رئيسُ أساقفةٍ يقوم بأمانة سرّ المجمع لأجل الكنائسِ الشرقيَّة، والذي اضطلع مدّة طويلة على وجه ممتاز، بمهمّة نائبِ رئيس اللجنة، ثمّ الأسقف إميل عيد نائب رئيس اللجنة حاليًّا والذي كان له فضلُ بلوغِ العمل نهايته السعيدة. وبعد هؤلاء الأب الجليل حقًّا إيفانوس جوجيك الكاهن العُضو في الجمعيّة اليسوعيّة الذي بذل منذ البدء جهدًا متواصلاً بكونه أمين سرّ اللجنة، والآخرين أيضاً الذين كانوا أعضاءً، من بطاركة وكرادلة ورؤساء أساقفة وأساقفة، أو كانوا مستشارين ومعاونين في الحلقات الدراسيّة أو المُهمَّات الأخرى، وقد أسهموا بنصيب ثمين جدًّا؛ وأخيرًا أولئك المراقبين المدعوّين من الكنائس الأُرثوذكسية تعزيزًا للوحدة المنشودة بين جميع الكنائس فساعدوا مساعدة كبيرة بحضورهم وتعاونهم المفيدين جدًّا.

إنّنا واثقون، والأمل كبير، بأنّ هذه «المجموعة» «ستوضع موضعَ التنفيذ الناجح في الحياة اليوميَّة» و«تؤدّي شهادة احترام ومحبّة حقيقيَّة تجاه الشّريعة الكنسيَّة بحسب توجيه بولس السادس السعيد الذكر، وإنّها كذلك ستُجدِّد في الكنائسِ الشرقيَّة ذات الماضي المجيد ذلك النظامَ وتلك الطمأنينة اللذين تمنَّيناهما برغبةٍ شديدة للمجتمعِ الكنسيِّ بأسره عندما أعلنّا مجموعة الشرع القانوني للكنيسة اللاتينية. والنظام المعنيّ هو «الذي يمنح النصيب الأهمّ للحبّ والنعمة والموهبة الروحيّة، وفي الوقت عينه يسهّل تقدّمها المنتظم سواء في حياة المجتمع الكنسيّ أو في حياة الأفراد المنتمين إليه» (**أعمال الكرسي الرسولي**، ٧٥ [١٩٨٣]، الجزءان الأوّل والثاني).

«الفرحُ والسلامُ مع العدالةِ والطاعة توحي» بهذه المجموعة «وما يأمر به الرأسُ يحفظه الجسم» (المصدر نفسه ١٣). وهكذا بتضافُرِ قوى الجميع تزدادُ وتتّسعُ رسالةُ الكنيسة الجامعة، ويتجدّد على وجه أرحب ملكوتُ المسيح «سيّد الكل» (البابا يوحنّا بولس الثاني، **أعمال الكرسي الرسولي** ٧٩ [١٩٨٧]، ١٩٦).

إنّنا ندعو القدّيسة مريم الدائمةَ البتوليَّة، التي عهدنا مرارًا إلى حمايتها وحنانها «بالمجموعة» القانونيّة وهي في طور الإعداد، أن تسأل ابنها بصلاتها الوالديَّة، أن تصبح

التشريعات الدينية

«المجموعةُ» وسيلة «لنشر تلك المحبّة التي بدت جليَّة» من قلب المسيح الذي غُرزت فيه الحربةُ على الصليب، بحسب القدّيس يوحنّا الرسول، الشاهد الممتاز، والتي يجب أن تنغرز في عمق قلب كل خليقةٍ بشريّة.

لذلك، بعدَ استمداد العون من نعمة الله، والاعتماد على سلطة الرسولَيْن الطوباويّين بطرس وبولس، واستجابة للمعرفة الحقيقيّة ولرغبات البطاركة ورؤساء الأساقفة والأساقفة في الكنائس الشرقيَّة الذين تعاونوا معنا بروحٍ جماعيّة، نُعلن بملء السلطة التي أعطيناها، وبإرادتنا الرسوليَّة هذه أنّ «المجموعة» الحاضرة، كما نُسِّقت ونُقّحت لها قوّة القانون مستقبلاً. ونقرّر بأن تكون لها قوّة القانون هذه بالنسبة إلى جميع الكنائس الشرقيَّة الكاثوليكية، ونأمر بذلك. ونعهد بها إلى الرؤساء الكنسيّين في تلك الكنائس لتُحفظ باعتناء واحتراس.

ولكي يستطيعَ من يعنيهم الأمرُ الاطّلاعَ عن كثب على أحكام هذه «المجموعة» قبل أن تدخل حيّز التنفيذ، نأمر ونوصي بأن يبدأ مفعولها الإلزاميّ منذ أول تشرين الأوّل (أكتوبر) من سنة ١٩٩١ وهو في العديد من كنائس الشرق عيد حماية العذراء مريم الطوباوية.

ولا يحول دون ذلك أيّ أمر مُخالِف وإن كان جديرًا بالذكر الأكثر خصوصيّة.

إنّنا نُحرِّض إذن جميع أبنائنا الأعزّاء أن يتقيّدوا بالأحكام المذكورة بقلب صادق وإرادة مؤاتية، متيقّنين أنّ الكنائس الشرقيّة بتعلّقها بالنظام تُوفِّر أفضل عناية بخير نفوس المؤمنين، وتزداد على الأيّام ازهِرارًا، وتضطلع بالمهمّة الموكولة إليها برعاية مريم العذراء المجيدة والمباركة على الدوام التي تُدعى بحقّ «ثاوتوكس» أي «أمّ الله» وتسمو أمًّا رفيعة الشأن للكنيسة جمعاء.

أُعطيَ في رومة قرب القدّيس بطرس في اليوم ٢٨ من شهر تشرين الأوّل (أكتوبر) سنة ١٩٩٠ الثالثة عشرة من حبريّتنا.

البابا يوحنّا بولس الثاني

التشريعات الدينية

قوانين تمهيديّة

القانون ١ – قوانينُ هذه المجموعةِ تَعني الكنائسَ الشرقيّة كلَّها جمعاءَ وهي وحدَها، ما لم يُقرَّرْ غيرُ ذلك صراحةً في ما له علاقةٌ بالكنيسةِ اللاتينيّة.

القانون ٢ – قوانينُ هذه المجموعةِ التي كثيرًا ما استُعِيدَ فيها شرعُ الكنائس الشرقيَّةِ القديمُ أو جُعل ملائمًا، يجب أن تُفسَّرَ بحسَبِ هذا الشرع.

القانون ٣ – وإنْ رَجعت هذه المجموعةُ كثيرًا الى ما ترسمهُ الكتبُ الليترجيّة، فهي غالبًا ما لا يكونُ لها صفةُ التقريرِ في الشأنِ الليترجيّ. لذلك يجبُ الحفاظُ على تلك الرسومِ بِدقّةٍ ما لَمْ تكن مخالِفةً لقوانينِ هذه المجموعة.

القانون ٤ – قوانينُ هذه المجموعة لا تُخالِفُ ولا تُلغي ما عقَدهُ الكرسيُّ الرسوليُّ أو صدَّقهُ مِن معاهداتٍ مع الدُّولِ أو غيرِها من المجتمعاتِ البشريَّة. فتبقى قائمةً كما هي الآنَ دونَ أن يعيقَها ما في المجموعةِ من أحكامٍ مخالِفة.

القانون ٥ – الحقوقُ المكتسَبةُ والامتيازاتُ التي مَنَحها الكرسيُّ الرسوليُّ حتّى الآنَ للأشخاصِ الطبيعيّينَ أو القانونيّينَ وما زالت دارجةً في الاستعمالِ دونَ إبطالٍ تبقى بالتمامِ ما لم تُلْغِها صراحةً قوانينُ هذه المجموعة.

القانون ٦ – عندما تصبحُ هذه المجموعةُ ساريةَ المفعول:

١ – تُلغى جميعُ قوانين الشرعِ العامِّ والشرعِ الخاصِّ المخالفةِ لقوانينِ هذه المجموعةِ أو التي تتعلّقُ بمادّةٍ نظّمَتْها هذه المجموعةُ تنظيمًا كاملاً.

٢ – تُبْطَلُ جميعُ العاداتِ التي ترذُلها قوانينُ هذه المجموعة، أو تكونُ مُخالِفةً لها، وإن كانت قائمةً منذُ مئةِ سنة أو منذُ زمنٍ غيرِ محدود.

التشريعات الدينية

CANONES PRAELIMINARES

CAN. 1 - Canones huius Codicis omnes et solas Ecclesias orientales catholicas respiciunt, nisi, relationes cum Ecclesia latina quod attinet, aliud expresse statuitur.

CAN. 2 - Canones Codicis, in quibus plerumque ius antiquum Ecclesiarum orientalium recipitur vel accommodatur, praecipue ex illo iure aestimandi sunt.

CAN. 3 - Codex, etsi saepe ad praescripta librorum liturgicorum se refert, de re liturgica plerumque non decernit; quare haec praescripta sedulo servanda sunt, nisi Codicis canonibus sunt contraria.

CAN. 4 - Canones Codicis initas aut approbatas a Sancta Sede conventiones cum nationibus aliisve societatibus politicis non abrogant neque eis derogant; eaedem idcirco perinde ac in praesens vigere pergent contrariis Codicis praescriptis minime obstantibus.

CAN. 5 - Iura quaesita itemque privilegia, quae a Sede Apostolica ad haec usque tempora personis physicis vel iuridicis concessa in usu sunt nec revocata, integra manent, nisi Codicis canonibus expresse revocantur.

CAN. 6 - Codice vim obtinente:

1° abrogatae sunt omnes leges iuris communis vel iuris particularis, quae sunt canonibus Codicis contrariae aut quae materiam respiciunt in Codice ex integro ordinatam;

2° revocatae sunt omnes consuetudines, quae canonibus Codicis reprobantur aut quae eis contrariae sunt nec centenariae vel immemorabiles.

التشريعات الدينية

الباب الأوّل

في المؤمنين بالمسيح وما لهم وعليهم جميعا من حقوق وواجبات

القانون ٧ – البند ١ – المؤمنونَ بالمسيحِ هم الذينَ بالمعموديَّةِ أُدرِجوا في جسدِ المسيحِ وصاروا شعبَ الله، فشاركوا المسيحَ في وظائفهِ الكهنوتيَّةِ والنبويَّةِ والمَلكيَّةِ، ودُعوا، كلٌّ بحسبِ حالتِه، الى تأديةِ الرّسالةِ التي عَهد اللهُ إلى الكنيسةِ في القيامِ بها في العالم.

البند ٢ – هذه الكنيسةُ المكوَّنةُ والمنظَّمةُ في هذا العالمِ على شكلِ مجتمع، هي قائمةٌ في الكنيسةِ الكاثوليكيَّةِ التي يسوسُها خليفةُ بطرسَ والأساقفةُ المتّحدونَ به.

القانون ٨ – المُتَّحدون اتّحادًا كاملاً بالكنيسةِ الكاثوليكيَّة على هذه الأرضِ هم أولئك المُعمَّدونَ المتّحدونَ بالمسيح، في بنيةِ [هذه الكنيسة] المنظورةِ، بوثاقِ الاعترافِ بالإيمان، والأسرارِ، والسُّلطةِ الكنسيَّة.

القانون ٩ – البند ١ – يَرتبطُ بالكنيسةِ على وجهٍ خاصٍّ الموعوظونَ الذين، بفعلِ الروحِ القدسِ، يَتوقونَ إلى الانضمامِ إليها ويُريدونَ ذلك إرادةً صريحة، فيتّحدون بالكنيسةِ، بتلك الإرادةِ عينها وحياةِ الإيمان والرجاءِ والمحبّةِ التي يَحْيونها، والكنيسةُ تُعنى بهم هكذا كأنَّهم أبناؤُها.

البند ٢ – تُعنى الكنيسةُ عنايةً خاصّةً بالموعوظين، وتدعوهم إلى أن يحيوا حياةً إنجيليَّة، وتُشركُهم في الليترجيّا الإلهيّةِ وفي الأسرارِ والصلواتِ الطقسيّة، وتوفّر لهم امتيازاتٍ متنوّعةً يختصّ بها المسيحيّون.

القانون ١٠ – يلتزمُ المؤمنون، وهم يَسْتمسكونَ بكلمةِ الله، ويرتبطونَ بسلطةِ الكنيسةِ التعليميَّةِ الأصيلةِ والحيَّة، أن يُحافِظوا حفاظًا كاملاً على الإيمانِ الذي صانهُ

التشريعات الدينية

TITULUS I

DE CHRISTIFIDELIBUS EORUMQUE OMNIUM IURIBUS ET OBLIGATIONIBUS

CAN. 7 - § 1. Christifideles sunt, qui per baptismum Christo incorporati in populum Dei sunt constituti atque hac ratione muneris Christi sacerdotalis, prophetici et regalis suo modo participes secundum suam cuiusque condicionem ad missionem exercendam vocantur, quam Deus Ecclesiae *in mundo implendam concredidit*.

§ 2. Haec Ecclesia in hoc mundo ut societas constituta et ordinata subsistit in Ecclesia catholica a successore Petri et Episcopis in communione cum eo gubernata.

CAN. 8 - In plena communione cum Ecclesia catholica his in terris sunt illi baptizati, qui in eius compage visibili cum Christo iunguntur vinculis professionis fidei, sacramentorum et ecclesiastici regiminis.

CAN. 9 - § 1. Speciali ratione cum Ecclesia conectuntur catechumeni, qui Spiritu Sancto movente expetunt explicita voluntate, ut eidem incorporentur, ideoque hac ipsa voluntate et vita fidei, spei et caritatis, quam agunt, coniunguntur cum Ecclesia, quae eos iam ut suos fovet.

§ 2. Catechumenorum specialem curam habet Ecclesia, quae, dum eos ad vitam evangelicam ducendam invitat eosque in participationem Divinae Liturgiae, sacramentorum et laudum divinarum introducit, eisdem varias iam largitur praerogativas, quae christianorum sunt propriae.

CAN. 10 - Verbo Dei inhaerentes atque vivo Ecclesiae magisterio authentico adhaerentes tenentur christifideles fidem immenso pretio a maioribus custoditam ac transmissam integre

التشريعات الدينية

ونقلَهُ السابقونَ بثمنٍ عظيم، وأن يعترفوا بهِ علَنًا، وأن يَسعوا الى المزيدِ في فهمِه واستثماره في أعمالِ المحبّة.

القانون ١١ – تقومُ بينَ جميع المؤمنين، بتجديدِ ميلادِهم في المسيح، مساواةٌ حقيقيَّة في الكرامةِ والعمل، يتعاونون بموجبِها جميعًا، وكلٌّ بحسبِ حالته ومهمّته، على بناءِ جسدِ المسيح.

القانون ١٢ – **البند ١** – يلتزِمُ المؤمنون بالمسيح، كلٌّ بحسَب نوعِ عمله، الحفاظَ أبدًا على الشَّركةِ مع الكنيسة.

البند ٢ – لِيُؤدّوا بجدٍّ كبير ما عليهم من واجباتٍ للكنيسةِ جمعاءَ ولكنيستهم المستقلّة.

القانون ١٣ – على المؤمنين جميعًا أن يجتهدَ كلٌّ مِنهم بحسَبِ حالته في ممارسةِ حياةٍ مقدَّسة، وتعزيزِ نموِّ الكنيسةِ وتقديسِها الدائم.

القانون ١٤ – لجميع المؤمنينَ الحقُّ وعليهم الواجبُ أن يسعوا لِتَبْلغَ بشارةُ الخلاصِ الإلهيِّ في امتدادِها يومًا بعد يومٍ جميعَ الناسِ في كلِّ زمانٍ وعلى كلِّ الأرض.

القانون ١٥ – **البند ١** – على المؤمنين الواعين مسؤوليّاتِهم أن يتّبعوا مطيعينَ طاعةً مسيحيةً ما يعلنهُ رعاةُ الكنيسةِ ممثّلو المسيحِ بكونهم معلّمي الإيمان، أو ما يقرّرونه بكونهم رؤساءَ الكنيسة.

البند ٢ – يجوزُ للمؤمنين أن يكاشفوا رعاة الكنيسة باحتياجاتِهم ولا سيَّمَا الروحيّةِ منها وأمانيّهم.

البند ٣ – ولهم الحقُّ، بحسَبِ ما يتمتّعونَ به من عِلْمٍ واختصاصٍ ومَكانة، بل عليهم الواجبُ، أن يُبدوا لرعاةِ الكنيسةِ رأيَهم في ما يَتعلّقُ بخيرِ الكنيسة، وأن يُطلعوا المؤمنين الآخرين عليه، مع الحفاظِ على سلامةِ الإيمانِ والأخلاق، والاحترامِ لأولئك الرعاة، والتنبّهِ للمنفعةِ العامّةِ وكرامةِ الأشخاص.

القانون ١٦ – للمؤمنين الحقُّ أن يَلقوا العونَ من رعاةِ الكنيسةِ بالاستفادةِ من خيراتِها الروحيّةِ لا سيَّمَا كلامِ الله والأسرار.

التشريعات الدينية

servare et aperte profiteri necnon eam et exercendo magis intellegere et in operibus caritatis fructificare.

CAN. 11 - Inter christifideles omnes ex eorum quidem in Christo regeneratione viget vera circa dignitatem et actionem aequalitas, qua cuncti secundum suam cuiusque condicionem et munus ad aedificationem Corporis Christi cooperantur.

CAN. 12 - § 1. Christifideles obligatione tenentur sua cuiusque agendi ratione ad communionem semper servandam cum Ecclesia.

§ 2. Magna cum diligentia obligationes impleant, quibus tenentur erga universam Ecclesiam et propriam Ecclesiam sui iuris.

CAN. 13 - Omnes christifideles secundum suam cuiusque condicionem ad sanctam vitam ducendam atque ad Ecclesiae incrementum eiusque iugem sanctificationem promovendam vires suas conferre debent.

CAN. 14 - Omnes christifideles ius et obligationem habent allaborandi, ut divinum salutis nuntium ad omnes homines omnium temporum ac totius orbis magis magisque perveniat.

CAN. 15 - § 1. Quae Ecclesiae Pastores Christum repraesentantes tamquam fidei magistri declarant aut tamquam Ecclesiae rectores statuunt, christifideles propriae responsabilitatis conscii christiana oboedientia prosequi tenentur.

§ 2. Christifidelibus integrum est, ut necessitates suas, praesertim spirituales, suaque optata Ecclesiae Pastoribus patefaciant.

§ 3. Pro scientia, competentia et praestantia, quibus pollent, ipsis ius est, immo et aliquando obligatio, ut sententiam suam de his, quae ad bonum Ecclesiae pertinent, Ecclesiae Pastoribus manifestent eamque, salva integritate fidei et morum ac reverentia erga eosdem Pastores attentisque utilitate communi et personarum dignitate, ceteris christifidelibus notam faciant.

CAN. 16 - Ius est christifidelibus, ut ex spiritualibus Ecclesiae bonis, praesertim ex verbo Dei et sacramentis, adiumenta ab Ecclesiae Pastoribus accipiant.

التشريعات الدينية

القانون ١٧ – للمؤمنينَ الحقُّ ان يؤدُّوا العبادةَ لله بحسبِ رسومِ كنيستِهم الخاصّةِ المستقلّةِ وأن يتبعوا في حياتِـهم الروحيّةِ طريقتَهم المتوافقةَ مع تعليمِ الكنيسة.

القانون ١٨ – للمؤمنين الحقُّ أن يُنشئوا ويُديروا الجمعيّاتِ ذاتِ الأهدافِ الخيريّةِ أو التقويّة، أو التي تعزّزُ الدعوةَ المسيحيّةَ في العالَم. ولهم أن يعقدوا معًا اجتماعاتٍ في سبيلِ بلوغِ تلك الأهداف.

القانون ١٩ – بمَا أنّ المؤمنين جميعًا مشاركون في رسالةِ الكنيسة، فلهم الحقُّ أن يُعزّزوا أو يدعموا العملَ الرساليّ بمبادراتِـهم الخاصّة، بحسَبِ حالةِ كلٍّ منهم ووضعِه، ولكن لا يمكن أيّةَ مبادرةٍ أن تُسمَّى باسمِ كاثوليكيةٍ ما لم تحصُلْ على موافقةِ السلطةِ الكنسيّةِ ذاتِ الصلاحيّة.

القانون ٢٠ – إنّ المؤمنين، بمَا أنّهم مدعوُّون بالمعموديّة إلى أن يَحْيوا حياةً تتّفقُ مع العقيدةِ الإنجيليّة، لهم الحقُّ بتربيةٍ مسيحيةٍ تُعِدّهم إعدادًا صحيحًا لبلوغِ نضجِ الشخصِ البشريّ، وفي الوقتِ نفسِه لمعرفةِ سرِّ الخلاصِ وممارستِه في حياتِـهم.

القانون ٢١ – يتمتّعُ الذين يُعنونَ بالعلومِ المقدّسةِ بحرّيّةٍ مشروعةٍ في البحث وفي الإفصاحِ عن رأيِهم بفطنة، في الأمورِ التي يَحْذقونها، مع الحفاظِ على الخضوعِ الواجبِ لسلطانِ الكنيسةِ التعليميّ.

القانون ٢٢ – جميعُ المؤمنين لهم الحقُّ بأن يكونوا أحرارًا من أيِّ إكراهٍ في ما يختارونه من حالاتِ الحياة.

القانون ٢٣ – لا يجوزُ لأيِّ إنسانٍ أن يُسيءَ إساءةً غير مشروعةٍ إلى أحدٍ في حُسنِ صيتِه، ولا أن يَنتهكَ حقَّ ذلك الشخصِ في مكنوناتِه الخاصّة.

القانون ٢٤ – **البند ١** – للمؤمنين أن يُطالبوا مطالبةً شرعيّةً بالحقوقِ التي لهم في الكنيسةِ وأن يُدافعوا عنها في المحكمةِ المختصّةِ على قاعدةِ الشّرع.

البند ٢ – للمؤمنينَ الحقُّ أيضاً، إذا دَعتهم السلطةُ المختصّةُ الى المحاكمة، أن يُحاكَموا بمقتضى القوانينِ الشرعيّةِ مطبّقةً بعدل.

التشريعات الدينية

CAN. 17 - Ius est christifidelibus, ut cultum divinum persolvant secundum praescripta propriae Ecclesiae sui iuris utque propriam vitae spiritualis formam sequantur doctrinae quidem Ecclesiae consentaneam.

CAN. 18 - Integrum est christifidelibus, ut libere condant atque moderentur consociationes ad fines caritatis vel pietatis aut ad vocationem christianam in mundo fovendam utque conventus habeant ad eosdem fines in communi persequendos.

CAN. 19 - Christifideles cuncti, quippe qui Ecclesiae missionem participent, ius habent, ut propriis inceptis apostolicam actionem promoveant vel sustineant secundum suum cuiusque statum et condicionem; nullum tamen inceptum nomen catholicum sibi vindicet, nisi consensus accessit auctoritatis competentis ecclesiasticae.

CAN. 20 - Christifideles, quippe qui baptismo ad vitam doctrinae evangelicae congruentem ducendam vocentur, ius habent ad educationem christianam, qua ad maturitatem humanae personae prosequendam atque simul ad mysterium salutis cognoscendum et vivendum rite instruantur.

CAN. 21 - Qui in scientias sacras incumbunt, iusta libertate fruuntur inquirendi necnon mentem suam prudenter in eis aperiendi, in quibus peritiam habent, servato debito erga magisterium Ecclesiae obsequio.

CAN. 22 - Christifideles omnes ius habent, ut a quacumque coactione sint immunes in statu vitae eligendo.

CAN. 23 - Nemini licet bonam famam, qua quis gaudet, illegitime laedere nec ius ullius personae ad propriam intimitatem tuendam violare.

CAN. 24 - § 1. Christifidelibus competit, ut iura, quae in Ecclesia habent, legitime vindicent atque defendant in foro competenti ecclesiastico ad normam iuris.

§ 2. Christifidelibus ius quoque est, ut, si ad iudicium ab auctoritate competenti vocantur, iudicentur servatis iuris praescriptis cum aequitate applicandis.

التشريعات الدينية

البند ٣ – للمؤمنين الحقُّ بأن لا يعاقَبوا بالعقوباتِ القانونيّةِ إلّا بموجبِ القاعدة الشرعيَّة.

القانون ٢٥ – البند ١ – على المؤمنينَ بالمسيحِ واجبُ إسعافِ الكنيسةِ بحاجاتِها لتحصلَ على ما هو ضروريٌّ لبلوغِ أهدافِها ولا سيَّمَا العبادةِ الإلهيّة، وأعمالِ الرسالة والمحبَّة، والمعيشةِ اللائقةِ بخدَمَتِها.

البند ٢ – وعليهم واجبُ تعزيزِ العدالةِ الاجتماعيّة، وإسعافِ الفقراءِ من مداخيلهم، ذاكرينَ وصيَّة الربّ.

القانون ٢٦ – البند ١ – على المؤمنين، عندما يُمَارِسون حقوقَهم، أفرادًا وجماعاتٍ، أن يراعوا خيرَ الكنيسةِ العامَّ، وحقوقَ الآخَرين وما عليهم للآخَرين مِن واجبات.

البند ٢ – يرجعُ إلى السلطةِ الكنسيَّةِ في سبيلِ الخيرِ العامّ أن تضبطَ ممارسةَ ما للمؤمنين من حقوقٍ تخصُّهم.

التشريعات الدينية

§ 3. Christifidelibus ius est, ne poenis canonicis nisi ad normam legis puniantur.

CAN. 25 - § 1. Christifideles obligatione tenentur necessitatibus subveniendi Ecclesiae, ut eidem praesto sint, quae ad fines ei proprios praesertim ad cultum divinum, ad opera apostolatus et caritatis atque ad congruam ministrorum sustentationem necessaria sunt.

§ 2. Obligatione quoque tenentur iustitiam socialem promovendi necnon ex propriis reditibus pauperibus subveniendi praecepti Domini memores.

CAN. 26 - § 1. In iuribus suis exercendis christifideles et singuli et in consociationibus adunati rationem habere debent boni communis Ecclesiae necnon iurium aliorum atque suarum erga alios obligationum.

§ 2. Auctoritati ecclesiasticae competit intuitu boni communis exercitium iurium, quae christifidelibus sunt propria, moderari.

الباب الثاني
في الكنائس المستقلّة والطّقوس

القانون ٢٧ – تُسمَّى في هذه المجموعةِ كنيسةً مستقلّةً جماعةُ المؤمنين الذين تجمعُهم رئاسةٌ كنسيّةٌ على قاعدةِ الشرع، وتعترفُ باستقلالِها السُّلطةُ الكنسيَّةُ العُليا صراحةً أو ضمنًا.

القانون ٢٨ – **البند ١** – الطَّقسُ هو التراثُ الليترجيُّ واللاهوتيُّ والروحيُّ والتنظيميُّ المختلفُ بالثقافةِ وظروفِ الشعوبِ التاريخيّة، والذي يُعبِّرُ عن الطَّريقةِ الخاصَّةِ بكل كنيسةٍ مستقلّةٍ في حياةِ الإيمانِ.

البند ٢ – الطقوسُ المَعنِيَّةُ في هذه المجموعةِ هي، إن لَمْ يَثبُتْ غيرُ ذلك، المتأتِّيةُ من التُّراثاتِ الإسكندريّةِ والأنطاكيّةِ والأرمنيَّةِ والكلدانيّةِ والقسطنطينيّة.

الفصل الأوّل
في الانتماء الى كنيسة مستقلّة

القانون ٢٩ – **البند ١** – الولدُ الذي لم يتمَّ الرابعةَ عشرةَ من سنّهِ يُنمى بالمعموديَّةِ الى الكنيسةِ المستقلَّةِ التي ينتمي إليها الأبُ الكاثوليكيّ. أمّا إذا كانتِ الأمُّ وحدَها كاثوليكيَّةً، أو أرادَ ذلكَ الوالدانِ مُتَّفِقَيْن، فيُنمى الى الكنيسةِ المستقلّةِ التي تنتمي إليها الأمُّ مع الحفاظِ على الشرعِ الخاصِّ الذي يقرّرهُ الكرسيُّ الرسولي.

البند ٢ – أمّا إذا كان الولدُ الذي لم يتمَّ الرابعةَ عشرة من سنّهِ:

١ – ابنًا لأمٍّ غيرِ متزوّجةٍ فيُنمى إلى الكنيسةِ المستقلَّةِ التي تنتمي إليها الأُمُّ؛

٢ – ابنًا لوالدينِ مجهولينِ فيُنمى إلى الكنيسةِ المستقلَّةِ التي ينتمي إليها ذانِكَ اللذان عُهدَ به إليهما شرعًا.

التشريعات الدينية

TITULUS II

DE ECCLESIIS SUI IURIS ET DE RITIBUS

CAN. 27 - Coetus christifidelium hierarchia ad normam iuris iunctus, quem ut sui iuris expresse vel tacite agnoscit suprema Ecclesiae auctoritas, vocatur in hoc Codice Ecclesia sui iuris.

CAN. 28 - § 1. Ritus est patrimonium liturgicum, theologicum, spirituale et disciplinare cultura ac rerum adiunctis historiae populorum distinctum, quod modo fidei vivendae uniuscuiusque Ecclesiae sui iuris proprio exprimitur.

§ 2. Ritus, de quibus in Codice agitur, sunt, nisi aliud constat, illi, qui oriuntur ex traditionibus Alexandrina, Antiochena, Armena, Chaldaea et Constantinopolitana.

Caput I

De ascriptione alicui Ecclesiae sui iuris

CAN. 29 - § 1. Filius, qui decimum quartum aetatis annum nondum explevit, per baptismum ascribitur Ecclesiae sui iuris, cui pater catholicus ascriptus est; si vero sola mater est catholica aut si ambo parentes concordi voluntate petunt, ascribitur Ecclesiae sui iuris, ad quam mater pertinet, salvo iure particulari a Sede Apostolica statuto.

§ 2. Si autem filius, qui decimum quartum aetatis annum nondum explevit, est:

1° a matre non nupta natus, ascribitur Ecclesiae sui iuris, ad quam mater pertinet;

2° ignotorum parentum, ascribitur Ecclesiae sui iuris, cui ascripti sunt ii, quorum curae legitime commissus est; si vero de patre et matre adoptantibus agitur, applicetur § 1;

التشريعات الدينية

٣ – ابنًا لوالدينِ غيرِ معمَّدين فيُنمى الى الكنيسةِ المستقلَّةِ التي ينتمي إليها ذاك الذي تولّى تربيتَهُ على الإيمانِ الكاثوليكيّ.

القانون ٣٠ – مَن يقبل المعموديَّةَ، وقد أتمَّ الرابعةَ عشْرَة من سنّهِ، يمكنهُ أن يختارَ بحرّيةٍ أيّةَ كنيسةٍ مستقلَّةٍ، فيُنمى إليها بالمعموديَّةِ التي قَبلها فيها، مع الحفاظِ على الشرعِ الخاصِّ الذي يقرّرهُ الكرسيُّ الرسوليّ.

القانون ٣١ – لا يَجْرُؤَنَّ أحدٌ، بأيّ وجهٍ من الوجوه، على حملِ أيّ مؤمنٍ على الانتِقالِ إلى كنيسةٍ أخرى مستقلّة.

القانون ٣٢ – **البند ١** – لا يستطيعُ أحدٌ، بدونِ موافقةِ الكرسيّ الرسوليّ، الانتقالَ على وجهٍ صحيحٍ الى كنيسةٍ مستقلَّةٍ أُخرى.

البند ٢ – أمّا إذا كان الأمرُ يتعلّقُ بمؤمنٍ من أبرشيَّةِ كنيسةٍ مستقلّة، يَطلبُ الانتقالَ الى كنيسةٍ أُخرى مستقلّة لها في المكانِ نفسه أبرشيَّتُها الخاصَّة، فعندئذٍ تُقدَّر موافقةُ الكرسيِّ الرسوليّ، بشرطِ أن يَرضى أسقفا الأبرشيَّتين كتابةً بالانتقال.

القانون ٣٣ – للمرأةِ أن تنتقلَ إلى كنيسةِ الزَّوجِ المستقلّةِ عند إقامةِ الزواج أو ما دام قائمًا. ولكن إذا حُلّ الزواجُ فتستطيعُ العودةَ الى كنيستِها الأولى المستقلّة.

القانون ٣٤ – إذا انتقلَ الوالدانِ أو المرأةُ الكاثوليكيَّةُ في زواجٍ مختلَط، إلى كنيسةٍ مستقلّةٍ أخرى يُنمى حكمًا الى تلك الكنيسةِ الأولادُ الذين لم يَبلغوا الرابعةَ عشرة من سنِّهم كاملةً. أمّا إذا انتقلَ أحدُ الوالدين فحسبُ، في زواجٍ بين كاثوليكيّين، الى كنيسةٍ مستقلّةٍ أُخرى فيَنْتَقِلُ الأولادُ فقط في حالِ رضى الوالدين معًا. أمّا بعدَ إتمامِ الرَّابعةَ عشرةَ من السنِّ فيستطيعُ الأولادُ العودةَ إلى الكنيسةِ المستقلّةِ السابقة.

القانون ٣٥ – لِيَحتفظِ المعمَّدونَ غيرُ الكاثوليكيّينَ الداخلونَ في كمالِ الشركة مع الكنيسةِ الكاثوليكيَّةِ بطقسهم الخاصِّ ويُمارسوه في كلِّ بقاعِ الأرض، ويتقيَّدوا به قدْرَ استطاعتهم. لذلك يجبُ أن يُنْمَوا الى الكنيسةِ المستقلَّةِ ذاتِ الطقسِ نفسه مع الحفاظِ على حقِّ الرجوعِ الى الكرسيِّ الرسوليِّ في حالاتٍ خاصَّةٍ بالأشخاصِ والجماعاتِ والمناطق.

التشريعات الدينية

3° parentum non baptizatorum, ascribitur Ecclesiae sui iuris, ad quam pertinet ille, qui eius educationem in fide catholica suscepit.

CAN. 30 - Quilibet baptizandus, qui decimum quartum aetatis annum explevit, libere potest seligere quamcumque Ecclesiam sui iuris, cui per baptismum in eadem susceptum ascribitur, salvo iure particulari a Sede Apostolica statuto.

CAN. 31 - Nemo quemvis christifidelem ad transitum ad aliam Ecclesiam sui iuris ullo modo inducere praesumat.

CAN. 32 - § 1. Nemo potest sine consensu Sedis Apostolicae ad aliam Ecclesiam sui iuris valide transire.

§ 2. Si vero agitur de christifideli eparchiae alicuius Ecclesiae sui iuris, qui transire petit ad aliam Ecclesiam sui iuris, quae in eodem territorio propriam eparchiam habet, hic consensus Sedis Apostolicae praesumitur, dummodo Episcopi eparchiales utriusque eparchiae ad transitum scripto consentiant.

CAN. 33 - Integrum est mulieri ad Ecclesiam sui iuris viri transire in matrimonio celebrando vel eo durante; matrimonio autem soluto libere potest ad pristinam Ecclesiam sui iuris redire.

CAN. 34 - Si ad aliam Ecclesiam sui iuris transeunt parentes vel in matrimonio mixto coniux catholicus, filii infra decimum quartum aetatis annum expletum ipso iure eidem Ecclesiae ascribuntur; si vero in matrimonio inter catholicos unus tantum parentum ad aliam Ecclesiam sui iuris transit, filii transeunt solummodo, si ambo parentes consenserunt; expleto vero decimo quarto aetatis anno filii ad pristinam Ecclesiam sui iuris redire possunt.

CAN. 35 - Baptizati acatholici ad plenam communionem cum Ecclesia catholica convenientes proprium ubique terrarum retineant ritum eumque colant et pro viribus observent, proinde ascribantur Ecclesiae sui iuris eiusdem ritus salvo iure adeundi Sedem Apostolicam in casibus specialibus personarum, communitatum vel regionum.

التشريعات الدينية

القانون ٣٦ – الانتقالُ الى كنيسةٍ أُخرى يُصبح نافذًا منذُ إعلانِ الشخص أمامَ رئيسهِ الكنسيِّ المحليِّ أو خوريّهِ أو الكاهنِ المفوَّضِ مِن أحدِهما، وشاهدين، إلَّا إذا نصَّ رقيمُ الكرسيِّ الرسوليِّ على غيرِ ذلك.

القانون ٣٧ – كلُّ انتماءٍ الى كنيسةٍ مستقلّةٍ أو انتقالٍ الى كنيسةٍ أخرى مستقلّة يجبُ أن يُدوَّنَ في سجلِّ المعمَّدين في الرعيَّةِ التي أُقيمت فيها المعموديَّةُ، حتّى في الرعيَّةِ اللاتينيَّةِ إذا حصلَ ذلك. وإذا كان الأمرُ غيرَ ممكنٍ ففي وثيقةٍ أخرى تُحفظ في خزانةِ محفوظاتِ رعيَّةِ الكاهنِ الخاصِّ من الكنيسةِ المستقلّةِ التي صارَ الانتماءُ إليها.

القانون ٣٨ – المؤمنونَ من الكنائسِ الشرقيَّةِ المستقلّةِ يَبقَوْنَ منتمينَ الى كنيستِهم الخاصّةِ المستقلّةِ وإن عُهد بالعنايةِ بهم إلى رئيسٍ كنسيٍّ أو خوري من كنيسةٍ أُخرى مستقلّة.

الفصل الثاني

في حفظ الطقوس

القانون ٣٩ – يجبُ أن تُحفظَ وتُعزَّزَ بعنايةٍ وورعٍ طقوسُ الكنائسِ الشرقيَّةِ على أنّها تراثٌ لكنيسةِ المسيح الجامعةِ، يُشرقُ فيه التقليدُ الآتي من الرسلِ بطريقِ الآباء ويؤكِّدُ وحدةَ الإيمانِ الكاثوليكيِّ الإلهيّةَ في التنوّع.

القانون ٤٠ – **البند ١** – ليُعنَ مَن يرئسون الكنائسَ المستقلّةَ وجميعُ الرُّؤساءِ الكنسيّين الآخرين، عنايةً بالغةً بصَوْنِ طقسِهم بأمانةٍ وممارستِه بدقّة، ولا يَقبلوا أيَّ تغييرٍ فيه إلَّا بداعي تطوّرِه العُضويِّ واضعين نصبَ أعينِهم تعاطفَ المسيحيّين ووحدتَهم.

البند ٢ – وعلى الإكليريكيّين الآخرينَ وجميعِ أعضاءِ مؤسَّساتِ الحياةِ المكرَّسةِ أن يُحافظوا بأمانةٍ على طقسِهم الخاصّ، وأن يزدادوا يومًا بعدَ يومٍ معرفةً وممارسةً أكملَ له.

البند ٣ – وعلى المؤمنين الآخرين أن يُعزّزوا معرفتَهم لطقسِهم وإجلالَهم له والمحافظةَ عليه في كلِّ مكانٍ ما لَمْ يكن في الشَّرعِ استثناءٌ.

التشريعات الدينية

CAN. 36 - Omnis transitus ad aliam Ecclesiam sui iuris vim habet a momento declarationis factae coram eiusdem Ecclesiae Hierarcha loci vel parocho proprio aut sacerdote ab alterutro delegato et duobus testibus, nisi rescriptum Sedis Apostolicae aliud fert.

CAN. 37 - Omnis ascriptio alicui Ecclesiae sui iuris vel transitus ad aliam Ecclesiam sui iuris in libro baptizatorum paroeciae, etiam, si casus fert, Ecclesiae latinae, ubi baptismus celebratus est, adnotetur; si vero fieri non potest, in alio documento in archivo paroeciali parochi proprii Ecclesiae sui iuris, cui ascriptio facta est, asservando.

CAN. 38 - Christifideles Ecclesiarum orientalium, etsi curae Hierarchae vel parochi alterius Ecclesiae sui iuris commissi, tamen propriae Ecclesiae sui iuris permanent ascripti.

Caput II

De ritibus servandis

CAN. 39 - Ritus Ecclesiarum orientalium ut universae Ecclesiae Christi patrimonium, in quo elucet ea, quae ab Apostolis per Patres est traditio, et quod fidei catholicae divinam unitatem in varietate affirmat, religiose serventur et promoveantur.

CAN. 40 - § 1. Hierarchae, qui Ecclesiis sui iuris praesunt, aliique Hierarchae omnes studiosissime curent fidelem custodiam et accuratam observantiam proprii ritus nec in eo mutationes admittant nisi ratione eius organici progressus, prae oculis tamen habentes mutuam benevolentiam et unitatem christianorum.

§ 2. Ceteri clerici et sodales institutorum vitae consecratae omnes proprium ritum fideliter observare necnon eius in dies maiorem cognitionem perfectioremque usum acquirere tenentur.

§ 3. Ceteri quoque christifideles proprii ritus cognitionem et aestimationem foveant eumque ubique observare tenentur, nisi iure aliquid excipitur.

التشريعات الدينية

القانون ٤١ – المؤمنونَ مِن أيّةِ كنيسةٍ مستقلَّة ، حتّى الكنيسةِ اللاتينيّة ، الذين لهم بحُكْم وظيفتِهم أو خدمتِهم أو مُهِمَّتِهم صِلاتٌ متواترةٌ بالمؤمنين من كنيسةٍ أخرى مستَقلّة ، لا بدّ أن يُنشَّأوا بعنايةٍ على معرفةِ طقسِ تلك الكنيسة وممارستِه بسبب خطورةِ وظيفتِهم أو خدمتِهم أو مهمّتِهم التي يضطلعون بها .

CAN. 41 - Christifideles cuiusvis Ecclesiae sui iuris, etiam Ecclesiae latinae, qui ratione officii, ministerii vel muneris frequentes cum christifidelibus alterius Ecclesiae sui iuris relationes habent, in cognitione et cultu ritus eiusdem Ecclesiae accurate pro gravitate officii, ministerii vel muneris, quod implent, instituantur.

الباب الثالث
في السلطة الكنسيّة العليا

القانون ٤٢ – كما أنّ القدّيسَ بطرسَ والرسلَ الآخَرين أنشأُوا بإرادةِ الربِّ جماعةً واحدة، كذلك الحبرُ الرومانيُّ خليفةُ القدّيسِ بطرسَ والأساقفةُ خلفاءُ الرسلِ هم على اتّحادٍ في ما بينهم.

الفصل الأوّل
في الحبر الرومانيّ

القانون ٤٣ – إنّ أسقفَ الكنيسةِ الرومانيّةِ الذي تدومُ فيه المُهمَّةُ التي أعطاها الربُّ لبطرسَ أوّلِ الرُّسلِ بمفرده، والتي يجبُ أن تنتقلَ إلى خُلفائِه، هو رأسُ جماعةِ الأساقفة، ونائبُ المسيح، وراعي الكنيسةِ جمعاء على هذهِ الأرض. فلهُ بحُكْمِ مُهمَّتِهِ السُّلطاتُ العاديّةُ العُليا والكاملةُ والمباشِرةُ والعامَّةُ في الكنيسة، ويستطيعُ أن يمارسَها دائمًا بحرّية.

القانون ٤٤ – **البند ١** – يحصلُ الحبرُ الرومانيُّ على السُّلطةِ العليا والكاملةِ في الكنيسةِ بالانتخابِ الشَّرعيِّ الذي أبدى قبولَه له مع الرِّسامةِ الأسقفيّة. لذلك يحصُلُ على تلك السُّلطةِ منذ قبوله لها المنتخَبُ للحبريَّةِ العليا الموسومُ بالسمةِ الأسقفيَّة. وإذا لم تكنْ للمنتخَبِ السمةُ الأُسقفيَّة فليُرْسم أسقفًا على الفور.

البند ٢ – إذا حدثَ أن تخلّى الحبرُ الرومانيُّ عن منصبه فيَقْتضي التخلّي لكي يكونَ صحيحًا أن يتمَّ بحرّية، وأن يُعلَنَ على وجهٍ شرعيّ، لا أن يقبلَه أحدٌ.

القانون ٤٥ – **البند ١** – يتمتّعُ الحبرُ الرومانيُّ بحكمِ منصبِه بالسلطةِ ليسَ فقط في الكنيسةِ كلِّها جمعاء بل له أولَيَّةُ السلطةِ العاديَّةِ أيضاً على جميعِ الأبرشيّاتِ وجماعاتِها.

التشريعات الدينية

TITULUS III

DE SUPREMA ECCLESIAE AUCTORITATE

CAN. 42 - Sicut statuente Domino sanctus Petrus et ceteri Apostoli unum Collegium constituunt, pari ratione Romanus Pontifex, successor Petri, et Episcopi, successores Apostolorum, inter se coniunguntur.

Caput I
De Romano Pontifice

CAN. 43 - Ecclesiae Romanae Episcopus, in quo permanet munus a Domino singulariter Petro, primo Apostolorum, concessum et successoribus eius transmittendum, Collegii Episcoporum est caput, Vicarius Christi atque universae Ecclesiae his in terris Pastor, qui ideo vi muneris sui suprema, plena, immediata et universali in Ecclesia gaudet potestate ordinaria, quam semper libere exercere potest.

CAN. 44 - § 1. Supremam et plenam in Ecclesia potestatem Romanus Pontifex obtinet legitima electione ab ipso acceptata una cum ordinatione episcopali; quare eandem potestatem obtinet a momento acceptationis electus ad summum pontificatum, qui episcopali charactere insignitus est; si vero charactere episcopali electus caret, statim ordinetur Episcopus.

§ 2. Si contingit, ut Romanus Pontifex muneri suo renuntiet, ad validitatem requiritur, ut renuntiatio libere fiat et rite manifestetur, non vero, ut a quopiam acceptetur.

CAN. 45 - § 1. Romanus Pontifex vi sui muneris non modo in universam Ecclesiam potestate gaudet, sed et super omnes eparchias earumque coetus potestatis ordinariae obtinet principatum, quo quidem simul roboratur atque vindicatur potestas propria, ordinaria

التشريعات الدينية

وبها تُدعَمُ وتُصانُ السلطةُ الخاصَّةُ والعاديَّةُ والمباشِرةُ التي للأساقفةِ على الأبرشيةِ التي عُهد بها الى عنايتِهم.

البند ٢ – إنّ الحبرَ الرومانيّ، وهو يضطلعُ بمهمَّةِ الراعي الأعلى للكنيسةِ جمعاء، يكونُ دائمًا مُتّحِدًا بالشركةِ مع الأساقفةِ الآخرين، بل مع الكنيسةِ جمعاء. ولكن من حقِّه أن يُحدِّد بحسَبِ احتياجاتِ الكنيسةِ الطريقةَ الشخصيَّةَ أو الجماعيَّةَ لممارسة هذه المهمّة.

البند ٣ – ليسَ هناكَ استئنافٌ أو استغاثةٌ للاعتراضِ على حكمِ الحبرِ الرومانيِّ أو قرارِه.

القانون ٤٦ – **البند ١** – يساعدُ الأساقفةُ الحبرَ الرومانيَّ في قيامِهِ بمهمَّته، ويمكنُهم مؤازرتُه بأوجهٍ مُتنوّعة، منها سينودسُ الأساقفة. ويعاونُه، علاوةً على أولئك، الآباءُ الكرادلة، والكوريا الرُّومانية، والممثِّلون الحبريُّون وأشخاصٌ آخَرونَ ومؤسَّساتٌ متنوّعةٌ بحسب ما تقتضيه الأزمنةُ. جميعُ هؤلاءِ الأشخاصِ والمؤسَّساتِ يقومونَ باسمِهِ وبسلطانِه بالمهمّةِ الموكولةِ إليهم في سبيلِ خيرِ الكنائسِ جمعاءَ بحسَبِ القواعدِ التي يُقرّها الحبرُ الرومانيّ.

البند ٢ – مشاركةُ البطاركةِ والرؤساءِ الكنسيّين الآخَرين الذين يرئسونَ كنائسَهم المستقلَّة في سينودسِ الأساقفةِ تُحدّدها القوانينُ الخاصَّةُ التي يُقرّها الحبرُ الرومانيّ.

القانون ٤٧ – إذا شغرَ الكرسيُّ الرومانيُّ أو أُعيقَ تمامَ الإعاقةِ يجبُ أن لا يُستحدَثَ شيءٌ في سياسةِ الكنيسةِ كلِّها، بل يجبُ التقيُّدُ بالأحكامِ الخاصّةِ التي أُقِرَّت لتلك الظروف.

القانون ٤٨ – يُطلَقُ اسمُ الكرسيِّ الرسوليّ في هذه المجموعةِ ليس فقط على الحبرِ الرومانيِّ بل أيضاً على دوائرِ الكوريا الرومانيّةِ ومؤسَّساتِها ما لَمْ يَرِدْ في الشرعِ أو يتبيّنْ من طبيعةِ الشيء غيرُ ذلك.

التشريعات الدينية

et immediata, quam in eparchiam suae curae commissam Episcopi habent.

§ 2. Romanus Pontifex in munere supremi universae Ecclesiae Pastoris explendo communione cum ceteris Episcopis immo et universa Ecclesia semper est coniunctus; ipsi ius tamen est determinare secundum necessitates Ecclesiae modum sive personalem sive collegialem huius muneris exercendi.

§ 3. Contra sententiam vel decretum Romani Pontificis non datur appellatio neque recursus.

CAN. 46 - § 1. In eius munere exercendo Romano Pontifici praesto sunt Episcopi, qui eidem cooperatricem operam dare possunt variis rationibus, inter quas est Synodus Episcoporum; auxilio praeterea ei sunt Patres Cardinales, Curia Romana, Legati pontificii necnon aliae personae itemque varia secundum necessitates temporum instituta; quae personae omnes et instituta nomine et auctoritate eiusdem munus sibi commissum explent in bonum omnium Ecclesiarum secundum normas ab ipso Romano Pontifice statutas.

§ 2. Patriarcharum ceterorumque Hierarcharum, qui Ecclesiis sui iuris praesunt, participatio in Synodo Episcoporum regitur normis specialibus ab ipso Romano Pontifice statutis.

CAN. 47 - Sede Romana vacante aut prorsus impedita nihil innovetur in universae Ecclesiae regimine; serventur autem leges speciales pro eisdem adiunctis latae.

CAN. 48 - Nomine Sedis Apostolicae vel Sanctae Sedis in hoc Codice veniunt non solum Romanus Pontifex, sed etiam, nisi aliter iure cavetur vel ex natura rei constat, Dicasteria aliaque Curiae Romanae instituta.

التشريعات الدينية

الفصل الثاني

في الجماعة الأسقفية

القانون ٤٩ – إنّ هيئة الأساقفة التي يرئسُها الحبرُ الرومانيّ ويؤلّفُ الأساقفةُ أعضاءَها بقوّةِ الرّسامةِ السرّيةِ والمشاركةِ التّراتُبيّةِ مع رأسِ الهيئةِ وأعضائها، والتي يستمرُّ فيها استمرارًا دائمًا الجسمُ الرسوليّ، هي أيضاً مع رئيسها، وليسَ بدونهِ على الإطلاق، صاحبةُ السلطانِ الأعلى والكاملِ على الكنيسةِ جمعاء.

القانون ٥٠ – البند ١ – تمارِسُ هيئةُ الأساقفة السُّلطةَ ممارسةً احتفاليَّةً على الكنيسةِ جمعاءَ في المجمعِ المسكونيّ.

البند ٢ – تمارِسُ هيئةُ الأساقفة هذه السلطةَ عينها بوحدةِ عمل الأساقفةِ المُنتشرين في العالم، ذلك العمل الذي يُوعِز به الحبرُ الرومانيُّ أو يَقبلُه بحرّيّةٍ ليصيرَ حقًّا عملاً جماعيًّا.

البند ٣ – للحبرِ الرومانيّ أن يختارَ ويعزّزَ، بحسَبِ احتياجاتِ الكنيسةِ، الأساليبَ التي بموجبِها تمارِسُ هيئةُ الأساقفةِ جماعيًّا مُهمَّتها في الكنيسةِ جمعاء.

القانون ٥١ – البند ١ – للحبرِ الرُّومانيّ وحدَه أن يَدعوَ الى عقدِ مجمعٍ مسكونيّ، وأن يرئسَهُ بنفسِه أو بغيره، وأن ينقلَه، ويُوقِفَه ويحلَّه ويُثبّتَ قراراتِه.

البند ٢ – للحبرِ الرومانيّ نفسِه أن يُعيّنَ المسائلَ الواجبَ بحثُها في المجمعِ المسكونيّ، وأن يُحدّدِ النظامَ الذي يجبُ اتّباعُه. وبإمكانِ آباءِ المجمعِ المسكونيّ أن يُضيفوا الى المسائلِ التي يقترحُها الحبرُ الرومانيُّ مسائلَ أخرى يجبُ أن تحظى بموافقةِ الحبرِ الرومانيّ نفسه.

القانون ٥٢ – البند ١ – لجميع الأساقفة أعضاءِ الهيئةِ الأسقفيّةِ ولهم وحدَهم الحقُّ، وعليهم وحدَهم الواجبُ، أن يحضروا المجمعَ المسكونيَّ ويكونُ لهم فيه صوتٌ تقريريّ.

البند ٢ – منَ الممكنِ أيضاً أن تدعوَ السُّلطةُ الكنسيّةُ العليا الى المجمعِ المسكونيّ بعضاً ممّن ليست لهم الكرامةُ الأسقفية، ولها أن تُحدّدِ نصيبَهم في المشاركةِ في المجتمع.

التشريعات الدينية

Caput II

De Collegio Episcoporum

CAN. 49 - Collegium Episcoporum, cuius caput est Romanus Pontifex cuiusque membra sunt Episcopi vi sacramentalis ordinationis et hierarchica communione cum Collegii capite et membris et in quo corpus apostolicum continuo perseverat, una cum capite suo et numquam sine hoc capite subiectum quoque supremae et plenae potestatis in universam Ecclesiam exsistit.

CAN. 50 - § 1. Potestatem in universam Ecclesiam Collegium Episcoporum sollemni modo exercet in Concilio Oecumenico.

§ 2. Eandem potestatem Collegium Episcoporum exercet per unitam Episcoporum in mundo dispersorum actionem, quae ut talis a Romano Pontifice est indicta aut libere recepta ita, ut verus actus collegialis efficiatur.

§ 3. Romani Pontificis est secundum necessitates Ecclesiae seligere et promovere modos, quibus Collegium Episcoporum munus suum in universam Ecclesiam collegialiter exercet.

CAN. 51 - § 1. Solius Romani Pontificis est Concilium Oecumenicum convocare, eidem per se vel per alios praeesse, item Concilium transferre, suspendere vel dissolvere eiusque decreta confirmare.

§ 2. Eiusdem Romani Pontificis est res in Concilio Oecumenico tractandas determinare atque ordinem in eodem Concilio servandum constituere; propositis a Romano Pontifice quaestionibus Patres Concilii Oecumenici alias addere possunt ab eodem Romano Pontifice approbandas.

CAN. 52 - § 1. Ius et obligatio est omnibus et solis Episcopis, *qui* membra sunt Collegii Episcoporum, ut Concilio Oecumenico cum suffragio deliberativo intersint.

§ 2. Ad Concilium Oecumenicum insuper aliquot, qui episcopali dignitate non sunt insigniti, vocari possunt a suprema Ecclesiae auctoritate, cuius est eorum partes in Concilio determinare.

التشريعات الدينية

القانون ٥٣ – إذا حدثَ أن شغرَ الكرسيُّ الرسوليُّ في أثناءِ عقدِ المجمعِ المسكونيِّ يتوقَّفُ هذا حُكْمًا الى أن يَأْمُر الحبرُ الرومانيُّ الجديدُ بإكمالِ المجمعِ المسكونيِّ أو بحلِّه.

القانون ٥٤ – **البند ١** – ليسَ لقراراتِ المجمعِ المسكونيِّ قوّةُ الإلزامِ ما لَم يوافِق عليها مع آباءِ المجمعِ الحبرُ الرومانيُّ، ويثبّتْها ويَأمرْ بإصدارِها.

البند ٢ – وتحتاجُ أيضاً الى هذا التَّثبيتِ والإصدارِ القراراتُ التي تَتَّخذها هيئةُ الأساقفةِ، لتكونَ لها قوّةُ الإلزام، عندما تقومُ تلك الهيئةُ بعملٍ جماعيٍّ حقًّا تختلفُ طريقتُه عمّا يُوعِز به الحبرُ الرومانيُّ أو يقبلُه بحرّيَّة.

CAN. 53 - Si contingit, ut Sedes Apostolica durante Concilii Oecumenici celebratione vacet, ipso iure hoc intermittitur, donec novus Romanus Pontifex Concilium Oecumenicum continuari iusserit aut dissolverit.

CAN. 54 - § 1. Concilii Oecumenici decreta vim obligandi non habent, nisi una cum Concilii Patribus a Romano Pontifice approbata ab eodem sunt confirmata et eiusdem iussu promulgata.

§ 2. Hac confirmatione et promulgatione, vim obligandi ut habeant, etiam egent decreta, quae fert Collegium Episcoporum, cum actionem proprie collegialem ponit secundum alium a Romano Pontifice indictum vel libere receptum modum.

التشريعات الدينية

الباب الرابع
في الكنائس البطريركيّة

القانون ٥٥ – تقومُ المؤسَّسةُ البطريركيَّة في الكنيسةِ بحسَب تقليدٍ كنسيٍّ مُوغِلٍ في القدم، اعترفت به المجامعُ المسكونيَّةُ الأولى، لذلك يجبُ أن يُخصَّ بإكرامٍ فريدٍ بطاركةُ الكنائسِ الشرقيَّةِ الذين يسوسُ كلٌّ منهم كنيستَه البطريركيَّة بمثابةِ أبٍ ورئيس.

القانون ٥٦ – البطريركُ هو أسقف له سلطانٌ على جميعِ الأساقفةِ بدونِ استثناءِ المتروبوليتيّين، وعلى المؤمنينَ الآخَرين من الكنيسةِ التي يرئسُها على قاعدةِ الشرعِ الذي ثبَّتتهُ السلطةُ العليا في الكنيسة.

القانون ٥٧ – **البند ١** – إقامةُ كنائسَ بطريركيّة وإعادتُها وتغييرُها وإلغاؤها محفوظٌ للسُّلطةِ الكنسيّة العليا.

البند ٢ – بإمكانِ السُّلطةِ الكنسيَّة العليا وحدَها تغييرُ اللقبِ المعترَفِ به شرعًا أو الممنوحِ لكلِّ كنيسةٍ بطريركيّة.

البند ٣ – يجبُ أن يكونَ للكنيسةِ البطريركيَّةِ، ضمنَ حدودِ رقعتِها، كرسيٌّ ثابتٌ لإقامةِ البطريركِ في المدينةِ التي يتَّخذُ منها البطريركُ لقبَه إذا أمكنَ ذلك. ولا يمكنُ نقلُ هذا الكرسيِّ إلّا لسببٍ خطيرٍ جدًّا وبموافقةِ سينودسِ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيّةِ وقبولِ الحبرِ الرومانيّ.

القانون ٥٨ – يتقدّمُ بطاركةُ الكنائسِ الشرقيّةِ في كلِّ مكانٍ من الأرضِ جميعَ الأساقفة من كلِّ الدَّرجاتِ مع الحفاظِ على ما سَنَّه الحبرُ الرومانيّ من قواعدَ خاصَّةٍ بالتقدّم.

القانون ٥٩ – **البند ١** – بطاركةُ الكنائسِ الشرقيَّة، وإن تأخَّر بعضُهم عن الآخرين

التشريعات الدينية

TITULUS IV

DE ECCLESIIS PATRIARCHALIBUS

CAN. 55 - Secundum antiquissimam Ecclesiae traditionem iam a primis Conciliis Oecumenicis agnitam viget in Ecclesia institutio patriarchalis; quare singulari honore prosequendi sunt Ecclesiarum orientalium Patriarchae, qui suae quisque Ecclesiae patriarchali tamquam pater et caput praesunt.

CAN. 56 - Patriarcha est Episcopus, cui competit potestas in omnes Episcopos non exceptis Metropolitis ceterosque christifideles Ecclesiae, cui praeest, ad normam iuris a suprema Ecclesiae auctoritate approbati.

CAN. 57 - § 1. Erectio, restitutio, immutatio et suppressio Ecclesiarum patriarchalium supremae Ecclesiae auctoritati reservatur.

§ 2. Titulum unicuique Ecclesiae patriarchali legitime agnitum vel concessum tantum suprema Ecclesiae auctoritas immutare potest.

§ 3. Ecclesia patriarchalis intra fines proprii territorii habere debet fixam sedem residentiae Patriarchae in civitate principe, ex qua Patriarcha titulum desumit, si fieri potest, constitutam; haec sedes transferri non potest nisi gravissima de causa, de consensu Synodi Episcoporum Ecclesiae patriarchalis et habito Romani Pontificis assensu.

CAN. 58 - Patriarchae Ecclesiarum orientalium ubique terrarum praecedunt omnes Episcopos cuiuscumque gradus salvis normis specialibus de praecedentia a Romano Pontifice statutis.

CAN. 59 - § 1. Patriarchae Ecclesiarum orientalium, etsi alii aliis

التشريعات الدينية

زمنيًّا، هم متساوون بالكرامةِ البطريركيَّة، مع الحفاظِ على ما بَيْنهم من تقدُّمٍ شرفيّ.

البند ٢ – ترتيبُ التقدُّم بين الكراسي البطريركيَّةِ القديمةِ في الكنائسِ الشرقيَّةِ هو أن يَتقدَّمَ الكرسيّ القُسطنطينيُّ وَيَليهِ الإسكندريُّ ثمّ الأَنطاكيُّ وأخيرًا الأورشليميُّ.

البند ٣ – بينَ بطاركةِ الكنائسِ الشرقيَّةِ الآخرين يكونُ ترتيبُ التقدّمِ بحسَبِ قِدَمِ الكرسيِّ البطريركيّ.

البند ٤ – بين بطاركةِ الكنائسِ الشرقيَّةِ أصحابِ اللقبِ الواحدِ نفسه، على كونِهم يَرْئِسون كنائسَ بطريركيّة مختلفة، يكون التقدُّمُ لمن رُقّي الى الكرامةِ البطريركيّةِ من قبلُ.

القانون ٦٠ – **البند ١** – يتقدّمُ البطريركُ البطاركةَ الآخرين، وإن كانوا أعلى مِنْهُ بلقبِ الكرسيّ، أو أقدمَ بالتَّرقية، في الكنائسِ المعدَّةِ للمؤمنينَ من أعضاءِ الكنيسةِ التي يرئسها، وفي حفلاتِ تلك الكنيسةِ الطقسيّة.

البند ٢ – البطريركُ الحائزُ حاليًّا السُّلطانَ البطريركيَّ يتقدّمُ أولئكَ الذين يحتفظونَ حتّى الآنَ بلقبِ كرسيٍّ بطريركيٍّ كانَ لهم سابقًا.

القانون ٦١ – بإمكانِ البطريركِ أن يكونَ له معتمَدٌ لدى الكرسيِّ الرسوليّ يُعيّنُه هو بموافقةٍ سابقةٍ من الكرسيِّ الرسوليّ.

القانون ٦٢ – يحتفظُ البطريركُ الذي تخلّى عن منصبِه بلقبِه وما له من إكرام، خصوصاً في الحفلاتِ الطقسيّة، وله الحقُّ أيضاً أن يُخَصَّ بمقرٍّ لائقٍ لإقامتِهِ يوافقُ عليه، وأن تُوفَّر له من أموالِ الكنيسةِ البطريركيّةِ وسائلُ معيشةٍ تليقُ بلقبِه، معَ الحفاظِ على القانون ٦٠، البند ٢، في شأن التقدّم.

الفصل الأوّل

في انتخاب البطاركة

القانون ٦٣ – يُنْتَخبُ البطريركُ شرعًا في سينودسِ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيّة.

التشريعات الدينية

tempore posteriores, omnes aequales sunt ratione dignitatis patriarchalis salva inter se honoris praecedentia.

§ 2. Ordo praecedentiae inter antiquas Sedes patriarchales Ecclesiarum orientalium est, ut primo loco veniat Sedes Constantinopolitana, post eam Alexandrina, deinde Antiochena et denique Hierosolymitana.

§ 3. Inter ceteros Patriarchas Ecclesiarum orientalium praecedentia ordinatur secundum antiquitatem Sedis patriarchalis.

§ 4. Inter Patriarchas Ecclesiarum orientalium, qui unius eiusdemque sunt tituli, diversis tamen Ecclesiis patriarchalibus praesunt, praecedentiam obtinet, qui prius promotus est ad dignitatem patriarchalem.

CAN. 60 - § 1. Patriarcha in ecclesiis, quae christifidelibus Ecclesiae, cui praeest, destinatae sunt, et in celebrationibus liturgicis eiusdem Ecclesiae praecedit ceteros Patriarchas, etsi sunt Sedis titulo potiores vel promotione seniores.

§ 2. Patriarcha, qui actu potestatem patriarchalem obtinet, praecedit illos, qui titulum Sedis patriarchalis olim habitae adhuc servant.

CAN. 61 - Patriarcha procuratorem apud Sedem Apostolicam habere potest a se de assensu praevio Romani Pontificis nominatum.

CAN. 62 - Patriarcha, qui suo officio renuntiavit, suum titulum et honores in celebrationibus liturgicis praesertim servat itemque ius habet, ut sibi digna sedes habitationis de suo consensu assignetur atque media ex bonis Ecclesiae patriarchalis praebeantur, quibus suae sustentationi proprio titulo congruae provideatur firmo circa praecedentiam can. 60, § 2.

Caput I
De electione Patriarcharum

CAN. 63 - Patriarcha canonice eligitur in Synodo Episcoporum Ecclesiae patriarchalis.

التشريعات الدينية

القانون ٦٤ – لِيَذْكُرِ الشرعُ الخاصُّ ما هو مطلوبٌ ليكونَ الشخصُ أهلاً للكرامةِ البطريركيَّة، مع الحفاظِ دائمًا على الأحكام الواردة في القانون ١٨٠.

القانون ٦٥ – البند ١ – يجبُ أن يُعقدَ سينودسُ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيَّةِ في المقرِّ البطريركيِّ أو في مكانٍ آخرَ يعيّنُه مُدبّرُ الكنيسةِ البطريركيّةِ بموافقةِ السينودسِ الدائم.

البند ٢ – يجبُ أن يُعقَد سينودُسُ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيّةِ في خلالِ شهرٍ من شغورِ الكرسيِّ البطريركيِّ مع الحفاظِ على الشرع الخاصِّ الذي يُحدِّدُ وقتًا أطولَ على أن لا يتجاوزَ الشهرين.

القانون ٦٦ – البند ١ – في انتخابِ البطريركِ يتمتّعُ بصوتٍ فاعلٍ جميعُ أعضاءِ سينودسِ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيّة وهم وحدهم.

البند ٢ – يُحظّرُ على كلِّ مَن ليسَ مِن أَعضاءِ سينودسِ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيَّةِ الحضورُ في قاعةِ انتخابِ البطريركِ ما عدا الإكليريكيّين الذين اتُخذوا، على قاعدةِ القانون ٧١، البند ١، فاحِصي قُرَعٍ وكاتبًا للسينودس.

البند ٣ – لا يجوزُ لأحدٍ أن يتدخَّلَ بأيِ وجهٍ من الوجوهِ في انتخابِ البطريركِ قبل سينودسِ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيّةِ أو في أثناءِ انعقاده.

القانون ٦٧ – في انتخابِ البطريركِ يجبُ الحفاظ على القوانين ٩٤٧ إلى ٩٥٧. وتُرْذَلُ العادةُ المخالِفةُ ما لَمْ يُقرِّر الشرعُ العامُّ غيرَ ذلك.

القانون ٦٨ – البند ١ – جميعُ الأساقفةِ المدعوّينَ شرعًا مُلْزَمون بإلزامٍ خطيرٍ حضورَ الانتخابات.

البند ٢ – إذا رأى أحدُ الأساقفةِ أنّ هناك مانعًا صوابيًّا لحضورِهِ فَلْيُبْدِ بالكتابة أسبابَه لسينودسِ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيّة. وتقريرُ شرعيَّةِ المانعِ يعودُ إلى الأساقفةِ الموجودينَ في المكانِ المعيَّنِ في بدءِ جلَساتِ السّينودس.

القانون ٦٩ – متى تمَّتِ الدَّعوةُ شرعيًّا، إذا حضرَ في المكانِ المعيَّن ثُلْثا الأساقفة الملزَمين حضورَ سينودسِ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيَّةِ بعد حَذفِ أولئك الذين مَنَعهم

التشريعات الدينية

CAN. 64 - Iure particulari recenseantur ea, quae requiruntur, ut quis ad patriarchalem dignitatem idoneus habeatur, salvis semper eis, quae in can. 180 praescribuntur.

CAN. 65 - § 1. Synodus Episcoporum Ecclesiae patriarchalis coadunari debet in patriarchali residentia aut in alio loco ab Administratore Ecclesiae patriarchalis de consensu Synodi permanentis designando.

§ 2. Synodi Episcoporum Ecclesiae patriarchalis *coadunatio* fieri debet intra mensem a Sedis patriarchalis vacatione computandum firmo iure particulari longius tempus, non autem ultra bimestre, statuente.

CAN. 66 - § 1. In electione Patriarchae voce *activa fruuntur* omnia et sola Synodi Episcoporum Ecclesiae patriarchalis membra.

§ 2. Vetitum est quemlibet alium praeter Synodi Episcoporum Ecclesiae patriarchalis membra electioni Patriarchae in aula interesse eis clericis exceptis, qui ad normam can. 71, § 1 ut scrutatores vel actuarius Synodi assumuntur.

§ 3. Nemini licet ullo modo sive ante Synodum Episcoporum Ecclesiae patriarchalis sive ea durante electioni Patriarchae se immiscere.

CAN. 67 - In electione Patriarchae servari debent cann. 947 - 957 reprobata contraria consuetudine, nisi aliud iure communi statutum est.

CAN. 68 - § 1. Omnes Episcopi legitime convocati gravi obligatione tenentur, ut intersint electioni.

§ 2. Si quis Episcopus iusto impedimento se detineri existimat, scripto suas rationes aperiat Synodo Episcoporum Ecclesiae patriarchalis; de legitimitate impedimenti decidere est Episcoporum, qui in loco designato initio sessionum Synodi praesentes sunt.

CAN. 69 - Convocatione canonice facta, si duae ex tribus partibus Episcoporum, qui tenentur Synodo Episcoporum Ecclesiae patriarchalis interesse, demptis eis, qui legitimo sunt impedimento

مانعٌ شرعيّ، تُعلَن قانونيّةُ المجمعِ ويُمكِنُ الشُّروعُ في الانتخاب.

القانون ٧٠ – يَرئس سينودسَ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيَّةِ المُنْعَقدَ لانتخابِ البطريركِ، إذا لم يُقرِّر غيرَ ذلك الشرعُ الخاصّ، مَن انتُخب بَينَ الحاضرين في الجلسة الأولى. حتّى ذلك الحينِ تُحفَظُ الرئاسةُ لمدبِّرِ الكنيسةِ البطريركيَّة.

القانون ٧١ – **البند ١** – يُمكن اتّخاذُ فاحصي القُرَع والكاتبِ بحسَب الشرع الخاصِّ مِنْ بَينِ الكهنةِ والشمامسةِ الإنجيليّين.

البند ٢ – جميعُ الذين يحضُرون السينودسَ مُلزَمون بإلزامٍ خطيرٍ حفظَ السرِّ في شأنِ ما يتعلّقُ بالاقتراع على وجهٍ مُباشِرٍ أو غير مباشِر.

القانون ٧٢ – **البند ١** – يكون منتَخَبًا مَن أَحرز ثُلثي الأَصوات ما لم يُقرِّرِ الشرعُ الخاصُّ، بعد إجراء عددٍ ملائم من الاقتراعات، وعلى الأقلِّ ثلاثة، الاكتفاءَ بأكثريّةِ الأصواتِ المطلَقةِ، ويكمل الانتخابُ على قاعدة القانون ١٨٣، البندين ٣ و٤.

البند ٢ – إذا لم يَتمَّ الانتخابُ في خلالِ خمسةَ عشرَ يومًا مِن افتتاحِ سينودسِ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيّةِ يُحالُ الأمرُ على الحبر الروماني.

القانون ٧٣ – إذا كان المنتخَب أُسقفًا معلَنًا شرعًا على الأقلّ فليبلِّغ فورًا المترئّسُ، أو إذا كان المترئّسُ قد انتُخب، الأسقفُ الأقدمُ بالرّسامة الأسقفيّة، فليُبلِّغِ الانتخابَ للمنتخَبِ باسمِ سينودس أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيّة بأجمعه، وذلك بالصيغة والطريقة المعمول بهما في تلك الكنيسة البطريركيّة. أمّا إذا لم يكن المُنْتَخَبُ بعد أسقفًا معلَنًا شرعًا فيَحْفَظُ الأمرَ سِرًّا حتّى عَن المنتخَب جميعُ الذين عرَفوا نتيجةَ الانتخابِ بأيّ وجهٍ من الوجوه ويُعلَّقَ السينودسُ، وَلْيَتمَّ التبليغُ عند اكتمالِ جميعِ ما تقتضيه القوانينُ لإعلانِ الأسقفيّة.

القانون ٧٤ – على المنتخَب أن يُعلِن في خلالِ يومين من الزمن المُفيدِ بعد التبليغِ هل يَقبل الانتخابَ. وإذا لم يَقبل أو لم يُجِب يفقد كلَّ حقٍّ مكتسَب من الانتخاب.

القانون ٧٥ – إذا قَبِل المنتخَبُ وكان مرسومًا أسقفًا فَلْيُباشِرْ سينودسُ أساقفة

التشريعات الدينية

detenti, in loco designato praesentes sunt, Synodus canonica declaretur et ad electionem procedi potest.

CAN. 70 - Nisi ius particulare aliud statuit, Synodo Episcoporum Ecclesiae patriarchalis de eligendo Patriarcha praeest, qui inter praesentes in prima sessione electus est; interim praesidentia Administratori Ecclesiae patriarchalis reservatur.

CAN. 71 - § 1. Scrutatores et actuarius ad normam iuris particularis assumi possunt etiam inter presbyteros et diaconos.

§ 2. Circa ea, quae scrutinia directe vel indirecte respiciunt, omnes, qui Synodo intersunt, gravi obligatione tenentur servandi secretum.

CAN. 72 - § 1. Is electus est, qui duas ex tribus partibus suffragiorum rettulit, nisi iure particulari statuitur, ut post congruum numerum scrutiniorum, saltem trium, sufficiat pars absolute maior suffragiorum et ad normam can. 183, §§ 3 et 4 electio perficiatur.

§ 2. Si electio intra quindecim dies ab inita Synodo Episcoporum Ecclesiae patriarchalis computandos non peragitur, res ad Romanum Pontificem devolvitur.

CAN. 73 - Electio, si electus est saltem Episcopus legitime proclamatus, statim a praeside vel, si praeses est electus, ab Episcopo ordinatione episcopali seniore totius Synodi Episcoporum Ecclesiae patriarchalis nomine formula modoque in propria Ecclesia patriarchali receptis intimanda est electo; si vero electus nondum est Episcopus legitime proclamatus, secreto servato ab omnibus, qui quomodolibet electionis exitum noverunt, etiam erga electum, Synodus Episcoporum Ecclesiae patriarchalis suspenditur et intimatio fiat, si omnia canonibus ad proclamationem episcopalem requisita peracta sunt.

CAN. 74 - Electus intra biduum utile ab intimatione computandum manifestare debet, num electionem acceptet; si vero non acceptat aut si intra biduum non respondet, omne ius ex electione quaesitum amittit.

CAN. 75 - Si electus acceptavit et est Episcopus ordinatus,

التشريعات الدينية

الكنيسة البطريركيّة إجراءاتِ إعلانه وَتنصيبه بطريركًا بحسَب ما ترسُمه الكتبُ الطقسيَّة. وإذا لم يكنِ المنتخَب بَعدُ أسقفًا مرسومًا فلا يمكنُ أن يَجريَ التنصيبُ على وجهٍ صحيحٍ قبل أن يُرسَم المنتخَبُ أسقفًا.

القانون ٧٦ – البند ١ – لِيُعْلِم سينودسُ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيَّةِ في أقربِ وقتٍ ممكن الحبرَ الرومانيَّ بالانتخابِ والتّنصيبِ اللذين جريا وفْقًا للشرع، وَبمَا أَبداه البطريركُ الجديدُ أمامَ السينودسِ وبالصِّيَغ المثبَّتة، من اعترافٍ بالإيمان ووعد بالقيام بمهمّته بأمانة. وَلْيَبْعَث أيضاً بالرسالة السينودسيَّة عن الانتخابِ الذي جرى إلى بطاركة الكنائس الشرقيَّة الآخَرين.

البند ٢ – على البطريركِ الجديد أن يَطلُبَ مِن الحبرِ الرومانيّ في أقربِ وقتٍ ممكنٍ الشّركةَ المقدَّسةَ برسالةٍ يوقّعها بخطّ يده.

القانون ٧٧ – البند ١ – يمارِسُ البطريركُ المنتخَب مُهمَّتَه فقط منذُ تنصيبه الذي يحوزُ به بحكمِ الشرعِ منصبَه.

البند ٢ – لِيَمْتنعِ البطريركُ قبلَ قَبوله الشّركةَ الكنسيَّةَ منَ الحبرِ الرومانيِّ عَن عَقدِ سينودسِ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيَّةِ وعن رسامةِ أساقفة.

الفصل الثاني

في حقوق البطاركة وواجباتهم

القانون ٧٨ – البند ١ – السلطةُ التي للبطريركِ بحسَب القوانينِ والعوائدِ الشرعيَّةِ على أساقفةِ الكنيسة التي يرئسها وسائر مؤمنيها هي سلطةٌ مألوفةٌ وخاصَّة. ولكنَّها سلطةٌ شخصيّةٌ بحيث لا يستطيعُ أن يُقيمَ نائبًا للكنيسة البطريركيّةِ جمعاء، أو أن يُفوّضَ سلطته إلى أحدٍ بالنسبة الى جميعِ الحالات.

البند ٢ – يمكن أن تُمارَسَ السلطةُ البطريركيَّةُ على وجهٍ صحيحٍ ضمنَ حدودِ رقعةِ الكنيسةِ البطريركيّة فقط، ما لم يَثْبُت غيرُ ذلك من طبيعة الشيء أو من الشرع العام أو من شرع خاص ثبَّتَه الحبرُ الرومانيّ.

التشريعات الدينية

Synodus Episcoporum Ecclesiae patriarchalis procedat secundum praescripta librorum liturgicorum ad eius ut Patriarchae proclamationem et inthronizationem; si vero electus nondum est Episcopus ordinatus, inthronizatio valide fieri non potest, antequam electus ordinationem episcopalem suscepit.

CAN. 76 - § 1. Synodus Episcoporum Ecclesiae patriarchalis per synodicas litteras Romanum Pontificem quam primum certiorem faciat de electione et de inthronizatione canonice peractis atque de professione fidei deque promissione fideliter officium suum implendi a novo Patriarcha coram Synodo secundum probatas formulas emissis; synodicae litterae de electione peracta mittantur quoque ad Patriarchas aliarum Ecclesiarum orientalium.

§ 2. Novus Patriarcha per litteras manu propria subscriptas quam primum expostulare debet a Romano Pontifice ecclesiasticam communionem.

CAN. 77 - § 1. Patriarcha canonice electus valide exercet suum officium tantummodo ab inthronizatione, qua pleno iure officium obtinet.

§ 2. Patriarcha, antequam communionem ecclesiasticam a Romano Pontifice accepit, ne Synodum Episcoporum Ecclesiae patriarchalis convocet neque Episcopos ordinet.

Caput II
De iuribus et obligationibus Patriarcharum

CAN. 78 - § 1. Potestas, quae Patriarchae ad normam canonum et legitimarum consuetudinum in Episcopos ceterosque christifideles Ecclesiae, cui praeest, competit, est ordinaria et propria, sed ita personalis, ut non possit Vicarium pro tota Ecclesia patriarchali constituere aut potestatem suam alicui ad universitatem casuum delegare.

§ 2. Potestas Patriarchae exerceri valide potest intra fines territorii Ecclesiae patriarchalis tantum, nisi aliter ex natura rei aut iure communi vel particulari a Romano Pontifice approbato constat.

التشريعات الدينية

القانون ٧٩ – يُمثِّلُ البطريركُ الكنيسةَ البطريركيَّةَ في جميعِ قضاياها القانونيَّة.

القانون ٨٠ – للبطريرك:

١ – أن يمارسَ حقوقَ المتروبوليتِ ويتمّمَ واجباتِه في جميع الأمكنة التي لم تُقَم فيها أقاليمُ؛

٢ – أن يعوِّضَ من إهمال المتروبوليتين على قاعدة الشرع؛

٣ – أن يمارِسَ حقوقَ المتروبوليتِ ويتمّمَ واجباتِه، في حال شُغور الكرسيّ، في الإقليم كلّه؛

٤ – أن يُنبِّه المتروبوليت الذي لم يُعيِّنْ قيّمًا على قاعدة القانون ١٦٢، البند ١، وإذا لم يُجْدِ التنبيهُ نفعًا فله أن يُعيِّن هو بنفسه قيّمًا.

القانون ٨١ – لِيُعْلِمِ البطريركُ بأعمالِ الحبر الرومانيّ المتعلِّقةِ بالكنيسةِ البطريركيّةِ الأساقفةَ الأبرشيّين والآخَرين الذين تعنيهم، ما لم يكُنِ الكرسيُّ الرسوليُّ قد دبَّرَ الأمرَ مباشرةً.

القانون ٨٢ – البند ١ – يستطيع البطريرك بما لَهُ من حقٍّ خاصّ:

أً – أن يُصدِرَ في نطاق صلاحيَّتِهِ المراسيمَ التي تُحدِّد تحديدًا أدقَّ الطَّرائِقَ الواجبَ اتّباعُها في تطبيقِ الشريعة أو التي تستحثُّ على التقيُّدِ بالشرائع؛

بً – أن يُوجِّه إلى المؤمنينَ في كلِّ الكنيسة التي يرئسها تعليماتٍ لنشرِ العقيدة الصَّحيحة، وتعزيز التقوى، وإصلاحِ التجاوزات، والموافقةِ على الممارسات التي تَدعمُ خيرَ المؤمنين الروحيّ، والتَّوصيةِ بها.

جً – أن يُصدِرَ رسائلَ عامَّةً إلى كلِّ الكنيسةِ التي يرئسِها في المسائلِ العائدةِ إلى كنيستِه وطقسِه.

البند ٢ – يستطيع البطريركُ أن يُوعِزَ الى الأساقفةِ والإكليريكيّينَ الآخرينَ وأعضاءِ مؤسّساتِ الحياةِ المكرَّسةِ على غِرارِ الرّهبانِ في كل الكنيسة التي يرئسها، أن يَقرأوا وينشروا علنًا قراراتِه وتعليماتِه ورسائلَه العامّةَ في كنائسهم وبيوتهم الخاصّة.

التشريعات الدينية

CAN. 79 - In omnibus negotiis iuridicis Ecclesiae patriarchalis Patriarcha eiusdem personam gerit.

CAN. 80 - Patriarchae est:

1° Metropolitae iura exercere et obligationes implere in omnibus locis, ubi provinciae erectae non sunt;

2° neglegentiam Metropolitarum ad normam iuris supplere;

3° sede metropolitana vacante Metropolitae iura exercere et obligationes implere in tota provincia;

4° Metropolitam, qui oeconomum ad normam can. 262, § 1 non nominavit, monere; monitione in cassum facta oeconomum per se ipsum nominare.

CAN. 81 - Romani Pontificis acta ad Ecclesiam patriarchalem pertinentia Episcopis eparchialibus aliisve, ad quos pertinent, per Patriarcham nota fiant, nisi Sedes Apostolica in casu directe providit.

CAN. 82 - § 1. Patriarcha proprio iure potest:

1° decreta ferre intra ambitum suae competentiae, quibus pressius determinantur modi in lege applicanda servandi aut legum observantia urgetur;

2° instructiones ad christifideles totius Ecclesiae, cui praeest, dirigere ad sanam doctrinam exponendam, pietatem fovendam, abusus corrigendos et exercitia, quae spirituale christifidelium bonum foveant, approbanda et commendanda;

3° litteras encyclicas toti Ecclesiae, cui praeest, dare circa quaestiones propriam Ecclesiam et ritum respicientes.

§ 2. Patriarcha Episcopis ceterisque clericis necnon sodalibus institutorum vitae consecratae totius Ecclesiae, cui praeest, praecipere potest, ut sua decreta, instructiones atque litterae encyclicae in propriis ecclesiis vel domibus publice legantur et exponantur.

التشريعات الدينية

البند ٣ – لا يُهْملِ البطريركُ، في جميع الأمور المتعلّقة بالكنيسة التي يرئسها جمعاء، أو القضايا الأكثر خطورةً، الاستماعَ الى السينودسِ الدائمِ أو سينودسِ أساقفة الكنيسةِ البطريركيّةِ، أو الدّائرةِ البطريركيّة.

القانون ٨٣ – البند ١ – مع مراعاة حقّ الأسقف الأبرشيّ وواجبه أن يزور أبرشيّته الخاصَّةَ زيارةً قانونيّةً، للبطريركِ الحقُّ وعليه الواجبُ أن يقومَ بزيارةٍ رعائيَّة لتلك الأبرشية عينها في الأوقاتِ التي يُحدّدها الشرعُ.

البند ٢ – يستطيعُ البطريركُ لسببٍ خطيرٍ وبموافقة السينودسِ الدائم أن يزورَ إحدى الكنائس أو المدُنِ أو الأبرشياتِ بنفسه أو بوساطةِ أسقفٍ آخر، ويقومُ في خلال تلك الزيارة بكل ما هو من صلاحيّةِ الأسقفِ الأبرشيّ في الزيارة القانونيّة.

القانون ٨٤ – البند ١ – لِيُعْنَ البطريركُ أكبرَ عنايةٍ، هو والأساقفةُ الأبرشيُّون في الكنيسة التي يرئسها، بعد إجراء الاستشاراتِ خصوصاً في المؤتمراتِ المقرَّرةِ في الشرعِ مع البطاركة والأساقفة الأبرشيّين مِن الكنائس الأخرى المستقلّةِ الذين يمَارِسونَ سلطانَهم على رقْعةِ الأرضِ ذاتها، [لِيُعْنَوا] بتعزيزِ وحدةِ العمل بينَهم ومعَ سائر المؤمنينَ من كلِّ كنيسةٍ مستقلّة. وَلْيبذلوا جهودًا موحّدةً في مساندةِ الأعمال المشترَكةِ لتعزيزِ خير الديانة بسرعةٍ أكبرَ، والحفاظِ على النظامِ الكنسيّ بفاعليّةٍ أشدَّ، وتنشيطِ وحدةِ المسيحيينَ بالانسجام.

البند ٢ – وَلْيُشَجِّعِ البطريركُ الأساقفةَ وسائرَ المؤمنين على أن يَعقدوا من الاجتماعاتِ المتواترةِ ما يَرى بِفطنَتِه الدَّعوةَ إليه، في الأمورِ الرعائيَّةِ والقضايا المتعلّقةِ إمّا بالكنيسة التي يرئسها جمعاء، وإمّا بأَحد الأقاليم أو إحدى المناطق.

القانون ٨٥ – البند ١ – يستطيعُ البطريركُ، لسببٍ خطير، وبموافقة سينودسِ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركية، وبعد استشارة الكرسيّ الرسوليّ، إنشاءَ أقاليمَ وأبرشيّاتٍ، وتغييرَ حدودِها، وضمَّها، وتقسيمَها، وإلغاءها وتبديل درجتها من حيثُ الرئاسةُ الكنسيّةُ، ونقلَ كرسِيّها الأسقفيّ.

البند ٢ – للبطريرك بموافقةِ سينودسِ أساقفة الكنيسة البطريركية:

التشريعات الدينية

§ 3. Patriarcha in omnibus, quae totam Ecclesiam, cui praeest, vel graviora negotia respiciunt, ne omittat audire Synodum permanentem vel Synodum Episcoporum Ecclesiae patriarchalis vel etiam conventum patriarchalem.

CAN. 83 - § 1. Salvo iure et obligatione Episcopi eparchialis canonice visitandi propriam eparchiam Patriarcha ius et obligationem habet in eadem eparchia visitationem pastoralem peragendi temporibus iure particulari statutis.

§ 2. Patriarcha potest gravi de causa et de consensu Synodi permanentis aliquam ecclesiam, civitatem, eparchiam per se aut per alium Episcopum visitare et tempore huius visitationis omnia, quae in visitatione canonica Episcopo eparchiali competunt, peragere.

CAN. 84 - § 1. Maxime curet Patriarcha, ut sive ipse sive Episcopi eparchiales Ecclesiae, cui praeest, collatis consiliis, praesertim in conventibus iure praevisis, cum Patriarchis ac Episcopis eparchialibus aliarum Ecclesiarum sui iuris, qui in eodem territorio potestatem suam exercent, unitatem actionis inter se ceterosque christifideles cuiuscumque Ecclesiae sui iuris promoveant et viribus unitis communia adiuvent opera ad bonum religionis expeditius promovendum, ad disciplinam ecclesiasticam efficacius tuendam necnon ad omnium christianorum unitatem concorditer fovendam.

§ 2. Foveat quoque Patriarcha frequentes collationes inter Hierarchas ceterosque christifideles, quos pro sua prudentia convocandos censet, de rebus pastoralibus aliisque negotiis, quae aut totam Ecclesiam, cui praeest, aut aliquam provinciam vel regionem respiciunt.

CAN. 85 - § 1. Patriarcha gravi de causa, de consensu Synodi Episcoporum Ecclesiae patriarchalis et consulta Sede Apostolica potest provincias et eparchias erigere, aliter circumscribere, unire, dividere, supprimere earumque gradum hierarchicum immutare et sedem eparchialem transferre.

§ 2. Patriarchae de consensu Synodi Episcoporum Ecclesiae patriarchalis competit:

١° – أن يَمنحَ الأسقفَ الأبرشيَّ أسقفًا مساعدًا أو أسقفًا مُعاونًا مع التقيُّد بالقوانين ١٨١ ، البند ١ ، ١٨٢ إلى ١٨٧ و٢١٢ ؛

٢°–أن يَنقلَ لسببٍ خطيرٍ المتروبوليتَ أو الأسقفَ الأبرشيَّ أو الفخريَّ إلى كرسيٍّ آخرَ متروبوليتيٍّ أو أبرشيٍّ أو فخريّ. وإذا رفض أحدٌ ذلك فَلْيَحْسِمِ الأمرَ سينودسُ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيّةِ أو يُحَل الأمرُ على الحبرِ الرومانيّ.

البند ٣ – يستطيع البطريركُ بموافقةِ السينودسِ الدائمِ إنشاءَ إكسرخوسيّةٍ وتغييرَها وإلغاءها.

البند ٤ – لِيُعْلِم البطريركُ الكرسيَّ الرسوليَّ في أقرب وقتٍ ممكنٍ بهذه القرارات.

القانون ٨٦ – البند ١ – مِن صلاحيةِ البطريرك :

١° – أن يمنحَ للمتروبوليتِ أو الأسقفِ الرّسالةَ البطريركيةَ بالتّوليةِ القانونية ؛

٢° – أن يرسمَ المتروبوليتَ بنفسه ، أو بغيره من الأساقفة إذا حال دون ذلك مانعٌ ، وأن يَرسمَ أيضاً جميعَ الأساقفةِ إذا نَصَّ على ذلكَ الشرعُ الخاصّ ؛

٣° – أن يُنصِّب المتروبوليتَ بعدَ الرسامة الأسقفية.

البند ٢ – للبطريركِ بقوّةِ الشرعِ الصلاحيّةُ بأن يَرسمَ وينصِّبَ المتروبوليتينَ والأساقفةَ الآخَرينَ من الكنيسة التي يرئسها ، الذين أقامهم الحبرُ الرومانيُّ خارج حدودِ رقعة تلك الكنيسةِ ، ما لم يُقرَّر غيرُ ذلك صراحة في حالةٍ خاصّة.

البند ٣ – يجب أن تَتمَّ الرسامةُ الأسقفيةُ والتنصيبُ ضمنَ المهلةِ القانونية. أمّا الرسالةُ البطريركيّةُ بالتولية القانونيّة فيجبُ أن تُمنَح في خلالِ عَشرةِ أيّامٍ بعد إعلان الانتخاب. وليُعْلَمِ الكرسيُّ الرسوليُّ في أقربِ وقتٍ ممكنٍ بالرسامةِ الأسقفيّةِ والتَنصيب.

القانون ٨٧ – يمكنُ البطريركَ أن يُعنى بأن يُنتخَبَ في خلالِ سينودسِ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيَّةِ ، على قاعدةِ القوانين ١٨١ ، البند ١ و١٨٢ إلى ١٨٧ ، بعضُ أساقفةٍ للدّائرةِ البطريركيّة على أن لا يزيدوا على ثلاثة ، وبأن تُؤمَّنَ لهمُ المعيشةُ اللائقةُ ، فيمنَحهم وظيفةً مع إقامةٍ في الدائرةِ البطريركيّةِ ؛ وبإمكانه أن يرسمَهم بعد إتمَام كلِّ ما هو مطلوبٌ لإعلان الأسقفيّة.

التشريعات الدينية

1° Episcopo eparchiali Episcopum coadiutorem vel Episcopum auxiliarem dare servatis cann. 181, § 1, 182 - 187 et 212;

2° gravi de causa Metropolitam vel Episcopum eparchialem aut titularem ad aliam sedem metropolitanam, eparchialem vel titularem transferre; si quis renuit, Synodus Episcoporum Ecclesiae patriarchalis rem dirimat vel ad Romanum Pontificem deferat.

§ 3. Patriarcha de consensu Synodi permanentis potest exarchias erigere, immutare et supprimere.

§ 4. De his decisionibus Patriarcha quam primum Sedem Apostolicam certiorem faciat.

CAN. 86 - § 1. Patriarchae competit:

1° Metropolitae vel Episcopo litteras patriarchales de provisione canonica dare;
2° ordinare Metropolitas per se vel, si impeditus est, per alios Episcopos necnon, si ius particulare ita fert, ordinare etiam omnes Episcopos;
3° Metropolitam post ordinationem episcopalem inthronizare.

§ 2. Ipso iure Patriarchae facultas datur Metropolitas ceterosque Episcopos Ecclesiae, cui praeest, a Romano Pontifice extra fines territorii eiusdem Ecclesiae constitutos ordinandi et inthronizandi, nisi aliud in casu speciali expresse statuitur.

§ 3. Ordinatio episcopalis et inthronizatio fieri debent intra terminos iure statutos, litterae patriarchales vero de provisione canonica intra decem dies post electionis proclamationem dandae sunt; de ordinatione episcopali et de inthronizatione Sedes Apostolica quam primum certior fiat.

CAN. 87 - Patriarcha potest curare, ut in Synodo Episcoporum Ecclesiae patriarchalis ad normam cann. 181, § 1 et 182 - 187 eligantur, dummodo congruae eorum sustentationi provisum sit, aliquot Episcopi curiae patriarchalis, non tamen ultra tres, quibus officium cum residentia in curia patriarchali conferat, eosque potest peractis omnibus ad proclamationem episcopalem requisitis ordinare.

التشريعات الدينية

القانون ٨٨ – البند ١ – على أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيَّةِ أن يُؤدُّوا للبطريركِ الإكرامَ والاحترامَ، ويقدِّمُوا لهُ الطاعةَ الواجبة. أمّا البطريركُ فلْيُحوِّط هؤلاءِ الأساقفةَ بالاحترامِ اللائقِ، ويحبَّهم محبَّةً أخويّة.

البند ٢ – ليُعْنَ البطريركُ بأنْ تُعالجَ النزاعاتُ الممكنُ أن تنشأ بين الأساقفةِ، مع الحفاظِ على الحقّ في إحالتها على الكرسيِّ الرسوليِّ في أيّ وقت.

القانون ٨٩ – البند ١ – من حقِّ البطريركِ وواجبهِ السَّهرُ على جميع الإكليريكيين على قاعدة الشَّرع. وإذا بدا أنَّ أحدَهم يستحقُّ عقوبةً فلينبِّه الرئيسَ الكنسيَّ الذي يخضع لهُ الإكليريكيُّ مباشرةً، وإذا لم يُجْدِ التنبيهُ نفعًا، فَلْيعاقِب هو بنفسه الإكليريكيَّ على قاعدة الشرع.

البند ٢ – يستطيعُ البطريركُ أن يكِلَ إلى أيِّ إكليريكيٍّ مُهمَّةَ القيامِ بأمورٍ تتعلّقُ بالكنيسةِ البطريركيّةِ جمعاء بعد استشارةِ أسقفِه الأبرشيِّ أو رئيسِه الأعلى إذا كان من أعضاء مؤسَّسةٍ رهبانية أو جمعيَّةِ حياة مشترَكة على غرار الرهبان، هذا ما لم يَقتضِ الشرعُ الخاصُّ في الكنيسةِ البطريركية موافقتَها. ويستطيعُ البطريركُ أن يُخضع مباشرةً لنفسه ذلكَ الإكليريكيَّ ما دامتِ المهمَّةُ قائمة.

البند ٣ – يستطيعُ البطريركُ أن يُنعمَ برُتبةٍ شرفيَّةٍ مقبولةٍ في كنيستِهِ البطريركيَّةِ على كلِّ إكليريكيٍّ مع التقيُّد بالقانون ٤٣٠، وذلك بعد أن يبدي الأسقفُ الأبرشيُّ موافقتَه كتابةً بالنسبة إلى الإكليريكيِّ الخاضِع له، والرئيسُ الأعلى بالنِسبة الى أحَد أعضاء المؤسَّسةِ الرهبانيّةِ أو جماعةِ الحياةِ المشترَكة على غرار الرهبان.

القانون ٩٠ – يستطيعُ البطريركُ، لسببٍ خطير، وبعد استشارةِ الأسقفِ الأبرشيِّ وموافقةِ السينودس الدائم، أن يَعصمَ من ولايةِ الأسقفِ الأبرشي ويُخضع مباشرةً لنفسه، في فعل التأسيس ذاتِه، مكانًا أو شخصاً قانونيًّا لا يَنْتميانِ الى مؤسَّسةٍ رهبانيَّةٍ؛ وذلك في ما يتعلَّقُ بإدارةِ الأموالِ الزَّمنيَّةِ وبالأشخاصِ الملحَقين بذلك المكان أو تلك الشخصيَّة القانونية، بالنسبةِ إلى كل ما يتّصل بمُهمّتِهم أو وظيفتهم.

القانون ٩١ – يجب أن يَذْكرَ جميعُ الأساقفةِ وسائرُ الإكليريكيّين البطريركَ في

التشريعات الدينية

CAN. 88 - § 1. Episcopi Ecclesiae patriarchalis Patriarchae honorem et obsequium exhibeant debitamque oboedientiam praestent; Patriarcha vero eosdem Episcopos, qua par est reverentia, prosequatur et fraterna caritate complectatur.

§ 2. Patriarcha curet, ut controversiae, quae inter Episcopos forte oriuntur, componantur firmo iure eas quolibet tempore ad Romanum Pontificem deferendi.

CAN. 89 - § 1. Patriarchae ius et obligatio est omnibus clericis ad normam iuris vigilandi; si quis poenam mereri videtur, Hierarcham, cui clericus immediate subditus est, moneat et monitione in cassum facta in clericum ipse ad normam iuris procedat.

§ 2. Munus expediendi negotia, quae totam Ecclesiam patriarchalem respiciunt, Patriarcha committere potest clerico cuilibet consulto eius Episcopo eparchiali vel, si de sodali instituti religiosi vel societatis vitae communis ad instar religiosorum agitur, eius Superiore maiore, nisi ius particulare Ecclesiae patriarchalis eorundem consensum requirit; hunc clericum potest etiam munere durante sibi immediate subdere.

§ 3. Patriarcha conferre potest dignitatem in propria Ecclesia patriarchali receptam cuilibet clerico firmo can. 430, dummodo accedat consensus scripto datus Episcopi eparchialis, cui clericus subditus est, vel, si de sodali instituti religiosi vel societatis vitae communis ad instar religiosorum agitur, eius Superioris maioris.

CAN. 90 - Patriarcha gravi de causa potest consulto Episcopo eparchiali atque de consensu Synodi permanentis locum vel personam iuridicam, quae non ad institutum religiosum pertinet, in ipso actu erectionis a potestate Episcopi eparchialis eximere sibique immediate subicere, quod attinet ad administrationem bonorum temporalium necnon ad personas eidem loco vel personae iuridicae addictas in eis omnibus, quae ad earum munus vel officium spectant.

CAN. 91 - Patriarcha commemorari debet in Divina Liturgia et in laudibus divinis post Romanum Pontificem ab omnibus Episcopis

التشريعات الدينية

الليترجيًا الإلهيّةِ والصلواتِ الطقسيَّةِ بعد الحبرِ الرومانيِّ بحسب ما ترسُمه الكتبُ الليترجيّة.

القانون ٩٢ – البند ١ – لِيُبْدِ البطريركُ الشركةَ الإيررخيّةَ مع الحبر الرومانيِّ خليفةِ القدّيسِ بطرسَ بالأمانةِ والإكرامِ والطّاعةِ الواجبةِ لراعي الكنيسةِ الجامعة.

البند ٢ – لِيَذْكُرِ البطريركُ الحبرَ الرومانيَّ في الليترجيّا الإلهيّة والصلواتِ الطقسيَّة بحسب ما ترسُمه الكتبُ الليترجيّةُ، وَلْيُعنَ بأن يَفعلَ ذلك بأمانةٍ جميعُ الأساقفةِ وسائرُ إكليريكيّي الكنيسة التي يرئسها.

البند ٣ – لِيَكُنِ التواصلُ بينَ البطريركِ والحبرِ الرومانيِّ متواتِرًا، ولْيُرسِلِ البطريركُ إليه، بحسَب القواعدِ الخاصّةِ المقرّرةِ، بيانًا عن حَالة الكنيسةِ التي يرئسِها؛ وَلْيَقُمْ في السنةِ الأولى مِن انتخابه، وبعدَ ذلك مِرارًا طَوالَ اضطلاعِه بمهمّته، بزيارةِ مدينةِ روما لتكريمِ ضريحَي الرسولينِ بطرسَ وبولسَ، والحضورِ إلى خليفةِ القدّيسِ بطرسَ في أوّليّته على الكنيسة الجامعة.

القانون ٩٣ – لِيُقمِ البطريركُ في مقرِّ كرسيِّه ولا يَغيبنَّ عنه إلّا لسببٍ قانونيّ.

القانون ٩٤ – على البطريركِ أن يُقيمِ الليترجيّا الإلهيّةَ على نيَّةِ شَعب الكنيسة التي يرئسها جمعاءَ في أيّامِ الأعيادِ التي يُحدِّدُها الشرعُ الخاص.

القانون ٩٥ – البند ١ – واجباتُ الأساقفةِ الأبرشيّينَ المنصوصُ عليها في القانون ١٩٦ تُقيِّدُ البطريركَ أيضاً، مع الحفاظِ على واجباتِ كلِّ أسقفٍ بمفرده.

البند ٢ – لِيُعْنَ البطريركُ بأن يَقومَ الأساقفةُ الأبرشيُّونَ بمهمّتهم الرّاعويّة بأمانة، وأن يُقيموا في الأبرشياتِ التي يسوسونها، وَلْيَستحثَّ غَيرتهم. وإذا أخطأوا في أمرٍ ما خَطأً جسيمًا فلا يُهمِلْ تنبيهَهم بعد استشارةِ السينودسِ الدّائم، ما لم يَكن في التأخيرِ خطرٌ. وإذا لم يأتِ التنبيهُ بالنتيجةِ المتوخّاةِ يجبُ إحالةُ الأمرِ على الحبرِ الرُّوماني.

القانون ٩٦ – يَستطيعُ البطريركُ في الكنيسةِ التي يرئسها كلِّها ما يستطيعه الرئيسُ

التشريعات الدينية

ceterisque clericis secundum praescripta librorum liturgicorum.

CAN. 92 - § 1. Patriarcha manifestet communionem hierarchicam cum Romano Pontifice, sancti Petri successore, per fidelitatem, venerationem et oboedientiam, quae debentur supremo universae Ecclesiae Pastori.

§ 2. Patriarcha commemorationem Romani Pontificis in signum plenae communionis cum eo in Divina Liturgia et in laudibus divinis secundum praescripta librorum liturgicorum debet facere et curare, ut ab omnibus Episcopis ceterisque clericis Ecclesiae, cui praeest, fideliter fiat.

§ 3. Patriarchae cum Romano Pontifice frequens sit consuetudo ac secundum normas specialiter statutas ei relationem de statu Ecclesiae, cui praeest, exhibeat necnon intra annum a sua electione, deinde pluries durante munere visitationem ad Urbem peragat sanctorum Apostolorum Petri et Pauli limina veneraturus atque sancti Petri successori in primatu super universam Ecclesiam se sistat.

CAN. 93 - Patriarcha resideat in sede suae residentiae, a qua ne absit nisi canonica ex causa.

CAN. 94 - Divinam Liturgiam pro populo totius Ecclesiae, cui praeest, Patriarcha celebrare debet diebus festis iure particulari statutis.

CAN. 95 - § 1. Episcoporum eparchialium obligationes, de quibus in can. 196, tenent etiam Patriarcham firmis de cetero singulorum Episcoporum obligationibus.

§ 2. Patriarcha curet, ut Episcopi eparchiales muneri pastorali fideliter satisfaciant et in eparchia, quam regunt, resideant; eorum zelum excitet; si in aliqua re graviter offenderunt, eos consulta, nisi periculum in mora est, Synodo permanenti monere ne omittat et, si monitiones optatum effectum non sortiuntur, rem ad Romanum Pontificem deferat.

CAN. 96 - Circa orationes et pietatis exercitia, dummodo proprio

التشريعات الدينية

الكنسيُّ المحليُّ، بالنسبةِ إلى الصلواتِ والممارساتِ التقويّة، ما دامت تتّفق والطقسَ الخاصّ.

القانون ٩٧ – على البطريركِ أن يسهرَ جدّيًّا على استقامةِ إدارة جميعِ الأموالِ الكنسيَّةِ مع الحفاظِ على أوّليةِ الواجبِ الذي يقعُ على كلِّ أسقفٍ أبرشيّ، المذكورة في القانون ١٠٢٢، البند ١.

القانون ٩٨ – يَسْتطيعُ البطريركُ بَعد موافقَةِ سينودسِ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيَّةِ، ورِضًى سابقٍ من الحبرِ الروماني، أن يَعْقدَ مع السُّلطةِ المدنيَّةِ اتّفاقاتٍ لا تخالفُ الشرعَ الذي أقرَّهُ الكرسيُّ الرسوليّ. ولكنَّ البطريركَ لا يستطيعُ تنفيذَ هذهِ الاتّفاقاتِ إلّا بعد نيلِ موافقةِ الحبرِ الرُّومانيّ.

القانون ٩٩ – البند ١ – لِيُعْنَ البطريركُ بأن يتقيَّدَ الجميعُ بقوانينِ الأحوالِ الشخصيَّةِ في المناطقِ التي هي فيها ساريةُ المفعول.

البند ٢ – إذا كانَ بطاركةٌ عديدونَ يستعملون في مكان واحد السلطانَ المعترفَ به أو الممنوحَ في الأحوال الشخصيَّة فمن الموافقِ أن يَعملوا في الأمور الأكثر خطورةً بعد تبادل المشورة.

القانون ١٠٠ – يستطيعُ البطريركُ أن ينقلَ إليه الأمورَ التي تتعلَّق بأبرشيّاتٍ متعدّدةٍ وتتّصل بالسلطةِ المدنيّة؛ ولكن ليس بوسعهِ أن يتّخذ قراراتٍ في شأنها إلّا بعد استشارةِ الأساقفةِ الأبرشيينَ المعنيّينَ بها وموافقةِ السينودسِ الدائم؛ أمّا إذا كان الأمرُ مُلحًّا وليس في الوقتِ متّسعٌ لجمع الأساقفة أعضاءِ السينودسِ الدائمِ فينوبُ مَنابهم في هذهِ الحالةِ أساقفةُ الدائرةِ البطريركيّة إذا وُجِدوا، وإلّا فالأساقفان الأبرشيّان الأقدمانِ بالرسامةِ الأسقفيّة.

القانون ١٠١ – للبطريركِ في أبرشيّتهِ الخاصّةِ وفي الأديارِ التي غُرس فيها الصّليبُ البطريركيّ، وفي الأماكنِ التي فيها أبرشيّة أو اكسرخوسيّةٌ، حقوقُ الأسقف الأبرشيّ عينُها وعليه الواجباتُ نفسُها.

التشريعات الدينية

ritui consonent, Patriarcha in tota Ecclesia, cui praeest, eadem potest ac Hierarchae loci.

CAN. 97 - Patriarcha diligenter vigilare debet rectae administrationi omnium bonorum ecclesiasticorum firma primaria singulorum Episcoporum eparchialium obligatione, de qua in can. 1022, § 1.

CAN. 98 - Patriarcha de consensu Synodi Episcoporum Ecclesiae patriarchalis et praevio assensu Romani Pontificis conventiones iuri a Sede Apostolica statuto non contrarias cum auctoritate civili inire potest; easdem autem conventiones Patriarcha ad effectum ducere non potest nisi obtenta Romani Pontificis approbatione.

CAN. 99 - § 1. Patriarcha curet, ut Statuta personalia in regionibus, in quibus vigent, ab omnibus serventur.

§ 2. Si plures Patriarchae eodem in loco potestate in Statutis personalibus agnita vel concessa utuntur, expedit, ut in negotiis maioris momenti collatis consiliis agant.

CAN. 100 - Negotia, quae plures eparchias respiciunt et auctoritatem civilem tangunt, Patriarcha ad se advocare potest; statuere autem de eisdem non potest nisi consultis Episcopis eparchialibus, quorum interest, et de consensu Synodi permanentis; si vero res urget nec suppetit tempus ad coadunandos Episcopos Synodi permanentis membra, horum vices in casu gerunt Episcopi curiae patriarchalis, si habentur, secus vero duo Episcopi eparchiales ordinatione episcopali seniores.

CAN. 101 - Patriarcha in propria eparchia, in monasteriis stauropegiacis itemque in locis, ubi nec eparchia nec exarchia erecta est, eadem iura et obligationes habet ac Episcopus eparchialis.

الفصل الثالث

في سينودس أساقفة الكنيسة البطريركية

القانون ١٠٢ – البند ١ – تَجبُ دعوةُ جميعِ الأساقفةِ المرسومينَ في الكنيسةِ البطريركيَّةِ، وهؤلاءِ فقط أينما وُجدوا، الى سينودسِ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيّةِ ما عدا الذين ذكرَهم القانون ٩٥٣، البند ١، أو الذين عُوقِبوا بالعقوباتِ القانونيّةِ المذكورةِ في القانونين ١٤٣٣ و١٤٣٤.

البند ٢ – يستطيعُ الشرعُ الخاصُّ في ما يتعلَّقُ بالأساقفةِ الأبرشيينَ الموجودينَ خارجَ حدودِ رقعةِ الكنيسةِ البطريركيةِ، والأساقفةِ الفخريّينَ، أن يُقيّدَ اقتراعَهُم التقريريَّ مع الحِفاظِ على القوانينِ المتعلِّقَةِ بانتخابِ البطريركِ والأساقفةِ والمرشَّحينَ للوظائفِ المذكورةِ في القانون ١٤٩.

البند ٣ – يستطيعُ البطريركُ، لمعالجةِ أمورٍ معيّنة، على قاعدةِ الشّرعِ الخاصّ، أو بموافقةِ السّينودسِ الدّائم، أن يدعوَ آخَرين ولا سيَّمَا رؤساءَ كنسيّينَ غيرِ أساقفة، أو خُبراءَ لِيُبدوا آراءَهم للأساقفةِ المجتمعينَ في سينودس، مع التقيُّدِ بالقانونِ ٦٦، البند ٢.

القانون ١٠٣ – للبطريركِ أن يدعوَ الى السينودسِ أساقفةَ الكنيسةِ البطريركيّة وأن يَرْئسه.

القانون ١٠٤ – البند ١ – جميعُ الأساقفةِ المَدْعوّينَ شرعيًّا الى سينودسِ الكنيسة البطريركيَّة مُلْزَمون بإلْزامٍ خطيرٍ حضورَ هذا السينودسِ باستثناءِ أولئكَ الذين تَخلَّوْا عن وَظيفتِهم.

البند ٢ – إذا رأى أسقفٌ أنّ لديه مانعًا صوابيًّا فَلْيُبْدِ بالكتابةِ أسبابه لسينودسِ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيّة، وللأساقفةِ الحاضرينَ في المكانِ المعيّنِ في بدءِ جلساتِ السينودس أن يُقرّروا في شأنِ شرعيّةِ المانع.

القانون ١٠٥ – لا يستطيع أحدٌ من أعضاءِ سينودسِ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيَّةِ إرسالَ وكيلٍ عنه لحضورِ هذا السينودسِ، وليس لأحدٍ فيه أكثرُ من صوتٍ واحد.

التشريعات الدينية

Caput III

De Synodo Episcoporum Ecclesiae patriarchalis

CAN. 102 - § 1. Ad Synodum Episcoporum Ecclesiae patriarchalis vocari debent omnes et soli Episcopi ordinati eiusdem Ecclesiae ubicumque constituti exclusis eis, de quibus in can. 953, § 1, vel eis, qui poenis canonicis, de quibus in cann. 1433 et 1434, puniti sunt.

§ 2. Quod attinet ad Episcopos eparchiales extra fines territorii Ecclesiae patriarchalis constitutos et ad Episcopos titulares, ius particulare eorum suffragium deliberativum coartare potest firmis vero canonibus de electione Patriarchae, Episcoporum et candidatorum ad officia, de quibus in can. 149.

§ 3. Pro certis negotiis expediendis a Patriarcha ad normam iuris particularis vel de consensu Synodi permanentis alii invitari possunt praesertim Hierarchae non Episcopi ac periti ad suas opiniones Episcopis in Synodo congregatis manifestandas firmo can. 66, § 2.

CAN. 103 - Patriarchae est Synodum Episcoporum Ecclesiae patriarchalis convocare eique praeesse.

CAN. 104 - § 1. Omnes Episcopi ad Synodum Episcoporum Eccleisae patriarchalis legitime vocati gravi obligatione tenentur, ut eidem Synodo intersint eis exceptis, qui officio suo iam renuntiaverunt.

§ 2. Si quis Episcopus iusto impedimento se detineri existimat, scripto suas rationes aperiat Synodo Episcoporum Ecclesiae patriarchalis; de legitimitate impedimenti decidere est Episcoporum, qui in loco designato initio sessionum Synodi praesentes sunt.

CAN. 105 - Pro Synodo Episcoporum Ecclesiae patriarchalis nemo ex eiusdem Synodi membris procuratorem sui loco mittere potest nec quisquam plura suffragia habet.

التشريعات الدينية

القانون ١٠٦ – البند ١ – تجبُ دعوةُ سينودسِ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيّةِ كلَّ مرّةٍ:

١ – تُعالَج أمورٌ يتفرَّدُ سينودسُ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيَّةِ بصلاحيّة بَتِّها، أو يَقتضِي إتمامُها موافقةَ ذلك السينودس؛

٢ – يَرى البطريركُ بموافقةِ السينودسِ الدّائمِ ضرورةَ ذلك؛

٣ – يَطلبُ ذلك ثُلثُ الأعضاء على الأقلّ لِمُعالجة أمرٍ ما مع الحفاظِ دومًا على الحقوقِ التي يُقرِّرها الشّرعُ للبطريركِ والأساقفةِ والأشخاصِ الآخرين.

البند ٢ – ويجب علاوةً على ذلك دعوةُ سينودسِ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيّةِ في الأوقاتِ المحدّدةِ، بل كلَّ سنةٍ، إذا كان ذلك في الشَّرعِ الخاص.

القانون ١٠٧ – البند ١ – ما لم يَقتضِ الشّرعُ حضورًا أكبرَ، ومع التقيّدِ بالقوانين ٦٩ و١٤٩ و١٨٣، البند ١، تكونُ كلُّ جلسةٍ من جلساتِ سينودسِ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيّةِ قانونيةً، وكلُّ اقتراعٍ صحيحًا، إذا حَضرَ القسمُ الأكبرُ من الأساقفةِ الملزمينَ بالحضور.

البند ٢ – يسوغُ لسينودسِ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيّةِ، مع التقيّدِ بالقوانين ٧٢ و١٤٩ و١٨٣ البند ٣، والبند ٤، أن يُقرّرَ بقواعدَ يسنُّها، عددَ الاقتراعاتِ والأصواتِ المطلوبةِ حتّى يكونَ للقراراتِ السينودسيّةِ قوّةٌ قانونيةٌ، وإلّا فليُحْفَظِ القانونُ ٩٢٤.

القانون ١٠٨ – البند ١ – للبطريركِ أن يفتتحَ سينودسَ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيّة. وله، ولكن بموافقةِ ذلك السينودس، أن ينقُلَه ويُمَدِّده ويُوقفه ويَحُلَّه.

البند ٢ – للبطريرك أيضًا، بعدَ الاستماعِ أوّلاً لأعضاءِ سينودسِ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيّة، أن يُعِدَّ النظامَ الواجبَ التقيّدُ بهِ في المسائلِ المعروضةِ للدرس، وأن يُخضِعَ ذلك لموافقةِ السينودسِ في بدءِ الجلسات.

البند ٣ – لكلِّ أسقفٍ في أثناءِ انعقادِ سينودسِ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيّةِ أن يُضيفَ مسائلَ أُخرى الى المسائلِ المقترحَة، إذا وافق على ذلك ثُلثُ الأعضاءِ الحاضرينَ في السينودسِ على الأقلّ.

التشريعات الدينية

CAN. 106 - § 1. Synodus Episcoporum Ecclesiae patriarchalis convocari debet, quoties:

1° expedienda sunt negotia, quae ad exclusivam competentiam Synodi Episcoporum Ecclesiae patriarchalis pertinent aut pro quibus peragendis consensus eiusdem Synodi requiritur;

2° Patriarcha de consensu Synodi permanentis id necessarium iudicat;

3° tertia saltem pars membrorum pro dato negotio id postulat salvis semper iuribus Patriarcharum, Episcoporum aliarumque personarum iure communi statutis.

§ 2. Synodus Episcoporum Ecclesiae patriarchalis praeterea convocari debet, si ius particulare ita fert, statis temporibus, etiam quotannis.

CAN. 107 - § 1. Nisi ius particulare maiorem praesentiam exigit et firmis cann. 69, 149 et 183, § 1, quaelibet sessio Synodi Episcoporum Ecclesiae patriarchalis canonica atque singulum scrutinium validum est, si maior pars Episcoporum, qui tenentur eidem Synodo interesse, praesens est.

§ 2. Firmis cann. 72, 149 et 183, §§ 3 et 4 integrum est Synodo Episcoporum Ecclesiae patriarchalis latis normis statuere, quot suffragia et scrutinia requirantur, ut decisiones synodales vim iuris obtineant; secus servari debet can. 924.

CAN. 108 - § 1. Patriarchae est Synodum Episcoporum Ecclesiae patriarchalis aperire necnon de eiusdem Synodi consensu transferre, prorogare, suspendere et dissolvere.

§ 2. Patriarchae quoque est praeauditis Synodi Episcoporum Ecclesiae patriarchalis membris ordinem servandum in quaestionibus examinandis praeparare atque approbationi Synodi initio sessionum subicere.

§ 3. Synodo Episcoporum Ecclesiae patriarchalis durante singuli Episcopi propositis quaestionibus possunt alias addere, si saltem tertia pars membrorum, quae Synodo intersunt, consentit.

القانون ١٠٩ – عندما يَبدأ سينودسُ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيّةِ لا يجوزُ لأيٍّ من الأساقفةِ مغادرةُ جلساتِ السينودسِ إلّا لداعٍ صوابيٍّ يُوافِق عليه السينودسُ.

القانون ١١٠ – **البند ١** – يَرجع الى سينودسِ أساقفة الكنيسةِ البطريركيّة وحدَهُ أن يسنَّ قوانينَ للكنيسةِ البطريركيّة كلِّها جمعاء، تكون ذاتَ قوّةٍ على قاعدة القانون ١٥٠، البندين ٢ و٤.

البند ٢ – إنّ سينودسَ أساقفةِ الكنيسة البطريركيّة هو المحكمةُ العُلْيا على قاعدة القانون ١٠٦٢.

البند ٣ – سينودسُ أساقفةِ الكنيسة البطريركيّة يقومُ بانتخابِ البطريركِ والأَساقفةِ والمرشَّحين للمناصب المذكورين في القانون ١٤٩.

البند ٤ – إنّ الأعمالَ الإداريّة ليست من صلاحيَّةِ سينودسِ أساقفة الكنيسة البطريركيّة إلّا إذا قرَّر البطريركُ غيرَ ذلك بالنسبةِ الى بعض الأعمال، أو حَفِظَ الشرعُ العامّ بعضَها لهذا السّينودس، مع التقيّد بالقوانين التي تَقتضي موافقةَ سينودسِ أساقفة الكنيسةِ البطريركيّة.

القانون ١١١ – **البند ١** – يُعيّنُ سينودسُ أساقفةِ الكنيسة البطريركيّةِ طريقةَ إصدار الشرائعِ ونشرِ القرارات وزمانَها.

البند ٢ – لسينودسِ أساقفةِ الكنيسة البطريركيَّةِ كذلك أن يُقرّر الإلزامَ بالسّريةِ في ما يتعلّق بالأعمالِ والأمورِ التي يُعالِجها، مع الحفاظ على الإلزام بالسرّية في الأحوالِ التي قرَّرها الشرعُ العام.

البند ٣ – لِتُرْسَلِ الأعمالُ المتعلّقةُ بالشرائعِ والمقرَّراتِ الى الحَبرِ الرومانيّ في أقربِ وقتٍ ممكن، وَلْتُبلَّغْ بعضُ الأعمالِ أو كلُّها أيضاً، بحسب ما يراه السينودسُ، الى سائرِ بطاركةِ الكنائسِ الشرقيّة.

القانون ١١٢ – **البند ١** – يَرجعُ الى البطريركِ إصدارُ الشرائعِ ونشرُ القراراتِ التي يَتَّخِذها سينودسُ أساقفة الكنيسةِ البطريركيَّة.

التشريعات الدينية

CAN. 109 - Synodo Episcoporum Ecclesiae patriarchalis incohata nemini Episcoporum licet discedere a Synodi sessionibus nisi iusta de causa a Synodo approbata.

CAN. 110 - § 1. Synodo Episcoporum Ecclesiae patriarchalis exclusive competit leges ferre pro tota Ecclesia patriarchali, quae vim obtinent ad normam can. 150, §§ 2 et 3.

§ 2. Synodus Episcoporum Ecclesiae patriarchalis est tribunal ad normam can. 1062.

§ 3. Synodus Episcoporum Ecclesiae patriarchalis electionem Patriarchae, Episcoporum et candidatorum ad officia, de quibus in can. 149, peragit.

§ 4. Actus administrativi Synodo Episcoporum Ecclesiae patriarchalis non competunt, nisi pro certis actibus Patriarcha aliud statuit aut iure communi actus aliqui eidem Synodo reservantur et firmis canonibus, qui consensum Synodi Episcoporum Ecclesiae patriarchalis requirunt.

CAN. 111 - § 1. Synodus Episcoporum Ecclesiae patriarchalis designat modum et tempus promulgationis legum et publicationis decisionum.

§ 2. Item de secreto servando circa acta et negotia tractata Synodo Episcoporum Ecclesiae patriarchalis est decidendum salva obligatione secretum servandi in casibus iure communi statutis.

§ 3. Acta de legibus ac decisionibus quam primum Romano Pontifici mittantur; certa acta vel etiam omnia cum ceteris Ecclesiarum orientalium Patriarchis de iudicio eiusdem Synodi communicentur.

CAN. 112 - § 1. Patriarchae competit promulgatio legum et publicatio decisionum Synodi Episcoporum Ecclesiae patriarchalis.

التشريعات الدينية

البند ٢ – يرجعُ الى البطريرك، بعدَ استشارةِ السّينودس الدّائم، أن يُفسِّرَ تفسيرًا صحيحًا شرائعَ سينودسِ أساقفة الكنيسةِ البطريركيّة حتّى السّينودسِ اللاحق.

القانون ١١٣ – يَضع سينودسُ أَساقفة الكنيسةِ البطريركيّة نظامَهُ الذي يجبُ أن يَلحظَ أمانةَ سرِّ السينودس، واللجانَ التحضيريّة، وأسلوبَ العمل، والوسائلَ الأخرى المؤدّيةَ الى بلوغِ الهدفِ بفاعليّةٍ أكبر.

الفصل الرابع
في الدَّائرة البطريركيّة

القانون ١١٤ – البند ١ – لا بُدَّ للبطريركِ مِن أن يكونَ له في كرسيّهِ دائرةٌ بطريركيّةٌ متميّزةٌ من دائرة الأبرشيّة البطريركيّة، تتألّفُ من السينودسِ الدائم، وأساقفةِ الدائرةِ البطريركيّة، ومحكمةِ الكنيسةِ البطريركيّة العاديّة، والقيّمِ البطريركيّ، ورئيسِ الديوان البطريركيّ، ولَجْنةِ الشؤون الليترجيّة، واللجانِ الأخرى التي يُلحِقها الشرعُ بالدائرةِ البطريركيّة.

البند ٢ – يُمكن أن يختارَ البطريركُ الأشخاصَ المتعلّقينَ بالدائرةِ البطريركيّةِ مِن بَينِ إكليريكيّي الكنيسةِ التي يرئسها كلّها جمعاء، بعد استشارةِ أسقفهم الأبرشيّ، أو رئيسِهم الأعلى إذا كان الأمرُ يتعلّقُ بأعضاءِ مؤسّسةٍ رهبانيّة، أو جمعيّةِ حياةٍ مشتركة على غرارِ الرّهبان.

البند ٣ – يجب، على قدْر المستطاع، أن لا تُجْمَع في أشخاصٍ بأنفسِهم وظائفُ الدّائرتَيْنِ البطريركيّتين.

القانون ١١٥ – البند ١ – يَتألّفُ السّينودسُ الدّائمُ من البطريركِ وأربعةِ أساقفةٍ يُعيَّنونَ لخمسِ سنوات.

البند ٢ – يَنْتخِبُ سينودسُ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيّة ثلاثةً مِن أولئك، على أن يكونَ حتمًا اثنانِ منهم على الأقلِّ من الأساقفةِ الأبرشيّين، ويُعيّنُ البطريركُ واحدًا.

التشريعات الدينية

§ 2. Interpretatio authentica legum Synodi Episcoporum Ecclesiae patriarchalis usque ad futuram Synodum Patriarchae consulta Synodo permanenti competit.

CAN. 113 - Synodus Episcoporum Ecclesiae patriarchalis sua conficiat statuta, in quibus provideatur de secretaria Synodi, de commissionibus praeparatoriis, de ordine procedendi necnon de aliis mediis, quae fini consequendo efficacius consulant.

Caput IV

De curia patriarchali

CAN. 114 - § 1. Patriarcha penes suam Sedem habere debet curiam patriarchalem a curia eparchiae Patriarchae distinctam, quae constat ex Synodo permanenti, Episcopis curiae patriarchalis, tribunali ordinario Ecclesiae patriarchalis, oeconomo patriarchali, cancellario patriarchali, commissione de re liturgica necnon aliis commissionibus, quae iure curiae patriarchali adiunguntur.

§ 2. Personae ad curiam patriarchalem pertinentes a Patriarcha ex clericis totius Ecclesiae, cui praeest, seligi possunt consulto eorum Episcopo eparchiali vel, si de sodalibus instituti religiosi vel societatis vitae communis ad instar religiosorum agitur, eorum Superiore maiore.

§ 3. Officia utriusque curiae Patriarchae, quatenus fieri potest, in eisdem personis ne cumulentur.

CAN. 115 - § 1. Synodus permanens constat ex Patriarcha et quattuor Episcopis ad quinquennium designatis.

§ 2. Horum Episcoporum tres a Synodo Episcoporum Ecclesiae patriarchalis eliguntur, inter quos saltem duo ex Episcopis eparchialibus esse debent, unus vero a Patriarcha nominatur.

التشريعات الدينية

البند ٣ – يُعيَّنُ في الوقتِ نفسه وبالطريقةِ عينها، على قدْر المستطاع، أربعةُ أساقفة يَقومونَ مناوبة، بحَسب الترتيبِ الذي حدَّدَه سينودسُ أساقفة الكنيسةِ البطريركيّة، مَقامَ أعضاء السينودسِ الدائم في حالِ منَعَهُم مانِعٌ.

القانون ١١٦ – البند ١ – للبطريركِ أن يدعوَ السينودسَ الدَّائِم وأن يَرئِسه.

البند ٢ – إذا منَعَ البطريركَ مانعٌ من حضورِ السينودسِ الدائم يرئِسُ جلساتِ السّينودسِ الأسقفُ الأقدمُ بالرسامةِ الأسقفيّة مِن بَين أعضاءِ السينودس، بَعد استكمالِ عددِ الخمسةِ على قاعدة القانون ١١٥، البند ٣.

البند ٣ – إذا كان على السينودسِ الدَّائم أن يبتَّ قضيّةً تمسُّ شخصَ أَحدِ الأساقفةِ العُضوِ في السينودسِ عينِه أو أبرشيّتَه أو وظيفتَه، يَجبُ الاستماعُ اليه، ولكنْ لا بدَّ من أن يُستَبدل به في السينودس أسقفٌ آخر على قاعدة القانون ١١٥، البند ٣.

القانون ١١٧ – يجب أن يُوقّعَ الرئيسُ وجميعُ أعضاءِ السينودسِ الدّائم الآخرينَ الحاضرينَ أعمالَ السينودس.

القانون ١١٨ – يجب أن تكونَ الاقتراعاتُ في السّينودس الدائمِ سرّيةً إذا كان الأمرُ يتعلّقُ بالأشخاص. أمّا في الأحوالِ الأخرى فعندما يَطلبُ ذلك صراحةً واحدٌ على الأقلّ من الأعضاء.

القانون ١١٩ – إذا كان هناك، في أَثناءِ انعقاد سينودسِ أساقفة الكنيسةِ البطريركيّة، قضيّةٌ بَتُّها مِن صلاحيَّة السينودسِ الدائم، يُحفَظ القرارُ في تلك القضيّةِ للسينودس الدائم، ما لم يَرَ البطريركُ بموافقةِ السينودسِ الدائم أَنَّه من الملائم أن تُحال على سينودسِ أساقفة الكنيسةِ البطريركيّة.

القانون ١٢٠ – يَجب أن يُدعَى السينودسُ الدائم مرّتينِ في السَّنة في أوقاتٍ محدّدة، وكلّما رأى البطريركُ ذلك ملائمًا، وكلّما استدعت ذلك معالجةُ أمورٍ يقتضي لها الشرعُ العامّ موافقةَ هذا السينودس أو استشارتَهُ.

القانون ١٢١ – إذا رأى سينودسُ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيّة لسببٍ خطير أنّ تأليفَ

التشريعات الدينية

§ 3. Eodem tempore ac modo designentur quattuor, quatenus fieri potest, Episcopi, qui ex ordine a Synodo Episcoporum Ecclesiae patriarchalis determinato Synodi permanentis membra impedita alternatim substituant.

CAN. 116 - § 1. Patriarchae est Synodum permanentem convocare eique praeesse.

§ 2. Si Patriarcha impeditur, ne Synodo permanenti intersit, Synodi sessionibus praeest Episcopus ordinatione episcopali senior inter Synodi membra redintegrato quinario numero ad normam can. 115, § 3.

§ 3. Si Synodus permanens definire debet negotium, quod personam alicuius Episcopi, qui membrum eiusdem Synodi est, vel eius eparchiam aut officium tangit, hic quidem audiendus est, sed in Synodo ei substituatur alius Episcopus ad normam can. 115, § 3.

CAN. 117 - Praeses et omnia alia membra Synodi permanentis, quae Synodo interfuerunt, actis Synodi subscribere debent.

CAN. 118 - Suffragia in Synodo permanenti debent esse secreta, si de personis agitur; in ceteris vero casibus, si saltem unum ex membris id expresse petivit.

CAN. 119 - Si quod negotium ad Synodi permanentis competentiam pertinens definiendum est, dum locum habet Synodus Episcoporum Ecclesiae patriarchalis, decisio de hoc negotio Synodo permanenti reservatur, nisi Patriarcha de consensu Synodi permanentis decisionem Synodo Episcoporum Ecclesiae patriarchalis committere opportunum iudicat.

CAN. 120 - Synodus permanens convocari debet statis temporibus, saltem bis in anno, et, quoties Patriarcha id opportunum censet, et, quoties expedienda sunt negotia, ad quae ius commune requirit consensum vel consilium eiusdem Synodi.

CAN. 121 - Si gravi de causa de iudicio Synodi Episcoporum

التشريعات الدينية

السينودسِ الدائم مُتعذِّرٌ، فَلْيُعْلَمِ الكرسيُّ الرسولي، ولْيَنْتَخب سينودسُ أساقفة الكنيسةِ البطريركيّة أسقفَيْنِ، يكون واحدٌ منهما بالضرورةِ أسقفاً أبرشيًّا، يقومانِ مع البطريركِ مقامَ السينودسِ الدّائم ما دامَ السببُ باقيًا.

القانون ١٢٢ – البند ١ – يُعيّن البطريركُ بموافقةِ السينودسِ الدّائم قيِّمًا بطريركيًّا لإدارة أموالِ الكنيسةِ البطريركيّة يتميّزُ مِن قَيّمِ الأبرشيّةِ البطريركيّة، يكون مؤمنًا وخبيرًا بالشأنِ الاقتصادي، متميّزًا بالاستقامة. ولا بدَّ لصحّةِ التَعيين من إقصاء مَن يَمتّ الى البطريركِ بقرابةٍ دمويّة أو أهليّة حتى الدّرجةِ الرّابعة ضمنًا.

البند ٢ – لِيعيَّنِ القيّمُ البطريركيُّ لوقتٍ يُحدِّده الشرعُ الخاصّ. وما دامَ في الوظيفةِ لا يستطيعُ البطريركُ تبديلَهُ إلّا بموافقةِ سينودس أساقفةِ الكنيسة البطريركيّة أو السينودسِ الدائم إذا كان في التأخير خطرٌ.

البند ٣ – على القيّمِ البطريركيّ أن يؤدّيَ بالكتابةِ، في كل عامٍ، الى السينودسِ الدّائم حسابًا عن الإدارة في العام الماضي، وعن الإيراداتِ والنّفقاتِ المتوقّعةِ في العام الآتي. وتأديةُ الحسابِ واجبةٌ أيضًا كلّما طلَبها السّينودسُ الدائم.

البند ٤ – بإمكانِ سينودسِ أساقفة الكنيسةِ البطريركيّة أن يَطلبَ من القيّمِ البطريركيّ تأديةَ الحسابِ عن الإدارةِ وعن الإيرادات والنفقاتِ المتوقّعة، وأن يُدقِّقَ هو فيها النَظر.

القانون ١٢٣ – البند ١ – لِيُعيّنِ البطريركُ في الدائرةِ البطريركيّةِ كاهنًا أو شمّاسًا إنجيليًّا فوقَ كل شبُهة ليرئسَ، بصفةِ كونِه رئيسَ الديوان، الديوانَ البطريركيّ ومحفوظاتِ الدائرةِ البطريركيّة، يُعاونه إذا اقتضتِ الحالُ مساعدٌ له يُعيّنهُ البطريركُ.

البند ٢ – علاوةً على رئيس الدّيوان ومساعدِه اللّذَيْنِ هما مُسجّلان بحُكم الوظيفة، يستطيعُ البطريركُ تعيينَ مُسجّلَيْنِ آخرَيْن لجميعِ الكنيسةِ التي يرئسها، يُطبَّق عليهم جميعًا القانونان ٢٥٣ و٢٥٤. ويستطيعُ أيضًا بحرّيةٍ أن يعزلَهم من وظيفتِهم.

البند ٣ – يَجبُ التقيّدُ بالقوانين ٢٥٦ الى ٢٦٠ في ما يتعلّقُ بمحفوظاتِ الدائرة البطريركيّة.

التشريعات الدينية

Ecclesiae patriarchalis Synodus permanens constitui non potest, Sedes Apostolica certior fiat et Synodus Episcoporum Ecclesiae patriarchalis eligat duos Episcopos, quorum unus ex Episcopis eparchialibus esse debet, qui cum Patriarcha causa perdurante Synodi permanentis vices gerunt.

CAN. 122 - § 1. Pro administratione bonorum Ecclesiae patriarchalis Patriarcha de consensu Synodi permanentis nominet oeconomum patriarchalem ab oeconomo eparchiae Patriarchae distinctum, qui sit christifidelis in re oeconomica peritus et probitate praestans excluso vero ad validitatem eo, qui cum Patriarcha consanguinitate vel affinitate usque ad quartum gradum inclusive coniunctus est.

§ 2. Oeconomus patriarchalis nominatur ad tempus iure particulari determinatum; munere durante a Patriarcha amoveri non potest nisi de consensu Synodi Episcoporum Ecclesiae patriarchalis aut, si periculum in mora est, Synodi permanentis.

§ 3. Oeconomus patriarchalis rationem administrationis exeuntis anni necnon praevisionem accepti et expensi anni incipientis Synodo permanenti quotannis scripto reddere debet; ratio administrationis reddenda est etiam, quoties a Synodo permanenti petitur.

§ 4. Synodus Episcoporum Ecclesiae patriarchalis potest rationem administrationis necnon praevisionem accepti et expensi ab oeconomo patriarchali exquirere et proprio examini subicere.

CAN. 123 - § 1. In curia patriarchali nominetur a Patriarcha presbyter vel diaconus omni exceptione maior, qui ut cancellarius patriarchalis cancellariae patriarchali et archivo curiae patriarchalis praeest a vices gerente, si casus fert, a Patriarcha nominato adiutus.

§ 2. Praeter cancellarium eiusque vices gerentem, qui ex officio suo notarii sunt, Patriarcha alios quoque notarios pro tota Ecclesia, cui praeest, nominare potest, quibus omnibus cann. 253 et 254 applicentur; quos notarios etiam libere ab officio amovere potest.

§ 3. Circa archivum curiae patriarchalis serventur cann. 256 - 260.

التشريعات الدينية

القانون ١٢٤ – يُقِيمُ البطريركُ اللجنةَ الليترجيةَ الواجبَ أن تكون في كلِّ كنيسة بطريركيّة، وسائرَ اللجانِ المقرّرةِ للكنائسِ المستقلّة، وَلْتؤلَّفْ مِن أشخاصٍ يعيّنُهم البطريركُ، وَلْتُضْبَطْ بقواعدَ يسنُّها هو، إلّا إذا قضى الشرعُ بغير ذلك.

القانون ١٢٥ – لِتُدْفَعْ نفقاتُ الدائرةِ البطريركيّةِ مِنَ الأموالِ التي يستطيعُ البطريركُ أن يستعملَها لهٰذهِ الغاية، وَإن لم تَكفِ فَلْتَشْترك في دفعِ النفقاتِ كلُّ أبرشيّةٍ على قدْر ما يُحدِّده سينودسُ أساقفة الكنيسةِ البطريركيّة.

الفصل الخامس
في شغور الكرسيّ البطريركيّ أو إعاقته

القانون ١٢٦ – **البند ١** – يَشغرُ الكرسيُّ البطريركيّ بالوفاةِ أو باستعفاءِ البطريرك.

البند ٢ – سينودسُ أساقفة الكنيسةِ البطريركيّة هو المختصُّ بقبولِ استعفاءِ البطريرك، بَعد استشارةِ الحَبرِ الرومانيّ، إلّا إذا توجّه البطريركُ مباشرةً الى الحَبر الرومانيّ.

القانون ١٢٧ – ما لم يَلحظِ الشرعُ الخاصُّ غير ذلك، يكونُ مُدبّرَ الكنيسةِ البطريركيّةِ الأسقفُ الأقدمُ بالرسامةِ الأسقفيّةِ بينَ أساقفةِ الدائرةِ البطريركيّة، وإن لم يوجَدوا، بينَ الأساقفةِ أعضاءِ السينودسِ الدائم.

القانون ١٢٨ – على مُدبّرِ الكنيسةِ البطريركيّة:

١ – أن يُبلِّغَ حالاً خبرَ شغورِ الكرسيِّ البطريركيِّ للحَبرِ الرومانيِّ وَلجميعِ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيّة؛

٢ – أن يُنفِّذَ أو يُعْنى بأن يُنفِّذَ الآخَرونَ القواعدَ الخاصّةَ التي يسنُّها، لمختلِفِ الظروفِ التي يَحدثُ فيها شغورُ الكرسيِّ البطريركيِّ، الشرعُ العامُّ أو الخاصُّ، أو توجيهاتُ الحَبرِ الرومانيِّ إذا أُعطيت؛

٣ – أن يدعوَ الأساقفةَ الى سينودسِ أساقفة الكنيسةِ البطريركيّةِ لانتخابِ بطريرك، ويُهيِّىءَ سائرَ الأمورِ الضروريّةِ لذلك السينودس.

التشريعات الدينية

CAN. 124 - Commissio liturgica, quae in omni Ecclesia patriarchali haberi debet, ceteraeque commissiones pro Ecclesiis sui iuris praescriptae a Patriarcha eriguntur, ex personis a Patriarcha nominatis constituuntur necnon normis ab ipso statutis reguntur, nisi aliter iure cavetur.

CAN. 125 - Expensae curiae patriarchalis solvantur ex bonis, quibus Patriarcha ad hunc finem uti potest; si haec non sufficiunt, singulae eparchiae pro mensura a Synodo Episcoporum Ecclesiae patriarchalis determinanda ad expensas solvendas concurrant.

Caput V

De Sede patriarchali vacante vel impedita

CAN. 126 - § 1. Sedes patriarchalis vacat morte aut renuntiatione Patriarchae.

§ 2. Ad acceptationem renuntiationis Patriarchae competens est Synodus Episcoporum Ecclesiae patriarchalis consulto Romano Pontifice, nisi Patriarcha Romanum Pontificem directe adiit.

CAN. 127 - Nisi ius particulare aliud fert, Sede patriarchali vacante Administrator Ecclesiae patriarchalis est Episcopus ordinatione episcopali senior inter Episcopos curiae patriarchalis vel, si desunt, inter Episcopos, qui membra sunt Synodi permanentis.

CAN. 128 - Administratoris Ecclesiae patriarchalis est:

1° notitiam de Sedis patriarchalis vacatione statim cum Romano Pontifice necnon cum omnibus Episcopis Ecclesiae patriarchalis communicare;

2° normas speciales, quas pro diversis adiunctis, in quibus Sedis patriarchalis vacatio locum habuit, ius commune vel particulare aut Romani Pontificis instructio, si qua datur, praescribit, accurate exsequi vel curare, ut alii eas exsequantur;

3° Episcopos ad Synodum Episcoporum Ecclesiae patriarchalis de eligendo Patriarcha convocare et cetera omnia ad eandem Synodum necessaria disponere.

التشريعات الدينية

القانون ١٢٩ – في الأبرشيةِ البطريركيّة والأديارِ المغروسِ فيها الصَّليبُ البطريركيّ، وكذلك في الأماكنِ التي ليسَ فيها أبرشيَّةٌ أو إكسرخوسيةٌ، يكونُ لمدبِّرِ الكنيسةِ البطريركيّة مِن الحقوقِ وعَليه من الواجباتِ ما هو لمدبِّرِ الأبرشيّةِ الشاغرة.

القانون ١٣٠ – **البند ١** – تنتقلُ الى المدبِّرِ البطريركيّ سلطةُ البطريركِ المألوفةُ ما عدا كلَّ ما لا يمكنُ أن يُعْمَلَ إلّا بموافقةِ سينودس أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيّة.

البند ٢ – لا يستطيعُ مدبِّرُ الكنيسةِ البطريركيّة أن يَعزِلَ النائبَ العامَّ أو النائبَ الخاصَّ في الأبرشيّةِ البطريركيّةِ عن منصبَيْهما، ولا استحداثَ أيِّ شيءٍ في أثناءِ شغورِ الكرسيِّ البطريركيّ.

البند ٣ – وَإن لم تَكن للمُدبِّرِ البطريركيّ امتيازاتُ البطريركِ فهو يتقدَّمُ على جميعِ أساقفةِ الكنيسةِ ذاتِها، ولكنْ لا في سينودسِ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيّةِ لانتخابِ البطريرك.

القانون ١٣١ – على مُدبِّرِ الكنيسةِ البطريركيّةِ أن يؤدِّيَ حسابًا عن إدارتِه الى البطريركِ الجديدِ في أقربِ وقتٍ ممكن.

القانون ١٣٢ – **البند ١** – إذا أُعيقَ الكرسيُّ البطريركيُّ لسببٍ منَ الأسباب، بحيثُ لا يستطيع البطريركُ الاتّصالَ، حتّى بالرسائلِ على الأقلّ، بأساقفةِ الكنيسةِ التي يرئسها، تَرجعُ سياسةُ الكنيسةِ البطريركيّة، على قاعدةِ القانون ١٣٠، الى الأسقفِ الأبرشيِّ الأقدمِ بالرسامةِ ضمنَ حدودِ رقعةِ الكنيسةِ ذاتها، الذي لا يكونُ معاقًا، إلّا إذا عَيّنَ البطريركُ أسقفًا آخَرَ أو، في حال الضرورة القصوى، حتّى كاهنًا.

البند ٢ – إذا أُعيقَ البطريركُ بحيث لا يستطيعُ الاتّصال، حتّى بالرسائل على الأقلّ، بمؤمني أبرشيَّتِهِ الخاصَّة، تَرجعُ سياسةُ أبرشيَّتِهِ الى النائبِ العامّ. وإذا كانَ هذا نفسهُ معاقًا، فإلى مَن يُعيّنهُ البطريركُ أو مَن يسوسُ موقَّتًا الكنيسةَ البطريركيّة.

البند ٣ – لِيُعلِمْ مَن تَسلّمَ موقَّتًا سياسة [البطريركيَّة] الحبرَ الرومانيَّ في أقربِ وقتٍ ممكن بإعاقةِ الكرسيِّ البطريركيّ وتسلّمِه سِيَاسَتَه.

التشريعات الدينية

CAN. 129 - Administrator Ecclesiae patriarchalis in eparchia Patriarchae, in monasteriis stauropegiacis itemque in locis, ubi nec eparchia nec exarchia erecta est, eadem iura et obligationes habet ac Administrator eparchiae vacantis.

CAN. 130 - § 1. Ad Administratorem Ecclesiae patriarchalis transit potestas ordinaria Patriarchae eis omnibus exclusis, quae agi non possunt nisi de consensu Synodi Episcoporum Ecclesiae patriarchalis.

§ 2. Administrator Ecclesiae patriarchalis non potest Protosyncellum vel Syncellos eparchiae Patriarchae ab officio amovere nec Sede patriarchali vacante quicquam innovare.

§ 3. Etsi praerogativis Patriarchae caret, Administrator Ecclesiae patriarchalis praecedit omnes Episcopos eiusdem Ecclesiae, non autem in Synodo Episcoporum Ecclesiae patriarchalis de eligendo Patriarcha.

CAN. 131 - Administrator Ecclesiae patriarchalis rationem suae administrationis novo Patriarchae quam primum reddere debet.

CAN. 132 - § 1. Sede patriarchali quacumque de causa ita impedita, ut Patriarcha ne per litteras quidem cum Episcopis eparchialibus Ecclesiae, cui praeest, communicare possit, regimen Ecclesiae patriarchalis est ad normam can. 130 penes Episcopum eparchialem intra fines territorii eiusdem Ecclesiae ordinatione episcopali seniorem, qui ipse impeditus non est, nisi Patriarcha alium Episcopum vel in casu extremae necessitatis etiam presbyterum designavit.

§ 2. Patriarcha ita impedito, ut ne per litteras quidem cum christifidelibus propriae eparchiae communicare possit, regimen eiusdem eparchiae est penes Protosyncellum; si vero et ipse impeditus est, penes illum, quem designavit Patriarcha vel is, qui Ecclesiam patriarchalem interim regit.

§ 3. Qui regimen interim suscepit, Romanum Pontificem quam primum de Sede patriarchali impedita et de assumpto regimine certiorem faciat.

التشريعات الدينية

الفصل السادس

في متروبوليت الكنيسة البطريركيّة

القانون ١٣٣ – **البند ١** – للمتروبوليتِ الذي يرئسُ إقليمًا ضمن حدودِ رقعةِ الكنيسةِ البطريركيّة، بالنسبةِ الى أبرشيّاتِ ذلك الإقليم، علاوةً على الصلاحياتِ التي يُخوّله إيّاها الحقُّ العامّ:

١ – أن يرسمَ أساقفة الإقليمِ في الوقتِ الذي يُحدِّده الشرعُ، وينصِّبهم معَ التقيّدِ بالقانون ١٨٦، البند ١، الرقم ٢؛

٢ – أن يدعوَ السينودسَ المتروبوليتيَّ في الأوقات المحدَّدةِ لسينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة، ويهيّىء في الوقتِ المناسبِ المسائلَ التي تُعالجُ فيه، ويرئسَ السينودسَ، وينقلهُ، ويُمدِّدَه ويوقفَه ويحلّه؛

٣ – أن يُنشىء المحكمةَ المتروبوليتيّة؛

٤ – أن يَسهرَ على أن يُحفظ الإيمانُ والنظام الكنسيُّ بعناية؛

٥ – أن يقوم بالزّيارة القانونية إذا أهملَها الأسقفُ الأبرشيّ؛

٦ – أن يعيّنَ أو يثبّتَ من رُشّحَ وانتُخبَ شرعيًّا لوظيفة إذا أهملَ الأسقفُ الأبرشي، دون أن يمنَعه مانعٌ، أن يفعلَ ذلك في الوقتِ الذي حدَّده الشرعُ، كذلك أن يُعيّنَ القيّمَ الأبرشيَّ إذا أهمل الأسقفُ بعد التنبيهِ أن يُعيّنَه.

البند ٢ – يُمثّلُ المتروبوليتُ الإقليم في جميعِ قضاياهُ القانونيّة.

القانون ١٣٤ – **البند ١** – منصبُ المتروبوليت مرتبطٌ دائمًا بكرسيٍّ أبرشيٍّ محدَّد.

البند ٢ – للمتروبوليتِ في أبرشيّتِهِ الخاصةِ من الحقوقِ وعليه من الواجباتِ ما هو للأسقفِ في أبرشيَّته.

القانون ١٣٥ – يجب أن يذكر جميعُ الأساقفة وسائرُ الإكليريكيّينَ المتروبوليتَ في الليترجيّا الإلهيةِ وفي الصلواتِ الطقسيّةِ، بحسَب ما ترسمه الكتبُ الليترجيّة.

التشريعات الدينية

Caput VI

De Metropolitis Ecclesiae patriarchalis

CAN. 133 - § 1. Metropolitae, qui alicui provinciae intra fines territorii Ecclesiae patriarchalis praeest, in eparchiis huius provinciae praeter alia, quae iure communi ei tribuuntur, est:

1° Episcopos provinciae intra tempus iure determinatum ordinare et inthronizare firmo can. 86, § 1, n. 2;

2° Synodum metropolitanam temporibus a Synodo Episcoporum Ecclesiae patriarchalis statutis convocare, quaestiones in ea tractandas opportune instruere, Synodo praeesse, eam transferre, prorogare, suspendere et dissolvere;

3° tribunal metropolitanum erigere;

4° vigilare, ut fides et disciplina ecclesiastica accurate serventur;

5° visitationem canonicam peragere, si eam Episcopus eparchialis neglexit;

6° eum, qui legitime ad officium propositus vel electus est, nominare vel confirmare, si Episcopus eparchialis intra tempus iure statutum iusto impedimento non detentus id facere omisit, itemque oeconomum eparchialem nominare, si Episcopus eparchialis monitus eum nominare neglexit.

§ 2. In omnibus negotiis iuridicis provinciae Metropolita eiusdem personam gerit.

CAN. 134 - § 1. Metropolitae dignitas semper coniuncta est cum sede eparchiali determinata.

§ 2. Metropolita in propria eparchia eadem iura et obligationes habet ac Episcopus eparchialis in sua.

CAN. 135 - Metropolita commemorandus est ab omnibus Episcopis ceterisque clericis in Divina Liturgia et in laudibus divinis secundum praescripta librorum liturgicorum.

التشريعات الدينية

القانون ١٣٦ – المتروبوليتُ الذي يرئس إقليمًا يتقدَّمُ، أينما كان، المتروبوليتَ الفخريَّ.

القانون ١٣٧ – ليحدّدْ سينودسُ أساقفة الكنيسة البطريركيّة تحديدًا أكثرَ دقةً، بالنسبة الى المتروبوليتين والسينودساتِ المتروبوليتيّة، ما لهم منَ الحقوقِ وعليهم من الواجبات، بحسَب العوائد المشروعةِ في الكنيسةِ البطريركيّة الخاصّة وبحسَب ظروف الزَّمان والمكان.

القانون ١٣٨ – للمتروبوليت الموجودِ خارجَ حدودِ رقعةِ الكنيسةِ البطريركيّة منَ الحقوق والواجباتِ ما ذكر في القانون ١٣٣، البند ١، الأرقام ٢–٦، والبند ٢، وفي القوانين ١٣٥، ١٣٦، ١٦٠، ١٠٨٤، البند ٣؛ وبالنسبة الى الحقوقِ والواجباتِ الأخرى، فلتطبَّقِ القواعدُ الخاصةُ التي وضعها سينودسُ أساقفة الكنيسة البطريركيّةِ ووافقَ عليها الكرسيُّ الرسولي أو التي سنَّها هذا الكرسيُّ عينه.

القانون ١٣٩ – على الأسقفِ الأبرشيّ الذي يمارس سلطته خارجَ حدودِ رقعة كنيسته البطريركية ولا يرتبطُ بأيّ إقليم، أن يُعيِّن متروبوليتًا، بعد استشارةِ البطريرك وموافقةِ الكرسيّ الرسوليّ. ولهذا المتروبوليتِ منَ الحقوقِ والواجباتِ ما ذُكر في القانون ١٣٣ البند ١، الأرقام ٣–٦.

الفصل السابع
في المجمع البطريركي

القانون ١٤٠ – المجمع البطريركيُّ هو الهيئةُ الاستشاريَّةُ لكلّ الكنيسة التي يرئسها البطريرك، وهو يساعدُ البطريركَ وسينودسَ أساقفة الكنيسة البطريركيةِ في الأمورِ ذات الخطورة الكبيرة، للتوفيقِ بين أوجه الرسالةِ وأساليبِها والنظامِ الكنسيّ مِن جهة، وما يَجدُّ من ظروفِ الزمانِ والخير العامّ في الكنيسةِ الخاصّة من جهةٍ أخرى، مع مراعاةِ الخيرِ العامّ في كلِّ رقعةِ الأرضِ التي تتعايشُ فيها كنائسُ مستقلَّةٌ متعدّدة.

التشريعات الدينية

CAN. 136 - Metropolita, qui praeest provinciae, praecedit ubique Metropolitam titularem.

CAN. 137 - Synodus Episcoporum Ecclesiae patriarchalis pressius determinet iura et obligationes Metropolitarum et Synodorum metropolitanarum secundum legitimas consuetudines propriae Ecclesiae patriarchalis necnon temporum et locorum adiuncta.

CAN. 138 - Iura et obligationes Metropolitae extra fines territorii Ecclesiae patriarchalis constituti eadem sunt ac in can. 133, § 1, nn. 2 - 6 et § 2 necnon in cann. 135, 136, 160 et 1084, § 3 praescribuntur; circa cetera iura et obligationes Metropolita servat normas speciales a Synodo Episcoporum Ecclesiae patriarchalis propositas et a Sede Apostolica approbatas vel ab ipsa hac Sede statutas.

CAN. 139 - Episcopus eparchialis, qui extra fines territorii propriae Ecclesiae patriarchalis potestatem suam exercet et ad nullam provinciam pertinet, aliquem Metropolitam consulto Patriarcha et cum approbatione Sedis Apostolicae designet; huic Metropolitae competunt iura et obligationes, de quibus in can. 133, § 1, nn. 3 - 6.

Caput VII

De conventu patriarchali

CAN. 140 - Conventus patriarchalis est coetus consultivus totius Ecclesiae, cui Patriarcha praeest, qui Patriarchae atque Synodo Episcoporum Ecclesiae patriarchalis adiutricem operam praestat in negotiis maioris momenti gerendis praesertim ad apostolatus formas ac rationes necnon disciplinam ecclesiasticam cum occurrentibus aetatis adiunctis atque bono communi propriae Ecclesiae, ratione etiam habita boni communis totius territorii, ubi plures Ecclesiae sui iuris exstant, apte componendas.

التشريعات الدينية

القانون ١٤١ – يجب أن يُدعى المجمعُ البطريركيُّ كلَّ خمسِ سنوات على الأقلّ، وبموافقةِ السينودسِ الدائمِ أو سينودسِ أساقفة الكنيسة البطريركيّةِ كلَّما رأى البطريركُ ذلك مفيدًا.

القانون ١٤٢ – **البند ١** – للبطريركِ أن يدعوَ المجمعَ البطريركيَّ وأن يرئسه وينقلَه ويمدّدَه، ويوقفَه ويحلَّه. والبطريركُ نفسُه هو الذي يُعيّن نائبَ الرئيسِ الذي يرئس المجلس في غيابه.

البند ٢ – عند شغور الكرسيّ البطريركيّ يعلّق المجمعُ البطريركي بحكم الشرعِ حتّى يتّخذَ القرارَ في شأنه البطريركُ الجديد.

القانون ١٤٣ – **البند ١** – يجب أن يُدعى الى المجمع البطريركيّ:

١ً – الأساقفةُ الأبرشيّون وسائرُ الرؤساءِ المحلّيين؛

٢ً – الأساقفةُ الفخريّون؛

٣ً – رؤساءُ اتّحادات الأديار، والرؤساءُ العامُّون لمؤسّساتِ الحياةِ المكرّسة، ورؤساءُ الأديارِ المستقلّة؛

٤ً – رؤساءُ الجامعاتِ الكاثوليكيّة والجامعاتِ الكنسيّة، وعمداءُ كلّيات اللاهوتِ والحقّ القانونيّ الموجودةِ ضمنَ حدودِ رقعةِ الكنيسةِ التي تُقيم المجمع؛

٥ً – رؤساءُ الإكليريكيّات الكبرى؛

٦ً – مِن كلّ أبرشيّةٍ واحدٌ على الأقلّ منَ الكهنةِ المنتسبينَ إليها خصوصاً الخوارنة، وواحدٌ من الرُّهبانِ أو من أعضاءِ جمعيّات الحياةِ المشتركة على غرار الرّهبان، واثنان من العلْمانيّين، إلّا إذا قضى النظامُ بأكثرَ، وهؤلاءِ يُعيَّنون بحسَب الطريقةِ التي يُحدّدها الأسقفُ الأبرشيّ؛ أمّا بالنسبةِ الى أعضاءِ مؤسّسةٍ رهبانيّة أو جمعيّة حياةٍ مشتركة على غرار الرهبانِ فبموافقةِ الرئيسِ المختصّ.

البند ٢ – كلُّ الذين تَجِبُ دعوتُهم الى المجمعِ البطريركيّ مُلْزَمون بحُضوره، إلّا إذا أعاقهم عائقٌ صحيح. وعليهم أن يُعلموا به البطريركَ. أمّا الأساقفة الأبرشيّون فبإمكانهم أن يُرسِلوا وكيلاً عنهم.

التشريعات الدينية

CAN. 141 - Conventus patriarchalis convocari debet quinto saltem quoque anno et de consensu Synodi permanentis aut Synodi Episcoporum Ecclesiae patriarchalis, quoties Patriarchae id utile videtur.

CAN. 142 - § 1. Patriarchae est conventum patriarchalem convocare, eidem praeesse atque eum transferre, prorogare, suspendere et dissolvere; vice-praesidem, qui in absentia Patriarchae conventui praeest, ipse Patriarcha nominet.

§ 2. Sede patriarchali vacante conventus patriarchalis suspenditur ipso iure, donec novus Patriarcha de re decreverit.

CAN. 143 - § 1. Ad conventum patriarchalem convocandi sunt:
1° Episcopi eparchiales ceterique Hierarchae loci;

2° Episcopi titulares;

3° Praesides confoederationum monasticarum, Superiores generales institutorum vitae consecratae atque Superiores monasteriorum sui iuris;

4° rectores catholicarum studiorum universitatum et ecclesiasticarum studiorum universitatum necnon decani facultatum theologiae et iuris canonici, quae intra fines territorii Ecclesiae, cuius conventus tenetur, sedem habent;

5° rectores seminariorum maiorum;

6° ex unaquaque eparchia saltem unus ex presbyteris eidem eparchiae ascriptis praesertim parochis, unus ex religiosis vel sodalibus societatum vitae communis ad instar religiosorum necnon duo laici, nisi statuta maiorem numerum determinant, qui omnes modo ab Episcopo eparchiali determinato designantur et quidem, si de sodalibus instituti religiosi vel societatis vitae communis ad instar religiosorum agitur, de consensu Superioris competentis.

§ 2. Omnes, qui ad conventum patriarchalem convocandi sunt, eidem interesse debent, nisi iusto detinentur impedimento, de quo Patriarcham certiorem facere tenentur; Episcopi eparchiales vero procuratorem sui loco mittere possunt.

التشريعات الدينية

البند ٣ – يُمكن أن يُدعى أشخاصٌ من كنيسةٍ مستقلّةٍ أخرى الى المجمع ، وأن يشاركوا فيه بحسَب ما يُحدِّده النظام.

البند ٤ – يُمكن أن يُدعى أيضًا الى المجمعِ البطريركيّ بعضُ المُراقبين من الكنائسِ أو الجامعاتِ الكنسيّةِ غيرِ الكاثوليكية.

القانون ١٤٤ – البند ١ – معَ الحفاظِ على حقّ كلّ مؤمنٍ بطرح أسئلةٍ على الرؤساء الكنسيّين يَرجعُ الى البطريركِ وحدهُ أو إلى سينودسِ أساقفةِ الكنيسة البطريركيّةِ تحديدُ المواضيعِ التي تجبُ معالجتُها في المجمعِ البطريركيّ.

البند ٢ – للبطريركِ أن يُعنى ، بوساطة لجانٍ واستشاراتٍ مناسبةٍ سابقة ، بأن تُعَدَّ جيّدًا كلُّ المسائل ، وأن تُرسَل في الوقتِ المناسب الى أعضاءِ المجمع.

القانون ١٤٥ – لِيَكُن للمجمعِ البطريركيّ نِظَامُه الذي يُقرّره سينودسُ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيّة ، ويحوي القواعدَ الضروريّة لتحقيقِ غايةِ المجمع.

الفصل الثامن

في رقعة الكنيسة البطريركيّة وسلطة البطريرك والسينودسات خارج تلك الرقعة

القانون ١٤٦ – البند ١ – رقعةُ الكنيسة التي يرئسها البطريركُ تمتدُّ الى تلك الأصقاع التي يُمَارَسُ فيها الطقسُ الخاصُّ بتلك الكنيسة ، وفيها للبطريركِ حقٌّ مكتسبٌ شرعًا بأن يُنشئَ أقاليمَ وأبرشيّاتٍ وإكسرخوسيّات.

البند ٢ – إذا حصلَ ريبٌ في حدود رقعة الكنيسةِ البطريركيّة ، أو إذا كان الأمرُ يتعلّق بتغيير حدود ، فَلِسينودسِ أساقفةِ الكنيسة البطريركيّةِ أن يبحثَ عن ذلك مستمعًا للسُّلطة الإدارية العُليا في كلّ كنيسةٍ مستقلّة يهمّها الأمرُ ، وأن يُرسِل ، بعد مناقشةِ الأمر في السينودسِ عينه ، طلبًا قد أُعدَّ جيّدًا ، الى الحبرِ الرومانيّ لجلاءِ الرَّيبِ أو تغييرِ الحدود ؛ وللحبرِ الرومانيّ وحدَه أن يحسمَ الرَيبَ على وجهٍ صحيحٍ أو أن يُصدرَ قرارًا بتغييرِ الحدود.

التشريعات الدينية

§ 3. Personae alterius Ecclesiae sui iuris ad conventum patriarchalem invitari et in eo partem habere possunt ad normam statutorum.

§ 4. Ad conventum patriarchalem etiam invitari possunt aliquot observatores ex Ecclesiis vel Communitatibus ecclesialibus acatholicis.

CAN. 144 - § 1. Firmo iure cuiuslibet christifidelis quaestiones Hierarchis indicandi solius Patriarchae vel Synodi Episcoporum Ecclesiae patriarchalis est argumenta in conventu patriarchali tractanda determinare.

§ 2. Patriarchae est per opportunas praevias commissiones et consultationes curare, ut omnes quaestiones apte instruantur atque tempore opportuno ad conventus membra mittantur.

CAN. 145 - Conventus patriarchalis sua habeat statuta a Synodo Episcoporum Ecclesiae patriarchalis approbata, in quibus normae ad finem conventus obtinendum necessariae contineantur.

Caput VIII

De territorio Ecclesiae patriarchalis atque de potestate Patriarchae et Synodorum extra hoc territorium.

CAN. 146 - § 1. Territorium Ecclesiae, cui Patriarcha praeest, ad illas regiones extenditur, in quibus ritus eidem Ecclesiae proprius servatur et Patriarcha ius legitime acquisitum habet provincias, eparchias necnon exarchias erigendi.

§ 2. Si quod dubium de finibus territorii Ecclesiae patriarchalis exoritur aut si de immutatione finium agitur, Synodi Episcoporum Ecclesiae patriarchalis est rem investigare audita superiore auctoritate administrativa uniuscuiusque Ecclesiae sui iuris, cuius interest, necnon re in eadem Synodo discussa petitionem apte instructam de dubio solvendo vel de finibus immutandis Romano Pontifici porrigere, cuius solius est dubium authentice dirimere vel decretum de immutatione finium ferre.

التشريعات الدينية

القانون ١٤٧ – يمارسُ البطاركةُ والسّينودساتُ سلطتهم ضمنَ حدود رقعة الكنيسة البطريركيّة، لا على جميعِ المؤمنين المنتسبين الى تلك الكنيسة فحسَب، وإنَّما على الآخرين الذين ليس لهم رئاسةٌ محليَّةٌ لكنيستِهم الخاصّةِ المستقلّةِ قائمةٌ في تلك الرقعة، ويُعهَدُ بهؤلاء، وإن بَقوا منتسبينَ الى كنيستهم الخاصّة، الى رعايةِ الرؤساءِ المحلّيين لتلك الكنيسةِ البطريركيّةِ مع التقيُّدِ بالقانون ٩١٦، البند ٥.

القانون ١٤٨ – **البند ١** – للبطريركِ الحقُّ وعليه الواجب بالنسبةِ الى المؤمنينَ القاطنين خارجَ حدودِ رقعةِ الكنيسةِ التي يرئسها، أن يَستعلم عنهم بالطريقةِ الملائمة، حتّى بزائرٍ يُرسلُه بموافقةِ الكرسيِّ الرسوليّ.

البند ٢ – لِيَذهبِ الزائر، قبْلَ الشروعِ في مهمّتِه، الى الأسقفِ الأبرشيّ لهؤلاء المؤمنين ويُطلعْه على رسائل تعيينه.

البند ٣ – لِيُرْسِلِ الزّائرُ الى البطريركِ تقريرًا عن الزّيارة. ويُمكنُ البطريركَ، بعدَ مناقشةِ الأمرِ في سينودس أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيّة، أن يقترحَ الوسائلَ الملائمةَ على الكرسيِّ الرسوليّ، لِيُصَارَ، في كلّ مكانٍ منَ الأرض، الى تأمينِ خيرِ المؤمنين الروحيِّ وإنمائِه في الكنيسةِ التي يرئسها، حتّى بإنشاءِ رعايا أو إكسرخوسيَّات أو أبرشيّات.

القانون ١٤٩ – خارجَ حدودِ رقعةِ البطريركيّةِ يَنتخبُ سينودسُ أساقفةِ الكنيسة البطريركية، على قاعدةِ قانونِ انتخابِ الأساقفة، ثلاثةَ مرشَّحين على الأقلّ، لوظيفةِ أسقفٍ أبرشيّ، أو أسقفٍ مساعد، أو أسقفٍ معاون، ويَقترحُ بطريقِ البطريركِ على الحبرِ الرومانيّ تعيينَهم، على أن يَكتمَ السرَّ جميعُ مَن عَرفوا بأيِّ وجهٍ من الوجوه نتيجةَ الانتخابِ حتّى عن المرشَّحين.

القانون ١٥٠ – **البند ١** – الأساقفةُ المُقامون خارجَ رقعة الكنيسةِ البطريركيّة لهم جميعُ الحقوق وعليهم جميعُ الواجباتِ السينودسيةِ مثلَ سائرِ أساقفةِ تلك الكنيسةِ مع التقيُّد بالقانونِ ١٠٢، البند ٢.

التشريعات الدينية

CAN. 147 - Intra fines territorii Ecclesiae patriarchalis potestas Patriarchae ac Synodorum exercetur non tantum in omnes christifideles eidem Ecclesiae ascriptos, sed etiam in ceteros, qui Hierarcham loci propriae Ecclesiae sui iuris in eodem territorio constitutum non habent quique, etsi propriae Ecclesiae permanent ascripti, curae Hierarcharum loci eiusdem Ecclesiae patriarchalis committuntur firmo can. 916, § 5.

CAN. 148 - § 1. Patriarchae ius et obligatio est circa christifideles, qui extra fines territorii Ecclesiae, cui praeest, commorantur, opportunas informationes exquirendi etiam per Visitatorem a se de assensu Sedis Apostolicae missum.

§ 2. Visitator, antequam suum munus init, Episcopum eparchialem horum christifidelium adeat eique nominationis litteras exhibeat.

§ 3. Visitatione peracta visitator ad Patriarcham relationem mittat, qui re in Synodo Episcoporum Ecclesiae patriarchalis discussa Sedi Apostolicae opportuna media proponere potest, ut ubique terrarum tuitioni atque incremento boni spiritualis christifidelium Ecclesiae, cui praeest, etiam per erectionem paroeciarum ac exarchiarum vel eparchiarum propriarum provideatur.

CAN. 149 - Candidatos, saltem tres, ad officium Episcopi eparchialis, Episcopi coadiutoris vel Episcopi auxiliaris extra fines territorii Ecclesiae patriarchalis implendum Synodus Episcoporum Ecclesiae patriarchalis ad normam canonum de electionibus Episcoporum eligit et per Patriarcham Romano Pontifici ad nominationem proponit secreto servato ab omnibus, qui quomodolibet electionis exitum noverunt, etiam erga candidatos.

CAN. 150 - § 1. Episcopi extra fines territorii Ecclesiae patriarchalis constituti habent omnia iura et obligationes synodalia ceterorum Episcoporum eiusdem Ecclesiae firmo can. 102, § 2.

التشريعات الدينية

البند ٢ – الشرائعُ التي يسنُّها سينودسُ أساقفة الكنيسة البطريركيَّة ويُصدرُها البطريركُ تكونُ نافذةً في كلِّ مكانٍ منَ الأرضِ إذا كانت شرائعَ ليترجيّة ؛ أمّا إذا كانت تنظيميّةً أو تعلّقَ الأمرُ بقراراتِ السينودسِ الأخرى ، فلَها قوّةُ القانونِ ضمنَ حدودِ رقعةِ الكنيسةِ البطريركيّة .

البند ٣ – ليقبلِ الأساقفةُ الأبرشيّون الموجودون خارجَ حدودِ رقعةِ الكنيسةِ البطريركيّةِ بأن يولّوا قوّةَ القانون في أبرشيّاتهم للشرائعِ التنظيميّة وسائرِ القراراتِ السينودسيّةِ التي لا تتجاوزُ صلاحيّتَهم. وإذا كانت هذه الشرائعُ أو القراراتُ قد وافقَ عليها الكرسيُّ الرسوليُّ فلَها قوّةُ القانونِ في كلِّ مكانٍ من الأرض.

§ 2. Leges a Synodo Episcoporum Ecclesiae patriarchalis latae et a Patriarcha promulgatae, si leges liturgicae sunt ubique terrarum vigent; si vero leges disciplinares sunt vel si de ceteris decisionibus Synodi agitur, vim iuris habent intra fines territorii Ecclesiae patriarchalis.

§ 3. Velint Episcopi eparchiales extra fines territorii Ecclesiae patriarchalis constituti legibus disciplinaribus ceterisque decisionibus synodalibus, quae eorum competentiam non excedunt, in propriis eparchiis vim iuris tribuere; si vero hae leges vel decisiones a Sede Apostolica approbatae sunt, ubique terrarum vim iuris habent.

الباب الخامس
في كنائس الرئاسات الأسقفيّة العليا

القانون ١٥١ – رئيسُ الأساقفةِ الأعلى هو متروبوليتُ كرسيٍّ حدّدتْه أو اعترفتْ به السلطةُ العُليا في الكنيسة، والذي يرئسُ كاملَ كنيسةٍ شرقيّةٍ مستقلّةٍ لا تتميّزُ بلَقبِ البطريركيّة.

القانون ١٥٢ – يجبُ أن يُفهم ما قيلَ في الشرعِ العامّ عن الكنائسِ البطريركيّةِ أو عن البطاركةِ على أنّه صالحٌ بالنسبةِ الى كنائس الرئاساتِ الأسقفيّةِ العُليا أو الى رؤساءِ الأساقفةِ الأعلين، ما لم يَرِدْ في الشرعِ العامّ بصراحةٍ أو يَتبيَّنْ من طبيعةِ الشيء غيرُ ذلك.

القانون ١٥٣ – **البند ١** – يُنتخبُ رئيس الأساقفة الأعلى على قاعدة القوانين ٦٣ الى ٧٤.

البند ٢ – بعدَ قبول المنتخَب يجب أن يُعلِمَ سينودسُ أساقفة كنيسة الرئاسةِ الأسقفيّةِ العُليا الحبرَ الرومانيّ بالانتخابِ الذي جَرى على وجهٍ شرعي، برسالةٍ مجمعية. أمّا المنتخَبُ فعلَيهِ أن يَلتمسَ من الحبرِ الرومانيّ تثبيتَ انتخابِه برسالةٍ يكتبُها بخط يدِه.

البند ٣ – وبعدَ التثبيتِ يجب على المنتخَبِ أن يُعلِنَ أمامَ سينودسِ أساقفةِ كنيسةِ الرئاسةِ الأسقفيةِ العليا، الاعترافَ بالإيمان، والوعدَ بإتمام وظيفتِه بأمانة، ويصارُ بعدَ ذلك الى إعلانه وتنصيبه. وإذا لم يكن المنتخَب أسقفًا مرسومًا لا يمكنُ أن يُنصَّبَ على وجه صحيحٍ قبل قبوله الرسامة الأسقفيّة.

البند ٤ – أمّا إذا رُفض التثبيتُ فيجبُ أن يَتمَّ انتخابٌ جديدٌ في الوقتِ الذي يحدّدهُ الحبرُ الرومانيّ.

التشريعات الدينية

TITULUS V

DE ECCLESIIS ARCHIEPISCOPALIBUS MAIORIBUS

CAN. 151 - Archiepiscopus maior est Metropolita Sedis determinatae vel agnitae a suprema Ecclesiae auctoritate, qui toti cuidam Ecclesiae orientali sui iuris titulo patriarchali non insignitae praeest.

CAN. 152 - Quae in iure communi de Ecclesiis patriarchalibus vel de Patriarchis dicuntur, de Ecclesiis archiepiscopalibus maioribus vel de Archiepiscopis maioribus valere intelleguntur, nisi aliter iure communi expresse cavetur vel ex natura rei constat.

CAN. 153 - § 1. Archiepiscopus maior ad normam cann. 63 -74 eligitur.

§ 2. Post acceptationem electi Synodus Episcoporum Ecclesiae archiepiscopalis maioris per litteras synodicas Romanum Pontificem certiorem facere debet de electione canonice peracta; ipse vero electus per litteras manu propria subscriptas expostulare debet a Romano Pontifice suae electionis confirmationem.

§ 3. Obtenta confirmatione electus coram Synodo Episcoporum Ecclesiae archiepiscopalis maioris emittere debet professionem fidei et promissionem fideliter officium suum implendi, deinde procedatur ad eius proclamationem et inthronizationem; si vero electus nondum est Episcopus ordinatus, inthronizatio valide fieri non potest, antequam electus ordinationem episcopalem suscepit.

§ 4. Si vero confirmatio denegatur, nova electio fiat intra tempus a Romano Pontifice statutum.

التشريعات الدينية

القانون ١٥٤ – يكونُ لرؤساءِ الأساقفةِ الأعلينَ التقدّمُ الشرفيّ حالاً بعد البطريك، بحَسب نظامِ إنشاء الكنيسةِ التي يرئِسونها كنيسةَ رئاسةٍ أسقفيةٍ عُليا.

CAN. 154 - Honoris praecedentiam immediate post Patriarchas Archiepiscopi maiores obtinent secundum ordinem erectionis Ecclesiae, cui praesunt, in Ecclesiam archiepiscopalem maiorem.

التشريعات الدينية

الباب السادس
في الكنائس المتروبوليتيّة والكنائس الأخرى المستقلّة

الفصل الأوّل
في الكنائس المتروبوليتيّة المستقلّة

القانون ١٥٥ – البند ١ – يرئس الكنيسةَ المتروبوليتيّةَ المستقلّةَ متروبوليتُ كرسيٍّ محدّدٍ يعيّنه الحبرُ الروماني، ويعاونهُ مجلسُ رؤساء كنسيّين على قاعدةِ الشرع.

البند ٢ – للسّلطة الكنسيّةِ العليا وحدها أن تُنشىء كنائسَ متروبوليتيّةً مستقلّةً، وأن تغيّرها وتلغيَها وأن ترسم حدودًا ثابتةً لرقعةِ أرضها.

القانون ١٥٦ – البند ١ – يجبُ على المتروبوليت، في خلال ثلاثة أشهرٍ تُحسَب منذُ رسامتِه الأسقفيّة أو، إذا كان مرسومًا أسقفًا، منذُ تنصيبه، أن يطلب من الحبرِ الرومانيّ الباليومَ الذي هو علامة سلطته المتروبوليتيّة والشركةِ الكنسيةِ الكاملةِ بين الكنيسةِ المتروبوليتيّةِ المستقلّةِ والحبرِ الرومانيّ.

البند ٢ – قبْلَ منحِ الباليومِ لا يستطيعُ المتروبوليتُ دعوة مجلسِ الرؤساءِ الكنسيّين ورسامةَ أساقفة.

القانون ١٥٧ – البند ١ – السّلطةُ التي للمتروبوليت، بحَسب قاعدةِ الشرع، على الأساقفةِ وسائرِ المؤمنينَ في الكنيسةِ المتروبوليتيّةِ التي يرئسها هي مألوفةٌ وخاصّة، ولكنّها شخصيّةٌ بحيثُ لا يستطيعُ بنفسِه إقامة نائبٍ للكنيسة المتروبوليتيّةِ المستقلّةِ جمعاء، أو تفويضَ سلطتِه الى آخرَ بالنسبةِ الى جميعِ الحالات.

البند ٢ – يمارسُ المتروبوليتُ ومجلسُ الرؤساءِ الكنسيّين السلطةَ على وجهٍ صحيحٍ فقط ضمنَ حدودِ رقعةِ الكنيسةِ المتروبوليتيّةِ المستقلّة.

التشريعات الدينية

TITULUS VI

DE ECCLESIIS METROPOLITANIS CETERISQUE ECCLESIIS SUI IURIS

Caput I
De Ecclesiis metropolitanis sui iuris

CAN. 155 - § 1. Ecclesiae metropolitanae sui iuris praeest Metropolita sedis determinatae a Romano Pontifice nominatus et a Consilio Hierarcharum ad normam iuris adiutus.

§ 2. Solius supremae Ecclesiae auctoritatis est Ecclesias metropolitanas sui iuris erigere, immutare et supprimere earumque territorium certis finibus circumscribere.

CAN. 156 - § 1. Intra tres menses ab ordinatione episcopali vel, si iam Episcopus ordinatus est, ab inthronizatione computandos Metropolita obligatione tenetur a Romano Pontifice petendi pallium, quod est signum suae potestatis metropolitanae atque plenae communionis Ecclesiae metropolitanae sui iuris cum Romano Pontifice.

§ 2. Ante pallii impositionem Metropolita non potest Consilium Hierarcharum convocare et Episcopos ordinare.

CAN. 157 - § 1. Potestas, quae Metropolitae ad normam iuris in Episcopos ceterosque christifideles Ecclesiae metropolitanae, cui praeest, competit, est ordinaria et propria, sed ita personalis, ut ipse non possit Vicarium pro tota Ecclesia metropolitana sui iuris constituere aut potestatem suam alicui ad universitatem casuum delegare.

§ 2. Potestas Metropolitae et Consilii Hierarcharum valide exercetur solummodo intra fines territorii Ecclesiae metropolitanae sui iuris.

التشريعات الدينية

البند ٣ – يمثّلُ المتروبوليتُ الكنيسةَ المتروبوليتيّةَ المستقلّةَ في جميعِ قضاياها القانونيّة.

القانون ١٥٨ – **البند ١** – يكون كرسيُّ الكنيسةِ المتروبوليتيّة المستقلّة في المدينةِ الرئيسةِ التي يتّخذُ منها المتروبوليتُ الذي يرئس تلكَ الكنيسةَ لقبَه.

البند ٢ – المتروبوليتُ في الأبرشيّةِ المؤتمنِ عليها له من الحقوقِ وعليه من الواجباتِ مثلُ ما للأسقفِ الأبرشيِّ في أبرشيّته.

القانون ١٥٩ – للمتروبوليتِ في الكنيسة المتروبوليتيّةِ المستقلّةِ التي يرئسها، علاوةً على ما يمنحُه له الشرعُ العام أو الشرعُ الخاص الذي قرّره الحبرُ الرومانيّ:

١ – أن يرسمَ أساقفةَ تلك الكنيسةِ وينصّبَهم في الوقتِ الذي يحدّدهُ الشرع؛

٢ – أن يدعوَ مجلسَ الرؤساء الكنسيّين، على قاعدةِ الشرع، ويُعِدَّ جيّدًا المسائلَ التي ستُعالَج فيه، وأن يرئسه وينقله ويمدّدَه ويوقفَه ويحلّه؛

٣ – أن ينشىء المحكمة المتروبوليتيّة؛

٤ – أن يسهرَ على أن يُحفظ الإيمانُ والنظامُ الكنسيّ بعناية؛

٥ – أن يقوم بالزّيارةِ القانونيّةِ في الأبرشيّاتِ إذا أهملها الأسقفُ الأبرشي؛

٦ – أن يُعيِّنَ مدبّرَ الأبرشية المذكور في القانون ٢٢١، الرقم ٤؛

٧ – أن يعيّنَ أو يثبّت من رُشّحَ أو انتُخب شرعيًّا لوظيفةٍ إذا أهملَ الأسقفُ الأبرشيّ، وهو لا يعوقُه عائقٌ، أن يفعل ذلك؛ كذلك أن يعيّنَ القيّمَ الأبرشيَّ إذا أهمل الأسقفُ بعد التنبيهِ تعيينَه؛

٨ – أن يبلّغَ أعمالَ الكرسيِّ الرومانيّ للأساقفة وغيرهم من المعنيّين، إلّا إذا قامَ بذلك الكرسيُّ الرسوليّ مباشَرة، وأن يُعنى بأن ينفّذَ مضمونَ هذه الأعمالِ بأمانة.

القانون ١٦٠ – لا يهملِ الأساقفةُ الأبرشيّون الاستماعَ الى المتروبوليت، ولا هذا الاستماعَ الى الأساقفة الأبرشيّين، في القضايا غيرِ العاديّةِ أو التي تنطوي على صعوبةٍ خاصّة.

التشريعات الدينية

§ 3. In omnibus negotiis iuridicis Ecclesiae metropolitanae sui iuris Metropolita eiusdem personam gerit.

CAN. 158 - § 1. Ecclesiae metropolitanae sui iuris sedes est in civitate principe, a qua Metropolita, qui eidem Ecclesiae praeest, titulum desumit.

§ 2. Metropolita in eparchia sibi concredita eadem iura et obligationes habet ac Episcopus eparchialis in sua.

CAN. 159 - In Ecclesia metropolitana sui iuris, cui praeest, Metropolitae praeter ea, quae iure communi vel iure particulari a Romano Pontifice statuto ei tribuuntur, competit:

1° Episcopos eiusdem Ecclesiae intra tempus iure determinatum ordinare et inthronizare;

2° Consilium Hierarcharum ad normam iuris convocare, quaestiones in eodem tractandas opportune instruere, eidem praeesse atque id transferre, prorogare, suspendere et dissolvere;

3° tribunal metropolitanum erigere;

4° vigilare, ut fides et disciplina ecclesiastica accurate serventur;

5° visitationem canonicam in eparchiis peragere, si eam Episcopus eparchialis neglexit;

6° nominare Administratorem eparchiae in casu, de quo in can. 221, n. 4;

7° eum, qui legitime ad officium propositus vel electus est, nominare vel confirmare, si Episcopus eparchialis intra tempus iure statutum iusto impedimento non detentus id facere omisit, itemque oeconomum eparchialem nominare, si Episcopus eparchialis monitus eum nominare neglexit.

8° Romani Pontificis acta cum Episcopis eparchialibus aliisque, ad quos pertinent, communicare, nisi Sedes Apostolica directe providit, et praescriptorum, quae in his actis continentur, fidelem exsecutionem curare.

CAN. 160 - In negotiis extraordinariis vel specialem difficultatem secum ferentibus Episcopi eparchiales Metropolitam et Metropolita Episcopos eparchiales audire ne omittant.

التشريعات الدينية

القانون ١٦١ – يجبُ أن يَذكرَ جميعُ الأساقفةِ وسائرُ الإكليروسيّين المتروبوليتَ بعد الحبرِ الرومانيّ في الليترجيّا الإلهيّةِ وفي الصلواتِ الطقسيّة بحَسب ما ترسمه الكتبُ الليترجيّة.

القانون ١٦٢ – دلالةً على الشركةِ الكنسيّةِ الكاملةِ معَ الحبرِ الرومانيّ يجبُ على المتروبوليتِ أن يذكرَه في الليترجيا الإلهيةِ وفي الصلواتِ الطقسيّةِ بحسب ما ترسمهُ الكتبُ الليترجيّة، وعليه أن يُعنى بأن يفعلَ ذلك بأمانةٍ جميعُ الأساقفةِ وسائرُ إكليريكيّي الكنيسةِ المتروبوليتيّةِ التي يرئسها.

القانون ١٦٣ – لتكن اتّصالاتُ المتروبوليتِ بالحبرِ الرومانيّ متواترة. أمّا الزيارةُ التي يجبُ القيام بها مرة كلَّ خمسِ سنواتٍ على قاعدة القانون ٢٠٨، البند ٢، فلْتتمَّ قدْر المستطاعِ معَ جميع أساقفة الكنيسةِ المتروبوليتيّة التي يرئسها.

القانون ١٦٤ – **البند ١** – يجبُ أن يُدعى الى مجلسِ الرؤساءِ الكنسيّين جميعُ الأساقفة المرسومينَ في تلك الكنيسةِ المتروبوليتيّةِ المستقلّة، وهم وحدَهم، أينما وُجدوا، ما عدا الذين ذُكروا في القانون ٩٥٣، البند ١، أو الذين عُوقبوا بعقوباتٍ قانونيّةٍ ذكرت في القانونين ١٤٣٣ و١٤٣٤. أمّا أساقفةُ كنيسةٍ أخرى مستقلّةٍ فلا يمكنُ أن يُدعَوا إلّا كضيوفٍ إذا ارتضت ذلك أكثريّةُ أعضاءِ مجلسِ الرؤساءِ الكنسيّين.

البند ٢ – الأساقفةُ الأبرشيّون والأساقفةُ المساعِدون لهم في مجلسِ الرؤساءِ الكنسيين صوتٌ تقريريّ. أمّا باقي أساقفة الكنيسة المتروبوليتيّة المستقلّة فلهم ذلك الصوتُ التقريريّ إذا نصَّ على ذلك صراحةً الشرعُ الخاصّ.

القانون ١٦٥ – **البند ١** – جميعُ الأساقفةِ المدعوّين شرعيًّا الى مجلسِ الرؤساءِ الكنسيّين ملزَمون بإلزام خطيرٍ أن يحضروا ذلك المجلس، ما عدا الذين استعفَوا من وظيفتِهم.

البند ٢ – إذا رأى أسقفٌ أنّ هناك عائقًا صوابيًّا يعوقه، فليُبدِ أسبابَه بالكتابةِ لمجلسِ الرؤساءِ الكنسيّين، والحسمُ في شرعيّةِ العائقِ يعودُ الى الأساقفةِ الذين لهم صوتٌ تقريريّ والحاضرين في المكانِ المعيَّنِ في مطلعِ جلساتِ المجلس الأعلى.

التشريعات الدينية

CAN. 161 - Metropolita commemorandus est post Romanum Pontificem ab omnibus Episcopis ceterisque clericis in Divina Liturgia et in laudibus divinis secundum praescripta librorum liturgicorum.

CAN. 162 - Metropolita commemorationem Romani Pontificis in signum plenae communionis cum eo in Divina Liturgia et in laudibus divinis secundum praescripta librorum liturgicorum debet facere et curare, ut ab omnibus Episcopis ceterisque clericis Ecclesiae metropolitanae, cui praeest, fideliter fiat.

CAN. 163 - Metropolitae cum Romano Pontifice frequens sit consuetudo; visitatio vero, quam singulis quinquenniis ad normam can. 208, § 2 peragere debet, quatenus fieri potest, una cum omnibus Episcopis Ecclesiae metropolitanae, cui praeest, fiat.

CAN. 164 - § 1. Ad Consilium Hierarcharum vocari debent omnes et soli Episcopi ordinati eiusdem Ecclesiae metropolitanae sui iuris ubicumque constituti exclusis eis, de quibus in can. 953, § 1, vel eis, qui poenis canonicis, de quibus in cann. 1433 et 1434, puniti sunt; Episcopi alterius Ecclesiae sui iuris nonnisi ut hospites invitari possunt, si maiori parti membrorum Consilii Hierarcharum id placet.

§ 2. Suffragium deliberativum in Consilio Hierarcharum habent Episcopi eparchiales et Episcopi coadiutores; ceteri vero Episcopi Ecclesiae metropolitanae sui iuris hoc suffragium habere possunt, si hoc in iure particulari expresse statuitur.

CAN. 165 - § 1. Omnes Episcopi ad Consilium Hierarcharum legitime vocati gravi obligatione tenentur, ut eidem Consilio intersint eis exceptis, qui officio suo iam renuntiaverunt.

§ 2. Si quis Episcopus iusto impedimento se detineri existimat, scripto suas rationes aperiat Consilio Hierarcharum; de legitimitate impedimenti decidere est Episcoporum, qui suffragium deliberativum habent et in loco designato initio sessionum Consilii praesentes sunt.

التشريعات الدينية

البند ٣ – لا يستطيعُ أيٌّ من أعضاءِ مجلسِ الرؤساءِ الكنسيّين أن يُرسل وكيلاً عنه، وليسَ لأحدٍ أصواتٌ متعدّدة.

البند ٤ – عندما يَبدأُ مجلسُ الرؤساء الكنسيّين لا يجوزُ لأيٍّ من الملزَمين بالحضورِ أن يغادرَ إلّا لسببٍ صوابيٍّ يوافقُ عليه رئيسُ المجلس.

القانون ١٦٦ – البند ١ – كلُّ جلسةٍ لمجلسِ الرؤساءِ الكنسيّين تكون قانونيّة، وكلُّ اقتراع صحيحًا، إذا حضرتْ أكثريّة الأساقفة الملزمين بحضورِ مجلس الرؤساءِ الكنسيّين، إلّا إذا اقتضى الشرعُ الخاصُّ حضورًا أكبر.

البند ٢ – يقرّر مجلسُ الرؤساءِ الكنسيّين الأمورَ بأكثريّة الأصوات المطلقةِ لمَن لهم صوتٌ تقريريٌّ وكانوا حاضرين.

القانون ١٦٧ – البند ١ – مع التقيّدِ بالقوانينِ التي تنصُّ صراحةً على صلاحيّةِ مجلس الرؤساء الكنسيّين لسَنِّ شرائع وقواعد، يستطيعُ ذلك المجلسُ أيضًا أن يسنَّها في الحالاتِ التي يترك فيها الشرعُ العامُّ الأمرَ للشرعِ الخاصّ.

البند ٢ – ليُعلمِ المتروبوليتُ في أقربِ وقت ممكن، الكرسيَّ الرسوليّ بالشرائعِ والقواعدِ التي سنّها مجلسُ الرؤساء الكنسيّين. ولا يمكن إصدار الشرائعِ والقواعدِ على وجهٍ صحيحٍ قبل أن يتلقّى المتروبوليتُ إشعارًا مكتوبًا من الكرسيّ الرسوليّ بتسلّمِ أعمال المجلس. وليُعلمِ المتروبوليتُ الكرسيَّ الرسوليّ بالأمورِ الأخرى التي عولجت في مجلس الرؤساءِ الكنسيّين.

البند ٣ – للمتروبوليتِ أن يُعنى بإصدار القوانين ونشر القرارات التي يتّخذها مجلسُ الرؤساءِ الكنسيّين.

البند ٤ – مع التقيّدِ بالقوانينِ التي تنصُّ صراحةً على ما للمتروبوليت الذي يرئس كنيسةً متروبوليتيّةً مستقلّةً من أعمال إداريّة، يكونُ له الحقُّ أيضًا في أن يقومَ بتلك الأعمالِ التي يعهد بها الشرعُ العامُّ الى السلطةِ الإداريّةِ العليا في الكنيسةِ المستقلّةِ ولكنْ بموافقةِ مجلسِ الرؤساءِ الكنسيّين.

التشريعات الدينية

§ 3. Nemo ex Consilii Hierarcharum membris procuratorem sui loco mittere potest nec quisquam plura suffragia habet.

§ 4. Consilio Hierarcharum incohato nemini eorum, qui interesse debent, licet discedere nisi iusta de causa a Consilii praeside approbata.

CAN. 166 - § 1. Nisi ius particulare maiorem praesentiam exigit, quaelibet Consilii Hierarcharum sessio canonica atque singulum scrutinium validum est, si maior pars Episcoporum, qui tenentur Consilio Hierarcharum interesse, praesens est.

§ 2. Consilium Hierarcharum negotia decidit ad partem absolute maiorem suffragiorum eorum, qui suffragium deliberativum habent et praesentes sunt.

CAN. 167 - § 1. Firmis canonibus, in quibus expresse de potestate Consilii Hierarcharum leges et normas ferendi agitur, hoc Consilium eas ferre potest etiam in eis casibus, in quibus ius commune rem remittit ad ius particulare Ecclesiae sui iuris.

§ 2. De legibus et normis a Consilio Hierarcharum latis Metropolita Sedem Apostolicam quam primum certiorem faciat nec leges ac normae valide promulgari possunt, antequam Metropolita notitiam a Sede Apostolica scripto datam habuit de Consilii actorum receptione; etiam de ceteris in Consilio Hierarcharum gestis Metropolita Sedem Apostolicam certiorem faciat.

§ 3. Metropolitae est curare promulgationem legum et publicationem decisionum Consilii Hierarcharum.

§ 4. Firmis canonibus, in quibus expresse de actibus administrativis Metropolitae, qui Ecclesiae metropolitanae sui iuris praeest, agitur, eius est etiam illos actus administrativos ponere, qui iure communi superiori auctoritati administrativae Ecclesiae sui iuris committuntur, de consensu tamen Consilii Hierarcharum.

التشريعات الدينية

القانون ١٦٨ – في ما يتعلّقُ بتعيين المتروبوليتِ والأساقفة، فليضعْ مجلسُ الرؤساءِ الكنسيّينَ لكل حالةٍ لائحةً تضمُّ ثلاثةَ مرشّحينَ على الأقلِّ الأكثرِ جدارة، ويُرسلْها الى الكرسيِّ الرسوليِّ مع الحِفاظِ على السرِّ حتّى بالنسبة الى المرشّحين. ولتأليفِ تلك اللائحة يستطيع أعضاءُ مجلسِ الرؤساءِ الكنسيّين، إذا رأوا ذلك مفيدًا، استطلاعَ رأي بعضِ الكهنة بل غيرِهِم من المؤمنين المتميّزين بالحكمة، في احتياجاتِ الكنيسة والصفاتِ الخاصّةِ بالمرشّحِ للاسقفيّة.

القانون ١٦٩ – لِيُعْنَ مجلسُ الرؤساء الكنسيّين بتأمينِ الاحتياجاتِ الرعائيّةِ للمؤمنين، وفي سبيلها يستطيعُ أن يُقرّرَ ما يراه ملائمًا لازديادِ نموِّ الإيمان، وتعزيز العملِ الرعائيِّ المشترك، وتعهّدِ الأخلاق، وللحفاظِ على الطقسِ الخاصِّ وعلى النظامِ الكنسيِّ العامّ.

القانون ١٧٠ – لِيُقَم مجلسُ الرؤساءِ الكنسيّين على الأقلّ مرةً في السنة، وكلّما استدعَت ذلك ظروفٌ خاصة أو قضايا يَحفظها الشرعُ العامُّ لهذا المجلسِ أو تَلزَم موافقتُه على معالجتِها.

القانون ١٧١ – لِيضعْ مجلسُ الرؤساءِ الكنسيّين نظامه ويرسلْه الى الكرسيِّ الرسولي. وفيه تُلحظُ أمانةُ سرّ المجلس، واللجانُ التحضيريّة وأسلوبُ العملِ والوسائلُ الأخرى المؤدّيةُ الى بلوغِ الهدفِ بفاعليّةٍ أكبر.

القانون ١٧٢ – لِيُقَمْ في الكنيسةِ المتروبوليتيّةِ المستقلّة مجمعٌ على قاعدة القوانين ١٤٠ الى ١٤٥، ولْيُدْعَ اليه مرّة كلَّ خمس سنواتٍ على الأقلّ. وما قيل عن البطريركِ هناك يكونُ من اختصاص المتروبوليت.

القانون ١٧٣ – **البند ١** – في حال شغور الكرسيِّ المتروبوليتيِّ في الكنيسةِ المتروبوليتيّة المستقلّة:

١° – يكونُ مدبّرًا للكنيسةِ المتروبوليتيّة المستقلّة الأسقفُ الأبرشيُّ الأقدم رسامة في تلك الكنيسة. وعليه أن يعلِمَ الكرسيَّ الرسوليّ في أقربِ وقتٍ ممكنٍ بشغورِ الكرسيِّ المتروبوليتي؛

التشريعات الدينية

CAN. 168 - Ad Metropolitae et Episcoporum nominationem quod attinet, Consilium Hierarcharum pro unoquoque casu elenchum componat trium saltem candidatorum *magis idoneorum* eundemque Sedi Apostolicae secreto servato, etiam erga candidatos, mittat; quem elenchum ut componant, membra Consilii Hierarcharum, si id expedire iudicant, de necessitatibus Ecclesiae et de dotibus specialibus candidati ad episcopatum sententiam aliquorum presbyterorum vel aliorum christifidelium sapientia praestantium exquirere possunt.

CAN. 169 - Consilium Hierarcharum curet, ut necessitatibus pastoralibus christifidelium provideatur, atque de eis potest statuere, quae ad fidei incrementum provehendum, ad actionem pastoralem communem fovendam, ad moderandos mores, ad proprium ritum necnon ad disciplinam ecclesiasticam communem servandam opportuna esse videntur.

CAN. 170 - Consilium Hierarcharum locum habeat semel saltem in anno et, quoties id postulant specialia adiuncta aut expedienda sunt negotia iure communi huic Consilio reservata vel pro quibus peragendis consensus eiusdem Consilii requiritur.

CAN. 171 - Consilium Hierarcharum sua conficiat statuta Sedi Apostolicae transmittenda, in quibus provideatur de secretaria Consilii, de commissionibus praeparatoriis, de ordine procedendi necnon de aliis mediis, quae fini consequendo efficacius consulant.

CAN. 172 - In Ecclesia metropolitana sui iuris conventus ad normam cann. 140 - 145 habeatur et quinto saltem quoque anno convocetur; quae ibidem de Patriarcha dicuntur, Metropolitae competunt.

CAN. 173 - § 1. Sede metropolitana in Ecclesiis metropolitanis sui iuris vacante:

1° Administrator Ecclesiae metropolitanae sui iuris est Episcopus eparchialis eiusdem Ecclesiae ordinatione episcopali *senior*, *qui* quam primum Romanum Pontificem de sedis metropolitanae vacatione certiorem faciat;

التشريعات الدينية

٢ً – تعود الى مدبّرِ الكنيسةِ المتروبوليتيّةِ المستقلّة سلطةُ المتروبوليت العادية ما عدا الأمورَ التي لا يمكنُ إجراؤها إلّا بموافقةِ مجمعِ الرؤساءِ الكنسيّين؛

٣ً – لا يمكنُ استحداثُ أيّ شيءٍ في حالِ شغورِ الكرسيّ.

البند ٢ – إذا منع عائقٌ الكرسيَّ المتروبوليتيّ في تلك الكنائس فَلْيراعَ ما سُنّ للكرسيِّ البطريركيِّ المعاق في القانون ١٣٢، البند ١. وما قِيلَ عن البطريركِ هناك يكونُ من اختصاص المتروبوليت.

البند ٣ – لتُراعَ القوانين ٢٢١ الى ٢٣٣ بالنسبةِ الى شغورِ كرسيِّ الأبرشيّةِ المتروبوليتيّةِ أو إعاقتِه.

الفصل الثاني
في الكنائس المستقلّة الأخرى

القانون ١٧٤ – ليُعهد بالكنيسةِ المستقلّةِ التي ليست لبطريركيّةٍ ولا لرئاسةٍ أسقفيةٍ عُليا ولا لمتربوليتيّة، الى رئيسٍ كنسيٍّ يرئسها على قاعدةِ الشرعِ العامّ والشرعِ الخاصّ الذي يسنّهُ الحبرُ الروماني.

القانون ١٧٥ – هذه الكنائسُ تتعلّقُ مباشرةً بالكرسيّ الرسوليّ. أمّا الحقوق والواجبات المنصوص عليها في القانون ١٥٩، الرقم ٣ الى ٨، فيمارسُها مفوّضُ الكرسيِّ الرسوليّ.

القانون ١٧٦ – إذا ترك الشرعُ العامُّ أمرًا ما للشَّرع الخاص، أو للسلطة الإداريّةِ العُليا في كنيسةٍ مستقلّةٍ، تكونُ السلطةُ الكنسيّةُ المختصّةُ في هذه الكنائسِ للرئيس الكنسيّ الذي يرئسها على قاعدةِ الشرعِ بموافقةِ الكرسيِّ الرسوليِّ ما لم يقرَّر غيرُ ذلك صراحة.

التشريعات الدينية

2° ad Administratorem Ecclesiae metropolitanae sui iuris transit potestas ordinaria Metropolitae eis omnibus exclusis, quae agi non possunt nisi de consensu Consilii Hierarcharum;

3° sede metropolitana vacante nihil innovetur.

§ 2. Sede metropolitana in his Ecclesiis impedita serventur ea, quae de Sede patriarchali impedita in can. 132, § 1 statuta sunt; quae ibidem de Patriarcha dicuntur, Metropolitae competunt.

§ 3. Circa sedem vacantem vel impeditam eparchiae Metropolitae serventur cann. 221 - 233.

Caput II

De ceteris Ecclesiis sui iuris

CAN. 174 - Ecclesia sui iuris, quae neque est patriarchalis nec archiepiscopalis maior nec metropolitana, concreditur Hierarchae, qui ei praeest ad normam iuris communis et iuris particularis a Romano Pontifice statuti.

CAN. 175 - Hae Ecclesiae immediate a Sede Apostolica dependent; iura et obligationes vero, de quibus in can. 159, nn. 3 - 8, Hierarcha a Sede Apostolica delegatus exercet.

CAN. 176 - Si ius commune aliquid remittit ad ius particulare aut ad superiorem auctoritatem administrativam Ecclesiae sui iuris, auctoritas competens in his Ecclesiis est Hierarcha, qui ei ad normam iuris praeest, de consensu Sedis Apostolicae, nisi aliud expresse statuitur.

التشريعات الدينية

الباب السابع
في الأبرشيّات والأساقفة

الفصل الأوّل
في الأساقفة

القانون ١٧٧ – **البند ١** – الأبرشية هي جزءٌ من شعبِ اللهِ يُعهَد برعايته الى أسقفٍ يعاونُه كهنةٌ بحيث يؤلّفُ بالتآمِه مع راعيه، الذي يجمعهُ في الروحِ القدسِ، بالإنجيلِ والإفخارستيّا، كنيسةً خاصّةً تكونُ فيها وتعمل على وجهٍ صحيح كنيسةُ المسيح الواحدةُ المقدَّسةُ الجامعةُ الرسوليّة.

البند ٢ – في إنشاءِ الأبرشيّاتِ وتغييرِها وإلغائِها ضمنَ حدود رقعة الكنيسةِ البطريركيّة، لِيُراعَ القانون ٨٥، البند ١. في الحالاتِ الأخرى يعودُ الى الكرسيِّ الرسوليّ وحدَه إنشاء الأبرشيّات وتغييرها وإلغاؤها.

القانون ١٧٨ – الأسقف الأبرشيُّ، أي الذي يُعهَد اليه برعاية أبرشيّة باسمه الخاصّ، يسوسُها كنائب ومندوب للمسيح. السلطةُ التي يضطلع بها شخصيًّا باسمِ المسيحِ هي خاصّةٌ ومألوفة ومباشرة، وإن خَضعتْ مُمارَسةُ تلك السلطةِ نهائيًّا للسلطةِ الكنسيّةِ العُليا وأمكن وضعُ بعضِ الحدودِ لها لمنفعة الكنيسةِ أو المؤمنين.

القانون ١٧٩ – الأساقفة الذين لم يُعهد اليهم بأبرشيّة يسوسونَها باسمهم الخاصّ، مهما كانتِ الوظيفةُ الأخرى التي يقومون بها أو قاموا بها، يُدعون أساقفةً فخريّين.

التشريعات الدينية

TITULUS VII

DE EPARCHIIS ET DE EPISCOPIS

Caput I

De Episcopis

CAN. 177 - § 1. Eparchia est populi Dei portio, quae Episcopo cum cooperatione presbyterii pascenda concreditur ita, ut Pastori suo adhaerens et ab eo per Evangelium et Eucharistiam in Spiritu Sancto congregata Ecclesiam particularem constituat, in qua vere inest et operatur una, sancta, catholica et apostolica Christi Ecclesia.

§ 2. In erectione, immutatione et suppressione eparchiarum intra fines territorii Ecclesiae patriarchalis servandus est can. 85, § 1; in ceteris casibus eparchiarum erectio, immutatio et suppressio competit soli Sedi Apostolicae.

CAN. 178 - Episcopus eparchialis, cui scilicet eparchia nomine proprio pascenda concredita est, eam ut vicarius et legatus Christi regit; potestas, qua ipse nomine Christi personaliter fungitur, est propria, ordinaria et immediata, etsi a suprema Ecclesiae auctoritate exercitium eiusdem potestatis ultimatim regitur et certis limitibus intuitu utilitatis Ecclesiae vel christifidelium circumscribi potest.

CAN. 179 - Episcopi, quibus eparchia nomine proprio regenda concredita non est, quodcumque aliud munus in Ecclesia exercent vel exercuerunt, Episcopi titulares vocantur.

التشريعات الدينية

القسم الأوّل

في انتخاب الأساقفة

القانون ١٨٠ – حتّى يُحسَب الإنسانُ أهلاً للأسقفيَّةِ يُشترَطُ أن يكون:

١– مُتميّزًا بإيمانٍ راسخ، وأخلاقٍ حسنة وتقوى، وغيرةٍ على النفوسِ وفطنةٍ؛

٢ – مُتمتّعًا بسمعةٍ جيّدة؛

٣ – غيرَ مقيَّدٍ برباطِ الزّواج؛

٤ – لا تقلُّ سنُّه عن خمسةٍ وثلاثين عامًا؛

٥ – كاهنًا منذ خمسةِ أعوامٍ على الأقلّ؛

٦ – حائزًا دكتوراه في أحدِ العلومِ المقدّسة، أو مجازًا أو بارعًا فيه على الأقلّ.

القانون ١٨١ – البند ١ – يُعيَّنُ الأساقفةُ، ضمنَ حدودِ رقعةِ الكنيسةِ البطريركيّة، لكرسيٍّ أبرشيٍّ شاغرٍ أو للقيامِ بوظيفةٍ أخرى، بانتخابٍ قانونيٍّ على قاعدةِ القوانين ٩٤٧ الى ٩٥٧، ما لم يُقرِّر الشرعُ العامُّ غيرَ ذلك.

البند ٢ – الأساقفةُ الآخَرون يُعيّنهم الحبرُ الرومانيّ، مع التقيّدِ بالقانونين ١٤٩ و١٦٨.

القانون ١٨٢ – البند ١ – أعضاءُ سينودسِ الكنيسة البطريركيَّةِ وحدَهم يستطيعون تقديمَ مرشَّحين أهلٍ للأسقفيَّة. ولهم، على قاعدة الشَّرعِ الخاصّ، أن يَجمعوا المعلوماتِ والوثائقَ الضروريّةَ لإثبات أهليّةِ المرشَّحين، بالاستماعِ سرًّا وإفراديًّا، إذا استَنسبوا ذلك، للكهنة، بل لمؤمنينَ آخَرين من الذين يتميَّزون بالفطنةِ والأخلاقِ المسيحيّة.

البند ٢ – لِيُطلعِ الأساقفةُ البطريركَ على المعلوماتِ في الوقتِ المناسبِ قبلَ الدّعوةِ الى سينودسِ أساقفة الكنيسةِ البطريركيّة. وَلْيُرْسِلْها البطريركُ مع معلوماتِه الإضافيَّة، إذا اقتضى الأمر، الى جميعِ أعضاءِ السينودس.

البند ٣ – ما لم يَلحظ غيرَ ذلك قانونٌ خاصّ قرَّره الحبرُ الرومانيّ، فَلْيَنْظر سينودسُ

التشريعات الدينية

Art. I

De electione Episcoporum

CAN. 180 - Ut quis idoneus ad episcopatum habeatur, requiritur, ut sit:

1° firma fide, bonis moribus, pietate, animarum zelo et prudentia praestans;

2° bona existimatione gaudens;

3° vinculo matrimonii non ligatus;

4° annos natus saltem triginta quinque;

5° a quinquennio saltem in ordine presbyteratus constitutus;

6° in aliqua scientia sacra doctor vel licentiatus vel saltem peritus.

CAN. 181 - § 1. Episcopi intra fines territorii Ecclesiae patriarchalis ad sedem eparchialem vacantem vel aliud munus implendum designantur electione canonica ad normam cann. 947 -957, nisi aliter iure communi cavetur.

§ 2. Ceteri Episcopi a Romano Pontifice nominantur firmis cann. 149 et 168.

CAN. 182 - § 1. Candidatos ad episcopatum idoneos sola Synodi Episcoporum Ecclesiae patriarchalis membra proponere possunt, quorum est etiam ad normam iuris particularis informationes et documenta, quae necessaria sunt, ut candidatorum idoneitas comprobetur, colligere auditis, si opportunum ducunt, secreto et singillatim aliquibus presbyteris vel etiam aliis christifidelibus prudentia et vita christiana praestantibus.

§ 2. Episcopi de informationibus Patriarcham tempore opportuno ante Synodi Episcoporum Ecclesiae patriarchalis convocationem certiorem faciant; Patriarcha vero propriis, si casus fert, additis informationibus rem ad omnia Synodi membra mittat.

§ 3. Nisi ius particulare a Romano Pontifice approbatum aliud

التشريعات الدينية

أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيّةِ في أسماءِ المرشَّحين، وَلْيَضع بالاقتراعِ السرّيّ قائمةً بالمرشَّحين يرسلُها البطريركُ الى الكرسيّ الرسوليّ للحصولِ على موافقةِ الحبرِ الرومانيّ.

البند ٤ – عندما يُبدي الحبرُ الرومانيّ موافقتَه فهي تكونُ صالحةً لكلِّ مرشَّحٍ حتّى تُبطلَ صراحةً. وفي هذه الحالِ يجبُ حذفُ اسمِ المرشَّحِ من القائمة.

القانون ١٨٣ – البند ١ – متى تمّتِ الدّعوةُ على وجهٍ قانونيّ، فإذا حضرَ في المكانِ المعيَّنِ ثُلثا المطارنةِ المُلْزَمين بحضورِ سينودسِ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركية، بعد حذفِ الذين مَنعهم مانعٌ شرعيّ، تُعْلَن قانونيَّةُ السينودسِ ويمكنُ إجراءُ الانتخاب.

البند ٢ – لِيَنْتخِبِ الأساقفةُ بحرّيَّةٍ مَن يرونَه أمامَ اللهِ أكثرَ جدارةً وأهليّةً من الآخَرين.

البند ٣ – يقتضي الانتخابُ الأكثريَّةَ المطلقةَ من أصواتِ الحاضرين. وبعد ثلاثةِ اقتراعاتٍ بدونِ نتيجةٍ يُجرَى اقتراعٌ رابعٌ محصورٌ فقط بالمرشَّحَيْنِ اللّذَيْن حصَلا على أكبرِ عددٍ من الأصواتِ في الاقتراعِ الثالث.

البند ٤ – إذا لم يَتبيَّنْ في الاقتراعِ الثّالثِ أو الرّابع، بسببِ تساوي الأصواتِ، مَن سيكونُ المرشَّحُ للاقتراعِ الجديد أو مَن انتُخب، فَلْتُفصَلِ المساواةُ لمصلحةِ مَن هو الأقدمُ بالرسامةِ الكهنوتيّة، وإذا لم يكن أحدٌ أقدمَ من الآخرين بالرّسامة الكهنوتيّةِ فلِمَصْلَحةِ الأقدمِ بالسنّ.

القانون ١٨٤ – البند ١ – إذا كان المنتخَبُ من المرشَّحين المذكورينَ في القائمةِ التي وافقَ عليها الحبرُ الرومانيّ يبلِّغُ البطريركُ سرًّا نتيجةَ الانتخابِ لِلمنتخَب.

البند ٢ – إذا قَبِلَ المنتخَبُ الانتخابَ يبلِّغُ البطريركُ فورًا الكرسيَّ الرسوليَّ القبولَ ويومَ الإعلان.

القانون ١٨٥ – البند ١ – إذا لم يكنِ المنتخَبُ مِمَّن ذُكِروا في قائمةِ المرشَّحين فَلْيُعلِم البطريركُ فورًا الكرسيَّ الرسوليّ بنتيجةِ الانتخابِ للحصولِ على موافقةِ الحبرِ الرومانيّ. على أن يَكتمَ السرَّ جميعُ مَن عَرفوا بأيّ وجهٍ من الوجوهِ نتيجةَ الانتخاب، حتّى عن المُنتخَب، الى أن يُشعَر البطريركُ بالموافقة.

التشريعات الدينية

fert, Synodus Episcoporum Ecclesiae patriarchalis nomina candidatorum examinet et secreto scrutinio elenchum candidatorum componat, qui per Patriarcham ad Sedem Apostolicam mittatur ad assensum Romani Pontificis obtinendum.

§ 4. Assensus Romani Pontificis semel praestitus pro singulis candidatis valet, donec explicite revocatus erit, quo in casu nomen candidati ex elencho expungendum est.

CAN. 183 - § 1. Convocatione canonice facta, si duae ex tribus partibus Episcoporum, qui tenentur Synodo Episcoporum Ecclesiae patriarchalis interesse, demptis eis, qui legitimo sunt impedimento detenti, in loco designato praesentes sunt, Synodus canonica declaretur et ad electionem procedi potest.

§ 2. Episcopi, quem prae ceteris dignum et idoneum coram Domino censent, libere eligant.

§ 3. Ad electionem requiritur pars absolute maior suffragiorum eorum, qui praesentes sunt; post tria inefficacia scrutinia suffragia feruntur in quarto scrutinio super eis duobus tantummodo candidatis, qui in tertio scrutinio maiorem partem suffragiorum receperunt.

§ 4. Si in tertio aut quarto scrutinio ob paritatem suffragiorum non constat, quis sit candidatus pro novo scrutinio vel quis electus sit, paritas dirimatur in favorem eius, qui est ordinatione presbyterali senior; si nemo ordinatione presbyterali alios praecedit, qui est aetate senior.

CAN. 184 - § 1. Si electus est ex recensitis in elencho candidatorum, ad quem Romanus Pontifex assensum iam praestitit, peracta electio a Patriarcha sub secreto intimanda est electo.

§ 2. Si electus electionem acceptavit, Patriarcha de acceptatione electionis atque de die proclamationis statim Sedem Apostolicam certiorem faciat.

CAN. 185 - § 1. Si electus non est ex recensitis in elencho candidatorum, statim Patriarcha Sedem Apostolicam de peracta electione certiorem faciat ad obtinendum Romani Pontificis assensum secreto servato ab omnibus, qui quomodolibet electionis exitum noverunt, etiam erga electum, donec de assensu notitia ad Patriarcham pervenerit.

التشريعات الدينية

١٢٠ ـــــــ

§ 2. Obtento assensu Romani Pontificis Patriarcha sub secreto electionem intimet electo et ad normam can. 184, § 2 agat.

CAN. 186 - § 1. Si Synodus Episcoporum Ecclesiae patriarchalis congregari non potest, Patriarcha consulta Sede Apostolica suffragia Episcoporum per litteras exquirat; quo in casu Patriarcha ad validitatem actus uti debet opera duorum Episcoporum scrutatorum, qui designandi sunt ad normam iuris particularis vel, si deest, a Patriarcha de consensu Synodi permanentis.

§ 2. Scrutatores secreto servato litteras Episcoporum aperiant, suffragia numerent et relationi scripto datae de peracto scrutinio una cum Patriarcha subscribant.

§ 3. Si quis ex candidatis in hoc unico scrutinio partem absolute maiorem suffragiorum Synodi membrorum obtinuit, electus habeatur et Patriarcha ad normam can. 184 vel 185 procedat; secus Patriarcha rem ad Sedem Apostolicam deferat.

CAN. 187 - § 1. Cuilibet ad episcopatum promovendo necessaria est provisio canonica, qua Episcopus eparchialis determinatae eparchiae constituitur vel aliud determinatum munus ei in Ecclesia committitur.

§ 2. Candidatus ante ordinationem episcopalem emittat professionem fidei necnon promissionem oboedientiae erga Romanum Pontificem et in Ecclesiis patriarchalibus etiam promissionem oboedientiae erga Patriarcham in eis, in quibus Patriarchae ad normam iuris subiectus est.

CAN. 188 - § 1. Nisi legitimo impedimento detinetur, promovendus ad episcopatum debet intra tres menses a die proclamationis, si de electo agitur, vel a receptis apostolicis litteris, si de nominato agitur, computandos ordinationem episcopalem suscipere.

§ 2. Episcopus eparchialis intra quattuor menses a sua electione vel nominatione computandos debet possessionem canonicam eparchiae capere.

CAN. 189 - § 1. Possessionem canonicam eparchiae capit Episcopus eparchialis ipsa inthronizatione legitime peracta, in qua publice litterae apostolicae vel patriarchales de provisione canonica leguntur.

التشريعات الدينية

١٢٢ ـــــــ

§ 2. De peracta inthronizatione documentum conficiatur ab ipso Episcopo eparchiali una cum cancellario et saltem duobus testibus subscribendum et in archivo curiae eparchialis asservandum.

§ 3. Ante inthronizationem Episcopus in regimen eparchiae neque per se neque per alios nec ullo titulo se ingerat; si vero aliquod officium in eparchia habet, illud retinere et exercere potest.

Art. II
De iuribus et obligationibus Episcoporum eparchialium

CAN. 190 - In omnibus negotiis iuridicis eparchiae Episcopus eparchialis eiusdem personam gerit.

CAN. 191 - § 1. Episcopi eparchialis est eparchiam sibi concreditam cum potestate legislativa, exsecutiva et iudiciali regere.

§ 2. Potestatem legislativam exercet Episcopus eparchialis ipse per se; potestatem exsecutivam exercet sive per se sive per Protosyncellum vel Syncellos; potestatem iudicialem sive per se sive per Vicarium iudicialem et iudices.

CAN. 192 - § 1. In exercendo suo munere pastorali Episcopus eparchialis sollicitum se praebeat erga omnes christifideles, qui eius curae committuntur, cuiusvis sunt aetatis, condicionis, nationis vel Ecclesiae sui iuris tum in territorio eparchiae habitantes tum in eodem ad tempus versantes, animum intendens apostolicum ad eos etiam, qui ob vitae suae condicionem ordinaria cura pastorali non satis frui possunt, necnon ad eos, qui a religionis praxi defecerunt.

§ 2. Speciali modo curet Episcopus eparchialis, ut omnes christifideles suae curae commissi unitatem inter christianos foveant secundum principia ab Ecclesia approbata.

§ 3. Episcopus eparchialis commendatos sibi in Domino habeat non baptizatos et curet, ut et eis ex testimonio christifidelium in communione ecclesiastica viventium eluceat caritas Christi.

§ 4. Episcopus eparchialis speciali sollicitudine prosequatur presbyteros, quos tamquam adiutores et consiliarios audiat, eorum iura tueatur et curet, ut obligationes suo statui proprias impleant

التشريعات الدينية

لهم الوسائلُ والمؤسّساتُ التي يحتاجونَ اليها لتَعزيزِ حياتهم الروحيّة والثقافيّة.

البند ٥ – لِيُعْنَ الأسقفُ الأبرشيُّ بأن يُدبّر للإكليريكيّين وعيالِهم، إذا كانوا متزوّجين، المعيشةَ اللائقةَ والحمايةَ المناسبة، والضَّمانَ الاجتماعيَّ، والتأمينَ الصحّي، على قاعدة الشرع.

القانون ١٩٣ – **البند ١** – الأسقفُ الأبرشيُّ الذي يُعهد الى عنايته بالمؤمنينَ من كنيسةٍ أخرى مستقلّةٍ مُلْزَمٌ إلزامًا خطيرًا بأن يُؤمّن كلَّ ما من شأنه أن يجعلَ هؤلاءِ المؤمنين يُحافظون على طقسِ كنيستِهم الخاصَّة، ويَعْتنونَ به، ويمارسونه قدْر استطاعتِهم، ويعزّزونَ صِلاتِهم بالرئاسةِ العُلْيا لتلك الكنيسة.

البند ٢ – لِيُؤمّن الأسقفُ الأبرشيُّ الاحتياجاتِ الروحيّةَ لأولئك المؤمنين، إذا أمكن ذلك، بكهنةٍ أو خوارنة من كنيسةِ المؤمنينَ المستقلّةِ نفسِها، أو حتّى بنائبٍ خاصّ يُقام للاعتناء بهؤلاءِ المؤمنين.

البند ٣ – على الأساقفةِ الأبرشيّينَ الذين يُقيمون مثلَ هؤلاءِ الكهنةِ أو الخوارنةِ أو النوّابِ الخاصّين للاعتناء بمؤمني الكنائسِ البطريركيَّة أن يُنسّقوا الخُططَ مع البطاركةِ المَعنيّين، وَلْيعملوا بسلطتِهم الخاصَّةِ إذا كان البطاركةُ موافقين، ويُعْلموا الكرسيَّ الرسوليّ في أقربِ وقتٍ ممكن. أمَّا إذا لم يوافقِ البطاركةُ لسببٍ ما فليُحَلِ الأمرُ على الكرسيِّ الرسوليّ.

القانون ١٩٤ – يستطيعُ الأسقفُ الأبرشيُّ منحَ الرتبِ الفخريّةِ للإكليريكيّينَ الخاضعين له دونَ سواهم، ولكن على قاعدةِ الشرعِ الخاصِّ بالكنيسةِ المستقلّة.

القانون ١٩٥ – لِيُعزّزِ الأسقفُ الأبرشيُّ بأكثرِ ما يستطيعُ الدّعواتِ الكهنوتيةَ والشمّاسيّةَ الإنجيليّة، ودعواتِ الحياةِ المكرّسةِ في أديارِ الرّهبانِ أو المؤسّساتِ الأخرى، والدَّعواتِ الرّسوليّةَ.

القانون ١٩٦ – **البند ١** – على الأسقفِ الأبرشيِّ أن يبسطَ ويَشْرحَ للمؤمنين العقائدَ التي يجبُ الإيمانُ بها والأخلاقَ التي يجبُ ممارستُها، واعظًا هو بنفسِه وبتواتر؛ ولْيُعنَ

التشريعات الدينية

eisdemque praesto sint media et institutiones, quibus ad vitam spiritualem et intellectualem fovendam egent.

§ 5. Curet Episcopus eparchialis, ut clericorum eorumque familiae, si coniugati sunt, congruae sustentationi atque congruenti praecaventiae et securitati sociali necnon assistentiae sanitariae ad normam iuris provideatur.

CAN. 193 - § 1. Episcopus eparchialis, cuius curae christifideles alterius Ecclesiae sui iuris commissi sunt, gravi obligatione tenetur omnia providendi, ut hi christifideles propriae Ecclesiae ritum retineant eumque colant ac pro viribus observent et cum auctoritate superiore eiusdem Ecclesiae relationes foveant.

§ 2. Spiritualibus necessitatibus horum christifidelium Episcopus eparchialis provideat, si fieri potest, per presbyteros vel parochos eiusdem Ecclesiae sui iuris ac christifideles aut etiam per Syncellum ad curam horum christifidelium constitutum.

§ 3. Episcopi eparchiales, qui huiusmodi presbyteros, parochos vel Syncellos ad curam christifidelium Ecclesiarum patriarchalium constituunt, rationes cum Patriarchis, quorum interest, ineant et illis consentientibus propria auctoritate agant certiore quam primum facta Sede Apostolica; si vero Patriarchae quacumque de causa dissentiunt, res ad Sedem Apostolicam deferatur.

CAN. 194 - Episcopus eparchialis dignitates clericis sibi subditis ceteris exclusis conferre potest ad normam tamen iuris particularis propriae Ecclesiae sui iuris.

CAN. 195 - Vocationes sacerdotales, diaconales, monachorum ceterorumque sodalium institutorum vitae consecratae ac missionales quam maxime Episcopus eparchialis foveat.

CAN. 196 - § 1. Veritates fidei credendas et moribus applicandas Episcopus eparchialis christifidelibus proponere et illustrare tenetur per se ipse frequenter praedicans; curet etiam, ut praescripta iuris de verbi Dei ministerio, de homilia praesertim et institutione

بأن يُحفظ ما يرسمهُ الشرعُ في شأن خدمةِ كلمةِ الله، وخصوصًا الموعظةَ الدينيّةَ بحيثُ تُلقى العقيدةُ الكاثوليكيّةُ كلُّها الى الجميع.

البند ٢ – لِيَسْهرِ الأسقفُ الأبرشيُّ بحزمٍ على وحدةِ الإيمانِ وسلامتِه.

القانون ١٩٧ – على الأسقفِ الأبرشيّ، وهو يَذكرُ أنّه مُلْزَم بواجبِ إعطاء مثَل القداسةِ في المحبّةِ والتواضعِ وبساطةِ العيش، أن يبذلَ كلَّ جهدٍ لتعزيزِ قداسةِ المؤمنينَ بحسَبِ دعوةِ كلٍّ منهم، وعليه، بما أنّه الموزّعُ الرئيسُ لأسرارِ الله، أن يَسعى ليجعلَ المؤمنين الموكولين الى عنايته يَنمونَ في النعمةِ بإقامةِ الأسرارِ ولا سيَّمَا الإفخارستيّا الإلهيّة، ويُدركونَ بعمقٍ السرَّ الفصحيَّ، ويعيشون بحيثُ يكوّنون جسدًا واحدًا في وحدةِ محبّةِ المسيح.

القانون ١٩٨ – لِيُقِم الأسقفُ الأبرشيّ بتواترٍ الليترجيّا الإلهيّةَ لأجلِ شعبِ الأبرشيّةِ التي عُهِد بها اليه. أمّا في الأيّامِ التي يَفرضها الشَّرعُ الخاصّ لكنيستهِ المُستقلّةِ فإقامَتُها واجبةٌ عليه.

القانون ١٩٩ – **البند ١** – لِيَسْهرِ الأسقفُ الأبرشيّ، بكونهِ رئيسًا ومُنشّطًا وحارسًا للحياةِ الليترجيّةِ بأجمعها، في الأبرشيّةِ الموكولةِ اليه، على تعزيزِها أشدَّ التعزيز، وتنظيمِها بحسَب رسومِ كنيستِه المستقلّةِ وعوائدِها المشروعة.

البند ٢ – لِيُعْنَ الأسقفُ الأبرشيّ بأن يُقامَ في كنيستهِ الكاتدرائيّةِ جزءٌ على الأقلِّ من الصلواتِ الطقسيّةِ حتّى في كلِّ يوم، بحسَب العوائدِ الشرعيَّةِ في كنيستهِ المستقلّة، وأن تُقامَ كذلك الصلواتُ الطقسيّةُ في كلِّ رعيّةٍ قدْر المستطاع، أيّامَ الآحادِ والأعيادِ والتّذكاراتِ الممتازة، وعشيّةَ اليومِ السابقِ لها.

البند ٣ – لِيَرْئِس الأسقفُ الأبرشيّ بتواترٍ الصلواتِ الطقسيّةَ في الكنيسةِ الكاتدرائيّةِ أو في كنيسةٍ أخرى خصوصًا أيّامَ الأعيادِ المفروضةِ والأعيادِ الأُخرى التي يشتركُ فيها قسمٌ كبيرٌ منَ الشعب.

القانون ٢٠٠ – يستطيعُ الأسقفُ الأبرشيّ أن يمارِسَ في كلّ الأبرشيّةِ الطقوسَ الحَبريّةَ التي يجبُ أن يُقيمها وهو يرتدي جميعَ الشارات الحَبرية، بحسب ما ترسمهُ

التشريعات الدينية

catechetica sedulo serventur ita, ut universa doctrina christiana omnibus tradatur.

§ 2. Integritatem et unitatem fidei Episcopus eparchialis firmiter tueatur.

CAN. 197 - Episcopus eparchialis, cum memor sit se obligatione teneri exemplum sanctitatis praebendi in caritate, humilitate et vitae simplicitate, omni ope promovere studeat sanctitatem christifidelium secundum suam cuiusque vocationem atque, cum sit praecipuus mysteriorum Dei dispensator, annitatur, ut christifideles suae curae commissi sacramentorum celebratione et praesertim Divinae Eucharistiae participatione in gratia crescant atque paschale mysterium penitus cognoscant et vivant ita, ut unum efficiant Corpus in unitate caritatis Christi.

CAN. 198 - Divinam Liturgiam pro populo eparchiae sibi concreditae Episcopus eparchialis frequenter celebret; diebus vero iure particulari propriae Ecclesiae sui iuris praescriptis celebrare debet.

CAN. 199 - § 1. Episcopus eparchialis utpote totius vitae liturgicae in eparchia sibi concredita moderator, promotor atque custos vigilet, ut illa quam maxime foveatur atque secundum praescripta necnon legitimas consuetudines propriae Ecclesiae sui iuris ordinetur.

§ 2. Curet Episcopus eparchialis, ut in propria ecclesia cathedrali celebretur saltem pars laudum divinarum, etiam cottidie, secundum legitimas consuetudines propriae Ecclesiae sui iuris; item, ut in qualibet paroecia pro viribus diebus dominicis et festis atque praecipuis sollemnitatibus earumque vigiliis laudes divinae celebrentur.

§ 3. Episcopus eparchialis frequenter praesit laudibus divinis in ecclesia cathedrali aliave ecclesia praesertim diebus festis de praecepto aliisque sollemnitatibus, in quibus partem habet notabilis populi pars.

CAN. 200 - Episcopi eparchialis est in tota eparchia functiones sacras celebrare, quae secundum praescripta librorum liturgicorum

الكتبُ الليترجيّة ؛ ولكنّه لا يستطيعُ ذلك خارجَ حدودِ أبرشيّتِهِ بدونِ موافقةٍ صريحةٍ ، أو على الأقلِّ مقدَّرَةٍ بتقديرٍ صوابيٍّ ، من الأسقفِ الأبرشيّ .

القانون ٢٠١ – البند ١ – بما أنّه يجبُ على الأسقفِ أن يحافظَ على وحدةِ الكنيسةِ الجامعة ، فعلَيه أن يعزّزَ النظامَ الكنسيَّ العامّ ، ويُلِحَّ في التقيّدِ بجميعِ الشرائعِ الكنسيّةِ والعوائدِ الشرعيّة .

البند ٢ – لِيَسْهرِ الأسقفُ الأبرشيُّ على أن لا تتسرّبَ الإخلالاتُ بالنظامِ الكنسيّ ولا سيّمَا في شأنِ خدمةِ كلمةِ الله ، والاحتفالِ بالأسرارِ وأشباهِ الأسرار ، وعبادةِ الله وتكريمِ القدّيسينَ وتنفيذِ الوصايا التقويّة .

القانون ٢٠٢ – لِيُعْنَ الأساقفةُ الأبرشيُّون من كنائسَ مستقلّةٍ عديدة ، الذين يمارِسونَ سلطاتِهم على رقعةٍ من الأرضِ واحدة ، بأن يُعزّزوا وحدةَ العملِ بالمشاوراتِ التي يُجرونها في أثناءِ المؤتمرات ، ويساعِدوا ، بتضافُرِ القوى ، الأعمالَ الآئلةَ الى تعزيزِ خيرِ الدينِ بسهولةٍ أكبر ، والحفاظِ على النظامِ الكنسيّ بفاعليّةٍ أشدّ .

القانون ٢٠٣ – البند ١ – لِيُعَزِّزِ الأسقفُ الأبرشيُّ مختلفَ وجوهِ الرّسالةِ في الأبرشيّة ، وَلْيُعْنَ بأن تُنسَّقَ جميعُ أعمالِ الرسالةِ تحت سلطتِهِ سواءٌ في الأبرشيّةِ كلّها أو في بعضِ مناطقِها مع الحفاظِ على الطابعِ الخاصِّ بكلٍّ منها .

البند ٢ – لِيَستحثَّ الأسقفُ الأبرشيّ المؤمنينَ على أن يُؤَدُّوا الواجبَ المُلْقى على عاتقِهم ، بالقيامِ بالرسالة ، كلٌّ بحَسبِ حالتِهِ وكفايتِهِ ، وَلْيُحرّضهم على المشاركةِ في مختلفِ أعمال الرسالة ومساندتِها بحسَب ضروراتِ المكانِ والزمان .

البند ٣ – لِيُعزِّزِ الأسقفُ الأبرشيّ جمعيّاتِ المؤمنينَ التي تَسعى بوجهٍ مباشرٍ أو غيرِ مباشرٍ الى هدفٍ روحيّ ، فينشئها أو يؤيّدها أو يُثني عليها أو يوصي بها على قاعدةِ الشرع .

القانون ٢٠٤ – البند ١ – الأسقفُ الأبرشيّ ملزَمٌ بواجبِ الإقامةِ في أبرشيّتِهِ وإن كانَ له أسقفٌ مساعدٌ أو أسقفٌ معاون .

البند ٢ – الأسقفُ الأبرشيّ ، علاوةً على سببِ الواجباتِ التي تستدعي غيابَه شرعيًّا

التشريعات الدينية

ab ipso omnibus insignibus pontificalibus induto sollemniter perficiendae sunt, non vero extra fines propriae eparchiae sine expresso vel saltem rationabiliter praesumpto Episcopi eparchialis consensu.

CAN. 201 - § 1. Universae Ecclesiae unitatem cum tueri debeat, Episcopus eparchialis disciplinam ecclesiasticam communem promovere necnon observantiam omnium legum ecclesiasticarum atque legitimarum consuetudinum urgere tenetur.

§ 2. Vigilet Episcopus eparchialis, ne abusus in disciplinam ecclesiasticam irrepant praesertim circa verbi Dei ministerium, celebrationem sacramentorum et sacramentalium, cultum Dei et Sanctorum, exsecutionem piarum voluntatum.

CAN. 202 - Episcopi eparchiales plurium Ecclesiarum sui iuris in eodem territorio potestatem suam exercentes curent, ut collatis consiliis in periodicis conventibus unitatem actionis foveant et viribus unitis communia adiuvent opera ad bonum religionis expeditius promovendum et ad disciplinam ecclesiasticam efficacius tuendam.

CAN. 203 - § 1. Varias apostolatus formas in eparchia foveat Episcopus eparchialis atque curet, ut in tota eparchia vel in eiusdem particularibus districtibus omnia opera apostolatus servata uniuscuiusque propria indole sub suo moderamine coordinentur.

§ 2. Urgeat Episcopus eparchialis obligationem, qua tenentur christifideles ad apostolatum pro sua quisque condicione et aptitudine exercendum, atque eos adhortetur, ut varia opera apostolatus secundum necessitates loci et temporis participent et adiuvent.

§ 3. Consociationes christifidelium, quae finem spiritualem directe aut indirecte persequuntur, Episcopus eparchialis promoveat eas, si id expedit, erigendo, approbando, laudando vel commendando ad normam iuris

CAN. 204 - § 1. Episcopus eparchialis, etsi Episcopum coadiutorem vel Episcopum auxiliarem habet, obligatione tenetur in eparchia propria residendi.

§ 2. Praeterquam causa obligationum, quae legitime absentiam a

التشريعات الدينية

عن أبرشيّته ، يستطيعُ الغيابَ عنها لسببٍ صوابيّ كلَّ سنةٍ مدّةً لا تتجاوزُ الشهرَ متّصلةً أو متقطّعةً ، على أن يَحتاطَ لكي لا يصيبَ الأبرشيّةَ من جرّاءِ غيابهِ أيُّ ضرر.

البند ٣ – على الأسقفِ الأبرشيّ أن لا يغيبَ إلّا لسبب خطيرٍ عن أبرشيّتهِ في أيّامِ الأعيادِ الرئيسةِ التي يرسمُها الشّرعُ الخاصّ بحسَب تقليدِ كنيستهِ المستقلّة.

البند ٤ – إذا غابَ الأسقفُ الأبرشيّ الذي يمارسُ سلطتَه ضمنَ حدودِ رقعةِ كنيسةٍ بطريركيّةٍ أكثرَ من ستّةِ أشهرٍ عن الأبرشيّةِ الموكولةِ اليه غيابًا غيرَ شرعيّ ، فَلْيُحِلِ البطريركُ الأمرَ فورًا على الحبرِ الرومانيّ. في الحالاتِ الأخرى فَلْيفعلْ ذلك المتروبوليتُ ، أو إذا تغيّبَ المتروبوليتُ نفسُه غيابًا غيرَ شرعيّ ، الأسقفُ الأبرشيّ الأقدمُ بالرسامةِ الأسقفيّةِ الخاضعُ لذلك المتروبوليت.

القانون ٢٠٥ – البند ١ – على الأسقفِ الأبرشيّ واجبُ زيارةِ أبرشيّتهِ بكاملِها أو بجُزءٍ منها كلَّ سنةٍ زيارةً قانونيّة ، بحيثُ يزورُ زيارةً قانونيّةً الأبرشيّةَ كلَّها مرّةً كلَّ خمسِ سنواتٍ على الأقلّ ، بنفسه أو ، إذا منعَه مانعٌ شرعيّ ، بالأسقفِ المُساعِدِ أو الأسقفِ المعاونِ أو النائبِ العامّ أو النائب الخاصّ أو كاهنٍ آخَر.

البند ٢ – يَخضعُ لزيارة الأسقفِ الأبرشيّ القانونيةِ الأشخاصُ والمؤسّساتُ الكاثوليكيّة ، والأشياءُ والأماكنُ المقدّسةُ الموجودةُ ضمنَ حدودِ الأبرشيّة.

البند ٣ – يستطيعُ الأسقفُ الأبرشيّ زيارةَ أعضاءِ المؤسّساتِ الرهبانية وجمعيّاتِ الحياةِ المشتركةِ على غرارِ الرهبانِ من ذوي الشرعِ الحبريّ أو البطريركيّ ومنازِلهم ، ولكن في الحالاتِ المذكورةِ في القانونِ فقط.

القانون ٢٠٦ – البند ١ – على الأسقفِ الأبرشيّ الممارسِ سلطتَه ضمنَ حدودِ رقعةِ الكنيسةِ البطريركيّةِ أن يضعَ كلَّ خمس سنواتٍ تقريرًا للبطريركِ عن حالةِ الأبرشيّةِ الموكولةِ اليه بالطريقةِ التي يحدّدُها سينودسُ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيّة. ولْيُرسلِ الأسقفُ في أقربِ وقتٍ ممكنٍ نسخةً عن التقريرِ الى الكرسيّ الرسوليّ.

البند ٢ – على الأساقفةِ الأبرشيين الآخرين أن يَضعوا ذلك التقريرَ كلَّ خمسِ سنواتٍ للكرسيّ الرسوليّ ؛ وإذا تعلّق الأمرُ بأساقفةٍ من كنيسةٍ بطريركيّةٍ أو كنيسةٍ

التشريعات الدينية

propria eparchia requirunt, Episcopus eparchialis ab eparchia iusta de causa quotannis abesse potest non ultra mensem continuum aut intermissum, dummodo cautum sit, ne ex ipsius absentia eparchia quicquam detrimenti capiat.

§ 3. Diebus vero praecipuarum sollemnitatum iure particulari secundum traditionem propriae Ecclesiae sui iuris statutarum Episcopus eparchialis a propria eparchia ne absit nisi gravi de causa.

§ 4. Si Episcopus eparchialis intra fines territorii Ecclesiae patriarchalis potestatem suam exercens ultra sex menses ab eparchia sibi concredita illegitime afuit, Patriarcha rem ad Romanum Pontificem statim deferat; in ceteris casibus hoc faciat Metropolita, vel, si ipse Metropolita illegitime afuit, Episcopus eparchialis ordinatione episcopali senior eidem Metropolitae subiectus.

CAN. 205 - § 1. Tenetur Episcopus eparchialis obligatione eparchiam vel ex toto vel ex parte quotannis canonice visitandi ita, ut singulis saltem quinquenniis totam eparchiam ipse per se vel, si legitime est impeditus, per Episcopum coadiutorem aut per Episcopum auxiliarem aut per Protosyncellum vel Syncellum aut per alium presbyterum canonice visitet.

§ 2. Visitationi canonicae Episcopi eparchialis obnoxiae sunt personae, instituta catholica, res et loca sacra, quae intra fines eparchiae sunt.

§ 3. Sodales institutorum religiosorum necnon societatum vitae communis ad instar religiosorum iuris pontificii vel patriarchalis eorumque domus Episcopus eparchialis visitare potest tantum in casibus iure expressis.

CAN. 206 - § 1. Episcopus eparchialis intra fines territorii Ecclesiae patriarchalis potestatem suam exercens tenetur singulis quinquenniis relationem Patriarchae facere circa statum eparchiae sibi concreditae secundum modum a Synodo Episcoporum Ecclesiae patriarchalis statutum; exemplar relationis Episcopus quam primum ad Sedem Apostolicam mittat.

§ 2. Ceteri Episcopi eparchiales singulis quinquenniis eandem relationem Sedi Apostolicae facere debent et, si de Episcopis alicuius

متروبوليتيّةٍ مستقلّة ، فَلْيُرسِلوا في أقربِ وقتٍ ممكنٍ نسخةً منَ التقريرِ الى البطريركِ أو المتروبوليت .

القانون ٢٠٧ – لِيُطْلِع الأسقفُ الأبرشيّ من أيّ كنيسةٍ مستقلّةٍ كان ، حتّى الكنيسةِ اللاتينيّة ، الكرسيَّ الرسوليّ ، بمناسبةِ تقريرِ الخمسِ سنوات ، على حالةِ المؤمنينَ واحتياجاتِهم ، ممَّن هم موكولونَ الى عنايتهِ وَإن كانوا ينتسبون الى كنيسةٍ مستقلّةٍ أخرى .

القانون ٢٠٨ – البند ١ – لِيَقُمِ الأسقفُ الأبرشيّ الممارسُ سلطتَه ضمنَ حدودِ رقعةِ الكنيسةِ البطريركيّةِ بزيارةِ روما في خلالِ خمسِ سنواتٍ تُحسَب منذ تنصيبِه ، معَ البطريركِ إن أمكنَ ذلك ، لتكريمِ ضريحَي الرسولينِ القدّيسَيْن بطرسَ وبولس ، والحضورِ الي خليفةِ القدّيسِ بطرسَ في الأوّليّةِ على الكنيسةِ جمعاء .

البند ٢ – على الأساقفةِ الأبرشيّين الآخَرين القيامُ كلَّ خمسِ سنواتٍ بزيارةِ روما بأنفسِهم أو بغيرِهم إذا منعَهم مانعٌ شرعيّ ، وإذا تعلَّق الأمرُ بأساقفةِ كنيسةٍ بطريركيّةٍ فمِنَ المرغوبِ فيه أن تتمَّ الزيارةُ على الأقلِّ بعضَ المرّاتِ مع البطريرك .

القانون ٢٠٩ – البند ١ – على الأسقفِ الأبرشيّ أن يذكُرَ الحبرَ الرومانيّ قبل الجميع ، دلالةً على الشركةِ الكاملةِ معه ، في الليترجيّا الإلهيّةِ والصلواتِ الطقسيّةِ بحسَب ما ترسمه الكتبُ الليترجيّة ، وليُعْنَ بأن يفعلَ ذلك بأمانةٍ سائرُ إكليريكيي الأبرشيّة .

البند ٢ – لِيَذْكر جميعُ الإكليريكيّين الأسقفَ الأبرشيَّ في الليترجيّا الإلهيّةِ والصلواتِ الطقسيّةِ بحسَب ما ترسمُه الكتبُ الليترجيّة .

القانون ٢١٠ – البند ١ – يُطلَبُ من الأسقفِ الأبرشيّ الذي أتمَّ الخامسةَ والسبعينَ من سنِّه ، أو الذي أصبحَ لاعتلال صحّتِهِ أو لأيّ سببٍ آخرَ خطير ، أقلَّ كفايةً للقيامِ بوظيفته ، أن يقدِّمَ استعفاءه منَ الوظيفة .

البند ٢ – يُبلَّغُ استعفاءُ الأسقفِ الأبرشيّ من الوظيفةِ الى البطريرك ، إذا تعلّقَ الأمرُ بأسقفٍ أبرشيّ يمارِسُ سلطتَه ضمنَ حدودِ رقعةِ البطريركيّة . في الحالات الأُخرى يُبلَّغُ الاستعفاءُ الى الحبر الرومانيّ ؛ وعلاوةً على ذلك يُعلَمُ بها البطريركُ في أقربِ وقتٍ ممكنٍ إذا كان الأسقفُ مرتبطًا بكنيسةٍ بطريركيّة .

التشريعات الدينية

Ecclesiae patriarchalis vel Ecclesiae metropolitanae sui iuris agitur, exemplar relationis Patriarchae vel Metropolitae quam primum mittant.

CAN. 207 - Episcopus eparchialis cuiuscumque Ecclesiae sui iuris, etiam Ecclesiae latinae, Sedem Apostolicam certiorem faciat occasione relationis quinquennalis de statu et necessitatibus christifidelium, qui, etsi alii Ecclesiae sui iuris ascripti, eius curae commissi sunt.

CAN. 208 - § 1. Episcopus eparchialis intra fines territorii Ecclesiae patriarchalis potestatem suam exercens intra quinquennium a sua inthronizatione computandum visitationem ad Urbem peragat, si fieri potest una cum Patriarcha, sanctorum Apostolorum Petri et Pauli limina veneraturus atque sancti Petri successori in primatu super universam Ecclesiam se sistat.

§ 2. Ceteri Episcopi eparchiales singulis quinquenniis per se vel, si legitime sunt impediti, per alium visitationem ad Urbem peragere debent; si vero de Episcopis alicuius Ecclesiae patriarchalis agitur, optandum est, ut visitatio saltem aliquoties una cum Patriarcha fiat.

CAN. 209 - § 1. Commemorationem Romani Pontificis ante omnes in signum plenae communionis cum eo in Divina Liturgia et in laudibus divinis secundum praescripta librorum liturgicorum Episcopus eparchialis facere debet et curare, ut a ceteris clericis eparchiae fideliter fiat.

§ 2. *Episcopus eparchialis commemorandus est ab omnibus* clericis in Divina Liturgia et in laudibus divinis secundum praescripta librorum liturgicorum.

CAN. 210 - § 1. Episcopus eparchialis, qui septuagesimum quintum annum aetatis explevit aut ob infirmam valetudinem aliave gravi de causa officio suo implendo minus aptus evasit, rogatur, ut renuntiationem ab officio exhibeat.

§ 2. Renuntiatio ab officio Episcopi eparchialis exhibenda est Patriarchae, si de Episcopo eparchiali intra fines territorii Ecclesiae patriarchalis potestatem suam exercente agitur; in ceteris casibus renuntiatio Romano Pontifici exhibenda est et praeterea, si Episcopus ad Ecclesiam patriarchalem pertinet, Patriarchae quam primum notificanda.

التشريعات الدينية

البند ٣ – لقبولِ الاستعفاءِ يحتاجُ البطريركُ الى موافقةِ السينودسِ الدائمِ إلّا إذا سَبقت دعوةٌ الى الاستعفاءِ من قِبَلِ سينودسِ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيّة.

القانون ٢١١ – البند ١ – يَحصلُ الأسقفُ الأبرشيّ الذي قُبلت استقالتُه من وظيفتِه على لقبِ أسقفٍ فخريّ للأبرشيةِ التي كان يسوسُها. ويستطيعُ الاحتفاظَ بمَسكنٍ له في تلك الأبرشيّةِ إلّا إذا دُبّرَ الأمرُ على وجهٍ آخرَ في حالاتٍ معيَّنة بسببِ ظروفٍ خاصّة، من قِبَلِ الكرسيّ الرسوليّ أو من قِبَلِ البطريرك بموافقة سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّةِ بالنسبة الى الأبرشيّاتِ الواقعةِ ضمنَ حدودِ رقعةِ الكنيسةِ البطريركيّة.

البند ٢ – على سينودسِ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيّةِ أو مجلسِ الرؤساءِ الكنسيّين أن يُعْنَوا بتوفيرِ معيشةٍ لائقةٍ وكريمةٍ للأسقفِ المتقاعِد، مع عدم إغفالِ ما يقع على عاتقِ الأبرشيّةِ التي خَدمها من واجبٍ أوّليّ.

القسم الثالث

في الأساقفة المُساعِدين والأساقفة المُعاوِنين

القانون ٢١٢ – البند ١ – لِيُقَم أسقفٌ معاوِنٌ أو أكثرُ، بطلبٍ من الأسقفِ الأبرشيّ، إذا أشارت بذلك الضروراتُ الرعائيّة.

البند ٢ – في الحالاتِ الأكثرِ خطورةً، حتّى ذاتِ الطبيعةِ الشخصيّة، يُمكن تلقائيًّا إقامةُ أسقفٍ مساعِدٍ له حقُّ الخلافةِ وله صلاحيّاتٌ خاصّة.

القانون ٢١٣ – البند ١ – للأسقفِ المُساعدِ وعليه من الحقوقِ والواجباتِ ما تُحدّدهُ رسائلُ التوليةِ القانونيّة، علاوة على ما يسنّهُ الشرعُ العامّ.

البند ٢ – حقوقُ وواجباتُ الأسقفِ المساعدِ الذي يُقيمهُ البطريركُ يحدّدُها البطريركُ نفسُه بعد استشارةِ السينودسِ الدائم؛ أمّا إذا كان الأمرُ يتعلّقُ بأسقفٍ مساعدٍ له جميعُ حقوقِ الأسقفِ الأبرشيّ وعليه جميعُ واجباتِه فتَلْزَمُ موافقةُ سينودسِ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيّة.

البند ٣ – حقوقُ الأسقفِ المعاونِ وواجباتُه هي ما يسنّهُ الشرع العامّ.

التشريعات الدينية

§ 3. Ad acceptationem renuntiationis Patriarcha indiget consensu Synodi permanentis, nisi praecessit invitatio ad renuntiandum a Synodo Episcoporum Ecclesiae patriarchalis facta.

CAN. 211 - § 1. Episcopus eparchialis, cuius renuntiatio ab officio acceptata est, titulum Episcopi emeriti eparchiae, quam rexit, obtinet atque sedem habitationis in ipsa eparchia servare potest, nisi certis in casibus ob specialia adiuncta a Sede Apostolica vel, si de eparchia intra fines territorii Ecclesiae patriarchalis sita agitur, a Patriarcha de consensu Synodi Episcoporum Ecclesiae patriarchalis aliter providetur.

§ 2. Synodus Episcoporum Ecclesiae patriarchalis vel Consilium Hierarcharum curare debet, ut congruae et dignae Episcopi emeriti sustentationi provideatur, attenta quidem primaria obligatione, qua tenetur eparchia, cui inservivit.

Art III.
De Episcopis coadiutoribus et de Episcopis auxiliaribus

CAN. 212 - § 1. Si necessitates pastorales eparchiae id suadent, unus vel plures Episcopi auxiliares petente Episcopo eparchiali constituantur.

§ 2. Gravioribus in adiunctis, etiam indolis personalis, constitui potest ex officio Episcopus coadiutor cum iure successionis specialibus potestatibus praeditus.

CAN. 213 - § 1. Episcopus coadiutor praeter iura et obligationes, quae iure communi statuuntur, etiam ea habet, quae in litteris de provisione canonica determinantur.

§ 2. Iura et obligationes Episcopi coadiutoris a Patriarcha constituti determinat ipse Patriarcha consulta Synodo permanenti; si vero de Episcopo coadiutore omnibus iuribus et obligationibus Episcopi eparchialis instruendo agitur, requiritur consensus Synodi Episcoporum Ecclesiae patriarchalis.

§ 3. Iura et obligationes Episcopi auxiliaris ea sunt, quae iure communi statuuntur.

التشريعات الدينية

القانون ٢١٤ – البند ١ – حتّى يَتسلّمَ الأسقفُ المساعدُ والأسقفُ المعاونُ وظيفتَها على وجهٍ قانونيّ عليهما أن يُقدِّما للأسقفِ الأبرشيّ رسالةَ التوليةِ القانونيّة.

البند ٢ – على الأسقفِ المساعدِ، فضلاً عن ذلك، أن يُقدِّمَ رسالةَ التوليةِ القانونيّةِ لهيئةِ المستشارينَ الأبرشيّين.

البند ٣ – إذا كان الأسقف الأبرشيّ مُعاقًا إعاقةً كاملةً يكفي أن يُقدِّمَ الأسقفُ المساعدُ والأسقفُ المعاونُ رسالةَ التوليةِ القانونيّةِ لِهَيْئةِ المستشارينَ الأبرشيّين.

البند ٤ – يجبُ أن يحضرَ تقديمَ رسالةِ التوليةِ القانونيّةِ رئيسُ الديوانِ الذي يُسجّلُ ذلك في المستنَدات.

القانون ٢١٥ – البند ١ – يَقُوم الأسقفُ المساعدُ مقامَ الأسقفِ الأبرشيّ الغائبِ أو المعاق؛ ويجب أن يعيّنَ نائبًا عامًّا؛ وعلى الأسقف الأبرشيّ أن يَعهدَ اليه قبلَ الآخَرين بالأمورِ التي تقتضي شرعًا وكالةً خاصّة.

البند ٢ – لِيُعيّنِ الأسقفُ الأبرشيّ، مع التقيّدِ بالبندِ الأوّلِ، الأسقفَ المعاونَ نائبًا عامًّا. وإذا كان هناكَ أكثرُ من واحدٍ فَلْيعيّن أحدَهم نائبًا عامًّا والآخَرين نُوَّابًا خاصّين.

البند ٣ – لِيَسْتشر الأسقفُ الأبرشيّ الأساقفةَ المعَاونينَ قبلَ غيرِهم عندَ النظرِ في القضايا الأكثرَ خطورةً ولاسيّمَا تلك التي لها طابعٌ رعائيّ.

البند ٤ – بما أنَّ الأسقفَ المساعدَ والأسقفَ المعاونَ مدعوّانِ لمشاطرةِ الأسقفِ الأبرشيّ اهتماماتِهِ فعلَيهما أن يمارِسا وظيفتَهما بحيثُ يَعملانِ في جميعِ الأمورِ باتّفاقٍ إجماعيٍّ معه.

القانون ٢١٦ – البند ١ – على الأسقف المساعدِ والأسقفِ المعاونِ اللّذينِ لا يَمنعها مانعٌ صوابيّ أن يقوما بالوظائفِ التي يجبُ على الأسقفِ الأبرشيّ أن يقومَ بها بنفسِه كلّما طلبَ منهما الأسقفُ الأبرشيّ ذلك.

البند ٢ – ما يستطيعُ الأسقفُ المساعدُ والأسقفُ المعاونُ أن يُمَارساه من حقوقٍ ووظائفَ حبريّةٍ على الأسقفِ الأبرشيّ أن لا يفوّضَه الى غيرِهما على وجهٍ عاديّ.

التشريعات الدينية

CAN. 214 - § 1. Episcopus coadiutor et Episcopus auxiliaris, ut sui officii possessionem canonicam capiant, debent litteras de provisione canonica Episcopo eparchiali ostendere.

§ 2. Episcopus coadiutor debet praeterea litteras de provisione canonica ostendere collegio consultorum eparchialium.

§ 3. Si vero Episcopus eparchialis plene est impeditus, sufficit, ut Episcopus coadiutor et Episcopus auxiliaris litteras de provisione canonica ostendant collegio consultorum eparchialium.

§ 4. Ostensioni litterarum de provisione canonica adesse debet cancellarius, qui rem in acta referat.

CAN. 215 - § 1. Episcopus coadiutor vices gerit Episcopi eparchialis absentis vel impediti; nominari debet Protosyncellus et ei prae aliis Episcopus eparchialis committat ea, quae ex iure mandatum speciale requirunt.

§ 2. *Episcopus eparchialis firma § 1 nominet Episcopum* auxiliarem Protosyncellum; si tamen plures sunt, unum ex eis nominet Protosyncellum, alios vero Syncellos.

§ 3. Episcopus eparchialis in perpendendis causis maioris momenti praesertim indolis pastoralis Episcopos auxiliares prae ceteris consulat.

§ 4. Episcopus coadiutor et Episcopus auxiliaris eo, quod in partem sollicitudinis Episcopi eparchialis vocati sunt, ita officium suum exerceant, ut in omnibus negotiis unanima consensione cum ipso agant.

CAN. 216 - § 1. Episcopus coadiutor et Episcopus auxiliaris iusto impedimento non detenti debent, quoties sunt ab Episcopo eparchiali requisiti, functiones obire, quas Episcopus eparchialis ipse peragere deberet.

§ 2. Quae episcopalia iura et functiones Episcopus coadiutor et Episcopus auxiliaris possunt et volunt exercere, Episcopus eparchialis habitualiter aliis ne committat.

التشريعات الدينية

القانون ٢١٧ – الأسقفُ المساعدُ والأسقفُ المعاونُ مُلزَمان بواجبِ الإقامةِ في الأبرشيّة ؛ وعليهما ألّا يغادراها إلّا لوقتٍ قصيرٍ ما عدا التغيّبَ لإتمامِ مهمّةٍ خارجَ الأبرشيّة أو لعطلةٍ على أن لا تطولا أكثرَ من شهر.

القانون ٢١٨ – لِيُطبَّق القانونان ٢١٠ و٢١١ ، البند ٢ ، بالنسبة الى استعفاءِ الأسقفِ المساعدِ والأسقفِ المعاونِ من وظيفتهما ، وليُعْطَ لهما اللقبُ الفخريُّ للوظيفةِ التي كانا يشغلانِها سابقًا.

القسم الرابع

في شغور الكرسيّ الأبرشيّ أو إعاقته

القانون ٢١٩ – يَشغرُ الكرسيُّ الأبرشيُّ بوفاةِ الأسقفِ الأبرشيّ واستعفائهِ ونقلهِ وحِرمانه.

القانون ٢٢٠ – بالنسبة الى الكراسي الأبرشيّةِ الشاغرةِ الواقعةِ ضمنَ حدودِ رقعةِ الكنيسةِ البطريركيّةِ يجبُ ، مع صيانةِ القوانين ٢٢٥ الى ٢٣٢ ، ومراعاةِ القانونين ٢٢٢ و٢٢٣ ، التقيّدُ بما يلي :

١ – لِيُعْلِمِ البطريركُ الكرسيَّ الرسوليّ ، في أقربِ وقتٍ ممكن ، بشغورِ الكرسيّ الأبرشيّ ؛

٢ – تنتقلُ سلطةُ الأسقفِ الأبرشيّ المألوفةُ الى البطريركِ حتّى تعيين مُدبّرٍ للأبرشيّة ، ما لم يَكن هناك تدبيرٌ آخر في شرعِ الكنيسةِ البطريركيّةِ الخاصّ أو مِن قِبَل الحبرِ الرومانيّ ؛

٣ – على البطريركِ أن يُعيّن مُدبّرًا للأبرشيّةِ في خلال شهرٍ مفيدٍ يُحسَب منذ أخذِ العلمِ بشغورِ الكرسيّ الأبرشيّ ، بعدَ استشارةِ أساقفةِ الدائرةِ البطريركيّةِ إذا وُجدوا وإلّا بعدَ استشارةِ السينودسِ الدائم. إذا انقضى الشهرُ دونَ جدوى يعودُ تعيينُ المدبّرِ البطريركيّ الى الكرسيّ الرسوليّ.

٤ – يَحصلُ مدبّرُ الأبرشيّة على السلطةِ بعد إعلانِ الاعترافِ بالإيمانِ أمامَ

التشريعات الدينية

CAN. 217 - Episcopus coadiutor et Episcopus auxiliaris obligatione tenentur residendi in eparchia, a qua praeterquam ratione alicuius muneris extra eparchiam implendi aut feriarum causa, quae ultra mensem ne protrahantur, ne discedant nisi ad breve tempus.

CAN. 218 - Ad renuntiationem ab officio Episcopi coadiutoris vel Episcopi auxiliaris quod attinet, applicentur cann. 210 et 211, § 2; his Episcopis tribuitur emeriti titulus officii, quod antea expleverunt.

Art. IV

De sede eparchiali vacante vel impedita

CAN. 219 - Sedes eparchialis vacat Episcopi eparchialis morte, renuntiatione, translatione ac privatione.

CAN. 220 - Circa sedes eparchiales vacantes intra fines territorii Ecclesiae patriarchalis sitas praeter cann. 225 - 232 et firmis cann. 222 et 223 haec servanda sunt:

1° Patriarcha de sedis eparchialis vacatione quam primum certiorem faciat Sedem Apostolicam;

2° usque ad nominationem Administratoris eparchiae potestas ordinaria Episcopi eparchialis transit ad Patriarcham, *nisi aliter iure particulari* Ecclesiae patriarchalis vel a Romano Pontifice provisum est;

3° Patriarchae est nominare Administratorem eparchiae intra mensem utilem ab accepta notitia de sedis eparchialis vacatione computandum consultis Episcopis curiae patriarchalis, si habentur, secus consulta Synodo permanenti; elapso inutiliter mense, Administratoris nominatio ad Sedem Apostolicam devolvitur;

4° Administrator eparchiae emissa coram Patriarcha professione fidei potestatem obtinet non exercendam tamen nisi capta

البطريرك، ولكنّه لا يمارسُها إلّا بعد تسلُّمِ الوظيفةِ قانونيًّا بإبداءِ رسالةِ تعيينهِ لهيئةِ المستشارينَ الأبرشيّين.

٥ – على البطريركِ الاعتناءُ بأن يُعطى الكرسيُّ الأبرشيُّ الشاغر، في أقربِ وقتٍ ممكن لا يتجاوزُ الحدَّ المقرّرَ في الشرعِ العامّ، أسقفًا جديرًا وأهلاً.

القانون ٢٢١ – في سائرِ حالاتِ شغورِ كرسيٍّ أبرشيّ، ما عدا الكراسيَ الشاغرةَ التي ذُكرت في القانون ٢٢٠، يجبُ، مع صيانةِ القوانين ٢٢٥ الى ٢٣٢ ومراعاةِ القانونين ٢٢٢ و٢٢٣، التقيّدُ بما يأتي:

١ – على المتروبوليت، وإلّا على ذاك الذي يرئس، على قاعدة القانون ٢٧١، البند ٥، هيئةَ المستشارين الأبرشيين، أن يُعلِمَ بشغورِ الكرسيّ الأبرشيّ، في أقربِ وقتٍ ممكن، الكرسيَّ الرسوليّ والبطريركَ أيضًا إذا كان الأمرُ يتعلّقُ بأبرشيةٍ كنيسةٍ بطريركيّة.

٢ – تنتقلُ سياسةُ الأبرشيّة، ما لم يَتّخذِ الكرسيُّ الرسوليّ تدبيرًا آخر، الى الأسقفِ المعاونِ حتّى إقامةِ مدبّرٍ للأبرشيّة. وإذا كان هناك أكثرُ من واحد، الى الأسقف المعاونِ الأقدمِ بالرسامةِ الأسقفيّة، وإذا لم يكن أسقفٌ معاونٌ الى هيئةِ المستشارينَ الأبرشيّين. وهؤلاءِ يسوسونَ الأبرشيّةَ في غضونِ ذلك بالسلطةِ التي يُوليها الشرعُ العامّ للنائبِ الأسقفيّ العامّ.

٣ – على هيئةِ المستشارينَ الابرشيّين في خلال ثمانيةِ أيّامٍ تُحسَبُ منذ أخذِ العِلمِ بشغورِ الكرسيّ، أن تَنتخبَ مدبّرًا للأبرشيّة. ولكن يَلزمُ لصحّةِ الانتخابِ الحصولُ على الأكثريّةِ المطلَقةِ من أصواتِ أعضاءِ تلك الهيئة؛

٤ – إذا لم يُنتخَب مدبّرُ الأبرشيّةِ في خلالِ ثمانيةِ أيام، أو لم يكن المنتخَبُ حائزًا الشروطَ المطلوبةَ في القانون ٢٢٧، البند ٢، لصحّةِ الانتخابِ يُحالُ تعيينُ مدبّرٍ للأبرشيةِ على المتروبوليت، وإذا لم يوجد متروبوليتٌ أو كان يمنعهُ عائقٌ، فعلى الكرسيِّ الرسوليّ.

٥ – مدبّرُ الأبرشيّةِ المنتخَبُ أو المعيَّن شرعيًا يتسلّمُ على الفورِ السلطة، ولا يحتاجُ الى أيّ تثبيت. وعليه أن يُعلِمَ بانتخابهِ أو بتعيينهِ من قِبَلِ المتروبوليت في أقربِ وقتٍ ممكنٍ الكرسيَّ الرسوليّ، والبطريركَ أيضًا إذا كان مرتبطًا بكنيسةٍ بطريركيّة.

التشريعات الدينية

possessione canonica officii, quae fit ostendendo litteras eius nominationis collegio consultorum eparchialium;

5° Patriarchae est curare, ut sedi eparchiali vacanti quam primum nec ultra terminos iure communi statutos dignus idoneusque Episcopus eparchialis detur.

CAN. 221 - Exceptis sedibus eparchialibus vacantibus, de quibus in can. 220, in ceteris casibus sede eparchiali vacante praeter cann. 225 - 232 et firmis cann. 222 et 223 haec servanda sunt:

1° Metropolita, secus ille, qui ad normam can. 271, § 5 collegio consultorum eparchialium praeest, Sedem Apostolicam et, si de eparchia Ecclesiae patriarchalis agitur, etiam Patriarcham quam primum de sedis eparchialis vacatione certiorem faciat;

2° regimen eparchiae, nisi a Sede Apostolica aliter provisum est, usque ad constitutionem Administratoris eparchiae transit ad Episcopum auxiliarem vel, si plures sunt, ad Episcopum auxiliarem ordinatione episcopali seniorem vel, si Episcopus auxiliaris non habetur, ad collegium consultorum eparchialium; praedicti eparchiam interim regunt potestate, quam ius commune Protosyncello agnoscit;

3° collegium consultorum eparchialium intra octo dies ab accepta notitia de sedis eparchialis vacatione computandos debet Administratorem eparchiae eligere, sed ad validitatem electionis requiritur pars absolute maior suffragiorum membrorum eiusdem collegii;

4° si intra octo dies Administrator eparchiae electus non est vel si electus condicionibus in can. 227, § 2 ad validitatem electionis requisitis caret, nominatio Administratoris eparchiae devolvitur ad Metropolitam vel, si hic deest vel est impeditus, ad Sedem Apostolicam;

5° Administrator eparchiae legitime electus vel nominatus statim potestatem obtinet neque indiget ulla confirmatione; de sua electione vel ex parte Metropolitae nominatione quam primum Sedem Apostolicam certiorem faciat et, si ad Ecclesiam patriarchalem pertinet, etiam Patriarcham.

التشريعات الدينية

القانون ٢٢٢ – يصبحُ الأسقفُ المساعد، بشرطِ أن يكونَ قد تسلَّم وظيفتَه على وجهٍ قانونيّ، مدبّرًا للأبرشيّةِ بحكمِ الشرع، حتّى يتمّ تنصيبُ الأسقفِ الأبرشيّ.

القانون ٢٢٣ – على الأسقفِ، في حالِ النقلِ الى كرسيٍّ أبرشيٍّ آخَر، أن يتسلّمَ، على وجهٍ قانونيّ، الأبرشيّةَ الجديدةَ في خلالِ شهرينِ يُحسبانِ منذُ تبليغِ النقل. وفي خلالِ ذلك، بالنسبةِ الى الأبرشيّةِ الأولى:

١ – يكونُ له وعليه حقوقُ وواجباتُ مُدبّرِ الأبرشيّة؛

٢ – يحتفظُ بامتيازاتِ الأساقفةِ الأبرشيّينَ الفخريّة؛

٣ – يَحصلُ على مداخيلِ الوظيفةِ الأولى كاملةً.

القانون ٢٢٤ – **البند ١** – يَكفُّ نوّابُ الأساقفةِ العامّونَ والخاصّونَ فورًا عن ممارسةِ الوظيفةِ عِندَ شغورِ الكرسيِّ الأبرشيّ، ما لم يكونوا:

أ – أساقفةً مرسومين؛

ب – قائمينَ في أبرشيّةٍ بطريركيّة؛

ج – قائمينَ في أبرشيّةٍ ضمنَ حدودِ رقعةِ الكنيسةِ البطريركيّة، الى أن يتسلّم مدبّرُ الأبرشيّةِ وظيفتَهُ على وجهٍ قانونيّ.

البند ٢ – ما يفعلُه على وجهٍ شرعيٍّ النائبُ الأسقفيّ العامُّ والنائبُ الأسقفيّ الخاصُّ اللذانِ يتوقّفان فورًا عن الوظيفةِ بشغورِ الكرسيِّ الأبرشيّ يكونُ ذا قوةٍ نافذةٍ حتّى يأخذا عِلمًا أكيدًا بشغورِ الكرسيِّ الأبرشيّ.

القانون ٢٢٥ – **البند ١** – لِيُنتخَب أو لِيُعيَّن مدبّرٌ واحدٌ للأبرشيّةِ وتُنبَذُ أيّةُ عادةٍ مُخالِفة.

البند ٢ – إذا أصبحَ القيّمُ الأبرشيّ مدبّرًا للأبرشيّةِ فَلْيَنتخِب مجلسُ الشؤونِ الاقتصاديّةِ موقّتًا قيّمًا أبرشيًّا آخَر.

القانون ٢٢٦ – عندَ إقامةِ مدبّرِ الأبرشيّةِ لا يستطيعُ البطريركُ ولا هيئةُ المستشارينَ

التشريعات الدينية

CAN. 222 - Episcopus coadiutor, dummodo officii sui possessionem canonicam iam ceperit, sede eparchiali vacante ipso iure evadit Administrator eparchiae, donec ut Episcopus eparchialis inthronizatus erit.

CAN. 223 - In casu translationis ad aliam sedem eparchialem Episcopus intra duos menses ab intimatione translationis computandos debet possessionem canonicam novae eparchiae capere; interim vero in priore eparchia:

1° Administratoris eparchiae iura et obligationes habet;

2° privilegia honorifica Episcoporum eparchialium conservat;

3° reditus prioris officii integros percipit.

CAN. 224 - § 1. Protosyncellus et Syncelli sede eparchiali vacante statim ab officio cessant, nisi sunt:

1° Episcopi ordinati;
2° in eparchia Patriarchae constituti;
3° in eparchia intra fines territorii Ecclesiae patriarchalis sita constituti, donec Administrator eparchiae possessionem canonicam sui officii ceperit.

§ 2. Quae a Protosyncello et Syncellis, qui sede eparchiali vacante statim ab officio cessant, legitime gesta sunt, donec certam notitiam de sedis eparchialis vacatione acceperint, vim habent.

§ 3. Episcopus auxiliaris sede eparchiali vacante retinet potestates a iure quidem collatas et sub auctoritate Administratoris eparchiae exercendas, quas sede eparchiali plena ut Protosyncellus vel Syncellus habebat, nisi aliud a Sede Apostolica vel iure particulari propriae Ecclesiae patriarchalis statuitur.

CAN. 225 - § 1. Unus tantum eligitur vel nominatur Administrator eparchiae reprobata contraria consuetudine.
§ 2. Si oeconomus eparchialis fit Administrator eparchiae, alium oeconomum eparchialem consilium a rebus oeconomicis interim eligat.

CAN. 226 - In Administratore eparchiae constituendo nullam sibi

التشريعات الدينية

الأبرشيّين الاحتفاظَ بأيِّ نصيبٍ من السلطةِ ولا تحديدَ مُدّةِ الاضطلاعِ بالوظيفةِ أو وضعَ أيّةِ قيودٍ لها.

القانون ٢٢٧ – البند ١ – لِيكُن مدبّرُ الأبرشيّةِ متحلّيًا بالاستقامةِ والتّقوى والعقيدةِ الصحيحةِ والفطنة.

البند ٢ – لا يُمكن أن يُنتخَبَ أو يُعيَّنَ على وجهٍ صحيحٍ لوظيفةِ مدبّرِ أبرشيةٍ إلّا الأسقفُ، أو الكاهنُ غيرُ المرتبطِ برباطِ الزّواج والذي أتمَّ السنةَ الخامسةَ والثلاثينَ من عمره، ولم يكن قد انتُخِبَ أو عُيِّنَ لذلك الكرسيِّ الأبرشيِّ نفسه أو نُقِلَ اليه، وإذا أُغفلت تلك الشروطُ تكونُ أعمالُ من انتُخِبَ أو عُيِّنَ مدبِّرًا للأبرشيّةِ باطلةً حُكمًا.

القانون ٢٢٨ – البند ١ – لا يُستَحدثنَّ شيءٌ إبّانَ شغورِ الكرسيِّ الأبرشيِّ.

البند ٢ – يُحظَّرُ على مَن يُعنونَ بسياسةِ الأبرشيّةِ موقّتًا القيامُ بأيِّ عملٍ من شأنهِ أن يُلحِقَ ضررًا بالأبرشيّةِ أو بالحقوقِ الأسقفيّة. ويُحظَّرُ خصوصًا عليهم وعلى الآخرين جميعًا أن يقوموا بأنفسِهم أو بغيرِهم باختلاسِ وثائقِ الدائرةِ الأسقفيّةِ أو إتلافِها أو تغييرِها.

القانون ٢٢٩ – لِمدبّرِ الأبرشيّةِ من الحقوق وعليه من الواجباتِ ما هو للأسقفِ الأبرشيِّ، ما لم يَرِدْ في الشرعِ أو يَتَبيَّنْ من طبيعةِ الشيءِ غيرُ ذلك.

القانون ٢٣٠ – إذا لم يُلحَظ شيءٌ آخَرُ على وجهٍ شرعيٍّ:

١ – لِمدبّرِ الأبرشيّةِ الحقُّ في أجرٍ عادلٍ يُقرّرهُ الشرعُ الخاصُّ أو تُحدّدهُ عادةٌ شرعيّة. ويجبُ أن يُؤخذَ مِن أموالِ الأبرشيّة.

٢ – لِتُحفَظِ المداخيلُ الأخرى الخاصّةُ بالأسقفِ الأبرشيِّ، في أثناءِ شغورِ الكرسيِّ، للأسقفِ الأبرشيِّ المُقبلِ لتلبيةِ حاجاتِ الأبرشيّة، معَ التقيّدِ بما يرسمُه الشرعُ الخاصُّ الذي يُحدّدُ طريقةَ إنفاقِ المداخيل.

القانون ٢٣١ – البند ١ – يُقدَّمُ استعفاءُ مدبّرِ الأبرشيّةِ للبطريركِ إذا كانَ هذا قد

التشريعات الدينية

potestatis partem nec Patriarcha nec collegium consultorum eparchialium retinere potest nec gerendo officio tempus determinare aliasve restrictiones praestituere.

CAN. 227 - § 1. Administrator eparchiae sit integritate, pietate, sana doctrina et prudentia praestans.

§ 2. Valide ad officium Administratoris eparchiae eligi vel nominari tantum potest Episcopus aut presbyter, qui vinculo matrimonii non est ligatus, tricesimum quintum aetatis annum explevit et ad eandem sedem eparchialem vacantem non est iam electus, nominatus vel translatus; si hae condiciones posthabitae sunt, actus illius, qui Administrator eparchiae electus vel nominatus est, ipso iure nulli sunt.

CAN. 228 - § 1. Sede eparchiali vacante nihil innovetur.

§ 2. Illi, qui interim eparchiae regimen curant, vetantur quidpiam agere, quod vel eparchiae vel episcopalibus iuribus praeiudicium afferre potest; speciatim prohibentur ipsi ac omnes alii, ne sive per se sive per alium documenta curiae eparchialis subtrahant, destruant vel mutent.

CAN. 229 - Administrator eparchiae eadem iura et obligationes habet ac Episcopus eparchialis, nisi aliter iure cavetur vel ex natura rei constat.

CAN. 230 - Nisi aliter est legitime provisum:

1° Administrator eparchiae ius habet ad iustam remunerationem lege iuris particularis statuendam vel legitima consuetudine determinatam, quae desumi debet ex bonis eparchiae;

2° cetera emolumenta ad Episcopum eparchialem spectantia, dum sedes eparchialis vacat, futuro Episcopo eparchiali pro necessitatibus eparchiae reserventur servatis praescriptis iuris particularis, quae modum, quo emolumenta erogari debent, determinant.

CAN. 231 - § 1. Renuntiatio Administratoris eparchiae exhibenda est Patriarchae, si ipse Administratorem designavit, secus collegio

التشريعات الدينية

عيّنهُ، وإلّا لِهيئةِ المستشارينَ الأبرشيّين. وفي هذه الحالةِ لا ضرورةَ أن تُقبَل لتكونَ صحيحةً.

البند ٢ – إقالةُ مدبّرِ الأبرشيّةِ من اختصاصِ البطريركِ بموافقةِ السينودسِ الدائمِ ضمنَ حدودِ رقعةِ الكنيسةِ البطريركيّة، وإلّا فتُحفظُ للكرسيّ الرسولي.

البند ٣ – بعدَ وفاةِ مُدبّرِ الأبرشيّةِ أو استعفائهِ أو إقالتهِ يُقامُ مدبّرٌ جديدٌ مِن قِبَلِ السلطةِ نفسها وبالطريقةِ نفسِها اللتَيْن قُرّرتَا للسّابق.

البند ٤ – يَكفُّ مدبّرُ الأبرشيّةِ عن ممارسةِ وظيفَتِهِ عند تسلّمِ الأسقفِ الأبرشيّ الجديدِ أبرشيّتَه على وجهٍ قانونيّ. وباستطاعةِ الأسقفِ الأبرشيّ الجديدِ أن يطالبَه بتأديةِ الحسابِ عن إدارته.

القانون ٢٣٢ – البند ١ – يَضطلعُ القيّمُ الأبرشيُّ بوظيفته في أثناءِ شغورِ الكرسيّ الأبرشيّ تحتَ سلطةِ مدبّرِ الأبرشيّة. تَؤولُ الى القيّمِ الأبرشيّ إدارةُ الأموالِ الكنسيّةِ التي ليسَ لها مدبّرٌ بسببِ شغورِ الكرسيّ الأبرشيّ، ما لم يُدبّرِ البطريركُ أو هيئةُ المستشارينَ الأبرشيّينَ غيرَ ذلك.

البند ٢ – يجبُ التقيّدُ بالقانون ٢٣١، البندين ١ و٢، بالنسبة الى استعفاءِ القيّمِ الأبرشيّ أو إقالتِه في أثناءِ شغورِ الكرسيّ الأبرشيّ.

البند ٣ – مَتى زالَ حقُّ القيّمِ الأبرشيّ بأيّ وجهٍ من الوجوهِ يعودُ الى البطريركِ، ضمنَ حدودِ رقعةِ الكنيسةِ البطريركيّة، انتخابُ القيّمِ الجديدِ أو تعيينُه بعدَ استشارةِ أساقفةِ الدائرةِ البطريركيّة إذا وُجدوا، وإلّا بعدَ استشارةِ السينودسِ الدائم. وفي الحالاتِ الأُخرى تَنتخِبُ القيّمَ هيئةُ المستشارينَ الأبرشيّين.

البند ٤ – على القيّمِ الأبرشيّ أن يُؤدّيَ حسابًا عن إدارته الى الأسقفِ الجديد، وبعدَ ذلك يَنكفُّ عن الوظيفة ما لم يُثبّته الأسقفُ الجديدُ فيها.

القانون ٢٣٣ – البند ١ – إذا أُعيقَ الكرسيُّ الأبرشيُّ بأَسْرِ الأسقفِ الأبرشيّ أو إقصائهِ أو نَفْيهِ أو عَجْزِه، بحيثُ لا يستطيعُ الاتّصالَ بالمؤمنينَ الموكولينَ اليه، ولا بالمراسلةِ، تؤولُ سياسةُ الأبرشيّةِ الى الأسقفِ المساعدِ ما لَم يُدبّرْ غيرَ ذلك البطريركُ

التشريعات الدينية

consultorum eparchialium, quo in casu eam acceptari, ut valeat, necesse non est.

§ 2. Amotio Administratoris eparchiae intra fines territorii Ecclesiae patriarchalis pertinet ad Patriarcham de consensu Synodi permanentis; secus vero Sedi Apostolicae reservatur.

§ 3. Post mortem, renuntiationem vel amotionem Administratoris eparchiae novus constituatur ab eadem auctoritate et eodem modo ac pro priore praescriptum est.

§ 4. Administrator eparchiae cessat ab officio capta a novo Episcopo eparchiali possessione canonica eparchiae; novus Episcopus eparchialis rationem administrationis ab eo exigere potest.

CAN. 232 - § 1. Oeconomus eparchialis sede eparchiali vacante officium suum impleat sub auctoritate Administratoris eparchiae; ad oeconomum eparchialem devolvitur administratio bonorum ecclesiasticorum, quae ob sedis eparchialis vacationem administratorem non habent, nisi Patriarcha aut collegium consultorum eparchialium aliter providerunt.

§ 2. Ad renuntiationem vel amotionem oeconomi eparchialis sede eparchiali vacante quod attinet, servandus est can. 231, §§ 1 et 2.

§ 3. Resoluto quovis modo iure oeconomi eparchialis intra fines territorii Ecclesiae patriarchalis novi oeconomi electio vel nominatio *pertinet ad Patriarcham consultis Episcopis curiae patriarchalis, si* habentur, secus consulta Synodo permanenti; in ceteris casibus oeconomus eligitur a collegio consultorum eparchialium.

§ 4. Oeconomus eparchialis novo Episcopo eparchiali rationem reddere debet suae administrationis, qua reddita, nisi ab eodem in officio suo confirmatur, ab officio cessat.

CAN. 233 - § 1. Sede eparchiali per Episcopi eparchialis captivitatem, relegationem, exilium aut inhabilitatem ita impedita, ut ne per litteras quidem cum christifidelibus sibi commissis communicare ipse possit, regimen eparchiae est penes Episcopum coadiutorem, nisi aliter providit Patriarcha de consensu Synodi permanentis in eparchiis sitis intra fines territorii Ecclesiae, cui

التشريعات الدينية

بموافقةِ السينودسِ الدائمِ بالنسبةِ الى الأبرشيّاتِ الواقعةِ ضمنَ حدودِ رقعةِ الكنيسةِ التي يرئسها، أو الكرسيُّ الرسوليّ. وإذا لم يوجَد أسقفٌ مساعدٌ، أو كان معاقًا، تؤول الى النائبِ العامّ أو النائبِ الخاصِّ أو كاهنٍ آخرَ أهلٍ يُعيّنُه الأسقفُ الأبرشيُّ فتكونُ له وعليه حقوقُ وواجباتُ النائبِ العامّ. ويستطيعُ الأسقفُ الأبرشيُّ أن يُعيّنَ في الوقتِ المناسبِ أكثرَ من واحدٍ يَتعاقبون على القيامِ بالوظيفة.

البند ٢ – إذا لم يُوجد أولئكَ الأشخاصُ أو أُعيقوا عن الاضطلاعِ بسياسةِ الأبرشيّةِ فَلِهَيئةِ المستَشارينَ الأبرشيّينَ أن يَنتخِبوا كاهنًا يسوسُ الأبرشيّة.

البند ٣ – من تَسلّمَ سياسةَ أبرشيةٍ ضمنَ حدودِ رقعةِ الكنيسةِ البطريركيّةِ عليهِ أن يُعْلِمَ، في أقربِ وقتٍ ممكنٍ، البطريركَ بإعاقةِ الكرسيِّ الأبرشيِّ وتَسلُّمِ الوظيفة. وفي الحالاتِ الأخرى فَلْيُعْلِم الكرسيَّ الرسوليَّ، وإذا كان مِن كنيسةٍ بطريركيّةٍ البطريركَ أيضًا.

القسم الخامس

في المُدَبّرين الرسوليّين

القانون ٢٣٤ – **البند ١** – يَعْهدُ الحبرُ الرومانيُّ أحيانًا، لأسبابٍ خطيرةٍ وخاصّة، الى مدبّرٍ رسوليٍّ بسياسةِ أبرشيّةٍ، سواء كانت شاغرةً أو غيرَ شاغرة.

البند ٢ – تُتَّخذُ حقوقُ المدبّرِ الرسوليِّ وواجباتُه وامتيازاتُه من رسالةِ تَسميته.

الفصل الثاني

في الهيئات التي تساعِد الأسقفَ الأبرشيَّ في سياسة الأبرشيّة

القِسم الأوّل

في المَجمع الأبرشيّ

القانون ٢٣٥ – المَجمعُ الأبرشيّ يساعِدُ الأسقفَ الأبرشيَّ في الأمورِ التي تتعلّقُ بحاجاتِ الأبرشيّةِ الخاصّةِ أو منفعتِها.

التشريعات الدينية

praeest, aut Sedes Apostolica; si vero Episcopus coadiutor deest aut impeditus est, penes Protosyncellum, Syncellum vel alium idoneum sacerdotem ab Episcopo eparchiali designatum, cui ipso iure competunt iura et obligationes Protosyncelli; potest vero Episcopus eparchialis tempore opportuno plures designare, qui sibi invicem in officio succedunt.

§ 2. Si iidem desunt aut impediti sunt, ne eparchiae regimen assumant, collegii consultorum eparchialium est sacerdotem eligere, qui eparchiam regat.

§ 3. Qui eparchiam intra fines territorii Ecclesiae patriarchalis regendam suscepit, quam primum Patriarcham certiorem faciat de sede eparchiali impedita et de assumpto officio; in ceteris casibus certiorem faciat Sedem Apostolicam et, si ad Ecclesiam patriarchalem pertinet, etiam Patriarcham.

Art. V

De Administratoribus apostolicis

CAN. 234 - § 1. Eparchiae regimen sede eparchiali sive plena sive vacante aliquando Romanus Pontifex gravibus et specialibus de causis Administratori apostolico committit.

§ 2. Iura, obligationes et privilegia Administratoris apostolici desumuntur ex litteris suae nominationis.

Caput II

De organis Episcopum eparchialem in regimine eparchiae adiuvantibus

Art. I
De conventu eparchiali

CAN. 235 - Conventus eparchialis adiutricem praestat operam Episcopo eparchiali in eis, quae ad speciales necessitates vel utilitatem eparchiae referuntur.

التشريعات الدينية

القانون ٢٣٦ – يجبُ أن يُدعى الى المَجمع الأبرشيّ كلّما رأى الأسقفُ الأبرشيُّ بعدَ استشارةِ المجلسِ الكهنوتيّ أنّ الظروفَ تَحُضُّ على ذلك.

القانون ٢٣٧ – البند ١ – لِلأسقفِ الأبرشيّ أن يَدعوَ إلى المجمعِ الأبرشيّ وأن يرئسهُ بنفسِه أو بغيرِه، وأن ينقلَه، ويمدّدَه، ويوقفَه، ويحلّه.

البند ٢ – في أثناءِ شغورِ الكرسيّ يُعلّقُ المجمعُ الأبرشيُّ حُكْمًا حتّى يتّخذَ الأسقفُ الجديدُ القرارَ في شأنه.

القانون ٢٣٨ – البند ١ – يجبُ أن يُدعى الى المَجمعِ الأبرشيّ وأن يَحضرَه:

١ً – الأسقفُ المُساعدُ والأسقفُ المعاونُ؛

٢ً – النائبُ العامُّ والنوّابُ الخاصّون، والنائبُ القضائيّ والقيّم الأبرشيّ؛

٣ً – المستشارونَ الأبرشيّون؛

٤ً – رئيسُ الإكليريكية الأبرشيّةِ الكبرى؛

٥ً – المتقدّمون في الكهَنة؛

٦ً – خوري رعيّةٍ على الأقلّ من كلّ منطقة، يَنتخبهُ جميعُ الذين يَعتنونَ بالنفوسِ حاليًّا هناك، في انتخاب يرئسهُ المُتقدّمُ في الكهنة. ويجبُ كذلك انتخابُ كاهنٍ آخرَ يقومُ مَقامَ الأوّل إذا أُعيق؛

٧ً – أعضاءُ المجلسِ الكهنوتيّ وبعضُ مندوبي المجلسِ الرعائيّ إذا وُجد، الذين ينتخبُهم ذلك المجلسُ بالطريقة والعددِ اللذَيْن يُحدّدهُما الشرعُ الخاصّ؛

٨ً – بعضُ الشمامسةِ الإنجيليّينَ المُنتخَبين على قاعدةِ الشرعِ الخاصّ؛

٩ً – رؤساءُ الأديارِ المستقلّةِ وبعضُ رؤساءِ مؤسّساتِ الحياةِ المشترَكة الأُخرى، مِمَّن لهم ديرٌ في الأبرشيّة، ويُنتخَبونَ بالطريقةِ والعددِ اللّذَيْنِ يُحدّدهُما الشرعُ الخاصّ؛

١٠ً – علمانيّونَ يَنْتخبُهم المجلسُ الرعائيُّ إذا وُجد، وإلّا فيُنتخَبونَ بالطريقةِ التي يُحدّدُها الأسقفُ الأبرشيُّ بحيثُ لا يتجاوزُ عددُ العِلمانيّينَ ثلثَ أعضاءِ المجمعِ الأبرشيّ.

التشريعات الدينية

CAN. 236 - Conventus eparchialis convocetur, quoties iudicio Episcopi eparchialis et consulto consilio presbyterali adiuncta id suadent.

CAN. 237 - § 1. Episcopi eparchialis est conventum eparchialem convocare, eidem per se vel per alium praeesse, eum transferre, prorogare, suspendere et dissolvere.

§ 2. Sede eparchiali vacante conventus eparchialis suspenditur ipso iure, donec novus Episcopus eparchialis de re decreverit.

CAN. 238 - § 1. Ad conventum eparchialem convocandi sunt eumque adire debent:

1° Episcopus coadiutor et Episcopi auxiliares;

2° Protosyncellus, Syncelli, Vicarius iudicialis ac oeconomus eparchialis;

3° consultores eparchiales;

4° rector seminarii eparchialis maioris;

5° protopresbyteri;

6° unus saltem parochus ex unoquoque districtu eligendus ab omnibus, qui ibi actu curam animarum habent, protopresbytero electioni praesidente; item eligendus est alius presbyter, qui eodem impedito eius locum teneat;

7° membra consilii presbyteralis atque aliquot delegati consilii pastoralis, si exstat, ab eodem consilio eligendi modo et numero iure particulari statutis;

8° aliquot diaconi ad normam iuris particularis electi;

9° Superiores monasteriorum sui iuris atque aliquot Superiores ceterorum institutorum vitae consecratae, quae in eparchia domum habent, eligendi modo et numero iure particulari statutis;

10° laici electi a consilio pastorali, si exstat, secus modo ab Episcopo eparchiali determinato ita, ut numerus laicorum tertiam partem membrorum conventus eparchialis non superet.

التشريعات الدينية

البند ٢ – يستطيعُ الأسقفُ الأبرشيُّ، إذا رأى ذلك مناسبًا أن يدعوَ الى المَجمع الأبرشيّ غيرَ أولئك أيضًا دونَ استثناءِ الذين هم مِن كنائسَ أخرى مستقلّة. وبإمكانهِ أن يَمنحَ أولئك جميعًا حقَّ الاقتراع.

البند ٣ – يمكنُ أيضًا أن يُدعَى الى المَجمعِ الأبرشيّ بعضُ المراقِبينَ من كنائسَ وجماعاتٍ كنسيّةٍ غيرِ كاثوليكيّة.

القانون ٢٣٩ – لا يستطيعُ الملزَمونَ بحضورِ المَجمعِ الأبرشيّ، وإن مَنعهُم عائقٌ شرعيٌّ، إرسالَ وكيلٍ يَحضرُ المجمعَ الأبرشيَّ باسمِهم، ولكَنْ عليهم إعلامُ الأسقفِ الأبرشيّ بالعائِق.

القانون ٢٤٠ – **البند ١** – معَ الحفاظِ على حقّ كلّ مؤمنٍ في طرحِ مسائلَ للبحثِ في المَجمعِ الأبرشيّ، يَبقى مِن حقّ الأسقفِ الأبرشيّ وحدَه أن يُحدِّدَ القضايا التي تجبُ معالجتُها.

البند ٢ – لِيُؤلِّفِ الأسقفُ الأبرَشيُّ في الوقتِ المناسبِ لجنةً أوبِضْعَ لجانٍ مُهمّتُها إعدادُ القضايا التي تجبُ معالجتُها في المجمعِ الأبرشيّ.

البند ٣ – لِيُعْنَ أيضًا الأسقفُ الأبرشيُّ بأن يُبلَّغَ برنامجُ القضايا التي تجبُ معالجتُها الى جميعِ المدعوّينَ في الوقتِ المناسِب.

البند ٤ – لِتَخْضَعْ جميعُ المسائلِ المقترَحةِ لمناقشةٍ حرّةٍ في جلساتِ المجمعِ الأبرشيّ.

القانون ٢٤١ – الأسقفُ الأبرشيُّ وحدَه هو المشترعُ في المجمعِ الأبرشيّ وليس للآخَرينَ سوى صوتٍ استشاريّ. هو وحدَه يوقّعُ كلَّ القراراتِ التي تُتَّخذُ في المجمعِ الأبرشيّ. وهذه إذا أُعلِنَت في ذلك المجمعِ يبدأ إلزامُها فورًا ما لَم يُلحَظ غيرُ ذلك على وجهٍ صريح.

القانون ٢٤٢ – لِيُبلِّغ الأسقفُ الأبرشيّ نصَّ الشرائعِ والتصريحاتِ والمراسيمِ التي قُرِّرَت في خلالِ المجمعِ الأبرشيّ الى السلطةِ التي يُحدِّدُها الشرعُ الخاصُّ لكنيستهِ المستقلّة.

التشريعات الدينية

§ 2. Episcopus eparchialis, si opportunum iudicat, potest ad conventum eparchialem invitare alios quoque non exclusis personis aliarum Ecclesiarum sui iuris, quibus omnibus etiam ius suffragium ferendi concedere potest.

§ 3. Ad conventum eparchialem etiam invitari possunt aliquot observatores ex Ecclesiis vel Communitatibus ecclesialibus acatholicis.

CAN. 239 - Ii, qui conventum eparchialem adire debent, non possunt, etsi legitimo impedimento detenti sunt, mittere procuratorem, qui eorum nomine conventui eparchiali intersit, sed Episcopum eparchialem de impedimento certiorem faciant.

CAN. 240 - § 1. Firmo iure cuiuslibet christifidelis quaestiones in conventu eparchiali tractandas indicandi solius Episcopi eparchialis est argumenta in hoc conventu tractanda statuere.

§ 2. Episcopus eparchialis tempore opportuno unam vel plures constituat commissiones, quarum est argumenta in conventu eparchiali tractanda apparare.

§ 3. Curet etiam Episcopus eparchialis , ut tempore opportuno omnibus, qui convocati sunt, argumentorum tractandorum schema tradatur.

§ 4. Propositae quaestiones omnes liberae disceptationi in sessionibus conventus eparchialis subiciantur.

CAN. 241 - Solus est in conventu eparchiali legislator Episcopus eparchialis ceteris tantum suffragium consultivum habentibus; solus subscribit decisionibus quibuscumque, quae in conventu eparchiali factae sunt; quae, si in eodem conventu promulgantur, statim obligare incipiunt, nisi aliter expresse cavetur.

CAN. 242 - Textum legum, declarationum et decretorum, quae in conventu eparchiali data sunt, Episcopus eparchialis communicet cum auctoritate, quam ius particulare propriae Ecclesiae sui iuris determinavit.

التشريعات الدينية

القسمُ الثاني

في الدائرةِ الأبرشيّة

القانون ٢٤٣ – البند ١ – عَلى الأسقفِ الأبرشيِّ أن يكونَ لهُ دائرةٌ أسقفيةٌ في كرسيِّهِ، تُساعدهُ في سياسةِ الأبرشيّةِ الموكولةِ اليه.

البند ٢ – يكونُ مِنَ الدائرةِ الأسقفيّةِ النائبُ العامُّ، والنوّابُ الخاصّونَ، والنائبُ القضائيّ، والقيّمُ الأبرشيّ، ولجنةُ الشؤونِ الاقتصاديّة، ورئيسُ الدّيوان، والقضاةُ الأبرشيّون، والمُحامي عن العَدل، والمُحامِي عن الوثاقِ والمُسجّلون، والأشخاصُ الآخَرون الذين يُعيّنُهم الأسقفُ الأبرشيُّ للقيامِ بوظائفِ الدائرةِ الأبرشيّةِ كما يَجب.

البند ٣ – يستَطيعُ الأسقفُ الأبرشيُّ إنشاءَ وظائفَ أُخرى أيضًا في الدائرةِ الأبرشيّةِ في حالِ استدعَت ذلكَ حاجاتُ الأبرشيّةِ أو منفعتُها.

القانون ٢٤٤ – البند ١ – يَرجعُ الى الأسقفِ الأبرشيِّ تعيينُ الذين يقومونَ بوظيفةٍ في دائرةِ الأبرشيّةِ وإقالتُهم منَ الوظيفة.

البند ٢ – على كلِّ الذين يُقْبَلونَ للقيامِ بوظيفةٍ في دائرةِ الأبرشيّة:

١ – أن يَعِدُوا بالقيامِ بالوظيفةِ بأمانةٍ بحَسبِ ما يُقرّرهُ الشرعُ أو الأسقفُ الأبرشيّ؛

٢ – أن يُحافِظوا على السرِّ ضمنَ الحدودِ وبحَسبِ الطريقةِ التي يُحدّدُها الشرعُ أو الأسقفُ الأبرشيّ.

أ – في النائبِ العامِّ والنوّابِ الخاصّين

القانون ٢٤٥ – لِيُقَمْ في كلِّ أبرشيةٍ نائبٌ عامٌّ يَتمتَّع بالسلطةِ النيابيّة المألوفةِ على قاعدةِ الشرعِ العامّ، فيُساعِدَ الأسقفَ الأبرشيَّ في سياسةِ أبرشيّتِهِ كلِّها.

القانون ٢٤٦ – يُمكنُ إقامةُ نائبٍ خاصٍّ واحدٍ أو أكثرَ كُلّما استدعَت ذلك استقامةُ سياسةِ الأبرشيّة، فيكونُ له بِحُكْمِ الشرعِ مِنَ السلطةِ ما يَمنحهُ الشرعُ العامُّ

التشريعات الدينية

Art. II
De curia eparchiali

CAN. 243 - § 1. Episcopus eparchialis penes suam sedem habere debet curiam eparchialem, quae ipsum iuvat in regimine eparchiae sibi commissae.

§ 2. Ad curiam eparchialem pertinent Protosyncellus, Syncelli, Vicarius iudicialis, oeconomus eparchialis et consilium a rebus oeconomicis, cancellarius, iudices eparchiales, promotor iustitiae et defensor vinculi, notarii et aliae personae, quae ad curiae eparchialis officia recte implenda ab Episcopo eparchiali assumuntur.

§ 3. Episcopus eparchialis necessitatibus vel utilitate eparchiae exigentibus alia quoque officia in curia eparchiali constituere potest.

CAN. 244 - § 1. Nominatio et amotio ab officio eorum, qui officia in curia eparchiali exercent, spectat ad Episcopum eparchialem.

§ 2. Omnes, qui ad officia in curia eparchiali admittuntur, debent:

1° promissionem emittere de officio fideliter implendo secundum modum iure aut ab Episcopo eparchiali determinatum;

2° secretum servare intra limites et secundum modum iure aut ab Episcopo eparchiali determinatos.

1° De Protosyncello et de Syncellis

CAN. 245 - In unaquaque eparchia constituendus est Protosyncellus, qui potestate ordinaria vicaria ad normam iuris communis praeditus Episcopum eparchialem in totius eparchiae regimine adiuvet.

CAN. 246 - Quoties rectum eparchiae regimen id requirit, constitui possunt unus aut plures Syncelli, qui nempe ipso iure in determinata eparchiae parte aut in certo negotiorum genere aut circa christifideles alii Ecclesiae sui iuris ascriptos certive personarum

التشريعات الدينية

للنائب العامّ، ولكنْ على جزءٍ مُحدَّدٍ من الأبرشيّة أو على نوع مُحدَّدٍ من الأمور أو على مؤمنينَ آخَرين من كنيسةٍ مستقلّةٍ أو على فئةٍ معيَّنةٍ من الأشخاص.

القانون ٢٤٧ – **البند ١** – يُعيِّنُ الأسقفُ الأبرشيُّ بحرّيةٍ النائبَ العامَّ والنوّابَ الخاصّين، ويُمكنهُ أن يُقيلَهم بحرّيةٍ مع التَّقيُّد بالقانون ٢٠٥، البندين ١ و٢.

البند ٢ – لِيَكُنِ النائبُ العامُّ والنائبُ الخاصُّ من الكهنةِ العازبينَ ما لم يُقرِّر غيرَ ذلك الشرعُ الخاصُّ بكنيستهم المستقلّة، ومِنَ الإكليريكيّين المنتَمينَ الى الأبرشيّةِ ما أمكنَ ذلك، لا تقلُّ سنُّهم عن الثلاثين، حائزين دكتوراه أو إجازة أو على الأقلّ خبرةً في أحد العلومِ المقدَّسة، مشهودًا لهم بصحّةِ العقيدةِ والاستقامةِ والفطنةِ والخبرةِ في إدارةِ الأمور.

البند ٣ – لا يمْنحنَّ الأسقفُ الأبرشيُّ وظيفةَ النائبِ العام أو النائبِ الخاصّ لأقربائهِ الدَمويّينَ حتّى الدرجةِ الرابعةِ ضمْنًا.

البند ٤ – يستطيعُ الأسقفُ الأبرشيّ اتّخاذَ نائبٍ عامٍ أو نوّابٍ خاصّينَ من أبرشيّةٍ أُخرى أيضًا، أو من كنيسةٍ أُخرى مستقلّة، ولكن بموافقةِ أسقفهمِ الأبرشيّ.

القانون ٢٤٨ – **البند ١** – ما لَم يُقرّر الشرعُ العامُّ صراحةً غيرَ ذلك، تعودُ الى النائبِ العامّ في كلّ الأبرشيّة، وإلى النوّابِ الخاصّينَ في نطاقِ الوظيفةِ الممنوحة لهم، سلطةُ الحُكْمِ التنفيذيّةُ نفسُها التي لِلأسقفِ الأبرشيّ، باستثناءِ ما يكونُ الأسقفُ الأبرشيُّ قد حفِظَه لنفسِه أو لغيره، أو ما يقتضي شرعًا تفويضًا خاصًّا منه، فإذا لم يَحصلْ ذلك التفويضُ يكونُ التصرّفُ الذي يَقتضيهِ باطلاً.

البند ٢ – تَرجعُ أيضًا إلى النائبِ العامّ، وإلى النوّاب الخاصّين في نطاقِ اختصاصهم، الصلاحيّاتُ العاديّةُ التي يمنحُها الكرسيُّ الرسوليُّ للأسقفِ الأبرشيّ، وكذلك تنفيذُ مراسيمِ الكرسيّ الرسوليّ أو البطريركيّ، ما لَم يُستدرَك غيرُ ذلك صراحةً، أو يكُن الأمرُ ممّا انتُخِبَ له الأسقفُ بالنظرِ الى شخصِه.

القانون ٢٤٩ – على النائبِ العامّ والنوّابِ الخاصّين أن يُطْلِعوا الأسقفَ الأبرشيَّ في الأمورِ الهامّةِ على ما يجبُ فعلُه وما تَمَّ فعلُه. ويجبُ ألّا يَعملوا أبدًا ما يخالِفُ إرادته ورأيَه.

التشريعات الدينية

coetus eandem habet potestatem ac ius commune Protosyncello tribuit.

CAN. 247 - § 1. Protosyncellus et Syncelli libere ab Episcopo eparchiali nominantur et ab eo libere amoveri possunt firmo can. 215, §§ 1 et 2.

§ 2. Protosyncellus et Syncellus sint sacerdotes caelibes, nisi ius particulare propriae Ecclesiae sui iuris aliud statuit, quatenus fieri potest ex clericis eparchiae ascriptis, annos nati non minus triginta, in aliqua scientia sacra doctores vel licentiati vel saltem periti, sana doctrina, probitate, prudentia ac rerum gerendarum experientia commendati.

§ 3. Protosyncelli vel Syncelli officium ne conferatur Episcopi eparchialis consanguineis usque ad quartum gradum inclusive.

§ 4. Episcopus eparchialis potest Protosyncellum et Syncellos etiam ex alia eparchia vel ex alia Ecclesia sui iuris assumere de consensu tamen eorum Episcopi eparchialis.

CAN. 248 - § 1. Nisi aliter iure communi expresse cavetur, Protosyncello in tota eparchia, Syncellis vero intra ambitum officii sibi collati eadem competit potestas regiminis exsecutiva ac Episcopo eparchiali eis exceptis, quae Episcopus eparchialis sibi vel aliis reservavit aut quae ex iure requirunt ipsius mandatum speciale, quo non obtento actus, ad quem huiusmodi mandatum requiritur, est nullus.

§ 2. Protosyncello et Syncellis intra ambitum eorum competentiae competunt etiam facultates habituales a Sede Apostolica Episcopo eparchiali concessae necnon rescriptorum Sedis Apostolicae vel Patriarchae exsecutio, nisi aliter expresse cautum est aut electa est industria personae Episcopi eparchialis.

CAN. 249 - Protosyncellus et Syncelli de praecipuis negotiis et gerendis et gestis Episcopo eparchiali referre debent nec umquam contra eius voluntatem et mentem agant.

التشريعات الدينية

القانون ٢٥٠ – يكون للكهنةِ النوّابِ العامّينَ والنوّاب الخاصّين، ما داموا في الوظيفةِ، امتيازاتُ المقامِ الأوّلِ وشاراتُه بعد المَقام الأسقفيّ.

القانون ٢٥١ – البند ١ – ينقطعُ النائبُ العامُّ والنوّابُ الخاصّونَ عن الوظيفةِ بمرورِ الوقتِ المحدَّد والاستعفاءِ الذي يَقبلُه الأسقفُ أو الإقالةِ.

البند ٢ – عندَ شغورِ الكرسيِّ الأبرشيِّ يجبُ التقيّدُ، في شأنِ النائبِ العامِّ والنوابِ الخاصّين، بالقانون ٢٢٤.

البند ٣ – عند توقّفِ وظيفةِ الأسقفِ الأبرشيِّ تتوقّفُ سلطةُ النائبِ العامِّ والنوّابِ الخاصّينَ إلّا إذا كانوا مرسومينَ أساقفةً.

ب – في رئيس الديوان والمسجِّلينَ الآخرينَ ومحفوظاتِ دائرةِ الأبرشيَّة

القانون ٢٥٢ – البند ١ – يجبُ أن يُقامَ في دائرةِ الأبرشيَّةِ رئيسُ ديوانٍ يكونُ كاهنًا أو شمَّاسًا إنجيليًّا ويكونُ واجبُه الأساسيُّ، ما لَم يُقرِّرِ الشرعُ الخاصُّ غيرَ ذلك، العنايةَ بِجَمْعِ مُستَنداتِ الدائرةِ وترتيبها وحِفْظِها في خزانةِ دائرةِ الأبرشيّة.

البند ٢ – يُمكنُ إذا دعَتِ الضَّرورةُ أن يُعطى رئيسُ الديوانِ مُساعِدًا يكونُ لقبُه نائبَ رئيسِ الديوان.

البند ٣ – رئيسُ الديوانِ ونائبُه هُما بِحُكْمِ الشَّرع مُسجِّلا دائرةِ الأبرشيّة.

القانون ٢٥٣ – البند ١ – يمكنُ إقامةُ مُسجِّلين آخَرينَ علاوةً على رئيسِ الديوانِ يُضفي توقيعُهم الصحّةَ العلنية إمّا على جميع المستندات، وإمّا على المستندات القضائيةِ وحدَها، وإمّا على مستنداتِ دعوى أو قضيَّةٍ معيَّنة فحَسْب.

البند ٢ – يجبُ أن يكونَ هؤلاءِ من ذوي السُّمعةِ الحميدةِ وفوقَ كلِّ شُبهة. ولا بدَّ أن يكون المُسجِّلُ كاهنًا في القضايا التي يمكنُ أن تتعرَّضَ فيها سمعةُ أحد الإكليريكيين للخَطر.

التشريعات الدينية

CAN. 250 - Protosyncelli et Syncelli presbyteri durante munere habent privilegia et insignia primae post episcopalem dignitatis.

CAN. 251 - § 1. Protosyncellus et Syncelli ab officio cessant elapso tempore determinato, renuntiatione ab Episcopo eparchiali acceptata vel amotione.

§ 2. Sede eparchiali vacante circa Protosyncellum et Syncellos servetur can. 224.

§ 3. Suspenso officio Episcopi eparchialis suspenditur potestas Protosyncelli et Syncellorum, nisi Episcopi ordinati sunt.

2° De cancellario aliisque notariis et de archivo curiae eparchialis

CAN. 252 - § 1. In curia eparchiali constituatur cancellarius, qui sit presbyter vel diaconus, cuius praecipua obligatio, nisi aliud iure particulari statuitur, est curare, ut acta curiae redigantur et expediantur atque in archivo curiae eparchialis asserventur.

§ 2. Si necesse videtur, cancellario dari potest adiutor, cui nomen sit vice-cancellarii.

§ 3. Cancellarius necnon vice-cancellarius sunt ipso iure notarii curiae eparchialis.

CAN. 253 - § 1. Praeter cancellarium constitui possunt alii notarii, quorum subscriptio publicam fidem facit et quidem sive ad quaelibet acta sive ad acta iudicialia dumtaxat sive ad acta certae causae aut negotii tantum.

§ 2. Notarii debent esse integrae famae et omni suspicione maiores; in causis, quibus fama clerici in discrimen vocari potest, notarius debet esse sacerdos.

التشريعات الدينية

القانون ٢٥٤ – على المسجّلين:

١ – أن يدوّنوا الأعمالَ والوثائقَ المتعلّقةَ بالقراراتِ، والتدابيرِ، والالتزاماتِ وغيرها ممَّا يُطلبُ منهم القيامُ به؛

٢ – أن يُدوّنوا بأمانةٍ وبالكتابةِ ما يُجرى، ويُوقّعوا المستنداتِ المتعلّقةَ بذلك معَ ذكرِ المكانِ واليومِ والشهرِ والسَّنة؛

٣ – أن يُقدّموا المستنداتِ والوثائقَ لِمَن يطلبُها بوجهٍ شرعيٍّ معَ مُراعاةِ ما تجبُ مراعاتُه، ويُعلِنوا مطابَقةَ النُسَخِ للأَصْل.

القانون ٢٥٥ – يمكنُ الأسقفَ الأبرشيَّ أن يُقِيلَ بحرّيّةٍ منَ الوظيفةِ رئيسَ الديوانِ والمسجّلينَ الآخَرين، ولا يستطيعُ مُدبّرُ الأبرشيّةِ ذلكَ إلّا بموافقةِ هيئةِ المستشارين الأبرشيّين.

القانون ٢٥٦ – **البند ١** – لِيَضعِ الأُسقفُ الأبرشيُّ في مكانٍ أمينٍ خزانةَ محفوظاتِ دائرةِ الأبرشيّة، حيثُ يجبُ أن تُحفظَ الوثائقُ التي تَتعلّقُ بأمورِ الأبرشيّة.

البند ٢ – يجبُ أن يُعْمَلَ بكلِّ نشاطٍ واعتناءٍ جَرْدُ الوثائقِ المحفوظةِ في خزانةِ دائرةِ الأبرشيّةِ مع جدولٍ إجماليّ لها.

القانون ٢٥٧ – **البند ١** – يجبُ أن تكونَ خزانةُ المحفوظاتِ مُقفلةً ومفتاحُها في حَوْزةِ الأسقفِ ورئيسِ الديوان، ولا يُسمحُ لأَيِّ كانَ أن يَدخلَها دونَ إذنٍ إمّا منَ الأسقفِ وحدَهُ أو من النّائبِ العامِّ ورئيسِ الديوانِ معًا.

البند ٢ – مِن حقِّ مَن يهمّهُم الأمرُ أن يَتسلّموا بأنفسِهم أو بوكيلِهم نسخةً طبقَ الأَصلِ منَ الوثائقِ التي هي بطبيعتها علنيّةٌ والتي تخصُّ حالتَهم الشخصيّة.

القانون ٢٥٨ – لا يجوزُ إخراجُ وثائقَ من خزانةِ محفوظاتِ دائرةِ الأبرشيّةِ إلّا لوقتٍ وجيزٍ فقط وبإذنٍ منَ الأسقفِ الأبرشيِّ وحدَه أو النائبِ العامِّ ورئيسِ الديوانِ معًا.

التشريعات الدينية

CAN. 254 - Notariorum est:

1° conscribere acta et documenta circa decreta, dispositiones, obligationes vel alia, quae eorum operam requirunt;

2° scripto fideliter redigere ea, quae geruntur, et actis de his rebus cum indicatione loci, diei, mensis et anni subscribere.

3° acta vel documenta legitime petenti servatis servandis exhibere et eorum exemplaria cum originali conformia declarare.

CAN. 255 - Cancellarius aliique notarii libere ab officio amoveri possunt ab Episcopo eparchiali, non autem ab Administratore eparchiae nisi de consensu collegii consultorum eparchialium.

CAN. 256 - § 1. Episcopus eparchialis in loco tuto archivum curiae eparchialis constituat, in quo documenta, quae ad negotia eparchiae spectant, asserventur.

§ 2. Omni diligentia ac sollicitudine conficiatur inventarium documentorum, quae in archivo curiae eparchialis asservantur, cum brevi eorum synopsi.

CAN. 257 - § 1. Archivum curiae eparchialis clausum sit oportet eiusque clavem habeant Episcopus eparchialis et cancellarius; nemini licet in illud ingredi sine licentia aut solius Episcopi eparchialis aut Protosyncelli simul et cancellarii.

§ 2. Ius est eis, quorum interest, ut documentorum, quae natura sua sunt publica quaeque ad statum suae personae pertinent, exemplar authenticum per se vel per procuratorem recipiant.

CAN. 258 - Ex archivo curiae eparchialis non licet efferre documenta nisi ad breve tempus tantum atque de licentia aut solius Episcopi eparchialis aut Protosyncelli simul et cancellarii.

القانون ٢٥٩ – البند ١ – لِيَكُنْ في دائرةِ الأبرشيّةِ أيضاً خزانةُ محفوظات سرّيةٌ، أو على الأقلّ صندوقٌ سرّيٌّ داخلَ خزانةِ محفوظاتِ الأبرشيّةِ مُحْكَمُ الإغلاقِ والإقفال، لا يمكنُ نقلُه مِن مكانِه، وَلْتُحفَظ فيهِ الوثائقُ التي تَقتَضي الكتمانَ.

البند ٢ – لِتُـثْلَف في كلِّ سنةٍ مستَنداتُ المُحاكماتِ الجزائيَّةِ في الموادِّ الأَخلاقيّةِ التي ماتَ المُجرِمون فيها أو التي انتهت منذُ عشرِ سنوات معَ الاحتفاظِ بخلاصةٍ وجيزةٍ للواقعةِ وبنصِّ الحكمِ النهائيِّ أو القرارِ.

القانون ٢٦٠ – البند ١ – لِيَحْتفِظِ الأسقفُ الأبرشيُّ وحدَهُ بمفتاحِ الخزانةِ السرّيةِ والصندوقِ السرّي.

البند ٢ – في أثناءِ شغورِ الكرسيِّ الأبرشيِّ يجبُ ألّا تُفتح الخزانةُ السرّيَّةُ ولا الصندوقُ السريُّ إلّا حينَ الضرورةِ الحقيقيَّةِ وَبِيَدِ مُدبّرِ الأبرشيّة نفسِه.

البند ٣ – يجبُ ألَّا تُخرَجَ الوثائقُ من الخزانةِ السرّيةِ أو الصندوقِ السرّي.

القانون ٢٦١ – البند ١ – لِيُعْنَ الأسقفُ الأبرشيّ بأن تُحفظَ باعتناءٍ أيضاً المستنداتُ والوَثائقُ التي في خزائنِ الكنائسِ الكاتدرائيّةِ وكنائسِ الرعَايا وغيرِها الموجودةِ ضمنَ حدودِ رقعةِ الأبرشية، وأنْ يُعْمَلَ جَرْدٌ للأوراق والوثائقِ على نَسختَينِ تُحفظُ إحداهما في الخزانةِ الخاصَّةِ والأُخرى في خزانةِ دائرةِ الأَبرشيّة.

البند ٢ – لِتُحفَظ، في شأنِ مراجَعةِ المستنداتِ والوثائقِ العائدةِ لتلكَ الخزائنِ وإخراجِها، القواعدُ التي يضعُها الأسقفُ الأبرشيّ.

ج – في القيّم الأبرشيّ ولَجنة الشؤون الاقتصاديَّة

القانون ٢٦٢ – البند ١ – لِيُعيِّن الأسقفُ الأبرشيُّ، بعدَ استشارةِ هيئةِ المستشارينَ الأبرشيّينَ ولجنةِ الشؤونِ الاقتصاديّة، قيِّمًا أبرشيًّا يكونُ مؤمنًا خبيرًا في الشأنِ الاقتصاديِّ ومتميّزًا بالاستقامة.

البند ٢ – يُعيَّنُ القيّمُ الأبرشيّ لوقتٍ يُحدِّدُهُ الشرعُ الخاصّ. ولا يُقالُ في أثناءِ قيامِه بوظيفتِه إلّا لسببٍ خطيرٍ يُقدِّرُهُ الأسقفُ الأبرشيُّ بعدَ استشارةِ هيئةِ المستشارينَ الأبرشيّينَ ولجنةِ الشؤونِ الاقتصاديّة.

التشريعات الدينية

CAN. 259 - § 1. Sit in curia eparchiali etiam archivum secretum aut saltem in archivo curiae eparchialis armarium secretum omnino clausum et obseratum, quod de loco amoveri non potest, in quo documenta secreto servanda asserventur.

§ 2. Singulis annis destruantur acta procedurarum in poenis irrogandis in materia morum, quarum rei vita cesserunt aut quae a decennio terminatae sunt, retento facti brevi summario et textu sententiae definitivae vel decreti.

CAN. 260 - § 1. Archivi secreti vel armarii secreti clavem habeat solus Episcopus eparchialis.

§ 2. Sede eparchiali vacante archivum secretum vel armarium secretum ne aperiantur nisi in casu verae necessitatis ab ipso Administratore eparchiae.

§ 3. Ex archivo secreto vel armario secreto documenta ne efferantur.

CAN. 261 - § 1. Curet Episcopus eparchialis, ut etiam acta et documenta archivorum ecclesiarum cathedralium, paroecialium aliarumque intra fines territorii eparchiae exstantium diligenter asserventur atque actorum et documentorum inventarii duo exemplaria conficiantur, quorum alterum in proprio archivo, alterum in archivo curiae eparchialis asserventur.

§ 2. Ut acta et documenta ad haec archiva pertinentia inspiciantur aut efferantur, serventur normae ab Episcopo eparchiali statutae.

3° De oeconomo eparchiali et de consilio a rebus oeconomicis

CAN. 262 - § 1. Episcopus eparchialis consultis collegio consultorum eparchialium atque consilio a rebus oeconomicis nominet oeconomum eparchialem, qui sit christifidelis in re oeconomica peritus et probitate praestans.

§ 2. Oeconomus eparchialis nominatur ad tempus iure particulari determinatum; munere durante ne amoveatur nisi gravi de causa ab Episcopo eparchiali aestimanda consultis collegio consultorum eparchialium atque consilio a rebus oeconomicis.

التشريعات الدينية

البند ٣ – يعودُ إلى القيّمِ الأبرشيّ، تَحتَ سلطةِ الأسقفِ الأبرشيّ الذي عليه أن يُحدِّدَ تحديدًا أكثرَ دقّةً حقوقَه وعلائقَه بلجنةِ الشؤونِ الاقتصاديّة، أن يُديرَ أموالَ الأبرشيّةِ الزمنيّة، ويسهرَ على إدارةِ الأموالِ الكنسيّةِ في الأبرشيّة كلِّها، ويدبّرَ أمرَ الحفاظِ عليها وصيانتِها وتنميتِها، ويعوّضَ من إهمالِ المدبّرينَ المحلّيين، ويديرَ بنفسِه الأموالَ الكنسيّةَ التي ليسَ لها مديرٌ مُعيَّن شرعًا.

البند ٤ – يجبُ على القيّمِ الأبرشيّ أن يؤدّيَ الى أسقفِ الأبرشيّةِ الحسابَ عن إدارتِه سنويًّا، وكلّما طَلبَ ذلك الأسقفُ نفسُه. وَلْيَفْحصِ الأسقفُ الأبرشيّ، بوساطةِ اللجنةِ للشؤونِ الاقتصاديّةِ، الحساباتِ التي أدّاها القيّمُ.

البند ٥ – يجبُ التقيّدُ بالقانون ٢٣٢ في شأنِ واجباتِ القيّمِ الأبرشيّ في أثناءِ شغورِ الكرسيّ الأبرشيّ.

القانون ٢٦٣ – البند ١ – لِيُنْشىءِ الأسقفُ الأبرشيُّ لجنةً للشؤونِ الاقتصاديّةِ تتألّفُ من رئيسٍ هو الأسقفُ الأبرشيُّ نفسُه، ومن بعضِ الأشخاصِ الكُفَاةِ والخبراءِ إن أمكنَ حتّى بالقانونِ المدنيّ، يُعيّنُهم الأسقفُ الأبرشيّ بعدَ استشارةِ هيئةِ المستشارين الأبرشيّين، ما لَم يَكن الشرعُ الخاصّ لكنيستِه المستقلّةِ قد تَدبّرَ الأمرَ على وَجهٍ آخَرَ مُماثِلٍ، معَ الحفاظِ دائمًا على ضرورةِ تثبيتِ الأسقفِ الأبرشيّ لِمَنْ انتخبَهم أو عيّنَهم غيرُه.

البند ٢ – القيّمُ الأبرشيُّ هو بِحُكْمِ الشرعِ عضو في لجنةِ الشؤونِ الاقتصاديّة.

البند ٣ – يُقصى عن لجنةِ الشؤونِ الاقتصاديّةِ مَن تربطُهم بالأسقفِ الأبرشيّ قرابةٌ دمويّةٌ أو أهليّةٌ حتّى الدرجةِ الرابعةِ ضِمْنًا.

البند ٤ – على الأسقفِ ألّا يُهملَ الاستماعَ الى لجنةِ الشؤونِ الاقتصاديّةِ في الأعمالِ الكبيرةِ الخطورةِ المتعلّقةِ بالشأنِ الاقتصاديّ. ولكنْ ليسَ لأعضاءِ تلك اللجنةِ سوى صوتٍ استشاريٍ ما لم يَقتضِ موافقتَهم الشرعُ العامُّ في حالاتٍ ينصُّ عليها بنوعٍ خاصّ أو تلحَظُها وثيقةُالتأسيس.

البند ٥ – على لجنةِ الشؤونِ الاقتصاديّة، فضلاً عن المهمّاتِ الأُخرى التي يُوكلُها اليها الشرعُ العامّ، أن تعدَّ موازنةَ الإيراداتِ والنفقاتِ المقدَّرةِ لسياسةِ الأبرشيّةِ كلِّها في العامِ الآتي، وتُوافقَ على ميزانيةِ الدَّخلِ والصَّرفِ في العامِ الماضي.

التشريعات الدينية

§ 3. Oeconomi eparchialis est sub Episcopi eparchialis potestate, qui eius iura ac relationes ad consilium a rebus oeconomicis pressius determinet, bona temporalia eparchiae administrare, administrationi bonorum ecclesiasticorum in tota eparchia vigilare, eorum conservationi, tutelae et incremento providere, administratorum localium neglegentiam supplere et bona ecclesiastica, quae administratore iure designato carent, per se administrare.

§ 4. Oeconomus eparchialis rationem administrationis Episcopo eparchiali quotannis et, quoties ab ipso Episcopo petitur, reddere debet; Episcopus eparchialis vero per consilium a rebus oeconomicis rationes ab oeconomo eparchiali exhibitas examinet.

§ 5. Circa obligationes oeconomi eparchialis sede eparchiali vacante servandus est can. 232.

CAN. 263 - § 1. Episcopus eparchialis consilium a rebus oeconomicis erigat, quod constet ex praeside, qui est ipse Episcopus eparchialis, et aliquot personis idoneis etiam iuris civilis, si fieri potest, peritis ab Episcopo eparchiali consulto collegio consultorum eparchialium nominandis, nisi iure particulari propriae Ecclesiae sui iuris iam alio aequivalenti modo provisum est, firmo semper, ut ab aliis electi vel nominati indigeant confirmatione Episcopi eparchialis.

§ 2. Oeconomus eparchialis ipso iure est membrum consilii a rebus oeconomicis.

§ 3. A consilio a rebus oeconomicis excluduntur ii, qui cum Episcopo eparchiali usque ad quartum gradum inclusive consanguinitatis vel affinitatis coniuncti sunt.

§ 4. Episcopus eparchialis in actibus maioris momenti rem oeconomicam respicientibus consilium a rebus oeconomicis audire ne praetermittat; huius autem membra tantum suffragium consultivum habent, nisi iure communi in casibus specialiter expressis vel ex documento fundationis eorum consensus exigitur.

§ 5. Praeter alia munera ipsi iure communi commissa consilii a rebus oeconomicis est quotannis rationem apparare quaestuum et erogationum, quae pro toto eparchiae regimine anno venturo praevidentur, necnon anno exeunte rationem accepti et expensi approbare.

التشريعات الدينية

القسم الثّالث
في المَجلس الكَهنوتيّ وهيئة المُستشارينَ الأَبرشيّين

القانون ٢٦٤ – يجبُ أن يُنشأَ في الأبرشيةِ مجلسٌ كهنوتيّ، أي هيئةٌ منَ الكهنةِ تمثّلُ مجموعتَهم، وتساعدُ بمَشورتِها الأسقفَ الأبرشيَّ، على قاعدةِ الشرع، في الأمورِ التي تتعلّقُ باحتياجاتِ العملِ الرعائيّ وخيرِ الأبرشيّة.

القانون ٢٦٥ – لِيكُن لهذا المجلسِ الكهنوتيّ نظامُه الخاصُّ الذي يوافِقُ عليهِ الأسقفُ الأبرشيّ ،معَ التقيّدِ بقواعدِ الشرعِ العامّ والشرعِ الخاصّ في كنيستِه المستقلّة.

القانون ٢٦٦ – يجبُ التقيّدُ في تأليفِ المجلسِ الكهنوتيّ بمَا يأتي :

١ – يجبُ أن يَتمَّ انتخابُ قِسمٍ ملائمٍ من الأعضاءِ على قاعدةِ الشرعِ الخاصّ لكنيستِهم المستقلّةِ على يَدِ الكهنةِ أنفسِهم ؛

٢ – يجبُ أن يكونَ بعضُ الكهنةِ، على قاعدةِ النظام، أعضاءَ حَتْمِيّينَ أي ينتمونَ الى المجلسِ بحُكْمِ الوظيفةِ التي يَتولّونها ؛

٣ – للأسقفِ الأبرشيّ أن يعيّنَ بحرّيةٍ بعضَ الأعضاء.

القانون ٢٦٧ – **البند ١** – في انتخابِ أعضاءِ المجلسِ الكهنوتيّ يتمتّعُ بصوتٍ فاعليٍّ وانفعاليّ :

أ – جميعُ الكهنةِ المُنْتمينَ الى الأبرشيّة ؛

ب – سائرُ الكهنةِ الذين لهُم في الأبرشيّةِ مسكنٌ أو شبهُ مسكنٍ ،ويقومونَ في الوقتِ عينهِ بوظيفةٍ ما لخيرِ تلك الأبرشيّة ؛

البند ٢ – يمكنُ، إذا لحظَ النظامُ ذلك، أن يُعطى أيضاً الصوتُ الفاعليُّ والانفعاليُّ لكهنةٍ آخَرين لهم مسكنٌ أو شبهُ مسكنٍ في الأبرشيّة.

القانون ٢٦٨ – يجبُ أن يحدّدَ النظامُ طريقةَ انتخابِ أعضاءِ المجلسِ الكهنوتيّ بحيثُ يُـمَثِّلُ الكهنة، ما أمكنَ ذلك، خصوصاً بالاستنادِ الى الخِدَم الكهنوتيّةِ المتنوّعةِ والمناطقِ المتعدّدةِ في الأبرشيّة.

التشريعات الدينية

Art. III
De consilio presbyterali et de collegio consultorum eparchialium

CAN. 264 - In eparchia constitui debet consilium presbyterale, scilicet coetus sacerdotum presbyterium repraesentans, qui Episcopum eparchialem suo consilio ad normam iuris adiuvet in eis, quae ad necessitates operis pastoralis et bonum eparchiae spectant.

CAN. 265 - Consilium presbyterale habeat propria statuta ab Episcopo eparchiali approbata firmis normis iuris communis et iuris particularis propriae Ecclesiae sui iuris.

CAN. 266 - Circa constitutionem consilii presbyteralis haec serventur:

1° congrua pars membrorum ad normam iuris particularis propriae Ecclesiae sui iuris eligatur a sacerdotibus ipsis;

2° aliquot sacerdotes ad normam statutorum esse debent membra nata, qui scilicet ratione officii sibi demandati ad consilium pertinent;

3° Episcopo eparchiali integrum est aliquot membra libere nominare.

CAN. 267 - § 1. In elegendis membris consilii presbyteralis vocem activam et passivam habent:

1° omnes presbyteri eparchiae ascripti;

2° ceteri sacerdotes, qui in eparchia domicilium vel quasi-domicilium habent et simul in eiusdem eparchiae bonum aliquod munus exercent.

§ 2. Quatenus in statutis providetur, vox activa et passiva conferri potest etiam aliis sacerdotibus, qui domicilium vel quasi-domicilium in eparchia habent.

CAN. 268 - Modus eligendi membra consilii presbyteralis a statutis determinandus est ita, ut, quatenus fieri potest, sacerdotes presbyterii repraesententur ratione habita praesertim diversorum ministeriorum variorumque eparchiae districtuum.

التشريعات الدينية

القانون ٢٦٩ – البند ١ – يعود للأسقف الأبرشيّ أن يدعوَ المجلسَ الكهنوتيَّ ويرئسه، وأن يحدِّدَ المسائلَ الواجبَ معالجتُها فيه، أو أن يَقبلَ ما يقترحهُ الأعضاء.

البند ٢ – ليستمعِ الأسقفُ الأبرشيُّ للمجلسِ الكهنوتيّ في الأمورِ الكبيرةِ الخطورة، وعليه أن يستشيرَه في الحالاتِ التي نصَّ عليها الشرعُ العامّ. أمّا موافقتُه فيُحتاجُ اليها فقط في الحالاتِ التي حدَّدها الشرعُ العامُّ بصراحة، مع الحفاظِ على حقّ البطريركِ في أمورِ الأبرشيّةِ التي يسوسُها هو أن يَكتفيَ باستشارةِ المجلسِ الكهنوتيّ حتّى في هذه الحالات.

البند ٣ – لا يستطيعُ المجلسُ الكهنوتيُّ مطلقًا العملَ بدونِ الأسقفِ الأبرشيّ الذي له وحدَه أيضاً يعودُ أمرُ إذاعة ما تمَّ عملُه في ذلك المجلس.

القانون ٢٧٠ – البند ١ – لِيُعيَّنْ أعضاءُ المجلسِ الكهنوتيّ الى وقتٍ يحدّدُه النظامُ بحيثُ يَتجدَّدُ المجلسُ كلُّه أو قِسمٌ منه في مدّةِ خَمسِ سنوات.

البند ٢ – يتوقّفُ المجلسُ الكهنوتيّ في أثناءِ شغورِ الكرسيّ الأبرشيّ، وتقومُ بوظيفتِه هيئةُ المستشارينَ الأبرشيين. وعلى الأسقفِ الأبرشيّ في خلالَ سنةٍ تُحسَب من تسلُّمِه القانونيّ للأبرشيةِ أن يؤلّفَ مجلسًا كهنوتيًّا جديدًا.

البند ٣ – إذا لم يُتمِّمَ المجلسُ الكهنوتيُّ الوظيفةَ الموكولةَ اليه لخيرِ الأبرشيّة أو أساءَ استعمالَها على وجهٍ خطير، يستطيعُ الأسقفُ الأبرشيُّ أن يَحُلَّه بعدَ استشارةِ المتروبوليت، أو، إذا تعلّقَ الأمرُ بالكرسيّ المتروبوليتيّ نفسِه، بعد استشارةِ الأسقفِ الأبرشيّ الأقدمِ بالرسامةِ الأسقفيّةِ والخاضعِ للمتروبوليتِ ذاته، على أنّه ملزَمٌ بتأليفِ مجلسٍ كهنوتيٍّ جديدٍ في خلالِ سنة.

القانون ٢٧١ – البند ١ – يجبُ على الأسقفِ الأبرشيّ أن يُنشئَ هيئةَ المستشارينَ الأبرشيّينَ التي تَختصُّ بالمهامِّ التي يحدِّدُها لها الشرعُ.

البند ٢ – تُنشَأُ هيئةُ المستشارينَ الأبرشيّينَ لخمسةِ أعوامٍ، ولكنّها بعدَ انتهاءِ المدّةِ تُتابعُ القيامَ بمُهمّاتِها الخاصّةِ حتّى تأليفِ هيئةٍ جديدة.

البند ٣ – يجبُ أن لا يقلَّ عددُ أعضاء هيئةِ المستشارينَ الأبرشيّينَ عن ستّةٍ وألّا

التشريعات الدينية

CAN. 269 - § 1. Episcopi eparchialis est consilium presbyterale convocare, eidem praeesse atque quaestiones in eodem tractandas determinare aut a membris propositas accipere.

§ 2. Episcopus eparchialis consilium presbyterale audiat in negotiis maioris momenti et in casibus iure communi expressis consulere debet; eius autem consensu eget solummodo in casibus iure communi expresse determinatis firmo iure Patriarchae circa negotia eparchiae, quam ipse regit, consilium presbyterale etiam in his casibus nonnisi consulendi.

§ 3. Consilium presbyterale numquam agere potest sine Episcopo eparchiali, ad quem solum etiam cura spectat ea divulgandi, quae in ipso consilio gesta sunt.

CAN. 270 - § 1. Membra consilii presbyteralis designentur ad tempus in statutis determinandum ita tamen, ut integrum consilium vel aliqua eius pars intra quinquennium renovetur.

§ 2. Sede eparchiali vacante consilium presbyterale cessat eiusque munera implentur a collegio consultorum eparchialium; intra annum a capta possessione canonica eparchiae computandum Episcopus eparchialis debet novum consilium presbyterale constituere.

§ 3. Si consilium presbyterale munus sibi in bonum eparchiae commissum non implet aut eodem graviter abutitur, Episcopus eparchialis consulto Metropolita aut, si de ipsa sede metropolitana agitur, consulto Episcopo eparchiali ordinatione episcopali seniore eidem Metropolitae subiecto illud dissolvere potest, sed intra annum novum consilium presbyterale constituere debet.

CAN. 271 - § 1. Episcopus eparchialis constituere debet collegium consultorum eparchialium, cui competunt munera iure determinata.

§ 2. Collegium consultorum eparchialium ad quinquennium constituitur, quo tamen elapso munera sua propria exercere pergit, donec novum collegium constitutum erit.

§ 3. Membra collegii consultorum eparchialium debent esse numero non minus quam sex nec plus quam duodecim; si

التشريعات الدينية

يتجاوزَ الاثني عشَر. وإذا حَصلَ، لأيّ سببٍ منَ الأسباب، أن يَقلَّ عددُ أعضاءِ الهيئةِ عن الحدِّ الأدنى في خلالِ السنواتِ الخَمسِ المحدَّدة، فعلى الأسقفِ الأبرشيّ في أقربِ وقتٍ ممكنٍ أن يَستكملَ الهيئةَ بتعيينِ أعضاءٍ جُدُد، وإلّا فالهيئةُ لا تستَطيعُ القيامَ بأعمالٍ صحيحة.

البند ٤ – يَعيّنُ الأسقفُ الأبرشيُّ بحرّيةٍ أعضاءَ هيئةِ المستَشارينَ الأبرشيّينَ من بَينِ الذينَ هم في حينِ التعيينِ أعضاءٌ في المجلسِ الكهنوتيّ.

البند ٥ – يَرئسُ الأسقفُ الأبرشيُّ هيئةَ المستَشارينَ الأبرشيّين، ويرئسُها إبّانَ شغورِ الكرسيّ أو إعاقتِه الذي يقومُ مقامَ الأسقفِ الأبرشيّ في غضونِ ذلك، وإذا لم يَكُن قد عُيّنَ فالكاهنُ الأقدمُ بالرسامةِ في الهيئةِ ذاتِها.

البند ٦ – كلّما قَضى الشرعُ بضرورةِ حصولِ الأسقفِ الأبرشيّ على موافقةِ هيئةِ المستَشارينَ الأبرشيّين، يَكفي البطريركَ في أمورِ الأبرشيّةِ التي يسوسُها هو، أن يستشيرَ تلك الهيئة.

القسم الرّابع
في المَجْلس الرَّاعَويّ

القانون ٢٧٢ – لِيُنْشأ في الأبرشيّة، إذا استدعَتْ ذلكَ ظروفٌ راعويّة، مجلسٌ راعويّ، مهمّتُه، تحتَ سلطةِ الأسقفِ الأبرشيّ، البحثُ عمّا يتعلّقُ بالأعمالِ الراعويّةِ في الأبرَشيّة، وتقديرُه واقتراحُ نتائجَ عمليّةٍ في شأنِه.

القانون ٢٧٣ – **البند ١** – يَتألّفُ المجلسُ الراعويّ، الذي هو هيئةٌ استشاريّةٌ فَحَسْب، من إكليريكيّينَ ورهبانٍ وأعضاءِ مؤسّساتِ حياةٍ مشتَركةٍ على غِرارِ الرهبان، وخصوصاً علمانيّينَ يُعيّنونَ بالطريقةِ التي يحدِّدُها الأسقفُ الأبرشيّ.

البند ٢ – لِيُؤَلَّفِ المجلسُ الراعويُّ بحيثُ يُمثِّلُ، ما أَمكنَ ذلك، المؤمنينَ في الأبرشيّةِ بحَسبِ مختلفِ أنواعِ الأشخاصِ والجمعيّاتِ والمشاريعِ الأُخرى.

البند ٣ – بإمكانِ الأسقفِ الأبرشيّ أن يدعوَ الى المَجلسِ الراعويّ، معَ هؤلاءِ المؤمنين للاستفادة، غيرَهُم أيضاً، حتّى من كنيسةٍ أخرى مستقلّة.

التشريعات الدينية

quacumque de causa intra determinatum quinquennium numerus minimus membrorum collegii iam non habetur, Episcopus eparchialis quam primum collegium nominatione novi membri integret, secus collegium valide agere non potest.

§ 4. Membra collegii consultorum eparchialium libere nominantur ab Episcopo eparchiali ex eis, qui tempore nominationis sunt membra consilii presbyteralis.

§ 5. Collegio consultorum eparchialium praeest Episcopus eparchialis; sede eparchiali vacante vel impedita is, qui interim Episcopi eparchialis locum tenet aut, si constitutus non est, sacerdos in eodem collegio sacra ordinatione senior.

§ 6. Quoties ius statuit Episcopum eparchialem indigere consensu collegii consultorum eparchialium, Patriarcha in negotiis eparchiae, quam ipse regit, sufficit, ut hoc collegium consulat.

Art. IV

De consilio pastorali

CAN. 272 - In eparchia, si adiuncta pastoralia id suadent, constituatur consilium pastorale, cuius est sub auctoritate Episcopi eparchialis ea, quae ad opera pastoralia in eparchia spectant, investigare, perpendere atque de eis conclusiones practicas proponere.

CAN. 273 - § 1. Consilium pastorale, quod coetus consultivus tantum est, constat ex clericis, ex religiosis vel sodalibus societatum vitae communis ad instar religiosorum et praesertim ex laicis designatis modo ab Episcopo eparchiali determinato.

§ 2. Consilium pastorale ita constituatur, ut, quatenus fieri potest, christifideles eparchiae ratione habita diversorum generum personarum, consociationum et aliorum inceptorum repraesententur.

§ 3. Una cum his christifidelibus Episcopus eparchialis potest alios quoque, etiam alterius Ecclesiae sui iuris, pro opportunitate ad consilium pastorale invitare.

التشريعات الدينية

البند ٤ – يجبُ ألّا يُعيَّنَ للمجلسِ الراعويّ سوى المؤمنينَ المتميّزينَ بالإيمانِ الراسخِ والأخلاقِ الحَسنةِ والفطنة.

القانون ٢٧٤ – البند ١ – لِيُنْشَأِ المجلسُ الراعويُّ الى وقتٍ بحَسبِ ما يرسمهُ النظامُ الذي يُعطيهِ الأسقفُ الأبرشيّ.

البند ٢ – يَتوقَّفُ المجلسُ الراعويُّ في أثناءِ شغورِ الكرسيِّ الأبرشيّ.

القانون ٢٧٥ – يَعودُ للأسقفِ الأبرشيِّ وحدَه أن يدعوَ الى المجلسِ الراعويِّ بحسَبِ ضروراتِ الرسالةِ وأن يرئسَه، وأن يُعلِنَ الأمورَ التي عُولجَت فيهِ.

القسم الخامس
في المتقدّمين بين الكهنة

القانون ٢٧٦ – البند ١ – المتقدِّمُ بينَ الكهنةِ هو كاهنٌ يوضَعُ على رأسِ منطقةٍ مؤلَّفةٍ من رعايا عدّةٍ، لِيقومَ فيها باسمِ الأسقفِ الأبرشيِّ بالمهامِّ التي يحدِّدُها الشرعُ.

البند ٢ – يعودُ الى الأسقفِ الأبرَشيِّ، بعدَ استشارةِ المجلسِ الكهنوتيّ، أن يُنشئَ منطقةً مِن هذا النوع، وأن يغيِّرَها، وأن يلغيَها بحَسبِ احتياجاتِ العملِ الرعائيّ.

القانون ٢٧٧ – البند ١ – يجبُ ألّا تقترنَ وظيفةُ المتقدّم بينَ الكهنةِ، على وجهٍ دائمٍ، بوظيفةِ خوري رعيّةٍ مِن الرعايا، معَ الحفاظِ على الشَرعِ الخاصِّ لكنيستِه المستقِلّة. ولْيُعَيِّنِ الأسقفُ الأبرشيُّ لتلكَ الوظيفةِ، بعد الاستماعِ الى خوارنةِ المنطقةِ ذاتِ الشأنِ والى نوّابِ خوارنتِها، إذا رأى ذلك ملائمًا، كاهنًا، خصوصاً مِنْ بَيْنِ الخوارنةِ، يَتميّزُ بالعقيدةِ والتحمّسِ الرسوليّ.

البند ٢ – لِيُعيَّنِ المتقدّمُ بينَ الكهنةِ الى وقتٍ يَحدِّدهُ الشرعُ الخاصّ.

البند ٣ – بإمكانِ الأسقفِ الأبرشيّ إقالةُ المتقدّمِ بينَ الكهنةِ لِسببٍ صوابيّ.

القانون ٢٧٨ – البند ١ – المتقدِّمُ بينَ الكهنةِ، علاوةً على السلُطاتِ والصلاحيّاتِ التي يُعطيها له الشرعُ الخاصُّ، لهُ الحقُّ وعليهِ الواجبُ:

أ – أن يُعزِّزَ وينسِّقَ العملَ الراعويَّ المشترَك؛

التشريعات الدينية

§ 4. Ad consilium pastorale ne designentur nisi christifideles certa fide, bonis moribus et prudentia praestantes.

CAN. 274 - § 1. Consilium pastorale constituitur ad tempus secundum praescripta statutorum, quae ab Episcopo eparchiali dantur.

§ 2. Sede eparchiali vacante consilium pastorale cessat.

CAN. 275 - Ad solum Episcopum eparchialem pertinet consilium pastorale secundum necessitates apostolatus convocare, eidem praeesse et ea, quae in eodem tractata sunt, publicare.

Art. V
De protopresbyteris

CAN. 276 - § 1. Protopresbyter est presbyter, qui districtui ex pluribus paroeciis constanti praeficitur, ut ibidem nomine Episcopi eparchialis munera iure determinata expleat.

§ 2. Huiusmodi districtus erigere, immutare et supprimere secundum necessitates actionis pastoralis pertinet ad Episcopum eparchialem consulto consilio presbyterali.

CAN. 277 - § 1. Ad protopresbyteri officium, quod salvo iure particulari propriae Ecclesiae sui iuris cum officio parochi certae paroeciae stabiliter coniungi non debet, Episcopus *eparchialis nominet auditis, si opportunum ducit, parochis et vicariis paroecialibus districtus, de quo agitur, presbyterum doctrina et apostolica alacritate praestantem praesertim inter parochos.

§ 2. Protopresbyter nominatur ad tempus iure particulari determinatum.

§ 3. Episcopus eparchialis protopresbyterum iusta de causa ab officio amovere potest.

CAN. 278 - § 1. Protopresbytero praeter potestates et facultates a iure particulari ei collatas ius et obligatio est:

1° actionem pastoralem communem promovendi et coordinandi;

التشريعات الدينية

٢ً – أن يُعنَى بأَن يَحيا الإكليريكيّون حياةً ملائمةً لحالتِهم ، وأن يُتمِّمُوا واجباتِهم بنَشاط ؛

٣ً – أن يُعنَى بأن يُحْتَفَل بالليترجيّا الإلهيّةِ والصلواتِ الطقسيّةِ بحَسبِ ما ترسمهُ الكتبُ الليترجيّةُ ، وبأن يُحفَظَ باعتناءٍ جمالُ الكنائسِ والأواني المقدَّسةِ وبهاؤُها ، خصوصاً في الاحتفالِ بالليترجيّا الإلهيّةِ والاحتفاظِ بالافخارستيّا الإلهيّةِ ، وأن تُمْسَكَ سجلاّتُ الرعيَّةِ وتُحفَظ جيّدًا ، وبأن تُدارَ الأموالُ الكنسيّةُ باعتناء ، وأخيرًا بأن يُهتمَّ اهتمامًا جديًّا ببيتِ الرعيّة .

البند ٢ – المتقدِّمُ بينَ الكهنةِ في المنطقةِ الموكولةِ إليهِ :

أً – يُعنى بأن يَحضُرَ الإكليريكيّونَ الاجتماعاتِ التي يَراها الرئيسُ الكنسيُّ المحلّيُّ ملائِمةً لتعزيزِ العلومِ المقدَّسةِ والشؤونِ الرعائيّة ؛

بً – يُعنى بأن تُوفَّرَ للإكليريكيّينَ المساعداتُ الروحيّة ، ويَهتمَّ كلَّ الاهتمَامِ بالذين يَعيشونَ في ظروفٍ أكثرَ صعوبةً أو تُزعجهمُ المشاكلُ .

البند ٣ – يُعنى المتقدِّمُ بينَ الكهنةِ بألَّا تَنقُصَ الخوارنةَ وعيالَهم ، إذا كانوا متزوّجينَ ، حينَ يَعلمُ أنَّهم مَرْضى بمرضٍ ثقيل ، المساعداتُ الروحيّةُ والماديّةُ ، وبأن تُقامَ لِمَن يُتوَفَّونَ جنّازاتٌ لائقةٌ . وَلْيُعْنَ أيضاً بألَّا تَضيعَ أو تُؤخذَ ، بمناسبةِ المرضِ أوِ الوفاةِ ، السجلاّتُ والوثائقُ والأواني المقدَّسةُ وغيرُ ذلكَ مِمّا يخصُّ الكنيسةَ .

البند ٤ – على المتقدّمِ بينَ الكهنةِ واجبُ زيارةِ الرعايا بحسبِ ما يقرِّرهُ الأسقفُ الأبرشيّ .

الفصلُ الثّالث

في الرَّعايا والخَوارنةِ ونوَّابِ الخوارنة

القانون ٢٧٩ – الرعيَّةُ هيَ جماعةٌ محدَّدةٌ منَ المؤمنينَ قائمةٌ على وجهٍ ثابتٍ في أبرشيّةٍ ، تُوكَلُ رعايتُها الى خوري .

القانون ٢٨٠ – البند ١ – لِتَكُنِ الرعيَّةُ بوجهٍ عامٍّ مَكانيّةً ، أي تَضمُّ كلَّ المؤمنينَ في بقعةٍ محدَّدةٍ . أمّا إذا رأى الأسقفُ الأبرشيّ ، بعدَ استشارةِ المجلسِ الكهنوتيّ ، ذلك

التشريعات الدينية

2° prospiciendi, ut clerici vitam ducant proprio statui congruam atque suis obligationibus diligenter satisfaciant;

3° providendi, ut Divina Liturgia et laudes divinae secundum praescripta librorum liturgicorum celebrentur, ut decor et nitor ecclesiarum sacraeque supellectilis praesertim in celebratione Divinae Liturgiae et custodia Divinae Eucharistiae accurate serventur, ut recte conscribantur et asserventur libri paroeciales, ut bona ecclesiastica sedulo administrentur, denique, ut domus paroecialis debita diligentia curetur.

§ 2. In districtu sibi concredito protopresbyter:

1° operam det, ut clerici frequentent collationes, quas Hierarcha loci opportunas iudicat ad scientias sacras et res pastorales promovendas;

2° curet, ut clericis subsidia spiritualia praesto sint, itemque maxime sollicitus sit de eis, qui in difficilioribus versantur circumstantiis aut problematibus anguntur.

§ 3. Curet protopresbyter, ne parochi, quos graviter aegrotantes novit, eorumque familia, si coniugati sunt, spiritualibus et materialibus auxiliis careant atque ut eorum, qui decesserunt, funera digne celebrentur; provideat quoque, ne occasione aegrotationis vel mortis depereant aut asportentur libri, documenta, sacra supellex aliaque, quae ad Ecclesiam pertinent

§ 4. Protopresbyter obligatione tenetur secundum determinationem ab Episcopo eparchiali factam paroecias visitandi.

Caput III
De paroeciis, de parochis et de vicariis paroecialibus

CAN. 279 - Paroecia est certa communitas christifidelium in eparchia stabiliter constituta, cuius cura pastoralis committitur parocho.

CAN. 280 - § 1. Paroecia regulariter sit territorialis, quae scilicet omnes complectatur christifideles certi territorii; si vero de iudicio Episcopi eparchialis consulto consilio presbyterali id expedit,

التشريعات الدينية

مناسِبًا، فَلْتُنْشَأْ رَعايا شخصيّةٌ ترتكزُ على الجنسيَّةِ، أو اللغةِ، أو انتماءِ المؤمنينَ الى كنيسةٍ أُخرى مستقلّةٍ بل على أيّ سببٍ محدَّدٍ آخَر.

البند ٢ – يَعُودُ للأسقفِ، بعدَ استشارةِ المجلسِ الكهنوتيِّ، أن يُنشِئَ الرَعايا، ويغيّرَها، ويلغيها.

البند ٣ – الرعيّةُ المنشأةُ على وجهٍ شرعيٍّ لها بحُكْمِ الشرعِ شخصيّةٌ قانونيّة.

القانون ٢٨١ – **البند ١** – الخوري هو كاهنٌ تُوكَلُ اليهِ، بكونهِ مساعدًا رئيسًا للأسقفِ الأبرشيِّ، رعايةُ النفوسِ بمثابةِ راعٍ خاصٍّ بها، في رعيّةٍ محدَّدةٍ تحتَ سلطةِ الأسقفِ الأبرشيِّ نفسِه.

البند ٢ – لا يستطيع الخوري أن يكونَ شخصيّةً قانونيّةً على وجهٍ صحيح.

القانون ٢٨٢ – **البند ١** – يستطيعُ الأسقفَ الأبرشيُّ، لا مُدبّرُ الأبرشيّةِ، بعدَ استشارةِ المجلسِ الكهنوتيِّ، وبموافقةِ الرئيسِ الأعلى لمؤسَّسةٍ رهبانيّةٍ أو لجمعيةِ حياةٍ مشتركةٍ على غرارِ الرهبانِ، أن يُنشِئَ رعيّةً في كنيسةِ تلك المؤسَّسةِ أو الجمعيّةِ مع التقيّدِ بالقانون ٤٨٠.

البند ٢ – يجبُ أن يَتمَّ ذلك الإنشاءُ باتّفاقٍ مكتوبٍ يُبْرَمُ بينَ الأسقفِ الأبرشيِّ والرئيسِ الأعلى للمؤسَّسةِ الرهبانيّةِ أو جمعيّةِ الحياةِ المشتركةِ على غرارِ الرهبانِ، وَلْيُرْسَمْ فيهِ باعتناءٍ ما يَتعلَّقُ بالخدمةِ الرعائيّةِ التي يجبُ القيامُ بها، وبالأشخاصِ الذين يجبُ تخصيصُهم بها، وبالشؤونِ الاقتصاديّةِ، وبالحقوقِ والواجباتِ في تلكَ الكنيسةِ بالنسبةِ الى أعضاءِ تلك المؤسَّسةِ أو الجمعيَّةِ، وبالنسبةِ الى الخوري.

القانون ٢٨٣ – على الأسقفِ الأبرشيِّ ألّا يَعصمَ جزئيًّا أوكلّيًّا مِن رعايةِ الخوري، إلّا لسببٍ خطير، مجموعاتٍ محدَّدةً من الأشخاصِ أو مبانيَ أو أماكنَ موجودةً على رقعةِ الرعيّةِ ولا يَعصمُها الشرعُ.

القانون ٢٨٤ – **البند ١** – يعودُ للأسقفِ الأبرشيِّ وحدَه الحقُّ في تعيينِ الخوارنةِ، وهو يعيّنُهم بحرّية.

التشريعات الدينية

erigantur paroeciae personales ratione nationis, linguae, ascriptionis christifidelium alii Ecclesiae sui iuris immo vel alia definita ratione determinatae.

§ 2. Paroecias erigere, immutare et supprimere est Episcopi eparchialis consulto consilio presbyterali.

§ 3. Paroecia legitime erecta ipso iure persona iuridica est.

CAN. 281 - § 1. Parochus est presbyter, cui ut praecipuo cooperatori Episcopi eparchialis tamquam pastori proprio cura animarum committitur in determinata paroecia sub auctoritate eiusdem Episcopi eparchialis.

§ 2. Persona iuridica valide parochus esse non potest.

CAN. 282 - § 1. Episcopus eparchialis, non vero Administrator eparchiae, potest consulto consilio presbyterali ac de consensu Superioris maioris instituti religiosi vel societatis vitae communis ad instar religiosorum paroeciam erigere in ecclesia eiusdem instituti vel societatis firmo can. 480.

§ 2. Haec erectio fieri debet mediante conventione scripto data inter Episcopum eparchialem et Superiorem maiorem instituti religiosi vel societatis vitae communis ad instar religiosorum, qua accurate statuantur, quae ad *ministerium paroeciale implendum, ad* personas paroeciae addicendas, ad res oeconomicas spectent, ac quaenam sint iura et obligationes sodalium eiusdem instituti vel societatis in illa ecclesia et quaenam parochi.

CAN. 283 - Episcopus eparchialis certos coetus personarum, aedificia et loca, quae in paroeciae territorio sunt et iure non exempta, a parochi cura ex toto aut ex parte ne subducat nisi gravi de causa.

CAN. 284 - § 1. Ius nominandi parochos competit soli Episcopo eparchiali, qui eos libere nominat.

التشريعات الدينية

البند ٢ – أمّا في حالِ إيكالِ رعيَّةٍ الى عضوٍ في مؤسَّسةٍ رهبانيةٍ أو جمعيةِ حياةٍ مشترَكةٍ على غِرار الرهبان، فَيُرَشِّحُ الرَئيسُ الأعلى للتَّعيينِ كاهنًا ملائمًا من مؤسَّستِه أو جمعيتِه الى الأسقفِ الأبرشيّ، مع التقيّدِ بالاتّفاقاتِ المعقودةِ معَ الأسقفِ الأبرشيِّ أو السُّلطةِ الأُخرى التي يحدّدُها الشرعُ الخاصُّ للكنيسةِ الخاصَّةِ المستقلّة.

البند ٣ – الخوري ثابتٌ في وظيفتِه، لذلك يجبُ ألَّا يُعيَّنَ لوقتٍ محدَّدٍ ما لَم:

١ – يَتعلّقِ الأمرُ بعضوٍ في مؤسَّسةٍ رهبانيّةٍ أو جمعيَّةِ حياةٍ مشترَكةٍ على غرارِ الرهبان؛

٢ – يَقبلِ المرشَّحُ بذلكَ خطيًّا؛

٣ – يَتعلَّقِ الأمرُ بحالةٍ خاصّة، وعندئذٍ تَلزمُ موافقةُ هيئةِ المستَشارينَ الأبرشيّين؛

٤ – يَسمحْ بذَلكَ الشرعُ الخاصُّ في كنيستِه المستقلّة.

القانون ٢٨٥ – البند ١ – لِكي يستطيعَ الكاهنُ أن يُعيَّنَ خوريًّا يجبُ أن يكونَ ذا أخلاقٍ حسَنةٍ، وعقيدةٍ صادقةٍ، وغيرةٍ على النفوسِ، متحلِّيًا بالفطنةِ وسائرِ الفضائلِ والصفاتِ التي يَقتضيها الشرعُ للقيامِ بالخدمةِ الرعائيّةِ على وجهٍ جديرٍ بالثناء.

البند ٢ – إذا كانَ الكاهنُ متزوّجًا فلا بدَّ أن تكونَ زوجتُه وأولادُه الذين يعيشونَ معه ذوي أخلاقٍ حسَنة.

البند ٣ – لِيَعْهَدِ الأسقفُ الأبرشيُّ بالرعيَّةِ الشاغرةِ الى مَن يَراهُ أهلاً بعدَ تقديرِ كلِّ الظروف، دونَ أيِّ محاباةٍ للأشخاص. وعليهِ لِكي يحكمَ بالأهليّةِ أن يستمعَ الى المتقدِّمِ بينَ الكهنة، ويُجري الاستقصاءات المناسِبةَ بالاستماعِ، إذا رأى ذلك ملائمًا، حتّى الى المؤمنينَ الآخَرينَ وخصوصاً الإكليريكيّين.

القانون ٢٨٦ – في أثناءِ شغورِ الكرسيِّ أو إعاقتِه يعودُ الى مُدبِّرِ الأبرشيّةِ أو غيرِهِ الذي يسوسُها مؤقّتًا:

١ – أن يُعيِّنَ خوريًّا الكاهنَ الذي يرشّحهُ الرئيسُ الأعلى على قاعدةِ القانونِ ٢٨٤، البند ٢؛

التشريعات الدينية

§ 2. Ad paroeciam vero sodali instituti religiosi vel societatis vitae communis ad instar religiosorum concredendam Superior maior presbyterum idoneum sui instituti vel societatis Episcopo eparchiali ad nominationem proponit salvis conventionibus initis cum Episcopo eparchiali vel alia auctoritate a iure particulari propriae Ecclesiae sui iuris determinata.

§ 3. Parochus in suo officio stabilis est, quare ad tempus determinatum ne nominetur nisi:

1° agitur de sodali instituti religiosi vel societatis vitae communis ad instar religiosorum;

2° candidatus ad hoc scripto consensit;

3° agitur de casu speciali, quo in casu requiritur consensus collegii consultorum eparchialium;

4° ius particulare propriae Ecclesiae sui iuris id permittit.

CAN. 285 - § 1. Ut presbyter parochus nominari possit, oportet sit bonis moribus, sana doctrina, animarum zelo, prudentia ceterisque virtutibus et dotibus praeditus, quae ad ministerium paroeciale cum laude implendum iure requiruntur.

§ 2. Si presbyter matrimonio est iunctus, boni mores et in uxore et in filiis suis secum degentibus requiruntur.

§ 3. Paroeciam vacantem Episcopus eparchialis conferat illi, quem omnibus perpensis adiunctis aestimat idoneum omni personarum acceptione remota; ut iudicium de idoneitate ferat, audiat protopresbyterum aptasque investigationes peragat auditis, si opportunum ducit, etiam aliis christifidelibus praesertim clericis.

CAN. 286 - Sede eparchiali vacante aut impedita ad Administratorem eparchiae aliumve, qui eparchiam interim regit, pertinet:

1° parochum nominare presbyterum a Superiore maiore ad normam can. 284, § 2 propositum;

التشريعات الدينية

١٨٠ ـــــــ

2° parochum ex aliis presbyteris nominare, si sedes eparchialis unum saltem annum vacavit aut impedita est.

CAN. 287 - § 1. Parochus unius paroeciae tantum curam paroecialem habeat; ob penuriam tamen presbyterorum aut alia adiuncta plurium vicinarum paroeciarum cura eidem parocho concredi potest.

§ 2. In eadem paroecia unus tantum habeatur parochus; si vero ius particulare propriae Ecclesiae sui iuris permittit, ut paroecia pluribus presbyteris committatur, idem ius particulare accurate determinet, quaenam sint iura et obligationes moderatoris, qui actionem communem dirigat atque de eadem Episcopo eparchiali respondeat, et quaenam ceterorum presbyterorum.

CAN. 288 - Parochus a provisione canonica obtinet curam animarum, quam tamen eidem exercere non licet nisi capta ad normam iuris particularis possessione canonica paroeciae.

CAN. 289 - § 1. In exsequendo munere docendi parochus obligatione tenetur verbum Dei praedicandi omnibus christifidelibus, ut hi in fide, spe et caritate radicati in Christo crescant et communitas christiana illud testimonium caritatis reddat, quod Dominus commendavit; itemque institutione catechetica christifideles ad plenam mysterii salutis cognitionem ducendi unicuique aetati accommodatam; ad hanc institutionem tradendam non solum sodalium institutorum religiosorum vel societatum vitae communis ad instar religiosorum auxilium quaerat, sed etiam laicorum cooperationem.

§ 2. In perficiendo munere sanctificandi curet parochus, ut celebratio Divinae Liturgiae centrum sit et culmen totius vitae communitatis christianae; itemque allaboret, ut christifideles spirituali pabulo pascantur per devotam et frequentem sacramentorum susceptionem atque per consciam et actuosam in laudibus divinis participationem; meminerit etiam parochus quam maxime sacramentum paenitentiae ad vitam christianam fovendam conferre; quare facilem se praebeat ad hoc sacramentum ministrandum vocatis ad hoc, si opus est, aliis etiam sacerdotibus, qui varias linguas callent.

§ 3. In adimplendo munere regendi imprimis curet parochus, ut proprium gregem cognoscat; cum autem omnium ovium sit minister,

التشريعات الدينية

وَبِمَا أنّه خادمُ جميعِ الخرافِ فَلْيُعَزِّزْ نموَّ الحياةِ المسيحيّةِ بالنسبةِ الى كلِّ مسيحيّ، والى الجمعيّاتِ ولا سيَّمَا المعنيَّةِ بالرسالة، والى جماعةِ الرعيَّةِ كلِّها. ولذلكَ عليهِ أن يزورَ المنازلَ والمدارسَ بحَسَبِ ما تقتضيهِ مهمَّتُه الرعائيّة، وأن يهتمَّ باعتناءٍ بالمُراهِقينَ والشبّان، ويتولّى الفقراءَ المرضى بمحبَّةٍ أبويّة، وأن يُعنى أخيرًا عنايةً خاصّةً بالعمّالِ، ويَسعى الى جعلِ المؤمنينَ يُقدّمونَ المساعدةَ لأعمالِ الرسالة.

القانون ٢٩٠ – **البند ١** – يُمثِّلُ الخوري الرعيَّةَ في جميعِ الأمورِ القانونيّة.

البند ٢ – تعودُ الى الخوري الوظائفُ الكنسيَّةُ الأهمُّ كالاحتفالِ بأسرارِ التنشئةِ المسيحيّة، ومباركةِ الزواجاتِ مع التقيّدِ بالقانون ١٠٦٢، البند ٢، والجنائزِ الكنسيّة، بحيثُ لا يجوزُ لِنُوّابِ الخوارنةِ في الرعايا أن يَقوموا بها إلّا بإذنٍ على الأقلِّ مُقدَّرٍ من الخوري نفسِه.

القانون ٢٩١ – كلُّ التقادمِ التي يتسلَّمَها الخوري وسائرُ الإكليريكيّينَ المرتبطينَ بالرعيّةِ في مناسبةِ القيام بمهمّةٍ رعائيةٍ، ما عدا التقادمَ المذكورةَ في القوانين ٧١٥ الى ٧١٧، يجب أن تُدرَج في حسابِ الرعيّة، ما لَمْ يَتأكّدْ أنّ المُعطيَ له إرادةٌ مغايِرَةٌ بالنسبةِ الى تقادمَ أُعطيتْ بحريَّةٍ كاملة. ويعودُ الى الأسقفِ الأبرشيّ، بعد استشارةِ المجلسِ الكهنوتيّ، أن يضعَ الأحكامَ التي تُنَظِّمُ تخصيصَ تلكَ التقادمِ والأَجْرَ العادلَ للخوري، ولسائرِ إكليريكيّي الرعيّةِ على قاعدةِ القانون ٣٩٠.

القانون ٢٩٢ – **البند ١** – الخوري ملزَمٌ بواجبِ الإقامةِ في بيتِ الرعيّةِ بقربِ كنيسةِ الرعيّة؛ بيدَ أنّه بإمكانِ الرئيسِ الكنسيِّ المحلّيِّ، لِسَببٍ صوابيّ، أن يأذنَ لهُ بالإقامةِ في مكانٍ آخَرَ ما دامت خدمتُه الرعائيّةُ لا يَلحقُ بها ضررٌ من جرّاء ذلك.

البند ٢ – يُسمَحُ للخوري أن يَغيبَ عن الرعيّةِ للعطلةِ مدّةً لا تتجاوزُ الشهرَ متّصِلاً أو متقطّعًا كلَّ سنةٍ ما لَمْ يَحُلْ دونَ ذلكَ سببٌ خطيرٌ. ولا تُحْسَبُ ضمنَ العطلةِ الأيّامُ التي يَنقطعُ فيها الخوري مرّةً في السنةِ للرياضةِ الروحيّة. ولكنْ على الكاهنِ إذا أرادَ الغيابَ عن الرعيّةِ أكثرَ مِن أسبوعٍ أن يُعلِمَ رئيسَه الكنسيَّ المحلّيَّ بذلك.

البند ٣ – على الأسقفِ المحلّيِّ أن يضعَ القواعدَ التي تَلحَظُ تأمينَ العنايةِ بالرعيّةِ في غيابِ الخوري بواسطةِ كاهنٍ لديهِ السُلطاتُ والصلاحيّاتُ اللازمةُ.

التشريعات الدينية

vitae christianae incrementum foveat tum in singulis christifidelibus tum in consociationibus praesertim apostolatui addictis tum in tota communitate paroeciali; domos igitur et scholas visitet, prout munus pastorale id exigit; adulescentibus et iuvenibus studiose prospiciat; pauperes et infirmos paterna caritate prosequatur; specialem denique curam de opificibus habeat atque allaboret, ut christifideles operibus apostolatus auxilium praestent.

CAN. 290 - § 1. In omnibus negotiis iuridicis paroeciae parochus eiusdem personam gerit.

§ 2. Functiones sacrae maioris momenti, ut sunt celebratio sacramentorum initiationis christianae, benedictio matrimoniorum firmo can. 302, § 2, exsequiae ecclesiasticae ad parochum spectant ita, ut vicariis paroecialibus eas perficere non liceat nisi de licentia saltem praesumpta ipsius parochi.

CAN. 291 - Oblationes omnes eis exceptis, de quibus in cann 715 - 717, quae occasione perfuncti muneris pastoralis a parocho ceterisque clericis paroeciae addictis recipiuntur, ad massam paroecialem deferri debent, nisi de contraria offerentis voluntate constat circa oblationes plene voluntarias; Episcopo eparchiali consulto consilio presbyterali competit statuere praescripta, quibus destinationi harum oblationum necnon iustae remunerationi parochi ceterorumque paroeciae clericorum ad normam can. 390 provideatur.

CAN. 292 - § 1. Parochus obligatione tenetur residendi in domo paroeciali prope ecclesiam paroecialem; potest tamen Hierarcha loci iusta de causa permittere, ut alibi commoretur, dummodo ministerium paroeciale nihil inde detrimenti capiat.

§ 2. Nisi gravis obstat ratio, parocho feriarum gratia licet quotannis a paroecia abesse non ultra mensem continuum aut intermissum; quod in tempus feriarum dies non computantur, quibus semel in anno parochus recessui spirituali vacat; parochus autem, si ultra hebdomadam a paroecia abesse vult, tenetur de hoc proprium Hierarcham loci certiorem facere.

§ 3. Episcopi eparchialis est normas statuere, quibus prospiciatur, ut parochi absentia durante curae paroeciae provideatur per sacerdotem debitis potestatibus et facultatibus praeditum.

التشريعات الدينية

القانون ٢٩٣ – لِيَتذكَّرِ الخوري أنّ مِن واجبِهِ أن يظهرَ بتعاملهِ وعنايتِه اليوميّةِ للمعمَّدينَ وغيرِ المعمَّدين، للكاثوليكيّينَ وغيرِ الكاثوليكيّين، مِثالاً للخدمةِ الكهنوتيّةِ والرعائيّةِ الحقيقيّة، وأن يُؤدّيَ للجميعِ شهادةَ الحقيقةِ والحياة، وَأن يَسعى أيضاً كَراعٍ صالح وراءَ أولئكَ الذينَ على كَونِهم معمَّدينَ في الكنيسةِ الكاثوليكيّةِ قد انقطَعوا عن قَبولِ الأسرارِ بلِ انصرَفوا عن الإيمَان.

القانون ٢٩٤ – لِيُقِمِ الخوري الليترجيًّا الإلهيّةَ بتواترٍ لأجلِ شعبِ الرعيّةِ الموكولةِ اليه، وهو مُلزَمٌ بإقامتِها لأجلِهم في الأيّامِ التي يحدّدُها الشرعُ الخاصُّ بكنيستِه المستقلّة.

القانون ٢٩٥ – لِتُقَمْ في الرعيّةِ، على قاعدةِ الشرعِ الخاصّ بالكنيسةِ الخاصّةِ المستقلّة، مجالسُ مُلائمةٌ لِتَعاطي الشؤونِ الرعائيّةِ والاقتصاديّة.

القانون ٢٩٦ – **البند ١** – يجبُ أن يكونَ في الرعيّةِ سجلاّتٌ راعويّةٌ، أي سجلُّ المعمَّدينَ والمزوَّجينَ والموتى وغيرُها، بحسَبِ قواعدِ الشرعِ الخاصّ بالكنيسةِ الخاصّةِ المستقلّة، أو، في حالِ عدمِ وجودِها، بحَسَب القواعدِ التي يَضعُها الأسقفُ الأبرشيُّ. وَلْيُعْنَ الخوري بأَن تُمسَكَ السجلاّتُ الراعويّةُ وتُحفَظَ جيّدًا بحَسَبِ تلك القواعدِ عينِها.

البند ٢ – يجبُ أن يُدوَّنَ في سجلِّ المعمَّدينَ أَيضاً انتماءُ المعمَّدِ الى كنيسةٍ مستقلّةٍ على قاعدةِ القانون ٣٧، ومَنحُ المَسْحةِ بالميرونِ المقدّس، وما يَتعلَّقُ بحالةِ المؤمنينَ القانونيّة من جرّاءِ الزواج، مع التقيُّدِ بالقانون ٨٤٠، البند ٣، ومن جرَّاءِ التبنّي، وكذلكَ من جرَّاءِ الرسامةِ المقدَّسةِ أو النذرِ المؤبَّدِ في مؤسَّسةٍ رهبانيّة. ويجبُ أن تُذكَرَ دومًا هذه الملاحظاتُ في شهادةِ المَعموديّة.

البند ٣ – يجبُ أن يُوقّعَ الخوري بنفسِه أو بِمَن يفوّضُه، وأن يَختمَ بخَتْمِ الرعيّةِ الشهاداتِ التي تُعطى عن حالةِ المؤمنينَ القانونيّةِ، وجميعَ الوثائقِ التي يمكنُ أن يكونَ لها أَهميَّةٌ قانونيّة.

البند ٤ – يجبُ أن يكونَ في الرعيّةِ خزانةُ محفوظاتٍ تُصانُ فيها السجلاتُ الرعائيّةُ معَ رسائلِ الرُؤَساءِ الكنسيّينَ وسائرِ الوثائقِ التي يجبُ أن تُحفظَ بداعي الضَّرورةِ أو

التشريعات الدينية

CAN. 293 - Memor sit parochus se debere sua cottidiana conversatione et sollicitudine baptizatis et non baptizatis, catholicis et acatholicis, exemplum ministerii vere sacerdotalis et pastoralis exhibere omnibusque testimonium veritatis et vitae reddere et ut bonus pastor illos quoque quaerere, qui baptizati quidem in Ecclesia catholica a susceptione sacramentorum se abstinent vel immo a fide defecerunt.

CAN. 294 - Divinam Liturgiam pro populo paroeciae sibi concreditae parochus frequenter celebret, diebus vero iure particulari propriae Ecclesiae sui iuris praescriptis celebrare tenetur.

CAN. 295 - In paroecia habeantur ad normam iuris particularis propriae Ecclesiae sui iuris opportuna consilia ad res pastorales et oeconomicas tractandas.

CAN. 296 - § 1. In paroecia habeantur libri paroeciales, liber scilicet baptizatorum, matrimoniorum, defunctorum aliique secundum normas iuris particularis propriae Ecclesiae sui iuris aut, si hae desunt, ab ipso Episcopo eparchiali statutas; prospiciat parochus, ut libri paroeciales servatis eisdem normis recte conscribantur atque asserventur.

§ 2. In libro baptizatorum adnotentur quoque ascriptio baptizati determinatae Ecclesiae sui iuris ad normam can. 37, ministratio chrismationis sancti myri necnon, quae ad christifidelium pertinent statum canonicum ratione matrimonii salvo quidem can. 840, § 3, ratione adoptionis itemque ratione ordinis sacri vel professionis perpetuae in instituto religioso; hae adnotationes in testimonium baptismi semper referantur.

§ 3. Testimonia, quae de statu canonico christifidelium dantur, et omnia documenta, quae momentum habere possunt iuridicum ab ipso parocho eiusve delegato subscribantur et sigillo paroeciali muniantur.

§ 4. In paroecia habeatur archivum, in quo libri paroeciales asserventur una cum Hierarcharum epistulis aliisque documentis necessitatis vel utilitatis causa servandis; quae omnia ab Episcopo

الفائِدةِ. وهٰذهِ كلُّها يجبُ أن يَتفَقَّدهَا الأسقفُ الأبرشِيُّ أو مندوبُه في أثناءِ الزيارةِ القانونيّة، أو في وقتٍ آخرَ مُلائم. وَلْيَحْرِصِ الخوري على ألّا تَصِلَ الى أيدي الغُرَباء.

البند ٥ – يجبُ أيضاً أن تُحفَظَ السجلاّتُ الرعائيّةُ القديمةُ على قاعدةِ الشرعِ الخاصّ.

القانون ٢٩٧ – **البند ١** – ينكفُّ الخوري عن وظيفتِه بالاستعفاءِ الذي يقبلُهُ الأسقفُ الأبرشيُّ، أو بمرورِ الزَّمنِ المحدَّد، أو بالإقالةِ أو بالنَقل.

البند ٢ – عندَما يُتِمُّ الخوري السَّنةَ الخامسةَ والسَّبعينَ من عمرهِ يُطْلَبُ منه أن يبلِّغَ استعفاءه منَ الوظيفةِ الى الأسقفِ الذي يقرِّرُ قبولَها أو تَأْخيرَها بعدَ النظرِ في جميعِ ظروفِ الشخص والمكانِ. وعلى الأسقفِ الأبرشيِّ أن يدبّرَ للمُستقِيل المعيشةَ والمسكنَ اللائقَيْنِ بالنظرِ الى قواعدِ الشرعِ الخاصِّ لكنيستهِ المستقلّة.

القانون ٢٩٨ – اذا شغرت الرَّعيةُ أو مُنِعَ الخوري لأيِّ سببٍ منَ الأَسبَابِ من مُمارَسَةِ وظيفَتِه الرّعائيَّةِ في الرَّعيَّةِ فلْيُعيِّن الأسقفُ الأبرشيُّ كاهنًا آخرَ مدبّرًا للرعيَّةِ.

القانون ٢٩٩ – **البند ١** – لِمُدبّرِ الرعيّةِ منَ الحقوقِ وعليهِ منَ الواجباتِ مثلُ ما للخوري إلّا إذا رَسَمَ الأسقفُ الأبرشيُّ غيرَ ذلك.

البند ٢ – لا يجوزُ لمدبّرِ الرعيّةِ أن يفعلَ أيَّ شيءٍ يُمكنُ أن يمسَّ بأذًى حقوقَ الخوري أو يُلحقَ ضررًا بالأموالِ الرعائيَّة.

البند ٣ – على مُدبّرِ الرعيّةِ عندما تنتهي مُهِمَّتُهُ أن يؤدّيَ حسابًا الى الخوري.

القانون ٣٠٠ – **البند ١** – إذا شغَرت الرعيّةُ وإذا مُنع الخوري تمامًا من ممارسةِ وظيفتِه الرعائيّةِ يتسلّمُ مسؤوليةَ الرعيّةِ مؤقّتًا نائبُ الخوري قَبْلَ تعيينِ مُدبّرِ الرعيّة. وإذا كانَ هناك أكثرُ من واحدٍ يتسلّمُ أقدمُهم بالرسامةِ الكهنوتيّة، وإذا لم يكنْ هناك نُوَّابٌ للخوري يتسلّمُ الخوري الأقربُ، ولكنْ على أسقفِ الأبرشيّةِ أن يُعيّنَ في الوقتِ المناسبِ أيَّ رعيّةٍ هي الأقربُ الى الأُخرى.

البند ٢ – كلُّ مَن يتسلّمُ مؤقّتًا إدارةَ رعيَّةٍ عليهِ أن يُعلِمَ حالاً الأسقفَ الأبرشيَّ بالأمر.

التشريعات الدينية

eparchiali eiusve delegato visitationis canonicae vel alio tempore opportuno inspicienda parochus caveat, ne ad extraneorum manus perveniant.

§ 5. Libri paroeciales antiquiores quoque asserventur ad normam iuris particularis.

CAN. 297 - § 1. Parochus ab officio cessat renuntiatione ab Episcopo eparchiali acceptata, elapso tempore determinato, amotione vel translatione.

§ 2. Parochus expleto septuagesimo quinto aetatis anno rogatur, ut renuntiationem ab officio exhibeat Episcopo eparchiali, qui omnibus personae et loci inspectis adiunctis de eadem acceptanda aut differenda decernat; renuntiantis congruae sustentationi et habitationi ab Episcopo eparchiali providendum est attentis normis iuris particularis propriae Ecclesiae sui iuris.

CAN. 298 - Si vacat paroecia aut parochus quacumque de causa a munere pastorali in paroecia exercendo impeditur, Episcopus eparchialis quam primum aliquem sacerdotem nominet administratorem paroeciae.

CAN. 299 - § 1. Administrator paroeciae eadem iura et obligationes habet ac parochus, nisi ab Episcopo eparchiali aliud statuitur.

§ 2. Administratori paroeciae nihil agere licet, quod praeiudicium afferre potest iuribus parochi aut damno esse potest bonis paroecialibus.

§ 3. Administrator paroeciae expleto munere parocho rationem reddat.

CAN. 300 - § 1. Paroecia vacante itemque parocho a munere pastorali exercendo penitus impedito ante administratoris paroeciae nominationem curam paroeciae interim assumat vicarius paroecialis et quidem, si plures sunt, eorum ordinatione presbyterali senior aut, si vicarii desunt, parochus vicinior; Episcopus eparchialis autem tempestive determinet, quaenam cuique paroecia vicinior habenda sit.

§ 2. Qui paroeciae regimen interim assumpsit, Episcopum eparchialem de re statim certiorem faciat.

القانون ٣٠١ – البند ١ – يمكنُ أن يُضافَ الى الخوري نائبُ خوري واحدٌ أو أكثر، على أن يكونوا منَ الكهنة، وذلك إذا اقتَضتِ الضَّرورةُ أو كانَ ذلكَ مناسِبًا للقيامِ كَما يجبُ بمسؤوليَّةِ الرعيّةِ الراعويّة.

البند ٢ – يمكنُ أن يُقامَ نائبُ الخوري إمّا للرعيّة بكاملِها أو لجزءٍ محدَّدٍ منَ الرعيَّة.

البند ٣ – يعيّنُ الأسقفُ الأبرشيُّ بحرّيةٍ نائبَ الخوري بعدَ الاستماعِ الى الخوري، إلّا إذا رأى بفطنتِه غيرَ ذلك، وإذا تعلّقَ الأمرُ بعضوٍ في مؤسَّسةٍ رهبانيَّةٍ أو جمعيّةِ حياةٍ مشتركةٍ على غِرارِ الرهبانِ يجبُ التقيُّدُ بالقانون ٢٨٤، البند ٢.

القانون ٣٠٢ – البند ١ – تُحدَّد حقوقُ نائبِ الخوري وواجباتُه انطلاقًا من الشَّرعين العامّ والخاصّ ومِنْ رسائلِ الأسقفِ الأبرشيّ، ويجبُ أن تُمارَسَ تحتَ سلطةِ الخوري. ولكنْ يجبُ على نائبِ الخوري، بِحُكْم وظيفتِه، إذا لم يُنصَّ بوضوحٍ على خلافِ ذلك، وباستثناءِ الواجبِ المذكورِ في القانون ٢٩٤، أن يساعِدَ الخوري في كاملِ الخدمةِ الراعويّة، وأن يقومَ مقامَهُ إذا سَنَحَ الظرفُ.

البند ٢ – ليسَ لنائبِ الخوري، بِحُكْمِ وظيفتِه، صلاحيَّةُ مَنْحِ بركةِ الزواجات. الّا أنّ تلك الصلاحيّة، حتّى العموميَّة، يمكنُ أن يمنحَها له، علاوةً على الرئيسِ الكنسيِّ المحليِّ، الخوري ولكنْ ضمنَ حدودِ الرعيَّةِ. ويستطيعُ نائبُ الخوري، إذا أُعطِيتْ له تلكَ الصلاحيَّةُ، أن يمنحَها أيضاً لكهنةٍ آخَرين في حالاتٍ فرديّة.

البند ٣ – على نائبِ الخوري بكَونِهِ معاونًا للخوري، أن يقومَ كلَّ يومٍ بمساعدةٍ كريمةٍ وفاعلةٍ في المُهمَّةِ الراعويّة، وَلْيَكُنِ التَّعاملُ بين الخوري ونائبِهِ أخويًّا، وَلْتَقُمْ بينَهما على الدَوامِ محبّةٌ متبادَلةٌ واحترامٌ، وَلْيَتَساعدا بالنصائحِ والتآزرِ والمَثَلِ، ويُدبّرا الشأنَ الرعائيَّ بإرادةٍ منسجمةٍ وغَيْرةٍ مشتَركة.

البند ٤ – نائبُ الخوري مُلزمٌ بواجبِ الإقامةِ في الرعيّةِ بحَسبِ ما يرسمُ الأسقفُ الأبرشيُّ أو العوائدُ الشرعيّة. وبالنسبةِ الى وقتِ العطلةِ يكونُ لنائبِ الخوري ما للخوري مِن حَقّ.

القانون ٣٠٣ – بإمكانِ الأسقفِ الأبرشيِّ أن يُقيلَ نائبَ الخوري لسببٍ صوابيّ.

التشريعات الدينية

CAN. 301 - § 1. Si ad curam pastoralem paroeciae debite implendam necesse aut opportunum est, parocho adiungi possunt unus vel plures vicarii paroeciales, qui debent esse presbyteri.

§ 2. Vicarius paroecialis constitui potest sive pro tota paroecia sive pro determinata paroeciae parte.

§ 3. Vicarium paroecialem libere nominat Episcopus eparchialis audito, nisi aliter prudenter iudicat, parocho et, si de sodali instituti religiosi vel societatis vitae communis ad instar religiosorum agitur, servato can. 284, § 2.

CAN. 302 - § 1. Vicarii paroecialis iura et obligationes ex iure communi et particulari necnon ex litteris Episcopi eparchialis desumantur et sub auctoritate parochi exercenda sunt; sed, nisi aliter expresse cavetur et excepta obligatione, de qua in can. 294, vicarius paroecialis debet ratione officii parochum adiuvare in toto ministerio paroeciali et, si res fert, parochi vicem supplere.

§ 2. Ratione autem officii vicarius paroecialis facultate matrimonia benedicendi praeditus non est; hanc tamen facultatem, etiam generalem, ei conferre potest praeter Hierarcham loci etiam parochus intra fines paroeciae; quam facultatem, si ipsi collata est, vicarius paroecialis aliis quoque sacerdotibus singulis in casibus conferre potest.

§ 3. Vicarius paroecialis tamquam parochi cooperator praestantem et actuosam operam cottidie impendat in munere pastorali; inter parochum et vicarium paroecialem fraterna habeatur conversatio, mutua caritas et reverentia semper vigeat iidemque consiliis, auxilio et exemplo se invicem adiuvent curae paroeciali concordi voluntate communique studio providentes.

§ 4. Vicarius paroecialis obligatione tenetur in paroecia residendi secundum praescripta Episcopi eparchialis vel legitimas consuetudines; circa tempus feriarum vero vicarius paroecialis idem ius habet ac parochus.

CAN. 303 - Vicarius paroecialis potest ab Episcopo eparchiali amoveri iusta de causa; si vero vicarius paroecialis est sodalis

التشريعات الدينية

أمّا إذا كانَ نائبُ الخوري عضوًا في مؤسَّسةٍ رهبانيّةٍ أو جمعيّةِ حياةٍ مشتركةٍ على غرارِ الرهبانِ فيجب التقيُّدُ بالقانون ١٣٩١، البند ٢.

الفصل الرابع
في مديري الكنائس

القانون ٣٠٤ – مُديرُ الكنيسةِ هو كاهنٌ يُطلَبُ منهُ الاعتناءُ بكنيسةٍ ما ليستْ كنيسةَ رعيّةٍ ولا هيَ مُلحَقةٌ بديرِ مؤسَّسةِ حياةٍ مكرَّسةٍ.

القانون ٣٠٥ – **البند ١** – يُعيِّنُ الأسقفُ الأبرشيُّ مُديرَ الكنيسة، معَ الحفاظِ على حقِّ الرئيسِ الأعلى لمؤسَّسةٍ رهبانيّةٍ أو لجمعيّةِ حياةٍ مشتركةٍ على غرارِ الرهبانِ بأن يُرشِّحَ للتعيينِ كاهنًا ملائِمًا مِن مؤسَّستِه أو جمعيّتِه.

البند ٢ – يعودُ للأسقفِ الأبرشيِّ تعيينُ مديرِ الكنيسةِ الذي رشَّحَهُ رئيسُه. وإن كانتِ الكنيسةُ تخصُّ إحدى مؤسَّساتِ الحياةِ المشتركةِ الإكليريكيةِ ذاتِ العصمةِ الحبريّةِ أو البطريركيّةِ.

البند ٣ – إذا كانتِ الكنيسةُ مضمومةً الى مدرسةٍ إكليريكيّةٍ أو معهدٍ آخَرَ يسوسُه كهنةٌ يكونُ رئيسُ الإكليريكيّةِ أو المعهدِ هو في الوقتِ عينه مديرَ الكنيسةِ، ما لَمْ يُقرِّرِ الأسقفُ الأبرشيُّ غيرَ ذلك.

القانون ٣٠٦ – **البند ١** – لا يجوزُ لمديرِ الكنيسةِ القيامُ بالوظائفِ الرعائيّةِ في الكنيسةِ الموكولةِ اليهِ إلّا بموافقةِ الخوري أو إذا سَنَحَ الظرفُ بتفويضٍ منهُ معَ التقيُّدِ بالقانون ٣٣٦، البند ٢.

البند ٢ – يستطيعُ مديرُ الكنيسةِ أن يقيمَ فيها الليترجيّا الإلهيّةَ والصلواتِ الطقسيّةَ معَ الحفاظِ على أنظمةِ التأسيسِ الشرعيّة، وما دامَ الرئيسُ الكنسيُّ المحلّيُّ لا يَرى أنّها تُلحِقُ أيَّ ضررٍ بالخِدمةِ الرعائيّة.

القانون ٣٠٧ – يستطيعُ الرئيسُ الكنسيُّ المحلّيُّ، إذا رَأى ذلك ملائِمًا، أن يُوعِزَ الى مديرِ الكنيسةِ بالقيامِ بوظائفَ مقدَّسةٍ معيَّنةٍ، حتّى الرعائيّةِ منها، في الكنيسةِ الموكولةِ

التشريعات الدينية

instituti religiosi vel societatis vitae communis ad instar religiosorum, servetur can. 1391, § 2

Caput IV
De rectoribus ecclesiarum

CAN. 304 - Rector ecclesiae est presbyter, cui cura demandatur alicuius ecclesiae, quae nec paroecialis est nec adnexa domui instituti vitae consecratae.

CAN. 305 - § 1. Rector ecclesiae nominatur ab Episcopo eparchiali salvo iure Superioris maioris instituti religiosi vel societatis vitae communis ad instar religiosorum presbyterum idoneum sui instituti vel societatis ad nominationem proponendi.

§ 2. Etsi ecclesia pertinet ad aliquod institutum vitae consecratae clericale iuris pontificii vel patriarchalis, Episcopo eparchiali competit rectorem ecclesiae a Superiore propositum nominare.

§ 3. Si ecclesia coniuncta est cum seminario aliove collegio, quod a presbyteris regitur, rector seminarii vel collegii est simul rector ecclesiae, nisi aliud Episcopus eparchialis statuit.

CAN. 306 - § 1. In ecclesia sibi commissa rectori ecclesiae functiones paroeciales peragere non licet nisi consentiente aut, si res fert, delegante parocho et firmo can. 336, § 2.

§ 2. Rector ecclesiae potest ibidem Divinam Liturgiam et laudes divinas celebrare salvis legitimis fundationis statutis atque, dummodo haec de iudicio Hierarchae loci nullo modo ministerio paroeciali praeiudicium afferant.

CAN. 307 - Hierarcha loci, si id opportunum censet, potest rectori ecclesiae praecipere, ut determinatas in ecclesia sibi

التشريعات الدينية

اليه، بل أن تُشْرَعَ الكنيسةُ لفئاتٍ معيَّنةٍ منَ المؤمنين.

القانون ٣٠٨ – لا يجوزُ لأحدٍ بدونِ إذنٍ مُقدَّرٍ على الأقلِّ من مديرِ الكنيسةِ أو السلطةِ العُليا أن يُقيمَ في الكنيسةِ الليترجيّا الإلهيّةَ، أو الصلواتِ الطقسيّة، أو أن يَمنحَ الأسرارَ ويَضطلعَ بوظائفَ كنسيّةٍ أُخرى. بيدَ أنَّ هذا الإذنَ يجبُ أن يُعطى أو يُرفَضَ على قاعدةِ الشرع.

القانون ٣٠٩ – يجبُ أن يُعنى مُديرُ الكنيسةِ تحتَ سلطةِ الرئيس المحلّيّ، ومعَ الحفاظِ على الأَحكامِ الشرعيّةِ والحقوقِ المكتَسبةِ، بأن تُقامَ الليترجيّا الإلهيّةُ والأسرارُ والصلواتُ الطقسيةُ في الكنيسةِ بحسَبِ ما ترسمهُ الكتبُ الليترجيَّةُ والشَّرعُ، وأن يُوفَى بالالتزاماتِ بأمانةٍ، وأن تُدارَ الأموالُ الكنسيّةُ إدارةً صحيحةً، وأن يُدَبَّرَ أمرُ الحفاظِ على الأَمتعةِ والأَماكنِ المقدَّسةِ وحُسنِ منظرِها، وأن لا يُجْرَى أيُّ شيءٍ لا يليقُ بأيِّ وجهٍ من الوجوهِ بقداسةِ المَكان والإجلالِ الواجبِ لبيتِ الله.

القانون ٣١٠ – يستطيعُ الأسقفُ الأبرشيُّ أن يعزلَ مديرَ الكنيسةِ لِسَببٍ صوابيّ. أمّا إذا كانَ المديرُ عضوًا في مؤسَّسةٍ رهبانيّةٍ أو جمعيّةِ حياةٍ مشترَكةٍ على غرارِ الرهبانِ فيجبُ التقيّدُ بالقانون ١٣٩١، البند ٢.

التشريعات الدينية

commissa celebret functiones sacras, etiam paroeciales, necnon ut ecclesia pateat certis christifidelium coetibus.

CAN. 308 - Sine rectoris ecclesiae vel auctoritatis superioris licentia saltem praesumpta nemini licet in ecclesia Divinam Liturgiam vel laudes divinas celebrare, sacramenta ministrare aliasve functiones sacras peragere; haec vero licentia dari vel denegari debet ad normam iuris.

CAN. 309 - Rector ecclesiae sub auctoritate Hierarchae loci servatisque legitimis statutis et iuribus quaesitis debet curare, ut Divina Liturgia, sacramenta et laudes divinae secundum praescripta librorum liturgicorum et iuris in ecclesia celebrentur, onera fideliter impleantur, bona ecclesiastica diligenter administrentur, sacrae supellectilis atque aedium sacrarum conservationi et decori provideatur nec quidpiam fiat, quod sanctitati loci ac reverentiae domui Dei debitae quoquo modo non congruat.

CAN. 310 - Rectorem ecclesiae Episcopus eparchialis amovere potest iusta de causa; si vero rector ecclesiae est sodalis instituti religiosi vel societatis vitae communis ad instar religiosorum, servetur can. 1391, § 2.

الباب الثامن
في الإكسرخوسيات والإكسرخوسين

القانون ٣١١ – البند ١ – الإكسرخوسيةُ هي جزءٌ من شعبِ اللهِ لم يكوَّنْ أبرشيّةً لأسبابٍ خاصّة، ووُضعتْ له حدودُ أرضٍ أو غيرُها، وعُهدَ به الى رعايةِ إكسرخوس.

البند ٢ – لإنشاءِ إكسرخوسيةٍ تقعَ ضمنَ حدودِ رقعةٍ كنيسةٍ بطريركيّة، ولتغييرِها وإلغائِها يجبُ التقيّدُ بالقانون ٨٥، البند ٣. أمّا إنشاء إكسرخوسياتٍ أُخرى وتغييرُها وإلغاؤها فيعودُ الى الكرسيِّ الرسوليّ.

القانون ٣١٢ – يسوسُ الإكسرخوسُ الإكسرخوسيةَ إمّا باسمِ مَن عَيّنَهُ وإمّا باسمِهِ الخاصّ. ويجبُ أن يُوضَحَ ذلك في إنشاءِ الإكسرخوسيةِ أو تغييرها.

القانون ٣١٣ – ما قيلَ في الشرعِ عن الأبرشياتِ والأساقفةِ الأبرشيّين يصلحُ أيضاً للإكسرخوسياتِ والإكسرخوسين، ما لم يَرِدْ في الشرعِ صراحةً أو يتبيَّنْ من طبيعةِ الشيءِ غيرُ ذلك.

القانون ٣١٤ – **البند ١** – ضمنَ حدودِ رقعةٍ كنيسةٍ بطريركيةٍ يعيّنُ البطريركُ الإكسرخوسَ بموافقةِ السينودسِ الدائمِ مع التقيّدِ بالقوانين ١٨١ إلى ١٨٨، إذا تعلّقَ الأمرُ بإكسرخوس يجبُ أن يُرسم أسقفًا. وفي الحالات الأُخرى يعودُ تعيينُ الإكسرخوسِ إلى الكرسيِّ الرسوليِّ وحدَه.

البند ٢ – الإكسرخوسُ الذي عيَّنه البطريركُ لا يمكنُ عزلُه عن وظيفتهِ إلّا بموافقةِ سينودس أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيّة.

البند ٣ – يَتسلّمُ الإكسرخوسُ تسلّمًا قانونيًّا الإكسرخوسيةَ الموكولةَ إليه بإبداءِ مرسومِ تعيينهِ لمن يسوسُ الاكسرخوسيةَ مؤقّتًا.

القانون ٣١٥ – **البند ١** – يستطيعُ الإكسرخوسُ المُقامُ خارجَ حدودِ رقعةِ كنيسةٍ

التشريعات الدينية

TITULUS VIII

De exarchiis et de Exarchis

CAN. 311 - § 1. Exarchia est populi Dei portio, quae ob specialia adiuncta ut eparchia non est erecta quaeque territorialiter vel alia ratione circumscripta Exarcho pascenda concreditur.

§ 2. In erectione, immutatione et suppressione exarchiae, quae intra fines territorii Ecclesiae patriarchalis sita est, servandus est can. 85, § 3; erectio, immutatio et suppressio ceterarum exarchiarum soli Sedi Apostolicae competit.

CAN. 312 - Exarchus exarchiam regit aut nomine illius, a quo nominatus est, aut nomine proprio; de qua re in erectione vel immutatione exarchiae constare debet.

CAN. 313 - Quae in iure de eparchiis vel de Episcopis eparchialibus dicuntur, valent etiam de exarchiis vel de Exarchis, nisi aliter iure expresse cavetur vel ex natura rei constat.

CAN. 314 - § 1. Intra fines territorii Ecclesiae patriarchalis Exarchus nominatur a Patriarcha de consensu Synodi permanentis et firmis cann. 181 - 188, si de Exarcho agitur, qui Episcopus ordinandus est; in ceteris casibus nominatio Exarchi competit soli Sedi Apostolicae.

§ 2. Exarchus a Patriarcha nominatus ab officio amoveri non potest nisi de consensu Synodi Episcoporum Ecclesiae patriarchalis.

§ 3. Exarchus possessionem canonicam exarchiae sibi concreditae capit decretum nominationis ostendens ei, qui interim exarchiam regit.

CAN. 315 - § 1. Exarchus extra fines territorii Ecclesiae

التشريعات الدينية

بطريركيّةٍ أن يَطلبَ من البطريركِ كهنةً كفاةً يتعهّدونَ رعائيًّا المؤمنينَ في الإكسرخوسية. وعلى البطريركِ أن يلبّيَ الطلبَ قدْرَ المستطاع.

البند ٢ – يُحسب الكهنةُ الذين أرسلهم البطريركُ إلى الإكسرخوسيةِ لوقتٍ محدَّدٍ أو غيرِ محدَّدٍ منتمين إلى الإكسرخوسية، ويَخضعونَ في كلِّ شيءٍ لسلطةِ الإكسرخوس.

القانون ٣١٦ – الاعتراضُ على مراسيمِ الإكسرخوسِ الذي يسوسُ الإكسرخوسيةَ باسم الحبرِ الرومانيِّ أو البطريركِ يكونُ على التوالي الى الكرسيِّ الرسوليِّ أو البطريركِ. أمّا الاعتراضُ على مراسيمِ الإكسرخوسِ الذي يسوسُ الإكسرخوسية باسمهِ الخاصِّ فيكونُ على قاعدةِ الشرع العاديّة.

القانون ٣١٧ – على الإكسرخوسِ أن يقومَ بزيارةِ ضريحي القدّيسينِ الرسولينِ بطرسَ وبولس، على قاعدة القانون ٢٠٨، باستثناءِ الإكسرخوسين الذين يسوسون باسمِ البطريركِ الإكسرخوسية الموكولةَ إليهم.

القانون ٣١٨ – **البند ١** – على الإكسرخوسِ الذي عَيّنهُ البطريركُ أن يقدّمَ لهُ كلَّ خمسِ سنواتٍ تقريرًا بالكتابةِ عن حالةِ الإكسرخوسيةِ الروحيّةِ والزمنيّة.

البند ٢ – على الإكسرخوسِ الذي عيَّنهُ الحبرُ الرومانيُّ أن يعملَ ذلك التقريرَ للكرسيِّ الرسوليِّ كلَّ خمسِ سنوات، وإذا كان منتميًا إلى كنيسةٍ بطريركيّةٍ فليُرسل أيضاً إلى البطريركِ نسخةً عن ذلك التقريرِ في أقربِ وقتٍ ممكن.

القانون ٣١٩ – **البند ١** – الشرائعُ المرتبطةُ بالجمعِ الأبرشيِّ والدائرةِ الأبرشيّةِ والمجلسِ الكهنوتيِّ وهيئةِ المستَشارين الأبرشيين والمجلسِ الرعائيِّ تُلزمُ الإكسرخوسَ مع التكيُّفِ اللازم، بالنسبةِ إلى الأماكنِ والأشخاص، بحسب رأيِ السلطةِ التي أنشأتِ الإكسرخوسية أو غيَّرتها.

البند ٢ – إذا تعذّرَ إنشاءُ هيئةِ مستشارينَ على قاعدةِ القانون ٢٧١، البند ٣، فَليؤلّفِ الإكسرخوسُ فريقًا من الكهنةِ الأكثرِ فطنةً لا يقلُّ عددُهم عن ثلاثة، يُختارون، ما أمكن ذلك، من بين أعضاءِ المجلسِ الكهنوتيِّ إذا وُجد وعليه أن يَطلبَ موافقَتهم أو مشورتَهم كلّما فَرض الشرعُ على الأسقفِ الأبرشيِّ ضرورةَ الحصولِ على موافقةِ هيئةِ المستَشارينَ أو مشورتِهم للعمل.

التشريعات الدينية

patriarchalis constitutus a Patriarcha presbyteros idoneos expetere potest, qui curam pastoralem christifidelium in exarchia suscipiant; Patriarcha autem, quatenus fieri potest, petitioni Exarchi satisfaciat.

§ 2. Presbyteri a Patriarcha ad tempus determinatum aut indeterminatum in exarchiam missi exarchiae addicti habentur et in omnibus subsunt potestati Exarchi.

CAN. 316 - A decretis Exarchi, qui nomine Romani Pontificis vel Patriarchae exarchiam regit, recursus fit respective ad Sedem Apostolicam vel Patriarcham; a decretis Exarchi, qui nomine proprio exarchiam regit, recursus fit ad ordinariam normam iuris.

CAN. 317 - Exarchus obligatione tenetur sanctorum Apostolorum Petri et Pauli limina visitandi ad normam can. 208 exceptis Exarchis, qui nomine Patriarchae exarchiam sibi concreditam regunt.

CAN. 318 - § 1. Exarchus a Patriarcha nominatus debet quinto quoque anno relationem scripto datam ad Patriarcham de statu spirituali et temporali exarchiae mittere.

§ 2. Exarchus a Romano Pontifice nominatus eandem relationem Sedi Apostolicae singulis quinquenniis debet facere et, si ad Ecclesiam patriarchalem pertinet, etiam Patriarchae exemplar relationis quam primum mittere.

CAN. 319 - § 1. Legibus de conventu eparchiali, de curia eparchiali, de consilio presbyterali, de collegio consultorum eparchialium et de consilio pastorali Exarchus tenetur locorum et personarum rationi iudicio auctoritatis, quae exarchiam erexit vel immutavit, aeque accommodatis.

§ 2. Si collegium consultorum ad normam can. 271, § 3 constitui non potest, Exarchus constituat coetum ex prudentioribus presbyteris non minus quam tribus, quatenus fieri potest inter membra consilii presbyteralis, si hoc exstat, selectis, cuius consensum vel consilium exquirere debet, quoties ius statuit Episcopum eparchialem ad agendum indigere consensu vel consilio collegii consultorum eparchialium.

التشريعات الدينية

القانون ٣٢٠ – البند ١ – عندَ شغورِ الإكسرخوسيةِ أو إعاقتِها تنتقلُ سياستُها إلى النائبِ العامّ، وإن لم يوجد، فإلى الكاهنِ الأقدمِ بالرسامةِ الكهنوتيّة.

البند ٢ – على مَن تؤولُ إليه سياسةُ الإكسرخوسيةِ موقّتًا أن يُعلِمَ في أقربِ وقتٍ ممكنٍ السلطةَ التي مِن حقِّها تعيينُ الإكسرخوسِ لتدبّرِ الأمر. وفي خلالِ ذلك يستطيعُ استعمالَ كلِّ السلطاتِ والصلاحيّاتِ المألوفةِ والمفوَّضةِ التي كانت للإكسرخوس، ما لم تكن قد أُعطيت له نظرًا إلى شخصه.

القانون ٣٢١ – البند ١ – يكونُ للإكسرخوسِ الذي لم يُرسَم أسقفًا في أثناءِ قيامهِ بوظيفته، الامتيازاتُ والشاراتُ التي للمرتبةِ الأولى بعد الأسقفية.

البند ٢ – يجبُ التقيّدُ بالشرعِ الخاصِّ في أمرِ الاحتفاظِ بهذه الامتيازاتِ والشاراتِ أو التخلّي عنها بعد انتهاءِ الوظيفة.

التشريعات الدينية

CAN. 320 - § 1. Exarchiae vacantis vel impeditae regimen transit ad Protosyncellum aut, si deest, ad parochum ordinatione presbyterali seniorem.

§ 2. Ille, ad quem exarchiae regimen interim devenit, quam primum debet certiorem facere auctoritatem, cuius est Exarchum nominare, ut provideat; interim vero uti potest omnibus potestatibus et facultatibus sive ordinariis sive delegatis, quas Exarchus habuit, nisi eidem commissae sunt industria personae Exarchi.

CAN. 321 - § 1. *Exarchus, qui Episcopus ordinatus non est,* habet durante munere privilegia et insignia primae post episcopalem dignitatis.

§ 2. In his privilegiis et insignibus retinendis vel minus expleto munere servetur ius particulare.

التشريعات الدينية

الباب التاسع
في مؤتمرات الرؤساء الكنسيين لكنائس عدّة مستقلّة

القانون ٣٢٢ – البند ١ – عندما يبدو الأمرُ ملائمًا في رأي الكرسيّ الرسوليّ، يجبُ أن يدعوَ البطريركُ أو سلطةٌ أخرى يعيّنُها الكرسيُّ الرسوليُّ، البطاركةَ ومتروبوليتي الكنائسِ المتروبوليتيّة المستقلّةِ والأساقفةَ الأبرشيّين، وإذا لحظ النظامُ ذلك، الرؤساءَ الكنسيّين المحليّين الآخرين أيضاً، من كنائسَ مستقلّةٍ عدّة، حتّى الكنيسةِ اللاتينيّة، الذين يمارسونَ سلطتَهم في ذاتِ البلدِ أو المنطقة، إلى عقدِ مؤتمراتٍ دوريّةٍ في أوقاتٍ محدَّدة. والغايةُ أن يتمَّ، في ضوءِ ما توحي به الفطنةُ والخبرةُ وبتبادل الآراء، توحيدٌ مقدَّسٌ للطاقاتِ في سبيلِ خيرِ الكنائسِ العامّ. وبذلك تتعزّزُ وحدةُ العملِ، وتُساند النشاطاتُ المشتركة، ويُدعَمُ خيرُ الديانةِ دعمًا أفضل، ويجري التقيّدُ بالنظامِ الكنسيّ على وجهٍ أفعل.

البند ٢ – ليس لقراراتِ هذا المؤتمر قوّة قانونيّةٌ إلزاميّة، ما عدا تلك التي لا تُلحقُ أيَّ ضررٍ بطقسِ كلٍّ من الكنائسِ المستقلّةِ أو بسلطةِ البطاركةِ والسينودساتِ والمتروبوليتينَ ومجالسِ الرؤساءِ الكنسيّين، والتي في الوقتِ عينه، تُتَّخَذُ على الأقلِّ بثلثي أصواتِ الأعضاءِ ذوي الصوتِ التقريريّ، ويوافقُ عليها الكرسيُّ الرسوليّ.

البند ٣ – القرارُ الذي يتجاوزُ صلاحيّةَ هذا المؤتمرِ بأيّ وجهٍ من الوجوهِ لا تكونُ له قوّةٌ نافذة وإنِ اتُّخذَ بإجماعِ الأصوات، إلى أن يوافِقَ عليه الحبرُ الرومانيُّ.

البند ٤ – على كلِّ مؤتمرٍ للرؤساءِ الكنسيّينَ من كنائسَ مستقلّةٍ عدّةٍ أن يضع نظامَه، الذي يُشجّعُ قدْرَ المستطاعِ مشاركةَ الرؤساءِ الكنسيّين الذين ليسوا بعدُ في شركةٍ تامّةٍ مع الكنيسةِ الكاثوليكيّة. ولكي يكونَ هذا النظامُ صالحًا لا بدَّ من أن يوافِقَ عليه الكرسيُّ الرسوليّ.

التشريعات الدينية

TITULUS IX

De conventibus Hierarcharum plurium Ecclesiarum sui iuris

CAN. 322 - § 1. Ubi id de iudicio Sedis Apostolicae opportunum videtur, Patriarchae, Metropolitae Ecclesiarum metropolitanarum sui iuris, Episcopi eparchiales et, si statuta ita ferunt, etiam ceteri Hierarchae loci plurium Ecclesiarum sui iuris, etiam Ecclesiae latinae, in eadem natione vel regione potestatem suam exercentes ad periodicos conventus statis temporibus convocandi sunt a Patriarcha aliave auctoritate a Sede Apostolica designata, ut communicatis prudentiae et experientiae luminibus et collatis consiliis sancta fiat ad commune Ecclesiarum bonum virium conspiratio, qua unitas actionis foveatur, communia opera iuventur, bonum religionis expeditius promoveatur atque disciplina ecclesiastica efficacius servetur.

§ 2. Decisiones huius conventus vim iuridice obligandi non habent, nisi de eis agitur, quae nulli possunt esse praeiudicio ritui uniuscuiusque Ecclesiae sui iuris vel potestati Patriarcharum, Synodorum, Metropolitarum atque Consiliorum Hierarcharum atque simul saltem per duas ex tribus partibus suffragiorum membrorum suffragium deliberativum habentium latae necnon a Sede Apostolica approbatae sunt.

§ 3. Decisio, etsi unanimo suffragio facta, quae quomodocumque competentiam huius conventus excedit, omni vi caret, donec ab ipso Romano Pontifice approbata erit.

§ 4. Unusquisque conventus Hierarcharum plurium Ecclesiarum sui iuris sua conficiat statuta, in quibus foveatur, quatenus fieri potest, etiam participatio Hierarcharum Ecclesiarum, quae nondum sunt in plena communione cum Ecclesia catholica; statuta, ut valeant, a Sede Apostolica approbari debent.

التشريعات الدينية

الباب العاشر
في الإكليريكيّين

القانون ٣٢٣ – **البند ١** – الإكليريكيّون، ويُدعَونَ أيضاً الخَدَمة المكرَّسين، هم مؤمنونَ تختارُهم السلطةُ الكنسيّةُ ذاتُ الصلاحيّة، ويُنتَدبون بموهبةِ الروحِ القدسِ التي ينالونَها بالرسامةِ المقدَّسة، ليَصيروا خَدَمةً للكنيسةِ بمشاركتِهم في رسالةِ المسيحِ الراعي وسلطانِه.

البند ٢ – بفعلِ الرسامةِ المقدَّسةِ يَتميّزُ الإكليريكيّونَ تميّزًا هو مِن أصلٍ إلهيٍّ عن سائِر المؤمنين.

القانون ٣٢٤ – الإكليريكيّون الذين يَجمعهم في ما بينَهم تآلفٌ تراتبيٌّ ويميّزُهم تنوّعُ الدرجاتِ يتشاركونَ بأوجهٍ مختلفةٍ في خدمةِ كنسيّةٍ واحدةٍ مِن وضعٍ إلهيّ.

القانون ٣٢٥ – يتميّز الإكليريكيّون بفعلِ الرسامةِ بين أساقفةٍ وكهنةٍ وشمامسةٍ إنجيليّين.

القانون ٣٢٦ – يصيرُ الإكليريكيّونَ في الدرجاتِ الكهنوتيّةِ بالرسامةِ المقدَّسة نفسِها، غيرَ أنّهم لا يستطيعونَ ممارستَها إلّا على قاعدةِ الشرع.

القانون ٣٢٧ – وإذا جرى، علاوةً على الأساقفةِ والكهنةِ والشمامسةِ الإنجيليّين، أن يُقبَلَ أو يُنشَأَ خَدَمةٌ آخَرونَ مِن درجاتٍ دُنيا يُدعَونَ عمومًا خَدَمةً أدنَين، لكي يَخدموا شعبَ اللهِ أو يُمارسوا وظائفَ في الليترجيّا المقدّسة، فهؤلاءِ يسوسُهم شرعُ كنيستِهِم المستقلّةِ الخاصُّ وحدَه.

التشريعات الدينية

TITULUS X

DE CLERICIS

CAN. 323 - § 1. Clerici, qui etiam ministri sacri vocantur, sunt christifideles, qui ab auctoritate competenti ecclesiastica electi per donum Spiritus Sancti in sacra ordinatione receptum deputantur, ut in Christi Pastoris missione et potestate partem habentes Ecclesiae sint ministri.

§ 2. Ratione sacrae ordinationis clerici ex divina institutione a ceteris christifidelibus distinguuntur.

CAN. 324 - Clerici inter se communione hierarchica iuncti et in variis gradibus constituti unum ministerium ecclesiasticum divinitus institutum diversimode participant.

CAN. 325 - Clerici ratione sacrae ordinationis distinguuntur in Episcopos, presbyteros et diaconos.

CAN. 326 - Clerici in gradibus ordinis ipsa sacra ordinatione constituuntur; potestatem autem exercere non possunt nisi ad normam iuris.

CAN. 327 - Si praeter Episcopos, presbyteros vel diaconos alii etiam ministri in ordine minore constituti et generatim clerici minores vocati ad populi Dei servitium vel ad functiones sacrae liturgiae exercendas admittuntur vel instituuntur, iidem reguntur tantum iure particulari propriae Ecclesiae sui iuris.

التشريعات الدينية

الفصل الأوّل
تنشئةُ الإكليريكيّين

القانون ٣٢٨ – مِن حقّ الكنيسةِ والواجبِ عليها أن تُنشّئَ الإكليريكيّينَ وسِواهم مِن خَدَمتها. ويتمُّ القيامُ بهذا الواجبِ على وجهٍ خاصٍّ وأكثرَ جدّيةً بإنشاءِ الإكليريكيّاتِ ورعايتِها.

القانون ٣٢٩ – **البند ١** – واجبُ تعزيزِ الدعواتِ خصوصاً إلى الخدَم المقدَّسةِ يقعُ على عاتقِ الجماعةِ المسيحيّةِ كلِّها، وعليها بفعلِ مشاركتِها في المسؤوليّة أن تُعنى باحتياجاتِ خَدَمةِ الكنيسةِ جمعاء:

١ – لِيُعنَ الأهلُ والمعلِّمونَ والمربّونَ الأوّلونَ على الحياةِ المسيحيّةِ بإنعاشِ الأسَرِ والمدارسِ بالروحِ الإنجيليّة، بحيثُ يتمكّنُ الأولادُ والشبّانُ مِن الإصغاءِ بحرّيةٍ الى الربِّ الذي يَدعوهم بالروحِ القدس، ومِن تلبيتِه بطواعية.

٢ – لِيَجْتَهِدِ الإكليريكيّون وعلى رأسِهم الخوارنةُ، في أن يُميّزوا ويُعزّزوا الدعواتِ، سواءٌ لدى الناشئينَ أو غيرهم مِن المتقدّمين أكثرَ في السِنّ.

٣ – على الأسقفِ الأبرشيِّ خصوصاً أن يضمَّ جهودَه الى جهودِ الآخَرينَ من الرؤساءِ الكنسيّين، فينشّطَ قطيعَه لتعزيزِ الدعوات، وينسّقَ المساعي.

البند ٢ – يجبُ أن يَلحظَ الشرعُ الخاصُّ أن تُقامَ مشاريعُ مناطقيّة أو إذا أمكن ذلك أبرشيّةٌ، لتعزيزِ الدعواتِ في جميعِ الكنائس، ويجبُ أن تكونَ مفتوحةً على احتياجاتِ الكنيسةِ جمعاءَ ولا سيّما الرساليّة.

القانون ٣٣٠ – **البند ١** – يعودُ إلى سينودسِ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيّةِ أو مجلسِ الرؤساءِ الكنسيّين وضعُ نظامٍ للتنشئةِ الإكليريكيّةِ يُبسَطُ فيه الشرعُ العامُّ على وجهٍ أَوْفى للإكليريكيّين الموجودينَ ضمنَ حدودِ رقعةِ كنيستِهم الخاصّة. أمّا في المجالاتِ الأخرى فيعودُ إلى الأسقفِ الأبرشيِّ وضعُ مثلِ هذا النظامِ لأبرشيّتِهِ الخاصّةِ مع التقيّدِ بالقانون ١٥٠. ويعودُ لهذه السلطاتِ تغييرُ هذا النظامِ أيضاً.

البند ٢ – يمكنُ، باتّفاقاتٍ تُعقَدُ، أن يَشملَ نظامُ تنشئةِ الإكليريكيّينَ منطقةً

التشريعات الدينية

Caput I

De institutione clericorum

CAN. 328 - Ecclesiae proprium ius et obligatio est clericos aliosque suos ministros instituendi; quae obligatio singulariter et impensius exercetur seminariis erigendis et regendis.

CAN. 329 - § 1. Opus fovendarum vocationum praesertim ad ministeria sacra ad totam communitatem christianam pertinet, quae pro sua corresponsabilitate sollicita sit oportet de necessitatibus ministerii universae Ecclesiae:

1° curent parentes, magistri aliique vitae christianae primi educatores, ut familiis et scholis spiritu evangelico animatis pueri et iuvenes Dominum per Spiritum Sanctum vocantem libere auscultare eique libenter respondere possint;

2° clerici, imprimis parochi, studeant vocationes sive in adulescentibus sive in aliis, etiam provectioris aetatis, dignoscere atque fovere;

3° Episcopi eparchialis praecipue est coniunctis viribus cum aliis Hierarchis in vocationibus provehendis gregem suum excitare inceptaque coordinare.

§ 2. Iure particulari provideatur, ut opera ad vocationes provehendas sive regionalia sive, quatenus fieri potest, eparchialia in omnibus Ecclesiis instituantur, quae aperta sint oportet ad universae Ecclesiae necessitates, praecipue missionales.

CAN. 330 - § 1. Synodi Episcoporum Ecclesiae patriarchalis vel Consilii Hierarcharum est edere rationem institutionis clericorum, qua ius commune pressius explicandum est pro seminariis intra fines territorii propriae Ecclesiae sitis; in ceteris casibus vero Episcopi eparchialis est conficere huius generis rationem eparchiae suae propriam firmo can. 150, § 3; istarum auctoritatum est rationem etiam immutare.

§ 2. Ratio institutionis clericorum potest esse, conventionibus

التشريعات الدينية

بكاملِها أو بلدًا، بل الكنائسَ الأُخرى المستقلّةَ مع الاحترازِ من إلحاقِ أيِّ ضررٍ بالخَصائصِ الطقسيّة.

البند ٣ – لا بدَّ لنظام تنشئةِ الإكليريكيّين، مع الحرصِ على التقيّدِ بالشرعِ العامِّ والالتفاتِ الى تراثِ الكنيسةِ الخاصّةِ المستقلّة، مِن أن يَحوي، فضلاً عن أمورٍ أُخرى، قواعدَ أكثرَ تخصّصاً بتربية الطلاّبِ الشخصيّةِ الروحيّةِ العقائديّةِ الرعائيّة، وبكلِّ مادّةٍ يجبُ أن تُلقى، وبنظام الدروسِ والامتحانات.

القسم الأوّل
إنشاء الإكليريكيّات وسياستها

القانون ٣٣١ – البند ١ – يجبُ أن يُنشَّأَ في الإكليريكيّةِ الصغرى أوّلاً أولئكَ الذينَ يَبدو أنّهم يُظهرونَ دلائلَ على دعوةٍ إلى الخدمةِ المقدَّسة، حتّى يَستطيعوا تمييزَها بأكثرَ سهولةً ووضوحًا، ويَعتنونَ بها بعزمٍ وطيد. ويمكنُ أيضاً على قاعدةِ الشرعِ الخاصِّ أن يُنَشَّأَ أولئكَ الذينَ يمكنُ إعدادُهم للقيامِ بخدمٍ أو أعمالٍ رساليّةٍ معيّنةٍ وإن لم يَبدوا مدعوّينَ إلى الحالةِ الإكليريكيّة. أمّا المؤسَّساتُ الأُخرى التي تَرمي بموجبِ أنظمتِها إلى الأهدافِ نفسِها فهي مشابهةٌ للإكليريكيّةِ الصغرى وإن اختلفَ الاسمُ.

البند ٢ – في الإكليريكيّة الكبرى يُعنى عنايةً أكملَ بدعوةِ أولئكَ الذين يُحسَبونَ بدلائلَ أكيدةٍ أنّهم أهلٌ لقبولِ الخِدَمِ المقدَّسةِ بتصميم، وتكونُ دعوتُهم موضوعَ امتحانٍ وترسيخ.

القانون ٣٣٢ – البند ١ – يجبُ أن تُقام إكليريكيّةٌ صغرى في كلِّ أبرشيةٍ إذا اقتضى ذلك خيرُ الكنيسة، وأن تُوفَّر لها الأشخاصُ والأموالُ.

البند ٢ – يجبُ أن تُقامَ إكليريكيّة كبرى تَخدمُ إمّا أبرشيّةً واحدةً واسعة جدًّا، وإمّا، إن لم تستطعْ خدمةَ كنيسةٍ مستقلّةٍ بأجمعِها، فأبرشياتٍ عدّةً باتّفاقاتٍ تُعقَدُ بينَها ضمنَ الكنيسةِ المستقلّةِ ذاتِها، بل أبرشياتٍ من كنائسَ مستقلّةٍ مختلفةٍ تقومُ في ذاتِ المنطقةِ أو البلد، بحيث تؤمَّنُ تنشئةٌ لا ينقصُها شيءٌ لِتَوفُّرِ العددِ الملائمِ من الطلاّب، وما ينبغي من المديرينَ والمعلِّمين المعَدّين إعدادًا جيّدًا والإعاناتِ الكافية، وأفضلِ

التشريعات الدينية

etiam initis, communis toti regioni vel nationi vel immo aliis Ecclesiis sui iuris cauto, ne quid indoles rituum detrimenti capiat.

§ 3. Ratio institutionis clericorum, iure communi fideliter servato et prae oculis habita traditione propriae Ecclesiae sui iuris, comprehendat praeter alia normas magis speciales circa formationem personalem, spiritualem, doctrinalem et pastoralem alumnorum necnon circa singulas disciplinas tradendas atque ordinationem cursuum et examinum.

Art. I

De seminariis erigendis et regendis

CAN. 331 - § 1. In seminario minore instituuntur imprimis ii, qui indicia vocationis ad ministeria sacra exhibere videntur, ut facilius et clarius eam sibi dignoscere deditoque animo excolere possint; ad normam iuris particularis institui etiam possunt ii, qui, etsi ad statum clericalem vocati non videntur, ad quaedam ministeria vel opera apostolatus implenda formari possunt. Alia vero instituta, quae ex propriis statutis eisdem finibus inserviunt, etsi nomine differunt, seminario minore aequiparantur.

§ 2. In seminario maiore plenius excolitur, probatur atque confirmatur vocatio eorum, qui certis signis idonei iam aestimantur ad ministeria sacra stabiliter suscipienda.

CAN. 332 - § 1. Seminarium minus erigatur in unaquaque eparchia, si id postulat bonum Ecclesiae et vires opesque sinunt.

§ 2. Erigendum est seminarium maius, quod inserviat aut uni amplissimae eparchiae aut, si non toti Ecclesiae sui iuris, saltem conventionibus initis pluribus eparchiis eiusdem Ecclesiae sui iuris, immo et diversarum Ecclesiarum sui iuris, quae in eadem regione vel natione eparchiam habent, ita, ut tum congruo alumnorum numero tum ea, qua par est, moderatorum ac magistrorum probe paratorum copia necnon subsidiis sufficientibus optimisque viribus coniunctis institutioni provideatur, cui nihil desideratur.

التشريعات الدينية

القانون ٣٣٣ – وإن كانَ من الأفضل أن تُحفَظَ الإكليريكيّةُ، ولا سيّما الصغرى، لطلّابِ كنيسةٍ مستقلّةٍ واحدة، إلّا أنّه يمكنُ، لظروفٍ خاصّة، أن يُقبَلَ أيضاً طلّابٌ من الكنائسِ المستقلّةِ الأُخرى في الإكليريكيّةِ نفسِها.

القانون ٣٣٤ – البند ١ – الأسقفُ الأبرشيُّ هو الذي يُنشِئُ الإكليريكيّةَ لأبرشيّتِه. أمّا الإكليريكيّة المشترَكةُ بينَ أبرشيّاتٍ عدّةٍ فيُنشئُها أساقفةُ تلكَ الأبرشيّاتِ أو السلطةُ العليا ولكن بموافقةِ مجلسِ الرؤساءِ الكنسيّينَ إذا كان الأمرُ يَتعلّقُ بمتروبوليتِ كنيسةٍ متروبوليتيّة مستقلّةٍ، أو بموافقةِ سينودسِ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيّةِ إذا كان الأمرُ يتعلّقُ ببطريرك.

البند ٢ – لا يستطيعُ الأساقفةُ الأبرشيّونَ الذين أُنشِئَت لمرؤوسيهم إكليريكيّةٌ مشترَكةٌ إقامةَ إكليريكيّة أُخرى على وجهٍ صحيحٍ بدونِ موافقةِ السلطةِ التي أَنشأتِ الإكليريكيّةَ المشترَكة، أو إذا كانَ الأمرُ يتعلّقُ بإكليريكيّةٍ أنشأَها الأساقفةُ الأبرشيّونَ أنفسُهم بدونِ موافقةٍ إجماعيّةٍ مِن الفرقاءِ المتعاقِدينَ أو موافقةِ السلطةِ العليا.

القانون ٣٣٥ – البند ١ – الإكليريكيّةُ المنشَأةُ شرعيًّا هي حُكْمًا شخص قانونيّ.

البند ٢ – مديرُ الإكليريكيّةِ يمثّلُها في جميعِ الأمورِ القانونيّةِ ما لَمْ يُقرّر الشرعُ الخاصُّ أو نظامُ الإكليريكيّةِ غيرَ ذلك.

القانون ٣٣٦ – البند ١ – تكونُ الإكليريكيّةُ المشترَكةُ بين أبرشيّاتٍ عدّةٍ خاضعةً للرئيسِ الكنسيِّ الذي يُعيّنُه أولئك الذين أَنشأوا الإكليريكيّة.

البند ٢ – الإكليريكيّةُ معصومةٌ مِن سلطةِ الرعيّة. ويقومُ مديرُ الإكليريكيّةِ أو مفوَّضُه بوظيفةِ الخوري بالنسبةِ إلى جميعِ الموجودينَ في الإكليريكيّةِ مع التقيّدِ بالقانون ٧٣٤.

القانون ٣٣٧ – البند ١ – يجبُ أن يكونَ للإكليريكيّةِ نظامُها الخاصُّ الذي يحدّدُ أوّلاً غايةَ الإكليريكيّةِ الخاصّةَ، وصلاحيّةَ السلطاتِ فيها. ويجبُ ان تحدَّدَ فضلاً عن ذلك، طريقةُ التعيينِ أو الانتخاب، ومدّةُ الوظيفة، والحقوقُ والواجباتُ والأجْرُ العادلُ بالنسبةِ إلى المرشدينَ والموظَّفينَ والمعلّمينَ والمستشارينَ وأسلوبُ مشاركتِهم هم والطلّابِ في مهمّةِ المديرِ خصوصاً المحافظةَ على نظامِ الإكليريكيّة.

التشريعات الدينية

CAN. 333 - Etsi optandum est, ut alumnis unius Ecclesiae sui iuris seminarium, praecipue minus, reservetur, ob speciales circumstantias in idem seminarium alumni etiam aliarum Ecclesiarum sui iuris admitti possunt.

CAN. 334 - § 1. Seminarium pro propria eparchia erigitur ab Episcopo eparchiali; seminarium pluribus eparchiis commune ab Episcopis eparchialibus earundem eparchiarum vel ab auctoritate superiore, tamen de consensu Consilii Hierarcharum, si de Metropolita Ecclesiae metropolitanae sui iuris agitur, aut de consensu Synodi Episcoporum Ecclesiae patriarchalis, si de Patriarcha.

§ 2. Episcopi eparchiales, pro quorum subditis seminarium commune erectum est, non possunt aliud seminarium valide erigere sine consensu auctoritatis, quae seminarium commune erexit, aut, si de seminario ab ipsis Episcopis eparchialibus erecto agitur, sine unanimi consensu partium convenientium vel sine consensu auctoritatis superioris.

CAN. 335 - § 1. Seminarium legitime erectum ipso iure persona iuridica est.

§ 2. In omnibus negotiis iuridicis rector seminarii eiusdem personam gerit, nisi ius particulare vel statuta seminarii aliud statuunt.

CAN. 336 - § 1. Seminarium pluribus eparchiis commune subiectum est Hierarchae designato ab eis, qui seminarium erexerunt.

§ 2. Exemptum a regimine paroeciali seminarium est; pro omnibus, qui in seminario sunt, parochi officium, excepta materia matrimoniali et firmo can. 734, impleat rector seminarii eiusve delegatus.

CAN. 337 - § 1. Seminarium propria statuta habeat, in quibus determinentur imprimis finis specialis seminarii et competentia auctoritatum; statuantur praeterea modus nominationis vel electionis, duratio in officio, iura et obligationes atque iusta remuneratio moderatorum, officialium et magistrorum ac consiliorum necnon rationes, quibus ipsi immo et alumni curam rectoris in disciplina seminarii praesertim servanda participent.

التشريعات الدينية

البند ٢ – يجبُ أن يكونَ للإكليريكيّةِ أيضاً دليلُها الذي توضَعُ فيه قواعدُ أسلوبِ تنشئةِ الإكليريكيّينَ المتلائمةِ معَ الظروفِ الخاصّة. وتحدَّدُ فيه تحديدًا أكثرَ دقّةً أهمُّ أقسامِ نظامِ الإكليريكيّةِ التي تَلحَظُ، معَ التقيّدِ بالقوانين، تنشئةَ الطلاّبِ والحياةَ اليوميّةَ وتنظيمَ الإكليريكيّة كلِّها.

البند ٣ – يَحتاجُ نظامُ الإكليريكيّةِ إلى موافقةِ السلطةِ التي أنشأتِ الإكليريكيّةَ، والتي يعودُ إليها أيضاً تغييرُه إذا دعتِ الحاجةُ. أمّا الأمورُ المتعلّقةُ بالدليلِ فتعودُ إلى السلطةِ التي يحدِّدها النظامُ.

القانون ٣٣٨ – البند ١ – يجبُ أن يكونَ في كلِّ إكليريكيّةٍ مديرٌ، وإذا دعتِ الحالُ قيّمٌ ومرشِدونَ وموظَّفونَ آخَرون.

البند ٢ – للمديرِ أن يُعنى على قاعدةِ النظامِ بالإشرافِ العامِّ على الإكليريكيّة، وبالإلحاحِ على أن يحافِظَ الجميعُ على نظامِ الإكليريكيّةِ ودليلِها، وبتنسيقِ أعمالِ المرشِدينَ والموظَّفين الآخَرين وتعزيزِ الوحدةِ والتعاونِ في الإكليريكيّة كلّها.

القانون ٣٣٩ – البند ١ – يجبُ أن يُوجَدَ أيضاً أبٌ روحيٌّ واحدٌ على الأقلِّ مختلِفٌ عن المدير. ويستطيعُ الطلاّبُ أن يَطلُبوا بحرّيةٍ أيَّ كاهنٍ سواهُ يوافِقُ عليهِ المديرُ لإرشادِهمِ الروحيّ.

البند ٢ – يجبُ أن يُعيَّنَ أو يُدعى، علاوةً على المعرّفينَ العاديّين، معرّفونَ آخَرون، مع الحفاظ على حقِّ الطلاّب الكاملِ في أن يَطلُبوا أيَّ معرِّفٍ حتّى من خارج الإكليريكيّة، مع مراعاةِ نظامِ الإكليريكيّة.

البند ٣ – لا يجوزُ، عندَ إبداءِ الأحكامِ على الأشخاص، أن يُطلبَ اقتراعُ المعرّفين والآباءِ الروحيّين.

القانون ٣٤٠ – البند ١ – إذا كانَ منهاجُ الموادِّ الدراسيّةِ يُتبَعُ في الإكليريكيّةِ نفسِها، يجبُ أن يتوفّرَ عددٌ ملائمٌ من المعلّمينَ المختارينَ جيّدًا والمتضلّعينَ حقًّا كلٌّ مِن علمِه. وفي الإكليريكيّةِ الكبرى أن يكونوا من الحائزينَ درجاتٍ أكاديميّة مناسبة.

البند ٢ – على المعلّمينَ وُهُمْ يواصِلونَ استعدادَهم الشخصيَّ يومًا بعد يوم، أن

التشريعات الدينية

§ 2. Seminarium habeat quoque proprium directorium, quo normae rationis institutionis clericorum adiunctis specialibus accommodatae in effectum ducantur necnon pressius determinentur potiora disciplinae seminarii capita, quae firmis statutis ad institutionem alumnorum ac vitam cottidianam totiusque seminarii ordinem spectant.

§ 3. Statuta seminarii approbatione indigent auctoritatis, quae seminarium erexit cuique etiam competit, si casus fert, ea mutare; haec circa directorium spectant ad auctoritatem in statutis determinatam.

CAN. 338 - § 1. In quolibet seminario habeantur rector et, si casus fert, oeconomus aliique moderatores et officiales.

§ 2. Rectoris est ad normam statutorum moderamen generale seminarii curare, statutis et directorio seminarii ab omnibus observandis instare, opera aliorum moderatorum et officialium coordinare totiusque seminarii unitatem ac collaborationem fovere.

CAN. 339 - § 1. Assit quoque saltem unus pater spiritualis a rectore distinctus, praeter quem alumni quemlibet alium presbyterum a rectore ad eorundem directionem spiritualem approbatum libere petere possunt.

§ 2. Praeter confessarios ordinarios alii quoque confessarii sint designati vel invitati integro alumnorum iure quemlibet confessarium, etiam extra seminarium, salva disciplina seminarii petendi.

§ 3. In iudicandis personis non licet confessariorum vel patrum spiritualium votum exquirere.

CAN. 340 - § 1. Si cursus tradendarum disciplinarum in ipso seminario instituuntur, assit congruus numerus magistrorum apte selectorum in sua quisque scientia vere peritorum, in seminario maiore quidem congruis gradibus academicis ornatorum.

§ 2. Praeparatione propria constanter ad diem perducta magistri conferant inter se et cum seminarii moderatoribus concorditer

التشريعات الدينية

يتشاوَروا معًا ومع مرشِدي الإكليريكيّةِ متعاونينَ في انسجامٍ على تنشئةِ خَدَمةِ المستقبل، هادفينَ بين تنوّعِ الموادّ إلى وحدةِ الإيمانِ والتربية.

البند ٣ – لِيَجْتَهِدْ مُدرّسو العلوم المقدَّسةِ، وهُم يقتفونَ آثارَ الآباء القدّيسين والملافنةِ الذين امتدحتهُم الكنيسةُ ولا سيّما الشرقيّين منهم، في توضيحِ العقيدةِ بالاستنادِ إلى الكنزِ الثمينِ الذي خلّفوه.

القانون ٣٤١ – **البند ١** – على السلطةِ التي أَنشأَتِ الإكليريكيّة أن تُعنى بتأمينِ مصاريفِ الإكليريكيّةِ بالضرائبِ أو التقادمِ المذكورةِ في ١٠١٢ إلى ١٠١٤.

البند ٢ – تَخضعُ للضريبةِ التي تؤخَذَ لمصلحةِ الإكليريكيّةِ حتى البيوتُ الرهبانيّةُ إلّا إذا كانت تعيشُ من الحسناتِ فقط أو يُوجَدُ فيها حاليًّا مركزٌ للدراسات، ذُكِرَ في القانونين ٤٧١، البند ٢، و ٥٣٦، البند ٢.

القسم الثاني
التنشئةُ على الخِدَم

القانون ٣٤٢ – **البند ١** – لا يُقبَلُ في الإكليريكيّةِ إلّا أولئك الطلّابُ الذين تُبرهِنُ على أهليّتِهم الوثائقُ المطلوبةُ على قاعدةِ النظام.

البند ٢ – لا يُقبَلُ أحدٌ إلّا إذا ثبتَ بالتأكيدِ تقبُّلُه سرَّي المعموديةِ والمسحِ بالميرونِ المقدَّس.

البند ٣ – لا يُقبَلُ مَن كانوا قبلاً طلّابًا في إكليريكيّةٍ أخرى أو مؤسَّسةٍ رهبانيّةٍ أو جمعيّةِ حياةٍ مشترَكةٍ على غرار الرهبان، ما لَمْ يَتِمَّ الحصولُ على شهادةٍ من المديرِ أو الرئيسِ خصوصاً بالنسبةِ إلى سَبَبِ الصَرْفِ أو الانصراف.

القانون ٣٤٣ – يجبُ أن يُنشَّأَ الطلّابُ على طقسِهم الخاصِّ وإن كانوا في إكليريكيّةِ كنيسةٍ أُخرى مستقلّةٍ أو إكليريكيّةٍ مشتركةٍ بين كنائسَ عدّةٍ مستقلّة، ويجبُ نبذُ أيِّ عادةٍ مخالِفة.

القانون ٣٤٤ – **البند ١** – يجبُ أن يحافِظَ المراهقونَ والأحداثُ العائشونَ في إكليريكيّةٍ صغرى على العلائق التي تربطُهم بأُسَرِهم ونظرائِهم والتي يحتاجونَ إليها لِيَنموا نموًّا نفسيًّا سليمًا خصوصاً على الصعيد العاطفيّ. ولكن لا بدَّ من الحرصِ على

التشريعات الدينية

cooperantes ad integram futurorum Ecclesiae ministrorum institutionem, inter varietates disciplinarum unitati fidei ac formationi intenti.

§ 3. Magistri scientiarum sacrarum vestigia sanctorum Patrum ac ab Ecclesia collaudatorum Doctorum praesertim Orientis secuti ex praeclaro thesauro ab eisdem tradito doctrinam illustrare nitantur.

CAN. 341 - § 1. Auctoritatis, quae seminarium erexit, est curare, ut provideatur seminarii expensis etiam per tributa vel oblationes, de quibus in cann. 1012 et 1014.

§ 2. Tributo pro seminario obnoxiae sunt etiam domus religiosorum, nisi solis eleemosynis sustentantur aut in eis sedes studiorum, de qua in cann. 471, § 2 et 536, § 2, actu habetur.

Art. II
De institutione ad ministeria

CAN. 342 - § 1. Ii tantum in seminarium admittantur alumni, qui probantur ex documentis ad normam statutorum requisitis habiles esse.

§ 2. Nemo recipiatur, nisi certo constat de susceptis sacramentis baptismi et chrismationis sancti myri.

§ 3. Qui antea in alio seminario vel in aliquo instituto religioso vel societate viate communis ad instar religiosorum alumni fuerunt, ne admittantur nisi obtento testimonio rectoris aut Superioris praesertim de causa dimissionis vel discessus.

CAN. 343 - Alumni, etsi in seminarium alterius Ecclesiae sui iuris vel plurium Ecclesiarum sui iuris commune admissi, proprio ritu instituantur reprobata contraria consuetudine.

CAN. 344 - § 1. Adulescentes et iuvenes in seminario minore degentes congruentem servent consuetudinem cum propriis familiis et coaetaneis, qua indigent ad sanam evolutionem psychologicam, praesertim affectivam; sedulo autem vitentur omnia, quae secundum

التشريعات الدينية

تجنّبِ كلِّ ما مِن شأنهِ بحسبِ قواعدِ علمِ النفسِ وعلمِ التربية، أن يُضعِفَ بأيِّ وجهٍ من الوجوهِ حرّيةَ الشخصِ في اختيارِ حالته.

البند ٢ – على الطلاّبِ أن يَتعوّدوا، بمساعدةِ إرشادٍ روحيٍّ ملائم، اتّخاذَ قرارات شخصيّةٍ ومسؤولةٍ في ضوءِ الإنجيل، وتنميةَ مواهبهمِ الطبيعيّةِ المتنوّعةِ بلا انقطاعٍ، دونَ إهمالِ أيٍّ منَ الفضائلِ التي تلائم الطبيعةَ البشريّة.

البند ٣ – يجبُ أن يتضمّن برنامجُ الدروسِ في الإكليريكيّةِ الصغرى ما هو مطلوبٌ في كلِّ بلدٍ للشروعِ في الدراساتِ العليا، وكذلك، على قدْرِ ما يَسمحُ به منهجُ الدروس، ما هو مفيدٌ خصوصاً للقيامِ بالخِدَمِ المقدَّسة. وعلى العمومِ يجبُ الاعتناءُ بأن يحصلَ الطلاّبُ على شَهادةٍ مدنيّةٍ في الدروسِ ويتمكّنوا من متابعةِ الدروس في مكانٍ آخَرَ أيضاً إذا تَمَّ اختيارُ ذلك.

البند ٤ – لِيُنشَّأِ الطلاّبُ الأكبرُ سنًّا إمّا في إكليريكيّةٍ وإمّا في معهدٍ خاصٍّ معَ الأخذِ في الحسبانِ أيضاً التربيةَ السابقةَ لكلِّ واحد.

القانون ٣٤٥ – يجبُ إتمامُ تنشئةِ الطلاّبِ في الإكليريكيّةِ الكبرى بإضافةِ ما قد ينقصُ تنشئتَهم في حالاتٍ خاصّةٍ في المدرسةِ الصغرى، فتتكاملُ التربيةُ الروحيّةُ والثقافيّةُ والرعائيّةُ بحيثُ يصبحونَ خَدَمةً للمسيحِ في وسطِ الكنيسةِ ونورًا ومِلْحًا لعالمِ هذا الزمَن.

القانون ٣٤٦ – البند ١ – يجبُ أن يُربّى الراغبونَ في الخدَمِ المقدَّسةِ بحيثُ يُنمّونَ بالروحِ القدسِ شراكةً وألفةً مع المسيحِ وينشدون اللهَ في كلِّ أمر، بحيثُ تَدفعُهم محبّةُ المسيحِ الراعي إلى الاهتمامِ بأن يَربحوا جميعَ الناسِ لملكوتِ اللهِ ببَذلِ حياتهم.

البند ٢ – لِيَستمِدّوا يومًا بعد يومٍ من كلمةِ اللهِ ومنَ الأسرارِ خصوصاً القوّةَ لحياتهمِ الروحيّةِ والعزيمةَ للعملِ الرساليّ.

١ – لِيَتعوّدِ الطلاّبُ، وهم يَتنبّهونَ لكلامِ اللهِ ويثابرونَ على التأمّلِ ويسترشدون الآباءَ بأمانة، أن يَجعلوا حياتَهم أكثرَ مشابهةً لحياةِ المسيحِ، وليجتهدوا، وهم راسخونَ في الإيمانِ والرجاءِ والمحبّة، في أن يَحيوا على مثالِ الإنجيل.

التشريعات الدينية

sanas psychologiae et paedagogiae normas liberam electionem status quocumque modo minuere possunt.

§ 2. Apta directione spirituali adiuti assuescant alumni ad decisiones personales et responsabiles in luce Evangelii faciendas et ad suas varias ingenii dotes iugiter excolendas non praetermissis ullis virtutibus humanae naturae congruentibus.

§ 3. Curriculum studiorum seminarii minoris comprehendat ea, quae in unaquaque natione ad studia superiora incohanda requiruntur et, quatenus ratio studiorum permittit, etiam ea, quae praesertim ad ministeria sacra suscipienda utilia sunt; communiter curetur, ut alumni civilem studiorum titulum consequantur et perinde studia etiam alibi prosequi possint, si ad id eligendum perventum est.

§ 4. Alumni provectioris aetatis instituantur sive in seminario sive in instituto speciali ratione habita etiam praecedentis uniuscuiusque formationis.

CAN. 345 - Institutio alumnorum in seminario maiore perficiatur suppletis eis, quae forte in singulis casibus institutioni seminario minori propriae defuerunt, formatione spirituali, intellectuali et pastorali inter se integrantibus ita, ut efficiantur ministri Christi in medio Ecclesiae, lux et sal mundi huius temporis.

CAN. 346 - § 1. Aspirantes ad ministeria sacra formentur, ut in Spiritu Sancto consortium familiare cum Christo colant et in omnibus Deum quaerant ita, ut Christi Pastoris caritate impulsi omnes homines dono suae ipsorum vitae regno Dei lucrifacere solliciti fiant.

§ 2. Ex verbo Dei et sacramentis imprimis vim pro sua vita spirituali et apostolico labore robur in dies hauriant:

1° verbi Dei vigili atque constanti meditatione et secundum Patres fideli illustratione assuescant alumni ad suam vitam magis vitae Christi configurandam et in fide, spe et caritate firmati se exerceant ad vivendum secundum formam Evangelii;

التشريعات الدينية

٢ً – لِيُواظِبوا على الاشتراكِ في الليترجيّا الإلهيّةِ التي يجبُ أن تكونَ في حياةِ الإكليريكيّةِ كما في كلِّ حياةٍ مسيحيّةٍ المنطلقَ والقمّةَ.

٣ً – لِيَتعلّموا إقامةَ الصلواتِ الطقسيّةِ باستمرار، بحسب الطقسِ الخاصّ، وأن يُغذُّوا بها حياتَهم الروحيّة.

٤ً – لِيَتعلّموا، بممارَسةِ الاسترشادِ الروحيِّ ممارسةً شديدة، أن يحاسِبَ الإنسانُ ضميرَه محاسبةً صحيحة، وَلْيَتقبّلوا سرَّ التوبةِ بتواتر.

٥ً – وَلْيَتوجّهوا بتقوى بنويّةٍ نحوَ القدّيسةِ مريَم الدائمةِ البتوليّةِ أمِّ اللهِ التي جَعلها أمًّا لجميعِ البشر.

٦ً – لِتُعزَّزْ أيضاً الممارَساتُ التقويّةُ التي تُؤدّي إلى روح الصلاةِ وإلى تقويةِ الدعوةِ الرسوليّةِ وصونِها، لا سيّما الممارسات التي يُوحي بها التقليدُ الجليلُ في الكنيسة الخاصّةِ المستقلّة. وفي كلِّ حالٍ يُوصَى بالخلوةِ الروحيّةِ، والإرشاداتِ التي تتناولُ الخِدَم المقدَّسةَ والتحريضَ في سبيل الروح.

٧ً – لِيُربِّ الطلاّبُ على روح الكنيسةِ وخدمتِه، وعلى فضيلةِ الطاعةِ والتعاونِ المتبادَلِ معَ الإخوة.

٨ً – لِيُساعَدوا على تنميةِ سائرِ الفضائلِ أيضاً التي تتوافقُ أشدَّ التوافقِ معَ دعوتِهم مِن مِثْلِ تمييز الأرواح، والعفاف، وقوّةِ النفس. وَلْيقدُروا وَيُنمّوا أيضاً تلك الفضائلَ التي لها قيمةٌ كبيرةٌ عند الناس وترفعُ شأنَ خادِمِ المسيح، ومِن بينِها صدقُ الطويّة، والاهتمامُ الحثيثُ بالعدالة، وروحُ الفقر، والوفاءُ بالعهود، والأدبُ في المعشر والوداعَةُ مع المحبّة في الكلام.

البند ٣ – يجبُ أن تُطبَّقَ قواعدُ نظامِ الإكليريكيّةِ بحسَبِ نضجِ الطلاّب، فما دامَ هؤلاء يتدرَّجونَ في تعلّمِ ضبطِ الذات، عليهم أن يَتعوّدوا استعمالَ الحرّيةِ بحكمةٍ والعملَ من تلقاءِ ذواتِهم وبنشاط.

القانون ٣٤٧ – يجب أن يَسعى التعليمُ العقيديّ، مع حصولِ الطلاّبِ على الثقافةِ العامّةِ بحسَبِ المكان والزمان، وتَقَصّي معارفِ العقلِ البشريِّ وإنجازاتِه، إلى اكتسابِ

التشريعات الدينية

2° participent assidue Divinae Liturgiae, quae appareat et seminarii vitae, sicut est totius vitae christianae, fons et culmen;

3° laudes divinas iugiter celebrare secundum proprium ritum addiscant et ex eis vitam spiritualem alant;

4° directione spirituali magni habita addiscant conscientiam suam recte discutere et sacramentum paenitentiae frequenter suscipiant;

5° Sanctam Mariam semper Virginem, Dei Matrem, quam Christus omnium hominum Matrem constituit, filiali pietate prosequantur;

6° foveantur quoque pietatis exercitia, quae ad spiritum orationis vocationisque apostolicae robur ac munimen conducunt, ea imprimis, quae a veneranda traditione propriae Ecclesiae sui iuris commendata sunt; utcumque suadetur recessus spiritualis et instructio de ministeriis sacris, exhortatio in via spiritus;

7° ad sensum Ecclesiae et servitii eius educantur alumni necnon ad virtutem oboedientiae et ad sociam cum fratribus cooperationem;

8° ad ceteras quoque virtutes, quae ad vocationem suam maxime conferunt, excolendas adiuventur sicut discretio spirituum, castitas, animi fortitudo; illas quoque virtutes aestiment atque excolant, quae inter homines pluris fiunt et Christi ministrum commendant, quarum sunt animi sinceritas, assidua iustitiae cura, spiritus paupertatis, in promissis servata fides, in agendo urbanitas, in colloquendo modestia cum caritate coniuncta.

§ 3. Disciplinares seminarii normae secundum alumnorum maturitatem ita applicentur, ut alumni, dum gradatim sibi moderari addiscunt, libertate sapienter uti, sponte et diligenter agere assuescant.

CAN. 347 - Institutio doctrinalis eo tendat, ut alumni cultura generali loci et temporis callentes ingeniique humani conata et peracta scrutantes amplam atque solidam doctrinam in scientiis sacris acquirant ita, ut fidei pleniore intellectu eruditi et firmati

التشريعات الدينية

اطّلاعٍ رحبٍ وراسخٍ على العلومِ المقدّسة. فيستطيعونَ بما توفّر لهم من إدراكٍ أتمَّ للإيمانِ وترسّخٍ فيه أن يُضيئوا بنورِ المسيحِ المعلِّمِ مُعاصِريهم منَ الناسِ وأن يخدموا الحقيقةَ على وجهٍ أفعل.

القانون ٣٤٨ – البند ١ – بالنسبةِ إلى الذينَ يُعَدّونَ للكهنوتِ يجبُ أن تتضمّنَ دورسُ الإكليريكيّةِ الكبرى، مع التقيّدِ بالقانون ٣٤٥، الموادَّ الفلسفيّةَ واللاهوتيّةَ التي يمكنُ أن تدرَّسَ بالتتالي أو معًا. ويجبُ أن تمتدَّ على ستِّ سنوات كاملةٍ على الأقلّ، بحيثُ يساوي الوقتُ المخصَّصُ بالموادِّ الفلسفيّةِ سنتينِ كاملتين والوقتُ المخصَّصُ بالدروسِ اللاهوتيّةِ أربعَ سنواتٍ كاملة.

البند ٢ – يجبُ أن تبدأ الدروسُ الفلسفيّةُ واللاهوتيّةُ بمدخلٍ الى سرِّ المسيحِ وتدبيرِ الخلاص، ويجبُ أن لا تُختتمَ بدونِ إظهارِ العلاقةِ بينَ جميعِ الموادِّ وتآلفِها المنسجم، مع الأخذِ بالحسبانِ نظامَ أو تراتبيّة حقائق العقيدةِ الكاثوليكيّة.

القانون ٣٤٩ – البند ١ – يجبُ أن تسعى التنشئةُ الفلسفيّةُ إلى إتمامِ التربيةِ في العلومِ الإنسانيّة. لذلك يجبُ البحثُ أوّلاً عن التراثِ الفلسفيِّ ذي القيمةِ الدائمة، مع الأخذ بالحسبان حكمةَ العصرِ القديمِ والعصرِ الحديثِ لدى الأسرةِ البشريّةِ جمعاءَ وخصوصاً في الثقافةِ الخاصّة.

البند ٢ – يجبُ أن تسعى الدروسُ التاريخيّةُ والمنهجيّةُ إلى أن يكون للطلاّبِ من التمييزِ الذهنيِّ الحادِّ ما يمكّنهم من التفريقِ بين الحقائق والأكاذيب، ومِنَ الذهنِ المشرَعِ على كلامِ اللهِ ما يمكّنهم من متابعةِ الأبحاثِ اللاهوتيّةِ كما يجب، فيَصيروا أكثر أهليّة للقيامِ بخدمتهم بحوارٍ يجري أيضاً مع المثقّفينَ في هذا العصر.

القانون ٣٥٠ – البند ١ – يجبُ أن تُلقى الموادُّ اللاهوتيّةُ في ضوءِ الإيمان، فيتعمّقَ الطلاّبُ في العقيدةِ الكاثوليكيّةِ المستمدَّةِ من الوحيِ الإلهيّ، ويعبّروا عنها في ثقافتِهم، لتصيرَ غذاءً لحياتهمِ الروحيّة الخاصّةِ ووسيلةً مفيدةً للقيامِ بخدمتِهم على وجهٍ أفضل.

البند ٢ – يجبُ أنَ يكونَ الكتابُ المقدّسُ بمثابةِ الروحِ للاهوتِ كلّه، فيؤثّر في جميعِ الموادِّ المقدّسة. لذلك لا بدَّ أن تُلقَّنَ، فضلاً عن التفسير، الطريقةُ الصحيحةُ

التشريعات الدينية

Christi Magistri luce homines sui temporis efficacius illuminare ac veritati inservire possint.

CAN. 348 - § 1. Pro eis, qui ad sacerdotium destinantur, studia seminarii maioris firmo can. 345 complectantur cursus philosophicos et theologicos, qui aut successive aut coniuncte peragi possunt; eadem studia completum saltem sexennium comprehendant ita quidem, ut tempus philosophicis disciplinis dedicatum integrum biennium, tempus vero studiis theologicis integrum quadriennium adaequet.

§ 2. Cursus philosophico-theologici initium sumant introductione in mysterium Christi et oeconomiam salutis nec concludantur, quin ostendatur ratione habita ordinis seu hierarchiae veritatum doctrinae catholicae omnium disciplinarum inter se relatio atque cohaerens compositio.

CAN. 349 - § 1. Philosophica institutio eo tendat, ut formationem in scientiis humanis perficiat; quare, ratione habita sapientiae tum antiquae tum recentis aetatis sive universae familiae humanae sive praesertim propriae culturae, quaeratur imprimis patrimonium philosophicum perenniter validum.

§ 2. Cursus historici et systematici ita tradantur, ut alumni discretione intellectuali acuta vera et falsa facilius secernere possint et mente Deo loquenti aperta investigationes theologicas rite prosequi possint et aptiores fiant ad ministeria obeunda colloquio inito cum excultis quoque hominibus huius temporis.

CAN. 350 - § 1. Disciplinae theologicae in lumine fidei ita tradantur, ut alumni doctrinam catholicam ex divina Revelatione haustam profunde penetrent atque in sua cultura exprimant ita, ut sit et alimentum propriae vitae spiritualis et ad ministerium efficacius obeundum perutile instrumentum.

§ 2. Universae theologiae veluti anima sit oportet Sacra Scriptura, quae omnes disciplinas sacras informare debet; unde doceantur praeter exegeseos accuratam methodum capita

التشريعات الدينية

والمبادئ الأساسيّةُ للتدبيرِ الخلاصيّ، ومواضيعُ أوسعُ من اللاهوتِ الكتابيّ.

البند ٣ – يجبُ أن تُعلَّمَ الليتورجيّا مع الأخذِ في الحسبانِ أهمّيتها كينبوعٍ ضروريّ للعقيدةِ وللروح المسيحيّةِ الحقّ.

البند ٤ – ما دامتِ الوحدةُ التي يُريدها المسيحُ لكنيسته لم تَتحقّقْ تمامًا بعد، فلْتكنِ المسكونيّةُ واحدةً من النواحي الضروريّةِ في كلِّ مادّةٍ لاهوتيّة.

القانون ٣٥١ – بما أنّ معلّمي العلومِ المقدّسةِ يدرّسونَها بتفويضٍ من السلطةِ الكنسيّة، عليهم أن ينقلوا بأمانةٍ العقيدةَ التي تعرضُها هي، وأن يخضعوا بتواضعٍ في كلِّ شيءٍ لسلطانِ الكنيسةِ التعليميّ الثابتِ ولرقابتِها.

القانون ٣٥٢ – البند ١ – لِتَكنِ التنشئةُ الرعائيّةُ متلائمةً مع ظروفِ المكانِ والزمان، وكفاءاتِ الطلاّبِ المتبتّلينَ أو المتزوّجين، وضروراتِ الخِدَم التي يتهيّأونَ لها.

البند ٢ – لِيُنشَّأ الطلاّبُ خصوصاً على فنِّ التعليمِ الدينيّ والوعظ، وعلى الاحتفالِ الليترجيّ وإدارةِ الرعيّة وحوارِ التبشيرِ مع غيرِ المؤمنين أو غيرِ المسيحيّين أو المسيحيّين غير الملتزمين والرسالةِ الاجتماعية، ووسائلِ الإعلام الجماعيّ. دونَ إهمالِ الموادِّ المساعدةِ كعلمِ النفسِ وعلم الاجتماعِ الرعائيّ.

البند ٣ – وإن كانَ الطلاّبُ يتأهّبونَ للخدمةِ في كنيستهم الخاصّةِ المستقلّة، فمنَ الواجبِ أن يُربَّوا على روحٍ جامعٍ حقيقيّ يجعلُهم على استعدادٍ لخدمةِ النفوسِ في كلِّ مكانٍ من الأرض. لذلك يجبُ إطلاعُهم على احتياجات الكنيسةِ بأجمعها، ولا سيّما الرسالةِ المسكونيّةِ والتبشيريّة.

القانون ٣٥٣ – يجبُ أن يُجرَى، على قاعدة الشرعِ الخاصّ، تمارينُ واختباراتٌ لتقويةِ التنشئةِ الرعائيّةِ على الخصوص، مِنْ مِثْلِ الخدمةِ الاجتماعيّةِ أو الخيريّة، والتعليم الدينيّ، ولا سيّما التمرين الرعائيّ في أثناءِ التنشئةِ الفلسفيّةِ واللاهوتيّة، وتمرينِ الشمّاسيّةِ الإنجيليّةِ قبل الرسامةِ الكهنوتيّة.

القانون ٣٥٤ – يجبُ أن تتلاءمَ التربيةُ الخاصّةُ بالشمامسة الإنجيليّينَ غيرِ المُعَدّينَ

التشريعات الدينية

oeconomiae salutis principalia necnon potiora themata theologiae biblicae.

§ 3. Liturgia edoceatur ratione habita eius specialis momenti utpote necessarius fons doctrinae et spiritus vere christiani.

§ 4. Donec unitas, quam Christus Ecclesiae suae vult, non plene in actum deducatur, oecumenismus sit una ex necessariis rationibus cuiuscumque disciplinae theologicae.

CAN. 351 - Magistri scientiarum sacrarum, cum de mandato auctoritatis ecclesiasticae doceant, doctrinam ab ipsa propositam fideliter tradant et in omnibus magisterio constanti ac moderationi Ecclesiae humiliter obsequantur.

CAN. 352 - § 1. Formatio pastoralis aptanda est ad loci et temporis condiciones, ad dotes alumnorum sive caelibum sive coniugatorum et ad necessitates ministeriorum, ad quae se praeparant.

§ 2. Instituantur alumni imprimis in arte catechetica et homiletica, celebratione liturgica, administratione paroeciae, dialogo evangelizationis cum non credentibus vel non christianis vel christidelibus minus fervidis, apostolatu sociali et instrumentorum communicationis socialis non posthabitis disciplinis auxiliaribus sicut psychologia et sociologia pastoralis.

§ 3. Etsi se praeparant alumni ad ministeria in propria Ecclesia sui iuris obeunda, ad spiritum vere universalem formentur, quo ubique terrarum in servitium animarum occurrere animo parati sint; edoceantur ideo de universae Ecclesiae necessitatibus et praesertim de apostolatu oecumenismi et evangelizationis.

CAN. 353 - Habeantur ad normam iuris particularis exercitationes et probationes ad formationem praecipue pastoralem firmandam conferentes, sicut servitium sociale vel caritativum, institutio catechetica, praesertim vero tirocinium pastorale decursu formationis philosophico-theologicae et tirocinium diaconale ante ordinationem presbyteralem.

CAN. 354 - Institutio diaconis ad sacerdotium non destinatis propria ex normis supra datis aptetur ita, ut curriculum studiorum

التشريعات الدينية

للكهنوتِ مع القواعدِ السابقةِ بحيثُ يمتدُّ منهاجُ الدروسِ الى ثلاثِ سنواتٍ على الأقلّ، مع الالتفاتِ إلى تعاليمِ الكنيسةِ الخاصّةِ المستقلّةِ بالنسبةِ الى خدمةِ الليترجيّا والكلمةِ والمحبّة.

القانون ٣٥٥ – يجبُ إطلاعُ المقبلينَ إلى الرسامةِ على واجباتِ الإكليريكيّينَ وإرشادُهم إلى تَقبّلِها وتتميمِها بشهامةِ نفس.

القانون ٣٥٦ – البند ١ – يجبُ على مديرِ الإكليريكيّةِ أن يرسلَ كلَّ عامٍ تقريرًا عن تطوّر تنشئةِ الإكليريكيّينَ إلى أسقفِهم الأبرشيّ، أو إذا كانت تلكَ هي الحال، إلى رئيسهم الأعلى، وتقريرًا عن وضعِ الإكليريكيّةِ إلى أولئك الذين أنشأوها.

البند ٢ – لِيَقُمِ الأسقفُ الأبرشيُّ والرئيسُ الأعلى بزياراتٍ متواترةٍ للإكليريكيّةِ للتشاورِ في شأنِ تنشئةِ طلاّبها، لا سيَّمَا إذا كان الأمرُ يتعلّقُ بأولئكَ الذينَ سيُرَقَّوْنَ الى الدرجاتِ المقدَّسة.

الفصل الثاني

في انتماءِ الإكليريكيّين الى أبرشيّة

القانون ٣٥٧ – البند ١ – يجبُ أن يكونَ كلُّ إكليريكيّ، بكونهِ إكليريكيًّا، منتميًا إمّا إلى أبرشيّةٍ، وإمّا إلى اكسرخوسية، وإمّا إلى مؤسَّسة رهبانيّة، وإمّا إلى جمعيّةِ حياةٍ مشتركةٍ على غرارِ الرهبان، وإمّا إلى مؤسَّسةٍ أو رابطةٍ حصَلتا من الكرسيِّ الرسوليّ، أو ضمنَ حدودِ رقعةِ كنيسةٍ يرئسِها بطريركٌ، من البطريركِ بموافقةِ السينودس الدائم، على حقِّ انتماءِ إكليريكيّين إليها

البند ٢ – كلُّ ما قرّرَ في شأنِ انتماءِ إكليريكيّينَ إلى أبرشيّةٍ أو خروجهم منها يصحُّ أيضاً، مع مراعاةِ مقتضى الحال، بالنسبةِ إلى الأشخاص القانونيّينَ الآخَرينَ المذكورينَ آنفا، وإلى الكنيسةِ البطريركيّةِ إذا قرّر ذلك شرعُها الخاصُّ، مالَمْ يَتحفّظِ القانونُ عن ذلك صراحةً.

القانون ٣٥٨ – ينتمي الإنسانُ كإكليريكيٍّ برسامتهِ شمّاسًا إنجيليًّا إلى الأبرشيّةِ التي

التشريعات الدينية

saltem per triennium protrahatur prae oculis habitis propriae Ecclesiae sui iuris traditionibus de diaconia liturgiae, verbi et caritatis.

CAN. 355 - Ordinandi debite edoceantur de obligationibus clericorum atque ad eas magno animo suscipiendas et implendas educentur.

CAN. 356 - § 1. Rector seminarii singulis annis relationem de profectu formationis alumnorum mittat ad eorundem Episcopum eparchialem aut, si casus fert, Superiorem maiorem; de statu autem seminarii ad eos, qui seminarium erexerunt.

§ 2. Episcopus eparchialis vel Superior maior suorum alumnorum formationi consulturi frequenter seminarium visitent, praesertim si agitur de promovendis ad ordines sacros.

Caput II

De ascriptione clericorum alicui eparchiae

CAN. 357 - § 1. Quilibet clericus debet esse ut clericus ascriptus aut alicui eparchiae aut exarchiae aut instituto religioso aut societati vitae communis ad instar religiosorum aut instituto vel consociationi, quae ius clericos sibi ascribendi adepta sunt a Sede Apostolica vel intra fines territorii Ecclesiae, cui praeest, a Patriarcha de consensu Synodi permanentis.

§ 2. Quod de clericorum alicui eparchiae ascriptione et de dimissione ab ea statuitur, valet congrua congruis referendo etiam de aliis supra dictis personis iuridicis necnon iure particulari ita ferente de ipsa Ecclesia patriarchali, nisi aliter iure expresse cautum est.

CAN. 358 - Per ordinationem diaconalem aliquis ut clericus ascribitur eparchiae, pro cuius servitio ordinatur, nisi ad normam

التشريعات الدينية

رُسمَ لخدمتِها، مالَمْ يَكن قد انتمى من قَبْلُ إلى تلك الأبرشيّةِ عينِها على قاعدةِ الشرعِ الخاصِّ لكنيستهِ المستقلّة.

القانون ٣٥٩ – لكي يستطيعَ إكليريكيٌّ منتمٍ إلى أبرشيّةٍ الانتقالَ على وجهٍ صحيحٍ إلى أبرشيّةٍ أُخرى، عليه الحصولُ من أسقفهِ الأبرشيِّ وبتوقيعهِ على رسالةِ إخلاء سبيل، وكذلك على رسالةِ انتماءٍ من الأسقفِ الأبرشيِّ للأبرشيّةِ التي يَرغبُ في الانتماءِ إليها وبتوقيعِه.

القانون ٣٦٠ – البند ١ – انتقالُ إكليريكيٍّ إلى أبرشيّةٍ أُخرى مع احتفاظهِ بانتمائهِ يكونُ إلى وقتٍ محدَّد، وإن تجدَّد مرارًا، ويَتمُّ باتّفاقٍ مكتوبٍ بين الأسقفينِ الأبرشيّين، تُحدَّدُ فيه الحقوقُ والواجباتُ بالنسبة إلى الإكليريكيِّ وإلى الفريقين.

البند ٢ – بعدَ مضيِّ خمسِ سنواتٍ على انتقالِ الإكليريكيِّ الشرعيِّ يَنتمي هذا حُكْمًا إلى الأبرشيّةِ المُضيفة، ما لَمْ يعترِضْ بالكتابةِ وفي مُهلةِ أربعةِ أشهرٍ أيٌّ منَ الأسقفيْنِ الأبرشيّينِ اللّذينِ أَبلغهُما كتابةً إرادتَه.

القانون ٣٦١ – يجبُ أن لا يُرفضَ الانتماءُ أو الانتقالُ إلى أبرشيّةٍ أُخرى هي في حاجةٍ كبيرةٍ إلى إكليريكيّين، للإكليريكيِّ الذي يَرغبُ في ذلك خصوصاً بداعي التبشيرِ في الكنيسةِ جمعاء، ما دامَ أهلاً ومستعدًّا للقيامِ بالخدمةِ هناك. هذا مالَمْ توجَدْ حاجةٌ حقيقيةٌ في أبرشيّتهِ أو كنيستهِ المستقلّة.

القانون ٣٦٢ – البند ١ – يمكنُ لسببٍ صوابيٍّ استدعاءُ إكليريكيٍّ منتقلٍ مِن قِبَلِ أسقفهِ الأبرشيِّ الخاصِّ، أو إعادتُه مِن قِبَلِ الأسقفِ الأبرشيِّ المُضيفِ، ولكنْ مع الحفاظ على الاتّفاقاتِ المعقودةِ وعلى العدالة.

البند ٢ – يجبُ أن تُحفظَ وتصانَ، بالنسبةِ إلى العائدِ شرعيًّا إلى أبرشيّتهِ بعد انتقالهِ منها، جميعُ الحقوقِ التي كان سيحصلُ عليها لو بقيَ يمارسُ خدمتَه فيها.

القانون ٣٦٣ – لا يستطيعُ على وجهٍ صحيحٍ قبولَ انتماءِ إكليريكيٍّ إلى أبرشيّة، أو إخراجه مِنْها، أو منحه الإذنَ بالانتقال:

التشريعات الدينية

iuris particularis propriae Ecclesiae sui iuris eidem eparchiae iam ascriptus est.

CAN. 359 - Ut clericus alicui eparchiae iam ascriptus ad aliam eparchiam valide transire possit, a suo Episcopo eparchiali obtinere debet litteras dimissionis ab eodem subscriptas et pariter ab Episcopo eparchiali eparchiae, cui ascribi desiderat, litteras ascriptionis ab eodem subscriptas.

CAN. 360 - § 1. Transmigratio clerici in aliam eparchiam retenta ascriptione fit ad tempus determinatum, etiam pluries renovandum, per conventionem scripto factam inter utrosque Episcopos eparchiales, qua iura et obligationes clerici vel partium stabiliantur.

§ 2. Quinquennio elapso post legitimam transmigrationem clericus ipso iure eparchiae hospiti ascribitur, si huic voluntati eius utrique Episcopo eparchiali scripto manifestatae neuter intra quattuor menses scripto contradixit.

CAN. 361 - Clerico praesertim evangelizationis causa universae Ecclesiae sollicito transitus vel transmigratio in aliam eparchiam gravi clericorum penuria laborantem, dummodo sit ad ministeria ibi peragenda paratus atque aptus, ne denegetur nisi ob veram necessitatem propriae eparchiae vel Ecclesiae sui iuris.

CAN. 362 - § 1. Iusta de causa clericus ex transmigratione revocari potest a proprio Episcopo eparchiali vel remitti ab Episcopo eparchiali hospite conventionibus initis necnon aequitate servatis.

§ 2. Ex transmigratione in propriam eparchiam legitime redeunti salva et tecta sint omnia iura, quae haberet, si in ea sacro ministerio addictus esset.

CAN. 363 - Clericum eparchiae ascribere vel ab ea dimittere vel licentiam transmigrandi clerico concedere valide non possunt:

التشريعات الدينية

١ً – مدبّرُ الكنيسةِ البطريركيّةِ بدونِ موافقةِ السينودسِ الدائم، والإكسرخوسُ البطريركيّ، ومدبّرُ الأبرشيّةِ بدونِ موافقةِ البطريرك.

٢ً – في الحالاتِ الأُخرى مدبّرُ الأبرشيّة، إلّا بعدَ مرورِ سنةٍ على شغورِ الكرسيّ الأبرشيّ وبموافقةِ هيئةِ المستَشارينَ الأبرشيّين.

القانون ٣٦٤ – لا ينتهي انتماءُ إكليريكيٍّ إلى أبرشيّةٍ ما إلّا بانتماءٍ صحيح إلى أبرشيةٍ أخرى أو بخسارةِ الحالةِ الإكليريكيّة.

القانون ٣٦٥ – البند ١ – لا بدَّ من وجود أسباب صوابيَّةٍ للانتماءِ أو الانتقالِ، مِن مثلِ منفعةِ الكنيسةِ أو خيرِ الإكليريكيّ نفسه. أمَّا الإذنُ فيجبُ أن لا يُرفَض إلّا لأسبابٍ خطيرة.

البند ٢ – في حالِ قرّرَ ذلك الشرعُ الخاصُّ لكنيسةٍ مستقلّة، يجبُ أيضاً للانتماءِ الشرعيّ إلى أبرشيّةِ كنيسةٍ أُخرى مستقلّةٍ أن يحصلَ الأسقفُ الأبرشيُّ الذي يُخلي سبيلَ الإكليريكيِّ على موافقةِ السلطةِ التي يحدّدُها ذلك الشرعُ الخاصّ.

القانون ٣٦٦ – البند ١ – على الأسقفِ الأبرشيّ أن لا يَقبلَ انتماءَ إكليريكيٍّ غريبٍ إلى أبرشيّته إلّا:

١ً – إذا اقتضَت ذلك احتياجاتُ الأبرشيّةِ أو منفعتُها.

٢ً – إذا ثبتَت لديهِ أهليّةُ الإكليريكيِّ للقيامِ بالخدمةِ خصوصاً إذا جاء الإكليريكيُّ من كنيسةٍ أُخرى مستقلّة.

٣ً – إذا ثبَت لديهِ بوثيقةٍ شرعيّةٍ إخلاءُ سبيلِ الإكليريكيِّ من أبرشيّته، وحَصلَ من الأسقفِ الأبرشيِّ الذي أخلى السبيلَ، وفي السرِّ إذا اقتضى الأمرُ، على شهاداتٍ ملائمةٍ عن سيرةِ حياةِ الإكليريكيِّ وعن أخلاقه.

٤ً – إذا أعلنَ الإكليريكيُّ كتابةً أنّه يقفُ نفسَه لخدمةِ الأبرشيّةِ الجديدةِ على قاعدةِ الشرع.

التشريعات الدينية

1° Administrator Ecclesiae patriarchalis sine consensu Synodi permanentis; Exarchus patriarchalis et Administrator eparchiae sine consensu Patriarchae;

2° in ceteris casibus Administrator eparchiae nisi post annum a sedis eparchialis vacatione et de consensu collegii consultorum eparchialium.

CAN. 364 - Ascriptio clerici alicui eparchiae non cessat nisi alteri eparchiae valida ascriptione vel amissione status clericalis.

CAN. 365 - § 1. Ad licitum transitum vel transmigrationem requiruntur iustae causae, quales sunt Ecclesiae utilitas vel bonum ipsius clerici; licentia autem ne denegetur nisi exstantibus gravibus causis.

§ 2. Iure particulari Ecclesiae sui iuris ita ferente ad licitum transitum ad eparchiam alterius Ecclesiae sui iuris requiritur etiam, ut Episcopus eparchialis clericum dimittens consensum auctoritatis ab eodem iure particulari determinatae obtineat.

CAN. 366 - § 1. Episcopus eparchialis suae eparchiae alienum clericum ne ascribat, nisi:

1° necessitates vel utilitas eparchiae id exigunt;

2° sibi constat de aptitudine clerici ad ministeria peragenda, praesertim si clericus ab alia Ecclesia sui iuris pervenit;

3° sibi ex legitimo documento constat de legitima dimissione ex eparchia et habet ab Episcopo eparchiali dimittente opportuna testimonia de curriculo vitae et moribus clerici, etiam, si opus est, sub secreto.

4° clericus scripto declaravit se novae eparchiae servitio devovere ad normam iuris.

التشريعات الدينية

البند ٢ – يجبُ أن يُعلِمَ الأسقفُ الأبرشيّ، في أقربِ وقتٍ ممكن، الأسقفَ الأبرشيَّ السابق، بانتماءِ الإكليريكيّ إلى أبرشيّته.

الفصل الثالث
في حقوقِ الإكليريكيّينَ وواجباتِهم

القانون ٣٦٧ – واجبُ الإكليريكيّينَ الأوّلُ تبشيرُ الجميع بملكوتِ الله، وإظهارُ محبّةِ اللهِ للبشرِ في خدمةِ الكلمةِ والأسرارِ بل في كلِّ حياتهم، فيُبنَونَ ويَنمونَ جميعًا في جسدِ المسيحِ الذي هو الكنيسة، بمحبّتِهم المتبادَلة، ومحبّةِ الله فوقَ كلِّ شيء.

القانون ٣٦٨ – الإكليريكيّونَ ملزَمونَ بوجهٍ خاصٍّ بالكمالِ الذي عرَضهُ المسيحُ على تلاميذه، بما أنّهم كُرِّسوا للهِ بالرسامةِ المقدَّسةِ تكريسًا جديدًا، ليَصيروا وسائلَ أكثرَ أهليّة للمسيحِ الكاهنِ الأزليِّ في خدمةِ شعبِ الله، وليكونوا في الوقت ذاتهِ مثالاً للقطيع.

القانون ٣٦٩ – **البند ١** – يجبُ أن ينكبَّ الإكليريكيّونَ كلَّ يومٍ على قراءةِ كلامِ اللهِ والتأمّل فيه، فيجعلَهم إصغاؤهم للمسيحِ بأمانةٍ وانتباهٍ خَدَمةً حقيقيّينَ للوعظ. وعليهم أن يواظِبوا على الصلاةِ والاحتفالِ بالليترجيّا، وخصوصاً على التعبّدِ لسرِّ الإفخارستيّا، وأن يحاسِبوا ضميرَهم كلَّ يومٍ ويَتقبّلوا بتواترٍ سرَّ التوبة. وعليهم أن يُكرموا القدّيسة مريمَ الدائمةَ البتوليّةِ أمَّ الله، ويَلتمسوا منها نعمةَ التشبّهِ بابنها، وعليهم أن يَقوموا بالممارساتِ التقويّةِ الأُخرى التي في كنيستِهم المستقلّة.

البند ٢ – يجبُ عليهم أن يَهتمّوا اهتمامًا كبيرًا بالإرشادِ الروحيِّ وان يَتفرّغوا للرياضاتِ الروحيّةِ في الأوقاتِ التي يحدِّدها الشرعُ الخاصّ.

القانون ٣٧٠ – الإكليريكيّونَ ملزَمونَ بواجبٍ خاصٍّ أن يُبدوا الاحترامَ والطاعةَ للحبر الرومانيِّ وللبطريركِ وللأسقفِ الأبرشي.

القانون ٣٧١ – **البند ١** – للإكليريكيّين الحقُّ بالحصولِ من أسقفِهم الأبرشيّ، بعد إتمامِ ما يَقتضيه الشرعُ، على وظيفةٍ أو خدمةٍ أو مهمّةٍ يقومون بها في خدمةِ الكنيسة.

التشريعات الدينية

§ 2. Episcopus eparchialis de peracta suae eparchiae ascriptione clerici priorem Episcopum eparchialem quam primum certiorem faciat.

Caput III
De iuribus et obligationibus clericorum

CAN. 367 - Clerici primam habent obligationem Regnum Dei omnibus annuntiandi et amorem Dei erga homines in ministerio verbi et sacramentorum, immo et tota vita repraesentandi ita, ut omnes invicem et super omnia Deum diligentes in Corpus Christi, quod est Ecclesia, aedificentur atque crescant.

CAN. 368 - Ad perfectionem, quam Christus suis discipulis proponit, speciali ratione tenentur clerici, cum Deo sacra ordinatione novo modo sint consecrati, ut Christi aeterni Sacerdotis in servitium populi Dei aptiora instrumenta efficiantur et simul sint gregi forma *exemplaris*.

CAN. 369 - § 1. Clerici in lectionem et meditationem verbi Dei cottidie incumbant ita, ut Christi auditores fideles atque attenti facti evadant veraces ministri praedicationis; in oratione, in celebrationibus liturgicis et praesertim in devotione erga mysterium Eucharistiae assidui sint; conscientiam suam cottidie discutiant et sacramentum paenitentiae frequenter suscipiant; Sanctam Mariam semper Virginem, Dei Matrem colant et ab ea gratiam se conformandi eius Filio implorent aliaque propriae Ecclesiae sui iuris exercitia pietatis peragant.

§ 2. Directionem spiritualem magni faciant et statutis temporibus secundum iuris particularis praescripta recessibus spiritualibus vacent.

CAN. 370 - Clerici speciali obligatione tenentur Romano Pontifici, Patriarchae et Episcopo eparchiali reverentiam et oboedientiam exhibendi.

CAN. 371 - § 1. Ius habent clerici obtinendi a proprio Episcopo eparchiali praemissis iure requisitis aliquod officium, ministerium vel munus in servitium Ecclesiae exercendum.

التشريعات الدينية

البند ٢ – يجبُ على الإكليريكيّينَ أن يَقبلوا ويؤدّوا بأمانةٍ كلَّ وظيفةٍ أو خدمةٍ أو مهمّةٍ تعهدُ بها إليهم السلطةُ المختصّة، عندما تَرى تلك السلطةُ أنّ احتياجاتِ الكنيسةِ تقتضي ذلك.

البند ٣ – لكي يستطيعوا ممارسة مهنةٍ مدنيّةٍ يَلزمهُم إذنٌ مِن رئيسهمِ الكنسيِّ الخاصّ.

القانون ٣٧٢ – **البند ١** – يجبُ على الإكليريكيّينَ بعد إتمامِ التنشئةِ المطلوبةِ للدرجاتِ المقدَّسةِ، أن لا يكفّوا عن الإكبابِ على العلومِ المقدَّسة، بل عليهم أن يَجتهدوا في تحصيلِ معرفتِها وفي امتلاكِها على وجهٍ أعمق وملائمٍ للزمن، بدراساتٍ تربويّةٍ توافِقُ عليها سلطتُهم الكنسيّة.

البند ٢ – وعليهم أيضاً أن يتردّدوا إلى الندواتِ التي تَراها الرئاسةُ الكنسيّةُ ملائمةً لتعزيزِ العلوم المقدَّسةِ والشؤونِ الرعائيّة.

البند ٣ – عليهم أن لا يُهملوا تحصيل العلومِ الدنيويّةِ أيضاً، ولا سيّما تلك التي تتّصلُ بالعلومِ المقدَّسةِ اتّصالاً وثيقًا، فيكونَ لهم منها مِثْلُ ما يَنبغي للناس المثقَّفين.

القانون ٣٧٣ – يجبُ أن تُحوَّطَ بإجلالٍ عظيم، كما جاء في تقليدِ الكنيسةِ جمعاء، بتوليّةُ الإكليريكيّينَ المختارةُ لأجلِ ملكوتِ اللهِ والملائمةُ كثيرًا للكهنوت. كذلكَ يجبُ أن تكرمَ حالةُ الإكليريكيّينَ المقترنينَ بالزواج، التي قامتَ مدى قرونٍ في ممارسةِ الكنيسةِ الأولى والكنائسِ الشرقيّة.

القانون ٣٧٤ – يجبُ على الإكليريكيّينَ المتبتّلين والمتزوّجين أن يمتازوا بفضيلةِ العفّة، وللشرعِ الخاصِّ أن يحدِّدَ الوسائلَ الملائمةَ لبلوغِ تلك الغاية.

القانون ٣٧٥ – على الإكليريكيّينَ المتزوّجينَ أن يُعطوا لسائرِ المؤمنينَ مثلاً ساميًا في الحياةِ العائليّةِ وتربيةِ الأولاد.

القانون ٣٧٦ – يجبُ تعزيزُ الحياة المشتركةِ بين الكهنةِ المتزوّجين، ما أَمكنَ ذلك، حتّى يستطيعوا أن يتعاونوا على إنماءِ الحياةِ الروحيّةِ والفكريّة، ويتساعَدوا على الخدمةِ بوجهٍ أفضل.

التشريعات الدينية

§ 2. Suscipiendum est clericis ac fideliter implendum omne officium, ministerium vel munus ab auctoritate competenti eis commissum, quandocumque id de eiusdem auctoritatis iudicio necessitates Ecclesiae exigunt.

§ 3. Ut vero professionem civilem exercere possint, requiritur licentia proprii Hierarchae.

CAN. 372 - § 1. Institutione, quae ad ordines sacros requiritur, peracta in scientias sacras incumbere ne desinant clerici, immo profundiorem et ad diem accommodatam earundem cognitionem et usum acquirere satagant per cursus formativos a proprio Hierarcha approbatos.

§ 2. Frequentent quoque collationes, quas Hierarcha opportunas iudicavit ad scientias sacras et res pastorales promovendas.

§ 3. Scientiarum profanarum quoque, earum praesertim, quae *cum scientiis sacris artius cohaereant, talem sibi copiam comparare* ne neglegant, qualem excultos homines habere decet.

CAN. 373 - Caelibatus clericorum propter regnum coelorum delectus et sacerdotio tam congruus ubique permagni faciendus est, prout fert universae Ecclesiae traditio; item status clericorum matrimonio iunctorum praxi Ecclesiae primaevae et Ecclesiarum orientalium per saecula sancitus in honore habendus est.

CAN. 374 - Clerici caelibes et coniugati castitatis decore elucere debent; iuris particularis est statuere opportuna media ad hunc finem assequendum adhibenda.

CAN. 375 - In vita familiari ducenda atque filiis educandis clerici coniugati ceteris christifidelibus praeclarum exemplum praebeant.

CAN. 376 - Vita communis inter clericos caelibes laudanda, quatenus fieri potest, foveatur, ut ipsi in vita spirituali et intellectuali colenda mutuo adiuventur et aptius in ministerio cooperari possint.

التشريعات الدينية

القانون ٣٧٧ – يجبُ على جميعِ الإكليريكيّينَ أن يُقيموا الصلواتِ الطقسيّةَ بحسَبِ الشرعِ الخاصِّ لكنيستِهم المستقلّة.

القانون ٣٧٨ – لِيُقِمِ الإكليريكيّونَ بتواترٍ الليترجيّا الإلهيّةَ على قاعدةِ الشرعِ الخاصّ، لا سيّما أيامَ الآحادِ والأعيادِ المفروضةِ، بل يُوصى توصيةً ملحّةً بإقامتها في كلِّ يوم.

القانون ٣٧٩ – يجبُ على الإكليريكيّينَ، أيًّا كانت كنيستُهم المستقلّة، أن يجمعَهم رباطُ المحبّةِ فيسعَوا معًا إلى هدفٍ واحدٍ ويتعاونوا ويتساعدوا على بناءِ جسدِ المسيح، مَهما كانت ظروفُ كلٍّ منهم واختلفتِ الوظائفُ التي يقومونَ بها.

القانون ٣٨٠ – يجبُ على جميع الإكليريكيّينَ أن يُعنوا بتعزيزِ الدعواتِ الى الخدَمِ المقدّسةِ وإلى الحياة في مؤسّساتِ الحياةِ المكرّسةِ لا بالوعظِ والتعليمِ الدينيِّ والوسائلِ الأُخرى الملائمةِ فحسب، وإنّما أوّلاً بشهادةِ الحياةِ والخدمةَ.

القانون ٣٨١ – **البند ١** – على الإكليريكيّينَ، بحافزٍ منَ الغيرةِ الرسوليّةِ المتأجّجةِ في صدورهم، أن يكونوا مثالاً للجميع في عملِ الخيرِ والضيافة خصوصاً بالنسبة إلى المرضى والحزانى والمضطهَدين والمنفيّين واللاجئين.

البند ٢ – على الإكليريكيّينَ، ما لَمْ يمنعْهم عائقٌ صوابيّ، واجبُ توفيرِ المساعدةِ من خيراتِ الكنيسةِ الروحية، خصوصاً كلامَ اللهِ والأسرارَ، للمؤمنينَ الذين يطلبونها على وجهٍ ملائم وباستعدادٍ جيّد ولا يمنعُهم الشرعُ من تقبّلِ الأسرار.

البند ٣ – للعلمانيّينَ كرامةٌ ونصيبٌ في رسالةِ الكنيسةِ يجبُ على الإكليريكيّينَ أن يَعترفوا بهما ويعزّزوهما وعلى الخصوص باختبارِ مواهبِ العلمانيّين المتنوّعة، وبتوجيهِ اختصاصِهم وخبرتهم إلى خيرِ الكنيسةِ لا سيَّمَا بالطرائقِ التي يوردُها الشرعُ.

القانون ٣٨٢ – لِيَمتنعِ الإكليريكيّونَ تمامًا عن كلِّ ما لا يليقُ بحالتهم، وفقًا للقواعدِ التي يحدّدُها تحديدًا أدقَّ الشرعُ الخاصّ، وَلْيتجنّبوا ما هو غريبٌ عنه.

القانون ٣٨٣ – وإن كانَ من الضروريِّ أن يتمتّعَ الإكليريكيّونَ كسائرِ المواطنينَ

التشريعات الدينية

CAN. 377 - Omnes clerici laudes divinas celebrare debent secundum ius particulare propriae Ecclesiae sui iuris.

CAN. 378 - Divinam Liturgiam clerici frequenter ad normam iuris particularis celebrent praesertim diebus dominicis et festis de praecepto; immo enixe commendatur celebratio cottidiana.

CAN. 379 - Clerici confratribus cuiuslibet Ecclesiae sui iuris vinculo caritatis uniti ad unum omnes conspirent, ad aedificationem nempe Corporis Christi, et proinde, cuiuscumque sunt condicionis, etsi diversis officiis fungentes, inter se cooperentur seque invicem adiuvent.

CAN. 380 - Sollicitudinem habeant clerici omnes vocationes ad ministeria sacra et ad vitam in institutis vitae consecratae ducendam promovendi non solum praedicatione, catechesi aliisve opportunis mediis, sed imprimis vitae ac ministerii testimonio.

CAN. 381 - § 1. Zelo apostolico ardentes clerici omnibus exemplo sint in beneficentia et hospitalitate praesertim erga aegrotantes, afflictos, persecutionem patientes, exiliatos et profugos.

§ 2. Obligatione tenentur clerici, nisi iusto impedimento sunt detenti, suppeditandi ex spiritualibus Ecclesiae bonis verbi Dei praesertim et sacramentorum adiumenta christifidelibus, qui opportune petunt, rite sunt dispositi nec iure a sacramentis suscipiendis prohibentur.

§ 3. Clerici laicorum dignitatem atque propriam partem, quam in missione Ecclesiae habent, agnoscant et promoveant praesertim charismata laicorum multiformia probantes necnon competentiam et experientiam eorum in bonum Ecclesiae vertentes speciatim modis iure praevisis.

CAN. 382 - Abstineant prorsus clerici ab eis omnibus, quae statum eorum secundum normas iure particulari pressius determinatas dedecent, et etiam evitent ea, quae ab eo aliena sunt.

CAN. 383 - Clerici, etsi non secus ac ceteri cives iura civilia et

بالحقوقِ المدنيّةِ والسياسيّةِ نفسِها، لكنْ:

١ – يُحظَّرُ عليهم الاضطلاعُ بالوظائفِ العامّةِ التي تستتبعُ المشاركةَ في ممارسةِ السلطةِ المدنيّةِ؛

٢ – يُمنَعونَ من التطوّع، إلّا بإذنِ رئيسهم الكنسيّ، للخدمةِ العسكريّةِ التي لا تتلاءَمُ كثيرًا معَ الحالةِ الإكليريكيّة؛

٣ – يُطلبُ منهم استعمالُ الاستثناءاتِ التي تَمنحُها لهم الشرائعُ المدنيّةُ أو الاتّفاقاتُ أو الأعرافُ من ممارسةِ المهّاتِ والوظائفِ العامّةِ الغريبةِ عن الحالةِ الإكليريكيّة، ومن الخدمةِ العسكرية.

القانون ٣٨٤ – البند ١ – لِيَجتهدِ الإكليريكيّونَ، بكونِهم خدّامَ مصالحةِ الجميعِ في محبّةِ المسيح، أن يعزّزوا السلامَ والوحدةَ والاتّفاقَ المرتكزَ على العدلِ بين الناس.

البند ٢ – عليهم أن لا يشاركوا مشاركةً ناشطةً في الأحزابِ السياسيّةِ والمراكز العليا في النقاباتِ العمّاليّة، ما لم يَقتضِ ذلك، في رأيِ الأسقفِ الأبرشيّ أو استنادًا إلى الشرعِ الخاصّ في رأيِ البطريرك أو سلطةٍ أُخرى، الحفاظُ على حقوقِ الكنيسة أو على الخيرِ العامّ.

القانون ٣٨٥ – البند ١ – على الإكليريكيّين المتشرّبينَ روحَ فقرِ المسيحِ أن يَجتهدوا ببساطةِ العيش في أن يكونوا شهودًا أمام العالم للخيراتِ السماويّة، وأن يُرصِدوا الخيراتِ الزمنيّةَ برصانةٍ روحيّة لاستعمالٍ صحيح. أمّا الأموال التي تتجمّعُ لديهم في مناسبةِ ممارسة وظيفتهم أو خدمتِهم أو مُهمّتِهم الكنسيّةِ فَلْيوزّعوها مُسهمينَ في أعمالِ الرسالة والمحبّة، ومحتفِظينَ بما يَلزَمهُم لمعيشةٍ كريمةٍ وللقيام بواجباتِ حالتِهم.

البند ٢ – يُحظَّرُ على الإكليريكيّينَ أن يتعاطوا بأنفسِهم أو بغيرهم الأعمالَ والتجارةَ لمنفعتهم أو منفعةِ غيرهم إلّا بإذنٍ من السلطةِ التي يحدِّدها شرعُ كنيستهم المستقلّة، أو من الكرسيّ الرسوليّ.

البند ٣ – تُحظَّرُ على الإكليريكيّ الكفالةُ حتّى بأموالِه الخاصّةِ ما لم يَستشِرْ أسقفَه الأبرشيّ أو الرئيسَ الأعلى إذا كانت تلك هي الحال.

التشريعات الدينية

politica aequo iure habeant oportet, tamen:

1° officia publica, quae participationem in exercitio potestatis civilis secumferunt, assumere vetantur;

2° cum servitium militare statui clericali minus congruat, illud ne capessant voluntarii nisi de sui Hierarchae licentia;

3° utantur exceptionibus, quas ab exercendis muneribus et officiis publicis a statu clericali alienis necnon servitio militari in eorum favorem concedunt leges civiles aut conventiones vel consuetudines.

CAN. 384 - § 1. Ministri reconciliationis omnium in Christi caritate satagant clerici pacem, unitatem et concordiam iustitia innixam inter homines fovere.

§ 2. In factionibus politicis atque in moderandis consociationibus syndicalibus activam partem ne habeant, nisi iudicio Episcopi eparchialis vel iure particulari ita ferente Patriarchae aut alterius auctoritatis iura Ecclesiae tuenda aut bonum commune promovendum id requirunt.

CAN. 385 - § 1. Spiritu paupertatis Christi imbuti clerici studeant simplicitate vitae supernorum bonorum coram mundo testes esse et bona temporalia discretione spirituali recto usui destinent; bona autem, quae occasione exercitii officii, ministerii vel muneris ecclesiastici sibi comparant, provisa ex eis sua congrua sustentatione et obligationum proprii status impletione, operibus apostolatus vel caritatis impertiant atque communicent.

§ 2. Prohibentur clerici per se vel per alios negotiationem aut mercaturam exercere sive in propriam sive in aliorum utilitatem nisi de licentia auctoritatis iure particulari propriae Ecclesiae sui iuris determinatae aut Sedis Apostolicae.

§ 3. A fideiubendo, etiam de bonis propriis, clericus prohibetur nisi consulto proprio Episcopo eparchiali vel, si casus fert, Superiore maiore.

التشريعات الدينية

القانون ٣٨٦ – البند ١ – على الإكليريكيّينَ، وإن لم يكنْ لَهم إقامةٌ بحُكْمِ الوظيفةِ، أن لا يبتعدوا عن أبرشيّتِهم لوقتٍ طويلٍ يحدِّدهُ الشرعُ الخاصُّ بدونِ إذنٍ مقدَّرٍ على الأقلِّ من رئيسهمِ المحليّ.

البند ٢ – يكونُ الإكليريكيُّ المقيمُ خارجَ أبرشيّتهِ خاضعًا للأسقفِ الأبرشيِّ المحلّيِ في الأمورِ المتعلّقةِ بواجباتِ حالتهِ الإكليريكيّة. وإذا أقامَ هناكَ لوقتٍ غيرِ قصيرٍ فليُعلمِ الرئيسَ الكنسيَّ المحلّيَّ دونَ إبطاء.

القانون ٣٨٧ – يجبُ التقيّدُ بالشرعِ الخاصِّ في ما يتعلّقُ بلباسِ الإكليريكيّين.

القانون ٣٨٨ – لا يستطيعُ الإكليريكيّون استعمالَ الحقوقِ والشاراتِ المرتبطةِ بمناصبِهم خارجَ الأماكنِ حيثُ السلطةُ التي مَنحَتهمُ المنصبَ أو التي وافقت بدونِ أيِّ اعتراضٍ مكتوبٍ على منحِ المنصبِ تمارسُ صلاحيّاتها، أو مالَمْ يرافِقوا السلطةَ التي مَنحتِ المنصبَ أو يمثّلوها، أو مالَمْ يَنالوا موافقةَ الرئيسِ الكنسيِّ المحلّي.

القانون ٣٨٩ – لِيَجْتهد الإكليريكيّونَ في تجَنّبِ المنازعاتِ، وإذا وقعت إحداها بينهم فيجبُ إحالتُها على المحكمةِ الكنسيّة. ويجبُ أن يَجري ذلك ما أمكنَ الأمرُ في المنازعاتِ التي تقعُ بين الإكليريكيّينَ والمؤمنين الآخرين.

القانون ٣٩٠ – البند ١ – للإكليريكيّينَ الحقُّ في معاشٍ لائقٍ وفي الحصولِ على أجرٍ عادلٍ للقيامِ بالوظيفةِ أو المهمّةِ الموكولةِ إليهم. وإذا كان الإكليريكيّونَ متزوّجينَ يجبُ أن تُراعى أيضاً معيشةُ أسرتهم، ما لم يُدبَّرْ لهمْ ما يكفي بطريقةٍ أخرى.

البند ٢ – كذلكَ لهم الحقُّ أن يوفَّرَ لهم ولأسرتهم إذا كانوا متزوّجينَ التأمينُ الملائمُ والضمانُ الاجتماعيُّ والإعانةُ الصحيّة. ولكي يُنفَّذَ هذا الحقُّ يُلزَمُ الإكليريكيّونَ بالإسهامِ بنصيبهم في المؤسَّسةِ المذكورةِ في القانون ١٠٢١، البند ١، على قاعدةِ الشرعِ الخاصّ.

القانون ٣٩١ – للإكليريكيّينَ الحرّية، معَ التقيّد بالقانون ٥٧٨، البند ٣، أن يتشاركوا مع آخَرينَ للسعي إلى أهدافٍ تتلاءمُ وحالتَهم الإكليريكيّة. ولكن يعودُ إلى الأسقفِ الأبرشيِّ أن يحكمَ على وجهٍ صحيحٍ في تلك الملاءمة.

التشريعات الدينية

CAN. 386 - § 1. Clerici, etsi officium residentiale non habent, a sua tamen eparchia per notabile tempus iure particulari determinandum sine licentia saltem praesumpta Hierarchae loci proprii ne discedant.

§ 2. Clericus, qui extra propriam eparchiam commoratur, Episcopo eparchiali loci in eis, quae eiusdem clerici status obligationes respiciunt, subditus est; si ibi per tempus non breve commoraturus est, Hierarcham loci sine mora certiorem faciat.

CAN. 387 - Quod ad vestis habitum clericorum spectat, ius particulare servetur.

CAN. 388 - Clerici iuribus et insignibus, quae adnexa sunt dignitatibus sibi collatis, uti non possunt extra loca, ubi suam potestatem exercet auctoritas, quae dignitatem concessit vel ad eiusdem dignitatis concessionem nihil excipiens scripto consensit, aut nisi auctoritatem, quae dignitatem concessit, comitantur vel eiusdem personam gerunt aut nisi consensum Hierarchae loci obtinuerunt.

CAN. 389 - Clerici quaslibet contentiones evitare studeant; si tamen quaedam contentio exsurrexit inter eos, ad forum Ecclesiae deferatur et hoc, si fieri potest, etiam fiat, si de contentionibus inter clericos et alios christifideles agitur.

CAN. 390 - § 1. Clerici ius habent ad congruam sustentationem et ideo pro implendo eis commisso officio vel munere iustam remunerationem percipiendi, quae, si agitur de clericis coniugatis, consulere debet etiam eorum familiae sustentandae, nisi aliter iam sufficienter provisum est.

§ 2. Item ius habent, ut sui suaeque familiae, si coniugati sunt, congruenti praecaventiae et securitati sociali necnon assistentiae sanitariae provideatur; ut hoc ius ad effectum deduci possit, obligatione tenentur clerici instituto, de quo in can. 1021, § 2, ad normam iuris particularis pro sua parte conferre.

CAN. 391 - Integrum est clericis firmo can. 578, § 3 se cum aliis consociare ad fines consequendos statui clericali congruentes; competit autem Episcopo eparchiali de hac congruentia authentice iudicare.

التشريعات الدينية

القانون ٣٩٢ – للإكليريكيّينَ الحقُّ في وقتٍ للعطلةِ السنويةِ يحدّدهُ الشرعُ الخاصّ.

القانون ٣٩٣ – على الإكليريكيّينَ، مهما كان وضعُهم، أن يَهتمّوا اهتمامًا قلبيًّا بجميعِ الكنائس، وَلْيُبدوا استعدادَهم للخدمةِ حيثُ تلحُّ الحاجة، وخصوصاً لممارسةِ خدمتِهم، بإذنٍ أو بتشجيعٍ من أسقفِهم الأبرشيِّ أو رئيسهم، في الرسالاتِ أو المناطقِ التي تفتقرُ إلى الإكليريكيّين.

الفصل الرابع
في فقدانِ الحالةِ الإكليريكيّة

القانون ٣٩٤ – الرسامةُ المقدَّسةُ المقبولةُ على وجهٍ صحيحٍ لا يمكنُ على الإطلاقِ أن تُلغى. ولكنْ يفقدُ الإكليريكيُّ الحالةَ الإكليريكيّةَ:

١ – بحكمٍ قضائيٍ أو مرسومٍ إداريٍّ يُعلَنُ فيه عدمُ صحّة الرسامةِ المقدَّسة،

٢ – بعقوبةِ حَطٍّ فُرضتْ على وجهٍ صحيح؛

٣ – بمرسومٍ من الكرسيِّ الرسوليِّ أو من البطريركِ على قاعدةِ القانون ٣٩٧. وهذا المرسومُ لا يجوزُ للبطريركِ أن يصدرَه، ولا يصدرُه الكرسيُّ الرسوليّ، بالنسبةِ الى الشمامسةِ الإنجيليّينَ بدونِ أسبابٍ خطيرة، وبالنسبةِ إلى الكهنةِ بدونِ أسبابٍ خطيرةٍ جدًّا.

القانون ٣٩٥ – الإكليريكيُّ الذي فقدَ الحالةَ الإكليريكيّةَ، على قاعدةِ الشرع، يفقدُ معها الحقوقَ الخاصّةَ بالحالةِ الإكليريكيّةِ ولا يكونُ ملزَمًا بواجباتها، ولكن مع التقيّدِ بالقانون ٣٩٦. ويُمنَعُ من ممارسةِ السلطةِ الكهنوتيّةِ مع التقيّدِ بالقانونين ٧٢٥ و ٧٣٥، البند ٢. ويُحرَمُ بحُكْمِ الشرعِ من كلِّ الوظائفِ والخِدَمِ والمهمّاتِ وكلِّ سلطةٍ فُوِّضَت إليه.

القانون ٣٩٦ – ما عدا الحالاتِ التي يُعلَنُ فيها عدمُ صحّةِ الرسامةِ المقدّسة، لا ينطوي فقدانُ الحالةِ الإكليريكيّةِ على التفسيخِ من واجبِ التبتّلِ الذي يمنحه الكرسيُّ الرسوليُّ وحدَه.

التشريعات الدينية

CAN. 392 - Ius clericorum est ad debitum quotannis feriarum tempus iure particulari determinandum.

CAN. 393 - Clericis, cuiuscumque sunt condicionis, cordi sit sollicitudo omnium Ecclesiarum et ideo se ad inserviendum, ubicumque urget necessitas, promptos exhibeant et praesertim permittente vel exhortante proprio Episcopo eparchiali vel Superiore ad suum ministerium in missionibus vel regionibus clericorum penuria laborantibus exercendum.

Caput IV

De amissione status clericalis

CAN. 394 - Sacra ordinatio semel valide suscepta numquam irrita fit; clericus tamen statum clericalem amittit:

1° sententia iudiciali aut decreto administrativo, quo invaliditas sacrae ordinationis declaratur;

2° poena depositionis legitime irrogata;

3° rescripto Sedis Apostolicae vel ad normam can. 397 Patriarchae; hoc vero rescriptum diaconis sine gravibus, presbyteris vero sine gravissimis causis a Patriarcha licite concedi non potest nec a Sede Apostolica conceditur.

CAN. 395 - Clericus, qui statum clericalem ad normam iuris amittit, cum eo amittit iura statui clericali propria nec ullis iam tenetur obligationibus status clericalis firmo tamen can. 396; potestatem ordinis exercere prohibetur salvis cann. 725 et 735, § 2; ipso iure privatur omnibus officiis, ministeriis, muneribus et qualibet potestate delegata.

CAN. 396 - Praeter casus, in quibus invaliditas sacrae ordinationis declarata est, amissio status clericalis non secumfert dispensationem ab obligatione caelibatus, quae a solo Romano Pontifice conceditur.

التشريعات الدينية

القانون ٣٩٧ – يستطيعُ البطريركُ بموافقةِ سينودسِ الكنيسةِ البطريركيّة، أو إذا كان في التأخيرِ خطرٌ، بموافقةِ السينودسِ الدائم، منحَ فقدانِ الحالةِ الإكليريكيّة للإكليريكيّينَ الذين لهم مسكنٌ أو شبهُ مسكنٍ ضمنَ حدود رقعةِ الكنيسةِ البطريركيّةِ المستقلّةِ الخاصّة، ولا يُلزِمهم واجبُ التبتّلِ أو إذا ألزمهم لا يطلبونَ التفسيحَ من ذلك الواجب. وفي الحالاتِ الأُخرى يجبُ إحالةُ الأمرِ على الكرسيِّ الرسوليّ.

القانون ٣٩٨ – مَن فَقدَ الحالةَ الإكليريكيّةَ بمرسومٍ من الكرسيِّ الرسوليِّ يستطيعُ الكرسيُّ الرسوليُّ وحدَه قبولَه من جديدٍ بين الإكليريكيّينَ. أمّا الذي حَصلَ من البطريركِ على فقدانِ تلكَ الحالةِ فبإمكانِ البطريركِ أيضاً قبولُه من جديدٍ بين الإكليريكيّين.

التشريعات الدينية

CAN. 397 - Patriarcha de consensu Synodi Episcoporum Ecclesiae patriarchalis vel, si periculum in mora est, Synodi permanentis, amissionem status clericalis concedere potest clericis intra fines territorii propriae Ecclesiae patriarchalis domicilium vel quasi-domicilium habentibus, qui obligatione caelibatus non tenentur aut, si tenentur, dispensationem ab hac obligatione non petunt; in ceteris casibus res ad Sedem Apostolicam deferatur.

CAN. 398 - Qui rescripto Sedis Apostolicae statum clericalem amisit, inter clericos a sola Sede Apostolica denuo admitti potest; qui vero a Patriarcha amissionem status clericalis obtinuit, etiam a Patriarcha inter clericos denuo admitti potest.

التشريعات الدينية

الباب الحادي عشر
في العلمانيّين

القانون ٣٩٩ – يُدعى باسمِ علمانيّين في هذه «المجموعة» المؤمنونَ الذين يَختصّونَ بوضعٍ عالميّ، ويعيشونَ في العالَم، مشاركينَ في رسالةِ الكنيسةِ دونَ أن يكونوا حائزينَ الرسامةَ المقدَّسةَ أو منتسبينَ إلى الحالةِ الرهبانيّة.

القانون ٤٠٠ – يكونُ للعلمانيّينَ من الحقوقِ وعليهم من الواجباتِ ما هو مذكورٌ في قوانينِ هذا الباب، فضلاً عن الحقوقِ والواجباتِ التي يتشاركُ فيها جميعُ المؤمنينَ، وتلك التي حُدِّدتْ في قوانينَ أُخرى.

القانون ٤٠١ – يعودُ إلى العلمانيّينَ بدعوةٍ خاصّةٍ أن يَنشدوا ملكوتَ اللهِ عن طريقِ إدارةِ الشؤونِ الزمنيّةِ وتنظيمِها بحسَبِ مشيئةِ الله، وأن يكونوا لذلكَ شهودًا للمسيحِ في حياتِهم الخاصّةِ والعائليّةِ والسياسيّةِ الاجتماعيّة، ويُظهروه للآخرين، وأن يُدافعوا عن الشرائعِ العادلةِ في المجتمع، ويعملوا كالخميرةِ في سبيلِ تقديسِ العالَم، وهم يُشعُّون بالإيمانِ والرجاءِ والمحبّة.

القانون ٤٠٢ – للعلمانيّينَ الحقُّ بأن يُعترَفَ لهم في شؤونِ المدينة الأرضيّة بالحرّية التي لجميعِ المواطنين. ولكن عليهم أن يُعنوا في استعمالِ تلكَ الحرّيةِ بأن تكونَ أعمالُهم مشبعةً بالروحِ الإنجيليّ، وبأن يكونوا مصغينَ إلى العقيدةِ التي تعلِّمها الكنيسةُ، ولكن معَ الحرصِ على أن لا يُبدوا رأيَهم الخاصَّ في الأمورِ غيرِ المُلزِمةِ على أنّه عقيدةُ الكنيسة.

القانون ٤٠٣ – **البند ١** – للعلمانيينَ الحقُّ بالمشاركةِ الفعليّةِ، بحسَبِ ما ترسمهُ الكتبُ الليترجيّة، في ما تقيمُه كلُّ كنيسةٍ مستقلّةٍ من احتفالاتٍ ليترجيّة، مع التقيّدِ بحقِّ كلِّ واحدٍ وواجبهِ أن يحافِظَ على طقسهِ في كلِّ مكان.

التشريعات الدينية

TITULUS XI

De laicis

CAN. 399 - Nomine laicorum in hoc Codice intelleguntur christifideles, quibus indoles saecularis propria ac specialis est quique in saeculo viventes missionem Ecclesiae participant neque in ordine sacro constituti neque statui religioso ascripti sunt.

CAN. 400 - Laici praeter ea iura et obligationes, quae cunctis christifidelibus sunt communia et ea, quae in aliis canonibus statuuntur, eadem iura et obligationes habent ac in canonibus huius tituli recensentur.

CAN. 401 - Laicorum imprimis est ex vocatione propria res temporales gerendo et secundum Deum ordinando Regnum Dei quaerere ideoque in vita privata, familiari et politico-sociali testes Christo esse ac ipsum aliis manifestare, leges iustas in societate propugnare atque fide, spe et caritate fulgentes fermenti instar ad mundi sanctificationem conferre.

CAN. 402 - Ius est laicis, ut ipsis agnoscatur ea in rebus civitatis terrenae libertas, quae omnibus civibus competit; eadem tamen libertate utentes curent, ut suae actiones spiritu evangelico imbuantur, et ad doctrinam attendant ab Ecclesiae magisterio propositam caventes tamen, ne in quaestionibus opinabilibus propriam sententiam ut doctrinam Ecclesiae proponant.

CAN. 403 - § 1. Firmo iure et obligatione proprium ritum ubique servandi laici ius habent actuose in celebrationibus liturgicis cuiuscumque Ecclesiae sui iuris participandi secundum praescripta librorum liturgicorum.

التشريعات الدينية

البند ٢ – يمكنُ أن يُعهَدَ إلى العلمانيّين، إذا استدعت ذلك احتياجاتُ الكنيسةِ أو فائدتُها الحقيقيّة، ولم يكن هناك خَدَمةٌ مرْسُومون، ببعضِ وظائفِ الخَدَمةِ المرسومِينَ، على قاعدةِ الشرع.

القانون ٤٠٤ – البند ١ – للعلمانيينَ الحقُّ وعليهم الواجب، عدا الالتزامَ بتلقّنِ التعليم المسيحيّ منذُ الصغر، أن يُحصّلوا اطّلاعًا يتلاءمُ مع طاقتِهم ووضعِهم على العقيدةِ التي أنزلَها المسيحُ ونقلَها تعليمُ الكنيسةِ الصحيح. وذلك ليسَ فقطْ لكي يَستطيعوا أن يَحيَوا بموجبِ تلكَ العقيدةِ وإنّما لِيَتمكّنوا أيضاً من نشرِها وإذا اقتضى الأمرُ من الدفاعِ عنها.

البند ٢ – وَلهم الحقُّ أيضاً بتحصيلِ معرفةٍ أوسعَ في العلومِ المقدَّسةِ التي تُلقى في ما للكنيسةِ من جامعاتٍ وكليّاتٍ للتدريس، أو في معاهدِ العلومِ الدينيّة، ولهم الحقُّ بمتابعةِ الدروسِ هناكَ والحصولِ على درجاتٍ أكاديميّة.

البند ٣ – وهم كذلكَ جديرونَ بأن تنتدبَهمُ السلطةُ الكنسيّةُ ذاتُ الصلاحيّةِ لتعليمِ الموادِّ المقدَّسة، مع التقيّدِ بالأحكامِ الموضوعةِ في شأنِ الأهليّةِ المطلوبة.

القانون ٤٠٥ – لِيَدْرسِ العلمانيّونَ أيضاً بعنايةٍ التراثَ الليتورجيَّ واللاهوتيَّ والروحيَّ والقانونيّ، بحيث يُعزَّزُ التواصلُ والاحترامُ ووحدةُ العملِ بين العلمانيّينَ من مختلفِ الكنائسِ المستقلّةِ، ولا يُلحِقُ تنوّعُ الطقوسِ ضررًا بخيرِ المجتمعِ العامّ، الذي يعيشونَ فيه، بل يقود بالأحرى الى ذلك الخيرِ كلَّ يومٍ أكثرَ من يوم.

القانون ٤٠٦ – لِيَعْلَمِ العلمانيّونَ، وهم يتذكّرونَ الواجبَ الواردَ في القانون ١٤، أنَّ ذلكَ الواجبَ يكون أشدَّ إلحاحًا في تلك الظروفِ التي لا يستطيعُ الناسُ فيها سماعَ الإنجيلِ ومعرفةَ المسيحِ إلّا بوساطتهم.

القانون ٤٠٧ – العلمانيّونَ العائشونَ في حالةِ الزواج ملزَمونَ بحسَبِ دعوتِهم، الزامًا خاصًّا أن يَعملوا على بناءِ شعبِ الله بزواجِهم وبأُسرتِهم.

القانون ٤٠٨ – البند ١ – العلمانيّونَ المتميّزونَ بالمعرفةِ والخبرةِ والاستقامةِ المطلوبةِ هم

التشريعات الدينية

§ 2. Si Ecclesiae necessitates vel vera utilitas id suadent et ministri sacri desunt, possunt laicis quaedam ministrorum sacrorum functiones committi ad normam iuris.

CAN. 404 - § 1. Praeter institutionem catecheticam inde ab infantia habendam laici ius et obligationem habent acquirendi cognitionem uniuscuiusque ingenii dotibus et condicioni aptatam doctrinae a Christo revelatae et a magisterio authentico Ecclesiae traditae non solum, ut secundum eiusdem doctrinam vivere valeant, sed etiam, ut ipsi eam enuntiare atque, si opus est, defendere possint.

§ 2. Ius quoque habent acquirendi pleniorem illam cognitionem in scientiis sacris, quae in ecclesiasticis studiorum universitatibus vel facultatibus aut in institutis scientiarum religiosarum traduntur, ibidem lectiones frequentando et gradus academicos consequendo.

§ 3. Item servatis praescriptis circa idoneitatem requisitam statutis habiles sunt ad mandatum docendi disciplinas sacras ab auctoritate competenti ecclesiastica recipiendum.

CAN. 405 - Patrimonio liturgico, theologico, spirituali et disciplinari etiam laici sedulo studeant ita tamen, ut mutua benevolentia ac aestimatio atque unitas actionis inter laicos diversarum Ecclesiarum sui iuris foveantur nec varietas rituum noceat bono communi societatis, in qua vivunt, sed potius ad idem bonum in dies magis conducat.

CAN. 406 - Laici memores obligationis, de qua in can. 14, sciant illam eo magis urgere in eis adiunctis, in quibus nonnisi per ipsos Evangelium audire et Christum cognoscere homines possunt.

CAN. 407 - Laici, qui in statu coniugali vivunt, secundum propriam vocationem speciali obligatione tenentur per matrimonium et familiam ad aedificationem populi Dei allaborandi.

CAN. 408 - § 1. Habiles sunt laici debita scientia, experientia et

٢٤٦ ـــــــ

honestate praestantes, ut tamquam periti aut consultores ab auctoritatibus ecclesiasticis audiantur sive singuli sive ut membra variorum consiliorum et conventuum, ut paroecialium, eparchialium, patriarchalium.

§ 2. Praeterquam ad munera ecclesiastica, ad quae laici iure communi admittuntur, ipsi ab auctoritate competenti ad alia quoque munera assumi possunt eis exceptis, quae ordinem sacrum requirunt vel quae iure particulari propriae Ecclesiae sui iuris laicis expresse vetantur.

§ 3. Circa muneris ecclesiastici exercitium laici plene subduntur auctoritati ecclesiasticae.

CAN. 409 - § 1. Laici, qui permanenter aut ad tempus speciali Ecclesiae servitio addicuntur, obligatione tenentur, ut aptam acquirant formationem ad munus suum debite implendum requisitam utque hoc munus conscie, impense et diligenter impleant.

§ 2. Ipsi ius habent ad iustam remunerationem suae condicioni aptatam, qua decenter, servatis quoque iuris civilis praescriptis, necessitatibus propriis ac familiae providere possint; itemque ius habent, ut sui suaeque familiae congruenti praecaventiae et securitati sociali necnon assistentiae sanitariae provideatur.

التشريعات الدينية

الباب الثاني عشر
في المُتوحّدين وباقي الرُّهبان وفي أَعضاء مؤَسَّسات أُخرى للحياة المكرَّسة

الفصل الأوّل
في المتوحّدين وباقي الرُّهبان

القسم الأوَّل
قوانين عامّة

القانون ٤١٠ – الحالةُ الرهبانيّة هي طريقةٌ ثابتةٌ للحياةِ المشتركةِ في إحدى المؤسَّساتِ التي ثَبَّتَتْها الكنيسةُ، فيها يتّبعُ المؤمنونَ المسيحَ، بفعلِ الروحِ القدس، اتّباعًا أشدَّ التزامًا، فيتَّخذونَه معلِّمًا ومثالَ قداسة، ويكرّسونَ ذواتِهم على نحوٍ جديدٍ وخاصّ، بنذرِهم نذرًا عموميًّا الطاعةَ والعفَّةَ والفقر، وممارستِها بحسبِ الفرائضِ تحتَ قيادةِ رئيسٍ شرعيّ، مُتخلِّينَ عن العالمِ وعاكفينَ كلّيًّا على اكتسابِ كمالِ المحبّةِ في خدمةِ ملكوتِ الله لأجلِ بناءِ الكنيسةِ وخلاصِ العالَم، كعلاماتٍ تُنبِئُ مسبّقًا بالمجدِ السماويّ.

القانون ٤١١ – على الجميعِ أن يشجّعوا الحالةَ الرهبانيّةَ ويعملوا على تعزيزِها.

أ– في ارتباطِ الرهبانِ بالأسقفِ الأبرشي، والبطريرك والكرسيّ الرسوليّ

القانون ٤١٢ – **البند ١** – يَخضعُ الرهبانُ جميعًا للحبرِ الرومانيِّ خضوعَهم لرئيسهم الأعلى، ويتحتّمُ عليهم واجبُ الطّاعةِ لهُ بقوّةِ نذرِ الطّاعةِ أيضاً.

البند ٢ – الحبرُ الرومانيّ، بسببِ أوّليّتِهِ في الكنيسةِ الجامعة، يستطيعُ، نظرًا إلى الفائدةِ العامّة، أن يعصمَ مؤسَّساتِ حياةٍ مكرَّسةٍ من سلطةِ الأسقفِ الأبرشيّ ويُخضعَها

التشريعات الدينية

TITULUS XII

De monachis ceterisque religiosis et de sodalibus aliorum institutorum vitae consecratae

Caput I

De monachis ceterisque religiosis

Art. I

Canones generales

CAN. 410 - Status religiosus est stabilis in communi vivendi modus in aliquo instituto ab Ecclesia approbato, quo christifideles Christum, Magistrum et Exemplum Sanctitatis, sub actione Spiritus Sancti pressius sequentes novo ac speciali titulo consecrantur per vota publica oboedientiae, castitatis et paupertatis sub legitimo Superiore ad normam statutorum servanda, saeculo renuntiant ac totaliter se devovent caritatis perfectioni assequendae in servitium Regni Dei pro Ecclesiae aedificatione et mundi salute utpote signa coelestem gloriam praenuntiantia.

CAN. 411 - Status religiosus ab omnibus fovendus et promovendus est.

I° De dependentia religiosorum ab Episcopo eparchiali, a Patriarcha, a Sede Apostolica

CAN. 412 - § 1. Religiosi omnes subduntur Romano Pontifici ut suo supremo Superiori, cui obligatione parendi tenentur etiam vi voti oboedientiae.

§ 2. Quo melius institutorum bono atque apostolatus necessitatibus provideatur, Romanus Pontifex ratione sui primatus in universam Ecclesiam intuitu utilitatis communis instituta vitae

التشريعات الدينية

لنفسهِ وحده أو لسلطةٍ كنسيةٍ أُخرى، إذا رأى ذلك أفضلَ لخيرِ المؤسَّساتِ ومقتضياتِ الرّسالة.

القانون ٤١٣ – المؤسَّساتُ الرهبانيّةُ تَخضعُ مباشرةً وحصرًا، إذا كانت حبريّة، للكرسيِّ الرسوليّ، في ما يتعلّقُ بنظامِها الداخليِّ وقانونِها الرّهبانيّ، ما لم يُقِرَّ الشرعُ غيرَ ذلك؛ أمّا إذا كانت بطريركيّةً أو أسقفيّةً فتخضعُ مباشرةً للبطريركِ أو للأسقفِ الأبرشيِّ، مع التقيّدِ بالقانونِ ٤١٨ البند ٢.

القانون ٤١٤ – **البند ١** – في ما يتعلّقُ بالدّيورةِ والجمعيّاتِ الرهبانيّةِ الأسقفيَّة، يعودُ إلى الأسقفِ الأبرشيّ:

١ – أن يُوافِقَ على دستورِ الدّيورةِ وقوانينِ الجمعيّاتِ الرّهبانيّةِ وعلى التعديلاتِ التي تُدخَل عليها وفقًا لما يرسمهُ الشرعُ، مع الحفاظِ على ما وافقَتْ عليه سلطة أَعلى؛

٢ – أن يَمنحَ، في حالاتٍ منفردةٍ وبشكلِ أعمالٍ محدَّدة، الإعفاءاتِ من الدستورِ أو من القوانينِ التي تتخطَّى سلطةَ الرؤساءِ الرّهبانيّينَ وتُطلبُ منه شرعًا؛

٣ – أن يزورَ الدّيورةَ، حتّى غيرَ المستقلّةِ منها، وكلَّ بيوتِ الجمعيّاتِ الرهبانيّةِ في ولايته، كلّما قامَ فيها بالزّيارةِ القانونيّة أو دعت الى ذلك بحسَبِ رأيهِ أسبابٌ خاصّة.

البند ٢ – هذه الحقوقُ تعودُ إلى البطريركِ في ما يختصُّ بالمنظّماتِ الرهبانيّةِ والجمعيّاتِ الرهبانيّةِ البطريركيّةِ والتي يكون بيتُها الرئيسيُّ ضمن حدودِ رُقعةِ الكنيسةِ التي يَرْئسها؛ وإلّا فالحقوقُ عينُها، في ما يختصّ بكلِ المنظّماتِ الرهبانيّة وديورةِ المتوحّدينَ والجمعيّاتِ الرهبانيّةِ غيرِ الأسقفيّة، تعودُ الى الكرسيِّ الرسوليّ وحدَه.

البند ٣ – إذا انتشرت جمعيّة رهبانيّةٌ أسقفيّةٌ في أبرشياتٍ أُخرى، لا يمكنُ أن يُعدَّلَ على وجهٍ صحيحٍ أيُّ شيءٍ في قوانينها إلّا بموافقةِ أسقفِ الأبرشيَّةِ المقامِ فيها بيتُها الرئيسيّ، ولكن مع استشارةِ الأساقفةِ الأبرشيّينَ الذينَ أَقيمت بيوتٌ أُخرى في أبرشيّاتهم.

القانون ٤١٥ – **البند ١** – يَخضعُ جميعُ الرهبانِ لسلطةِ الرئيسِ الكنسيِّ المحلّي في ما يتعلّقُ بالاحتفالِ العموميِّ بالصّلواتِ الطقسيّةِ، والكرازةِ بكلمةِ الله للشّعب، وتربيةِ

التشريعات الدينية

consecratae ab Episcopi eparchialis regimine eximere potest sibique soli vel alii auctoritati ecclesiasticae subicere.

CAN. 413 - Ad regimen internum et disciplinam religiosam quod attinet, instituta religiosa, nisi aliter iure cavetur, si sunt iuris pontificii, immediate et exclusive Sedi Apostolicae subiecta sunt; si vero sunt iuris patriarchalis vel eparchialis, immediate subiecta sunt Patriarchae vel Episcopo eparchiali firmo can. 418, § 2.

CAN. 414 - § 1. Ad monasteria et congregationes iuris eparchialis quod attinet, Episcopo eparchiali competit:

1° typica monasteriorum et statuta congregationum atque immutationes in ea ad normam iuris introductas approbare salvis eis, quae ab auctoritate superiore approbata sunt;

2° dispensationes ab eisdem typicis vel statutis, quae potestatem Superiorum religiosorum excedunt et ab ipso legitime petuntur, singulis in casibus et per modum actus dare;

3° visitare monasteria, etiam dependentia, necnon singulas domos congregationum in suo territorio, quoties visitationem canonicam ibi peragit aut quoties rationes vere speciales eius iudicio id suadent.

§ 2. Haec iura Patriarchae competunt circa ordines et congregationes iuris patriarchalis, quae intra fines territorii Ecclesiae, cui praeest, domum principem habent; secus eadem iura circa ordines omnes necnon circa monasteria et congregationes, quae non sunt iuris eparchialis, competunt soli Sedi Apostolicae.

§ 3. Si congregatio iuris eparchialis ad alias eparchias propagatur, nihil in ipsis statutis valide mutari potest nisi de consensu Episcopi eparchialis eparchiae, in qua sita est domus princeps, consultis tamen Episcopis eparchialibus, in quorum eparchiis ceterae domus sitae sunt.

CAN. 415 - § 1. Religiosi omnes subsunt potestati Hierarchae loci in eis, quae spectant ad publicam celebrationem cultus divini, ad verbi Dei praedicationem populo tradendam, ad christifidelium praesertim puerorum religiosam et moralem educationem, ad

التشريعات الدينية

٢٥٢ ـــــــ

institutionem catecheticam et liturgicam, ad status clericalis decorem necnon ad varia opera in eis, quae apostolatum respiciunt.

§ 2. Episcopo eparchiali ius et obligatio est singula monasteria atque domos ordinum et congregationum in eius territorio sita visitare his in rebus, quoties visitationem canonicam ibi peragit aut quoties graves causae eius iudicio id suadent.

§ 3. Episcopus eparchialis nonnisi de consensu Superiorum competentium potest religiosis opera apostolatus vel munera eparchiae propria committere firmo iure communi ac servata institutorum disciplina religiosa, indole propria atque fine specifico.

§ 4. Religiosi, qui extra domum delictum commiserunt nec a proprio Superiore ab Hierarcha loci praemonito puniuntur, ab hoc puniri possunt, etsi domo legitime exierunt et domum reversi sunt.

CAN. 416 - Patriarchae necnon Hierarchae loci conventus promoveant cum Superioribus religiosorum, statis temporibus et quoties id opportunum videtur, ut pro operibus apostolatus, quae a sodalibus exercentur, collatis consiliis concorditer procedant.

CAN. 417 - Si in domus institutorum iuris patriarchalis vel pontificii eorumve ecclesias abusus irrepserunt et Superior ab Hierarcha loci monitus prospicere neglexit, idem Hierarcha loci obligatione tenetur rem statim deferendi ad auctoritatem, cui institutum ipsum immediate subiectum est.

2° De Superioribus et de sodalibus institutorum religiosorum

CAN. 418 - § 1. Superiores maiores sunt Praeses confoederationis monasticae, Superior monasterii sui iuris, Superior generalis ordinis vel congregationis, Superior provincialis, eorundem vicarii aliique ad instar provincialium potestatem habentes itemque ii, qui, si praedicti desunt, interim legitime succedunt in officium.

التشريعات الدينية

البند ٢ – لا يُطلَق اسمُ رئيسٍ متوحّدينَ وغيرِهم من الرهبانِ على الرئيسِ الكنسيّ المحلّيِ ولا على البطريرك، مع التقيّدِ بالقوانينِ التي تُولي البطريركَ أو الرئيسَ الكنسيَّ المحلّي سلطانًا عليهم.

القانون ٤١٩ – البند ١ – يجبُ على رئيسِ تحالفِ أديارٍ متوحّدينَ ورئيسِ ديرٍ متوحّدينَ مستقلٍّ وغيرِ متحالفٍ والرئيسِ العامِ لمنظّمةٍ أو جمعيّةٍ رهبانيةٍ أن يبعثوا ببيانٍ عن حالةِ المؤسّساتِ التي يرئسونها، على الأقلِّ مرّةً كل خمسِ سنوات، الى السلطةِ التي يخضعون لها مباشرةً بحسَبِ الصيغةِ التي تُقرّها السلطةُ عينُها.

البند ٢ – على رُؤساءِ المؤسّساتِ الأسقفيّةِ أو البطريركيّةِ أن يُرسِلوا نسخةً عن بيانِهم أيضاً الى الكرسيِّ الرسوليّ.

القانون ٤٢٠ – البند ١ – على الرُّؤساءِ الأعْلَين الذين يُعيّنهم لمهمّةِ الزيارةِ دستورُ الأديارِ أو قوانينُ المنظّماتِ أو الجمعياتِ الرهبانيّة، أن يَزوروا بأنفسهم أو بوساطةِ غيرهم، إذا مَنعهم عن ذلك مانعٌ شرعيٌّ، في أوقاتٍ تُعيّنها القوانينُ عينُها، كلَّ الدُّيورةِ الخاضعةِ لهم.

البند ٢ – يجبُ على الرهبانِ أن يتعاملوا مع الزائرِ بثقة، وأن يُجيبوه وفقًا للحقيقةِ وبمحبّةٍ عن الأسئلةِ التي يطرحُها عليهم وفقًا للقانون؛ ولا يجوزُ لأحدٍ بأيِّ وجهٍ كان أن يُبعد الرهبانَ عن إيفاءِ هذا الواجب، أو أن يعيقَ هدفَ الزيارة.

البند ٣ – يجبُ على الرئيسِ الكنسيِّ أن يزورَ كلَّ البيوتِ الرهبانيّة، إن لَمْ يزرْها طوالَ خمسِ سنواتٍ الرئيسُ الأعلى الذي تعودُ اليه زيارتُها شرعًا وأَهملَ زيارتَها بعد تنبيهِ الرئيسِ الكنسيِّ المحلّيِ له.

القانون ٤٢١ – يتحتّمُ على الرؤساءِ واجبٌ خطيرٌ أن يُعنوا بأن يُطبّقَ مرؤُوسوهم حياتَهم على الدّستورِ أو القوانين؛ وعلى الرؤساء أن يكونوا للأعضاءِ عونًا بِمثَلِهم وتحريضاتِهم لبلوغ غايةِ الحالةِ الرّهبانيّة، ويتدبّروا على وجهٍ لائقٍ أمرَ احتياجاتِهم الشخصيّة، ويَعْتنوا بغيرةٍ بالمرضى منهم ويزوروهم، وَيُؤَنّبوا غيرَ المنتظمين، ويُعزُّوا الضُّعفاء ويصبروا على الجميع.

التشريعات الدينية

§ 2. Nomine Superioris monachorum ceterorumque religiosorum non venit Hierarcha loci nec Patriarcha firmis canonibus, qui Patriarchae vel Hierarchae loci potestatem in ipsos tribuunt.

CAN. 419 - § 1. Praeses confoederationis monasticae, Superior monasterii sui iuris non confoederati et Superior generalis ordinis vel congregationis relationem de statu institutorum, quibus praesunt, quinto saltem quoque anno ad auctoritatem, cui immediate subditi sunt, mittere debent secundum formulam ab eadem auctoritate statutam.

§ 2. Superiores institutorum iuris eparchialis vel patriarchalis exemplar relationis etiam Sedi Apostolicae mittant.

CAN. 420 - § 1. Superiores maiores, quos ad munus visitatoris typicum monasterii aut statuta ordinis vel congregationis designant, temporibus in eisdem determinatis omnes domos sibi subiectas visitent per se vel per alios, si sunt legitime impediti.

§ 2. Sodales cum visitatore fiducialiter agant, cui legitime interroganti respondere tenentur secundum veritatem in caritate; nemini vero licet quoquo modo sodales ab hac obligatione avertere aut visitationis finem aliter impedire.

§ 3. Hierarcha loci debet omnes domos religiosas visitare, si Superior maior, cui visitatio iure competit, intra quinque annos eas non visitavit et monitus ab Hierarcha loci eas visitare neglexit.

CAN. 421 - Superiores gravi obligatione tenentur curandi, ut sodales sibi commissi vitam secundum typicum vel statuta propria componant; Superiores sodales exemplo et hortatione iuvent in fine status religiosi assequendo, eorum necessitatibus personalibus convenienter subveniant, infirmos sedulo curent ac visitent, corripiant inquietos, consolentur pusillanimes, patientes sint erga omnes.

٢٥٦ ـــــــ

CAN. 422 - § 1. Superiores permanens habeant consilium ad normam typici vel statutorum constitutum, cuius opera in officio exercendo utantur; in casibus iure praescriptis eius consensum aut consilium ad normam can. 934 exquirere tenentur.

§ 2. Iure particulari statuatur, utrum in domibus, in quibus minus quam sex sodales degunt, consilium haberi debeat necne.

CAN. 423 - Monasterium, confoederatio monastica, ordo et congregatio eorumque provinciae et domus legitime erecta ipso iure sunt personae iuridicae; capacitatem vero eorum acquirendi, possidendi, administrandi et alienandi bona temporalia typicum vel statuta excludere aut coartare possunt.

CAN. 424 - In typico vel statutis normae statuantur de usu et administratione bonorum ad propriam paupertatem fovendam, exprimendam et tuendam.

CAN. 425 - Bona temporalia institutorum religiosorum reguntur cann. 1007-1054, nisi aliter iure communi cavetur vel ex natura rei constat.

CAN. 426 - Omnes et singuli religiosi, Superiores aeque ac subditi, debent non solum, quae emiserunt vota, fideliter integreque servare, sed etiam secundum typicum vel statuta mente et propositis fundatoris fideliter servatis vitam componere atque ita ad perfectionem sui status contendere.

CAN. 427 - Omnes et singuli religiosi tenentur obligationibus, quae clericis iure communi praescribuntur, nisi aliter iure cavetur vel ex natura rei constat.

CAN. 428 - Instituto religioso sodalis a votis perpetuis ut clericus ascribitur ordinatione diaconali vel in casu clerici alicui eparchiae iam ascripti professione perpetua.

التشريعات الدينية

القانون ٤٢٩ – الرسائلُ التي يَبعثُ بها الرهبانُ الى رؤسائهم والى الرئيسِ الكنسيِّ المحلّي والبطريركِ ومعتمدِ الحبرِ الرومانيِّ والكرسيِّ الرسوليِّ، وكذلك الرسائلُ التي يتلقّونها منهم لا تخضعُ لأيّةِ رَقابة.

القانون ٤٣٠ – لا يجوزُ أن يُمنحَ الرهبانُ ألقابَ رتبٍ أو مناصبَ محض فخرية، إلّا إذا تعلّقَ الأمرُ بما سَمحَ به الدستورُ أو القوانينُ من ألقابٍ مرتبطةٍ بمناصبِ رؤساءِ أعْلَيْن شغَلها الرهبانُ من قَبْل.

القانون ٤٣١ – **البند ١** – لا يمكنُ أن يُرَقّى الرّاهبُ بعد نذرِهِ الأوّلِ دونَ موافقةٍ خطيّةٍ من رئيسهِ الأعلى الى رتبةٍ أو منصبٍ خارجَ مؤسَّستهِ الخاصّة، باستثناءِ ما يمنحه له، بانتخاب، سينودسُ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيّةِ، مع التقيّدِ بالقانون ٨٩ البند ٢؛ وعليهِ متى أتمّ مهمّتَه أن يعودَ الى الدير أو المنظَّمة أو الجمعيّة الرهبانيّة.

البند ٢ – الراهبُ الذي يُقام بطريركًا أو أسقفًا أو إكسرخوسًا:

١° – يبقى مقيّدًا بنذورهِ وبسائرِ واجباتِ التزامهِ الرهبانيّ، ما عدا تلك التي يَحسبُ بفطنتهِ أنّها لا يمكنُ أن تتآلفَ ومقامَهُ؛ ويفقدُ الصوتَ الفاعليَّ والانفعاليَّ في ديرهِ أو منظَّمته أو جمعيَّته الرهبانيّة؛ ويُعتَقُ من سلطةِ الرؤساءِ ويظلّ خاضعًا بقوّةِ نذرِ الطاعةِ للحبرِ الرومانيِّ وحدَه.

٢° – أمّا مَن عادَ، بعدَ أن أتمَّ مهمّتَه، الى الديرِ أو المنظَّمة أو الجمعيّة الرهبانيّة، مع التقيّدِ بما يوضحه القانونان ٦٢ و ٢١١، فيمكنُ أن يكونَ له صوتٌ فاعليٌّ وانفعاليٌّ، إذا سمحَ بذلك الدستورُ أو القوانين.

البند ٣ – الرّاهبُ الذي يُقامُ بطريركًا أو أسقفًا أو إكسرخوسًا:

١° – إذا فَقدَ بالنذرِ أهليّةَ اكتسابِ ملكيّةِ الأموال، فلهُ أن يستعملَ الأموالَ التي تحصلُ له وينتفعُ بها ويُديرُها؛ أمّا ملكيّتُها فيكتسبُها البطريركُ للبطريركيّةِ والأُسقفُ للأبرشيّة والإكسرخوسُ للإكسرخوسية؛ ومَن سواهم يكتسبُها لديرِ المُتوحّدين أو للمنظَّمة الرهبانيّة.

٢° – وإن لم يفقدْ بالنّذر ملكيّةَ الأموالِ يسترجعُ استعمالَ الأموالِ التي كانت له

التشريعات الدينية

CAN. 429 - Litterae religiosorum ad Superiores eorum necnon ad Hierarcham loci, Patriarcham, Legatum Romani Pontificis et Sedem Apostolicam missae itemque litterae, quas ipsi ab eisdem recipiunt, nulli inspectioni obnoxiae sunt.

CAN. 430 - Non licet titulos mere honorificos dignitatum vel officiorum religiosis conferre, nisi agitur typico vel statutis id permittentibus de titulis officiorum Superiorum maiorum, quae religiosi iam exercuerunt.

CAN. 431 - § 1. Religiosus sine consensu scripto dato proprii Superioris maioris non potest inde a prima professione ad dignitatem vel officium extra proprium institutum promoveri eis exceptis, quae per electionem a Synodo Episcoporum Ecclesiae patriarchalis peractam conferuntur, et firmo can. 89, § 2; expleto munere ad monasterium, ordinem vel congregationem redire debet.

§ 2. Religiosus, qui fit Patriarcha, Episcopus vel Exarchus:

1° manet votis ligatus ceterisque suae professionis obligationibus adhuc tenetur eis exceptis, quae cum sua dignitate ipse prudenter iudicat componi non posse; voce activa et passiva in proprio monasterio, ordine vel congregatione caret; a potestate Superiorum eximitur et vi voti oboedientiae soli Romano Pontifici manet obnoxius;

2° expleto munere vero, qui ad monasterium, ordinem vel congregationem firmis de cetero cann. 62 et 211 redit, vocem activam et passivam habere potest, si typicum vel statuta id permittunt.

§ 3. Religiosus, qui fit Patriarcha, Episcopus vel Exarchus:

1° si per professionem capacitatem acquirendi dominii bonorum amisit, bonorum, quae ipsi obveniunt, habet usum, usumfructum et administrationem; proprietatem vero Patriarcha, Episcopus eparchialis, Exarchus acquirit Ecclesiae patriarchali, eparchiae, exarchiae; ceteri monasterio vel ordini;

2° si per professionem dominium bonorum non amisit, bonorum,

التشريعات الدينية

٢٦٠ ـــــــ

quae habebat, recuperat usum, usumfructum et administrationem; quae postea ipsi obveniunt, sibi plene acquirit;

3° in utroque casu de bonis, quae ipsi obveniunt non intuitu personae, debet disponere secundum offerentium voluntatem.

CAN. 432 - Monasterium dependens, domus vel provincia instituti religiosi cuiusvis Ecclesiae sui iuris, etiam Ecclesiae latinae, quod de consensu Sedis Apostolicae alii Ecclesiae sui iuris ascribitur, ius huius Ecclesiae servare debet salvis praescriptis typici vel statutorum, quae internum regimen eiusdem instituti respiciunt, et privilegiis a Sede Apostolica concessis.

Art. II

De monasteriis

CAN. 433 - § 1. Monasterium dicitur domus religiosa, in qua sodales ad evangelicam perfectionem tendunt servatis regulis et traditionibus vitae monasticae.

§ 2. Monasterium sui iuris est illud, quod ab alio monasterio non dependet et regitur proprio typico ab auctoritate competenti approbato.

CAN. 434 - Monasterium est iuris pontificii, si a Sede Apostolica erectum aut per eiusdem decretum ut tale agnitum est; iuris patriarchalis, si est stauropegiacum; iuris eparchialis, si ab Episcopo erectum, decretum agnitionis Sedis Apostolicae consecutum non est.

1° De erectione et de suppressione monasteriorum

CAN. 435 - § 1. Episcopi eparchialis est erigere monasterium sui iuris consulto intra fines territorii Ecclesiae patriarchalis Patriarcha aut in ceteris casibus consulta Sede Apostolica.

§ 2. Patriarchae reservatur erectio monasterii stauropegiaci.

التشريعات الدينية

٢٦٢ ـــــــ

CAN. 436 - § 1. Quodvis monasterium sui iuris monasteria dependentia habere potest, quorum alia sunt filialia, si ex ipso actu erectionis vel ex decreto secundum typicum lato ad condicionem monasterii sui iuris tendere possunt, alia vero sunt subsidiaria.

§ 2. Ad valide erigendum monasterium dependens requiritur consensus scripto datus auctoritatis, cui monasterium sui iuris subiectum est, et Episcopi eparchialis loci, ubi hoc monasterium erigitur.

CAN. 437 - § 1. Licentia erigendi monasterium, etiam dependens, secumfert ius habendi ecclesiam et ministeria sacra peragendi itemque pia opera, quae monasterii ad normam typici sunt propria, exercendi salvis clausulis legitime appositis.

§ 2. Ut aedificentur et aperiantur schola, hospitium vel similis aedes separata a monasterio, requiritur pro quovis monasterio consensus scripto datus Episcopi eparchialis.

§ 3. Ut monasterium in alios usus convertatur, eadem sollemnia requiruntur ac ad erigendum illud, nisi agitur de conversione, quae ad internum regimen et disciplinam religiosam dumtaxat refertur.

CAN. 438 - § 1. Patriarchae est supprimere intra fines territorii Ecclesiae, cui praeest, monasterium sui iuris vel filiale iuris eparchialis vel stauropegiacum gravi de causa, de consensu Synodi permanentis et rogante vel consulto Episcopo eparchiali, si monasterium est iuris eparchialis, et consulto Superiore monasterii et Praeside confoederationis, si monasterium est confoederatum, salvo recursu in suspensivo ad Romanum Pontificem.

§ 2. Cetera monasteria sui iuris vel filialia sola Sedes Apostolica supprimere potest.

§ 3. Monasterium subsidiarium supprimi potest decreto dato a Superiore monasterii, a quo dependet, ad normam typici et de consensu Episcopi eparchialis.

§ 4. Bona monasterii sui iuris suppressi cedunt confoederationi, si

التشريعات الدينية

٢٦٤ ـــــــ

fuit confoederatum; secus eparchiae vel, si fuit stauropegiacum, Ecclesiae patriarchali; bona autem monasterii dependentis suppressi cedunt monasterio sui iuris; de bonis vero suppressi monasterii iuris pontificii Sedi Apostolicae reservatur statuere salva omni in casu offerentium voluntate.

CAN. 439 - § 1. Plura eiusdem eparchiae monasteria sui iuris Episcopo eparchiali subiecta confoederationem inire possunt de consensu scripto dato eiusdem Episcopi eparchialis, cuius est etiam confoederationis statuta approbare.

§ 2. Confoederatio inter plura monasteria sui iuris diversarum eparchiarum vel stauropegiaca intra fines territorii Ecclesiae patriarchalis sita iniri potest consultis Episcopis eparchialibus, quorum interest, et de consensu Patriarchae, cui reservatur quoque confoederationis statuta approbare.

§ 3. In ceteris casibus de confoederatione ineunda Sedes Apostolica adeatur.

CAN. 440 - § 1. Monasterii sui iuris non confoederati aggregatio et confoederati a confoederatione separatio eidem auctoritati reservatur, de qua in can. 439.

§ 2. Confoederatio autem intra fines territorii Ecclesiae patriarchalis supprimi non potest nisi a Patriarcha de consensu Synodi Episcoporum Ecclesiae patriarchalis, consultis Episcopis eparchialibus, quorum interest, ac Praeside confoederationis salvo recursu in suspensivo ad Romanum Pontificem; ceterarum confoederationum suppressio reservatur Sedi Apostolicae.

§ 3. De bonis, quae ad ipsam confoederationem suppressam pertinent, statuere reservatur auctoritati, quae confoederationem suppressit, salva offerentium voluntate; Patriarcha hoc in casu indiget consensu Synodi permanentis.

2° **De monasteriorum Superioribus, Synaxibus et oeconomis**

CAN. 441 - § 1. In monasteriis Superiores et Synaxes eam potestatem habent, quae iure communi et typico determinatur.

التشريعات الدينية

٢٦٦ ـــــــ

§ 2. Superiores in monasteriis sui iuris habent potestatem regiminis, quatenus ipsis a iure vel ab auctoritate, cui subditi sunt, expresse conceditur, firmo can. 979.

§ 3. Potestas Praesidis confoederationis monasticae praeter ea, quae iure communi determinata sunt, in statutis eiusdem confoederationis determinanda est.

CAN. 442 - Firmo monasterii sui iuris typico, quod potiora exigit, ut quis habilis sit ad officium Superioris monasterii sui iuris suscipiendum, requiritur, ut professionem perpetuam emiserit, per decem saltem annos professus sit et annos quadraginta expleverit.

CAN. 443 - § 1. Superior monasterii sui iuris eligitur in Synaxi ad normas typici coadunata et servatis cann. 947-960, salvo iure Episcopi eparchialis ut Synaxi electionis per se vel per alium praesit.

§ 2. In electione vero Superioris monasterii sui iuris confoederati Synaxi electionis praeest per se vel per alium Praeses eiusdem confoederationis.

CAN. 444 - § 1. Officium Superioris monasterii sui iuris confertur ad tempus indeterminatum, nisi aliud fert typicum.

§ 2. Nisi typicum aliud praescribit, Superiores monasteriorum dependentium constituuntur ad tempus in ipso typico determinatum a Superiore monasterii sui iuris de consensu sui consilii, si monasterium est filiale, consulto vero eodem consilio, si est subsidiarium.

§ 3. Superiores vero, qui septuagesimum quintum aetatis annum expleverunt vel qui ob infirmam valetudinem aliave gravi de causa officio suo implendo minus apti evaserunt, renuntiationem ab officio Synaxi, cuius est eam acceptare, exhibeant.

CAN. 445 - Sodales Synaxis electionis eos eligere satagant, quos in Domino vere dignos et idoneos ad officium Superioris agnoscunt, se abstinentes a quovis abusu et praesertim a suffragiorum procuratione tam pro se ipsis quam pro aliis.

٢٦٨ ـــــــ

CAN. 446 - In proprio monasterio Superior resideat neque ab eodem discedat nisi ad normam typici.

CAN. 447 - § 1. Pro administratione bonorum temporalium sit in monasterio oeconomus, qui officio suo fungatur sub moderamine Superioris.

§ 2. Superior monasterii sui iuris officium oeconomi eiusdem monasterii simul ne gerat; officium vero oeconomi monasterii dependentis, etsi melius ab officio Superioris distinguitur, componi tamen cum eo potest, si necessitas id exigit.

§ 3. Oeconomus nominatur a Superiore monasterii sui iuris de consensu sui consilii, nisi typicum aliud fert.

3° **De admissione in monasterium sui iuris et de novitiatu**

CAN. 448 - Ut quis in monasterium sui iuris admittatur, requiritur, ut recta intentione moveatur, ad vitam monasticam ducendam sit idoneus nec ullo detineatur impedimento iure statuto.

CAN. 449 - Candidatus, antequam ad novitiatum admittitur, per temporis spatium in typico determinatum in monasterio degere debet sub speciali cura probati sodalis.

CAN. 450 - Firmis praescriptis typici, quae potiora exigunt, ad novitiatum valide admitti non possunt:

1° acatholici;

2° qui poena canonica puniti sunt exceptis poenis, de quibus in can. 1426, § 1;

3° ii, quibus imminet gravis poena ob delictum, de quo legitime accusati sunt;

4° qui duodevicesimum aetatis annum nondum expleverunt, nisi agitur de monasterio, in quo habetur professio temporaria, quo in casu sufficit aetas septemdecim annorum;

التشريعات الدينية

٢٧٠ ـــــــ

5° qui monasterium ingrediuntur vi, metu gravi aut dolo inducti vel ii, quos Superior eodem modo inductus recipit;

6° coniuges durante matrimonio;

7° qui ligantur vinculo professionis religiosae vel alio sacro vinculo in instituto vitae consecratae, nisi de legitimo transitu agitur.

CAN. 451 - Nemo licite ad novitiatum monasterii alterius Ecclesiae sui iuris admitti potest sine licentia Sedis Apostolicae, nisi de candidato agitur, qui destinatus est monasterio dependenti, de quo in can. 432, propriae Ecclesiae.

CAN. 452 - § 1. Clerici eparchiae ascripti ad novitiatum licite admitti non possunt nisi consulto proprio Episcopo eparchiali; nec licite admitti possunt, si Episcopus eparchialis contradicit ex eo, quod eorum discessus in grave animarum detrimentum cedit, quod aliter vitari minime potest, aut si de iis agitur, qui ad ordines sacros in monasterio destinati aliquo impedimento iure statuto detinentur.

§ 2. Item licite in monasterium admitti non possunt parentes, quorum opera est ad filios alendos et educandos necessaria, aut filii, qui patri vel matri, avo vel aviae in gravi necessitate constitutis subvenire debent, nisi monasterium aliter de re providit.

CAN. 453 - § 1. Superioris monasterii sui iuris est admittere ad novitiatum consulto suo consilio.

§ 2. Ipsi Superiori constare debet opportunis mediis adhibitis de idoneitate atque de plena libertate candidati in statu monastico eligendo.

§ 3. Circa documenta a candidatis praestanda necnon circa diversa testimonia de eorum bonis moribus et idoneitate colligenda serventur praescripta typici.

القانون ٤٥٤ – يجبُ أن تُحدّدَ في الدستورِ القواعدُ المتعلّقةُ بالبائنةِ إذا لزمَ الطلّابَ تقديمُها، والتي تَجبُ إدارتُها برعايةٍ خاصّةٍ من قِبَل الرئيسِ الكنسيّ المحلّي، وبإعادةِ البائنةِ كاملةً بدونِ فوائدها الحاصلةِ إلى مَن يتركُ دير المتوحّدينَ لأيّ سببٍ من الأسباب.

القانون ٤٥٥ – يُباشَر الابتداءُ باتّخاذِ الثوبِ الرهبانيّ أو بطريقةٍ أخرى يحدّدُها الدستور.

القانون ٤٥٦ – **البند ١** – يمكنُ ديرَ المتوحّدينَ المستقلَّ أن يكونَ لهُ مُبْتدِؤوهُ، الذين يُنشّؤونَ على الحياةِ الرهبانيّةِ في ذلك الديرِ عينهِ بإدارةِ عضوٍ كفؤ.

البند ٢ – لكي يكونَ الابتداءُ صحيحًا يجبُ أن يتمّ في ديرِ المتوحّدين المستقلِّ نفسِه، أو في ديرِ متوحّدينَ آخرَ مستقلٍّ من التحالفِ الرهبانيّ عينه، بقرارٍ من الرئيسِ بعد استشارةِ مجلس شوراه.

البند ٣ – لكن إذا لم يكن في استطاعةِ ديرِ متوحّدينَ مستقلٍّ، متحالفٍ أو غير متحالف، أن يطبّقَ الأحكامَ المتعلّقةَ بتنشئةِ المبتدئين، يقعُ على الرئيسِ واجبُ إرسالهم إلى ديرِ متوحّدينَ آخرَ تُطبّقُ فيه تلك الأحكامُ بوَرع.

القانون ٤٥٧ – **البند ١** – لكي يكون الابتداءُ صحيحًا يجبُ أن يدومَ ثلاثَ سنواتٍ كاملةٍ ومُتّصلة. أمّا في أديارِ المتوحّدين التي يسبقُ فيها النذرُ الموقّتُ النذرَ المؤبّد فتكفي سنةٌ واحدةٌ للابتداء.

البند ٢ – في كلّ سنةٍ من الابتداء إذا كانَ الغيابُ أقلَّ من ثلاثةِ أشهرٍ متّصلةٍ أو مُتَقطّعةٍ فهو لا يجعلهُ غيرَ صحيح. ولكن يجبُ التعويضُ من الوقتِ المفقودِ إذا تجاوز الخمسةَ عشرَ يومًا.

البند ٣ – يجبُ أن لا يُمدَّدَ الابتداءُ إلى أطولَ من ثلاثِ سنواتٍ مع التقيّدِ بالقانون ٤٦١، البند ٢.

القانون ٤٥٨ – **البند ١** – يجبُ أن يكونَ الذي يُعيَّنُ معلّمًا لِتنشِئةِ المبتدئين، على قاعدةِ الدستور، راهبًا متميّزًا بالفطنةِ والمحبّةِ والتقوى والعلمِ وممارسةِ الحياةِ الرهبانيّة، وناذرًا منذ عشرِ سنواتٍ على الأقلّ.

التشريعات الدينية

CAN. 454 - In typico determinandae sunt normae circa dotem, si requiritur, a candidatis praestandam et sub speciali vigilantia Hierarchae loci administrandam necnon de integra dote sine fructibus iam maturis quavis de causa a monasterio discedenti restituenda.

CAN. 455 - Novitiatus incipit a susceptione habitus monastici vel alio modo in typico praescripto.

CAN. 456 - § 1. Monasterium sui iuris habere potest proprios novitios, qui in eodem monasterio sub ductu idonei sodalis vitae monasticae initiantur.

§ 2. Novitiatus, ut validus sit, peragi debet in ipso monasterio sui iuris aut Superioris decisione consulto eius consilio in alio monasterio sui iuris eiusdem confoederationis.

§ 3. Si vero aliquod monasterium sui iuris sive confoederatum sive non confoederatum praescripta de institutione novitiorum implere non potest, Superior tenetur obligatione novitios mittendi in aliud monasterium, in quo eadem praescripta religiose servantur.

CAN. 457 - § 1. Novitiatus, ut validus sit, per triennium integrum et continuum peragi debet; in monasteriis vero, in quibus professio temporaria praemittitur professioni perpetuae, sufficit unus annus novitiatus.

§ 2. In unoquoque anno novitiatus absentia tribus mensibus sive continuis sive intermissis brevior valididatem non afficit, sed tempus deficiens, si quindecim dies superat, suppleri debet.

§ 3. Novitiatus ultra triennium ne extendatur firmo can. 461, § 2.

CAN. 458 - § 1. Novitiorum institutioni praeficiendus est ut magister ad normam typici sodalis prudentia, caritate, pietate, scientia et vitae monasticae observantia praestans, decem saltem annos professus.

التشريعات الدينية

البند ٢ – يجبُ أن يحدِّدَ الدستورُ حقوقَ هذا المعلّمِ وواجباتِه ولا سيّما ما يتعلّقُ بطريقةِ تنشئةِ المبتدئينَ والعلائقِ بمجمعِ ديرِ المتوحّدينَ ورئيسه.

القانون ٤٥٩ – **البند ١** – في زمنِ الابتداءِ يجبُ العكوفُ دونَ انقطاعٍ بإدارة المعلّمِ على تنشئةِ نفسِ المبتدئِ بوساطةِ دراسةِ الدُّستور والتأمُّلاتِ التقويّةِ والصلواتِ المتواصلةِ وتلقّنِ ما يتعلّقُ بالنُّذورِ والفضائل، وبالتمارينِ الملائمة على استئصالِ الرذائلِ وضبطِ حركاتِ النفسِ واكتسابِ الفضائل.

البند ٢ – في زمنِ الابتداءِ يجبُ أن لا يُعهدَ إلى المبتدئين بالأعمالِ الرهبانيّةِ الخارجيَّةِ وأن لا ينكبّوا عن قصدٍ على الدراساتِ الأدبيّةِ أو العلميَّةِ أو الفنيّة.

القانون ٤٦٠ – لا يستطيعُ المبتدئُ أن يتخلّى تخلّيًا صحيحًا عن أموالِه بأيِّ وجهٍ من الوجوه أو أن يقيّدَها بموجبٍ ما مع الحفاظِ على القانون ٤٦٧، البند ١.

القانون ٤٦١ – **البند ١** – يستطيعُ المبتدئُ أن يتركَ ديرَ المتوحّدين المستقلَّ بحرّية، ويستطيعُ الرئيسُ أو المجمعُ إطلاقَ سبيلِه لسببٍ صوابيٍّ وفقًا للدستور.

البند ٢ – إذا رؤيَ بعد انقضاءِ الابتداءِ أنّ المبتدئَ أهلٌ فلْيُقبَل للنذرِ وإلّا فليُطْلَق سبيلُه. أمّا إذا بقيَ ريبٌ من أهليّتِه فيمكنُ تمديدُ وقتِ الابتداءِ على قاعدةِ الدستورِ ولكن لا إلى أكثرَ من سنة.

د – في التكرّسِ أو النَذرِ الرهبانيّ

القانون ٤٦٢ – **البند ١** – تُعتَنقُ الحالةُ الرُّهبانيّةُ نهائيًّا بالالتزام المؤبَّد الذي يضمُّ ثلاثةَ نذورٍ مؤبّدةٍ للطاعةِ والعفَّةِ والفقر.

البند ٢ – في نذرِ النذورِ يجبُ التقيُّدُ بأحكامِ الدستورِ والكتبِ الليترجيَّة.

القانون ٤٦٣ – يجبُ الاعتمادُ على الدستورِ الرهبانيِّ في ما يتعلّقُ بدرجاتِ النذرِ الرهبانيِّ المتنوّعة، مع التقيّدِ بقوّةِ النذرِ القانونيّةِ وفقًا للشرعِ العامّ.

التشريعات الدينية

§ 2. Iura et obligationes huius magistri in eis praesertim, quae ad modum institutionis novitiorum necnon ad relationes ad Synaxim et Superiorem monasterii spectant, determinentur in typico.

CAN. 459 - § 1. Tempore novitiatus iugiter incumbendum est, ut sub ductu magistri informetur novitii animus studio typici, piis meditationibus assiduaque prece, eis perdiscendis, quae ad vota et ad virtutes pertinent, exercitationibus opportunis ad vitia extirpanda, ad compescendos animi motus, ad virtutes acquirendas.

§ 2. Tempore novitiatus ne destinentur novitii operibus exterioribus monasterii nec dedita opera studiis vacent litterarum, scientiarum aut artium.

CAN. 460 - Novitius non potest valide suis bonis quovis modo renuntiare aut eadem obligare firmo can. 467, § 1.

CAN. 461 - § 1. Novitius potest monasterium sui iuris libere deserere aut a Superiore vel a Synaxi secundum typicum iusta de causa dimitti.

§ 2. Exacto novitiatu, si iudicatur idoneus, novitius ad professionem admittatur, secus dimittatur; si vero dubium superest de eius idoneitate, potest novitiatus tempus ad normam typici prorogari, non tamen ultra annum.

4° De consecratione seu professione monastica

CAN. 462 - § 1. Status monasticus definitive assumitur professione perpetua, in qua comprehenduntur tria vota perpetua oboedientiae, castitatis et paupertatis.

§ 2. In emittenda professione serventur praescripta typici et librorum liturgicorum.

CAN. 463 - Quod attinet ad diversos professionis monasticae gradus, standum est typico monasterii salva vi iuridica professionis secundum ius commune.

التشريعات الدينية

٢٧٦ ـــــــ

CAN. 464 - Ad validitatem professionis monasticae perpetuae requiritur, ut:

1° novitiatus valide peractus sit;

2° novitius admittatur ad professionem a Superiore proprii monasterii sui iuris de consensu sui consilii necnon recipiatur professio ab eodem Superiore per se vel per alium;

3° professio sit expressa nec vi, metu gravi aut dolo emissa vel recepta;

4° cetera ad validitatem professionis in typico requisita impleantur.

CAN. 465 - Ea, quae iure communi de professione temporaria praescribuntur, valent etiam de monasteriis, in quibus talis professio secundum typicum professioni perpetuae praemittitur.

CAN. 466 - Professio monastica perpetua actus votis contrarios reddit invalidos, si actus irriti fieri possunt.

CAN. 467 - § 1. Candidatus ad professionem monasticam perpetuam debet intra sexaginta dies ante professionem omnibus bonis, quae actu habet, cui mavult, sub condicione secuturae professionis renuntiare; renuntiatio ante hoc tempus facta ipso iure nulla est.

§ 2. Emissa professione ea omnia statim fiant, quae necessaria sunt, ut renuntiatio etiam iure civili effectum consequatur.

CAN. 468 - § 1. Quaecumque bona temporalia quovis titulo sodali post professionem perpetuam obveniunt, a monasterio acquiruntur.

§ 2. De debitis et obligationibus, quae sodalis post professionem perpetuam contraxit de licentia Superioris, respondere debet monasterium; si vero sine licentia Superioris debita contraxit, ipse sodalis respondere debet.

§ 3. Firmum tamen est contra eum, in cuius rem aliquid ex inito contractu versum est, semper posse actionem institui.

التشريعات الدينية

٢٧٨ ـــــــ

CAN. 469 - Sodalis emissa professione perpetua amittit ipso iure quaelibet officia, si quae habet, et propriam eparchiam atque pleno iure monasterio aggregatur.

CAN. 470 - Documentum emissae professionis perpetuae ab ipso sodali et ab eo, qui professionem etiam ex delegatione recepit, subscriptum asservetur in archivo monasterii; Superior proprii monasterii sui iuris debet de eadem quam primum certiorem facere parochum, apud quem baptismus sodalis adnotatus est.

5° De institutione sodalium et de disciplina monastica

CAN. 471 - § 1. Modus institutionis sodalium in typico ita determinetur, ut ad vitam sanctitatis plenius assequendam permanenter excitentur necnon ut ipsorum ingenii dotes evolvantur studio sacrae doctrinae et acquisitione humanae culturae pro temporum necessitatibus et sic aptiores evadant in exercitio artium atque operum, quae a monasterio legitime assumuntur.

§ 2. Institutio monachorum, qui ad ordines sacros destinantur, praeterea fieri debet secundum rationem institutionis clericorum, de qua in can. 330, in ipso monasterio, si sedem studiorum ad normam can. 340, § 1 instructam habet, aut sub ductu probati moderatoris in alio seminario vel instituto studiorum superiorum ab auctoritate ecclesiastica approbato.

CAN. 472 - Superior monasterii sui iuris ad normam typici dare potest suis sodalibus a votis perpetuis litteras dimissorias ad sacram ordinationem; hae litterae mittendae sunt Episcopo eparchiali loci, ubi monasterium, etiam dependens, situm est vel, si de monasterio stauropegiaco agitur, Episcopo a Patriarcha designato.

CAN. 473 - § 1. In singulis monasteriis laudes divinae cottidie *celebrentur ad normam typici et legitimarum consuetudinum; item* omnibus diebus celebretur Divina Liturgia eis exceptis, qui praescriptis librorum liturgicorum excipiuntur.

§ 2. Curent Superiores monasteriorum, ut omnes sodales ad normam typici:

التشريعات الدينية

١ً – لا يمنعهم مانعٌ شرعيٌّ من المشاركة يوميًّا في الصلواتِ الطقسيّة، وفي الليترجيّا الإلهيّة كلّما أُقيمت، ومن العكوف على التأمُّلِ في الأمورِ الإلهيّة، ومن الانكبابِ بحرصٍ على التمارينِ التقويّةِ الأخرى:

٢ً – يستطيعونَ الذهاب بحرّيةٍ وتواترٍ إلى الآباءِ الروحيّين والمعرِّفين؛

٣ً – يعكفون كلَّ سنةٍ لبضعةِ أيّامٍ على الخلوةِ الروحيّة.

القانون ٤٧٤ – **البند ١** – ليتقبّل رهبانُ أديارِ المتوحِّدين بتواتر، على قاعدةِ الدستور سرَّ التوبة.

البند ٢ – مع صيانةِ الدستورِ الذي يَحملَ على الاعترافِ إلى معرِّفين معيَّنين، يستطيع جميعُ رهبانِ ديرِ المتوحِّدينَ تقبُّلَ سرِّ التوبةِ من أيِّ كاهنٍ له صلاحيَّةُ خدمةِ هذا السرّ، مع التقيّدِ بالنظامِ الرهبانيّ.

القانون ٤٧٥ – **البند ١** – يجبُ أن يُعيّنَ في كلِّ ديرِ متوحّدينَ عدَّةُ آباءٍ روحيّين ومعرِّفين بحسَب عددِ الرهبان؛ يعيّنُهم رئيسُ الديرِ نفسه إذا تعلّق الأمرُ بكهنةٍ رهبانٍ من ذلك الديرِ عينه لهم صلاحيَّةُ خدمةِ سرِّ التوبة، وإلّا فالرئيسُ الكنسيّ المحلّيّ بعدَ الاستماعِ إلى رئيسِ الديرِ المستقلِّ الذي عليه قبلاً استشارةُ الجماعة التي يعنيها الأمرُ.

البند ٢ – لِيُعيّنِ الرئيسُ الكنسيُّ المحلّيُ، بالنسبةِ إلى أديار المتوحّدينَ التي ليسَ فيها كهنةٌ رهبانٌ، بالطريقةِ نفسها، كاهنًا يقيمُ على وجهٍ عاديٍّ الليترجيّا الإلهيّةَ في الديرِ ويعظُ بكلمةِ الله، مع التقيّدِ بالقانون ٦١٢، البند ٢.

القانون ٤٧٦ – يجبُ أن يرتدي رهبانُ ديرِ المتوحّدينَ، داخلَ الديرِ وخارجَه، الثَّوبَ الرهبانيَّ الذي يفرضهُ دستورهُم.

القانون ٤٧٧ – **البند ١** – يجبُ المحافظةُ على الحصنِ في ديرِ المتوحّدينَ بالطريقةِ التي يفرضُها الدستور، مع صيانةِ حقِّ الرئيسِ بأن يَقبل بفعلٍ محدَّد ولسببٍ خطيرٍ داخلَ الأقسامِ المحصّنة أشخاصاً من الجنسِ الآخر فضلاً عن أولئك الذين يستطيعونَ دخولَ الحصنِ بحسبِ الدستور.

التشريعات الدينية

1° legitime non impediti cottidie laudibus divinis atque Divinae Liturgiae, quoties celebratur, participent, contemplationi rerum divinarum vacent et in alia pietatis exercitia sedulo incumbant;

2° libere ac frequenter ad patres spirituales et confessarios accedere possint;

3° quotannis per aliquot dies recessui spirituali vacent.

CAN. 474 - § 1. Sodales monasteriorum frequenter ad normam typici sacramentum paenitentiae suscipiant.

§ 2. Firmo typico, quod confessionem suadet apud determinatos confessarios, omnes sodales monasterii sacramentum paenitentiae suscipere possunt a quocumque sacerdote facultate hoc sacramentum ministrandi praedito firma disciplina monastica.

CAN. 475 - § 1. In singulis monasteriis plures pro sodalium numero patres spirituales et confessarii designentur ab ipso Superiore monasterii, si de presbyteris-monachis eiusdem monasterii agitur, qui facultate sacramentum paenitentiae ministrandi praediti sunt, secus vero ab Hierarcha loci audito Superiore monasterii sui iuris, qui praevie communitatem, cuius interest, consulere debet.

§ 2. Pro monasteriis, in quibus presbyteri-monachi non sunt, Hierarcha loci eodem modo designet sacerdotem, cuius est regulariter in monasterio Divinam Liturgiam celebrare et verbum Dei praedicare firmo can. 612, § 2.

CAN. 476 - Sodales monasterii tam intra quam extra monasterium habitum monasticum a proprio typico praescriptum induant.

CAN. 477 - § 1. In monasterio servetur clausura modo in typico praescripto, salvo iure Superioris per modum actus et gravi de causa in partes clausurae obnoxias admittendi personas alterius sexus praeter illas, quae secundum typicum clausuram ingredi possunt.

التشريعات الدينية

٢٨٢ ـــــــ

§ 2. Partes monasterii clausurae obnoxiae manifesto indicentur.

§ 3. Clausurae fines accurate praescribere aut iusta de causa mutare est Superioris monasterii sui iuris de consensu sui consilii atque certiore facto Episcopo eparchiali.

CAN. 478 - Superior monasterii potest permittere, ut sodales extra monasterium degant ad tempus in typico determinatum; ad absentiam vero, quae unum annum excedit, nisi causa studiorum vel infirmitatis intercedit, requiritur licentia auctoritatis, cui monasterium subiectum est.

CAN. 479 - Si de iudicio Hierarchae loci auxilium monasteriorum ad institutionem catecheticam populi necessarium est, omnes Superiores ab eodem Hierarcha-requisiti debent per se vel per alios illam populo tradere in propriis ecclesiis.

CAN. 480 - In ecclesia monasterii paroecia erigi non potest nec monachi parochi nominari possunt sine consensu Patriarchae intra fines territorii Ecclesiae, cui praeest, aut in ceteris casibus Sedis Apostolicae.

6° **De eremitis**

CAN. 481 - Eremita est sodalis monasterii sui iuris, qui in coelestium contemplatione se totum collocat et ab hominibus mundoque ex toto segregatur.

CAN. 482 - Ad vitam eremiticam legitime aggrediendam requiritur, ut sodalis licentiam Superioris monasterii sui iuris, ad quod pertinet, de consensu eius consilii obtinuerit et saltem sex annos a die perpetuae professionis computandos vitam in monasterio peregerit.

CAN. 483 - Locus, ubi eremita vivit, sit a Superiore monasterii designatus atque speciali modo a saeculo et a ceteris partibus monasterii segregatus; si vero locus extra saepta monasterii invenitur, requiritur insuper consensus scripto datus Episcopi eparchialis.

التشريعات الدينية

القانون ٤٨٤ – يَخضعُ الناسكُ لرئيسِ ديرِ المتوحِّدينَ ويلتزمُ بقوانينِ الرهبانِ وبدستورِ الديرِ ما دامَ بالإمكانِ أن تتوافقَ مع الحياةِ النسكيّة.

القانون ٤٨٥ – يستطيعُ رئيسُ ديرِ المتوحّدينَ المستقلّ بموافقةِ مجلسِ شوراه، فرضَ حدٍّ نهائيٍ للحياةِ النسكية، لسببٍ صوابيّ، ولو لم يرضَ الناسكُ بذلك.

ز – في دَيرِ المتوحّدينَ المغروسِ فيه الصليبُ البطريركيُّ

القانون ٤٨٦ – **البند ١** – يستطيعُ البطريركُ لسببٍ خطيرٍ بعد استشارةِ الأسقفِ الأبرشيّ وموافقةِ السينودسِ الدائمِ أن يَمنحَ لديرِ متوحّدين مستقلٍّ في فعلِ إنشائه نفسِه، وضعَ الديرِ المغروسِ فيه الصليبُ البطريركيّ.

البند ٢ – يخضعُ الديرُ المغروسُ فيه الصليبُ البطريركيُّ للبطريركِ مباشرة، بحيثُ يكونُ له وحدَه نفسُ الحقوق، وعليه وحدَه نفسُ الواجباتِ التي للأسقفِ الأبرشيّ بالنسبةِ إلى الدير، والرهبانِ المنتمين إليه، والأشخاصِ الذين يعيشونَ ليلاً ونهارًا فيه. أمّا الأشخاصُ الآخرَونَ المتفرّغونُ للديرِ فيخضعون مباشرةً وحصرًا للبطريركِ في الأمورِ التي تتعلّقُ بمهمّتِهم أو وظيفتِهم فقط.

ج – في الانتقالِ إلى ديرٍ آخَرَ

القانون ٤٨٧ – **البند ١** – لا يستطيعُ الراهبُ أن ينتقلَ من ديرِ متوحّدينَ مستقلٍّ إلى ديرِ متوحّدينَ آخرَ من التحالفِ نفسه بدونِ موافقةٍ خطّيةٍ يُعطيها رئيسُ التحالف.

البند ٢ – الانتقالُ من ديرِ متوحّدينَ غيرِ متحالفٍ الى ديرِ متوحّدينَ آخرَ خاضعٍ للسلطةِ نفسها يقتضي موافقةَ تلك السلطة. أمّا إذا كان الديرُ المزمَعُ الانتقالُ إليه خاضعًا لسلطةٍ أخرى فيجبُ موافقةُ هذهِ السلطةِ أيضاً.

البند ٣ – لا يستطيعُ البطريركُ والأسقفُ الأبرشيُّ ورئيسُ التحالفِ إعطاءَ الموافقةِ ما لم يُستَشَرْ رئيسُ ديرِ المتوحّدينَ المستقلِّ الذي سيكونُ الانتقالُ منه.

البند ٤ – صحّةُ الانتقالِ الى ديرِ متوحّدين من كنيسةٍ أُخرى مستقلّةٍ تقتضي فضلاً عن ذلك موافقةَ الكرسيِّ الرسوليّ.

التشريعات الدينية

CAN. 484 - Eremita a Superiore monasterii dependet atque canonibus de monachis et typico monasterii obligatur, quatenus cum vita eremitica componi possunt.

CAN. 485 - Superior monasterii sui iuris potest de consensu sui consilii imponere finem vitae eremiticae iusta de causa, etiam invito eremita.

7° De monasterio stauropegiaco

CAN. 486 - § 1. Patriarcha gravi de causa, consulto Episcopo eparchiali atque de consensu Synodi permanentis potest in ipso actu erectionis monasterio sui iuris statum monasterii stauropegiaci concedere.

§ 2. Monasterium stauropegiacum Patriarchae immediate subiectum est ita, ut ipse solus eadem iura et obligationes habet ac Episcopus eparchialis circa monasterium, sodales eidem ascriptos necnon personas, quae diu noctuque in monasterio degunt; ceterae vero personae monasterio addictae immediate et exclusive Patriarchae subduntur in eis solummodo, quae ad eorum munus vel officium spectant.

8° De transitu ad aliud monasterium

CAN. 487 - § 1. Sodalis non potest transire a monasterio sui iuris ad aliud eiusdem confoederationis sine consensu scripto dato Praesidis confoederationis.

§ 2. Ad transitum a monasterio non confoederato ad aliud monasterium eidem auctoritati subiectum requiritur consensus eiusdem auctoritatis; si vero monasterium, ad quod transitus fit, alii auctoritati subiectum est, requiritur etiam consensus huius auctoritatis.

§ 3. Patriarcha, Episcopus eparchialis et Praeses confoederationis hunc consensum dare non possunt nisi consulto Superiore monasterii sui iuris, a quo transitus fit.

§ 4. Ad validitatem transitus ad monasterium alterius Ecclesiae sui iuris requiritur insuper consensus Sedis Apostolicae.

التشريعات الدينية

البند ٥ – يتمُّ الانتقالُ بقبولِ رئيسِ ديرِ المتوحّدين الجديدِ المستقلِّ المُعطى بموافقةِ مجمعه.

القانون ٤٨٨ – البند ١ – المنتقِلُ إلى ديرِ متوحّدينَ آخر مستقلٍّ من التحالفِ نفسه لا يعملُ ابتداءً ولا ينذرُ نذرًا جديدًا، وهو يخسرُ منذ يومِ انتقالِهِ الحقوقَ ويُحَلُّ من الواجباتِ المرتبطةِ بديرِ المتوحّدين السابق، وتكونُ له الحقوقُ وعليه الواجباتُ المرتبطةُ بالديرِ الآخر، ويكونُ فيه إكليريكيًّا إذا كانَ إكليريكيًّا في الديرِ السابق.

البند ٢ – يجبُ على الذي ينتقلُ من ديرِ متوحّدينَ مستقلٍّ إلى ديرِ متوحّدينَ آخرَ مستقلٍّ لا ينتمي الى تحالفٍ أو ينتمي الى تحالفٍ مختلف، أن يتقيّدَ بأحكامِ دستورِ الديرِ الذي انتقلَ إليه في ما يتعلّقُ بضرورةِ عملِ الابتداءِ ونذرِ النذر. وإذا لم ينصَّ الدستورُ على ذلك فليس عليه أن يعملَ الابتداءَ ولا أن ينذرَ النذرَ وتكونُ مفاعيلُ الانتقالِ منذُ اليومِ الذي جرَى فيهِ، ما لم يَطلبْ منه رئيسُ الديرِ أن يقضيَ في الديرِ وقتَ اختبارٍ لا يتجاوزُ السنة. وبعد مرورِ زمنِ الاختبارِ فإمّا أن ينتميَ الى الديرِ الجديد انتماءً دائمًا بإرادةِ الرئيسِ وموافقةِ مجلسِ شوراه أو مجمعه، على قاعدةِ الدستور، وإمّا أن يعودَ إلى ديره السابق.

البند ٣ – في الانتقالِ من ديرِ متوحّدين مستقلٍّ إلى منظّمةٍ أو جمعيّةٍ رهبانيّةٍ يجبُ التقيّدُ بالقانونين ٥٤٤ و ٥٤٥ مع مراعاةِ الحال.

البند ٤ – لِيحتفظْ ديرُ المتوحّدينَ المستقلُّ الذي غادرهُ الراهبُ بالأموالِ التي حصلتْ له بفعل ذلك الراهب. أمّا البائنة فتعودُ إلى الديرِ الذي انتقلَ إليه منذُ يومِ الانتقالِ بدونِ الفوائدِ التي استحقّها.

ط – في الانعتاق من الحصن ومغادرة الدير

القانون ٤٨٩ – البند ١ – إنّ إنعامَ الانعتاقِ من الحصنِ في ديرِ متوحِّدينَ مستقلٍّ لا تستطيعُ السلطةُ التي يخضعُ لها الديرُ منحَه إلّا لراهبٍ نذرَ النذورَ المؤبَّدة، وبناءً على طلبِ ذلك الراهبِ، بعدَ الاستماعِ الى رئيسِ الديرِ المستقلِّ وإلى مجلسِ شوراه.

البند ٢ – لا يستطيعُ الأسقفُ الأبرشيُّ منحَ ذلك الإنعامِ إلّا لثلاثِ سنوات.

التشريعات الدينية

§ 5. Transitus fit admissione a Superiore novi monasterii sui iuris de consensu Synaxis concessa.

CAN. 488 - 1. Transiens ad aliud monasterium sui iuris eiusdem confoederationis nec novitiatum peragit nec novam professionem emittit et a die transitus amittit iura et solvitur ab obligationibus prioris monasterii, alterius iura et obligationes suscipit et, si clericus est, eidem etiam ut clericus ascribitur.

§ 2. Transiens a monasterio sui iuris ad aliud monasterium sui iuris ad nullam vel ad diversam confoederationem pertinens servet praescripta typici monasterii, ad quod fit transitus, circa obligationem peragendi novitiatum et emittendi professionem; si vero in typico de re non cavetur, nec novitiatum peragit nec novam professionem emittit, sed effectus transitus locum habent a die, quo transitus fit, nisi Superior monasterii ab eo exigit, ut aliquod tempus non ultra annum experimenti causa in monasterio transigat; transacto experimenti tempore aut a Superiore de consensu sui consilii vel Synaxis ad normam typici stabiliter novo monasterio ascribatur aut ad pristinum monasterium redeat.

§ 3. In transitu a monasterio sui iuris ad ordinem vel congregationem serventur congrua congruis referendo cann. 544 et 545.

§ 4. Monasterium sui iuris, a quo sodalis discedit, bona servat, quae ipsius sodalis ratione iam ei quaesita sunt; quod spectat ad dotem, ea debetur sine fructibus iam maturis a die transitus monasterio, ad quod transitus fit.

9° **De exclaustratione et de discessu a monasterio**

CAN. 489 - § 1. Indultum exclaustrationis a monasterio sui iuris nonnisi sodali a votis perpetuis concedere potest ad petitionem ipsius sodalis auctoritas, cui monasterium subiectum est, audito Superiore monasterii sui iuris una cum suo consilio.

§ 2. Episcopus eparchialis hoc indultum nonnisi ad triennium concedere potest.

التشريعات الدينية

القانون ٤٩٠ – بناءً على طلبِ رئيسِ ديرِ المتوحّدينَ المستقلِّ بموافقةِ مجلسِ شوراهُ تستطيعُ السلطةُ التي يَخضعُ لها الديرُ أن تفرضَ الانعتاقَ لسببٍ خطير، مع التقيّدِ بالعدالةِ والمحبّة.

القانون ٤٩١ – يَبقى الراهبُ الذي أُعتقَ من الحصنِ مقيّدًا بالنذورِ ويظلُّ ملزمًا بسائرِ واجباتِ الالتزامِ الرهبانيِّ التي تتوافقُ مع حالته. وعليه خلعُ الثوبِ الرهبانيِّ. وما دامَ الإنعامُ قائمًا لا يكونُ له صوتٌ فاعليٌّ وانفعاليّ. ويكونُ خاضعًا لأسقفِ أبرشيّةِ المكانِ الذي يقيمُ فيه بدلاً من رئيسِ ديرِهِ وذلك بموجبِ نذرِ الطاعةِ أيضاً.

القانون ٤٩٢ – **البند ١** – على الراهبِ الذي نذرَ نذورًا مؤبَّدة أن لا يطلبَ إنعامَ مغادرةِ ديرِ المتوحّدينَ والعودةِ الى الحياةِ العالميّةِ إلّا لأسبابٍ خطيرةٍ يقدّرُها أمامَ الرب. وعليه أن يقدّمَ الطلبَ الى رئيسِ الديرِ المستقلِّ، ومن واجبِ هذا أن يرسلَه إلى الكرسيِّ الرسوليِّ مرفقًا بما يرغبُ فيه هو ومجلسُ شوراه.

البند ٢ – هذا الإنعام محفوظ للكرسيِّ الرسولي.

القانون ٤٩٣ – **البند ١** – عندما يُمنَحُ على وجهٍ شرعيٍّ إنعامُ مغادرةِ ديرِ المتوحّدينَ والعودةِ الى الحياةِ العالميّة ويُبلّغُ إلى الراهب، فهوَ يستتبعُ بحُكْمِ الشرع، مالَمْ يرفضه الراهبُ نفسه عند التبلّغ، التفسيحَ من النذورِ ومن جميعِ الموجباتِ المتأتيةِ عن الالتزامِ الرهبانيِّ، باستثناءِ ما يرتبطُ منها بالرسامةِ المقدّسةِ إذا ما كان الراهبُ قد حصلَ عليها.

البند ٢ – يجبُ على الراهبِ الذي غادرَ الديرَ وعادَ إلى الحياةِ العالميّة، إذا قُبل مرّةً جديدةً في الديرِ، أن يجدّدَ الابتداء والنذر، كما لو كان لم يقفْ نفسَه قطُّ على الحياةِ الرهبانيّة.

القانون ٤٩٤ – **البند ١** – إنّ الراهب الناذِرَ نذرًا مؤبَّدًا والحاصلَ على رسامةٍ مقدّسة لا يستطيع، إذا نالَ إنعام مغادرةِ الديرِ والعودةِ الى العالم، أن يمارسَ الدرجاتِ المقدّسةَ حتّى يجدَ أسقفًا أبرشيًّا يقبلهُ وهو راضٍ بذلك.

البند ٢ – يستطيعُ الأسقفُ الأبرشيُّ أن يقبلَه قبولاً مطلقًا أو لاختبارهِ مدى خمسِ سنوات. ففي الحالةِ الأولى يَنتمي الراهبُ بحُكْمِ الشرعِ الى الأبرشيّة. أمّا في الحالةِ الثانيةِ فينتمي بعد انقضاءِ السنواتِ الخمسِ، مالم يُطلق سبيلُه قبلاً على وجهٍ صريح.

التشريعات الدينية

CAN. 490 - Petente Superiore monasterii sui iuris de consensu sui consilii exclaustratio imponi potest ab auctoritate, cui monasterium subiectum est, gravi de causa servata aequitate et caritate.

CAN. 491 - Sodalis exclaustratus manet votis ligatus atque ceteris obligationibus professionis monasticae, quae cum suo statu componi possunt, adhuc tenetur; habitum monasticum debet deponere; perdurante tempore exclaustrationis caret voce activa et passiva; Episcopo eparchiali loci, ubi commoratur, loco Superioris proprii monasterii subditus est etiam vi voti oboedientiae.

CAN. 492 - § 1. Sodalis a votis perpetuis indultum discedendi a monasterio et redeundi ad vitam saecularem ne petat nisi gravissimis de causis coram Domino perpensis; petitionem suam deferat Superiori monasterii sui iuris, qui eam una cum voto suo suique consilii ad Sedem Apostolicam mittat.

§ 2. Huiusmodi indultum Sedi Apostolicae reservatur.

CAN. 493 - § 1. Indultum discedendi a monasterio et redeundi ad vitam saecularem legitime concessum et sodali intimatum, nisi in actu intimationis ab ipso sodali reiectum est, ipso iure secumfert dispensationem a votis necnon ab omnibus obligationibus ex professione ortis, non vero ab illis ordini sacro adnexis, si sodalis in ordine sacro constitutus est.

§ 2. Si sodalis, qui a monasterio discessit et ad vitam saecularem rediit, in monasterium rursus recipitur, novitiatum ac professionem instaurat, perinde ac si numquam vitae religiosae addictus esset.

CAN. 494 - § 1. Monachus a votis perpetuis et in ordine sacro constitutus, si indultum discedendi a monasterio et redeundi ad saeculum obtinuit, non potest ordines sacros exercere, donec Episcopum eparchialem benevolum receptorem invenerit.

§ 2. Episcopus eparchialis eum recipere potest sive absolute sive experimenti causa ad quinquennium; in primo casu monachus est ipso iure eparchiae ascriptus, in altero vero exacto quinquennio, nisi antea expresse dimissus est.

التشريعات الدينية

القانون ٤٩٥ – الراهبُ الذي يهجرُ ديرَ المتوحّدينَ على وجهٍ شرعيٍّ بعد النذرِ ملزَمٌ بالعودةِ إلى الديرِ دونَ إبطاء. وعلى الرؤساءِ أن يسعوا في طلبهِ باهتمام، وأن يقبلوه إذا عادَ بفعلِ توبةٍ حقيقية. وإلّا فلْيُعاقبْ على قاعدةِ الشرعِ بل ليُصرف أيضاً.

القانون ٤٩٦ – **البند ١** – على مَن يريد، وهو ناذرٌ نذرًا موقّتًا، مغادرةَ ديرِ المتوحّدينَ والعودةَ الى الحياةِ العالميّةِ لسببٍ خطير، أن يقدّم طلبهَ إلى رئيسِ الديرِ المستقلّ.

البند ٢ – على الرئيسِ أن يرسلَ ذلك الطلب، مرفقًا بما يرغبُ فيهِ هو ومجلسُ شوراه، الى الأسقفِ الأبرشيِّ الذي له في هذه الحالة، وإن كان الديرُ حبريًّا، أن يمنحَ إنعامَ مغادرةِ الديرِ والعودةِ الى الحياةِ العالميّة، هذا مالَمْ يحفظِ الشرعُ الخاصُّ الأمرَ للبطريركِ بالنسبةِ الى الأديار القائمةِ ضمنَ حدودِ رقعةِ الكنيسةِ البطريركيّة.

ي – في صَرْفِ الرُّهبان

القانون ٤٩٧ – **البند ١** – يجبُ أن يُعَدَّ بحُكْمِ الشرعِ مصروفًا الراهبُ الذي:

١ً – يجحدُ علنًا الإيمانَ الكاثوليكيّ؛

٢ً – يعقدُ زواجًا أو يحاولُ زواجًا وإن مدنيًّا فحسب.

البند ٢ – في هذهِ الحالاتِ على رئيسِ ديرِ المتوحّدينَ المستقلّ، بعد استشارةِ مجلسِ شوراه، وجَمْعِ الأدلّةِ دونَ إبطاء، أن يُعلِنَ واقعَ الحالِ لإثباتِ الصرفِ قانونيًّا، وأن يُعلِمَ بالأمر، في أقربِ وقتٍ ممكن، السلطةَ التي يخضعُ لها الديرُ مباشرة.

القانون ٤٩٨ – **البند ١** – يستطيعُ رئيسُ ديرِ المتوحّدينَ المستقلّ بموافقةِ مجلسِ شوراهُ أن يصرفَ على الفورِ من الديرِ الراهبَ الذي يتسبّبُ بما هو خطيرٌ وداهمٌ من شكٍّ خارجيٍّ أو ضررٍ يلحقُ بالدير، وأن يوجبَ عليه نزعَ الثوبِ الرهبانيّ.

البند ٢ – على رئيسِ ديرِ المتوحّدينَ المستقلّ أن يُعنى، إذا كانت تلك هي الحال، بأن يتمَّ إجراءُ الصرفِ على قاعدةِ الشرع، أو أن يُحيلَ الأمرَ على السلطةِ التي يخضعُ لها الديرُ.

البند ٣ – يُحرَمُ الراهبُ المصروفُ من الديرِ والذي نالَ رسامةً مقدَّسةً من ممارسةِ الرسامةِ المقدَّسةِ مالم تقرّر السلطةُ التي يخضعُ لها الديرُ غيرَ ذلك.

التشريعات الدينية

CAN. 495 - Sodalis, qui post emissam professionem monasterium illegitime deseruit, debet sine mora ad monasterium redire; Superiores debent eum sollicite requirere et, si vera paenitentia motus redit, suscipere; secus vero ad normam iuris puniatur vel etiam dimittatur.

CAN. 496 - § 1. Qui perdurante professione temporaria gravi de causa a monasterio discedere et ad vitam saecularem redire vult, petitionem suam Superiori monasterii sui iuris deferat.

§ 2. Superior hanc petitionem una cum voto suo suique consilii ad Episcopum eparchialem mittat, cuius est, etsi de monasteriis iuris pontificii agitur, hoc in casu indultum discedendi a monasterio et ad vitam saecularem redeundi concedere, nisi ius particulare id pro monasteriis intra fines territorii Ecclesiae patriarchalis sitis Patriarchae reservat.

10° **De dimissione monachorum**

CAN. 497 - § 1. Ipso iure dimissus a monasterio habendus est sodalis qui:

1° fidem catholicam publice abiecit;

2° matrimonium celebravit vel etiam civiliter tantum attentavit.

§ 2. His in casibus Superior monasterii sui iuris consulto suo consilio sine mora collectis probationibus declarationem *facti* emittat, ut iuridice constet de dimissione, atque quam primum de re auctoritatem, cui monasterium immediate subiectum est, certiorem faciat.

CAN. 498 - § 1. Sodalis, qui causa est imminentis et gravissimi sive exterioris scandali sive erga monasterium damni, a Superiore monasterii sui iuris de consensu eius consilii statim ex monasterio eici potest habitu monastico statim deposito.

§ 2. Superior monasterii sui iuris, si casus fert, curet, ut processus dimissionis ad normam iuris promoveatur, aut rem auctoritati, cui monasterium subiectum est, deferat.

§ 3. Sodalis ex monasterio eiectus, qui in ordine sacro constitutus est, ab exercitio ordinis sacri prohibetur, nisi auctoritas, cui monasterium subiectum est, aliter decernit.

٢٩٢ ـــــــ

CAN. 499 - Perdurante professione temporaria sodalis dimitti potest a Superiore monasterii sui iuris de consensu eius consilii secundum can. 552, §§ 2 et 3, sed dimissio, ut valeat, confirmari debet ab Episcopo eparchiali vel, si ius particulare ita fert pro monasteriis intra fines territorii Ecclesiae patriarchalis sitis, a Patriarcha.

CAN. 500 - § 1. Ad dimittendum sodalem a votis perpetuis firmo can. 497 competens est Praeses confoederationis monasticae vel Superior monasterii sui iuris non confoederati, uterque de consensu sui consilii, quod in casu simul cum Superiore praeside ex quinque saltem membris ad validitatem constare debet ita, ut, si desunt vel absunt ordinarii consiliarii, alii ad normam typici vel statutorum confoederationis advocentur; suffragatio autem secreto fieri debet.

§ 2. Ad dimissionem valide decernendam praeter alias condiciones in typico forte statutas requiritur, ut:

1° causae dimissionis sint graves, culpabiles et iuridice comprobatae una cum defectu emendationis;

2° dimissioni praecesserint, nisi natura causae dimissionis id excludit, duae monitiones cum formali comminatione dimissionis, quae in cassum cesserunt;

3° causae dimissionis sodali scripto manifestatae sint data ei post singulas monitiones plena opportunitate se defendendi;

4° tempus utile in typico statutum ab ultima monitione elapsum sit.

§ 3. Responsiones sodalis scripto datae alligantur actis, quae eis, de quibus in § 1, submittenda sunt.

§ 4. Decretum dimissionis exsecutioni mandari non potest, nisi est ab auctoritate, cui monasterium subiectum est, approbatum.

CAN. 501 - § 1. Decretum dimissionis quam primum sodali, cuius interest, intimetur.

التشريعات الدينية

البند ٢ – ولكن يستطيعُ الراهبُ إمّا أن يُقدِّمَ اعتراضاً على قرارِ الصرفِ في مهلةِ خمسةَ عشرَ يومًا مع مفعولٍ موقف ، وإمّا أن يطلبَ إحالةَ القضيّةِ على القضاء ، مالَم يكنْ قرارُ الصرفِ قد ثبّتَهُ الكرسيُّ الرسوليّ.

البند ٣ – الكرسيُّ الرسوليُّ هو الذي ينظرُ في أمر الاعتراضِ على قرارِ الصرف ، أو ينظرُ فيه البطريركُ إذا كان الراهبُ له مسكنٌ ضمنَ حدودِ رقعةِ الكنيسةِ البطريركيّة.

البند ٤ – أمّا إذا أُحيلتِ القضيّةُ على القضاءِ فتنظرُ فيها محكمةُ السلطةِ التي تعلو مباشرةً تلك التي ثبّتتْ قرارَ الصرف. أمّا الرئيسُ الذي أصْدرَ قرارَ الصرفِ فعليه أن ينقلَ ما جمعَ من مستنداتٍ عن الموضوعِ إلى تلك المحكمةِ ويُجرى على القوانينِ المتعلّقةِ بالمحاكمةِ الجزائيّةِ بدونِ إمكانِ الاستئناف.

القانون ٥٠٢ – بالصرفِ الشرعيّ ، ما عدا ما ذُكر في القانون ٤٩٧ ، تنتهي كلُّ القيودِ والموجباتِ الناتجةِ عن النذرِ الرهبانيّ. وإذا كان الراهبُ قد نالَ رسامةً مقدّسةً يجبُ التقيّد بالقانونَ ٤٩٤.

القانون ٥٠٣ – **البند ١** – مَن غادرَ ديرَ المتوحّدينَ على وجهٍ شرعيٍّ أو صُرف منه كذلك لا يمكنُ أن يطالبَ الديرَ بأيّ شيءٍ عن عملٍ قامَ به فيه.

البند ٢ – ولكنْ على الديرِ أن يتقيّدَ بالإنصافِ والمحبّةِ بالنسبةِ الى الراهبِ الذي يُفصَل عنه.

القسم الثالث
في المنظّماتِ الرهبانيّةِ والجمعيّاتِ الرهبانيّة

القانون ٥٠٤ – **البند ١** – المنظّمةُ الرهبانيّةُ هي جمعيّةٌ تنشئها السّلطةُ الكنسيّةُ ذاتُ الصلاحيّةِ يَنْذرُ فيها الأعضاءُ ، وإن لم يكونوا متوحّدين ، نذرًا رهبانيًّا يُعدُّ مساويًا لنذرِ الرهبانِ المتوحّدين.

البند ٢ – الجمعيّةُ الرهبانيّةُ هي جمعيّةٌ تُنشئها السلطةُ الكنسيّةُ المختصّةُ يلتزمُ فيها الأعضاءُ التزامًا رهبانيًّا بثلاثةِ نذورٍ عموميّة ، بالطاعةِ والعفّةِ والفقر ، ولكنّها لا تُعَدّ مساويةً لنذورِ الرهبانِ المتوحّدينَ بل لها قوّتُها الخاصّةُ على قاعدةِ الشرع.

التشريعات الدينية

§ 2. Sodalis vero potest adversus decretum dimissionis intra quindecim dies cum effectu suspensivo sive recursum interponere sive, nisi decretum dimissionis a Sede Apostolica confirmatum est, postulare, ut causa via iudiciali tractetur.

§ 3. De recursu adversus decretum dimissionis videt Sedes Apostolica vel, si de sodali agitur, qui domicilium intra fines territorii Ecclesiae patriarchalis habet, Patriarcha.

§ 4. Si vero causa via iudiciali tractanda est, de ea videt tribunal auctoritatis immediate superioris ei, qui decretum dimissionis confirmavit; Superior vero, qui decretum dimissionis tulit, acta in re collecta tradat eidem tribunali et procedatur secundum canones de iudicio poenali appellatione remota.

CAN. 502 - Legitima dimissione, ea exclusa, de qua in can. 497, ipso iure cessant omnia vincula necnon obligationes ex professione monastica orta et, si sodalis in ordine sacro constitutus est, servari debet can. 494.

CAN. 503 - § 1. Qui a monasterio legitime discedit vel ab eo legitime dimissus est, nihil ab eo repetere potest ob quamlibet operam in eo praestitam.

§ 2. Monasterium tamen aequitatem et caritatem servet erga sodalem, qui ab eo separatur.

Art. III

De ordinibus et congregationibus

CAN. 504 - § 1. Ordo est societas ab auctoritate competenti ecclesiastica erecta, in qua sodales, etsi non sunt monachi, professionem emittunt, quae professioni monasticae aequiparatur.

§ 2. Congregatio est societas ab auctoritate competenti ecclesiastica erecta, in qua sodales professionem emittunt cum tribus votis publicis oboedientiae, castitatis et paupertatis, quae tamen professioni monasticae non aequiparatur, sed propriam vim habet ad normam iuris.

التشريعات الدينية

٢٩٦ ـــــــ

CAN. 505 - § 1. Ordo est iuris pontificii, si a Sede Apostolica erectus aut per eiusdem decretum ut talis agnitus est; iuris patriarchalis vero, si a Patriarcha erectus decretum agnitionis Sedis Apostolicae consecutus non est.

§ 2. Congregatio est:

1° iuris pontificii, si a Sede Apostolica erecta aut per eiusdem decretum ut talis agnita est;

2° iuris patriarchalis, si a Patriarcha erecta aut per eiusdem decretum ut talis agnita est nec decretum agnitionis Sedis Apostolicae consecuta est;

3° iuris eparchialis, si ab Episcopo eparchiali erecta decretum agnitionis Sedis Apostolicae vel Patriarchae consecuta non est.

§ 3. Ordo vel congregatio est clericalis, si ratione finis seu propositi a fundatore intenti vel vi legitimae consuetudinis sub moderamine est presbyterorum, ministeria ordini sacro propri assumit et ut talis ab auctoritate ecclesiastica agnoscitur.

1° De erectione et de suppressione ordinis, congregationis, provinciae, domus

CAN. 506 - § 1. Episcopus eparchialis erigere potest tantum congregationes; sed eas ne erigat nisi consulta Sede Apostolica et insuper intra fines territorii Ecclesiae patriarchalis nisi consulto Patriarcha.

§ 2. Patriarcha erigere potest ordines et congregationes de consensu Synodi permanentis atque Sede Apostolica consulta.

§ 3. Intra fines territorii Ecclesiae patriarchalis congregatio iuris eparchialis, quae in plures eparchias eiusdem territorii diffusa est, fieri potest iuris patriarchalis decreto Patriarchae consultis eis, quorum interest, et de consensu Synodi permanentis.

CAN. 507 - § 1. Ordo, etiam iuris patriarchalis, legitime erectus,

التشريعات الدينية

كانت بطريركيّةً، ولا تضّم سوى بيتٍ واحد، إلّا الكرسيُّ الرسولي، الذي يُحفظُ له أيضاً اتّخاذُ القرارِ في شأنِ أموالِ المنظَّمةِ الملغاة، مع التقيّدِ بما أرادهُ الواهبون.

البند ٢ – يستطيعُ إلغاءَ الجمعيّةِ الرهبانيّةِ البطريركيّةِ أو الأسقفيّةِ المُنشَأةِ شرعيًّا، وإن كانت لا تضمُّ سوى بيتٍ واحد، فضلاً عن الكرسيِّ الرسوليّ، البطريركُ ضمنَ حدودِ رقعةِ الكنيسةِ التي يرئسها، بعد استشارةِ مَن يعنيهم الأمرُ، وموافقةِ السينودسِ الدائمِ والكرسيِّ الرسوليّ.

القانون ٥٠٨ – البند ١ – الإقليمُ يَعني جزءًا من نفسِ المنظّمةِ الرهبانيّةِ أو الجمعيّةِ الرهبانيّةِ التي تضمُّ عدّةَ بيوتٍ يسوسُه مباشرةً رئيسٌ أعلى.

البند ٢ – يعودُ إلى السلطةِ التي تحدّدُها أنظمةُ المنظّمةِ الرهبانيّةِ أو الجمعيّةِ الرهبانيّةِ تقسيمُ المنظّمةِ الرهبانيّةِ أو الجمعيّةِ الرهبانيّةِ إلى أقاليم، وضمُّ الأقاليم، وتغييرُ حدودِها أو إلغاؤها أو إنشاءُ أقاليمَ جديدة.

البند ٣ – يعودُ تقريرُ مصيرِ أموالِ إقليمٍ مُلغى، مالم تقرّر الأنظمةُ غيرَ ذلك، إلى المجمعِ العامّ أو إذا أَلحَّتِ الضرورةُ، إلى الرئيسِ العامّ بموافقةِ مجلسِ شوراه، مع التقيُّدِ بالعدالةِ وبإرادةِ الواهبين.

القانون ٥٠٩ – البند ١ – لا تستطيعُ المنظّمةُ الرهبانيّةُ أو الجمعيّةُ الرهبانيّةُ أن تنشئَ بيتًا على وجهٍ صحيحٍ إلّا بموافقةٍ خطيّةٍ من الأسقفِ الأبرشيّ. وإذا تعلّقَ الأمرُ بإنشاءِ البيتِ الأوّلِ لمنظّمةٍ رهبانيّةٍ أو جمعيّةٍ رهبانيّةٍ بطريركيّةٍ في أبرشيّةٍ من الأبرشيّات، وجبَ الحصولُ على موافقةِ البطريركِ ضمنَ حدودِ رقعةِ الكنيسةِ البطريركيّة، وموافقةِ الكرسيِّ الرسوليِّ في الحالاتِ الأخرى.

البند ٢ – ما قيلَ في القانون ٤٣٧ يصلحُ أيضاً لبيوتِ المنظّماتِ الرهبانيّةِ والجمعيّاتِ الرهبانيّة.

القانون ٥١٠ – لا يمكنُ إلغاءُ بيتِ منظّمةٍ رهبانيّةٍ أو جمعيّةٍ رهبانيّةٍ إلغاءً صحيحًا إلّا بعدَ استشارةِ الأسقفِ الأبرشيّ. أمّا إلغاءُ بيتٍ واحدٍ من بيوتِ منظّمةٍ رهبانيّةٍ أو جمعيّةٍ رهبانيّة فيُحفظ لتلك السّلطةِ عينها التي يعودُ إليها بحسَب القانون ٥٠٧ إلغاءُ تلك المنظّمةِ الرهبانيّةِ أو الجمعيّةِ الرهبانيّة.

التشريعات الدينية

etsi ex una tantum domo constat, supprimi non potest nisi a Sede Apostolica, cui etiam reservatur de bonis suppressi ordinis statuere salva offerentium voluntate.

§ 2. Congregationem iuris patriarchalis vel eparchialis legitime erectam, etsi ex una tantum domo constat, supprimere potest praeter Sedem Apostolicam Patriarcha intra fines territorii Ecclesiae, cui praeest, consultis eis, quorum interest, et de consensu Synodi permanentis necnon Sedis Apostolicae.

CAN. 508 - § 1. Provincia indicat partem eiusdem ordinis vel congregationis ex pluribus domibus constantem, quam Superior maior immediate regit.

§ 2. Ordinem vel congregationem in provincias dividere, provincias coniungere, aliter circumscribere vel supprimere novasque erigere, pertinet ad auctoritatem a statutis ordinis vel congregationis determinatam.

§ 3. De bonis suppressae provinciae statuere salva iustitia et offerentium voluntate spectat, nisi statuta aliter cavent, ad Synaxim generalem vel urgente necessitate ad Superiorem generalem de consensu sui consilii.

CAN. 509 - § 1. Ordo vel congregatio domum valide erigere non potest nisi de consensu scripto dato Episcopi eparchialis; si agitur de erigenda prima domo ordinis vel congregationis iuris patriarchalis in aliqua eparchia, requiritur intra fines territorii Ecclesiae patriarchalis consensus Patriarchae vel in ceteris casibus Sedis Apostolicae.

§ 2. Quae dicuntur in can. 437, valent etiam de domibus ordinum et congregationum.

CAN. 510 - Domus ordinis vel congregationis valide supprimi non potest nisi consulto Episcopo eparchiali; suppressio vero unicae domus ordinis vel congregationis eidem auctoritati reservatur, cuius est secundum can. 507 ipsum ordinem vel congregationem supprimere.

التشريعات الدينية

٣٠٠ ـــــــ

2° De Superioribus, de Synaxibus et de oeconomis in ordinibus et congregationibus

CAN. 511 - § 1. In ordinibus et congregationibus Superiores et Synaxes eam potestatem habent, quae iure communi et statutis determinatur.

§ 2. In ordinibus et congregationibus clericalibus iuris pontificii vel patriarchalis autem Superiores et Synaxes insuper habent potestatem regiminis pro foro externo et interno ad normam statutorum.

CAN. 512 - § 1. Synaxis generalis, quae superior auctoritas ad normam statutorum est, efformetur ita, ut totum ordinem vel congregationem repraesentans verum signum eiusdem unitatis in caritate fiat.

§ 2. Non solum provinciae et domus, sed etiam omnis sodalis optata sua modo in statutis determinato Synaxi generali libere mittere potest.

CAN. 513 - § 1. Ut sodales ad officium Superioris valide nominentur aut eligantur, requiritur congruum tempus post professionem perpetuam a statutis determinandum, quod, si de Superioribus maioribus agitur, debet esse saltem decennium a prima professione computandum.

§ 2. Si de Superiore generali agitur, praeterea ad validitatem requiritur, ut annos triginta quinque expleverit.

CAN. 514 - § 1. Superiores ad tempus determinatum et conveniens temporis spatium constituantur, nisi pro Superiore generali aliud ferunt statuta.

§ 2. Possunt tamen antequam tempus determinatum elapsum est ab officio amoveri vel ad aliud transferri ob causas et secundum modum a statutis determinata.

§ 3. In statutis aptis normis provideatur, ne sodales diutius sine intermissione Superiores sint.

التشريعات الدينية

٣٠٢ ـــــــ

CAN. 515 - § 1. Superior generalis electione designetur ad normam statutorum.

§ 2. Ceteri Superiores ad normam statutorum designentur, ita tamen, ut, si eliguntur, confirmatione Superioris maioris competentis indigeant; si vero nominantur, apta consultatio praecedat.

§ 3. In electionibus sedulo serventur cann. 947 - 960 necnon can. 445.

CAN. 516 - § 1. Sint pro administratione bonorum temporalium in ordinibus et congregationibus oeconomi: oeconomus generalis, qui bona totius ordinis vel congregationis administret, oeconomus provincialis, qui provinciae, oeconomus localis, qui singularum domorum; qui omnes officio suo fungantur sub moderamine Superioris.

§ 2. Oeconomi generalis et oeconomi provincialis officium implere Superior maior ipse non potest; officium vero oeconomi localis, etsi melius ab officio Superioris distinguitur, componi tamen cum eo potest, si necessitas id exigit.

§ 3. Si de modo oeconomos designandi statuta silent, ii a Superiore maiore de consensu sui consilii nominentur.

3° De admissione in ordines et congregationes et de novitiatu

CAN. 517 - § 1. Aetas ad validam admissionem in novitiatum ordinis vel congregationis requisita est decimus septimus annus expletus; circa cetera requisita ad admissionem in novitiatum serventur cann. 448, 450, 452 et 454.

§ 2. Ad novitiatum instituti religiosi alterius Ecclesiae sui iuris nemo licite admitti potest sine licentia Sedis Apostolicae, nisi de candidato agitur, qui destinatus est provinciae vel domui, de qua in can. 432, propriae Ecclesiae.

CAN. 518 - Antequam candidatus ad novitiatum admittitur, sit

التشريعات الدينية

٣٠٤ ـــــــ

congruenter praeparatus sub speciali cura probati sodalis per tempus et secundum modum a statutis determinatum.

CAN. 519 - Ius admittendi candidatos ad novitiatum pertinet ad Superiores maiores ad normam statutorum servato can. 453, §§ 2 et 3.

CAN. 520 - Novitiatus incipit modo a statutis praescripto.

CAN. 521 - Sedis novitiatus erectio, translatio et suppressio fit per decretum Superioris generalis de consensu eius consilii.

CAN. 522 - § 1. Novitiatus ut validus sit, peragi debet in domo, in qua est sedes novitiatus; in casibus specialibus et ad modum exceptionis ex concessione Superioris generalis de consensu eius consilii novitiatus peragi potest in alia eiusdem ordinis vel congregationis domo sub moderamine alicuius probati sodalis, qui vices magistri novitiorum gerit.

§ 2. Superior maior permittere potest, ut novitiorum coetus per certum temporis spatium in alia proprii ordinis vel congregationis domo a se designata commoretur.

CAN. 523 - § 1. Ad validitatem novitiatus requiritur, ut annum integrum et continuum complectatur; absentia vero tribus mensibus sive continuis sive intermissis brevior validitatem non afficit, sed tempus deficiens, si quindecim dies superat, suppleri debet, etsi exercitationibus apostolicis ad novitiorum institutionem perficiendam deditum erat.

§ 2. Si longius tempus novitiatus in statutis praescribitur, illud non requiritur, ut valeat professio.

CAN. 524 - § 1. Novitiorum institutioni praeficiendus est ut magister ad normam statutorum sodalis prudentia, caritate, pietate, scientia et status religiosi observantia praestans, decem saltem annos professus et, si de ordine vel congregatione clericali agitur, in ordine presbyteratus constitutus.

§ 2. Magistro, si opus est, cooperatores dentur, qui in omnibus ei

التشريعات الدينية

٣٠٦ ـــــــ

subsint circa moderamen novitiatus et institutionem novitiorum.

§ 3. Solius magistri est consulere novitiorum *institutioni* et ad ipsum solum novitiatus moderamen spectat ita, ut nemini liceat his se quovis praetextu immiscere exceptis illis Superioribus, quibus id a statutis permittitur, ac visitatoribus; ad disciplinam religiosam vero totius domus quod attinet, magister, quemadmodum et novitii, Superiori subditus est.

§ 4. Novitius potestati magistri ac Superiorum subest eisque oboedire tenetur.

CAN. 525 - § 1. Ea, quae praescribuntur in cann. 459 -461, valent etiam de ordinibus et congregationibus.

§ 2. Antequam professionem temporariam emittit, novitius debet ad totum tempus, quo eadem professione *ligatus* est, bonorum suorum, quae actu habet et quae ipsi forte postea supervenient, administrationem cedere, cui mavult, et de *eorundem usu et* usufructu libere disponere.

4° De professione in ordinibus et congregationibus

CAN. 526 - § 1. Professio temporaria cum *tribus votis* oboedientiae, castitatis et paupertatis emittatur ad tempus in statutis determinatum.

§ 2. Haec professio ad normam statutorum pluries renovari potest ita tamen, ut complexive numquam ad tempus, quod triennio brevius vel sexennio longius est, extendatur.

CAN. 527 - Ad validitatem professionis temporariae requiritur, ut:

1° novitiatus valide peractus sit;

2° novitius admittatur ad professionem a Superiore competenti secundum statuta de consensu sui consilii necnon recipiatur professio ab eodem Superiore per se vel per alium;

3° professio sit expressa nec vi, metu gravi aut dolo emissa vel recepta;

التشريعات الدينية

٣٠٨ ـــــــ

4° cetera ad validitatem professionis in statutis requisita impleantur.

CAN. 528 - Sodalis a votis temporariis eadem obligatione ac sodalis a votis perpetuis tenetur observandi statuta; voce activa et passiva caret, nisi aliter in statutis expresse cavetur.

CAN. 529 - § 1. Professio temporaria actus votis contrarios reddit illicitos, sed non invalidos.

§ 2. Haec professio non aufert sodali proprietatem bonorum suorum neque capacitatem alia bona acquirendi; sodali tamen non licet per actum inter vivos dominium bonorum suorum titulo gratioso abdicare.

§ 3. Quidquid autem sodalis a votis temporariis industria sua aut intuitu ordinis vel congregationis acquirit, ipsi ordini vel congregationi acquirit; nisi contrarium legitime probatur, sodalis praesumitur acquirere intuitu ordinis vel congregationis.

§ 4. Cessionem vel dispositionem, de quibus in can. 525, § 2, sodalis a votis temporariis mutare potest non quidem proprio arbitrio, sed de Superioris maioris consensu, dummodo mutatio saltem de notabili bonorum parte ne fiat in favorem ordinis vel congregationis; per discessum autem ab ordine vel congregatione eiusmodi cessio ac dispositio habere vim desinit.

§ 5. Si sodalis a votis temporariis debita et obligationes contraxit, ipse respondere debet, nisi de Superioris licentia negotium ordinis vel congregationis gessit.

§ 6. Emissa professione temporaria ipso iure vacant quaelibet professi officia.

CAN. 530 - In congregationibus sodalis saltem ante professionem perpetuam testamentum, quod etiam in iure civili validum sit, libere condat.

التشريعات الدينية

٣١٠ ـــــــ

CAN. 531 - Per professionem perpetuam sodalis *statum* religiosum definitive assumit, propriam eparchiam amittit ac ordini vel congregationi pleno iure aggregatur.

CAN. 532 - Ad validitatem professionis perpetuae praeter requisita, de quibus in can. 464, requiritur, ut praecesserit professio temporaria ad normam can. 526.

CAN. 533 - In ordinibus professio perpetua professioni perpetuae monasticae aequiparatur, proinde valent de ea cann. 466 - 468.

CAN. 534 - In congregationibus:

1° effectus canonici professionis perpetuae iidem manent ac in can. 529 de professione temporaria determinantur, nisi aliter iure communi cavetur;

2° Superior maior de consensu sui consilii potest sodali a votis perpetuis id petenti licentiam bona sua cedendi salvis normis prudentiae concedere;

3° Synaxis generalis est in statuta introducere, si opportunum videtur, renuntiationem obligatoriam patrimonii a sodali acquisiti vel acquirendi, quae tamen ante professionem perpetuam fieri non potest.

CAN. 535 - § 1. In emittenda quavis professione serventur praescripta statutorum.

§ 2. Documentum emissae professionis ab ipso sodali et ab eo, qui professionem, etiam ex delegatione, recepit, subscriptum asservetur in archivo ordinis vel congregationis; si de professione perpetua agitur, Superior maior debet de eadem quam primum certiorem facere parochum, apud quem sodalis baptismus adnotatus est.

5° De institutione sodalium et de disciplina religiosa in ordinibus et congregationibus

CAN. 536 - § 1. Modus institutionis sodalium servato can. 471, § 1 determinatur in statutis.

§ 2. Institutio sodalium, qui ad ordines sacros destinantur,

التشريعات الدينية

٣١٢ ـــــــ

praeterea fieri debet secundum rationem institutionis clericorum, de qua in can. 330, in sede studiorum ordinis vel congregationis a Synaxi generali vel a Superioribus maioribus ad normam statutorum approbata; si vero sedes studiorum propria ad normam can. 340, § 1 haberi non potest, sodales institui debent sub ductu probati moderatoris in alio seminario vel instituto studiorum superiorum ab auctoritate ecclesiastica approbato.

CAN. 537 - § 1. Superiores maiores ad normam statutorum dare possunt litteras dimissorias ad sacram ordinationem sodalibus a votis perpetuis.

§ 2. Episcopus, ad quem Superior litteras dimissorias mittere debet, est Episcopus eparchialis loci, ubi ordinandus domicilium habet; ad alium Episcopum vero, si Episcopus eparchialis licentiam dedit aut est alterius Ecclesiae sui iuris ac ordinandus aut est absens aut denique, si sedes eparchialis vacat et eam regit, qui Episcopus ordinatus non est; de quibus necesse est Episcopo ordinanti in singulis casibus constet authentico curiae eparchialis documento.

CAN. 538 - § 1. In singulis domibus ordinum et congregationum laudes divinae celebrentur ad normam statutorum et legitimarum consuetudinum.

§ 2. Curent Superiores, ut omnes sodales ad normam statutorum ea, quae in can. 473, § 2 praescribuntur, impleant.

§ 3. Sodales ordinum et congregationum sacramentum paenitentiae frequenter suscipiant et servetur can. 474, § 2.

CAN. 539 - § 1. Superiores curent, ut sodalibus idonei confessarii praesto sint

§ 2. Confessarii in ordinibus et congregationibus clericalibus iuris pontificii vel patriarchalis a Superiore maiore ad normam statutorum designentur; in ceteris casibus vero ab Hierarcha loci audito Superiore, qui praevie communitatem, cuius interest, consulere debet.

CAN. 540 - Ad habitum sodalium quod spectat, standum est praescriptis statutorum et extra proprias domus etiam normis

التشريعات الدينية

٣١٤ ـــــــ

Episcopi eparchialis.

CAN. 541 - Normae circa clausuram in statutis singulorum ordinum et congregationum secundum propriam indolem determinentur firmo iure Superiorum, etiam localium, per modum actus et iusta de causa aliud permittendi.

CAN. 542 - Curent Superiores, ut sodales a se designati praesertim in eparchia, in qua degunt, si ab Hierarcha loci vel parocho eorum auxilium requiritur ad consulendum necessitatibus christifidelium, illud intra et extra proprias ecclesias salvis instituti indole et disciplina religiosa libenter praestent.

CAN. 543 - Sodalis ordinis vel congregationis, qui parochus est, manet votis ligatus atque ceteris suae professionis obligationibus necnon statutis adhuc tenetur, quatenus horum observantia cum sui officii obligationibus consistere potest; ad disciplinam religiosam quod attinet, subest Superiori, in eis vero, quae ad officium parochi spectant, eadem iura et obligationes habet ac ceteri parochi eodemque modo Episcopo eparchiali subest.

6° **De transitu ad alium ordinem vel congregationem aut ad monasterium sui iuris**

CAN. 544 - § 1. Intra fines territorii Ecclesiae patriarchalis sodalis ad aliud institutum religiosum valide transire potest de consensu scripto dato Patriarchae et de consensu proprii Superioris generalis et Superioris generalis ordinis vel congregationis, ad quem transire vult, aut, si de transitu ad monasterium agitur, Superioris monasterii sui iuris; ad hunc consensum praestandum Superiores indigent praevio consensu sui consilii vel, si de monasterio agitur, Synaxis.

§ 2. Sodalis valide transire potest a congregatione iuris eparchialis ad aliud institutum religiosum iuris eparchialis de consensu scripto dato Episcopi eparchialis loci, ubi est domus princeps instituti religiosi, ad quod fit transitus, consulto Superiore generali congregationis, a qua fit transitus, et consentiente Superiore

التشريعات الدينية

الجمعيّةِ الرهبانيّةِ التي يُنْتَقل منها، وموافقةِ الرئيسِ العامّ في الجمعيّةِ الرهبانيّةِ أو رئيسِ ديرِ المتوحّدينَ المستقلِّ الذي يُنتقلَ إليه. ويحتاجُ الرؤساءُ، لمنحِ موافقتِهم، إلى موافقةٍ سابقةٍ من مجالسِ شوراهم، أو في ديرِ متوحّدينَ، من مجمعهِ.

البند ٣ – في الحالاتِ الأُخرى لا يستطيعُ العضوُ الانتقالَ إلى مؤسَّسةٍ رهبانيّةٍ أخرى انتقالاً صحيحًا إلّا بموافقةِ الكرسيِّ الرسوليّ.

البند ٤ – الانتقالُ الصحيحُ إلى مؤسَّسةٍ رهبانيّةٍ من كنيسةٍ مستقلّةٍ أُخرى يقتضي موافقة الكرسيِّ الرسوليّ.

القانون ٥٤٥ – البند ١ – يجبُ على المُنتقِلِ أن يُتمَّ الابتداءَ بكامله، مالَمْ يخفِّضِ الرئيسُ العامُّ أو رئيسُ ديرِ متوحّدينَ مستقلٍّ بموافقةِ مجلسِ شوراهما وقفَ الابتداءِ لأسبابٍ خاصّةٍ ولكن لا إلى أقلَّ من ستّةِ أشهر. وفي وقتِ الابتداءِ تُعلَّقُ الحُقوقُ والواجباتُ الخاصّةُ التي كانت للعضوِ من جرّاءِ النذورِ في المنظَّمةِ الرهبانيّةِ أو الجمعيّةِ الرهبانيّةِ السابقة. ويخضعُ هو للرؤساءِ ولمعلِّمِ المبتدئين في المؤسَّسةِ الجديدةِ بقوّةِ نذرِ الطاعةِ أيضاً.

البند ٢ – بعد انقضاءِ الابتداء، فلينذُرِ المنتقلُ الذي كان قد نذرَ النذورَ المؤبّدة، النذرَ المؤبَّدَ علنًا بحسَبِ أحكامِ أنظمةِ المؤسَّسةِ الرهبانيّةِ الجديدة. بهذا النذر ينضمُّ انضمامًا كاملاً إلى المؤسَّسةِ الجديدة. وإذا كان إكليريكيًا، يُسجَّلُ فيها أيضاً كإكليريكيّ. أمّا الذي كانَ بعدُ ناذرًا نذرًا مؤقّتًا، فَلْينذرْ بالطريقةِ عينِها نذرًا مؤقّتًا لثلاثِ سنواتٍ على الأقلّ، مالم يكنْ قد أتمَّ ثلاثَ سنواتِ ابتداءٍ في ديرِ المتوحّدينَ المستقلِّ الذي انتقلَ إليه.

البند ٣ – إذا لم ينذُرِ العضوُ النذرَ في المؤسَّسةِ الرهبانيّةِ الجديدة، فعلَيهِ أن يعودَ إلى السابقةِ مالم يكنْ وقتُ النذرِ في أثناءِ ذلك قد انتهى.

البند ٤ – يجبُ التقيّدُ بالقانون ٤٨٨، البند ٤، في ما يتعلّقُ بالأموالِ والبائنة.

ز – في الانعتاقِ من الحِصنِ ومغادرةِ المنظَّمةِ الرهبانيّةِ أو الجمعيّةِ الرهبانيّة

القانون ٥٤٦ – البند ١ – يستطيعُ الناذرُ نذورًا مؤقّتةً مغادرةَ المؤسَّسةِ الرهبانيّةِ بحرّيّةٍ

التشريعات الدينية

generali congregationis aut Superiore monasterii sui iuris, ad quod fit transitus; ad hunc consensum praestandum Superiores indigent praevio consensu sui consilii vel, si de monasterio agitur, Synaxis.

§ 3. Ceteris in casibus sodalis non potest ad aliud institutum religiosum valide transire nisi de consensu Sedis Apostolicae.

§ 4. Ad validitatem transitus ad institutum religiosum alterius Ecclesiae sui iuris requiritur consensus Sedis Apostolicae.

CAN. 545 - § 1. Transiens novitiatum ex toto peragere debet, nisi Superior generalis vel Superior monasterii sui iuris, uterque de consensu sui consilii, tempus novitiatus ob specialia adiuncta reducit, sed non infra sex menses; novitiatu durante manentibus votis iura et obligationes particulares, quae sodalis in priore ordine vel congregatione habuit, suspensa sunt et ipse Superioribus et magistro novitiorum novi instituti religiosi subest etiam vi voti oboedientiae.

§ 2. Post peractum novitiatum transiens, qui iam professus a votis perpetuis est, publice professionem perpetuam emittat secundum praescripta statutorum novi instituti religiosi, qua professione novo instituto plene aggregatur et, si clericus est, ei etiam ut clericus ascribitur; qui vero adhuc professus a votis temporariis est, eodem modo professionem temporariam emittat saltem per triennium duraturam, nisi totum triennium novitiatus in monasterio sui iuris, ad quod transit, peregit.

§ 3. Si in novo instituto religioso sodalis professionem non emittit, ad pristinum redire debet, nisi interim tempus professionis elapsum est.

§ 4. Circa bona et dotem servetur can. 488, § 4.

7° De exclaustratione et de discessu ab ordine vel congregatione

CAN. 546 - § 1. Professus a votis temporariis elapso professionis

التشريعات الدينية

بعد انقضاءِ وقتِ النذور.

البند ٢ – مَن طَلبَ وهو في زمنِ النُّذورِ المؤقّتةِ أن يغادِرَ لسببٍ خطيرٍ المنظَّمةَ الرهبانيّةَ أو الجمعيّةَ الرهبانيّةَ يستطيعُ الحصولَ من الرئيسِ العامّ، بموافقةِ مجلسِ شوراه، على الإنعامِ بمغادرةِ المنظّمةِ الرهبانيّةِ أو الجمعيّةِ الرهبانيّةِ نهائيًّا والعودةِ إلى الحياةِ العالميّة، مع المفاعيلِ المذكورة في القانون ٤٩٣. في الجمعيّاتِ الرهبانيّةِ الأسقفيّةِ يجبُ أن يُثبّتَ الإنعامَ ليكونَ صالحًا أسقفُ أبرشيّةِ المكانِ الذي فيه البيتُ الرئيسُ لتلك الجمعيّة.

القانون ٥٤٧ – البند ١ – يستطيعُ الرئيسُ الأعلى لسببٍ صوابيٍّ وبعد استشارةِ مجلسِهِ أن يُقصيَ عضوًا نذرَ نذورًا مؤقّتةً عن تجديدِ تلك النذور أو عن نذرِ النذورِ المؤبّدة.

البند ٢ – المَرَضُ الجسديُّ أو النفسيّ، وإن أصابَ العضوَ بعد النذرِ المؤقّت، وكان في رأيِ الخبراءِ ممّا يجعلهُ غيرَ قادرٍ على أن يُتابعَ حياتَه في المؤسّسةِ الرهبانيّة، يكوّنُ سببًا لعدمِ قبولِهِ لتجديدِ النذرِ المؤقّتِ أو للنذرِ المؤبّد، مالم يكنْ قد أصابهَ المرضُ بسببِ إهمالِ المؤسّسةِ أو عملٍ قامَ به في المؤسّسة.

البند ٣ – أمّا إذا فقدَ العضوُ الصوابَ في خلالِ مدّةِ النذورِ المؤقّتة، فلا يمكنُ المؤسّسةَ أن تصرفهُ وإن لم يَعُدْ هو قادرًا على نذرِ نذرٍ جديد.

القانون ٥٤٨ – البند ١ – تستطيعُ السلطةُ التي تَخضعُ لها المنظّمةُ الرهبانيّةُ أو الجمعيّةُ الرهبانيّةُ منحَ إنعامِ الانعتاقِ من الحصنِ بعدَ الاستماعِ إلى الرئيسِ العامّ مع مجلسِ شوراه. أمّا فرضُ ذلك من قبلِ تلك السلطةِ فيصيرُ بطلبٍ من الرئيسِ العامّ بموافقةِ مجلسِ شوراه.

البند ٢ – وفي ما عدا ذلكَ يجبُ التقيّدُ بالنسبةِ إلى الانعتاقِ من الحصنِ بالقوانينِ ٤٨٩ إلى ٤٩١.

القانون ٥٤٩ – البند ١ – على العضوِ الناذرِ نذورًا مؤبّدةً أن لا يَطلبَ إلّا لأسبابٍ خطيرةٍ جدًّا إنعامَ مغادرةِ المنظّمةِ الرهبانيّةِ أو الجمعيّةِ الرهبانيّةِ والعودةِ إلى الحياةِ العالميّة. وعليه تقديمُ الطلبِ إلى الرئيسِ العامّ الذي يُرسله مع ما يرغبُ فيه هو ومجلسُ شوراه إلى السلطةِ ذاتِ الصلاحيّة.

التشريعات الدينية

tempore libere potest institutum religiosum derelinquere.

§ 2. Qui perdurantibus votis temporariis gravi de causa petit, ut ordinem vel congregationem derelinquat, a Superiore generali de consensu eius consilii consequi potest indultum definitive ab ordine vel congregatione discedendi et ad vitam saecularem redeundi cum effectibus, de quibus in can. 493; in congregationibus iuris eparchialis indultum ut valeat confirmari debet ab Episcopo eparchiali loci, ubi est domus princeps eiusdem congregationis.

CAN. 547 - § 1. Superior maior iusta de causa consulto suo consilio sodalem a votis temporariis a renovandis eisdem votis vel ab emittenda professione perpetua excludere potest.

§ 2. Infirmitas physica vel psychica, etiam post professionem temporariam contracta, quae de iudicio peritorum sodalem a votis temporariis reddit ineptum ad vitam in instituto religioso ducendam, causam constituit eum non admittendi ad professionem temporariam renovandam vel ad professionem perpetuam emittendam, nisi ob neglegentiam instituti vel ob laborem in instituto peractum infirmitas contracta est.

§ 3. Si vero sodalis perdurantibus votis temporariis amens evasit, etsi novam professionem emittere non potest, ab instituto tamen dimitti non potest.

CAN. 548 - § 1. Indultum exclaustrationis concedi potest ab auctoritate, cui ordo vel congregatio subiectus est, audito Superiore generali una cum suo consilio; impositio vero exclaustrationis ab eadem auctoritate fit petente Superiore generali de consensu sui consilii.

§ 2. De cetero circa exclaustrationem serventur cann. 489 - 491.

CAN. 549 - § 1. Sodalis a votis perpetuis indultum discedendi ab ordine vel congregatione et ad vitam saecularem redeundi ne petat nisi gravissimis de causis; petitionem suam deferat Superiori generali, qui eam una cum voto suo suique consilii ad auctoritatem competentem mittat.

التشريعات الدينية

٣٢٠ ـــــــ

§ 2. Huiusmodi indultum in ordinibus Sedi Apostolicae reservatur; in congregationibus vero praeter Sedem Apostolicam id *concedere potest etiam*:

1° Patriarcha omnibus sodalibus, qui domicilium intra fines territorii Ecclesiae, cui praeest, habent, consulto, si de congregationibus iuris eparchialis agitur, Episcopo eparchiali;

2° Episcopus eparchialis eparchiae, in qua sodalis domicilium habet, si agitur de congregatione iuris eparchialis.

§ 3. Indultum discedendi ab ordine vel congregatione eosdem effectus canonicos habet ac in can. 493 statuuntur; de sodali vero, qui in ordine sacro constitutus est, valet praeterea can. 494.

CAN. 550 - Sodalis, qui ex domo proprii ordinis vel congregationis illegitime abest cum animo se subducendi a potestate Superiorum, sollicite ab eisdem Superioribus quaeratur; si vero intra tempus a statutis praescriptum non redit, ad normam iuris puniatur *vel etiam dimittatur*.

8° **De dimissione ab ordine vel congregatione**

CAN. 551 - Quae de dimissione vel de eiectione in cann. 497 et 498 *praescribuntur, valent etiam de sodalibus ordinum* vel congregationum; auctoritas competens vero est Superior maior consulto suo consilio aut, si de eiectione agitur, de consensu eiusdem consilii; si periculum est in mora nec tempus suppetit adeundi Superiorem maiorem, etiam Superior localis de consensu sui consilii et statim certiore facto Superiore maiore sodalem eicere potest.

CAN. 552 - § 1. Sodalis a votis temporariis dimitti potest a Superiore generali de consensu sui consilii, nisi in statutis dimissio reservatur Episcopo eparchiali vel alii auctoritati, cui ordo vel congregatio subiectus est.

§ 2. Ad dimissionem decernendam praeter alias condiciones a

التشريعات الدينية

٣٢٢ ـــــــ

statutis forte praescriptas serventur:

1° causae dimissionis debent esse graves et ex parte sodalis etiam externae et culpabiles;

2° defectus spiritus religiosi, qui aliis scandalo esse potest, est sufficiens dimissionis causa, si repetita monitio una cum salutari paenitentia in cassum cessit;

3° auctoritati dimittenti causae dimissionis certo innotescere debent, etsi necesse non est, ut eaedem formaliter comprobentur; sed sodali semper manifestari debent data ei plena opportunitate se defendendi, eiusque responsiones auctoritati dimittenti fideliter subiciantur.

§ 3. Recursus contra decretum dimissionis effectum suspensivum habet.

CAN. 553 - Ad dimittendum sodalem a votis perpetuis *competens est Superior generalis; de cetero observandi sunt cann.* 500 - 503.

Caput II

De societatibus vitae communis ad instar religiosorum

CAN. 554 - § 1. Institutum, in quo sodales consilia evangelica aliquo sacro vinculo, non vero votis religiosis profitentur atque vivendi rationem status religiosi imitantur sub regimine Superiorum secundum statuta, est societas vitae communis ad instar religiosorum.

§ 2. Haec societas est iuris pontificii, iuris patriarchalis vel eparchialis ad normam can. 505, § 2; est vero clericalis ad normam can. 505, § 3; dependet ab auctoritate ecclesiastica ut congregationes ad normam cann. 413 - 415, 419, 420, § 3 et, salvo iure particulari a Sede Apostolica statuto, can. 418, § 2.

§ 3. Sodales harum Societatum, ad effectus canonicos quod attinet, religiosis aequiparantur, nisi aliter iure cavetur vel ex natura rei constat.

CAN. 555 - Sodales omnes harum societatum subduntur Romano

التشريعات الدينية

٣٢٤ ـــــــ

Pontifici ut suo supremo Superiori, cui parendi obligatione tenentur etiam vi sacri vinculi oboedientiae.

CAN. 556 - Circa erectionem et suppressionem societatis eiusque provinciarum vel domorum eadem valent ac quae de congregationibus in cann. 506 - 510 statuta sunt.

CAN. 557 - Regimen determinatur statutis societatis, sed in omnibus applicentur, nisi rei natura obstat, quae de congregationibus in cann. 422 et 511 - 515 statuta sunt.

CAN. 558 - § 1. Societas eiusque provinciae et domus legitime erectae ipso iure sunt personae iuridicae ad normam can 423.

§ 2. Administratio bonorum regitur cann. 424, 425 et 516.

§ 3. Quidquid sodalibus obvenit intuitu societatis, societati acquiritur; cetera bona sodales secundum statuta retinent, acquirunt ac administrant.

CAN. 559 - § 1. In admittendis candidatis in societatem serventur statuta salvis cann. 450 et 451.

§ 2. Circa institutionem sodalium item serventur statuta; in instituendis vero illis, qui ad ordines sacros destinantur, serventur praeterea canones de institutione clericorum.

CAN. 560 - § 1. Superior maior societatis ad normam statutorum dare potest suis sodalibus perpetuo cooptatis litteras dimissorias ad sacram ordinationem; hae litterae mittendae sunt Episcopo, de quo in can. 537, § 2.

§ 2. Sodalis perpetuo cooptatus ut clericus societati ascribitur ordinatione diaconali vel in casu clerici alicui eparchiae iam ascripti perpetua cooptatione.

CAN. 561 - Sodales societatis tenentur obligationibus, quae clericis iure communi praescribuntur, nisi aliter iure cavetur vel ex

التشريعات الدينية

للإكليريكيّينَ ما لم يَرِدْ في الشرعِ أو يتبيّنْ من طبيعةِ الشيء غيرُ ذلك، مع الحفاظ على الحقوقِ والواجباتِ المحدَّدةِ في الأنظمة.

القانون ٥٦٢ – البند ١ – يقتضي الانتقالُ إلى جمعيّةِ حياةٍ مشتركةٍ على غرارِ الرهبانِ أُخرى، أو إلى مؤسَّسةٍ رهبانيّة، موافقةَ الرئيسِ العامّ للجمعيّةِ التي يتمُّ الانتقالُ منها، وإذا تعلّقَ الأمرُ بجمعيّةٍ أو مؤسَّسةٍ من كنيسةٍ أُخرى مستقلّةٍ، موافقةَ الكرسيِّ الرسوليِّ كذلك.

البند ٢ – على العضوِ الذي ينتقلُ الى مؤسَّسةٍ رهبانيّةٍ أن يقضيَ ابتداءً كاملاً، ويتساوى بالمبتدئين الآخرَين من المؤسَّسةِ نفسِها. ويجبُ التقيّدُ بأنظمةِ المؤسَّسةِ الجديدةِ في ما يتعلّقُ بالالتزام الرهبانيّ.

البند ٣ – مع الحفاظِ على القانونين ٤٩٧ و ٤٩٨ تكون الصلاحيّةُ لصرفِ عضوٍ مرتبطٍ برباطٍ دائم، للرئيسِ العامّ مع التقيّدِ في الباقي بالقوانين ٥٠٠ إلى ٥٠٣. أمّا العضوُ المرتبطُ ارتباطاً مؤقّتًا فيُصرَفُ على قاعدةِ القانون ٥٥٢.

البند ٤ – يجبُ أن تُحَدَّد في أنظمةِ الجمعيَّةِ السلطةُ التي لها أن تَحُلَّ منَ الرباطِ المقدَّس.

الفصل الثالث
في المؤَسَّسات العِلْمَانيّة

القانون ٥٦٣ – البند ١ – المؤسَّسةُ العلمانيّةُ هي جمعيّةٌ أعضاؤها:

١° – يسعَوْنَ الى وقفِ ذواتِهم كلِّها على الله بالالتزامِ بالثلاثِ المَشُوراتِ الإنجيليّة بحسَبِ الأنظمة التزامًا يوثّقهُ رباطٌ مقدَّسٌ تعترفُ به الكنيسةُ؛

٢° – يمارسونَ فاعليَّةً رسوليّةً على غرارِ الخميرةِ في العالم ومن العالم بحيثُ يُشرِبُ روحُ الإنجيلِ كلَّ شيءٍ في سبيلِ تقويةِ جسدِ المسيحِ ونموّه؛

٣° – لا يقلّدونَ طريقةَ عيشِ الرهبانِ ولكن يحيَوْنَ حياةً مشتركةً في ما بينَهُم وفقًا لأنظِمَتِهم الخاصة؛

التشريعات الدينية

natura rei constat, firmis iuribus et obligationibus in statutis determinatis.

CAN. 562 - § 1. Circa transitum ad aliam societatem vitae communis ad instar religiosorum vel institutum religiosum requiritur consensus Superioris generalis societatis, a qua transitus fit, et, si de transitu ad societatem vel institutum alterius Ecclesiae sui iuris agitur, etiam consensus Sedis Apostolicae.

§ 2. Sodalis, qui transit ad institutum religiosum, integrum novitiatum peragere debet et ceteris novitiis eiusdem instituti aequiparatur; circa professionem standum est statutis novi instituti.

§ 3. Firmis cann. 497 et 498 ad dimittendum sodalem perpetuo cooptatum competens est Superior generalis servatis de cetero cann. 500 - 503; sodalis temporarie cooptatus vero dimittitur ad normam can. 552.

§ 4. In statutis societatis determinetur auctoritas, cuius est sacrum vinculum solvere.

Caput III

De institutis saecularibus

CAN. 563 - § 1. Institutum saeculare est societas, in qua sodales:

1° ad seipsos Deo totos dedicandum per professionem trium consiliorum evangelicorum secundum statuta aliquo sacro vinculo ab Ecclesia recognito firmatam tendunt;

2° actuositatem apostolicam ad instar fermenti in saeculo et ex saeculo exercent ita, ut omnia ad robur et incrementum Corporis Christi spiritu evangelico imbuantur;

3° vivendi rationem religiosorum non imitantur, sed vitam communionis inter se secundum propria statuta agunt;

التشريعات الدينية

٣٢٨ ـــــــ

4° clerici vel laici, ad omnes effectus canonicos quod attinet, in suo quisque statu manent.

§ 2. Instituta saecularia sunt iuris pontificii, iuris patriarchalis vel iuris eparchialis ad normam can. 505, § 2.

CAN. 564 - Sodales institutorum saecularium subduntur Romano Pontifici ut suo supremo Superiori, cui parendi obligatione tenentur etiam vi sacri vinculi oboedientiae.

CAN. 565 - Sodalis instituti saecularis per ordinationem diaconalem ut clericus ascribitur eparchiae, pro cuius servitio ordinatus est, nisi vi concessionis Sedis Apostolicae vel, si de instituto saeculari iuris patriarchalis agitur, Patriarchae eidem instituto ascribitur.

CAN. 566 - Circa erectionem et suppressionem institutorum saecularium, eorum statuta necnon dependentiam ab auctoritate ecclesiastica serventur, quae de congregationibus in cann. 414, 506, 507, § 2, 509 et 510 statuta sunt.

CAN. 567 - § 1. Instituta saecularia eorumque provinciae et domus legitime erectae ipso iure sunt personae iuridicae ad normam can. 423.

§ 2. Administratio bonorum regitur cann. 424 et 425.

CAN. 568 - § 1. In admittendis candidatis serventur statuta firmo can. 450.

§ 2. Sodalis instituto saeculari perpetuo cooptatus dimittitur decreto ad normam statutorum dato, quod exsecutioni mandari non potest, nisi est ab Episcopo eparchiali vel ab auctoritate superiore competenti approbatum; eiusdem Episcopi eparchialis vel auctoritatis est etiam sacrum vinculum solvere.

CAN. 569 - Iuris particularis uniuscuiusque Ecclesiae sui iuris est pressius de institutis saecularibus statuere.

الفصل الرابع
في أنماطِ الحياةِ المكرَّسةِ الأُخرى وفي جمعيَّاتِ الحياةِ الرسوليّة

القانون ٥٧٠ – يمكنُ الشرعَ الخاصَّ أن يُنشئ أنماطاً أُخرى من المتزهِّدين الذين يقلِّدونَ الحياةَ النسكيّة، ينتظمونَ أو لا ينتظمونَ في مؤسَّساتِ حياةٍ مكرَّسة. ويمكنُ أيضاً أن يُقيمَ عذارى أو أراملَ مكرَّساتٍ يلتزمنَ البتوليّةَ في العالمِ التزامًا عموميًّا.

القانون ٥٧١ – يعودُ للكرسيِّ الرسوليِّ وحدَه أن يُثبّت أنماطاً جديدةً من الحياةِ المكرّسة. ولكنْ للبطريركِ وللأساقفةِ الأبرشيّينَ أن يَسْعَوا لاكتشافِ ما يُوفّرهُ الروحُ القدسُ للكنيسةمن مواهبِ حياةٍ مكرَّسة جديدة، وأن يساعدوا مَن يطلقونها على التعبيرِ عن اقتراحاتِهم على وجهٍ أفضل، وأن يحافِظوا عليهم بأنظمةٍ ملائمة.

القانون ٥٧٢ – جمعيَّاتُ الحياةِ الرسوليَّة، التي يَهدفُ أعضاؤُها بدونِ نذورٍ رهبانيّةٍ إلى غايةٍ رسوليّةٍ خاصّةٍ بالجمعيّة، ويحيَوْن حياةً أخويّةً مشتركة، بحسب نهجٍ خاصٍّ للحياة، ويسعَوْنَ إلى كمالِ المحبّةِ بالتقيُّدِ برسوم، والتي تُشبهُ مؤسَّساتِ الحياةِ المكرّسة، يحكمُها فقط شرعُ كنيستِها المستقلّةِ الخاصُّ أو الشرعُ الذي يرسُمه الكرسيُّ الرسوليّ.

التشريعات الدينية

Caput IV
De aliis formis vitae consecratae atque de societatibus vitae apostolicae

CAN. 570 - Iure particulari aliae species constitui possunt ascetarum, qui vitam eremiticam imitantur, sive ad instituta vitae consecratae pertinent sive non; item virgines et viduae consecratae seorsum in saeculo castitatem professione publica profitentes constitui possunt.

CAN. 571 - Novas formas vitae consecratae approbare soli Sedi Apostolicae reservatur; Patriarchae autem atque Episcopi eparchiales nova vitae consecratae dona a Spiritu Sancto Ecclesiae concredita discernere satagant et promotores adiuvent, quo melius proposita exprimant et aptis statutis protegant.

CAN. 572 - Societates vitae apostolicae, quarum sodales sine votis religiosis finem apostolicum societatis proprium prosequuntur et, vitam fraternam in communi ducentes secundum propriam vitae rationem, per observantiam constitutionum ad perfectionem caritatis tendunt, quaeque institutis vitae consecratae accedunt, reguntur tantum iure particulari propriae Ecclesiae sui iuris vel a Sede apostolica statuto.

التشريعات الدينية

الباب الثالث عشر
في جمعيَّات المؤمنين

القانون ٥٧٣ – البند ١ – الجمعياتُ التي تُنشِئُها السلطةُ الكنسيَّةُ ذاتُ الصلاحيّةِ أو التي تُثبّتُها برسومٍ هي أشخاصٌ قانونيّةٌ في الكنيسةِ وتُدعى جمعيَّاتٍ عموميّةً.

البند ٢ – الجمعيَّاتُ الأُخرى، وإنْ أَثنَتْ عليها أو أَوصتْ بها السلطةُ الكنسيّة، تُدعى جمعيَّاتٍ خاصّةً. هذه الجمعيَّاتُ غيرُ معترَفٍ بها في الكنيسة، مالَمْ تَعترفِ السلطةُ ذاتُ الصلاحيّةِ بأنظمتِها. وهي في كلِّ حالٍ محكومةٌ فقط بالشرعِ الخاصِّ مع التقيّدِ بالقانون ٥٧٧.

القانون ٥٧٤ – مع الحفاظِ في كلِّ حالٍ على القانون ١٨، يعودُ إلى السلطةِ الكنسيّةِ ذاتِ الصلاحيّةِ وحدَها إنشاءُ جمعيَّاتِ مؤمنينَ تهدفُ إلى تلقينِ العقيدةِ المسيحيَّةِ باسمِ الكنيسة، أو تعزيزِ العبادةِ العموميّة، أو ترمي إلى غاياتٍ أُخرى يُحفَظُ تحقيقُها من طبيعتِها إلى تلك السلطةِ الكنسيّة.

القانون ٥٧٥ – البند ١ – السلطةُ ذاتُ الصلاحيّةِ لإنشاءِ جمعيّاتِ المؤمنين وتثبيتِها هي بالنسبةِ إلى الجمعيَّاتِ وهيئاتِها المُتحالفة:

١ – الأسقفُ الأبرشيّ، لا مدبّرُ الأبرشيّة، إذا كانت أسقفيّةً، ما عدا تلك الجمعيَّاتِ التي حُفِظَ إنشاؤها لآخرَين بإنعامٍ رسوليٍّ أو بطريركيّ؛

٢ – البطريركُ بعد استشارةِ السينودسِ الدائم، أو المتروبوليتُ بعد استشارةِ اثنينِ من الأساقفةِ الأبرشيّينَ الأقدمَيْنِ بالرسامةِ، إذا كانت لجميعِ مؤمني كنيسةٍ بطريركيّةٍ أو متروبوليتية، وكان مركزُها الرئيسُ ضمنَ حدودِ رقعةِ تلك الكنيسة؛

٣ – الكرسيُّ الرسوليُّ إذا كانت مِن نمَط آخرَ.

البند ٢ – يقتضي إنشاءُ فرعٍ من أيِّ جمعيةٍ غيرِ أبرشيّةٍ موافقةً خطيَّةً يُعطيها الأسقفُ

التشريعات الدينية

TITULUS XIII

De christifidelium consociationibus

CAN. 573 - § 1. Consociationes ab auctoritate competenti ecclesiastica erectae vel ab ipsa per decretum approbatae sunt personae iuridicae in Ecclesia et vocantur consociationes publicae.

§ 2. Ceterae consociationes, etsi ab auctoritate ecclesiastica laudantur vel commendantur, consociationes privatae vocantur; hae consociationes in Ecclesia non agnoscuntur, nisi earum statuta ab auctoritate competenti recognoscuntur, de cetero vero reguntur tantummodo iure particulari firmo can. 577.

CAN. 574 - Salvo de cetero can. 18 solius auctoritatis ecclesiasticae competentis est erigere christifidelium consociationes, quae sibi proponunt doctrinam christianam nomine Ecclesiae tradere aut cultum publicum promovere vel quae alios intendunt fines, quorum prosecutio natura sua eidem auctoritati ecclesiasticae reservatur.

CAN. 575 - § 1. Auctoritas competens ad erigendas vel approbandas christifidelium consociationes est pro consociationibus et earundem confoederationibus:

1° eparchialibus Episcopus eparchialis, non vero Administrator eparchiae, eis tamen consociationibus exceptis, quarum erectio ex privilegio apostolico vel patriarchali aliis reservata est;

2° quae omnibus christifidelibus alicuius Ecclesiae patriarchalis vel metropolitanae sui iuris patent quaeque sedem principem intra fines territorii eiusdem Ecclesiae habent, Patriarcha consulta Synodo permanenti vel Metropolita consultis duobus Episcopis eparchialibus ordinatione episcopali senioribus;

3° alterius speciei Sedes Apostolica.

§ 2. Ad erectionem sectionis cuiuscumque consociationis non

التشريعات الدينية

الأبرشيّ. غير أنَّ الموافقةَ التي يُعطيها الأسقفُ الأبرشيُّ على إنشاءِ بيتِ مؤسَّسةٍ رهبانيّةٍ تصلح أيضاً لأن تُنشَأ في ذلك البيتِ أو في الكنيسةِ الملحقةِ به الجمعيّةُ الخاصّةُ بتلك المؤسَّسة.

القانون ٥٧٦ – البند ١ – يجبُ أن يكونَ لكلِّ جمعيّةٍ أنظمتُها التي تحدِّدُ اسمَ الجمعيّةِ وغايتَها ومركزَها وحكمَها والشروطَ المطلوبةَ للانتماءِ إليها. وفضلاً عن ذلك يجبُ أن يُحدَّدَ في الأنظمةِ نهجُها في العملِ بالنظرِ إلى طقسِ الكنيسةِ الخاصّةِ المستقلّةِ وضروراتِ المكانِ والزمانِ أو الفائدة.

البند ٢ – تحتاجُ الأنظمةُ وتغييرُها إلى موافقةِ السلطةِ الكنسيّةِ التي أنشأت الجمعيةَ أو ثبّتتها.

القانون ٥٧٧ – البند ١ – كلُّ جمعيَّةٍ تسهرُ عليها السلطةُ الكنسيّةُ التي أنشأتها أو ثبَّتتها. ولهذه السلطةِ أن تُعنى بحفظِ سلامةِ الإيمانِ والأخلاقِ فيها، وبالسهرِ على أن لا ينفذَ إليها خروقاتٌ للنظامِ الكنسيّ.

البند ٢ – على الأسقفِ الأبرشيّ أن يسهرَ على كلِّ الجمعيّاتِ التي تمارسُ نشاطَها في أبرشيّته، وعليه إذا دعتِ الحالُ أن يُعلِمَ السلطةَ التي أنشأتِ الجمعيَّةَ أو ثبَّتتها، وعليه، فضلاً عن ذلك، في حالِ ألحقَ نشاطُ الجمعيّةِ ضرراً كبيرًا بالعقيدةِ أو بالنظامِ الكنسيّ، أو كان مَعْثرةً للمؤمنين، أن يُجريَ مؤقَّتًا العلاجاتِ الملائمة.

القانون ٥٧٨ – البند ١ – قبولُ الأعضاءِ يصيرُ على قاعدةِ الشرعِ العامِّ وأنظمةِ الجمعيّة.

البند ٢ – يمكنُ أن ينتميَ الشخصُ نفسُه لعدّةِ جمعيّات.

البند ٣ – يستطيعُ أعضاءُ المؤسَّساتِ الرهبانيّةِ أن ينتموا إلى الجمعيّاتِ على قاعدةِ الدستورِ أو الأنظمةِ وبموافقةِ رئيسهم.

القانون ٥٧٩ – لا تستطيعُ أيُّ جمعيّةِ مؤمنينَ أن تنسبَ أعضاءَها إليها بصفةِ إكليريكيّينَ إلّا بإذنٍ من الكرسيِّ الرسوليّ، أو إذا تعلّقَ الأمرُ بجمعيّةٍ ذكرَها القانون ٥٧٥، البند ١، الرقم ٢، بإذنٍ من البطريركِ بموافقةِ السينودسِ الدائم.

التشريعات الدينية

eparchialis requiritur consensus scripto datus Episcopi eparchialis; consensus tamen ab Episcopo eparchiali praestitus pro erectione domus instituti religiosi valet etiam ad erigendam in eadem domo vel ecclesia ei adnexa consociationem, quae illius instituti est propria.

CAN. 576 - § 1. Omnis consociatio sua habeat statuta, quibus determinantur consociationis nomen, finis, sedes, regimen et condiciones requisitae ad ascriptionem; praeterea in statutis determinantur agendi rationes attentis ritu propriae Ecclesiae sui iuris, necessitatibus loci et temporis vel utilitate.

§ 2. Statuta eorumque immutatio approbatione indigent auctoritatis ecclesiasticae, quae consociationem erexit vel approbavit.

CAN. 577 - § 1. Quaelibet consociatio subest vigilantiae auctoritatis ecclesiasticae, quae eam erexit vel approbavit; huius auctoritatis est curare, ut in eadem integritas fidei et morum servetur, et vigilare, ne in disciplinam ecclesiasticam abusus irrepant.

§ 2. Episcopi eparchialis est vigilare omnibus consociationibus in suo territorio activitatem exercentibus et, si casus fert, auctoritatem, quae consociationem erexit vel approbavit, certiorem facere et insuper, si actio consociationis in grave damnum cedit doctrinae vel disciplinae ecclesiasticae aut scandalo est christifidelibus, remedia opportuna interim adhibere.

CAN. 578 - § 1. Membrorum receptio fiat ad normam iuris communis ac statutorum consociationis.

§ 2. Eadem persona ascribi potest pluribus consociationibus.

§ 3. Sodales institutorum religiosorum possunt consociationibus ad normam typici vel statutorum de consensu sui Superioris nomen dare.

CAN. 579 - Nulla consociatio christifidelium propria membra ut clericos sibi ascribere potest nisi ex speciali concessione a Sede Apostolica vel, si de consociatione, de qua in can. 575, § 1, n. 2, agitur, a Patriarcha de consensu Synodi permanentis data.

القانون ٥٨٠ – لا يمكنُ أن يُقبلَ قبولاً صحيحًا في الجمعيّةِ من جَحَد الإيمانَ الكاثوليكيَّ علنًا، أو تخلّى علنًا عن الشركةِ مع الكنيسةِ الكاثوليكيّة، أو مَن عُوقبَ بالحرمِ الأكبر. وإذا كان قد انتمى انتماءً شرعيًّا فَلْيُعلِنِ الأسقفُ الأبرشيُّ أنّه مصروفٌ بِحُكْمِ الشرع.

القانون ٥٨١ – يجبُ أن لا يُصرَفَ أحدٌ انتمى الى الجمعيّةِ انتماءً شرعيًّا إلّا لسببٍ صوابيّ على قاعدةِ الشرعِ العامّ والأنظمة.

القانون ٥٨٢ – تديرُ الجمعيةُ المنشأةُ أو المثبّتَةُ شرعيًّا الأموالَ الزمنيَّةَ على قاعدةِ القوانين ١٠٠٧ إلى ١٠٥٤ والأنظمةِ، وتسهرُ على ذلك السلطةُ التي أنشأتها أو ثبّتَتها، وعلى الجمعيّةِ أن تؤدّيَ لها حسابًا عن إدارتِها في كلِّ عام.

القانون ٥٨٣ – **البند ١** – الجمعيّاتُ التي أنشأَها أو ثبّتَها الكرسيُّ الرسوليُّ لا يستطيعُ إلغاءها أحدٌ سواها.

البند ٢ – الجمعيَّاتُ الأُخرى يستطيعُ إلغاءها، معَ الحفاظِ على القانون ٩٢٧، البند ٢، وعلى حقِّ الاعتراضِ الموقفِ على قاعدةِ الشرع، فضلاً عن الكرسيِّ الرسوليّ:

١ً – البطريركُ بموافقةِ السينودسِ الدائمِ أو المتروبوليتُ الذي يرئس كنيسةً متروبوليتيّةً مستقلّةً بموافقةِ الأسقفَين الأبرشيَّين الأقدمين بالرسامة؛

٢ً – الأسقفُ الأبرشيُّ إذا كان هو الذي أنشأها أو ثبَّتَها.

التشريعات الدينية

CAN. 580 - Qui fidem catholicam publice abiecit vel a communione cum Ecclesia catholica publice defecit vel excommunicatione maiore irretitus est, valide in consociationes recipi non potest; si vero iam legitime ascriptus est, ab Hierarcha loci ipso iure dimissus declaretur.

CAN. 581 - Nemo legitime ascriptus a consociatione dimittatur nisi iusta de causa ad normam iuris communis et statutorum.

CAN. 582 - Consociatio legitime erecta vel approbata bona temporalia ad normam cann. 1007-1054 et statutorum administrat sub vigilantia auctoritatis, quae eam erexit vel approbavit, cui quotannis administrationis rationem reddere debet.

CAN. 583 - § 1. Consociationes a Sede Apostolica erectae velapprobatae nonnisi ab eadem supprimi possunt.

§ 2. Ceterae consociationes, firmo can. 927, § 2 et salvo iure recursus in suspensivo ad normam iuris, praeterquam a Sede Apostolica supprimi possunt:

1° a Patriarcha de consensu Synodi permanentis vel a Metropolita, qui Ecclesiae metropolitanae sui iuris praeest, de consensu duorum Episcoporum eparchialium ordinatione episcopali seniorum;

2° ab Episcopo eparchiali, si ab eo erectae vel approbatae sunt.

التشريعات الدينية

الباب الرَّابع عشر
في تبشير الأُمم

القانون ٥٨٤ – البند ١ – إنّ الكنيسةَ باتّباعِها أمرَ المسيحِ بتبشيرِ جميعِ الأممِ وبدافعٍ من نعمةِ الروحِ القدسِ ومحبّتِهِ تعَهدُ نفسَها مرسَلةً بأجمعها.

البند ٢ – يصيرُ تبشيرُ الأممِ بحيثُ يستطيعُ الإنجيلُ، مع الحفاظِ على سلامةِ الإيمانِ والأخلاق، أن يَعبّرَ عن ذاتِه في ثقافةِ كلِّ شعب، أي في التعليمِ الدينيّ، والطقوسِ الليترجيّةِ الخاصّة، والفنِّ المقدَّس، والشرعِ الخاصّ، وبالاختصارِ في حياةِ الكنيسةِ بأجمعها.

القانون ٥٨٥ – البند ١ – على كلِّ كنيسةٍ مستقلّةٍ أن تُعنى عنايةً دائمةً بأن يَعِظَ بالإنجيلِ خطباءُ مُعَدّونَ إعدادًا ملائمًا ترسلُهم السلطةُ ذاتُ الصلاحيّةِ على قاعدةِ الشرعِ العامّ، وذلك في العالم أجمعَ بإرشادِ الحبر الروماني.

البند ٢ – لِتُساندْ سينودسَ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيّةِ أو مجلسَ الرؤساءِ الكنسيّينَ لجنةٌ لتعزيزِ تعاونٍ أكثرَ فاعليّةً بين جميعِ الأبرشيّاتِ في نشاطِ الكنيسة الرسوليّ.

البند ٣ – لِيُعيَّنْ في كلِّ أبرشيّةٍ كاهنٌ لتعزيزِ المساعي في سبيلِ الرسالاتِ تعزيزًا أشدَّ.

البند ٤ – لِيُعزِّزِ المؤمنونَ في ما بينَهم وبينَ غيرِهم معرفةَ الرسالاتِ ومحبَّتها، وَلْيُصلّوا لأجلِها، وَلْيَحفزوا الدعواتِ وَلْيَدعموها دعمًا سخيًّا بمساعداتهم.

القانون ٥٨٦ – يُمنَعُ منعًا شديدًا إرغامُ أحدٍ على اعتناقِ الكنيسة، أو إقناعُه أو إغراؤُه بأساليبَ ملتوية. ولكن على جميعِ المؤمنين أن يُعنَوا بالمطالبةِ بالحقِّ في الحرّيةِ الدينيّة، فلا يُقصى أحدٌ عن الكنيسةِ بمضايقاتٍ جائرة.

القانون ٥٨٧ – البند ١ – يجبُ أن يُقبَلَ مَن يريدونَ الانضمامَ إلى الكنيسةِ في وضعِ

التشريعات الدينية

TITULUS XIV

De evangelizatione gentium

CAN. 584 - § 1. Christi mandato omnes gentes evangelizandi obsequens et Spiritus Sancti gratia caritateque mota Ecclesia se totam missionariam agnoscit.

§ 2. Evangelizatio gentium ita fiat, ut servata integritate fidei et morum Evangelium se in cultura singulorum populorum exprimere possit, in catechesi scilicet, in ritibus propriis liturgicis, in arte sacra, in iure particulari ac demum in tota vita ecclesiali.

CAN. 585 - § 1. Singularum Ecclesiarum sui iuris est iugiter curare, ut per praecones apte praeparatos et ab auctoritate competenti ad normam iuris communis missos Evangelium praedicetur in universum mundum sub moderamine Romani Pontificis.

§ 2. Synodo Episcoporum Ecclesiae patriarchalis vel Consilio Hierarcharum assit commissio ad omnium eparchiarum efficaciorem collaborationem provehendam in activitate Ecclesiae missionali.

§ 3. In singulis eparchiis sacerdos designetur ad incepta pro missionibus efficaciter promovenda.

§ 4. Christifideles cognitionem et amorem missionum in se ipsis et in aliis foveant, pro illis orent atque vocationes excitent illasque suis subsidiis liberaliter sustineant.

CAN. 586 - Severe prohibetur, ne quis ad Ecclesiam amplectendam cogatur vel artibus importunis inducatur aut alliciatur; omnes vero christifideles curent, ut vindicetur ius ad libertatem religiosam, ne quis iniquis vexationibus ab Ecclesia deterreatur.

CAN. 587 - § 1. Qui se Ecclesiae coniungere volunt, caermoniis

التشريعات الدينية

٣٤٠ ـــــــ

liturgicis admittantur ad catechumenatum, qui non sit mera dogmatum praeceptorumque expositio, sed totius vitae christianae institutio et tirocinium debite protractum.

§ 2. Qui catechumenatui ascripti sunt, ius habent, ut admittantur ad liturgiam verbi aliasque celebrationes liturgicas christifidelibus non reservatas.

§ 3. Iuris particularis est normas ferre, quibus catechumenatus ordinetur determinando, quaenam a catechumenis sint praestanda et quaenam eis agnoscantur praerogativae.

CAN. 588 - Integrum est catechumenis ascribi cuivis Ecclesiae sui iuris ad normam can. 30; caveatur tamen, ne quid ipsis suadeatur, quod obstare possit eorundem ascriptioni Ecclesiae, quae eorum culturae magis consentanea est.

CAN. 589 - Missionarii sive exteri sive autochthoni sint congruis dotibus et ingenio idonei; sint apte instituti in missiologia et in spiritualitate missionaria necnon instructi in historia et cultura populorum, qui evangelizandi sunt.

CAN. 590 - In activitate missionali curandum est, ut novellae Ecclesiae quam primum maturitatem consequantur atque plene constituantur ita, ut sub ductu propriae hierarchiae sibi providere et opus evangelizandi assumere atque continuare possint.

CAN. 591 - Missionarii sedulo curent, ut:

1° vocationes ad ministeria sacra inter neophytos prudenter promoveantur ita, ut novellae Ecclesiae quam primum autochthonis clericis floreant;

2° catechistae ita instituantur, ut tamquam validi cooperatores ministrorum sacrorum munus suum in evangelizatione necnon in actione liturgica quam optime exsequi possint; iure particulari provideatur, ut catechistae iustam remunerationem habeant.

CAN. 592 - § 1. Speciali cura in territoriis missionum aptae formae apostolatus laicorum foveantur; instituta vitae consecratae, ratione habita singulorum populorum ingenii et indolis,

التشريعات الدينية

وَلْتُنشَأ المدارسُ والمؤسّساتُ الأخرى المشابهةُ للتربيةِ المسيحيَّةِ والتقدّمِ الثقافيِّ، على ما تقتضي الضرورةُ.

البند ٢ – وَلْيُعزَّز كذلك الحوارُ والتعاونُ بجدٍّ وفطنةٍ مع غيرِ المسيحيّين.

القانون ٥٩٣ – **البند ١** – يجبُ أن يتعاونَ جميعُ الكهنةِ من أيِّ وضعٍ كانوا، العاملينَ في أراضي الإرساليَّاتِ، وكأنّهم واحدٌ، على القيامِ بالتبشيرِ باندفاع.

البند ٢ – لِيَتعاونوا بطيبةِ خاطر، على قاعدةِ القانون ٩٠٨، مع المرسَلينَ المسيحيّينَ الآخرَين ليؤدّوا شهادةً واحدةً للربِّ يسوع.

القانون ٥٩٤ – أراضي الإرساليّاتِ هي تلك التي يعترفُ الكرسيُّ الرسوليُّ بأنّها كذلك.

التشريعات الدينية

promoveantur; scholae et alia huiusmodi educationis christianae et progressus culturalis instituta, ut opus est, constituantur.

§ 2. Item dialogus et cooperatio cum non-christianis sedulo et prudenter foveantur.

CAN. 593 - § 1. Omnes presbyteri *cuiuscumque condicionis in* territoriis missionum operam praestantes utpote unum presbyterium efformantes ardenter in evangelizàtione cooperentur.

§ 2. Ipsi cum ceteris missionariis christianis, ut unum pro Christo Domino testimonium reddant, libenter collaborent ad normam can. 908.

CAN. 594 - Territoria missionum sunt, quae Sedes Apostolica ut talia agnovit.

التشريعات الدينية

٣٤٤ ـــــــ

TITULUS XV

De magisterio ecclesiastico

Caput I

De Ecclesiae munere docendi in genere

CAN. 595 - § 1. Ecclesiae, cui Christus Dominus depositum fidei concredidit, ut Spiritu Sancto assistente veritatem revelatam sancte custodiret, penitus perscrutaretur, fideliter annuntiaret atque exponeret, ius nativum a qualibet humana potestate independens et obligatio est omnibus hominibus Evangelium praedicandi.

§ 2. Ecclesiae competit semper et ubique principia moralia, etiam ad ordinem socialem spectantia, annuntiare necnon iudicium ferre de quibuslibet rebus humanis, quatenus dignitas personae humanae eiusque iura fundamentalia aut salus animarum id exigunt.

CAN. 596 - In nomine Ecclesiae docendi munus solis Episcopis competit; in eodem tamen munere partem habent ad normam iuris sive ii, qui Episcoporum per ordinem sacrum effecti sunt cooperatores, sive ii, qui in ordine sacro non constituti mandatum docendi receperunt.

CAN. 597 - § 1. Infallibilitate in magisterio vi muneris sui gaudet Romanus Pontifex, si ut supremus omnium christifidelium Pastor et Doctor, cuius est fratres suos in fide confirmare, doctrinam de fide vel de moribus tenendam definitivo actu proclamat.

§ 2. Infallibilitate in magisterio pollet quoque Collegium Episcoporum, si magisterium exercent Episcopi in Concilio Oecumenico coadunati, qui ut fidei et morum doctores et iudices pro universa Ecclesia doctrinam de fide vel de moribus ut definitive

قاطعًا نهائيًّا؛ أو عندما يكونونَ في شتّى أماكنِ انتشارهم، مرتبطين بعضُهم ببعضٍ وبخليفةِ بطرس، يُعلِّمون رسميًّا، بالاتحادِ مع هذا الحبرِ الرومانيِّ نفسِه، أمورَ الإيمانِ أو الآداب، ويَتّفقونَ في الحكمِ على حقيقةٍ ما على أنّها نهائيّةٌ ولا رجوعَ عنها.

البند ٣ – لا تُعدُّ العقيدةُ معصومةَ التحديدِ إلّا إذا ثبتَ ذلك بوضوح.

القانون ٥٩٨ – يجبُ الإيمان إيمانًا إلهيًّا وكاثوليكيًّا بكلِّ حقيقةٍ تنطوي عليها كلمةُ اللهِ المكتوبةُ أو المنقولةُ، أي وديعةُ الإيمان الواحدةُ التي أُودِعتها الكنيسةُ، والتي يعرضُها تعليمُ الكنيسةِ الرسميُّ أو تعليمُها المألوفُ والعامُّ على أنّها مُوحى بها إلهيًّا، وذلك ما يعلنُه اعتقادُ المؤمنينَ العامُّ بإرشادِ التعليمِ المقدَّس؛ ومن ثَـمَّ فعلى جميعِ المؤمنينَ أن يَنبذوا كلَّ عقيدةٍ تخالِفُ ذلك.

القانون ٥٩٩ – يجبُ أن يَخضعَ العقلُ والإرادةُ، لا بتقبُّلٍ إيمانيٍّ بل بخضوعٍ دينيٍّ للعقيدةِ الإيمانيّةِ أو الأخلاقيّةِ التي يعلنُها الحبرُ الرومانيُّ أو هيئة الأساقفةِ وهُم يمارسونَ تعليمَهم الرسميّ، وإن لم يقصدوا إعلانَها إعلانًا قاطعًا نهائيًّا؛ فعلى المؤمنين أن يُعنوا بنبذِ ما لا يتّفقُ وذلك.

القانون ٦٠٠ – الأساقفةُ الذين هم في الشركةِ مع رأسِ الهيئةِ الأسقفيَّةِ وأعضائها، سواءٌ كانوا منفردينَ أو كانوا مجتمعينَ في سينودسٍ أو في مَجْمعٍ خاصّ، وإن لم يكونوا متمتّعينَ بالعصمةِ في تعليمهم، هم ملافنةُ الإيمانِ ومعلّموهُ الرسميّونَ لدى المؤمنينَ الموكلينَ إلى عنايتهم. فعلى المؤمنينَ أن يعتنقوا تعليمَ أساقفتهم الرسميَّ بتقوى وروحٍ دينيةٍ خاضعة.

القانون ٦٠١ – تقعُ على عاتقِ كل كنيسةٍ بمفردِها، وعلى البطاركةِ والأساقفةِ أوّلاً، مُهمّـةُ اعتماد الطَّريقةِ الموافقةِ لكلِّ جيلٍ وكلِّ ثقافة، في الإجابةِ عن أسئلةِ البشرِ الدائمةِ في موضوعِ معنى الحياة، بل في تقديمِ الحلولِ المسيحيّةِ للقضايا الملحّةِ على ضوءِ الإنجيل، مُحلِّلينَ وموضحينَ علاماتِ الأزمنة، بحيثُ يَظهرُ أكثرَ فأكثرَ وفي كلِّ مكانٍ نورُ المسيحِ منيرًا جميعَ البشر.

القانون ٦٠٢ – لا يجبُ الاقتصارُ في المهمّةِ الراعويّةِ على مبادئِ العُلومِ المقدَّسةِ بل

التشريعات الدينية

tenendam declarant, aut si per orbem dispersi communionis nexum inter se et cum sancti Petri successore servantes una cum eodem Romano Pontifice authentice res fidei vel morum docentes in unam sententiam tamquam definitive tenendam conveniunt.

§ 3. Infallibiliter definita nulla intellegitur doctrina, nisi id manifesto constat.

CAN. 598 - Fide divina et catholica ea omnia credenda sunt, quae verbo Dei scripto vel tradito, uno scilicet deposito fidei Ecclesiae commisso, *continentur et simul ut divinitus revelata proponuntur* sive ab Ecclesiae magisterio sollemni sive ab eius magisterio ordinario et universali, quod quidem communi adhaesione christifidelium sub ductu sacri magisterii manifestatur; tenentur igitur omnes christifideles quascumque devitare doctrinas eisdem contrarias.

CAN. 599 - Non quidem fidei assensus, religiosum tamen intellectus et voluntatis obsequium praestandum est doctrinae de fide et de moribus, quam sive Romanus Pontifex sive Collegium Episcoporum enuntiant, cum magisterium authenticum exercent, etsi definitivo actu eandem proclamare non intendunt; christifideles ergo curent, ut devitent, quae cum eadem non congruunt.

CAN. 600 - Episcopi, qui sunt in communione cum Collegii capite et membris, sive singuli sive in Synodis aut in Conciliis *particularibus congregati, etsi infallibilitate in docendo non pollent*, christifidelium suae curae commissorum authentici sunt fidei doctores et magistri; cui magisterio authentico suorum Episcoporum christifideles religioso animi obsequio adhaerere tenentur.

CAN. 601 - Singulis Ecclesiis onus incumbit imprimis a Patriarchis et Episcopis exercendum modo unicuique generationi et culturae accommodato ad perennes hominum interrogationes de *sensu vitae respondendi necnon christianae solutioni* problematum urgentiorum sub luce Evangelii signa temporum perscrutando consulendi ita, ut clarescat ubique magis lux Christi illuminans omnes homines.

CAN. 602 - In cura pastorali non tantum principia scientiarum

التشريعات الدينية

يَجبُ الاطّلاعُ على مُستَحدثاتِ العلومِ الأُخرى والإفادةُ منها بحيثُ يسيرُ المؤمنونَ في حياةِ إيمانهم على وجهٍ أكثرَ وعيًا، وأكثرَ عمقًا في التفكير.

القانون ٦٠٣ – يجبُ تشجيعُ تَعاطي الآدابِ والفنون بحريّةٍ ملائمةٍ وبتنوُّعٍ ثقافيّ، لأنّها تُساعدُ مساعدةً فريدةً على التعبيرِ المؤثّر عَن معنى الإيمان، وعلى إيصاله إلى الغير.

القانون ٦٠٤ – على رُعاةِ الكنيسةِ أوّلاً أن يُعنوا عنايةً شديدةً بأن يبقى معنى الإيمان واحدًا في عُروضِ العقيدةِ المتنوّعةِ التي تجري في شتّى الكنائسِ وأن يُعملَ على تقويةِ فاعليّته، بحيثُ لا يلحقُ أيّ انتقاصٍ في كمالِ الإيمانِ ووحدته، بل بالحريّ تظهرُ جامعيّةُ الكنيسةِ في شرعيَّةِ تنوُّعها متلألئةً في أفضل نور.

القانون ٦٠٥ – على الأساقفةِ أوّلاً سواءٌ كانوا مجتمعينَ في سينودسٍ أو في مجلس، ولكن على الكرسيِّ الرسوليِّ بوجهٍ خاصّ، أن ينشّطوا بسلطانٍ كمالَ الإيمانِ ووحدته، والأخلاق الحميدة، وأن يحافظوا عليها، ويدافعوا عنها بحزم، شاجبينَ، ما وسعَهم ذلك، الآراء التي تُباينها، أو محذّرينَ من المواقفِ التي من شأنها أن تهدّدَها.

القانون ٦٠٦ – البند ١ – على اللاهوتيّين، بمَا لَهم من تُفهّمٍ أعمقَ لسرِّ الخلاصِ وللعلومِ المقدَّسةِ وما يمتُّ إليها بصلة، وبمَا لَهم من إدراكٍ للمشكلاتِ الحديثة، أن يوضحوا إيمان الكنيسة، ويدافعوا عنه، ويُسهموا في التطوُّرِ التعليميِّ العقائديّ، خاضعينَ بأمانةٍ لتعليمِ الكنيسةِ الرسميّ، ومُحافظِينَ – وذلك أمرٌ له الأهميّة نفسها – على حرّيّتهم الخاصّة.

البند ٢ – عليهم في تحرّيهم للحقائقِ اللاهوتيَّةِ وفي التعبيرِ عنها أن يعملوا على بناءِ الإيمانِ في الجماعة، ويُسهموا مع الأساقفةِ إسهامًا نيّرًا في مهمّةِ التعليم.

البند ٣ – على الذينَ يهتمّونَ بالعلومِ اللاهوتيّة، ولا سيّما في الإكليريكيّاتِ والجامعاتِ والمعاهد، أن يشاركوا المتضلّعينَ من العلومِ الأخرى في الآراء والوسائل.

التشريعات الدينية

sacrarum, sed etiam inventa aliarum scientiarum agnoscantur et ita adhibeantur, ut christifideles ad magis consciam et reflexam vitam fidei ducantur.

CAN. 603 - Litterarum artiumque cultus pro earum vi ad sensum fidei singulari efficacia exprimendum et communicandum agnitis iusta libertate et diversitate culturali provehatur.

CAN. 604 - Ecclesiae Pastorum imprimis est sedulo curare, ut inter varietates enuntiationum doctrinae in variis Ecclesiis idem sensus fidei servetur atque promoveatur ita, ut integritas et unitas fidei damnum non patiatur, immo catholicitas Ecclesiae per legitimam diversitatem in meliorem lucem ponatur.

CAN. 605 - Ad Episcopos praesertim in Synodis vel Consiliis coadunatos, singulariter vero ad Sedem Apostolicam pertinet integritatem et unitatem fidei bonosque mores auctoritative promovere, custodire et religiose defendere, etiam reprobando, quatenus opus est, sententias, quae eisdem contrariae sunt, vel monendo de eis, quae eadem in discrimen ponere possunt.

CAN. 606 - § 1. Theologorum est pro sua mysterii salutis profundiore intellegentia et scientiarum sacrarum affiniumque necnon novarum quaestionum peritia fideliter magisterio Ecclesiae authentico obsequentes simulque ea, qua par est, libertate utentes fidem Ecclesiae illustrare et defendere progressuique doctrinali consulere.

§ 2. In veritatibus theologicis investigandis et exprimendis eorum est communitatis fidei aedificandae sollicitos esse atque cum Episcopis in eorum munere docendi sollerter cooperari.

§ 3. Qui in theologicas disciplinas praesertim in seminariis, studiorum universitatibus et facultatibus incumbunt, cum hominibus, qui in aliis scientiis excellunt, collatis consiliis atque viribus cooperari studeant.

الفصل الثاني
في خدْمةِ كَلمةِ ٱللهِ

القانون ٦٠٧ – إنّ خدمةَ كلمةِ الله، أي الوعظَ والتعليمَ الدينيَّ وكلَّ تثقيفٍ مسيحيّ، بما في ذلك العظةُ الليترجيّةُ التي لا بُدَّ من جعلِ محلٍّ مميّزٍ لها، يجبُ أن يكونَ الكتابُ المقدَّسُ غذاءَها الأفضل، وأن تستندَ إلى التقليدِ المقدَّس. ولا بُدَّ من التّنشيطِ الملائمِ للاحتفالِ بكلمةِ الله.

القانون ٦٠٨ – الأساقفةُ والكهنةُ والشمامسةُ الإنجيليّون، كلٌّ بحسبِ درجتهِ المقدَّسة، هم أوّلُ من تقعُ عليهم مُهمَّةُ خدمةِ كلمةِ اللهِ وممارستِها على قاعدةِ الشرع؛ ولسائرِ المؤمنينَ حريّةُ الاشتراكِ في هذه الخدمةِ بملءِ إرادتهم وفقًا لمؤهّلاتهم، ولحالهم الحياتيّة، وما نالوا من تفويض.

القسم الأوّل
في الكرازةِ بكَلمةِ ٱللهِ

القانون ٦٠٩ – يعودُ إلى الأسقفِ الأبرشيِّ تنظيمُ الكرازةِ بكلمةِ اللهِ في ولايته، معَ الحفاظِ على الشَّرعِ العامّ.

القانون ٦١٠ – **البند ١** – للأساقفةِ حقُّ الكرازةِ بكلمةِ اللهِ في جميعِ أنحاءِ العالم، ما لم يرفضْ ذلك الأسقفُ الأبرشيُّ في حالٍ خاصّة، رفضاً صريحًا.

البند ٢ – للكهنةِ صلاحيّةُ الكرازةِ في المكانِ الذي يُرْسَلونَ أو يُدعَوْنَ إليه على وجهٍ شرعيّ.

البند ٣ – وللشمامسةِ أيضاً صلاحيَّةُ الكرازةِ نفسُها، ما لم يُقرِّر الشرعُ الخاصُّ غيرَ ذلكَ.

البند ٤ – في الأحوالِ الاستثنائيّةِ جدًّا يستطيعُ الأسقفُ الأبرشيّ، في سبيلِ التّعويضِ من النقصِ في عددِ الإكليريكيّين، أن يفوّضَ المؤمنين الآخرينَ بالكرازةِ حتّى في

التشريعات الدينية

Caput II

De verbi Dei ministerio

CAN. 607 - Verbi Dei ministerium, praedicatio nempe, catechesis omnisque instructio christiana, inter quae homilia liturgica eximium locum habeat oportet, Sacra Scriptura salubriter nutriatur atque sacra traditione innitatur; celebratio verbi Dei vero opportune foveatur.

CAN. 608 - Episcopi, presbyteri et diaconi pro suo cuiusque ordinis sacri gradu primi munus verbi Dei ministerii habent ad normam iuris exercendum; ceteri vero christifideles pro sua cuiusque idoneitate, statu vitae et mandato accepto libenter hoc ministerium participent.

Art. I

De verbi Dei praedicatione

CAN. 609 - Verbi Dei praedicationem moderari in suo territorio competit Episcopo eparchiali firmo iure communi.

CAN. 610 - § 1. Episcopis ius est verbum Dei ubique terrarum praedicare, nisi Episcopus eparchialis in casu speciali expresse renuit.

§ 2. Presbyteri facultate praediti sunt praedicandi ibi, quo legitime mittuntur vel invitantur.

§ 3. Eadem facultate praedicandi praediti sunt etiam diaconi, nisi ius particulare aliud statuit.

§ 4. In extraordinariis adiunctis maxime ad supplendam penuriam clericorum ceteris quoque christifidelibus dari potest ab Episcopo

التشريعات الدينية

الكنيسة، مع التقيّد بالقانون ٦١٤، البند ٤.

القانون ٦١١ – يتمتّعُ بصلاحيّةِ الكرازة، بحُكم الوظيفة، جميعُ الذين أُسندت اليهم رعايةُ النفوس، وبإمكانِهم أيضاً أن يَدعوا أيَّ كاهنٍ للكرازةِ في مَن عُهد فيهم إلى رعايتهم، أو أيَّ شمّاسٍ إنجيليّ، مع التقيّدِ بالقانون ٦١٠، البند ٣، ما لم يكونا ممنوعَيْنِ عن ذلك شرعًا.

القانون ٦١٢ – **البند ١** – يعودُ إلى الرؤساءِ الأَعلَيْن تنظيمُ الكرازةِ في المُؤَسّساتِ الرهبانيّةِ أو جمعيّاتِ الحياةِ المشتركةِ الإكليريكيّةِ على غِرار الرُّهبان من حبريّةٍ وبطريركيّة.

البند ٢ – يحقُّ لرؤساءِ أيِّ مؤسَّسةٍ من مؤسّساتِ الحياةِ المكرَّسة، ولو كانوا محلّيّين، أن يَدعوا، للكرازةِ في أعضاءِ مؤسَّستهم، أيَّ كاهنٍ أو أيَّ شمّاسٍ إنجيليّ، مع التقيّدِ بالقانون ٦١٠، البند ٣، ما لم يكونا ممنوعَيْن عن ذلك.

القانون ٦١٣ – على قرارِ الرّئيسِ الكنسيِّ الذي يَمنعُ به أحدًا من الكرازةِ يُعتَرضُ اعتراضاً ناقلاً فقط يجبُ حسمُه في غيرِ إبطاء.

القانون ٦١٤ – **البند ١** – إنَّ العظةَ التي تُلقى على مجرى السنةِ الليترجيّةِ وتستوحي الكتابَ المقدَّسَ في بسطِ أسرارِ الفداءِ ونُظمِ الحياةِ المسيحيّة، يُوصى بها توصيةً قويّةً على أنّها جُزءٌ من الليترجيّا نفسها.

البند ٢ – يجبُ على خوارنةِ الرعايا ومدراءِ الكنائسِ أن يُعنَوْا بأن تُلقى العظةُ في الليترجيّا الإلهيّة، على الأقلِّ في أيّامِ الآحادِ والأعيادِ المقرَّرة، وبأن لا تُغفَلَ إلّا لسببٍ خطير.

البند ٣ – لا يجوزُ لخوري الرعيّةِ أن يَعهدَ إلى غيره، بوجهٍ مألوف، في القيامِ بمهمّةِ الكرازةِ في الشعبِ الموكَلِ الى رعايته، إلّا لسببٍ صوابيٍّ يوافقُ عليه الرئيسُ الكنسيّ.

البند ٤ – العظةُ محفوظةٌ للكاهن، أو للشمّاسِ الإنجيليِّ أيضاً على قاعدةِ الشرعِ الخاصّ.

التشريعات الدينية

eparchiali mandatum praedicandi etiam in ecclesia firmo can. 614, § 4.

CAN. 611 - Vi officii facultate praedicandi praediti sunt omnes, quibus cura animarum commissa est, qui etiam invitare possunt ad praedicandum suae curae commissis quemlibet presbyterum vel firmo can. 610, § 3 diaconum, nisi legitime prohibiti sunt.

CAN. 612 - § 1. In institutis religiosis vel societatibus vitae communis ad instar religiosorum clericalibus iuris pontificii vel patriarchalis praedicationem moderari pertinet ad Superiores maiores.

§ 2. Invitare vero ad praedicandum propriis sodalibus quemlibet presbyterum vel firmo can. 610, § 3 diaconum, nisi legitime prohibiti sunt, possunt omnes Superiores, etiam locales, cuiuslibet instituti vitae consecratae.

CAN. 613 - Contra decretum Hierarchae, quo quis prohibetur praedicare, datur recursus in devolutivo tantum, qui sine mora definiendus est.

CAN. 614 - § 1. Homilia, qua per anni liturgici cursum ex Sacra Scriptura mysteria fidei et normae vitae christianae exponuntur, ut pars ipsius liturgiae valde commendatur.

§ 2. Parochis et rectoribus ecclesiarum incumbit obligatio curandi, ut saltem diebus dominicis et festis de praecepto intra Divinam Liturgiam homilia habeatur, quae ne omittatur nisi gravi de causa.

§ 3. Parocho non licet obligationem populo eius curae pastorali commisso praedicandi per alium habitualiter persolvere nisi iusta de causa ab Hierarcha loci approbata.

§ 4. Homilia sacerdoti aut, ad normam iuris particularis, etiam diacono reservatur.

التشريعات الدينية

القانون ٦١٥ – على الأساقفةِ الأبرشيّينَ أن يُعنوا بإصدارِ مراسيمَ تُقام بموجبها، في أوقاتٍ ملائمة، سلاسلُ كرازةٍ مقدَّسةٍ خاصّةٍ لتجديدِ الحياةِ الروحيّةِ في الشعبِ المسيحيّ.

القانون ٦١٦ – **البند ١** – لِيتجنّبِ الكارزونَ بكلمةِ اللهِ أقوالَ الحكمةِ البشريّةِ والمواضيعَ الغامضة، وَلْيكرزوا بكاملِ سرِّ المسيح، الطريقِ والحقيقةِ والحياة؛ ولْيُظْهروا الأمورَ الأرضيّةَ والمؤسَّساتِ الإنسانيّة، في تدبيرِ الله الخالِق، هادفةً الى خلاصِ البشر، ومن ثَـمَّ قادرةً على الإسهامِ الغيرِ المنقوصِ في بنيانِ جسدِ المسيح.

البند ٢ – لِيُعلِّموا أيضاً عقيدةَ الكنيسةِ في موضوعِ كرامةِ الشخصِ البشريّ، وحقوقِه الأساسيّة، وحياةِ الأُسرة، والروابطِ المدنيّةِ والاجتماعيةِ بين البشر، فضلاً عن معنى العدالة الذي يجب التقيُّد به في مجالاتِ الحياةِ الاقتصاديّةِ والعملِ، والذي يساعدُ على إشاعةِ السلامِ على الأرض، وبلوغِ التطوّرِ عند الشعوب.

القسم الثاني

في التّعليمِ الدّينيّ

القانون ٦١٧ – يقعُ على الكنائسِ المستقلّةِ كنيسةً كنيسةً، وعلى أساقفتِها بوجهٍ خاصٍّ، الواجبُ الثقيلُ بأن يُقدِّموا التّعليمَ الدينيَّ الذي يقودُ الى نُضْجِ الإيمانِ وتنشئةِ تلميذِ المسيحِ بمعرفةٍ أعمقَ وأكثرَ تنسيقًا لتعليمِ المسيح، وبالتزامٍ يزدادُ يومًا فيومًا لشخصه.

القانون ٦١٨ – على الوالدينَ أوّلاً واجبُ تنشئةِ أبنائهم بالكلامِ والمَثَلِ على الإيمانِ وممارسةِ الحياةِ المسيحيّة؛ ومثلُ هذا الواجبِ يقعُ أيضاً على مَن يقومونَ مقامَ الوالدينَ وعلى العرّابينَ.

القانون ٦١٩ – فضلاً عن الأسرةِ المسيحيّةِ يجب على الرعيَّةِ نفسها، وعلى كلِّ جماعةٍ كنسيّة، أن تُعنى بتنشئةِ أعضائها الدينيّةِ وإتمامِ اندماجهم في تلك الجماعةِ، موفِّرةً لهم الأحوالَ التي يستطيعونَ معها أن يَعيشوا بملءِ ما تعلّموه.

CAN. 615 - Episcopi eparchiales normis datis curent, ut opportunis temporibus ad populi christiani renovationem spiritualem specialis series sacrae praedicationis habeatur.

CAN. 616 - § 1. Verbi Dei praedicatores sepositis humanae sapientiae verbis abstrusisque argumentis christifidelibus praedicent integrum mysterium Christi, qui est via et veritas et vita; ostendant res terrestres et instituta humana secundum Dei Creatoris consilium ad hominum salutem quoque ordinari et ideo ad aedificationem Corporis Christi non parum conferre posse.

§ 2. Edoceant ideo etiam doctrinam Ecclesiae de dignitate personae humanae eiusque iuribus fundamentalibus, de vita familiari, de consortio civili et sociali necnon de sensu iustitiae in vita oeconomica et laboris persequendo, qui confert ad pacem in terris construendam et ad progressum populorum consequendum.

Art. II

De institutione catechetica

CAN. 617 - Singularum Ecclesiarum sui iuris praesertim vero earum Episcoporum est gravis obligatio catecheseos tradendae, qua fides ad maturitatem adducatur et formetur Christi discipulus per cognitionem profundiorem et magis ordinatam doctrinae Christi et per adhaesionem in dies artiorem ipsius Personae.

CAN. 618 - Parentes primi obligatione tenentur verbo et exemplo filios in fide et vitae christianae praxi efformandi; pari obligatione tenentur ii, qui parentum locum tenent, atque patrini.

CAN. 619 - Praeter familiam christianam ipsa paroecia atque quaevis communitas ecclesialis curare debent membrorum suorum institutionem catecheticam atque eorum integrationem in ipsam communitatem illas praebendo condiciones, in quibus ea, quae didicerunt, quam plenissime vivere possunt.

القانون ٦٢٠ – على جمعيّاتِ المؤمنينَ وحركاتهم ومُنظَّماتهم، سواءٌ هدفت الى التقوى والرسالةِ أو إلى أعمالِ المحبّةِ والمعونة، أن تُعنى بتنشئةِ أعضائها الدينيّة، برعايةِ الرئيسِ الكنسيّ المحليّ.

القانون ٦٢١ – **البند ١** – يعودُ الى سينودسِ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيّةِ أو مجلسِ الرؤساءِ الكنسيّين، ضمنَ حدودِ رقعةِ كنيستهم الخاصّة، أن يُحسنوا وضعَ أنظمةِ التّنشئةِ الدينيّةِ في دليلِ تعليمها الدينيّ، مع التقيُّدِ بما ترسمهُ سُلطةُ الكنيسةِ العليا.

البند ٢ – في دليلِ التعليمِ الدينيّ يجبُ الاهتمامُ لخصائصِ الكنائسِ الشرقيةِ الخاصّةِ، بحيثُ تتجلّى، في تقديمِ التعليمِ الدينيّ، أهميَّةُ الكتابِ المقدَّسِ والليترجيّا، بل التّقاليدِ الخاصّةِ بكلِّ كنيسةٍ مستقلّةٍ في الأبويّات، وسيرَ القدّيسين، وفنِّ رسمِ الإيقوناتِ نفسه.

البند ٣ – على سينودسِ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيّةِ أو مجلسِ الرؤساءِ الكنسيّينَ أن يُعْنَيا بتطبيقِ التعليمِ المسيحيِّ على فئاتِ المؤمنينَ المختلفة، مع توفيرِ المعوناتِ والوسائلِ اللازمةِ لذلك، ثمَّ بالعملِ على تنشيطِ مشاريعِ التعليمِ الدينيِّ وتضافرِها.

القانون ٦٢٢ – **البند ١** – يجبُ أن تُنشأَ في كلِّ كنيسةٍ مستقلّةٍ لجنةٌ لأمورِ التعليمِ الدينيِّ ويمكنُ أن تُقامَ مع سائرِ الكنائسِ المستقلّةِ في الولايةِ أو المنطقةِ ذاتِ الوحدةِ الاجتماعيّةِ والثقافيّة.

البند ٢ – يُضاف إلى لجنةِ أمورِ التعليمِ الدينيِّ مركزُ تعليمٍ دينيّ يمدُّ هذه الكنائسَ بالعَوْنِ لتقومَ بمشاريعِ التعليمِ الدينيِّ على وجهٍ منسَّقٍ وأكثرَ فاعليَّة، وتسعى الى تنشئةِ مُعلِّمي الدينِ حتّى تلك التنشئةِ الدائمة.

القانون ٦٢٣ – **البند ١** – على الأسقفِ الأبرشيِّ أن يبذلَ قُصارى جهده واهتمامه لكي يعزّزَ في أبرشيتهِ التنشئةَ الدينيّةَ، ويديرها ويُنظّمها.

البند ٢ – لهذه الغايةِ يجبُ أن يُقامَ في الديوانِ الأبرشيِّ مركزٌ أبرشيٌّ للتعليمِ الدينيّ.

القانون ٦٢٤ – **البند ١** – يجبُ على خوري الرعيّةِ أن يبذلَ كلَّ ما في وسعه، معَ مراعاةِ النُّظُمِ التي وضعتها السلطةُ ذاتُ الصلاحيّة، لتلقينِ التعليمِ المسيحيّ، لجميعِ مَن

CAN. 620 - Consociationes et motus et circuli christifidelium, sive ad fines pietatis et apostolatum sive ad opera caritatis et adiumenti intendunt, formationem religiosam membrorum suorum curent sub ductu Hierarchae loci.

CAN. 621 - § 1. Synodo Episcoporum Ecclesiae patriarchalis vel Consilio Hierarcharum competit intra fines territorii propriae Ecclesiae normas de institutione catechetica in directorium catecheticum apte componendas ferre servatis eis, quae a suprema Ecclesiae auctoritate praescripta sunt.

§ 2. In directorio catechetico ratio habeatur indolis specialis Ecclesiarum orientalium ita, ut momentum biblicum et liturgicum necnon traditiones propriae Ecclesiae sui iuris in patrologia, hagiographia et ipsa iconographia in catechesi tradenda eluceant.

§ 3. Synodi Episcoporum Ecclesiae patriarchalis vel Consilii Hierarcharum est curare, ut catechismi ad varios coetus christifidelium accommodati simul cum subsidiis ac instrumentis provideantur necnon varia incepta catechetica provehantur atque inter se componantur.

CAN. 622 - § 1. In quavis Ecclesia sui iuris assit commissio de re catechetica, quae etiam cum aliis Ecclesiis sui iuris pro eodem territorio vel regione socio-culturali constitui potest.

§ 2. Commissioni de re catechetica praesto sit etiam centrum catecheticum, cuius est subsidio esse eisdem Ecclesiis ad incepta catechetica coordinate et efficacius persolvenda atque inservire catechistarum formationi etiam permanenti.

CAN. 623 - § 1. Episcopi eparchialis est institutionem catecheticam in sua eparchia summa cum sollicitudine provehere, dirigere atque moderari.

§ 2. Ad quem finem assit curiae eparchiali centrum catecheticum eparchiale.

CAN. 624 - § 1. Parochus summam operam dare debet attentis normis ab auctoritate competenti statutis ad catechesim tradendam

التشريعات الدينية

٣٥٨ ـــــــ

omnibus suae curae pastorali commissis, cuiuscumque sunt aetatis vel condicionis.

§ 2. Parochis adiutricem operam praestare tenentur presbyteri et diaconi paroeciae addicti; sodales autem institutorum religiosorum ad normam cann. 479 et 542.

§ 3. Alii christifideles rite formati libenter suam adiutricem operam catechesi tradendae conferant.

CAN. 625 - Rationem oecumenicam habeat oportet catechesis rectam imaginem aliarum Ecclesiarum atque Communitatum ecclesialium praebendo; curandum tamen omnino est, ut in tuto ponatur recta ratio catecheseos catholicae.

CAN. 626 - Meminerint omnes, qui catechesi tradendae inserviunt, se Ecclesiae partes gerere et ad *verbum Dei revelatum*, non proprium communicandum missos esse; proinde doctrinam Ecclesiae integram modo catechizandis quidem accommodato eorumque culturae exigentiis respondenti proponant.

Caput II

De educatione catholica

CAN. 627 - § 1. Cura filios educandi imprimis spectat ad parentes vel ad eorum locum tenentes; quare eorundem est in familiae christianae ambitu fide illuminato atque amore mutuo animato filios educare praesertim ad pietatem erga Deum et dilectionem proximi.

§ 2. Si propriae vires transcenduntur, ut consulatur integrae filiorum educationi, parentum quoque est aliis partem muneris educationis concredere necnon eligere instrumenta educationis necessaria vel utilia.

§ 3. Parentes in instrumentis educationis eligendis iustam libertatem habeant oportet firmo can. 633; quare operam dent christifideles, ut hoc ius a societate civili agnoscatur et secundum exigentias iustitiae congruis etiam subsidiis foveatur.

التشريعات الدينية

القانون ٦٢٨ – **البند ١** – بما أنّ الكنيسةَ تلدُ بالمعموديّةِ خلائقَ جديدة، فعليها أن تُعنى مع الأهلِ بأن تُنشِّئها تنشئةً كاثوليكيّة.

البند ٢ – يجبُ على جميعِ مَن عُهد اليهم في رعايةِ النفوس، أن يُساعِدوا الأهلَ في تنشئةِ أبنائهم، وأن يجعلوهم واعين لما لَهم من حقٍّ وما عليهم من واجب، وأن يحتاطوا لتأمينِ التربيةِ الدينيّةِ ولا سيّما للأحداث.

القانون ٦٢٩ – لِيُعْنَ جميعُ المربّينَ بأن تشملَ التنشئةُ كاملَ الشخصِ الإنسانيّ، حتّى إذا تمّت التّنميةُ المُتناسقةُ للطّاقاتِ الطبيعيّةِ والعقليّةِ والأدبيّة، وتثقّفَ الشبّانُ بالفضائلِ المسيحيّةِ، تَهيّأوا لمعرفةِ اللهِ ومحبّتِهِ على وجهٍ أفضل، وتقديرِ القيمِ الإنسانيّةِ والأخلاقيّةِ بضميرٍ مستقيم، واعْتناقِها بحُرّيّةٍ صحيحة، وبتنميتِهم للإحساسِ بالعدالةِ والمسؤوليّةِ الاجتماعيّةِ يسيرونَ مع الآخرينَ مسيرةً أخويّةً مشتركة

القانون ٦٣٠ – **البند ١** – لِيَعْمَلِ المؤمنونَ بكرَمِ نفسٍ على أن يحصلَ جميعُ البشرِ في شتّى أنحاءِ المسكونةِ على ما يليقُ من التربيةِ والثقافة، معَ الاهتمامِ الخاصِّ لشؤونِ فقيري الحال.

البند ٢ – لِيُساعِدِ المؤمنونَ جميعًا في تشجيعِ مشاريعِ الكنيسةِ الآئلةِ إلى تعزيزِ التربية ولا سيّما إنشاءِ المدارسِ وإدارتِها ومساعدتِها ماديًّا.

القسم الأوّل

في المدارس ولا سيَّما الكاثوليكيّة منها

القانون ٦٣١ – **البند ١** – في ما بينَ وسائلِ التربيةِ يجبُ أن يُعنى بوجهٍ خاصٍّ بالمدرسةِ الكاثوليكيّة، التي يجبُ أن يتوجّهَ اليها اهتمامُ الأهلِ والمُربّينَ والجماعةِ الكنسيّة.

البند ٢ – للكنيسةِ الحقُّ في إنشاءِ المدارسِ وإدارتِها أيًّا كان نوعُها ودرجتُها.

القانون ٦٣٢ – لا تُعدُّ المدرسةُ كاثوليكيّةً في الشرعِ إلّا إذا أنشأَها كذلك الأسقفُ الأبرشيّ، أو السلطةُ الكنسيّةُ العليا، أو المدرسةُ التي يعترفانِ لها بهذه الصفة.

CAN. 628 - § 1. Ecclesiae, cum novas creaturas per baptismum generaverit, est simul cum parentibus earundem educationem catholicam curare.

§ 2. Omnes, quibus cura animarum commissa est, debent auxilio esse parentibus ad filios educandos, eosdem proprii iuris et obligationis conscios reddere et educationi religiosae praesertim iuventutis providere.

CAN. 629 - Curent omnes educatores, ut attendatur integrae personae humanae formationi ita, ut dotibus physicis, intellectualibus et moralibus harmonice excultis iuvenes virtutibus christianis instructi conformentur ad Deum perfectius cognoscendum et diligendum, ad valores humanos et morales recta conscientia aestimandos et vera libertate amplectendos et simul exculto sensu iustitiae et responsabilitatis socialis ad fraternum cum aliis consortium prosequendum.

CAN. 630 - § 1. Magno animo operam dent christifideles, ut congrua educationis et instructionis beneficia ad omnes homines ubique terrarum citius extendi possint speciali cura habita illorum, qui sunt tenuioris fortunae.

§ 2. Faveant omnes christifideles inceptis Ecclesiae ad educationem provehendam aptis, praecipue ad scholas erigendas, dirigendas et sustinendas.

Art. I

De scholis, praesertim catholicis

CAN. 631 - § 1. Inter varia instrumenta educationis speciali cura fovenda est schola catholica, in quam convergat oportet sollicitudo parentum, magistrorum necnon communitatis ecclesialis.

§ 2. Ecclesiae ius est scholas cuiusvis generis et gradus erigendi ac moderandi.

CAN. 632 - Schola in iure non reputatur catholica, nisi ut talis erecta est ab Episcopo eparchiali vel ab auctoritate superiore ecclesiastica aut ab eisdem ut talis agnita.

التشريعات الدينية

٣٦٢ ـــــــ

CAN. 633 - § 1. Episcopo eparchiali competit de scholis quibuslibet iudicare et decernere, utrum exigentiis educationis christianae respondeant necne; item eidem competit gravi de causa frequentiam alicuius scholae christifidelibus prohibere.

§ 2. Parentes filios in scholas catholicas ceteris paribus mittendos curent.

CAN. 634 - § 1. Scholae catholicae est obligatio propria communitatis scholaris ambitum spiritu evangelico libertatis et caritatis animatum creare, adulescentes adiuvare, ut in propria persona evolvenda una simul crescant secundum novam creaturam, quae per baptismum effecti sunt, atque universam culturam humanam ad nuntium salutis ordinare ita, ut cognitio, quam alumni de mundo, vita et homine gradatim acquirunt, fide illuminetur.

§ 2. Haec adiunctis propriis accommodare moderante auctoritate competenti ecclesiastica est ipsius scholae catholicae, si maiore ex parte ab alumnis acatholicis frequentatur.

§ 3. Scholae catholicae est non minus quam aliarum scholarum fines culturales et humanam socialemque iuvenum formationem prosequi.

CAN. 635 - Episcopi eparchialis praecipue est curare, ut habeantur scholae catholicae, praesertim ubi aliae scholae desunt vel adaequatae non sunt, etiam scholae professionales et technicae, quatenus pro loci et temporis adiunctis speciali ratione requiruntur.

CAN. 636 - § 1. Institutio catechetica in scholis quibuslibet Episcopi eparchialis auctoritati et vigilantiae subiecta est.

§ 2. Episcopi eparchialis quoque est nominare aut approbare magistros religionis catholicae eosque, si ratio fidei vel morum id requirit, amovere vel exigere, ut amoveantur.

التشريعات الدينية

القانون ٦٣٧ – في المدارس التي تخلو من تعليمٍ كاثوليكي، أو التي لا يكفي تعليمُها الكاثوليكيُّ في نظرِ الأسقفِ الأبرشيّ، يجبُ أن يُستعاضَ من ذلك بتنشئةٍ كاثوليكيّةٍ صحيحةٍ لجميع الطلاّبِ الكاثوليكيّين.

القانون ٦٣٨ – **البند ١** – يحقُّ للأسقفِ الأبرشيّ أن يقومَ بزيارةٍ قانونيّةٍ لجميعِ المدارسِ الكاثوليكيّةِ الموجودةِ في أبرشيّته، ما عدا المدارسَ المُخصَّصةَ فقط بطُلاّبِ إحدى مؤسَّساتِ الحياةِ المكرَّسةِ الحبريّةِ أو البطريركيَّة، ومعَ الحفاظ، في أيّ حالٍ من الأحوال، على استقلاليّةِ مؤسَّساتِ الحياةِ المكرَّسةِ في إدارةِ مدارسِها الخاصّة.

البند ٢ – في المكانِ الذي يوجَدُ فيه عدّةُ أساقفةٍ أبرشيّينَ يعودُ الحقُّ في الزيارةِ القانونيّةِ الى الذي أنشأَ المدرسةَ أو وافقَ على إنشائها، ما لم يكن قد قرّرَ غيرُذلك في نظامِ التأسيس، أو باتّفاقٍ خاصٍّ بين هؤلاء الأساقفة.

القانون ٦٣٩ – بما أنّ الأساتذةَ هم الذين يعملون، في الدرجةِ الأولى، على أن تبلغَ المدرسةُ الكاثوليكيّةُ هدفَها، وتحقّقَ مشاريعها فعليهم التفوُّقُ في معرفة العقيدة، وأن يكونوا مُثُلاً في شهادةِ حياتهم، وعلى علاقةٍ جيّدةٍ مع الأهلِ قبلَ كلِّ شيء، ثمَّ معَ المدارس الأخرى.

القسم الثّاني

في الجامعات الكاثوليكيّة للدروس

القانون ٦٤٠ – **البند ١** – تهدفُ الجامعةُ الكاثوليكيّةُ للدُّروسِ إلى أن يُصبحَ حضورُ وجهةِ النّظرِ المسيحيّةِ عموميًّا وثابتًا وشاملاً بتعزيزِ دراسةِ كلِّ ثقافةٍ عُليا. لذلك فهي مؤسَّسةٌ من درجة عُليا للبحثِ والتفكيرِ والتعليمِ تستنيرُ فيها المعرفةُ البشريّةُ المتشعّبةُ بنورِ الإنجيل.

البند ٢ – المؤسّساتُ الأُخرى للدّراساتِ العليا، أو المعاهدُ الكاثوليكيّةُ المستقلّةُ، التي ترمي الى الهدفِ نفسه، تُعادَل بالجامعةِ الكاثوليكيّةِ للدروس، ولكن لا الجامعاتُ والمعاهدُ الكنسيّةُ للدروسِ المذكورةُ في القوانين ٦٤٦ – ٦٥٠.

القانون ٦٤١ – في الجامعات الكاثوليكيّة يجب أن تُعالَج كلُّ مادّةٍ وفقًا لمبادئها

التشريعات الدينية

CAN. 637 - In scholis, in quibus institutio catholica deest vel ad iudicium Episcopi eparchialis non sufficit, supplenda est vera formatio catholica omnium alumnorum catholicorum.

CAN. 638 - § 1. Episcopo eparchiali competit ius canonice visitandi omnes scholas catholicas in eius eparchia exsistentes exceptis scholis, quae exclusive patent propriis alumnis instituti vitae consecratae iuris pontificii vel patriarchalis, et salva omni in casu institutorum vitae consecratae autonomia circa proprias scholas moderandas.

§ 2. Ubi sunt plures Episcopi eparchiales, ius canonice visitandi competit illi, qui scholam fundavit vel approbavit, nisi aliter in statutis fundationis aut conventione speciali inter eosdem inita cavetur.

CAN. 639 - Magistri, cum maxime sint auctores, ut schola catholica sua proposita et incepta ad rem deducere possit, debent esse doctrina praestantes atque vitae testimonio exemplares et sociam imprimis cum parentibus, sed et cum aliis scholis praestent operam.

Art. II

De catholicis studiorum universitatibus

CAN. 640 - § 1. Catholica studiorum universitas hunc finem prosequitur, ut publica, stabilis atque universalis praesentia efficiatur mentis christianae in totius culturae altioris promovendae studio; ideo constituit investigationis, reflexionis et instructionis superioris ordinis institutionem, in qua Evangelii luce multifaria cognitio humana illustretur.

§ 2. Alia instituta studiorum superiorum vel facultates catholicae autonomae, quae eundem finem prosequuntur, catholicae studiorum universitati aequiparantur, non autem ecclesiasticae studiorum universitates et facultates, de quibus in cann. 646 -650.

CAN. 641 - In catholicis studiorum universitatibus singulae disciplinae propriis principiis, propria methodo atque propria

وطريقتها الخاصّة، وتمشّيًا والحريّة الخاصّة بها في البحث العلميّ، بحيثُ يحصلُ تفهُّمٌ لتلك الموادّ يزدادُ على الأيّام عمقًا، ويتَبيّن، على وجهٍ أرفع، بالتبصُّر الدقيق في المسائلِ والأبحاث التي تجدُّ مع تقدُّم الزّمن، كيف ينزعُ الإيمانُ والعقلُ الى حقيقة واحدة، ويُنْشَأ أُناسٌ متميّزون بالعقيدة الصّادقة، ومستعدّون للاضطلاعِ بالمُهمّاتِ الأشدِّ خطُورةً في المجتمع وهم شهودٌ للإيمان في العالم.

القانون ٦٤٢ – **البند ١** – الجامعةُ الكاثوليكيّةُ للدروسِ مؤسَّسةٌ للدُّروس العُليا أنشأَتها كذلك أو وافقت عليها السلطةُ الإداريّةُ العليا في كنيسةٍ مستقلّةٍ بعد استشارةِ الكرسيِّ الرسوليّ، أو أنشأها الكرسيُّ الرسوليُّ نفسُه؛ وهذا أمرٌ يجبُ أن تُبيّنه وثيقةٌ رسمية.

البند ٢ – ضمنَ حدودِ رقعةِ الكنيسةِ البطريركيةِ هذه السلطةُ العليا هي البطريرك بالاتّفاقِ مع سينودسِ الكنيسةِ البطريركيّة.

القانون ٦٤٣ – في الجامعاتِ الكاثوليكيَّة الخاليةِ من أيِّ كليّةٍ لِلاّهوت يجبُ أن يُعطى الطُّلّابُ على الأقلِّ دروسًا لاهوتيَّةً تتَّفِقُ والكليّاتِ المختلفة.

القانون ٦٤٤ – يجبُ على الذين يدرّسونَ الموادَّ الإيمانيّةَ والأخلاقيـةَ في الجامعاتِ الكاثوليكيّةِ أن يكونوا مزوَّدينَ بتفويضٍ من السّلطةِ الكنسيّةِ المعيَّنةِ من قبلِ الأشخاصِ المذكورينَ في القانون ٦٤٢؛ وهذه السلطةُ تستطيعُ إلغاءَ هذا التفويضِ لسببٍ خطيرٍ ولا سيّمَا إذا كانتِ المؤهّلاتُ العلميَّةُ أو التربويّةُ أو الاستقامةُ أو الحرصُ على كمالِ العقيدةِ غيرَ متوفّرة.

القانون ٦٤٥ – يجبُ على الرؤساءِ الكنسيّين بعدَ الاستشارةِ أنَ يعمَلوا على إنشاءِ بيوتِ طلابٍ ومراكزَ جامعيّةٍ كاثوليكيّةٍ حتّى في الجامعاتِ الأُخرى، يُقدِّم فيها مؤمنونَ مختارون بدقّةٍ ومُؤهَّلون، للشبيبةِ الجامعيّة، عونًا روحيًّا وثقافيًّا مستمرًّا.

التشريعات الدينية

inquisitionis scientificae libertate ita excolantur, ut profundior in dies earum disciplinarum intellegentia obtineatur et, novis progredientis aetatis quaestionibus ac investigationibus accuratissime consideratis, altius perspiciatur, quomodo fides et ratio in unum verum conspirent, atque formentur homines doctrina vere praestantes ad graviora officia in societate obeunda parati atque fidei in mundo testes.

CAN. 642 - § 1. Catholica studiorum universitas est institutum studiorum superiorum, quod ut talis erectum aut approbatum est sive a superiore auctoritate administrativa Ecclesiae sui iuris praevie consulta Sede Apostolica sive ab ipsa Sede Apostolica; de quo constare debet publico documento.

§ 2. Intra fines territorii Ecclesiae patriarchalis haec superior auctoritas est Patriarcha de consensu Synodi Episcoporum Ecclesiae patriarchalis.

CAN. 643 - In catholicis studiorum universitatibus, in quibus nulla facultas theologiae exstat, saltem cursus theologici studentibus variarum facultatum accommodati tradantur.

CAN. 644 - Qui disciplinas ad fidem et mores spectantes docent in catholicis studiorum universitatibus, muniti esse debent mandato auctoritatis ecclesiasticae designatae ab eis, de quibus in can. 642; eadem auctoritas hoc mandatum gravi de causa auferre potest praesertim si deficiunt idoneitas scientifica vel paedagogica, probitas vel doctrinae integritas.

CAN. 645 - Hierarcharum est collatis consiliis providere, ut etiam apud alias universitates convictus et centra universitaria catholica habeantur, in quibus christifideles accurate selecti et praeparati iuventuti universitariae spirituale et intellectuale adiutorium permanens praebeant.

التشريعات الدينية

القسم الثالث
في الجامعات والكليّات الكنسيّة

القانون ٦٤٦ – يجبُ على الرؤساءِ الكنسيّينَ أن يكونَ من أهمّ اهتماماتِهم الجامعاتُ والكَنيَاتُ للدروسِ الكنسيّة، أي تلك التي تعالجُ بوجهٍ خاصٍّ الوحيَ الإلهيَّ والعلومَ المرتبطةَ به، فهي لذلك شديدةُ الصّلةِ بمهمّةِ الكنيسةِ التّبشيريّة.

القانون ٦٤٧ – هدفُ الجامعاتِ والكليّاتِ الكنسيّةِ للدروسِ هو:

١ – البحثُ بحثًا علميًّا وأكثرَ عمقًا في الوحيِ الإلهيِّ وما يتّصل به، وإيضاحُ لحقائقِ الوحيِ الإلهيِّ وتنسيقُها، ودراسةُ المسائلِ التي تجدُّ مع تقدُّمِ الزمنِ على ضوئها، وإظهارُها لِأبناءِ العصرِ متلائمةً وثقافتَهم الخاصّة؛

٢ – تنشئةٌ أعلى للطلاّبِ في شتّى موادِّ الدراسةِ وفقًا للعقيدةِ الكاثوليكيّة، وإعدادُهم إعدادًا لائقًا لشتّى أعمالِ الرسالةِ أو الخدمةِ أو تدريسِ الموادِّ نفسها، وتعزيزُ التّنشئةِ المتواصلة.

القانون ٦٤٨ – الجامعاتُ والكلّياتُ الكنسيّةُ هي التي أنشأها أو وافقت على إنشائها قانونيًّا السلطةُ الكنسيَّةُ ذاتُ الصلاحيّة، وتعنى بمعالجةِ وتدريسِ العلومِ المقدّسةِ وما يتّصلُ بها من العلومِ الأخرى، والتي يحقُّ لها أن تمنحَ الدرجاتِ الأكاديميّةَ ذاتَ المفاعيلِ القانونيّة.

القانون ٦٤٩ – إنشاءُ جامعاتٍ أو كليّاتٍ للدروسِ الكنسيّةِ أو الموافقةُ عليها، يرجعُ الى الكرسيِّ الرسوليِّ أو السلطةِ الإداريّة العُليا المنصوصِ عنها في القانون ٦٤٢، بالاتحاد مع الكرسيِّ الرسوليّ.

القانون ٦٥٠ – في موضوعِ أنظمةِ الجامعاتِ أو الكليّاتِ الكنسيّة، ولا سيّما في ما يتعلّقُ بطريقةِ سياستِها، وإدارتِها، وتعيينِ المعلّمين أو صرفِهم من الوظيفة، ومنهاجِ الدروس، ومنحِ الدرجاتِ الأكاديميّة، يجبُ التقيُّدُ بالأنظمةِ التي يضعُها الكرسيُّ الرسوليّ.

التشريعات الدينية

Art. III

De ecclesiasticis studiorum universitatibus et facultatibus.

CAN. 646 - Assidue provehendae sunt imprimis ab Hierarchis ecclesiasticae studiorum universitates et facultates, eae nempe, quae de divina Revelatione et de scientiis cum ea conexis praesertim agunt ac propterea cum evangelizandi munere Ecclesiae artius coniunguntur.

CAN. 647 - Ecclesiasticae studiorum universitatis vel facultatis finis est:

1° divinam Revelationem et ea, quae cum eadem coniuncta sunt, profundius et scientifice investigare, divinae Revelationis veritates systematice enucleare ac ordinare, novas progredientis aetatis quaestiones in eius luce considerare et coaevis hominibus ratione propriae culturae accommodata exhibere;

2° studentes in variis disciplinis secundum doctrinam catholicam altius instituere eosque ad diversa opera apostolatus, ministerii vel magisterii in eisdem disciplinis congrue praeparare atque formationem continuam promovere.

CAN. 648 - Ecclesiasticae studiorum universitates et facultates sunt, quae ab auctoritate competenti ecclesiastica canonice erectae *vel approbatae scientias sacras et scientias cum eisdem conexas* excolunt et tradunt et auctae sunt iure conferendi gradus academicos, qui effectus canonicos habent.

CAN. 649 - Erectio vel approbatio ecclesiasticarum studiorum universitatum vel facultatum fit a Sede Apostolica aut a superiore auctoritate administrativa, de qua in can. 642, una cum Sede Apostolica.

CAN. 650 - Circa statuta ecclesiasticae studiorum universitatis vel facultatis, praesertim quod attinet ad regimen, administrationem, docentium nominationem vel cessationem ab officio, rationem studiorum et graduum academicorum collationem, servandae sunt normae a Sede Apostolica latae.

التشريعات الدينية

الفصل الرابع

في وسائِل الاتّصالِ الاجتماعيّ ولا سيّما الكتُب

القانون ٦٥١ – **البند ١** – يجبُ على الكنيسةِ أن تعتمدَ الوسائلَ الكافيةَ للقيامِ بمهمّةِ التبشيرِ بالإنجيلِ في جميعِ أنحاءِ المسكونة، ولهذا يجبُ أن تطالِبَ بحقّ استعمالِ وسائلِ الاتصالِ الاجتماعي، ولا سيّما الكتابةِ ونشرِ الكتابات بحريّةٍ في أيّ مكانٍ من العالم.

البند ٢ – على جميعِ المؤمنينَ أن يُسهموا من جهتهم، في مثلِ رسالةِ الكنيسةِ هذه فيعملوا أوّلاً على مساندةِ مشاريعِ هذه الرسالةِ وتشجيعها؛ وعلى الخبراء، بوجهٍ خاصّ، في صنع الاتّصالاتِ ونقلِها، أن ينشطوا باهتمامٍ إلى مساعدةِ عملِ الأساقفةِ الراعويّ، وبذلِ قُصاراهم ليكونَ استخدامُ وسائلِهم مُشبعًا بروحِ المسيح.

القانون ٦٥٢ – **البند ١** – على الأساقفةِ الأبرشيّينَ أن يُعنَوا، بمعونةِ معاهدِ وسائلِ الاتّصالِ الاجتماعيّ، بتدريبِ المؤمنينَ على استعمالِ تلك الوسائلِ استعمالاً انتقاديًّا ومُفيدًا؛ وعليهم تشجيعُ التعاونِ بين هذه المؤسّساتِ المختلفة، والعملُ على تهييء خبراء؛ وأخيرًا أن يعزّزوا الأعمالَ الصالحةَ بالثناءِ عليها والمباركةِ ولا سيّما الكتبِ الجيّدة، وذلك أفعلُ من التّنديدِ بالأعمالِ السيّئةِ والحكمِ عليها.

البند ٢ – يعودُ الى الأسقفِ الأبرشيّ، وسينودسِ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيّة، ومجلسِ الرؤساءِ الكنسيّين، والكرسيِّ الرسوليّ، حرصاً على سلامةِ الإيمانِ والأخلاق، أن يَمنعوا المؤمنينَ من استعمالِ وسائلِ الاتصال الاجتماعي أو التعاملِ بها مع الغيرِ عندما تُلحقُ ضررًا بهذه السَّلامة.

القانون ٦٥٣ – الشرعُ الخاصُّ هو الذي يُحدِّد تحديدًا أدقَّ نظامَ استعمالِ الإذاعةِ والسينما والتّلفزة وما إلى ذلك في معالجةِ ما يتعلَّقُ بالعقيدةِ الكاثوليكيّةِ والأخلاق.

القانون ٦٥٤ – أحكامُ الشرعِ العامِّ في شأنِ الكتبِ تُطبَّقُ أيضاً على أيِ كتاباتٍ أُخرى أو أقوالٍ تُسجَّلُ بأيّ طريقة من طرائقِ التّقنيّة الحديثةِ لكي تُنشرَ في المجالاتِ العامّة.

التشريعات الدينية

Caput IV

De instrumentis communicationis socialis et in specie de libris

CAN. 651 - § 1. Ad Evangelium ubique terrarum annuntiandi munus obeundum Ecclesia aptis mediis uti tenetur et ideo ius instrumenta communicationis socialis adhibendi et in specie scripta libere typis edendi ei ubique vindicetur oportet.

§ 2. Omnes christifideles pro sua parte in tanta missione Ecclesiae collaborent inceptaque huius apostolatus sustineant ac foveant; insuper ii praesertim, qui in communicationibus efficiendis et transmittendis periti sunt, actioni pastorali Episcoporum adiutricem operam sollicite praestent atque omni studio satagant, ut eorundem instrumentorum usus spiritu Christi imbuatur.

CAN. 652 - § 1. Episcopi eparchiales curent, ut auxilio praesertim institutorum de instrumentis communicationis socialis christifideles edoceantur de critico et proficuo usu eorundem instrumentorum; inter varia haec instituta *cooperationem foveant*; peritorum formationi provideant; denique, quod magis quam mala castigando et condemnando effici potest, incepta bona promoveant laudando et benedicendo imprimis bonos libros.

§ 2. Ad integritatem fidei et morum tuendam Episcopo eparchiali, Synodo Episcoporum Ecclesiae patriarchalis, Consilio Hierarcharum atque Sedi Apostolicae competit prohibere, ne christifideles instrumentis communicationis socialis, quatenus eidem integritati detrimento sunt, utantur vel ea cum aliis communicent.

CAN. 653 - Iuris particularis est normas pressius statuere de usu radiophonico, cinematographico, televisifico et eiusmodi in tractandis eis, quae ad *doctrinam catholicam* aut *mores referunt*.

CAN. 654 - Normae iuris *communis de libris valent etiam de* quibuslibet aliis scriptis aut sermonibus per inventa technica quomodolibet reproductis et divulgationi publicae destinatis.

التشريعات الدينية

٣٧٢ ـــــــ

CAN. 655 - § 1. Christifidelibus aditus ad sacram Scripturam late pateat oportet; proinde aptae et rectae versiones sufficientibus explicationibus instructae, ubi desunt, conficiantur cura Episcoporum eparchialium, immo, quatenus id convenienter et utiliter fieri potest, communi cum aliis christianis opera.

§ 2. Omnibus christifidelibus, praesertim pastoribus animarum curae sit diffundere exemplaria Sacrae Scripturae aptis instructa adnotationibus ad usum etiam non-christianorum accommodatis.

§ 3. Ad usum liturgicum vel catecheticum eae tantum editiones Sacrae Scripturae adhibeantur, quae approbatione ecclesiastica praeditae sunt; ceterae editiones saltem licentia ecclesiastica munitae esse debent.

CAN. 656 - § 1. In celebrationibus liturgicis adhibeantur tantum libri approbatione ecclesiastica praediti.

§ 2. Libri precum vel devotionum ad usum publicum vel privatum christifidelium destinati indigent licentia ecclesiastica.

CAN. 657 - § 1. Textuum liturgicorum approbatio praevia Sedis Apostolicae recognitione reservatur in Ecclesiis patriarchalibus Patriarchae de consensu Synodi Episcoporum Ecclesiae patriarchalis; in Ecclesiis metropolitanis sui iuris Metropolitae de consensu Consilii Hierarcharum; in ceteris Ecclesiis hoc ius est solius Sedis Apostolicae atque intra limites ab eadem statutos Episcoporum eorumque coetuum legitime constitutorum.

§ 2. Eisdem auctoritatibus quoque competit ius approbandi versiones eorundem librorum ad usum liturgicum destinatas facta relatione, si de Ecclesiis patriarchalibus vel metropolitanis sui iuris agitur, ad Sedem Apostolicam.

§ 3. Ad iterum edendos libros liturgicos vel eorum in aliam linguam versiones ad usum liturgicum destinatas vel eorum partes requiritur et sufficit, ut constet de concordantia cum editione approbata ex attestatione Hierarchae loci, de quo in can. 662, § 1.

§ 4. In mutationibus textuum liturgicorum attendatur can. 40, § 1.

التشريعات الدينية

القانون ٦٥٨ – البند ١ – كتبُ التعليمِ الدينيِّ والكتاباتُ الأخرى المُعدَّةُ للتعليمِ الدينيِّ في المدارس، من أيِّ نوعٍ ومن أيِّ درجةٍ كانت، وكذلك ترجماتُها بحاجةٍ الى الموافقةِ الكنسيّة.

البند ٢ – هذا النظامُ نفسُه يُطبَّقُ على سائرِ الكتُبِ التي تعالجُ موضوعي الإيمانِ والأخلاق، إذا كانت نصوصاً يُعتَمد عليها في التعليمِ الدينيّ.

القانون ٦٥٩ – يُوصَى بأن تكونَ الكتاباتُ التي تفسّرُ الإيمانَ الكاثوليكيَّ والأخلاقَ على الأقلِّ ممهورةً بالإذنِ الكنسيّ، مع الحفاظِ على أحكامِ مؤسَّساتِ الحياةِ المكرَّسةِ التي تقتضي أكثرَ من ذلك.

القانون ٦٦٠ – الصُّحُفُ اليوميّةُ والمجلّاتُ والنَّشَراتُ الدَّوريّةُ التي درجَتْ على مهاجمةِ الديانةِ الكاثوليكيّةِ أو الأخلاقِ الصّالحةِ مهاجمةً صريحةً، يجبُ على المؤمنينَ أن لا يكتبوا فيها شيئًا إلّا لسببٍ صوابيٍّ ومعقول؛ أمّا الإكليريكيّونَ وأعضاءُ المؤسَّساتِ الرّهبانيّةِ فعليهم فوقَ ذلك أن يحصلوا على إذنٍ ممَّن ذُكروا في القانون ٦٦٢.

القانون ٦٦١ – البند ١ – الإذنُ الكنسيُّ بالكلمةِ الواحدةِ «ليُطْبع» تعني بصراحةٍ أنّ العمَل خالٍ من الضلالِ في الإيمانِ الكاثوليكيِّ والأخلاق.

البند ٢ – أمَّا مُوافقةُ السلطةِ ذاتِ الصّلاحيّةِ فتُظهرُ أنّ النصَّ مقبولٌ لدى الكنيسة، أو أنّ العملَ موافِقٌ لتعليمِ الكنيسةِ الأصيل.

البند ٣ – إذا نالَ العملُ فوقَ ذلك إطراءً أو بركةَ الأسقفِ الأبرشيِّ أو السلطةِ العليا فذلك يعني أنَّ تعليمَ الكنيسةِ الأصيلَ قد عُبِّرَ عنه تعبيرًا صحيحًا وأنّه مُحبَّذ.

القانون ٦٦٢ – البند ١ – إنّ الموافقةَ أو الإذنَ الكنسيَّ لطبعِ الكتب، ما لم يحدِّد الشرعُ غيرَ ذلك بصراحة، يستطيعُ أن يمنحَه إمّا الرئيسُ الكنسيُّ لمكانِ المؤلِّف، وإمّا الرئيسُ الكنسيُّ لمكان النشر، وإمّا أخيرًا السلطةُ العليا التي تمارسُ سلطتَها التنفيذيّةَ على الأشخاصِ أو الأمكنة.

البند ٢ – لكي يستطيعَ أعضاءُ المؤسَّساتِ الرُّهبانيّةِ أن ينشروا كتاباتٍ تُعالجُ قضايا

التشريعات الدينية

CAN. 658 - § 1. Catechismi necnon alia scripta ad institutionem catecheticam in scholis cuiusque generis et gradus destinata eorumve versiones approbatione ecclesiastica egent.

§ 2. Eadem norma applicanda est ad alios quoque libros de fide aut moribus tractantes, si adhibentur ut textus, quo institutio catechetica nitatur.

CAN. 659 - Commendatur, ut scripta quaelibet, quae fidem catholicam aut mores illustrant, saltem licentia ecclesiastica munita sint, salvis praescriptis institutorum vitae consecratae, quae plus exigunt.

CAN. 660 - In diariis, foliis aut libellis periodicis, qui religionem catholicam aut bonos mores manifesto impetere solent, ne quid scribant christifideles nisi iusta et rationabili de causa; clerici autem et sodales institutorum religiosorum insuper nonnisi de licentia eorum, de quibus in can. 662.

CAN. 661 - § 1. Licentia ecclesiastica cum solo verbo imprimatur expressa significat opus ab erroribus circa fidem catholicam et mores esse immune.

§ 2. Approbatio vero ab auctoritate competenti concessa ostendit textum ab Ecclesia acceptum aut opus doctrinae authenticae Ecclesiae consonum esse.

§ 3. Si opus insuper ab Episcopo eparchiali vel ab auctoritate superiore laudatum vel benedictum est, hoc significat illud doctrinam authenticam Ecclesiae bene exprimere ideoque commendandum esse.

CAN. 662 - § 1. Approbatio vel licentia ecclesiastica ad libros edendos, nisi aliud iure expresse statuitur, concedi potest sive ab Hierarcha loci proprio auctoris sive ab Hierarcha loci, ubi publici iuris fiunt, sive denique ab auctoritate superiore, quae in personas vel locos potestatem regiminis exsecutivam exercet.

§ 2. Sodales institutorum religiosorum, ut scripta quaestiones de

التشريعات الدينية

٣٧٦ ـــــــ

fide catholica aut moribus tractantia edere possint, licentia quoque egent sui Superioris maioris ad normam typici vel statutorum.

CAN. 663 - § 1. Licentia aliquod opus edendi aut alicuius operis approbatio, laudatio vel benedictio valet pro textu originali, non autem pro novis editionibus vel versionibus.

§ 2. Si agitur de editionibus Sacrae Scripturae vel aliis libris, qui approbatione ecclesiastica ad normam iuris indigent, approbatio ab uno Hierarcha loci legitime concessa non sufficit, ut iidem in alia eparchia adhiberi possint, sed requiritur explicitus consensus Hierarchae loci eiusdem eparchiae.

CAN. 664 - § 1. Iudicium de libris committi potest ab Hierarcha loci censoribus ex elencho a Synodo Episcoporum Ecclesiae patriarchalis vel Consilio Hierarcharum confecto aut pro eius prudentia aliis personis, quibus confidit; denique constitui potest commissio specialis censorum, quam Hierarcha loci, Synodus Episcoporum Ecclesiae patriarchalis vel Consilium Hierarcharum consulere possunt.

§ 2. Censores eligantur scientia, recta doctrina et prudentia praestantes et in suo obeundo officio omni personarum acceptione seposita iudicium ferant secundum doctrinam catholicam, sicut a magisterio authentico Ecclesiae proponitur.

§ 3. Censores opinionem scripto dare debent; quae si favet, Hierarcha pro suo prudenti iudicio licentiam aut approbationem concedat expresso suo nomine; secus rationes denegationis cum operis auctore communicet.

CAN. 665 - § 1. Caveant parochi et rectores ecclesiarum, ne in suis ecclesiis icones vel imagines ab arte sacra germana alienae aut libri religioni christianae vel moribus minus consonantes exponantur, vendantur aut distribuantur.

§ 2. Item parochorum et rectorum ecclesiarum necnon moderatorum scholarum catholicarum est curare, ut spectacula cuiusvis speciei sub eorum patrocinio volvenda sensu discretionis christianae seligantur.

التشريعات الدينية

٣٧٨ ـــــــ

§ 3. Caveant christifideles omnes, ne ea, de quibus in § 1, emendo, vendendo, legendo vel cum aliis communicando sibi aliisve damnum spirituale inferant.

CAN. 666 - § 1. Opus intellectuale auctoris sub tutela iuris est sive, quatenus manifestat personalitatem illius, sive, quatenus fons est iurium patrimonialium.

§ 2. Sub tutela iuris sunt textus legum et actorum officialium cuiuscumque auctoritatis ecclesiasticae atque eorum collectiones authenticae; ideoque ea iterum edere non licet nisi impetrata eiusdem vel auctoritatis superioris licentia et servatis condicionibus ab eadem praescriptis.

§ 3. Iure particulari uniuscuiusque Ecclesiae sui iuris normae magis determinatae de hac re ferantur servatis praescriptis iuris civilis circa iura auctoris.

التشريعات الدينية

الباب السَّادس عشر
في العبادة الإلٰهيَّة ولا سيَّما الأَسرار

القانون ٦٦٧ – بالأسرارِ التي أُلقِيَ الى الكنيسة أمرُ توزيعِهَا، لتنتقِلَ فيها نعمةُ المسيحِ بعلامةٍ محسوسةٍ يُقدّسُ سيّدُنا يسوعُ المسيحُ البشرَ بقوَّةِ الروحِ القُدسِ، بحيث يُصبحونَ عُبّادًا حقيقيّينَ للهِ الآبِ بعبادةٍ فريدة، وبحيثُ يضمُّهم هوَ إلى ذاتِه وإلى الكنيسةِ جسدِهِ؛ ولهذا فعلى جميعِ المؤمنين المسيحيّين، ولا سيّمَا خدّامِ الهيكلِ منهم، أن يتقيَّدوا تقيُّدًا تامًّا بأحكامِ الكنيسةِ في إقامةِ هذه الأسرارِ وفي تقبُّلِها بتقوى.

القانون ٦٦٨ – **البند ١** – تكونُ العبادةُ الإلهيَّةُ عموميَّةً إذا أَقامها باسمِ الكنيسةِ أشخاصٌ انتُدبوا لذلك انتدابًا شرعيًّا، وبأعمالٍ وافقت عليها السُّلطةُ الكنسيّةُ؛ وإلّا فهي خصوصيَّة.

البند ٢ – يرجعُ تنظيمُ العبادةِ الإلهيّةِ العموميّةِ الى السلطةِ ذاتِ الصلاحيّةِ المذكورةِ في القانون ٦٥٧ مع التقيُّد بالقانون ١٩٩، البند ١؛ وليسَ لأحدٍ غيرِ هذه السلطةِ أن يزيدَ على ما هو مقرَّر، أو أن يُسقِطَ أو يُغيِّر منه شيئًا.

القانون ٦٦٩ بما أنَّ هذه الأسرارَ هي بعينها للكنيسةِ كلِّها جمعاء، ومرجعَها الى الوديعةِ الإلهيّةِ، فَلسلطةِ الكنيسةِ العليا وحدَها أن تُصدِّقَ أو تحدِّدَ ما هو مُقتَضى لِصحَّتِها.

القانون ٦٧٠ – **البند ١** – يستطيعُ المؤمنونَ الكاثوليكيّونَ لسببٍ صوابيٍّ أن يحضروا العبادةَ الإلهيّةَ لدى سائرِ المسيحيّينَ وأن يكونَ لهم فيها نصيب، مع التقيُّد بالأحكامِ الصادرةِ عن الأسقفِ الأبرشيّ، أو عن السلطةِ العُليا، في شأنِ درجةِ الشركةِ مع الكنيسةِ الكاثوليكيّة.

البند ٢ – إذا لم يكن للمسيحيّينَ غيرِ الكاثوليكيّين أمكنةٌ لائقةٌ يقيمونَ فيها العبادةَ الإلهيّة، كان بإمكانِ الأُسقفِ الأبرشيِّ أن يُتيحَ لهم استعمالَ البناءِ الكاثوليكيّ سواءٌ كان

التشريعات الدينية

TITULUS XVI

De cultu divino et praesertim de sacramentis

CAN. 667 - Per sacramenta, quae Ecclesia dispensare tenetur, ut sub signo visibili mysteria Christi communicet, Dominus noster Iesus Christus homines in virtute Spiritus Sancti sanctificat, ut singulari modo Dei Patris veri adoratores fiant, eosque sibi ipsi et Ecclesiae, suo Corpori, inserit; quare christifideles omnes, praesertim vero ministri sacri, eisdem sacramentis religiose celebrandis et suscipiendis praescripta Ecclesiae diligenter servent.

CAN. 668 - § 1. Cultus divinus, si defertur nomine Ecclesiae a personis legitime ad hoc deputatis et per actus ab auctoritate ecclesiastica approbatos, dicitur publicus; secus privatus.

§ 2. Ad cultus divini publici ordinationem auctoritas competens ea est, de qua in can. 657, firmo can. 199, § 1; nemo alius quidquam ab hac auctoritate statutis addat, ab eis demat aut eadem mutet.

CAN. 669 - Cum sacramenta eadem sint pro universa Ecclesia et ad divinum depositum pertineant, solius supremae Ecclesiae auctoritatis est approbare vel definire, quae ad eorum validitatem sunt requisita.

CAN. 670 - § 1. Christifideles catholici iusta de causa adesse possunt cultui divino aliorum christianorum et in eo partem habere servatis eis, quae habita ratione gradus communionis cum Ecclesia catholica ab Episcopo eparchiali aut ab auctoritate superiore statuta sunt.

§ 2. Si christianis acatholicis desunt loca, in quibus cultum divinum digne celebrent, Episcopus eparchialis usum aedificii

التشريعات الدينية

مدفنًا أو كنيسةً، وذلك على قاعدةِ الشرعِ الخاصِّ المتعلّقِ بالكنيسةِ المُستقِلّة.

القانون ٦٧١ – **البند ١** – يجوزُ للخَدَمَةِ الكاثوليكيّين أن يمنحوا الأسرارَ للمؤمنينَ الكاثوليكيّينَ دونَ سواهم، كما يتقبَّلُها هؤلاءِ جوازًا من الكهنةِ الكاثوليكيّين دونَ سواهم.

البند ٢ – إذا اقتضتِ الضرورةُ أو استدعتِ الفائدةُ الروحيّةُ الحقيقيّة، وفي حالِ غيابِ كلِّ مزلقةِ ضلالٍ أو لا مُبالاتيَّة، يجوزُ للمؤمنينَ الكاثوليكيّين، وقد حالت دونَهم ودونَ الوصولِ الى كاهنٍ كاثوليكيّ عوائقُ ماديّةٌ أو معنويّة، أن يتقبّلوا أسرارَ التّوبةِ والإفخارستيّا ومسحةِ المرضى من خَدَمَةٍ غيرِ كاثوليكيّينَ تصحُّ في كنائسهم تلك الأسرارُ المذكورة.

البند ٣ – يمنحُ كذلك الكهنةُ الكاثوليكيّونَ، جوازًا، أسرارَ التوبةِ والإفخارستيّا ومسحةِ المرضى، لمؤمني الكنائس الشرقيّة، التي ليس لها مع الكنيسةِ الكاثوليكيّةِ شركةٌ كاملة، إذا طلبوا ذلك تِلقائيًّا، وكانوا لها على استعدادٍ لائق؛ وهذا يجري أيضًا على مُؤمني الكنائسِ الأُخرى التي لا يختلفُ، في نظرِ الكرسيِّ الرسوليّ، وضعُها، بالنسبةِ الى الأسرار، عن وضعِ الكنائسِ الشرقيَّةِ المذكورة.

البند ٤ – في حالِ خطَرِ الموت، أو في حالِ ضرورةٍ أُخرى ماسّةٍ يرى الأسقفُ الأبرشيُّ أو سينودس أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيَّةِ أو مجلسُ المساعدين أنّها مُلِحّة، يستطيعُ الكهنةُ الكاثوليكيُّون أن يمنحوا، جوازًا، هذه الأسرارَ نفسَها للمسيحيّين الآخَرين الذين ليسَ لهم شركةٌ كاملةٌ مع الكنيسةِ الكاثوليكيَّة، والذين لا يستطيعونَ اللجوءَ الى كاهنٍ من طائفتهم الكنسيَّةِ الخاصّة، وهم يطلبونَ ذلك تلقائيًّا، على أن يُظهروا في موضوعِ هذه الأسرارِ نفسِها إيمانًا مُتَّفِقًا وإيمانَ الكنيسةِ الكاثوليكيَّةِ، وأن يكونوا مستعدّينَ لها استعدادًا لائقًا.

البند ٥ – في شأنِ القضايا المذكورة في البنود ٢ و٣ و٤ لا تُسنُّ قواعدُ شرعٍ خاصٍّ إلّا بعدَ التشاورِ وسلطةَ الكنيسةِ أو الطائفةِ غيرِ الكاثوليكيّةِ المعنيّةِ ذاتَ الصلاحيّة، ولو محليَّةً فقط.

التشريعات الدينية

catholici vel coemeterii vel ecclesiae concedere potest ad normam iuris particularis propriae Ecclesiae sui iuris.

CAN. 671 - § 1. Ministri catholici sacramenta licite solis christifidelibus catholicis ministrant, qui pariter eadem a solis ministris catholicis licite suscipiunt.

§ 2. Si vero necessitas id postulat aut vera spiritualis utilitas id suadet et dummodo periculum vitetur erroris vel indifferentismi, licet christifidelibus catholicis, quibus physice aut moraliter impossibile est accedere ad ministrum catholicum, sacramenta paenitentiae, Eucharistiae et unctionis infirmorum suscipere a ministris acatholicis, in quorum Ecclesiis valida exsistunt praedicta sacramenta.

§ 3. Item ministri catholici licite sacramenta paenitentiae, Eucharistiae et unctionis infirmorum ministrant christifidelibus Ecclesiarum orientalium, quae plenam communionem cum Ecclesia catholica non habent, si sua sponte id petunt et rite sunt dispositi; quod etiam valet circa christifideles aliarum Ecclesiarum, quae iudicio Sedis Apostolicae, ad sacramenta quod attinet, in pari condicione ac praedictae Ecclesiae orientales versantur.

§ 4. Si vero adest periculum mortis aut de iudicio Episcopi eparchialis aut Synodi Episcoporum Ecclesiae patriarchalis vel Consilii Hierarcharum alia urget gravis necessitas, ministri catholici licite eadem sacramenta ministrant ceteris quoque christianis plenam communionem cum Ecclesia catholica non habentibus, qui ad ministrum propriae Communitatis ecclesialis accedere non possunt atque sua sponte id petunt, dummodo circa eadem sacramenta fidem manifestent fidei Ecclesiae catholicae consentaneam et rite sint dispositi.

§ 5. Pro casibus, de quibus in §§ 2, 3 et 4, normae iuris particularis ne ferantur nisi post consultationem cum auctoritate competenti saltem locali Ecclesiae vel Communitatis ecclesialis acatholicae, cuius interest.

القانون ٦٧٢ – **البند ١** – لا يُمكن تكرارُ أسرارِ المعموديّةِ والمَسْحِ بالميرونِ والكهنوت.

البند ٢ – إذا كان هنالك شكٌّ ثابتٌ في هل مُنحت هذه الأسرارُ منحًا حقيقيًّا أو صحيحًا، وثبتَ ذلك الشكُّ بعد التحرّي الدقيق، أُعيدَ منحُها مشروطًا.

القانون ٦٧٣ – لِتَجْرِ إقامةُ الأسرار، ولا سيّمَا الليترجيًّا الإلهيَّة، وهي عملُ الكنيسة، بمشاركةِ المؤمنين الفعليّةِ كلّما كان ذلك ممكنًا.

القانون ٦٧٤ – **البند ١** – عندَ الاحتفالِ بالأسرارِ يجبُ التقيُّد الشديدُ بما تنطوي عليه الكتبُ الطقسيّة.

البند ٢ – على الكاهنِ أن يحتفلَ بالأسرارِ وفقًا لما في كنيستِه المستقلّةِ من أحكامٍ طقسيّة، ما لم يكن هنالك قرارٌ شرعيٌّ آخر، أو ما لم يحصلِ الكاهنُ من الكرسيِّ الرسوليِّ على ترخيصٍ خاصّ.

الفصل الأوَّل

في المعموديَّة

القانون ٦٧٥ – **البند ١** – في المعموديّةِ يتحرَّرُ الإنسانُ من الخَطيئةِ، ويُولدُ لحياةٍ جديدةٍ، ويَلبسُ المسيحَ، وينضمُّ الى الكنيسةِ التي هي جَسَدُه، وذلك بغَسْلِ الماءِ الطّبيعيِّ واستدعاءِ اسمِ اللهِ الآبِ والابنِ والروحِ القدس.

البند ٢ – بتقبُّلِ المعموديّةِ، تقبّلاً فعليًّا، يُصبحُ الإنسانُ مؤهَّلاً لأن يتقبَّلَ سائرَ الأسرار.

القانون ٦٧٦ – يجوزُ مَنْحُ المعموديّةِ في حالِ الضّرورةِ المُلِحّة إذا لم تتوفَّرْ إلّا شروطُ صِحَّتِه.

القانون ٦٧٧ – **البند ١** – الكاهنُ هو الذي يمنحُ عادةً سرَّ المعموديَّة؛ إلّا أنّه، معَ الحفاظِ على الشرعِ الخاصّ، يَعُودُ هذا المنحُ إلى خوري الشخصِ المعتَمد الخاصّ، أو

التشريعات الدينية

CAN. 672 - § 1. Sacramenta baptismi, chrismationis sancti myri et sacrae ordinationis iterari non possunt.

§ 2. Si vero prudens dubium exsistit, num re vera aut num valide celebrata sint, dubio quidem post seriam investigationem permanente sub condicione ministrentur.

CAN. 673 - Celebratio sacramentorum, imprimis Divinae Liturgiae, utpote actio Eclesiae, quatenus fieri potest, cum actuosa participatione christifidelium fiat.

CAN. 674 - § 1. In sacramentis celebrandis accurate serventur ea, quae in libris liturgicis continentur.

§ 2. Minister sacramenta celebret secundum praescripta liturgica propriae Ecclesiae sui iuris, nisi aliud iure statuitur vel ipse specialem facultatem a Sede Apostolica obtinuit.

Caput I

De baptismo

CAN. 675 - § 1. In baptismo homo per lavacrum aquae naturalis cum invocatione nominis Dei Patris et Filii et Spiritus Sancti a peccato liberatur, ad vitam novam regeneratur, Christum induit et Ecclesiae, quae eius Corpus est, incorporatur.

§ 2. Tantummodo baptismo in re suscepto homo fit capax ceterorum sacramentorum.

CAN. 676 - In casu necessitatis urgentis ministrari licet baptismum ea tantum ponendo, quae sunt ad validitatem necessaria.

CAN. 677 - § 1. Baptismus ministratur ordinarie a sacerdote; sed eius ministratio competit salvo iure particulari parocho proprio

التشريعات الدينية

إلى كاهنٍ آخَر بإذنٍ من ذلك الخوري نفسهِ أو من الرئيسِ الكنسيِّ المحلّيّ، وهذا الترخيصُ يُفترَضُ شرعًا لسببٍ خطير.

البند ٢ – وإلى ذلك ففي حالِ الضَّرورةِ يجوزُ للشمّاسِ الإنجيليِّ أن يَمنح المعموديَّةَ، وفي حالِ غيابه أو صَدِّه يجوزُ ذلك لإكليريكيٍّ آخَر عضوٍ في إحدى مؤسَّساتِ الحياةِ المُكرَّسةِ، أو لأيِّ مؤمنٍ مسيحيٍّ آخر؛ وللأبِ أو الأمّ إذا لم يكن هنالك مَن يعرفُ طريقةَ التَّعميد.

القانون ٦٧٨ – البند ١ – لا يجوزُ لأحدٍ أن يمنحَ سرَّ المعموديّةِ بغير إذنٍ في مكانٍ غريبٍ عن الولاية؛ وهذا الإذنُ لا يستطيعُ أن يرفُضَه خوري كنيسةٍ مستقلّةٍ أخرى لكاهنِ كنيسةٍ مستقلّةٍ يجبُ أن يُسجَّلَ فيها من سيُعمَّد.

البند ٢ – في الأمكنةِ التي يعيشُ فيها عددٌ غيرُ قليلٍ من المؤمنينَ المسيحيّينَ بغير خوري رعيّةٍ لكنيستهم المستقلّةِ التي سُجّلوا فيها، يتعيّنُ على الأسقفِ الأبرشيّ، إذا أمكنه ذلك، أن يُعيّنَ كاهنًا لتلك الكنيسةِ يقوم بمَنحِ سرِّ المعموديّة.

القانون ٦٧٩ – يستطيعُ كلُّ إنسان أن يتقبَّلَ سرَّ المعموديّةِ، والإنسانُ وحدَه الذي لم يَتقبَّلْهُ بعدُ.

القانون ٦٨٠ – يُعمَّدُ السِّقْطُ إذا كان حيًّا وأمكنَ تعميدُه.

القانون ٦٨١ – البند ١ – لكي يجوزَ تعميدُ الطِّفل يجبُ:

١° – أن يكونَ هنالك أملٌ وطيدٌ أن يُنشَّأ على إيمانِ الكنيسة الكاثوليكيّة، مع التَّقيُّدِ بالبند ٥.

٢° – أن يقبلَ ذلك الوالدانِ، أو أحدُهما فقط، أو الشخصُ الذي يقومُ مقامَهما شرعًا.

البند ٢ – يُعمَّد الطِّفلُ المُسيَّب واللقيطُ ما لم يثبتْ أنّه مُعمَّد.

البند ٣ – يُعَمَّدُ كالأطفالِ من حُرموا استعمالَ العقل منذ الطفولة.

البند ٤ – يجوز أن يُعمَّدَ الطفلُ من والدَين كاثوليكيّين أو حتّى غيرِ كاثوليكيَّيْنِ،

التشريعات الدينية

baptizandi aliive sacerdoti de eiusdem parochi vel Hierarchae loci licentia, quae gravi de causa legitime praesumitur.

§ 2. In casu autem necessitatis baptismum ministrare licet diacono aut eo absente vel impedito alii clerico, sodali instituti vitae consecratae vel cuilibet alii christifideli; patri vero vel matri, si alius, qui baptizandi modum novit, praesto non est.

CAN. 678 - § 1. In alieno territorio nemini licet sine debita licentia baptismum ministrare; haec vero licentia a parocho diversae Ecclesiae sui iuris denegari non potest sacerdoti Ecclesiae sui iuris, cui baptizandus ascribendus est.

§ 2. In locis, ubi non pauci degunt christifideles parochum Ecclesiae sui iuris, cui ascripti sunt, non habentes, Episcopus eparchialis presbyterum eiusdem Ecclesiae designet, si fieri potest, qui baptismum ministret.

CAN. 679 - Baptismi suscipiendi capax est omnis et solus homo nondum baptizatus.

CAN. 680 - Foetus abortivus, si vivit et si id fieri potest, baptizetur.

CAN. 681 - § 1. Ut infans licite baptizetur, oportet:

1° spes habeatur fundata eum in fide Ecclesiae catholicae educatum iri firma § 5;

2° parentes, saltem eorum unus, aut is, qui legitime eorundem locum tenet, consentiant.

§ 2. Infans expositus et inventus, nisi de eiusdem baptismo certe constat, baptizetur.

§ 3. Rationis usu ab infantia destituti baptizandi sunt ut infantes.

§ 4. Infans sive parentum catholicorum sive etiam acatholicorum,

التشريعات الدينية

عندما يُهدِّدُ حياتَه خطرٌ شديدٌ وتحكمُ الفطِنةُ أنّه سيموتُ قبلَ بلوغه سنَّ الرُّشد.

البند ٥ – يُعمَّدُ جوازًا ابنُ المسيحيّينَ غيرِ الكاثوليكيّين إذا طلبَ ذلك الوالدانِ، أو أحدُهما فقط، أو الشخصُ الذي يقومُ مَقامَهما شرعًا، وإذا استحالَ عليهم، ماديًّا أو معنويًّا، الوصولُ الى كاهنِهم الخاصّ.

القانون ٦٨٢ – البند ١ – لكي يستطيعَ من تجاوزَ سنَّ الطُّفولةِ أن ينالَ سرَّ المعموديّةِ يلزمُه أن يُظهرَ رغبتَهُ في تقبّلِ المعموديَّةِ، وأن يكونَ مُلِمّاً إلمامًا كافيًا بحقائقِ الإيمان، ومُختَبرًا في الحياةِ المسيحيّة؛ وإلى ذلك يجبُ تحريضُه على أن يندمَ على خطاياه.

البند ٢ – يستطيعُ أن ينالَ المعموديَّةَ مَن تجاوزَ سِنَّ الطُّفولة وكان في خطرِ الموت، إذا كان مُلِمًّا بعضَ الإلمامِ بحقائقِ الإيمان الأساسيّة، وإذا أظهرَ بطريقةٍ ما نيّتَه في تقبّلِ المعموديّة.

القانون ٦٨٣ – يجبُ الاحتفالُ بالمعموديّةِ وفقًا للمراسيمِ الليتورجيّةِ في الكنيسةِ المستقلّةِ التي يجبُ أن ينتمي اليها مَن سيُعمَّد على قاعدةِ الشرع.

القانون ٦٨٤ – البند ١ – مِن أقدمِ عاداتِ الكنائسِ أن يكونَ للمعتَمدِ عرّابٌ واحدٌ على الأقلّ.

البند ٢ – مِن مهمّةِ العرّابِ أن يقفَ الى جانبِ المعتَمد الذي تجاوز سنَّ الطفولةِ في تلقينه المبادىء المسيحيّة، أو أن يقدّمَهُ إذا كان طفلاً ويحوّطَه بالعناية، حتى يَسيرَ ذلك المعتمدُ بمعموديّتِهِ سيرةً مسيحيّةً لائقة، ويقومَ قيامًا أمينًا بالواجباتِ التي تقتضيها.

القانون ٦٨٥ – البند ١ – لكي يقومَ أحدٌ قيامًا صحيحًا بمهمّة العرّابِ يلزمه:

١ً – أن يكونَ مُلِمًّا بالأسرارِ الثلاثة: المعموديّة والمَسْحِ بالميرون والإفخارستيّا؛

٢ً – أن يكونَ منتميًا الى الكنيسةِ الكاثوليكيّة مع التقيُّدِ بالبند ٣؛

٣ً – أن يكونَ في نيّتِهِ القيامُ بهذه المهمّة؛

٤ً – أن يختارَه المعتَمِدُ نفسُه أو والِداهُ أو الأوصياء عليه، وفي حالِ افتقادِهم يختارهُ الكاهن؛

التشريعات الدينية

qui in eo versatur vitae discrimine, ut prudenter praevideatur moriturus, antequam usum rationis attingit, licite baptizatur.

§ 5. Infans christianorum acatholicorum licite baptizatur, si parentes aut unus saltem eorum aut is, qui legitime eorundem locum tenet, id petunt et si eis physice aut moraliter impossibile est accedere ad ministrum proprium.

CAN. 682 - § 1. Ut infantia egressus baptizari possit, requiritur, ut voluntatem suam baptismum suscipiendi manifestet, sufficienter in veritatibus fidei sit instructus et in vita christiana probatus; admoneatur etiam, ut de peccatis suis doleat.

§ 2. Infantia egressus, qui in periculo mortis versatur, baptizari potest, si quam de praecipuis veritatibus fidei habet cognitionem et quovis modo intentionem suam baptismum suscipiendi manifestavit.

CAN. 683 - Baptismus celebrari debet secundum praescripta liturgica Ecclesiae sui iuris, cui ad normam iuris baptizandus ascribendus est.

CAN. 684 - § 1. Ex vetustissimo Ecclesiarum more baptizandus unum saltem habeat patrinum.

§ 2. Patrini ex suscepto munere est baptizando, qui infantia egressus est, in initiatione christiana astare vel baptizandum infantem praesentare atque operam dare, ut baptizatus vitam christianam baptismo congruam ducat et obligationes cum eo cohaerentes fideliter impleat.

CAN. 685 - § 1. Ut quis patrini munere valide fungatur, requiritur, ut:

1° sit tribus sacramentis baptismi, chrismationis sancti myri et Eucharistiae initiatus;

2° ad Ecclesiam catholicam pertineat firma § 3;

3° intentionem id munus gerendi habeat;

4° sit ab ipso baptizando aut eius parentibus vel tutoribus aut, si desunt, a ministro designatus;

التشريعات الدينية

٥ً – أن لا يكونَ أبا المعتَمد أو أمَّه أو زوجَهُ؛

٦ً – أن لا يكون مُعاقَبًا بالحرم، حتّى والأصغرِ، أو الرّبطِ، أو الحطِّ، أو الحرمانِ من حقِّ القيامِ بمهمّة العرّاب.

البند ٢ – لكي يكونَ قيامُ أحَدٍ بمهمّةِ العرّابِ جائزًا يلزمُ الى ذلك أن يكونَ قد بلغَ السنَّ المطلوبةَ في الشرعِ الخاصّ، وأن يكونَ ذا سيرةٍ تليق بالإيمان وبالمهمّة.

البند ٣ – يجوزُ لسببٍ صوابيٍّ قبولُ أحدِ أبناءِ كنيسةٍ شرقيّةٍ غيرِ كاثوليكيّةٍ لمهمّةِ عرّابٍ على أن يكونَ معه أبدًا عرّابٌ كاثوليكيّ.

القانون ٦٨٦ – البند ١ – يجبُ على الوالدين أن يَعْملا على تعميدِ طفْلِها في أقربِ وقتٍ ممكن تمشّيًا والعادةَ المشروعة.

البند ٢ – على خوري الرعيّةِ أن يُطلعَ وَالِدَي الطّفلِ الذي سيُعَمّد والقائمين بمهمّةِ العرّابِ إطلاعًا عميقًا على معنى هذا السرّ، وعلى الواجباتِ التي تُرافقُه، ويُهيّئَهم للاحتفال به تهيئًا كافيًا.

القانون ٦٨٧ – البند ١ – في غيرِ حالِ الضرورةِ يُحْتَفل بالمعموديّةِ في كنيسةِ الرعيّة، مع الحفاظِ على العاداتِ المشروعة.

البند ٢ – إلّا أنّه يُمكنُ منحُ المعموديّةِ في المنازلِ الخاصّة على قاعدةِ الشرعِ الخاصِّ أو بإذنٍ من الرئيسِ الكنسيِّ المحليّ.

القانون ٦٨٨ – يُعنى مانِحُ سرِّ المعموديّة، ما لم يكن العرّابُ حاضرًا، بأن يكون هنالك شاهدٌ واحدٌ على الأقلّ يمكنُ إثباتُ الاحتفالِ بالمعموديّةِ بوساطته.

القانون ٦٨٩ – البند ١ – على خوري المكانِ الذي يُحتفَل فيه بالمعموديَّةِ أن يدوّنَ في سجلِّ العمادات، بدقّةٍ وبغيرِ إبطاء، أسماءَ المعمَّدين مع ذكرِ خادمِ السرّ، والوالدين والعرّابين، والشهودِ إذا كان هنالك شهود، ومكانِ التعميدِ وتاريخه، ومكانِ الولادةِ، والكنيسةِ المستقلّةِ التي سُجّل فيها المعمَّدون.

البند ٢ – إذا كان الأمرُ أمرَ ابنٍ من أمٍّ غيرِ متزوّجةٍ وجبَ تسجيلُ اسمِ الأمِّ إذا

التشريعات الدينية

5° non sit pater aut mater aut coniux baptizandi;

6° non sit poena excommunicationis, etiam minoris, suspensionis, depositionis vel privationis iuris patrini munus gerendi punitus.

§ 2. Ut quis patrini munere licite fungatur, insuper requiritur, ut aetatem iure particulari requisitam habeat atque vitam ducat fidei et muneri suscipiendo congruam.

§ 3. Iusta de causa licet admittere christifidelem alicuius Ecclesiae orientalis acatholicae ad munus patrini, sed semper simul cum patrino catholico.

CAN. 686 - § 1. Parentes obligatione tenentur, ut infans quam primum secundum legitimam consuetudinem baptizetur.

§ 2. Curet parochus, ut infantis baptizandi parentes itemque, qui munus patrini sunt suscepturi, de significatione huius sacramenti deque obligationibus cum eo cohaerentibus congrue edoceantur et ad celebrationem sacramenti apte praeparentur.

CAN. 687 - § 1. Baptismus extra casum necessitatis in ecclesia paroeciali celebrandus est salvis legitimis consuetudinibus.

§ 2. In domibus autem privatis baptismus ministrari potest ad normam iuris particularis vel de Hierarchae loci licentia.

CAN. 688 - Qui baptismum ministrat, curet, ut, nisi adest patrinus, habeatur saltem testis, a quo celebratio baptismi probari potest.

CAN. 689 - § 1. Parochus loci, ubi baptismus celebratur, debet nomina baptizatorum mentione facta de ministro, parentibus ac patrinis necnon, si assunt, testibus, de loco ac die baptismi, in librum baptizatorum sedulo et sine mora referre, simul indicatis loco nativitatis necnon Ecclesia sui iuris, cui baptizati ascribuntur.

§ 2. Si de filio agitur ex matre non nupta nato, nomen matris inserendum est, si publice de eius maternitate constat aut mater sua sponte scripto vel coram duobus testibus id petit; item nomen patris

التشريعات الدينية

تبيَّنت أمومتُها علنًا، أو إذا طلبت هي ذلك تلقائيًّا وكتابةً أو أمامَ شاهدَيْن؛ ووجبَ كذلك تسجيلُ اسمِ الأبِ إذا تبيّنت أبوّتُه في وثيقةٍ علنيّة أو بتصريحٍ منه أمام خوري الرعيّةِ وشاهدَينِ؛ وفي ما سوى ذلك يُسجَّلُ اسمُ المعمَّدِ في غيرِ تعيين للأب أو لاسم الوالدَين.

البند ٣ – وإذا كانَ الأمرُ أمرَ ابنٍ بالتَّبنّي تُسجَّلُ أسماءُ المُتبنِّين، وإذا كان ذلكَ يُذكَر في السّجلِّ الرسميِّ في المنطقةِ تُسجَّلُ اسماءُ الوالدين الطبيعيّين على قاعدةِ البندين ١ و٢ مع مراعاة الشّرع الخاص.

القانون ٦٩٠ – إذا مُنحَ سرُّ المعموديّةِ ولم يمنحه خوري الرعيّة أو لم يُمنح بحضوره وجبَ على خادمِ ذلكِ السرِّ أن يُعْلِمَ الخوري المحليَّ بالأمر.

القانون ٦٩١ – لإثباتِ المعموديّة تكفي، إذا لم يكن في الأمرِ ضررٌ لأحد، شهادةُ شاهدٍ واحدٍ فوقَ الشُّبهات، أو تصريحٌ من المعتَمِدِ نفسه تدعمه براهينُ ثابتة، ولا سيّمَا إذا كانَ متجاوِزًا سنَّ الطفولة.

الفصل الثّاني

في سِرّ المَسْحِ بالمَيْرون

القانون ٦٩٢ – لا بُدَّ لِمَن نالوا سرَّ المعموديّة، مِن أن يُمسَحوا بالميرونِ المقدَّس، حتَّى إذا وُسِموا بخَتْمِ الروحِ القُدسِ أصبحوا أقدرَ على الشّهادةِ وعلى الاشتراكِ في بناءِ ملكوتِ المسيح.

القانون ٦٩٣ – المَيرونُ المقدَّسُ الذي يؤخَذُ مِن زيتِ الزيتونِ أو من زيتِ نباتاتٍ أُخرى ومن أطياب، يقوم بصُنعهِ الأسقفُ وحدَه، يُستثنى من ذلك الشّرعُ الخاصُّ الذي يقصرُ هذا الصّنعَ على البطريرك.

القانون ٦٩٤ – في تقليدِ الكنائسِ الشرقيّةِ أنّ الكاهنَ هو الذي يَمْسَحُ بالميرونِ المقدَّسِ وذلك مع المعموديّةِ أو مُنفصلاً عنها.

القانون ٦٩٥ – البند ١ – يجبُ أن يُمنحَ سرُّ المَسْحِ بالميرونِ المقدَّسِ مع المعموديّةِ

التشريعات الدينية

inserendum est, si eius paternitas probatur aliquo documento publico aut ipsius declaratione coram parocho et duobus testibus facta; in ceteris casíbus inscribatur nomen baptizati nulla indicatione de patris aut parentum nomine facta.

§ 3. Si de filio adoptivo agitur, inscribantur nomina adoptantium necnon, saltem si ita fit in actu civili regionis, parentum naturalium ad normam §§ 1 et 2 attento iure particulari.

CAN. 690 - Si baptismus nec a parocho nec eo praesente ministratus est, minister de re certiorem facere debet parochum loci.

CAN. 691 - Ad baptismum probandum, si nemini fit praeiudicium, sufficit declaratio unius testis omni exceptione maioris aut declaratio ipsius baptizati argumentis indubiis fundata, praesertim si ipse infantia egressus baptismum suscepit.

Caput II
De chrismatione sancti myri

CAN. 692 - Oportet eos, qui baptizati sunt, sancto myro chrismari, ut sigillo doni Spiritus Sancti signati aptiores testes atque coaedificatores Regni Christi efficiantur.

CAN. 693 - Sanctum myrum, quod ex oleo olivarum aut aliarum plantarum et ex aromatibus constat, a solo Episcopo conficitur salvo iure particulari, secundum quod haec potestas Patriarchae reservatur.

CAN. 694 - Ex Ecclesiarum orientalium traditione chrismatio sancti myri sive coniunctim cum baptismo sive separatim ministratur a presbytero.

CAN. 695 - § 1. Chrismatio sancti myri ministrari debet coniunctim cum baptismo, salvo casu verae necessitatis, in quo

التشريعات الدينية

إلّا في حالِ الضَّرورةِ، وفي تلك الحال يُعنى بأن يُمنحَ في أقربِ وقتٍ مُمكِنٍ.

البند ٢ – إذا مُنِحَ سرُّ المَسْحِ بالميرونِ المقدّسِ بمَعْزلٍ عن المعموديّةِ، وجبَ على مانِحه أن يُعلم بذلك خوري المكانِ الذي مُنِحت فيه المعموديّة.

القانون ٦٩٦ – **البند ١** – يستطيعُ جميعُ كهنةِ الكنائسِ الشرقيّةِ أن يمنحوا منحًا صحيحًا، مع المعمودية أو خارجًا عنها، سرَّ المَسْحِ بالميرونِ المقدّسِ لأيٍّ من مؤمني كلِّ كنيسةٍ مستقلّةٍ، ولا يُستثنى من ذلك مؤمنو الكنيسةِ اللاتينيّة.

البند ٢ – يستطيعُ مؤمنو الكنائسِ الشرقيّةِ أن يتقبّلوا سرَّ المَسْحِ بالميرونِ المقدّسِ تقبُّلاً صحيحًا حتّى من كهنةِ الكنيسةِ اللاتينيّةِ وفقًا للصلاحيّاتِ التي خُوِّلوها.

البند ٣ – يجوزُ أن يَمنحَ سرَّ المَسْحِ بالميرونِ المقدّسِ أيُّ كاهنٍ يمنحُه لمؤمني كنيستِهِ الخاصّةِ المستقلّةِ وحدَهم؛ وفي ما يتعلّقُ بمؤمني الكنائسِ الأخرى المستقلّةِ يجوزُ له ذلك إذا كانوا من الخاضعين له أو ممَّن دَعاه إلى تعميدهم داعٍ آخرُ شرعيّ، أو كانوا في خطر الموت، هذا معَ المراعاةِ الدائمةِ للاتّفاقاتِ المعقودةِ في هذا الموضوع بين الكنائس المستقلّة.

القانون ٦٩٧ – تكتملُ التَّنشئةُ الأسراريَّةُ في سرِّ الخلاصِ بتقبُّلِ الإفخارستيّا الإلهيّة؛ لهذا يجب، في أقربِ وقتٍ ممكن، منحُ المؤمنِ الافخارستيّا الإلهيّةَ بعدَ المعموديّةِ والمَسْحِ بالميرونِ المقدّس، على قاعدةِ الشّرعِ الخاصِّ في كنيستِهِ المستقلّة.

الفصل الثّالث

في الإفخارستيّا الإلهيّة

القانون ٦٩٨ – في الليتورجيّا الإلهيّةِ يُواصَلُ بقوّةِ الروحِ القدس، وبخدمةِ الكاهنِ العامِلِ بشخصِ المسيحِ، فضلاً عن تقدمةِ الكنيسة، [يُواصَلُ] ما فَعلَهُ الربُّ يسوعُ نفسُه في العشاء الأخير، إذ أعطى تلاميذَهُ جسدَه الذي سيقرَّبُ على الصّليبِ لأجلنا ودمَه الذي سَيُسفكُ في سبيلنا، مُقيمًا ذبيحةً حقيقيّةً وسرّيّة، تُحيَا بها، مع الشُّكرِ والتّمجيد، ذكرى ذبيحةِ الصّليب الدمويّة، تُقيمها الكنيسةُ وتشتركُ فيها تقدمةً وتناولاً للتّعبيرِ عن وحدةِ شعبِ اللهِ واكتمالها في بناءِ جسدِ المسيحِ الذي هو الكنيسة.

التشريعات الدينية

tamen curandum est, ut quam primum ministretur.

§ 2. Si celebratio chrismationis sancti myri non fit simul cum baptismo, minister tenetur de ea certiorem facere parochum loci, ubi baptismus ministratus est.

CAN. 696 - § 1. Omnes presbyteri Ecclesiarum orientalium chrismationem sancti myri sive coniunctim cum baptismo sive separatim valide ministrare possunt omnibus christifidelibus cuiusque Ecclesiae sui iuris, etiam Ecclesiae latinae.

§ 2. Christifideles Ecclesiarum orientalium chrismationem sancti myri valide suscipere possunt etiam a presbyteris Ecclesiae latinae secundum facultates, quibus praediti sunt.

§ 3. Quivis presbyter solis christifidelibus propriae Ecclesiae sui iuris chrismationem sancti myri licite ministrat; quod vero ad christifideles aliarum Ecclesiarum sui iuris attinet, hoc licite fit, si agitur de propriis subditis, de eis, quos ex alio titulo legitime baptizat, vel de eis, qui in periculo mortis versantur, et salvis semper conventionibus hac in re inter Ecclesias sui iuris initis.

CAN. 697 - Initiatio sacramentalis in mysterium salutis susceptione Divinae Eucharistiae perficitur, ideoque Divina Eucharistia post baptismum et chrismationem sancti myri christifideli ministretur quam primum secundum normam iuris particularis propriae Ecclesiae sui iuris.

Caput III

De Divina Eucharistia

CAN. 698 - In Divina Liturgia per ministerium sacerdotis in persona Christi super oblationem Ecclesiae agentis perpetuatur virtute Spiritus Sancti, quod ipse fecit in novissima Cena Dominus Jesus, qui discipulis dedit Corpus Suum in Cruce pro nobis offerendum Sanguinemque Suum pro nobis effundendum, verum mysticumque instaurans sacrificium, quo cruentum illud Crucis sacrificium cum gratiarum actione commemoratur, actuatur et ab Ecclesia participatur tum oblatione tum communione ad significandam et perficiendam unitatem populi Dei in aedificationem Corporis Sui, quod est Ecclesia.

التشريعات الدينية

القانون ٦٩٩ – البند ١ – للأساقفةِ والكهنةِ وحدَهم حقُّ إقامةِ الليتورجيّا الإلهيّة.

البند ٢ – للشَّمامسةِ الإنجيليّينَ، بفِعْلِ خدمتهم الخاصّة، بعضُ النصيبِ في مشاركة الأساقفة والكهنة، في إقامَةِ الليتورجيّا الإلهيّةِ وفقًا لما تَرْسمهُ الكُتب الطقسيّة.

البند ٣ – المؤمنونَ المسيحيّونَ الآخرَون الذين يجتمعون، بفعلِ معموديّتهم وبمسحهم بالميرونِ المقدَّس، على الاحتفال بالليتورجيًّا الإلهيّة، فإنّهم يشتركونَ فعليًّا في ذبيحةِ المسيحِ بالطريقةِ المحدَّدةِ في الكتبِ الطقسيّة أو في الشرعِ الخاصّ، ويكونُ اشتراكُهم على أكملهِ إذا تناولوا من تلك الذبيحةِ عينها جسدَ الربِّ ودمَه.

القانون ٧٠٠ – البند ١ – بالنظرِ الى طريقةِ إقامةِ الليتورجيّا الإلهيّة، سواءٌ كان ذلك على انفرادٍ أو بالاشتراكِ مع الغير، يجبُ قبل كلِّ شيءٍ اعتبارُ مُتطلَّباتِ المؤمنين الرَّاعويّة.

البند ٢ – وَلْيحتفلِ الكهنةُ بالليتورجيا الإلهيّةِ، إذا أمكنَهم ذلك، مع الأسقفِ مترئّسًا، أو معَ كاهنٍ آخر، بحيثُ تظهَرُ وحدةُ الكهنوتِ والذَّبيحةِ ظهورَ انسجامٍ وتناغم؛ ومعَ ذلك فلكلِّ كاهنٍ الحقُّ بأن يحتفلَ بالليتورجيًّا الإلهيّةِ منفردًا، إلّا في الوقتِ وفي الكنيسةِ التي يجري فيهما احتفالٌ مُشترَك.

القانون ٧٠١ – من الممكنِ بإذنٍ من الأسقفِ الأبرشيّ، أن يجريَ الاشتراكُ في التقديسِ بينَ أساقفةٍ وكهنةٍ من كنائس مختلفةٍ مُستقلَّةٍ، لسببٍ صوابيٍّ ولا سيّما تعزيزِ المحبّةِ وإظهارِ الوحدةِ بينَ الكنائس، على أن يتّبعوا جميعًا ما ترسُمه كتُبُ المحتفلِ الأوّلِ الطقسيّةُ، وذلك بمعزلٍ على كلِّ توفيقيّةٍ ليتورجيّة، ويُفضَّل ارتداءُ الثيابِ الطقسيّةِ المُلائمة، وشاراتِ الكنيسةِ الخاصّةِ المستقلّةِ.

القانون ٧٠٢ – يُحظَرُ على الكهنةِ الكاثوليكيّينَ أن يشتركوا مع كهنةٍ أو خدَمةٍ غيرِ كاثوليكيّين، في الاحتفالِ بالليتورجيًّا الإلهيّة.

القانون ٧٠٣ – البند ١ – لا يُقبلُ الكاهنُ الغريبُ للاحتفالِ بالليتورجيّا الإلهيّةِ إلّا إذا قدَّمَ لرئيسِ الكنيسةِ رسالةَ توصيةٍ من رئيسهِ الكنسيّ، أو إذا اتَّضحت لرئيسِ الكنيسةِ اتّضاحًا كافيًا، وبأيِّ طريقةٍ من الطُّرق، استقامةُ هذا الغريب.

التشريعات الدينية

CAN. 699 - § 1. Potestatem celebrandi Divinam Liturgiam habent soli Episcopi et presbyteri.

§ 2. Diaconi cum Episcopis et presbyteris proprio ministerio secundum praescripta librorum liturgicorum in celebratione Divinae Liturgiae artiorem partem habent.

§ 3. Ceteri christifideles virtute baptismi atque chrismationis sancti myri in celebrationem Divinae Liturgiae concurrentes modo in libris liturgicis vel iure particulari determinato in Sacrificio Christi actuose participant et quidem plenius, si ex eodem Sacrificio Corpus et Sanguinem Domini sumunt.

CAN. 700 - § 1. Quod ad modum Divinam Liturgiam celebrandi spectat, utrum singillatim an in concelebratione facienda sit, prae oculis habeantur imprimis pastorales christifidelium necessitates.

§ 2. Si tamen fieri potest, Divinam Liturgiam presbyteri una cum Episcopo praeside aut cum alio presbytero celebrent, cum ita opportune unitas sacerdotii ac sacrificii manifestetur; integrum tamen manet ius uniuscuiusque sacerdotis Divinam Liturgiam singillatim celebrandi, non autem eodem tempore, quo in eadem ecclesia concelebratio habetur.

CAN. 701 - Concelebratio inter Episcopos et presbyteros diversarum Ecclesiarum sui iuris iusta de causa praesertim caritatem fovendi atque unionem inter Ecclesias manifestandi gratia de Episcopi eparchialis licentia fieri potest omnibus praescripta librorum liturgicorum primi celebrantis sequentibus, remoto quolibet syncretismo liturgico et retentis optabiliter vestibus liturgicis et insignibus propriae Ecclesiae sui iuris.

CAN. 702 - Sacerdotes catholici vetiti sunt una cum sacerdotibus vel ministris acatholicis Divinam Liturgiam concelebrare.

CAN. 703 - § 1. Sacerdos extraneus ad celebrandam Divinam Liturgiam non admittatur, nisi rectori ecclesiae litteras commendatitias sui Hierarchae exhibet aut alio modo ipsi rectori de eius probitate satis constat.

البند ٢ – للأسقفِ الأبرشيّ الحرّيّةُ في أن يُصدرَ قَواعدَ في هذا الموضوعِ أكثرَ تحديدًا، يتقيَّدُ بها جميعُ الكهنةِ حتّى إذا كان لهم أيُّ نوعٍ من أنواعِ الحصانة.

القانون ٧٠٤ – تُمكنُ وتُمتَدح إقامَةُ الليتورجيّا الإلهيّة جميعَ الأيّام ما عدا تلك التي يَسْتَثنيها ما تَرسْمُه الكتبُ الطقسيَّةُ في الكنيسةِ المستقلّةِ التي يَنْتمي اليها الكاهِن.

القانون ٧٠٥ – البند ١ – يستطيعُ الكاهنُ الكاثوليكيُّ أن يُقيمَ الليتورجيّا الإلهيّةَ على هيكلِ أيّ كنيسةٍ كاثوليكيَّة.

البند ٢ – لكي يستطيعَ الكاهنُ أن يحتفلَ بالليتورجيّا الإلهيّةِ في كنيسةِ غيرِ الكاثوليكيّين، لا بُدَّ له مِن إذنِ الرئيسِ الكنسيِّ المحليّ.

القانون ٧٠٦ – لا بُدّ للقرابين المقدَّسةِ، التي تُقدَّم في الليتورجيّا الإلهيّة، من أن تكونَ خبزًا من حنطةٍ خالِصةٍ وحديثَ الصّنع، بحيثُ لا ينالُها خطرُ فسادٍ، وخمرًا طبيعيًّا مُستخرجًا من عصير الكرمة وخاليًا من الفساد.

القانون ٧٠٧ – البند ١ – في ما يتعلَّقُ بصُنْعِ الخبزِ الإفخارستيّ، والصَّلواتِ التي يُقيمها الكهنةُ قبلَ الاحتفالِ بالليتورجيّا الإلهيّة، والتقيُّدِ بالصَّوْمِ الإفخارستيّ، وارتداءِ الثّيابِ الطقسيّة، وزمنِ الاحتفال ومكانِه، كلِّ ذلك وما شابَهة يجب أن تُحدِّدَهُ بعنايةٍ قواعِدُ الشرعِ الخاصِّ في كلِّ كنيسةٍ مستقلّة.

البند ٢ – يجوزُ، عندَ تجنُّبِ استغرابِ المؤمنين، استعمالُ ما لكنيسةٍ أُخرى مستقلّةٍ من ثيابٍ طقسيَّةٍ وخبزٍ، إذا لم يتوفَّر للمحتفلِ ما في كنيستِه الخاصّةِ المستقلّةِ من ثيابٍ طقسيّةٍ وخبز.

القانون ٧٠٨ – لِيُعْنَ الرُّؤساءُ الكنسيّونَ المحليّونَ والخوارنةُ بأن يُطْلَعَ المُؤْمنونَ المسيحيّونَ تمامَ الإطلاعِ على واجبِ تقبُّلِ الإفخارستيّا الإلهيَّة في خطرِ الموتِ فضلاً عن الأوقاتِ التي تُقرُّها التقاليدُ المحمودةُ جدًّا أو يُقرُّها شرعُ الكنيسةِ المستقلَّةِ الخاصّ، ولا سيّما زمنِ الفصحِ الذي وضعَ فيه السيّدُ المسيحُ أسرارَ الإفخارستيّا.

القانون ٧٠٩ – البند ١ – الكاهنُ هو الذي يوزّعُ الإفخارستيّا الإلهيَّةَ، أو الشمّاسُ

التشريعات الدينية

§ 2. Integrum est Episcopo eparchiali hac de re normas magis determinatas ferre ab omnibus sacerdotibus, etiam quomodocumque exemptis, servandas.

CAN. 704 - Divina Liturgia omnibus diebus laudabiliter celebrari potest exceptis eis, qui secundum praescripta librorum liturgicorum Ecclesiae sui iuris, cui sacerdos ascriptus est, excluduntur.

CAN. 705 - § 1. Sacerdos catholicus Divinam Liturgiam celebrare potest super altare cuiusvis Ecclesiae catholicae.

§ 2. Ut sacerdos Divinam Liturgiam in ecclesia acatholicorum celebrare possit, licentia eget Hierarchae loci.

CAN. 706 - In Divina Liturgia sacra dona, quae offeruntur, sunt panis mere triticeus recenter confectus ita, ut nullum sit periculum corruptionis, et vinum naturale de genimine vitis non corruptum.

CAN. 707 - § 1. Circa panis eucharistici confectionem, preces a sacerdotibus ante celebrationem Divinae Liturgiae persolvendas, ieiunium eucharisticum servandum, vestes liturgicas, tempus et locum celebrationis et huiusmodi iure particulari uniuscuiusque Ecclesiae sui iuris normae accurate statui debent.

§ 2. Remota christifidelium admiratione licet uti vestibus liturgicis et pane alterius Ecclesiae sui iuris, si vestes liturgicae et panis propriae Ecclesiae sui iuris praesto non sunt.

CAN. 708 - Curent Hierarchae loci ac parochi, ut omni diligentia christifideles instruantur de obligatione Divinam Eucharistiam suscipiendi in periculo mortis necnon temporibus a laudabilissima traditione vel iure particulari propriae Ecclesiae sui iuris statutis, praesertim vero tempore Paschali, in quo Christus Dominus eucharistica mysteria tradidit.

CAN. 709 - § 1. Divinam Eucharistiam distribuit sacerdos vel

التشريعات الدينية

الإنجيليُّ أيضاً إذا كان ذلك في الشرعِ الخاصِّ بكنيسته.

البند ٢ – لسينودسِ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيّة، أو مجلسِ الرُّؤساءِ الكنسيّين، الصّلاحيّةُ في وضعِ القواعدِ الملائمةِ التي تُتيحُ للمؤمنينَ الآخرين بأن يوزّعوا أيضاً الإفخارستيّا الإلهيّة.

القانون ٧١٠ – في موضوعِ اشتراكِ الأطفالِ في الإفخارستيّا الإلهيّةِ بعدَ المعموديّةِ والمسْحِ بالميرونِ المقدّس، يُتّبَعُ ما ترسُمه الكتبُ الطقسيّةُ في الكنيسةِ الخاصّةِ المستقلّةِ وذلك في فطنةٍ وحيطة.

القانون ٧١١ – مَن كان يعي أنّ على ضميرهِ خطيئةً ثقيلةً لا يجوزُ له أن يحتفلَ بالليتورجيّا الإلهيّة، ولا أن يتناول الإفخارستيّا الإلهيّة، ما لم يكن هنالك سببٌ خطيرٌ وغيابُ السّانحةِ الملائمةِ لتقبُّلِ سرِّ التوبة؛ وفي هذهِ الحالِ يجبُ اللُّجوءُ الى فِعلِ النّدامةِ الكاملةِ الذي يتضمّنُ قصدَ الإقبالِ على هذا السرِّ في أقربِ وقتٍ مُمكنٍ.

القانون ٧١٢ – يجبُ أن يُبعَد عن تناولِ الإفخارستيّا الإلهيّة مَن كانوا علنًا غيرَ أهلٍ لها.

القانون ٧١٣ – **البند ١** – لِتوزُّعِ الإفخارستيّا الإلهيّةُ في أثناءِ الاحتفالِ بالليتورجيّا الإلهيّة، مالم يكن هنالِك سببٌ صوابيٌّ يدعو الى غيرِ ذلك.

البند ٢ – في ما هو مِن أمرِ التهيُّؤِ للاشتراكِ في الإفخارستيّا الإلهيّةِ بالصوم، والصلواتِ والأعمالِ الأُخرى، يتقيّدُ المؤمنونَ المسيحيّونَ تقيُّدًا شديدًا بقواعدِ الكنيسةِ المستقلّةِ التي ينتمون إليها، ليس ضمنَ حدودِ ولايةِ هذه الكنيسةِ وحَسْب، بل في كلِّ مكانٍ من الأرض وبقدرِ ما يمكن ذلك.

القانون ٧١٤ – **البند ١** – في الكنائسِ التي يُحتَفلُ فيها بالعبادةِ الإلهيّة العموميّة، وعدّةَ مرّاتٍ في الشهر على الأقلّ يجبُ الاحتفاظُ بالإفخارستيّا الإلهيّةِ لأجل المرضى خصوصاً، وذلك بالتّقيُّدِ الدقيقِ بما ترسُمه الكتُب الطقسيّة في الكنيسةِ الخاصّة المستقلّة، ولكي يقدِّمَ لها المؤمنُونَ العبادةَ بأسمى ما لديهم من تَجلّة.

التشريعات الدينية

iure particulari propriae Ecclesiae sui iuris ita ferente etiam diaconus.

§ 2. Integrum est Synodo Episcoporum Ecclesiae patriarchalis vel Consilio Hierarcharum opportunas normas statuere, secundum quas etiam alii christifideles Divinam Eucharistiam distribuere possunt.

CAN. 710 - Circa infantium in Divina Eucharistia participationem post baptismum et chrismationem sancti myri serventur opportunis adhibitis cautelis praescripta librorum liturgicorum propriae Ecclesiae sui iuris.

CAN. 711 - Qui peccati gravis sibi conscius est, Divinam Liturgiam ne celebret neque Divinam Eucharistiam suscipiat, nisi adest gravis ratio et deest opportunitas sacramentum paenitentiae suscipiendi; quo in casu elicere debet actum perfectae contritionis, qui includit propositum quam primum ad hoc sacramentum accedendi.

CAN. 712 - Arcendi sunt a susceptione Divinae Eucharistiae publice indigni.

CAN. 713 - § 1. Divina Eucharistia distribuenda est in celebratione Divinae Liturgiae, nisi iusta causa aliud suadet.

§ 2. Circa praeparationem participationis Divinae Eucharistiae per ieiunium, preces aliaque opera christifideles fideliter normas Ecclesiae sui iuris, cui ascripti sunt, servent non solum intra fines territorii eiusdem Ecclesiae, sed, quatenus fieri potest, ubique terrarum.

CAN. 714 - § 1. In ecclesiis, ubi cultus divinus publicus et saltem aliquoties in mense Divina Liturgia celebratur, Divina Eucharistia custodiatur praesertim pro infirmis, praescriptis librorum liturgicorum propriae Ecclesiae sui iuris fideliter servatis, atque summa reverentia a christifidelibus adoretur.

التشريعات الدينية

٤٠٢ ـــــــ

§ 2. Custodia Divinae Eucharistiae subest vigilantiae ac moderamini Hierarchae loci.

CAN. 715 - § 1. Sacerdotibus licet oblationes recipere, quas christifideles secundum probatum Ecclesiae morem pro celebratione Divinae Liturgiae ad proprias intentiones ipsis offerunt.

§ 2. Licet etiam, si ita fert legitima consuetudo, oblationes recipere pro Liturgia Praesanctificatorum et pro commemorationibus in Divina Liturgia.

CAN. 716 - Firmo can. 1013 enixe commendatur, ut Episcopi eparchiales, quatenus fieri potest, praxim introducant, secundum quam solum eae oblationes occasione Divinae Liturgiae recipiantur, quas christifideles sua sponte offerunt; singuli vero sacerdotes libenter etiam sine ulla oblatione Divinam Liturgiam ad intentionem christifidelium praecipue egentium celebrent.

CAN. 717 - Sacerdotes, si oblationes ad Divinam Liturgiam celebrandam a christifidelibus alterius Ecclesiae sui iuris accipiunt, gravi obligatione tenentur de his oblationibus servandi normas illius Ecclesiae, nisi aliud constat ex parte offerentis.

Caput IV

De sacramento paenitentiae

CAN. 718 - In sacramento paenitentiae christifideles, qui, peccatis post baptismum commissis, ad Deum a Spiritu Sancto ducti corde convertuntur et dolore de peccatis moti propositum novae vitae ineunt, per ministerium sacerdotis, facta ipsi confessione et dignae satisfactionis acceptatione, veniam a Deo obtinent simulque cum Ecclesia, quam peccando vulneraverunt, reconciliantur; quo modo hoc sacramentum quam maxime ad vitam christianam fovendam confert et ad Divinam Eucharistiam suscipiendam disponit.

CAN. 719 - Qui gravis peccati sibi conscius est, quam primum fieri potest, sacramentum paenitentiae suscipiat; omnibus vero

التشريعات الدينية

أقربِ وقتٍ ممكن ؛ ويُوصَى جميعُ المؤمنينَ المسيحيّينَ بشدّةٍ أن يَتقبَّلوا هذا السرَّ بتواتُر، ولا سيّما في زمَني الصومِ والتوبةِ المقرَّرينِ في كنيستِهم الخاصّةِ المستقلّة.

القانون ٧٢٠ – البند ١ – بالاعترافِ الفرديّ الكاملِ والحلِّ وحدَهما تقومُ الطريقةُ العاديّةُ التي يستطيعُ بها المؤمنُ الذي يعي أنّ على ضميرِهِ خطيئةً ثقيلةً أن يتصالحَ مع اللهِ والكنيسة ؛ ولا تَعْذُرُ من هذاالاعترافِ إلّا الاستحالةُ الماديّةُ أو المعنويّة ؛ ومن الممكنِ في تلكَ الحالةِ أن تحصُلَ المصالحةُ بطرائِقَ أخرى الى جانبِ هذه الطريقة.

البند ٢ – لا يمكنُ أن يُمنحَ الحلُّ بطريقةٍ عامّةٍ لعدّةِ معترفينَ معًا من غيرِ أن يسبقَ ذلك اعترافٌ فرديٌّ إلّا :

١ – إذا طرأَ خطرُ الموتِ ولم يَسمحِ الوقتُ للكاهنِ أو للكهنةِ أن يَمنحوا سرَّ التوبةِ للمعترفينَ مُنفردين ؛

٢ – إذا كان هنالكَ ضرورةٌ شديدة، أي إذا ارتفعَ عددُ المعترِفينَ ولم يكن من المعرِّفينَ عددٌ يكفي لمنحِ سرِّ التوبةِ لكلِّ واحدٍ في وقتٍ ملائم، بحيثُ يكونُ طالبو الاعتراف، مِن غيرِ تقصيرٍ منهم، مُجبَرين على تحمُّلِ الحرمانِ من النعمةِ السريّةِ أو من تناولِ الإفخارستيّا الإلهيّة مدّةً طويلة ؛ ولكنّ الضرورةَ لن تُعدَّ كافيةً عندما لا يستطيعُ المُعرّفونَ أن يُلبّوا الطلبَ لا لسببٍ إلّا ازدحامَ التّائبين، كما قد يجري ذلك في احتفالٍ عظيمٍ أو في حجٍّ ضَخم.

البند ٣ – مرجعُ البتِّ في مثلِ هذه الضرورةِ الشديدةِ الى الأسقفِ الأبرشيِّ الذي يستطيعُ تحديدَ أحوالِ هذه الضَّرورة بأحكامٍ عامّة أيضاً، وذلك بعدَ التشاورِ معَ البطريركِ وأساقفةِ سائرِ الكنائسِ المستقلّةِ الأبرشيّينَ الذين يمارِسونَ سلطتَهم في رُقعَةِ الولايةِ نفسها.

القانون ٧٢١ – البند ١ – لكي يستطيعَ المؤمنُ أن يستفيدَ من حلٍّ سريٍّ مُنِحَ لعدّةِ أشخاصٍ معًا، لا بُدَّ له، فضلاً عن حُسنِ الاستعداد، من أن يقرنَ الى ذلك النيّةَ بأن يعترفَ منفردًا وفي الوقتِ اللازمِ بخطاياهُ الثقيلةِ التي يتعذّر عليه الاعترافُ بها هكذا في الوقتِ الحاضرِ.

التشريعات الدينية

christifidelibus enixe commendatur, ut frequenter et praesertim temporibus ieiunii et paenitentiae in propria Ecclesia sui iuris servandis hoc sacramentum suscipiant.

CAN. 720 - § 1. Individualis et integra confessio atque absolutio solum constituunt modum ordinarium, quo christifidelis peccati gravis sibi conscius cum Deo et Ecclesia reconciliatur; sola impossibilitas physica vel moralis ab huiusmodi confessione excusat, quo in casu aliis quoque modis reconciliatio haberi potest.

§ 2. Absolutio pluribus simul paenitentibus sine praevia individuali confessione generali modo impertiri non potest, nisi:

1° imminet periculum mortis et tempus non suppetit sacerdoti vel sacerdotibus ad ministrandum sacramentum paenitentiae singulis paenitentibus;

2° est gravis necessitas, videlicet si attento paenitentium numero sacerdotum copia praesto non est ad ministrandum singulis paenitentibus sacramentum paenitentiae intra congruum tempus ita, ut sine propria culpa gratia sacramentali aut susceptione Divinae Eucharistiae diu carere cogantur; necessitas vero non censetur sufficiens, cum confessarii praesto esse non possunt ratione solius magni concursus paenitentium, qualis haberi potest in magna aliqua sollemnitate aut peregrinatione.

§ 3. Decernere, num detur talis gravis necessitas, competit Episcopo eparchiali, qui collatis consiliis cum Patriarchis et Episcopis eparchialibus aliarum Ecclesiarum sui iuris in eodem territorio potestatem suam exercentibus casus talis necessitatis etiam generalibus praescriptis determinare potest.

CAN. 721 - § 1. Ut christifidelis sacramentali absolutione una simul pluribus data frui possit, requiritur non solum, ut sit rite dispositus, sed etiam ut simul sibi proponat singillatim debito tempore confiteri peccata gravia, quae in praesens ita confiteri non potest.

التشريعات الدينية

البند ٢ – يجبُ أن يُطلَعَ المؤمنونَ، كلَّما كانَ ذلك ممكنًا، على تلك الشروطِ المطلوبة، وفضلاً عن ذلك أن يُحرَّضوا، حتّى في حالِ خطرِ الموت، على أن يَعملَ كلُّ واحدٍ منهم فعلَ النّدامة.

القانون ٧٢٢ – البند ١ – الكاهنُ وحدَه يمنحُ سرَّ التوبة.

البند ٢ – جميعُ الأساقفةِ يستطيعونَ بحُكم الشرعِ أن يَمنحوا سرَّ التوبةِ في جميعِ أنحاءِ الأرضِ مالم يُصرِّحِ الأسقفُ الأَبرشيّ، لِحالةٍ خاصَّة، بأنّه يرفضُ ذلك.

البند ٣ – لكي يكونَ عملُ الكهنةِ صحيحًا يجبُ عليهم أن يكونوا قد حصلوا على صلاحيّةِ منحِ سرِّ التوبة، وهذه الصلاحيّةُ تأتيهم إمَّا شرعًا وإمَّا عن طريقِ السلطةِ ذاتِ الصلاحيّة.

البند ٤ – الكهنةُ الحائزونَ صلاحيّةَ منحِ سرِّ التوبة، سواءٌ كان ذلك بحُكم وظيفتهم أو بترخيصٍ من الرئيسِ الكنسيِّ المحلّيِّ في الأَبرشيّةِ التي ينتمونَ اليها أو يقيمونَ فيها، هؤلاءِ الكهنةُ يستطيعونَ أن يَمنحوا سرَّ التوبةِ منحًا صحيحًا لكلِّ مؤمنٍ من المؤمنينَ في أيِّ مكانٍ من الأرض، مالم يَرفض ذلك رئيسُ الكنيسةِ المحليُّ رفضاً صريحًا ولحالةٍ خاصّة؛ ويجوزُ لهم أن يعملوا بهذهِ الصلاحيّةِ عندَ تقيُّدهم بالقواعدِ التي يسنّها الأسقفُ الأَبرشيّ، ومع الإذنِ المرجَّحِ والمقدَّرِ لرئيسِ الكنيسة أو لرئيسِ الديرِ، إذا كان المكانُ هو بيت مؤسَّسةٍ من مؤسَّساتِ الحياةِ المكرَّسةِ لله.

القانون ٧٢٣ – البند ١ – بحُكم الوظيفةِ ينعَمُ بصلاحيّةِ منحِ سرِّ التوبة، كلٌّ في إطارِ ولايته، رئيسُ الكنيسةِ المحلّيّ، والخوري ومن يقومُ مقامَ الخوري.

البند ٢ – بحُكمِ الوظيفةِ ينعمُ أيضاً كلُّ رئيسِ مؤسَّسةٍ رهبانيّةٍ أو جمعيّةِ حياةٍ مشتَركةٍ على غرارِ الرهبانِ من ذوي الحقِّ الحبريِّ أو البطريركيّ، إذا كان كاهنًا، بصلاحيّةِ منحِ سرِّ التوبةِ لأعضاءِ مؤسَّستِه وللذين يعيشونَ في بَيْتِهِ ليلَ نهارَ.

القانون ٧٢٤ – البند ١ – الرّئيسُ الكنسيُّ المحليُّ وحدَه يستطيعُ أن يُخوّلَ، بترخيصٍ خاصٍّ، كلَّ كاهنٍ من الكهنةِ صلاحيَّةَ منحِ سرِّ التَّوْبةِ لكلِّ مؤمنٍ من المؤمنينَ المسيحيّين.

التشريعات الدينية

§ 2. Christifideles, quatenus fieri potest, de his requisitis edoceantur et praeterea, etiam in casu periculi mortis, exhortentur, ut actum contritionis unusquisque eliciat.

CAN. 722 - § 1. Sacramentum paenitentiae a solo sacerdote ministratur.

§ 2. Episcopi omnes ubique terrarum sacramentum paenitentiae ipso iure ministrare possunt, nisi, ad liceitatem quod spectat, Episcopus eparchialis in casu speciali expresse renuit.

§ 3. Presbyteri vero ut valide agant, debent praeterea esse praediti facultate sacramentum paenitentiae ministrandi, quae facultas confertur sive ipso iure sive speciali collatione ab auctoritate competenti facta.

§ 4. Presbyteri, qui facultate sacramentum paenitentiae ministrandi praediti sunt vi officii vel vi collationis Hierarchae loci eparchiae, cui ascripti sunt aut in qua domicilium habent, sacramentum paenitentiae valide ministrare possunt ubique terrarum quibuslibet christifidelibus, nisi quis Hierarcha loci in casu speciali expresse renuit; eadem facultate licite utuntur servatis normis ab Episcopo eparchiali latis necnon de licentia saltem praesumpta rectoris ecclesiae vel, si de domo instituti vitae consecratae agitur, Superioris.

CAN. 723 - § 1. Vi officii pro sua quisque dicione facultate sacramentum paenitentiae ministrandi praeditus est praeter Hierarcham loci etiam parochus aliusque, qui loco parochi est.

§ 2. Vi officii facultate sacramentum paenitentiae ministrandi praeditus est etiam omnis Superior instituti religiosi vel societatis vitae communis ad instar religiosorum iuris pontificii vel patriarchalis, si sacerdos est, erga sodales proprii instituti necnon erga illos, qui diu noctuque in eius domo degunt.

CAN. 724 - § 1. Soli Hierarchae loci competit facultatem sacramentum paenitentiae quibuslibet christifidelibus ministrandi speciali collatione conferre presbyteris quibuscumque.

التشريعات الدينية

البند ٢ – رئيسُ أيِّ مؤسّسةٍ من مؤسّساتِ الحياةِ المكرَّسة، يستطيعُ، ما دام يتمتّعُ بالسلطةِ التّنفيذيّة، أن يخوّلَ كلَّ كاهنٍ الصّلاحيّةَ المذكورةَ في القانون ٧٢٣، البند ٢، وفقًا لنظامِ التبيكون أو القوانين.

القانون ٧٢٥ – كلُّ كاهنٍ يستطيعُ أن يحلَّ حلاًّ صحيحًا وجائزًا جميعَ مَن كانوا في خطرِ الموتِ من المؤمنينَ التائبين، وأيّةً كانت خطاياهُم، وإن كان هنالكَ كاهنٌ آخرُ مُخوَّلٌ صلاحيّةَ منحِ سرِّ التّوبة.

القانون ٧٢٦ – البند ١ – يجبُ ألّا تُبْطَلَ صلاحيّةُ منحِ سرِّ التّوبةِ إلّا لسببٍ خطير.

البند ٢ – إذا صدرَ نقضُ الصلاحيّةِ في منحِ سرِّ التوبةِ عن الرئيسِ الكنسيِّ المذكور في القانون ٧٢٢، البند ٤، خسرَها الكاهنُ في كلِ مكانٍ من الأرض، أمّا إذا صدرَ عن سلطةٍ أخرى ذاتِ صلاحيّةٍ كانت خسارتُها في ولايةِ هذه السلطةِ دونَ سواها.

البند ٣ – وفضلاً عن حالِ النّقض، تتوقّفُ صلاحيّةُ منحِ سرِّ التوبةِ المذكورةُ في القانون ٧٢٢، البند ٤، بخسارةِ الوظيفة، أو الانتماءِ الأبرشيِّ أو المسكن.

القانون ٧٢٧ – من الممكنِ في بعضِ الحالات، وفي سبيلِ خلاصِ النفوس، أن يكونَ من الملائمِ حدُّ صلاحيّةِ حلِّ الخطايا وحفظُها لسلطةٍ معيَّنة؛ ولكنّ هذا الأمرَ لا يمكنُ أن يجري إلّا بموافقةِ سينودسِ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيّةِ أو مجلسِ رؤساءِ الكنيسةِ أو الكرسيِّ الرسولي.

القانون ٧٢٨ – البند ١ – يُحفظُ للكرسيِّ الرسوليِّ أن يحلَّ من الخطايا التالية:

١ – البَوْحِ المباشرِ بسرِّ الاعتراف؛

٢ – الحلِّ الممنوحِ لشريكٍ في خطيئة مخالفةِ العفّة.

البند ٢ – ويُحفظُ للأسقفِ الأبرشيِّ الحلُّ من خطيئةِ عملٍ نتجَ عنه الإجهاضُ فعلاً.

القانون ٧٢٩ – كلُّ حفظٍ للحلِّ من الخطيئةِ يفقدُ قوّتَه:

١ – إذا كان المعترفُ مريضاً لا يستطيعُ أن يخرجَ من منزله، أو عروسًا يقومُ باعترافه

التشريعات الدينية

§ 2. Superior instituti vitae consecratae, dummodo potestate regiminis exsecutiva praeditus sit, facultatem, de qua in can. 723, § 2, conferre potest ad normam typici vel statutorum cuilibet presbytero.

CAN. 725 - Omnis sacerdos quoslibet paenitentes in periculo mortis versantes valide et licite absolvere potest a quibusvis peccatis, etsi praesens est alius sacerdos facultate sacramentum paenitentiae ministrandi praeditus.

CAN. 726 - § 1. Facultas sacramentum paenitentiae ministrandi ne revocetur nisi gravi de causa.

§ 2. Revocata facultate sacramentum paenitentiae ministrandi collata ab Hierarcha, de quo in can. 722, § 4, presbyter eandem amittit ubique terrarum; revocata autem ab alia auctoritate competenti eandem amittit in dicione revocantis tantum.

§ 3. Praeterquam revocatione facultas sacramentum paenitentiae ministrandi, de qua in can. 722, § 4, cessat amissione officii, ascriptionis eparchiae vel domicilii.

CAN. 727 - In nonnullis casibus ad salutem animarum providendam opportunum esse potest facultatem a peccatis absolvendi limitare atque determinatae auctoritati reservare; hoc tamen fieri non potest nisi de consensu Synodi Episcoporum Ecclesiae patriarchalis vel Consilii Hierarcharum vel Sedis Apostolicae.

CAN. 728 - § 1. Sedi Apostolicae reservatur absolvere a sequentibus peccatis:

1° directae violationis sigilli sacramentalis;

2° absolutionis complicis in peccato contra castitatem.

§ 2. Episcopo eparchiali vero reservatur absolvere a peccato procurationis abortus effectu secuto.

CAN. 729 - Quaevis reservatio absolutionis a peccato omni vi caret:

1° si confessionem peragit aegrotus, qui domo egredi non potest,

التشريعات الدينية

في نظامِ الاحتفال بالزّواج.

٢ – إذا حكمَ المعرّفُ بفطنته أنّه لا يمكنُ طلبُ صلاحيّةِ الحلّ من السلطةِ ذاتِ الصلاحيّةِ بدونِ أن يَسبّبَ ذلك إيذاءً شديدًا للمعترِف، أو بدونِ التعرّضِ لخطرِ إفشاءِ سرِّ الاعتراف.

٣ – خارجَ حدودِ الولايةِ التي تمارِسُ فيها السلطةُ الحافِظةُ سُلْطتَها.

القانون ٧٣٠ – لا يصحُّ حلُّ الشريكِ في خطيئةِ مخالفةِ العفّةِ إلّا في خطرِ الموت.

القانون ٧٣١ – مَن يعترف بأنّه اتّهم كذِبًا مُعَرِّفًا بريئًا، لدى السلطةِ الكنسيّة، بجريمةِ الاستدراجِ الى خطيئةِ مخالَفةِ العفّةِ لا يُمنح الحلَّ إلّا إذا تراجعَ بصراحةٍ عن اتّهامه، وكانَ مستعدًّا للتعويضِ عنِ الأضرارِ إذا كانت هنالكَ أضرار.

القانون ٧٣٢ – **البند ١** – بالنظرِ الى نوعِ الخطايا وأهمّيّتِها وعددِها يجبُ على المعرّفِ أن يصفَ للمرضِ ما يعالجُهُ من الأدويةِ الموافقة، فارِضاً أعمالَ توبةٍ ملائمة، ومعتبرًا حالةَ المعترِفِ فضلاً عن استعدادهِ للتوبة.

البند ٢ – ليذكرِ الكاهنُ أنّه أُقيمَ من لدنِ اللهِ خادمًا للعدالةِ والرحمةِ الإلهيَّتين؛ ولْيُقدِّم، وهو الأبُ الروحيُّ، الإرشاداتِ الموافقةَ التي يستطيعُ المعترِفُ مَعها أن يتقدّمَ في الدعوةِ التي دُعيها الى القداسة.

القانون ٧٣٣ – **البند ١** – لا يُفشى سرُّ الاعتراف؛ ولهذا فَليحرَصِ المُعرّفُ حرصاً شديدًا على أن لا يُفشي سرَّ المعترِفِ بالكلامِ أو بالإشارةِ أو بأيّ طريقةٍ أخرى، وأيًّا كان السببُ.

البند ٢ – واجبُ التقيّدِ بحفظِ السرِّ يُلزمُ الترجمانَ، إذا كان هنالك مَن يترجم، فضلاً عن جميعِ الآخرينِ الذينَ اطّلعوا، بطريقةٍ من الطُرُق، على الخطايا من الاعتراف.

القانون ٧٣٤ – **البند ١** – يُحظرَ حظرًا شديدًا على المعرّفِ أن يستعملَ معلوماتِ الاعْترافِ استعمالاً يُسيءُ الى المعترف، وإن لم يكن هنالكَ خطرُ إفشاءٍ للسرّ.

التشريعات الدينية

vel sponsus matrimonii celebrandi causa;

2° si de prudenti iudicio confessarii absolvendi facultas ab auctoritate competenti peti non potest sine gravi paenitentis incommodo vel sine periculo violationis sigilli sacramentalis;

3° extra fines territorii, in quo auctoritas reservans potestatem exercet.

CAN. 730 - Absolutio complicis in peccato contra castitatem invalida est praeterquam in periculo mortis.

CAN. 731 - Qui confitetur se falso confessarium innocentem apud auctoritatem ecclesiasticam denuntiavisse de delicto sollicitationis ad peccatum contra castitatem, ne absolvatur, nisi antea falsam denuntiationem formaliter retractavit et paratus est damna, si quae habentur, reparare.

CAN. 732 - § 1. Pro qualitate, gravitate et numero peccatorum, habita ratione paenitentis condicionis necnon eiusdem ad conversionem dispositionis, confessarius convenientem morbo afferat medicinam opportuna opera paenitentiae imponens.

§ 2. Meminerit sacerdos se divinae iustitiae et misericordiae ministrum a Deo constitutum esse; tamquam pater spiritualis etiam opportuna consilia praebeat, ut quis progredi possit in sua vocatione ad sanctitatem.

CAN. 733 - § 1. Sacramentale sigillum inviolabile est; quare caveat diligenter confessarius, ne verbo aut signo aut alio quovis modo et quavis de causa prodat aliquatenus paenitentem.

§ 2. Obligatione secretum servandi tenentur quoque interpres, si datur, necnon omnes alii, ad quos ex confessione notitia peccatorum quoquo modo pervenit.

CAN. 734 - § 1. Omnino confessario prohibetur scientiae ex confessione acquisitae usus cum paenitentis gravamine, etiam quovis revelationis periculo excluso.

التشريعات الدينية

البند ٢ – يُحظرُ على مَن كانَ في السلطةِ أن يَعمدَ، في أيٍّ كانَ من الأوقات، الى جعلِ ما تلقّاهُ في الاعترافِ في خدمةِ إدارتهِ الخارجيّة.

البند ٣ – فَلْيمتنع عادةً مديرو المؤسَّساتِ التربويّةِ من منحِ سرِّ التوبةِ لطلّابهم.

القانون ٧٣٥ – البند ١ – جميعُ مَن وُكِل إليهم، بحُكمِ وظيفتهم، الاهتمامُ بالنفوس، مُلزَمُونَ بواجبِ سرِّ التوبةِ للمؤمنينَ الذينَ اؤتُمنوا عليهم، والذينَ يطلبونَ ذلكَ في الوقتِ الملائم، وأن يوفّروا لهم فرصةَ الإقبالِ على الاعترافِ الفرديِّ في الأيّامِ والساعاتِ التي يرتاحونَ إليها.

البند ٢ – يجبُ على جميعِ الكهنةِ الحائزينَ صلاحيّةَ منحِ سرِّ التوبةِ أن يمنحوهُ في حالِ الضرورةِ المُلحّةِ، أمّا في حالِ خطرِ الموتِ فيجبُ أيضاً على أيِّ كاهنٍ آخرَ أن يَمنحَ هذا السرّ.

القانون ٧٣٦ – البند ١ – الكنيسةُ هي المكانُ الخاصُّ بالاحتفالِ بسرِّ التوبة، هذا معَ الحفاظِ على الشرعِ الخاصّ.

البند ٢ – يمكنُ الاحتفالُ بهذا السرِّ في غيرِ مكانهِ الخاصِّ بسببِ المرضِ أو لأيِّ سببٍ صوابيٍّ آخر.

الفصل الخامس

في مسحة المرضى

القانون ٧٣٧ – البند ١ – المؤمنونَ المصابونَ بمرضٍ خطيرٍ والنّادمو القلوبِ يتقبّلون، بسرِّ مسحةِ المرضى وبالصلاةِ التي يتلوها الكاهن، نعمةً تُعِدُّهم، وقد تسلّحوا برجاءِ الجزاءِ الأبديِّ وتخلّصوا من الخطايا، لِتَقْويمِ حياتِهم، وتساعدُهم على تحمّلِ مرضهم والتغلُّبِ عليهِ بالصبر.

البند ٢ – في الكنائسِ حيثُ جرتِ العادةُ على أن يقومَ بمنحِ سرِّ مسحةِ المرضى عدّةُ كهنةٍ معًا، يجبُ التقيُّد بهذه العادةِ قدرَ المستطاع.

القانون ٧٣٨ – لِيتقبّلِ المؤمنونَ مسحةَ المرضى بحريّةٍ منهم، كلّما تعرّضوا لمرضٍ

التشريعات الدينية

§ 2. Qui in auctoritate est constitutus, notitia, quam de peccatis in confessione quovis tempore excepta habet, ad externum regimen nullo modo uti debet.

§ 3. Moderatores instituti educationis sacramentum paenitentiae suis alumnis ordinarie ne ministrent.

CAN. 735 - § 1. Omnis, cui cura animarum vi muneris est demandata, gravi tenetur obligatione providendi, ut sacramentum paenitentiae ministretur christifidelibus sibi commissis, qui opportune id petunt, eisdemque occasio praebeatur accedendi ad confessionem individualem diebus ac horis in eorum commodum statutis.

§ 2. Urgente necessitate omnis sacerdos, qui facultate sacramentum paenitentiae ministrandi praeditus est, in periculo mortis vero etiam quilibet alius sacerdos, hoc sacramentum ministrare debet.

CAN. 736 - § 1. Locus proprius sacramentum paenitentiae celebrandi est ecclesia salvo iure particulari.

§ 2. Ob infirmitatem vel alia iusta de causa hoc sacramentum celebrari potest etiam extra locum proprium

Caput V

De unctione infirmorum

CAN. 737 - § 1. Sacramentali unctione infirmorum a sacerdote cum oratione peracta christifideles morbo gravi affecti cordeque contriti gratiam percipiunt, qua spe aeterni praemii roborati et a peccatis soluti ad emendationem vitae disponuntur et ad infirmitatem superandam patienterve sufferendam adiuvantur.

§ 2. In Ecclesiis, in quibus mos est, ut sacramentum unctionis infirmorum a pluribus sacerdotibus simul ministretur, curandum est, ut, quatenus fieri potest, hic mos servetur.

CAN. 738 - Christifideles unctionem infirmorum libenter suscipiant, quandocumque graviter aegrotant; curent autem pastores

التشريعات الدينية

خطير؛ ومن الواجبِ أن يُعنى رُعاةُ النفوسِ وذوو المرضى بأن يعضدوا المريضَ بهذا السرِّ في الوقتِ الملائم.

القانون ٧٣٩ – **البند ١** – جميعُ الكهنة، والكهنةِ وحدهم، يَمنحونَ مسحةَ المرضى بطريقةٍ صحيحة.

البند ٢ – يرجعُ منحُ مسحةِ المرضى الى خوري الرّعيّة، ونائبهِ، وسائرِ الكهنةِ بالنّسبةِ الى الذين عُهد بهم إليهم، بحُكمِ الوظيفة؛ ويجوزُ لكلِّ كاهنٍ أن يَمنحَ هذا السرَّ مُقدِّرًا ترخيصَ مَن سَبقَ ذكرُهم، لا بل يجبُ عليه ذلك في حالِ الضرورة.

القانون ٧٤٠ – المؤمنونَ المسيحيّونَ الذين أثقلَهُم المرضُ ففقدوا الوعيَ أو فقدوا صوابيّة العقلِ يُقدَّر استعدادهُم لتقبُّلِ هذا السرِّ في حالِ خطرِ الموت، أو في أيِ وقتٍ آخرَ يراه الكاهنُ ملائمًا.

القانون ٧٤١ – يجبُ أن يكونَ الزَّيتُ الذي يُستخدَم لمسحةِ المرضى مبارَكًا، يباركُه الكاهنُ نفسُه الذي يَمنحُ السرَّ، هذا مالم ينصَّ على غيرِ ذلك الشرعُ الخاصُّ في كنيسةٍ مُستقلّة.

القانون ٧٤٢ – يجبُ التقيّدُ الدقيق، في إجراءِ المسحة، بالكلمات، والنظامِ، والطريقةِ المقرَّرةِ في الكتبِ الطّقسيَّة؛ إلّا أنّه يكفي، في حالِ الضرورة، أن تُجرى مسحةٌ واحدةٌ مع صيغتها الكلاميّة.

الفصل السّادس

في سرّ الكهَنوت

القانون ٧٤٣ – بسرِّ الكهنوتِ الذي يُجريهِ الأسقفُ يصبح بقوّةِ عملِ الروحِ القدس، خُدّامًا للأقداسِ أولئكَ الذين يُخوَّلونَ ما خَوَّلهُ السيِّد المسيحُ لِرُسلهِ من مسؤوليّةٍ وسلطان، ويتمتّعونَ بها على درجاتٍ متفاوتة، للتّبشيرِ بالإنجيل، ورعايةِ شعب الله وتقديسهِ.

التشريعات الدينية

animarum et infirmorum propinqui, ut tempore opportuno hoc sacramento infirmi subleventur.

CAN. 739 - § 1. Unctionem infirmorum valide ministrant omnes et soli sacerdotes.

§ 2. Unctionem infirmorum ministrare pertinet ad parochum, vicarium paroecialem atque omnes alios sacerdotes circa illos, quorum cura eis ex officio commissa est; de licentia saltem praesumpta praedictorum quilibet sacerdos hoc sacramentum licite ministrare potest, in casu necessitatis vero etiam debet.

CAN. 740 - Christifideles graviter aegrotantes, qui sensus vel usum rationis amiserunt, praesumuntur velle sibi hoc sacramentum ministrari in periculo mortis vel etiam ad iudicium sacerdotis alio tempore.

CAN. 741 - Oleum in sacramento unctionis infirmorum adhibendum debet esse benedictum et quidem, nisi aliud fert ius particulare propriae Ecclesiae sui iuris, ab ipso sacerdote, qui sacramentum ministrat.

CAN. 742 - Unctiones verbis, ordine et modo praescriptis in libris liturgicis accurate peragantur; in casu tamen necessitatis sufficit una unctio cum propria formula.

Caput VI

De sacra ordinatione

CAN. 743 - Per sacramentalem ordinationem ab Episcopo peractam Spiritus Sancti operante virtute ministri sacri constituuntur, qui munere et potestate a Christo Domino Apostolis suis concreditis adaugentur et in variis gradibus fruuntur Evangelium annuntiandi, populum Dei pascendi et sanctificandi.

التشريعات الدينية

القسم الأوّل

في خادم الرّسامة المقدَّسة

القانون ٧٤٤ – الأسقفُ وحدَه يَمنحُ الرّسامةَ المقدَّسة منحًا صحيحًا بوضعِ اليدينِ وبالصَّلاةِ التي أقرَّتها الكنيسة.

القانون ٧٤٥ – الرسامةُ الأسقفيّةُ محفوظةٌ، على قاعدةِ الشرعِ، لِلْحَبْرِ الرومانيّ، أو للبطريركِ أو للمتربوليت، بحيثُ لا يجوزُ لأيِّ أسقفٍ أن يرسمَ أيَّ أسقفٍ مالم يتّضحْ من قبلُ أنّه انتُدبَ لذلكَ انتدابًا شرعيًّا.

القانون ٧٤٦ – **البند ١** – يقومُ برسامةِ الأسقفِ ثلاثةُ أساقفةٍ، باستثناءِ حالةِ الضرورةِ القصوى.

البند ٢ – يمكنُ أن يكونَ الأُسقفانِ الثاني والثالث من كنيسةٍ أُخرى مستقلّةٍ إذا تعذّرَ أن يكونا هما والأسقفُ الأوّلُ الراسمُ من الكنيسةِ المستقلّةِ نفسِها.

القانون ٧٤٧ – يَرْسُمُ المرشَّحَ للشمّاسيّةِ الإنجيليّةِ أو الكهنوتِ أُسقفُهُ الأبرشيُّ الخاصّ، أو أسقفٌ آخرُ مُزوَّدٌ برسالةِ إطلاقِ سبيلٍ شرعيّة.

القانون ٧٤٨ – **البند ١** – الأسقفُ الأبرشيُّ الخاصّ، بالنسبةِ الى رسامةِ مَن سينتمي إلى أبرشيَّةٍ ما هُو أسقفُ الأبرشيَّةِ التي فيها للمرشَّحِ مسكن، أو الأبرشيّةِ التي أعلنَ المرشَّحُ كتابةً أنّه يريدُ التكرُّسَ على خدمتِها؛ وفي ما يتعلّقُ بالرسامةِ المقدَّسةِ لمن سبقَ انتماؤه إلى أبرشيّةٍ ما فالمرجعُ الى أسقفِ تلك الأبرشيّة.

البند ٢ – لا يستطيعُ الأسقفُ الأبرشيُّ أن يرسمَ مُرشَّحًا له مَن كان مُنتميًا إلى كنيسةٍ أُخرى مستقلّةٍ إلّا بإذنٍ من الكرسيِّ الرسوليّ؛ وإذا كان الأمرُ متعلّقًا بمرشَّحٍ مُنتمٍ الى كنيسةٍ بطريركيّةٍ وله ضمنَ حدودِ ولايةِ تلك الكنيسةِ مسكنٌ أو شبهُ مسكنٍ فمِنَ الممكنِ أن يَمنحَ البطريركُ أيضاً هذا الإذنَ.

القانون ٧٤٩ – يُحظر على الأسقفِ أن يحتفلَ بالرسامةِ المقدَّسةِ في أبرشيّةٍ غريبةٍ

التشريعات الدينية

Art. I

De sacrae ordinationis ministro

CAN. 744 - Solus Episcopus sacram ordinationem valide ministrat manuum impositione et oratione ab Ecclesia praescripta

CAN. 745 - Ordinatio episcopalis reservatur ad normam iuris Romano Pontifici, Patriarchae vel Metropolitae ita, ut nulli Episcopo liceat quemquam ordinare Episcopum, nisi antea constat de legitimo mandato.

CAN. 746 - § 1. Episcopus ordinetur ab Episcopis tribus excepto casu extremae necessitatis.

§ 2. Episcopus secundus et tertius, si adesse non possunt Episcopi eiusdem *Ecclesiae sui iuris ac primus Episcopus ordinans*, possunt esse alterius Ecclesiae sui iuris.

CAN. 747 - Candidatus ad diaconatum vel presbyteratum a proprio Episcopo eparchiali ordinetur aut ab alio Episcopo cum legitimis litteris dimissoriis.

CAN. 748 - § 1. Episcopus eparchialis proprius, quod attinet ad sacram ordinationem eius, qui alicui eparchiae ascribatur, est Episcopus eparchiae, in qua candidatus habet domicilium, aut eparchiae, pro cuius servitio candidatus se devovere velle scripto declaravit; quod attinet ad sacram ordinationem eius, qui alicui eparchiae iam est ascriptus, est Episcopus illius eparchiae.

§ 2. Candidatum sibi subditum alii Ecclesiae sui iuris ascriptum Episcopus eparchialis ordinare non potest nisi de licentia Sedis Apostolicae; si vero de candidato agitur, qui Ecclesiae patriarchali ascriptus est et intra fines territorii eiusdem *Ecclesiae domicilium vel* quasi-domicilium habet, hanc licentiam etiam Patriarcha concedere potest.

CAN. 749 - In aliena eparchia Episcopus prohibetur sacram

التشريعات الدينية

بدونِ إذنِ الأسقفِ الأبرشيّ، مالم يُقرّ الشرعُ الخاصُّ لكنيسةٍ بطريركيّةٍ غيرَ ذلك في ما يتعلّقُ بالبطريرك.

القانون ٧٥٠ – **البند ١** – يمكنُ أن تَصدُرَ رسالةُ إطلاقِ السَّبيلِ مع التَّقيُّدِ بالقوانين ٤٧٢ و ٥٣٧ و ٥٦٠، البند ١ عن:

١° – الأسقفِ الأبرشيّ الخاصّ؛

٢° – مدبّرِ الكنيسةِ البطريركيّة؛ والمدبّرِ الأبرشيّ بموافقةِ هيئةِ المستَشارينَ الأبرشيّين.

البند ٢ – لا يَمنحُ مدبّرُ الكنيسةِ البطريركيّةِ رسالةَ إطلاقِ سبيلٍ لمَن رفضَهم البطريركُ، ولا يمنحُها مدبّرُ الأبرشيّةِ لمَن رفضَهم الأسقفُ.

القانون ٧٥١ – لا تُمنحُ رسالةُ إطلاقِ السّبيلِ إلّا بعدَ توفُّرِ جميعِ الشّهاداتِ التي يطلبُها الشّرع.

القانون ٧٥٢ – يستطيعُ الأُسقفُ الأبرشيُّ الخاصُّ أن يبعثَ برسالةِ إطلاقِ السّبيلِ الى أيِّ أُسقفٍ من نفسِ الكنيسةِ المستقلّة، لكن لا لأسقفِ كنيسةٍ غيرِ كنيسةِ المرشّحِ للرّسامةِ إلّا بإذنٍ من المذكورين في القانون ٧٤٨، البند ٢.

القانون ٧٥٣ – يستطيعُ مانحُ رسالةِ إطلاقِ السّبيلِ نفسُه أو خَلَفُهُ أن يُضيّقَ حدودَها، أو أن يُلْغيَها، ولكنّها إذا مُنحت لا تُلغى بمجرَّدِ انتهاءِ ولايةِ مانحها.

القسم الثّاني

في متقبّل الرّسامة المقدّسة

القانون ٧٥٤ – لا يستطيعُ تقبُّلَ الرّسامةِ المقدّسةِ تقبُّلاً صحيحًا إلّا الرَّجُل المُعمَّد.

القانون ٧٥٥ – يستطيعُ الأسقفُ الأبرشيّ والرئيسُ الأعلى، ولكن فقط عندما يكونُ هنالك سببٌ خطيرٌ جدًّا، وإن خفيًّا، أن يَمْنعا شمَّاسًا إنجيليًّا خاضعًا لهما ومُعَدًّا للكهنوت، من الترقّي الى درجةِ هذا الكهنوت، هذا معَ الحفاظِ على حقِّ اللجوءِ على قاعدةِ الشّرع.

التشريعات الدينية

ordinationem celebrare sine licentia Episcopi eparchialis, nisi ius particulare Ecclesiae patriarchalis, ad Patriarcham quod attinet, aliud statuit.

CAN. 750 - § 1. Litteras dimissorias firmis cann. 472, 537 et 560, § 1 dare possunt:

1° Episcopus eparchialis proprius;

2° Administrator Ecclesiae patriarchalis atque de consensu collegii consultorum eparchialium Administrator eparchiae.

§ 2. Administrator Ecclesiae patriarchalis litteras dimissorias ne concedat eis, qui a Patriarcha reiecti sunt, nec Administrator eparchiae eis, qui ab Episcopo eparchiali reiecti sunt.

CAN. 751 - Litterae dimissoriae ne concedantur nisi habitis antea omnibus testimoniis, quae iure exiguntur.

CAN. 752 - Litterae dimissoriae mitti possunt ab Episcopo eparchiali proprio ad quemlibet eiusdem Ecclesiae sui iuris Episcopum, non autem ad Episcopum alterius Ecclesiae ac ordinandus, nisi de licentia eorum, de quibus in can. 748, § 2.

CAN. 753 - Litterae dimissoriae ab ipso concedente aut ab eius successore limitibus circumscribi aut revocari possunt, sed semel concessae non exstinguuntur resoluto iure concedentis.

Art. II

De sacrae ordinationis subiecto

CAN. 754 - Sacram ordinationem valide suscipere potest solus vir baptizatus.

CAN. 755 - Episcopus eparchialis et Superior maior nonnisi gravissima de causa, etsi occulta, diacono sibi subdito ad presbyteratum destinato ascensum ad ipsum presbyteratum prohibere possunt salvo iure recursus ad normam iuris.

التشريعات الدينية

القانون ٧٥٦ – لا يجوزُ، بأيّةِ طريقةٍ من الطرقِ ولأيّ سببٍ من الأسباب، إجبارُ أحدٍ على تقبُّلِ الدّرجاتِ المقدَّسة، أو مَنْعُ مَن هوَ أهلٌ لها على قاعدةِ الشّرعِ مِن تقبُّلِها.

القانون ٧٥٧ – مَن رفضَ أن يرتقيَ الى درجةٍ مقدَّسةٍ أعلى، لا يمكنُ منعُه من ممارسةِ الدّرجةِ المقدَّسةِ التي تقبَّلها مِن هذا السرِّ المقدَّس، ما لم يَحُل دونَ ذلكَ مانعٌ قانونيٌّ أو سببٌ يراه الأسقفُ الأبرشيُّ أو الرئيسُ الأعلى خطيرًا.

أ – في المرشَّح للرّسامة المقدَّسة

القانون ٧٥٨ – البند ١ – لكي تجوزَ رسامةُ أحدٍ كاهنًا يُشترَطُ له:

١ً – تقبُّل المَسْحِ بالميرونِ المقدَّس؛

٢ً – الأخلاقُ والصّفاتُ الجسميّةُ والنفسيّةُ اللائقةُ بسرِّ الكهنوتِ المقدّس؛

٣ً – السنُّ القانونيّة؛

٤ً – العِلْمُ المطلوب؛

٥ً – تقبُّلُ الدَّرَجاتِ الدُّنيا على قاعدةِ الشرع في الكنيسةِ الجاصّةِ المستقلّة؛

٦ً – التقيُّدُ بالمراحلِ والمُهَلِ التي يُقرّها الشّرعُ الخاصّ.

البند ٢ – يُشترَطُ فضلاً عن ذلك أن لا يَمنعَ المرشَّحَ مانِعٌ على قاعدةِ القانون ٧٦٢.

البند ٣ – في ما يتعلَّقُ بقبولِ متزوّجينَ لسرِّ الكهنوتِ المقدّسِ يُتَّبَعُ الشرعُ الخاصُّ في كنيستِهم المستقلّةِ، أو القواعدُ الخاصّةُ التي يُقِرُّها الكرسيُّ الرسوليّ.

القانون ٧٥٩ – البند ١ – السنُّ المطلوبةُ للشمّاسيّةِ الإنجيليّةِ هي ثلاثٌ وعشرونَ سنةً تامّةً، وللكهنوتِ أربعٌ وعشرونَ سنةً تامّة، هذا مع التقيُّد بالشّرعِ الخاصِّ للكنيسةِ المستقلّةِ التي تطلبُ سنًّا أكثرَ تقدُّمًا.

البند ٢ – التفسيحُ لأكثرَ من سنةٍ في السنِّ التي يفرضها الشرعُ العامُّ محفوظٌ للبطريركِ إذا كان للمرشَّحِ مسكنٌ أو شبهُ مسكنٍ ضمنَ حدودِ ولايةِ الكنيسةِ البطريركيّة؛ وإلّا فللكرسيِّ الرسوليّ.

التشريعات الدينية

CAN. 756 - Non licet aliquem quovis modo qualibet de causa ad ordines sacros suscipiendos cogere vel ad normam iuris idoneum ab eisdem suscipiendis avertere.

CAN. 757 - Is, qui superiorem ordinem sacrum suscipere recusat, non potest prohiberi a suscepti ordinis sacri exercitio, nisi impedimento canonico detinetur aliave gravis de iudicio Episcopi eparchialis vel Superioris maioris obest causa.

1° De requisitis in candidatis ad sacram ordinationem

CAN. 758 - § 1. Ut quis licite ordinari possit, requiruntur:

1° chrismationis sancti myri susceptio;

2° mores atque qualitates physicae et psychicae ordini sacro suscipiendo congruentes;

3° aetas iure praescripta;

4° debita scientia;

5° ordinum inferiorum susceptio ad normam iuris particularis propriae Ecclesiae sui iuris;

6° interstitiorum iure particulari praescriptorum observatio.

§ 2. Requiritur praeterea, ne candidatus impeditus sit ad normam can. 762.

§ 3. Circa coniugatos ad ordines sacros admittendos servetur ius particulare propriae Ecclesiae sui iuris vel normae speciales a Sede Apostolica statutae.

CAN. 759 - § 1. Aetas praescripta ad diaconatum est vicesimus tertius annus expletus, ad presbyteratum vicesimus quartus expletus firmo iure particulari propriae Ecclesiae sui iuris provectiorem aetatem exigente.

§ 2. Dispensatio ultra annum ab aetate iure communi praescripta reservatur Patriarchae, si de candidato agitur, qui domicilium vel quasi-domicilium intra fines territorii Ecclesiae patriarchalis habet; secus Sedi Apostolicae.

التشريعات الدينية

القانون ٧٦٠ – البند ١ – لا تجوزُ رسامةُ الشمّاسِ الإنجيليّ إلّا بعد إتمامِهِ الناجحِ للسنةِ الرابعةِ من دورةِ العلومِ الفلسفيّةِ واللاهوتيّة، ما لم يقرَّ غيرَ ذلك سينودسُ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيّةِ أو مجلسُ الرؤساءِ الكنسيّين.

البند ٢ – إذا كان الأمرُ متعلّقًا بمرشّحٍ غيرِ مُعَدٍّ لأن يصبحَ كاهنًا، تجوزُ رسامتُه شمّاسًا إنجيليًّا، ولكن فقط بعدَ إتمامِه الناجحِ للسنةِ الثّالثةِ من الدروسِ المذكورةِ في القانون ٣٥٤؛ وإن حدَثَ أن قُبلَ بعد ذلك للكهنوتِ وجبَ عليه أن يُبادِرَ أوّلاً الى إتمامِ الدروسِ اللاهوتيّةِ بطريقةٍ مُلائمة.

القانون ٧٦١ – لكي تجوزَ رسامةُ المرشّحِ لدرجةِ الشمّاسيّةِ الإنجيليّةِ أو للكهنوتِ يجبُ عليه أن يُسلِّمَ أسقفَه الأبرشيَّ الخاصَّ أو رئيسَه الأعلى تصريحًا موقّعًا بيده هو، يُؤكّدُ فيه إقدامَهُ على الرّسامةِ المقدّسةِ تلقائيًّا وباختيارٍ حُرٍّ، وتقبُّلَه لمَا يرافقُها مِن واجبات، وأنّه ينقطعُ أبدًا للخدمةِ الكنسيّة، طالبًا أن يُقبَل لتقبُّلِ سرِّ الكهنوتِ المقدّس.

ب – موانع تقبُّل الدَّرجات المقدَّسَة ومُمارستها

القانون ٧٦٢ – البند ١ – يُمنعُ من تقبُّلِ الدّرجاتِ المقدّسة:

١ – مَن يُعاني اختلالاً في عقلِهِ من أيِّ نوعٍ كان، أو عاهةً نفسيَّةً أُخرى تجعلُه، في رأيِ الخُبراء، غيرَ قادرٍ أن يقومَ بالخدمةِ قيامًا صحيحًا؛

٢ – مَن ارتكبَ جريمةَ جحُودِ الإيمَان، أو الهرطقةِ، أو الانفصال؛

٣ – مَن أقدمَ على عقدِ زواج، وإن مدنيًّا فقط، سواءٌ كان يمنعُه مِن عقدِ الزواجِ رِباطُ الزّواج، أو درجةٌ مقدّسة، أو نذرُ العفّةِ العلنيُّ والمؤبّد، أم كانتِ المرأةُ مرتبطةً برباطِ زواجٍ صحيح، أو مقيَّدةً بالنّذرِ المذكورِ نفسِه؛

٤ – مَن ارتكبَ عمدًا جريمةَ القتل، أو تسبَّبَ بإجهاضٍ تمَّ فِعلاً، وجميعُ مَن اشتركوا في ذلك اشتراكًا فعليًّا؛

٥ – مَن شوَّهَ نفسَهُ أو غيرَهُ تشويهًا جسيمًا ومؤلِمًا، أو حاول أن يجعلَ حَدًّا لحياته؛

التشريعات الدينية

CAN. 760 - § 1. Diaconum ordinare licet tantum post feliciter expletum quartum curriculi studiorum philosophico- theologicorum annum, nisi Synodus Episcoporum Ecclesiae patriarchalis vel Consilium Hierarcharum aliud statuit.

§ 2. Si vero de candidato ad *sacerdotium non destinato agitur*, eum diaconum ordinare licet tantum post feliciter expletum tertium annum studiorum, de quibus in can. 354; si vero forte in posterum ad sacerdotium admittitur, antea studia theologica opportune complere debet.

CAN. 761 - Candidatus ad ordinem diaconatus vel presbyteratus, ut licite ordinetur, Episcopo eparchiali proprio aut Superiori maiori declarationem tradere debet manu propria subscriptam, qua testificatur se sua sponte ac libere ordinem sacrum et obligationes eidem ordini adnexas suscepturum atque se ministerio ecclesiastico perpetuo mancipaturum esse, simul petens, ut ad ordinem sacrum suscipiendum admittatur.

2° De impedimentis suscipiendi vel exercendi ordines sacros

CAN. 762 - § 1. A suscipiendis ordinibus sacris est impeditus:

1° qui aliqua forma laborat amentiae aliusve infirmitatis psychicae, qua consultis peritis inhabilis iudicatur ad ministerium rite implendum;

2° qui delictum apostasiae, haereseos aut schismatis commisit;

3° qui matrimonium, etiam civile tantum, attentavit, sive ipse vinculo matrimoniali aut ordine sacro aut voto publico perpetuo castitatis a matrimonio celebrando impeditus, sive cum muliere matrimonio valido coniuncta aut eodem voto ligata;

4° qui voluntarium homicidium perpetravit aut abortum procuravit effectu secuto omnesque positive cooperantes;

5° qui se ipsum vel alium graviter et dolose mutilavit vel sibi vitam adimere tentavit;

التشريعات الدينية

٦ – مَن قامَ بعملٍ من أعمالِ الرّسامةِ المحفوظةِ للدرجةِ الأسقفيّةِ أو الكهنوتيّة، وكان غيرَ حاصلٍ على هذهِ الدّرجة، أو كان يمنعهُ من مُمارستِها عقوبةٌ قانونيّة؛

٧ – مَن يقومُ بوظيفةٍ أو إدارةٍ محظورةٍ على الإكليريكيّين، ويكونُ عليه أن يؤدّيَ حسابًا عنها، الى أن يُصبحَ حُرًّا بعد تركِه الوظيفةَ والإدارةَ وبعد تأديةِ الحساب؛

٨ – الحديثُ الإيمَان، ما لم يرَ الرّئيسُ الكنسيُّ أنّه اخْتُبِرَ اختبارًا كافيًا.

البند ٢ – الأعمالُ التي يمكنُ أن تَنتجَ عنها الموانعُ المذكورةُ في البند ١، والأرقام ٢–٦، لا تكونُ من الموانعِ إلّا إذا كانت آثامًا جسيمةً وخارجيّةً ومُرتكَبةً بعدَ المعموديّة.

القانون ٧٦٣ – الممنوعونَ من مُمارسةِ الدّرجاتِ المقدّسةِ هم:

١ – مَن تقبّلَ سرَّ الكهنوتِ المقدّسَ تقبُّلاً غيرَ شرعيٍّ وهو مُقيَّدٌ بمانعٍ يحولُ دونَ ذلك؛

٢ – مَن ارتكبَ الجرائمَ والأعمالَ المذكورةَ في القانون ٧٦٢، البند ١، الأرقام ٢–٦.

٣ – مَن عانى الاختلالَ في العقلِ أو شكا عاهةً نفسيّة أُخرى ممّا ذُكرَ في القانون ٧٦٢، البند ١، الرّقم ١، إلى أن يَسمحَ له الرئيسُ الكنسيّ، بعد استشارةِ خبير، بأن يمارِسَ تلكَ الدّرجةَ المقدّسة.

القانون ٧٦٤ – موانعُ تقبُّلِ الدرجاتِ المقدّسةِ أو ممارستِها لا يمكنُ أن يُقرّرَها شرعٌ خاصٌّ؛ والعادةُ التي تُدخِلُ مانعًا جديدًا، أو تُسقِطُ مانعًا أقرَّهُ الشرعُ العامُّ، هي عادةٌ مرفوضة.

القانون ٧٦٥ – جهلُ الموانعِ لا يَحلُّ منها.

القانون ٧٦٦ – تتعدَّدُ الموانعُ بتعدُّدِ أسبابها، لا بتكرارِ السببِ الواحدِ نفسه، ما لم يكنِ المانعُ متأتّيًا من القتلِ المتعمَّد، أو من عملِ إجهاضٍ يتمُّ فعلاً.

التشريعات الدينية

6° qui actum ordinis posuit in ordine episcopatus vel presbyteratus constitutis reservatum vel eodem carens vel ab eiusdem exercitio aliqua poena canonica prohibitus;

7° qui officium vel administrationem gerit clericis vetitam, cuius rationem reddere debet, donec deposito officio et administratione atque rationibus redditis liber factus erit;

8° neophytus, nisi iudicio Hierarchae sufficienter probatus est.

§ 2. Actus, ex quibus impedimenta, de quibus in § 1, nn. 2 -6 oriri possunt, illa non pariunt, nisi fuerunt peccata gravia et externa post baptismum perpetrata.

CAN. 763 - Ab exercendis ordinibus sacris est impeditus:

1° qui impedimento ordines sacros suscipiendi, dum afficiebatur, illegitime ordines sacros suscepit;

2° qui delicta vel actus commisit, de quibus in can. 762, § 1, nn. 2 - 6;

3° qui amentia aliave infirmitate psychica, de qua in can. 762, § 1, n. 1, afficitur, donec Hierarcha consulto perito eiusdem ordinis sacri exercitium permiserit.

CAN. 764 - Impedimenta suscipiendi vel exercendi ordines sacros iure particulari statui non possunt; consuetudo vero novum impedimentum inducens aut impedimento iure communi statuto contraria reprobatur.

CAN. 765 - Ignorantia impedimentorum ab eisdem non eximit.

CAN. 766 - Impedimenta multiplicantur ex diversis suis causis, non autem ex repetita eadem causa, nisi agitur de impedimento ex homicidio voluntario aut ex procurato abortu effectu secuto.

التشريعات الدينية

القانون ٧٦٧ – البند ١ – الأسقفُ الأبرشيُّ أو الرئيسُ الكنسيُّ لمؤسَّسةٍ من مؤسّساتِ الحياةِ المكرَّسةِ يستطيعُ أن يحلَّ مرؤوسيه من موانعِ تقبُّلِ الدّرجاتِ المقدَّسةِ أو ممارستِها، إلّا في الحالتين التاليتَيْن:

١ – إذا أُحِيلَ الفعلُ الذي يقومُ عليهِ المانعُ الى المحكمةِ القضائيَّةِ؛

٢ – إذا كانتِ الموانعُ هيَ المذكورةَ في القانونِ ٧٦٢، البند ١، الأرقام ٢ – ٤.

البند ٢ – إذا كانَ الأمرُ يتعلّقُ بمانعٍ متأتٍّ عن جريمةِ القتلِ المتعمَّد، أو عنِ التسبُّبِ بالإجهاض، تستوجبُ صحّةُ الحلِّ أيضاً أن يُذكرَ عددُ الجرائم.

البند ٢ – الحلُّ من هذهِ الموانعِ محفوظٌ للبطريركِ بالنسبةِ الى المرشَّحين أو الإكليريكيّينَ الذين لهم مسكنٌ أو شبهُ مسكنٍ ضمنَ حدودِ ولايةِ الكنيسةِ التي يَرئسها؛ وإلّا فللكرسيِّ الرّسوليِّ.

البند ٣ – وتكونُ سلطةُ الإعفاءِ نفسُها لأيِّ مُعرِّفٍ في الحالاتِ الخفيَّةِ المُلِحَّةِ جدًّا، التي يتعذّرُ فيها الاتّصالُ بالسلطةِ ذاتِ الصلاحيَّةِ ويَدهَمُ فيها خطرُ حدوثِ ضررٍ أو تشهيرٍ كبيرَيْن. والإعفاءُ عندئذٍ لا يكونُ إلّا ليتمكَّنَ التّائبونَ من أن يُمارِسوا على وجهٍ جائزٍ الدرجاتِ المقدَّسةَ التي تقبّلوها، مع التقيُّدِ بواجبِ الذهابِ الى تلكَ السلطةِ في أقربِ وقتٍ ممكن.

القانون ٧٦٨ – البند ١ – في الطّلباتِ التي تُقدَّمُ للحصولِ على الحلِّ يجبُ ذكرُ جميعِ الموانع؛ إلّا أنّ الحلَّ العامَّ يكونُ صحيحًا أيضاً بالنسبةِ الى الموانعِ التي أُسْقِطت بحُسْنِ نيَّة، باستثناءِ ما ذُكر في القانون ٧٦٢، البند ١، الرقم ٤، أو الموانعِ التي أُحيلت الى المحكمةِ القضائيّة ولكنَّ ذلكَ لا يصحُّ بالنسبةِ الى الموانعِ التي أُسقِطت بسوءِ نيّة.

البند ٢ – إذا كانَ الأمرُ يتعلّقُ بمانعٍ متأتٍّ عن جريمةِ القتلِ المتعمَّد، أو عنِ التسبُّبِ بالإجهاض، تستوجبُ صحّةُ الحلِّ أيضاً أن يُذكرَ عددُ الجرائم.

البند ٣ – الحلُّ العامُّ من موانعِ تقبُّلِ الدّرجاتِ المقدَّسةِ يصحُّ لجميعِ تلك الدرجات.

التشريعات الدينية

CAN. 767 - § 1. Episcopus eparchialis vel Hierarcha instituti vitae consecratae potest sibi subditos dispensare ab impedimentis suscipiendi vel exercendi ordines sacros sequentibus exceptis:

1° si factum, quo impedimentum innititur, ad forum iudiciale deductum est;

2° ab impedimentis, de quibus in can. 762, § 1, nn. 2 - 4.

§ 2. Dispensatio ab his impedimentis reservatur Patriarchae circa candidatos vel clericos, qui domicilium vel quasi- domicilium intra fines territorii Ecclesiae, cui praeest, habent; secus Sedi Apostolicae.

§ 3. Eadem potestas dispensandi competit cuilibet confessario in casibus occultis urgentioribus, in quibus auctoritas competens adiri non potest et periculum imminet gravis damni vel infamiae, sed ad hoc dumtaxat, ut paenitentes ordines sacros iam susceptos exercere licite possint firmo onere adeundi quam primum eandem auctoritatem.

CAN. 768 - § 1. In precibus ad obtinendam dispensationem omnia impedimenta indicanda sunt; dispensatio generalis vero valet etiam pro impedimentis bona fide reticitis eis exceptis, de quibus in can. 762, § 1, n. 4, aliisve ad forum iudiciale deductis, non autem pro reticitis mala fide.

§ 2. Si agitur de impedimento ex voluntario homicidio aut ex procurato abortu, etiam numerus delictorum ad validitatem dispensationis exprimendus est.

§ 3. Dispensatio generalis ab impedimentis suscipiendi ordines sacros valet pro omnibus ordinibus.

التشريعات الدينية

القسم الثّالث

في الأمور التي يجب أن تسبق الرّسامَة المقدَّسة

القانون ٧٦٩ – البند ١ – لا بُدَّ للسلطةِ التي تقبلُ مرشَّحًا للرسامةِ المقدَّسةِ من أن تحصُلَ على ما يلي :

١ً – التصريح المذكور في القانون ٧٦١ ، فضلاً عن شهادةِ الرسامةِ الأخيرةِ أو ، إذا كانتِ الرسامةُ هي الأولى ، شهادةِ المعموديّةِ والمَسْحِ بالميرونِ المقدَّس ؛

٢ً – إذا كانَ المرشَّحُ مرتبطًا بزواج ، شهادةَ زواجٍ وموافقةً خطيَّةً تُبديها الزوجةُ بالرضى والقبول ؛

٣ً – شهادة إتمَامِ الدُّروس ؛

٤ً – رسالة من مديرِ الإكليريكيّة ، أو من رئيسِ مؤسَّسةِ الحياةِ المكرَّسة ، أو من الكاهنِ الذي عُهِد إليه بالمُرَشَّحِ خارجَ الإكليريكيّة ، تشهدُ بحُسنِ أخلاقِ هذا المرشَّحِ نفسه ؛

٥ً – رسالة الشهادة المذكورة في القانون ٧٧١ ، البند ٣ ؛

٦ً – رسائل شهادة ، إذا كان في ذلك ما يفيد ، من الأساقفةِ الأبرشيّين الآخرين أو رؤساءِ مؤسَّساتِ الحياةِ المكرَّسة ، حيثُ أقامَ المُرشّحُ بعضَ الوقت ، تُبيّنُ صفاتِ المرشَّح وبراءتَه من أيِّ مانعٍ قانونيّ.

البند ٢ – يجبُ أن تُحفظَ هذه الوثائقُ في خزانةِ محفوظاتِ تلك السلطةِ نفسها.

القانون ٧٧٠ – يستطيعُ الأُسقفُ الذي يقومُ بالرسامةِ استنادًا إلى رسالةِ إطلاقِ سبيلٍ شرعيّةٍ تُثبتُ أنّ المرشّحَ جديرٌ بتقبّلِ الرسامةِ المقدّسة ، يستطيعُ أن يوافق على شهادتها ، ولكنّه غير مُلْزَم بذلك ؛ وإذا مالَ به ضميرهُ إلى أنّ المرشَّحَ غيرُ أهلٍ فعليه أن يمتنعَ عن رسامته.

القانون ٧٧١ – البند ١ – يجبُ أن تُعلَن للملإِ أسماءُ المرشَّحينَ المقدَّمينَ الى الدرجاتِ

التشريعات الدينية

Art. III

De eis, quae sacrae ordinationi praemitti debent

CAN. 769 - § 1. Auctoritas, quae candidatum ad sacram ordinationem admittit, obtineat:

1° declarationem, de qua in can. 761, necnon testimonium ultimae sacrae ordinationis aut, si de prima sacra ordinatione agitur, etiam testimonium baptismi et chrismationis sancti myri;

2° si candidatus est matrimonio iunctus, testimonium matrimonii et consensum uxoris scripto datum;

3° testimonium de peractis studiis;

4° testimoniales litteras rectoris seminarii vel Superioris instituti vitae consecratae aut presbyteri, cui candidatus extra seminarium commendatus est, de bonis moribus eiusdem candidati;

5° testimoniales litteras, de quibus in can. 771, § 3;

6° testimoniales litteras, si id expedire iudicat, aliorum Episcoporum eparchialium vel Superiorum institutorum vitae consecratae, ubi candidatus per aliquod tempus commoratus est, de candidati qualitatibus deque eius libertate ab omni impedimento canonico.

§ 2. Haec documenta asserventur in archivo eiusdem auctoritatis.

CAN. 770 - Episcopus ordinans cum legitimis litteris dimissoriis, quibus asseritur candidatum ad ordinem sacrum suscipiendum idoneum esse, potest huic attestationi acquiescere, sed non tenetur; si vero pro sua conscientia censet candidatum non esse idoneum, eum ne ordinet.

CAN. 771 - § 1. Nomina candidatorum ad ordines sacros promovendorum publice nota fiant in ecclesia paroeciali

التشريعات الدينية

المقدَّسةِ في كنيسةِ رعيَّةِ كلِّ مرشَّحٍ منهم على قاعدةِ الشرعِ الخاصّ.

البند ٢ – يجبُ على المؤمنينَ أن يُكاشفوا الأسقفَ الأبرشيَّ أو خوري الرعيّة، قبلَ الرسامةِ المقدّسة، بالموانعِ التي يكونونَ على عِلم بها.

البند ٣ – يَعْهدُ الأسقفُ الأبرشيُّ إلى خوري الرعيّةِ الذي يقومُ بالإعلان، والى كاهنٍ آخر، إذا بدا ذلك مفيدًا، في التحرّي الدّقيقِ لحياةِ المرشَّحين وأخلاقِهم لدى أشخاصٍ ثقةٍ، ويبعثُ الى الديوان الأبرشيِّ برسالةِ شهادةٍ مستندةٍ الى تلك التحرّياتِ والبيانات.

البند ٤ – ولا يُغفِلِ الأسقفُ الأبرشيُّ القيامَ بتحرّياتٍ أخرى، وإن فرديّةً، إذا رأى ذلك ملائمًا.

القانون ٧٧٢ – ينقطعُ كلُّ مرشَّحٍ مُقْدِمٍ على الرسامةِ المقدَّسةِ الى رياضةٍ روحيّةٍ وفقًا للطَّريقةِ التي يُحدّدُها الشرعُ الخاصّ.

القسم الرَّابع

في تاريخ الرّسامةِ المقدَّسة ومكانها وتسجيلها وشهادتها

القانون ٧٧٣ – لِيُحتفَلْ بالرّساماتِ المقدَّسةِ أمامَ أكبرِ عددٍ مُمكن من المؤمنينَ في الكنيسة، نهارَ أحدٍ أو عيد، ما لم يدعُ سببٌ صوابيٌّ الى غيرِ ذلك.

القانون ٧٧٤ – البند ١ – يُسَجَّلُ عقبَ الرسامةِ المقدَّسة، في سجلٍّ خاصٍّ يُحفظُ في خزانةِ محفوظاتِ الديوانِ الأبرشيّ، اسمُ كلِّ واحدٍ من المرسومينَ، واسمُ الأسقفِ الراسم، ومكانُ الرسامةِ ويومُها.

البند ٢ – يُسلِّمُ الأسقفُ الراسمُ كلَّ واحدٍ من المرسومينَ شهادةً رسميّةً بتقبُّلِ الرسامةِ المقدّسة؛ وإن كانَ الأسقفُ الراسمُ قد رَسَمَهم بموجبِ رسالةِ إطلاقِ سبيل، فعليهم إبداءُ هذه الشهادةِ إلى أُسقفِهم الأبرشيِّ أو الى رئيسِهم الأعلى لتسجيلِ الرسامةِ المقدَّسةِ في سجلٍّ خاصٍّ يُحفظُ في خزانةِ المحفوظات.

التشريعات الدينية

uniuscuiusque candidati ad normam iuris particularis.

§ 2. Omnes christifideles obligatione tenentur impedimenta, si qua noverunt, Episcopo eparchiali vel parocho ante sacram ordinationem revelandi.

§ 3. Parocho, qui publicationem peragit, et etiam alii presbytero, si id expedire videtur, Episcopus eparchialis committat, ut de candidatorum vita et moribus a personis fide dignis diligenter exquirat et testimoniales litteras illam investigationem et publicationem referentes ad curiam eparchialem mittat.

§ 4. Episcopus eparchialis alias investigationes, etiam privatas, si opportunum ducit, facere ne omittat.

CAN. 772 - Omnis candidatus ad sacram ordinationem promovendus recessui spirituali vacet modo iure particulari determinato.

Art. IV

De sacrae ordinationis tempore, loco, adnotatione et testimonio

CAN. 773 - Sacrae ordinationes cum christifidelium quam maxima frequentia celebrentur in ecclesia die dominico vel festo, nisi iusta causa aliud suadet.

CAN. 774 - § 1. Celebrata sacra ordinatione nomina singulorum ordinatorum ac Episcopi ordinantis, locus et dies sacrae ordinationis adnotentur in speciali libro in archivo curiae eparchialis asservando.

§ 2. Singulis ordinatis det Episcopus ordinans authenticum sacrae ordinationis susceptae testimonium; qui, si ab Episcopo cum litteris dimissoriis ordinati sunt, illud proprio Episcopo eparchiali vel Superiori maiori exhibeant pro sacrae ordinationis adnotatione in speciali libro in archivo asservando.

التشريعات الدينية

القانون ٧٧٥ – يَبعثُ الأسقفُ الأبرشيُّ أو الرئيسُ الأعلى بخبرِ الرسامةِ المقدَّسةِ التي نالَها كلُّ واحدٍ من الشمامسةِ الإنجيليّين الى خوري الرعيّةِ التي تسجَّلت فيها معموديَّةُ المُرتسِم.

الفصل السَّابع

في الزَّواج

القانون ٧٧٦ – البند ١ – عقدُ الزواجِ الذي صَنعه الخالقُ ونظَّمه بشرائعه، والذي به يُنشئُ الرجلُ والمرأة، برضىً شخصيٍّ لا نكوصَ عنه، شركةً بينهما في الحياةِ كلِّها، مِن طبيعتِه أن يهدفَ الى خيرِ الزوجين وإلى إنجابِ البنينَ وتنشئتِهم.

البند ٢ – لقد جعلَ السيّدُ المسيحُ من الزواجِ الصحيحِ بين المعمَّدين، وبذلك عينِه، سرًّا به يَجمع اللهُ الزوجَيْنِ في وحدةٍ على صورةِ الوحدةِ التي لا تنفصمُ بينَ المَسيحِ والكنيسة، ويُكرّسُهما ويُقوّيهما بالنعمةِ السريَّة.

البند ٣ – خاصَّتا الزواجِ الجوهريّتانِ هما الوحدةُ واللاانفصام، اللذانِ يكتسبانِ في الزواجِ المعقودِ بين المعمَّدينَ رسوخًا خاصاً بفضلِ السرّ.

القانون ٧٧٧ – بالزواجِ تتساوى الحقوقُ والواجباتُ بين الزوجين في ما يتعلّقُ بشركةِ الحياةِ الزوجيّة.

القانون ٧٧٨ – يستطيعُ الجميعُ أن يتزوّجوا ما لم يمنعْهم الشرعُ من ذلك.

القانون ٧٧٩ – ينعمَ الزواجُ بحمايةِ الشرع؛ ولهذا فإن عرضَ ريبٌ وجبَ الأخذُ بصحّةِ الزواجِ الى أن يثبتَ العكس.

القانون ٧٨٠ – البند ١ – زواجُ الكاثوليكيّين، وإن كانَ أحدُ الفريقَيْنِ فقط كاثوليكيًّا، لا يَخضعُ للشرعِ الإلهيِّ وحسبُ، بل يَخضعُ أيضاً للشرعِ الكنسيِّ مع مراعاةِ صلاحيّةِ السلطةِ المدنيّةِ في ما يتعلّقُ بمفاعيلِ الزواجِ المدنيّةِ لا غير.

البند ٢ – الزواجُ المعقودُ بين فريقٍ كاثوليكيٍّ وفريقٍ معمَّدٍ غيرِ كاثوليكيٍّ يخضعُ

التشريعات الدينية

CAN. 775 - Episcopus eparchialis aut Superior maior notitiam sacrae ordinationis uniuscuiusque diaconi mittat ad parochum apud quem ordinati baptismus adnotatus est.

Caput VII

De matrimonio

CAN. 776 - § 1. Matrimoniale foedus a Creatore conditum eiusque legibus instructum, quo vir et mulier irrevocabili consensu personali totius vitae consortium inter se constituunt, indole sua naturali ad bonum coniugum ac ad filiorum generationem ed educationem ordinatur.

§ 2. Ex Christi institutione matrimonium validum inter baptizatos eo ipso est sacramentum, quo coniuges ad imaginem indefectibilis unionis Christi cum Ecclesia a Deo uniuntur gratiaque sacramentali veluti consecrantur et roborantur.

§ 3. Essentiales matrimonii proprietates sunt unitas et indissolubilitas, quae in matrimonio inter baptizatos *specialem* obtinent firmitatem ratione sacramenti.

CAN. 777 - Ex matrimonio oriuntur inter coniuges aequa iura et obligationes circa ea, quae ad consortium vitae coniugalis pertinent.

CAN. 778 - Omnes possunt matrimonium inire, qui iure non prohibentur.

CAN. 779 - Matrimonium gaudet favore iuris; quare in dubio standum est pro validitate matrimonii, donec contrarium probetur.

CAN. 780 - § 1. Matrimonium catholicorum, etsi una tantum pars est catholica, regitur iure non solum divino, sed etiam canonico salva competentia auctoritatis civilis circa effectus mere civiles matrimonii.

§ 2. Matrimonium inter partem catholicam et partem baptizatam

التشريعات الدينية

أيضاً، مع مراعاةِ الشرعِ الإلهيّ:

١ – للشرعِ الخاصِّ بالكنيسةِ أو بالجماعةِ الكنسيّةِ التي ينتمي إليها الفريقُ غيرُ الكاثوليكيّ إذا كان لهذه الجماعةِ شرعٌ للزواجِ خاصٌّ؛

٢ – للشرعِ الذي يرتبطُ به الفريقُ غيرُ الكاثوليكيِّ إذا لم يكن للجماعةِ الكنسيّةِ التي ينتمي اليها شرعٌ للزواجِ خاصٌّ.

القانون ٧٨١ – إذا وجبَ على الكنيسةِ الحكمُ في صحّةِ زواجِ أشخاصٍ معمَّدين غيرِ كاثوليكيّين:

١ – ففي ما يتعلَّقُ بالشرعِ الذي تقيَّد به الفريقانِ يومَ عقدِ الزواج، يُحافظ على القانون ٧٨٠، البند ٢؛

٢ – ومن حيثُ صيغةُ عقدِ الزواجِ، تعترفُ الكنيسةُ بأيِّ صيغةٍ يُقرُّها القانونُ أو يوافقُ عليها، تلك الصيغةِ التي خضعَ لها الفريقانِ يومَ عَقْدِ الزواج، على أن يكون الرّضى قد تمَّ علنيًّا، وإذا كان أحدُ الفريقَين فقط من مؤمني إحدى الكنائسِ الشرقيّةِ غيرِ الكاثوليكيّةِ يُحتفَلُ بالزواجِ على رتبةِ طقسٍ مُقدَّسٍ.

القانون ٧٨٢ – **البند ١** – الخُطْبةُ التي يُمتَدحُ سَبْقُها لزواجٍ في عادةِ الكنائسِ الشرقيّةِ العريقةِ في القِدَم، تخضعُ للشرعِ الخاصِّ في الكنيسةِ الخاصّةِ المستقلّة.

البند ٢ – الوَعْدُ بالزواجِ لا يُخوّلُ حقَّ إقامةِ دعوى للمطالبةِ بعقدِ الزواج، وإنّما دعوى للتعويض من الأضرارِ إذا وَجب.

القسم الأوَّل

في الاهتمام الرَّاعَويّ وفي ما يلزم أن يسبق الاحتفال بالزواج

القانون ٧٨٣ – **البند ١** – يجبُ على رُعاةِ النفوسِ أن يَحرصوا على أن يُؤَهَّبَ المؤمنونَ لحالةِ الزواج:

١ – بالوعظِ والتعليمِ الدينيِّ الملائمَيْنِ للأحداثِ والراشدين، يتلقّنُ فيهما المؤمنونَ معنى الزواج المسيحيّ، وواجباتِ الزوجَيْن بينَ أحدِهما والآخَر، فضلاً عن الحقِّ الأوّلِ

التشريعات الدينية

acatholicam salvo iure divino regitur etiam:

1° iure proprio Ecclesiae vel Communitatis ecclesialis, ad quam pars acatholica pertinet, si haec Communitas ius matrimoniale proprium habet;

2° iure, quo pars acatholica tenetur, si Communitas ecclesialis, ad quam pertinet, iure matrimoniali proprio caret.

CAN. 781 - Si quando Ecclesia iudicare debet de validitate matrimonii acatholicorum baptizatorum:

1° quod attinet ad ius, quo partes tempore celebrationis matrimonii tenebantur, servetur can. 780, § 2;

2° quod attinet ad formam celebrationis matrimonii, Ecclesia agnoscit quamlibet formam iure praescriptam vel admissam, cui partes tempore celebrationis matrimonii subiectae erant, dummodo consensus expressus sit forma publica et, si una saltem pars est christifidelis alicuius Ecclesiae orientalis acatholicae, matrimonium ritu sacro celebratum sit.

CAN. 782 - § 1. Sponsalia, quae laudabiliter matrimonio praemittuntur ex antiquissima Ecclesiarum orientalium traditione, reguntur iure particulari propriae Ecclesiae sui iuris.

§ 2. Ex matrimonii promissione non datur actio ad petendam matrimonii celebrationem; datur tamen ad reparationem damnorum, si qua debetur.

Art. I
De cura pastorali et de eis, quae matrimonii celebrationi praemitti debent

CAN. 783 - § 1. Pastores animarum obligatione tenentur curandi, ut christifideles ad statum matrimonialem praeparentur:

1° praedicatione et catechesi iuvenibus et adultis aptata, quibus christifideles instituantur de significatione matrimonii christiani, de

التشريعات الدينية

والواجبِ اللذَيْنِ يفرضانِ على الوالدينَ الاعتناءَ بتنشئةِ أبنائهم الجسديّةِ، والدينيّةِ، والأخلاقيّةِ، والاجتماعيّةِ، والثقافيّةِ على قدرِ طاقتهم.

٢ً – بتثقيفِ الخاطبَيْنِ طالبَي الزواجِ تثقيفًا شخصيًّا يُهيّئهما للحالةِ الجديدة.

البند ٢ – يُحرَّضُ الخطّيبونَ الكاثوليكيّونَ تحريضاً شديدًا على تناولِ الإفخارستيّا الإلهيّة في أثناءِ الاحتفالِ بعقدِ الزواج.

البند ٣ – بعد عقدِ الزواجِ على رُعاةِ النفوسِ أن يمدّوا المتزوّجين بعونهم، حتّى إذا صَدَقوا الأمانةَ لِعقدِ الزواجِ وثبتوا على ذلكَ يَتوصّلونَ يومًا فيومًا في عيلتِهم إلى أن يعيشوا حياةً أكثرَ قداسةً وأوفرَ ثمارًا.

القانون ٧٨٤ – يجبُ أن توضَع في الشرعِ الخاصّ لكلّ كنيسة مستقلّة، بعدَ التشاورِ مع الأساقفةِ الأبرشيّينَ مِن الكنائسِ الأُخرى المستقلّةِ الذينَ يمارسونَ سلطتَهم في الولايةِ نفسها، نُظُمٌ لاستجواب الخطّيبينَ ولسائرِ طرائقِ التحرّي، ولا سيَّمَا في ما يتعلّقُ بالمعموديّةِ ومُطلَقِ الحال، وهي أمورٌ يجبُ أن تتمَّ قبل الزّواج، حتّى إذا أُكمِلت بدقّةٍ أمكنَ القيامُ بعقدِ الزواج.

القانون ٧٨٥ – البند ١ – يجبُ على رعاةِ النفوس، وفقًا لضروراتِ المكانِ والزمانِ، أن يستعملوا جميعَ الوسائلِ المُلائِمةِ لإبعادِ جميعِ الأخطارِ التي تهدّدُ صحّةَ الزواجِ وجوازَه؛ لهذا يجب، قبلَ الاحتفالِ بالزواج، التثبُّتُ في أنّ لا شيءَ يحولُ دونَ صحّةِ عقدِه وجوازِه.

البند ٢ – إذا تعذّرَ الحصول، في خطرِ الموت، على أدلّةٍ أُخرى، يكفي – ما لم تكن هنالكَ قرائنُ مخالفة – أن يؤكّدَ الخطّيبان، وبالقسَمِ إن دعتِ الحال، أنّهما معمَّدانِ وخاليانِ من كلّ مانع.

القانون ٧٨٦ – من واجبِ جميعِ المؤمنينَ أن يكشفوا للخوري أو لرئيسِ الكنيسةِ المحلّي، قبلَ عقدِ الزواج، عنِ الموانعِ التي قد يكونونَ على عِلمٍ بها.

القانون ٧٨٧ – على الخوري الذي قامَ بالتحرّياتِ أن يُطلعَ على نتيجتها، حالاً وبوثيقةٍ رسميّة، الخوري المزمعَ أن يُبارِكَ الزواج.

التشريعات الدينية

obligationibus coniugum inter se necnon de iure primario et obligatione, quae parentes habent, filiorum educationem physicam, religiosam, moralem, socialem et culturalem pro viribus curandi;

2° instructione sponsorum personali ad matrimonium, qua sponsi ad novum statum disponantur.

§ 2. Enixe commendatur sponsis catholicis, ut in matrimonio celebrando Divinam Eucharistiam suscipiant.

§ 3. Celebrato vero matrimonio pastores animarum auxilium coniugibus praebeant, ut matrimoniale foedus fideliter servantes atque tuentes ad sanctiorem in dies plenioremque in familia vitam ducendam perveniant.

CAN. 784 - Iure particulari uniuscuiusque Ecclesiae sui iuris, collatis consiliis cum Episcopis eparchialibus aliarum Ecclesiarum sui iuris in eodem territorio potestatem suam exercentibus, statuantur normae de examine sponsorum et de aliis mediis ad investigationes, praecipue quod ad baptismum et ad statum liberum spectat, quae ante matrimonium peragendae sunt, quibus diligenter observatis procedi potest ad matrimonii celebrationem.

CAN. 785 - § 1. Pastores animarum obligatione tenentur pro necessitatibus locorum et temporum omnia pericula a matrimonio invalide ac illicite celebrando remediis opportunis arcendi; ideo, antequam matrimonium celebratur, constare debet nihil eius validae ac licitae celebrationi obstare.

§ 2. In periculo mortis, si aliae probationes haberi non possunt, sufficit, nisi contraria assunt indicia, affirmatio sponsorum, si casus fert, etiam iurata, se baptizatos esse et nullo detineri impedimento.

CAN. 786 - Omnes christifideles obligatione tenentur impedimenta, si qua noverunt, parocho aut Hierarchae loci ante matrimonii celebrationem revelandi.

CAN. 787 - Parochus, qui investigationes peregit, de harum exitu statim per authenticum documentum certiorem faciat parochum, cuius est matrimonium benedicere.

التشريعات الدينية

القانون ٧٨٨ – إذا أُجريتِ التحرّياتُ ولَمَّا يزَلْ شكٌّ في وجودِ مانعٍ وجبَ على الخوري أن يرفعَ القضيّةَ الى الرئيس الكنسيّ المحلّي.

القانون ٧٨٩ – على الكاهنِ، وإن كانَ في استطاعتِه الاحتفالُ بالزواجِ احتفالاً صحيحًا في ذاته، أن يمتنعَ عن مباركتِه بدونِ إذنِ الرئيسِ الكنسيِّ المحلّيِ في الحالاتِ التّالية، علاوةً على الحالاتِ الأُخرى التي حدّدَها الشرعُ:

١ – زواج المشرَّدين؛

٢ – الزواج الذي لا يستطيعُ نظامُ الشرعِ المدنيِّ أن يعترفَ به أو يعقدَه؛

٣ – زواج الأشخاصِ الذين تقيّدهُم واجباتٌ طبيعيّةٌ بفريقٍ ثالثٍ أو بأبناءٍ لهم من زواجٍ سابقٍ معقودٍ مع هذا الفريق؛

٤ – زواج ولدٍ قاصرٍ من عيلةٍ غيرِ داريةٍ بالأمر، أو غيرِ موافِقةٍ عليه؛

٥ – زواج الأشخاصِ الذين يحولُ دونَ زواجِهم الجديدِ حكمٌ كنسيّ، ما لم تُتمَّم بعضُ الشروط؛

٦ – زواج الأشخاصِ الذين أَنكروا الإيمانَ الكاثوليكيَّ علنًا، وإن لم يلتحقوا بكنيسةٍ أو بجماعةٍ كنسيّةٍ غيرِ كاثوليكيّة؛ وعلى الرئيسِ الكنسيِّ المحليِّ في هذه الحالةِ أن لا يمنحَ الإذنَ إلّا مع التَّقيُّدِ بالقانون ٨١٤، مع مراعاةِ مقتضى الحال.

القسم الثّاني

في الموانع المبطلَة للزّواج بوجه عامّ

القانون ٧٩٠ – **البند ١** – المانعُ المُبطِلُ هو الذي يجعلُ الشخصَ فاقدَ الأهليّةِ لعَقدِ زواجٍ صحيح.

البند ٢ – المانع، وإن جاءَ مِن أحدِ الفريقين فقط، فإنّه يجعلُ الزواجَ غيرَ صحيح.

القانون ٧٩١ – يُعَدُّ المانِعُ علنيًّا إذا أمكنَ إثباتُه أمامَ القضاء؛ وإلّا فهو خفيّ.

القانون ٧٩٢ – يجبُ أن لا تُقِرَّ الكنائسُ المستقلّةُ في شرعِها الخاصّ، موانعَ مُبطِلةً

التشريعات الدينية

CAN. 788 - Si quod dubium post accuratas investigationes adhuc superest de exsistentia impedimenti, parochus rem ad Hierarcham loci deferat.

CAN. 789 - Etsi matrimonium de cetero valide celebrari potest, sacerdos praeter alios casus iure determinatos sine licentia Hierarchae loci ne benedicat:

1° matrimonium vagorum;

2° matrimonium, quod ad normam iuris civilis agnosci vel iniri non potest;

3° matrimonium eius, qui obligationibus naturalibus tenetur erga tertiam partem filiosve ex praecedenti unione cum illa parte ortos;

4° matrimonium filii familias minoris insciis aut invitis parentibus;

5° matrimonium eius, qui sententia ecclesiastica vetatur transire ad novum matrimonium, nisi quasdam condiciones implet;

6° matrimonium eius, qui publice fidem catholicam abiecit, etsi ad Ecclesiam vel Communitatem ecclesialem acatholicam non transiit; Hierarcha loci vero hoc in casu licentiam ne concedat nisi servato can. 814 congrua congruis referendo.

Art. II

De impedimentis dirimentibus in genere

CAN. 790 - § 1. Impedimentum dirimens personam inhabilem reddit ad matrimonium valide celebrandum.

§ 2. Impedimentum, etsi ex alterutra tantum parte se habet, matrimonium tamen reddit invalidum.

CAN. 791 - Publicum censetur impedimentum, quod probari in foro externo potest; secus est occultum.

CAN. 792 - Iure particulari Ecclesiae sui iuris impedimenta dirimentia ne statuantur nisi gravissima de causa, collatis consiliis

التشريعات الدينية

إلّا لسببٍ خطيرٍ جدًّا، وبعد استشارةِ الأساقفةِ الأبرشيّينَ في الكنائسِ الأُخرى المستقلّةِ الذين يهمُّهم الأمر، واستشارةِ الكرسيِّ الرسوليّ؛ وليس لأيِّ سلطةٍ من درجةٍ أدنى أيضًا أن تُقرِّرَ موانعَ مُبطِلةً جديدة.

القانون ٧٩٣ – تُرذَلُ العادةُ التي تُدخِلُ مانِعًا جديدًا، أو تكونُ مخالِفةً للموانعِ الموجودة.

القانون ٧٩٤ – البند ١ – يحقّ للرَّئيسِ الكنسيِّ المحليّ، في حالةٍ معيَّنة، أن يمنعَ المؤمنينَ الخاضعينَ له أينما كانوا مقيمينَ، فضلاً عن المؤمنينَ الآخرين التابعين لكنيسته المستقلّةِ والمقيمينَ فعلاً ضمنَ نطاقِ أبرشيّته، [أن يمنعَهم] من الزواجِ لفترةٍ معيَّنة، ولسببٍ خطيرٍ وما دامَ ذلك السببُ قائمًا.

البند ٢ – إذا كان الأمرُ متعلِّقًا برئيسٍ كنسيٍّ محليٍّ يمارِسُ سلطتَه ضمنَ حدودِ رقعةِ الكنيسةِ البطريركيّة، يحقُّ للبطريركِ أن يُضفيَ على هذا المنعِ صفةَ الإبطالِ للزواج؛ والمرجعُ في الحالاتِ الأُخرى إلى الكرسيِّ الرسوليِّ وحدَه.

القانون ٧٩٥ – البند ١ – يحقُّ للرئيسِ الكنسيِّ المحليّ، بالنسبةِ الى المؤمنينَ الخاضعينَ له أينما كانوا مقيمين، فضلاً عن المؤمنينَ الآخرين المنتمينَ الى كنيستهِ المستقلّةِ والمقيمينَ فعلاً ضمن نطاقِ أبرشيّته، أن يُفسِّحَ لهم من الموانعِ التي هي مِن الشّرع الكنسيّ، ما عدا الموانعَ التالية:

١ – الدَّرجة المقدّسة؛

٢ – نذر العفّةِ العلنيِّ المؤبّد المبرَز في مؤسَّسةٍ رهبانيّة، ما لم تكن جمعيّةً رهبانيّةً خاضعةً لشرعٍ أبرشيّ؛

٣ – قتل الزوج.

البند ٢ – التَّفْسِيحُ من هذه الموانعِ محفوظٌ للكرسيِّ الرسوليّ؛ إلّا أنّه يحقُّ للبطريركِ أن يفسّحَ من مانعِ قتلِ الزوج ومن مانعِ نذرِ العفّةِ العلنيّ المؤبّد المُبْرَزِ في الجمعيّات الرهبانيّةِ من أيِّ حالةٍ شرعيّةٍ كانت.

البند ٣ – لا يجوزُ أبدًا التفسيحُ من مانع القرابةِ الدمويّةِ في الخطِّ المستقيمِ أو في

التشريعات الدينية

cum Episcopis eparchialibus aliarum Ecclesiarum sui iuris, quorum interest, et consulta Sede Aposto-lica; nulla auctoritas inferior autem nova impedimenta dirimentia statuere potest.

CAN. 793 - Consuetudo novum impedimentum inducens aut impedimentis exsistentibus contraria reprobatur.

CAN. 794 - § 1. Hierarcha loci christifidelibus sibi subditis ubicumque commorantibus necnon ceteris christifidelibus propriae Ecclesiae sui iuris intra fines territorii eparchiae actu degentibus vetare potest matrimonium in casu speciali, sed ad tempus tantum, gravi de causa eaque perdurante.

§ 2. Si de Hierarcha loci agitur, qui intra fines territorii Ecclesiae patriarchalis potestatem suam exercet, Patriarcha tali vetito clausulam dirimentem addere potest; ceteris in casibus vero sola Sedes Apostolica.

CAN. 795 - § 1. Hierarcha loci christifideles sibi subditos ubicumque commorantes necnon ceteros christifideles propriae Ecclesiae sui iuris ascriptos et intra fines territorii eparchiae actu degentes dispensare potest ab impedimentis iuris ecclesiastici sequentibus exceptis:

1° ordinis sacri;

2° voti publici perpetui castitatis in instituto religioso emissi, nisi agitur de congregationibus iuris eparchialis;

3° coniugicidii.

§ 2. Dispensatio ab his impedimentis reservatur Sedi Apostolicae; Patriarcha vero dispensare potest ab impedimentis coniugicidii et voti publici perpetui castitatis in congregationibus cuiusvis condicionis iuridicae emissi.

§ 3. Numquam datur dispensatio ab impedimento consanguinitatis in linea recta aut in secundo gradu lineae

التشريعات الدينية

الدرجةِ الثانيةِ من الخطِّ المنحرف.

القانون ٧٩٦ – البند ١ – في خطرِ الموتِ يحقُّ للرئيسِ الكنسيِّ المحليِّ بالنسبةِ إلى المؤمنينَ الخاضعينَ له أينما كانوا مُقيمين، فضلاً عن المؤمنينَ الآخَرين المقيمين فعلاً ضمنَ نطاقِ أبرشيّتِه، أن يفسّح لهم من صيغةِ الزواجِ التي يُقرّها الشرعُ، ومن سائرِ موانعِ الشرعِ الكنسيّ، جملةً وأفرادًا، سواءٌ كانت علنيَّةً أو خفيّة، ما عدا مانعَ درجةِ الكهنوتِ المقدَّسة.

البند ٢ – في تلكَ الظّروفِ نفسِها وفقط في الحالاتِ التي يتعذَّرُ فيها الاتّصالُ بالرئيسِ الكنسيِّ المحليِّ تؤولُ سلطةُ التفسيحِ عينُها الى الخوري، أو إلى أيِّ كاهنٍ آخرَ مصرّفٍ لمنحِ بركةِ الزواج، وإلى الكاهنِ الكاثوليكيِّ المذكورِ في القانون ٨٣٢، البند ٢؛ وللمعرّفِ أيضًا هذه السلطةُ إذا كانَ المانعُ خفيًّا، وضمن نطاقِ المحكمةِ الباطنيّة، سواءٌ كان ذلكَ في أثناءِ سرّ الاعترافِ أو خارجَهُ.

البند ٣ – يُعَدُّ الاتّصالُ بالرئيسِ الكنسيِّ المحليِّ متعذِّرًا إذا لم يكنِ الاتّصالُ بهِ ممكنًا إلّا عن غير طريقِ المراسلةِ أو الاتصالِ الشخصيّ.

القانون ٧٩٧ – البند ١ – إذا اكتُشفَ مانعٌ، وقد أُعِدَّ كلُّ شيءٍ لعقدِ الزواج، ولم يكن بالإمكانِ إرجاءُ الزواجِ من غيرِ التعرُّضِ المرجَّح لخطرِ شرٍّ جسيم، وريثما يُنالُ التّفسيحُ من السلطةِ ذاتِ الصلاحيّةِ، يحقّ للرئيسِ المحلّيّ، ويحقُّ كذلك، إذا كان الأمرُ خفيًّا، لجميعِ المذكورينَ في القانون ٧٩٦، البند ٢، مع التقيُّدِ بالشروطِ المقرّرةِ هناك، أن يُفسّحوا من جميع الموانع، ما عدا المذكورةَ في القانون ٧٩٥، البند ١، الرقمين ١ و٢.

البند ٢ – وتكونُ هذه الصلاحيّةُ قائمةً أيضًا لِتصحيحِ الزواجِ إذا كانَ في الإرجاءِ الخطرُ نفسُه، ولم يُتحِ الوقتُ الاتّصالَ بالسلطةِ ذاتِ الصلاحيّة.

القانون ٧٩٨ – على الكهنةِ المذكورينَ في القانونَيْنِ ٧٩٦، البند ٢، و٧٩٧، البند ١، أن يُعْلِموا الرئيسَ الكنسيَّ المحليَّ بما أجرَوْا في المحكمةِ الخارجيّةِ من تفسيحٍ أو تصحيح، وأن يسجّلوهُ في سجلِّ الزواج.

التشريعات الدينية

collateralis.

CAN. 796 - § 1. Urgente periculo mortis Hierarcha loci christifideles sibi subditos ubicumque commorantes necnon ceteros christifideles intra fines territorii eparchiae actu degentes dispensare potest a forma celebrationis matrimonii iure praescripta et ab omnibus et singulis impedimentis iuris ecclesiastici sive publicis sive occultis excepto impedimento ordinis sacri sacerdotii.

§ 2. In eisdem rerum adiunctis et solum in casibus, in quibus ne Hierarcha loci quidem adiri potest, eandem potestatem dispensandi habent parochus, alius sacerdos facultate matrimonium benedicendi praeditus et sacerdos catholicus, de quo in can. 832, § 2; confessarius vero eandem potestatem habet, si agitur de impedimento occulto, pro foro interno sive intra sive extra actum sacramentalis confessionis.

§ 3. Hierarcha loci censetur adiri non posse, *si tantum alio modo* quam per epistulam vel personalem accessum id fieri potest.

CAN. 797 - § 1. Si impedimentum detegitur, dum iam omnia parata sunt ad matrimonium celebrandum nec matrimonium sine probabili gravis mali periculo deferri potest, donec ab auctoritate competenti dispensatio obtenta erit, potestatem dispensandi ab omnibus impedimentis, eis exceptis, de quibus in can. 795, § 1, nn. 1 et 2, habent Hierarcha loci et, dummodo casus sit occultus, omnes, de quibus in can. 796, § 2, servatis condicionibus ibidem praescriptis.

§ 2. Haec potestas valet etiam ad matrimonium convalidandum, si idem periculum est in mora nec tempus suppetit adeundi auctoritatem competentem.

CAN. 798 - Sacerdotes, de quibus in cann. 796, § 2 et 797, § 1, de concessa dispensatione vel convalidatione pro foro externo Hierarcham loci statim certiorem faciant eaque adnotetur in libro matrimoniorum.

التشريعات الدينية

القانون ٧٩٩ – إذا لم يُقرّرْ غيرَ ذلك رقيمٌ من الكرسيّ الرسوليّ، أو من البطريركِ أو من الرئيسِ المحليّ ضمن نطاقِ صلاحيّتِها، يُسجَّل التفسيحُ من مانعٍ خفيٍّ، إذا مُنِحَ في المحكمةِ الباطنيّةِ غيرِ السرّيّةِ، في خزانةِ المحفوظاتِ السريّةِ للديوانِ الأبرشيّ، وما من حاجةٍ الى تفسيحٍ آخرَ في المحكمةِ الخارجيّة، وإن أصبحَ المانعُ الخفيُّ بعد ذلك علنيًّا.

القسم الثّالث

في المَوانع بوجه خاصّ

القانون ٨٠٠ – **البند ١** – لا يستطيعُ الرجلُ، قبلَ إتمامِ السنةِ السادسةَ عشرةَ من عمره، ولا المرأةُ قبلَ إتمامِ الرابعةَ عشرة، عقدَ زواجٍ صحيح.

البند ٢ – بإمكانِ الشرعِ في الكنيسةِ الخاصّةِ المستقلّةِ أن يفرضَ سنًّا أكبرَ لجوازِ عقدِ الزّواج.

القانون ٨٠١ – **البند ١** – العجزُ السابقُ والمؤبَّدُ عنِ المجامعة، سواءٌ كان عندَ الرجلِ أو عندَ المرأة، وسواءٌ كان مطلَقًا أو نسبيًّا، يُبطِلُ الزواجَ من طبيعتِه نفسِها.

البند ٢ – إذا كان مانعُ العجزِ مشكوكًا فيه، سواءٌ كان الشكُّ من قِبَلِ الشرعِ أو كان من قِبَلِ الواقع، لا يُمنَعُ الزواجُ ولا يُبطَلُ ما دامَ الشكُّ قائمًا.

البند ٣ – العقمُ لا يحولُ دونَ الزواجِ ولا يبطلُه، هذا مع التقيّد بالقانون ٨٢١.

القانون ٨٠٢ – **البند ١** – يعقِدُ زواجًا غيرَ صحيحٍ مَن كان مُقيَّدًا بزواجٍ سابق.

البند ٢ – وإن كانَ الزواجُ الأوّلُ غيرَ صحيحٍ أو مفسوخًا لسببٍ من الأسباب، فإنّه لا يجوزُ عقدُ زواجٍ آخرَ قبلَ تيقُّنِ بطلانِه أو حلِّهِ شرعيًا.

القانون ٨٠٣ – **البند ١** – لا يمكنُ عقْدُ زواج صحيحٍ معَ غيرِ المُعتمِد.

البند ٢ – إذا كانَ أحدُ الفريقين، عندَ عقدِ الزواج، في عُرفِ الناسِ معمَّدًا، أو كانت معموديَّتُه في موضعِ شكّ، تُفترَضُ صحّةُ الزواج على قاعدةِ القانون ٧٧٩، الى أن يقومَ البرهانُ الثابتُ على أنّ أحدَ الفريقين معمَّدٌ وأنَّ الآخرَ غيرُ معمَّد.

التشريعات الدينية

CAN. 799 - Nisi aliud fert rescriptum Sedis Apostolicae aut intra limites eorum competentiae Patriarchae vel Hierarchae loci, dispensatio in foro interno non sacramentali concessa ab impedimento occulto adnotetur in archivo secreto curiae eparchialis nec alia dispensatio pro foro externo est necessaria, etsi postea occultum impedimentum publicum evasit.

Art. III
De impedimentis in specie

CAN. 800 - § 1. Vir ante decimum sextum aetatis annum expletum, mulier ante decimum quartum aetatis annum expletum matrimonium valide celebrare non possunt.

§ 2. Integrum est iuri particulari Ecclesiae sui iuris aetatis annum superiorem ad licitam matrimonii celebrationem statuere.

CAN. 801 - § 1. Impotentia coeundi antecedens et perpetua sive ex parte viri sive ex parte mulieris sive absoluta sive relativa matrimonium ex ipsa eius natura dirimit.

§ 2. Si impedimentum impotentiae dubium est sive dubio iuris sive dubio facti, matrimonium non est impediendum nec stante dubio nullum declarandum.

§ 3. Sterilitas matrimonium nec prohibet nec dirimit firmo can. 821.

CAN. 802 - § 1. Invalide matrimonium attentat, qui vinculo tenetur prioris matrimonii.

§ 2. Etsi prius matrimonium invalidum aut solutum est qualibet ex causa, non licet aliud matrimonium celebrare, antequam de prioris invaliditate aut solutione legitime et certo constat.

CAN. 803 - § 1. Matrimonium cum non baptizatis valide celebrari non potest.

§ 2. Si pars tempore celebrati matrimonii tamquam baptizata communiter habebatur aut eius baptismus erat dubius, praesumenda est ad normam can. 779 validitas matrimonii, donec certo probetur alteram partem baptizatam esse, alteram vero non baptizatam.

البند ٣ – في موضوعِ شروطِ التفسيحِ يُطبَّقُ القانونُ ٨١٤.

القانون ٨٠٤ – يَعقدُ زواجًا غيرَ صحيحٍ مَن نالَ الدَّرجة المقدَّسة.

القانون ٨٠٥ – يَعقدُ زواجًا غيرَ صحيحٍ من نَذَرَ نَذْرَ العفّةِ العلنيَّ المؤبَّدَ في مؤسَّسةٍ رهبانيّة.

القانون ٨٠٦ – لا يمكنُ عقدُ زواجٍ صحيحٍ بامرأةٍ مخطوفةٍ أو محجوزةٍ قسرًا بقصدِ الزواجِ بها، ما لم تَخْتَرْ هي الزواجَ تلقائيًّا بعد أن تُفصَلَ عن الخاطفِ وتُجعلَ في مكانٍ آمِنٍ وحُرٍّ.

القانون ٨٠٧ – **البند ١** – مَن ينوي الزواجَ بشخصٍ فَيَقتلُ زوجَ هذا الشخصِ أو زوجَه هو يكونُ عقدُ زواجهِ هذا غيرَ صحيح.

البند ٢ – ويكونُ الزواجُ غيرَ صحيحٍ إذا عُقِد بينَ شخصين اشتركا في قتلِ زوجِ أحدِهما اشتراكًا ماديًّا أو أدبيًّا.

القانون ٨٠٨ – **البند ١** – الزواجُ باطلٌ في الخطِّ المستقيمِ من القرابةِ الدمويّةِ بين جميعِ الأصول وجميعِ الفروع.

البند ٢ – في الخطِّ المنحرفِ يكونُ الزّواجُ باطلاً حتّى الدرجةِ الرابعةِ بالتضمُّن.

البند ٣ – لا يُسمَحُ بالزواجِ أبدًا إذا كان هنالكَ ريبٌ في موضوعِ القرابةِ الدمويّةِ بينَ الفريقين في أيِّ درجةٍ من درجاتِ الخطِّ المستقيم، أو في الدرجةِ الثانيةِ من الخطِّ المنحرف.

البند ٤ – مانعُ القرابةِ الدمويّةِ لا يَتعدَّد.

القانون ٨٠٩ – **البند ١** – القرابةُ الأهليّةُ تُبطِلُ الزواجَ في جميعِ درجاتِ الخطِّ المستقيم، وفي الدرجةِ الثانيةِ من الخطِّ المنحرف.

البند ٢ – مانعُ القرابةِ الأهليّةِ لا يتعدَّد.

القانون ٨١٠ – **البند ١** – يَنشأُ مانعُ الحشمةِ العلنيّة:

التشريعات الدينية

§ 3. Circa condiciones dispensandi applicetur can. 814.

CAN. 804 - Invalide matrimonium attentat, qui in ordine sacro est constitutus.

CAN. 805 - Invalide matrimonium attentat, qui votum publicum perpetuum castitatis in instituto religioso emisit.

CAN. 806 - Cum persona abducta vel saltem retenta intuitu matrimonii cum ea celebrandi matrimonium valide celebrari non potest, nisi postea illa ab abducente vel retinente separata et in loco tuto ac libero constituta matrimonium sua sponte eligit.

CAN. 807 - § 1. Qui intuitu matrimonii cum certa persona celebrandi eius coniugi vel proprio coniugi mortem intulit, invalide hoc matrimonium attentat.

§ 2. Invalide quoque matrimonium inter se attentant, qui mutua opera physica vel morali mortem coniugi intulerunt.

CAN. 808 - § 1. In linea recta consanguinitatis matrimonium invalidum est inter omnes ascendentes et descendentes.

§ 2. In linea collaterali invalidum est usque ad quartum gradum inclusive.

§ 3. Numquam matrimonium permittatur, si quod subest dubium, num partes sint consanguineae in aliquo gradu lineae rectae aut in secundo gradu lineae collateralis.

§ 4. Impedimentum consanguinitatis non multiplicatur.

CAN. 809 - § 1. Affinitas matrimonium dirimit in quolibet gradu lineae rectae et in secundo gradu lineae collateralis.

§ 2. Impedimentum affinitatis non multiplicatur.

CAN. 810 - § 1. Impedimentum publicae honestatis oritur:

التشريعات الدينية

١ً – عن زواجٍ باطلٍ بعد قيامِ حياةٍ مشتركة ؛

٢ً – عن تسرٍّ علنيٍّ أو مُشتهِر ؛

٣ً – عن قيامِ حياةٍ مشتركةٍ بينَ فريقَيْن مُلزَمَيْنِ بصيغةِ الزّواجِ التي أقرَّها الشرعُ ، وعقدا زواجًا أمامَ مُوظَّف مدنيّ ، أو أمامَ خادمٍ للسرِّ غيرِ كاثوليكيّ .

البند ٢ – هذا المانعُ يُبطِلُ الزواجَ في الدرجةِ الأولى من الخطِّ المستقيم بين الرجلِ وأقرباءِ المرأةِ بقرابةٍ دمويّة ، وكذلكَ بينَ المرأةِ وأقرباءِ الرجُلِ بقرابةٍ دمويّة .

القانون ٨١١ – البند ١ – تَنشأُ عنِ المعمودية قرابةٌ روحيّةٌ بينَ العرَّابِ من جهة ، والمعتمدِ ووالَدَيْه من جهةٍ أخرى ، وهي تُبطِلُ الزّواج .

البند ٢ – إذا تجدَّد العمادُ مشروطًا ، لا تنشأُ القرابةُ الروحيّةُ إلّا إذا عادَ العرّابُ نفسُه عرّابًا للمرّة الثانية .

القانون ٨١٢ – لا يستطيعونَ عقدَ زواجٍ صحيحٍ أولئك الذينَ تجمعُ بينهم قرابةٌ شرعيّةٌ ناشئةٌ عن التَّبنّي في الخَطِّ المستقيم ، وفي الدرجةِ الثانيةِ من الخطِّ المنحرف .

القسم الرَّابع

في الزَّواجات المختلطة

القانون ٨١٣ – يُحظَرُ عقدُ الزواجِ بين شخصَيْنِ مُعْتَمِدَيْنِ أحدُهما كاثوليكيٌّ والآخرُ غيرُ كاثوليكيّ بغيرِ إذنٍ سابقٍ من السلطةِ ذاتِ الصلاحيّة .

القانون ٨١٤ – يستطيعُ الرئيسُ الكنسيُّ المحليُّ أن يمنحَ الإذنَ لسببٍ صوابيّ ؛ ولكن عليه أن لا يمنحَ هذا الإذنَ إلّا بعدَ استيفاءِ الشروطِ التالية :

١ – أن يُعلِنَ الفريقُ الكاثوليكيُّ أنّه مستعدٌّ لإبعادِ خطَرِ المُروقِ من الإيمان ، وأن يَعِدَ وعدًا صادقًا بأنّه سيبذلُ قصارى جهدِهِ لكي يُعمَّدَ الأبناءُ جميعهُم وينشَّأوا في الكنيسةِ الكاثوليكيّة ؛

التشريعات الدينية

1° ex matrimonio invalido post instauratam vitam communem;

2° ex notorio vel publico concubinatu;

3° ex instauratione vitae communis eorum, qui ad formam celebrationis matrimonii iure praescriptam astricti matrimonium attentaverunt coram officiali civili aut ministro acatholico.

§ 2. Hoc impedimentum matrimonium dirimit in primo gradu lineae rectae inter virum et consanguineas mulieris itemque inter mulierem et viri consanguineos.

CAN. 811 - § 1. Ex baptismo oritur inter patrinum et baptizatum eiusque parentes cognatio spiritualis, quae matrimonium dirimit.

§ 2. Si iteratur baptismus sub condicione, cognatio spiritualis non oritur, nisi iterum idem patrinus adhibitus est.

CAN. 812 - Matrimonium inter se valide celebrare non possunt, qui cognatione legali ex adoptione orta in linea recta aut in secundo gradu lineae collateralis coniuncti sunt.

Art. IV

De matrimoniis mixtis

CAN. 813 - Matrimonium inter duas personas baptizatas, quarum altera est catholica, altera vero acatholica, sine praevia auctoritatis competentis licentia prohibitum est.

CAN. 814 - Licentiam iusta de causa concedere potest Hierarcha loci; eam vero ne concedat nisi impletis condicionibus, quae sequuntur:

1° pars catholica declaret se paratam esse pericula a fide deficiendi removere atque sinceram promissionem praestet se omnia pro viribus facturam esse, ut omnes filii in Ecclesia catholica baptizentur et educentur;

التشريعات الدينية

٢ – أن يُعْلَمَ الفريقُ الآخرُ، في حينه، بهذهِ الوعودِ التي يجبُ على الفريق الكاثوليكيّ أن يُبرمَها، بحيثُ يتأكّد أنّه أدركَ تمامَ الإدراك ما ارتبطَ به الفريقُ الكاثوليكيُّ من وعودٍ وواجبات؛

٣ – أن يُطلَعَ الفريقانِ على غاياتِ الزواجِ وخصائِصه الجوهريّةِ التي يجبُ أن لا يستبعدَها أيٌّ من الزوجَين.

القانون ٨١٥ – يجبُ أن يُحدّدَ الشرعُ الخاصُّ في كلِّ كنيسةٍ مستقلّةٍ الطريقةَ التي تتمُّ فيها هذه التّصريحاتُ وهذهِ الوعودُ التي لا يمكنُ التخلّي عنها أبدًا، وأن يُحدّدَ طريقةَ إثباتها علنًا وطريقةَ إبلاغها للفريقِ غيرِ الكاثوليكيّ.

القانون ٨١٦ – لِيُعْنَ الرُّؤساء الكنسيّونَ المحلّيّونَ ورُعاةُ النفوسِ بأن لا يُحرَم الفريقُ الكاثوليكيُّ والأولادُ ثمرةُ زواجٍ مختلطٍ من الإسعافاتِ الروحيّةِ للقيامِ بواجباتِ ضميرِهم، وبأن يُساعَدَ الزّوجانِ على تقويةِ عُرى الحياةِ الزوجيّةِ المشتركةِ ووحدةِ الأُسرة.

القسم الخامس

في الرّضى الزّواجيّ

القانون ٨١٧ – **البند ١** – الرضى الزّواجيُّ فعلُ إرادةٍ به يتعاقدُ الرجلُ والمرأةُ تعاقُدًا لا رجوعَ فيه، على أن يُقدِّمَ كلٌّ واحدٍ منهما ذاتَه للآخر، ويقبلَ الآخَرَ لإقامة الزواج.

البند ٢ – ما مِن قوّةٍ بشريّةٍ تستطيعُ أن تقومَ مقامَ هذا الرّضى.

القانون ٨١٨ – غيرُ قادرينَ على عقدِ الزواج:

١ – مَن يَفْتقرونَ الى ما يكفي من استعمالِ العقل؛

٢ – مَن يَشكونَ نقصًا خطيرًا في الحُكمِ الصائبِ في موضوعِ حقوقِ الزواجِ وواجباتِه الأساسيّةِ لهم وعليهم؛

٣ – مَن لا يستطيعونَ تحمُّلَ واجباتِ الزواجِ الأساسيّةِ لأسبابٍ ذاتِ طبيعةٍ نفسيّة.

التشريعات الدينية

2° de his promissionibus a parte catholica faciendis altera pars tempestive certior fiat ita, ut constet ipsam vere consciam esse promissionis et obligationis partis catholicae;

3° ambae partes edoceantur de finibus et proprietatibus essentialibus matrimonii a neutro sponso excludendis.

CAN. 815 - Iure particulari uniuscuiusque Ecclesiae sui iuris *statuatur modus, quo hae declarationes et promissiones, quae* semper requiruntur, faciendae sint, et modus determinetur, quo de eisdem et in foro externo constet et pars acatholica certior fiat.

CAN. 816 - Hierarchae loci aliique pastores animarum curent, ne coniugi catholico et filiis ex matrimonio mixto natis auxilium spirituale desit ad eorum obligationes conscientiae implendas, atque coniuges adiuvent ad consortii vitae coniugalis et familiaris unitatem fovendam.

Art. V

De consensu matrimoniali

CAN. 817 - § 1. Consensus matrimonialis est actus voluntatis, quo vir et mulier foedere irrevocabili se mutuo tradunt et accipiunt ad constituendum matrimonium.

§ 2. Consensus matrimonialis nulla humana potestate suppleri potest.

CAN. 818 - Sunt incapaces matrimonii celebrandi:

1° qui sufficienti usu rationis carent;

2° qui laborant gravi defectu discretionis iudicii circa iura et obligationes matrimoniales essentiales mutuo tradenda et acceptanda;

3° qui ob causas naturae psychicae obligationes matrimonii essentiales assumere non possunt.

التشريعات الدينية

القانون ٨١٩ – لكي يتمَّ الرضى الزواجيُّ لا بُدَّ لعاقدي الزواجِ من أَن يُدركوا، على الأقلّ، أنَّ الزواجَ مُشاركةٌ دائِمةٌ بين الرجُلِ والمرأةِ بقصدِ إنجابِ البنينَ عن طريقِ فعلٍ جنسيّ.

القانون ٨٢٠ – **البند ١** – الغلَطُ في شخصِ الفريقِ الآخَرِ يجعلُ الزواجَ باطلاً.

البند ٢ – الغلَطُ في صفةٍ للشخص، وإن كانت سببًا للزواج، لا يُبطِلُ الزواج، ما لم تكنْ تلك الصفةُ مقصودةً قصدًا مباشرًا وجوهريًّا.

القانون ٨٢١ – يَعقِدُ زواجًا غيرَ صحيحٍ مَن يعقدُه مُنجرًّا إلى ذلك بخدعةٍ كانتْ وسيلةً لنيل الرّضى، في شأنِ صفةٍ في الفريقِ الآخَرِ من طبيعتِها أن تجعلَ العيشةَ الزوجيّةَ المشتركةَ مضطربةً اضطرابًا خطيرًا.

القانون ٨٢٢ – الغَلطُ في موضوعِ وحدةِ الزواجِ أو لاانفصامِه أو في كرامتهِ بكونهِ سرًّا من أسرارِ الكنيسة لا يُفسِدُ الرّضى الزواجيَّ ما دامَ لا يحدُّ الإرادة.

القانون ٨٢٣ – العِلمُ ببطلانِ الزواجِ أو الشكُّ فيهِ ليسَ من شأنهِ الضروريّ أن يُعطِّل الرضى الزواجيَّ.

القانون ٨٢٤ – **البند ١** – يُقدَّرُ رضى النفسِ الداخليُّ موافقًا للأقوالِ أو الإشاراتِ التي ترافقُ عقدَ الزواج.

البند ٢ – أمّا إذا أقدمَ أحدُ الفريقين أو كلاهما بفعلِ إرادةٍ صريحٍ على استبعاد الزّواجِ نفسه، أو أحدِ عناصرِ الزواج الجوهريّة، أو إحدى خصائصهِ الأساسيّة، فباطلاً يُعقَدُ الزّواج.

القانون ٨٢٥ – لا يصحُّ الزواجُ إذا أُكرِهَ الشخصُ عليه بالقوّةِ أو الخوفِ الشّديدِ الواقعَيْن عليه من الخارجِ وإن عن غيرِ قصد، فيُضطَرُّ، للتخلُّصِ منهما، أن يختارَ الزواجَ.

القانون ٨٢٦ – لا يصحُّ الزواجُ إذا عُقِدَ بشَرْط.

التشريعات الدينية

CAN. 819 - Ut consensus matrimonialis haberi possit, necesse est, ut matrimonium celebrantes saltem non ignorent matrimonium esse consortium permanens inter virum et mulierem ordinatum ad filios cooperatione aliqua sexuali procreandos.

CAN. 820 - § 1. Error in persona invalidum reddit matrimonium.

§ 2. Error in qualitate personae, etsi dat causam matrimonio, matrimonium non dirimit, nisi haec qualitas directe et principaliter intenditur.

CAN. 821 - Qui matrimonium celebrat deceptus dolo ad obtinendum consensum patrato circa aliquam alterius partis qualitatem, quae sua natura consortium vitae coniugalis graviter perturbare potest, invalide celebrat.

CAN. 822 - Error circa matrimonii unitatem vel indissolubilitatem aut sacramentalem dignitatem, dummodo non determinet voluntatem, non vitiat consensum matrimonialem.

CAN. 823 - Scientia aut opinio nullitatis matrimonii consensum matrimonialem non necessario excludit.

CAN. 824 - § 1. Internus animi consensus praesumitur conformis verbis vel signis in celebrando matrimonio adhibitis.

§ 2. Sed si alterutra vel utraque pars positivo voluntatis actu excludit matrimonium ipsum vel matrimonii essentiale aliquod elementum vel essentialem aliquam proprietatem, invalide matrimonium celebrat.

CAN. 825 - Invalidum est matrimonium celebratum ob vim vel metum gravem ab extrinseco etiam inconsulto incussum, a quo ut quis se liberet, eligere cogatur matrimonium.

CAN. 826 - Matrimonium sub condicione valide celebrari non potest.

التشريعات الدينية

القانون ٨٢٧ – وإن عُقِدَ الزواجُ عقدًا باطلاً بسببِ مانعٍ أو بسببِ خللٍ في الصِّيغةِ التي يفرضُها الشرعُ لعقدِ الزواج، فالرضى الزواجيُّ القائمُ يُعتَبرُ مستمرًّا إلى أن يَثبُتَ بالبرهانِ سحبُه.

القسم السَّادس

في صيغة عقد الزَّواج

القانون ٨٢٨ – **البند ١** – الزواجاتُ الصحيحةُ هي فقط تلكُ التي تُعقَدُ برُتبة مقدّسةٍ أمامَ الرئيسِ الكنسيِّ المحليِّ أو الخوري المحليّ، أو الكاهنِ الذي حصلَ من أحدِهما على صلاحيّةِ مباركةِ الزواج، وبحضورِ شاهدَيْنِ على الأقلّ، ولكن وفقًا لأحكامِ القوانينِ التالية، وبالحفاظِ على ما يُستثنى في القانونيْن ٨٣٢ و٨٣٤، البند ٢.

البند ٢ – تُعتَبرُ هذه الرتبةُ مقدَّسةً بمجرَّدِ وجودِ الكاهنِ حاضرًا ومباركًا.

القانون ٨٢٩ – **البند ١** – يحقُّ للرئيسِ الكنسيِّ المحليِّ وللخوري المحليِّ بعد تسلُّمها القانونيِّ لوظيفتِهما، وما داما يقومانِ شرعًا بوظيفتهما، أن يباركا الزواجَ مباركةً صحيحة، ضمنَ حدودِ ولايتهما، وأيًّا كان المكانُ ضمنَ تلك الحدود، سواءٌ كان الزوجانِ خاضعَيْنِ لهما أم لا، بشرطِ أن يكونَ أحدُ الفريقَيْنِ على الأقلِّ منتميًا الى كنيستهما المستقلّةِ.

البند ٢ – لا يحقُّ للرّئيسِ الكنسيِّ الشخصيِّ وللخوري الشخصيِّ، بحُكمِ وظيفتِهمَا، أن يباركا الزواجَ مباركةً صحيحةً إلّا إذا كانَ أحدُ الفريقينِ على الأقلِّ خاضعًا لهما، وكان ذلك ضمنَ حدودِ ولايتهما.

البند ٣ – يحقُّ للبطريرك، بحُكم ما يقلّدُه الشرعُ من صلاحيّة، مع مراعاةِ الأمورِ الأخرى التي تجبُ مراعاتُها شرعًا، أن يباركَ بنفسه الزواجَ في أيِّ مكانٍ من الأرض، بشرطِ أن يكونَ أحدُ الفريقَين على الأقلِّ مُنْتميًا الى الكنيسةِ التي يرئسها.

القانون ٨٣٠ – **البند ١** – يحقُّ للرئيسِ الكنسيِّ المحليِّ وللخوري المحلّيِّ، ما دَاما يقومانِ شرعًا بوظيفتِهما، أن يفوّضا الى كهنةٍ من أيِّ كنيسةٍ مستقلّةٍ كانوا، حتّى من الكنيسةِ اللاتينيّة، مباركةَ زواجٍ معيّن، وذلك ضمنَ حدودِ ولايتهما.

التشريعات الدينية

CAN. 827 - Etsi matrimonium invalide ratione impedimenti vel defectus formae celebrationis matrimonii iure praescriptae celebratum est, consensus praestitus praesumitur perseverare, donec de eius revocatione constiterit.

Art. VI

De forma celebrationis matrimo

CAN. 828 - § 1. Ea tantum matrimonia valida sunt, quae celebrantur ritu sacro coram Hierarcha loci vel parocho loci vel sacerdote, cui ab alterutro collata est facultas matrimonium benedicendi, et duobus saltem testibus secundum tamen praescripta canonum, qui sequuntur, et salvis exceptionibus, de quibus in cann. 832 et 834, § 2.

§ 2. Sacer hic censetur ritus ipso interventu sacerdotis assistentis et benedicentis.

CAN. 829 - § 1. Hierarcha loci et parochus loci capta possessione canonica officii, dum legitime officio funguntur, intra fines sui territorii ubique valide benedicunt matrimonium, sive sponsi sunt subditi sive, dummodo alterutra saltem pars sit ascripta propriae Ecclesiae sui iuris, non subditi.

§ 2. Hierarcha et parochus personalis vi officii matrimonium solummodo eorum, quorum saltem alteruter sibi subditus est, intra fines suae dicionis valide benedicunt.

§ 3. Patriarcha ipso iure facultate praeditus est servatis aliis de iure servandis matrimonia per se ipsum benedicendi ubique terrarum, dummodo alterutra saltem pars ascripta sit Ecclesiae, cui praeest.

CAN. 830 - § 1. Hierarcha loci et parochus loci, dum legitime officio funguntur, possunt sacerdotibus cuiusvis Ecclesiae sui iuris, etiam Ecclesiae latinae, facultatem conferre, intra fines sui territorii determinatum matrimonium benedicendi.

التشريعات الدينية

البند ٢ – أمّا تفويضُ صلاحيّةٍ عامَّةٍ لمباركةِ الزواجِ فلا يستطيعُ أن يمنحَه إلّا الرئيسُ الكنسيُّ المحليُّ وحدَه، هذا مع التقيُّدِ بالقانون ٣٠٢، البند ٢.

البند ٣ – لكي يكونَ منحُ التفويضِ لمباركةِ الزواجِ صحيحًا، يجبُ أن يُعطى صراحةً الى كهنةٍ معيَّنينَ، وإذا كانَ التفويضُ عامًّا وجبَ منحهُ كتابةً.

القانون ٨٣١ – البند ١ – يباركُ الزواجَ على وجهٍ جائزٍ الرَّئيسُ الكنسيُّ المحليُّ أو الخوري المحليّ:

١ً – بعدَ أن يتحقَّقا أنّ لأحدِ الفريقينِ في مكانِ عقدِ الزّواجِ مسكنًا أو شبهَ مسكن، أو إقامةَ شهرٍ، أو في حالِ التشرُّد إقامةً فعليّةً؛

٢ً – وإذا لم تُستوفَ هذه الشُّروطُ، بالحصُولِ على إذنٍ من الرئيسِ الكنسيِّ أو الخوري اللّذَين لديهما مسكنٌ أو شبهُ مسكنٍ لأحدِ الفريقينِ ما لم يكن هنالك سببٌ صوابيٌّ عاذِرٌ؛

٣ً – في مكانٍ وإن كان خاضعًا حصرًا لكنيسةٍ أُخرى مستقلّة، ما لم يَرفض ذلك رفضًا صريحًا الرئيسُ الكنسيُّ الذي له سلطةٌ على هذا المكان.

البند ٢ – يُعقدُ الزواجُ أمامَ خوري العريس، ما لم ينصَّ الشرعُ الخاصُّ على غيرِ ذلك، أو ما لم يكن هنالك سببٌ صوابيٌّ عاذِر.

القانون ٨٣٢ – البند ١ – إذا تعذّر بدونِ مشقّةٍ جسيمةٍ، وجودُ كاهنٍ ذي صلاحيةٍ على قاعدةِ الشّرع، أو الوصولُ إليه، يستطيعُ طالِبَا الزواجِ الحقيقيِّ أن يعقداه عقدًا صحيحًا وجائزًا أمامَ شهودٍ فقط:

١ً – في حالِ خطَر الموت؛

٢ً – في غيرِ حالِ خطَر الموت، إذا توقَّعا توقُّعًا صوابيًّا أنَّ حالَهم تلكَ سوفَ تدومُ شهرًا كاملاً.

البند ٢ – في كلا الحالَيْن، إذا وُجد كاهنٌ آخرُ يجبُ استدعاؤه، إن أمكنَ ذلك، لمباركةِ الزواج، مع بقاءِ إمكانِ عقدِ الزواجِ صحيحًا أمامَ الشهودِ فقط؛ ويمكنُ أيضًا

التشريعات الدينية

§ 2. Facultatem generalem vero matrimonia benedicendi conferre potest solus Hierarcha loci firmo can. 302, § 2.

§ 3. Collatio facultatis matrimonia benedicendi, ut valida sit, determinatis sacerdotibus expresse immo, si de facultate generali agitur, scripto conferri debet.

CAN. 831 - § 1. Hierarcha loci vel parochus loci matrimonium licite benedicunt:

1° postquam sibi constitit de domicilio vel quasi-domicilio vel menstrua commoratione aut, si de vago agitur, actuali commoratione alterutrius sponsi in loco matrimonii;

2° habita, si hae condiciones desunt, licentia Hierarchae vel parochi domicilii vel quasi-domicilii alterutrius partis, nisi iusta causa excusat;

3° in loco quoque exclusivo alterius Ecclesiae sui iuris, nisi Hierarcha, qui in hoc loco potestatem suam exercet, expresse renuit.

§ 2. Matrimonium coram sponsi parocho celebretur, nisi vel ius particulare aliud fert vel iusta causa excusat.

CAN. 832 - § 1. Si haberi vel adiri non potest sine gravi incommodo sacerdos ad normam iuris competens, celebrare intendentes verum matrimonium illud valide ac licite coram solis testibus celebrare possunt:

1° in periculo mortis;

2° extra periculum mortis, dummodo prudenter praevideatur earum rerum condicionem esse per mensem duraturam.

§ 2. In utroque casu, si praesto est alius sacerdos, ille, si fieri potest, vocetur, ut matrimonium benedicat salva matrimonii validitate coram solis testibus; eisdem in casibus etiam sacerdos

التشريعات الدينية

في كلا الحالَيْن استدعاءُ كاهنٍ غيرِ كاثوليكيّ.

البند ٣ – إذا عُقِدَ الزواجُ أمامَ شهودٍ فقط فلا يُهمِلنَّ الزَّوجانِ قبولَ البركةِ من كاهنٍ في أقربِ وقتٍ ممكن.

القانون ٨٣٣ – البند ١ – يحقُّ للرئيسِ الكنسيِّ المحليِّ أن يمنحَ الصلاحيّةَ لأيِّ كاهنٍ كاثوليكيٍّ من أجلِ أن يباركَ زواجَ مؤمنين من أيِّ كنيسةٍ شرقيّةٍ غيرِ كاثوليكيّةٍ لا يستطيعان الوصول إلى كاهنِ كنيستهم الخاصّةِ بدونِ مشقّةٍ جسيمة، إذا طلَبا ذلك تلقائيًّا ولم يكن هنالك ما يحولُ دونَ عقدِ الزواجِ صحيحًا وجائزًا.

البند ٢ – على الكاهنِ الكاثوليكيّ، إذا أمكنه ذلك، أن يُعْلِمَ بالأمرِ سُلطةَ هٰذين المؤمنَيْنِ ذاتَ الصلاحيّةِ، قبلَ مباركةِ الزواج.

القانون ٨٣٤ – البند ١ – يجبُ التقيُّد بصيغةِ عقدِ الزواجِ التي أقرَّها الشرع، إذا كانَ أحدُ فريقَي عَقْدِ الزواجِ على الأقلِّ قد عُمِّدَ في الكنيسةِ الكاثوليكيّةِ أو قُبِل فيها.

البند ٢ – أمّا إذا كانَ الفريقُ الكاثوليكيُّ المنتمي الى إحدى الكنائسِ الشرقيّةِ المستقلّةِ يعقدُ زواجَه مع فريقٍ ينتمي الى كنيسةٍ شرقيّةٍ غيرِ كاثوليكيّة، فصيغةُ عقدِ الزواجِ التي يُقرُّها الشرعُ لا تُلزِمُ إلّا من بابِ الجواز؛ أمّا صحّةُ الزواجِ فتقتضي مباركةَ الكاهنِ والتقيّدَ بالأمورِ الأخرى التي يجبُ التقيّدُ بها شرعًا.

القانون ٨٣٥ – التفسيحُ من صيغةِ الزواجِ محفوظٌ للكرسيِّ الرسوليّ، أو للبطريركِ الذي لن يمنحَه إلّا لسببٍ خطيرٍ جدًّا.

القانون ٨٣٦ – في ما سوى حالِ الضرورة، يجبُ التقيّدُ في الاحتفالِ بالزواج، بما ترسمُه الكتبُ الطقسيّةُ والعاداتُ المشروعة.

القانون ٨٣٧ – البند ١ – لا بُدَّ لصحّةِ عقدِ الزواجِ من أن يكونَ الفريقانِ حاضرَيْنِ معًا في الوقتِ نفسه، ومن أن يُعبّرا عن الرضى الزواجيِّ المتبادَل.

البند ٢ – لا يمكنُ عقدُ الزواجِ بالوكالةِ عقدًا صحيحًا، ما لم يُقرَّ غيرَ ذلكَ الشرعُ الخاصُّ في كنيسةٍ خاصّةٍ مستقلّة، ولا بُدَّ في هذه الحالِ أيضًا من وضعِ الشروطِ التي

التشريعات الدينية

acatholicus vocari potest.

§ 3. Si matrimonium celebratum est coram *solis testibus*, coniuges a sacerdote quam primum benedictionem matrimonii suscipere ne neglegant.

CAN. 833 - § 1. Hierarcha loci cuilibet sacerdoti catholico facultatem conferre potest matrimonium christifidelium alicuius Ecclesiae orientalis acatholicae, qui sacerdotem propriae Ecclesiae sine gravi incommodo adire non possunt, benedicendi, si sua sponte id petunt et dummodo nihil validae vel licitae celebrationi matrimonii obstet.

§ 2. Sacerdos catholicus, si fieri potest, antequam matrimonium benedicit, auctoritatem competentem illorum christifidelium de hac re certiorem faciat.

CAN. 834 - § 1. Forma celebrationis matrimonii iure praescripta servanda est, si saltem alterutra pars matrimonium celebrantium in Ecclesia catholica baptizata vel in eandem recepta est.

§ 2. Si vero pars catholica alicui Ecclesiae orientali sui iuris ascripta matrimonium celebrat cum parte, quae ad Ecclesiam orientalem acatholicam pertinet, forma celebrationis matrimonii iure praescripta servanda est tantum ad liceitatem; ad validitatem autem requiritur benedictio sacerdotis servatis aliis de iure servandis.

CAN. 835 - *Dispensatio a forma celebrationis matrimonii* iure praescripta reservatur Sedi Apostolicae vel Patriarchae, qui eam ne concedat nisi gravissima de causa.

CAN. 836 - Extra casum necessitatis in matrimonii celebratione serventur praescripta librorum liturgicorum et legitimae consuetudines.

CAN. 837 - § 1. Ad matrimonium valide celebrandum necesse est, ut partes sint praesentes una simul et consensum matrimonialem mutuo exprimant.

§ 2. Matrimonium per procuratorem valide celebrari non potest, nisi iure particulari propriae Ecclesiae sui iuris aliud statuitur, quo in

التشريعات الدينية

تجعل عقدَ مثلِ هذا الزواجِ ممكنًا.

القانون ٨٣٨ – البند ١ – يجبُ الاحتفالُ بعقدِ الزواجِ في الكنيسةِ الراعويّة، أو في مكانٍ مقدَّسٍ آخَرَ إذا سمحَ الرئيسُ الكنسيُّ المحليُّ أو الخوري المحليّ؛ وفي غيرِ هٰذين المكانين لا يمكنُ عقدُ الزواجِ إلّا بإذنٍ من الرئيسِ الكنسيِّ المحليّ.

البند ٢ – وفي ما يتعلَّقُ بزمنِ عقدِ الزواجِ يجبُ التقيّدُ بالقواعدِ التي يقرُّها الشرعُ الخاصُّ في الكنيسةِ المستقلّة.

القانون ٨٣٩ – يُحْظَرُ، قبلَ عقدِ الزواجِ القانونيِّ أو بعدَه، إجراءُ احتفالٍ دينيٍّ آخرَ بعقدِ الزواجِ نفسِه في سبيلِ الإدلاءِ بالرضى الزواجيِّ أو تجديدِه؛ كما يُحظَرُ الاحتفالُ الدينيُّ بعقدِ زواجٍ يطلبُ فيه الكاهنُ الكاثوليكيُّ والخادمُ غيرُ الكاثوليكيِّ رضى الفريقَيْن.

القانون ٨٤٠ – البند ١ – منَ الممكنِ للرئيسِ الكنسيِّ المحليِّ أن يأذن، لسببٍ خطيرٍ ومُلِحّ، بعقدِ زواجٍ سرّيٍّ يرافِقُه واجبٌ ثقيلٌ بحفظِ السريّةِ يُلزمُ الرئيسَ الكنسيَّ المحليَّ، والخوري، والكاهنَ الذي مُنح صلاحيّةَ مباركةِ الزواج، والشهودَ والفريقَ الآخر، ما دام قرينُه غيرَ قابلٍ بإفشاءِ السرّ.

البند ٢ – يخرجُ الرئيسُ الكنسيُّ المحليُّ من واجبِ حفظِ السرِّ إذا تأتّى عن حفظِه شكٌّ جسيم، أو امتهانٌ شديدٌ لقداسةِ الزواج.

البند ٣ – يجبُ أن يُسجَّل الزواجُ المعقودُ سريًّا في سجلٍّ خاصٍّ يُحفَظُ في خزانةِ المحفوظاتِ السريّةِ في الديوانِ الأبرشيِّ، ما لم يحُل دونَ ذلكَ سببٌ خطيرٌ جدًا.

القانون ٨٤١ – البند ١ – بعد الاحتفالِ بعقدِ الزواجِ يجبُ على خوري مكانِ الاحتفال، أو مَن ينوبُ عنه، حتّى ولو لم يبارِكْ أحدٌ منهما العقدَ، أن يسجّلَ في أقربِ وقتٍ ممكنٍ وفي سِجلِّ الزواجاتِ أسماءَ الزوجَيْن، والكاهنِ المبارِك والشهودِ، ومكانَ عقدِ الزواج وتاريخه، والتفسيحَ، في حالِ وجوده، من صيغةِ عقدِ الزواجِ أو من الموانع، ومَن منحُه، وكلَّ مانعٍ ودرجتَه، والصلاحيَّةَ الممنوحةَ لمباركةِ الزواج، وسائرَ الأمورِ التي يكون الأسقفُ الأبرشيُّ الخاصُّ قد أقرَّها.

التشريعات الدينية

casu etiam de condicionibus, sub quibus tale matrimonium celebrari potest, providendum est.

CAN. 838 - § 1. Matrimonium celebretur in ecclesia paroeciali aut de licentia Hierarchae loci vel parochi loci in alio loco sacro; in aliis autem locis celebrari non potest nisi de licentia Hierarchae loci.

§ 2. Circa tempus celebrationis matrimonii servandae sunt normae iure particulari propriae Ecclesiae sui iuris statutae.

CAN. 839 - Vetita est ante vel post canonicam celebrationem alia eiusdem matrimonii celebratio religiosa ad matrimonialem consensum praestandum vel renovandum; item vetita est celebratio religiosa, in qua et sacerdos catholicus et minister acatholicus partium consensum exquirunt.

CAN. 840 - § 1. *Permissio matrimonii secreti* ab Hierarcha loci gravi et urgenti de causa concedi potest et secumfert gravem obligationem secretum servandi ex parte Hierarchae loci, parochi, sacerdotis facultate matrimonium benedicendi praediti, testium et alterius coniugis, altero non consentiente divulgationi.

§ 2. Obligatio secretum servandi ex parte Hierarchae loci cessat, si grave scandalum aut gravis erga matrimonii sanctitatem iniuria ex secreti observantia imminet.

§ 3. Matrimonium secreto celebratum in speciali tantummodo libro in archivo secreto curiae eparchialis asservando adnotetur, nisi gravissima causa obstat.

CAN. 841 - § 1. Celebrato matrimonio parochus loci celebrationis vel is, qui eius vices gerit, etsi neuter matrimonium benedixit, quam primum adnotet in libro matrimoniorum nomina *coniugum, sacerdotis benedicentis ac testium, locum et diem* celebrati matrimonii, dispensationem, si casus fert, a forma celebrationis matrimonii vel ab impedimentis eiusque auctorem una cum impedimento eiusque gradu, facultatem matrimonium benedicendi collatam atque alia secundum modum a proprio Episcopo eparchiali praescriptum.

التشريعات الدينية

البند ٢ – بعد ذلكَ على الخوري المحلّي أن يُسجّلَ في سجلّ العاداتِ أنّ المتزوّجَ عقدَ زواجًا يومَ كذا في رعيّته ؛ فإذا كان المتزوّجُ قد عُمّدَ في مكانٍ آخرَ وجبَ على الخوري المحليّ أن يبعث بنفسه أو بوساطةِ الديوان الأبرشيّ ، شهادةَ زواجٍ الى الخوري الذي سُجّلت لديهِ معموديّةُ المتزوّج ، وأن لا يطمئنَّ حتّى يأتيَه خبرُ تسجيلِ الزّواجِ في سجلّ العادات .

البند ٣ – إذا عُقِدَ الزواجُ على قاعدةِ القانون ٨٣٢ وجبَ على الكاهن ، إن كان هو مباركَ ذلكَ الزواج ، وإلّا فعلَى الشهودِ والمتعاقدين أن يُعنَوْا بأن يُسجَّلَ عقدُ الزواج ، في أقربِ وقتٍ ممكن ، في السجلّاتِ المقرَّرة .

القانون ٨٤٢ – إذا صُحّحَ الزواجُ في محكمةٍ خارجيّةٍ أو أُعلنَ بُطلانهُ أو حُلَّ شرعًا ما عدا بالوفاة ، يجبُ أن يُعْلَمَ بذلك خوري المكانِ الذي عُقِدَ فيه الزواج ، لأجل تسجيلهِ في سجلّاتِ الزواجاتِ والعادات .

القسم السّابع

في تصحيح الزّواج

أ – في التّصحيح البسيط

القانون ٨٤٣ – **البند ١** – لأجلِ تصحيحِ زواجٍ باطلٍ بسببِ مانعٍ مبطلٍ يجبُ أن يكونَ المانعُ قد زالَ أو فُسِّح منه ، وأن يُجدِّدَ الرِّضى على الأقلِّ الفريقُ الذي كانَ واعيًا لهذا المانع .

البند ٢ – لا بُدَّ من هذا التجديدِ لصحّةِ التصحيح ، وإن كان الفريقانِ قد أدليا بالرِضى في بدءِ الأمرِ ولم يتراجعا عنه في ما بعد .

القانون ٨٤٤ – يجبُ أن يكونَ تجديدُ الرضى فعلَ إرادةٍ جديدًا بالنّسبةِ الى الزواجِ الذي كان الفريقُ المجدّدُ يعلمُ أو يظنّ أنّه كانَ منذُ البدءِ باطلاً .

القانون ٨٤٥ – **البند ١** – إذا كانَ المانعُ علنيًّا وجبَ على الفريقين تجديدُ الرضى

التشريعات الدينية

§ 2. Praeterea parochus loci in libro baptizatorum adnotet coniugem tali die in sua paroecia matrimonium celebravisse; si vero coniux alibi baptizatus est, parochus loci testimonium matrimonii mittat per se vel per curiam eparchialem ad parochum, apud quem coniugis baptismus adnotatus est, nec acquiescat, donec notitiam de adnotatione matrimonii in libro baptizatorum receperit.

§ 3. Si matrimonium ad normam can. 832 celebratum est, sacerdos, si illud benedixit, secus testes et coniuges curare debent, ut celebratio matrimonii in praescriptis libris quam primum adnotetur.

CAN. 842 - Si matrimonium vel convalidatur pro foro externo vel nullum declaratur vel legitime praeterquam morte solvitur, parochus loci celebrationis matrimonii certior fieri debet, ut adnotatio in libris matrimoniorum et baptizatorum fiat.

Art. VII

De matrimonii convalidatione

1° De convalidatione simplici

CAN. 843 - § 1. Ad convalidandum matrimonium invalidum ob impedimentum dirimens requiritur, ut cesset impedimentum vel ab eodem dispensetur et consensum renovet saltem pars impedimenti conscia.

§ 2. Haec renovatio requiritur ad validitatem convalidationis, etsi initio utraque pars consensum praestitit nec postea revocavit.

CAN. 844 - Renovatio consensus debet esse novus voluntatis actus in matrimonium, quod pars renovans scit aut opinatur ab initio invalidum fuisse.

CAN. 845 - § 1. Si impedimentum est publicum, consensus ab

التشريعات الدينية

بصيغةِ عقدِ الزواجِ المقرَّرةِ شرعًا.

البند ٢ – إذا كان المانعُ خفيًّا يكفي أن يُجدَّد الرضى فرديًّا وسريًّا، وذلك من قِبَل الفريقِ العالِم بالمانع، ما دامَ الفريقُ الآخرُ ثابتًا على رضاه، أو مِن قبلِ الفريقين إذا كانا كلاهما على علمٍ بالمانع.

القانون ٨٤٦ – البند ١ – يُصحَّحُ الزواجُ الباطلُ عن عيبٍ في الرِضى إذا عادَ الفريقُ الذي لم يكنْ قبلاً راضيًا الى الرضى، ما دامَ الفريقُ الثاني ثابتًا على رضاه.

البند ٢ – إذا لم يكن بالإمكانِ إثباتُ العيبِ في الرِضى يكفي الفريقَ الذي لم يكن راضيًا أن يُبديَ الرضى فرديًّا وسرّيًا.

البند ٣ – إذا كانَ بالإمكانِ إثباتُ العيبِ في الرضى وجبَ تجديدُ الرضى بصيغةِ عقدِ الزواجِ المقرَّرةِ شرعًا.

القانون ٨٤٧ – لكي يُصَحّحَ الزواجُ الباطلُ عن عيبٍ في صيغةِ عقدِ الزواجِ المقرَّرةِ شرعًا يجبُ عقدهُ بهذه الصيغة.

ب – في التَّصحيح من الأَصل

القانون ٨٤٨ – البند ١ – تصحيحُ الزواجِ الباطلِ من الأصلِ هو تصحيحُهُ بدونِ تجديدِ الرِضى، تقومُ به السلطةُ ذاتُ الصلاحيّة، وفيهِ تفسيحٌ من المانع، إذا وُجِد، ومن صيغةِ عقدِ الزواجِ المقرّرةِ شرعًا، إذا لم يُحافَظ عليها، فضلاً عن منحِ مفعولٍ رجعيّ لمفاعيلِ الزواجِ القانونيّةِ في السابق.

البند ٢ – التصحيحُ يسري مفعولُه من تاريخِ إعطاءِ المِنحة؛ أمّا المفعولُ الرجعيُّ فيُعتَبرُ منذُ زمنِ عقدِ الزواج، ما لم يُنَصَّ في المِنحةِ على غيرِ ذلك صراحةً.

القانون ٨٤٩ – البند ١ – تصحيحُ الزواجِ من الأصلِ يمكنُ أن يُمنحَ حتّى على غيرِ علمٍ من أحَدِ الفريقَين أو من الفريقين كليهما.

البند ٢ لا يُمنحُ التصحيحُ من الأصلِ إلّا لسببٍ خطيرٍ وإلّا إذا كانَ من المتوقَّعِ أنّ

التشريعات الدينية

utraque parte renovandus est forma celebrationis matrimonii iure praescripta.

§ 2. Si impedimentum est occultum, satis est, ut consensus renovetur privatim et secreto; a parte quidem impedienti conscia, dummodo altera in consensu praestito perseveret, aut ab utraque parte, si impedimentum est utrique parti notum.

CAN. 846 - § 1. Matrimonium invalidum ob defectum consensus convalidatur, si pars, quae non consensit, iam consentit, dummodo consensus ab altera parte praestitus perseveret.

§ 2. Si defectus consensus probari non potest, satis est, ut pars, quae non consensit, privatim et secreto consensum praestet.

§ 3. Si defectus consensus probari potest, necesse est, ut consensus renovetur forma celebrationis matrimonii iure praescripta.

CAN. 847 - Matrimonium invalidum ob defectum formae celebrationis matrimonii iure praescriptae, ut validum fiat, denuo hac forma celebrari debet.

2° **De sanatione in radice**

CAN. 848 - § 1. Matrimonii invalidi sanatio in radice est eiusdem sine renovatione consensus convalidatio ab auctoritate competenti concessa secumferens dispensationem ab impedimento, si adest, atque a forma celebrationis matrimonii iure praescripta, si servata non est, necnon retrotractionem effectuum canonicorum ad praeteritum.

§ 2. Convalidatio fit a momento concessionis gratiae; retrotractio vero intellegitur facta ad momentum celebrationis matrimonii, nisi aliter in concessione expresse cavetur.

CAN. 849 - § 1. Sanatio matrimonii in radice valide concedi potest etiam alterutra vel utraque parte inscia.

§ 2. Sanatio in radice ne concedatur nisi gravi de causa et nisi

التشريعات الدينية

الفريقَيْن مُصمِّمانِ على الثباتِ في شركةِ الحياةِ الزوجيّة.

القانون ٨٥٠ – البند ١ – يمكنُ تصحيحُ الزواجِ الباطلِ ما دامَ رضى الفريقَيْنِ قائمًا.

البند ٢ – لا يمكنُ تصحيحُ الزواجِ الباطلِ بسببِ مانعٍ من شرعٍ إلهيّ، ما لم يتوقّفِ المانعُ في ما بعد.

القانون ٨٥١ – البند ١ – إذا خلا من الرِّضى الفريقانِ أو أحدُهما لا يمكنُ تصحيحُ الزواجِ من الأصلِ سواءٌ غابَ الرضى منذُ بدءِ الزواج أوكان في البدءِ قائمًا ثمَّ أُلغيَ في ما بعد.

البند ٢ – أمَّا إذا غابَ الرضى منذُ البدءِ ثمّ تحقّقَ في ما بعد، فيمكنُ أن يَسري تصحيحُه منذ لحظةِ تحقُّقه.

القانون ٨٥٢ – يحقُّ للبطريركِ والأسقفِ الأبرشيِّ أن يمنحَا التصحيحَ من الأصلِ حالةً بعد حالة، إذا كان سببُ بطلانِ الزواج عيبًا في صيغةِ عقدِ الزواجِ المقرَّرةِ شرعًا أو مانعًا يستطيعان التفسيحَ منه، وكذلك في الحالاتِ المقرَّرةِ شرعًا إذا توفّرتِ الشروطُ المذكورةُ في القانون ٨١٤؛ أمّا في الحالاتِ الأخرى وإذا كانَ المانعُ من شرعٍ إلهيّ، وقد زالَ نهائيًّا، فيرجعُ التصحيحُ من الأصلِ الى الكرسيِّ الرسوليِّ وحده.

القسم الثّامن

في افتراق الزّوجين

أ – في حلّ الوثاق

القانون ٨٥٣ – وثاقُ الزواجِ السرّيِّ في زواجٍ مُكتمِلٍ بالوصالِ لا تستطيع حلَّهُ سلطةٌ بشريّةٌ ولا أيُّ سببٍ من الأسبابِ إلّا الموت.

القانون ٨٥٤ – البند ١ – يُحلُّ الزواجُ المعقودُ بينَ شخصَيْنِ غيرِ معمَّدينِ بفعلِ

التشريعات الدينية

probabile est partes in consortio vitae coniugalis perseverare velle.

CAN. 850 - § 1. Matrimonium invalidum sanari potest, dummodo consensus utriusque partis perseveret.

§ 2. Matrimonium invalidum ob impedimentum iuris divini valide sanari non potest, nisi postquam impedimentum cessavit.

CAN. 851 - § 1. Si in utraque vel alterutra parte deest consensus, matrimonium non potest valide sanari in radice, sive consensus ab initio defuit, sive ab initio praestitus postea revocatus est.

§ 2. Si vero consensus ab initio quidem defuit, sed postea praestitus est, sanatio concedi potest a momento praestiti consensus.

CAN. 852 - Patriarcha et Episcopus eparchialis concedere possunt sanationem in radice in singulis casibus, si validitati matrimonii obstat defectus formae celebrationis matrimonii iure praescriptae vel aliquod impedimentum, a quo ipsi dispensare possunt, et in casibus iure praescriptis, si impletae sunt condiciones, de quibus in can. 814; in ceteris casibus et si de impedimento iuris divini agitur, quod iam cessavit, sanatio in radice concedi potest a sola Sede Apostolica.

Art. VIII

De separatione coniugum

1° De dissolutione vinculi

CAN. 853 - Matrimonii vinculum sacramentale matrimonio consummato nulla humana potestate nullaque causa praeterquam morte dissolvi potest.

CAN. 854 - § 1. Matrimonium initum a duobus non baptizatis

التشريعات الدينية

الإنعامِ البولسيِّ لصالحِ إيمانِ الفريقِ الذي نالَ سرَّ المعموديّةِ بحُكمِ الشرعِ نفسِه، إذا أقدمَ هذا الفريقُ على عقدِ زواجٍ جديد، بشرطِ أن ينفصلَ الفريقُ غيرُ المعمَّد.

البند ٢ – يُعتبرُ الفريقُ غيرُ المعمَّدِ منفصِلاً إذا لم يشأ مُساكنةَ الفريقِ المعمَّد مساكنةَ سلامٍ خاليةً من إهانة الخالق، هذا ما لم يقدّم له الفريقُ المعمَّد، بعد نيلِهِ المعمودية، سببًا صوابيًّا للانفصال.

القانون ٨٥٥ – البند ١ – لكي يستطيعَ الفريقُ المعمَّدُ أن يعقدَ زواجًا جديدًا صحيحًا يجبُ أن يُستجوبَ الفريقُ غيرُ المعمَّد في :

أ – هل يبغي هو أيضًا تقبُّلَ المعموديّة؟

ب – هل يريدُ على الأقلِّ مساكنةَ الفريقِ المعمَّدِ مساكنةَ سلامٍ خاليةً من إهانةِ الخالق؟

البند ٢ – يجبُ أن يجريَ هذا الاستجوابُ بعد المعموديّة؛ إلّا أنَّ الرئيسَ الكنسيَّ المحليَّ يستطيعُ أن يأذن، لسببٍ خطير، بإجراءِ الاستجوابِ قبلَ المعمودية بل يحقُّ له أن يُعفيَ من الاستجوابِ قبل المعموديّة وبعدها، إذا تبيَّنَ، ولو بإجراءٍ موجزٍ وغيرِ قضائيّ، أنّ هذا الاستجواب غيرُ ممكنٍ أو غيرُ مفيد.

القانون ٨٥٦ – البند ١ – يجري الاستجوابُ عادةً بسلطةِ الرئيسِ الكنسيِّ المحليِّ الذي يخضعُ له الفريقُ المُهْتدي، وعلى هذا الرَّئيسِ المحلّي أن يُمهلَ الفريقَ الثاني مدّةً من الزمنِ للإجابة، إذا طلبَ ذلك، على أن يُنذَر بأنّه إذا انقضت هذه المدّةُ من الزمنِ بغيرِ جدوى، عُدَّ صمتُه جوابًا سلبيًّا.

البند ٢ – يصحُّ أيضًا الاستجوابُ الذي يُجريه الفريقُ المهتدي نفسُه على انفراد، بل يَجوزُ إذا تعذّرَ الحفاظُ على الصيغةِ المقرَّرةِ المذكورةِ آنفًا.

البند ٣ – في كلا حالَي الاستجوابِ يجبُ الإثباتُ الشرعيُّ في المحكمةِ الخارجيّةِ لحدوثِ الاستجوابِ ولما نتجَ عنه.

القانون ٨٥٧ – يحقُّ للفريقِ المعمَّدِ أن يعقدَ زواجًا جديدًا مع فريقٍ كاثوليكيّ:

١ – إذا كان جوابُ الفريقِ الآخر في الاستجوابِ سلبيًّا؛

التشريعات الدينية

solvitur ex privilegio paulino in favorem fidei partis, quae baptismum suscepit, ipso iure, si novum matrimonium ab eadem parte celebratur, dummodo pars non baptizata discedat.

§ 2. Discedere censetur pars non baptizata, si non vult pacifice cohabitare cum parte baptizata sine contumelia Creatoris, nisi haec post baptismum susceptum iustam illi dedit discedendi causam.

CAN. 855 - § 1. Ut pars baptizata novum matrimonium valide celebret, pars non baptizata interpellari debet, num:

1° velit et ipsa baptismum suscipere;

2° saltem velit cum parte baptizata pacifice cohabitare sine contumelia Creatoris.

§ 2. Haec interpellatio post baptismum fieri debet; sed Hierarcha loci gravi de causa potest permittere, ut interpellatio ante baptismum fiat, immo potest ab interpellatione dispensare sive ante sive post baptismum, si modo procedendi saltem summario et extraiudiciali constat eam fieri non posse aut fore inutilem.

CAN. 856 - § 1. Interpellatio fit regulariter de auctoritate Hierarchae loci partis conversae, a quo concedendum est alteri coniugi spatium temporis ad respondendum, si id petivit, eo tamen monito, ut hoc spatio temporis inutiliter elapso eius silentium pro responsione negativa habeatur.

§ 2. Interpellatio etiam privatim facta ab ipsa parte conversa valet, immo est licita, si forma superius praescripta servari non potest.

§ 3. In utroque casu de interpellatione facta deque eiusdem exitu in foro externo legitime constare debet.

CAN. 857 - Pars baptizata ius habet novum matrimonium celebrandi cum parte catholica, si:

1° altera pars negative interpellationi respondit;

التشريعات الدينية

٢ – إذا أُهملَ الاستجوابُ بطريقةٍ شرعيّة ؛

٣ – إذا أقدمَ الفريقُ غيرُ المعمَّد ، سواءٌ استُجْوبَ أم لم يُستَجْوَب ، على الانفصال لِغيرِ سببٍ صوابيّ ، بعدَ إذ كان قبلاً مُقيمًا على المساكنةِ بسلام ؛ ولكن في هذه الحالِ يجبُ أن يَسبقَ الاستجوابُ على قاعدةِ القانونين ٨٥٥ و٨٥٦.

القانون ٨٥٨ – ولكن يستطيعُ الرئيسُ الكنسيُّ المحليُّ ، لسببٍ خطير، أن يسمحَ للفريقِ المعمَّد ، عملاً بالإنعام البولسيّ ، بعقدِ الزواجِ مع فريقٍ غيرِ كاثوليكيّ ، معمَّدٍ أو غيرِ معمَّد ، مع التقيّدِ أيضًا بأحكامِ قوانينِ الزواجِ المختلط .

القانون ٨٥٩ – **البند ١** – إذا كانَ الشخصُ غيرُ المعمَّدِ ذا زوجاتٍ عدّةٍ معًا غيرِ معمَّدات ، يستطيعُ ، بعد نيلهِ المعموديّةَ في الكنيسةِ الكاثوليكيّة ، وإذا شقَّ عليه البقاءُ مع الأولى منهنّ ، أن يُبقي على واحدةٍ منهنَّ ويصرفَ الباقيات ؛ وهذا يصحُّ أيضًا للمرأةِ غيرِ المعمَّدةِ التي لها معًا عدّةُ أزواجٍ غيرِ معمّدين.

البند ٢ – في هذهِ الحالِ يجبُ أن يُعقَدَ الزواجُ بصيغةِ عقدِ الزواجِ المقرَّرةِ شرعًا معَ التقيّدِ أيضًا بسائرِ ما يجبُ التقيّدُ به شرعًا.

البند ٣ – يجبُ على الرئيسِ الكنسيّ المحليّ وهو يشملُ بنظره أحوالَ الأمكنةِ والأشخاصِ المعنويّةِ والاجتماعيّةِ والاقتصاديّةِ أن يُعنى بأن يكونَ الأشخاصُ المصروفونَ على كفايةٍ من الضروريّاتِ وفقًا لقواعدِ العدلِ والمحبّةِ والإنصاف.

القانون ٨٦٠ – الشخصُ غيرُ المعمَّد الذي، بعد نيلهِ المعموديّةَ في الكنيسةِ الكاثوليكيّة ، حالَ الاعتقالُ أو الاضطهادُ دون تمكّنِهِ من العودةِ الى مُساكنةِ قرينٍ غيرِ معمَّد ، يجوزُ له أن يعقدَ زواجًا آخر ، وإن كانَ الفريقُ الثاني ، في هذهِ الأثناء ، قد تقبّلَ سرَّ المعموديّة ؛ هذا مع الحفاظِ على القانون ٨٥٣.

القانون ٨٦١ – في حال الشكِّ يَنعمُ امتيازُ الإيمانِ برعايةِ الشّرع.

القانون ٨٦٢ – يستطيعُ الحبرُ الرومانيُّ ، لسببٍ صوابيّ ، أن يحلَّ زواجًا غيرَ مكتملٍ إذا طلبَ ذلك الفريقان ، أو طلبَه أحدُهما على غيرِ رضى الآخر.

التشريعات الدينية

2° interpellatio legitime omissa est;

3° pars non baptizata, sive iam interpellata sive non, antea perseverans in pacifica cohabitatione postea sine iusta causa discessit; quo in casu vero interpellatio ad normam cann. 855 et 856 praemittenda est.

CAN. 858 - Hierarcha loci tamen gravi di causa concedere potest, ut pars baptizata, utens privilegio paulino, celebret matrimonium cum parte acatholica sive baptizata sive non baptizata servatis etiam praescriptis canonum de matrimoniis mixtis.

CAN. 859 - § 1. Non baptizatus, qui plures uxores non baptizatas simul habet, suscepto in Ecclesia catholica baptismo, si ei durum est cum earum prima permanere, unam ex illis ceteris dimissis retinere potest; idem valet de muliere baptizata, quae plures maritos non baptizatos simul habet.

§ 2. In hoc casu matrimonium forma celebrationis matrimonii iure praescripta celebrandum est servatis etiam aliis de iure servandis.

§ 3. Hierarcha loci condicione morali, sociali, oeconomica locorum et personarum prae oculis habita curet, ut eorum, qui dimissi sunt, necessitatibus satis provisum sit secundum normas iustitiae, caritatis et aequitatis.

CAN. 860 - Non baptizato, qui suscepto in Ecclesia catholica baptismo cum coniuge non baptizato ratione captivitatis vel persecutionis cohabitationem restaurare non potest, aliud matrimonium celebrare licet, etsi altera pars baptismum interea suscepit, firmo can. 853.

CAN. 861 - In re dubia privilegium fidei gaudet favore iuris.

CAN. 862 - Matrimonium non consummatum solvi potest iusta de causa a Romano Pontifice utraque parte rogante vel alterutra, etsi altera est invita.

التشريعات الدينية

ب – في حصول الافتراق مع ثبات الوثاق

القانون ٨٦٣ – البند ١ – يُحرَّضُ الزوْجُ تحريضًا شديدًا، بحافزٍ من المحبّةِ والغيرةِ على خيرِ الأُسرة، أن لا يرفْضَ الصفحَ عن قرينهِ الزّاني، وأن لا يُحطِّمَ شركةَ الحياةِ الزوجيّة. ولكنْ إذا لم يصفحْ عن ذنبهِ صفحًا صريحًا أو مُضمرًا كان من حقّهِ أن يحلَّ شركةَ الحياةِ الزّوجيّة، ما لم يكن راضيًا بالزّنى، أو ما لم يكن سببًا لهُ أو مُقترفًا مثلَهُ.

البند ٢ – يكون الصفحُ المضمَرُ قائمًا إذا ظلَّ الزوجُ البريءُ، بعد وقوفهِ على الزنى، مواظِبًا من تلقاءِ نفسهِ على مخالطة الزوجِ الآخرِ بعطفٍ زوجيّ؛ ويُقدَّرُ هذا الصفحُ إذا ثبتَ ستّةَ أشهرٍ على شركةِ الحياةِ الزّوجيّة ولم يُلجأ في الأمرِ الى السلطةِ الكنسيّةِ أو السلطةِ المدنيّة.

البند ٣ – إذا حلَّ الزّوجُ البريءُ من تلقاءِ نفسِه الحياةَ الزوجيَّة المشتركة، وجبَ عليه أن يتقدَّم، في مُهلةِ ستّةِ أشهر، بدَعوى هجرٍ الى السلطةِ ذاتِ الصلاحيّةِ التي ترى، بعد تحرّي الأمورِ جميعِها، هل يمكنُ حملُ الزوجِ البريءِ على التغاضي عن الزلّةِ والعدولِ عن الهجر.

القانون ٨٦٤ – البند ١ – إذا عرَّضَ أحدُ الزوجين حياةَ قرينهِ أو أولادِه المشتركةَ للخطَر، أو نغَّصها تنغيصًا شديدًا، فإنّه يُفسِحُ لهُ مجالاً شرعيًّا للهجرِ بقرارٍ من الرئيسِ الكنسيِّ المحليّ، بل بقرارٍ يتّخذهُ هو بنفسِه إذا كان في الانتظارِ خطر.

البند ٢ – باستطاعةِ الشرعِ الخاصِّ في الكنيسةِ المستقلّةِ أن يُحدِّد أسبابًا أخرى للهجر وفقًا لأخلاقِ الشعوب وأحوالِ الأمكنة.

البند ٣ – في كلِّ الأحوالِ إذا زالَ سببُ الهجرِ وجبتِ العودةُ عنه الى الحياةِ الزواجيّةِ المشتركة، ما لم تُقِرَّ غيرَ ذلك السلطةُ ذات الصلاحيّة.

القانون ٨٦٥ – إذا تمَّ الافتراقُ بين الزوجَيْن فلا بُدَّ أبدًا من الحِرصِ على ضمانِ الواجبِ من معيشةِ الأولادِ وتنشئتِهم.

القانون ٨٦٦ – يُحمَدُ عملُ الزوجِ البريءِ الذي يستطيعُ أن يعودَ الى قبولِ زوجهِ الآخرَ في الحياةِ الزوجيّةِ المشتركة، ويتخلّى في هذه الحالةِ عن حقّهِ في الهجر.

التشريعات الدينية

2° De separatione manente vinculo

CAN. 863 - § 1. Enixe commendatur, ut coniux caritate motus et boni familiae sollicitus veniam non abnuat comparti adulterae atque consortium vitae coniugalis non disrumpat; si vero eiusdem culpam expresse aut tacite non condonavit, ius ei est solvendi consortium vitae coniugalis, nisi in adulterium consensit aut eidem causam dedit vel ipse quoque adulterium commisit.

§ 2. Tacita condonatio habetur, si coniux innocens, postquam de adulterio certior factus est, sua sponte cum altero coniuge maritali affectu conversatus est; praesumitur vero, si per sex menses consortium vitae coniugalis servavit neque auctoritatem ecclesiasticam vel civilem de re adiit.

§ 3. Si coniux innocens sua sponte consortium vitae coniugalis solvit, debet intra sex menses causam separationis deferre ad auctoritatem competentem, quae omnibus inspectis adiunctis perpendat, num coniux innocens adduci possit, ut culpam condonet et separationem non protrahat.

CAN. 864 - § 1. Si alteruter coniugum vitam communem coniugi vel filiis periculosam aut nimis duram reddit, alteri legitimam praebet causam discedendi decreto Hierarchae loci et etiam propria auctoritate, si periculum est in mora.

§ 2. Iure particulari Ecclesiae sui iuris aliae causae pro moribus populorum et locorum circumstantiis statui possunt.

§ 3. In omnibus casibus causa separationis cessante consortium vitae coniugalis restaurandum est, nisi ab auctoritate competenti aliud statuitur.

CAN. 865 - Facta separatione coniugum opportune semper cavendum est de debita filiorum sustentatione et educatione.

CAN. 866 - Coniux innocens laudabiliter alterum coniugem ad consortium vitae coniugalis rursus admittere potest, quo in casu iuri separationis renuntiat.

التشريعات الدينية

الفصل الثّامن
في أَشباه الأسرار، والأَمكنة والأزمنة المقدَّسة
وفي تكريم القدّيسين، والنَّذر والقسم

القسم الأَوّل
في أَشباه الأَسرار

القانون ٨٦٧ – البند ١ – بأَشباهِ الأسرارِ التي هي علاماتٌ مقدَّسةٌ تعني، في مُماثلتِها بعضَ المماثَلةِ للأسرار، مفاعيلَ على الخصوصِ روحيَّة، تُنالُ بتوسُّلاتِ الكنيسة، يَتهيّأ البشرُ لِتقبُّلِ مفعولِ الأسرار الرئيسيّ، وبها تتقدّسُ شتّى أحوالِ الحياة.

البند ٢ – يجبُ التقيُّدُ، في شأنِ أشباهِ الأسرار، بقواعدِ الشرعِ الخاصِّ في الكنيسةِ الخاصّةِ المستقلّة.

القسم الثّاني
في الأَمكنة المقدَّسة

القانون ٨٦٨ – الأمكنةُ المقدَّسةُ المخصَّصةُ بالعبادةِ الإلهيّةِ لا يمكنُ إنشاؤها إلّا بإذنٍ من الأسقفِ الأبرشيّ، ما لم يُقِرَّ الشرعُ العامُّ بصراحةٍ غيرَ ذلك.

أ – في الكنائس

القانون ٨٦٩ – الكنيسةُ هي البناءُ الذي بالتكريسِ أو بالمباركة، يُخصَّصُ بالعبادةِ الإلهيّة فقط.

القانون ٨٧٠ – لا يُبنى بناءٌ مخصَّصٌ بكنيسةٍ إلّا بموافقةٍ صريحةٍ وخطيّةٍ من الأسقفِ الأبرشيّ، ما لم ينصَّ الشرعُ العامُّ على غيرِ ذلك.

القانون ٨٧١ – البند ١ – يجبُ أن تُدشَّنَ بالتكريسِ الكنائسُ الكاتدرائيّة،

التشريعات الدينية

Caput VIII

De sacramentalibus, de locis et de temporibus sacris, de cultu Sanctorum, de voto et de iureiurando

Art. I

De sacramentalibus

CAN. 867 - § 1. Per sacramentalia, quae sacra sunt signa, quibus ad aliquam sacramentorum imitationem effectus praesertim spirituales significantur et ex Ecclesiae impetratione obtinentur, homines ad praecipuum sacramentorum effectum suscipiendum disponuntur et varia vitae adiuncta sanctificantur.

§ 2. Circa sacramentalia serventur normae iuris particularis propriae Ecclesiae sui iuris.

Art. II

De locis sacris

CAN. 868 - Loca sacra, quae ad cultum divinum destinantur, nonnisi de licentia Episcopi eparchialis erigi possunt, nisi aliud iure communi expresse statuitur.

1° De ecclesiis

CAN. 869 - Ecclesia est aedes exclusive cultui divino dedicata consecratione vel benedictione.

CAN. 870 - Nulla aedes ad ecclesiam destinata aedificetur sine expresso Episcopi eparchialis consensu scripto dato, nisi aliter iure communi cavetur.

CAN. 871 - § 1. Consecratione dedicentur ecclesiae cathedrales

التشريعات الدينية

وكذلك ، إذا أمكن ، الكنائسُ الأبرشيّة ، وكنائسُ الأديار ، والكنائسُ الملحقَةُ بمراكزِ الرهبان.

البند ٢ – التكريسُ محفوظٌ للأسقفِ الأبرشيِّ الذي يستطيعُ أن يفوّضَ الى أسقفٍ آخرَ أن يكرّسَ الكنيسة ؛ بعد تكريسِ الكنيسةِ أو مباركتِها يُدوَّنُ ذلك في وثيقةٍ تُحفظُ في خزانةِ محفوظاتِ الديوانِ الأبرشيّ.

القانون ٨٧٢ – البند ١ – يجبُ تنزيهُ الكنائسِ عن كلِّ ما لا يليقُ بقداسةِ المكان.

البند ٢ – ليحرصْ جميعُ مَن يعنيهم الأمرُ على أن يحافَظَ في الكنائسِ على النّظافةِ التي تليقُ ببيتِ الله ، وأن تُتَّخذَ وسائلُ التأمينِ لحمايةِ الأشياءِ المقدَّسةِ والثمينة.

القانون ٨٧٣ – البند ١ – إذا لم تَعُدْ إحدى الكنائسِ ، في أيِّ حالٍ من الأحوال ، صالحةً للعبادةِ الإلهيّة ، ولم يَعُدْ بالإمكان ترميمُها ، يستطيعُ الأسقفُ الأبرشيُّ أن يحوِّلها الى استعمالٍ غيرِ دينيٍّ بشرطِ أن لا يكونَ غيرَ لائق.

البند ٢ – إذا دعَتْ أسبابٌ أخرى خطيرةٌ الى اعتبارِ إحدى الكنائسِ غيرَ صالحةٍ من بعدُ للعبادةِ الإلهيّة ، يستطيعُ الأسقفُ الأبرشيُّ أن يحوّلَها الى استعمالٍ غير دينيٍّ لائقٍ بعد استشارةِ المجلسِ الراعوي ، وبرضى من يدّعون ادّعاءً شرعيًّا أنّ لهم فيها حقوقاً وبشرطِ أن لا يُلحِقَ ذلك أذىً بخلاصِ النفوس.

ب – في المدافن والجنّازات الكنسيَّة

القانون ٨٧٤ – البند ١ – يحقُّ للكنيسةِ الكاثوليكيّةِ امتلاكُ مدافِنَ خاصَّة.

البند ٢ – يجبُ أن يكون للكنيسةِ مدافنُ خاصّة ، حيثما يمكنُ ذلك ، أو على الأقلِّ فسحةٌ في المقابرِ المدنيّةِ مُخصَّصةٌ بدفن المؤمنينَ المتوفَّيْن ، ولا بُدَّ من مباركتِها جميعًا ؛ وإذا تعذّرَ ذلك يُبارَكُ المدفنُ وقتَ الجنازة.

البند ٣ – يجبُ أن لا يُدفَن الموتى في الكنائس ، كما يجبُ نبذُ العادة المُخالفة ، هذا ما لم يكنِ الأمرُ متعلِّقًا بمَن كان بطريركًا أو أسقُفًا أو إكسرخوسًا.

التشريعات الدينية

et, si fieri potest, ecclesiae paroeciales, ecclesiae monasteriorum et ecclesiae domui religiosae adnexae.

§ 2. Consecratio reservatur Episcopo eparchiali, qui potest alii Episcopo facultatem ecclesiam consecrandi conferre; de peracta consecratione vel benedictione ecclesiae redigatur documentum in archivo curiae eparchialis asservandum.

CAN. 872 - § 1. Arcendum est ab ecclesiis, quidquid a loci sanctitate absonum est.

§ 2. Curent omnes, ad quos pertinet, ut in ecclesiis illa munditia servetur, quae domum Dei decet, mediaque securitatis adhibeantur ad res sacras et pretiosas tuendas.

CAN. 873 - § 1. Si qua ecclesia nullo modo amplius ad cultum divinum adhiberi potest et possibilitas non datur eam reficiendi, ab Episcopo eparchiali in usum profanum non sordidum redigi potest.

§ 2. Si aliae graves causae suadent, ut aliqua ecclesia ad cultum divinum amplius non adhibeatur, Episcopus eparchialis eam in usum profanum non sordidum redigere potest consulto consilio presbyterali, de consensu eorum, qui iura in eandem sibi legitime vindicant, et dummodo salus animarum nihil inde detrimenti capiat.

2° De coemeteriis et de exsequiis ecclesiasticis

CAN. 874 - § 1. Ius est Ecclesiae catholicae possidendi propria coemeteria.

§ 2. Coemeteria Ecclesiae propria, ubi fieri potest, habeantur vel saltem spatia in coemeteriis civilibus christifidelibus defunctis destinata alterutra benedicenda, si vero haec obtineri non possunt, occasione exsequiarum tumulus benedicetur.

§ 3. In ecclesiis defuncti ne sepeliantur reprobata contraria consuetudine, nisi de eis agitur, qui Patriarchae, Episcopi vel Exarchi fuerunt.

التشريعات الدينية

البند ٤ – يحقّ للرَّعايا، والأديارِ، وسائرِ المؤسَّساتِ الرهبانيّةِ أن يكونَ لها مدافنُ خاصَّة.

القانون ٨٧٥ – من حقِّ جميعِ المؤمنينَ والموعوظينَ المتوفَّيْن، ما لم يُحرَموا من ذلك شرعًا، أن تُقامَ لهم الجنَّازاتُ الكنسيَّةُ التي تَستمدُّ بها الكنيسة للأمواتِ العون الروحيَّ، وتُكرِّمُ أجسادَهم، وتقدّمُ للأحياءِ عزاءَ الرَّجاء.

القانون ٨٧٦ – البند ١ – يستطيعُ الرئيسُ الكنسيُّ المحلّي، إذا رأى ذلك بفطنة، أن يمنحَ الجنّازَ الكنسيَّ لغيرِ كاثوليكيّينَ مُعمَّدين، ما لم تتّضح له إرادتُهم المخالفة، وما دام متعذِّرًا وجودُ خادمٍ لهم.

البند ٢ – الأطفالُ الذين تُوفُّوا قبلَ نيلِهم سرَّ المعموديّة وكان ذووهم ينوونَ تعميدَهم، وغيرهم مِمَّن كانوا بوجه من الوجوه يظهرونَ على صلةٍ بالكنيسة، يستطيعُ الرئيسُ الكنسيُّ المحليُّ كذلك، إذا رأى ذلكَ بفطنته، أن يمنحهم الجنّازَ الكنسيّ.

البند ٣ – يُمنحُ الجنّازُ الكنسيُّ للذينَ يختارونَ إحراقَ جُثثهم، ما لم يَتّضح أنّهم يفعلون ذلك بدافعِ مناهضةِ الحياةِ المسيحيّة، على أنْ يُقامَ هذا الجنّازُ بطريقةٍ لا يخفى معها أنّ الكنيسة تُؤْثِر دفنَ الأجسامِ على إحراقها، وذلكَ دفعًا للشكّ.

القانون ٨٧٧ – يُحرَمُ الجنّازَ الكنسيَّ الآثِمونَ الذين لم يُبدوا أيَّ علامةِ توبةٍ قبلَ وفاتِهم، ويكون منحُهم هذا الجنّازَ سببَ شكٍّ عموميٍّ للمؤمنينَ المسيحيّين.

القانون ٨٧٨ – البند ١ – يجبُ تجنُّبُ كلِّ مُحاباةٍ للأشخاصِ في الاحتفالِ بالجنّازات.

البند ٢ – مع التقيّد بالقانون ١٠١٣ يجبُ التشديدُ على التوصيةِ بأن يُدخِلَ الأساقفةُ الأبرشيّون، بقدرِ ما يمكنُ ذلك، العادةَ التي تقضي بأن لا يُقبَل من الهباتِ بداعي الجنَّازاتِ الكنسيّةِ إلّا ما يقدّمُه المؤمنونَ تلقائيًّا.

القانون ٨٧٩ – بعدَ انتهاء الدفنِ يتمُّ تسجيلهُ في سجلِّ الموتى وفقًا لنظامِ الشرعِ الخاصّ.

التشريعات الدينية

§ 4. Paroeciae, monasteria ceteraque instituta religiosa propria coemeteria habere possunt.

CAN. 875 - Exsequiis ecclesiasticis, quibus Ecclesia defunctis spiritualem opem impetrat, eorum corpora honorat simulque vivis spei solacium affert, omnes christifideles et catechumeni defuncti donari debent, nisi eisdem iure privati sunt.

CAN. 876 - § 1. Concedi possunt exsequiae ecclesiasticae acatholicis baptizatis de prudenti Hierarchae loci iudicio, nisi constat de contraria eorum voluntate et dummodo minister proprius haberi non possit.

§ 2. Parvuli, quos parentes baptizare intendebant, aliique, qui aliquo modo Ecclesiae propinqui videbantur, sed antequam baptismum susceperunt, decesserunt, exsequiis ecclesiasticis item de prudenti Hierarchae loci iudicio donari possunt.

§ 3. Illis, qui proprii cadaveris cremationem elegerunt, nisi constat eos id fecisse rationibus ductos vitae christianae adversis, concedendae sunt exsequiae ecclesiasticae eo tamen modo celebratae, ut non lateat Ecclesiam corporum sepulturam cremationi anteponere utque scandalum vitetur.

CAN. 877 - Exsequiis ecclesiasticis privandi sunt, nisi ante mortem aliqua dederunt paenitentiae signa, peccatores, quibus eaedem non sine publico christifidelium scandalo concedi possunt.

CAN. 878 - § 1. In exsequiarum ecclesiasticarum celebratione omnis personarum acceptio vitetur.

§ 2. Firmo can. 1013 enixe commendatur, ut Episcopi eparchiales, quatenus fieri potest, praxim introducant, secundum quam occasione exsequiarum ecclesiasticarum solum eae oblationes recipiantur, quas christifideles sua sponte offerunt.

CAN. 879 - Expleta tumulatione adnotatio in libro defunctorum fiat ad normam iuris particularis.

القسم الثّالث

في أيّام الأعياد والتّوبة

القانون ٨٨٠ – البند ١ – لا يحقُّ إلّا للسلطةِ الكنسيّةِ العُليا أن تُنشىء أو تنقلَ أو تُلغيَ أيّامَ الأعيادِ والتوبةِ المشتركةِ بينَ جميعِ الكنائسِ الشرقيّة، هذا مع التقيّد بالبند ٣.

البند ٢ – السلطةُ في كلِّ كنيسةٍ مستقلّةٍ يحقُّ لها أيضًا أن تسنَّ شرعًا خاصًّا يُمكِّنها من أن تُنشىء أو تنقلَ أو تُلغيَ أيّامَ الأعيادِ والتوبةِ الخاصّةَ بتلك الكنيسةِ نفسِها، هذا مع مراعاةِ رأيِ سائرِ الكنائسِ الأخرى المستقلّةِ والقانون ٤٠، البند ١.

البند ٣ – أيّامُ الأعيادِ المقرَّرة والمشتركة في جميعِ الكنائسِ الشرقيّة هي، فضلاً عن أيّامِ الآحاد، أيّامُ ميلادِ سيّدِنا يسوعَ المسيح، والظهورِ، والصُّعودِ، ورقادِ القدّيسةِ مريمَ والدةِ الإله، ويومُ عيدِ القدّيسَيْنِ الرسولينِ بطرسَ وبولس، هذا معَ الحفاظِ على الشرعِ الخاصّ لكلِّ كنيسةٍ مستقلّةٍ الذي وافقَ عليه الكرسيُّ الرسوليّ، والذي يُتيحُ إلغاءَ بعضِ الأعيادِ المقرّرة أو نقلَها الى يومِ الأحد.

القانون ٨٨١ – البند ١ – يجبُ على جميعِ المؤمنينَ أن يشتركوا في الليترجيّا الإلهيّةِ أيّامَ الآحادِ والأعيادِ المقرّرة، أو في إقامةِ الصلواتِ الطقسيّةِ بحسبِ أحكامِ كنيستهم المستقلّة أو عادتِها المشروعة.

البند ٢ – لكي يكونَ القيامُ بهذا الواجبِ أكثرَ سهولةً على المؤمنين يُحدَّدُ ميقاتٌ مفيدٌ يمتدُّ من غروبِ عشيّةِ [اليوم السابق] الى آخر نهارِ الأحدِ أو العيدِ المقرَّر.

البند ٣ – يُحرَّضُ المؤمنونَ أشدَّ التحريضِ على أن يتناولوا الإفخارستيّا الإلهيّةَ في هذه الأيّام، بل أكثرَ من ذلك، بل كُلَّ يوم.

البند ٤ – ليمتنعِ المؤمنونَ المسيحيّونَ في هذهِ الأيّام عن الأشغالِ أو الأعمالِ التجاريّة التي من شأنِها أن تحولَ دونَ تقديمِ العبادةِ لله، والابتهاجِ الملازمِ ليومِ الربّ، أو الراحةِ الواجبةِ للنفسِ والجسد.

القانون ٨٨٢ – يجبُ على المؤمنينَ أن يتقيّدوا في أيّامِ التوبةِ بالصّومِ أو القطاعةِ تقيُّدًا يتّفِقُ وأحكامَ الشرعِ الخاصِّ في كنيستهم المستقلّة.

التشريعات الدينية

Art. III

De diebus festis et paenitentiae

CAN. 880 - § 1. Dies festos et paenitentiae *omnibus Ecclesiis* orientalibus communes constituere, transferre aut supprimere solius est supremae Ecclesiae auctoritatis firma § 3.

§ 2. Dies festos et paenitentiae singulis Ecclesiis sui iuris proprios constituere, transferre aut supprimere competit etiam auctoritati, cuius est ius particulare earundem Ecclesiarum statuere, debita tamen habita ratione aliarum Ecclesiarum sui iuris et firmo can. 40, § 1.

§ 3. Dies festi de praecepto omnibus Ecclesiis orientalibus communes, praeter dies dominicos, sunt dies Nativitatis Domini Nostri Iesu Christi, Epiphaniae, Ascensionis, Dormitionis Sanctae Dei Genitricis Mariae ac dies Sanctorum Apostolorum Petri et Pauli, salvo iure particulari Ecclesiae sui iuris a Sede Apostolica approbato, quo quidam dies festi de praecepto supprimuntur vel ad diem dominicum transferuntur.

CAN. 881 - § 1. Christifideles obligatione tenentur diebus dominicis et festis de praecepto Divinam Liturgiam participandi aut secundum praescripta vel legitimam consuetudinem propriae Ecclesiae sui iuris celebrationem laudum divinarum.

§ 2. Quo facilius christifideles hanc obligationem implere possint, statuitur tempus utile decurrere inde a vesperis vigiliae usque ad finem diei dominici vel festi de praecepto.

§ 3. Enixe commendatur christifidelibus, ut his diebus immo frequentius vel etiam cottidie Divinam Eucharistiam suscipiant.

§ 4. Abstineant christifideles his diebus ab illis operibus et negotiis, quae cultum Deo reddendum, laetitiam diei Domini propriam aut debitam mentis ac corporis relaxationem impediunt.

CAN. 882 - Diebus paenitentiae christifideles obligatione tenentur ieiunium vel abstinentiam servandi modo iure particulari propriae Ecclesiae sui iuris statuto.

التشريعات الدينية

القانون ٨٨٣ – البند ١ – إنّ المؤمنينَ المقيمينَ خارجَ حدودِ رقعةِ ولايةِ كنيستهم المستقلّةِ يستطيعون، في موضوعِ أيّامِ الأعيادِ والتوبةِ، أن يمتثلوا امتثالاً كاملاً للأحكامِ القائمةِ في المكانِ الذي يعيشونَ فيه.

البند ٢ – في الأُسَرِ التي ينتمي الأَزواجُ فيها الى كنائسَ مستقلّةٍ مختلفةٍ يجوزُ، في موضوعِ أيّامِ الأعيادِ والتوبةِ المقرّرة، اتّباع هذهِ أو تلكَ الكنيسةِ المستقلّة.

القسم الرّابع

في تكريم القدّيسين والإيقونات والصُّور والذّخائر المقدّسة

القانون ٨٨٤ – في سبيلِ تعزيزِ شعبِ الله تحثُّ الكنيسةُ المؤمنينَ المسيحيّينَ على تكريمِ القدّيسةِ مريمَ تكريمًا خاصًّا وبنويًّا، هي الدائمةُ البتوليّة، ووالدةُ الإله، التي أقامها المسيحُ أمًّا لجميعِ البشر، كما تحثُّهم على تكريم سائرِ القدّيسينَ تكريمًا حقيقيًّا وأصيلاً، همُ الذين بمثَلِهم يُبنى المؤمنون، وبشفاعتِهم يُؤيَّدون.

القانون ٨٨٥ – لا يجوزُ التكريمُ العمومي إلّا لخَدَمة اللهِ الذينَ رفَعتهم السلطةُ الكنسيّةُ الى مصفِّ القدّيسينَ أو الطوباويّين.

القانون ٨٨٦ – يُبقَى على عادةِ عرضِ الإيقوناتِ المقدّسةِ والصُّوَر في الكنائسِ لتكريمِ المؤمنين، وذلك بالطريقةِ والنظامِ اللَّذَيْنِ يُقرّهما الشرعُ الخاصُّ في الكنيسةِ المستقلّة.

القانون ٨٨٧ – البند ١ – الإيقوناتُ المقدّسةُ أو الصُّوَرُ الثّمينة، أي الممتازةُ بقِدَمها أو فنّها، المعروضةُ في الكنائسِ لتكريمِ المؤمنين، لا يمكنُ نقلُها الى كنيسةٍ أخرى أو التخلّي عنها إلّا بموافقةٍ خطيّةٍ من الرئيسِ الكنسيِّ الذي يمارِسُ سُلْطَتَهُ على تلك الكنيسة، هذا معَ الحفاظِ على القوانين ١٠٣٤ – ١٠٤١.

البند ٢ – لا تُعالَج الإيقوناتُ المقدّسةُ أو الصُّورُ الثمينةُ بالإصلاحِ إلّا بموافقةٍ خطيّةٍ من الرئيسِ الكنسيِّ نفسه، الذي عليه أن يستشيرَ الخُبراءَ قبلَ السماحِ بذلك.

التشريعات الدينية

CAN. 883 - § 1. Christifideles extra fines territorii propriae Ecclesiae sui iuris versantes circa dies festos et paenitentiae ad normas in loco, ubi degunt, vigentes se plene conformare possunt.

§ 2. In familiis, in quibus coniuges diversis Ecclesiis sui iuris ascripti sunt, circa dies festos et paenitentiae praescripta unius vel alterius Ecclesiae sui iuris observare licet.

Art. IV

De cultu Sanctorum, sacrarum iconum vel imaginum et reliquiarum

CAN. 884 - Ad sanctificationem populi Dei fovendam Ecclesia speciali et filiali christifidelium venerationi commendat Sanctam Mariam semper Virginem, Dei Matrem, quam Christus hominum omnium Matrem constituit, atque verum et authenticum promovet cultum aliorum Sanctorum, quorum quidem exemplo christifideles aedificantur et intercessione sustentantur.

CAN. 885 - Cultu publico eos tantum servos Dei venerari licet, qui auctoritate Ecclesiae inter Sanctos vel Beatos relati sunt.

CAN. 886 - Firma maneat praxis in ecclesiis sacras icones vel imagines venerationi christifidelium proponendi modo et ordine iure particulari propriae Ecclesiae sui iuris statuendis.

CAN. 887 - § 1. Sacrae icones vel imagines pretiosae, id est vetustate aut arte praestantes in ecclesiis venerationi christifidelium expositae, in aliam ecclesiam transferri vel alienari non possunt nisi de consensu scripto dato Hierarchae, qui in eandem ecclesiam potestatem suam exercet, firmis cann. 1034 - 1041.

§ 2. Sacrae icones vel imagines pretiosae etiam ne restaurentur nisi de consensu scripto dato eiusdem Hierarchae, qui, antequam eum concedit, peritos consulat.

التشريعات الدينية

القانون ٨٨٨ – **البند ١** – لا يجوزُ بيعُ الذخائرِ المُقدَّسة.

البند ٢ – الذخائرُ والإيقوناتُ أو الصُّورُ المشهورةُ التي يكرّمها الشعبُ في كنيسةٍ من الكنائسِ تكريمًا عظيمًا، لا يمكنُ ولا يصحُّ، بأيِّ طريقةٍ من الطُّرق، التخلّي عنها، ولا نقلُها الى كنيسةٍ أخرى نقلاً دائمًا، إلّا بموافقةِ الكرسيِّ الرسوليِّ أو البطريركِ الذي لا يحقّ له أن يوافقَ على ذلك إلّا برضى السينودسِ الدّائم، مع الحفاظ على القانون ١٠٣٧.

البند ٣ – في ما يتعلّقُ بإصلاحِ هذه الإيقوناتِ والصُّوَر يجب التقيُّد بالقانون ٨٨٧، البند ٢.

القسم الخامس

في النَّذر والقسم

القانون ٨٨٩ – **البند ١** – النذرُ أي الوعدُ المعقودُ للهِ عن قصدٍ واختيارٍ، بأمرٍ ممكنٍ وأصلح، يجبُ أن يُقضَى على أنّه من مُوجباتِ الدّين.

البند ٢ – يستطيعُ أن يَنذرَ نذرًا جميعُ مَن كانوا على مقدارٍ كافٍ من استعمال العقل، مالم يمنعْهم الشرعُ عن ذلك.

البند ٣ – النذرُ المعقودُ عن خوفٍ شديدٍ وجائرٍ، أو عن غشٍّ وخداع، هو نذرٌ بحُكم الشرعِ باطلٌ.

البند ٤ – يكونُ النذرُ عموميًّا إذا تقبّلهُ باسمِ الكنيسةِ رئيسٌ كنسِيٌّ شرعيّ؛ وإلّا فهو خصوصيّ.

القانون ٨٩٠ – لا يُلزِمُ النذرُ مِن ذاتِه أحدًا غيرَ الشّخصِ الذي عقَدَهُ.

القانون ٨٩١ – يتوقّف النذرُ بانتهاءِ المدّةِ المحدَّدةِ لإلزاميّته، وبتغيُّرٍ جوهريٍّ في المادّةِ الموعودِ بها، وبزوالِ الشَّرطِ الذي يرتبطُ به أو الغايةِ التي عُقِد لأجلها، وبالإعْفَاءِ، والإبدال.

التشريعات الدينية

CAN. 888 - § 1. Sacras reliquias vendere non licet.

§ 2. Insignes reliquiae, icones vel imagines, quae in aliqua ecclesia magna populi veneratione honorantur, non possunt valide quoquo modo alienari neque in aliam ecclesiam perpetuo transferri nisi de consensu Sedis Apostolicae vel Patriarchae, qui eum dare non potest nisi de consensu Synodi permanentis firmo can. 1037.

§ 3. Circa restaurationem harum iconum vel imaginum servetur can. 887, § 2.

Art. V

De voto et de iureiurando

CAN. 889 - § 1. Votum, promissio scilicet deliberata ac libera Deo facta de bono possibili et meliore, ex virtute religionis impleri debet.

§ 2. Voti sunt capaces omnes congruentem usum rationis habentes, nisi iure prohibentur.

§ 3. Votum ex metu gravi et iniuste incusso vel ex dolo emissum ipso iure nullum est.

§ 4. Votum est publicum, si nomine Ecclesiae a legitimo Superiore ecclesiastico acceptatur; secus est privatum.

CAN. 890 - Votum neminem obligat ratione sui nisi emittentem.

CAN. 891 - Cessat votum elapso tempore ad finiendam obligationem apposito, mutatione substantiali materiae promissae, deficiente condicione, de qua votum pendet, aut eiusdem causa finali, dispensatione, commutatione.

التشريعات الدينية

القانون ٨٩٢ – مَن له سلطانٌ على مادّةِ النذر بإمكانهِ تعليقُ إلزاميّتهِ ما دامَ في إنجازهِ مضرَّةٌ له.

القانون ٨٩٣ – البند ١ – يستطيعُ الإعفاءَ من النذورِ الخصوصيّةِ لسببٍ صوابيّ، وما دامَ الإعفاءُ لا يُلحقُ ضررًا بحقوقِ الغيرِ المكتسَبة:

أ – كلُّ رئيسٍ كنسيّ، وخوري رعيّة، وكلُّ رئيسٍ محليٍّ لمؤسَّسةٍ من مؤسَّساتِ الحياةِ المكرَّسةِ ذي سلطانٍ قائمٍ كلٌّ بالنسبةِ الى مرؤوسيه؛

ب – الرئيسُ الكنسيُّ المحليُّ بالنسبةِ الى سائرِ مؤمني كنيسته المستقلّةِ ما داموا مقيمينَ فعلاً ضمنَ حدودِ أبرشيّته؛ وكذلك الخوري المحليُّ ضمنَ حدودِ ولايةِ رعيّته الخاصّة؛

ج – الرئيسُ المحلّيُّ الذي له السلطةُ الفعليّة، ورئيسهُ الأعلى، بالنسبةِ الى المقيمينَ ليلَ نهارَ في بيتِ مؤسَّسةٍ من مؤسَّساتِ الحياةِ المكرّسة.

البند ٢ – يستطيعُ كلُّ مُعرِّفٍ أن يمنحَ هذا الإعفاءَ ولكن في المحكمةِ الضميريّة.

القانون ٨٩٤ – تُعلَّقُ النذورُ المعقودةُ قبلَ النذرِ الرّهبانيِّ ما دامَ الناذرُ في الديرِ ملتحقًا بالمؤسَّسةِ أو بالرهبانيّة.

القانون ٨٩٥ – القسَمُ أي استدعاءُ الاسمِ الإلهيِّ للشهادةِ على الحقيقةِ لا تُمكنُ تأديتُه أمامَ الكنيسةِ إلّا في الحالاتِ التي يُقرُّها الشّرع؛ وإلّا فليس له أيُّ مفعولٍ قانونيّ.

التشريعات الدينية

CAN. 892 - Qui potestatem in voti materiam habet, potest voti obligationem tamdiu suspendere, quamdiu voti impletio sibi praeiudicium affert.

CAN. 893 - § 1. A votis privatis iusta de causa dispensare potest, dummodo dispensatio ne laedat iura aliis quaesita:

1° sibi subditos omnis Hierarcha, parochus et Superior localis instituti vitae consecratae, qui potestatem regiminis habet;

2° ceteros christifideles propriae Ecclesiae sui iuris Hierarcha loci, dummodo intra fines territorii eparchiae actu degant; itemque parochus loci intra fines territorii propriae paroeciae;

3° eos, qui diu noctuque in domo instituti vitae consecratae degunt, Superior localis, qui potestatem regiminis habet, eiusque Superior maior.

§ 2. Haec dispensatio sub eadem condicione, sed pro foro interno tantum concedi potest a quolibet confessario.

CAN. 894 - Vota ante professionem religiosam emissa suspenduntur, dum vovens in monasterio, ordine vel congregatione permanet.

CAN. 895 - Iusiurandum, id est invocatio Nominis divini in testem veritatis, coram Ecclesia praestari potest tantummodo in casibus iure statutis; secus nullum parit effectum canonicum.

التشريعات الدينية

الباب السَّابع عشر
في المعمَّدين غير الكاثوليكيّين الداخلين في الشركة الكاملة مع الكنيسة الكاثوليكيّة

القانون ٨٩٦ – الذّينَ اعتَمدوا في كنائسَ أو جماعاتٍ كنسيّةٍ غيرِ كاثوليكيّةٍ ويطلبونَ تلقائيًّا أن يدخلوا في الشركةِ الكاملةِ مع الكنيسةِ الكاثوليكيّة، سواءٌ كانوا أفرادًا أو جماعاتٍ، يجبُ أن لا يُلقى عليهم من الأعباءِ إلّا الضروريُّ فقط.

القانون ٨٩٧ – يُقبَلُ في الكنيسةِ الكاثوليكيّةِ المؤمنُ من أيّ كنيسةٍ شرقيّةٍ غيرِ كاثوليكيّةٍ بمجرّدِ الاعترافِ بالإيمانِ الكاثوليكيّ، وبعدَ تهيئةٍ عقائديّةٍ وروحيّةٍ تتلاءم وحالته أيًّا كانت.

القانون ٨٩٨ – البند ١ – يستطيعُ أن يَقبلَ أسقفَ إحدى الكنائسِ الشرقيَّةِ غيرِ الكاثوليكيّةِ في الكنيسةِ الكاثوليكيّة، فضلاً عن الحبرِ الرومانيّ، البطريركُ بموافقةِ سينودسِ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيّة، أو متروبوليتُ الكنيسةِ المتروبوليتيّةِ المستقلّةِ بموافقةِ مجلسِ الرؤساءِ الكنسيّين.

البند ٢ – الحقُّ في تقبُّلِ أيّ شخصٍ آخرَ في الكنيسةِ الكاثوليكيّةِ يرجعُ الى الرئيسِ الكنسيِّ المحلّيّ، أو إلى البطريركِ أيضاً إذا أشارَ الى ذلك الشرعُ الخاصّ.

البند ٣ – الحقُّ في تقبّلِ أفرادٍ علمانيّينَ في الكنيسةِ الكاثوليكيّةِ يرجعُ أيضاً الى الخوري، مالم يمنعْ ذلك الشرعُ الخاصّ.

القانون ٨٩٩ – يستطيعُ إكليريكيٌّ إحدى الكنائسِ الشرقيّةِ غيرِ الكاثوليكيّةِ الداخلُ في الشركةِ الكاملةِ مع الكنيسةِ الكاثوليكيّة، أن يمارسَ درجتَهُ المقدّسةَ وفقًا للقواعدِ التي تُقرُّها السلطةُ ذاتُ الصلاحيّة؛ إلّا أنّ الأسقفَ لا يستطيع ممارسةَ سلطةِ الحكمِ بطريقةٍ صحيحةٍ إلّا برضى الحبرِ الرومانيِّ رأسِ الهيئة الأسقفيّة.

التشريعات الدينية

Titulus XVII

De baptizatis acatholicis ad plenam communionem cum Ecclesia catholica convenientibus

CAN. 896 - Eis, qui in Ecclesiis vel Communitatibus ecclesialibus acatholicis baptizati sunt et ad plenam communionem cum Ecclesia catholica convenire sua sponte petunt, sive agitur de singulis sive de coetibus, nihil ultra imponatur oneris quam ea, quae necessaria sunt.

CAN. 897 - Christifidelis alicuius Ecclesiae orientalis acatholicae in Ecclesiam catholicam recipiendus est cum sola professione fidei catholicae, praemissa praeparatione doctrinali et spirituali pro sua cuiusque condicione.

CAN. 898 - § 1. Episcopum alicuius Ecclesiae orientalis acatholicae in Ecclesiam catholicam recipere potest praeter Romanum Pontificem etiam Patriarcha de consensu Synodi Episcoporum Ecclesiae patriarchalis vel Metropolita Ecclesiae metropolitanae sui iuris de consensu Consilii Hierarcharum.

§ 2. Ius recipiendi in Ecclesiam catholicam quemlibet alium spectat ad Hierarcham loci vel, si ita fert ius particulare, etiam ad Patriarcham.

§ 3. Ius recipiendi in Ecclesiam catholicam singulos laicos spectat quoque ad parochum, nisi iure particulari prohibetur.

CAN. 899 - Clericus alicuius Ecclesiae orientalis acatholicae ad plenam comunionem cum Ecclesia catholica conveniens potest proprium ordinem sacrum exercere secundum normas ab auctoritate competenti statutas; Episcopus autem potestatem regiminis valide exercere non potest nisi de assensu Romani Pontificis, Collegii Episcoporum capitis.

التشريعات الدينية

القانون ٩٠٠ – **البند ١** – لا يُقبَلُ من لم يُتمَّ الرابعةَ عشرةَ من سنّهِ إذا كان والداه معارضَين.

البند ٢ – يُرْجأُ القبولُ هذا إذا كان من المتوقّعِ حصولُ ضررٍ كبيرٍ للكنيسةِ أو له هو نفسه، مالم يكن هنالك خطرُ موتٍ داهِم.

القانون ٩٠١ – إذا قُبلَ في الكنيسةِ الكاثوليكيّة غيرُ كاثوليكيّين ممّن لا ينتمونَ إلى أيٍّ من الكنائسِ الشرقيّةِ يجبُ الحفاظُ على القواعدِ المذكورةِ سابقًا مع مراعاةِ مقتضى الحالِ، هذا إذا كانوا معمَّدينَ معموديّةً صحيحة.

التشريعات الدينية

CAN. 900 - § 1. Qui decimum quartum aetatis annum nondum explevit, ne recipiatur renitentibus parentibus.

§ 2. Si ex eiusdem receptione gravia praevidentur incommoda vel Ecclesiae vel ipso, receptio differatur, nisi periculum mortis imminet.

CAN. 901 - Si acatholici, qui non ad aliquam Ecclesiam orientalem pertinent, in Ecclesiam catholicam recipiuntur, servandae sunt normae supra datae congrua congruis referendo, dummodo sint valide baptizati.

التشريعات الدينية

الباب الثّامن عشر
في العمل المسكونيّ
أو في تنشيط وحدة المسيحيّين

القانون ٩٠٢ – بما أنّ الاهتمامَ باستعادةِ وَحدةِ جميعِ المسيحيّينَ من شأنِ الكنيسةِ كلّها جمعاء، فعلى جميعِ المؤمنينَ المسيحيّين، ولا سيّما رُعاةِ الكنيسة، أن يُصلّوا لأجل كمالِ وحدةِ الكنيسةِ التي رغب فيها الربُّ، وأن يبذلوا السعيَ الشديدَ مشترِكينَ في العملِ المسكونيِّ الذي تَبعثُ عليه نعمةُ الروحِ القدُس.

القانون ٩٠٣ – يرجعُ الى الكنائسِ الشرقيّةِ الكاثوليكيّةِ بنوعٍ خاصٍّ الاضطلاعُ بمُهمّةِ تنشيطِ الوحدةِ بين جميعِ الكنائسِ الشرقيّةِ بالصلاةِ أوّلاً، ثمَّ بمَثَلِ الحياة، والأمانةِ الورعةِ لتقاليدِ الكنائسِ الشرقيّةِ العريقة، والتعارفِ المتبادَلِ أكثرَ فأكثرَ، وبالتعاونِ والتقديرِ الأخويِّ عمليًّا وروحيًّا.

القانون ٩٠٤ – **البند ١** – مِنَ الواجبِ العنايةُ بتنشيطِ مشاريعِ الحركةِ المسكونيّةِ في كلِّ كنيسةٍ مستقلّةٍ بقواعدَ خاصّةٍ في الشرعِ الخاصّ؛ على أن ينظِّمَ هذه الحركةَ للكنيسةِ الجامعةِ الكرسيُّ الرَّسوليُّ الرومانيّ.

البند ٢ – يجبُ من أجلِ هذهِ الغاية، أن تنشأَ في كل كنيسةٍ مستقلّةٍ لجنةُ خبراءَ في الشأنِ المسكونيّ، إذا دعتْ إلى ذلك الحال، بعدَ التشاورِ مع البطاركةِ والأساقفةِ الأبرشيّينَ في الكنائسِ الأخرى المستقلّة، الذين يمارِسونَ سلطتَهم في الولاية نفسها.

البند ٣ – كذلك يتعيَّنُ على الأساقفةِ الأبرشيّينَ أن يعملوا على إقامةِ مجلسٍ للحركةِ المسكونيّةِ في كلِّ أبرشيَّة أو، إذا دعا الأمرُ، في عدّةِ أبرشيّات؛ أمّا تلك الأبرشيّاتُ التي لا يمكنُ أن يكونَ لها مجلسٌ خاصّ، فلْيُعيّنْ فيها الأسقفُ الأبرشيُّ على الأقلِّ واحدًا من المؤمنينَ تكونُ مُهمّتُه الخاصّةُ تشجيعَ هذه الحركة.

التشريعات الدينية

Titulus XVIII

De oecumenismo seu de christianorum unitate fovenda

CAN. 902 - Cum sollicitudo cunctorum christianorum unitatis instaurandae ad totam Ecclesiam spectet, omnes christifideles, praesertim vero Ecclesiae Pastores, debent pro ea a Domino optata Ecclesiae unitatis plenitudine orare et allaborare sollerter participando operi oecumenico Spiritus Sancti gratia suscitato.

CAN. 903 - Ad Ecclesias orientales catholicas speciale pertinet munus unitatem inter omnes Ecclesias orientales fovendi precibus imprimis, vitae exemplo, religiosa erga antiquas traditiones Ecclesiarum orientalium fidelitate, mutua et meliore cognitione, collaboratione ac fraterna rerum animorumque aestimatione.

CAN. 904 - § 1. Incepta motus oecumenici in unaquaque Ecclesia sui iuris sedulo provehantur normis specialibus iuris particularis moderante eundem motum Sede Apostolica Romana pro universa Ecclesia.

§ 2. Ad hunc finem habeatur in unaquaque Ecclesia sui iuris commissio peritorum de re oecumenica constituenda, si rerum adiuncta id suadent, collatis consiliis cum Patriarchis et Episcopis eparchialibus aliarum Ecclesiarum sui iuris, qui in eodem territorio potestatem suam exercent.

§ 3. Item Episcopis eparchialibus assit vel pro unaquaque eparchia vel, si visum est, pro pluribus eparchiis consilium de motu oecumenico provehendo; in eis autem eparchiis, quae proprium consilium habere non possunt, unus saltem assit christifidelis ab Episcopo eparchiali nominatus cum speciali munere hunc motum provehendi.

التشريعات الدينية

القانون ٩٠٥ – في القيامِ بالعملِ المسكونيِّ يُعتَمدُ خُصوصاً الانفتاحُ والحوارُ والثقةُ، وفي التعاملِ العامّ مع سائرِ المسيحيّينَ يجبُ التقيّدُ بالفطنةِ اللازمةِ لتجنُّبِ أخطارِ المسالَمةِ الكاذبة، واللا اكتراثيّةِ فضلاً عن الغيرةِ الجامحة.

القانون ٩٠٦ – لكي يفهمَ المؤمنونَ بطريقةٍ أكثرَ وضوحًا ما تُعلِّمه وتلقّنهُ الكنيسةُ الكاثوليكيَّةُ وسائرُ الكنائسِ أو الجماعات الكنسيَّةِ فَلْيجتهد بنشاطٍ بنوع خاصّ الكارزونَ بكلمة الله، والذين يوجّهون وسائل الإعلام الاجتماعيّ، وجميع الذين يبذلون قصاراهم في المدارسِ الكاثوليكيّة، ولا سيّما معاهدِ الدراساتِ العليا، سواءٌ كانوا في التعليمِ أو في الإدارة.

القانون ٩٠٧ – لِيُعْنَ مدراءُ المدارسِ والمُستشفياتِ وما شابهَ ذلك من المؤسَّساتِ الكاثوليكيّةِ الأُخرى بأن يتمكّنَ المسيحيّونَ الآخرَون، الذين يتردّدون إليها أو يُقيمون فيها، من أن ينالوا العونَ الروحيَّ ويتقبَّلوا الأسرارَ من خدَمتهم الروحيّين الخاصّين.

القانون ٩٠٨ – يحسُنُ بالمؤمنينَ الكاثوليكيّين، مع مُراعاةِ قواعدِ الاشتراكِ في القدسيّاتِ، أن يتمكَّنوا من القيامِ بمشروعٍ يتعاونونَ فيه مع مسيحيّينَ آخرين، وينجزونَه جماعيًّا لا منفردين، من مثْلِ أعمال المحبّةِ والعدالةِ الاجتماعيّة، والدفاعِ عن كرامةِ الشخصِ البشريِّ وحقوقهِ الأساسيّة، ودعمِ السلام، وأيّامِ التذكاراتِ الوطنيّة، والأعيادِ القوميّة.

التشريعات الدينية

CAN. 905 - In opere oecumenico persolvendo praesertim aperto ac fidenti dialogo et inceptis cum aliis christianis communibus servanda est debita prudentia evitatis periculis falsi irenismi, indifferentismi necnon zeli immoderati.

CAN.906 - Quo clarius innotescat christifidelibus, quid reapse doceatur et tradatur ab Ecclesia catholica et ab aliis Ecclesiis vel Communitatibus ecclesialibus, diligenter operam dent praesertim praedicatores verbi Dei, ii, qui instrumenta communicationis socialis moderantur, atque omnes, qui vires impendunt sive ut magistri sive ut moderatores in scholis catholicis, praesertim autem in institutis studiorum superiorum.

CAN. 907 - Curent moderatores scholarum, nosocomiorum ceterorumque similium institutorum catholicorum, ut alii christiani ea frequentantes vel ibi degentes a propriis ministris adiumentum spirituale consequi et sacramenta suscipere possint.

CAN. 908 - Optandum est, ut christifideles catholici servatis normis de communicatione in sacris quodvis negotium, in quo cum aliis christianis cooperari possunt, non seorsum, sed coniunctim persolvant, cuiusmodi sunt opera caritatis ac socialis iustitiae, defensio dignitatis personae humanae eiusque iurium fundamentalium, promotio pacis, dies commemorationis pro patria, festa nationalia.

التشريعات الدينية

الباب التّاسع عشر
في الأَشخاص والأَفعال القانونيّة

الفصل الأَوّل
في الأشخاص

القسم الأوّل
في الأَشخاص الطَّبيعيّين

القانون ٩٠٩ – البند ١ – يكونُ راشدًا الشخصُ الذي أتمَّ السنةَ الثّامنةَ عشرةَ من عمره ؛ ومَن دونَ هذهِ السنِّ يكونُ قاصرًا.

البند ٢ – يُعَدُّ القاصرُ، قبلَ تمامِ السنِّ السابعة ، طفلاً وغيرَ مُميِّز ؛ وإذا أتمَّ السابعةَ عُدَّ مميِّزًا.

البند ٣ – كلُّ مَن فَقدَ الرُّشد حُسِبَ غيرَ مُميِّز، وعُدَّ شبيهًا بالأطفال.

القانون ٩١٠ – البند ١ – يملكُ الشخصُ الرّاشِدُ ملءَ الممارسةِ لحقوقه.

البند ٢ – يخضعُ الشخصُ القاصرُ في ممارسةِ حقوقِه لسلطةِ الوالدينَ أو الأوصياء ، إلّا في تلكَ التي يعصمُ فيها الشرعُ الإلهيُّ أو القانونيّ القاصرين مِن سلطتِهم ؛ وفي ما يتعلّقُ بتعيين الأوصياءِ تُحفَظُ أَحْكامُ الشرعِ المدنيّ، مالم ينصَّ على غيرِ ذلك الشرعُ العامُّ أو الشرعُ الخاصُّ في الكنيسةِ الخاصّةِ المستقلّة ، هذا مع الحفاظِ على حقِّ الأسقفِ الأبرشيِّ بأن يُعيِّنَ الأوصياءَ هو بنفسِه إذا دعت الحاجة.

القانون ٩١١ – يُقال لشخصٍ إنّه غريبٌ في أبرشيّةٍ مختلفةٍ عن التي له فيها مسكنٌ أو

التشريعات الدينية

Titulus XIX

De personis et de actibus iuridicis

Caput I

De personis

Art. I

De personis physicis

CAN. 909 - § 1. Persona, quae duodevicesimum aetatis annum explevit, maior est; infra hanc aetatem minor.

§ 2. Minor ante plenum septennium dicitur infans et censetur non sui compos; expleto autem septennio usum rationis habere praesumitur.

§ 3. Quicumque usu rationis habitu caret, censetur non sui compos et infantibus assimilatur.

CAN. 910 - § 1. Persona maior plenum habet suorum iurium exercitium.

§ 2. Persona minor in exercitio suorum iurium potestati parentum vel tutorum subest eis exceptis, in quibus minores iure divino vel canonico ab eorum potestate exempti sunt; ad constitutionem tutorum quod attinet, serventur praescripta iuris civilis, nisi aliter iure communi vel iure particulari propriae Ecclesiae sui iuris cavetur et firmo iure Episcopi eparchialis tutores, si opus est, per se ipsum constituendi.

CAN. 911 - Persona dicitur peregrinus in eparchia diversa ab illa,

التشريعات الدينية

شبهُ مسكن ؛ ويُقال له دوّارٌ إذا لم يكن له في أيّ مكانٍ مسكنٌ أو شبه مسكن.

القانون ٩١٢ – البند ١ – يُكتَسبُ المسكنُ بالإقامةِ في نطاق إحدى الخورنيّاتِ أو إحدى الأبرشيّاتِ على الأقلّ، إقامةً تصحبُها نيّةُ البقاءِ فيها أبدًا، إذا لم يَحُلْ دونَ ذلك حائِلٌ، أو إقامةً تمتدُّ فعلاً على مَدى خمسِ سنواتٍ كاملة.

البند ٢ – يُكتَسبُ شبهُ المسكنِ بالإقامةِ في ولايةِ إحدى الخورنيّاتِ أو إحدى الأبرشيّاتِ على الأقل، إقامةً تصحبُها نيّةُ الإقامةِ فيها ثلاثةَ أشهرٍ على الأقلّ، إذا لم يَحُلْ دون ذلك حائِلٌ، أو إقامةً تمتدّ فعلاً على مَدى ثلاثةِ أشهرٍ كاملة.

القانون ٩١٣ – أعضاءُ المؤسَّساتِ الرهبانيّةِ وجمعيّاتِ الحياةِ المشتركةِ على غرارِ الرهبانيّاتِ يَكتسبونَ المسكنَ في مكانِ البيتِ الذي إليه ينتمون، وشبهَ المسكنِ في المكانِ الذي تمتدُّ فيه إقامتُهم على مَدى ثلاثةِ أشهرٍ على الأقلّ.

القانون ٩١٤ – يجبُ أن يكونَ للزّوجَيْنِ مسكنٌ أو شبهُ مسكنٍ مشترك، ولسببٍ صوابيٍّ يستطيعُ كلٌّ واحدٍ منهما أن يكونَ له مسكنٌ أو شبهُ مسكنٍ خاصٌّ به.

القانون ٩١٥ – البند ١ – القاصِرُ يَلْزَم بالضَّرورةِ مسكنَ أَو شبهَ مسكنِ مَن هو خاضِعٌ لِسُلطته ؛ ومتى اجتازَ مرحلَةَ الطفولةِ يستطيعُ أن يكتسبَ أيضاً شبهَ مسكنٍ خاصًّا، ومتى رُفعِت عنهَ الولايةُ شرعًا على قاعدةِ الشرعِ المدنيّ يستطيعُ أن يكتسبَ أيضاً مسكنًا خاصاً به.

البند ٢ – مَن وُضِعَ شرعًا تحتَ وصايةٍ أو قَيْمُومةٍ لسببٍ غيرِ القُصورِ يكونُ له مسكنُ وشبهُ مسكنِ الوصيّ أو القيّمِ عليه.

القانون ٩١٦ – البند ١ – بالمسكن وشبهِ المسكن يُحرزُ كلُّ واحدٍ رئيسَه الكنسيَّ المحليَّ وخوريّه في الكنيسةِ المستقلّةِ التي ينتمي اليها، مالم ينصَّ الشرعُ على غيرِ ذلك.

البند ٢ – مَن ليسَ له سوى مسكنٍ أو شبهِ مسكنٍ أبرشيٍّ يكونُ خوريُّه الخاصُّ خوري المكانِ الذي يقيمُ فيه فعلاً.

البند ٣ – الرئيسُ الكنسيُّ المحلّيُّ والخوري بالنسبةِ إلى الدّوّار هو خوري الكنيسةِ

التشريعات الدينية

in qua domicilium vel quasi-domicilium habet; dicitur vero vagus, si nullibi domicilium vel quasi-domicilium habet.

CAN. 912 - § 1. Domicilium acquiritur ea in territorio alicuius paroeciae aut saltem eparchiae commoratione, quae aut coniuncta est cum animo ibi perpetuo manendi, si nihil inde avocat, aut ad quinquennium completum reapse est protracta.

§ 2 Quasi-domicilium acquiritur ea in territorio alicuius paroeciae aut saltem eparchiae commoratione, quae aut coniuncta est cum animo ibi manendi saltem per tres menses, si nihil inde avocat, aut ad tres menses completos reapse est protracta.

CAN. 913 - Sodales institutorum religiosorum necnon societatum vitae communis ad instar religiosorum domicilium acquirunt in loco, ubi sita est domus, cui ascribuntur; quasi- domicilium in loco, ubi eorum commoratio ad tres saltem menses est protracta.

CAN. 914 - Coniuges commune habeant domicilium vel quasi-domicilium; iusta de causa vero uterque habere potest proprium domicilium vel quasi-domicilium.

CAN. 915 - § 1. Minor necessario retinet domicilium et quasi-domicilium illius, cuius potestati subditus est; infantia egressus potest etiam quasi-domicilium proprium acquirere atque legitime ad normam iuris civilis emancipatus etiam proprium domicilium.

§ 2. Quicumque alia ratione quam minoritate in tutelam vel curatelam legitime traditus est, domicilium et quasi-domicilium habet tutoris vel curatoris.

CAN. 916 - § 1. Et per domicilium et per quasi-domicilium suum quisque proprium Hierarcham loci et parochum Ecclesiae sui iuris, cui ascriptus est, sortitur, nisi aliter iure communi cavetur.

§ 2. Parochus proprius illius, qui non habet nisi eparchiale domicilium vel quasi-domicilium, est parochus loci, ubi actu commoratur.

§ 3. Proprius vagi Hierarcha loci et parochus est eius Ecclesiae

التشريعات الدينية

والرئيسُ الكنسيُّ المحليُّ حيث يقيمُ الدوّار فعلاً.

البند ٤ – إن لم يكنْ لمؤمني إحدى الكنائسِ المستقلّةِ خوري فليعيّن لهم الأسقفُ الأبرشيُّ خوريًّا من كنيسةٍ أُخرى مستقلّة، يُعنى بشؤونهم وكأنّه خوريهم الخاصّ، على أن يتمّ ذلك بموافقةِ الأسقفِ الأبرشيِ للخوري المُزمعِ تعْيينُه.

البند ٥ – في الأمكنةِ التي لم تُنشأ فيها حتّى إكسرخوسيَّةٌ لمؤمني كنيسةٍ مستقلّة، يكونُ الرئيسُ الكنسيُّ الخاصُّ بهؤلاءِ المؤمنينَ الرئيسَ المحليَّ لكنيسةٍ مُستقلّةٍ أخرى، حتّى الكنيسةِ اللاتينيّة، مع مراعاة القانون ١٠١؛ وإذا كان هناك عدّةُ رؤساءَ محلّيّين، يكونُ بمثابةِ رئيسهم الخاصِّ مَن يُعيّنُه الكرسيُّ الرَّسوليُّ أو، إذا كان الأمرُ يَعني مؤمني كنيسةٍ بطريركيّة، يُعيّنُه البطريركُ بموافقةِ الكرسيِّ الرَّسوليّ.

القانون ٩١٧ – يُفْقَدُ المسكنُ وشبهُ المسكنِ بمغادرةِ المكانِ بنيّةِ عدمِ العودةِ إليه، مع الحِفاظِ على القانونَيْن ٩١٣ و ٩١٥.

القانون ٩١٨ – تُعَدُّ القرابةُ الدمويَّةُ بالخُطوطِ والدرجات:

١ – في الخطِّ المستقيمِ يكونُ عددُ الدّرجاتِ بعددِ الأشخاص، بعد حذفِ الأصل.

٢ – في الخطِّ المنحرفِ يكون عددُ الدّرجاتِ بعددِ الأشخاصِ في كلتا السِّلسلتين، بعدَ حذفِ الأصل.

القانون ٩١٩ – البند ١ – تنشأُ القرابةُ الأهليّةُ عن زواجٍ صحيح، وتكونُ نافِذةً بين كُلِّ مَن الزوجَيْنِ وذوي قرابةِ الزوج الآخَرِ الدمويّة.

البند ٢ – كلُّ قريبِ قرابةً دمويّةً لأحدِ الزوجَيْن، بأيِّ خطٍّ وأيِّ درجةٍ كانت، هو قريبٌ قرابةً أهليّةً للآخَرِ بذاتِ الخطِّ وذاتِ الدرجة.

التشريعات الدينية

parochus et Hierarcha loci, ubi vagus actu commoratur.

§ 4. Si deest parochus pro christifidelibus alicuius Ecclesiae sui iuris, eorundem Episcopus eparchialis designet parochum alterius Ecclesiae sui iuris, qui eorum curam tamquam parochus proprius suscipiat, de consensu vero Episcopi eparchialis parochi designandi.

§ 5. In locis, ubi ne exarchia quidem pro christifidelibus alicuius Ecclesiae sui iuris erecta est, tamquam proprius eorundem christifidelium Hierarcha habendus est Hierarcha loci alterius Ecclesiae sui iuris, etiam Ecclesiae latinae, firmo can. 101; si vero plures sunt, ille habendus est tamquam proprius, quem designavit Sedes Apostolica vel, si de christifidelibus alicuius Ecclesiae patriarchalis agitur, Patriarcha de assensu Sedis Apostolicae.

CAN. 917 - Domicilium et quasi-domicilium amittitur discessu a loco cum animo non revertendi salvis cann. 913 et 915.

CAN. 918 - Consanguinitas computatur per lineas et gradus:

1° in linea recta tot sunt gradus, quot personae stipite dempto;

2° in linea collaterali tot sunt gradus, quot personae in utroque tractu stipite dempto.

CAN. 919 - § 1. Affinitas oritur ex matrimonio valido ac viget inter alterutrum coniugem et consanguineos alterius.

§ 2. Qua linea et quo gradu aliquis alterutrius coniugis est consanguineus, alterius est affinis.

التشريعات الدينية

القسم الثّاني
في الأشخاص القانونيّين

القانون ٩٢٠ – في الكنيسةِ، فضلاً عن الأشخاصِ الطبيعيّين، أشخاصٌ قانونيّونَ سواءٌ كانوا مجموعاتِ أشخاصٍ أو مجموعاتِ أشياءَ، أي إنّهم في الحقّ القانونيّ ذوو حقوقٍ وواجباتٍ تتّفقُ وطبيعتَهم.

القانون ٩٢١ – **البند ١** – ينشأُ الأشخاصُ القانونيّونَ، لهدفٍ يتلاءمُ ورسالةَ الكنيسة، إمّا بحُكمِ الشرعِ نفسِه وإمّا بإنعامٍ خاصٍّ يصدرُ بقرارٍ عن السلطةِ الكنسيّةِ ذاتِ الصلاحيّة.

البند ٢ – يكونُ أشخاصاً قانونيّين بحُكمِ الشرع الكنائسُ المستقلّة، والأقاليمُ، والأبرشيّاتُ، والأكسرخوسيّاتُ، بل المؤسّساتُ الأُخرى التي كان قرارُ الحقّ العامّ لها بذلك صريحًا.

البند ٣ – يجبُ أن لا تُمنحَ السلطاتُ ذاتُ الصلاحيّةِ الشخصيّةَ القانونيّةَ إلّا لمجموعاتِ الأشخاصِ أو الأشياءِ التي ترمي الى هدفٍ ذي فائدةٍ حقيقيّة، والتي، بعد وَزْنِ كلِّ شيء، تملكُ من الوسائِل ما يبدو كافيًا لبلوغِ الهدفِ المقصود.

القانون ٩٢٢ – **البند ١** – على كلِّ شخصٍ قانونيٍ ناشئٍ عن إنعامٍ خاصٍّ من سلطةٍ كنسيّةٍ ذاتِ صلاحيّة، أن تكونَ له قوانينُه الخاصّةُ التي نالت موافقةَ السلطةِ التي لها صلاحيّةُ إنشاءِ هذا الشخصِ القانونيّ بعينه.

البند ٢ – مع مراعاةِ الحقّ العامّ يجبُ الاحتياطُ الشديدُ في الأنظمةِ لكي يكونَ من الممكنِ تصديقُها للأمورِ التالية:

١° – الهدف المميّز للشخصِ القانونيّ؛

٢° – طبيعة الشخصِ القانونيّ؛

٣° – لمن تكونُ إدارةُ الشخصِ القانونيّ وكيفَ يجبُ أن تُمارَس؛

التشريعات الدينية

Art. II

De personis iuridicis

CAN. 920 - In Ecclesia praeter personas physicas sunt etiam personae iuridicae, sive sunt universitates personarum sive universitates rerum, subiecta scilicet in iure canonico iurium et obligationum, quae earum indoli congruunt.

CAN. 921 - § 1. Personae iuridicae constituuntur in finem missioni Ecclesiae congruentem aut ex ipso iuris praescripto aut ex speciali concessione auctoritatis competentis ecclesiasticae per decretum data.

§ 2. Ipso iure personae iuridicae sunt Ecclesiae sui iuris, provinciae, eparchiae, exarchiae, necnon alia instituta, de quibus hoc in iure communi expresse statuitur.

§ 3. Auctoritas competens personalitatem iuridicam ne conferat nisi eis universitatibus personarum aut rerum, quae finem specificum reapse utilem persequuntur et omnibus perpensis media habent, quae sufficere praevidentur ad finem praestitutum assequendum.

CAN. 922 - § 1. Quaelibet persona iuridica ex speciali concessione auctoritatis competentis ecclesiasticae erecta habere debet propria statuta ab auctoritate, quae ad eandem personam iuridicam erigendam competens est, approbata.

§ 2. Firmo iure communi in statutis, ut approbari possint, de sequentibus pressius providendum est:

1° de fine specifico personae iuridicae;

2° de natura personae iuridicae;

3° cui competat moderatio personae iuridicae et quomodo exercenda sit;

التشريعات الدينية

٤ً – مَن يُمثّل الشخصَ القانونيَّ في المحكمتَيْن الكنسيَّة والمدنيّة ؛

٥ً – مَن يكونُ مسؤولاً عن التصرّفِ بأموالِ الشخصِ القانونيّ ، وفي حالِ زَواله ، مَن يكون المنفّذُ لتوزيعها على عدّةِ أشخاصٍ قانونيّين ، أو دمجِها في أشخاصٍ قانونيّين آخَرين ، مع التقيُّدِ الدائمِ بإرادةِ الواهبينَ فضلاً عن الحقوقِ المكتسَبة .

البند ٣ – لا يستطيعُ الشخصُ القانونيُّ أن يعملَ عملاً صحيحًا قبل الموافقةِ على قوانينه .

القانون ٩٢٣ – لا يمكنُ مجموعةَ أشخاصٍ أن تصيرَ شخصاً قانونيًّا إلّا إذا تألّفت من ثلاثةِ أشخاصٍ طبيعيّينَ على الأقلّ .

القانون ٩٢٤ – في شأنِ الأفعالِ الجُمعيَّة مالم يُقرّرِ الشرعُ غيرَ ذلك :

١ – يكونُ له قوّةُ الشرعِ مَا ينالُ ، عندَ حضُورِ أَغلبيَّةٍ من تجبُ دعوتُهم ، تأييدَ أغلبيَّةِ أصواتِ الحاضرينَ المُطلَقة ؛ وإذا تساوت الأصواتُ يحسمُ المترئّس المساواةَ بصوته .

٢ – إذا مُسَّتْ حقوقُ الأفرادِ المُكتْسَبةُ فلا بُدَّ من موافقةِ كُلِّ واحدٍ منهم .

٣ – في شأنِ الانتخابات يجبُ التقيّدُ بالقانون ٩٥٦ .

القانون ٩٢٥ – إذا بقيَ مِن الشخصِ القانونيِّ عضوٌ واحدٌ حيًّا ، ولبثَ هو مع ذلك وفاقًا للقوانينِ قائمًا ، رجَعت الى هذا العضوِ ممارسةُ جميعِ حقوقِ هذا الشخصِ القانونيِّ نفسه .

القانون ٩٢٦ – **البند ١** – مالم ينصَّ الشرعُ على غيرِ ذلك ، يجبُ أن تُعنى السلطةُ التي يرجعُ إليها الشخصُ القانونيُّ بالحفاظِ على أموالهِ وحقوقِه وإدارتِها وحُسنِ استعمالها في حالِ فقدانهِ أعضاءَه ، وأن تَعملَ في حالِ زواله ، على اتّخاذِ القرارِ في شأنها ؛ ويجبُ على هذهِ السلطةِ أن تتدبّر ، وفاقًا لما يرسمُه الشرع ، القيامَ في أمانةٍ بالأعباءِ التي تَبْهظُ تلك الأموال ، وأن تُعنى ، فضلاً عن ذلك ، بأن يكونَ تقيُّدٌ شديدٌ بإرادةِ المؤسّسينَ والواهبين .

التشريعات الدينية

4° quis in foro ecclesiastico et civili personam iuridicam repraesentet;

5° cui competat de bonis personae iuridicae disponere et quisnam sit exsecutor in casu exstinctionis personae iuridicae, divisionis in plures personas iuridicas vel coniunctionis cum aliis personis iuridicis, servatis semper offerentium voluntatibus necnon iuribus quaesitis.

§ 3. Antequam statuta approbata sunt, persona iuridica valide agere *non potest*.

CAN. 923 - Universitas personarum in personam iuridicam erigi non potest nisi saltem ex tribus personis physicis constat.

CAN. 924 - Ad actus collegiales quod attinet, nisi aliud iure expresse statutum est:

1° id vim habet iuris, quod praesente quidem maiore parte eorum, qui convocari debent, placuit parti absolute maiori eorum, qui sunt praesentes; si vero suffragia aequalia fuerunt, praeses suo suffragio paritatem dirimat;

2° si vero iura quaesita singulorum tanguntur, consensus uniuscuiusque eorum requiritur;

3° circa electiones servetur can. 956.

CAN. 925 - Si vel unum membrum personae iuridicae superest et tamen ea secundum statuta esse non desiit, exercitium omnium iurium eiusdem personae iuridicae illi membro competit.

CAN. 926 - § 1. Nisi aliter iure cautum est, bona et iura personae iuridicae, quae membris caret, illius auctoritatis cura conservari, administrari vel exerceri debent, cui in casu exstinctionis de eisdem statuere competit; haec auctoritas debet ad normam iuris fideli impletioni providere onerum, quae illa bona gravant, necnon curare, ut fundatorum vel oblatorum voluntas adamussim servetur.

التشريعات الدينية

البند ٢ – مع الحفاظِ على قواعدِ الشرعِ يمكن السلطةَ التي ترجعُ اليها العنايةُ المباشرةُ بهذا الشخص، وقد تقتضي ذلك منها الأحوالُ، أن تعيّنَ أعضاءه، ويلزمُ التقيُّدُ بذلك إذا كان الأعضاءُ الباقون فاقدينَ الأهليّة، بحُكم الشرع، للقيامِ بهذا التّعيين.

البند ٣ – إذا تعذَّر تعيينُ مديري مجموعةِ الأشياءِ وفقًا لقواعدِ الشرع، يُحالُ ذلك على السلطةِ العُليا المُباشرة؛ وعلى هذهِ السلطةِ عينِها يقع عِبْءُ الإدارةِ على قاعدةِ البند ١، الى أن تُعيِّنَ مديرًا ذا أهليّة.

القانون ٩٢٧ – البند ١ – الشخصُ القانونيُّ هو بطبيعتهِ دائم؛ بيدَ أنّه يزولُ إذا ألغته السلطةُ ذاتُ الصلاحيّة، أو إذا توقّفَ فعلاً مدّةَ مئةِ سنة.

البند ٢ – لا يمكنُ إلغاءُ الشخصِ القانونيِّ إلّا لسببٍ خطيرٍ وبعد استشارةِ مديريه، والتقيّدِ بأحكامِ نظامِه في شأنِ حالِ الإلغاء.

القانون ٩٢٨ – في ما عدا الحالاتِ التي يَسْتثنيها الشرعُ العامُّ استثناءً صريحًا:

١ – يحقّ للبطريرك، بعد استشارةِ السّينودسِ الدائم، أن يُلغي أشخاصاً قانونيّةً أنشأها هو بنفسه أو وافقَ عليها؛ ويستطيعُ البطريركُ بموافقةِ سينودسِ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيّةِ أن يُلغيَ أيَّ شخصٍ قانونيٍّ ما عدا ما أنشأ الكرسيُّ الرسوليُّ أو وافقَ عليه؛

٢ – يحقُّ للأسقفِ الأبرشيِّ بعد استشارةِ هيئةِ مستشاريهِ الأبرشيّين، أن يُلغيَ الأشخاصَ القانونيّةَ التي أنشأها هو بنفسِه، مالم تكن قد نالت موافقةَ السلطةِ العليا؛

٣ – في الحالات الأُخرى لا يستطيعُ مَن أنشأ أشخاصاً قانونيّةً أن يُلغيَها إلغاءً صحيحًا إلّا برضى السلطةِ العليا.

القانون ٩٢٩ – عند تقسيمِ رقعةِ ولاية شخصٍ قانونيٍّ تقسيمًا يُضَمُّ به قسمٌ منها الى شخصٍ قانونيٍّ آخَر، أو يُنْشَأُ فيه للجزءِ المنفصل شخصٌ قانونيٌّ متميّز، يجب على السلطةِ التي تعودُ اليها القسمةُ أن تقسِمَ أيضاً الأموالَ المشتركةَ التي أُرصدت لمنفعةِ الولايةِ كلّها، والدُّيونُ المستدانةُ في سبيلِ الولايةِ كلّها، يجبُ أن تقسمَها في تناسُبٍ وإنصاف، مع الحفاظِ على واجباتِ الجماعاتِ والأفرادِ وعلى إرادةِ المؤسّسينَ أو الواهبينَ الأتقياء، وعلى الحقوقِ المكتسَبة والأنظمةِ التي يخضع لها الشخصُ القانوني.

التشريعات الدينية

§ 2. Ascriptio membrorum huius personae iuridicae salvis normis iuris ab illa auctoritate fieri potest et secundum casus debet, cui eiusdem personae immediata cura competit; idem servetur, si membra, quae remanent, ascriptionis peragendae iure incapacia sunt.

§ 3. Nominatio administratorum universitatis rerum, si ad normam iuris fieri non potest, ad auctoritatem immediate superiorem devolvitur; eidem auctoritati onus incumbit administrationis ad normam § 1, donec idoneum administratorem nominaverit.

CAN. 927 - § 1. Persona iuridica natura sua perpetua est; tamen exstinguitur, si ab auctoritate competenti supprimitur vel si facto per centum annorum spatium esse desiit.

§ 2. Persona iuridica supprimi potest nonnisi gravi de causa consultis eiusdem moderatoribus et servatis, quae in statutis de casu suppressionis praescribuntur.

CAN. 928 - Salvis casibus iure communi expressis:

1° Patriarchae est consulta Synodo permanenti supprimere personas iuridicas ab ipso erectas vel approbatas; de consensu vero Synodi Episcoporum Ecclesiae patriarchalis Patriarcha quamvis personam iuridicam supprimere potest illis exceptis, quae a Sede Apostolica erectae vel approbatae sunt;

2° Episcopi eparchialis est consulto collegio consultorum eparchialium illas personas iuridicas supprimere, quas ipse erexit, nisi ab auctoritate superiore approbatae sunt;

3° in ceteris casibus, qui personas iuridicas erigit, eas supprimere valide non potest, nisi consensus auctoritatis superioris accedit.

CAN. 929 - Diviso territorio personae iuridicae ita, ut vel illius pars alii personae iuridicae uniatur vel distincta persona iuridica pro parte dismembrata erigatur, etiam bona communia, quae in commodum totius territorii erant destinata, et debita, quae pro toto territorio contracta erant, ab auctoritate, cui divisio competit, ex bono et aequo dividi debent salvis omnibus et singulis obligationibus itemque salvis piorum fundatorum vel oblatorum voluntatibus, iuribus quaesitis ac statutis, quibus persona iuridica regitur.

القانون ٩٣٠ – عند زوالِ شخصٍ قانونيّ تنتقلُ أموالهُ الى الشخصِ القانونيِّ الذي فوقه في الرتبّةِ مباشرةً، مع الحفاظِ الدائمِ على إرادةِ المؤسِّسينَ أو الواهبين، وعلى الحقوقِ المكتسَبة والشَّرائعِ التي كانَ يَخضعُ لها الشخصُ القانونيُّ الزَّائل.

الفصل الثّاني
في الأَفعال القانونيَّة

القانون ٩٣١ – **البند ١** – لا بُدَّ لصحّةِ العملِ القانونيِّ من أن يقومَ به شخصٌ مؤهَّل وذو صلاحيّة، وأن يجمعَ في ذاتهِ مقوّماتِ العملِ الجوهريّة، فضلاً عمّا يُقرّهُ الشرعُ من أحكامٍ وشروطٍ لصحّةِ العمل.

البند ٢ – يُقدَّر صحيحًا العملُ القانونيُّ المعمولُ بالنسبةِ الى عناصرهِ الخارجيّةِ وفقًا لقاعدةِ الشرع.

القانون ٩٣٢ – **البند ١** – العملُ القانونيُّ الذي يقومُ به شخصٌ بإكراهٍ من قوّةٍ خارجيّةٍ لا يَقوى على مقاومتها يُعَدُّ عملاً باطِلاً.

البند ٢ – العملُ القانونيُّ يكونُ صحيحًا إذا أتى من قوّةٍ أخرى أو من خوفٍ شديدٍ وبُثَّ ظُلمًا أو عن خداع، مالم يستدركِ الشرعُ غيرَ ذلك؛ ولكنّ القاضيَ يستطيعُ أن يبطلَه بحكمهِ سواءٌ كان ذلك عن طلبٍ من الفريقِ الذي لحقهُ الأذى ومن الذين يَخْلفونه شرعًا، أو عن حُكمِ الوظيفة.

القانون ٩٣٣ – يكونُ باطلاً العملُ القانونيُّ الصادرُ عن جهلٍ أو عن خطأٍ في ما يقومُ به جوهرهُ، أو واقعٍ في شرطٍ لا بُدَّ منه؛ وهو في غيرِ ذلك صحيحٌ، مالم ينصَّ الشرعُ على غيرِ ذلك، ولكنَّ العملَ القانونيَّ الصادرَ عن جهلٍ أو عن خطأٍ يمكنُه أن يُفسحَ مجالاً لدعوى الإبطالِ على قاعدةِ الشرع.

القانون ٩٣٤ – **البند ١** – إذا رسَمَ الشرعُ أنَّ السلطةَ بحاجةٍ الى رضى أو مشورةِ مجموعةٍ من أشخاصٍ آخرينَ عندما تقومُ بعملٍ قانوني، وجبَ عليها استدعاءُ المجموعةِ

التشريعات الدينية

CAN. 930 - Exstincta persona iuridica eius bona fiunt personae iuridicae immediate superioris salvis semper fundatorum vel oblatorum voluntatibus, iuribus quaesitis ac statutis, quibus exstincta persona iuridica regebatur.

Caput II

De actibus iuridicis

CAN. 931 - § 1. Ad validitatem actus iuridici requiritur, ut a persona habili et competenti sit positus atque in eodem assint, quae actum ipsum essentialiter constituunt, necnon sollemnia et requisita iure ad validitatem actus imposita.

§ 2. Actus iuridicus circa sua elementa externa ad normam iuris positus praesumitur validus.

CAN. 932 - § 1. Actus iuridicus positus ex vi ab extrinseco personae illata, cui ipsa nequaquam resistere potuit, pro nullo habetur.

§ 2. Actus iuridicus positus ex alia vi vel metu gravi et iniuste incusso aut ex dolo valet, nisi aliter iure cavetur; sed potest a iudice per sententiam rescindi sive ad petitionem partis laesae eiusve in iure successorum sive ex officio.

CAN. 933 - Actus iuridicus positus ex ignorantia aut ex errore, qui versatur circa id, quod eius substantiam constituit, aut qui recidit in condicionem sine qua non, nullus est; secus valet, nisi aliter iure cavetur, sed actus iuridicus ex ignorantia aut ex errore positus locum dare potest actioni rescissoriae ad normam iuris.

CAN. 934 - § 1. Si iure statuitur ad actum iuridicum ponendum auctoritatem indigere consensu aut consilio alicuius personarum coetus, convocari debet coetus ad normam can. 948, nisi aliter iure

التشريعات الدينية

على قاعدةِ القانون ٩٤٨ ، مالم ينصَّ الشرعُ الخاصُّ على غيرِ ذلك للحالاتِ التي أقرَّها الشرعُ نفسُه والتي يعودُ الأمرُ فيها الى طلبِ الرأي فقط ؛ ولكي يكونَ العملُ القانونيُّ صحيحًا لا بُدَّ من نَيْل موافقةِ أغلبيّةِ الحاضرين المُطلقة ، أو طلبِ رأيِ الجميع ، مع الحِفاظِ على البند ٢ ، الرقم ٣.

البند ٢ – إذا أقرَّ الشرعُ أنَّ السّلطةَ بحاجة ، للقيامِ بعملٍ قانونيّ ، الى رضى أو مشورةِ بعضِ الأشخاصِ فردًا فردًا :

١ – فإذا كان الرضى أمرًا لا بُدَّ منه كان العملُ القانونيُّ باطلاً إذا لم تطلبِ السلطةُ رضى هؤلاءِ الأشخاص أو لم تلتزِم اقتراعَهم أو اقتراعَ أحدهم ؛

٢ – وإذا كانتِ الاستشارةُ أمرًا لا بُدَّ منه كان العملُ القانونيُّ باطلاً إذا لم تَستشرِ السلطةُ هؤلاءِ الأشخاص ؛

٣ – وإن لم تكنِ السُّلطةُ مُلزَمةً بالانقيادِ لآراء هؤلاء ، وإن كانت متطابقةً ، ولكن عليها أن لا تحيدَ عنها بدونِ سببٍ راجحٍ تحكمُ هي في قيمته ، ولا سيّما إذا كانت آراءُ هؤلاء متطابقة.

البند ٣ – يجبُ على السلطةِ التي هي بحاجةٍ الى الرضى أو المشورةِ أن تُقدِّم ، لمِن يُطلَبُ رضاهم أو مشورتُهم ، المعلوماتِ الضروريّةَ ، وأن توفِّرَ لهم ، بجميعِ الطّرُق ، حريّةَ إبداءِ الرأي.

البند ٤ – جميعُ الذين يُطلَبُ رضاهم أو مشورتُهم مُلْزَمون بواجبِ إبداءِ رأيهم في صدقٍ ، وبأن يكتموا السرّ ، ومن حقِّ السلطةِ أن تُلِحَّ على هذا الإلزام.

القانون ٩٣٥ – كلُّ مَن يقومُ قيامًا غيرَ شرعيٍّ بعملٍ قانونيّ ، بل بأيّ عمل آخَر عن طريقِ الخِدَاعِ أو الذنبِ بحيثُ يُلحقُ ضررًا بالغير ، يجبُ عليه أن يُعوِّضَ من ذلك الضرّر.

التشريعات الدينية

particulari cavetur pro casibus ab eodem iure statutis, in quibus de consilio tantum exquirendo agitur; ut autem actus iuridicus valeat requritur, ut obtineatur consensus partis absolute maioris eorum, qui sunt praesentes, aut omnium exquiratur consilium, firma § 2, n. 3.

§ 2. Si iure statuitur ad actum iuridicum ponendum auctoritatem indigere consensu aut consilio aliquarum personarum, ut singularum:

1° si consensus exigitur, invalidus est actus iuridicus auctoritatis consensum earum personarum non exquirentis aut contra earum vel alicuius votum agentis;

2° si consilium exigitur, invalidus est actus iuridicus auctoritatis easdem personas non consulentis;

3° auctoritas, quamvis nulla obligatione teneatur accedendi ad earundem consilium, etsi concors, tamen sine praevalenti ratione, *suo iudicio aestimanda, ab earundem consilio praesertim concordi ne* discedat.

§ 3. Illis, quorum consensus aut consilium requiritur, auctoritas, quae consensu vel consilio indiget, informationes necessarias praebere et eorum liberam mentis manifestationem omni modo tueri debet.

§ 4. *Omnes, quorum consensus aut consilium requiritur,* obligatione tenentur sententiam suam sincere proferendi atque secretum servandi, quae quidem obligatio ab auctoritate urgeri potest.

CAN. 935 - Quicumque illegitime actu iuridico immo quovis alio actu dolo vel culpa posito alii damnum infert, obligatione tenetur damnum illatum reparandi.

التشريعات الدينية

الباب العشرون
في المناصب

القانون ٩٣٦ – البند ١ – المنصبُ في الكنيسةِ هو كلُّ مُهمّةٍ أقامَها على وجهٍ ثابتٍ الربُّ نفسُه أو أقامتها السلطةُ ذاتُ الصلاحيَّةِ لِتُمارَسَ في سبيلِ هدفٍ روحيّ.

البند ٢ – الحقوقُ والواجباتُ الخاصّةُ بكلِّ منصبٍ من المناصِبِ يُحدّدُها الشرعُ الذي به أُقيم، أو قرارٌ من السلطةِ ذاتِ الصلاحيّة.

البند ٣ – للسُّلطةِ التي أقامتِ المنصبَ حقُّ تغييرِه أيضاً، وإلغائِه، وتدبيرِ تولّيه القانونيّ، مالم يَرِدْ في الشرعِ بصراحة، أو يَتَبيّنْ من طبيعةِ الشيءِ غيرُ ذلك.

القانون ٩٣٧ – البند ١ – على مَن أَنشأ منصبًا أن يُعنى بتجهيزه بالوسائلِ التي لا بُدَّ منها للقيامِ به، وبضمانِ الأجرِ العادلِ لمن يقومون به.

البند ٢ – يجبُ في الشرعِ الخاصِّ بكلِّ كنيسةٍ مستقلّة، أن تُحدَّدَ تحديدًا أكثرَ دقّةً الطريقُ التي تؤدّي بهذه الأحكامِ الى مفعولِها، مالم يكنِ الشرعُ العامُّ قد نظّمَ بعضَها.

الفصل الأَوَّل
في التَّولية القانونيّة للمناصِب

القانون ٩٣٨ – لا يُمكنُ أن يُنَالَ المنصبُ على وجهٍ صحيحٍ بغيرِ تَوْليةٍ قانونيّة.

القانون ٩٣٩ – تتمُّ التوليةُ القانونيّةُ للمنصب:

١ – بأن تمنَحهُ السلطةُ ذاتُ الصلاحيّةِ منحًا حُرًّا؛

التشريعات الدينية

Titulus XX

De officiis

CAN. 936 - § 1. In Ecclesia officium est quodlibet munus ab ipso Domino vel ab auctoritate competenti stabiliter constitutum in finem spiritualem exercendum.

§ 2. Iura et obligationes singulis officiis propria determinantur eo iure, quo officium constituitur, vel decreto auctoritatis competentis.

§ 3. Auctoritatis, cuius est officium constituere, est etiam illud immutare, supprimere et de eius provisione canonica providere, nisi aliter iure expresse cavetur vel ex natura rei constat.

CAN. 937 - § 1. Qui officium erigit, curare debet, ut praesto sint media ad eiusdem implementum necessaria utque prospiciatur iustae remunerationi eorum, qui officio funguntur.

§ 2. Iure particulari uniuscuiusque Ecclesiae sui iuris pressius determinetur modus, quo haec praescripta ad effectum deducantur, nisi de quibusdam iure communi iam provisum est.

Caput I

De provisione canonica officiorum

CAN. 938 - Officium sine provisione canonica valide obtineri non potest.

CAN. 939 - Provisio canonica officii fit:

1° per liberam collationem ab auctoritate competenti factam;

التشريعات الدينية

٢ – بتَثْبيتِهِ إذا سبقَ انتخابٌ، أو بقبولِ المنتخَبِ إذا لم يكنِ الانتخابْ بحاجةٍ الى تثبيت؛

٣ – إذا سَبقَ الطلبُ بِقبوله.

القانون ٩٤٠ – البند ١ – لكي يُرقَّى أحدٌ إلى منصبٍ يجبُ أن يكونَ صالحًا له، أي متّصفًا بالصفاتِ التي يقتضيها الشرع.

البند ٢ – كُلَّما كانَ المعيّنُ خاليًا من الصّفاتِ المُقتضاةِ، كانتِ التولية باطلةً وذلك إذا كان الشرعُ قد احتاطَ للأمرِ هكذا؛ وإلّا فهو صحيح، ولكن من المُمكنِ إبطالُه بقرارٍ من السلطةِ ذاتِ الصلاحيّةِ مع الحفاظِ على الإنصاف.

القانون ٩٤١ – التّوليةُ القانونيّةُ التي لم يرسُمْ لها الشرعُ حدًّا لا تُرجأُ أبدًا الى أكثرَ من ستّةِ أشهرٍ مُفيدةٍ تُحسب ابتداءً من تلقّي خبرِ الشّغورِ في المنصب.

القانون ٩٤٢ – لا يُمنحُ أحدٌ منصبَيْنِ أو أكثرَ لا يستطيعُ أن يقومَ بها معًا قيامًا كافيًا، مالم يكن هنالك ضرورةٌ حقيقيّة.

القانون ٩٤٣ – البند ١ – توليةُ منصبٍ غيرِ شاغِرٍ شرعًا باطلةٌ بالشرعِ نفسهِ ولا يُصَحِّحُها شغورُ المنصبِ لاحقًا.

البند ٢ – ولكن إذا تعلّقَ الأمرُ بمنصبٍ ممنوحٍ شرعًا لمدّةٍ معيّنةٍ فيُمكن إجراءُ التولية القانونيةِ في أثناء الأشهرِ الستّةِ التي تسبقُ انتهاءَ المدّة، ويكونُ له مفعولُه مِن يومِ شُغورِ المنصب.

البند ٣ – الوعدُ بمنحِ مَنْصبٍ، أيًّا كانَ الواعد، ليس له أيُّ مفعولٍ قانونيّ.

القانون ٩٤٤ – المنصبُ الشاغرُ شرعًا والذي تولّاهُ أحدٌ على وجهٍ غيرِ شرعيّ، يمكنُ منحهُ بشرطِ أن يُعْلَن على قاعدةِ الشرعِ أنّ تلك التوليةَ غيرُ قانونيّة، وأن يُذكرَ ذلك الإعلانُ في رَسائلِ التّعيين.

القانون ٩٤٥ – مَن يَمنَح المنصبَ، معوّضاً عن تهاونِ آخَرَ أو إعاقتِه، لا يكتسب

التشريعات الدينية

2° si praecessit electio, per eius confirmationem vel, si electio non eget confirmatione, per electi acceptationem;

3° si praecessit postulatio, per eius admissionem.

CAN. 940 - § 1. Ut quis ad officium promoveatur, debet esse idoneus, scilicet eis qualitatibus praeditus, quae iure requiruntur.

§ 2. Quoties provisus caret qualitatibus requisitis, provisio est nulla solummodo, si ita iure cautum est; secus est valida, sed rescindi potest per decretum auctoritatis competentis aequitate servata.

CAN. 941 - Provisio canonica, cui nullus terminus est iure praescriptus, numquam differatur ultra sex menses utiles ab accepta notitia de officii vacatione computandos.

CAN. 942 - Nemini conferantur duo vel plura officia, quae una simul ab eodem congrue impleri non possunt, nisi adest vera necessitas.

CAN. 943 - § 1. Provisio officii, quod de iure non vacat, ipso iure nulla est nec subsequenti officii vacatione convalidatur.

§ 2. Si vero agitur de officio, quod de iure ad tempus determinatum confertur, provisio canonica intra sex menses, antequam hoc tempus elapsum est, fieri potest et effectum habet a die officii vacationis.

§ 3. Promissio alicuius officii, a quocumque est facta, nullum effectum canonicum habet.

CAN. 944 - Officium de iure vacans, quod forte ab aliquo illegitime possidetur, conferri potest, dummodo ad normam iuris declaratum sit eam possessionem non esse canonicam et de hac declaratione mentio fiat in litteris collationis.

CAN. 945 - Qui, alium neglegentem vel impeditum supplens, officium confert, nullam inde potestatem acquirit in personam, cui

التشريعات الدينية

من جرَّاءِ ذلك سلطةً على الشّخص المعيَّن، بل تكونُ حالُ هذا الأخيرِ الشرعيّةُ كما لو كانتِ التّوليةُ القانونيّةُ قد جرَت على قاعدةِ الشرعِ العاديّة.

القانون ٩٤٦ – تكونُ باطلةً بحُكم الشرعِ توليةُ المنصبِ الصَّادرَةُ عن خوفٍ شديدٍ مبثوثٍ على وجهِ الظّلم، أو عن غشٍّ، أو عن غلطٍ جوهريّ، أو بطريقةٍ سيمونيّة.

القسم الأوَّل

في الانتِخاب

القانون ٩٤٧ – البند ١ – إذا كان لجماعةٍ ما حقُّ الانتخابِ لأحدِ المناصبِ فلا يُرْجأُ الانتخابُ أبدًا أكثرَ من ثلاثةِ أشهرٍ مفيدةٍ تُحسَبُ من حينِ تلقّي الخبرِ بشغورِ المنصب، مالم يَستدركِ الشرعُ غيرَ ذلك، ومتى انقضتِ المهلةُ في غيرِ جدوى كان على السلطةِ ذاتِ الصلاحيّة، التي يرجعُ اليها حقُّ تثبيتِ الانتخابِ أو حقُّ التدبيرِ بعد ذلك، أن تتدبَّر المنصبَ الشاغرَ بحريّة.

البند ٢ – تستطيعُ السلطةُ ذاتُ الصلاحيّةِ أن تتدبّر بحريّةٍ أمرَ المنصبِ الشاغرِ حتّى ولو أضاعتِ الجماعةُ حقَّ الانتخابِ على وجهٍ آخر.

القانون ٩٤٨ – البند ١ – معَ الحفاظِ على الشّرعِ الخاصِّ يدعو رئيسُ الجماعةِ المنتخِبينَ في المكانِ والزمانِ اللَّذَيْن يُلائمانِهم؛ وتصحُّ الدعوةُ إذا وجبَ أن تكونَ شخصيّةً متى جرت في مكانِ المسكنِ أو شبهِ المسكن أو في مكانِ الإقامة.

البند ٢ – يصحُّ الانتخابُ إذا أُغفِل أحدُ من تجبُ دعوتُهم وكانَ لذلك غائبًا، ولكنّ من واجبِ السلطةِ ذاتِ الصلاحيّةِ أن تُعطِّلَه حتّى بعد تثبيته، عن طلبٍ من المُغْفَلِ بعد إثباتِ إغفالهِ وغيابه، بشرطِ أن يتَّضِحَ وفقًا للشرعِ أنَّ المُطالبةَ جرت على الأقلِّ في الأيّامِ الثلاثةِ الأُولى المحسوبةِ من تلقّي خبرِ الانتخاب.

البند ٣ – أمّا إذا أُغفِل أكثرُ من ثُلثِ النّاخبينَ كان الانتخابُ بحُكم الشرعِ باطلاً، إلّا إذا كان جميعُ المُغْفَلينَ حاضرين فِعْلاً.

التشريعات الدينية

collatum est, sed huius condicio iuridica eadem est, ac si provisio canonica ad ordinariam normam iuris facta esset.

CAN. 946 - Officii provisio facta ex metu gravi iniuste incusso, dolo, errore substantiali vel simoniace ipso iure nulla est.

Art. I

De electione

CAN. 947 - § 1. Si cui coetui est ius eligendi ad officium, electio, nisi aliter iure cautum est, numquam differatur ultra trimestre utile ab accepta notitia de officii vacatione computandum; quo termino inutiliter elapso auctoritas competens, cui ius confirmandi electionem vel ius providendi successive competit, officio vacanti libere provideat.

§ 2. Auctoritas competens officio vacanti libere providere potest etiam si coetus ius eligendi alio modo amisit.

CAN. 948 - § 1. Salvo iure particulari coetus praeses electores convocet loco ac tempore ipsis convenienti; convocatio, si personalis esse debet, valet, si fit vel in loco domicilii aut quasi-domicilii vel in loco commorationis.

§ 2. Si quis ex vocandis neglectus et ideo absens est, electio valet, sed ad eius petitionem debet probata praeteritione et absentia ab auctoritate competenti rescindi etiam post confirmationem, dummodo ad normam iuris constet recursum saltem intra triduum ab accepta notitia de electione computandum interpositum esse.

§ 3. Si vero plures quam tertia pars electorum neglecti sunt, electio est ipso iure nulla, nisi omnes neglecti reapse interfuerunt.

التشريعات الدينية

القانون ٩٤٩ – البند ١ – بعد الإجراءِ القانونيِّ للدعوةِ يكونُ حقُّ الاقتراعِ للحاضرينَ في المكانِ واليومِ المقرَّرَيْن في الدعوة، وما مِن حقٍّ لاقتراعٍ صحيحٍ بالرسالةِ أو بالوكالة، مالم يرسمِ الشرعُ غيرَ ذلك.

البند ٢ – إذا كانَ أحدُ الناخبينَ حاضرًا في المنزلِ الذي يجري فيه الانتخاب، ولكنّ سوءَ حالهِ الصحيّةِ يحولُ دونَ اشتراكهِ في الانتخاب، فعلى فاحصِ القُرَعِ أن يتقبّلَ قُرعَتَهُ كتابةً.

القانون ٩٥٠ – وإن كانَ لأحدٍ حقُّ الاقتراعِ باسمهِ الخاصِّ لعدّةِ دواعٍ، فإنّهُ لا يستطيعُ أن يُلقيَ سوى قُرعةٍ واحدة.

القانون ٩٥١ – لا يُمكنُ أن يُقبلَ للاقتراعِ أحدٌ من خارجِ الجماعة؛ وإلّا كانَ الانتخابُ باطِلاً بحُكمِ الشرع.

القانون ٩٥٢ – إذا حُجزتِ الحريّةُ في الانتخابِ بوجهٍ من الوجوهِ كانَ الانتخابُ باطِلاً بحُكمِ الشرع.

القانون ٩٥٣ – البند ١ – غيرُ مؤهَّل للاقتراع:

١ – العاجزُ عن فعلٍ بشريّ؛

٢ – فاقدُ الصوت الفاعليّ؛

٣ – الرافضُ علنًا للإيمانِ الكاثوليكيِّ أو المتخلّي علنًا عن الشركةِ مع الكنيسةِ الكاثوليكيّة.

البند ٢ – إذا قُبلَ أحدٌ من المذكورينَ آنفًا كانَ اقتراعُه باطلاً، أمّا الانتخابُ فصحيح، ما لم يُثبَت أنَّ المُنتَخبَ ما كانَ أحرزَ عددَ الأصواتِ المقتضاةِ لو أُسقِطت هذه القُرعة.

القانون ٩٥٤ – البند ١ – الاقتراعُ باطلٌ إن لم يكن:

١ – حُرًّا، ولذلك يكون الاقتراعُ باطلاً إذا أُكرِهَ الناخب، مباشرةً أو بوجهٍ غير

التشريعات الدينية

CAN. 949 - § 1. Convocatione canonice facta ius suffragium ferendi pertinet ad eos, qui praesentes sunt loco et die in convocatione statutis excluso iure valide ferendi suffragia per epistulam vel procuratorem, nisi aliter iure cavetur.

§ 2. Si quis ex electoribus praesens in domo est, in qua fit electio, sed electioni ob infirmam valetudinem interesse non potest, suffragium eius scriptum a scrutatoribus exquiratur.

CAN. 950 - Etsi quis plures ob titulos ius suffragium nomine proprio ferendi habet, non potest nisi unum ferre.

CAN. 951 - Nemo coetui extraneus admitti potest ad suffragium ferendum; secus electio ipso iure nulla est.

CAN. 952 - Si libertas in electione quoquo modo impedita est, electio ipso iure nulla est.

CAN. 953 - § 1. Inhabilis est suffragium ferendi:

1° incapax actus humani;

2° carens voce activa;

3° qui fidem catholicam publice abiecit vel a communione cum Ecclesia catholica publice defecit.

§ 2. Si quis ex praedictis admittitur, eius suffragium est nullum, sed electio valet, nisi constat eo dempto electum non rettulisse requisitum numerum suffragiorum.

CAN. 954 - § 1. Suffragium est nullum, nisi est:

1° liberum, et ideo nullum est suffragium, si elector metu gravi aut dolo directe vel indirecte adactus est ad eligendam certam

التشريعات الدينية

مباشر، عن طريقِ الخوفِ الشديدِ أو الخداع، على انتخابِ شخصٍ ما أو عدّةِ أشخاصٍ كلٍّ بمفرده؛

٢ً – سريًّا، وأكيدًا، ومطلقًا، ومحدودًا، مع إسقاطٍ للعادةِ المخالِفة.

البند ٢ – تُحسَبُ الشروطُ الموضوعةُ للاقتراعِ قبل الانتخابِ بمثابةِ غيرِ المضافة.

القانون ٩٥٥ – البند ١ – قبلَ البدءِ بالانتخابِ يُعيَّنُ من بينِ الجماعةِ فاحِصا قُرعٍ على الأقلّ.

البند ٢ – يَجمعُ فاحصا القُرَعِ الأَصواتَ ويتحقّقانِ أمامَ مُترئّسِ الانتخابِ هل عددُ القُرعِ يوازي عددَ الناخبين، ويفرزانِ القُرع نفسَها ويُعلنانِ كم نالَ منها كلٌّ واحد.

البند ٣ – إذا لم يوازِ عددُ القُرَعِ عددَ الناخبين، كان العملُ باطِلاً.

البند ٤ – تُتلَفُ القُرَعُ حالاً بعدَ كُلِّ اقتراع، أو بعدَ الجلسةِ إذا كان في الجلسةِ الواحدةِ عدّةُ اقتراعات.

البند ٥ – على مَن يقومُ بوظيفةِ الكاتب أن يُسجّلَ تسجيلاً دقيقًا جميعَ أعمالِ الانتخاب، وبعدَ أن تُتلى أمامَ الناخبين، يوقّعها على الأقلِّ الكاتبُ نفسُه والمترئّسُ وفاحصا القُرَع ثمَّ تُودعُ خزانةَ محفوظاتِ الجماعة.

القانون ٩٥٦ – البند ١ – تكونُ في الانتخاباتِ قوّةُ القانون، إذا لم يرسم الشرعُ العامُّ غيرَ ذلك، لِما أحرزَ أصواتَ أغلبيّةِ القسمِ الحاضرِ المطلقة، إذا حَضرَ القسمُ الأكبرُ ممّن تجبُ دعوتُهم، أو بعد اقتراعينِ فاشلَيْن أحرزَ في اقتراعٍ ثالثٍ الأغلبيّةَ النّسبيّة؛ أمّا إذا تساوتِ القُرَعُ بعدَ الاقتراعِ الثالثِ فيكونُ الأكبرُ سنًّا هو المنتخَب، ما لم يكنِ الانتخابُ فيما بينَ الإكليريكيّينَ أو الرهبانِ وحدَهم فيكونُ المُنتخبُ والحالةُ هذهِ من الإكليريكيّينَ الأسبقِ رسامةً، ومن الرهبانِ الأسبقِ في النذورِ الرهبانيّة.

البند ٢ – لمترئّسِ الانتخابِ أن يُعلِنَ مَن هو المنتخَب.

القانون ٩٥٧ – البند ١ – يَجبُ أن يُبلَّغَ المنتخَبُ الانتخابَ حالاً بالكتابةِ أو بوسيلةٍ أُخرى شرعيّة.

التشريعات الدينية

personam aut plures disiunctim;

2° secretum, certum, absolutum, determinatum reprobata contraria consuetudine.

§ 2. Condiciones ante electionem suffragio appositae tamquam non adiectae habentur.

CAN. 955 - § 1. Antequam incipit electio, designentur ex gremio coetus duo saltem scrutatores.

§ 2. Scrutatores suffragia colligant et coram praeside electionis inspiciant, an schedularum numerus respondeat numero electorum, suffragia ipsa scrutentur palamque faciant, quot quisque rettulerit.

§ 3. Si numerus suffragiorum non aequatur numero eligentium, nihil est actum.

§ 4. Schedulae statim peracto unoquoque scrutinio vel post sessionem, si in eadem sessione habentur plura scrutinia, destruantur.

§ 5. Omnia electionis acta ab eo, qui actuarii munere fungitur, accurate describantur et, postquam coram electoribus perlecta sunt, saltem ab eodem actuario, praeside ac scrutatoribus subscribantur atque in archivo coetus asserventur.

CAN. 956 - § 1. In electionibus, nisi aliter iure communi cavetur, id vim iuris habet, quod praesente quidem maiore parte eorum, qui convocari debent, placuit parti absolute maiori eorum, qui sunt praesentes, aut post duo inefficacia scrutinia parti relative maiori in tertio scrutinio; si vero suffragia aequalia fuerunt post tertium scrutinium, electus habeatur aetate senior, nisi agitur de electionibus inter solos clericos vel religiosos, quibus in casibus electus habeatur sacra ordinatione senior vel inter religiosos prima professione senior.

§ 2. Praesidis electionis est electum proclamare.

CAN. 957 - § 1. Electio scripto vel alio legitimo modo statim intimanda est electo.

التشريعات الدينية

البند ٢ – يجبُ على المنتخَب، في خلالِ ثمانيةِ أيّامٍ مفيدةٍ تُحسَبُ من حينِ تلقّيهِ التبليغ، أن يُعلِنَ لرئيسِ الجماعةِ هل يرضى بالانتخابِ أم لا؛ وإلّا لم يكن للانتخابِ مفعول.

البند ٣ – إذا رفضَ المنتخَب فَقَدَ كلَّ حقٍّ مُكتسَبٍ من الانتخابِ ولا يصحُّ الانتخابُ إذا عادَ وقَبِلَ؛ بيدَ أنّه يمكنُ أن يُنتَخب من جديد؛ ويجبُ على الجماعةِ أن يقوموا بانتخابٍ جديدٍ في خلالِ شهرٍ محسوبٍ من حينِ تلقّي خبرِ رفضِ الانتخاب.

القانون ٩٥٨ – بقبولِ المنتخَبِ الانتخابَ ينالُ حالاً المنصبَ بقوّةِ الشرع، إذا لم يكنِ الانتخابُ بحاجةٍ إلى تثبيت، ولم يَرسمِ الشرعُ غيرَ ذلك؛ وإلّا فإنّهُ لا ينالُ إلّا حقَّ المطالبةِ بتثبيتِ الانتخاب.

القانون ٩٥٩ – **البند ١** – إذا كانَ الانتخابُ بحاجةٍ الى تثبيتٍ وجبَ على المنتخَب، في خلالِ لا أكثرَ من ثمانيةِ أيّامٍ تُحسَبُ من يومِ قبولِ الانتخاب، أن يطلبَ التثبيت، بنفسهِ أو بوساطةِ غيره، من السلطةِ ذاتِ الصلاحيّة؛ وإلّا حُرِمَ كلَّ حقٍّ مُكتسَبٍ منَ الانتخاب، مالم يُبرهِنْ على أنَّ مانعًا صوابيًّا حالَ دونَ طلبهِ التثبيت.

البند ٢ – لا يجوزُ للمنتَخب، قبلَ نيلهِ التثبيتَ، أن يتدخّلَ في إدارةِ المنصب، والأعمالُ التي قد تصدرُ منه تكونُ باطلة.

القانون ٩٦٠ – **البند ١** – لا يجوزُ للسلطةِ ذاتِ الصلاحيّةِ أن ترفضَ التّثبيتَ إذا وجَدتْ أنَّ المنتخَبَ ذو أهليّة، وأنَّ الانتخابَ قد تمَّ على نظامِ الشرع.

البند ٢ – بعدَ الحصولِ على التثبيتِ يحصُلُ المنتخَبُ بقوّةِ الشرعِ على المنصب، مالم يَرسمِ الشرعُ غيرَ ذلك.

القسم الثّاني

في الطّلب

القانون ٩٦١ – يستطيعُ الناخبونَ أن يطلبوا بأصواتهم، من السلطةِ ذاتِ

التشريعات الدينية

§ 2. Electus debet intra octiduum utile a recepta intimatione computandum manifestare praesidi coetus, utrum electionem acceptet necne; secus electio effectum non habet.

§ 3. Si electus non acceptat, omne ius ex electione ortum amittit nec electio subsequenti acceptatione convalidatur; rursus autem eligi potest; coetus intra mensem a cognita notitia de electione non acceptata computandum ad novam electionem procedere debet.

CAN. 958 - Electus acceptatione electionis, si confirmatione non eget, officium pleno iure statim obtinet, nisi aliter iure cavetur; secus non acquirit nisi ius ad exigendam confirmationem electionis.

CAN. 959 - § 1. Electus, si electio confirmatione indiget, debet non ultra octo dies a die acceptatae electionis computandos confirmationem ab auctoritate competenti petere per se vel per alium; secus omni iure ex electione orto privatur, nisi probat se a petenda confirmatione iusto impedimento fuisse detentum.

§ 2. Ante acceptam confirmationem electo non licet se immiscere administrationi officii et actus ab eo forte positi nulli sunt.

CAN. 960 - § 1. Auctoritati competenti, si electum repperit idoneum et electio ad normam iuris peracta est, confirmationem denegare non licet.

§ 2. Recepta confirmatione electus pleno iure officium obtinet, nisi aliter iure cavetur.

Art. II

De postulatione

CAN. 961 - Electores, si electioni illius, quem aptiorem putant ac praeferunt, impedimentum canonicum obest, a quo dispensari potest,

التشريعات الدينية

الصَّلاحيّة، مَن يرونه أجدرَ وأفضل، إذا حالَ دونَ انتخابهِ مانعٌ قانونيٌّ يمكنُ التفسيحُ منه، ما لم يستدركِ الشرعُ غيرَ ذلك.

القانون ٩٦٢ – لكي يكونَ للطَّلبِ قوّةٌ فاعلةٌ لا بُدَّ له من ثُلثي الأصوات؛ وإلّا عُمِدَ الى الانتخابِ كأنْ لم يحصُلْ أيُّ شيء.

القانون ٩٦٣ – **البند ١** – يجب على الجماعةِ أن تُرسِل الطلبَ في أقربِ وقتٍ ممكن، لا أكثرَ من ثمانيةِ أيّام، الى السلطةِ ذاتِ الصلاحيّة، التي يرجعُ اليها أمرُ تثبيتِ الانتخاب؛ وإذا كانت هذهِ السلطةُ لا تستطيعُ التفسيحَ من المانعِ وكان الطلبُ مقبولاً لديها، وجبَ عليها الحصولُ على التفسيحِ من سلطةٍ ذاتِ صلاحيّة؛ وإذا لم يكنِ التَثبيتُ ضروريًّا يجب إرسالُ الطلبِ الى السلطةِ ذاتِ الصلاحيَّةِ للحصولِ على التّفسيح.

البند ٢ – إذا لم يُرْسَلِ الطلبُ في الميقاتِ المقرّرِ كان بحُكم الشرعِ باطلاً، وكانَ الجماعةُ محرومينَ حقَّ الانتخابِ لهذهِ المرّة، ما لم يُبَرْهَن على أنَّ مانعًا صوابيًّا حالَ دونَ إرسالِ الطلب.

البند ٣ – لا يُكتسَبُ بالطلَبِ أيُّ حقٍّ لمن طُلبَ له؛ ولا يقعُ على السلطةِ ذاتِ الصلاحيّةِ ما يوجبُ تقبُّله.

البند ٤ – لا يستطيعُ المنتخِبونَ أن ينقُضوا الطلبَ المرسَلَ الى السلطةِ ذاتِ الصلاحيّةِ.

القانون ٩٦٤ – **البند ١** – إذا رفضتِ السلطةُ ذاتُ الصلاحيّةِ الطلبَ رجعَ حقُّ الانتخابِ الى الجماعة.

البند ٢ – ولكنْ إذا قُبِلَ الطلبُ وجبَ إشعارُ من طُلِبَ له حالاً والتقيّدُ بالقانونِ ٩٥٧، البندين ٢ و٣.

البند ٣ – مَن يَقبلِ الطلبَ الموافَقَ عليهِ يَنلْ حالاً بقوّةِ الشرعِ منصبَهُ.

التشريعات الدينية

suis suffragiis eum possunt, nisi aliter iure cavetur, ab auctoritate competenti postulare.

CAN. 962 - Ut postulatio vim habeat, saltem duae ex tribus partibus suffragiorum requiruntur; secus ad electionem procedatur, ac si nihil actum sit.

CAN. 963 - § 1. Coetus postulationem quam primum nec ultra octo dies mittere debet ad auctoritatem competentem, ad quam pertinet electionem confirmare; quae auctoritas, si potestatem ab impedimento dispensandi non habet et postulationem admittere vult, dispensationem ab auctoritate competenti obtinere debet; si non requiritur confirmatio, postulatio mitti debet ad auctoritatem competentem ad dispensationem concedendam.

§ 2. Si intra praescriptum tempus postulatio missa non est, ipso iure nulla est et coetus pro ea vice ius eligendi amittit, nisi probat se a mittenda postulatione iusto impedimento detentum fuisse.

§ 3. Postulato nullum ius acquiritur ex postulatione; quam admittendi auctoritas competens obligatione non tenetur.

§ 4. Postulationem ad auctoritatem competentem missam electores revocare non possunt.

CAN. 964 - § 1. Non admissa ab auctoritate competenti postulatione ius eligendi ad coetum redit.

§ 2. Admissio vero postulationis statim intimetur postulato et servetur can. 957, §§ 2 et 3.

§ 3. Qui admissam postulationem acceptat, pleno iure statim officium obtinet.

التشريعات الدينية

الفصل الثّاني
في فقدان المنصب

القانون ٩٦٥ – **البند ١** – يُفْقَدُ المنصبُ، في غيرِ الحالاتِ التي يُقرُّها الشرع، بانتهاءِ مدّةِ الزمن المحدَّدة، وبلوغِ السنِّ التي يُحدِّدُها الشرع، والتَّخلّي، والنقل، والعَزْل، والحِرْمان.

البند ٢ – لا يُفقَدُ المنصبُ بزوالِ حقِّ السلطةِ التي منَحتهُ، أيًّا كان وجهُ ذلك الزوال، ما لم يرسمِ الشَّرْعُ غيرَ ذلك.

البند ٣ – فقدانُ المنصبِ بانتهاءِ مدّةِ الزمنِ المحدَّدةِ أو ببلوغِ السنِّ التي يحدّدُها الشرعُ لا يكونُ له مفعولٌ إلّا عندما تُشعِرُ به السلطةُ ذاتُ الصلاحيّةِ كتابةً.

البند ٤ – يُمكنُ أن يُمْنحَ لقبًا شَرَفيًّا مَن فَقدَ منصَبه ببلوغِ السنِّ التي يحدِّدُها الشرعُ أو بالتخلّي.

القانون ٩٦٦ – عندما يصبحُ فقدانُ المنصبِ نافذ المفعولِ يُشعَرُ بذلكَ في أَقربِ وقتٍ ممكنٍ جميعُ مَن يكونُ لهم حقٌّ ما في توليتهِ القانونيّة.

القسم الأوَّل
في التَّخلّي

القانون ٩٦٧ – مَن كان مميّزًا يستطيعُ أن يتخلّى عن المنصبِ لسببٍ صوابيّ.

القانون ٩٦٨ – التخلّي الصادرُ عن خوفٍ شديدٍ ومبثوثٍ ظُلمًا، أو عن خداعٍ، أو عن خطأٍ جوهريّ، أو بطريقةٍ سيمونيّةٍ هو باطلٌ بحُكمِ الشرع.

القانون ٩٦٩ – لكي يكونَ التخلّي صحيحًا يجبُ أن يُقدَّمَ كتابةً أو أمامَ شاهدَيْن، للسلطةِ التي ترجع اليها التوليةُ القانونيّةُ للمنصبِ المعنيّ؛ ويكونُ له مفعولٌ فوريٌّ ما لم يكن يقتضي القبول.

التشريعات الدينية

Caput II

De amissione officii

CAN. 965 - § 1. Amittitur officium praeter alios casus iure praescriptos elapso tempore determinato, expleta aetate iure definita, renuntiatione, translatione, amotione necnon privatione.

§ 2. Resoluto quovis modo iure auctoritatis, a qua est collatum, officium non amittitur, nisi aliter iure cavetur.

§ 3. Elapso tempore determinato vel expleta aetate iure definita amissio officii effectum habet tantum a momento, quo ab auctoritate competenti scripto intimata est.

§ 4. Ei, qui ob expletam aetatem iure definitam aut renuntiationem officium amittit, titulus emeriti conferri potest.

CAN. 966 - Amissio officii, quae effectum sortita est, quam primum omnibus nota fiat, quibus aliquod ius in provisione canonica officii competit.

Art. I

De renuntiatione

CAN. 967 - Qui sui compos est, potest officio iusta de causa renuntiare.

CAN. 968 - Renuntiatio facta ex metu gravi et iniuste incusso, dolo, errore substantiali aut simoniace ipso iure nulla est.

CAN. 969 - Renuntiatio, ut valeat, scripto vel coram duobus testibus auctoritati fieri debet, cui provisio canonica officii, de quo agitur, competit; nisi acceptatione eget, statim effectum sortitur.

التشريعات الدينية

القانون ٩٧٠ – **البند ١** – يكونُ التخلّي الذي يحتاجُ الى قبولٍ ذا مفعولٍ بعدَ إشعارِ المتخلّي بقبولِ تخلّيه ؛ ولكن إذا لم يُشْعَرِ المتخلّي في خلالِ ثلاثةِ أشهرٍ بقبولِ تخلّيهِ لم يكن لذلكَ التخلّي أيُّ مفعول.

البند ٢ – يستطيعُ المتخلّي أن يَرجعَ عن تخلّيهِ ما دامَ لم يُشْعَرْ بقبولهِ.

البند ٣ – يجبُ أن لا تقبلَ السلطةُ أيَّ تخلٍّ غيرِ ناشِئٍ عن سببٍ صوابيٍّ ومناسِب.

القانون ٩٧١ – مَن تخلّى عن منصبهِ يستطيعُ إحرازَ المنصبِ نفسهِ بصفةٍ أُخرى.

القسْم الثّاني

في النّقل

القانون ٩٧٢ – **البند ١** – لا يستطيعُ النقلَ إلّا مَن كانَ له في الوقتِ نفسهِ حقُّ التدبيرِ في المنصبِ المفقودِ وفي المنصبِ الممنوح.

البند ٢ – لكي يجريَ النقلُ عن غيرِ رضى صاحبِ المنصبِ لا بُدَّ من سببٍ خطيرٍ ومن التقيّدِ بطريقةِ العملِ التي يُقرُّها الشرعُ، مع الحفاظِ على الأنظمةِ المتعلّقةِ بأتباعِ مؤسَّسةٍ رهبانيّة أو إحدى جمعيّاتِ الحياةِ المشتركةِ على غرارِ الرُّهبان، ومع الحفاظِ الدائمِ على حقِّ تقديمِ الحُججِ المقاوِمَةِ للنقل.

البند ٣ – لكي يكونَ للنقلِ مفعولٌ لا بُدَّ من إشعارهِ بالكتابة.

القانون ٩٧٣ – **البند ١** – في حالِ النقلِ يُصبحُ المنصبُ الأوّلُ شاغرًا بمجرّدِ التولّي القانونيِّ للمنصبِ الآخرَ، ما لم يرسمِ الشرعُ أو تقرَّ السلطةُ ذاتُ الصلاحيّة غيرَ ذلك.

البند ٢ – يتقاضى المنقولُ الأجرَ المخصوصَ بالمنصبِ الأوّلِ حتّى تَولّيهِ المنصبَ الآخرَ تولّيًا قانونيًّا.

التشريعات الدينية

CAN. 970 - § 1. Renuntiatio, quae acceptatione eget, effectum sortitur, postquam renuntianti acceptatio renuntiationis intimata est; si vero intra tres menses renuntianti acceptatio renuntiationis intimata non est, renuntiatio omni vi caret.

§ 2. Renuntiatio nonnisi antequam eius acceptatio intimata est, a renuntiante revocari potest.

§ 3. Auctoritas renuntiationem iusta et proportionata causa non innixam ne acceptet.

CAN. 971 - Ille, qui officio renuntiavit, idem officium alio ex titulo consequi potest.

Art. II

De translatione

CAN. 972 - § 1. Translatio ab eo tantum fieri potest, qui ius habet providendi officio, quod amittitur, et simul officio, quod confertur.

§ 2. Si translatio fit invito eo, qui officium detinet, requiritur gravis causa et servetur modus procedendi iure praescriptus salvis normis circa sodales instituti religiosi vel societatis vitae communis ad instar religiosorum et firmo semper iure rationes contrarias exponendi.

§ 3. Translatio ut effectum sortiatur, scripto intimanda est.

CAN. 973 - § 1. In casu translationis prius officium vacat capta possessione canonica alterius officii, nisi aliter iure cautum aut ab auctoritate competenti praescriptum est.

§ 2. Remunerationem cum priore officio conexam translatus percipit, donec alterius possessionem canonicam ceperit.

التشريعات الدينية

القسم الثّالث

في العزل

القانون ٩٧٤ – البند ١ – يُعزَلُ شخصٌ من منصبهِ إمّا بقرارٍ يصدرُ عن السلطةِ ذاتِ الصلاحيّةِ صدورًا شرعيًّا – مع الحفاظِ على الحقوقِ التي قد تكونُ مكتسبةً عن عقدِ الاتّفاق – وإمّا بحُكمِ الشرعِ على قاعدةِ القانون ٩٧٦.

البند ٢ – لكي يكونَ قرارُ العزلِ نافذًا يجبُ أن يُشْعَرَ بالكتابة.

القانون ٩٧٥ – البند ١ – لا يمكنُ عزلُ شخصٍ من منصبٍ مُنِحَهُ لزمنٍ غير مُحدَّدٍ إلّا لسببٍ خطيرٍ وإلّا باتّباعِ الطريقةِ التي يُقرُّها الشرعُ، ما لم يرسمِ الشرعُ غيرَ ذلك؛ وهذا يَسري أيضاً على إمكانِ عزلِ شخصٍ من منصبٍ مُنِحَهُ لزمنٍ محدودٍ قبلَ انتهاءِ مدّةِ ذلك الزّمن.

البند ٢ – يُمكنُ عزلُ شخصٍ من منصبٍ مُنِحَهُ شرعًا منحًا متروكًا لرأي السلطةِ ذاتِ الصلاحيّةِ وحكمتِها، وذلك إذا ارْتأتِ السلطةُ نفسُها العزلَ لداعٍ صوابيٍّ تَحكمُ هي فيه وكانت العدالةُ مصونةً.

القانون ٩٧٦ – البند ١ – يُعزل من المنصبِ بحُكم الشرع:

١ – مَن تَركَ الحالةَ الإكليريكيّة؛

٢ – مَن رَفضَ علنًا الإيمانَ الكاثوليكيَّ أو تخلّى علنًا عن الشركةِ مع الكنيسةِ الكاثوليكيّة؛

٣ – الإكليريكيُّ الذي حاولَ عقدَ زواجٍ ولو مدنيًّا.

البند ٢ – العَزلُ المعنيّ في البند ١، الرقمَيْنِ ٢ و ٣ يُصبح مُلِحًّا فقط عندما يتأكّدُ قرارُ السلطةِ ذاتِ الصلاحيّةِ نفسِها.

القانون ٩٧٧ – إذا عُزِلَ أحدٌ من منصبٍ يُؤَمِّنُ لهُ معيشتَه، لا بحُكم الشرعِ بل بقرارٍ من السلطةِ ذاتِ الصّلاحيّة، كان على هذهِ السلطةِ نفسِها أن تعنى بتأمينِ هذه

التشريعات الدينية

Art. III

De amotione

CAN. 974 - § 1. Ab officio aliquis amovetur sive decreto ab auctoritate competenti legitime lato servatis quidem iuribus forte ex contractu quaesitis sive ipso iure ad normam can. 976.

§ 2. Decretum amotionis ut effectum sortiatur, scripto intimandum est.

CAN. 975 - § 1. Nisi aliter iure cavetur, ab officio quod confertur ad tempus indeterminatum non potest aliquis amoveri nisi gravi de causa et servato modo iure praescripto; idem valet, ut quis ab officio, quod ad tempus determinatum confertur, amoveri possit, antequam hoc tempus elapsum est.

§ 2. Ab officio, quod secundum iuris praescripta alicui confertur ad prudentem discretionem auctoritatis competentis, potest aliquis iusta de causa de iudicio eiusdem auctoritatis aestimanda amoveri aequitate servata.

CAN. 976 - § 1. Ipso iure ab officio amovetur:

1° qui statum clericalem amisit;

2° qui fidem catholicam publice abiecit vel a communione cum Ecclesia catholica publice defecit;

3° clericus, qui matrimonium, etsi civile tantum, attentavit.

§ 2. Amotio, de qua in § 1, nn. 2 et 3, urgeri tantum potest, si de eadem auctoritatis competentis declaratione constat.

CAN. 977 - Si quis non quidem ipso iure, sed per decretum auctoritatis competentis amovetur ab officio, quo eiusdem subsistentiae providetur, eadem auctoritas curet, ut ipsius

التشريعات الدينية

المعيشةِ مدّةً من الزمنِ موافِقة، ما لم تُضْمَن عن طريقٍ أُخرى.

القسم الرابع

في الحرمان

القانون ٩٧٨ – لا يمكنُ أن يكونَ حرمانُ المنصبِ إلّا عقوبةً على ذنب.

subsistentiae per congruum tempus prospiciatur, nisi aliter provisum est.

Art. IV

De privatione

CAN. 978 - Privatio officii nonnisi in poenam delicti infligi potest.

التشريعات الدينية

الباب الحادي والعشرون
في سلطان السياسة

القانون ٩٧٩ – البند ١ – إنَّ الذين أقيموا في الدرجةِ المقدَّسةِ هم، على قاعدةِ الشرع، المؤهَّلونَ لسلطانِ السياسةِ الذي هو في الكنيسةِ من وضعٍ إلهيّ.

البند ٢ – يستطيعُ سائرُ المؤمنين المسيحيّينَ أن يشتركوا، وفقًا للشرع، في مُمارسةِ سُلطانِ السياسة.

القانون ٩٨٠ – البند ١ – من سلطانِ السياسةِ ما هو للمحكمةِ الخارجيّة، ومنه ما هو للمحكمةِ الداخليّة السريّةِ أو غيرِ السريّة.

البند ٢ – إذا مورِسَ سلطانُ السياسةِ في المحكمةِ الداخليّةِ وحدَها، فإنّ المفاعيلَ التي تصدرُ للمحكمةِ الخارجيّةِ من ممارستهِ لا يُعترفُ بها في هذهِ المحكمةِ إلّا بمقدارِ ما يقرّرُه الشرعُ لحالاتٍ معيّنة.

القانون ٩٨١ – البند ١ – سلطانُ السياسةِ المألوفُ هو الذي يعلّقهُ الشرعُ نفسُه بأحدِ المناصب؛ والمفوَّضُ هو الذي يُمنَحُ للشخصِ نفسه في غيرِ وساطةِ المنصب.

البند ٢ – يمكنُ أن يكونَ سلطانُ السياسةِ المألوفُ خاصًّا أو نيابيًّا.

القانون ٩٨٢ – البند ١ – تخضعُ الصلاحيّاتُ العاديَّةُ لأحكامِ السلطانِ المفوَّض.

البند ٢ – ولكنَّ الصلاحيَّةَ العاديَّةَ الممنوحةَ لرئيسٍ كنسيٍّ لا تسقطُ بزوالِ حقِّ هذا الرئيسِ الذي مُنِحها، ولكنَّها تنتقل الى أيِّ رئيسٍ كنسيٍّ آخَرَ يخلفُه في السياسةِ، ما لم يكن في المَنْح غيرُ ذلك، أو تكن اختيرَت نظرًا الى مُؤهّلاتِ الشخص.

القانون ٩٨٣ – البند ١ – مَن قالَ بأنَّه مفوَّضٌ وجبَ عليه إقامةُ البرهانِ على تفويضه.

التشريعات الدينية

Titulus XXI

De potestate regiminis

CAN. 979 - § 1. Potestatis regiminis, quae ex divina institutione est in Ecclesia, ad normam iuris habiles sunt, qui in ordine sacro sunt constituti.

§ 2. In exercitio potestatis regiminis ceteri christifideles ad normam iuris cooperari possunt.

CAN. 980 - § 1. Potestas regiminis alia est fori externi, alia fori interni sive sacramentalis sive non sacramentalis.

§ 2. Si potestas regiminis exercetur pro solo foro interno, effectus, quos eius exercitium natum est habere pro foro externo, in hoc foro non recognoscuntur, *nisi quatenus id determinatis pro* casibus iure statuitur.

CAN. 981 - § 1. Potestas regiminis ordinaria ea est, quae ipso iure alicui officio adnectitur; delegata, quae ipsi personae non mediante officio conceditur.

§ 2. Potestas regiminis ordinaria potest esse sive propria sive vicaria.

CAN. 982 - § 1. Facultates habituales reguntur praescriptis de potestate delegata.

§ 2. Facultas habitualis vero Hierarchae concessa, nisi in eius concessione aliter cautum est aut electa est *industria personae*, non perimitur resoluto iure Hierarchae, cui concessa est, sed transit ad quemvis Hierarcham, qui ei in regimine succedit.

CAN. 983 - § 1. Ei, qui delegatum se asserit, incumbit onus probandae delegationis.

التشريعات الدينية

البند ٢ – المفوَّضُ الذي يتجاوزُ حدودَ تفويضهِ، سواءٌ كانَ ذلك في ما يتعلّقُ بالأشياءِ أو بالأشخاص، يكون عملُه سُدًى.

البند ٣ – لا يُعَدُّ متجاوزًا لحدودِ التفويضِ مَن قامَ بمَا فُوِّضَ اليه على غيرِ الطريقةِ المطلوبة، ما لم يكنِ المفوِّضُ قد جَعلَ الطريقةَ شرطاً لصحّةِ العمل.

القانون ٩٨٤ – **البند ١** – الرؤساءُ الكنسيّونَ هم، فضلاً عن الحبرِ الرومانيّ، أوّلاً البطريرك، ورئيسُ الأساقفةِ الأعظم، والمتروبوليتُ الذي يرئسُ كنيسةً متروبوليتيّةً مستقلّة، ثمّ أولئك الذين يخلفونَهم وقتيًّا في السياسةِ وفاقًا لنظامِ الشرع.

البند ٢ – الرؤساءُ الكنسيّونُ المحليّونَ هم، فضلاً عن الحبرِ الرومانيّ، الأسقفُ الأبرشيّ، والإكسرخوسُ، والمدبّرُ الرسوليّ، والذين، إذا غاب هؤلاء، يخلفونَهم في السياسة خلافةً شرعيّةً ووقتيّة، وكذلك النائبُ العَامّ والنائب الخاص؛ أمّا البطريركُ، ورئيسُ الأساقفة الأعظم، والمتروبوليتُ الذي يرئسُ كنيسةً متروبوليتيّة مستقلّة، ثمَّ أولئك الذين يخلفونَهم وقتيًّا في السياسةِ على قاعدةِ الشرع، فإنّهم رؤساءُ كنسيّونَ محلّيّون بالنسبةِ الى الأبرشيّةِ التي تخضعُ لهم فقط، على أن يُحافَظَ على القانون ١٠١.

البند ٣ – الرؤساءُ الأعلون في مؤسَّساتِ الحياةِ المكرَّسة، الذين يتقلّدونَ سلطانَ السياسةِ المألوفة، هم أيضاً رؤساءُ كنسيّون، ولكن لا رؤساءُ محليّون.

القانون ٩٨٥ – **البند ١** – يُقسمُ سلطانُ السياسةِ الى تشريعيّ، وتنفيذيّ، وقضائيّ.

البند ٢ – يُمَارَس السلطانُ التشريعيّ على ما يرسمُه الشّرع، والذي يحوزهُ مُشترِعٌ دونَ السلطةِ العليا في الكنيسةِ لا يمكن تفويضه تفويضاً صحيحًا، ما لم يرسمِ الشرعُ العامُّ غيرَ ذلك؛ لا يستطيعُ مشترعٌ أدنى أن يسنَّ، على وجهٍ صحيح، قانونًا مخالفًا لحقٍّ أعلى.

البند ٣ – يُمَارَسُ السلطانُ القضائيّ الذي يحوزهُ القُضاة أو الهيئاتُ القضائيّة على ما يرسمُه الشرعُ، ولا يمكنُ تفويضهُ تفويضاً صحيحًا إلّا للقيام بأعمالٍ تمهيديّةٍ لقرارٍ أو لحكمٍ.

القانون ٩٨٦ – مَن يحوزُ السلطانَ التنفيذيَّ يستطيع، حتّى إذا كان خارجَ حدودِ ولايته، أن يمارسَه على الخاضعينَ له، وإن كانوا خارجَ الولايةِ، ما لم يَرِدْ في الشرعِ

التشريعات الدينية

§ 2. Delegatus, qui sive circa res sive circa personas fines sui mandati excedit, nihil agit.

§ 3. Fines sui mandati excedere non intellegitur delegatus, qui alio modo ac in mandato determinatur, ea peragit, ad quae delegatus est, nisi modus ab ipso delegante ad validitatem est praescriptus.

CAN. 984 - § 1. Hierarchae sunt praeter Romanum Pontificem imprimis Patriarcha, Archiepiscopus maior, Metropolita, qui Ecclesiae metropolitanae sui iuris praeest, atque Episcopus eparchialis necnon illi, qui eis interim in regimine ad normam iuris succedunt.

§ 2. Hierarchae loci, praeter Romanum Pontificem, sunt Episcopus eparchialis, Exarchus, Administrator apostolicus, ii, qui, si praedicti desunt, interim legitime succedunt in regimine, itemque Protosyncellus et Syncellus; Patriarcha vero, Archiepiscopus maior, Metropolita, qui Ecclesiae metropolitanae sui iuris praeest, necnon illi, qui eis interim in regimine ad normam iuris succedunt, sunt Hierarchae loci tantum circa eparchiam, quam regunt, firmo can. 101.

§ 3. Superiores maiores in institutis vitae consecratae, qui potestate regiminis ordinaria praediti sunt, etiam sunt Hierarchae, sed non loci.

CAN. 985 - § 1. Potestas regiminis distinguitur in legislativam, exsecutivam et iudicialem.

§ 2. Potestas legislativa exercenda est modo iure praescripto et ea, quam in Ecclesia habet legislator infra supremam Ecclesiae auctoritatem, delegari valide non potest, nisi aliter iure communi cavetur; a legislatore inferiore lex iuri superiori contraria valide ferri non potest.

§ 3. Potestas iudicialis, quam habent iudices aut collegia iudicialia, exercenda est modo iure praescripto et delegari valide non potest nisi ad actus cuivis decreto aut sententiae praeparatorios perficiendos.

CAN. 986 - Potestatem exsecutivam aliquis, etsi extra fines territorii exsistens, exercere potest in subditos, etiam a territorio

التشريعات الدينية

العامِّ أو يَتبيّنْ من طبيعةِ الشيء غيرُ ذلك ؛ وعلى الغُرباءِ العائشينَ فعلاً في ولايته ، إذا كان الأمرُ يتعلّق بمنح إنعامات أو بتنفيذِ شرعٍ عامٍّ أو شرعٍ خاصٍّ يتناولهم على قاعدةِ القانون ١٤٩١ ، البند ٣.

القانون ٩٨٧ – الأمورُ التي يُنيطها الشرعُ العامُّ والشرعُ الخاصّ في كنيسةٍ مستقلّةٍ بشخصِ الأسقف الأبرشي ، في نطاقِ سلطانِ السياسةِ التنفيذيّة ، ، تُعدُّ أُمورًا متعلّقةً بالأسقفِ الأبرشيّ وحدَه وبالإكسرخوسِ دونَ النائبِ العامِّ والنّائبِ الخاصِّ إلّا بتفويضٍ خاصّ.

القانون ٩٨٨ – **البند ١** – يمكن تفويضُ السلطانِ التنفيذيِّ المألوف إمّا لعملٍ واحدٍ وإمّا لمُجمل الحالات ، ما لم يرسمِ الشرعُ غيرَ ذلك على وجهٍ صريح.

البند ٢ – السلطانُ التنفيذيُّ الذي يُفوّضه الكرسيُّ الرسوليُّ أو البطريرك يمكن تفويضهُ إمّا لعملٍ واحدٍ وإمّا لمُجملِ الحالات ، ما لم يكنِ الشخصُ قد اختيرَ لمؤهّلاتِه الخاصّة ، أو كان تفويضُ التفويضِ ممنوعًا على وجهٍ صريح.

البند ٣ – السلطانُ التنفيذيّ ، إذا فوّضته سلطةٌ أُخرى ذاتُ سلطانٍ مألوفٍ لجملِ الأحوال ، كان بالإمكانِ تفويضهُ تفويضاً جديدًا للحالاتِ الفرديّة فقط ؛ أمّا إذا كانَ تفويضهُ لعملٍ واحدٍ أو لأعمالٍ معيّنةٍ فلا يمكنُ تفويضهُ تفويضاً جديدًا على وجهٍ صحيح إلّا إذا مَنحَ ذلك المُفوّضُ صراحةً.

البند ٤ – لا يصحُّ أَن يُفوّضَ تفويضاً ثالثًا أيُّ سلطانٍ مفوّضٍ تفويضاً من الدرجةِ الثانية إلّا إذا منحَ ذلك المُفوّضُ صراحةً.

القانون ٨٨٩ – يجبُ أن يُفسَّرَ بالمعنى الواسع السلطانُ التنفيذيُّ المألوفُ والسلطانُ المفوَّضُ لمُجمل الحالات ، وبالمعنى الحصريِّ كلُّ سلطانٍ آخرَ ؛ بيدَ أنَّ مَن فُوّضَ إليه سلطانٌ ما يُفهَمُ أنّه قد مُنِحَ أيضاً كلَّ ما لا يستطيعُ بدونهِ أن يُمارِسَ هذا السلطان.

القانون ٩٩٠ – **البند ١** – السلطانُ التنفيذيُّ المفوَّضُ الى كثيرينَ يُقدَّرُ مفوَّضاً الى كلِّ واحدٍ منهم بمفرده.

البند ٢ – إذا فُوّضتْ معالجةُ أمرٍ واحدٍ الى عدّةِ أشخاصٍ تفويضاً إفراديًّا ، كان

التشريعات الدينية

absentes, nisi aliter iure communi cavetur vel ex natura rei constat; in peregrinos in territorio actu degentes, si agitur de favoribus concedendis aut de exsecutioni mandando sive iure communi sive iure particulari, quo ipsi ad normam can. 1491, § 3 tenentur.

CAN. 987 - Quae iure communi et iure particulari Ecclesiae sui iuris nominatim Episcopo eparchiali in ambitu potestatis regiminis exsecutivae tribuuntur, intelleguntur competere soli Episcopo eparchiali et Exarcho exclusis Protosyncello et Syncellis nisi de mandato speciali.

CAN. 988 - § 1. Potestas exsecutiva ordinaria delegari potest sive ad actum sive ad universitatem casuum, nisi aliter iure expresse cavetur.

§ 2. Potestas exsecutiva a Sede Apostolica vel a Patriarcha delegata subdelegari potest sive ad actum sive ad universitatem casuum, nisi electa est industria personae aut subdelegatio est expresse prohibita.

§ 3. Potestas exsecutiva delegata ab alia auctoritate potestatem ordinariam habente, si ad universitatem casuum delegata est, in singulis tantum casibus subdelegari potest; si vero ad actum aut ad actus determinatos delegata est, subdelegari valide non potest nisi de expressa concessione delegantis.

§ 4. Nulla potestas subdelegata iterum valide subdelegari potest, nisi id expresse a delegante concessum est.

CAN. 989 - Potestas exsecutiva ordinaria necnon potestas ad universitatem casuum delegata late interpretanda est, alia vero quaelibet stricte; cui tamen potestas delegata est, ea quoque intelleguntur concessa, sine quibus eadem potestas exerceri non potest.

CAN. 990 - § 1. Potestas exsecutiva pluribus delegata praesumitur eisdem delegata singillatim.

§ 2. Pluribus singillatim ad idem negotium agendum delegatis, qui prius negotium tractare incohavit, alios ab eodem agendo excludit,

التشريعات الدينية

البادئُ بالمعالجةِ هو المُعالِجَ دونَ سواه، ما لم يُمنَعْ بعد ذلك أو ما لم يُقلِعْ لاحقًا عن مواصلةِ المعالجة.

البند ٣ – إذا فُوِّضتْ مُعالَجةُ أمرٍ واحدٍ الى كثيرينَ تفويضاً جُمْعيًّا وجبَ على الجميعِ أن يتقيّدوا في عملهم بما هو مُقرَّرٌ للأعمالِ الجُمعيَّة، ما لم يُرسَم في التفويضِ غيرُ ذلك.

القانون ٩٩١ – البند ١ – يزولُ السلطانُ المألوفُ بزوالِ المنصبِ الذي يتعلّقُ به.

البند ٢ – ما لم يَرسمِ الشرعُ غيرَ ذلك، يُوقَفُ السُّلطانُ المألوفُ إذا جَرى استئنافٌ أو لجوءٌ شرعيّانِ للاعتراضِ على العزلِ من منصبٍ أو على إلغائه.

القانون ٩٩٢ – البند ١ – يزولُ السلطانُ المفوَّض بإتمامِ التفويض؛ وبانتهاءِ مُدَّتِهِ الزّمنيّة، أو باكتمالِ عددِ الحالاتِ التي لأجلها مُنِح؛ وتوقّفِ غايةِ التفويض؛ وبرجوعِ المفوِّض عن تفويضهِ المبلَّغِ مباشرةً للمفوَّضِ اليه، وكذلك بتخلّي المفوَّضِ مبلِّغًا للمفوِّضِ ومقبولاً لديه؛ ولكنّه لا يزولُ بزوالِ حقِّ المفوِّض، ما لم يَظهر ذلك من بنودِ التفويض.

البند ٢ – إلّا أنّه يصحُّ الفعلُ الصّادرُ في حينِ غفلةٍ عن سلطانٍ مفوَّضٍ يُمارَسُ لمحكمةٍ داخليّةٍ فقط بعد انقضاءِ المدّةِ الزمنيّةِ أو بعدَ اكتمالِ عددِ الحالات.

القانون ٩٩٣ – لا يُوقَفُ سلطانُ السياسة التنفيذيِّ بالاستغاثة، ما لم يسنَّ الشرعُ العامُّ غيرَ ذلك على وجهٍ صريح.

القانون ٩٩٤ – في حالِ الغلطِ العموميِّ في الواقعِ أو في الشرع، وكذلك في الرَّيبِ الإيجابيِّ والمُحتَمل سواءٌ كان من حيثُ الشرعُ أو من حيثُ الواقع، تُعوِّضُ الكنيسةُ سلطانَ السياسة التنفيذيِّ في كلتا المحكمتَيْنِ الخارجيّةِ والداخليّة.

القانون ٩٩٥ – تَبقى صالحةً مُقرَّراتُ الشرعِ في شأنِ سلطانِ السياسةِ التنفيذيِّ ما لم يَرِدْ في الشرعِ العامِّ أو يتبيّنْ من طبيعةِ الشّيءِ غيرُ ذلك، وكذلك في شأنِ السلطانِ المذكورِ في القانون ٤٤١، البند ١، وفي القانون ٥١١، البند ١، وفي شأنِ الصلاحيّاتِ التي يقتضيها الشرعُ لصحّةِ إقامةِ الأسرارِ أو منحِها.

التشريعات الدينية

nisi postea impeditus est aut in negotio peragendo ulterius procedere noluit.

§ 3. Pluribus collegialiter ad negotium agendum delegatis omnes procedere debent secundum praescripta de actibus collegialibus statuta, nisi in mandato aliter cautum est.

CAN. 991 - § 1. Potestas ordinaria amittitur amisso officio, cui adnexa est.

§ 2. Nisi aliter iure cavetur, suspenditur potestas ordinaria, si contra privationem vel amotionem ab officio legitime appellatur vel recursus interponitur.

CAN. 992 - § 1. Potestas delegata amittitur expleto mandato; elapso tempore collationis vel exhausto numero casuum, pro quibus collata est; cessante causa finali delegationis; revocatione delegantis delegato directe intimata necnon renuntiatione delegati deleganti facta et ab eo acceptata; non autem resoluto iure delegantis, nisi ex appositis clausulis apparet.

§ 2. Actus vero ex potestate delegata, quae exercetur pro solo foro interno, positus per inadvertentiam elapso tempore vel exhausto numero casuum validus est.

CAN. 993 - Potestas regiminis exsecutiva non suspenditur interposito recursu, nisi aliter iure communi expresse cavetur.

CAN. 994 - In errore communi de facto aut de iure itemque in dubio positivo et probabili sive iuris sive facti supplet Ecclesia pro foro et externo et interno potestatem regiminis exsecutivam.

CAN. 995 - Praescripta iuris de potestate regiminis exsecutiva valent, nisi aliter iure communi cavetur vel ex natura rei constat, etiam de potestate, de qua in cann. 441, § 1 et 511, § 1 et de facultatibus, quae ad validam sacramentorum celebrationem aut ministrationem iure requiruntur.

التشريعات الدينية

الباب الثّاني والعِشرون
في الاعتراضات على القرارات الإداريَّة

القانون ٩٩٦ – الأمورُ المرسومةُ في قوانينِ هذا البابِ في شأنِ القرارات، تُطَبَّقُ على جميعِ الأفعالِ الإداريّةِ الفرديّةِ التي تَصدرُ، في المحكمةِ الخارجيّة، عن أيِّ سلطانٍ شرعيٍّ في الكنيسةِ خارجًا عن الحكمِ القضائيّ، باستثناءِ تلك التي تصدرُ عن الحبرِ الرومانيِّ أو المجمعِ المسكونيّ.

القانون ٩٩٧ – **البند ١** – مَن يَعْتبر أنَّ قرارًا أَلحقَ به أذًى يستطيعُ اللجوءَ الى سُلطةٍ من تلك التي أصدرتِ القرارَ على قاعدةِ الشرع.

البند ٢ – الاعتراضُ الأوّلُ على قراراتِ النائبِ العامِّ والنائبِ الخاصِّ يُقَدَّمُ الى الأسقفِ الأبرشيِّ، والى المفوَّضِ على قراراتِ الذين يعملونَ عن سلطانٍ مفوَّض.

القانون ٩٩٨ – **البند ١** – من المرغوب فيه جدًّا، إذا رأى أحدٌ نفسَهُ مَأْذيًّا بقرار، أن لا يَنشأَ بينه وبين صاحبِ القَرارِ نزاعٌ، بل يقوم بينهما بحثٌ عن حلٍّ عادل، ويستعانُ لذلك بوساطةِ أُناسٍ حكماءَ وبسعيهم الحثيثِ، بحيثُ يحسمُ الخلافُ بتغييرٍ اختياريٍّ للقرار، أو بتعويضٍ عادل، أو بأيِّ طريقةٍ أخرى مُلائمة.

البند ٢ – على السلطةِ العليا أن تحضَّ الفريقينِ على ذلكَ قبلَ قبولِ الاعتراض.

القانون ٩٩٩ – **البند ١** – قبلَ أن يقومَ أحدٌ بالاعتراض، يجبُ عليه أن يقدِّم بالكتابة طلبًا الى صاحبِ القرارِ بإلغائه أو بتغييرِهِ ضمنَ فترةِ عشرةِ أيّامٍ قطعًا، محسوبَةً من يومِ الإشعارِ بالقرار؛ وبعدَ القيامِ بهذا الطلبِ يُفْهَمُ أنَّ وقفَ التنفيذِ مطلوبٌ أيضاً بحُكم الشرع.

البند ٢ – واجبُ طلبِ إلغاءِ القرارِ أو تغييرِهِ لا يُلزِمُ إذا كان الأمرُ يتعلّقُ بالاعتراضِ

التشريعات الدينية

Titulus XXII

De recursibus adversus decreta administrativa

CAN. 996 - Quae in canonibus huius tituli de decretis statuuntur, applicanda sunt ad omnes actus administrativos singulares, qui in foro externo ex quavis legitima potestate in Ecclesia extra iudicium ponuntur, eis exceptis, qui a Romano Pontifice vel a Concilio Oecumenico feruntur.

CAN. 997 - § 1. Qui se decreto gravatum esse censet, potest ad auctoritatem superiorem ei, qui hoc decretum tulit, ad normam iuris recurrere.

§ 2. Primus recursus adversus decreta Protosyncelli vel Syncellorum ad Episcopum eparchialem interponitur, adversus vero decreta eorum, qui ex potestate delegata agunt, ad delegantem.

CAN. 998 - § 1. Valde optandum est, ut, si quis gravatum se decreto putat, non fiat inter ipsum et decreti auctorem contentio, sed inter eos de aequa solutione quaerenda tractetur, gravibus quoque hominibus ad mediationem vel studium forte adhibitis ita, ut per voluntariam decreti emendationem vel per iustam compensationem vel per aliam idoneam viam controversia dirimatur.

§ 2. De his auctoritas superior partes hortetur, antequam recursum recipit.

CAN. 999 - § 1. Antequam aliquis recursum interponit, debet revocationem vel emendationem decreti scripto ab eiusdem auctore petere intra peremptorium terminum decem dierum a die intimationis decreti computandum; qua petitione facta etiam suspensio exsecutionis ipso iure petita intellegitur.

§ 2. Obligatio petendi revocationem vel emendationem decreti non urget, si agitur de primo recursu adversus decreta, de quibus in

التشريعات الدينية

الأوّلِ على القراراتِ الواردةِ في القانون ٩٩٧، البند ٢، أو إذا كانَ الأمرُ يتعلّقُ بالاعتراضاتِ اللاحقة، يُستثنى من ذلك الاعتراضاتُ على قراراتِ الأسقفِ الأبرشيِّ التي يُبَتُّ في شأنها الاعتراضُ الأوّل.

القانون ١٠٠٠ – البند ١ – في الحالاتِ التي يُوقِفُ فيها الاعتراضُ تنفيذَ القرار، يكونُ فيها أيضاً المفعولُ نفسُه للطلبِ المذكورِ في القانون ٩٩٩، البند ١.

البند ٢ – في الحالاتِ الأُخرى، إذا لم يُوقِفْ صاحبُ القرارِ تنفيذَ قرارِهِ في خلالِ عشرةِ أيّامٍ محسوبةٍ من حينِ تلقّي الطلب، يمكنُ في تلكَ الأثناءِ طلبُ وقفِ التنفيذِ منَ السلطةِ العليا التي لا يحقُّ لها ذلكَ إلّا لسببٍ خطيرٍ، على أن لا يَلحقَ أيُّ أذًى بخلاصِ النفوس؛ وإذا قامَ بعدَ ذلكَ اعتراض، فإنَّ السلطةَ التي تنظرُ في الاعتراضِ تحكمُ في هل يجبُ تثبيتُ وقفِ تنفيذِ القرارِ أم إلغاؤه.

البند ٣ – إذا لم يَقم أيُّ اعتراضٍ على أحدِ القراراتِ ضمنَ المُهْلةِ المحدَّدةِ أو إذا قامَ الاعتراضُ لطلبِ تعويضٍ من الأضرارِ فقط، ينقطعُ بحُكمِ الشرعِ وقفُ تنفيذِ القرار.

القانون ١٠٠١ – البند ١ – يجبُ أن يُقدَّمَ الاعتراضُ في مهلةِ خمسةَ عشرَ يومًا قطعًا؛

البند ٢ – مهلةُ الخمسةَ عشرَ يومًا تبدأ:

١ – في حالِ قُدِّمَ طلبُ إلغاءِ القرارِ أو تغييره، [تبدأُ] من يومِ الإشعارِ بالقرارِ الذي يُغيّرُ فيه صاحبُهُ قرارًا سابقًا أو يَرُدُّ طلبًا، وفي حالِ أنّه لم يُصْدِرْ أيَّ قرارٍ، تبدأُ من اليومِ الثلاثين لتلقّي الطلَب.

٢ – في الأحوالِ الأُخرى [تبدأُ] من يومِ الإشعارِ بالقرار.

القانون ١٠٠٢ – يجبُ على السلطةِ العُليا أن تُصدِرَ قرارًا يعالجُ الاعتراضَ في خلالِ ستّينَ يومًا تُحسَبُ من حينِ تلقّي الاعتراض، ما لم يُقرَّ الشرعُ الخاصُّ في الكنيسةِ المستقلّةِ الخاصّةِ مواقيتَ أُخرى، ولكن إذا لم يتمَّ ذلك، وطلبَ المُعترضُ بالكتابةِ أن يُصْدَرَ هذا القرار، ففي اليومِ الثلاثينَ المحسوبِ مِن تلقّي هذا الطّلب، إذا لم يكن بعدُ قد صَدرَ شيءٌ، يُعَدُّ الاعتراضُ مردودًا كما لو رُدّ في ذلكَ اليومِ بقرار، بحيثُ يمكنُ القيامُ باعتراضٍ جديدٍ عليه.

التشريعات الدينية

can. 997, § 2, vel si agitur de ulterioribus recursibus exceptis recursibus adversus decreta Episcopi eparchialis, quibus quivis primus recursus decisus est.

CAN. 1000 - § 1. In casibus, in quibus recursus suspendit decreti exsecutionem, idem efficit etiam petitio, de qua in can. 999, § 1.

§ 2. In ceteris casibus, nisi intra decem dies a recepta petitione computandos auctor decreti exsecutionem eius suspendit, potest suspensio interim peti ab auctoritate superiore, quae eam decernere potest tantum gravi de causa et cauto, ne quid salus animarum detrimenti capiat; si postea recursus interponitur, auctoritas, quae de recursu videt, decernat, utrum suspensio exsecutionis decreti sit confirmanda an revocanda.

§ 3. Si nullus recursus intra statutum terminum adversus decretum interpositus est vel si recursus tantum ad petendam reparationem damnorum interpositus est, suspensio exsecutionis decreti ipso iure cessat.

CAN. 1001 - § 1. Recursus interponi debet intra peremptorium terminum quindecim dierum.

§ 2. Terminus quindecim dierum decurrit:

1° in casu, in quo petitio revocationis vel emendationis decreti praemittenda est, ex die intimationis decreti, quo auctor prius decretum emendavit vel petitionem reiecit, aut, si nihil decrevit, ex tricesimo die a recepta petitione computando;

2° in ceteris casibus ex die, quo decretum intimatum est.

CAN. 1002 - Auctoritas superior decretum, quo recursus deciditur, intra sexaginta dies a recepto recursu computandos ferre debet, nisi ius particulare propriae Ecclesiae sui iuris alios terminos statuit; si vero hoc factum non est et recurrens scripto petit, ut hoc decretum feratur, tricesimo die ab hac petitione recepta computando, si etiam tunc nihil factum est, recursus pro reiecto habetur ac si eo die per decretum reiectus sit ita, ut novus recursus adversus eum interponi possit.

القانون ١٠٠٣ – في الاعتراضاتِ على القراراتِ الإداريّةِ يجبُ التقيّدُ، مع مراعاةِ مقتضى الحال، بالقانونِ ١٥١٧؛ ويحقُّ للمعترِضِ دائمًا أن يستعينَ بوكيلٍ أو مُحامٍ، على أن تُتَجنَّبَ المُهَلُ غيرُ المُجدية؛ بل لا بُدَّ من إقامةِ محامٍ حُكمًا إذا لم يكن للمعترِضِ محامٍ ورأتِ السلطةُ العُليا ذلكَ ضروريًّا؛ ولكن بإمكانِ السلطةِ العليا دائمًا أن تُلزِمَ المعترِضَ الحضورَ بنفسِه لكي يُستجوَب.

القانون ١٠٠٤ – السلطةُ العُليا التي تعالِجُ الاعتراضَ تستطيعُ لا أن تُثبّتَ القرارَ أو أن تُعلِنَ بُطلانَه وحسبُ، بل أن تنقضَه وتلغيَه أيضاً، ولكن لا أن تُصلحَه، ما لم يَمنحِ الشرعُ الخاصُّ في الكنيسةِ الخاصّةِ هذه الصلاحيّةَ أيضاً الى السلطةِ العليا.

القانون ١٠٠٥ – وإن ثَبّتتِ السلطةُ العُلْيَا القرارَ، أو أَعلنت بطلانَه، أو نقضتْهُ، أو ألغتهُ، أو أَصلحته، فإنَّ التعويضَ من الأضرار، إذا وجبَ، يكونُ مَن أَصدرَ القرارَ الأوَّلَ مسؤولاً عنه؛ وليسَ للسلطةِ العُليا من المسؤوليّةِ في ذلك إلّا بقدرِ ما يَنشأ الضّررُ عن قرارها.

القانون ١٠٠٦ – الاعتراضُ على قرارٍ إداريٍّ للبطريرك، وإن كان القرارُ يتعلّقُ بأبرشيّةِ البطريرك أو كانَ البطريركُ قد قرَّر فيه اللجوءَ، يُوجَّهُ الى مجمعِ أساقفةٍ خاصٍّ يجبُ أن يَنشأ على قاعدةِ الشرعِ الخاصِّ، ما لم يكنِ الأمرُ قد رُفِعَ إلى الكرسيِّ الرسوليِّ؛ ولا يقومُ اعتراضٌ لاحقٌ على ما يُقرّرُه هذا المجمعُ، ما لم يكن لجوءٌ إلى الحبرِ الرومانيِّ نفسِه.

التشريعات الدينية

CAN. 1003 - In recursibus adversus decreta administrativa servetur congrua congruis referendo can. 1517; recurrens semper ius habet procuratorem vel advocatum adhibendi vitatis inutilibus moris; immo patronus ex officio constituatur, si recurrens patrono caret et auctoritas superior eum necessarium censet; semper tamen potest auctoritas superior iubere recurrentem ipsum comparere, ut interrogetur.

CAN. 1004 - Auctoritas superior, quae de recursu videt, potest decretum non solum confirmare vel nullum declarare, sed etiam rescindere et revocare, non vero emendare, nisi iure particulari propriae Ecclesiae sui iuris etiam haec potestas auctoritati superiori tribuitur.

CAN. 1005 - Etsi decretum ab auctoritate superiore confirmatum, nullum declaratum, rescissum, revocatum vel emendatum est, de reparatione damnorum, si forte debetur, respondit ille, qui primum decretum tulit; auctoritas superior vero eatenus tantum respondet, quatenus ex suo decreto damna obvenerunt.

CAN. 1006 - Recursus adversus decretum administrativum Patriarchae, etsi agitur de decreto, quod eparchiam Patriarchae respicit, vel de decreto, quo Patriarcha recursum decidit, fit ad specialem coetum Episcoporum ad normam iuris particularis constituendum, nisi quaestio ad Sedem Apostolicam defertur; adversus decisionem huius coetus non datur ulterior recursus salva provocatione ad ipsum Romanum Pontificem.

التشريعات الدينية

الباب الثّالث والعشرون
في أموال الكنيسة الزّمنيّة

القانون ١٠٠٧ – الكنيسةُ في توفيرها خيرَ البشرِ الروحيَّ تحتاجُ الى خيراتٍ زمنيّةٍ وتستعملُها بقدرِ ما تقتضي رسالتُها الخاصّة ؛ ولذلكَ فمن حقِّها الطبيعيِّ أن تكتسب ، وتَملك ، وتُدير ، وتَنقل الى غيرِها تلكَ الخيراتِ الزّمنيّةَ الضروريّةَ لأهدافها الخاصّةِ ولا سيّما العبادةِ الإلهيّة ، وأعمالِ الرسالةِ والمحبّة ، والمعيشةِ اللائقةِ لخدّامها .

القانون ١٠٠٨ – **البند ١** – الحبرُ الرومانيُّ هو المديرُ والموزّعُ الأعلى لجميعِ أموالِ الكنيسةِ الزمنيّة .

البند ٢ – تعودُ ملكيّةُ الأموالِ الزّمنيّة ، تحتَ سلطةِ الحبرِ الرومانيِّ العليا ، الى الشخصِ القانونيِّ الذي اكتسبَ الأموالَ على وجهٍ شرعيّ .

القانون ١٠٠٩ – **البند ١** – كلُّ شخصٍ قانونيٍّ مؤهَّلٌ لاكتسابِ الأموالِ الزمنيّة ، وامتلاكِها ، وإدارتِها ، ونقلِها الى غيرِهِ وفقًا لنظامِ الحقِّ القانونيّ .

البند ٢ – جميعُ الأموالِ الزمنيّةِ التي يملكُها أشخاصٌ قانونيّونَ هي أموالٌ كنسيّة .

الفصل الأوّل
في اكتساب الأموال الزّمنيّة

القانون ١٠١٠ – يحقُّ للأشخاصِ القانونيّينَ أن يكتسبوا أموالاً زمنيّةً بجميعِ الوجوهِ العادلةِ التي تجوزُ لغيرهم .

القانون ١٠١١ – للسلطةِ ذاتِ الصلاحيّةِ الحقُّ في أن تفرضَ على المُؤْمِنينَ المسيحيّينَ ما هو ضروريٌّ لأهدافِها الخاصّة .

التشريعات الدينية

Titulus XXIII

De bonis Ecclesiae temporalibus

CAN. 1007 - Ecclesia in procurando bono hominum spirituali bonis temporalibus eget et utitur, quatenus propria eius missio id postulat; quare ipsi ius nativum competit acquirendi, possidendi, administrandi atque alienandi ea bona temporalia, quae ad fines ei proprios praesertim ad cultum divinum, ad opera apostolatus et caritatis atque ad congruam ministrorum sustentationem necessaria sunt.

CAN. 1008 - § 1. Romanus Pontifex est omnium bonorum Ecclesiae temporalium supremus administrator et dispensator.

§ 2. Dominium bonorum Ecclesiae temporalium sub suprema auctoritate Romani Pontificis ad eam pertinet personam iuridicam, quae bona legitime acquisivit.

CAN. 1009 - § 1. Subiectum capax bona temporalia acquirendi, possidendi, administrandi et alienandi ad normam iuris canonici est quaevis persona iuridica.

§ 2. Bona temporalia omnia, quae ad personas iuridicas pertinent, sunt bona ecclesiastica.

Caput I

De bonis temporalibus acquirendis

CAN. 1010 - Personae iuridicae bona temporalia acquirere possunt omnibus iustis modis, quibus aliis licet.

CAN. 1011 - Auctoritati competenti ius est exigendi a christifidelibus, quae ad fines Ecclesiae proprios sunt necessaria.

التشريعات الدينية

القانون ١٠١٢ – **البند ١** – يحقُّ للأسقفِ الأبرشيّ في نطاقِ ما هو ضروريٌّ لخيرِ الأبرشيّة، وبعدَ موافقةِ مجلسِهِ للأمورِ الاقتصاديّة، أن يفرضَ على الأشخاصِ القانونيّينَ الخاضعينَ له ضريبةً تتناسبُ ومدخولَ كلِّ واحدٍ منهم؛ ولكن لا يمكنُ فرضُ ضريبةٍ تتجاوزُ التّقادمَ التي تُقبَلُ لإقامةِ الليتورجيّا الإلهيّة.

البند ٢ – يمكنُ فرضُ ضريبةٍ على الأشخاصِ الطّبيعيّينَ ولكن على قاعدةِ الشرعِ الخاصِّ لِلْكنيسةِ الخاصّةِ المستقلّةِ فقط.

القانون ١٠١٣ – **البند ١** – يحقُّ للأسقفِ الأبرشيّ، ضمنَ الحدودِ التي يُقرّرُها الشرعُ الخاصُّ لكنيستِه المستقلّة، أن يُحدِّدَ رسومًا لشتّى أعمالِ السياسة، والتقادمِ بداعي إقامةِ الليتورجيّا الإلهيّة والأسرارِ، وأشباهِ الأسرار، أوّ أيٍّ من الاحتفالاتِ الليترجيّةِ الأُخرى، ما لم يَرسمِ الشرعُ العامُّ غيرَ ذلك.

البند ٢ – لِيُعْنَ البطاركةُ والأساقفةُ الأبرشيّون، من شتّى الكنائسِ المستقلّة، الذين يمارِسونَ سلطتَهم في الولايةِ الواحدة، أن يضعوا، بعد التشاورِ، نظامًا واحدًا للرسومِ والتقادم.

القانون ١٠١٤ – يستطيعُ الأسقفُ الأَبرشيّ، في جميعِ الكنائسِ المفتوحةِ عادةً للمؤمنين، أن يأمرَ بأن تُجمَعَ التقادمُ لأجلِ مشاريعَ معيّنةٍ في الكنيسة.

القانون ١٠١٥ – يُحظَر على أيِّ شخصٍ طبيعيٍّ أو قانونيٍّ أن يَجمعَ الحسناتِ إلّا بإذنِ رئيسِهِ الخاصّ، وبموافقةٍ خطيَّةٍ من رئيسِ الكنيسة المحلّي حيثُ تُجمَعُ الحسناتُ.

القانون ١٠١٦ – **البند ١** – التقادمُ المقدَّمةُ لغايةٍ معيّنَةٍ لا يمكنُ أن تُستَعملَ إلّا لهذه الغاية.

البند ٢ – ما لم يتّضحْ غيرُ ذلك، فإنَّ التقادمَ الممنوحةَ لرؤساءِ أو مدراءِ أيِّ شخصٍ قانونيٍّ يُقدَّرُ تقديمُها لذلك الشخصِ القانونيِّ نفسه.

البند ٣ – لا يمكنُ رفضُ التقادمِ إلّا لسببٍ صوابيّ، وفي الأمورِ ذاتِ الأهميّة، إلّا بإذنٍ من الرئيسِ الكنسيّ؛ ولا بُدَّ من استئذانِ الرئيسِ الكنسيِّ نفسِه لقبولِ ما يثقلهُ

التشريعات الدينية

CAN. 1012 - § 1. Ius est Episcopo eparchiali, quatenus hoc necessarium est ad bonum eparchiae, de consensu consilii a rebus oeconomicis imponendi personis iuridicis sibi subditis tributa uniuscuiusque personae reditibus proportionata; nullum vero tributum imponi potest super oblationibus receptis occasione celebrationis Divinae Liturgiae.

§ 2. Personis physicis tributa imponi possunt solummodo ad normam iuris particularis propriae Ecclesiae sui iuris.

CAN. 1013 - § 1. Episcopi eparchialis est intra limites iure particulari propriae Ecclesiae sui iuris statutos determinare taxas pro variis actibus potestatis regiminis et oblationes occasione celebrationis Divinae Liturgiae, sacramentorum, sacramentalium vel quarumvis aliarum celebrationum liturgicarum, nisi aliter iure communi cavetur.

§ 2. Curent Patriarchae et Episcopi eparchiales diversarum Ecclesiarum sui iuris in eodem territorio potestatem suam exercentes, ut collatis consiliis eadem norma de taxis et oblationibus statuatur.

CAN. 1014 - In omnibus ecclesiis, quae habitualiter christifidelibus patent, Episcopus eparchialis praecipere potest, ut colligantur oblationes pro determinatis inceptis Ecclesiae.

CAN. 1015 - Eleemosynas colligere personis physicis vel iuridicis non licet nisi de licentia auctoritatis, cui subiectae sunt, et de consensu scripto dato Hierarchae loci, ubi eleemosynae colliguntur.

CAN. 1016 - § 1. Oblationes ad certum finem factae nonnisi ad eundem finem destinari possunt.

§ 2. Nisi contrarium constat, oblationes moderatoribus vel administratoribus cuiusvis personae iuridicae factae praesumuntur ipsi personae iuridicae datae.

§ 3. Hae oblationes repudiari non possunt nisi iusta de causa et in rebus maioris momenti de licentia Hierarchae; eiusdem Hierarchae licentia requiritur, ut acceptentur, quae onere modali vel condicione

التشريعات الدينية

عبءٌ أو شرط ، مع الحفاظِ على القانون ١٠٤٢ .

القانون ١٠١٧ – الكنيسةُ تقبلَ التقادُمَ للأموالِ الزمنيّةِ أيضاً وفقًا للقوانين ١٥٤٠ – ١٥٤٢ .

القانون ١٠١٨ – الأشياءُ المقدَّسةُ ، أي تلك التي أُفردتْ للعبادةِ الإلهيّةِ بالتكريسِ أو البرَكة ، إذا كانت في حيازةِ أفراد ، يمكنُ أن يقتنيَها أفرادٌ بالتقادُم ، ولكن لا يجوزُ استعمالُها في نطاقٍ دنيويّ ، ما لم تكنْ قد فقدتِ التكريسَ والبرَكة ؛ أمّا إذا كانت تعودُ إلى شخصٍ قانونيٍّ كنسيٍّ فلا يمكنُ أن يقتنيَها إلّا شخصٌ قانونيٌّ كنسيٌّ آخَر.

القانون ١٠١٩ – الأموالُ غيرُ المنقولةِ والمنقولةُ الثّمينة ، أي ذاتُ القيمةِ الكبيرةِ فنّيًّا أو تاريخيًّا أو ماديًّا ، والحقوقُ والدعاوى الشخصيّةُ أو العينيّة ، التي تعودُ الى الكرسيّ الرسوليّ تُكتَسَب بتقادُمٍ يدومُ مئةَ سنة ؛ أمّا التي تعودُ إلى أيّ كنيسةٍ مستقلّةٍ أو إلى أيّ أبرشيّةٍ فبتقادُمٍ يدومُ خمسينَ سنة ؛ وأمّا التي تعودُ إلى شخصٍ قانونيٍّ آخَر فبتقادُمِ ثلاثينَ سنة .

القانون ١٠٢٠ – **البند ١** – يَلزمُ كُلَّ سُلطةٍ واجبٌ ثقيلٌ بأن تُعنى بتسجيلِ أموالِ الكنيسةِ المكتسَبةِ باسمِ الشخصِ القانونيّ الذي تَرجعُ إليه ، معَ الحفاظِ على جميعِ أحكامِ الشرعِ المدنيّ التي تَجعلُ حقَّ الكنيسة في مأمن .

البند ٢ – ولكنْ إذا لم يُبِحِ الشرعُ المدنيُّ أن تُسجَّلَ الأموالُ الزّمنيّةُ باسم شخصٍ قانونيٍّ فلتُعْنَ جميعُ السلطات ، بعد سَماعِ متضلّعينَ من الشرعِ المدنيّ ومشورةِ خبير ، بأن تُستَعملَ الوسائلُ الصالحةُ في الشرعِ المدنيّ لكي تبقى حقوقُ الكنيسةِ مصونة .

البند ٣ – يُعملُ بهذهِ الأحكامِ أيضاً في شأنِ الأموالِ الزمنيّةِ التي يمتلكُها شخصٌ قانونيٌّ امتلاكًا شرعيًّا ولم يَثْبُتْ بَعدُ اكتسابُها بأَسْناد .

البند ٤ – على السلطاتِ العُليا مباشرةً أن تُشدِّدَ على التقيّدِ بهذه الأحكام .

القانون ١٠٢١ – **البند ١** – تُقامُ في كلٍّ من الأبرشيّات ، وفقًا لنظامِ الشرعِ الخاصِّ في الكنيسةِ الخاصّةِ المستقلّة ، مؤسَّسةٌ خاصّةٌ تجمعُ الأموالَ أو التقادِمَ ، بهدفِ تأمينِ

التشريعات الدينية

gravantur firmo can. 1042.

CAN. 1017 - Praescriptionem ad normam cann. 1540 - 1542 Ecclesia recipit etiam pro bonis temporalibus.

CAN. 1018 - Res sacrae, quae scilicet dedicatione vel benedictione ad cultum divinum destinatae sunt, si in dominio privatorum sunt, praescriptione acquiri a privatis personis possunt, sed eas adhibere ad usus profanos non licet, nisi dedicationem vel benedictionem amiserunt; si vero ad personam iuridicam ecclesiasticam pertinent, tantum ab alia persona iuridica ecclesiastica acquiri possunt.

CAN. 1019 - Res immobiles, res mobiles pretiosae, quae scilicet magni sunt momenti artis vel historiae vel materiae causa, iura et actiones sive personales sive reales, quae pertinent ad Sedem Apostolicam, spatio centum annorum praescribuntur; quae ad aliquam Ecclesiam sui iuris vel eparchiam pertinent, spatio quinquaginta annorum, quae vero ad aliam personam iuridicam, spatio triginta annorum.

CAN. 1020 - § 1. Omnis auctoritas gravi obligatione tenetur curandi, ut bona temporalia Ecclesiae acquisita inscribantur nomine personae iuridicae, ad quam pertinent, servatis omnibus praescriptis iuris civilis, quae iura Ecclesiae in tuto ponunt.

§ 2. Si vero iure civili non conceditur, ut bona temporalia nomine personae iuridicae inscribantur, omnis auctoritas curet, ut auditis peritis in iure civili et consilio competenti iura Ecclesiae adhibitis modis iure civili validis illaesa maneant.

§ 3. Haec praescripta serventur etiam circa bona temporalia a persona iuridica legitime possessa, quorum acquisitio documentis nondum est firmata.

§ 4. Auctoritas immediate superior tenetur urgere observantiam horum praescriptorum.

CAN. 1021 - § 1. In singulis eparchiis habeatur ad normam iuris particularis propriae Ecclesiae sui iuris speciale institutum, quod bona vel oblationes colligat eum in finem, ut congruae necnon

معيشةٍ لائقةٍ ومُتكافئةٍ في الأساس، لجميعِ الإكليريكيّينَ الذين يقومونَ بالخدمةِ لصالحِ الأبرشيّة، ما لم يُحتَطْ لذلك بطريقةٍ أُخرى.

البند ٢ – في الأمكنة التي لم يُنظَّم فيها بعدُ تنظيمًا كافيًا للإكليريكيّين أمرُ تأمين المعيشة والضمان الاجتماعيّ والإسعاف الصحيّ، يجب وفاقًا للشرع الخاص في كل كنيسةٍ مستقلّة أن يُعمل على إنشاءِ مُؤسَّسات تُعنى بذلك برعاية الرئيس الكنسيّ المحليّ.

البند ٣ – يجب أن يُرْصَد في كل أبرشيّة، بقدر ما تدعو إلى ذلك الضرورة، رأسُ مالٍ مشترك محدَّد وفقًا للشرع الخاص في الكنيسة الخاصّة المستقلّة، يستطيع به الأساقفة الأبرشيّون أن يقوموا بواجباتهم تجاه الأشخاص الآخرين الذين هم في خدمة الكنيسة، ويُلَبُّوا شتّى حاجات الأبرشيّة، وبه يستطيع أبناءُ الأبرشيّةِ الأغنى مساعدةَ الأفقرِ منهم.

الفصل الثّاني
في إدارة الأموال الكنسيَّة

القانون ١٠٢٢ – البند ١ – للأسقفِ الأبرشيّ أن يسهرَ على إدارةِ جميعِ الأموالِ الكنسيّةِ التي هي ضمنَ حدودِ الأبرشيّةِ وغيرُ مُسْتَثناةٍ من سلطانِ سِياسته، مع الحفاظِ على الأحكامِ الشرعيّةِ التي تعزو إليه حقوقًا أوسع.

البند ٢ – فليُعْنَ الرؤساءُ الكنسيّون، مع مراعاةِ الحقوقِ والعوائدِ الشرعيّةِ والأحوال، بالتنظيمِ الكاملِ والصالحِ لكلِّ إدارةٍ للأموالِ الكنسيّةِ مُصْدِرينَ تعليماتٍ ملائمةً ضمنَ حدودِ الشرعِ العامِّ والشرعِ الخاصِّ في الكنيسةِ الخاصّةِ المستقلّة.

القانون ١٠٢٣ – تعودُ إدارةُ أموالِ الشخصِ القانونيِّ الكنسيّةِ إلى مَن يسوسُها مباشرةً ما لَمْ يَرسم الشرعُ غيرَ ذلك.

القانون ١٠٢٤ – البند ١ – الأعمالُ التي تتجاوزُ حدودَ الإدارةِ العاديّةِ وطريقتَها لا يمكنُ مَديرَ الأموالِ الكنسيّةِ أن يقومَ بها صحيحةً إلّا بموافقةٍ خطيّةٍ من السلطةِ ذاتِ الصلاحيّة.

التشريعات الدينية

fundamentaliter aequali sustentationi omnium clericorum, qui in favorem eparchiae servitium praestant, apte provideatur, nisi aliter eisdem provisum est.

§ 2. Ubi praecaventia et securitas socialis necnon assistentia sanitaria in favorem clericorum nondum apte ordinatae sunt, iure particulari uniuscuiusque Ecclesiae sui iuris provideatur, ut erigantur instituta, quae haec sub vigilantia Hierarchae loci in tuto ponunt.

§ 3. In singulis eparchiis, quatenus opus est, constituatur modo iure particulari propriae Ecclesiae sui iuris determinato massa communis, qua possunt Episcopi eparchiales obligationibus erga alias personas Ecclesiae deservientes satisfacere variisque necessitatibus eparchiae occurrere quaque etiam eparchiae divitiores adiuvare pauperiores possunt.

Caput II

De bonis ecclesiasticis administrandis

CAN. 1022 - § 1. Episcopi eparchialis est vigilare administrationi omnium bonorum ecclesiasticorum, quae intra fines eparchiae sunt nec ab eius potestate regiminis sunt subducta, salvis legitimis titulis, qui eidem potiora iura tribuunt.

§ 2. Habita ratione iurium, legitimarum consuetudinum et circumstantiarum, Hierarchae, editis opportunis instructionibus intra limites iuris communis et iuris particularis propriae Ecclesiae sui iuris curent, ut tota administratio bonorum ecclesiasticorum apte ordinetur.

CAN. 1023 - Administratio bonorum ecclesiasticorum personae iuridicae ei competit, qui immediate eam regit, nisi aliter iure cavetur.

CAN. 1024 - § 1. Actus, qui fines et modum ordinariae administrationis excedunt, administrator bonorum ecclesiasticorum valide ponere non potest nisi de consensu auctoritatis competentis scripto dato.

البند ٢ – تُحدَّدُ في القوانينِ الأعمالُ التي تتَجاوزُ حدودَ الإدارةِ العاديّةِ وطريقتَها ؛ أمَّا إذا أَغفَلت ذلك القوانينُ فيعودُ الى السلطة ، التي يَخضعُ لها مباشرةً الشخصُ القانونيّ ، أن تُحدِّدَ هذه الأعمالَ بعد استشارةِ المجلسِ ذي الصلاحيّة .

البند ٣ – لا يكونُ الشخصُ القانوني مسؤولاً عن الأعمالِ غيرِ الصحيحةِ التي يقوم بها المُديرونَ إلّا عندما وبقدرِ ما يعودُ عليه ذلك بالمنفعة .

القانون ١٠٢٥ – يجبُ على مَن تقلّدَ إدارةَ الأموالِ الكنسيّةِ قبل تسلُّمه الوظيفة :

١ – أن يعقدَ أمامَ الرئيسِ الكنسيِّ أو مُفوَّضِهِ وعدًا بأن يضطلعَ بوظيفتِه اضطلاعًا أمينًا وكاملاً ؛

٢ – أن يوقّعَ جَرْدًا دقيقًا بالأموالِ الكنسيّةِ التي أُلقيت الى إدارته [جَرْدًا] يعترفُ به الرئيسُ الكنسيّ .

القانون ١٠٢٦ – يُحفظ نسخةٌ من جردِ الأموالِ الكنسيّةِ في خزانةِ محفوظاتِ الشخصِ القانونيِّ التي تعودُ إليه تلك الأموالُ ، ونسخةٌ أُخرى في خزانةِ محفوظاتِ الديوانِ الأبرشيّ ؛ وفي كلٍّ من النسختينِ يُسجَّل كلُّ تغييرٍ قد يَطرأ على أموالِ ذلك الشخصِ القانونيِّ الثابتة .

القانون ١٠٢٧ – يجبُ على السلطاتِ أن تُعنى بأن يؤدّيَ مديرو الأموال الكنسيَّةِ ضمانًا يكونُ صالحًا في الشرعِ المدنيِّ لئلاَّ يَلحقَ ضررٌ ما بالكنيسةِ إذا توفّي أولئك المديرونَ أو توقّفوا عن وظيفتهم .

القانون ١٠٢٨ – **البند ١** – يجبُ على كلِّ مدير للأموالِ الكنسيَّةِ أن يُبديَ في وظيفتهِ من الاهتمامِ ما يُبديهِ ربُّ الأسرة .

البند ٢ – ومِن ثَـمَّ يجبُ عليه بوجهٍ خاصّ :

١° – أن يسهرَ على أن لا يلحقَ ، بأيِّ وجهٍ من الوجوه ، ضررٌ بما جُعِلَ في عُـهْدتهِ من الأموالِ الكنسيَّة ، أو على أن لا يعتريَها تلَف ، فيؤمّـنَها لذلك بعقودِ ضمانٍ إذا اقتضت الضرورة ؛

التشريعات الدينية

§ 2. In statutis determinentur actus, qui fines et modum ordinariae administrationis excedunt; si vero de hac re silent statuta, competit auctoritati, cui persona iuridica immediate subiecta est, consulto consilio competenti huiusmodi actus determinare.

§ 3. Nisi quando et quatenus in rem eius versum est, persona iuridica non tenetur respondere de actibus ab administratoribus invalide positis.

CAN. 1025 - Antequam administrator bonorum ecclesiasticorum suum officium init, debet:

1° coram Hierarcha vel eius delegato promissionem facere se proprium officium fideliter impleturum;

2° accurato inventario ab Hierarcha recognito bonorum ecclesiasticorum suae administrationi commissorum subscribere.

CAN. 1026 - Inventarii bonorum ecclesiasticorum alterum exemplar asservetur in archivo personae iuridicae, ad quam pertinent, alterum in archivo curiae eparchialis; in utroque exemplari quaelibet mutatio adnotetur, quam patrimonium stabile eiusdem personae iuridicae subire contingit.

CAN. 1027 - Auctoritates debent curare, ut administratores bonorum ecclesiasticorum opportunas praestent cautiones iure civili validas, ne quid Ecclesia detrimenti capiat eisdem administratoribus morientibus vel ab officio cessantibus.

CAN. 1028 - § 1. Omnis administrator bonorum ecclesiasticorum diligentia boni patris familias suum officium implere tenetur.

§ 2. Exinde praecipue debet:

1° vigilare, ne bona ecclesiastica suae curae concredita quoquo modo pereant neve quid detrimenti capiant initis in hunc finem, quatenus opus est, contractibus assecurationis;

التشريعات الدينية

٢ – أن يتقيَّدَ بأحكامِ الحقِّ القانونيِّ والشرعِ المدنيِّ، فضلاً عمّا يطلبهُ المؤسِّسُ أو الواهبُ أو السلطةُ ذاتُ الصلاحيّة. وأن يحترزَ بوجهٍ خاصٍّ من أن يَلحقَ ضررٌ بالكنيسةِ من جرّاءِ عدمِ التقيُّدِ بالشرعِ المدنيِّ؛

٣ – أن يُوجبَ أداءَ دخلِ الأموالِ والغَلاّتِ أداءً دقيقًا وفي الوقتِ اللازم، وأن يُحفَظَ ذلك في أمان، ويُنفَقَ وفقًا لنيّةِ المؤسِّسِ أو النُظمِ الشرعيّة؛

٤ – أن يُعنَى بتسديدِ فوائدِ الديونِ أو الرُّهونِ في الوقتِ المحدَّد، ثُمَّ بأن يُعادَ رأسُ المال في الوقتِ المُلائِم.

٥ – أن يوظِّفَ لمنفعةِ الكنيسةِ أو الشخصِ القانونيِّ ما قد يكونُ تبقّى من المالِ بعد القيامِ بالنفقات، إذا أمكنَ توظيفُه على وجهٍ مفيد، وذلك برضى الرئيسِ الكنسيِّ؛

٦ – أن يَجعلَ دفاترَ الداخلِ والخارجِ منظّمةً تنظيمًا حسنًا؛

٧ – أن يُنظّم تقريرًا لكلِّ سنةٍ من سني إدارته؛

٨ – أن يُرتّبَ الوثائقَ التي ترتكزُ عليها حقوقُ الشخصِ القانونيِّ في الأموالِ الكنسيّة، وأن يحفظَها في خزانةِ المحفوظات، وأن يُودِعَ نُسَخَها الأصليّةَ في خزانةِ الديوانِ الأبرشيِّ، إذا أمكنَ ذلك في يُسْر.

البند ٣ – يُحرَّض مُديرو الأموالِ الكنسيَّةِ أشدَّ التحريض على أن يُقيموا لكلِّ سنةٍ موازنةً لما يتوقّعونه من داخلٍ وخارج؛ ولكن يعودُ إلى الشرعِ الخاصِّ أن يفرضَ عليهم ذلك ويحدّدَ تحديدًا أكثرَ دقّةً طريقةَ إخراجه.

القانون ١٠٢٩ – لا يجوزُ لمديرِ الأموالِ الكنسيّةِ أن يتبرّعَ، من الأموالِ المنقولةِ التي لا تدخلُ في رأسِ المالِ الثابت، إلّا بهباتٍ محدودةٍ وفقًا لما جرَت عليه العادةُ الشرعيّة، ولسببٍ صوابيٍّ من أسبابِ التّقوى أو المحبّة.

القانون ١٠٣٠ – يجبُ على مديرِ الأموال الكنسيّة:

١ – أن يتقيّدَ تقيُّدًا تامًّا، في استئجارِ العُمّال، بقانونِ العملِ المدنيِّ والحياةِ الاجتماعيّة، وفقًا للمبادئِ التي وَضعتها الكنيسةُ؛

التشريعات الدينية

2° normas servare iuris canonici et civilis necnon ea, quae a fundatore vel donatore aut ab auctoritate competenti imposita sunt, et praesertim cavere, ne ex iuris civilis inobservantia damnum Ecclesiae obveniat;

3° reditus bonorum ac proventus accurate et iusto tempore exigere exactosque tuto servare et secundum fundatoris mentem aut legitimas normas impendere;

4° curare, ut foenus vel mutui vel hypothecae causa solvendum statuto tempore solvatur et debiti summa capitalis opportune reddatur;

5° pecuniam, quae de expensis forte superest et utiliter collocari potest, de consensu Hierarchae in fines Ecclesiae vel personae iuridicae collocare;

6° accepti et expensi libros bene ordinatos habere;

7° rationem administrationis exeunte unoquoque anno componere;

8° documenta, quibus iura personae iuridicae in bona ecclesiastica nituntur, ordinare et in archivo asservare, authentica vero eorum exemplaria, ubi commode fieri potest, in archivo curiae eparchialis deponere.

§ 3. Praevisio accepti et expensi, ut ab administratoribus bonorum ecclesiasticorum quotannis componatur, enixe commendatur; ius particu*lare autem potest eam praecipere et pressius determinare modum, quo exhibenda est.

CAN. 1029 - Administrator bonorum ecclesiasticorum de bonis mobilibus, quae ad patrimonium stabile non pertinent, donationes praeterquam moderatas secundum legitimam consuetudinem ne faciat nisi iusta de causa pietatis aut caritatis.

CAN. 1030 - Administrator bonorum ecclesiasticorum:

1° in operarum locatione etiam ius civile circa laborem et vitam socialem adamussim servet secundum principia ab Ecclesia tradita;

٢ – أن يَدفعَ، لمن يقومونَ بعملهم بموجبِ اتّفاقِ عمل، أجرًا عادلاً، بحيثُ يتمكّنونَ من تأمينِ الضروريّاتِ تأمينًا لائِقًا لهم ولِذَويهم.

القانون ١٠٣١ – **البند ١** – يجبُ على مديرِ الأموالِ الكنسيّةِ أن يؤدّي كلَّ سَنةٍ الحسابَ عن الإدارةِ الى رئيسهِ الكنسيِّ الخاصّ؛ وتُرذلُ العادةُ المخالِفة.

البند ٢ – يجبُ على مديرِ الأموالِ الكنسيّةِ أن يؤدّي، عن الأموالِ الزمنيّةِ المقدَّمةِ للكنيسة، حسابًا علنيًّا يَجري فيه على الطريقةِ التي يُقرُّها الشّرعُ الخاصّ، ما لم يُقرَّ غيرَ ذلك الرئيسُ الكنسيُّ المحليُّ لسببٍ خطير.

القانون ١٠٣٢ – على مديرِ الأموالِ الكنسيّةِ أن لا يكونَ طرَفًا في محكمةٍ مدنيّةٍ بصفةِ مُدَّعٍ أو مدَّعى عليه باسم الشخصِ القانونيِّ إلّا بإذنٍ من رئيسه الكنسيّ.

القانون ١٠٣٣ – يجبُ على مديرِ الأموالِ الكنسيّة، الذي يتركُ منصبَه أو وظيفتَه اعتباطاً. أن يعوّضَ من الضَّررِ الذي قد يَلحقُ بالكنيسةِ من جرّاءِ تَرْكه.

الفصل الثّالث

في العقود ولا سيَّما نقل الملكيَّة

القانون ١٠٣٤ – ما هو مرسومٌ في الشرعِ المدنيِّ حيثُ أُبرمَ العقدُ، في شأنِ العقودِ بوجهٍ عامٍّ أو خاصّ، وفي شأنِ الإيفاءات، يكونُ أيضاً مُطبّقًا في الحقِّ القانونيِّ في شأنِ الأمورِ الخاضعةِ لسلطةِ الكنيسةِ مع المفاعيلِ نفسِها.

القانون ١٠٣٥ – **البند ١** – لكي تُنقلَ ملكيّةُ الأموالِ الكنسيّةِ التي تتألّفُ منها شرعًا أملاكُ الشخصِ القانونيِّ الثابتةُ يُشترَط:

١ً –أن يكونَ هنالكَ سببٌ عادلٌ من مثلِ الضرورةِ المُلِحَّة، أو الفائدةِ الواضحة، أو التقوى، أو المحبّة، أو الداعي الرعائيّ؛

٢ً – أن يُثمّن خُبراءُ بالكتابةِ ما يُراد نقلُ ملكيّته؛

التشريعات الدينية

2° eis, qui operam ex condicto praestant, iustam remunerationem tribuat ita, ut suis et suorum necessitatibus convenienter providere possint.

CAN. 1031 - § 1. Reprobata contraria consuetudine administrator bonorum ecclesiasticorum singulis annis rationem administrationis proprio Hierarchae reddere debet.

§ 2. De bonis temporalibus, quae Ecclesiae offeruntur, administrator bonorum ecclesiasticorum rationem publice reddat secundum modum iure particulari statutum, nisi Hierarcha loci gravi de causa aliud statuit.

CAN. 1032 - Administrator bonorum ecclesiasticorum litem nomine personae iuridicae ne incohet neve contestetur in foro civili nisi de licentia Hierarchae proprii.

CAN. 1033 - Administrator bonorum ecclesiasticorum, qui officium vel munus arbitratu suo dimisit, ad restitutionem tenetur, si ex arbitraria dimissione damnum Ecclesiae obvenit.

Caput III

De contractibus, praesertim de alienationibus

CAN. 1034 - Quae ius civile territorii, ubi contractus initur, statuit de contractibus tam in genere quam in specie, et de solutionibus, eadem iure canonico in re, quae potestati Ecclesiae subest, eisdem cum effectibus serventur.

CAN. 1035 - § 1. Ad alienanda bona ecclesiastica, quae ex legitima assignatione patrimonium stabile personae iuridicae constituunt, requiritur:

1° iusta causa veluti urgens necessitas, evidens utilitas, pietas, caritas vel ratio pastoralis;

2° aestimatio rei alienandae a peritis scripto facta;

التشريعات الدينية

٣ – أن توافق بالكتابةِ السلطةُ ذاتُ الصلاحيّةِ في الحالاتِ التي يُقِرُّها الشرع، وإلّا كان نقلُ الملكيّة باطلاً.

البند ٢ – يجبُ التقيّدُ بالاحتياطاتِ الأخرى التي تُقرُّها السلطةُ ذاتُ الصلاحيّةِ تجنُّبًا لما قد يَلحقُ الكنيسةَ من ضررٍ.

القانون ١٠٣٦ – البند ١ – إذا كانت قيمةُ الأموالِ الكنسيّةِ التي يُنوى نقلُ ملكيّتِها ضمنَ الحدِّ الأدنى والحدِّ الأقصى اللذين حدَّدهما الكرسيُّ الرسوليّ أو سينودسُ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيّةِ لا بُدَّ من موافقةِ:

١ – مجلسِ الأمورِ الاقتصاديّةِ ومجمعِ المستشارينَ الأبرشيّينَ إذا كان الأمرُ يتعلّقُ بأموالِ الأبرشيّة؛

٢ – الأسقفِ الأبرشيِّ الذي يحتاجُ والحالةُ هذهِ الى موافقةِ مجلسِ الأمورِ الاقتصاديّةِ وهيئةِ المستشارينَ الأبرشيّين، إذا كان الأمرُ يتعلّقُ بأموالِ شخصٍ قانونيٍّ خاضعٍ لهذا الأسقفِ الأبرشيّ نفسه؛

٣ – السلطةِ المعيَّنةِ في التبّيكونِ أو في القوانين، إذا كان الأمرُ يتعلَّقُ بأموالِ شخصٍ قانونيٍّ غيرِ خاضعٍ للأسقفِ الأبرشيّ.

البند ٢ – في الكنائسِ البطريركيّة، إذا كانت قيمةُ الأموالِ تتجاوزُ الحدَّ الأقصى الذي أقرَّه سينودسُ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيّة، ولكن من غيرِ أن يتضاعف، كان لا بُدَّ مِن موافقة:

١ – البطريركِ بموافقةِ السينودسِ الدائم. إذا كان الأمرُ يتعلَّق بأموالِ أبرشيّةٍ واقعةٍ ضمنَ حدودِ ولايةِ الكنيسةِ البطريركيّة، ما لم يَرسم غيرَ ذلك الشرعُ الخاصُّ في تلك الكنيسة؛

٢ – الأسقفِ الأبرشيِّ بل البطريركِ بموافقةِ السينودسِ الدائم، إذا كانَ الأمرُ يتعلَّقُ بأموالِ شخصٍ قانونيٍّ خاضعٍ لأسقفٍ أبرشيٍّ يمارِسُ سلطتَه في نطاقِ ولايةِ الكنيسةِ البطريركيّة؛

٣ – البطريركِ بموافقةِ السينودسِ الدائم، إذا كان الأمر يتعلَّقُ بأموالِ شخصٍ

التشريعات الدينية

3° in casibus iure praescriptis consensus auctoritatis competentis scripto datus, sine quo alienatio invalida est.

§ 2. Aliae quoque cautelae ab auctoritate competenti praescriptae serventur, ut Ecclesiae damnum vitetur.

CAN. 1036 - § 1. Si valor bonorum ecclesiasticorum, quorum alienatio proponitur, continetur intra summam minimam et summam maximam a Synodo Episcoporum Ecclesiae patriarchalis vel a Sede Apostolica statutam, requiritur consensus:

1° consilii a rebus oeconomicis et collegii consultorum eparchialium, si agitur de bonis eparchiae;

2° Episcopi eparchialis, qui in casu eget consensu consilii a rebus oeconomicis et collegii consultorum eparchialium, si agitur de bonis personae iuridicae eodem Episcopo eparchiali subiectae;

3° auctoritatis in typico vel statutis determinatae, si agitur de bonis personae iuridicae Episcopo eparchiali non subiectae.

§ 2. In Ecclesiis patriarchalibus, si valor bonorum summam maximam a Synodo Episcoporum Ecclesiae patriarchalis statutam excedit, sed non duplo, requiritur consensus:

1° Patriarchae datus de consensu Synodi permanentis, si agitur de bonis eparchiae intra fines territorii Ecclesiae patriarchalis sitae, nisi ius particulare eiusdem Ecclesiae aliud fert;

2° Episcopi eparchialis necnon Patriarchae datus de consensu Synodi permanentis, si agitur de bonis personae iuridicae Episcopo eparchiali intra fines territorii Ecclesiae patriarchalis potestatem suam exercenti subiectae;

3° Patriarchae datus de consensu Synodi permanentis, si agitur de

التشريعات الدينية

قانونيٍّ غيرِ خاضعٍ للأسقفِ الأبرشيّ، وموجودٍ ضمنَ حدودِ رقعةِ الكنيسةِ البطريركيّة، وإن كان الشخصُ يتمتّعُ بعصمةِ الشرعِ الحبَريّ.

البند ٣ – في الكنائسِ البطريركيّة، إذا تجاوزت قيمةُ الأموال ضِعْفَ الحدِّ الأقصى الذي أقرَّه سينودسُ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيّة، وإذا كان الأمرُ يتعلّقُ بأشياءَ ثمينةٍ أو بنذورٍ موهوبةٍ للكنيسة، يجبُ التقيّد بالبند ٢، إلّا أنَّ البطريركَ بحاجةٍ الى موافقةِ السينودسِ نفسه.

البند ٤ – في الحالاتِ الأُخرى لا بُدَّ من موافقةِ الكرسيِّ الرسوليِّ إذا تجاوزت قيمةُ الأموالِ الحدَّ الأقصى الذي أقرّه أو وافق عليه الكرسيُّ الرسوليُّ نفسه، وإذا كان الأمرُ يتعلّقُ بأشياءَ ثمينةٍ أو بنذورٍ موهوبةٍ للكنيسة.

القانون ١٠٣٧ – لِنَقلِ الأموالِ الزمنيّةِ في الكنيسةِ البطريركيّةِ أو في أبرشيّةِ البطريركِ يحتاجُ البطريرك الى:

١ – استشارةِ السينودسِ الدائمِ إذا كانت قيمةُ الأموالِ ما بينَ الحدِّ الأدنى والحدِّ الأقصى اللّذينِ أقرَّهما سينودسُ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركية، وإذا كان الأمرُ يتعلَّقُ بأموالِ الكنيسةِ البطريركيّة؛ ولكن إذا كانَ الأمرُ لا يتعلَّقُ إلّا بأموالِ أبرشيّةِ البطريركِ فيجبُ التقيُّد بالقانون ١٠٣٦، البند ١، الرقم ١؛

٢ – موافقةِ السينودسِ الدائم، إذا تجاوزت قيمةُ الأموالِ الحدَّ الأقصى الذي أقرّهُ سينودسُ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيّة، على أن لا تكونَ الضّعف؛

٣ – موافقةِ سينودسِ الأساقفةِ في الكنيسةِ البطريركيّة، إذا كانت قيمةُ الأموالِ تتجاوزُ ضعفَ الحدِّ الأقصى، وإذا كان الأمرُ يتعلَّقُ بأشياءَ ثمينةٍ أو بنذورٍ موهوبةٍ للكنيسة.

القانون ١٠٣٨ – **البند ١** – على الأشخاصِ الذين يُطلَبُ منهم شرعًا أن يُقدِّموا مشورةً أو موافقةً أو تثبيتًا في نقلِ ملكيّةِ الأموال الكنسيّة، أن لا يُقدِّموا المشورةَ أو الموافقةَ أو التّثبيتَ إلّا بعد الاطّلاعِ الدقيقِ على حالةِ الشخصِ القانونيِّ الاقتصاديّةِ الذي يجري السعيُ في نقلِ ملكيّةِ أموالِهِ الزمنيّة، وعلى ما جَرى من نقلٍ سابقٍ للملكيّات.

التشريعات الدينية

bonis personae iuridicae Episcopo eparchiali non subiectae, etsi iuris pontificii, quae intra fines territorii Ecclesiae patriarchalis sita sunt.

§ 3. In Ecclesiis patriarchalibus, si valor bonorum summam maximam a Synodo Episcoporum Ecclesiae patriarchalis statutam duplo excedit et, si de rebus pretiosis vel ex voto Ecclesiae donatis agitur, servetur § 2, sed Patriarcha indiget consensu eiusdem Synodi.

§ 4. *In ceteris casibus requiritur consensus Sedis Apostolicae, si* valor bonorum excedit summam ab ipsa Sede Apostolica statutam vel approbatam et, si de rebus pretiosis vel ex voto Ecclesiae donatis agitur.

CAN. 1037 - Ad alienanda bona temporalia Ecclesiae patriarchalis vel eparchiae Patriarchae, Patriarcha indiget:

1° consilio Synodi permanentis, si valor bonorum continetur intra summam minimam et summam maximam a Synodo Episcoporum Ecclesiae patriarchalis statutam et si de bonis Ecclesiae patriarchalis agitur; si vero nonnisi de bonis eparchiae Patriarchae agitur, servandus est can. 1036, § 1, n. 1;

2° consensu Synodi permanentis, si valor bonorum summam maximam a Synodo Episcoporum Ecclesiae patriarchalis statutam excedit, sed non duplo;

3° consensu Synodi Episcoporum Ecclesiae patriarchalis, si valor bonorum eandem summam duplo excedit et si de rebus pretiosis vel ex voto Ecclesiae donatis agitur.

CAN. 1038 - § 1. Ii, quorum consilium, consensus vel confirmatio ad alienanda bona ecclesiastica iure requiritur, ne dent consilium, consensum vel confirmationem, antequam exacte edocti sunt de statu oeconomico personae iuridicae, cuius bona temporalia alienanda proponuntur, et de alienationibus iam peractis.

التشريعات الدينية

البند ٢ – لا تُعَدُّ المشورةُ أو الموافقةُ أو التثبيتُ مُقدَّمةً إلَّا إذا ذكِرَ في طلبها نقلُ الملكياتِ التي جَرت سابقًا.

القانون ١٠٣٩ – لا بُدّ لأيِّ نقلِ ملكيّةٍ من موافقةِ مَن يهمّهُم الأمر.

القانون ١٠٤٠ – إذا نُقلت ملكيَّةُ أموالٍ كنسيّةٍ على خلافِ مراسيمِ الحقِّ القانونيِّ، وكان ذلكَ صحيحًا في الشرعِ المدنيِّ، كان على السلطةِ الأعلى مِن تلك التي أَتمَّتْ هذا النقلَ، أن تزنَ الأمورَ كلَّها بميزانِ الفطنة، وتَرى هل تتقدّم بدعوى، وأيِّ دعوى، ومَن يتقدَّم بالدعوى، وعلى مَن يكون الادّعاء للمطالبةِ بحقوقِ الكنيسة.

القانون ١٠٤١ – في ما عدا الأمورَ القليلةَ الأهميّة، لا يجوزُ بيعُ أو تأجيرُ الأموالِ الكنسيّةِ لمديريها أنفسِهم، أو لذوي قرباهم الدمويّةِ أو الأهليّةِ حتى الدرجةِ الرابعةِ بالتضمّن، بدونِ إذنٍ خاصٍّ من السلطةِ المذكورة في القانونين ١٠٣٦ و ١٠٣٧.

القانون ١٠٤٢ – يجبُ التقيّدُ بالقوانين ١٠٣٥ – ١٠٤١ لا في أمرِ نقلِ الملكيّةِ وحسبُ، بل في كل عمليّةٍ أيضاً يمكنُ أن تؤولَ إلى نقصٍ في رأسِ مالِ الشخصِ القانونيِّ.

الفصل الرَّابع
في الإرادات والأوقاف التَّقويَّة

القانون ١٠٤٣ – **البند ١** – مَن يستطيعُ التقريرَ الحُرَّ في شأنِ أموالهِ عن حقٍّ طبيعيٍّ أو قانونيٍّ، يستطيعُ أيضاً، بفعلٍ بين الأحياءِ أو بفعلٍ بسببِ الموت، أن يتركَ مالاً للمشاريعِ التقويّة.

البند ٢ – يجبُ التقيُّدُ بمراسيمِ الشرعِ المدنيِّ، إن أمكنَ ذلك، في الإراداتِ الأخيرةِ لخيرِ الكنيسة، وإذا أُهملتْ يُنبَّه الورَثةُ الى الواجبِ الذي يَقعُ عليهم بتنفيذِ إرادةِ الموصي.

التشريعات الدينية

§ 2. Consilium, consensus aut confirmatio pro non datis habentur, nisi in eis petendis exprimuntur alienationes iam peractae.

CAN. 1039 - Pro quacumque alienatione requiritur consensus eorum, quorum interest.

CAN. 1040 - Si bona ecclesiastica contra praescripta iuris canonici alienata sunt, sed alienatio iure civili valida est, auctoritas superior illius, qui talem alienationem peregit, decernat omnibus mature perpensis, an et qualis actio, a quonam et contra quemnam proponenda sit ad Ecclesiae iura vindicanda.

CAN. 1041 - Nisi res est minimi momenti, bona ecclesiastica propriis administratoribus eorumque coniunctis usque ad quartum gradum consanguinitatis aut affinitatis non sunt vendenda aut locanda sine speciali auctoritatis, de qua in cann. 1036 et 1037, licentia.

CAN. 1042 - Cann. 1035 - 1041 servari debent non solum in alienatione, sed etiam in quolibet negotio, quo condicio patrimonialis personae iuridicae peior fieri potest.

Caput IV

De piis voluntatibus et de piis fundationibus

CAN. 1043 - § 1. Qui ex iure naturae vel canonico libere potest de suis bonis statuere, potest etiam ad pias causas sive per actum inter vivos sive per actum mortis causa bona relinquere.

§ 2. In ultimis voluntatibus in bonum Ecclesiae serventur, si fieri potest, praescripta iuris civilis; si servata non sunt, heredes moneantur de obligatione, qua tenentur, implendi testatoris voluntatem.

التشريعات الدينية

القانون ١٠٤٤ – يجبُ تنفيذُ إرادةِ المؤمنينَ تنفيذًا شديدَ الدقّةِ في الأموالِ التي وَهبوها أو أَوصَوا بها للمشاريعِ التَّقويّة، سواءٌ كانَ ذلك بفعلٍ بين الأحياءِ أو بسببِ الموت، والتي قُبِلتَ شرعًا، وأن يَشملَ التنفيذُ أيضاً طريقةَ إدارةِ الأموالِ وإنفاقها، مع التقيُّدِ بالقانون ١٠٤٥.

القانون ١٠٤٥ – **البند ١** – الرئيسُ الكنسيُّ هو منفِّذُ جميعِ الإراداتِ التقويّة، سواءٌ كانت بسببِ الموتِ أو بينَ الأحياء.

البند ٢ – من هذا الحقِّ يستطيعُ الرئيسُ الكنسيُّ بل يجبُ عليه، بالزيارةِ أيضاً، أن يسهرَ على تنفيذِ الإراداتِ التقويّة، كما يجبُ على المنفِّذينَ الآخَرين أن يؤدّوا له الحسابَ بعدَ القيامِ بمهمّتهم.

البند ٣ – القيودُ المضافةُ الى الإراداتِ الأخيرةِ والمخالِفةِ لحقِّ الرئيسِ الكنسيِّ هي بمثابةِ غير الملحَقة بها.

القانون ١٠٤٦ – **البند ١** – مَن يقبل أموالاً معهودًا له بها لأجلِ مشاريعَ تقويّةٍ سواءٌ كان ذلك بفعلٍ بين الأحياءِ أو بسببِ الموت، يجب أن يوقفَ الرئيسَ الكنسيَّ على العُهْدة، وأن يبيّنَ له أمثالَ هذهِ الأموالِ جميعًا وما يرافقُها من أعباء؛ ولكن إذا رفضَ ذلك الواهبُ رفضاً صريحًا وقاطعًا، وجبَ رفضُ العهدة.

البند ٢ – على الرئيسِ الكنسيِّ أن يَطلبَ أن تكونَ الأموالُ المعهودُ بها في مأمن، وأن يَسهرَ، وفقًا للقانون ١٠٤٥، البند ٢، على أن تبلُغَ الإرادةُ التقويّةُ هدفَها.

البند ٣ – إذا كانَ الأمرُ يتعلَّقُ بأموالٍ معهودٍ بها لِعُضْوِ مؤسَّسةٍ رهبانيّة، أو عضوِ إحدى جمعيّاتِ الحياةِ المشتركةِ على غِرارِ الرهبان، وكانت هذه الأموالُ موجَّهةً الى كنائسِ المكانِ أو الأبرشيّة، أو إلى المؤمنينَ المسيحيّين، الذين لهم هنالك مسكن، أو إلى مساعدةِ المشاريعِ التقويّة، فالرئيسُ الكنسيُّ المذكور في البندين ١ و ٢ هو الرئيسُ الكنسيُّ المحليّ.

القانون ١٠٤٧ – **البند ١** – المؤسَّساتُ التقويّةُ هي في الشرع:

١° – المؤسّساتُ التقويّةُ المستقلّة، أي مُجمَّعاتُ الأشياءِ الموجَّهةِ إلى أعمالِ التقوى،

التشريعات الدينية

CAN. 1044 - Voluntates christifidelium bona sua in pias causas donantium vel relinquentium sive per actum inter vivos sive per actum mortis causa legitime acceptatae diligentissime impleantur etiam circa modum administrationis et erogationis bonorum firmo can. 1045.

CAN. 1045 - § 1. Hierarcha omnium piarum voluntatum tam mortis causa quam inter vivos exsecutor est.

§ 2. Hoc ex iure Hierarcha vigilare potest ac debet etiam per visitationem, ut piae voluntates impleantur, eique ceteri exsecutores perfuncto munere rationem reddere debent.

§ 3. Clausulae huic Hierarchae iuri contrariae ultimis voluntatibus adiectae pro non appositis habentur.

CAN. 1046 - § 1. Qui bona ad pias causas sive per actum inter vivos sive per actum mortis causa fiduciarie accepit, debet de sua fiducia Hierarcham proprium certiorem facere eique omnia talia bona cum oneribus adiunctis indicare; si vero donator id expresse et omnino prohibuit, fiduciam ne acceptet.

§ 2. Hierarcha debet exigere, ut bona fiduciaria in tuto collocentur, et ad normam can. 1045, § 2 vigilare, ut pia voluntas ad effectum ducatur.

§ 3. Si agitur de bonis fiduciariis alicui sodali instituti religiosi vel societatis vitae communis ad instar religiosorum commissis, quae destinata sunt loci vel eparchiae ecclesiis, christifidelibus, qui ibidem domicilium habent, aut piis causis iuvandis, Hierarcha, de quo in §§ 1 et 2, est Hierarcha loci.

CAN. 1047 - § 1. Piae fundationes in iure sunt:

1° piae fundationes autonomae, scilicet universitates rerum ad

التشريعات الدينية

أو الرسالةِ، أو المحبّةِ الروحيّةِ أو الزّمنيّةِ، والتي تَجعلُ منها السلطةُ ذاتُ الصلاحيّةِ شخصاً قانونيًّا؛

٢ – المؤسّساتُ التقويّةُ غيرُ المستقلّة، أي الأموالُ الزمنيّةُ التي تُقدَّم، بوجهٍ من الوجود، الى شخصٍ قانونيٍّ على أن تُوظَّفَ مدى أجلٍ طويل، يحدّدُه الشرعُ الخاصّ، وتُجعَلُ مردوداتهُ السنويَّةُ في خدمةِ الأهدافِ المذكورة في الرقم ١.

البند ٢ – إذا أُودعتْ أموالُ المؤسّسةِ التقويَّةِ غيرِ المستقلّةِ الزَّمنيّةِ شخصاً قانونيًّا خاضعًا للأسقفِ الأبرشيّ، يجبُ أن توجَّه، بعد المهلةِ المحدَّدة، الى المؤسّسةِ المذكورة في القانون ١٠٢١، البند ١، ما لم يكن للمؤسِّسِ إرادةٌ صريحةٌ مُغايرة؛ وإلّا فإنّها تعودُ إلى الشخصِ القانونيِّ نفسِه.

القانون ١٠٤٨ – **البند ١** – لا يُنشئُ المؤسّساتِ التقويّةَ المستقلّةَ إلّا الأسقفُ الأبرشيُّ أو إحدى السلطاتِ العُلْيا الأُخرى.

البند ٢ – لكي يستطيعَ الشخصُ القانونيُّ أن يَقبلَ مؤسَّسةً غيرَ مستقلّةٍ قبولاً صحيحًا يحتاجُ الى موافقةٍ خطيّةٍ يمنحُها الرئيسُ الكنسيُّ الخاصّ؛ ولكنَّ الرئيسَ الكنسيَّ لن يمنحَ هذه الموافقةَ قبلَ أن يَثبُتَ له شرعيًّا أنّ في استطاعةِ الشخصِ القانونيِّ أن يضطلعَ بالعبءِ الجديدِ وبالأعباءِ التي سبقَ وقبَلها؛ وإلى ذلك فليَحْرصِ الرئيسُ الكنسيُّ أن يتّفقَ الدّخلُ اتّفاقًا تامًّا والأعباءَ التي عليه حسبَ عادةِ الكنيسةِ الخاصّةِ المستقلّة.

البند ٣ – على الشرعِ الخاصِّ أن يُحدِّدَ الشروطَ الأُخرى التي لا يمكنُ المؤسّساتِ التقويّةَ أن تُنشأَ أو تُقبلَ بدونِها.

القانون ١٠٤٩ – على الرئيسِ الكنسيِّ الذي أَنشأَ مؤسّسةً تقويّةً أو وافقَ على قبولِ مؤسّسةٍ تقويّة، أن يُعيّنَ في الحالِ مكانًا أمينًا تودَعُ فيهِ النقودُ والأموالُ المنقولةُ على أنّها وقفٌ خيريّ، وهكذا تُحفظُ تلك النقودُ وثمنُ تلكَ الأموالِ المنقولةِ، ثمَّ توظَّفُ في أقربِ وقتٍ ممكنٍ في فطنةٍ وفائدةٍ برعايةِ رأيِ الرئيسِ الكنسيِّ نفسِه وحكمته، وبعدَ استشارةِ مَن يعنيهم الأمرُ والمجلسِ ذي الصلاحيّة، وتُجعَلُ لما فيهِ منفعةُ تلكَ المؤسّسةِ عينِها مع الذكرِ الصريحِ والمحدَّدِ للأعباء.

التشريعات الدينية

opera pietatis, apostolatus aut caritatis spiritualis vel temporalis destinatae et ab auctoritate competenti in personam iuridicam erectae;

2° piae fundationes non autonomae, scilicet bona temporalia alicui personae iuridicae quoquo modo data cum onere in diuturnum tempus, iure particulari determinandum, ex reditibus annuis fines, de quibus in n. 1, persequendi.

§ 2. Bona temporalia fundationis non autonomae, si concredita sunt personae iuridicae Episcopo eparchiali subiectae, elapso tempore determinato ad institutum, de quo in can. 1021, § 1, destinari debent, nisi alia fuit voluntas fundatoris expresse manifestata; secus eidem personae iuridicae cedunt.

CAN. 1048 - § 1. Piae fundationes autonomae nonnisi ab Episcopo eparchiali aliave auctoritate superiore erigi possunt.

§ 2. Ut pia fundatio non autonoma a persona iuridica valide acceptari possit, requiritur consensus Hierarchae proprii scripto datus; Hierarcha vero consensum ne det, antequam legitime comperuit personam iuridicam novo oneri suscipiendo et oneribus iam susceptis satisfacere posse; caveat quoque idem Hierarcha, ut reditus omnino respondeant oneribus adiunctis secundum morem propriae Ecclesiae sui iuris.

§ 3. Iuris particularis est determinare ceteras condiciones, sine quibus piae fundationes erigi vel acceptari non possunt.

CAN. 1049 - Hierarcha, qui piam fundationem erexit vel consensum ad piam fundationem acceptandam dedit, statim tutum locum designet, in quo pecunia et bona mobilia dotationis nomine assignata deponantur eum in finem, ut eadem pecunia vel bonorum mobilium pretium custodiantur et quam primum caute et utiliter de prudenti eiusdem Hierarchae iudicio consultis et eis, quorum interest, et consilio competenti collocentur in favorem eiusdem fundationis cum expresse determinata mentione oneris.

التشريعات الدينية

القانون ١٠٥٠ – تُحفَظُ نسْخةٌ من وثائقِ المؤسَّسةِ في خزانةِ محفوظاتِ الديوانِ الأبرشيّ، ونسخةٌ أُخرى في خزانةِ محفوظاتِ الشخصِ القانونيّ.

القانون ١٠٥١ – **البند ١** – معَ التقيّدِ بالقوانين ١٠٤٤ – ١٠٤٦ و ١٠٣١، تُقامُ لائحةٌ بالأعباءِ التي تقع على المؤسَّساتِ التقويّة، وتُعرَضُ في مكانٍ ظاهر، فلا يتعرّضُ القيامُ بالواجبِ للنسيان.

البند ٢ – يُنظَّمُ سجلٌّ يحفَظُ لدى خوري الرعيّةِ أو لدى رئيسِ الكنيسة، ويُدوَّنُ فيه كلُّ عِبْءٍ بمفردِه، والإيفاءُ به، كما تُدوّنُ الحسناتُ.

القانون ١٠٥٢ – **البند ١** – تخفيضُ أعباءِ القيامِ باللّيترجيّا الإلهيّة محفوظٌ للكرسيّ الرسوليّ.

البند ٢ – إذا استُدركَ الأمرُ في صكِّ التأسيسِ استدراكًا صريحًا كانَ باستطاعةِ الرئيسِ الكنسي أن يُخفِّضَ الأعباءَ للقيامِ باللّيترجيّا الإلهيّةِ بسببِ انخفاضِ الدَّخْل.

البند ٣ – يعودُ للأسقفِ الأبرشيّ، عندَ انخفاضِ الدّخل، وعلى مدى هذا الانخفاض، أن يُخفِّضَ عددَ القيام باللّيترجيّا الإلهيّةِ بنسبةِ كميّةِ التقادمِ القائمةِ شرعًا في الأبرشيّةِ، على أن لا يكونَ هنالك من يضطرُّه الواجبُ على زيادةِ التّقادمِ ويمكنُ بنجاحٍ إرغامُه على ذلك.

البند ٤ – يعودُ للأسقفِ الأبرشيّ أيضاً أن يُخفِّضَ الأعباءَ للقيامِ باللّيترجيّا الإلهيّةِ التي تثقلُ المؤسَّسةَ الكنسيّة إذا تبيَّنَ أنَّ الدخلَ غيرُ كافٍ للقيامِ بالأعباءِ التي كان بالإمكانِ القيامُ بها عندَ قبولها.

البند ٥ – الصلاحيّاتُ المذكورةُ في البندين ٣ و ٤ يملكها أيضاً الرؤساءُ العامُّونَ في المؤسَّساتِ الرهبانيَّة، أو جمعيّاتِ الحياةِ المشتركةِ على غِرارِ الرهبانِ الإكليريكيّينَ الخاضعينَ لحقٍّ حبريٍّ أو بطريركيّ.

البند ٦ – الصلاحيّاتُ المذكورة في البندين ٣ و ٤ يستطيعُ الأسقفُ الأبرشيُّ أن يفوّضَها إلى الأسقفِ المساعِدِ فقط، أو الأسقفِ المعاون، أو النائبِ العامّ، أو النائبِ الخاصّ، في غيرِ إمكانٍ لتفويضِ التفويض.

التشريعات الدينية

CAN. 1050 - Documenti fundationis exemplar alterum in archivo curiae eparchialis, alterum in archivo personae iuridicae asservetur.

CAN. 1051 - § 1. Servatis cann. 1044 - 1046 et 1031 *onerum* ex piis fundationibus incumbentium tabella conficiatur, quae in loco patenti exponatur, ne obligationes implendae in oblivionem cadant.

§ 2. Liber habeatur et apud parochum vel rectorem ecclesiae asservetur, in quo singula onera eorumque impletio et eleemosynae adnotentur.

CAN. 1052 - § 1. Reductio onerum Divinam Liturgiam celebrandi reservatur Sedi Apostolicae.

§ 2. Si in documento fundationis de re expresse *cavetur*, Hierarcha ob imminutos reditus onera Divinam Liturgiam celebrandi reducere potest.

§ 3. Episcopo eparchiali competit potestas reducendi ob deminutionem redituum, dum causa perdurat, ad rationem oblationum in eparchia legitime vigentium numerum celebrationum Divinae Liturgiae, dummodo nemo sit, qui obligatione tenetur et utiliter cogi potest ad oblationum augmentum faciendum.

§ 4. Episcopo eparchiali etiam competit potestas reducendi onera Divinam Liturgiam celebrandi, quae instituta ecclesiastica gravant, si reditus ad ea, quae ex eisdem tempore acceptationis onerum obtineri potuerunt, consequenda insufficientes evaserunt.

§ 5. Potestates, de quibus in §§ 3 et 4, habent etiam Superiores generales institutorum religiosorum vel societatum vitae communis ad instar religiosorum clericalium iuris pontificii vel patriarchalis.

§ 6. Potestates, de quibus in §§ 3 et 4, Episcopus eparchialis delegare potest tantummodo Episcopo coadiutori, Episcopo auxiliari, Protosyncello vel Syncellis omni subdelegatione exclusa.

التشريعات الدينية

القانون ١٠٥٣ – تعودُ أيضاً الى السلطاتِ نفسِها المذكورة في القانون ١٠٥٢ صلاحيّةُ نقلِ الأعباءِ للقيامِ باللیترجيّا الإلهيّة، لسببٍ صوابي، الى أيّامٍ أو إلى مؤسّساتٍ تختلفُ عن التي أُقِرَّتْ في صكِّ التأسيس.

القانون ١٠٥٤ – **البند ١** – يستطيعُ الرئيسُ الكنسيّ، لسببٍ صوابيٍّ وضروريٍّ فقط، أن يخفّضَ إراداتِ المؤمنينَ ويُخفّفَها ويبدّلها في ما يتعلّق بالتقادِم أو بالتركاتِ لأهدافٍ تقويّة، وذلكَ إذا مَنحَ المؤسِّسُ للرئيسِ الكنسيِّ الصلاحيّة في ذلكَ بكلامٍ صريح.

البند ٢ – إذا تعذّرَ القيامُ بالأعباءِ المفروضةِ لنقصٍ في الدخلِ أو لسببٍ آخر، ولا ذنبَ للمُدِيرينَ في ذلك، يستطيعُ الرَّئيسُ الكنسيُّ، بعد استشارةِ مَن يهمُّهُم الأمر، واستشارةِ المجلسِ ذي الصلاحيّة، أن يخفّضَ أيضاً تلك الأعباء، في أفضلِ ما يكونُ التقيّدُ بإرادةِ المؤسِّس، وبالقانون ١٠٥٢.

البند ٣ – في الحالاتِ الأخرى المتعلّقةِ بهذا الموضوعِ يجبُ الرجوعُ إلى الكرسيِّ الرسوليِّ أو البطريركِ الذي يتصرّفُ بموافقةِ السينودسِ الدائم.

التشريعات الدينية

CAN. 1053 - Eisdem auctoritatibus, de quibus in can. 1052, potestas insuper competit transferendi iusta de causa onera Divinam Liturgiam celebrandi in dies vel instituta diversa ab illis, quae in fundatione sunt statuta.

CAN. 1054 - § 1. Voluntatum christifidelium bona sua in pias causas donantium vel relinquentium reductio, moderatio, commutatio, si fundator potestatem hanc Hierarchae expresse concessit, ab eodem Hierarcha iusta tantum et necessaria de causa fieri potest.

§ 2. Si exsecutio onerum impositorum ob imminutos reditus aliave de causa nulla administratorum culpa impossibilis evasit, Hierarcha consultis eis, quorum interest, et consilio competenti atque servata quam optime fundatoris voluntate potest eadem onera aeque imminuere firmo can. 1052.

§ 3. In ceteris casibus de re adiri debet Sedes Apostolica vel Patriarcha, qui de consensu Synodi permanentis agat.

التشريعات الدينية

الباب الرّابع والعشرون
في المحاكمات على وجه عامّ

القانون ١٠٥٥ – **البند ١** – موضوعُ المحاكمةِ هو:

أ – حقوقُ الأشخاصِ الطبيعيّينَ أو القانونيّينَ من حيثُ المطالبةُ بها أو المدافعةُ عنها، أو الوقائعُ القانونيّةُ من حيثُ إعلانُها؛

٢ – الجرائمُ من حيثُ إنزالُ المعاقبة عليها.

البند ٢ – أمّا المُنازَعاتُ التي تَنشأُ عن عملٍ قامت به سلطةُ حكمٍ تنفيذيّة، فهي من صلاحيّة السلطةِ العُليا المنصوصِ عليها في القوانين ٩٩٦–١٠٠٦ فقط.

القانون ١٠٥٦ – في الدعاوى المحفوظةِ لأحدِ مجامعِ الكرسيِّ الرسوليّ، يجبُ أن تَتبعَ المحاكمُ القواعِدَ التي يسنُّها ذلك المجمعُ عينُه.

القانون ١٠٥٧ – في دعاوى نقلِ خُدّامِ اللهِ الى مَصفِّ القدّيسين، يجب التقيُّدُ بالقواعدِ التي يضعُها الحبرُ الرومانيّ.

الفصل الأوّل
في المحكمة الصّالحة

القانون ١٠٥٨ – الحبرُ الرومانيُّ لا يُحاكِمُه أحد.

القانون ١٠٥٩ – **البند ١** – بسببِ أَوَّليّةِ الحبرِ الرومانيّ، يحقُّ لأيِّ مؤمنٍ مسيحيٍّ أن يرفعَ دعواه، أيّةً كانت حالُها أو درجتُها من المحاكمةِ، إلى الحبرِ الرومانيِّ نفسِه لينظرَ

التشريعات الدينية

TITULUS XXIV

DE IUDICIIS IN GENERE

CAN. 1055 - § 1. Obiectum iudicii sunt:

1° personarum physicarum vel iuridicarum iura persequenda aut vindicanda vel facta iuridica declaranda;

2° delicta, quod spectat ad.poenam irrogandam.

§ 2. In controversiis vero ortis ex actu potestatis regiminis exsecutivae competens est solummodo auctoritas superior ad normam cann. 996 - 1006.

CAN. 1056 - In causis, quae alicui Dicasterio Sedis Apostolicae reservantur, tribunalia normas ab eodem Dicasterio editas sequantur oportet.

CAN. 1057 - In causis servorum Dei, ut inter Sanctos referantur, serventur normae speciales a Romano Pontifice statutae.

Caput I

De foro competenti

CAN. 1058 - Romanus Pontifex a nemine iudicatur.

CAN. 1059 - § 1. Ob primatum Romani Pontificis integrum est cuilibet christifideli causam suam in quovis statu et gradu iudicii

التشريعات الدينية

٥٧٨ ـــــــ

cognoscendam ad ipsum Romanum Pontificem deferre, qui pro toto orbe catholico iudex est supremus et qui vel ipse per se ius dicit vel per tribunalia Sedis Apostolicae vel per iudices a se delegatos.

§ 2. Haec provocatio tamen ad Romanum Pontificem interposita non suspendit excepto casu appellationis exercitium potestatis iniudice, qui causam iam cognoscere coepit quique idcirco potest iudicium prosequi usque ad sententiam definitivam, nisi constat Romanum Pontificem causam ad se advocavisse.

CAN. 1060 - § 1. Soli Romano Pontifici ius est iudicandi:

1° Patriarchas;

2° Episcopos in causis poenalibus;

3° eos, qui supremum tenent civitatis magistratum;

4° alias causas, quas ipse ad suum advocavit iudicium.

§ 2. Exceptis Episcopis intra fines territorii Ecclesiae patriarchalis potestatem suam exercentibus ceteri Episcopi in causis contentiosis iudicantur a tribunali a Romano Pontifice designato salvo can. 1066, § 2.

§ 3. Iudex de actu vel documento a Romano Pontifice in forma specifica confirmato videre non potest, nisi illius praecessit mandatum.

CAN. 1061 - Coram tribunalibus Sedis Apostolicae conveniri debent personae, quae auctoritatem superiorem infra Romanum pontificem non habent, sive sunt personae physicae in ordine episcopatus non constitutae sive sunt personae iuridicae salvo can. 1063, § 4, nn. 3 et 4.

CAN. 1062 - § 1. Synodus Episcoporum Ecclesiae patriarchalis, salva competentia Sedis apostolicae, est superius tribunal intra fines territorii eiusdem Ecclesiae.

§ 2. Synodus Episcoporum Ecclesiae patriarchalis per secreta suffragia eligere debet ad quinquennium ex suo gremio Moderatorem generalem administrationis iustitiae necnon duos

معه وبرئاستِه محكمة. وإذا كان لأحدِ هؤلاءِ الأساقفةِ الثلاثةِ علاقةٌ بالقضيَّةِ أو كانَ لا يستطيعُ الحضور، فَلْيستبْدِلْهُ البطريركُ بأسقفٍ آخرَ بموافقةِ السينودسِ الدائم؛ وكذلكَ في حال ردّ القاضي، فَلْيُدبّرِ الأمرَ البطريركُ بموافقةِ السينودسِ الدائم.

البند ٣ – لهذهِ المحكمةِ أن تقضيَ في المنازَعاتِ بينَ الأبرشيّات، أو بينَ الأساقفةِ، حتّى الأساقفةِ الفخريّين.

البند ٤ – الاستئنافُ في هذه القضايا يكونُ الى سينودسِ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيّةِ مع استبعادِ أيِّ استئنافٍ آخر، والتقيّد بالقانون ١٠٥٩.

البند ٥ – للمُشرفِ العامِّ على ممارسةِ العدالةِ حقُّ السهرِ على جميعِ المحاكمِ القائمةِ ضمنَ حدودِ رقعةِ الكنيسة البطريركيةِ. وله كذلك الحقُّ في التقريرِ بالنسبةِ إلى ردِّ أيِّ قاضٍ من المحكمةِ العاديّةِ للكنيسةِ البطريركيّة.

القانون ١٠٦٣ – البند ١ – على البطريركِ أن يُقيمَ محكمةً عاديّةً للكنيسةِ البطريركيّةِ متميّزةً عن محكمةِ الأبرشيّةِ البطريركيّة.

البند ٢ – يكونُ لهذهِ المحكمةِ رئيسٌ خاصّ، وقضاة، ومحامٍ عن العدل، ومحامٍ عن الوثاق، وموظّفون آخَرون ضروريّون. هؤلاءِ جميعًا يُعيّنُهم البطريركُ بموافقةِ السينودسِ الدائم. والرئيسُ والقضاةُ والمحامي عن العدلِ والمحامي عن الوثاقِ لا يمكنُ أن يُقيلَهم إلّا سينودسُ أساقفةِ الكنيسةِ البطريركيّة. أمّا الاستقالةُ مِن منصبِهم فيُمكنُ أن يَقبلَها البطريركُ وحدَه.

البند ٣ – هذهِ المحكمةُ هي محكمةُ الاستئنافِ في الدرجةِ الثانيةِ والدرجاتِ اللاحقة، بمؤازرةِ قضاةٍ يَعملونَ بالتناوب، للدعاوى التي قُضِيَ فيها في المحاكمِ الدُّنيا. هذه المحكمةُ لها أيضاً حقوقُ المحكمةِ المتروبوليتيّةِ في الأماكنِ الجغرافيّةِ للكنيسة البطريركيّةِ حيثُ لم تَنشأْ بعدُ أقاليمُ.

البند ٤ – لهذه المحكمةِ الصلاحيّةُ في أن تَحْكُم في الدرجةِ الأولى، والدرجاتِ اللاحقة، بوساطةِ قضاةٍ يعملونَ بالتناوُبِ في دعاوى:

أ – الإكسرخوسين ومُفوَّضِي البطريركِ إذا لم يكونوا أساقفة؛

التشريعات الدينية

Episcopos, qui cum eo praeside constituunt tribunal; si vero unus ex his tribus Episcopis est in causa vel adesse non potest, Patriarcha de consensu Synodi permanentis ei alium Episcopum substituat; item in casu recusationis videat Patriarcha de consensu Synodi permanentis.

§ 3. Huius tribunalis est iudicare causas contentiosas sive eparchiarum sive Episcoporum, etiam Episcoporum titularium.

§ 4. Appellatio in his causis fit ad Synodum Episcoporum Ecclesiae patriarchalis ulteriore appellatione remota salvo can. 1059.

§ 5. Moderatori generali administrationis iustitiae est ius vigilandi omnibus tribunalibus intra fines territorii Ecclesiae patriarchalis sitis necnon ius decisionem ferendi in recusatione contra aliquem iudicem tribunalis ordinarii Ecclesiae patriarchalis.

CAN. 1063 - § 1. Patriarcha erigere debet tribunal ordinarium Ecclesiae patriarchalis a tribunali eparchiae Patriarchae distinctum.

§ 2. Hoc tribunal proprium praesidem, iudices, promotorem iustitiae, defensores vinculi aliosque necessarios administros habeat a Patriarcha de consensu Synodi permanentis nominatos; praeses, iudices, promotor iustitiae necnon defensores vinculi amoveri non possunt nisi a Synodo Episcoporum Ecclesiae patriarchalis, renuntiationem vero ab officio Patriarcha solus acceptare potest.

§ 3. Hoc tribunal est tribunal appellationis in secundo et in ulterioribus gradibus iudicii ope iudicum, qui sibi invicem succedunt, pro causis in tribunalibus inferioribus iam definitis; huic tribunali competunt etiam iura tribunalis metropolitani eis in locis territorii Ecclesiae patriarchalis, ubi provinciae erectae non sunt.

§ 4. Huic tribunali competit iudicare ope iudicum, qui sibi invicem succedunt, in primo et in ulterioribus gradibus iudicii causas:

1° Exarchorum et delegatorum Patriarchae, qui Episcopi non sunt;

التشريعات الدينية

٢ً – الأشخاصِ الطبيعيّينَ أو القانونيّينَ الخاضعينَ مباشرةً للبطريرك؛

٣ً – مؤسَّساتِ الحياةِ المكرَّسةِ الحبريّة؛

٤ً – رئيسِ مؤسَّسةِ حياةٍ مكرَّسةٍ حبريّة، ليس له في المؤسَّسةِ عينِها رئيسٌ ذو سلطانٍ قضائيّ؛

٥ً – الدعاوى المحفوظةِ لهذه المحكمةِ بحكمِ ما يرسمُه الشرعُ الخاصّ.

القانون ١٠٦٤ – البند ١ – المحكمةُ المتروبوليتيّة، غيرُ المميَّزةِ عن محكمةِ أبرشيّةِ المتروبوليت، هي محكمةُ الاستئنافِ لدعاوى محاكمِ الأبرشيّات.

البند ٢ – الدعاوى التي ينظرُ فيها في الدرجةِ الأولى المتروبوليتُ أو أيُّ أسقفٍ أبرشيٍّ آخرَ ليسَ مِن سلطةٍ عُليا عليه دونَ الحبرِ الرومانيّ، يجبُ استئنافُها الى المحكمةِ التي يختارانِها هما على وجهٍ ثابتٍ بموافقةِ الكرسيِّ الرسوليّ، مع مراعاةِ القانونَيْنِ ١٣٩ و١٧٥.

القانون ١٠٦٥ – محكمةُ الدرجةِ الثالثةِ هي الكرسيُّ الرسوليّ، ما لم ينصَّ الشرعُ العامُّ بصراحةٍ على غيرِ ذلك.

القانون ١٠٦٦ – البند ١ – القاضي البدائيُّ في كلِّ أبرشيةٍ، وفي كلِّ الدعاوى التي لا يَستثنيها الشرعُ بصراحةٍ، هو الأسقفُ الأبرشيّ.

البند ٢ – أمّا إذا كانتِ القضيّةُ قضيّةَ حقوقٍ أو خيراتٍ زمنيّةٍ لشخصٍ قانونيٍّ يُمثِّلُه الأسقفُ الأبرشيّ، فتَحكمُ في الدرجةِ الأولى محكمةُ الاستئناف، مع التقيّد بالقانون ١٠٦٢، البند ٣.

القانون ١٠٦٧ – البند ١ – يُمكن البطريركَ إنشاءُ محكمةٍ بدائيّةٍ لعدَّةِ أبرشيّاتٍ من كنيسةٍ مستقلّة، بموافقةِ الأساقفةِ الأبرشيّين المَعنيّين، إن كانَ ذلك في أبرشيّاتٍ ضمنَ حدودِ رقعةِ الكنيسةِ البطريركيّة. في الحالاتِ الأُخرى يعودُ الأمرُ الى اتّفاقِ الأساقفةِ الأبرشيّين أنفسِهم، مع موافقةِ الكرسيِّ الرسوليّ.

البند ٢ – يجبُ إنشاءُ مثلِ هذهِ المحكمة، إذا لم يستطع الأساقفة الأبرشيّون، لأيِّ

التشريعات الدينية

2° personarum physicarum vel iuridicarum Patriarchae immediate subiectarum;

3° institutorum vitae consecratae iuris pontificii;

4° Superioris instituti vitae consecratae iuris pontificii, qui in eodem instituto Superiorem potestate iudiciali praeditum non habet;

5° ex iuris particularis praescripto eidem tribunali reservatas.

CAN. 1064 - § 1. Tribunal metropolitanum, quod non est distinctum a tribunali eparchiae Metropolitae, est tribunal appellationis a sententiis tribunalium eparchialium.

§ 2. A causis in primo gradu iudicii pertractatis coram Metropolita aliove Episcopo eparchiali, qui auctoritatem superiorem infra Romanum Pontificem non habet, fieri debet appellatio ad tribunal ab ipso stabili modo cum approbatione Sedis Apostolicae designatum firmis cann. 139 et 175.

CAN. 1065 - Tribunal tertii gradus est Sedes Apostolica, nisi aliter iure communi expresse cavetur.

CAN. 1066 - § 1. In unaquaque eparchia et pro omnibus causis iure expresse non exceptis iudex in primo gradu iudicii est Episcopus eparchialis.

§ 2. Si vero agitur de iuribus aut bonis temporalibus personae iuridicae ab Episcopo eparchiali repraesentatae, iudicat in primo gradu iudicii tribunal appellationis firmo can. 1062, § 3.

CAN. 1067 - § 1. Tribunal primi gradus pro pluribus eparchiis eiusdem Ecclesiae sui iuris erigi potest a Patriarcha de consensu Episcoporum eparchialium, quorum interest, si de eparchiis intra fines territorii Ecclesiae patriarchalis sitis agitur; in ceteris casibus ab ipsis Episcopis eparchialibus, qui ad hoc consenserunt approbante Sede Apostolica.

§ 2. Hoc tribunal erigi debet, si singuli Episcopi eparchiales

التشريعات الدينية

٥٨٤ ـــــــ

tribunal proprium quacumque de causa erigere non possunt; intra fines territorii Ecclesiae patriarchalis, si casus fert, a Synodo Episcoporum Ecclesiae patriarchalis hoc tribunal erigatur.

§ 3. In eparchiis, pro quibus tale tribunal erectum est, tribunal eparchiale collegiale valide erigi non potest.

§ 4. Coetui Episcoporum eparchialium, qui ad tale tribunal consenserunt, vel Episcopo eparchiali ab eodem electo competunt potestates, quas Episcopus eparchialis habet circa suum tribunal; si vero hoc tribunal a Synodo Episcoporum Ecclesiae patriarchalis vel a Sede Apostolica erectum est, servandae sunt normae ab ipsa Synodo vel Sede Apostolica statutae.

§ 5. Appellatio ab hoc tribunali fit intra fines territorii Ecclesiae patriarchalis ad tribunal ordinarium Ecclesiae patriarchalis; in ceteris casibus vero ad tribunal stabili modo a coetu Episcoporum, de quo in § 4, cum approbatione Sedis Apostolicae vel ab ipsa Sede Apostolica designatum.

CAN. 1068 - § 1. Episcopi eparchiales diversarum Ecclesiarum sui iuris in eodem territorio potestatem suam exercentes convenire inter se possunt de constituendo tribunali communi, quod causas sive contentiosas sive poenales christifidelium alicui ex eisdem Episcopis eparchialibus subditorum cognoscat.

§ 2. Si idonei iudices aliique administri tribunalium desunt, Episcopi eparchiales curent, ut tribunal commune constituatur.

§ 3. Episcopi eparchiales, qui ad tribunal commune consenserunt, unum ex se ipsis designare debent, cui circa hoc tribunal competunt potestates, quas Episcopus eparchialis habet circa suum tribunal.

§ 4. A sententiis tribunalis communis primi gradus appellatio fit ad tribunal stabili modo a Sede Apostolica designatum.

التشريعات الدينية

القانون ١٠٦٩ – **البند ١** – الخصوماتُ بين أشخاصٍ طبيعيّين أو قانونيّين من إحدى مؤسَّساتِ الحياةِ المكرَّسة، ما عدا المؤسَّساتِ العلمانيّة، يكونُ فيها للرؤساءِ سلطانُ الحُكم، يَحكمُ فيها القاضي أو المحكمةُ اللذان يحدّدُهما دستورُ المؤسَّسةِ أو أنظمتُها.

البند ٢ – في غيرِ المؤسَّساتِ العلمانيّة، إذا نَشأت خصومةٌ بين أشخاصٍ طبيعيّين أو قانونيّين من عدّةِ مؤسَّساتِ حياةٍ مكرَّسة، أو حتّى من مؤسَّسةٍ تابعةٍ لأبرشيّة، أو من مؤسَّسةٍ لا يملكُ فيها الرؤساءُ سلطانَ الحكم، أو بين عضوٍ أو شخصٍ قانونيٍّ من مؤسَّسةِ حياةٍ مكرَّسة وأيِّ شخصٍ آخَرَ طبيعيٍّ أو قانونيٍّ، تَقْضي في الدرجةِ الأولى للحُكم محكمةُ الأبرشيّة.

القانون ١٠٧٠ – فَلْتُعْنَ السلطةُ التي تُنْشئُ أيَّةَ محكمةٍ أن تكونَ لهذهِ المحكمةِ قوانينُها الخاصّةُ توافقُ عليها السلطةُ عينُها، وفيها تُحدِّدَ طريقةَ تعيينِ القضاة وسائرِ الموظَّفين، ومدَّةَ وظيفتِهم، وأجرَهم، وما سوى ذلك ممَّا يَقتضيهِ الشَّرعُ.

القانون ١٠٧١ – يحقُّ لكلِّ محكمةٍ أن تستعينَ بمحكمةٍ أُخرى من أيّةِ كنيسةٍ كانت للقيامِ ببعضِ الأعمالِ الإجرائيّةِ ما عدا الأعمالَ التي تتضمّنُ قراراتِ القضاة.

القانون ١٠٧٢ – إنَّ لاصلاحيةَ القضاةِ الأَدنَيْنَ المنصوصَ عليها في القوانين ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، البند ٣، ١٠٦٣، البند ٤، هي مُطْلَقة. وكذلكَ هي مُطلقَةٌ أيضاً لاصلاحيةُ القاضي، إن لَمْ يُحافَظ على الصلاحيّةِ المقرَّرةِ بالنسبةِ الى درجةِ الحكم.

القانون ١٠٧٣ – **البند ١** – لا يمكنُ أن تُقامَ دعوى على أحدٍ في محكمةٍ بدائيّةٍ إلّا لدى قاضٍ ترتكزُ صلاحيّتُه على إحدى الحُججِ التي يُحدِّدُها الشرعُ العامّ.

البند ٢ – إنّ لاصلاحيّةَ القاضي الذي لا يملكُ أيًّا من هذهِ الحُججِ يُقالُ لها نِسبيّة.

البند ٣ – المدّعِي يَتبعُ محكمةَ المُدَّعَى عليه، ما لم ينصَّ الشرعُ بصراحةٍ على غيرِ ذلك، أمّا إذا كان لِلمدَّعَى عليهِ محاكمُ متعدِّدة، فيُترَكُ للمدّعِي اختيارُ إحداها.

القانون ١٠٧٤ – يُمكنُ أن تُقامَ الدعوى على أيٍّ كانَ لدى محكمةِ المكانِ الذي له فيهِ مسكنٌ أو شبهُ مسكن.

التشريعات الدينية

CAN. 1069 - § 1. Controversiae inter personas physicas vel iuridicas eiusdem instituti vitae consecratae institutis saecularibus exceptis, in quo Superiores potestate regiminis praediti sunt, definiendae sunt apud iudicem vel tribunal in typico vel statutis instituti determinatum.

§ 2. Si controversia, institutis saecularibus exceptis, enascitur inter personas physicas vel iuridicas diversorum institutorum vitae consecratae aut etiam eiusdem instituti iuris eparchialis alteriusve, in quo Superiores potestate regiminis praediti non sunt, aut inter sodalem vel personam iuridicam instituti vitae consecratae et quamcumque aliam personam physicam vel iuridicam, iudicat in primo gradu iudicii tribunal eparchiale.

CAN. 1070 - Auctoritas quodcumque tribunal erigens curet, ut tribunal propria statuta ab eadem auctoritate approbata habeat, in quibus iudicum aliorumque administrorum modus nominationis, muneris tempus, remuneratio necnon alia iure requisita determinari debent.

CAN. 1071 - Quodlibet tribunal ius habet in auxilium vocandi aliud tribunal cuiuscumque Ecclesiae, ut quosdam actus processuales peragat exceptis tamen illis actibus, qui decisiones iudicum implicant.

CAN. 1072 - In causis, de quibus in cann. 1060, 1061, 1062, § 3 et 1063, § 4 inferiorum iudicum incompetentia est absoluta; item absoluta est incompetentia iudicis, si competentia ratione gradus iudicii statuta non servatur.

CAN. 1073 - § 1. Nemo in primo gradu iudicii conveniri potest nisi coram iudice, qui competens est ob unum ex titulis, qui iure communi determinantur.

§ 2. Incompetentia iudicis, cui nullus ex his titulis suffragatur, dicitur relativa.

§ 3. Nisi aliter iure expresse cavetur, actor sequitur forum partis conventae; si vero pars conventa multiplex forum habet, optio fori actori conceditur.

CAN. 1074 - Quilibet conveniri potest coram tribunali domicilii vel quasi-domicilii.

التشريعات الدينية

القانون ١٠٧٥ – البند ١ – يُحاكَمُ المُدَّعَى عليه لدى محكمةِ المكانِ الذي يُقيمُ فيهِ حاليًا.

البند ٢ – مَن لا يُعرَفُ له مسكنٌ أو شبهُ مسكنٍ ولا محلُّ إقامةٍ يمكنُ أن يُحاكَمَ لدى محكمةِ المدَّعِي، طالَما لم يَتوفَّرْ مكانٌ شرعيٌّ آخَرُ.

القانون ١٠٧٦ – بحُجّةِ مَوقعِ الشيء، يمكنُ أن تُقامَ الدعوى على الخصمِ لَدى محكمةِ المكانِ حيثُ يقعُ الشيءُ المتنازَع فيه، كلَّ مرّةٍ وُجِّهَتِ الدعوى الى الشيءِ أو كانَ الضررُ موضوعَ الدعوى.

القانون ١٠٧٧ – البند ١ – بحجّةِ العَقد، يمكنُ أن تُقامَ الدعوى على الخصمِ لَدى محكمةِ المكانِ حيثُ أُبرِمَ العقدُ أو حيثُ يجبُ تنفيذُه، ما لَمْ يتَّفقِ الفرقاءُ على اختيارِ محكمةٍ أُخرى.

البند ٢ – إن كانتِ الدعوى تدورُ حولَ موجباتٍ تَنتجُ من حجّةٍ أُخرى، يمكنُ أن تُقامَ الدعوى على الخصمِ لدى محكمةِ المكانِ حيثُ نَشأَ المُوجِبُ أو حيثُ يجبُ تنفيذُه.

القانون ١٠٧٨ – في الدعاوى الجنائيّة يمكنُ أن تُقامَ الدعوى على المتَّهَم، وإن في غيابه، لدى محكمةِ المكانِ حيثُ ارتُكِبَ الجرمُ.

القانون ١٠٧٩ – يمكنُ أن تُقامَ الدعوى على خصم:

١ – في الدعاوى التي تدورُ حولَ إدارةٍ ما، لَدى محكمةِ المكانِ حيثُ أُجريَتِ الإدارةُ؛

٢ – في الدعاوى المختصَّةِ بالمواريثِ أو الوصايا التقويّة، لدَى محكمةِ المكانِ حيثُ كان للمورِّثِ أو المُوصي آخرُمسكنٍ أو شبهِ مسكنٍ أو محلِّ إقامة، مع التقيّدِ بالقانون ١٠٧٥، البند ٢، ما لم يكنِ الموضوعُ محضَ تنفيذِ الوصيّةِ التقويّة، الذي يجبُ النظرُ فيه بحسَبِ القواعدِ المألوفةِ في الصلاحيّة.

القانون ١٠٨٠ – إن لَم يَكن للقاضي صلاحيةٌ بموجبِ أيٍّ من الحُججِ المذكورةِ أعلاه، ومعَ ذلك قُدِّمَت إليه دعوى، يحصلُ على الصلاحيّةِ إنْ وافقَ على ذلك الفُرَقاءُ والسلطةُ التي تَخضعُ لها المحكمةُ مباشرةً.

التشريعات الدينية

CAN. 1075 - § 1. Vagus forum habet in loco, ubi actu commoratur.

§ 2. Is, cuius neque domicilium aut quasi-domicilium neque locus commorationis nota sunt, conveniri potest in foro actoris, dummodo aliud forum legitimum non suppetat.

CAN. 1076 - Ratione rei sitae pars conveniri potest coram tribunali loci, ubi res litigiosa sita est, quoties actio in rem directa est aut de spolio agitur.

CAN. 1077 - § 1. Ratione contractus pars conveniri potest coram tribunali loci, ubi contractus initus est vel impleri debet, nisi partes concorditer aliud tribunal elegerunt.

§ 2. Si causa versatur circa obligationes, quae ex alio titulo proveniunt, pars conveniri potest coram tribunali loci, ubi obligatio orta est vel est implenda.

CAN. 1078 - In causis poenalibus accusatus, etsi absens, conveniri potest coram tribunali loci, ubi delictum patratum est.

CAN. 1079 - Pars conveniri potest:

1° in causis, quae circa administrationem versantur, coram tribunali loci, ubi administratio gesta est;

2° in causis, quae respiciunt hereditates vel legata pia, coram tribunali ultimi domicilii vel quasi-domicilii vel commorationis firmo can. 1075, § 2 illius, de cuius hereditate vel legato pio agitur, nisi agitur de mera exsecutione legati, quae videnda est secundum ordinarias competentiae normas.

CAN. 1080 - Si nullus ex superioribus titulis iudici suffragatur et tamen causa apud ipsum introducitur, ipse competentiam obtinet, si partes et auctoritas, cui tribunal immediate subiectum est, consentiunt.

التشريعات الدينية

القانون ١٠٨١ – بحجّةِ التلازُم، يجبُ أن تنظرَ محكمةٌ واحدةٌ هي عينُها، وفي سياق المقاضاةِ عينِه، في الدعاوى المرتبطةِ بعضُها ببعض، إلّا إذا حالَ دونَ ذلك ما يرسُمه الشرعُ.

القانون ١٠٨٢ – بحجّة سبق الادّعاء، حينَ تَساوي محكمتينِ أو أكثرَ في الصلاحيّة، يحقُّ النظرُ في الدعوى التي تَستَحضرُ أوّلاً إليها استحضارًا شرعيًّا المدَّعَى عليه.

القانون ١٠٨٣ – **البند ١** – الخصوماتُ بينَ قضاةٍ في مَن هوَ صالحٌ منهم للقَضاءِ في أحدِ الأمور، تفصلُ فيها محكمةُ استئنافِ القاضي الذي قُدِّمَت إليه الدعوى قبلاً بطَلَبِ افتتاحِ القضيّة.

البند ٢ – أمّا إذا كانت أيّةُ محكمةٍ منهما هي محكمةَ استئنافِ الآخَر، فَلْتَفصلِ الخُصومةَ محكمةُ الدرجةِ الثالثةِ للمحكمةِ التي قُدِّمَت إليها الدعوى قبلاً.

البند ٣ – لا مجالَ لاستئنافِ القراراتِ المُتَّخَذةِ في هذهِ الخصومات.

القانون ١٠٨٤ – **البند ١** – تُحْفَظُ للمحكمةِ الجُمْعِيَّةِ المؤلَّفةِ من ثلاثةِ قضاة:

١ – الدعاوى في وثاقِ الرسامةِ المقدَّسة؛

٢ – الدعاوى في وثاقِ الزواجِ معَ التقيّدِ بالقوانين ١٣٧٢ – ١٣٧٤؛

٣ – الدعاوى الجنائيّةُ في الجرائمِ التي تُلازِمُها عقوبةُ الحُرمِ الكبيرِ، أو الحرمانِ من الوظيفةِ، أو الحطِّ الى درجةٍ أدنى، أو الإقالةِ؛

٤ – الدعاوى التي يُحدِّدُها الشرعُ الخاصُّ في الكنيسةِ الخاصّةِ المستقلّة.

البند ٢ – الدعاوى الأُخرى توكَلُ الى قاضٍ فَرْد، ما لَمْ يَحْفظِ الأسقفُ الأبرشيُّ دعوى معيَّنةً لمجموعةٍ من ثلاثةِ قضاة.

البند ٣ – إن لم يَكن ممكنًا إنشاءُ محكمةٍ جُمعيّةٍ في الدرجةِ الأُولى للحُكم، وما دامَت هذه الاستحالةُ، يستطيعُ البطريركُ، بعد استشارةِ السينودسِ الدائم، السماحَ للأسقفِ الأبرشيِّ بأن يَكِلَ بعضَ الدعاوى الى قاضٍ كنسيٍّ فَرْدٍ يستعينُ، إن أَمكن، بمُساعِدٍ ومُستنطِق؛ ويستطيعُ أيضاً السماحَ بذلك المتروبوليتُ الذي يرئسُ كنيسةً متروبوليتيَّةً

التشريعات الدينية

CAN. 1081 - Ratione conexionis ab uno eodemque tribunali et in eodem processu cognoscendae sunt causae inter se conexae, nisi iuris praescriptum obstat.

CAN. 1082 - Ratione praeventionis, si duo vel plura tribunalia aeque competentia sunt, ei ius est causam cognoscendi, quod prius partem conventam legitime citavit.

CAN. 1083 - § 1. Conflictus inter iudices, quisnam eorum ad aliquod negotium competens sit, definiendi sunt a tribunali appellationis illius iudicis, coram quo actio primo per libellum litis introductorium promota est.

§ 2. Si vero alterutrum tribunal est alterius tribunal appellationis, conflictus definiendus est a tribunali tertii gradus pro tribunali, in quo actio primo promota est.

§ 3. A decisionibus in his conflictibus non datur locus appellationi.

CAN. 1084 - § 1. Tribunali collegiali trium iudicum reservantur:

1° causae de vinculo sacrae ordinationis;

2° causae de vinculo matrimonii firmis cann. 1372 - 1374;

3° causae poenales de delictis, quae poenam excommunicationis maioris, privationis officii, reductionis ad gradum inferiorem vel depositionis secumferunt;

4° causae determinatae iure particulari propriae Ecclesiae sui iuris.

§ 2. Ceterae causae tractantur a iudice unico, nisi Episcopus eparchialis certam causam collegio trium iudicum reservat.

§ 3. In primo gradu iudicii, si collegium constitui non potest, dum huiusmodi impossibilitas perdurat, Patriarcha consulta Synodo permanenti permittere potest, ut Episcopus eparchialis causas iudici unico clerico committat, qui, si fieri potest, assessorem et auditorem sibi asciscat; idem permittere potest Metropolita, qui Ecclesiae

التشريعات الدينية

مستقِلّة، ومتروبوليتُ كنيسةٍ بطريركيّةٍ أُنشئَتْ خارجَ حدودِ رقعةِ الكنيسةِ البطريركيّة، وفي كلتا الحالتينِ يجبُ استشارةُ الأسقفَيْنِ الأبرشيّين الأقدمَيْنِ في الرسامةِ الأسقفيّة. وفي الحالاتِ الأُخرى يُرفَعُ الأمرُ الى الكرسيِّ الرسوليّ.

القانون ١٠٨٥ – **البند ١** – على المحكمةِ الجُمعيّةِ أن تُجريَ المحاكمةَ على نحوٍ جماعيٍّ وتُصدِرَ الأحكامَ بأكثريّةِ الأصوات، ومن أجلِ الصحّةِ في الحالاتِ التالية:

١° – ردِّ طلبِ دعوى مقابلةٍ أو دعوى طارئة؛

٢° – الفصلِ في اللجوءِ من قرارٍ اتّخذَهُ قاضٍ مترئّس؛

٣° – اتّخاذِ أحكامٍ، حتّى تمهيديّةٍ، وقراراتٍ لها قوّةُ الحُكمِ النهائيّ.

البند ٢ – سائرُ الأعمالِ الإجرائيةِ يقومُ بها المقرِّرُ، ما لم تَحتفظِ الجماعةُ لنفسِها ببعضِ الأعمال، غيرَ أنَّ ذلكَ ليسَ لأجلِ الصحّة.

البند ٣ – إذا نَظرتْ في دعوى بالدرجة الأولى محكمةٌ جُمعيَّةٌ، يجبُ أن تَحكمَ فيها محكمةٌ جُمعيّةٌ أيضاً في درجةِ الاستئناف، ويَجبُ أن لا يكونَ عددُ القضاةِ أقلَّ. أمّا إذا نَظرَ فيها قاضٍ فَرْد، فيجبُ في درجةِ الاستئنافِ أن يَحكُمَ فيها كذلكَ قاضٍ فَرْد، ما عدا الحالةَ المنصوصَ عليها في القانونِ ١٠٨٤، البند ٣.

الفصل الثّاني
في موظّفي المحاكم

القسم الأوّل
في النّائب القضائيّ والقضاة والمستنطقين

القانون ١٠٨٦ – **البند ١** – على الأسقفِ الأبرشيِّ أن يقيمَ نائبًا قضائيًّا، غيرَ النائبِ العامّ، يكونُ له سلطانٌ قضائيٌّ أصيل، إلّا إذا كانَ صِغَرُ الأبرشيّةِ أو قلّةُ القضايا يدعو الى غيرِ ذلك.

التشريعات الدينية

metropolitanae sui iuris praeest, vel etiam Metropolita Ecclesiae patriarchalis extra fines territorii eiusdem Ecclesiae constitutus, uterque consultis duobus Episcopis eparchialibus ordinatione episcopali senioribus; in ceteris casibus adeatur Sedes Apostolica.

CAN. 1085 - § 1. Tribunal collegiale collegialiter procedere debet et ad maiorem numerum suffragiorum decisiones ferre, ad validitatem quidem, si agitur:

1° de reiectione petitionis actionis reconventionalis vel causae incidentis;

2° de definitione recursus adversus decretum praesidis;

3° de sententia, etsi interlocutoria, necnon de decretis, quae vim sententiae definitivae habent.

§ 2. Ceteros actus processuales ponens peragat, nisi collegium aliquos, non quidem ad validitatem, sibi reservavit.

§ 3. Si causa in primo gradu iudicii collegialiter cognita est, etiam in gradu appellationis collegialiter nec a minore iudicum numero definiri debet; si vero a iudice unico, etiam in gradu appellationis a iudice unico definienda est excepto casu, de quo in can. 1084, § 3.

Caput II

De administris tribunalium

Art. I

De Vicario iudiciali, de iudicibus et de auditoribus

CAN. 1086 - § 1. Episcopus eparchialis tenetur Vicarium iudicialem constituere cum potestate iudiciali ordinaria a Protosyncello distinctum, nisi parvitas eparchiae aut paucitas causarum aliud suadet.

التشريعات الدينية

٥٩٤ ـــــــ

§ 2. Vicarius iudicialis unum constituit tribunal cum Episcopo eparchiali, sed non potest iudicare causas, quas Episcopus eparchialis sibi reservavit.

§ 3. Vicario iudiciali dari possunt adiutores, quibus nomen est Vicariorum iudicialium adiunctorum.

§ 4. Tum Vicarius iudicialis tum Vicarii iudiciales adiuncti esse debent sacerdotes integrae famae, in iure canonico doctores vel saltem licentiati, prudentia et iustitiae zelo probati, annos nati non minus triginta.

CAN. 1087 - § 1. In eparchia nominentur ab Episcopo eparchiali iudices eparchiales, qui sint clerici.

§ 2. Patriarcha consulta Synodo permanenti vel Metropolita, qui Ecclesiae metropolitanae sui iuris praeest, consultis duobus Episcopis eparchialibus ordinatione episcopali senioribus permittere potest, ut etiam alii christifideles iudices nominentur, ex quibus suadente necessitate unus assumi potest ad collegium efformandum; in ceteris casibus hac in re adeatur Sedes Apostolica.

§ 3. Iudices sint integrae famae, in iure canonico doctores vel saltem licentiati, prudentia et iustitiae zelo probati.

CAN. 1088 - § 1. Vicarius iudicialis, Vicarius iudicialis adiunctus et ceteri iudices nominantur ad tempus determinatum.

§ 2. Si tempus determinatum sede eparchiali vacante elapsum est, ii amoveri non possunt, sed in officio perdurant, donec novus Episcopus eparchialis in re providerit.

§ 3. Si Vicarius iudicialis ab Administratore eparchiae nominatur, adveniente novo Episcopo eparchiali indiget confirmatione.

CAN. 1089 - Iudex unicus in quolibet iudicio duos assessores ex christifidelibus probatae vitae sibi consulentes asciscere potest.

التشريعات الدينية

القانون ١٠٩٠ – البند ١ – على النائبِ القضائيِّ أن يُعيّنَ مِن بينِ القضاةِ الأبرشيّينَ حسَبَ ترتيبِهم وبالتناوبِ قاضِيَيْنِ يؤلّفانِ والرئيسَ محكمةً جُمعيّة، ما لَم يرَ الأسقفُ الأبرشيُّ مناسبًا، في فطنته، غيرَ ذلك.

البند ٢ – إنَّ القضاةَ مَتى تمَّ تعيينُهم لا يحقُّ للنائبِ القضائيِّ أن يَستبدلَهم إلّا لسببٍ شديدِ الخطورةِ يجبُ ذكرُه لأجلِ الصحَّةِ في القرار.

القانون ١٠٩١ – البند ١ – المحكمةُ الجُمعيّةُ يرئسُها، إن أمكن، النائبُ القضائيُّ أو مساعدُه.

البند ٢ – على رئيسِ المحكمةِ الجُمعيّةِ أن يُعيّنَ مُقرّرًا أحدَ القضاةِ الذين تتألّفُ منهم، ما لَم يشأْ أن يقومَ هو نفسُه بهذهِ المهمّة.

البند ٣ – لهذا الرئيسِ نفسِه أن يَستعيضَ عنِ المُقرّرِ بغيرِه لسببٍ صوابيّ.

البند ٤ – المقرّرُ يُقدّمُ بيانًا عنِ الدعوى في مجلسِ القضاةِ ويصوغُ الحكمَ كتابةً.

القانون ١٠٩٢ – إلى القاضي الفَرْدِ تعودُ حقوقُ المحكمةِ وحقوقُ رئيسِها.

القانون ١٠٩٣ – البند ١ – يستطيعُ القاضي أو رئيسُ المحكمةِ الجُمعيّةِ تعيينَ مُستنطِقٍ للقيامِ بتحقيقِ الدعوى، ويمكنُ اختيارُه إمّا مِن بينِ قضاةِ المحكمة وإمّا مِن بينِ المؤمنينَ الذينَ يَقبلُهم الأسقفُ الأبرشيُّ لتلكَ الوظيفة.

البند ٢ – يستطيعُ الأُسقفُ الأبرشيُّ أن يَقبلَ لوظيفةِ المستنطِقِ مؤمنينَ يتميَّزونَ بأخلاقِهم الصالحةِ وفِطنتِهم وعِلْمِهم.

البند ٣ – يقتصرُ عملُ المستنطِقِ على جَمْعِ البيّناتِ حسبَ توكيلِ القاضي وتسليمِها إليه. لكنّه يستطيع، ما لَم يَمنعْه مِن ذلكَ توكيلُ القاضي، أن يقرّرَ في تلك الأثناءِ ما هي البَيّناتُ التي يجبُ جمعُها وكيفَ يجبُ جمعُها، إذا برَزت أمامَه هذهِ المسألةُ في أثناءِ قيامِهِ بوظيفتِه.

التشريعات الدينية

CAN. 1090 - § 1. Duos iudices, qui una cum praeside tribunal collegiale constituunt, inter iudices eparchiales Vicarius iudicialis designet ex ordine per turnum, nisi pro sua prudentia Episcopus eparchialis aliud opportunum existimavit.

§ 2. Iudices semel designatos ne subroget Vicarius iudicialis nisi gravissima de causa in decreto ad validitatem exprimenda.

CAN. 1091 - § 1. Tribunali collegiali praeest, si fieri potest, Vicarius iudicialis vel Vicarius iudicialis adiunctus.

§ 2. Tribunalis collegialis praeses debet unum de iudicibus eiusdem tribunalis ponentem designare, nisi ipse vult hoc munus implere.

§ 3. Idem praeses potest ponenti alium iusta de causa substituere.

§ 4. Ponens in conventu iudicum de causa refert et sententiam *scripto redigit*.

CAN. 1092 - Ad iudicem unicum iura tribunalis et praesidis spectant.

CAN. 1093 - § 1. Iudex vel tribunalis collegialis praeses possunt auditorem designare ad causae instructionem peragendam eum seligentes aut ex tribunalis iudicibus aut ex christifidelibus ab Episcopo eparchiali ad hoc officium admissis.

§ 2. Episcopus eparchialis potest ad officium auditoris admittere christifideles, qui bonis moribus, prudentia et doctrina praestant.

§ 3. Auditoris est secundum iudicis mandatum probationes tantum colligere easque collectas iudici tradere; potest autem, nisi iudicis mandatum obstat, interim decidere, quae et quomodo probationes colligendae sint, si forte de hac re quaestio oritur, dum ipse officium suum exercet.

التشريعات الدينية

٥٩٨ ـــــــ

Art. II

De promotore iustitiae, de defensore vinculi et de notario

CAN. 1094 - Ad causas contentiosas, in quibus bonum publicum in discrimen vocari potest, et ad causas poenales constituatur ineparchia promotor iustitiae, qui obligatione tenetur providendi bono publico.

CAN. 1095 - § 1. In causis contentiosis Episcopi eparchialis est iudicare, utrum bonum publicum in discrimen vocari possit necne, nisi interventus promotoris iustitiae iure praecipitur vel ex natura rei evidenter necessarius est.

§ 2. Si in praecedenti gradu iudicii intervenit promotor iustitiae, in ulteriore gradu huius interventus praesumitur necessarius.

CAN. 1096 - Ad causas, in quibus agitur de nullitate sacrae ordinationis aut de nullitate vel solutione matrimonii, constituatur in eparchia defensor vinculi, qui obligatione tenetur proponendi et exponendi omnia, quae rationabiliter adduci possunt adversus nullitatem vel solutionem.

CAN. 1097 - In causis, in quibus promotoris iustitiae aut defensoris vinculi praesentia requiritur, eis non citatis acta nulla sunt, nisi ipsi, etsi non citati, revera interfuerunt aut saltem ante sententiam actis inspectis officio suo fungi potuerunt.

CAN. 1098 - Nisi aliter iure communi expresse cavetur:

1° quoties lex praecipit, ut iudex partes earumve alteram audiat, etiam promotor iustitiae et defensor vinculi, si iudicio intersunt, audiendi sunt;

2° quoties instantia partis requiritur, ut iudex aliquid decernere possit, instantia promotoris iustitiae vel defensoris vinculi, qui iudicio intersunt, eandem vim habet.

التشريعات الدينية

القانون ١٠٩٩ – **البند ١** – للأسقفِ الأبرشيِّ أن يُعيِّنَ المحامي عن العدلِ والمحامي عن الوثاق. وفي المحاكمِ غيرِ الأبرشيّةِ يتمُّ تعيينُهما وفقًا لقوانينِ المحكمة، ما لَم ينصَّ الشرعُ على غيرِ ذلك.

البند ٢ – لِيَكنِ المحامي عن العدلِ والمحامي عن الوثاقِ مؤمنَيْنِ سليمَي السُمعة، مِلفانَيْنِ في الحقِّ القانونيِّ أو على الأقلِّ مجازَيْنِ فيهِ ومختبرَيْنِ بفطنتِهما وغيرتِهما على العدل.

القانون ١١٠٠ – **البند ١** – يمكنُ الشخصَ الواحدَ أن يقومَ بمهمّةِ المحامي عن العدلِ والمحامي عن الوثاق، ولكنْ ليسَ في الدعوى عينِها.

البند ٢ – يمكنُ أن يُقامَ المحامي عن العدلِ والمحامي عن الوثاقِ لعمومِ الدعاوى أو لكلِّ دعوى بمفردها؛ إلّا أنَّ الأسقفَ الأبرشيَّ يستطيعُ أن يُقيلَهما لسببٍ صوابيّ.

القانون ١١٠١ – **البند ١** – يجبُ أن يَحضرَ كلَّ محكمةٍ مُسجِّلٌ، بحيثُ تُعتبَرُ الأعمالُ باطلةً إذا لم يوقِّعْها هو.

البند ٢ – الأعمال التي يكتبُها المُسجِّلونَ تتمتَّعُ بثقةٍ رسميّة.

القسم الثّالث

في موظَّفي الّذين تمَّ اختيارهم من عدَّة أبرشيّات أو عدَّة كنائس مستقلّة

القانون ١١٠٢ – **البند ١** – القضاةُ وسائرُ موظَّفي المحاكم يمكنُ اختيارُهم من أيّةِ أبرشيّةٍ أو مؤسَّسةٍ رهبانيّةٍ أو جمعيّةِ حياةٍ مشتركةٍ على غرارِ الرهبان، من كنيستِهم الخاصّةِ أو من كنيسةٍ أُخرى مستقِلّة، ولكن بموافقةٍ خطيّةٍ من الأسقفِ الأبرشيِّ أو الرئيسِ الأعلى.

البند ٢ – للقاضي المنتَدَب، ما لم تنصَّ على غيرِ ذلك وكالةُ انتدابه، أن يستعينَ بموظَّفينَ مُقيمينَ داخلَ الأمكنةِ التي تمتدُّ اليها سلطةُ مَنِ انتدبَه.

التشريعات الدينية

CAN. 1099 - § 1. Episcopi eparchialis est promotorem iustitiae et defensorem vinculi nominare; in tribunalibus non eparchialibus iidem nominantur ad normam statutorum tribunalis, nisi aliter iure cavetur.

§ 2. Promotor iustitiae et defensor vinculi sint christifideles integrae famae, in iure canonico doctores vel saltem licentiati ac prudentia et iustitiae zelo probati.

CAN. 1100 - § 1. Eadem persona, non autem in eadem causa, officium promotoris iustitiae et defensoris vinculi gerere potest.

§ 2. Promotor iustitiae et defensor vinculi constitui possunt ad universitatem causarum vel ad singulas causas; possunt vero ab Episcopo eparchiali iusta de causa amoveri.

CAN. 1101 - § 1. Cuilibet processui intersit notarius ita, ut nulla habeantur acta, si non sunt ab eo subscripta.

§ 2. Acta, quae notarii conficiunt, publicam fidem faciunt.

Art. III

De administris tribunalium ex diversis eparchiis vel Ecclesiis sui iuris assumendis

CAN. 1102 - § 1. Iudices aliique administri tribunalium assumi possunt ex qualibet eparchia vel instituto religioso vel societate vitae communis ad instar religiosorum propriae vel etiam alterius Ecclesiae sui iuris de consensu vero scripto dato proprii Episcopi eparchialis vel Superioris maioris.

§ 2. Iudex delegatus, nisi aliud fert delegationis mandatum, uti potest auxilio administrorum intra territorium mandantis degentium.

٦٠٢ ـــــــ

Caput III

De obligationibus iudicum et aliorum administrorum tribunalium

CAN. 1103 - § 1. Christifideles omnes, in primis autem Episcopi, sedulo annitantur, ut salva iustitia lites in populo Dei, quatenus fieri potest, vitentur vel pacifice quam primum componantur.

§ 2. Iudex in limine litis et etiam quolibet alio momento, quoties spem boni exitus perspicit, partes hortari et adiuvare ne omittat, ut de aequa controversiae solutione quaerenda communi consilio curent, viasque ad hoc propositum assequendum idoneas ipsis indicet gravibus quoque hominibus ad mediationem adhibitis.

§ 3. Si vero circa bonum privatum partium causa versatur, dispiciat iudex, num transactione vel per compromissum in arbitros controversia finem habere utiliter possit.

CAN. 1104 - § 1. Iudex competens parti legitime requirenti suum ministerium praestare debet.

§ 2. Iudex nullam causam cognoscere potest, nisi petitio ad normam canonum facta est ab eo, cuius interest, vel a promotore iustitiae.

CAN. 1105 - Qui causae interfuit tamquam iudex, promotor iustitiae, defensor vinculi, procurator, advocatus, testis aut peritus non potest postea valide eandem causam in alio gradu iudicii tamquam iudex definire aut in eodem munus assessoris agere.

CAN. 1106 - § 1. Iudex cognoscendam ne suscipiat causam, in qua ratione consanguinitatis vel affinitatis in quolibet gradu lineae rectae et usque ad quartum gradum inclusive lineae collateralis vel ratione tutelae et curatelae, intimae vitae consuetudinis, magnae simultatis vel lucri faciendi aut damni vitandi aliquid ipsius interest.

التشريعات الدينية

البند ٢ – في الأَحوالِ عينِها على المحامي عن العدلِ والمحامي عن الوثاقِ والمُعاونِ والمُستنطِقِ أن يَمتنعوا عن أداءِ وظيفتهم.

القانون ١١٠٧ – البند ١ – عندما يُطلَبُ بسببِ الشُّبهة ردُّ قاضٍ في محكمةٍ عاديّةٍ أو مُنتَدَبة، وإن كان صالحًا للقضاء، يجبُ أن تحكُمَ في الاعتراضِ السلطةُ التي تَخضعُ لها المحكمةُ مباشرةً، معَ التقيّدِ بالقانون ١٠٦٢، البندين ٢ و٥.

البند ٢ – إذا كانَ الأسقفُ الأبرشيُّ هو القاضي، واعتُرض عليهِ بالردِّ، وَجبَ عليهِ الامتناعُ عن القضاء.

البند ٣ – إن اعتُرِضَ بالردِّ ضدَّ موظَّفينَ آخَرينَ في المحكمة، ينظرُ في هذا الاعتراضِ الرئيسُ في المحكمةِ الجُمعيّةِ أو القاضي إذا كان فَرْدًا.

القانون ١١٠٨ – إذا قُبِلَ الردُّ يجبُ تغييرُ الأشخاصِ لا تغييرُ درجةِ المحاكمة.

القانون ١١٠٩ – البند ١ – يجبُ فصلُ الردِّ بأسرعِ ما يكونُ بعدَ الاستماعِ إلى الخصوم.

البند ٢ – الأعمالُ التي يقومُ بها القاضي قبلَ الردِّ هي صحيحة. أَمّا التي يقومُ بها بعدَ طلبِ الردِّ فيجبُ نقضُها إن طلبَ الخصمُ ذلك خلالَ عشرةِ أيّامٍ من تاريخِ قبول الردِّ. وبعدَ قبولِ الردِّ تصيرُ باطلةً.

القانون ١١١٠ – البند ١ – لا يقدرُ القاضي أن يُجريَ المحاكمةَ في أمرٍ لا علاقةَ له إلّا بمصلحةِ الأفرادِ إلّا عن طلبِ الخصم، ولكن مَتى فُتِحَتِ الدعوى شرعيًّا، يستطيعُ القاضي ويجبُ عليه حتّى بحُكمِ وظيفتهِ أن يُجريَ المحاكمةَ في الدعاوى الجنائيّةِ وسائرِ الدعاوى التي تتعلّق بخيرِ الكنيسةِ العامّ أو خلاصِ النفوس.

البند ٢ – علاوةً على ذلك، يستطيعُ القاضي أن يُعوّضَ عن تقصيرِ الخصومِ في تقديمِ البيّناتِ أو دفعِ الاعتراضات، كلَّ مرّةٍ يَرى ذلك ضروريًّا لتلافي حُكمٍ يُناقِضُ العدلَ مناقضةً خطيرة.

القانون ١١١١ – على القضاةِ والمَحاكمِ أن يُعْنَوا بأن تُنهَى كلُّ الدعاوى،

التشريعات الدينية

§ 2. In eisdem adiunctis ab officio suo abstinere debent promotor iustitiae, defensor vinculi, assessor et auditor.

CAN. 1107 - § 1. Si iudex sive in tribunali ordinario sive delegato, etsi competens, recusatur, auctoritas, cui tribunal immediate subiectum est, hanc exceptionem definiat salvo can. 1062, §§ 2 et 5.

§ 2. Si Episcopus eparchialis est iudex et contra eum recusatio opponitur, abstineat a iudicando.

§ 3. Si recusatio opponitur contra ceteros tribunalis administros, de hac exceptione videat praeses in tribunali collegiali vel iudex, si unicus est.

CAN. 1108 - Recusatione admissa personae mutari debent, non vero gradus iudicii.

CAN. 1109 - § 1. Quaestio de recusatione expeditissime definienda est auditis partibus.

§ 2. Actus positi a iudice, antequam recusatur, validi sunt; qui autem positi sunt post propositam recusationem, rescindi debent, si pars petit, intra decem dies ab admissa recusatione computandos; post admissam recusationem invalidi sunt.

CAN. 1110 - § 1. In negotio, quod privatorum solummodo interest, iudex procedere potest dumtaxat ad instantiam partis; causa autem legitime introducta iudex procedere potest et debet, etiam ex officio, in causis poenalibus et aliis causis, quae ad bonum publicum Ecclesiae aut ad salutem animarum spectant.

§ 2. Potest autem praeterea iudex partium neglegentiam in probationibus afferendis vel in exceptionibus opponendis supplere, quoties id necessarium censet ad vitandam graviter iniustam sententiam firmo can. 1283.

CAN. 1111 - Iudices et tribunalia curent, ut quam primum salva

التشريعات الدينية

٦٠٦ ـــــــ

iustitia causae omnes terminentur ita, ut in primo gradu iudicii ultra annum ne protrahantur, in gradu appellationis vero non ultra sex menses.

CAN. 1112 - Omnes, qui tribunal constituunt aut eidem opem ferunt, promissionem de munere fideliter implendo facere debent.

CAN. 1113 - § 1. In iudicio poenali semper, in iudicio contentioso autem, si ex revelatione alicuius actus processualis praeiudicium partibus obvenire potest, iudices et tribunalis adiutores tenentur secretum servare.

§ 2. Tenentur etiam semper et erga omnes ad secretum servandum de discussione, quae inter iudices in tribunali collegiali ante ferendam sententiam habetur, tum etiam de variis suffragiis et opinionibus ibidem prolatis; ad hoc secretum tenentur etiam alii omnes, ad quos notitia de re quoquo modo pervenit.

§ 3. Immo, quoties natura causae vel probationum talis est, ut ex actorum vel probationum evulgatione aliorum fama periclitetur vel praebeatur ansa dissidiis aut scandalum aliudve huius generis incommodum oriatur, iudex potest testes, peritos, partes earumque advocatos vel procuratores iureiurando obligare ad secretum servandum.

CAN. 1114 - Iudex et omnes alii administri tribunalis occasione agendi iudicii dona quaevis acceptare prohibentur.

CAN. 1115 - § 1. Iudices, qui, etsi certe et evidenter competentes sunt, ius reddere recusant vel nullo suffragante iuris praescripto se competentes declarant atque causas cognoscunt ac definiunt vel secretum lege praescriptum violant vel ex dolo aut gravi neglegentia aliud partibus damnum inferunt, congruis poenis ab auctoritate competenti puniri possunt non exclusa officii privatione.

§ 2. Eisdem poenis puniri possunt etiam ceteri administri tribunalis et adiutores, si officio suo, ut supra, defuerunt; quos omnes etiam iudex punire potest.

التشريعات الدينية

٦٠٨ ـــــــ

CAN. 1116 - Si iudex praevidet actorem probabiliter spreturum esse sententiam ecclesiasticam, cum forte haec eidem est contraria, et idcirco iuribus partis conventae non satis consultum iri, potest ad instantiam partis conventae vel etiam ex officio actori congruam cautionem imponere pro observantia sententiae ecclesiasticae.

Caput IV

De ordine cognitionum

CAN. 1117 - Causae cognoscendae sunt eo ordine, quo fuerunt propositae et in albo inscriptae, nisi ex eis aliqua celerem prae ceteris expeditionem exigit, quod quidem speciali decreto rationibus suffulto statuendum est.

CAN. 1118 - § 1. Vitia, quibus sententiae nullitas haberi potest, in quolibet statu vel gradu iudicii excipi possunt itemque a iudice ex officio declarari.

§ 2. Exceptiones dilatoriae vero eae praesertim, quae respiciunt personas et modum iudicii, proponendae sunt ante litis contestationem, nisi lite iam contestata emerserunt, et quam primum definiendae.

CAN. 1119 - § 1. Si exceptio proponitur contra iudicis competentiam, hac de re ipse iudex videre debet.

§ 2. In casu exceptionis de incompetentia relativa, si iudex se competentem pronuntiat, eius decisio non admittit appellationem, sed impugnari potest per querelam nullitatis, restitutionem in integrum vel oppositionem tertii.

§ 3. Si vero iudex se incompetentem declarat, pars, quae se gravatam censet, potest intra quindecim dies utiles provocare ad tribunal appellationis.

CAN. 1120 - Iudex in quovis statu iudicii se absolute

التشريعات الدينية

٦١٠ ـــــــ

incompetentem agnoscens suam incompetentiam declarare debet.

CAN. 1121 - § 1. Exceptiones rei iudicatae, transactionis et aliae peremptoriae, quae dicuntur litis finitae, proponi et cognosci debent ante litis contestationem; qui serius eas opposuit, non est reiciendus, sed expensas iudiciales solvere debet, nisi probat se oppositionem malitiose non distulisse.

§ 2. Aliae exceptiones peremptoriae proponantur in litis contestatione et suo tempore tractandae sunt secundum normas circa quaestiones incidentes.

CAN. 1122 - § 1. Actiones reconventionales proponi valide non possunt nisi intra triginta dies a lite contestata computandos.

§ 2. Actiones reconventionales autem cognoscantur simul cum actione principali, hoc est pari gradu iudicii cum ea, nisi eas separatim cognoscere necessarium est aut iudex id opportunius existimat.

CAN. 1123 - Quaestiones de cautione pro expensis iudicialibus praestanda aut de concessione gratuiti patrocinii, quod statim ab initio postulatum est, et aliae huiusmodi regulariter videndae sunt ante litis contestationem.

Caput V

De iudicii terminis, dilationibus et loco

CAN. 1124 - § 1. Termini perimendis iuribus a lege constituti prorogari non possunt neque valide nisi petentibus partibus coartari.

§ 2. Ceteri autem termini, antequam elapsi sunt, possunt iusta de causa a iudice auditis vel petentibus partibus prorogari, numquam autem nisi partibus consentientibus valide coartari.

التشريعات الدينية

٦١٢ ـــــــ

§ 3. Caveat tamen iudex, ne iudicium nimis diuturnum fiat ex prorogatione.

CAN. 1125 - Si lex terminos non statuit ad actus processuales peragendos, iudex illos determinare debet habita ratione naturae uniuscuiusque actus.

CAN. 1126 - Si die ad actum iudicialem indicto vacavit tribunal, terminus intellegitur prorogatus ad primum sequentem diem non feriatum.

CAN. 1127 - Sedes tribunalis sit, si fieri potest, stabilis quae statutis horis pateat servatis normis iure particulari de hac re statutis.

CAN. 1128 - § 1. Iudex ex territorio suo vi expulsus vel a potestate iudiciali ibi exercenda impeditus potest extra territorium potestatem suam exercere et sententiam ferre certiore tamen hac de re facto loci Episcopo eparchiali.

§ 2. Praeterea iudex iusta de causa et auditis partibus potest ad probationes acquirendas etiam extra proprium territorium se conferre de licentia tamen Episcopi eparchialis loci adeundi et in sede ab ipso designata.

Caput VI

De personis in aulam admittendis et de modo conficiendi et asservandi acta

CAN. 1129 - § 1. Nisi aliter iure particulari Ecclesiae sui iuris expresse cavetur, dum causae coram tribunali aguntur, ii tantummodo assint in aula, quos lex aut iudex ad processum expediendum necessarios esse statuit.

§ 2. Omnes iudicio assistentes, qui reverentiae et oboedientiae tribunali debitae graviter defuerunt, iudex potest monitione in cassum facta congruis poenis punire, advocatos praeterea et

التشريعات الدينية

التنبيهُ. ويمكنُه أيضاً أن يوقفَ المحامينَ والوكلاء عن ممارسةِ مهمّتِهم لدَى المحاكمِ الكنسيّة.

القانون ١١٣٠ – إذا استعملَ شخصٌ في استنطاقِه لغةً يجهلُها القاضي أو الخَصمان، فَلْيُتَّخذْ تُرجمانٌ محلَّفٌ يعيّنُه القاضي. أمّا تصريحاتُه فيجبُ ضبطُها بالكتابةِ باللغةِ الأصليّةِ وتُضافُ إليها الترجمةُ. وَلْيُتّخَذْ أيضاً ترجمانٌ، إذا كانَ مَن يُرادُ استنطاقُه أصمَّ أو أخرسَ، إلّا إذا فضّلَ القاضي أن تتمَّ الأجوبةُ عن أسئلتهِ بالكتابة.

القانون ١١٣١ – **البند ١** – كلُّ الأعمالِ القضائيّة، سواءٌ ما يتعلّقُ منها بأساسِ المسألة، أي أعمالُ الدعوى، أو ما يتعلّقُ منها بشكلِ الإجراء، أي أعمالُ المحاكمة، يجبُ ضبطُها بالكتابة.

البند ٢ – كلُّ ورقةٍ من ورَقاتِ ملفِّ الدعوى يجبُ أن تُرقَّمَ بالعددِ وتُثبَّتَ صفتُها الرسميّةُ بخَتْمِ المحكمة.

القانون ١١٣٢ – كلَّ مرّةٍ يُقتَضى توقيعُ الخصمينِ أو الشهودِ في الأعمالِ القضائيّةِ إذا لم يَقْدِر أو يُرِد خصمٌ أو شاهدٌ أن يوقّعَ هذا التوقيع، فَلْيُدَوَّنْ ذلك في الأعمالِ نفسِها، ويجبُ في الوقتِ نفسِه على القاضي والكاتبِ أن يَشْهَدا بأنَّ المحضرَ نفسَه قد تُلِيَ كلمةً فكلمةً على الخصمِ أو الشاهد، وأنَّ الخصمَ أو الشاهدَ لم يستطعْ أو لم يُرِد أن يوقّعَه.

القانون ١١٣٣ – **البند ١** – الوثائقُ التي تخصُّ الأفرادَ يجبُ أن تُعادَ بعد إنهاءِ المحاكمةِ الى أصحابها، على أن تُحفظَ صورةٌ عنها.

البند ٢ – يُحظَّرُ على رئيسِ قلمِ الدائرةِ والمُسَجّلينَ أن يُسلّموا دونَ إيعازٍ من القاضي صورةً عنِ الأعمالِ القضائيّةِ والوثائقِ التي صارَت في حوزةِ الدعوى.

البند ٣ – الرسائلُ الغُفلُ مَن التوقيعِ يجبُ أن تُتلَفَ وأن لا يُؤتى على ذكرِها في الأعمال. كذلكَ يجبُ أن تُتلَفَ سائرُ المحرَّراتِ والرسائلِ الموقَّعةِ التي لا تُفيدُ أساسَ الدعوى شيئًا أو هي افترائيّةٌ بصورةٍ أكيدة.

التشريعات الدينية

procuratores etiam a munere apud tribunalia ecclesiastica exercendo suspendere.

CAN. 1130 - Si qua persona interroganda utitur lingua iudici vel partibus ignota, adhibeatur interpres iuratus a iudice designatus; declarationes tamen scripto redigantur lingua originaria et translatio addatur; interpres etiam adhibeatur, si surdus vel mutus interrogari debet, nisi forte mavult iudex quaestionibus a se datis scripto respondeatur.

CAN. 1131 - § 1. Omnia acta iudicialia sive ea, quae meritum quaestionis respiciunt, seu acta causae, sive ea, quae ad formam procedendi pertinent, seu acta processus, scripto redacta esse debent.

§ 2. Singula folia actorum numerentur et authenticitatis signo muniantur.

CAN. 1132 - Quoties in actis iudicialibus partium aut testium subscriptio requiritur, si pars aut testis eis subscribere non potest vel non vult, id in ipsis actis adnotetur simulque iudex et notarius fidem faciant actum ipsum de verbo ad verbum parti aut testi perlectum esse et partem aut testem ei vel non potuisse vel noluisse subscribere.

CAN. 1133 - § 1. Iudicio expleto documenta, quae in privatorum dominio sunt, restitui debent retento tamen eorum exemplari.

§ 2. Cancellarius et notarii sine iudicis mandato tradere prohibentur exemplar actorum iudicialium et documentorum, quae sunt processui acquisita.

§ 3. Anonymae epistulae destrui debent neque de eis mentio fiat in actis; eodem modo destrui debent quaelibet alia scripta et epistulae subscriptae, quae nihil ad causae meritum conferunt vel sunt certo calumniosae.

التشريعات الدينية

الفصل السَّابع
في المدَّعي والمدَّعى عليه

القانون ١١٣٤ – يمكنُ كلَّ شخصٍ، سواءٌ أكان معمَّدًا أم غيرَ معمَّد، أن يقيمَ الدعوى لدَى المحكمة. وعلى المدَّعَى عليهِ المستَدْعَى شرعيًّا إلى المحاكمةِ أن يُجيب.

القانون ١١٣٥ – على المُدَّعي أو المُدَّعَى عليه المستَدْعَى إلى القضاء، وإن أقامَ وكيلاً أو محاميًا، أن يحضرَ دائمًا بنفسِه في المحكمةِ حسبما يرسمُ الشرعُ أو القاضي.

القانون ١١٣٦ – **البند ١** – القاصرونَ وعادمو الرُّشدِ لا يمكنُهم إقامةُ الدعوى إلّا بوساطةِ والدِيهم أو الأوصياءِ عليهم أو أَوْليائِهم.

البند ٢ – إذا رَأى القاضي تنازُعًا بينَ حقوقِهم وحقوقِ والدِيهم أو الأوصياءِ عليهم أو أوليائِهم، أو رَأى أنَّ هؤلاءِ لا يمكنُهم تأمينُ حقوقِ القاصرينَ وعادمي الرُّشدِ بشكلٍ مُرضٍ، فَلْيُقاضِ عندئذٍ عنهم الوصيُّ أو الوليُّ الذي يُعيّنُه القاضي.

البند ٣ – ولكن في الأمورِ الروحيّةِ والمتعلّقةِ بالروحيّة، إذا كانَ القاصرونَ قد بَلغوا سِنَّ الرشدِ يُمكنُهم أن يُداعُوا ويُدافعوا دونَ رضى الوالدين أو الوصيّ، وإذا كانوا قد أتمُّوا السنةَ الرابعةَ عشرةَ من عمرهِم يمكنُهم ذلك بأنفسِهم أيضاً، وإلّا فبوساطةِ وصيٍّ يعيّنُه القاضي.

البند ٤ – لا يقدرُ المَحْجورونَ عن التصرّفِ بأموالهم، وناقصو العقل، أن يُقاضُوا بأنفسِهم إلّا ليُجاوبوا عن جرائمهمِ الخاصّةِ أو إذا أَمرَ القاضي، وفي ما سوى ذلكَ يجبُ أن يُداعُوا ويدافعوا بوساطةِ أوليائِهم.

القانون ١١٣٧ – كلَّ مرّةٍ يحضرُ وصيٌّ أو وليٌّ مُعيَّنٌ مِن قِبَلِ السلطةِ المدنيّة، يستطيعُ القاضي الكنسيُّ أن يقبلَهُ بعدَ الاستماعِ، إن أمكَن، إلى الأسقفِ الأبرشيِّ الخاصِّ بمَن عُيِّنَ له الوصيُّ أو الوليُّ. أمّا إن لَم يحضُرْ أو ارتؤيَ أن لا يُقبَل، فَلْيُعَيِّنِ القاضي نفسُه وصيًّا أو وَليًّا للدعوى.

التشريعات الدينية

Caput VII

De actore et de parte conventa

CAN. 1134 - Quilibet sive baptizatus sive non baptizatus potest in iudicio agere; pars autem legitime conventa respondere debet.

CAN. 1135 - Etsi actor vel pars conventa procuratorem vel advocatum constituit, semper tamen tenetur in iudicio ipse adesse ad praescriptum iuris vel iudicis.

CAN. 1136 - § 1. Minores et ii, qui usu rationis destituti sunt, stare in iudicio tantummodo possunt per eorum parentes aut tutores vel curatores.

§ 2. Si iudex existimat eorum iura esse in conflictu cum iuribus parentum vel tutorum vel curatorum aut hos non satis tueri posse ipsorum iura, tunc stent in iudicio per tutorem vel curatorem a iudice constitutum.

§ 3. Sed in causis spiritualibus et cum spiritualibus conexis, si minores usum rationis assecuti sunt, agere et respondere possunt sine parentum vel tutoris consensu et quidem per se ipsi, si aetatem quattuordecim annorum expleverunt; secus per tutorem a iudice constitutum.

§ 4. Bonis interdicti et ii, qui minus firmae mentis sunt, stare in iudicio per se ipsi possunt tantummodo, ut de propriis delictis respondeant aut ad praescriptum iudicis; in ceteris agere et respondere debent per suum curatorem.

CAN. 1137 - Quoties adest tutor aut curator ab auctoritate civili constitutus, idem potest a iudice ecclesiastico admitti audito, si fieri potest, Episcopo eparchiali eius, cui datus est; si vero non adest aut non videtur admittendus, ipse iudex tutorem aut curatorem pro causa designet.

التشريعات الدينية

٦١٨ ـــــــ

CAN. 1138 - § 1. Personae iuridicae in iudicio stant per suos legitimos repraesentantes.

§ 2. Quoties in periculo versantur bona, ad quae alienanda alicuius consensus vel consilium vel licentia requiritur, idem consensus vel consilium vel licentia requiritur etiam ad litem incohandam vel contestandam.

§ 3. In casu vero defectus vel neglegentiae repraesentantis potest ipse Hierarcha per se vel per alium stare in iudicio nomine personarum iuridicarum, quae sub eius potestate sunt.

Caput VIII

De procuratoribus ad lites et de advocatis

CAN. 1139 - § 1. Pars libere potest procuratorem et advocatum sibi constituere, sed potest etiam per se ipsa agere et respondere, nisi iudex procuratoris vel advocati ministerium necessarium existimavit.

§ 2. In iudicio poenali vero accusatus aut a se constitutum aut a iudice datum semper habere debet advocatum.

§ 3. In iudicio contentioso, si agitur de minoribus aut de causa, in qua bonum publicum in discrimen vocatur, exceptis autem causis matrimonialibus, iudex parti carenti advocatum ex officio constituat.

CAN. 1140 - § 1. Unum sibi pars potest constituere procuratorem, qui non potest alium sibi substituere, nisi id eidem scripto permissum est.

§ 2. Si vero iusta de causa plures procuratores ab eadem parte constituuntur, hi ita designentur, ut detur inter ipsos locus praeventioni.

§ 3. Advocati autem plures simul constitui possunt.

CAN. 1141 - Procurator et advocatus debent esse aetate maiores

التشريعات الدينية

وعلاوةً على ذلك يجبُ أن يكونَ المحامي كاثوليكيًّا، إلّا إذا سمحَت بغيرِ ذلكَ السلطةُ الخاضعةُ لها المحكمةُ مباشرةً، ويجبُ أن يكونَ ملفانًا في الحقّ القانونيّ، وإن لا فعلى الأقلّ خبيرًا حقيقيًّا فيه، وأن تُوافِق عليه السلطةُ عينها.

القانون ١١٤٢ – **البند ١** – يجبُ على الوكيلِ والمحامي، قبلَ الاضطلاعِ بمهمّتِهما، أن يُودِعا المحكمةَ وكالةً رسميّة.

البند ٢ – إلّا أنَّ القاضي يستطيع، منعًا لزوالِ الحقّ، أن يَقبلَ وكيلاً وإن لَم يُبْدِ وكالتَه، بعد تقديمِهِ ضمانًا كافيًا إن دعا الأمرُ. ولكن لا يكونُ لعملِ القاضي أيّةُ قوّةٍ إن لَم يُبْدِ الوكيلُ وكالتَه في خلالِ مهلةٍ حاسمةٍ يُقرُّها القاضي.

القانون ١١٤٣ – لا يستطيعُ الوكيلُ دونَ وكالةٍ خاصّةٍ أن يُجريَ بشكلٍ صحيحٍ التخلّي عن الدعوى أو عن إحدى درجاتِ التداعي أو عن أعمالٍ قضائيّة، ولا المصالحةَ أو التوافقَ أو التحكيمَ، وبنوعِ الإجمالِ أن يقومَ بأعمالٍ يتطلّبُ الشرعُ لها وكالةً خاصّة.

القانون ١١٤٤ – **البند ١** – لا بُدَّ أن يُبَلَّغَ الوكيلُ أو المحامي عزلَها ليكونَ لهذا العَزلِ مفعولٌ. وإذا كانت المجاوبةُ عنِ الادّعاءِ قد حَصلت، فَلْيُعطَ القاضي والخصمُ علمًا بذلك.

البند ٢ – بعدَ صدورِ الحكمِ النهائيّ يبقى للوكيلِ حقٌّ وواجبُ الاستئناف، إذا لم يأبَ الموكِّلُ ذلك.

القانون ١١٤٥ – يمكنُ القاضي أن يردَّ كلاًّ من الوكيلِ والمحامي بقرارٍ يُصدرهُ إمّا بحُكمِ منصبهِ أو عن طلبِ الخصم، ولكن لسببٍ خطيرٍ، ومعَ المُحافظةِ دائمًا على إمكانِ اللجوءِ الى محكمةِ الاستئناف.

القانون ١١٤٦ – **البند ١** – يُحرَّمُ على كلٍّ من الوكيلِ والمحامي شراءُ الدعوى أو التعاقدُ على مكافأةٍ فاحشةٍ أو على المُطالَبةِ بنصيبٍ من الشيءِ المُتنازَعِ فيه. وإذا فعَلا ذلك، يكونُ التعاقدُ باطلاً، ويمكنُ القاضي أن يعاقبَهما بغرامةٍ ماليّة. ويمكنُ فضلاً عن ذلك، أن يُوقِفَ المحامي عن المحاماة، بل يمكنُ السلطةَ التي تَخضعُ لها المحكمةُ مباشرةً أن

التشريعات الدينية

et bonae famae; advocatus debet praeterea esse catholicus, nisi auctoritas, cui tribunal immediate subiectum est, aliud permittit, et doctor in iure canonico vel alioquin vere peritus et ab eadem auctoritate approbatus.

CAN. 1142 - § 1. Procurator et advocatus, antequam munus suscipiunt, mandatum authenticum apud tribunal deponere debent.

§ 2. Ad iuris tamen exstinctionem impediendam iudex potest procuratorem admittere etiam non exhibito mandato, praestita, si res fert, idonea cautione; actus iudicis autem qualibet vi caret, si intra terminum peremptorium a iudice statuendum procurator mandatum non exhibet.

CAN. 1143 - Nisi mandatum speciale habet, procurator non potest valide renuntiare actioni, litis instantiae vel actis iudicialibus nec transigere, pacisci, compromittere in arbitros et generatim ea agere, pro quibus ius requirit mandatum speciale.

CAN. 1144 - § 1. Ut procuratoris vel advocati amotio effectum sortiatur, necesse est ipsis intimetur et, si lis iam contestata est, iudex et adversa pars certiores facti sint de amotione.

§ 2. Lata sententia definitiva ius et obligatio appellandi, si mandans non renuit, procuratori manet.

CAN. 1145 - Procurator et advocatus possunt a iudice dato decreto repelli sive ex officio sive ad instantiam partis, gravi de causa tamen et semper salvo recursu ad tribunal appellationis.

CAN. 1146 - § 1. Procurator et advocatus vetantur emere litem aut sibi de immodico emolumento vel rei litigiosae parte vindicata pacisci; quae si fecerunt, nulla est pactio et a iudice possunt poena pecuniaria puniri; advocatus praeterea ab officio suspendi, vel etiam, si recidivus est, ab auctoritate, cui tribunal immediate subiectum est,

التشريعات الدينية

٦٢٢ ـــــــ

destitui et ex albo advocatorum expungi potest.

§ 2. Eodem modo puniri possunt procuratores et advocati, qui a competentibus tribunalibus causas in fraudem legis subtrahunt, ut ab aliis favorabilius definiantur.

CAN. 1147 - Procuratores et advocati, qui ob dona aut pollicitationes aut quamlibet aliam rationem suum munus prodiderunt, a patrocinio exercendo suspendantur et poena pecuniaria aliisve congruis poenis puniantur.

CAN. 1148 - In unoquoque tribunali, quatenus fieri potest, stabiles patroni constituantur ab ipso tribunali remunerationem recipientes, qui munus procuratoris vel advocati praesertim in causis matrimonialibus pro partibus, quae eos seligere malint, exerceant.

Caput IX

De actionibus et de exceptionibus

CAN. 1149 - Quodlibet ius non solum actione munitur, nisi aliter expresse cautum est, sed etiam exceptione, quae semper competit et est sua natura perpetua.

CAN. 1150 - Quaevis actio exstinguitur praescriptione ad normam iuris aliove legitimo modo exceptis actionibus de statu personarum, quae numquam exstinguuntur.

CAN. 1151 - Actiones contentiosae, nisi aliter iure expresse cavetur, praescriptione exstinguuntur quinquennio a die, a quo actio primum potuit proponi, computando firmis, ubi vigent, hac in re Statutis personalibus.

CAN. 1152 - § 1. Omnis actio poenalis exstinguitur morte rei, condonatione auctoritatis competentis et praescriptione.

التشريعات الدينية

٦٢٤ ـــــــ

§ 2. Actio poenalis praescriptione exstinguitur triennio, nisi agitur:

1° de delictis Sedi Apostolicae reservatis;

2° de actione ob delicta, de quibus in cann. 1450 et 1453, quae praescriptione exstinguitur quinquennio;

3° de delictis, quae non sunt iure communi punita, si iure particulari alius terminus praescriptionis statutus est.

§ 3. Praescriptio decurrit ex die, quo delictum patratum est, vel, si delictum est permanens vel habituale, ex die, quo cessavit.

CAN. 1153 - § 1. Si intra terminos, de quibus in can. 1152, ex die, quo sententia condemnatoria in rem iudicatam transiit, computandos non est reo intimatum exsecutorium iudicis decretum, actio ad poenam exsequendam praescriptione exstinguitur.

§ 2. Idem valet servatis servandis, si poena per decretum extra iudicium irrogata est.

CAN. 1154 - Actione poenali praescriptione exstincta:

1° non est hoc ipso exstincta actio contentiosa forte ex delicto orta ad damna reparanda;

2° si bonum publicum requirit, Hierarcha remediis opportunis administrativis non exclusa suspensione ab exercitio ministerii sacri vel amotione ab officio uti potest.

CAN. 1155 - Actor pluribus simul actionibus, quae tamen inter se non confligant, sive de eadem re sive de diversis, aliquem convenire potest, si aditi tribunalis competentiam non excedunt.

التشريعات الدينية

القانون ١١٥٦ – **البند ١** – يستطيعُ المُدَّعَى عليهِ أن يقيمَ لدى القاضي نفسهِ في المُحاكمةِ عينِها دعوى مُقابلة، إمّا بسببِ ارتباطِ القضيَّةِ بالدعوى الأصليّةِ وإمّا لأجلِ ردِّ طلبِ المدّعِي أو تنقيصِه.

البند ٢ – لا تُقبَلُ مقابَلةُ المقابلة.

القانون ١١٥٧ – يجبُ أن تُقدَّمَ دعوى المقابَلةِ أمامَ القاضي الذي أُقيمت لدَيه الدعوى الأصليّةُ، وإن كان مفوَّضاً لدعوى واحدةٍ فقط أو غيرَ صالحٍ للقضاءِ بلاصلاحيّةٍ نسبيّة.

القانون ١١٥٨ – **البند ١** – مَن أثبتَ ولو بأدلّةٍ مرجّحةٍ أنّ له حقًّا في عينٍ استولى غيرهُ عليها، وأنّه يوشكُ أن يتضرَّرَ ما لَم يُسلَّمِ العينَ نفسَها لِتُحرَسَ، كانَ له الحقُّ بأن يحصلَ من القاضي على الحراسةِ القضائيّةِ لهذه العين.

البند ٢ – ويمكنُ في أحوالٍ شبيهةٍ بهذهِ الحصولُ على منعِ شخصٍ من التصرّفِ في حقّ.

القانون ١١٥٩ – **البند ١** – يُقبَلُ كذلك الحجزُ القضائيُّ لعينٍ تأمينًا لِدَيْن، شرطَ أن يكونَ حقُّ الدائن ثابتًا بالكفايةِ.

البند ٢ – ويمكنُ أن يُمدَّدَ الحجزُ أيضاً الى أشياءِ المديونِ الموجودةِ بأيّةِ حجّةٍ كانت عندَ أشخاصٍ آخَرينَ والمتوجّبةِ للمَديون.

القانون ١١٦٠ – لا يمكنُ البتَّةَ تقريرُ الحراسةِ القضائيّةِ للعينِ ومنعُ التصرّفِ في حقٍّ إذا كانَ الضررُ الذي يُخشَى وقوعُه يُمكنُ التعويضُ منه بطريقةٍ أُخرى وأُدِّيَ ضمانٌ كافٍ للتعويض منه.

القانون ١١٦١ – يمكنُ القاضي أن يفرِضَ مقدَّمًا على مَن يمنحهُ الحراسةَ القضائيّةَ للعَيْن، أو منعَ التصرّفِ في حقٍّ، ضمانًا بالتعويضِ من الأضرارِ إذا لم يُثبِت حقَّه.

القانون ١١٦٢ – في ما يتعلّقُ بطبيعةِ دعوى الحِيازةِ وقوّتِها، يجبُ التقيّدُ بالشرعِ المدنيِّ للمكانِ حيثُ يقعُ الشيءُ الذي تُقامُ الدعوى لحيازتِه.

التشريعات الدينية

CAN. 1156 - § 1. Pars conventa potest coram eodem iudice in eodem iudicio contra actorem actionem reconventionalem proponere vel propter causae nexum cum actione principali vel ad submovendam vel ad minuendam actoris petitionem.

§ 2. Reconventio reconventionis non admittitur.

CAN. 1157 - Actio reconventionalis proponenda est iudici, coram quo actio principalis instituta est, etsi ad unam causam dumtaxat delegato vel alioquin relative incompetenti.

CAN. 1158 - § 1. Qui probabilibus saltem argumentis ostendit se ius habere super aliqua re ab alio detenta sibique damnum imminere, nisi res ipsa custodienda traditur, ius habet obtinendi a iudice eiusdem rei sequestrationem.

§ 2. In similibus rerum adiunctis obtineri potest, ut exercitium iuris alicui inhibeatur.

CAN. 1159 - § 1. Ad crediti quoque securitatem sequestratio rei admittitur, dummodo de creditoris iure satis constet.

§ 2. Sequestratio extendi potest etiam ad res debitoris, quae quolibet titulo apud alias personas reperiuntur, et ad debitoris credita.

CAN. 1160 - Sequestratio rei et inhibitio exercitii iuris decerni nullatenus possunt, si damnum, quod timetur, potest aliter reparari et idonea cautio de eo reparando offertur.

CAN. 1161 - Iudex potest ei, cui sequestrationem rei vel inhibitionem exercitii iuris concedit, praeviam imponere cautionem de damnis reparandis, si ius suum non probavit.

CAN. 1162 - Ad naturam et vim actionis possessoriae quod attinet, servetur ius civile loci, ubi sita est res, de cuius possessione agitur.

التشريعات الدينية

القانون ١١٦٣ – **البند ١** – كلَّ مرةٍ يُتقدّمُ بطلبٍ للحصولِ على تدبيرٍ لأجلِ إعالةِ إنسان، يمكنُ القاضي بعدَ استماعِهِ الى الخصمَيْنِ أن يُصدرَ قرارًا يُنفَّذُ في الحال يأمرُ فيه، بعدَ فرضِ الضمانِ الكافي إذا اقتضى الأمرُ، أن تُقدَّمَ في غضونِ ذلك الأطعمةُ الضروريّة، بدونِ إخْلالٍ بالحقِّ المطلوبِ فصلُه بالحُكم.

البند ٢ – عندما يتقدّمُ أحدُ الخصمَيْنِ أو المُحامي عن العدلِ بطَلبِ الحصولِ على هذا القرار، فَلْيتدبَّرِ القاضي الأمرَ بعدَ استماعِهِ الى الخصمِ الآخَرِ في أسرعِ ما يُمكنُ منَ الوقت، على أن لا يكونَ أبدًا أكثرَ من عشرة أيّام. إذا انقضت هذهِ المدّةُ دونَ جدوى، أو إذا رُدَّ الطلبُ يَنْفسحُ مجالٌ للّجوءِ إلى السلطةِ الخاضعةِ لها المحكمةُ مباشرةً، بشرطِ أن لا تكونَ السلطةُ هي القاضي نفسَهُ، أو إذا فضّلَ ذو الشأنِ إلى قاضي الاستئنافِ الذي عليه كذلك أن يحسمَ الأمرَ في أسرعِ ما يمكنُ منَ الوقت.

الفصل العاشر

في طرق تجنُّب المحاكمات

القسم الأوَّل

في الصُّلح

القانون ١١٦٤ – فَلْتُتَّبعْ في الصُّلحِ القواعدُ التي تفرضُها الشرائعُ المدنيّةُ حيثُ يُعقَدُ الصلحُ.

القانون ١١٦٥ – **البند ١** – لا يمكنُ أن يُجرَى الصلحُ على وجهٍ صحيحٍ في الدعاوى التي تدورُ حولَ أشياءَ أو حقوقٍ لها علاقةٌ بالخيرِ العامّ، أو حولَ أمورٍ أُخرى لا يستطيعُ الخصومُ التصرُّفَ بها بحريّة.

البند ٢ – ولكن يمكنُ إجراءُ الصلح، متَى كانتِ المسألةُ مسألةَ أموالٍ زمنيّةٍ كنسيّة، معَ المحافظةِ على الصيغِ الرسميّةِ التي يفرضُها الشرعُ في نقلِ ملكيّةِ الأموالِ الكنسيّة، إذا كانتِ المادّةُ تقتضي ذلك.

التشريعات الدينية

CAN. 1163 - § 1. Quoties introducta est petitio ad obtinendam provisionem ad hominis sustentationem, iudex auditis partibus decreto statim exsequendo statuere potest idoneis, si res fert, praescriptis cautionibus, ut interim necessaria alimenta praestentur, sine praeiudicio iuris per sententiam definiendi.

§ 2. Facta a parte vel a promotore iustitiae petitione ad obtinendum hoc decretum iudex audita altera parte rem expeditissime definiat, numquam autem ultra decem dies; quibus inutiliter transactis aut petitione reiecta patet recursus ad auctoritatem, cui tribunal immediate subiectum est, dummodo ipsa ne sit iudex, vel, si quis mavult, ad iudicem appellationis, qui item rem expeditissime definiat.

Caput X

De modis evitandi iudicia

Art. I

De transactione

CAN. 1164 - In transactione servetur ius civile loci, ubi transactio initur.

CAN. 1165 - § 1. Transactio valide fieri non potest in causis circa eas res vel ea iura, quae ad bonum publicum spectant, aliaque, de quibus partes libere disponere non possunt.

§ 2. Sed si quaestio fit de bonis temporalibus ecclesiasticis, transactio fieri potest, servatis tamen, si materia id postulat, sollemnibus iure statutis de alienatione bonorum ecclesiasticorum.

التشريعات الدينية

القانون ١١٦٦ – النفقاتُ التي يقتضيها الصلحُ فليدفَعْها كلا الخصمينِ مناصفةً، ما لم يُنصَّ صريحًا على غيرِ ذلك.

القانون ١١٦٧ – على القاضي ألّا يَتولّى هو نفسهُ، على الأقلِّ بنوعٍ عاديّ، القيامَ بعملِ الصُلح، بل أن يَكِلَهُ إلى شخصٍ آخرَ خبيرٍ في الشرع.

القِسم الثّاني

في الاتّفاق التّحكيميّ

القانون ١١٦٨ – **البند ١** – مَنْ بَيْنَهم خصومةٌ يمكنُهم أن يتّفقوا كتابةً على أن يفصلَها مُحَكَّمون.

البند ٢ – يمكنُ أن يَتَّفِقَ على مثلِ ذلكَ كتابةً مَن يُبرمونَ أو من أَبرَموا عقدًا في ما بينَهم بالنسبةِ إلى ما قد يَنشأُ عن ذلكَ العقدِ من خصومات.

القانون ١١٦٩ – لا يمكنُ الاتّفاقُ التحكيميُّ على وجهٍ صحيحٍ في الخصوماتِ التي يُحرَّم فيها الصلحُ.

القانون ١١٧٠ – **البند ١** – يمكنُ إقامةُ حَكَمٍ واحدٍ أو مُحَكَّمِينَ كثيرينَ، ولكن بعددٍ مُفْرَد.

البند ٢ – إذا لم يُعيِّنوا بأسمائهم في صكِّ التحكيمِ عينِه، يجبُ على الأقلِّ أن يُحَدَّدَ فيهِ عدَدُهم وفي الوقتِ نفسهِ الطريقةُ الواجبُ اتّباعُها في تسميتِهم واستبدالِهم.

القانون ١١٧١ – التحكيمُ لاغٍ:

١ – إذا لَم يُحافَظ على القواعدِ المفروضةِ لصحّةِ العقودِ التي تتجاوزُ الإدارةَ العاديّة؛

٢ – إذا لَم يُسطّر بالكتابة؛

٣ – إذا أقامَ الوكيلُ مُحكَّمِينَ دونَ وكالةٍ خاصّةٍ أو خُولِفَتْ أحكامُ القانونين ١١٦٩ و ١١٧٠؛

التشريعات الدينية

CAN. 1166 - Expensarum, quas transactio postulavit, nisi aliter expresse cautum est, utraque pars dimidium solvat.

CAN. 1167 - Iudex negotium transactionis non ipse per se, regulariter saltem, suscipiat tractandum, sed illud alii in iure perito committat.

Art. II

De compromisso in arbitros

CAN. 1168 - § 1. Qui controversiam inter se habent, possunt scripto convenire, ut ea ab arbitris dirimatur.

§ 2. Idem scripto convenire possunt, qui contractum inter se ineunt vel inierunt, quod attinet ad controversias ex eo contractu forte orituras.

CAN. 1169 - Non possunt valide in arbitros compromitti controversiae, de quibus transactio fieri vetatur.

CAN. 1170 - § 1. Unus vel plures arbitri constitui possunt, dispari tamen numero.

§ 2. In ipso compromisso, nisi nominatim designantur, debet saltem eorum numerus determinari et simul ratio statui, qua nominandi et substituendi sunt.

CAN. 1171 servatae non sunt normae statutae ad validitatem contractuum, qui ordinariam administrationem excedunt;

2° scripto non est factum;

3° procurator sine mandato speciali in arbitros compromisit aut violata sunt praescripta cann. 1169 vel 1170;

التشريعات الدينية

٤ – إذا لَم تَكن الخصومةُ قد نَشأت أو مُزْمِعةً أن تَنشأ عن عقدٍ مُعيَّن، وفقًا للقانون ١١٦٨، البند ٢.

القانون ١١٧٢ – **البند ١** – لا يستطيعُ أن يقومَ على وجهٍ صحيحٍ بمهمّةِ محكَّمِين:

١ً – القاصرون؛

٢ً – مَن عوقبَ بالحرم، حتّى الحرمِ الصغير، أو الإيقافِ، أو الحطِّ؛

٣ً – أعضاءُ المؤسَّساتِ الرهبانيّةِ أو جمعيّاتِ الحياةِ المشتركةِ على غرارِ الرهبانِ دونَ إذنِ رئيسِهم.

القانون ١١٧٣ – لا قوّةَ لتعيينِ الحَكَمِ ما لَم يقبلْ هو نفسُهُ المهمّةَ كتابةً.

القانون ١١٧٤ – **البند ١** – إذا لَم يُعيَّنِ المحكَّمونَ في صكِّ التحكيم، أو إذا وجبَ إبدالُهم بغيرهم، واختلفَ الخصومُ أو غيرُهم ممَّن فُوِّضَ إليهم التعيينُ في اختيارِ المحكَّمِين كلِّهم أو بعضِهم، يمكنُ أيًّا كانَ مِن الخصومِ أن يعهدَ بذلك الى المحكمةِ التي كانَ من حقِّها أن تحكمَ بداءةً في الدعوى، ما لَم يتَّفقِ الخصومُ على غيرِ ذلك. على المحكمةِ بعدَ استماعِها الى باقي الخصومِ أن تتدبَّر الأمرَ بقرار.

البند ٢ – يجبُ العملُ بهذهِ القاعدةِ إذا اهملَ أحدُ الخصوم أو غيرُه تعيينَ الحَكَم، لكن شرطَ أن يكونَ الخصمُ الذي يلجأُ إلى المحكمةِ قد عَيَّنَ مُحكَّميهِ قبلَ عشرينَ يومًا على الأقلّ، هذا إن كان يجبُ عليه التعيينُ.

القانون ١١٧٥ – المحكمةُ المنصوصُ عليها في القانون ١١٧٤، البند ١، تنظرُ في ردِّ المحكَّمينَ، وعليها أن تبتَّ المسألة بقرار، بعدَ استماعِها الى المُحكَّمين المطلوبِ ردُّهم وإلى الخصوم، وعليها، إن قَبلتِ الردَّ، أن تُعيِّنَ محكَّمينَ آخَرين، ما لَم ينصَّ على غيرِ ذلك الاتفاقُ التحكيميُّ.

القانون ١١٧٦ – **البند ١** – يجبُ في الاتّفاقِ التحكيميّ عينِهِ تحديدُ واجباتِ المحكَّمِين وما يتعلّقُ منها بالمحافظةِ على السرّ.

التشريعات الدينية

4° controversia non est vel orta vel ex certo contractu oritura ad normam can. 1168, § 2.

CAN. 1172 - Munus arbitri valide gerere non possunt:

1° minores;

2° poena excommunicationis, etiam minoris, suspensionis vel depositionis puniti;

3° sodales instituti religiosi vel societatis vitae communis ad instar religiosorum sine licentia Superioris.

CAN. 1173 - Arbitri nominatio vim non habet, nisi ipse scripto munus acceptat.

CAN. 1174 - § 1. Si arbitri non sunt in compromisso designati vel si sufficiendi sunt et partes aliive, quibus designatio demandata est, dissentiunt de omnibus vel nonnullis arbitris seligendis, quaelibet pars potest id tribunali, quod competens est ad causam in primo gradu iudicii definiendam, committere, nisi partes aliter convenerunt; tribunal auditis ceteris partibus decreto provideat.

§ 2. Eadem norma servanda est, si qua pars aliusve neglegit arbitrum designare, dummodo tamen pars, quae tribunal adiit, viginti saltem ante dies suos arbitros, si forte debuit, designaverit.

CAN. 1175 - De recusatione autem arbitrorum videt tribunal, de quo in can. 1174, § 1, quod auditis arbitris recusatis et partibus decreto quaestionem dirimat; si recusationem acceptat, alios arbitros sufficiat, nisi in compromisso aliter cautum est.

CAN. 1176 - § 1. Obligationes arbitrorum in ipso compromisso statuendae sunt, eae quoque, quae ad secretum servandum spectant.

التشريعات الدينية

البند ٢ – للمحكَّمِين أن يختاروا بحريّةٍ طريقةَ الإجراء، ما لَم يكنِ الخصومُ قد قرَّروا غيرَ ذلك، وَلْتكن هذهِ الطريقةُ بسيطةً والمُـهَـلُ قصيرةً، معَ مراعاةِ الإنصافِ والتقيّدِ بأصولِ المحاكمة.

البند ٣ – ليسَ للمحكَّمِين أيُّ سلطانٍ إكراهي، فإذا اقتضتِ الضرورةُ يجبُ عليهم أن يَقصدوا المحكمةَ الصالحةَ للنظرِ في الدعوى.

القانون ١١٧٧ – البند ١ – المسائلُ الطارئةُ التي قد تَنشأُ فَلْيَفْصِلْها المحكَّمون أنفسُهم بقرار.

البند ٢ – لكن إذا نَشأت مسألةٌ أوّليّةٌ لا يمكنُ الاتفاقُ التحكيميُّ فيها، يجبُ على المحكَّمِين أن يُوقِفوا الإجراءَ ريثما يحصلُ الخُصومُ من القاضي على حكمٍ أَضحى في تلكَ المسألةِ قضيّةً مُحْكَمَةً ويُبلِّغوه الى المحكَّمِين، أو إذا كانتِ المسألةُ تتعلّقُ بحالةِ الأشخاصِ أن يَستحصلوا على حُكمٍ صالحٍ للتنفيذ.

القانون ١١٧٨ – على المحكَّمِينَ أن يُصدروا حكمَهم في خلالِ ستّةِ أشهرٍ تُحسَبُ من يومِ قبولِهم كلِّهم المهمّةَ، ما لَم يقرّرِ الخصومُ غيرَ ذلك، ويمكنُ الخصومَ أن يمدّدوا تلكَ المهلةَ.

القانون ١١٧٩ – البند ١ – يصدرُ حكمُ المحكَّمِينَ بأكثريّةِ الأصوات.

البند ٢ – يجبُ، إن سَمَحت بذلك الحالُ، أن يُحرّرَ الحكمَ المحكَّمون أنفسُهم بصيغةِ حُكمٍ قضائيٍّ ويوقّعَه كلٌّ منهم، ولكن يُقتضى ويكفي لصحّتِه أن توقّعَه الأكثريّةُ منهم.

القانون ١١٨٠ – البند ١ – للمحكَّمِين الحقُّ، ما لم يكنِ الحُكمُ باطلاً لذنبٍ كبيرٍ منهم، في أن تُرَدّ لهم نفقاتُهم، ويمكنُهم أن يَطلبوا لهذا الأمرِ ضماناتٍ ملائمة.

البند ٢ – من المفضَّلِ أن يُقدِّمَ المحكَّمون خدماتِهم مجّانًا، وإلّا فَلْيتدارَكِ اتّفاقُ التحكيمِ عينُه موضوعَ الجَزاء.

القانون ١١٨١ – البند ١ – كاملُ نصِّ الحُكمِ الذي يُنظِّمهُ المحكَّمونَ يجبُ أن يودَعَ

التشريعات الدينية

§ 2. Nisi partes aliud statuerunt, arbitri rationem procedendi libere seligunt; haec autem simplex sit et termini sint breves aequitate servata et ratione habita legis processualis.

§ 3. Arbitri quavis potestate coercitiva carent; necessitate exigente adire debent tribunal competens ad causam cognoscendam.

CAN. 1177 - § 1. Quaestiones incidentes, quae forte exoriuntur, ipsi arbitri decreto dirimant.

§ 2. Si vero quaestio praeiudicialis oritur, de qua compromitti in arbitros non potest, arbitri debent suspendere processum, donec de illa quaestione partes a iudice obtinuerint et arbitris notificaverint sententiam, quae transiit in rem iudicatam, vel, si quaestio est de statu personarum, sententiam, quae exsecutioni mandari potest.

CAN. 1178 - Nisi partes aliter statuerunt, sententia arbitralis ferri debet intra sex menses a die, quo omnes arbitri suum munus acceptaverunt, computandos; terminus prorogari potest a partibus.

CAN. 1179 - § 1. Sententia arbitralis ad maiorem numerum suffragiorum fertur.

§ 2. Si res patitur, sententia arbitralis ab ipsis arbitris redigatur ad modum sententiae iudicialis et a singulis arbitris subscribatur; ad eiusdem autem validitatem requiritur et sufficit, ut maior eorum numerus eidem subscribat.

CAN. 1180 - § 1. Nisi sententia arbitralis est nulla propter gravem arbitrorum culpam, arbitri ius habent ad suarum expensarum solutionem; qua de re possunt opportunas cautiones exigere.

§ 2. Suadetur, ut arbitri gratuitam operam praestent, secus de remuneratione in ipso compromisso provideatur.

CAN. 1181 - § 1. Integer textus sententiae arbitralis intra

التشريعات الدينية

في خلالِ خمسةَ عشرَ يومًا قلمَ محكمةِ الأبرشيّةِ حيثُ أُعطي الحكمُ، وعلى النائبِ القضائيِّ أن يصدر في خلالِ خمسةِ أيّامٍ من إيداعه، إمّا بنفسهِ أو بوساطةِ غيره، قرارًا بتثبيتهِ يُبلَّغُ حالاً الى الخصومِ، ما لم يَثبُتْ أكيدًا أنَّ الحُكمَ مشوبٌ ببطلانٍ غيرِ قابلٍ التصحيح.

البند ٢ – إذا رَفضَ النائبُ القضائيُّ أن يُصدِرَ هذا القرار، يمكنُ الخصمَ صاحبَ الشأنِ أن يَلجأَ إلى محكمةِ الاستئنافِ حيثُ يجبُ فصلُ المسألةِ في أسرعِ ما يمكنُ من الوقت؛ أمّا إذا لزمَ النائبُ القضائيُّ الصمتَ مدّةَ شهرٍ متواصل، فيستطيعُ الخصمُ نفسُه أن يُلِحَّ عليه في أن يقومَ بواجبه، وإذا انقَضت خمسةُ أيّامٍ وبقيَ معَ ذلك صامتًا، يستطيعُ الخصمُ أن يلجأ الى محكمةِ الاستئنافِ التي يتوجّبُ عليها أن تفصلَ المسألةَ في أسرعِ ما يمكنُ من الوقت.

البند ٣ – إن ثبتَ بصورةٍ أكيدةٍ أنَّ حُكمَ المحَكَّمِينَ باطلٌ بسببِ إهمالِ أمورٍ مفروضةٍ لأجلِ صحّةِ التحكيم، فعلَى النائبِ القضائيِّ أن يُعلنَ البطلانَ ويُعلمَ الخصومَ بذلكَ في أقربِ وقتٍ مُمكن، ولا لجوءَ مِن هذا القرار.

البند ٤ – حُكمُ المُحكَّمِين يصيرُ قضِيَّةً مُحْكَمَةً فورَ إصدارِ قرارِ التثبيت، معَ مراعاةِ القانون ١١٨٢.

القانون ١١٨٢ – البند ١ – لا يُقبلُ استئنافُ الحُكمِ التحكيميِّ إلّا متَى كان الخصومُ قد اتَّفقوا كتابةً على أن يكونَ الحكمُ قابلاً للاستئناف، وفي هذهِ الحالةِ يجبُ تقديمُ الاستئنافِ في خلالِ عشرةِ أيّامٍ من تبليغِ قرارِ التثبيتِ لدَى القاضي نفسِه الذي أصدَرَ القرارَ، ولكن إذا كانَ غيرُه هو القاضي الصالحَ لقبولِ الاستئناف، فالاستئنافُ يجبُ أن يُلاحَقَ لَدى هذا القاضي في خلالِ شهر.

البند ٢ – حُكْمُ المحكَّمِينَ القابلُ الاستئنافَ يصيرُ قضِيَّةً مُحْكَمَةً وفقًا للقانون ١٣٢٢.

القانون ١١٨٣ – على القاضي الذي أصدرَ حكمَ التثبيتِ أن ينظرَ، وفقًا لقواعدِ الشرعِ المألوفةِ، في شكوى بطلانِ الحكمِ التحكيميِّ الذي صارَ قَضِيَّةً مُحْكَمَةً، وفي

التشريعات الدينية

quindecim dies ad cancellariam tribunalis eparchiae, ubi sententia lata est, deponi debet; intra quinque dies a depositione computandos, nisi certo constat sententiam arbitralem nullitate affectam esse, Vicarius iudicialis per se vel per alium decretum confirmationis ferat partibus statim intimandum.

§ 2. Si Vicarius iudicialis hoc decretum ferre recusat, pars, cuius interest, recurrere potest ad tribunal appellationis, a quo quaestio expeditissime definienda est; si vero Vicarius iudicialis continuum mensem silet, eadem pars instare potest, ut ipse munere suo fungatur; si vero nihilominus silet, elapsis quinque diebus pars potest recursum ad tribunal appellationis interponere, quod item quaestionem expeditissime definiat.

§ 3. Si certo constat sententiam arbitralem nullitate affectam esse ob neglecta praescripta ad validitatem compromissi statuta, Vicarius iudicialis nullitatem declaret ac partibus quam primum notificet omni recursu adversus hanc declarationem remoto.

§ 4. Sententia arbitralis transit in rem iudicatam statim ac decretum confirmationis latum est firmo can. 1182.

CAN. 1182 - § 1. Appellatio a sententia arbitrali tunc tantum admittitur, si partes scripto inter se convenerunt eam huic remedio subiectum iri; quo in casu appellatio interponenda est intra decem dies ab intimatione decreti confirmationis computandos coram ipso iudice, qui decretum tulit; si vero alius est iudex competens ad appellationem recipiendam, prosecutio coram eo intra mensem est facienda.

§ 2. Sententia arbitralis, a qua appellatio admittitur, transit in rem iudicatam ad normam can. 1322.

CAN. 1183 - De querela nullitatis contra sententiam arbitralem, quae in rem iudicatam transiit, de restitutione in integrum, si de

٦٣٨ ـــــــ

eiusdem sententiae iniustitia manifesto constat, de oppositione tertii necnon de correctione erroris materialis sententiae videt iudex, qui decretum confirmationis tulit, ad ordinariam normam iuris.

CAN. 1184 - § 1. Exsecutio sententiae arbitralis fieri potest in eisdem casibus, in quibus admittitur exsecutio sententiae iudicialis.

§ 2. Sententiam arbitralem exsecutioni mandare debet per se vel per alium Episcopus eparchialis eparchiae, ubi lata est, nisi partes alium exsecutorem designaverunt.

التشريعات الدينية

الباب الخامس والعشرون
في المحاكمة الحقوقيَّة

الفصل الأوَّل
في المُحاكمة الحُقوقيَّة المألوفة

القسم الأوَّل
في عريضة فتح الدَّعوى

القانون ١١٨٥ – مَن يُريد أن يقيمَ دعوى يَلْزمُه أن يرفعَ عريضةً إلى القاضي الصالحِ يبيِّنُ فيها موضوعَ الخصومةِ ويطلبُ خِدمةَ القاضي.

القانون ١١٨٦ – **البند ١** – يستطيعُ القاضي أن يقبلَ طلبًا شفهيًّا كلَّما صُدَّ المُدَّعِي عن تقديمِ عريضةٍ لفتحِ الدعوى أو كانتِ الدعوى سهلةَ التحقيقِ وضئيلةَ الأهميّة.

البند ٢ – لكن في كلا الحالينِ، على القاضي أن يأمرَ المُسجِّلَ بأن يُحرّر الواقع كتابةً ويجبُ أن يُتْلى على المدَّعي الذي يجبُ أن يوافِقَ عليه. وذلك يحلُّ في كلِّ المفاعيل القانونيَّةِ محلَّ عريضةِ فتح الدعوى التي يكتبُها المدَّعِي.

القانون ١١٨٧ – العريضةُ التي تُفتَحُ بها الدعوى يجبُ:

١ – أن تَذكرَ مَن هو القاضي الذي تُقامُ لديهِ الدعوى، وما هو المطلوبُ، ومَن هو المطلوبُ منه؛

٢ – أن تُشيرَ الى أيِّ قانونٍ يستندُ المُدَّعِي، وتذكرَ ولو بالإجمالِ الوقائعَ والبَيِّناتِ التي يرتكزُ عليها لإثباتِ ما يَدّعي به؛

٣ – أن يُوقِّعَها المدَّعِي أو وكيلُه، معَ ذكرِ اليومِ والشهرِ والسنةِ والمحلِّ الذي يسكنُه

التشريعات الدينية

TITULUS XXV

DE IUDICIO CONTENTIOSO

Caput I

De iudicio contentioso ordinario

Art.I

De libello litis introductorio

CAN. 1185 - Qui aliquem convenire vult, debet libellum litis introductorium competenti iudici exhibere, in quo controversiae obiectum proponitur et ministerium iudicis expostulatur.

CAN. 1186 - § 1. Petitionem oralem iudex admittere potest, quoties vel actor impeditur, ne libellum litis introductorium exhibeat, vel causa est facilis investigationis et minoris momenti.

§ 2. In utroque tamen casu iudex notarium iubeat scripto actum redigere, qui coram actore legendus et ab eo approbandus est quique locum tenet libelli litis introductorii ab actore scripti ad omnes iuris effectus.

CAN. 1187 - Libellus litis introductorius debet:

1° exprimere, coram quo iudice causa introducatur, quid petatur et a quo petatur;

2° indicare, quo iure innitatur actor et generatim saltem quibus factis et probationibus ad evicenda ea, quae asseruntur;

3° subscribi ab actore vel eius procuratore appositis die, mense et anno necnon loco, ubi actor vel eius procurator habitant aut residere

التشريعات الدينية

المدَّعِي أو وكيلُه، أو يقولانِ إنَّها يُقيمانِ فيهِ لأجلِ تَبَلُّغِ الأعمال؛

٤ – أن تَذكرَ مسكنَ المُدَّعَى عليه أو شبهَ مسكنه.

القانون ١١٨٨ – **البند ١** – بعدَ أن يَرى القاضي الفَرْدُ أو رئيسُ المحكمةِ الجُمعيّةِ أنَّ الأمرَ عائدٌ الى صلاحيّتِها وأنّ المدَّعِي لا يخلو من الشخصيَّةِ الشرعيّةِ للادِّعاء، عليهما أن يَقبلَا عريضةَ فتحِ الدعوى أو يردَّاها في أقربِ وقتٍ ممكن.

البند ٢ – يمكنُ ردُّ عريضةِ فتحِ الدعوى:

١ – إذا لَم يَكن للقاضي أو للمحكمةِ صلاحيّةٌ؛

٢ – إذا ثبتَ بطريقةٍ لا تقبلَ الشكَّ أنّ المُدَّعِي يَخلو من الشخصيَّةِ الشرعيَّةِ للادِّعاء؛

٣ – إذا لم يُحافَظ على ما يرسمهُ القانونُ ١١٨٧، ١ – ٣؛

٤ – إذا تبيّنَ بوضوحٍ مِن عريضةِ فتحِ الدعوى عينِها أنَّها خاليةٌ من أيِّ أساس، وأنّه لا يمكنُ أن يَظهرَ لها من المحاكمة أيُّ أساس.

البند ٣ – إذا رُدّت عريضةُ فتحِ الدعوى لعيوبٍ يمكنُ إصلاحُها، يقدرُ المدَّعِي أن يقدِّمَ الى القاضي نفسِه من جديدٍ عريضةً جديدةً مُنظَّمةً بحسَبِ الأصول.

البند ٤ – للخصمِ دائمًا أن يُقدِّمَ في خلالِ عشرةِ أيّامٍ مفيدةٍ لجوءًا مبرَّرًا الى محكمةِ الاستئناف من ردِّ عريضةِ فَتْح الدعوى، أو إلى المحكمةِ الجُمعيّةِ إذا ردَّ العريضةَ رئيسُها. ويجبُ فصلُ المسألةِ في أسرعِ ما يمكنُ من الوقت.

القانون ١١٨٩ – إذا لَم يُصدرِ القاضي في مدَّةِ شهرٍ من تقديمِ عريضةِ فتحِ الدعوى قرارًا يَقبلُ به العريضةَ أو يردُّها، يمكنُ الخصمَ صاحبَ الشأنِ أن يُلِحَّ على القاضي في أن يقومَ بواجبه؛ وإذا حافظَ القاضي رغمَ ذلكَ على السكوت، وانقضت دونَ جدوى عشرةُ أيّامٍ على تقديمِ الإلحاح، تُعْتَبرُ العريضةُ مقبولةً.

التشريعات الدينية

se dixerunt actorum recipiendorum gratia;

4° indicare domicilium vel quasi-domicilium partis conventae.

CAN. 1188 - § 1. Iudex unicus vel tribunalis collegialis praeses, postquam vidit et rem esse suae competentiae et actori legitimam personam standi in iudicio non deesse, debet suo decreto quam primum libellum litis introductorium aut admittere aut reicere.

§ 2. Libellus litis introductorius reici potest tantum, si:

1° iudex vel tribunal incompetens est;

2° sine dubio constat actori deesse legitimam personam standi in iudicio;

3° non servatus est can. 1187, nn. 1 - 3;

4° certo patet ex ipso libello litis introductorio petitionem quolibet carere fundamento neque fieri posse, ut aliquod ex processu fundamentum appareat.

§ 3. Si libellus litis introductorius reiectus est ob vitia, quae emendari possunt, actor libellum emendatum potest eidem iudici denuo exhibere.

§ 4. Adversus libelli litis introductorii reiectionem integrum semper est parti intra tempus utile decem dierum recursum rationibus suffultum interponere ad tribunal appellationis vel, si libellus reiectus est a praeside, ad collegium; quaestio autem reiectionis expeditissime definienda est.

CAN. 1189 - Si iudex intra mensem ab exhibito libello litis introductorio computandum decretum non edidit, quo libellum admittit vel reicit, pars, cuius interest, instare potest, ut iudex suo munere fungatur; si vero nihilominus iudex silet, inutiliter elapsis decem diebus a facta instantia computandis libellus pro admisso habeatur.

التشريعات الدينية

القسم الثّاني

في الاستحضار وتبليغ الأعمال القضائيَّة أو إشعارها

القانون ١١٩٠ – **البند ١** – في القرارِ الذي تُقبَلُ به عريضةُ فتحِ الدعوى يجبُ على القاضي أو على رئيسِ المحكمةِ دعوةُ الخصومِ الآخَرينَ الى المُحاكمة أي استحضارُهم للمجاوبةِ عنِ الادِّعاء، محدِّدًا هل تجبُ عليهم الإجابةُ كتابةً أم الحضورُ أمامه للاتّفاقِ على الارتيابات. أمّا إذا تَبيّنت لهُ من الأجوبةِ المُعطاةِ كتابةً ضرورةُ دعوةِ الخصومِ معًا، فيُمكنُ تحديدُ ذلك في قرارٍ جديد.

البند ٢ – إذا اعتُبرت عريضةُ فتحِ الدعوى مقبولةً وفقًا للقانون ١١٨٩، يجبُ إصدارُ قرارِ الاستحضارِ الى المحاكمةِ في خلالِ عشرينَ يومًا من تقديمِ الإلحاحِ المشارِ إليه في القانونِ عينه.

البند ٣ – أمَّا إذا مثَلَ الفريقانِ المتخاصمانِ من تِلْقاءِ نفسَيْهما أمامَ القاضي لإقامةِ الدعوى، فلا حاجةَ الى الاستِحْضار، بل فَلْيذكُرِ الكاتبُ في الأعمالِ أنّ الخَصمينِ قد حضَرا للمحاكمة.

القانون ١١٩١ – **البند ١** – قرارُ الاستِحْضارِ الى المحاكمةِ يجبُ أن يُبلَّغَ فورًا الى المُدَّعَى عليهِ وإلى الذينَ عليهم أن يَمْثُلوا أمامَ المحكمة.

البند ٢ – يجبُ أن تُضمَّ الى الاستحضارِ عريضةُ فتحِ الدعوى، ما لَم يَحكُمِ القاضي لسببٍ خطيرٍ أنّه يجبُ ألّا يُعلَمَ الخصمُ بالعريضةِ قبلَ أن يُدليَ بإفادتهِ في المحكمة.

البند ٣ – إذا أُقيمتِ الدعوى على شخصٍ لا يملكُ حريَّةَ ممارسةِ حقوقه، ولا حريَّةَ إدارةِ الأشياءِ المتنازَعِ فيها، فَلْيُبَلَّغِ الاستحضارُ الى مَن وجبَ عليهِ أن يُقاضيَ باسمهِ وفقًا لما يرسمُه الشرعُ.

القانون ١١٩٢ – **البند ١** – مذكّراتُ الإحضارِ والقراراتُ والأحكامُ وسائرُ الأعمالِ القضائيّةِ يجبُ تبليغُها أو إشعارُها بالبريدِ مع إيصالٍ موقَّعٍ بالتسلّم، أو بطريقةٍ أخرى أكثرَ ضمانًا، معَ التقيّدِ بقوانينِ الشرعِ الخاصّ.

التشريعات الدينية

Art. II

De citatione et de intimatione vel notificatione actorum iudicialium

CAN. 1190 - § 1. In decreto, quo actoris libellus litis introductorius admittitur, debet iudex vel praeses tribunalis ceteras partes in iudicium vocare seu citare ad litem contestandam statuens, utrum eae scripto respondere debeant an coram ipso se sistere ad dubia concordanda; si vero ex responsionibus scripto datis perspicit necessitatem partes convocandi, id potest novo decreto statuere.

§ 2. Si libellus litis introductorius pro admisso habetur ad normam can. 1189, decretum citationis in iudicium fieri debet intra viginti dies a facta instantia, de qua in eo canone, computandos.

§ 3. Si vero partes de facto coram iudice se sistunt ad causam agendam, non requiritur citatio, sed notarius indicet in actis partes iudicio affuisse.

CAN. 1191 - § 1. Decretum citationis in iudicium debet statim parti conventae intimari et simul ceteris, qui comparere debent, notum fieri.

§ 2. Citationi libellus litis introductorius adiungatur, nisi iudex gravi de causa censet libellum notificandum non esse parti, antequam haec deposuit in iudicio.

§ 3. Si actio instituitur adversus eum, qui non habet liberum exercitium suorum iurium vel liberam administrationem rerum, de quibus disceptatur, citatio intimanda est ei, per quem ille in iudicio stare debet ad normam iuris.

CAN. 1192 - § 1. Citationum, decretorum, sententiarum aliorumque actorum iudicialium intimatio vel notificatio facienda est per publicos tabellarios cum syngrapha receptionis vel alio modo, qui tutissimus est, servatis legibus iuris particularis.

التشريعات الدينية

البند ٢ – يجبُ أن يُثْبَتَ في الأعمالِ التبليغُ أو الإشعار وطريقتُها.

البند ٣ – المُدَّعَى عليه الذي يرفضُ قبولَ مذكّرةِ الإحضارِ أو يمنعُ وصولَها اليه، فَلْيُعَدَّ مُبلَّغًا تبليغًا شرعيًّا.

القانون ١١٩٣ – إذا لم تُبَلَّغ مذكّرةُ الإحضارِ تبليغًا شرعيًّا، كانت أعمالُ المحاكمةِ باطلةً، ما لم يمثُلِ الخصمُ مع ذلكَ لتعاطي الدعوى.

القانون ١١٩٤ – متى أُجْري الاستحضارُ حسبَ القانون، أو حضرَ الخصمانِ أمامَ القاضي لِتَعاطي الدعوى:

١ – تُضحي القضيّةُ غيرَ سالمة؛

٢ – تصيرُ القضيّةُ خاصّةَ القاضي أو المحكمةِ اللَّذَين افتُتِحت لدَيهما الدعوى، وكانت لهما الصلاحيّةُ في أمور أُخرى؛

٣ – تثبتُ ولايةُ القاضي المفوَّض، فلا تعودُ تزولُ بزوالِ حقِّ المفوِّض؛

٤ – ينقطعُ مرورُ الزمَنِ، ما لم يُنصَّ على غيرِ ذلك؛

٥ – تُضحي الخصومةُ قيدَ النظر، ويُعمَلُ بالتالي حالاً بالمبدأ القائل: «لا يُحدَثَنَّ شيءٌ والخصومةُ قائمة».

القسم الثّالث

في المجاوبة عن الادّعاء

القانون ١١٩٥ البند ١ – تقومُ المجاوبةُ عنِ الادِّعاءِ عندما يُحدَّدُ موضوعُ الخصومةِ بقرارٍ يتّخذُه القاضي استنادًا الى ما يقدّمُه الخصمانِ من طلبٍ ودفاع.

البند ٢ – الطلبُ والدفاعُ، علاوةً على ما تتضمّنُه عريضةُ فتحِ الدعوى، يمكنُ الخصمينِ التعبيرُ عنهما إمّا في الإجابةِ عنِ الاستِحْضارِ وإمّا في تصريحٍ يُقدَّمُ شفهيًّا أمامَ القاضي. أمّا في الدعاوى الأشدِّ صعوبةً، فليستحضِرِ القاضي الخصمَيْنِ للاتّفاق على الارتيابِ أو الارتياباتِ التي يجبُ الإجابةُ عنها في الحُكم.

التشريعات الدينية

§ 2. De facto intimationis vel notificationis et de eius modo constare debet in actis.

§ 3. Pars conventa, quae citationem recipere recusat vel quae impedit, ne citatio ad se perveniat, legitime citata habeatur.

CAN. 1193 - Si citatio non est legitime intimata, nulla sunt acta processus, nisi pars nihilominus comparuit ad causam agendam.

CAN. 1194 - Si citatio legitime intimata est aut partes coram iudice steterunt ad causam agendam:

1° res desinit esse integra;

2° causa fit propria illius iudicis aut tribunalis ceteroquin competentis, coram quo actio instituta est;

3° in iudice delegato firma redditur potestas delegata ita, ut non amittatur resoluto iure delegantis;

4° interrumpitur praescriptio, nisi aliter cautum est;

5° litis instantiae initium fit et ideo statim locum habet principium secundum quod lite pendente nihil innovetur.

Art. III

De litis contestatione

CAN. 1195 - § 1. Litis contestatio habetur, cum per iudicis decretum controversiae obiectum ex partium petitionibus et responsionibus desumptum definitur.

§ 2. Partium petitiones responsionesque praeterquam in libello litis introductorio possunt vel in responsione ad citationem exprimi vel in declarationibus ore coram iudice factis; in causis autem difficilioribus partes convocandae sunt a iudice ad dubium vel dubia concordanda, quibus in sententia respondendum sit.

التشريعات الدينية

٦٤٨ ـــــــ

§ 3. Decretum iudicis partibus intimandum est; quae nisi iam consenserunt, possunt intra decem dies ad eundem iudicem recurrere, ut decretum mutetur; res autem expeditissime decreto eiusdem iudicis definienda est.

CAN. 1196- Obiectum controversiae semel definitum mutari valide non potest nisi novo decreto, gravi de causa, ad instantiam partis et auditis ceteris partibus earumque rationibus perpensis.

CAN. 1197 - Lite contestata possessor rei alienae desinit esse bonae fidei ideoque, si damnatur, ut rem restituat, fructus quoque a die litis contestationis reddere debet et damna reparare.

CAN. 1198 - Lite contestata iudex congruum tempus partibus praestituat probationibus proponendis et explendis.

Art. IV

De litis instantiae suspensione, peremptione et renuntiatione

CAN. 1199 - Si pars moritur aut statum mutat aut cessat ab officio, cuius ratione agit:

1° causa nondum conclusa litis instantia suspenditur, donec heres defuncti aut successor aut is, cuius interest, litis instantiam resumpserit;

2° causa conclusa iudex procedere debet ad ulteriora citato procuratore, si adest, secus defuncti herede vel successore.

CAN. 1200 - § 1. Si a munere cessat aut tutor vel curator aut procurator vel advocatus, qui sunt ad normam can. 1139 necessarii, litis instantia interim suspenditur.

التشريعات الدينية

البند ٢ – ولكن على القاضي أن يعيّنَ في أقربِ وقتٍ مُمكنٍ وصيًّا أو وليًّا آخَر، ويمكنُه تعيينُ وكيلٍ للخصومةِ أو محامٍ، إذا أَهْملَ الخصمُ ذلكَ في خلالِ مدّةٍ قصيرةٍ من الزمنِ يحدّدُها القاضي نفسه.

القانون ١٢٠١ – يَسقطُ التقاضي في الخصومةِ إذا لم يُجْرِ الخَصمانِ أيَّ عملٍ من أعمالِ المحاكمةِ بدونِ أن يعوقَ ذلك مانعٌ ما، مدّةَ ستّةِ أشهر.

القانون ١٢٠٢ – السقوطُ يُنَفَّذُ حكمُه بفعلِ القانونِ وفي حقِّ الجميعِ حتّى القاصرين. ويجبُ على القاضي أن يُقرّرَهُ، وذلك معَ الاحْتِفاظِ بحقِّ الرجوع، بُغْيَةَ التّعويض، على الأوصياءِ والأوْلياءِ والمُدبّرينَ والوكلاءِ الذين لم يُثبِتُوا أنْ لا ذنبَ عليهم في ذلك.

القانون ١٢٠٣ – السقوطُ يُزيلُ أعمالَ المحاكمةِ لا أعمالَ الدعوى، بل يُمكنُ أن يكونَ لهذهِ الأعمالِ قوّةٌ في تقاضٍ آخَر، بشرطِ أن يكونَ هذا بينَ الأشخاصِ أنفسِهم وعلى الأمرِ نفسه؛ أمّا بالنّظرِ الى الأجانب فليسَ لَها سوى قوّةِ الوثائق.

القانون ١٢٠٤ – يتحمّلُ كلٌّ من المتخاصمينَ ما قامَ بهِ من نفقاتِ المحاكمةِ الساقطة.

القانون ١٢٠٥ – **البند ١** – يمكنُ المُدَّعِي في أيّةِ حالةٍ من حالاتِ المحاكمة، وأيّةِ درَجةٍ من درجاتِها، أن يَتخلّى عنِ التقاضي في الخصومة؛ وكذلك يمكنُ المُدَّعِي والمدَّعَى عليه أن يَتخلّيا عن أعمالِ المحاكمةِ كلِّها أو بعضِها.

البند ٢ – الأوصياءُ والمدبّرونَ للأشخاصِ القانونيّين، لِيَستطيعوا التخلّيَ عنِ التقاضي في الخصومة، تلزمُهم استشارةُ أو موافقةُ من يُقْتَضى استشارتُهم أو موافقتُهم للقيامِ بأعمالٍ تتخطّى حدودَ التدبيرِ المألوف.

البند ٣ – لكي يصحَّ التخلّي، يجبُ أن يُجرَى كتابةً، وأن يوقّعَه الخصمُ أو وكيلُه إذا كانت له وكالةٌ خاصّة، وأن يُطْلَعَ عليهِ الخصمُ الآخَرُ ويَرْضى هذا بهِ أو أقلّه لا يَعترضَ عليه، وأن يَقبلَ به القاضي.

التشريعات الدينية

§ 2. Alium autem tutorem vel curatorem iudex quam primum constituat; procuratorem vero ad litem vel advocatum constituere potest, si pars neglexit intra brevem terminum ab ipso iudice statutum.

CAN. 1201 - Si nullus actus processualis nullo obstante impedimento ponitur a partibus per sex menses, litis instantia perimitur.

CAN. 1202 - Peremptio effectum habet ipso iure et adversus omnes, etiam minores, atque etiam ex officio declarari debet salvo iure petendi indemnitatem adversus tutores, curatores, administratores, procuratores, qui culpa se caruisse non probaverunt.

CAN. 1203 - Peremptio exstinguit acta processus, non vero acta causae; immo haec vim habere possunt etiam in alio iudicio, dummodo causa inter easdem personas et super eadem re intercedat; sed ad extraneos quod attinet, non aliam vim obtinent nisi documentorum.

CAN. 1204 - Perempti iudicii expensas, quas unaquaeque ex partibus fecit, ipsa solvere debet.

CAN. 1205 - § 1. In quolibet statu et gradu iudicii potest actor litis instantiae renuntiare; item tum actor tum pars conventa possunt actis processus renuntiare sive omnibus sive nonnullis tantum.

§ 2. Tutores et administratores personarum iuridicarum, ut renuntiare possint litis instantiae, egent consilio vel consensu eorum, quorum concursus requiritur ad ponendos actus, qui ordinariae administrationis fines excedunt.

§ 3. Renuntiatio ut valeat, peragenda est scripto eademque a parte vel ab eius procuratore speciali tamen mandato munito debet subscribi, cum altera parte communicari, ab eaque acceptari vel non impugnari et ab iudice admitti.

التشريعات الدينية

القانون ١٢٠٦ – التخلّي، بعدَ قبولِ القاضي به، يُحدِثُ بالنظرِ الى الأعمالِ المُتَخلَّى عنها المفاعيلَ عينَها التي يُحدِثُها سقوطُ التقاضي في الخصومة، ويوجِبُ على المُتخلِّي القيامَ بنفقاتِ الأعمالِ التي يَتخلَّى عنها.

القسم الخامس

في البيّنات

القانون ١٢٠٧ – **البند ١** – عبءُ إقامةِ البيِّنةِ يقعُ على مَن يَدَّعِي.

البند ٢ – لا يحتاجُ الى البيّنات:

أ – ما يُرجّحهُ القانونُ عينُه؛

ب – الوقائعُ التي يوردُها أحدُ الخصمينِ ويسلِّمُ بها الآخرُ، ما لم يَقتضِ القانونُ أو القاضي رغمَ ذلك إقامةَ البيّنة.

القانون ١٢٠٨ – **البند ١** – يمكنُ تقديمُ البيِّناتِ من أيِّ نوعٍ كانت، إذا بَدا أنَّها مفيدةٌ للنظر في الدعوى وكانت جائزةً.

البند ٢ – إذا ألحَّ أحدُ الخصمينِ على أن تُقبَلَ بيّنةٌ رفَضَها القاضي، فليفصلِ القاضي نفسُه الأمرَ في أسرعِ ما يمكنُ من الوقت.

القانون ١٢٠٩ – إذا رَفضَ أحدُ الخصمينِ أو أحدُ الشهودِ المثولَ أمامَ القاضي للإدلاءِ بشهادته، يجوزُ الاستماعُ إليهِ بوساطةِ شخصٍ يُعيّنُه القاضي، أو الطلبُ إليهِ بالإدلاءِ بتصريحِهِ أمامَ مُسَجِّلٍ رسميّ، أو بأيّةِ طريقةٍ أُخرى مشروعة.

القانون ١٢١٠ – على القاضي ألّا يُقْدِمَ على جمْعِ البيّناتِ قبلَ المجاوبةِ عنِ الادِّعاء إلّا لسببٍ خطير.

أ – في أجْوبةِ الخصمين

القانون ١٢١١ – يستطيعُ القاضي دائمًا أن يستنطِقَ الخصْمَيْنِ ليكشفَ الحقيقةَ

التشريعات الدينية

CAN. 1206 - Renuntiatio a iudice admissa pro actis, quibus renuntiatum est, eosdem parit effectus ac peremptio litis instantiae itemque obligat renuntiantem ad solvendas expensas actorum, quibus renuntiatum est.

Art. V

De probationibus

CAN. 1207 - § 1. Onus probandi incumbit ei, qui asserit.

§ 2. Non indigent probatione:

1° quae ab ipso iure praesumuntur;

2° facta ab uno ex contendentibus asserta et ab altero admissa, nisi iure vel a iudice probatio nihilominus exigitur.

CAN. 1208 - § 1. Probationes cuiuslibet generis, quae ad causam cognoscendam utiles videntur et sunt licitae, adduci possunt.

§ 2. Si pars instat, ut probatio a iudice reiecta admittatur, ipse iudex rem expeditissime definiat.

CAN. 1209 - Si pars vel testis se sistere ad respondendum coram iudice renuunt, licet eos audire per personam a iudice designatam aut requirere eorum declarationem coram publico notario vel quovis alio legitimo modo.

CAN. 1210 - Iudex ad probationes colligendas ne procedat ante litis contestationem nisi gravi de causa.

1° De partium declarationibus

CAN. 1211 - Iudex ad veritatem aptius eruendam partes

بشكلٍ أوفى، بل يجبُ عليه ذلكَ عن طلَبِ أحدِ الخصمين، أو إظهارًا لحقيقةِ حادثٍ يهمُّ المصلحةَ العامَّةَ أن يُنفَى عنه الريبُ.

القانون ١٢١٢ – **البند ١** – على كُلِّ من الخصمين، إذا استنطقَه القاضي حسبَ القانون، أن يُجيبَ ويُقرَّ بالحقِّ كاملاً، ما لَم يُكْشَف بجوابهِ جرمٌ ارتكبَهُ هو نفسُه.

البند ٢ – أمّا إذا رفضَ الإجابة، فلِلْقاضي أن يقدِّرَ ما يمكنُ أن يَنتجَ من هذا الرفضِ بالنسبةِ إلى إظهارِ حقيقةِ الوقائع.

القانون ١٢١٣ – في الحالاتِ التي يدورُ فيها الأمرُ على الخيرِ العامّ، يجبُ على القاضي أن يَقْتَضِيَ من الخصمينِ اليمينَ بأن يقولَا الحقَّ، أو على الأقلِّ بأنّهما قالَا الحقّ، ما لم يَدعُ سببٌ خطيرٌ الى غيرِ ذلك.

القانون ١٢١٤ – يمكنُ كُلاًّ منَ الخصمينِ والمحامي عن العدلِ والمحامي عن الوثاقِ أن يَعرضَ على القاضي نقاطاً يُسألُ عنها الخصمُ الآخَرُ.

القانون ١٢١٥ – في استنطاقِ الخَصْمين لِيُحافَظْ قدرَ الإمكانِ على ما ترسمهُ القوانينُ لاستنطاقِ الشهود.

القانون ١٢١٦ – التصريحُ الذي يُدلي بهِ حولَ واقعةٍ ما أحدُ الخصمينِ ضدَّ مصلحتهِ في موضوعِ المحاكمةِ عينِه أمامَ القاضي الصالحِ للقضاء، كتابةً أو باللسان، عَفْوًا أو عندَ سؤالِ القاضي، يقالُ له إقرارٌ قضائيّ.

القانون ١٢١٧ – **البند ١** – إذا كانتِ القضيّةُ على أمرٍ يهمُّ الأفرادَ ولا مصلحةَ للخيرِ العامِّ فيه، فإقرارُ أحدِ الخصمينِ القضائيُّ يُزيلُ عنِ الخصمِ الآخَرِ عبءَ إقامةِ البيّنة.

البند ٢ – أمّا في القضايا التي تهمُّ الخيرَ العامّ، فالإقرارُ القضائيُّ وسائرُ تصريحاتِ الخصمينِ يمكنُ أن يكونَ لها قوّةٌ إثباتيَّةٌ للقاضي أن يقدِّرَ قيمتَها هي وسائر القضايا الأُخرى المرتبطةِ بالقضيّة. ولكن لا يمكنُ أن يكونَ لها قوةٌ إثباتيَّة كاملةٌ، ما لَم تَرِدْ عناصرُ أُخرى تؤكّدُها تأكيدًا تامًّا.

التشريعات الدينية

interrogare semper potest, immo debet ad instantiam partis vel ad probandum factum, quod publice interest extra dubium poni.

CAN. 1212 - § 1. Pars legitime interrogata respondere debet et veritatem integre fateri, nisi responsione revelatur delictum ab ipsa commissum.

§ 2. Si vero respondere recusavit, iudicis est aestimare, quid ad factorum probationem exinde erui possit.

CAN. 1213 - In casibus, in quibus bonum publicum in causa est, iudex partibus interrogandis iusiurandum de veritate dicenda aut saltem de veritate dictorum deferat, nisi gravis causa aliud suadet; in aliis casibus potest pro sua prudentia.

CAN. 1214 - Partes, promotor iustitiae et defensor vinculi possunt iudici exhibere articulos, super quibus pars interrogetur.

CAN. 1215 - Circa partium interrogationes serventur congrua congruis referendo canones de interrogatione testium.

CAN. 1216 - Assertio de aliquo facto scripto vel ore coram iudice competenti ab aliqua parte contra se peracta circa ipsam materiam iudicii sive sua sponte sive iudice interrogante est confessio iudicialis.

CAN. 1217 - § 1. Confessio iudicialis unius partis, si agitur de negotio aliquo privato et in causa non est bonum publicum, ceteras relevat ab onere probandi.

§ 2. In causis autem, quae ad bonum publicum spectant, confessio iudicialis et ceterae declarationes partium vim probandi habere possunt a iudice aestimandam una cum ceteris causae adiunctis, sed vis plenae probationis eis tribui non potest, nisi alia accedunt elementa, quae eas omnino corroborant.

التشريعات الدينية

القانون ١٢١٨ – الإقرارُ خارجَ المحكمةِ الذي يُدلَى به في المُحاكمة، للقاضي، بعدَ إنعامِ النظرِ في كلِّ ظروفِ الأحوالِ، أن يَرى ما له مِن قيمة.

القانون ١٢١٩ – الإقرارُ القضائيُّ أو أيُّ تصريحٍ لأحدِ الخصمينِ يكون خاليًا من أيّ قوّةٍ إذا ثبتَ أنّه قد أُدليَ بهِ انطلاقًا من خطإٍ في الواقعِ أو انتُزِعَ بالقوّةِ أو بضغطِ الخوفِ الجسيم.

ب – في الإثبات بالوثائق

القانون ١٢٢٠ – يُقبَلُ الإثباتُ بالوثائقِ الرسميّةِ والخصوصيّةِ في أيِّ نوعٍ كانَ منَ المحاكمات.

القانون ١٢٢١ – **البند ١** – الوثائقُ الرسميّةُ الكنسيّةُ هي التي يضعُها أيُّ شخصٍ بموجبِ مهمّتِهِ الرسميّةِ في الكنيسة، مع الحفاظِ على الصيغِ الرسميّةِ التي يفرضُها الشرعُ.

البند ٢ – الوثائقُ الرسميّةُ المدنيّةُ هي التي تُعتَبرُ بهذهِ الصفةِ بموجبِ الشرعِ المدنيّ.

البند ٣ – الوثائقُ الأُخرى هي خصوصيّة.

القانون ١٢٢٢ – الوثائقُ الرسميّةُ تولّدُ الثقةَ بما يُصرَّحَ فيها بصورةٍ مباشرةٍ وأساسيةٍ ما لم يُبرْهَن غيرُ ذلك بأدلّةٍ معاكسةٍ واضحة، مع مراعاةِ ما يرسمُهُ الشرعُ المدنيُّ المحليُّ إذا قرّر غيرَ ذلك بالنسبةِ الى الوثائقِ المدنيّة.

القانون ١٢٢٣ – للوثيقةِ الخصوصيّةِ، التي يعترفُ بها الخصمُ أو يتحقّقُها القاضي، القوّةُ الإثباتيّةُ عينُها التي للإقرارِ خارجَ المحكمة، وذلكَ في حقِّ كاتبهِ أو مُوقّعه وخُلَفائهما؛ أمّا في حقِّ الأجانبِ فيمكنُ أن يكونَ لها قوةٌ إثباتيّةٌ للقاضي أن يقدّرَ قيمتَها هي وسائر القضايا الأُخرى المرتبطةِ بالقضيّة. ولكن لا يمكنُ أن يكونَ لها قوةٌ إثباتيّةٌ كاملةٌ، ما لَم تَرِدْ عناصرُ أُخرى تؤكّدُها تأكيدًا تامًّا.

القانون ١٢٢٤ – إذا أُثبتَ أنّ في الوثائقِ حكّا أو تصليحًا أو تحشيةً، أو أنّها مشوبةٌ بشائبةٍ أُخرى، فللقاضي أن يَرى هل تستوجبُ الثقةَ ومقدارَ هذه الثقة.

التشريعات الدينية

CAN. 1218 - Circa confessionem extraiudicialem in iudicium deductam iudicis est perpensis omnibus adiunctis aestimare, quanti facienda sit.

CAN. 1219 - Confessio vel alia quaevis partis declaratio qualibet vi caret, si constat eam ex errore facti esse prolatam aut vi vel metu gravi extortam.

2° De probatione per documenta

CAN. 1220 - In quolibet iudicii genere admittitur probatio per documenta tum publica tum privata.

CAN. 1221 - § 1. Documenta publica ecclesiastica ea sunt, quae persona ratione sui muneris publici in Ecclesia confecit servatis sollemnibus iure praescriptis.

§ 2. Documenta publica civilia ea sunt, quae secundum ius civile talia censentur.

§ 3. Cetera documenta sunt privata.

CAN. 1222 - Documenta publica fidem faciunt de eis, quae directe et principaliter in eis affirmantur, nisi contrariis et evidentibus argumentis aliud evincitur, firmo iure civili loci, ad documenta civilia quod spectat, aliud statuente.

CAN. 1223 - Documentum privatum sive agnitum a parte sive recognitum a iudice eandem probandi vim habet adversus auctorem documenti vel eum, qui documento subscripsit, et causam ab eis habentes ac confessio extraiudicialis; adversus autem extraneos vim probandi habere potest a iudice aestimandam una cum ceteris causae adiunctis, sed vis plenae probationis ei tribui non potest, nisi alia accedunt elementa, quae id omnino corroborant.

CAN. 1224 - Si documenta abrasa, correcta, interpolata aliove vitio infecta demonstrantur, iudicis est aestimare, num et quanti huiusmodi documenta sint facienda.

التشريعات الدينية

القانون ١٢٢٥ – ليسَ للوثائق قوّةُ الإثباتِ في المحاكمةِ إلّا إذا كانت أصليَّةً أو أُبديَتْ بصورةٍ مطابقةٍ للأصل، وأُودِعَت قلمَ المحكمة، ليستطيعَ القاضي والخصمُ أن يفحصاها.

القانون ١٢٢٦ – يستطيعُ القاضي أن يأمرَ بأن تُبدَى في المحكمةِ وثيقةٌ مشتركةٌ بينَ كلا الخصمين.

القانون ١٢٢٧ – **البند ١** – لا يُلزَمُ أحدٌ بإبداء الوثائقِ، حتّى المَشتركةِ منها، التي لا يُمكنُ نشرُها دونَ خطرِ الضررِ المنصوصِ عليهِ في القانون ١٢٢٩، البند ٢، ٢ً، أو خطرِ مخالفةِ واجبِ المحافظةِ على السرّ.

البند ٢ – ولكن إذا أمكنَ أن يُنسَخَ على الأقلِّ جزءٌ من الوثيقةِ ويُبدَى في صورةٍ لا تُحدِثُ الأضرارَ المذكورةَ أعلاه، يستطيعُ القاضي أن يأمرَ بأن يُحقَّقَ ذلك.

ج – في الشُّهود والشَّهادات

القانون ١٢٢٨ – يُقبَلُ الإثباتُ بالشهودِ في كلِّ الدعاوى تحتَ إدارةِ القاضي.

القانون ١٢٢٩ – **البند ١** – يجبُ على الشهودِ متى استنطَقَهم القاضي حسبَ القانونِ أن يُقرّوا بالحقّ.

البند ٢ – يُعفَى من واجبِ الإجابة، معَ الاحتفاظِ بما يرسمهُ القانونُ ١٢٣١:

١ً – الإكليريكيُّونَ، بالنظرِ الى الأمورِ التي أُطلِعوا عليها بسبَبِ خدمتِهم المقدَّسة، والموظَّفُونَ المدنيّون، والأطبّاءُ والقوابلُ، والمحامونَ والمسجّلون، وغيرُهم ممَّن يلزمُهم حفظُ سرِّ المهنة، حتّى بسببِ إبداءِ المشورةِ بالنظرِ الى الأمورِ الواقعةِ تحتَ هذا السرّ؛

٢ً – مَن يَخشونَ بسببِ شهادتِهم أن يحصلَ لهم أو لزوجِهم لو لذوي قرابتِهم الدمويّةِ أو الأهليّةِ شَيْنٌ في الصيت، أو تنكيدٌ ذو خطر، أو مكارهُ أُخرى شديدة.

١) في من يُمكنهم أن يَكونوا شُهودًا

القانون ١٢٣٠ – يمكنُ الجميعَ أن يكونوا شهودًا ما لَم يردَّهم القانونُ صريحًا ردًّا كاملاً أو جزئيًّا.

التشريعات الدينية

CAN. 1225 - Documenta vim probandi in iudicio non habent, nisi originalia sunt aut in exemplari authentico exhibita et penes cancellariam tribunalis deposita, ut a iudice et a partibus examinari possint.

CAN. 1226 - Iudex praecipere potest, ut documentum utrique parti commune exhibeatur in iudicio.

CAN. 1227 - § 1. Nemo exhibere tenetur documenta, etsi communia, quae communicari non possunt sine periculo damni, de quo in can. 1229, § 2, n. 2, aut sine periculo violationis secreti servandi.

§ 2. Si vero aliqua saltem documenti pars describi potest et in exemplari exhiberi sine memoratis incommodis, iudex decernere potest, ut eadem producatur.

3° De testibus et de testimoniis

CAN. 1228 - Probatio per testes in quibuslibet causis admittitur sub iudicis moderatione.

CAN. 1229 - § 1. Testes iudici legitime interroganti veritatem fateri debent.

§ 2. Firmo can. 1231 ab obligatione respondendi eximuntur:

1° clerici, quod attinet ad ea, quae ipsis manifestata sunt ratione sacri ministerii; civitatum magistratus, medici, obstetrices, advocati, notarii aliique, qui secretum servare etiam ratione praestiti consilii tenentur, quod attinet ad negotia secreto obnoxia;

2° qui ex testificatione sua sibi aut coniugi aut proximis consanguineis vel affinibus infamiam, periculosas vexationes aliave mala gravia obventura timent.

a° Qui testes esse possunt

CAN. 1230 - Omnes possunt esse testes, nisi iure expresse repelluntur vel in totum vel ex parte.

التشريعات الدينية

القانون ١٢٣١ – البند ١ – لا يُقبَل لتأديةِ الشهادةِ القاصرونَ الذينَ لم يَبلغوا الرابعة عشرةَ من عمرِهم، وضَعيفُو العقل.

البند ٢ – يُعتَبرُ لا كفايةَ لهم لتأديةِ الشهادة:

أ – الخصمانِ في الدعوى، أو الذينَ ينوبونَ عن الخصمينِ في المُحاكمة، والقاضي ومعاونُوه، والمحامي، وغيرُهم ممَّن يساعدونَ أو ساعدوا الخصمينِ في الدعوى؛

ب – الكهنةُ، بالنظرِ الى ما عَلموهُ من سرّ الاعتراف، وإن طلبَ كشفَه الشخصُ الذي اعترفَ لديهم. بل لا يمكنُ أن يُقبَلَ ما يكونُ قد تمَّ سماعه من قِبَلِ أيٍّ كانَ وبأيّةِ طريقةٍ كانت بمناسبةِ سرِّ الاعتراف، حتّى ولا كدلالةٍ على الحقيقة.

٢) في تَقديم الشّهود ورَدّهم

القانون ١٢٣٢ – للخصمِ الذي يَأتي بالشّاهدِ أن يعدِلَ عن استنطاقه، ولكن يمكنُ الخصمَ الآخَرَ أن يطلبَ رغمَ هذا العدولِ إخضاعَ الشاهدِ للاستنطاق.

القانون ١٢٣٣ – البند ١ – متى طُلِبَ الإثباتُ بالشهودِ يجبُ أن تُذكَرَ للمحكمةِ أسماؤُهم ومحلُّ إقامتهم.

البند ٢ – لِتُعرَضْ في خلالِ مدّةٍ يُحدّدُها القاضي نقاطُ المواضيعِ التي يُرادُ أن يُسألَ الشهودُ عنها، وإلّا اعتُبرَ الطلبُ مهجورًا.

القانون ١٢٣٤ – للقاضي وعليهِ أن يضعَ حدًّا لكثرةِ الشهودِ المفرطة.

القانون ١٢٣٥ – على الخصمينِ أن يُعْلِمَ أحدُهما الآخَرَ بأسماءِ شهودِهِ قبلَ الشروعِ في استنطاقِهم، أو إذا لَم يُمكنْ ذلكَ بدونِ صعوبةٍ كبيرةٍ حسبَ صوابِ رأيِ القاضي، فَقَبْلَ إعلانِ الشهاداتِ على الأقلّ.

القانون ١٢٣٦ – يمكنُ الخصمَ أن يَطلُبَ أن يُرَدَّ شاهِدٌ إذا أُثبِتَ سببٌ صوابيٌّ لذلكَ قبلَ المباشرةِ باستنطاقه، مع التقيّدِ بما يرسمُه القانون ١٢٣١.

القانون ١٢٣٧ – يتمُّ استحضارُ الشاهدِ بقرارٍ منَ القاضي يُبلَّغُ إلى الشاهدِ حسبَ القانون.

التشريعات الدينية

CAN. 1231 - § 1. Ne admittantur ad testimonium ferendum minores infra decimum quartum aetatis annum et mente debiles; audiri tamen possunt ex decreto iudicis, quo id expedire declaratur.

§ 2. Incapaces ad testimonium ferendum habentur:

1° qui partes sunt in causa aut partium nomine in iudicio consistunt, iudex eiusve assistentes, advocatus aliique, qui partibus in eadem causa assistunt vel astiterunt;

2° sacerdotes, quod attinet ad ea omnia, quae ipsis ex confessione sacramentali innotuerunt, etsi paenitens eorum manifestationem petiit; immo audita a quovis et quoquo modo occasione confessionis sacramentalis ne ut *indicium quidem veritatis* recipi possunt.

b° **De inducendis et excludendis testibus**

CAN. 1232 - Pars, quae testem induxit, potest eius interrogationi renuntiare; sed pars adversa postulare potest, ut nihilominus testis interrogetur.

CAN. 1233 - § 1. Si probatio per testes postulatur, eorum nomina et domicilium tribunali indicentur.

§ 2. Exhibeantur intra terminum a iudice praestitutum articuli argumentorum, super quibus petitur testium interrogatio; alioquin petitio censeatur deserta.

CAN. 1234 - Iudicis est nimiam multitudinem testium refrenare.

CAN. 1235 - Antequam testes interrogantur, eorum nomina cum partibus communicentur; si vero id prudenti iudicis existimatione fieri sine gravi difficultate non potest, saltem ante publicationem testimoniorum fiat.

CAN. 1236 - Firmo can. 1231 pars petere potest, ut testis excludatur, si iusta causa demonstratur, antequam testis interrogatur.

CAN. 1237 - Citatio testis fit decreto iudicis testi legitime intimato.

التشريعات الدينية

القانون ١٢٣٨ – على الشاهدِ إذا استُحْضِرَ حسَبَ الأصولِ أن يُطيعَ أو أن يُعلمَ القاضي بسببِ غيابه.

٣) في استنطاق الشهود

القانون ١٢٣٩ – **البند ١** – يجبُ استنطاقُ الشهودِ في مركزِ المحكمة، ما لَم يرَ القاضي غيرَ ذلك.

البند ٢ – الأساقفةُ، والذين بحُكمِ حالتهم ينعمونَ بامتيازٍ مماثل، يتمُّ الاستماعُ اليهم في المكانِ الذي يختارونَهُ هم أنفسُهم.

البند ٣ – على القاضي أن يحكمَ في المكانِ الذي يجبُ أن يتمَّ الاستماعُ فيه الى الذينَ بسبب البعدِ أو المرضِ أو أيِّ مانعٍ آخرَ يستحيلُ أو يصعبُ عليهم الحضورُ الى مركزِ المحكمة، مع التقيّدِ بما يرسمهُ القانونانِ ١٠٧١ و ١١٢٨.

القانون ١٢٤٠ – لا يقدرُ الخصمانِ أن يحضُرَا استنطاقَ الشهود إلّا إذا رأى القاضي أنّه يمكنُ قبولُها، ولا سيّما إذا كانَ الأمرُ يدورُ على مصلحةٍ خاصّة. ولكن يمكنُ أن يحضرَ وكلاؤُهما أو مُحاموهما، ما لَم يرَ القاضي ضرورةَ إجراءِ ذلكَ بشكلٍ سرّي، نظرًا الى ظروفِ الأشياءِ والأشخاص.

القانون ١٢٤١ – **البند ١** – يجبُ أن يُستنطَقَ الشهودُ كلٌّ واحدٍ بمفردهِ على حِدة.

البند ٢ – إذا اختلفَ الشهودُ في ما بينَهم أو معَ أحدِ الخصمينِ في أمرٍ خطير، يستطيعُ القاضي أن يُقابِلَ بعضَهم ببعضٍ، بعد أن يُبعِدَ على قدرِ الإمكان خطرَ المشاجراتِ والشكّ.

القانون ١٢٤٢ – يقومُ بالاستنطاقِ القاضي أو مفوَّضهُ أو المستنطِقُ الخاصُّ به، ويجبُ أن يحضرَهُ المُسجِّلُ؛ لهذا السببِ، إذا حضرَ الاستنطاقَ الخصمانِ، أو المحامي عن العدل، أو المحامي عن الوثاق، أو المحامون، وبدا لَهم أن يُلقوا أسئلةً جديدةً على الشّاهد، يجبُ أن يَعرِضوا هذه الأسئلةَ ليسَ على الشاهدِ بل على القاضي أو مَن يقومُ مقامَه ليُلْقيَها هو نفسُه، ما لم يَنصَّ الشرعُ الخاصُّ على غيرِ ذلك.

التشريعات الدينية

CAN. 1238 - Testis ad normam iuris a iudice citatus pareat aut causam suae absentiae iudici notam faciat.

c° De interrogatione testium

CAN. 1239 - § 1. Testes interrogandi sunt in sede tribunalis, nisi aliud iudici videtur.

§ 2. Episcopi et ii, qui suae civitatis iure simili favore gaudent, audiantur in loco ab ipsis selecto.

§ 3. Iudex decernat, ubi audiendi sint ii, quibus propter distantiam, morbum aliudve impedimentum impossibile vel difficileest sedem tribunalis adire, firmis cann. 1071 et 1128.

CAN. 1240 - Interrogationi testium partes assistere non possunt, nisi iudex, praesertim cum res est de bono privato, eas admittendas censuit; assistere tamen possunt earum procuratores vel advocati, nisi iudex propter rerum et personarum adiuncta censuit secreto esse procedendum.

CAN. 1241 - § 1. Testes seorsum singuli interrogandi sunt.

§ 2. Si testes inter se aut cum parte in re gravi dissentiunt, iudex discrepantes inter se conferre potest remotis, quatenus fieri potest, dissidiis et scandalo.

CAN. 1242 - Interrogatio testis fit a iudice vel ab eius delegato aut auditore, cui assistat oportet notarius; quare partes vel promotor iustitiae vel defensor vinculi vel advocati, qui interrogationi intersunt, si alias interrogationes testi faciendas habent, has non testi, sed iudici vel eius locum tenenti proponant, ut eas ipse deferat, nisi aliter iure particulari cavetur.

التشريعات الدينية

٦٦٤ ـــــــ

CAN. 1243 - § 1. Iudex testi in mentem revocet gravem obligationem dicendi totam et solam veritatem.

§ 2. Iudex testi deferat iusiurandum secundum can. 1213; si vero testis renuit illud emittere, iniuratus audiatur.

CAN. 1244 - Iudex imprimis testis identitatem comprobet; exquirat, quaenam sit ei cum partibus necessitudo et, cum testi interrogationes specificas circa causam defert, sciscitetur quoque fontes eius scientiae et, quo determinato tempore ea, quae asserit, cognoverit.

CAN. 1245 - Interrogationes breves sint, interrogandi captui accommodatae, non plura simul complectentes, non captiosae, non subdolae, non suggerentes responsionem, remotae a cuiusvis offensione et pertinentes ad causam, quae agitur.

CAN. 1246 - § 1. Interrogationes non sunt cum testibus antea communicandae.

§ 2. Si vero ea, quae testificanda sunt, ita a memoria sunt remota, ut, nisi antea recoluntur, certo affirmari non possint, potest iudex nonnulla testem praemonere, si id sine periculo fieri posse censet.

CAN. 1247 - Testes ore testimonium dicant et scriptum ne legant, nisi de calculo et rationibus agitur; hoc enim in casu adnotationes, quas secum attulerunt, consulere possunt.

CAN. 1248 - § 1. Responsio statim redigenda est scripto a notario, qui referre debet ipsa verba testimonii saltem, quod attinet ad ea, quae obiectum iudicii directe attingunt.

§ 2. Admitti potest usus inventorum technicorum, quibus voces reproducuntur, dummodo deinde responsiones scripto consignentur et subscribantur, si fieri potest, ab iis, qui responsiones dederunt.

CAN. 1249 - Notarius in actis mentionem faciat de praestito, remisso aut recusato iureiurando, de partium aliorumque praesentia,

عامّ كلَّ الأمورِ الحَرِيَّةِ بالذِّكر التي اتَّفقَ حدوثُها وقتَ استنطاقِ الشهود.

القانون ١٢٥٠ – **البند ١** – في نهايةِ الاستنطاقِ يجبُ أن يُتلى على الشاهدِ ما دوّنَه الكاتبُ مِن أجوبتِه، أو يُتاحَ لهُ أن يَستمعَ الى تسجيلِ أجوبتِهِ إذا استُعْمِلت آلةُ التسجيل، ويؤذنَ له في الزِيادةِ والحذفِ والإصلاحِ والتغيير.

البند ٣ – أخيرًا يجبُ أن يوقّعَ المحضرَ الشاهدُ والقاضِي والمُسجِّل.

القانون ١٢٥١ – يمكنُ، عندَ طلبِ الخصم أو بحُكْمِ المنصب، أن يُدعى الشهودُ للاستنطاقِ مُجدَّدًا، وإن كانوا قد استُنْطِقوا قبلاً، إذا رأى القاضي ذلك ضروريًّا أو مفيدًا، بشرطِ أن يتمَّ ذلكَ قبلَ أن تُعلَنَ الأعمالُ أو الشهادات، وأن يُتّقى كلُّ خطرِ تواطؤٍ أو رشوة.

القانون ١٢٥٢ – يجبُ تعويضُ الشهود، وفقًا لتقديرِ مُنصِفٍ يقومُ به القاضي، من النّفقاتِ التي تكبّدوها والربحِ الذي خسروهُ بمناسبةِ تأديةِ شهادتهم.

٤) في الوُثوق بالشَّهادات

القانون ١٥٥٣ – يجبُ على القاضي، في قَدْرِهِ الشهادات، بعد طلبِ شهاداتِ التَّزْكية، إذا دعتِ الحاجةُ أن يَنظرَ:

١ – ما هي حالةُ الشخصِ وما هي استقامتُه؛

٢ – هل يشهدُ عن معرفةٍ ذاتيّةٍ وخصوصاً عن عيانٍ وسماعٍ ذاتيّ، أم على رَأْيٍ منه، أو على الشُّهرة، أو على السماعِ من الغير؛

٣ – هل الشاهدُ ثابتٌ ومنسَجمٌ انسجامًا راسخًا مع نفسِه، أم هو مُتقلِّبٌ أو مرتابٌ أو متردِّد؛

٤ – أخيرًا هل يوجَدُ شهودٌ يُوافِقُونه في شهادتِه أو عناصرُ أُخرى تُثبِّتُها أم لا.

القانون ١٢٥٤ – شهادَةُ الشاهدِ الفَرْدِ لا يمكنُها أن تولِّدَ وثوقًا كاملاً، إلّا إذا كانَ

التشريعات الدينية

de interrogationibus ex officio additis et generatim de omnibus memoria dignis, quae forte acciderunt, dum testes interrogati sunt.

CAN. 1250 - § 1. In fine interrogationis coram teste legi debent, quae notarius de eius responsionibus scripto redegit, vel testi audita facere, quae ope inventi technici de eius responsionibus incisa sunt, dato eidem testi iure addendi, supprimendi, corrigendi, variandi.

§ 2. Denique actui subscribere debent testis, iudex et notarius.

CAN. 1251 - Testes, etsi iam interrogati, possunt parte postulante aut ex officio, antequam testimonia publicantur, denuo ad interrogationem vocari, si iudex id necessarium vel utile ducit, dummodo tamen omnis collusionis vel corruptelae quodvis absit periculum.

CAN. 1252 - Testibus secundum aequam iudicis taxationem solvi debent expensae, quas fecerunt, et lucrum, quod amiserunt, testimonii ferendi causa.

d° **De testimoniorum fide**

CAN. 1253 - In aestimandis testimoniis iudex requisitis, si opus est, testimonialibus litteris consideret:

1° quae condicio sit personae quaeve honestas;

2° utrum de scientia propria, praesertim de visu et auditu proprio testificetur, an de sua opinione, de fama aut de auditu ab aliis;

3° utrum testis constans sit et firmiter sibi cohaereat an varius, incertus vel vacillans;

4° utrum testimonii contestes habeat aliisve probationis elementis confirmetur necne.

CAN. 1254 - Unius testis testimonium plenam fidem facere non

التشريعات الدينية

شاهدًا ذا صفةٍ رسميَّةٍ يشهدُ بأمورٍ أتاهَا قيامًا بوظيفتهِ، أو إذا كانت ظروفُ الأشياءِ والأشخاصِ تُشيرُ إلى غيرِ ذلك.

د – في الخُبراء

القانون ١٢٥٥ – يجبُ أن يُستعانَ بالخُبَراءِ كلَّما طلبَ القانونُ أو القاضي منهم تدقيقًا وحكمًا يستندانِ إلى قواعدِ الفنِّ والعِلم، وذلكَ لإثباتِ حادثٍ أو لمعرفةِ حقيقةِ طبيعةِ شيءٍ.

القانون ١٢٥٦ – للقاضي الحقُّ إمّا بأن يُعيّنَ خبراءَ بعدَ الاستماعِ الى الخصمين، أو إلى الأسماءِ التي يَقترحانِها، وإمّا بأن يَقبلَ، إذا اقتضتِ الحالُ، تقاريرَ صنعَها خبراءُ آخَرُون.

القانون ١٢٥٧ – يمكنُ ردُّ الخبراءِ أو رفضُهم للأَسبابِ عينِها التي يمكنُ لأجلِها ردُّ الشهودِ أو رفضُهم.

القانون ١٢٥٨ – **البند ١** – على القاضي بعدَ أن يُدقِّقَ في ما قَد يُدلي به المُتَخاصِمانِ أن يُحدِّدَ بقرارٍ منه كلَّ نقطةٍ من النقاطِ التي يجبُ أن يدورَ عليها عملُ الخبير.

البند ٢ – يجبُ أن تُسلَّمَ إلى الخبيرِ أعمالُ الدعوى وسائرُ الوثائقِ والمُرْفَقات التي يمكنُ أن يَحتاجَ إليها لتنفيذِ مهمَّته.

البند ٣ – على القاضي بعدَ الاستماعِ إلى الخبيرِ نفسِه أن يُحدِّدَ المدّةَ التي يجبُ في خلالِها إتمامُ الفحصِ وإعطاءُ التقرير.

القانون ١٢٥٩ – **البند ١** – على الخبراءِ أن يضعَ كلٌّ منهم تقريرًا متميِّزًا عن الآخرين، إلّا إذا أمرَ القاضي بوضعِ تقريرٍ واحدٍ يوقّعه الخبراءُ جميعُهم، وفي هذهِ الحالةِ يجبُ أن يُشارَ باعتناءٍ إلى الفروقِ بينَ الآراءِ إذا كانَ ثمّةَ فروقٌ.

البند ٢ – يجبُ على الخبراءِ أن يَذكروا صريحًا الوثائقَ وسائرَ الوسائلِ الملائمةِ التي جَعلتهم أكثرَ اطّلاعًا على هويّةِ الأشخاص أو الأشياءِ أو الأَماكن، والطريقةَ والخطّةَ

التشريعات الدينية

potest, nisi agitur de teste qualificato, qui testimonium fert de rebus ex officio gestis, aut rerum et personarum adiuncta aliud suadent.

4° **De peritis**

CAN. 1255 - Peritorum opera utendum est, quoties ex iuris vel iudicis praescripto eorum examen et votum praeceptis artis vel scientiae innixum requiruntur ad factum aliquod comprobandum vel ad veram alicuius rei naturam dignoscendam.

CAN. 1256 - Iudicis est peritos nominare auditis vel proponentibus partibus aut, si casus fert, relationes ab aliis peritis iam factas assumere.

CAN. 1257 - Eisdem de causis ac testis etiam periti excluduntur aut recusari possunt.

CAN. 1258 - § 1. Iudex attentis eis, quae a partibus forte deducuntur, singula capita decreto suo definiat, circa quae periti opera versari debeat.

§ 2. Perito remittenda sunt acta causae aliaque documenta et subsidia, quibus egere potest ad suum munus exsequendum.

§ 3. Iudex ipso perito audito tempus determinet, intra quod examen perficiendum est et relatio danda.

CAN. 1259 - § 1. Periti suam quisque relationem a ceteris distinctam conficiant, nisi iudex iubet unam fieri a singulis subscribendam; quae si fit, opinionum diversitates, si quae fuerunt, diligenter adnotentur.

§ 2. Periti debent indicare perspicue, quibus documentis vel aliis idoneis modis certiores facti sint de personarum vel rerum vel

التشريعات الدينية

التي سلكوها للقيامِ بالمهمّةِ الموكولةِ اليهم، وما هي البراهينُ التي تستندُ اليها قبلَ سواها النتائجُ التي توصّلوا اليها.

البند ٣ – يمكنُ القاضي أن يَستدعيَ الخبيرَ ليُدليَ بالإيضاحاتِ التي يَرى أنّها ضروريّةٌ علاوةً على ما تَقدّم.

القانون ١٢٦٠ – البند ١ – على القاضي أن يُنْعِم التدقيقَ ليسَ في نتائجِ الخبراءِ فقط، وإن كانت متوافقةً، بل في باقي ظروفِ الدعوى أيضاً.

البند ٢ – حينَ يُبيّنُ أسبابَ الفصلِ يجبُ أن يُصرّحَ بالبراهينِ التي حملتْهُ على قبولِ نتائجِ الخبراءِ أو رفضِها.

القانون ١٢٦١ – على القاضي أن يحدّدَ نفقاتِ الخبراءِ وأجورَهم بمقتضى العدلِ والإنصاف، مع الاحتفاظِ بما يرسمُه الشرعُ الخاصّ.

القانون ١٢٦٢ – البند ١ – يستطيعُ الخصمانِ أن يُعيّنا خبراءَ خصوصيّينَ على أن يوافِقَ عليهم القاضي.

البند ٢ – يستطيعُ الخبراءُ الخصوصيّون، متى وافقَ عليهم القاضي، أن يُدقّقوا في أعمالِ الدعوى، إذا دعتِ الحاجة، ويَحضرُوا عملَ خبراءِ المحكمة، ويمكنُهم دائمًا وضعُ تقريرٍ خاصٍّ بهم.

هـ – في انتقال المحكمة والمعاينة القضائيّة

القانون ١٢٦٣ – إذا رَأى القاضي لِفصْلِ قضيّةٍ أنّه منَ الموافِقِ الانتقالُ الى مكانٍ ما أو معاينةُ شيءٍ ما، فَلْيُحَدِّدْ ذلكَ بقرارٍ يبيّنُ فيهِ باختصار، بعدَ استماعِهِ الى الخصمينِ، الأمورَ التي يجبُ إظهارُها في الانتقالِ أو في المعاينةِ القضائيّة.

القانون ١٢٦٤ – متى أُجريَ الانتقالُ أو المعاينةُ القضائيّة، فليُنَظَّمْ بيانٌ عنهما.

التشريعات الدينية

locorum identitate, qua via et ratione processerint in explendo munere sibi demandato et quibus prae aliis argumentis suae *conclusiones nitantur*.

§ 3. Peritus vocari potest a iudice, ut explicationes, quae ulterius necessariae videntur, suppeditet.

CAN. 1260 - § 1. Iudex non peritorum tantum conclusiones, etsi concordes, sed cetera quoque causae adiuncta attente perpendat.

§ 2. Cum reddit rationes decidendi, exprimere debet, quibus argumentis motus peritorum conclusiones aut admiserit aut reiecerit.

CAN. 1261 - Peritis solvendae sunt expensae et remuneratio a iudice ex bono et aequo determinandae servato iure particulari.

CAN. 1262 - § 1. Partes possunt peritos privatos a iudice approbandos designare.

§ 2. Periti privati, si iudex admittit, possunt acta causae, quatenus opus est, inspicere, exsecutioni peritiae interesse, semper autem possunt suam relationem exhibere.

5° **De accessu et de recognitione iudiciali**

CAN. 1263 - Si ad definitionem causae iudex opportunum duxit ad aliquem locum accedere vel aliquam rem inspicere, decreto id praestituat, quo ea, quae in accessu vel in recognitione iudiciali praestanda sunt, auditis partibus summatim describat.

CAN. 1264 - Peracti accessus vel recognitionis iudicialis documentum conficiatur.

التشريعات الدينية

و – في القرائن

القانون ١٢٦٥ – يستطيعُ القاضي، بغيةَ الوصولِ الى حُكمٍ عادل، أن يُرجِّحَ قرائنَ لا يُقرِرُها القانونُ عينُه، على أن يكونَ ذلك انطلاقًا من واقعةٍ أكيدةٍ ومعيَّنةٍ ترتبطُ مباشرةً بموضوعِ الخصومة.

القانون ١٢٦٦ – مَن كانت بجانبِهِ قرينةُ القانونِ عينِه يتخلَّصُ من عبءِ إقامةِ البيِّنةِ، فيقعُ تحتَ هذا العبءِ خصمُه.

القِسم السَّادس

في الدَّعاوى الطَّارئة

القانون ١٢٦٧ – تقعُ دعوى طارئةٌ كلَّ مرّةٍ، بعدَ ابتداءِ التقاضي في الدعوى، يتقدَّمُ أحدٌ بمسألةٍ، وإن لَم تَكن متضمَّنةً صريحةً في عريضةِ افتتاحِ الدعوى، إلّا أنّها مرتبطةٌ بالدعوى بحيثُ يجبُ فصلُها غالبًا قبلَ فصلِ المسألةِ الأصليّة.

القانون ١٢٦٨ – يُتقدَّمُ بالدعوى الطارئةِ أمامَ القاضي الصالحِ للفصلِ في الدعوى الأصليّة، إمّا كتابةً وإمّا شفويًّا، مع الإشارةِ الى العلاقةِ التي بَيْنَها وبينَ الدعوى الأصليّة.

القانون ١٢٦٩ – **البند ١** – على القاضي، بعدَ أن يَقبلَ العريضةَ ويستمعَ الى الخَصْمين، أن يحكمَ في أسرعِ ما يمكنُ منَ الوقتِ هل مِن أساسٍ للمسألةِ الطارئةِ المعروضة، وهل لها علاقةٌ بالدعوى الأصليَّة، أو يجبُ ردُّها من البداية. وإذا قَبِلها، هل هيَ من الخُطورة بحيثُ يجبُ فصلُها بحكمٍ تمهيديٍّ أو بقرار.

البند ٢ – أمّا إذا رَأى القاضي عدمَ فَصلِ القضيَّةِ الطارئةِ قبلَ الحُكمِ النهائيّ، فليُقَرِّرْ أن يُنظَرَ في أمرِها بعدَ الفَصلِ في الدعوى الأصليَّة.

القانون ١٢٧٠ – **البند ١** – إذا تعيّنَ فَصلُ المسألةِ الطارئةِ بحُكم، فَلْتُتَّبَع قوانينُ المُحاكمةِ الحقوقيّةِ الموجَزةِ، ما لَم يرَ القاضي غيرَ ذلك نظرًا إلى خطورةِ الأمر.

التشريعات الدينية

6° De praesumptionibus

CAN. 1265 - Praesumptiones, quae ab ipso iure non statuuntur, iudex, ut ad iustam sententiam deveniat, conicere potest, dummodo hoc fiat ex facto certo et determinato, quod cum obiecto controversiae cohaeret.

CAN. 1266 - Qui pro se habet ea, quae ab ipso iure praesumuntur, liberatur ab onere probandi, quod recidit in partem adversam.

Art. VI

De causis incidentibus

CAN. 1267 - Causa incidens habetur, quoties incepta litis instantia quaestio proponitur, quae, etsi libello litis introductorio non continetur expresse, nihilominus ita ad causam pertinet, ut solvi plerumque debeat ante quaestionem principalem.

CAN. 1268 - Causa incidens proponitur scripto vel ore indicato nexu, qui intercedit inter ipsam et causam principalem, coram iudice competenti ad causam principalem definiendam.

CAN. 1269 - § 1. Iudex recepta petitione et auditis partibus expeditissime definiat, utrum proposita quaestio incidens fundamentum habere videatur et nexum cum causa principali an vero sit in limine reicienda, et, si eam admittit, num talis sit gravitatis, ut debeat solvi per sententiam interlocutoriam vel per decretum.

§ 2. Cum vero iudicat quaestionem incidentem non esse solvendam ante sententiam definitivam, decernat, ut eiusdem ratio habeatur, cum causa principalis definietur.

CAN. 1270 - § 1. Si quaestio incidens solvi debet per sententiam, serventur canones de iudicio contentioso summario, nisi attenta rei gravitate aliud iudici videtur.

التشريعات الدينية

البند ٢ – أمّا إذا تَعيَّنَ الفصلُ بقرارٍ، فالمحكمةُ تستطيعُ أن تُوكِل الأمرَ الى المستنطِقِ أو إلى الرئيس.

القانون ١٢٧١ – قبل أن تنتهيَ الدعوى الأصليّة، يمكنُ القاضي أو المَحْكمةَ أن ينقضَ أو يصلِّحَ القرارَ أو الحُكمَ التمهيديَّ لسببٍ صوابيّ، إمّا عن طلَبِ أحدِ الخصمينِ أو بحُكمِ المنصِب، بعدَ الاستماعِ إلى الخصمين.

أ – في تَغيُّب الخَصْمَين

القانون ١٢٧٢ – **البند ١** – إذا لم يَمْثُلِ المُدَّعَى عليهِ المستحضَر، أو لَم يُقدِّمْ عذرًا صوابيًّا عن تغيُّبِه، أو لَم يُعْطِ جوابًا عن الادّعاءِ وفقًا لما يرسمهُ القانونُ ١١٩٠، البند ١، فَلْيُعْلِنهُ القاضي بقرارٍ متغيِّبًا عن المُحاكمة، وَلْيقرّرْ أن تسيرَ الدعوى مع رعايةِ ما تجبُ رعايتُه، حتّى الحكمِ النهائيّ وتنفيذِه.

البند ٢ – قبلَ إصدارِ هذا القرار، على القاضي أن يُثبِتَ، حتّى باستحضارٍ جديدٍ إذا دَعتِ الحاجة، أنَّ الاستِحْضارَ الذي أُجري حسبَ القانونِ قد وصلَ الى المُدَّعَى عليهِ في الوقتِ المفيد.

القانون ١٢٧٣ – **البند ١** – إذا مثَلَ المُدَّعَى عليهِ في ما بعدُ أمامَ المحكمةِ أو جاوبَ عن الادّعاءِ قبلَ فصلِ الدعوى يمكنهُ الإدلاءُ بمطالبَ وبيّنات، مع التقيّدِ بما يرسمُه القانون ١٢٨٣، ولكن لِيَحْذرِ القاضي أن تطولَ المحاكمةُ عن سوءِ نيّةٍ من مُهْلةٍ الى أُخرى بدونِ ضرورة.

البند ٢ – يستطيعُ المُدَّعَى عليهِ أن يَطْعنَ بالحُكم، حتّى وإن لَم يَمْثُلْ أو لم يُجاوِب عن الادّعاءِ قبلَ فصلِ الدعوى؛ وإذا بيّنَ أنّه مُنعَ بعائقٍ شرعيٍّ ولَم يَستطيعْ من قبلُ أن يبرهِنَ عن ذلك دونَ ذنبٍ منه، فيمكنهُ اللجوءُ الى شكوى البطلانِ ضدَّ الحُكم.

القانون ١٢٧٤ – إذا لَم يَحْضرِ المُدَّعِي في اليومِ والساعةِ المحدَّدينِ للمجاوبةِ عن الادِّعاء، أو لَم يُبْدِ أيَّ عذرٍ صوابيٍّ عن تغيّبِهِ:

التشريعات الدينية

§ 2. Si vero solvi debet per decretum, tribunal potest rem committere auditori vel praesidi.

CAN. 1271 - Antequam finitur causa principalis, iudex vel tribunal potest decretum vel sententiam interlocutoriam iusta de causa revocare aut reformare sive ad instantiam partis sive ex officio auditis partibus.

1° De partibus non comparentibus

CAN. 1272 - § 1. Si pars conventa citata non comparuit nec idoneam absentiae excusationem attulit aut non respondit ad normam can. 1190, § 1, iudex eam decreto a iudicio absentem declaret et decernat, ut causa servatis servandis usque ad sententiam definitivam eiusque exsecutionem procedat.

§ 2. Antequam hoc decretum fertur, debet etiam per novam citationem, si opus est, constare citationem legitime factam ad partem conventam tempore utili pervenisse.

CAN. 1273 - § 1. Si pars conventa deinde in iudicio se sistit aut responsum dedit ante causae definitionem, conclusiones et probationes afferre potest firmo can. 1283; caveat autem iudex, ne de industria in longiores et non necessarias moras iudicium protrahatur.

§ 2. Etsi pars conventa non comparuit aut responsum non dedit ante causae definitionem, impugnationibus uti potest adversus sententiam; si vero probat se legitimo impedimento fuisse detentam, quod sine sua culpa antea demonstrare non potuit, querela nullitatis uti potest.

CAN. 1274 - Si die et hora ad litis contestationem praestitutis actor neque comparuit neque idoneam excusationem attulit:

التشريعات الدينية

١ – فَلْيَسْتحضِرْهُ القاضي ثانية ؛

٢ – فإذا لَم يُلَبِّ المدَّعِي الاستحضارَ الجديد ، يُرجَّحُ أنّه تخلّى عن التقاضي في الخصومة ؛

٣ – أمّا إذا أرادَ في ما بعدُ أن يَتدخّل في المحاكمةِ ، فليُتّبع القانون ١٢٧٣ .

القانون ١٢٧٥ – **البند ١** – الخصمُ الذي يتغيّبُ عن المحاكمة ، ولا يُبيّنُ مانعًا صوابيًّا يُلزَم بدفعِ نفقاتِ الخصومةِ التي سبَّبها تَغيُّبُهُ ، وأيضاً بأداءِ التعويضِ ، إذا دعتِ الحاجةُ ، للخصمِ الآخَر.

البند ٢ – إذا كانَ كلٌّ منَ المُدَّعِي والمُدَّعَى عليهِ متغيّبًا عن المحاكمة ، لزِمَهُما دفعُ نفقاتِ الخصومةِ كاملةً بالتضامن.

ب – في تَدخُّل شخص ثالث في الدَّعوى

القانون ١٢٧٦ – **البند ١** – كلُّ مَن لهُ شأنٌ في دعوى يمكنُ قبولُ تدخُّلِه فيها ، في أيّةِ درجةٍ من درجات المحاكمة ، إمّا كخصمٍ يُدافِع عن حقِّه الخاصّ ، وإمّا بشكلٍ متفرّعٍ لمساعدةِ أحدِ الخصمين.

البند ٢ – على أنّه لكي يُقبَلَ ، يجبُ عليه ، قبلَ ختامِ تحقيقِ الدعوى ، أن يتقدَّم بعريضةٍ الى القاضي يبيّنُ فيها باختصارٍ حقَّه في التدخُّل.

البند ٣ – مَن يتدخّلُ في دعوى يجبُ أن يُقبَلَ في الحالةِ التي توجَدُ فيها الدعوى ، وأن تُعيَّنَ له مهلةٌ قصيرةٌ وحاسمةٌ للإدلاءِ ببيّناتهِ إذا كانتِ الدعوى قد وصَلت الى مرحلةِ الإدلاء بالبيّنات.

القانون ١٢٧٧ – إذا تبيّنَ أنّ تدخُّلَ شخصٍ ثالثٍ ضروريٌّ ، يجبُ على القاضي بعد الاستماعِ الى الخصمينِ أن يدعُوَهُ الى المحاكمة.

جـ – في المُحاولات والخصومة قائمة

القانون ١٢٧٨ – المحاولةُ هي كلُّ ما يُحدِثُه ، والخصومةُ قائمةٌ ، إمّا أحدُ الخصمَيْنِ

التشريعات الدينية

1° iudex eum citet iterum;

2° si actor novae citationi non paruit, praesumitur litis instantiae renuntiavisse;

3° si vero postea in processu intervenire vult, servetur can. 1273.

CAN. 1275 - § 1. Pars absens a iudicio, quae iustum impedimentum non probavit, tenetur obligatione solvendi expensas iudiciales, quae ob ipsius absentiam factae sunt, necnon, si opus est, indemnitatem alteri parti praestandi.

§ 2. Si et actor et pars conventa fuerunt absentes a iudicio, uterque per se ipse respondet, ut integrae expensae iudiciales solvantur.

2° **De interventu tertii in causa**

CAN. 1276 - § 1. Is, cuius interest, admitti potest ad interveniendum in causa in quolibet gradu iudicii sive ut pars, quae proprium ius defendit, sive accessorie ad aliquam partem adiuvandam.

§ 2. Sed ut admittatur, debet ante conclusionem in causa libellum iudici exhibere, in quo breviter suum ius interveniendi demonstret.

§ 3. Qui intervenit in causa, admittendus est in eo statu iudicii, in quo causa reperitur, assignato eidem brevi ac peremptorio termino ad probationes suas exhibendas, si causa ad periodum probatoriam pervenit.

CAN. 1277 - Tertium, cuius interventus videtur necessarius, iudex auditis partibus debet in iudicium vocare.

3° **De attentatis lite pendente**

CAN. 1278 - Attentatum est actus, quo, lite pendente, ab una

التشريعات الدينية

ضدَّ الآخَر أو القاضي ضدَّ أحدِ الخصْمَيْن أو ضدَّ كليْهما ، سواءٌ أكانَ ذلكَ متعلّقًا بمادَّة الخصومةِ أم بالحقوقِ الإجرائية ، ما لَم يَقبل الشرعُ عينُه الإحداث .

القانون ١٢٧٩ – المحاولةُ باطلةٌ بحُكمِ القانونِ عينه ، لذلك يجبُ على القاضي تَقْرِيرُ نَقْضِها . ولكنَّ القانونَ عينَه يُصحِّحُها إذا لَمْ تُعرَضْ مسألةٌ فيها أمامَ القاضي في خلالِ شهرٍ من تاريخ إعلانِ المحاولة .

القانون ١٢٨٠ – مسائلُ المحاولاتِ يجبُ أن يَفْصِلَ فيها ، في أسرعِ ما يمكنُ من الوقت ، قاضي الدعوى الأصليّة ، إذا قدَّمَ المحاولةَ أحدُ الخصمين ؛ أمّا إذا قدَّمَ المحاولةَ القاضي نفسُه ، فتفصلُ فيها محكمةُ الاستئناف .

القسم السَّابع

في إعلان الأعمال ، وختام تحقيق الدَّعوى

والمناقشة في الدَّعوى

القانون ١٢٨١ – **البند ١** – بعدَ الحصولِ على البيّنات ، يجبُ على القاضي ، تحتَ طائلةِ البطلان ، أن يأذنَ بقرارٍ للخصمَيْنِ ولمحاميهما بأن يطَّلِعوا لدى قلَمِ المحكمةِ على الأعمالِ التي لم يَعلموا بعدُ بها ، ويمكنُ أن يُعطى المحامونَ عندَ طلبِهم نسخةً عنها ؛ أمّا في الدعاوى التي تهمُّ الخيرَ العامَّ ، فيستطيعُ القاضي لِتَجنُّبِ مخاطرَ جسيمةٍ ، أن يقرِّرَ عدمَ إظهارِ أحدِ الأعمالِ أمامَ أيٍّ من الناس ، معَ الاعتناءِ بأن يَبقى حقُّ الدفاعِ دائمًا غيرَ منتقَص .

البند ٢ – بغيةَ إكمالِ البيّناتِ يستطيعُ الخصمانِ الإدلاءَ بغيرِها أمامَ القاضي ؛ ومتى تمَّ جَمْعُها ، هناك مجالٌ من جديد ، إذا رأى القاضي ذلك ضروريًّا ، للقرارِ المنصوصِ عليه في البند ١ .

القانون ١٢٨٢ – **البند ١** – يجبُ بعدَ إتمامِ كلِّما يتعلَّقُ بالإدلاءِ بالبيّناتِ أن يُصارَ الى «ختامِ تحقيقِ الدعوى» .

التشريعات الدينية

parte adversus alteram vel a iudice adversus alterutram vel utramque aliquid innovatur in praeiudicium partis et ea dissentiente sive circa materiam iudicii sive circa iura processualia, nisi ipso iure innovatio admittitur.

CAN. 1279 - Attentatum est ipso iure nullum, quare iudex decernere debet eius revocationem; sanatur tamen ipso iure, si intra mensem a die habitae notitiae de attentato computandum quaestio de eo iudici non proponitur.

CAN. 1280 - Quaestiones de attentatis expeditissim definiendae sunt a iudice causae principalis, si pars attentatum patravit; si vero ipse iudex attentatum patravit, a tribunali appellationis.

Art. VII

De actorum publicatione, de conclusione in causa et de causae discussione

CAN. 1281 - § 1. Acquisitis probationibus iudex decreto partibus et earum advocatis permittere debet sub poena nullitatis, ut acta nondum eis nota apud tribunalis cancellariam inspiciant; quin etiam advocatis id petentibus dari potest actorum exemplar; in causis vero, quae ad bonum publicum spectant, iudex ad gravissima pericula evitanda aliquod actum nemini manifestandum esse decernere potest, cauto tamen, ut ius defensionis semper integrum maneat.

§ 2. Ad probationes complendas partes possunt alias iudici proponere; quibus, si iudex necessarium duxit, acquisitis iterum est locus decreto, de quo in § 1.

CAN. 1282 - § 1. Expletis omnibus, quae ad probationes producendas pertinent, ad conclusionem in causa devenitur.

التشريعات الدينية

البند ٢ – يكونُ هذا الختامُ كلَّ مرةٍ يُجيبُ الخصمانِ عن سؤالِ القاضي بأنَّه لَم يبقَ لهما شيءٌ آخَرُ يُدليانِ به، أو يمضي الوقتُ المفيدُ الذي يُعيّنهُ القاضي للإدلاءِ بالبيّنات، أو يصرّحُ القاضي بأنَّه يعتبرُ أنّ الدعوى قد حُقِقتْ بالكفاية.

البند ٣ – على القاضي أن يُصدِرَ قرارًا بوقوعِ ختامِ تحقيقِ الدعوى كيفَما وَقع.

القانون ١٢٨٣ – **البند ١** – بعدَ ختامِ التحقيقِ يستطيعُ القاضي أن يدعوَ الشهودَ أنفسَهم أو شهودًا آخَرين، أو يُقرّرَ بيّناتٍ لم تُطلَب من قبلُ، فقط:

أً – في الدعاوى التي لا تتعلّقُ إلّا بخيرِ الخصمَين الخاصِّ، إذا وافقَ على ذلك كلُّ الخصوم؛

بً – في الدعاوى الأخرى، بعد الاستماعِ الى الخصمَين، شرطَ وجودِ مُوجِبٍ خطيرٍ وبعدَ إبعادِ أيِّ خطرِ خِداعٍ أو تزوير؛

جً – في كلِّ الدعاوى التي يَظهرُ أنَّ الحُكمَ فيها في المستقبلِ سيكونُ ظالمًا للأسبابِ المنصوصِ عليها في القانون ١٣٢٦، البند ٢، أً–جً، إذا لم تُقبَل بيّناتٌ جديدة.

البند ٢ – لكنَّ القاضي يمكنُه أن يَأمرَ أو يَقبلَ بأن يُبدَى سندٌ ربّمَا استَحالَ إبداؤه من قبلُ دونَ ذنبٍ مِمَّن يهمُّه الأمرُ.

البند ٣ – لِتُنْشَرِ البيّناتُ الجديدةُ مع التقيّدِ بالقانون ١٢٨١، البند ١.

القانون ١٢٨٤ – متَى خُتِمَ التحقيقُ في الدعوى فَلْيُعَيِّنِ القاضي مدَّةً كافيةً من الزمن لإبداءِ المدافَعاتِ أو الملاحظات.

القانون ١٢٨٥ – **البند ١** – يجبُ أن تُقدَّمَ المدافَعاتُ والمُلاحظات كتابةً، ما لَم يقرّرِ القاضي، بموافقةِ الخَصْمين، الاكتفاءَ بمُرافعةٍ شفويّةٍ أمامَ المحكمة.

البند ٢ – إن كانَ لا بدَّ من طبعِ المدافَعاتِ والوثائقِ الرئيسيّة، فيجبُ قبلاً الحصولُ على إذنِ القاضي معَ صيانةِ واجبِ المحافظةِ على السرّ، إن وُجِدَ واجبٌ كهذا.

البند ٣ – لِتُتّبعْ قوانينُ المحكمةِ في ما يخصُّ طولَ المدافعاتِ وعددَ النُسخ وما شابَه ذلكَ من أمورٍ أُخرى إضافيّة.

التشريعات الدينية

§ 2. Haec conclusio habetur, quoties aut partes declaraverunt se nihil aliud adducendum habere aut utile proponendis probationibus tempus a iudice praestitutum elapsum est aut iudex declaravit se causam satis instructam habere.

§ 3. De peracta conclusione in causa, quocumque modo ea accidit, iudex decretum ferat.

CAN. 1283 - § 1. Post conclusionem in causa iudex potest adhuc eosdem testes vel alios vocare aut alias probationes, quae antea non sunt petitae, disponere tantummodo:

1° in causis, in quibus agitur de solo bono privato partium, si omnes partes consentiunt;

2° in ceteris causis, auditis partibus et dummodo gravis exstet ratio itemque quodlibet fraudis vel subornationis periculum removeatur;

3° in omnibus causis, quoties veri simile est, nisi probatio nova admittitur, sententiam iniustam futuram esse propter rationes, de quibus in can. 1326, § 2, nn. 1 - 3.

§ 2. Potest autem iudex iubere vel admittere, ut exhibeatur documentum, quod forte antea sine culpa eius, cuius interest, exhiberi non potuit.

§ 3. Novae probationes publicentur servato can. 1281, § 1.

CAN. 1284 - Facta conclusione in causa iudex congruum spatium temporis praestituat ad defensiones vel animadversiones exhibendas.

CAN. 1285 - § 1. Defensiones et animadversiones scripto dandae sunt, nisi disputationem pro tribunali sedente iudex partibus consentientibus satis esse censet.

§ 2. Si defensiones cum praecipuis documentis typis imprimuntur, praevia iudicis licentia requiritur salva secreti obligatione, si qua est.

§ 3. Circa extensionem defensionum, numerum exemplarium aliaque huiusmodi adiuncta serventur statuta tribunalis.

التشريعات الدينية

القانون ١٢٨٦ – **البند ١** – بعدَ تبادلِ لوائحِ الدفاعاتِ والملاحظاتِ بين الخَصْمَين، فليُؤْذَن لكلٍّ منهما بأن يُبديَ أجوبتَه في خلالِ مدَّةٍ قصيرةٍ يحدِّدُها القاضي.

البند ٢ – لِيَكُنْ هذا الحقُّ للخصمَيْنِ مرَّةً واحدة، إلّا إذا رَأى القاضي أن يُعْطَى ثانيةً لسببٍ خطير؛ وفي هذهِ الحالةِ يُعتَبرُ الحقّ الذي يعطاهُ أحدُ الخصمَين مُعطًى أيضاً للآخَر.

البند ٣ – للمحامي عَن العدلِ والمحامي عَن الوِثاقِ الحقُّ في أن يَرُدّا مرَّةً ثانيةً على مجاوباتِ الخَصمَيْنِ.

القانون ١٢٨٧ – **البند ١** – يُمنَعُ منعًا باتًّا أن تَبقى خارجَ أعمالِ الدعوى معلوماتٌ أَعطاها للقاضي الخصمانِ أو المحامون أو حتّى أشخاصٌ آخرون.

البند ٢ – إذا تمَّت مرافعةُ الدعوى كتابةً، يستطيعُ القاضي أن يُقرِّرَ أن تَجري مناقشةٌ شفويَّةٌ معتدِلةٌ أمامَ المحكمةِ بغيةَ توضيحِ بعضِ المسائل.

القانون ١٢٨٨ – لِيَحْضُرِ المسجِّلُ المناقشَةَ الشفويّةَ المنصوصَ عليها في القانون ١٢٨٥ البند ١، والقانون ١٢٨٧ البند ٢، حتّى يتمكّنَ من أن يسجِّلَ على الفورِ كتابةً، إذا ما أمَرَ القاضي أو طَلبَ أَحدُ الخصمَينِ، وقبِلَ القاضي، ما تَجري المناقشةُ فيه وما يتمُّ الخلوصُ إليه.

القانون ١٢٨٩ – إذا أَغفلَ الخصمانِ أن يُعِدّا دفاعَهما في الوقتِ المفيدِ المحدَّدِ لها، أو سلَّما أمرَهُما الى عِلْمِ القاضي ووجدانِه، يمكنُ القاضي، إذا رَأى، استنادًا إلى الأعمالِ والبيّنات، أنَّ القضيّةَ قد تَمَّ التدقيقُ فيها من كلِّ جوانبها، أن يُصْدِرَ الحُكمَ على الفور، ولكن بعدَ أن يطلبَ منَ المحامي عن العدلِ والمحامي عن الوثاقِ ملاحظاتِهما إذا كانَا حاضِرَيْنِ في المحاكمة.

التشريعات الدينية

CAN. 1286 - § 1. Communicatis vicissim defensionibus atque animadversionibus utrique parti responsiones exhibere licet intra breve tempus a iudice praestitutum.

§ 2. Hoc ius partibus semel tantum est, nisi iudici gravi de causa iterum videtur esse concedendum; tunc autem concessio uni parti facta alteri quoque data censeatur.

§ 3. Promotor iustitiae et defensor vinculi ius habent iterum replicandi partium responsionibus.

CAN. 1287 - § 1. Omnino prohibentur partium vel advocatorum vel etiam aliorum informationes iudici datae, quae maneant extra acta causae.

§ 2. Si causae discussio scripto facta est, iudex potest statuere, ut moderata disputatio fiat ore pro tribunali sedente ad quaestiones nonnullas illustrandas.

CAN. 1288 - Disputationi orali, de qua in cann. 1285, § 1 et 1287, § 2, assistat notarius, ut, si iudex praecipit aut pars postulat et iudex consentit, de disceptatis et conclusis scripto statim referre possit.

CAN. 1289 - Si partes parare sibi tempore utili praestituto defensionem neglexerunt aut se remittunt iudicis scientiae et conscientiae, iudex, si ex actis et probatis rem habet plane perspectam, potest statim sententiam pronuntiare requisitis tamen animadversionibus promotoris iustitiae et defensoris vinculi, si iudicio intersunt.

التشريعات الدينية

القسم الثّامن
في الحُكْم

القانون ١٢٩٠ – بعدَ معالجةِ الدعوى عن طريقِ المقاضاة، يفصِلُ فيها القاضي بحُكمٍ نهائيٍّ إذا كانت دعوى أصليّة، وبحُكمٍ تمهيديٍّ إذا كانت دعوى طارئة، معَ صيانةِ القانون ١٢٦٩، البند ١.

القانون ١٢٩١ – البند ١ – لكي يَلفظَ القاضي أيَّ حُكمٍ كان، يُقتضى أن يكونَ في نفسِه يقينٌ أدبيٌّ في ما يجبُ فصلُه بحُكم.

البند ٢ – يجبُ أن يَقتبسَ القاضي هذا اليقينَ من أعمالِ [الدعوى] وبيّناتِها.

البند ٣ – أمّا البيّناتُ فيجبُ أن يقدّرَها القاضي حسبَ وجدانِه، معَ صيانةِ ما تَرْسمهُ القوانينُ في نفاذِ بعضِ البيّنات.

البند ٤ – على القاضي، إذا لَم يقدرْ أن يتوصّلَ إلى هذا اليقين، أن يحكمَ أنَّ حقَّ المُدَّعِي غيرُ ثابت، ولْيُطْلِقْ سبيلَ المُدَّعَى عليه، إلّا إذا دارَ الأمرُ على دعوى تتمتّعُ برعايةِ القانون، ففي هذهِ الحالِ يجبُ أن يكونَ الحُكم في جانبها.

القانون ١٢٩٢ – البند ١ – في المَحكمةِ الجُمعيّة، لِيُعَيِّنْ رئيسُ المحكمةِ يومًا وساعةً يجتمعُ فيهما القضاةُ للمذاكرة، وَلْيكنِ الاجتماعُ في مركزِ المحكمةِ عينِها، ما لَم يدعُ الى غيرِ ذلكَ سببٌ خصوصيّ. ولا يستطيعُ حضورَ الاجتماعِ أحدٌ غيرُ قضاةِ المحكمةِ الجُمعيّة.

البند ٢ – لِيَأْتِ كلُّ قاضٍ في اليومِ المعيَّنِ للاجتماعِ، كتابةً ودونَ ذكرِ اسمِه، بالنتائجِ التي بَلغَ إليها في أساسِ الدعوى وفي الأسبابِ من حيثُ القانون، ومن حيثُ الواقع، التي تَوصَّلَ بها إلى تلكَ النتائج؛ وتلكَ النتائجُ تُضَمُّ إلى أعمالِ الدعوى معَ الإشارةِ الى أصالتِها، ويوقّعها جميعُ القضاة، وتُحفَظُ سرًّا، معَ صيانة البند ٤.

البند ٣ – بعدَ أن يتلوَ كلُّ واحدٍ منَ القضاةِ نتائجَه بالترتيبِ على حسبِ نظامِ التقدُّم، لكن شرطَ أن يُبْتَدأَ دائمًا بمقرِّرِ الدعوى، يجبُ أن تَجريَ مناقشةٌ تحتَ إدارة

التشريعات الدينية

Art. VIII

De iudicis pronuntiationibus

CAN. 1290 - Causa iudiciali modo pertractata, si est principalis, definitur a iudice per sententiam definitivam; si est incidens, per sententiam interlocutoriam firmo can. 1269, § 1.

CAN. 1291 - § 1. Ad promuntiationem cuiuslibet sententiae requiritur in iudicis animo moralis certitudo circa rem sententia definiendam.

§ 2. Hanc certitudinem iudex haurire debet ex actis et probatis.

§ 3. Probationes autem aestimare iudex debet ex sua conscientia firmis praescriptis legis de quarundam probationum efficacia.

§ 4. Iudex, qui eam certitudinem adipisci non potuit, pronuntiet non constare de iure actoris et partem conventam absolutam dimittat, nisi agitur de causa favore iuris fruente, quo in casu pro eadem pronuntiandum est.

CAN. 1292 - § 1. In tribunali collegiali, quo die et hora iudices ad deliberandum conveniant, collegii praeses statuat et, nisi specialis causa aliud suadet, in ipsa sede tribunalis conventus habeatur, cui nemo praeter collegii iudices adesse potest.

§ 2. Assignato conventui die singuli iudices scripto, sed reticito nomine afferant conclusiones suas in merito causae et rationes tam in iure quam in facto, quibus ad conclusionem suam venerunt; quae conclusiones cum notula de earum authenticitate ab omnibus iudicibus subscripta actis causae adiungantur secreto servandae firma § 4.

§ 3. Prolatis ex ordine singulorum iudicum conclusionibus secundum praecedentiam, ita tamen, ut semper a causae ponente initium fiat, habeatur discussio sub tribunalis praesidis ductu,

التشريعات الدينية

رئيسِ المحكمة، خصوصاً لكي يُقرَّرَ ما يجبُ وضعُه في الفقرةِ الحكميَّة من الحُكم.

البند ٤ – ولكن يجوزُ لكلِّ واحدٍ في المناقشةِ أن يَرْجِعَ عن نتائجِهِ الأُولى؛ أمّا إذا رَفضَ أحدُ القضاةِ الانضمامَ الى قرارِ الآخَرين، فيستطيعُ أن يَطلبَ، إذا كانَ هناك استئنافٌ، أن تُرفَعَ نتائجُ جميعِ القضاة، دونَ ذكرِ الأسماء، الى المحكمةِ العليا.

البند ٥ – أمّا إذا لم يُرِدْ أو لَم يَقْدِرِ القضاةُ، في المناقشةِ الأُولى، أن يتوصّلوا إلى حُكم، فيمكنُ تأجيلُ البتِّ إلى اجتماعٍ جديدٍ على ألّا يتجاوزَ التأجيلُ الأسبوعَ، إلّا إذا وجبَ إكمالُ تحقيقِ الدعوى حسَبَ ما يرسمُهُ القانون ١٢٨٣.

القانون ١٢٩٣ – **البند ١** – إذا كانَ القاضي فَرْدًا، فهو نفسُه يُنظِّمُ الحُكمَ.

البند ٢ – في المحكمةِ الجُمعيّةِ يجبُ تنظيمُ الحُكمِ معَ أخذِ الحيثيّاتِ ممَّا أتى به كلُّ قاضٍ في المناقشة، إلّا إذا حدّدَ القضاةُ أنفسُهم بالأكثريّةِ ما يجبُ إيرادُه من الحَيْثيّات، إذّاك يجبُ إخضاعُ الحُكمِ لموافقةِ كلٍّ من القضاة.

البند ٣ – يجبُ ألّا يتأخَّر إصدارُ الحُكمِ أكثرَ من شهرٍ يُحْسَب ابتداءً منَ اليومِ الذي تمَّ فيهِ فصلُ الدعوى، ما لَم يُقرِّرِ القضاةُ في المحكمةِ الجُمعيّةِ مدّةً منَ الزمنِ أطولَ لسببٍ خطير.

القانون ١٢٩٤ – على الحُكمِ:

١ – أن يَفصلَ الخصومةَ القائمةَ لَدى المحكمةِ ويُعطيَ جوابًا ملائمًا عن كلِّ ريبٍ أو نقطةٍ من نقاطِ الخصومة؛

٢ – أن يُحدِّدَ الواجباتِ التي تَنشأُ على الخصمَيْنِ منَ المحاكمةِ وكيفيَّةَ قضائِها؛

٣ – أن يعرضَ الأسبابَ، أي ما يقالُ له الحيثيّاتُ، من حيثُ القانونُ ومن حيثُ الواقعُ، التي تستندُ اليها الفقرةُ الحُكميّةُ من الحُكم؛

٤ – أن يُقرِّرَ نفقاتِ الدعوى.

القانون ١٢٩٥ – **البند ١** – على الحُكمِ، بعدَ ذكرِ اسمِ الله، أن يَذكرَ على الترتيبِ مَن هو القاضي أو المحكمةُ، ومَن هو المُدَّعِي والمُدَّعَى عليه والوكيلُ، معيِّنًا إيّاهم

التشريعات الدينية

praesertim ut constabiliatur, quid statuendum sit in parte dispositiva sententiae.

§ 4. In discussione autem unicuique licet a pristina sua conclusione recedere; iudex vero, qui ad decisionem aliorum accedere noluit, exigere potest, ut, si fit appellatio, conclusiones omnium iudicum reticitis nominibus ad tribunal superius mittantur.

§ 5. Si vero iudices in prima discussione ad sententiam devenire aut nolunt aut non possunt, differri potest decisio ad novum conventum non tamen ultra hebdomadam, nisi ad normam can. 1283 complenda est causae instructio.

CAN. 1293 - § 1. Si iudex est unicus, ipse sententiam redigit.

§ 2. In tribunali collegiali sententia redigenda est desumendo motiva ex eis, quae singuli iudices in discussione attulerunt, nisi a maiore numero iudicum definita sunt motiva praeferenda; sententia deinde singulorum iudicum approbationi subicienda est.

§ 3. Sententia edenda est non ultra mensem computandum a die, quo causa definita est, nisi in tribunali collegiali iudices gravi ex ratione longius tempus praestituerunt.

CAN. 1294 - Sententia debet:

1° definire controversiam coram tribunali agitatam data singulis dubiis congrua responsione;

2° definire, quae sint partium obligationes ex iudicio ortae et quomodo implendae sint;

3° exponere rationes seu motiva tam in iure quam in facto, quibus pars dispositiva sententiae innititur;

4° statuere de expensis iudicialibus.

CAN. 1295 - § 1. Sententia post divini Nominis invocationem exprimat oportet ex ordine, quis sit iudex aut quid tribunal, quis sit actor, pars conventa, procurator, nominibus et domiciliis accurate

التشريعات الدينية

حسبَ الأصولِ بأسمائِهم ومحالِّ إقامتِهم، والمُحامي عنِ العدلِ والمحامي عنِ الوثاقِ إذا كانا قد اشتَركا في المحاكمة.

البند ٢ – يجبُ أن يُوردَ باختصارٍ بعدَ ذلكَ مطالبَ الخصمَينِ وصيغةَ الرَيْب.

البند ٣ – لِتَتْبَعْ هذه الأمورَ الفقرةُ الحُكميّةُ منَ الحُكم، تتقدَّمُها الأسبابُ التي تستندُ إليها.

البند ٤ – يُختَم بذكرِ اليومِ والمكانِ اللَّذين يُكْتَبُ فيهما وبتوقيعِ القاضي أو القضاةِ جميعِهم إذا كانت المحكمةُ جُمعيّةً، وبتوقيعِ المُسجِّل.

القانون ١٢٩٦ – القواعدُ المحدَّدةُ لإصدارِ الحُكمِ النهائيِّ تُطبَّق أيضاً على الحُكمِ التمهيديِّ معَ تعديلِ ما يجبُ تعديلُه.

القانون ١٢٩٧ – يجبُ أن يُعْلَنَ الحُكمُ في أقربِ وقتٍ مُمكنٍ معَ تحديدِ المدّةِ التي يمكنُ في خلالِها استئنافُ الحُكم؛ ولا قوّةَ للحُكمِ قبلَ إعلانه، حتّى ولَو تمَّ بإذنِ القاضي إعلامُ الخصمَينِ بالفقرةِ الحكميّةِ منه.

القانون ١٢٩٨ – يمكنُ أن يتمَّ إعلانُ الحكم إمّا بتسليمِ نسخةٍ منهُ الى الخصمَينِ أو الى وكلائِها، أو بإرسالِ تلكَ النسخةِ إليهم وفقًا للقانون ١١٩٢.

القانون ١٢٩٩ – **البند ١** – إذا وقعَ في نصِّ الحُكمِ خطأٌ في وضعِ الحسابات، أو خطأٌ ماديٌّ في نَسْخِ الفقرةِ الحكميّةِ منَ الحُكم أو إيرادِ الوقائعِ أو مطالبِ الخصمَين، أو أُغفِلَتِ الأمورُ التي يَقتضيها القانونُ ١٢٩٥، البند ٤، يجبُ على المحكمةِ عينِها التي أَصدرتِ الحُكمَ أن تُصحِّحَ الخطأَ أو تُكمِّلهُ إمّا عن طلبِ الخصمِ أو بحُكمِ المنصب، على أن يَتمَّ ذلك دومًا بعدَ الاستماعِ الى الخصمَينِ وبقرارٍ يُدوَّنُ في ذيلِ الحُكم.

البند ٢ – إذا مانعَ أحدُ الخصمَين، لِتُفْصَلِ المسألةُ الطّارئةُ بقرار.

القانون ١٣٠٠ – جميعُ أقوالِ القاضي، ما عدا الحُكمَ، يُقالُ لها قرارات، وإذا لم تكن إجرائيّةً فحسبُ ليسَ لها قوّةٌ ما لَم تُعبِّرْ ولو بشكلٍ موجَزٍ عن حيثيّاتٍ أو تُحيلُ

التشريعات الدينية

designatis, promotor iustitiae, defensor vinculi, si partem in iudicio habuerunt.

§ 2. Referre postea debet breviter facti speciem cum partium conclusionibus et formula dubiorum.

§ 3. Haec subsequatur pars dispositiva sententiae praemissis rationibus, quibus innititur.

§ 4. Claudatur cum indicatione loci et diei, in quibus lata est, et cum subscriptione iudicis vel, si de tribunali collegiali agitur, omnium iudicum et notarii.

CAN. 1296 - Normae de sententia definitiva statutae valent congrua congruis referendo etiam de sententia interlocutoria.

CAN. 1297 - Sententia quam primum intimetur indicatis terminis, intra quos appellatio a sententia interponi potest, neque ante intimationem vim ullam habet, etsi pars dispositiva sententiae iudice permittente partibus notificata est.

CAN. 1298 - Intimatio sententiae fieri potest vel tradendo exemplar sententiae partibus vel earum procuratoribus aut eisdem mittendo idem exemplar ad normam can. 1192.

CAN. 1299 - § 1. Si in textu sententiae aut error irrepsit in calculos aut error materialis accidit in transcribenda parte dispositiva sententiae vel in factis vel partium petitionibus referendis aut omissa sunt ea, quae can. 1295, § 4 requirit, sententia ab ipso tribunali, quod eam tulit, corrigi vel compleri debet sive ad instantiam partis sive ex officio, semper tamen auditis partibus et decreto ad calcem sententiae apposito.

§ 2. Si qua pars refragatur, quaestio incidens decreto definiatur.

CAN. 1300 - Ceterae iudicis pronuntiationes praeter sententiam sunt decreta, quae, si mere ordinatoria non sunt, vim non habent, nisi

التشريعات الدينية

الى حيثيّاتٍ تَـمَّ التعبيرُ عنها في عملٍ آخَر.

القانون ١٣٠١ – للحُكمِ التمهيديّ أو للقرارِ قوّةُ الحُكمِ النهائيّ إذا أَوقفَا المحاكمةَ أو وضعَا حدًّا للمُحاكَمةِ أو لدرجةٍ منها، في ما يتعلّقُ على الأقلّ بجزءٍ منَ الدعوى.

القسم التّاسع

في الطَّعن في الحُكم

أ – في شكوى البُطلان ضدَّ الحُكم

القانون ١٣٠٢ – بطلانُ الأعمالِ القضائيّةِ الذي يُقرُّه القانونُ والذي لَم يُعلَنْ قبلَ الحُكم، وإن كانَ معلومًا لدى الفريقِ الذي يُدْلي بشكوى البطلان، يَتمُّ تصحيحه في الحُكم عينه، إذا دارتِ الدعوى على أمورٍ تهمُّ المصلحةَ الخاصّة، مع التقيّدِ بالقانونين ١٣٠٣ و ١٣٠٤.

القانون ١٣٠٣ – **البند ١** – يكونُ الحُكمُ مشوبًا بشائبةِ البطلانِ غيرِ القابلِ التصحيح:

١ – متى صدرَ من قاضٍ لاصلاحيَّتُه مُطلَقة؛

٢ – متى صدرَ من قاضٍ لا صلاحيَّةَ له للقضاءِ في المحكمةِ التي فُصِلَت فيها الدعوى؛

٣ – متى أَصدرَ القاضي الحكمَ تحتَ ضغطِ الإكراهِ أو الخوفِ الشديد؛

٤ – متى أُجريَتِ المُحاكمةُ دونَ الطلبِ القضائيّ المنصوصِ عليه في القانون ١١٠٤، البند ٢، أو لَم تُجرَ ضدَّ مُدَّعَى عليه؛

٥ – متى أُعطيَ بينَ خصمَينِ ليس لأحدِهما على الأقلّ شخصيّةٌ للتقاضي؛

٦ – إذا قامَ أحدٌ بعملٍ باسمِ غيرِه دونَ وكالةٍ شرعيّة؛

٧ – إذا أُنكِرَ حقُّ الدفاعِ على أحدِ الخصمَين؛

التشريعات الدينية

saltem summarie motiva exprimunt vel ad motiva in alio actu expressa remittunt.

CAN. 1301 - Sententia interlocutoria vel decretum vim sententiae definitivae habent, si iudicium impediunt vel ipsi iudicio aut alicui ipsius gradui finem ponunt, quod attinet ad aliquam saltem partem in causa.

Art. IX

De impugnatione sententiae

1° De querela nullitatis contra sententiam

CAN. 1302 - Si agitur de causa, quae privatorum solummodo interest, nullitas actuum iudicialium iure statuta, quae, cum esset nota parti querelam nullitatis proponenti, non est ante sententiam iudici denuntiata, per ipsam sententiam sanatur firmis cann. 1303 et 1304.

CAN. 1303 - § 1. Sententia vitio insanabilis nullitatis laborat, si:

1° lata est a iudice absolute incompetenti;

2° lata est ab eo, qui caret potestate iudicandi in tribunali, in quo causa definita est;

3° iudex vi vel metu gravi coactus sententiam tulit;

4° iudicium factum est sine petitione iudiciali, de qua in can. 1104, § 2, vel non institutum est adversus aliquam partem conventam;

5° lata est inter partes, quarum altera saltem non habet personam standi in iudicio;

6° quis nomine alterius egit sine legitimo mandato;

7° ius defensionis alterutri parti denegatum est;

التشريعات الدينية

٨ً – إذا لم تُفصَلِ الخصومةُ ولو في جزءٍ منها.

البند ٢ – في هذهِ الحالاتِ يمكنُ الإدلاءُ بشكوى البطلانِ بشكلِ اعتراض الى الأبد. أمّا بشكلِ دعوى فيمكنُ الإدلاءُ به أمامَ القاضي الذي أصدرَ الحُكمَ في خلالِ عشرِ سنواتٍ من يومِ إعلان الحُكم.

القانون ١٣٠٤ – البند ١ – يكونُ الحُكمُ مشوبًا بشائبةِ البطلانِ القابلِ التصحيح:

١ً – متَى كانَ عددُ القضاةِ الذينَ أصدروهُ مخالِفًا للشرعِ كما يُحدِّده القانون ١٠٨٤؛

٢ً – مَتى خَلا منَ البواعثِ أو أسبابِ الفصل؛

٣ً – مَتى خَلا منَ التواقيعِ التي يَقتضيها القانون؛

٤ً – متَى خَلا منَ الإشارة الى المكانِ أو السنةِ أو الشهرِ أو اليومِ الذي صدرَ فيه؛

٥ً – متَى استندَ الى عملٍ قضائيٍّ باطلٍ لم يتمَّ تصحيحُه وفقًا لما يرسمه القانون ١٣٠٢؛

٦ً – متَى صدرَ ضدَّ خصمٍ غائبٍ غيابًا شرعيًّا وفقًا للقانون ١٢٧٣، البند ٢.

البند ٢ – في هذهِ الحالاتِ يمكنُ الإدلاءُ بشكوى البطلانِ في خلالِ ثلاثةِ أشهرٍ من يومِ إعلانِ الحُكم.

القانون ١٣٠٥ – يَنظرُ في شكوى البطلانِ القاضي الذي أصدرَ الحُكم؛ أمّا إذا خشيَ الخصمُ أن يكونَ هذا القاضي متحيِّزًا، ولذا يحسبُه مشبوهًا، فيمكنُه أن يَقتضي الاستعاضةَ منه بقاضٍ آخرَ وفقًا لما يرسمهُ القانون ١١٠٨.

القانون ١٣٠٦ – شكوى البطلانِ يمكنُ الإدلاءُ بها مع الاستئنافِ في آنٍ واحدٍ في خلالِ المدّةِ المحدّدَةِ للاستئناف.

القانون ١٣٠٧ – البند ١ – يمكنُ أن يُدليَ بشكوى البطلانِ لا الخصمانِ فقط اللذانِ يَحسَبانِ نفسيهما مُوقَرين من جرّاءِ حكمٍ ما، بل أيضاً المحامي عن العدلِ والمحامي عن الوثاقِ كلّما كانَ لهما حقُّ التدخّل.

التشريعات الدينية

8° controversia ne ex parte quidem definita est.

§ 2. His in casibus querela nullitatis proponi potest per modum exceptionis in perpetuum, per modum vero actionis coram iudice, qui sententiam tulit, intra decem annos ab intimatione sententiae computandos.

CAN. 1304 - § 1. Sententia vitio sanabilis nullitatis dumtaxat laborat, si:

1° lata est a non legitimo numero iudicum contra praescriptum can. 1084;

2° motiva seu rationes decidendi non continet;

3° subscriptionibus caret iure praescriptis;

4° non refert indicationem loci, anni, mensis et diei, in quibus lata est;

5° actu iudiciali nullo innititur, cuius nullitas non est adnormam can. 1302 sanata;

6° lata est contra partem legitime absentem secundum can. 1273, § 2.

§ 2. His in casibus querela nullitatis proponi potest intra tres menses ab intimatione sententiae computandos.

CAN. 1305 - De querela nullitatis videt iudex, qui sententiam tulit; si vero pars veretur, ne hic iudex praeoccupatum animum habeat, ideoque eum suspectum existimat, exigere potest, ut alius iudex in eius locum subrogetur ad normam can. 1108.

CAN. 1306 - Querela nullitatis proponi potest una cum appellatione intra terminum ad appellationem statutum.

CAN. 1307 - § 1. Querelam nullitatis proponere possunt non solum partes, quae se gravatas putant, sed etiam promotor iustitiae aut defensor vinculi, quoties ipsis ius est interveniendi.

البند ٢ – يستطيع القاضي نفسُه بحُكمِ المنصبِ أن يسحبَ حكمًا باطلاً أصدرَه أو يعدِّلَ فيه، وذلكَ في خلالِ مدّةِ العملِ المحدَّدةِ في القانون ١٣٠٢، البند ٢، والقانون ١٣٠٤، البند ٢، ما لَم يُرفَعْ في هذه الفترةِ استئنافٌ معَ شكوى البطلان.

القانون ١٣٠٨ – دعاوَى شكوى البطلان يُمكنُ معالجتُها وفقًا لقوانينِ المحاكمةِ الحقوقيّةِ الموجزة.

ب – في الاستِئْناف

القانون ١٣٠٩ – للخصمِ الذي يحسَبُ نفسَه مُوقَرًا من جرّاءِ حكم، وكذلكَ للمحامي عن العدلِ والمحامي عن الوثاقِ في الدعاوى التي اقتُضي حضورُهما فيها، حقُّ استئنافِ الحُكمِ إلى قاضٍ أعلى، معَ التقيُّدِ بمَا يرسمهُ القانون ١٣١٠.

القانون ١٣١٠ – لا محلَّ لاستئناف:

١ – حكمِ الحبرِ الرومانيِّ نفسه، أو محكمةِ التوقيعِ الرسوليّ؛

٢ – حكمٍ مشوبٍ بشائبةِ البطلان، ما لَم يُضمَّ إلى شكوى البطلانِ وفقًا لما يرسمهُ القانون ١٣٠٦؛

٣ – حكمٍ قد صارَ قضيّةً مُحْكَمَةً؛

٤ – قرارِ القاضي أو الحُكمِ التمهيديِّ الذي ليسَ له قوّةُ الحُكمِ النهائيّ، إلّا إذا ضُمَّ إلى استئنافِ الحُكم النهائي؛

٥ – حكمٍ أو قرارٍ في دعوى يُوجبُ القانونُ فصلَها في أسرعِ ما يمكن من الوقت.

القانون ١٣١١ – **البند ١** – يجبُ أن يُرفعَ الاستئنافُ الى القاضي الذي أصدرَ الحُكم، في خلالِ مدّةٍ حاسمةٍ من خمسةَ عشرَ يومًا مفيدًا تُحسَبُ ابتداءً من إبلاغِ الحُكم.

البند ٢ – إذا تمَّ الاستئنافُ شفويًّا، فَلْيُدوِّنه المسجِّلُ كتابةً أمامَ المستأنِف نفسِه.

التشريعات الدينية

§ 2. Ipse iudex potest ex officio sententiam nullam a se latam retractare vel emendare intra terminos ad agendum in cann. 1302, § 2 et 1304, § 2 statutos, nisi interea appellatio una cum querela nullitatis interposita est.

CAN. 1308 - Causae de querela nullitatis secundum canones de iudicio contentioso summario tractari possunt.

2° **De appellatione**

CAN. 1309 - Pars, quae aliqua sententia se gravatam putat, itemque promotor iustitiae et defensor vinculi in causis, in quibus eorum praesentia requiritur, ius habent a sententia appellandi ad iudicem superiorem salvo can. 1310.

CAN. 1310 - Non est locus appellationi:

1° a sententia ipsius Romani Pontificis vel Signaturae Apostolicae;

2° a sententia vitio nullitatis infecta, *nisi cumulatur cum querela* nullitatis ad normam can. 1306;

3° a sententia, quae in rem iudicatam transiit;

4° a iudicis decreto vel a sententia interlocutoria, quae non habent vim sententiae definitivae, nisi cumulatur cum appellatione a sententia definitiva;

5° a sententia vel a decreto in causa, de qua ius cavet rem expeditissime esse definiendam.

CAN. 1311 - § 1. Appellatio interponi debet coram iudice, a quo sententia lata est, intra peremptorium terminum quindecim dierum utilium ab intimatione sententiae computandum.

§ 2. Si ore fit, notarius eam scripto coram ipso appellante redigat.

التشريعات الدينية

القانون ١٣١٢ – لا يمكنُ المفوَّضَ أن يَستأنِف الى مَن فوَّضه، بل إلى رئيسِه المباشر، إلّا إذا كانَ المفوِّضُ الكرسيَّ الرسوليَّ نفسَه.

القانون ١٣١٣ – إذا نشأَتْ مسألةٌ في ما يخصُّ حقَّ الاستئناف، فلتَفْصِلِ الأمرَ محكمةُ الاستئنافِ في أسرعِ ما يمكنُ من الوقت، وفقًا لقوانينِ المحاكمةِ الحقوقيّةِ الموجَزة.

القانون ١٣١٤ – يجبُ أن يُلاحَقَ الاستئنافُ لدى القاضي المستأنَفِ إليه في خلالِ شهرٍ مِن رَفْعِه، إلّا إذا كان القاضي المستأنَف منه قد عيَّنَ للخصمِ مدَّةً أطولَ لملاحقتِه.

القانون ١٣١٥ – **البند ١** – لملاحقةِ الاستئنافِ يُقتَضى ويكفي أن يَستنجدَ الخصمُ بقضاءِ القاضي الأعلى لتعديلِ الحُكمِ المَطْعونِ فيه، قارنًا طلبَه بنسخةٍ مِن هذا الحُكمِ ومشيرًا الى أسبابِ الاستئناف.

البند ٢ – في هذهِ الأثناءِ يجبُ على القاضي الذي أصدرَ القرارَ أن يُسلِّمَ المحكمةَ العليا نسخةً عن الأعمالِ مصدَّقةً من قِبَل المُسجِّل، وإن كانتِ الأعمالُ مكتوبةً في لغةٍ تجهلُها محكمةُ الاستئناف، وجَبت ترجمتُها الى لغةٍ أخرى تفهمُها تلك المحكمة، مع التثبّتِ من أمانةِ الترجمة.

القانون ١٣١٦ – إذا مضى الأجَلان المعيَّنانِ للاستئنافِ بلا جدوى سواءٌ لدى القاضي المُستأنَف منه أو لدى القاضي المُستأنَف إليه يُعتَبرُ الاستئنافُ مهجورًا.

القانون ١٣١٧ – **البند ١** – يستطيعُ المستأنِفُ أن يتخلَّى عن الاستئنافِ مع النتائجِ المنصوصِ عليها في القانون ١٢٠٦.

البند ٢ – إذا رَفعَ الاستئنافَ المحامي عن الوثاقِ أو المحامي عن العدل، يُمكنُ أن يَتخلَّى عنه المحامي عن الوثاقِ أو المحامي عن العدلِ في محكمةِ الاستئناف، ما لَم ينصَّ الشرعُ العامُّ على غيرِ ذلك.

القانون ١٣١٨ – **البند ١** – الاستئنافُ الذي يرفعُه المُدَّعِي يفيدُ المُدَّعَى عليه، وبالعكس.

التشريعات الدينية

CAN. 1312 - A delegato non datur appellatio ad delegantem, sed ad eius immediatum superiorem, nisi delegans est ipsa Sedes Apostolica.

CAN. 1313 - Si quaestio oritur de iure appellandi, tribunal appellationis rem expeditissime definiat secundum canones de iudicio contentioso summario.

CAN. 1314 - Appellatio prosequenda est coram iudice, ad quem dirigitur, intra mensem ab eius interpositione computandum, nisi iudex, a quo sententia lata est, longius tempus ad eam prosequendam parti praestituit.

CAN. 1315 - § 1. Ad prosequendam appellationem requiritur et sufficit, ut pars ministerium iudicis superioris invocet ad impugnatae sententiae emendationem adiuncto exemplari huius sententiae et indicatis appellationis rationibus.

§ 2. Interea iudex, a quo sententia lata est, debet actorum exemplar fide facta a notario de eius authenticitate ad tribunal superius mittere; si acta scripta sunt lingua tribunali appellationis ignota, vertantur in aliam eidem tribunali cognitam cautelis adhibitis, ut de fideli versione constet.

CAN. 1316 - Inutiliter elapsis terminis appellatoriis sive coram iudice, a quo sententia lata est, sive coram iudice, ad quem appellatio dirigitur, haec deserta censetur.

CAN. 1317 - § 1. Appellans potest appellationi renuntiare cum effectibus, de quibus in can. 1206.

§ 2. Si appellatio interposita est a defensore vinculi vel apromotore iustitiae, renuntiatio fieri potest, nisi aliter iure communi cavetur, a defensore vinculi vel a promotore iustitiae tribunalis appellationis.

CAN. 1318 - § 1. Appellatio facta ab actore prodest etiam parti conventae et vicissim.

التشريعات الدينية

البند ٢ – إذا كانَ المُدَّعُون أو المُدَّعَى عليهم كثيرين، وكان واحدٌ منهم فقط هو الذي يَطعنُ في الحُكم، أو يَتمُّ الطعنُ في الحُكمِ ضدَّه، يُحسَبُ الطعنُ صادرًا من الجميعِ وموجَّهًا ضدَّ الجميع، كلَّما كانَ الشيءُ المطلوبُ واحدًا لا يتجزّأ، أو كانَ الالتزامُ التزامَ تضامن.

البند ٣ – إذا استأنف أحدُ الخصمَينِ نقطةً من نقاط الحُكم، يمكنُ الخصمَ الآخرَ، وإن كانَ قد انقَضى الأَجَلانِ المعيَّنانِ للاستئناف، أن يستأنفَ بشكلِ دعوى طارئةٍ النقاطَ الأُخرى في خلالِ أَجَلٍ حاسمٍ يدومُ خمسةَ عشرَ يومًا تحسَبُ من يومِ تبليغهِ الاستئنافَ الأصليّ.

البند ٤ – يُرَجَّحُ أنَّ الاستئنافَ يُرفَعُ ضدَّ كلِّ نقاطِ الحُكم، ما لَم يَثْبت غيرُ ذلك.

القانون ١٣١٩ – الاستئنافُ يُوقفُ تنفيذَ الحُكم.

القانون ١٣٢٠ – **البند ١** – مع التقيّدِ بمَا يرسمه القانون ١٣٦٩، لا يمكنُ قبولُ مطلبٍ جديدٍ في درجةِ الاستئناف، حتّى ولا على سبيلِ الضَمِّ المفيد، ولهذا لا يمكنُ أن تدورَ المجاوبةُ عن الادّعاءِ إلّا على تأييدِ الحُكمِ الأوَّلِ أو إصلاحِه كلِّه أو بعضِه.

البند ٢ – ولكن يمكنُ قبولُ بيّناتٍ جديدةٍ فقط وَفقًا لما يرسمهُ القانون ١٢٨٣.

القانون ١٣٢١ – في درجةِ الاستئنافِ يجبُ أن تسيرَ المحاكمةُ على الطريقةِ عينِها التي تسيرُ عليها في محكمةِ البداءةِ، ويُطبَّقُ منها ما يمكنُ تطبيقهُ، إلّا أنّه يجبُ الانتقالُ الى مناقشةِ الدعوى والحُكمِ فورًا بعدَ المجاوبةِ عن الادِّعاء، إلّا إذا وجبَ إكمالُ البيّنات.

التشريعات الدينية

§ 2. Si plures sunt partes conventae vel actores et ab uno vel contra unum tantum ex ipsis sententia impugnatur, impugnatio censetur ab omnibus et contra omnes facta, quoties res petita est individua aut obligatio omnes singillatim tenet.

§ 3. Si interponitur ab una parte super aliquo sententiae capite, pars adversa, etsi terminus appellationis est transactus, potest super aliis capitibus incidenter appellare intra terminum peremptorium quindecim dierum computandum a die, quo ipsi appellatio principalis notificata est.

§ 4. Nisi aliud constat, appellatio praesumitur facta contra omnia sententiae capita.

CAN. 1319 - Appellatio exsecutionem sententiae suspendit.

CAN. 1320 - § 1. Salvo can. 1369 in gradu appellationis non potest admitti nova petendi causa, ne per modum quidem utilis cumulationis; ideoque litis contestatio in eo tantum versari potest, ut prior sententia vel confirmetur vel reformetur sive ex toto sive ex parte.

§ 2. Novae autem probationes admittuntur tantum ad normam can. 1283.

CAN. 1321 - In gradu appellationis eodem modo ac in primo gradu iudicii congrua congruis referendo procedendum est; sed, nisi forte complendae sunt probationes, statim post litis contestationem ad causae discussionem deveniatur et ad sententiam.

التشريعات الدينية

القسم العاشر

في القضيَّة المُحْكَمة وإعادَة المُحاكَمة واعتِراض الغَير

أ – في القَضيَّة المُحْكَمة

القانون ١٣٢٢ – مع التقيّدِ بالقانون ١٣٢٤، تحصلُ القضيّة المُحكَمة:

١ – إذا صدرَ حكمانِ مُتطابقانِ بينَ الخصمَينِ نفسيهما، وكانَ موضوعُها الطلبَ عينَه وارتكزا على السَببِ عينِه؛

٢ – إذا لم يُرفَعِ استئنافُ الحُكمِ في خلالِ المدّةِ المفيدة؛

٣ – إذا تَوقّفت في درجةِ الاستئنافِ المُجاوبةُ عن الادّعاءِ أو تَمَّ التخلّي عنها؛

٤ – إذا صدرَ حُكمٌ نهائيٌّ لا محلَّ لاستئنافه.

القانون ١٣٢٣ – **البند ١** – القضيّةُ المحكَمةُ هي شرعًا ثابتةٌ بحيثُ لا يمكنُ الطعنُ فيها إلّا بشكوى البطلان أو إعادةِ المحاكمةِ أو اعتراضِ الغير.

البند ٢ – القضيةُ المحكَمةُ تكوّنُ شريعةً بينَ الخصمَين، وينتجُ منها دعوى ما حُكمَ فيه، والدّفعُ بالقضيّة المحكَمة، ويستطيعُ القاضي بحُكمِ المنصبِ أن يُعلنَ ذلك ليمنعَ فتحَ الدعوى عينِها مُجدَّدًا.

القانون ١٣٢٤ – لا يصيرُ الحُكمُ أبدًا قضيَّةً مُحكَمةً في الدعاوى التي تدورُ على حالةِ الأشخاصِ دونَ استثناءِ دعاوى افتراقِ الزوجين.

القانون ١٣٢٥ – **البند ١** – إذا صَدرَ حُكمانِ متطابقانِ في دعوى تدورُ على حالةِ الأشخاص، يمكنُ رفعُ الدعوى الى محكمةِ الاستئنافِ في أيِّ وقتٍ إذا أُدلِي ببيّناتٍ أو براهينَ جديدةٍ خطيرةٍ في خلالِ المدَّةِ الحاسمةِ التي تدومُ ثلاثينَ يومًا من يومِ تقديمِ الطعن، وعلى محكمةِ الاستئناف، في خلالِ شهرٍ من إبداءِ البيّناتِ والبراهين، أن تُحدِّدَ بقرارٍ هل يجبُ قبولُ تقديمِ جديدٍ للدعوى أم لا.

البند ٢ – الاَستئنافُ الى محكمةٍ عُليا للحصولِ على تقديمِ جديدٍ للدعوى لا يُوقِفُ

التشريعات الدينية

Art. X

De re iudicata, de restitutione in integrum et de oppositione tertii

1° De re iudicata

CAN. 1322 - Firmo can. 1324 res iudicata habetur, si:

1° duplex intercessit inter easdem partes sententia conformis de eodem petito et ex eadem causa petendi;

2° appellatio a sententia non est intra tempus utile interposita;

3° in gradu appellationis litis instantia perempta est vel eidem renuntiatum est;

4° lata est sententia definitiva, a qua non datur appellatio.

CAN. 1323 - § 1. Res iudicata iure firma est ita, ut impugnari possit tantum per querelam nullitatis, restitutionem in integrum vel oppositionem tertii.

§ 2. Res iudicata facit ius inter partes et dat actionem iudicati atque exceptionem rei iudicatae, quam iudex ex officio quoque declarare potest ad impediendam novam eiusdem causae introductionem.

CAN. 1324 - Numquam transeunt in rem iudicatam causae de statu personarum non exceptis causis de coniugum separatione.

CAN. 1325 - § 1. Si duplex sententia conformis in causa de statu personarum lata est, potest quovis tempore ad tribunal appellationis provocari allatis novis eisque gravibus probationibus vel argumentis intra peremptorium terminum triginta dierum a proposita impugnatione computandum; tribunal appellationis autem intra mensem ab exhibitis novis probationibus et argumentis computandum debet decreto statuere, utrum nova causae propositio admitti debeat necne.

§ 2. Provocatio ad superius tribunal, ut nova causae propositio obtineatur, exsecutionem sententiae non suspendit,

التشريعات الدينية

تنفيذَ الحُكم ، إلّا إذا نصَّ على غيرِ ذلك الشرعُ العامُّ أو أَمرتْ محكمةُ الاستئنافِ بتوقيفِ التنفيذ ، وفقًا لما يرسمُه القانون ١٣٣٧ ، البند ٣ .

ب – في إعادة المحاكمة

القانون ١٣٢٦ – **البند ١** – تحصلُ إعادةُ المحاكمةِ لِمُضادّةِ حُكمٍ صارَ قضيَّةً مُحكَمة ، شرطَ أن يَثبتَ ثبوتًا ظاهرًا أنَّ القضيَّةَ المحكَمةَ مُخالِفةٌ للعدل .

البند ٢ – لكن لا تُعَدُّ المخالَفةُ للعدلِ ثابتةً ثبوتًا ظاهرًا ، إلّا :

١ً – إذا استندَ الحُكمُ الى بيّناتٍ وُجدَت في ما بعدُ كاذبةً ، بحيثُ لا تَثبتُ من دونِها الفقرةُ الحكميّةُ من الحُكم ؛

٢ً – إذا اكتُشِفَت في ما بعدُ وثائقُ تُثبتُ ثبوتًا قاطعًا وقائعَ جديدةً تقتضي حُكمًا جديدًا ؛

٣ً – إذا صدرَ الحُكمُ مُضِرًّا بخَصمٍ بسببِ غشِّ الخصمِ الآخَر ؛

٤ً – إذا أُغفِلَ إغفالاً واضحًا مَا يرسمُهُ القانونُ ولَم يَكنْ ذلكَ مجرَّدَ قانونٍ إجرائيّ ؛

٥ً – إذا ناقضَ الحُكمُ حكمًا سابقًا صارَ قضيَّةً مُحكَمة .

القانون ١٣٢٧ – **البند ١** – تُطلبُ إعادةُ المحاكمةِ للأسبابِ المذكورةِ في القانون ١٣٢٦ ، البند ٢ ، ١ً–٣ً منَ القاضي الذي أَصدرَ الحُكمَ في خلالِ ثلاثةِ أشهرٍ من يومِ معرفةِ تلك الأسباب .

البند ٢ – تُطلبُ إعادةُ المحاكمةِ للأسبابِ المذكورةِ في القانون ١٣٢٦ ، البند ٢ ، ٤ً – ٥ً من محكمةِ الاستئنافِ في خلالِ ثلاثةِ أشهرٍ من تبليغِ الحُكم ؛ أمّا في الحالةِ المنصوصِ عليها في القانونِ ١٣٢٦ ، البند ٢ ، ٥ً ، فإذا تأخَّرَ إعلانُ القرارِ السابق ، تُحسَبُ المدّةُ ابتداءً من ذلك الإعلانِ .

البند ٣ – الآجالُ المذكورةُ آنفًا لا تَنقضي ما دامَ الخصمُ الذي أُلحِقَ به الضررُ قاصرًا .

التشريعات الدينية

nisi aliter iure communi cavetur aut tribunal appellationis ad normam can. 1337, § 3 suspensionem iubet.

2° De restitutione in integrum

CAN. 1326 - § 1. Adversus sententiam, quae transiit in rem iudicatam, dummodo de eius iniustitia manifesto constet, datur restitutio in integrum.

§ 2. De iniustitia autem manifesto constare non censetur, nisi:

1° sententia ita probationibus innititur, quae postea falsae edeprehensae sunt, ut sine illis probationibus pars dispositiva sententiae non sustineatur;

2° postea detecta sunt documenta, quae facta nova et contrariam decisionem exigentia indubitanter probant;

3° sententia ex dolo partis lata est in damnum alterius;

4° legis non mere processualis praescriptum evidenter neglectum est;

5° sententia adversatur praecedenti decisioni, quae in rem iudicatam transiit.

CAN. 1327 - § 1. Restitutio in integrum propter motiva, de quibus in can. 1326, § 2, nn. 1 - 3, petenda est a iudice, qui sententiam tulit, intra tres menses a die cognitionis eorundem motivorum computandos.

§ 2. Restitutio in integrum propter motiva, de quibus in can. 1326, § 2, nn. 4 et 5, petenda est a tribunali appellationis intra tres menses ab intimatione sententiae computandos; si vero in casu, de quo in can. 1326, § 2, n. 5, notitia praecedentis decisionis serius habetur, terminus ab hac notitia decurrit.

§ 3. Termini, de quibus supra, non decurrunt, dum pars laesa minoris est aetatis.

التشريعات الدينية

القانون ١٣٢٨ – **البند ١** – طلبُ إعادةِ المحاكمةِ يُوقِفُ تنفيذَ الحُكمِ إذا لَم يَكن قد بُوشِرَ به بعدُ.

البند ٢ – لكنْ إذا اشتُبهَ مِن دلائلَ راجحةٍ بأنَّ المقصودَ منَ الطَلَبِ هو تأجيلُ التنفيذ، يمكنُ القاضي أن يقرِّرَ تنفيذَ الحُكم، ولكن بعدَ فرضِ ضمانٍ كافٍ لطالبِ إعادةِ المحاكمةِ حتّى يُعوَّضَ إذا كانت نتيجةُ الإعادة بجانبِهِ.

القانون ١٣٢٩ – إذا مُنِحت إعادةُ المحاكمةِ وجبَ على القاضي أن يحكُمَ في أساسِ الدعوى.

ج – في اعتراض الغير

القانون ١٣٣٠ – مَن يخشى ضررًا بحقوقِهِ مِن جرّاءِ حُكمٍ نهائيٍّ صدرَ ويمكنُ أن يُؤمَرَ بتنفيذه، يستطيعُ أن يَطعنَ في الحُكمِ عينهِ قبلَ تنفيذِه.

القانون ١٣٣١ – **البند ١** – يمكنُ الإدلاءُ باعتراضِ الغيرِ إمّا بطلبِ إعادةِ النظرِ في الحُكمِ الى المحكمةِ التي أصدَرته، أو برفعِ الأمرِ الى محكمةِ الاستئناف.

البند ٢ – إذا قُبِلَ الطَلَبُ وداعى المعترِضُ في درجةِ الاستئنافِ وجبَ عليهِ التقيّدُ بالقوانينِ الموضوعةِ للاستئناف، وإذا داعى لَدى المحكمةِ التي أَصدرَتِ الحُكمَ فَلْتُتَّبَعِ القواعدُ الموضوعةُ للحُكمِ في الدعاوى الطارئة.

القانون ١٣٣٢ – **البند ١** – يجبُ على المعترِضِ في أيّةِ حالةٍ أن يُثبِتَ أنَّ حقَّه مُجْحَفٌ به فعلاً، أو مِن المَرَجَّحِ أنّه سيُجحَفُ به.

البند ٢ – لكنّ الإجحافَ يجبُ أن يَنشأَ عن الحُكمِ عينهِ بحيثُ إنَّ الحُكمَ عينهَ يكونُ سببَ الإجحاف، أو إنّ إرسالَه إلى التنفيذِ يُلحقُ بالمعترِضِ ضررًا كبيرًا.

القانون ١٣٣٣ – إذا بيّنَ المُعترِضُ حقَّه وجبَ على المحكمةِ تعديلُ الحُكمِ الصادرِ مِن قَبْلُ بحسَبِ طلبِ المُعترِض.

التشريعات الدينية

CAN. 1328 - § 1. Petitio restitutionis in integrum sententiae exsecutionem nondum inceptam suspendit.

§ 2. Si tamen ex probabilibus indiciis suspicio est petitionem factam esse ad moras exsecutioni nectendas, iudex decernere potest, ut sententia exsecutioni demandetur, assignata tamen restitutionem in integrum petenti idonea cautione ut, si restituitur in integrum, indemnis fiat.

CAN. 1329 - Concessa restitutione in integrum iudex pronuntiare debet de merito causae.

3° De oppositione tertii

CAN. 1330 - Qui ex sententia definitiva inter alios lata, quae exsecutioni mandari potest, suorum iurium laesionem veretur, sententiam ipsam ante eius exsecutionem impugnare potest.

CAN. 1331 - § 1. Oppositio tertii fieri potest vel postulando revisionem sententiae a tribunali, quod eam tulit, vel provocando ad tribunal appellationis.

§ 2. Si petitio admissa est et oppositor agit in gradu appellationis, tenetur legibus pro appellatione statutis; si coram tribunali, quod sententiam tulit, servandae sunt normae datae pro causis incidentibus iudicialiter definiendis.

CAN. 1332 - § 1. Oppositor in quolibet casu probare debet ius suum revera esse laesum aut laesum iri.

§ 2. Laesio autem oriri debet ex ipsa sententia, quatenus aut ipsa est causa laesionis aut, si exsecutioni mandatur, oppositorem gravi praeiudicio est affectura.

CAN. 1333 - Si oppositor ius suum probavit, sententia antea lata reformanda est a tribunali secundum oppositoris petitionem.

التشريعات الدينية

القسم الحادي عشر

في المَعونة القَضائيَّة والنَّفقات القَضائيَّة

القانون ١٣٣٤ – للفقراءِ الحقُّ في المعونةِ القضائية إذا كانوا عاجزينَ كليًّا عن تحمُّلِ النفقاتِ القضائيّة، وللعاجزينَ فقط جزئيًّا الحقُّ في تخفيضِها.

القانون ١٣٣٥ – يجبُ على قوانينِ المحكمةِ أن تُحدِّدَ قواعدَ بشأن:

١ – النفقاتِ القضائيَّةِ التي يجبُ على الخصمَينِ دفعُها أو التعويضُ منها؛

٢ – مرتَّباتِ الوكلاءِ والمحامينَ والخبراءِ والمترجمينَ، وتعويضاتِ الشّهود؛

٣ – منحِ المعونةِ القضائيّةِ أو تخفيضِ النفقات؛

٤ – التعويضِ من الأضرارِ الذي يتوجّبُ ليسَ فقَط على مَن خسِرَ الدعوى بَل أيضاً علَى مَن أَقامَ دعوى دونَ تَروٍّ.

٥ – المالِ الذي يجبُ إيداعُه مسبقًا أو الكفالةِ التي يجبُ تأمينُها لدفعِ النفقاتِ أو التعويضِ من الأضرار.

القانون ١٣٣٦ – لا محلَّ لأن يُستأنَفَ على حدةٍ الحُكمُ بالنفقاتِ والمرتَّباتِ والتعويضِ من الأضرار، ولكن يمكنُ الخصمَ أن يَلجأَ في خلالِ خمسةَ عشرَ يومًا الى القاضي نفسِه، وهذا يمكنُه أن يُعيدَ النظرَ في المبلغِ المحكومِ به.

القسم الثّاني عشر

في تَنفيذ الحُكْم

القانون ١٣٣٧ – **البند ١** – يمكنُ تنفيذُ الحُكمِ الذي صارَ قضيةً مُحكَمة.

البند ٢ – يمكنُ القاضي الذي أصدرَ الحُكم، وإذا جَرى استئنافٌ يمكنُ أيضاً قاضي الاستئناف، أن يأمرا بأن يُنفَّذَ تنفيذًا مؤَقَّتًا حكمٌ لَم يَصِرْ بعدُ قضيّةً مُحكمة،

التشريعات الدينية

Art. XI

De gratuito patrocinio et de expensis iudicialibus

CAN. 1334 - Pauperes, qui omnino impares sunt expensis iudicialibus sustinendis, ius habent ad gratuitum patrocinium, si ex parte tantum, ad expensarum deminutionem.

CAN. 1335 - Statuta tribunalis debent normas dare:

1° de expensis iudicialibus a partibus solvendis vel compensandis;

2° de procuratorum, advocatorum et interpretum remuneratione deque testium indemnitate;

3° de gratuito patrocinio vel expensarum deminutione concedendis;

4° de reparatione damnorum, quae debetur ab eo, qui non solum in iudicio succubuit, sed temere litigavit;

5° de pecuniae deposito vel cautione praestanda circa expensas solvendas et damna reparanda.

CAN. 1336 - A pronuntiatione circa expensas, remunerationes et damna reparanda non datur distincta appellatio, sed pars recurrere potest intra quindecim dies ad eundem iudicem, qui potest taxationem emendare.

Art. XII

De exsecutione sententiae

CAN. 1337 - § 1. Sententia, quae transiit in rem iudicatam, exsecutioni mandari potest salvo can. 1328.

§ 2. Iudex, qui sententiam tulit, et, si appellatio interposita est, etiam iudex appellationis, sententiae, quae nondum transiit in rem iudicatam, provisoriam exsecutionem iubere possunt ex officio vel

التشريعات الدينية

وذلكَ إمّا بحُكمِ المنصبِ أو عن طَلبِ الخصم، بعدَ اتّخاذِ الضماناتِ الملائمة، عند الاقتضاء، إذا كان الأمرُ يتعلّقُ بتدبيرٍ في ما تَقتضيه ضروريّاتُ المعيشةِ، أو لسببٍ آخرَ عادلٍ ومُلِحّ.

البند ٣ – أمّا إذا طُعِن في الحُكمِ الذي لم يَصِرْ بعدُ قضيّةً مُحكَمة، فإنّ القاضي الذي يَجبُ عليه النظرُ في الطّعن، إذا رَجَّحَ أنّ هناك أساسًا للطعنِ وأنّ ضررًا لا يُعوَّض قد ينتجُ من التنفيذ، يستطيعُ إمّا أن يُوقِفَ التنفيذَ عينَه وإمّا أن يُخضعَهُ لضَمان.

القانون ١٣٣٨ – لا يمكنُ أن يكونَ محلٌّ للتنفيذِ قبلَ الحصولِ من القاضي على قرارٍ تنفيذيٍّ يُؤمَرُ فيه بوجوبِ تنفيذِ الحُكمِ نفسه؛ ويجبُ، بحسَبِ اختلافِ طبيعةِ الدعاوى، إمّا إدراجُ هذا القرار في مَتنِ الحُكمِ نفسِه وإمّا إصدارُه على حِدَة.

القانون ١٣٣٩ – إذا اقتضَى تنفيذُ الحُكم أن يَسبقَه إجراءُ محاسَبات، فَلْيُعتَبَرِ الأمرُ مسألةً طارئةً يجبُ أن يفصلَها القاضي نفسُه الذي أصدرَ الحُكمَ الواجبَ التنفيذ.

القانون ١٣٤٠ – **البند ١** – على الأسقفِ الأبرشيِّ المحليِّ حيثُ صدرَ الحُكمُ البدائيُّ أن يُنفِّذَ الحُكمَ بنفسِه أو بوساطةِ غيرِه، ما لَم يُحدِّدْ غيرَ ذلك شرعُ الكنيسةِ المستقلّةِ الخاصُّ.

البند ٢ – إذا أَبى هذا أو أَهمَل، يعودُ التنفيذُ، عن طَلبِ الخصمِ صاحبِ الشأنِ أو بحُكمِ المنصبِ، إلى السلطةِ التي تَخضعُ لَها محكمةُ الاستئناف.

البند ٣ – في الحالاتِ المنصوصِ عليها في القانون ١٠٦٩، البند ١، يعودُ تنفيذُ الحُكمِ الى الرئيسِ الذي يعيّنُه الدستورُ أو القوانين.

القانون ١٣٤١ – **البند ١** – على المنفِّذ، إذا لم يُترَكْ شيءٌ لخيارِهِ في متنِ الحُكمِ نفسه، أن يُنفِّذَ الحُكمَ حسبَ ما يبدو من مَعنى الألفاظ.

البند ٢ – يجوزُ له أن ينظرَ في الدفوعِ المتعلّقةِ بطريقةِ التنفيذ وقوّته، ولكن ليسَ في أساسِ الدعوى؛ أمّا إذا تبيّنَ له عن طريقٍ آخَر أنَّ الحُكمَ باطلٌ أو مخالِفٌ للعدلِ مخالفةً ظاهرة، حسبَ القوانينِ ١٣٠٣ و١٣٠٤ و١٣٢٦ البند ٢ فَلْيَمتنِعْ عن التنفيذِ ولْيُحِلِ الأمرَ على المحكمةِ التي أصدرتِ الحُكم، وَلْيُعْلِمْ بذلكَ الخصمَين.

التشريعات الدينية

ad instantiam partis idoneis, si casus fert, praestitis cautionibus, si agitur de provisionibus ad necessariam sustentationem ordinatis vel alia iusta causa urget.

§ 3. Si vero sententia, quae nondum transiit in rem iudicatam, impugnatur, iudex, qui de impugnatione cognoscere debet, si videt hanc probabiliter fundatam esse et irreparabile damnum ex exsecutione oriri posse, potest vel exsecutionem ipsam suspendere vel eam cautioni subicere.

CAN. 1338 - Non antea exsecutioni locus esse potest, quam exsecutorium iudicis decretum habetur, quo edicitur sententiam ipsam exsecutioni mandari debere; quod decretum pro diversa causarum natura vel ipso sententiae tenore includatur vel separatim edatur.

CAN. 1339 - Si sententiae exsecutio praeviam rationum redditionem exigit, quaestio incidens habetur ab illo iudice decidenda, qui tulit sententiam exsecutioni mandandam.

CAN. 1340 - § 1. Nisi iure particulari propriae Ecclesiae sui iuris aliud statuitur, sententiam exsecutioni mandare debet per se vel per alium Episcopus eparchialis eparchiae, ubi sententia in primo gradu iudicii lata est.

§ 2. Si vero hic renuit vel neglegit, parte, cuius interest, instante vel etiam ex officio exsecutio spectat ad auctoritatem, cui tribunal appellationis subiectum est.

§ 3. In controversiis, de quibus in can. 1069, § 1, exsecutio sententiae spectat ad Superiorem in typico vel statutis determinatum.

CAN. 1341 - § 1. Exsecutor, nisi quid eius arbitrio in ipso tenore sententiae est permissum, debet sententiam secundum obviam verborum significationem exsecutioni mandare.

§ 2. Licet ei videre de exceptionibus circa modum et vim exsecutionis, non autem de merito causae; si vero habet aliunde compertum sententiam esse nullam vel manifesto iniustam ad normam cann. 1303, 1304 et 1326, § 2, abstineat ab exsecutione et rem ad tribunal, a quo lata est sententia, remittat partibus certioribus factis.

التشريعات الدينية

القانون ١٣٤٢ – **البند ١** – أمّا في ما يتعلّقُ بالدعاوى العينيّة، فمتى حُكِمَ للمُدَّعِي بعَينٍ ما، يجبُ أن تُسلَّمَ هذه العينُ الى المدَّعِي حالما تحصلُ القضيّةُ المُحكمة.

البند ٢ – إذا حُكِمَ على المُدَّعَى عليه بأَداءِ شيءٍ منقول، أو بدفعِ مبلغٍ من المال، أو بإعطاءِ أو عملِ شيءٍ آخَر، على القاضي في نصِّ الحُكمِ عينهِ، أو على المنفِّذِ حَسبَ حكمِه وفطنتِه، أن يُعيّنا مهلةً لأداءِ المتوجّب، بشرطِ ألّا تنقصَ عن خمسةَ عشرَ يومًا ولا تزيدَ على ستّةِ أشهر.

الفصل الثّاني
في المُحاكمة الحقوقيَّة الموجزة

القانون ١٣٤٣ – **البند ١** – كلُّ الدعاوى التي لا يَستثنيها الشرعُ يمكنُ التقاضي فيها في محاكمةٍ حقوقيّةٍ موجزَة، ما لَم يَطلبْ أحدُ الخصمَينِ محاكمةً حقوقيّةً مألوفة.

البند ٢ – إذا استُخْدِمَتِ المحاكمةُ الحقوقيّةُ الموجَزةُ في دعاوى يَستَثْنِيها الشرعُ تكون كلُّ الأعمالِ القضائيّةِ باطلةً.

القانون ١٣٤٤ – **البند ١** – يجبُ في عريضةِ فتحِ الدعوى، فضلاً عن النقاطِ المذكورةِ في القانون ١١٨٧:

١ – أن تُبَيَّنَ بنوعٍ مختَصرٍ وكاملٍ وجليٍّ الوقائع التي تستندُ إليها طلباتُ المدَّعِي؛

٢ – أن تُورَدَ البيّناتُ التي يريدُ المدَّعِي إثباتَ الوقائعِ بها، والتي لا يستطيعُ تقديمَها دفعةً واحدةً، بحيثُ يتمكّنُ القاضي من جمعِها على الفور.

البند ٢ – الوثائقُ التي يُبنى عليها الطلبُ يجبُ أن تكونَ مرفقةً بعريضةِ فتحِ الدعوى، على الأقلِّ بنسخةٍ أصليّة.

القانون ١٣٤٥ – **البند ١** – إذا لم تُجْدِ نفعًا محاولةُ المصالحةِ كما يرسمُها القانون ١١٠٣، البند ٢، وجبَ على القاضي، إذا رَأى أنَّ عريضةَ فتحِ الدعوى تستندُ الى أيِّ أساس، أن يَأمرَ في خلالِ ثلاثةِ أيّام بقرارٍ يُذيّلُ به الطلبَ نفسَه بأن يُبلَّغَ على الفورِ المُدَّعَى عليه نسخةً عن الطلَب، ويُعطى الحقَّ في أن يودِعَ جوابَه الخطّيَّ قلمَ المحكمةِ خلالَ خمسةَ عشرَ يومًا.

البند ٢ – لِهذا التبليغ النتائجُ عينُها التي للاستحضارِ القضائيِّ المنصوصِ عليهِ في القانونِ ١١٩٤.

التشريعات الدينية

CAN. 1342 - § 1. Quoties adiudicata actori res aliqua est, haec actori tradenda est statim ac res iudicata habetur.

§ 2. Si pars damnata est ad rem mobilem praestandam vel ad solvendam pecuniam vel ad aliud dandum aut faciendum, iudex in ipso tenore sententiae vel exsecutor pro suo arbitrio et prudentia terminum statuat ad implendam obligationem, qui tamen neque infra quindecim dies coartetur neque sex menses excedat.

Caput II

De iudicio contentioso summario

CAN. 1343 - § 1. Iudicio contentioso summario tractari possunt omnes causae iure non exclusae, nisi pars iudicium contentiosum ordinarium petit.

§ 2. Si iudicium contentiosum summarium adhibetur in causis iure exclusis, actus iudiciales sunt nulli.

CAN. 1344 - § 1. Libellus litis introductorius praeter ea, quae in can. 1187 recensentur, debet:

1° facta, quibus actoris petitiones innituntur, breviter, integre et perspicue exponere;

2° probationes, quibus actor facta demonstrare intendit quasque simul afferre non potest, ita indicare, ut statim colligia iudice possint.

§ 2. Libello litis introductorio adnecti debent saltem in exemplari authentico documenta, quibus petitio innititur.

CAN. 1345 - § 1. Si conamen conciliationis ad normam can. 1103, § 2 inutile cessit, iudex, si aestimat libellum litis introductorium aliquo fundamento niti, intra tres dies decreto ad calcem libelli apposito praecipiat, ut exemplar petitionis statim notificetur parti conventae, dato huic iure mittendi intra quindecim dies ad cancellariam tribunalis responsionem scripto datam.

§ 2. Haec notificatio effectus habet citationis iudicialis, de quibus in can. 1194.

التشريعات الدينية

CAN. 1346 - Si exceptiones partis conventae id exigunt, iudex actori determinet terminum ad respondendum ita, ut ex allatis utriusque partis elementis ipse controversiae obiectum perspectum habeat.

CAN. 1347 - § 1. Elapsis terminis ad respondendum, de quibus in cann. 1345, § 1 et 1346, iudex perspectis actis formulam dubii determinet; deinde ad audientiam non ultra triginta dies celebrandam omnes citet, qui in ea interesse debent, addita pro partibus dubii formula.

§ 2. In citatione partes certiores fiant se posse tres saltem ante audientiam dies aliquod breve scriptum tribunali exhibere ad sua asserta comprobanda.

CAN. 1348 - In audientia primum tractantur quaestiones, de quibus in cann. 1118, 1119, 1121 et 1122.

CAN. 1349 - § 1. Probationes colliguntur in audientia salvo can. 1071.

§ 2. Pars eiusque advocatus assistere possunt interrogationi ceterarum partium, testium et peritorum.

CAN. 1350 - Responsiones partium, testium, peritorum, petitiones et exceptiones advocatorum redigendae sunt scripto a notario, sed summatim et in eis tantummodo, quae pertinent ad substantiam rei controversae, et ab eisdem subscribendae.

CAN. 1351 - Probationes, quae non sunt in petitione vel responsione allatae aut petitae, potest iudex admittere tantum ad normam can. 1110; postquam autem vel unus testis auditus est, iudex potest tantummodo ad normam can. 1283 novas probationes decernere.

CAN. 1352 - Si in audientia omnes probationes colligi non potuerunt, altera statuatur audientia.

CAN. 1353 - Probationibus collectis fit in eadem audientia discussio oralis

التشريعات الدينية

القانون ١٣٥٤ – **البند ١** – بعدَ انتهاءِ الجلسة، على القاضي أن يَحكُمَ على الفورِ في الدعوى، إلَّا إذا تَبيّنَ من المناقشةِ أنّه يجبُ إضافةُ بعضِ الشيءِ في تحقيقِ الدعوى، أو إذا وُجِدَ أمرٌ آخرُ يَمنعُ صدورَ الحُكمِ حسبَ قوانينِ الشرع.

البند ٢ – ولكن يمكنُ المحكمةَ لصعوبةِ القضيّة، أو لسببٍ آخرَ صوابيّ، أن تؤجّلَ الحُكمَ حتّى خمسةِ أيّامٍ مفيدة.

البند ٣ – لِيُبَلَّغِ الخصمانِ نصَّ الحُكمِ كاملاً معَ حيثيّاتِه في أقربِ وقتٍ ممكن، وبنوعٍ اعتياديٍّ في مهلةٍ لا تزيدُ على الخمسةَ عشرَ يومًا.

القانون ١٣٥٥ – إذا رَأت محكمةُ الاستئنافِ أنَّ محاكمةً حقوقيَّةً موجَزةً قد تمَّت في درجةٍ أدنى للمحاكمةِ في دعوى يستَثْنِيها الشرعُ، وجبَ عليها أن تُعلِنَ بطلانَ الحُكمِ وتُسلِّمَ الدعوى الى المحكمةِ التي أصْدَرتِ الحُكم.

القانون ١٣٥٦ – في الأمورِ الأُخرى المتعلِّقةِ بسيرِ المحاكمة، فَلْيُتَّبعْ ما يرسمهُ الشرعُ للمحاكمةِ الحقوقيّةِ المألوفة. إلَّا أنَّ المحكمةَ تستطيع، بقرارٍ مبرَّر بأسبابٍ، مخالفةَ قواعدِ إدارةِ شؤونِ المحاكمة، التي لا يقتضيها الشرعُ لصحّةِ الحُكم، وذلك بغيةَ الإسراعِ في الأمر، معَ صيانةِ العدالة.

التشريعات الدينية

CAN. 1354 - § 1. Nisi quid ex discussione supplendum in instructione causae comperitur, vel aliud exsistit, quod impedit, ne sententia ad normam iuris feratur, iudex expleta audientia statim causam decidat; pars dispositiva sententiae statim coram partibus praesentibus legatur.

§ 2. Potest autem tribunal propter rei difficultatem vel alia iusta de causa usque ad quintum diem utilem decisionem differre.

§ 3. Integer sententiae textus motivis expressis quam primum et ordinarie non ultra quindecim dies partibus intimetur.

CAN. 1355 - Si tribunal appellationis perspicit in inferiore gradu iudicii in causa iure exclusa iudicium contentiosum summarium adhibitum esse, nullitatem sententiae declarare et causam tribunali, quod sententiam tulit, remittere debet.

CAN. 1356 - In ceteris, quae ad rationem procedendi attinent, serventur canones de iudicio contentioso ordinario; tribunal autem potest suo decreto motivis praedito normas processuales, quae non sunt ad validitatem statutae, non observare, ut celeritati salva iustitia consulat.

التشريعات الدينية

الباب السَّادس والعشرون
في بعض الدَّعاوى الخاصَّة

الفصل الأَوَّل
في الدَّعاوَى الزَّواجيَّة

القسم الأَوَّل
في دعاوى إعلان بطلان الزَّواج

أ – في المحكمة الصَّالحة

القانون ١٣٥٧ – الدعاوَى الزواجيَّةُ بينَ المعمَّدينَ تعودُ الى الكنيسةِ بمقتضَى حقٍّ خاصّ.

القانون ١٣٥٨ – الدعاوَى التي تدورُ على مفاعيلِ الزواجِ المدنيّةِ البحتة، إذا أُقيمَت بشكلِ دعوى أصليّة، تعودُ الى الحاكمِ المدنيّ. أمّا إذا أُقيمَت بشكلِ دعوى طارئةٍ وتَبْعًا، فيمكنُ القاضي الكنسيَّ أيضًا أن يَنظرَ فيها ويفصلَها بسلطتِه الخاصّة، معَ مراعاةِ الأحوالِ الشخصيّةِ حيثُ يُعمَل بها.

القانون ١٣٥٩ – في دعاوَى بطلانِ الزواجِ غيرِ المحفوظةِ للكرسيِّ الرسوليّ، المحكمةُ الصالحةُ هي:

١ – محكمةُ المكانِ الذي عُقدَ فيه الزواجُ؛

٢ – محكمةُ المكانِ حيثُ للمُدَّعَى عليه مسكنٌ أو شبهُ مسكن؛

٣ – محكمةُ المكانِ حيثُ للمُدَّعِي مسكنٌ، بشرطِ أن يكونَ الخصمانِ مُقيمَيْنِ في

التشريعات الدينية

TITULUS XXVI

De quibusdam processibus specialibus

Caput I

De processibus matrimonialibus

Art. I

De causis ad matrimonii nullitatem declarandam

1° De foro competenti

CAN. 1357 - Quaelibet causa matrimonialis baptizati iure proprio ad Ecclesiam spectat.

CAN. 1358 - Firmis, ubi vigent, Statutis personalibus causae de effectibus mere civilibus matrimonii, si principaliter aguntur, pertinent ad iudicem civilem, sed, si incidenter et accessorie, possunt etiam a iudice ecclesiastico ex propria auctoritate cognosci ac definiri.

CAN. 1359 - In causis de matrimonii nullitate, quae non sunt Sedi Apostolicae reservatae, competentia sunt:

1° tribunal loci, ubi matrimonium celebratum est;

2° tribunal loci, ubi pars conventa domicilium vel quasi-domicilium habet;

3° tribunal loci, ubi actor domicilium habet, dummodo utraque

التشريعات الدينية

بلدٍ واحد، وأن يَستمعَ إلى المدَّعَى عليه النائبُ القضائيُّ لمكانِ مسكنِه ويوافِقَ على ذلك؛

٤ – محكمةُ المكانِ حيثُ يجبُ في الواقعِ جمعُ معظمِ البيّنات، بشرطِ أن يَستمع إلى المدَّعَى عليه النائبُ القضائيُّ لمكانِ مسكنِهِ ويوافِقَ على ذلك.

ب – في حَقّ شكوى الزَّواج

القانون ١٣٦٠ – هُم أهلٌ لشكوى الزواج:

١ – الزوجان؛

٢ – المحامي عَن العدل، إذا أُعلنَ البطلانُ ولَم يكنْ من الممكنِ أو المفيدِ تصحيحُ الزواج.

القانون ١٣٦١ – **البند ١** – الزواجُ الذي لم يُشْكَ في حياةِ الزوجَين لا يمكنُ أن يُشْكَى بعدَ موتِ أحدِهما أو كليهما، إلّا إذا نَشأت من صحّةِ الزواجِ مسألةٌ طارئةٌ مرتبطةٌ بحلِّ خصومةٍ أُخرى في المحكمةِ الكنسيّةِ أو المحكمةِ المدنيّة.

البند ٢ – أمّا إذا توفّيَ أحدُ الزوجَين والقضيّةُ عالقةٌ، فيجبُ التقيُّدُ بالقانون ١١٩٩.

جـ – في واجباتِ القاضي والمَحكمة

القانون ١٣٦٢ – على القاضي، قبْلَ أن يَقبلَ الدعوى، وكلّما رَأى أملاً بنجاحِ مَسعاه، أن يَلجأَ الى وسائلَ راعويّةٍ ليحملَ الزوجَينِ إذا أمكنَ على تصحيحِ زواجِهما وإعادةِ شركةِ الحياةِ الزوجيّة.

القانون ١٣٦٣ – **البند ١** – متَى قُبِلَت عريضةُ فتحِ الدعوى، على الرئيسِ أو المقرِّرِ أن يبادرَ الى تبليغِ قرارِ الاستحضارِ وفقًا لما يرسمُه القانون ١١٩١.

البند ٢ – بعدَ مرورِ مهلةِ خمسةَ عشرَ يومًا على التبليغ، على الرئيسِ أو المقرِّرِ أن يحدِّدَ بحُكمِ المنصبِ في خلالِ عشرةِ أيّام صورةَ الرّيبِ أو الارتيابات بقرارٍ يُبلّغُه الى

التشريعات الدينية

pars in territorio eiusdem nationis degat et Vicarius iudicialis domicilii partis conventae ea audita consentiat;

4° tribunal loci, ubi de facto colligendae sunt pleraeque probationes, dummodo Vicarius iudicialis domicilii partis conventae ea audita consentiat.

2° De iure impugnandi matrimonium

CAN. 1360 - Habiles sunt ad matrimonium impugnandum:

1° coniuges;

2° promotor iustitiae, si nullitas iam divulgata est et matrimonium convalidari non potest aut non expedit.

CAN. 1361 - § 1. Matrimonium, quod utroque coniuge vivente non est accusatum, post mortem alterutrius vel utriusque coniugis accusari non potest, nisi quaestio de validitate est praeiudicialis ad aliam controversiam sive in foro ecclesiastico sive in foro civili solvendam.

§ 2. Si vero coniux moritur pendente causa, servetur can. 1199.

3° De obligationibus iudicum et tribunalis

CAN. 1362 - Iudex, antequam causam acceptat et quoties spem boni exitus perspicit, pastoralia media adhibeat, ut coniuges, si fieri potest, ad matrimonium convalidandum et ad consortium vitae coniugalis restaurandum inducantur.

CAN. 1363 - § 1. *Libello litis introductorio* admisso praeses vel ponens procedat ad intimationem decreti citationis ad normam can. 1191.

§ 2. Transacto termino quindecim dierum ab intimatione computando praeses vel ponens, nisi alterutra pars sessionem ad

التشريعات الدينية

الخصمَين، ما لَم يَطلبْ أحدُ الخَصمَينِ جلسةً للمجاوبةِ عن الادِّعاء.

البند ٣ – على صورةِ الرّيب ألّا تَبحثَ فقَط في ثبوتِ بطلانِ الزواجِ في هذهِ الحالة، بل أن تُحدِّدَ أيضًا النقطةَ أو النقاطَ التي يتمُّ بموجبها الطعنُ في صحّةِ الزواج.

البند ٤ – بعدَ مرورِ عشرةِ أيّام على تبليغِ القرار، فَلْيُحَدِّدِ القاضي أو المقرّرُ بقرارٍ جديدٍ تحقيقَ الدعوى، إذا لم يُبْدِ الخصمانِ أيَّ اعتراض.

د – في البيّنات

القانون ١٣٦٤ – **البند ١** – للمحامي عنِ الوثاق، ومحامِيَي الخصمَين، والمحامي عنِ العدلِ أيضًا إذا تدخّلَ في المحاكمة، الحقُّ في:

١ً – حضورِ استنطاقِ الخصمَينِ والشهودِ والخبراء، معَ صيانةِ القانون ١٢٤٠؛

٢ً – معاينةِ الأعمالِ القضائيّةِ وإن لَم تكنْ قد أُعلنَت بعدُ، والنظرِ في الوثائقِ التي يُدلي بها الخصمان.

البند ٢ – لا يستطيعُ الخصمانِ حضورَ الاستنطاقِ المنصوصِ عليه في البند ١، ١ً.

القانون ١٣٦٥ – على القاضي، في تقويمِه تصريحاتِ الخصمَينِ المنصوصَ عليها في القانون ١٢١٧ البند ٢، أن يَلجأَ إذا أمكنَ إلى شهودٍ على مصداقيّةِ الخصمينِ نفسيهما، إلى جانبِ دلائلَ وسبلٍ أُخرى، ما لَم تُعْتبَرِ البيّناتُ كاملةً من مَصدرٍ آخَر.

القانون ١٣٦٦ – في دعَاوى العجزِ أو فقدانِ الرِّضى بسببِ مرضٍ عقليّ، على القاضي أن يَستعينَ بخبيرٍ واحدٍ أو بعدّةِ خُبراء، ما لَم يَظهرْ بوضوحٍ منَ الأحوالِ أنَّ ذلكَ غيرُ مُجْدٍ، وفي الدَعاوى الأُخرى يجبُ التقيّدُ بالقانون ١٢٥٥.

القانون ١٣٦٧ – إذا نَشأَ في خلالِ تحقيقِ الدَعوى ارتيابٌ يرجّحُ ترجيحًا شديدًا عدمَ اكتمالِ الزواج، تستطيعُ المحكمةُ بموافقةِ الخصمَينِ توقيفَ دعوى بطلانِ الزواجِ ومتابعةَ تحقيقِ الدعوى للحصولِ على فسخِ زواجٍ معقودٍ وغيرِ مكتمِل. وَلْتُرسَل

التشريعات الدينية

litem contestandam petiit, intra decem dies formulam dubii vel dubiorum ex officio definiat decreto, quod partibus intimet.

§ 3. Formula dubii non tantum quaerat, num constet de nullitate matrimonii in casu, sed definire debet, quo capite vel quibus capitibus validitas matrimonii impugnetur.

§ 4. Post decem dies ab intimatione decreti computandos, si partes nihil opposuerunt, praeses vel ponens novo decreto causae instructionem decernat.

4° **De probationibus**

CAN. 1364 - § 1. Defensori vinculi, partium patronis et, si in iudicio est, etiam promotori iustitiae ius est:

1° interrogationi partium, testium et peritorum adesse salvo can. 1240;

2° acta iudicialia, etsi nondum publicata, invisere et documenta a partibus producta recognoscere.

§ 2. Interrogationi, de qua in § 1, n. 1, partes assistere non possunt.

CAN. 1365 - Nisi probationes aliunde plenae habentur, iudex ad partium declarationes, de quibus in can. 1217, § 2, aestimandas testes de ipsarum partium credibilitate, si fieri potest, adhibeat praeter alia indicia et adminicula.

CAN. 1366 - In causis de impotentia vel de defectu consensus propter mentis morbum iudex unius periti vel plurium opera utatur, nisi ex adiunctis inutilis evidenter apparet; in ceteris causis servetur can. 1255.

CAN. 1367 - Si in instructione causae dubium valde probabile emersit de non secuta matrimonii consummatione, tribunal potest partibus consentientibus causam de nullitate matrimonii suspendere et instructionem complere ad obtinendam solutionem matrimonii

التشريعات الدينية

الأعمالُ إلى الكرسيِّ الرسوليِّ معَ طلَبِ فسخِ الزواجِ يتقدَّمُ به أحدُ الزوجَينِ أو كلاهما ومعَ رأي المحكمةِ والأسقفِ الأبرشيّ.

هـ - في الحُكم والاستِئناف

القانون ١٣٦٨ - **البند ١** - الحُكمُ الذي أَعلَنَ أوّلاً بطلانَ الزواج، والاستئنافاتُ إن وُجِدت، وسائرُ الأعمالِ القضائيّةِ يجبُ أن تُرسَلَ معًا بحُكمِ المنصِب إلى محكمةِ الاستئنافِ في خلالِ عشرينَ يومًا من تبليغِ الحُكم.

البند ٢ - إذا صدَر حكمٌ بدائيٌّ ببطلانِ الزواج، على محكمةِ الاستئناف، بعدَ الاستماعِ إلى ملاحظاتِ المحامي عنِ الوثاقِ وملاحظاتِ الخصمَينِ أيضًا إن وُجِدت، إمّا أن تثبّتَ الحُكمَ بدونِ تأخيرٍ بقرارٍ منها أو تقبلَ الدعوى لفحصٍ جديدٍ في درجةٍ ثانيةٍ من المحاكمة.

القانون ١٣٦٩ - إذا أُدليَ في درجةِ الاستئنافِ بوجهٍ للبطلانِ جديدٍ، يمكنُ المحكمةَ أن تَقبلَه وتحكمَ فيه كما في الدرجةِ الأولى للمحاكمة.

القانون ١٣٧٠ - **البند ١** - متَى ثَبَّتتْ محكمةُ الاستئنافِ بقرارٍ أو بحُكمٍ ثانٍ الحكمَ الذي أَعلنَ أوّلاً بطلانَ الزواج، يحقُّ للذينَ أُعلِنَ زواجُهم باطلاً أن يَعقدوا زواجًا جديدًا حالاً بعدَ تبليغِهم القرارَ أو الحُكمَ الثاني، إلّا إذا حُظِّرَ عليهم ذلك بنصٍّ مرتبطٍ بالحكمِ عينِه أو بالقرارِ أو بقرارٍ أصدَره الرئيسُ الكنسيُّ المحلّي.

البند ٢ - يجبُ اتّباعُ القانون ١٣٢٥، حتّى ولو كانَ الحُكمُ الذي أَعلنَ بطلانَ الزواجِ لم يُثبِّتْه حكمٌ آخَرُ بل قرارٌ.

القانون ١٣٧١ - حالاً بعدَ تنفيذِ الحُكم، يجبُ على النائبِ القضائيِّ أن يُعلِمَ بذلكَ الرئيسَ الكنسيَّ المحليَّ حيثُ عُقِدَ الزواجُ، وعَلى هذا الرئيس الكنسيِّ أن يُعنى بأن يُسجَّلَ في أقربِ وقتٍ ممكن في سجلّاتِ الزواجِ والمعموديةِ إعلانُ بطلانِ الزواجِ وما قد تقرَّر من محظورات.

التشريعات الدينية

sacramentalis non consummati; deinde acta ad Sedem Apostolicam mittat una cum petitione huius solutionis ab alterutro vel utroque coniuge facta et cum voto tribunalis et Episcopi eparchialis.

5° De sententia et de appellatione

CAN. 1368 - § 1. Sententia, quae matrimonii nullitatem primum declaravit, una cum appellationibus, si quae sunt, et ceteris actis iudicialibus intra viginti dies ab intimatione sententiae computandos ad tribunal appellationis ex officio mittatur.

§ 2. Si sententia pro matrimonii nullitate lata est in primo gradu iudicii, tribunal appellationis perpensis animadversionibus defensoris vinculi et, si quae sunt, etiam partium suo decreto vel decisionem continenter confirmet vel causam ad ordinarium examen secundi gradus iudicii admittat.

CAN. 1369 - Si in gradu appellationis novum nullitatis matrimonii caput affertur, tribunal potest illud tamquam in primo gradu iudicii admittere et de illo iudicare.

CAN. 1370 - § 1. Postquam sententia, quae matrimonii nullitatem primum declaravit, in gradu appellationis confirmata est vel decreto vel altera sententia, ii, quorum matrimonium declaratum est nullum, possunt novum matrimonium celebrare statim ac decretum vel altera sententia ipsis intimata est, nisi id prohibetur vetito ipsi sententiae vel decreto apposito aut ab Hierarcha loci statuto.

§ 2. Can. 1325 servandus est, etsi sententia, quae matrimonii nullitatem declaravit, non altera sententia, sed decreto confirmata est.

CAN. 1371 - Statim ac sententia facta est exsecutiva, Vicarius iudicialis debet eandem notificare Hierarchae loci, ubi matrimonium celebratum est; hic Hierarcha vero curare debet, ut quam primum de declarata nullitate matrimonii et de vetitis forte statutis in libris matrimoniorum et baptizatorum mentio fiat.

التشريعات الدينية

و – في الدَّعاوَى المُرْتَبطة بعيب في الوثائق

القانون ١٣٧٢ – **البند ١** – متَى ثَبتَ بوثيقةٍ أكيدةٍ لا تَقبلُ الاعتراضَ أو الدفعَ وجودُ مانعٍ مُبْطِلٍ أو عيبٍ في الصيغةِ التي يفرضُها الشرعُ لعقدِ الزواج، وظَهرَ بيقينٍ مماثلٍ أنّه لم يُفَسَّح مِن هذه الموانع، أو ثَبتَ كذلك وجودُ عيبٍ يشوبُ صحّةَ وكالةِ الوكيل، يستطيعُ النائبُ القضائيُّ أو القاضي المعيَّنُ من قِبَلِهِ أن يُهملَ مراسيمَ المحكمةِ المألوفةِ ويستحضرَ الخصمَينِ ويقرِّرَ معَ تدخّلِ المحامي عن الوثاق بطلانَ الزواج.

البند ٢ – أمّا إذا دارَ الأمرُ على مَن كان يتوجّبُ عليه اتّباعُ صيغةِ الزواجِ التي يفرضُها الشرعُ، وعوضًا عن ذلكَ مَثَلَ للزواجِ أمامَ حاكمٍ مدنيٍّ أو خادمٍ غيرِ كاثوليكيّ، فالتحقيقُ الذي يسبقُ الزواجَ والمنصوصُ عليه في القانون ٧٨٤ يكفي لإثباتِ حالتِه الحرّة.

القانون ١٣٧٣ – **البند ١** – علَى المحامي عنِ الوثاق، إذا رَأى بفطنتهِ أنَّ العيوبَ أو عدمَ التفسيحِ ليست أكيدةً، أن يستأنِفَ الحُكمَ المنصوصَ عليه في القانون ١٣٧٢ البند ١ إلى قاضي محكمةِ الدرجة الثانية، ويجبُ أن تُرسَلَ أعمالُ الدعوى الى هذا القاضي وأن يُنَبَّهَ كتابةً إلى أنَّ الموضوعَ هو دعوى لعيبٍ في الوثائق.

البند ٢ – الخصمُ الذي يَعتبرُ نفسَه مُوقَرًا يبقى له حقُّ الاستئناف كاملاً.

القانون ١٣٧٤ – على قاضي الدرجةِ الثانية، معَ تدخّلِ المحامي عنِ الوثاق وبعدَ الاستماعِ الى الخصمَين، أن يُقرِّر هل يجبُ تأييدُ الحُكمِ أو يجبُ بالأحرى السيرُ في الدَعوى حسبَ الطريقةِ القانونيّةِ المألوفة، وفي هذه الحالةِ يُعيدُ الدَعوى الى المحكمةِ البدائيّة.

ز – قواعد عامَّة

القانون ١٣٧٥ – دعاوَى إعلانِ بطلانِ الزواجِ لا يمكنُ معالجتُها بمحاكمةٍ حقوقيّةٍ موجَزة.

التشريعات الدينية

6° De processu documentali

CAN. 1372 - § 1. Admissa petitione Vicarius iudicialis vel iudex ab ipso designatus potest praetermissis sollemnibus ordinarii processus, sed citatis partibus et cum interventu defensoris vinculi matrimonii nullitatem sententia declarare, si ex documento, quod nulli contradictioni vel exceptioni est obnoxium, certo constat de exsistentia impedimenti dirimentis vel de defectu formae celebrationis matrimonii iure praescriptae, dummodo pari certitudine pateat dispensationem datam non esse, aut de defectu validi mandati procuratoris.

§ 2. Si vero agitur de eo, qui formam celebrationis matrimonii iure praescriptam servare debuit, sed matrimonium attentavit coram officiali civili vel ministro acatholico, sufficit investigatio praematrimonialis, de qua in can. 784, ad comprobandum eius statum liberum.

CAN. 1373 - § 1. A sententia, de qua in can. 1372, § 1, defensor vinculi, si prudenter existimat vel vitia vel dispensationis defectum non esse certa, appellare debet ad iudicem tribunalis secundi gradus, ad quem acta sunt mittenda quique scripto certior faciendus est agi de processu documentali.

§ 2. Integrum manet parti, quae se gravatam putet, ius appellandi.

CAN. 1374 - Iudex tribunalis secundi gradus cum interventu defensoris vinculi et auditis partibus decernat, utrum sententia sit confirmanda an potius procedendum in causa sit ad ordinariam normam iuris; quo in casu eam remittit ad tribunal primi gradus.

7° Normae generales

CAN. 1375 - Causae ad matrimonii nullitatem declarandam non possunt iudicio contentioso summario tractari.

التشريعات الدينية

٧٢٦ ـــــــ

CAN. 1376 - In ceteris, quae ad rationem procedendi attinent, applicandi sunt, nisi rei natura obstat, canones de iudiciis in genere et de iudicio contentioso ordinario servatis normis specialibus de causis, quae ad bonum publicum spectant.

CAN. 1377 - In sententia partes moneantur de obligationibus moralibus vel etiam civilibus, quibus forte tenentur, altera erga alteram et erga filios ad debitam sustentationem et educationem praestandas.

Art. II

De causis separationis coniugum

CAN. 1378 - § 1. Separatio personalis coniugum, nisi aliter pro locis particularibus legitime provisum est, decerni potest decreto Episcopi eparchialis vel sententia iudicis.

§ 2. Ubi vero decisio ecclesiastica effectus civiles non sortitur vel si sententia civilis praevidetur non contraria iuri divino, Episcopus eparchialis eparchiae commorationis coniugum potest perpensis specialibus adiunctis licentiam concedere adeundi forum civile.

§ 3. Si causa versatur etiam circa effectus mere civiles matrimonii, satagat iudex, ut de licentia Episcopi eparchialis causa inde ab initio ad forum civile deferatur.

CAN. 1379 - § 1. Nisi qua pars iudicium contentiosum ordinarium petit, iudicium contentiosum summarium adhibeatur.

§ 2. Si iudicium contentiosum ordinarium adhibitum est et appellatio interponitur, tribunal secundi gradus auditis partibus suo decreto vel decisionem continenter confirmet vel causam ad ordinarium examen secundi gradus iudicii admittat.

التشريعات الدينية

القانون ١٣٨٠ – في ما يختصُّ بصلاحيّةِ المحكمةِ، يجب التقيّدُ بالقانون ١٣٠٩، البندين ٢ و٣.

القانون ١٣٨١ – على القاضي، قبلَ أن يَقبلَ الدعوى، وكلّما رَأى أملاً بنجاحِ مسعاه، أن يَلجأَ الى وسائلَ راعويّةٍ ليصالحَ الزوجَينِ ويحملَهما على إعادةِ شركةِ الحياةِ الزوجية.

القانون ١٣٨٢ – في الدَعاوى المتعلّقةِ بافتراقِ الزوجَينِ يجبُ أن يتَدخّلَ المحامي عنِ العدلِ وفقًا لما يرسمهُ القانون ١٠٩٧.

القسم الثّالث

في الدَّعوى لتَرجيح وفاة أَحد الزَّوجين

القانون ١٣٨٣ – **البند ١** – كُلّما استحالَ إثباتُ وفاةِ أحدِ الزوجينِ بوثيقةٍ كنسيّةٍ أو مدنيّةٍ أصليّة، لا يُعتَبرُ الزوجُ الآخَرُ منحلاً من الرباطِ الزوجيّ إلّا بعدَ تصريحٍ بترجيحِ الوفاةِ يُدلي به الأسقفُ الأبرشيّ.

البند ٢ – لا يستطيعُ الأسقفُ الأبرشيُّ أن يُدليَ بهذا التصريحِ إلّا بعدَ القيام بتقصّياتٍ مناسبةٍ وبعدَ وصولهِ من جرّاءِ شهاداتِ الشهودِ أو الأقوالِ أو الدلائلِ الى يقينٍ أدبيٍّ بوفاةِ الزوج. أمّا مجرّدُ غيابِ الزوج، حتّى ولو طالَ، فلا يكفي.

البند ٣ – في الحالاتِ غير الأكيدةِ والمعقّدة، على الأسقفِ الأبرشيّ الذي يمارسُ سلطتَه ضمنَ حدودِ رقعةِ الكنيسةِ البطريركيّةِ أن يستشيرَ البطريركَ؛ وعلى الأساقفةِ الأبرشيّينَ الآخَرين أن يستشيروا الكرسيَّ الرسوليّ.

البند ٤ – في دعوى ترجيحِ وفاةِ أحدِ الزوجَينِ يُقْتَضى تدخّلُ المحامي عنِ العدل، ولا يُقتضى تدخّلُ المحامي عنِ الوثاق.

التشريعات الدينية

CAN. 1380 - Quod attinet ad tribunalis competentiam, servetur can. 1359, nn. 2 et 3.

CAN. 1381 - Iudex, antequam causam acceptat et quoties spem boni exitus perspicit, pastoralia media adhibeat, ut coniuges concilientur et ad consortium vitae coniugalis restaurandum inducantur.

CAN. 1382 - Causis de coniugum separatione interesse debet promotor iustitiae ad normam can. 1097.

Art. III

De processu praesumptae mortis coniugis

CAN. 1383 - § 1. Quoties coniugis mors authentico documento ecclesiastico vel civili comprobari non potest, alter coniux a vinculo matrimonii solutus non habeatur nisi post declarationem de morte praesumpta ab Episcopo eparchiali factam.

§ 2. Hanc declarationem Episcopus eparchialis tantummodo facere potest, si peractis opportunis investigationibus ex testium depositionibus, ex fama aut ex indiciis moralem certitudinem de coniugis morte obtinuit; sola coniugis absentia, etsi diuturna, non sufficit.

§ 3. In casibus incertis et implexis Episcopus eparchialis intra fines territorii Ecclesiae patriarchalis potestatem suam exercens consulat Patriarcham; ceteri Episcopi eparchiales vero Sedem Apostolicam consulant.

§ 4. In processu praesumptae mortis coniugis requiritur interventus promotoris iustitiae, non vero defensoris vinculi.

التشريعات الدينية

القسم الرّابع

في طريقة الإجراء للحُصول على فَسخ الزّواج غير المكتَمِل أو فَسخ الزّواج لمصلحة الإيمان

القانون ١٣٨٤ – للحصول على فسخِ الزواجِ غيرِ المكتمِلِ أو فسخِ الزواجِ لمصلحةِ الإيمان يجبُ التقيّدُ بالقواعدِ الخاصّةِ التي يضعُها الكرسيُّ الرسوليّ.

الفصل الثّاني

في الدّعاوى لإعلان بطلان الرّسامة المقدّسة

القانون ١٣٨٥ – لكلّ من الإكليريكيّ نفسِه أو الرئيسِ الكنسيّ الذي يَخضعُ له الإكليريكيُّ أو يكونُ قد رُسِمَ في أبرشيّته الحقُّ أن يشكوَ صحّةَ الرسامةِ المقدّسةِ.

القانون ١٣٨٦ – **البند ١** – يجبُ إرسالُ عريضةِ شكوى صحّةِ الرسامةِ المقدّسةِ الى مَجمعِ الدائرةِ الرومانيةِ الصالح، وهو يقرّرُ هل ينظرُ هو نفسُه في الدعوى أم يعيّنُ لها محكمَة.

البند ٢ – إذا سَلّمَ المجمعُ الدعوى إلى محكمة، فلتُتّبع، ما لَم تَحُلْ دونَ ذلكَ طبيعةُ القضيّة، قوانينُ المحاكماتِ على وجهٍ عامٍّ والمحاكمةِ الحقوقيّةِ المألوفة، ولكن لا قوانينُ المحاكمةِ الحقوقيّةِ الموجَزة.

البند ٣ – متَى أُرسلَتِ العريضةُ، يُمنَعُ الإكليريكيُّ بحُكمِ الشرعِ من ممارسةِ الطقوسِ المقدّسة.

القانون ١٣٨٧ – بعدَ الحُكمِ الثاني الذي يؤيّدُ بطلانَ الرسامةِ المقدّسة، يفقدُ الإكليريكيُّ كلَّ الحقوقِ الخاصّةِ بالحالةِ الإكليريكيّةِ ويصيرُ حرًّا من كلّ واجباتِ تلك الحالة.

التشريعات الدينية

Art. IV

De modo procedendi ad obtinendam solutionem matrimonii non consummati aut solutionem matrimonii in favorem fidei.

CAN. 1384 - Ad obtinendam solutionem matrimonii non consummati aut solutionem matrimonii in favorem fidei adamussim serventur normae speciales a Sede Apostolica latae.

Caput II

De causis ad sacrae ordinationis nullitatem declarandam

CAN. 1385 - Validitatem sacrae ordinationis ius habent accusandi sive ipse clericus sive Hierarcha, cui clericus subest vel in cuius eparchia ordinatus est.

CAN. 1386 - § 1. Libellus de validitate sacrae ordinationis accusanda mitti debet ad competens Curiae Romanae Dicasterium, quod decernet, utrum causa ab ipso an a tribunali ab eo designato sit agenda.

§ 2. Si Dicasterium causam ad tribunal remisit, serventur, nisi rei natura obstat, canones de iudiciis in genere et de iudicio contentioso ordinario, non vero canones de iudicio contentioso summario.

§ 3. Misso libello clericus ordines sacros exercere ipso iure vetatur.

CAN. 1387 - Post secundam sententiam, quae nullitatem sacrae ordinationis confirmavit, clericus omnia iura statui clericali propria amittit et ab omnibus obligationibus eiusdem status liberatur.

التشريعات الدينية

الفصل الثّالث

في إجراء إقالة خوارنة الرَّعايا أو نقلهم

القانون ١٣٨٨ – في إقالةِ الخوارنةِ أو نقلِهم يجبُ التقيّدُ بالقوانين ١٣٨٩ – ١٤٠٠، ما لَم يُحدِّد الشرعُ الخاصُّ غيرَ ذلك بموافقةِ الكرسيِّ الرسوليّ.

القسم الأوَّل

في كيفيَّة إجراء إقالة الخوارنة

القانون ١٣٨٩ – متَى صارت خدمةُ أحدِ الخوارنةِ مُضِرّةً، أو على الأقلِّ غيرَ مُفيدةٍ لأيِّ سببٍ من الأسباب، حتّى لغير خطأٍ جسيمٍ منه، يستطيعُ الأسقفُ الأبرشيُّ أن يُقيلَه من رعيَّته.

القانون ١٣٩٠ – الأسبابُ التي يمكنُ من جرّائها أن يُقالَ خوري من رعِيَّته هي التاليةُ على وجهٍ خاصّ:

١ – طريقةُ تصرّفٍ تُسبّبُ ضررًا جسيمًا أو بلبلةً خطيرةً للشّركةِ الكنسيّة؛

٢ – عدمُ الكفايةِ أو المرضُ العقليُّ أو الجسديُّ الدّائِمُ الذي يجعلُ الخوري غيرَ قادرٍ على تأديةِ مهامِّهِ بطريقةٍ مفيدة؛

٣ – فقدانُ السُّمعةِ الطيّبةِ في ما بينَ أبناءِ الرعيّةِ الذين يتّصفونَ بالنزاهةِ والرصانة؛ أو الكراهيةُ للخوري التي يبدو أنّها لن تزولَ في أَجَلٍ قصير؛

٤ – الإهمالُ الخطيرُ أو المخالفةُ الجسيمةُ لواجباتِ الخوري، اللذانِ يستمرّان بعدَ إنذار؛

٥ – الإدارةُ السّيئةُ للأمورِ الزمنيّةِ معَ ضررٍ جسيمٍ بالكنيسة، كلَّ مرّةٍ لا يمكنُ إيجادُ علاجٍ آخَر لهذا الشرّ.

القانون ١٣٩١ – **البند ١** – إذا ثبتَ بعدَ التحقيقِ وجودُ سببٍ للإقالة، على الأسقفِ الأبرشيِّ أن يُناقِشَ الأمر معَ خوريّينِ يختارُهما من مجلس الخوارنةِ الذي ينتخبُه

التشريعات الدينية

Caput III

De procedura in parochis amovendis vel transferendis

CAN. 1388 - In amotione vel translatione parochorum servandi sunt cann. 1389 - 1400, nisi iure particulari a Sede Apostolica approbato aliud statuitur.

Art. I

De modo procedendi in amotione parochorum

CAN. 1389 - Si alicuius parochi ministerium aliqua de causa, etiam citra gravem ipsius culpam, noxium aut saltem inefficax evasit, parochus ab Episcopo eparchiali a paroecia amoveri potest.

CAN. 1390 - Causae, ob quas parochus a sua paroecia legitime amoveri potest, hae praesertim sunt:

1° modus agendi, qui communioni ecclesiasticae grave detrimentum vel perturbationem affert;

2° imperitia aut permanens mentis vel corporis infirmitas, quae parochum suis muneribus utiliter obeundis imparem reddunt;

3° bonae existimationis amissio penes probos et graves paroecianos vel aversio in parochum, quae praevidentur non brevi cessaturae;

4° gravis neglectus vel violatio obligationum parochi, quae post monitionem persistit;

5° mala rerum temporalium administratio cum gravi Ecclesiae damno, quoties huic malo aliud remedium afferri non potest.

CAN. 1391 - § 1. Si ex instructione peracta constat adesse causam amotionis, Episcopus eparchialis rem discutiat cum duobus parochis ex coetu parochorum, quos consilium presbyterale

التشريعات الدينية

٧٣٤ ـــــــ

Episcopo eparchiali proponente ad hoc stabiliter elegit, selectis; si vero exinde censet ad amotionem esse deveniendum, causa et argumentis ad validitatem indicatis parocho paterne suadeat, ut intra tempus quindecim dierum renuntiet.

§ 2. Parochus, qui est sodalis instituti religiosi vel societatis vitae communis ad instar religiosorum amoveri potest ad nutum sive Episcopi eparchialis certiore facto Superiore maiore sive Superioris maioris certiore facto Episcopo eparchialinon requisito alterius consensu.

CAN. 1392 - Renuntiatio a parocho fieri potest etiam sub condicione, dummodo haec ab Episcopo eparchiali legitime acceptari possit et reapse acceptetur.

CAN. 1393 - § 1. Si parochus intra praestitutos dies non respondit, Episcopus eparchialis iteret invitationem prorogando tempus utile ad respondendum.

§ 2. Si Episcopo eparchiali constat parochum alteram invitationem recepisse, non autem respondisse, etsi nullo impedimento detentum, aut si parochus renuntiationem sine motivis recusat, Episcopus eparchialis decretum amotionis ferat.

CAN. 1394 - Si vero parochus causam adductam eiusque rationes oppugnat motiva allegans, quae insufficientia Episcopo eparchiali videntur, hic, ut valide agat:

1° invitet illum, ut inspectis actis suas impugnationes in relatione scripto danda colligat, immo probationes in contrarium, si quas habet, afferat;

2° deinde completa, si opus est, instructione una cum eisdem duobus parochis, de quibus in can. 1391, § 1, nisi alii propter illorum impossibilitatem sunt designandi, rem perpendat;

3° tandem statuat, utrum parochus sit amovendus necne, et mox decretum de re ferat.

CAN. 1395 - Amoto parocho Episcopus eparchialis consulat collatione alterius officii, si ille ad hoc idoneus est, vel pensione, prout casus fert et adiuncta permittunt.

التشريعات الدينية

القانون ١٣٩٦ – **البند ١** – يجبُ على الخوري المُقَال أن يمتنَع عن ممارسةِ عملهِ في الرعيَّة، ويغادرَ، في أقربِ وقتٍ ممكن، بيتَ الرعيّة، ويسلّمَ ما يعودُ إلى الرعيّةِ إلى مَن يكلُ اليه الأسقفُ الرعيَّةَ.

البند ٢ – إذا كان الخوري مريضًا ولا يستطيعُ، دونَ ضررٍ، أن ينتقلَ من بيتِ الرعيّةِ إلى مكانٍ آخَر، فعلَى الأسقفِ الأبرشيِّ أن يتركَ له البيتَ ولو انفردَ به دونَ سواه، ما دامت الضرورةُ قائمة.

البند ٣ – ما دامَ اللجوءُ من قرارِ الإقالةِ عالقًا، لا يستطيعُ الأسقفُ الأبرشيُّ تعيينَ خوري جديدٍ للرعيَّة، بل فليُعَيِّنْ لها في هذهِ الأثناءِ مُدبّرًا.

القسم الثّاني

في كَيفيَّة إجراء نَقل الخَوارنة

القانون ١٣٩٧ – إذا اقتضَى خلاصُ النفوس، أو حاجةُ الكنيسة، أو منفعتُها، أن يُنقَلَ خوري منَ الرعيَّةِ التي يخدمُها خدمةً مُفيدةً إلى رعيّةٍ أُخرى أو وظيفةٍ أُخرى، كان على الأسقفِ الأبرشيِّ أَنْ يعرضَ كتابةً هذا الانتقالَ على الخوري ويدعوَه الى قبولهِ محبَّةً لله والنفوس.

القانون ١٣٩٨ – إذا لم يُردِ الخوري الانصياعَ الى طلبِ الأسقفِ ودعوتِه، فَلْيعرِضْ أسبابَهُ كِتابةً.

القانون ١٣٩٩ – **البند ١** – إذا حكمَ الأسقفُ الأبرشيُّ، معَ الأسبابِ المقدَّمة، بِعَدمِ التخلّي عن قصدِه، فليُوازِن، معَ اثنينِ من الخوارنةِ يختارُهما من المجلسِ المنصوصِ عليه في القانون ١٣٩١، البند ١، بينَ الأسبابِ التي تُؤيّدُ النقلَ وعكسِها، وإذا رأى في نتيجةِ ذلك تنفيذَ النقل، فَلْيكرّرْ للخوري نُصْحَه الأبويّ.

البند ٢ – بعدَ إتمامِ هذا كلِّه، إذا بقيَ الخوري على رفضِه، ورَأى الأسقفُ أنّه لا بدَّ من نقلِه، فليُصدِرْ قرارًا بنقله، مُحدِّدًا وقتًا من الزمنِ تكونُ بعدَه الرعيَّةُ شاغرة.

البند ٣ – إذا انقضَى هذا الزمنُ دونَ جدوى، فليُعْلِنِ الأسقفُ الأبرشيُّ الرعيّةَ شاغرةً.

القانون ١٤٠٠ – في حالِ النقل، يجبُ التقيّدُ بالقانون ١٣٩٦ مع مراعاةِ الحقوقِ والإنصاف.

التشريعات الدينية

CAN. 1396 - § 1. Parochus amotus debet a parochi officio exercendo abstinere, quam primum liberam relinquere domum paroecialem et omnia, quae ad paroeciam pertinent, illi tradere, cui Episcopus eparchialis paroeciam commisit.

§ 2. Si vero de infirmo agitur, qui ex domo paroeciali sine incommodo non potest alio transferri, Episcopus eparchialis eidem relinquat domus paroecialis usum, etiam exclusivum, eadem necessitate durante.

§ 3. Pendente recursu adversus amotionis decretum Episcopus eparchialis non potest novum parochum nominare, sed per administratorem paroeciae interim provideat.

Art. II
De modo procedendi in translationeparochorum

CAN. 1397 - Si salus animarum vel Ecclesiae necessitas aut utilitas postulat, ut parochus a sua, quam utiliter regit, ad aliam paroeciam aut ad aliud officium transferatur, Episcopus eparchialis eidem translationem scripto proponat ac suadeat, ut pro Dei atque animarum amore consentiat.

CAN. 1398 - Si parochus consilio ac suasionibus Episcopi eparchialis obsequi non intendit, rationes scripto exponat.

CAN. 1399 - § 1. Episcopus eparchialis, si non obstantibus allatis rationibus iudicat a suo proposito non esse recedendum, cum duobus parochis ex coetu, de quo in can. 1391, § 1, selectis rationes perpendat, quae translationi favent vel obstant; si vero exinde translationem peragendam censet, paternas exhortationes parocho iteret.

§ 2. His peractis, si adhuc et parochus renuit et Episcopus eparchialis putat translationem esse faciendam, hic decretum translationis ferat statuens paroeciam elapso determinato die esse vacaturam.

§ 3. Hoc die inutiliter elapso Episcopus eparchialis paroeciam vacantem declaret.

CAN. 1400 - In casu translationis serventur can. 1396, iura quaesita et aequitas.

التشريعات الدينية

الباب السّابع والعشرون
في العقوبات الجنائيَّة في الكنيسة

الفصل الأوَّل
في الجرائم والعُقوبات على وجه عامّ

القانون ١٤٠١ – بما أنَّ الله يستخدمُ كلَّ وسيلةٍ ليُعيدَ الخروفَ الضالّ، يجبُ على الذين نالوا منه سُلطانَ الحلِّ والرَّبْط أن يُقدِّموا عِلاجًا ملائمًا لداءِ الذين يخطأون، فيحاجُّوهم، ويحرِّضوهم، ويوبّخوهم، ويعظُوهم بكلِّ أناة، ويَفرضوا عليهم عقوباتٍ لمعالجةِ الجروحِ الناشئةِ عن جرمهم، لئلاَّ ينقادَ الجناةُ الى مهاوي اليأس، أو يُطلِقوا العنانَ لانحلالِ الحياةِ وازدراءِ القانون.

القانون ١٤٠٢ – البند ١ – العقوبةُ القانونيَّةُ يجبُ أن تنتج من خلالِ محاكمةٍ جنائيّةٍ تفرضُها القوانين ١٤٦٨ – ١٤٨٢، مع صيانةِ ما للقاضي من سلطانٍ إكراهيٍّ في الحالاتِ التي ينصُّ عليها الشرعُ، ومع شجبِ كلِّ عادةٍ مناقِضة.

البند ٢ – أمّا إذا رأتِ السلطةُ المنصوصُ عليها في البند ٣ أنّ هناك أسبابًا خطيرة تحولُ دونَ حصولِ محاكمةٍ جنائيَّة، وثَبتَتِ البيّناتُ بوجودِ جُرم، فيمكنُ معاقبةُ الجرمِ بقرارٍ من خارجِ المحكمةِ وفقًا لما يرسمُه القانونان ١٤٨٦ و١٤٨٧، ما دامَ الأمرُ لا يدورُ على حرمانٍ من وظيفةٍ أو لقَبٍ أو شاراتٍ، ولا على توقيفٍ يزيدُ على السَنَة، ولا على إعادةٍ الى درجةٍ أدنى، ولا على إقالةٍ ولا على الحرمِ الأكبر.

البند ٣ – هذا القرارُ يمكنُ أن يتّخذَه، بالإضافة إلى الكرسيِّ الرسوليّ، البطريركُ ورئيسُ الأساقفةِ الأعلى، والأسقفُ الأبرشيُّ، والرئيسُ الأعلى لمؤسَّسةِ حياةٍ مكرَّسةٍ الذي له سلطانُ حُكم مألوف، كلٌّ ضمنَ حدودِ صلاحيّته، معَ استبعادِ جميعِ مَن سواهم.

التشريعات الدينية

TITULUS XXVII

De sanctionibus poenalibus in Ecclesia

Caput I

De delictis et poenis in genere

CAN. 1401 - Cum omnem rationem init Deus, ut errantem ovem reducat, illi, qui ab Eo solvendi et ligandi potestatem acceperunt, morbo eorum, qui deliquerunt, convenientem medicinam afferant, eos arguant, obsecrent, increpent in omni patientia et doctrina, immo poenas imponant, ut vulneribus a delicto illatis medeatur ita, ut neque delinquentes ad desperationis praecipitia impellantur neque frena ad vitae dissolutionem et legis contemptum relaxentur.

CAN. 1402 - § 1. Poena canonica per iudicium poenale in cann. 1468 - 1482 praescriptum irrogari debet firma potestate coercitiva iudicis in casibus iure expressis et reprobata contraria consuetudine.

§ 2. Si vero iudicio auctoritatis, de qua in § 3, graves obstant causae, ne iudicium poenale fiat, et probationes de delicto certae sunt, delictum puniri potest per decretum extra iudicium ad normam cann. 1486 et 1487, dummodo non agatur de privatione officii, tituli, insignium aut de suspensione ultra annum, de reductione ad inferiorem gradum, de depositione vel de excommunicatione maiore.

§ 3. Hoc decretum praeter Sedem Apostolicam ferre possunt intra fines suae competentiae Patriarcha, Archiepiscopus maior, Episcopus eparchialis atque Superior maior instituti vitae consecratae, qui potestatem regiminis ordinariam habet, ceteris omnibus exclusis.

التشريعات الدينية

القانون ١٤٠٣ – البند ١ – يستطيعُ الرئيسُ الكنسيُّ بعدَ الاستماعِ الى المحامي عن العدل، حتّى ولو دارَ الأمرُ على جرائمَ تَستتبعُ شرعًا عقوبةً إلزاميَّةً، أن يُعفيَ إعفاءً تامًّا من الإجراءِ الجنائيّ وحتّى مِن فَرْض العقوبات، إذا اجتمَعت، بحُكمِ الرئيسِ الكنسيّ، الأمورُ التاليةُ في آنٍ واحد: إذا كانَ المُجرمُ، قبل مُثولِه للمحاكمة، وقد حَرَّكته توبةٌ صادقة، قد اعترفَ في المحكمةِ الخارجيّة بجرمِهِ أمامَ الرئيسِ الكنسيّ، وتمّ استدراكُ التعويضِ من الشكّ والضررِ بشكلٍ ملائم.

البند ٢ – ولكنْ إذا دارَ الأمرُ على جرمٍ يستتبعُ عقوبةً يُحفَظُ الحلُّ منها لسلطةٍ عُليا، فالرئيسُ الكنسيُّ لا يستطيعُ الإقدامَ على هذا العملِ إلّا بعدَ الحصولِ على إذنٍ مِن تلك السلطة.

القانون ١٤٠٤ – البند ١ – في العقوباتِ يجبُ اتّباعُ التّفسيرِ الأكثرِ لينًا.

البند ٢ – لا يجوزُ استنتاجُ العُقوبةِ بالمماثَلةِ من شخصٍ لِتُطبَّقَ على شخصٍ آخَر، أو مِن حالةٍ لِتُطبَّقَ على حالةٍ أُخرى، وإن كانَ هناكَ داعٍ مُماثِلٌ أوحتّى أشدُّ خطورة.

القانون ١٤٠٥ – البند ١ – مَن كان له سلطانٌ تشريعيٌّ يستطيعُ أيضًا أن يُصدِرَ قوانينَ جزائيَّة كلّما كانَ ذلك ضَروريًّا حقًّا لتأمينِ النِظامِ الكنسيّ تأمينًا أكثرَ مُلاءمةً. ويستطيعُ كذلكَ بشرائعهِ أن يُرفقَ بعقوبةٍ مُلائمَة شريعةً إلهيَّةً أو شريعةً كنسيَّةً أصدَرتْها سلطةٌ عُليا، معَ المحافظةِ على حدودِ صلاحيّته بالنسبةِ إلى الأماكنِ أو الأشخاص.

البند ٢ – يستطيعُ الشرعُ الخاصُّ أن يُضيفَ في أيّ جرمٍ عقوباتٍ أُخرى على العُقوباتِ المقرَّرة في الشرعِ العامّ. ولكن يجبُ ألّا يكونَ ذلكَ إلّا لسببٍ خطيرٍ جدًّا. أمّا إذا كانتِ العقوبةُ المقرَّرةُ في الشرعِ العامّ غيرَ محدَّدةٍ أو اختياريّةً، فالشرعُ الخاصُّ يستطيعُ أن يُقرِّر عوضًا منها عقوبةً محدّدةً وإلزاميَّة.

البند ٣ – لِيُعْنَ البطريركُ والأساقفةُ الأبرشيُّون أن تكونَ قوانينُ الشرعِ الخاصِّ الجزائيّةُ مُماثِلةً في المنطقةِ عينِها على قدر الإمكان.

القانون ١٤٠٦ – البند ١ – كلّما كانَ لأحدٍ أن يضعَ أنظمةً كان له أيضًا، بعدَ التفكيرِ المَلِيِّ بالأمرِ وبأقصى الاعتدال، أن يُنذِرَ بعقوباتٍ يُحدِّدُها في قانون، ما عدا تلك

التشريعات الدينية

CAN. 1403 - § 1. Etsi de delictis agitur, quae poenam secumferunt iure obligatoriam, Hierarcha audito promotore iustitiae a procedura poenali, immo a poenis irrogandis prorsus abstinere potest, dummodo ipsius Hierarchae iudicio haec omnia simul concurrant: delinquens in iudicium nondum delatus suum delictum Hierarchae in foro externo sincera paenitentia motus confessus est necnon de reparatione scandali et damni congrue provisum est.

§ 2. Hoc vero Hierarcha facere non potest, si de delicto agitur, quod poenam secumfert, cuius remissio auctoritati superiori reservata est, donec licentiam ab eadem auctoritate obtinuerit.

CAN. 1404 - § 1. In poenis benignior est interpretatio facienda.

§ 2. Non licet poenam de persona ad personam vel de casu ad casum producere, etsi par adest ratio, immo gravior.

CAN. 1405 - § 1. Qui habet potestatem legislativam, potest, quatenus vere necessarium est ad aptius providendum disciplinae ecclesiasticae, etiam leges poenales ferre necnon suis legibus etiam legem divinam aut ecclesiasticam ab auctoritate superiore latam congrua poena munire servatis suae competentiae limitibus ratione territorii vel personarum.

§ 2. Poenis iure communi in aliquod delictum statutis aliae poenae iure particulari addi possunt; id autem ne fiat nisi gravissima de causa; si vero iure communi indeterminata vel facultativa poena statuitur, iure particulari in eius locum poena determinata vel obligatoria statui potest.

§ 3. Curent Patriarchae et Episcopi eparchiales, ut leges poenales iuris particularis in eodem territorio, quatenus fieri potest, uniformes sint.

CAN. 1406 - § 1. Quatenus aliquis potest praecepta imponere, eatenus potest re mature perpensa et maxima moderatione poenas

التي يذكرُها القانون ١٤٠٢ ، البند ٢ ؛ أمّا البطريركُ فله أن يُنذِرَ بهذه العقوباتِ في قانونٍ يضعهُ بموافقةِ السينودسِ الدائم.

البند ٢ – التنبيهُ مع عقوباتٍ يُنْذِرُ بها الرئيسُ الكنسيُّ في قانونٍ غيرِ جزائيّ ، في حالاتٍ منفرِدة ، يُساوي قانونًا جَزائيًّا.

القانون ١٤٠٧ – البند ١ – إذا كانت طبيعةُ الجُرْم ، بحُكمِ الرئيسِ الكنسيّ الذي يستطيعُ فرضَ العقوبة ، تستوجبُ تلك العقوبةَ ، لا يمكنُ أن تُفرَضَ العقوبةُ إلّا بعدَ تنبيه المُجْرِم على الأقلِّ مرّةً واحدةً بالتوقُّفِ عن الجرم ، وإعطائِه مهلةً للتوبة.

البند ٢ – يُعتَبَرُ متوقِّفًا عن الجُرم مَن نَدِمَ ندامةً صادقةً عن جرمِهِ ، وكفّرَ تكفيرًا ملائمًا عن الشكِّ والضرر ، أو على الأقلِّ وعدَ بذلك وعدًا جدّيًّا.

البند ٣ – التنبيهُ الجزائيُّ المنصوصُ عليه في القانون ١٤٠٦ ، البند ٢ ، يَكفي لفرضِ العقوبة.

القانون ١٤٠٨ – العقوبةُ لا تُقيّدُ المذنبَ إلّا متى فرضَها حكمٌ أو قَرار ، معَ الاحتفاظِ بحقِّ الحبرِ الرومانيِّ أو المجمعِ المسكونيّ في تقريرِ غيرِ ذلك.

القانون ١٤٠٩ – البند ١ – في تطبيقِ القانونِ الجزائيِّ ، حتّى ولو تمَّ التعبيرُ عن القانونِ بألفاظٍ تقريريّةٍ ، يستطيعُ القاضي ، انسجامًا مع ضميرِهِ وفطنتِه :

١ – تأجيلَ فرضِ العقوبةِ الى وقتٍ أكثرَ ملاءمةً ، إذا رَأى أنَّ ضررًا أكبرَ سينجمُ عن تنفيذٍ متسرّعٍ لمعاقبةِ المذنب ؛

٢ – الامتناعَ عن فرضِ العقوبة ، أو فرضَ عقوبةٍ أخفّ ، إذا رأى أنّ المتَّهم قد اصطلحَ وعوَّض تعويضًا مناسبًا من الشكِّ والضرر ، أو إذا كانتِ السلطةُ المدنيَّةُ قد عاقَبَتْه ، أو مِن المتوقَّع أن تعاقبَهُ عقابًا كافيًا ؛

٣ – توزيعَ العقوباتِ على أزمنةٍ مُتساوية ، إذا كان المُتَّهمُ قد ارتكبَ عدّةَ جرائمَ وبدَا أنَّ تراكمَ العقُوباتِ باهظٌ عليه ؛

٤ – تعليقَ إلْزامِ تنفيذِ العقُوبةِ لمصلحةِ مَن ارتكبَ جُرمًا للمرَّةِ الأولى ، وقد عُرِفَ

التشريعات الدينية

determinatas per praeceptum comminari eis exceptis, quae in can. 1402, § 2 enumerantur; Patriarcha vero de consensu Synodi permanentis etiam has poenas per praeceptum comminari potest.

§ 2. Monitio cum comminatione poenarum, qua Hierarcha legem non poenalem in casibus singularibus urget, praecepto poenali aequiparatur.

CAN. 1407 - § 1. Si iudicio Hierarchae, qui poenam irrogare potest, natura delicti id patitur, poena irrogari non potest, nisi delinquens antea semel saltem monitus est, ut a delicto desisteret, dato congruo ad resipiscentiam tempore.

§ 2. A delicto destitisse dicendus est is, quem delicti sincere paenituit quique praeterea congruam reparationem scandali et damni dedit vel saltem serio promisit.

§ 3. Monitio poenalis vero, de qua in can. 1406, § 2, sufficiens est, ut poena irrogari possit.

CAN. 1408 - Poena reum non tenet, nisi postquam sententia vel decreto irrogata est, salvo iure Romani Pontificis vel Concilii Oecumenici aliter statuendi.

CAN. 1409 - § 1. In lege poenali applicanda, etsi lex utitur verbis praeceptivis, iudex pro sua conscientia et prudentia potest:

1° poenae irrogationem in tempus magis opportunum differre, si ex praepropera rei punitione maiora mala eventura praevidentur;

2° a poena irroganda abstinere vel poenam mitiorem irrogare, si reus emendatus est necnon de reparatione scandali et damni congrue provisum est aut si ipse reus satis ab auctoritate civili punitus est aut punitum iri praevidetur;

3° poenas intra aequos limites moderari, si reus plura delicta commisit et nimius videtur poenarum cumulus;

4° obligationem servandi poenam suspendere in favorem eius, qui omni probitate vitae hucusque commendatus primum deliquit, dummodo scandalum reparandum non urgeat; poena suspensa

التشريعات الدينية

٧٤٤ ـــــــ

prorsus cessat, si intra tempus a iudice determinatum reus iterum non deliquit, secus tamquam utriusque delicti debitor gravius puniatur, nisi interim actio poenalis pro priore delicto exstincta est.

§ 2. Si poena est indeterminata neque aliter lex cavet, iudex poenas in can. 1402, § 2 recensitas irrogare non potest.

CAN. 1410 - In poenis clerico irrogandis ei salva esse debent, quae ad congruam sustentationem sunt necessaria, nisi agitur de depositione, quo in casu Hierarcha curet, ut deposito, qui propter poenam vere indiget, quo meliore fieri potest modo, provideatur salvis semper iuribus ortis circa praecaventiam et securitatem socialem necnon assistentiam sanitariam in favorem eius eiusque familiae, si coniugatus est.

CAN. 1411 - Nulla poena irrogari potest, postquam actio poenalis exstincta est.

CAN. 1412 - § 1. Qui lege aut praecepto tenetur, adnexae eidem quoque poenae obnoxius est.

§ 2. Si, postquam delictum commissum est, lex mutatur, applicanda est lex reo favorabilior.

§ 3. Si vero lex posterior tollit legem vel saltem poenam, haec, quomodocumque irrogata erat, statim cessat.

§ 4. Poena reum ubique tenet etiam resoluto iure eius, qui poenam irrogavit, nisi aliter iure communi expresse cavetur.

CAN. 1413 - § 1. Nulli poenae est obnoxius, qui decimum quartum aetatis annum non explevit.

§ 2. Qui vero intra decimum quartum et duodevicesimum aetatis annum delictum commisit, puniri potest tantummodo poenis, quae

التشريعات الدينية

الأبرشيُّ أو القاضي، في حالاتٍ خاصّة، أنّ إصلاحَهُ يقتضي غيرَ ذلك.

القانون ١٤١٤ – البند ١ – لا يخضعُ للعقوباتِ إلّا مَن خالفَ قانونًا جزائيًّا، أو نظامًا جزائيًّا، إمّا عَمدًا وإمّا بسببِ إهمالٍ مذنبٍ جدًّا للسعي المتوجّبِ عليه، وإمّا بسببِ جهلٍ مذنبٍ جدًّا للقانونِ أو النظام.

البند ٢ – لدى مخالفةِ القانونِ الجَزائيِّ أو النظامِ الجزائيِّ مُخالفةً خارجيَّة، يُرجَّحُ أنَّ المخالفَةَ تمَّت عَمدًا، حتّى يثبتَ العكسُ؛ أمّا لدى مخالفةِ القوانينِ والأنظمةِ الأُخرى، فلا يُرَجَّحُ ذلك إلّا إذا تمَّت مخالفةُ القانونِ أو النظامِ مرَّة ثانيةً بعدَ تنبيهٍ جزائيّ.

القانون ١٤١٥ – إذا ارتُكب الجُرمُ وكانَ هناكَ ظرفٌ مُخفِّفٌ بحسَبِ العُرْفِ والقانونِ، فعلى القاضي أن يخفّفَ العقوبةَ المحدَّدةَ في القانونِ أو النظام؛ ويستطيعُ أيضًا أن يمتنعَ عن فرضِ العقوبةِ إذا رَأى في فطنتهِ أنّه يمكنُ، بسبيلٍ آخرَ أفضل، إصلاحُ المذنبِ والتعويضُ من الشكِّ والضرَر.

القانون ١٤١٦ – إذا عادَ المجرمُ ثانيةً الى جُرمه، أو كان هناك ظرفٌ آخرُ مشدِّدٌ للعُقوبةِ بحسَبِ العُرْف والقانون، يستطيعُ القاضي أن يَفرِضَ على المُذْنِبِ عقوبةً أشدَّ من تلكَ التي يُقرِّرها القانونُ أو النِظام، دونَ استثناءِ العقوباتِ التي يذكرها القانونُ ١٤٠٢ البند ٢.

القانون ١٤١٧ – متى اشتركَ عِدَّةُ أشخاصٍ في آرتكابِ جرمٍ، وأَغفلَ القانونُ أن يذكرَ بصراحةٍ الشركاءَ في الجرم، يمكنُ أن تُفرَضَ عليهم العقوبةُ عينُها التي تُفرَضُ على المذنبِ الرئيس، أو عقوباتٌ أُخرى أكثرُ أو أقلُّ شدّةً بحسبِ فطنةِ القاضي.

القانون ١٤١٨ – البند ١ – مَن أَتى أو أَهملَ عملاً في سبيلِ ارتكابِ جُرم، ولم يصِلْ رغمَ نيّتهِ إلى ارتكابه، لا تُفرَض عليه العقوبةُ المُحدَّدةُ للجرم المكتمِل، ما لم يَنصَّ الشرعُ أو القانونُ على غيرِ ذلك.

البند ٢ – أمّا إذا كانَ العملُ أو الإهمالُ يقودُ من طبيعته الى تنفيذِ الجُرم، فيجبُ أن

التشريعات الدينية

privationem alicuius boni non includunt, nisi Episcopus eparchialis vel iudex in casibus specialibus aliter melius consuli posse censet eiusdem emendationi.

CAN. 1414 - § 1. Poenis is tantum subicitur, qui legem poenalem vel praeceptum poenale violavit aut deliberate aut ex graviter culpabili omissione debitae diligentiae aut ex graviter culpabili ignorantia legis vel praecepti.

§ 2. Posita externa legis poenalis vel praecepti poenalis violatione praesumitur eam deliberate factam esse, donec contrarium probetur; in ceteris legibus vel praeceptis id praesumitur tantummodo, si lex vel praeceptum iterum post monitionem poenalem violatur.

CAN. 1415 - Si qua adest secundum communem praxim et doctrinam canonicam circumstantia attenuans, dummodo tamen delictum adhuc habeatur, iudex poenam lege vel praecepto statutam temperare debet; immo pro sua prudentia, si censet aliter posse melius consuli rei emendationi atque reparationi scandali et damni, potest etiam a poena irroganda abstinere.

CAN. 1416 - Si delictum a recidivo commissum est vel si aliaadest secundum communem praxim et doctrinam canonicam circumstantia aggravans, iudex potest reum gravius punire, quam lex vel praeceptum statuit, non exclusis poenis in can. 1402, § 2 recensitis.

CAN. 1417 - Qui communi delinquendi consilio in delictum concurrunt neque in lege vel praecepto expresse nominantur, eisdem poenis ac auctor principalis puniri possunt vel ad prudentiam iudicis aliis poenis eiusdem vel minoris gravitatis.

CAN. 1418 - § 1. Qui aliquid ad delictum patrandum egit vel omisit nec tamen praeter suam voluntatem delictum consummavit, non tenetur poena in delictum consummatum statuta, nisi lex vel praeceptum aliter cavet.

§ 2. Si vero actus vel omissiones natura sua ad delicti

التشريعات الدينية

٧٤٨ ـــــــ

exsecutionem conducunt, auctor congrua poena puniatur, praesertim si scandalum aliudve grave damnum evenit, leviore tamen quam ea, quae in delictum consummatum constituta est.

§ 3. Ab omni poena liberatur, qui sua sponte ab incepta delicti exsecutione destitit, si nullum ex conatu damnum aut scandalum ortum est.

CAN. 1419 - § 1. Qui a lege poenali dispensare potest vel a praecepto poenali eximere, potest etiam poenam vi eiusdem legis vel praecepti irrogatam remittere.

§ 2. Potest praeterea lege vel praecepto poenali aliis quoque potestas conferri poenas remittendi.

CAN. 1420 - § 1. Poenam vi iuris communis irrogatam remittere potest:

1° Hierarcha, qui iudicium poenale promovit vel decreto poenam irrogavit;

2° Hierarcha loci, ubi reus actu commoratur, consulto vero Hierarcha, de quo in n. 1.

§ 2. Hae normae valent etiam circa poenas vi iuris particularis vel praecepti poenalis irrogatis, nisi aliter iure particulari Ecclesiae sui iuris cavetur.

§ 3. Poenam vero a Sede Apostolica irrogatam sola Sedes Apostolica remittere potest, nisi Patriarchae vel aliis remissio poenae delegatur.

CAN. 1421 - Remissio poenae vi aut metu gravi aut dolo extorta ipso iure nulla est.

CAN. 1422 - § 1. Remissio poenae dari potest etiam inscio reo vel sub condicione.

§ 2. Remissio poenae dari debet scripto, nisi gravis causa aliud suadet.

§ 3. Caveatur, ne petitio remissionis poenae vel ipsa remissio divulgetur, nisi quatenus id vel utile est ad rei famam tuendam vel

التشريعات الدينية

يكون ذلك مُفيدًا للمحافظةِ على سُمْعةِ المذنبِ الطيّبة أو ضروريًّا للتعويضِ من الشكّ

القانون ١٤٢٣ – **البند ١** – معَ المحافظةِ على حقّ الحبرِ الرومانيّ في أن يحتفظَ لنفسهِ أو لغيرِه بالإعفاءِ من أيّةِ عقوبة، يستطيعُ سينودسُ كنيسةٍ بطريركيّةٍ أو كنيسةٍ يرئسها رئيسُ أساقفةٍ أعلى أن يحتفظَ، بقانونٍ يُصدرُه لأسبابٍ خطيرة، بالإعفاءِ منَ العقوباتِ للبطريركِ أو لرئيسِ الأساقفةِ الأعلى، في ما يختصّ بالخاضعين له مِمَّن لهم مسكنٌ أو شبهُ مسكنٍ ضمن حدودِ رقعةِ الكنيسةِ التي يرئسها؛ ولا أحدَ سِواهما يمكنهُ على وجهٍ صحيحٍ أن يَحتفظَ لنفسهِ أو لغيرِه بالإعفاءِ من العقوباتِ التي يُقرِّرُها الشرعُ العامُّ إلّا بموافقةِ الكرسيِّ الرسوليّ.

البند ٢ – كلُّ احتفاظٍ يجبُ تفسيرهُ تفسيرًا حصريًّا.

القانون ١٤٢٤ – **البند ١** – لا يمكنُ الإعفاءُ منَ العقوبةِ إلّا إذَا تابَ المذنبُ توبةً صادقةً عن الجُرمِ الذي ارتكبَهُ، ودُبِّرَ التعويضُ الكافي من الشكِّ والضرَّر.

البند ٢ – أمّا إذا اكتملتِ الشروطُ بحُكمِ مَن له صلاحيَّةُ الإعفاءِ من العقوبة، فيجبُ أن لا يُرفَضَ الإعفاءُ كلّما سمَحت بذلك طبيعةُ العُقوبة.

القانون ١٤٢٥ – إذا كان أحدٌ مقيَّدًا بعدَّةِ عقوبات، فلا يُعفى إلّا منَ العقوباتِ التي يذكرُها الإعفاءُ بصراحة؛ أمّا الإعفاءُ العامُّ فيُزيلُ كلَّ العقوبات، ما عدا تلك التي أخْفَاها المذنبُ عن نيَّةٍ سيِّئةٍ في طلبه.

القانون ١٤٢٦ – **البند ١** – يمكنُ وفقًا للتقاليد القديمةِ للكنائس الشَّرقيَّة أن تُفرَض عقوباتٌ يُقتَضى فيها القيامُ بأعمالٍ دينيَّةٍ أو أعمال عبادةٍ أو محبَّةٍ تكونُ على جانبٍ من الجدّية، من صلواتٍ معيّنة، أو حجٍّ تقويّ، أو صيامٍ خاصّ، أو صَدَقةٍ، أو رياضَةٍ روحيّة، ذلك إذا لم يُحدِّدِ الشرعُ عقوبةً أُخرى.

البند ٢ – مَن لَيس في وسعهِ قبولُ تلك العقوبات، فَلْتُفرَض عليه عقوباتٌ أُخرى.

القانون ١٤٢٧ – **البند ١** – مع الاحتفاظِ بما يرسمُه الحقُّ الخاصُّ، يصيرُ التوبيخُ العلنيّ أمام مُسجِّلٍ أو شاهدين، أو برسالةٍ، على أن يكونَ ذلك بحيثُ يمكنُ التثبّتُ

التشريعات الدينية

necessarium ad scandalum reparandum.

CAN. 1423 - § 1. Salvo iure Romani Pontificis remissionem cuiusvis poenae sibi vel aliis reservandi, Synodus Episcoporum Ecclesiae patriarchalis vel archiepiscopalis maioris lege propter graves circumstantias lata reservare potest remissionem poenarum Patriarchae vel Archiepiscopo maiori pro subditis, qui intra fines territorii Ecclesiae, cui praeest, domicilium vel quasi-domicilium habent; nemo alius potest valide sibi vel aliis reservare remissionem poenarum iure communi statutarum nisi de consensu Sedis Apostolicae.

§ 2. Omnis reservatio stricte est interpretanda.

CAN. 1424 - § 1. Remissio poenae dari non potest, nisi reum delicti patrati sincere paenituit necnon de reparatione scandali et damni congrue provisum est.

§ 2. Si vero iudicio illius, cui remissio poenae competit, impletae sunt hae condiciones, remissio, quatenus natura poenae spectata fieri potest, ne denegetur.

CAN. 1425 - Si quis pluribus poenis detinetur, remissio valet tantummodo pro poenis in ipsa expressis; remissio generalis autem omnes aufert poenas eis exceptis, quas in petitione reus mala fide reticuit.

CAN. 1426 - § 1. Nisi alia poena iure determinata est, irrogari possunt secundum antiquas Ecclesiarum orientalium traditiones poenae, quibus imponitur aliquod grave opus religionis vel pietatis vel caritatis peragendum veluti preces determinatae, pia peregrinatio, speciale ieiunium, eleemosynae,
recessus spirituales.

§ 2. Illi, qui has poenas non est dispositus acceptare, aliae poenae irrogentur.

CAN. 1427 - § 1. Salvo iure particulari correptio publica fit coram notario vel duobus testibus aut per epistulam ita tamen, ut de

التشريعات الدينية

بوثيقةٍ ما مِن تسلُّمِ الرسالةِ ومن مضمونِها.

البند ٢ – يجبُ الاحترازُ من أن لا يُلحِقَ التوبيخُ العلنيّ عينُه بالمذنبِ عارًا أعظمَ ممّا يستوجبُه.

القانون ١٤٢٨ – إذا اقتضَتْ ذلكَ خطورةُ الحالةِ، ولا سيّمَا إذا دارَ الأمرُ على مَن عاد ثانيةً الى الجُرم عينِه، يستطيعُ الرئيسُ الكنسيُّ، بالإضافةِ الى العقوباتِ التي تُفرَضُ بحُكمٍ يُتَّخذُ بموجِب الشرع، أن يُخضِعَ المذنبَ للمراقبةِ بطريقةٍ تُحدَّدُ بموجبِ قرارٍ إداريّ.

القانون ١٤٢٩ – **البند ١** – منعُ الإقامةِ في مكانٍ ما أو في منطقةٍ ما يمكنُ أن يُصيبَ فقط الإكليريكيّين، أو الرهبانَ، أو أعضاءَ جمعيَّة حياةٍ مشتركةٍ على غرارِ الرهبان. أمّا الأمرُ بالإقامةِ في مكانٍ معيَّنٍ أو منطقةٍ محدَّدةٍ فيصيبُ فقط الإكليريكيّينَ المنتسبينَ الى أبرشيَّة، مع الاحتفاظِ بحقِّ مؤسَّساتِ الحياةِ المكرَّسة.

البند ٢ – لإعطاءِ الأمر بالإقامةِ في مكانٍ معيَّنٍ أو منطقةٍ محدَّدة، تُقتَضى موافقةُ الرئيسِ الكنسيِّ المحلّي، إلّا إذا دارَ الأمرُ على أحدِ بيوتِ مؤسَّسةِ حياةٍ مكرّسةٍ أو بطريركيّة، وفي هذهِ الحالة تُقتضَى موافقةُ الرئيسِ العامِّ الذي له الصلاحيّةُ، أو إذا دارَ على بيتٍ مُخصَّصٍ بالتائبين، أو بمن يجبُ إصلاحُهم من إكليريكيّي عدَّةِ أبرشيّات.

القانون ١٤٣٠ – **البند ١** – الحرماناتُ الجزائيَّةُ يمكنُها أن تصيبَ فقط السلطاتِ والمناصبَ والخدماتِ والوظائفَ والحقوقَ والامتيازاتِ والترخيصاتِ والإنعاماتِ والألقابَ والشاراتِ الخاضعة للسلطةِ التي وَضَعتِ العقوبةَ، أو للرئيسِ الكنسيِّ الذي باشرَ المحاكمةَ الجنائيّةَ أو فرضَ العقوبةَ بقرارٍ منه.

البند ٢ – لا يمكنُ الحرمانُ من سلطانِ الدرجاتِ المقدَّسة، بل يمكنُ فقط التوقيفُ عن ممارسةِ كلِّ أعمالِها أو بعضٍ منها على حسبِ ما يرسمُه الشرعُ العامّ؛ وكذلكَ لا يمكنُ الحرمانُ من الدرجاتِ الأكاديمية.

القانون ١٤٣١ – **البند ١** – مَن عُوقِبَ بالحُرمِ الأصغرِ يُحرَمُ من تناولِ القربانِ

التشريعات الدينية

receptione et tenore epistulae ex aliquo documento constet.

§ 2. Cavendum est, ne ipsa correptione publica locus detur maiori, quam par est, infamiae rei.

CAN. 1428 - Si gravitas casus fert et praecipue si agitur de recidivis, Hierarcha etiam praeter poenas per sententiam ad normam iuris irrogatas reum submittere potest vigilantiae modo per decretum administrativum determinato.

CAN. 1429 - § 1. Prohibitio commorandi in certo loco vel territorio tantum clericos vel religiosos vel sodales societatis vitae communis ad instar religiosorum afficere potest, praescriptio vero commorandi in certo loco vel territorio nonnisi clericos eparchiae ascriptos salvo iure institutorum vitae consecratae.

§ 2. Ut praescriptio commorandi in certo loco vel territorio irrogetur, requiritur consensus Hierarchae loci, nisi agitur vel de domo instituti vitae consecratae iuris pontificii vel patriarchalis, quo in casu requiritur consensus Superioris competentis, vel de domo clericis plurium eparchiarum paenitentibus vel emendandis destinata.

CAN. 1430 - § 1. Privationes poenales afficere possunt tantum illas potestates, officia, ministeria, munera, iura, privilegia, facultates, gratias, titulos, insignia, quae sunt sub potestate auctoritatis poenam constituentis vel Hierarchae, qui iudicium poenale promovit vel decreto eam irrogat; idem valet pro translatione poenali ad aliud officium.

§ 2. Potestatis ordinis sacri privatio dari non potest, sed tantum prohibitio omnes vel aliquos eius actus exercendi ad normam iuris communis; item dari non potest privatio graduum academicorum.

CAN. 1431 - § 1. Excommunicatione minore puniti privantur susceptione Divinae Eucharistiae; excludi insuper possunt a

التشريعات الدينية

المقدَّس ؛ ويمكنُ بالإضافةِ إلى ذلك منعُهُ من الاشتراكِ في الليترجيّا الإلهيَّة ، حتّى مِن دُخولِ الكنيسة في أثناء الاحتفالِ برُتبةٍ دينيَّةٍ عامّة .

البند ٢ – الحُكمُ أو القرارُ عينُه الذي فيه فُرِضت هذه العقُوبةُ يجبُ أن يُحدِّدَ اتّساعَها ، وإذا دعتِ الحاجةُ مُدَّتها .

القانون ١٤٣٢ – البند ١ – التوقيفُ يمكنُ أن يشملَ كُلَّ أعمالِ سلطانِ الدرجات المقدَّسةِ أو كلَّ أعمالِ الحُكمِ أو بعضًا منها ، وكلَّ الأعمالِ أو الحقوقِ المرتبطةِ بمنْصبٍ أو خدمةٍ أو وظيفةٍ أو بعضًا منها ؛ ويجبُ أن يُحدِّدَ امتدادَه الحكمُ أو القرارُ عينُه الذي فيه فُرِضَت العقوبةُ ، ما لم يُحدِّدْ ذلك الشرعُ مِن قَبْلُ .

البند ٢ – لا يمكنُ أن يُوقَفَ أحدٌ إلّا عن الأعمالِ الخاضِعةِ للسلطةِ التي وَضَعتِ العقوبةَ ، أو للرئيسِ الكنسيِّ الذي باشرَ المحاكمةَ الجنائيَّةَ أو فَرضَ التوقيفَ بقرارٍ منه .

البند ٣ – التوقيفُ لا يصيبُ صحّةَ الأعمالِ ولاحقَّ السَكَنِ إذا كان للمُذنِبِ هذا الحقُّ بموجبِ مَنْصبِهِ أو خدمتِه أو وظيفتِه ؛ أمّا التوقيفُ الذي يمنعُ اَستِيفاءَ الإيراداتِ والأجورِ والمرتّباتِ وما سوى ذلك فَيسْتتبعُ الالتزامَ بردِّ كلِّ ما تمَّ استيفاؤُه مخالِفًا للشرعِ وإن بنيّةٍ حَسنة .

القانون ١٤٣٣ – البند ١ – الإكليريكيُّ الذي أُعيدَ الى درجةٍ أدنى تُحظَّر عليه ممارسةُ أعمالِ السلطانِ أو الحُكم التي لا تتوافقُ وهذه الدرجةَ .

البند ٢ – أمّا الإكليريكيُّ الذي يُحَطُّ من الحالةِ الإكليريكيَّةِ فيُحرَمُ من كلِّ المناصبِ والخِدَمِ وسائرِ الوظائف والمرتَّباتِ الكنسيّةِ ومن أيِّ سلطانٍ مفوَّض ؛ ويصيرُ غيرَ أهلٍ لها ؛ ويحظَّرُ عليهِ ممارسةُ سلطانِ الدرجاتِ المقدَّسة ، ولا يمكنُ أن يُرْفعَ إلى درجاتٍ مُقدَّسةٍ أعلى ، ويساوى بالعلمانيّين في ما يختصُّ بالنتائجِ القانونيّة ، معَ التقيُّدِ بالقانونَيْن ٣٩٦ و٧٢٥ .

القانون ١٤٣٤ – البند ١ – الحُرمُ الأكبرُ يَمْنعُ ، بالإضافةِ الى كلِّ ما وردَ في القانون ١٤٣١ ، البند ١ ، من تقبُّلِ الأسرارِ الأُخرى ، ومن خدمةِ الأسرارِ وأشباهِ الأسرار ، وممارسةِ أيِّ منصبٍ أو خدمةٍ أو وظيفة ، والقيامِ بأعمالِ حُكم ، وإن قامَ بها مع ذلكَ تكونُ باطلةً بقوّةِ الشرعِ عينه .

التشريعات الدينية

participatione in Divina Liturgia, immo etiam ab ingressu in ecclesiam, si in ea cultus divinus publice celebratur.

§ 2. Ipsa sententia vel decreto, quo haec poena irrogatur, definiri debet eiusdem poenae extensio et, si casus fert, duratio.

CAN. 1432 - § 1. Suspensio potest esse vel ab omnibus vel aliquibus actibus potestatis ordinis aut regiminis, ab omnibus vel aliquibus actibus vel iuribus cum officio, ministerio vel munere conexis; eiusdem vero extensio ipsa sententia vel decreto, quo poena irrogatur, definiatur, nisi iure iam determinata est.

§ 2. Nemo suspendi potest nisi ab actibus, qui sunt sub potestate auctoritatis poenam constituentis vel Hierarchae, qui iudicium poenale promovet vel decreto suspensionem irrogat.

§ 3. Suspensio numquam afficit validitatem actuum nec ius habitandi, si quod reus ratione officii, ministerii vel muneris habet; suspensio vero vetans fructus, remunerationes, pensiones aliudve percipere secumfert obligationem restituendi, quidquid illegitime, etsi bona fide, perceptum est.

CAN. 1433 - § 1. Clericus ad inferiorem gradum reductus vetatur illos actus potestatis ordinis et regiminis exercere, quihuic gradui consentanei non sunt.

§ 2. Clericus vero a statu clericali depositus privatur omnibus officiis, ministeriis aliisve muneribus, pensionibus ecclesiasticis et qualibet potestate delegata; fit ad ea inhabilis; potestatem ordinis exercere prohibetur; promoveri non potest ad superiores ordines sacros et laicis, ad effectus canonicos quod attinet, aequiparatur firmis cann. 396 et 725.

CAN. 1434 - § 1. Excommunicatio maior vetat praeter omnia illa, de quibus in can. 1431, § 1, et alia sacramenta suscipere, sacramenta et sacramentalia ministrare, officiis, ministeriis velmuneribus quibuslibet fungi, actus regiminis ponere, qui, si tamen ponuntur, ipso iure nulli sunt.

التشريعات الدينية

البند ٢ – مَن عُوقِبَ بالحرمِ الأكبر يُحظَّرُ عليه الاشتراكُ في الليترجيّا الإلهيّةِ وفي سائرِ رُتَبِ العبادةِ الإلهية العامّة.

البند ٣ – مَن عُوقِبَ بالحرمِ الأكبر يُمنَعُ من استعمالِ الامتيازاتِ التي مُنِحَها سابقًا؛ ولا يمكنُه أن يَحْصلَ بوجهٍ صحيحٍ على الرُّتَبِ والمناصبِ والخِدَمِ، ولا على أيّ وظيفةٍ أُخرى في الكنيسةِ أو مُرَتَّب، ولا يمكنُه الحصولُ على الإيراداتِ المرتبطةِ بها؛ ويُحرَمُ أيضًا من الصوتِ الفاعليّ والانفعالي.

القانون ١٤٣٥ – **البند ١** – إذا مَنعتِ العقوبةُ تقبّلَ الأسرار أو أشباهِ الأسرار، يُعلَّقُ المنعُ ما دامَ المذنبُ في خطَرِ الموت.

البند ٢ – إذا منعتِ العقوبةُ خدمةَ الأسرارِ أو أشباهِ الأسرارِ أو القيامَ بأعمالِ حُكم، يُعلَّقُ المنعُ كلّما دَعتِ الضرورةُ الى خدمةِ المؤمنينَ الذينَ يكونون في خطَرِ الموت.

الفصل الثاني

في العقوبات بجرائم خاصّة

القانون ١٤٣٦ – **البند ١** – مَن يُنكِرْ أيَّةَ حقيقةٍ يجبُ الإيمانُ بها استنادًا الى الوحي الإلهيّ والى العقيدةِ الكاثوليكيَّة، أو يَضَعْها موضعَ الشكّ، أو يرفضْ رفضًا شاملاً الإيمانَ المسيحيَّ ولا يرتدّ بعدَ تنبيهِهِ بموجبِ القانون، فَلْيُعاقَب بالحُرمِ الأكبرِ كهرطوقيٍّ وجاحدٍ، وإن كان إكليريكيًّا فيمكنُ بالإضافة الى ذلك أن يُعاقَبَ بعقوباتٍ أُخرى بضمنها الحطُّ.

البند ٢ – الى جانبِ هذه الحالاتِ، كلُّ مَن يُدافِعُ عن تعليمٍ حَكَمَ عليه لِضَلالِهِ الحبرُ الرومانيُّ أو جماعةُ الأساقفةِ في ممارسةِ سلطتِهم التعليميّةِ ممارسةً صحيحة، ولا يرتدُّ بعدَ تَنْبيهِهِ بموجبِ القانون، فلْيُعاقَب بما يوافِقُ من العقوبة.

القانون ١٤٣٧ – مَن يَرفض الخضوعَ للسلطةِ العُليا في الكنيسةِ أو يرفض الشَّركةَ معَ المؤمنينَ الخاضِعين لها، ولا يَعُدْ الى الطاعةِ بعدَ تنبيهِهِ بموجبِ القانون، فَلْيُعاقَب بالحُرم الأكبرِ كمُنشَقّ.

التشريعات الدينية

§ 2. Excommunicatione maiore punitus a participatione in Divina *Liturgia et in aliis quibuslibet publicis celebrationibus cultus divini* arcendus est.

§ 3. Excommunicatione maiore punitus vetatur frui privilegiis antea sibi concessis; non potest valide consequi dignitatem, officium, ministerium aliudve munus in Ecclesia vel pensionem nec fructus his adnexos facit suos; caret etiam voce activa et passiva.

CAN. 1435 - § 1. Si poena vetat suscipere sacramenta vel sacramentalia, vetitum suspenditur, dum reus in periculo mortis versatur.

§ 2. Si poena vetat ministrare sacramenta vel sacramentalia vel ponere actum regiminis, vetitum suspenditur, quoties id necessarium est ad consulendum christifidelibus in periculo mortis constitutis.

Caput II

De poenis in singula delicta

CAN. 1436 - § 1. Qui aliquam veritatem fide divina et catholica credendam denegat vel eam in dubium ponit aut fidem christianam ex toto repudiat et legitime monitus non resipiscit, ut haereticus aut apostata excommunicatione maiore puniatur, clericus praeterea aliis poenis puniri potest non exclusa depositione.

§ 2. Praeter hos casus, qui sustinet doctrinam, quae a Romano Pontifice vel Collegio Episcoporum magisterium authenticum exercentibus ut erronea damnata est, nec legitime monitus resipiscit, congrua poena puniatur.

CAN. 1437 - Qui subiectionem supremae Ecclesiae auctoritati aut communionem cum christifidelibus eidem subiectis detrectat et legitime monitus oboedientiam non praestat, ut schismaticus excommunicatione maiore puniatur.

القانون ١٤٣٨ – مَن يُهمِلْ عمدًا في الليترجيّا الإلهيّة والتَّسابيحِ الإلهيَّةِ ذكرَ الرئيسِ الكنسيِّ بحسَبِ ما يقتضيه الشرعُ، ولا يرتدّ بعدَ تنبيهٍ قانونيّ، فليُعاقَب بما يوافِقُ من العُقوبة، دونَ استثناءِ الحُرم الأكبر.

القانون ١٤٣٩ – الوالدونَ أو مَن يقومُ مقامَهم، الذين يقدّمونَ أولادَهم للمعموديّةِ أو للتربيةِ في ديانةٍ غيرِ كاثوليكيّة، فَلْيُعاقَبوا بما يوافِقُ من العقوبة.

القانون ١٤٤٠ – مَن يُخالفْ ما يرسُمه الشرعُ في المشاركةِ في المقدَّسات، يمكن معاقبتُه بما يُوافِقُ من العُقوبة.

القانون ١٤٤١ – مَن يستعمل الأشياءَ المقدَّسةَ لغرضٍ دنيويٍّ أو لغايةٍ سيِّئة، فليُوقَفْ، أو يُمنَعْ مِن تناولِ القربانِ المقدَّس.

القانون ١٤٤٢ – مَن يَرْمِ القربانَ المقدَّس أو يأخذْه أو يحتفظْ به بهدفِ انتهاكِ القدسيَّات، فَلْيُعاقَب بالحرمِ الأكبرِ، وإن كانَ إكليريكيًّا بعقوباتٍ أُخرى دون استثناءِ الحَطّ.

القانون ١٤٤٣ – من يتظاهرْ بالاحتفالِ باللِيتُرجيّا الإلهيَّة أو بالأسرارِ الأُخرى، فَلْيُعاقَب بما يوافِقُ من العقوبةِ دونَ استثناء الحُرم الأكبر.

القانون ١٤٤٤ – مَن يَحْنثْ بيمينِهِ أمامَ السلطةِ الكنسيّةِ أو يُدْلِ عمدًا، وإن لم يَحْلِفِ اليمينَ، بشَهادةٍ كاذبةٍ أمامَ قاضٍ يَطرحُ عليه أسئلةً بموجبِ القانون، ومن يُخفِ الحقيقةَ أو يَقُدْ غيرَه الى ارتكابِ هذه الجرائم، فَلْيُعاقَب بما يوافِقُ من العقوبة.

القانون ١٤٤٥ – **البند ١** – مَن يلجأُ الى العنفِ الجسَديِّ على الأسقف أو يَعْتَدِ عليه بإساءةٍ أُخرى جَسيمة، فَلْيُعاقب بما يوافقُ من العقوبة، دون استثناءِ الحَطّ إذا كان إكليريكيًّا، وإذا أُجرِمَ الجرمُ نفسُه على متروبوليتٍ أو بطريرك، أو حتّى على الحَبْر الرومانيّ، فلْيعاقَبِ المذنبُ بالحُرم الأكبر. ويُحفَظُ الإعفاءُ من هذا الحُرمِ في الحالةِ القُصْوى للحبرِ الرومانيّ.

التشريعات الدينية

CAN. 1438 - Qui consulto omittit commemorationem Hierarchae in Divina Liturgia et in laudibus divinis iure praescriptam, si legitime monitus non resipiscit, congrua poena puniatur non exclusa excommunicatione maiore.

CAN. 1439 - Parentes vel parentum locum tenentes, qui filios in religione acatholica baptizandos vel educandos tradunt, congrua poena puniantur.

CAN. 1440 - Qui normas iuris de communicatione in sacris violat, congrua poena puniri potest.

CAN. 1441 - Qui res sacras in usum profanum vel in malum finem adhibet, suspendatur vel a Divina Eucharistia suscipienda prohibeatur.

CAN. 1442 - Qui Divinam Eucharistiam abiecit aut in sacrilegum finem abduxit vel retinuit, excommunicatione maiore puniatur et, si clericus est, etiam aliis poenis non exclusa depositione.

CAN. 1443 - Qui Divinae Liturgiae vel aliorum sacramentorum celebrationem simulavit, congrua poena puniatur non exclusa excommunicatione maiore.

CAN. 1444 - Qui periurium commisit coram auctoritate ecclesiastica aut qui, etsi iniuratus, iudici legitime interroganti scienter falsum affirmavit aut verum occultavit aut qui ad haec delicta induxit, congrua poena puniatur.

CAN. 1445 - § 1. Qui vim physicam in Episcopum adhibuit vel aliam gravem iniuriam in ipsum iniecit, congrua poena puniatur non exclusa, si clericus est, depositione; si vero idem delictum in Metropolitam, Patriarcham vel immo Romanum Pontificem commissum est, reus puniatur excommunicatione maiore, cuius remissio in ultimo casu ipsi Romano Pontifici est reservata.

البند ٢ – مَن فعلَ ذلك عينَه بإكليريكيٍ آخَر أو راهبٍ أو عضوٍ في جمعيّة حياةٍ مشتركةٍ على غرارِ الرهبان، أو بعلمانيٍّ يمارِسُ واقعيًّا وظيفةً كنسيّة، فليُعاقَب بما يُوافِقُ من العقوبة.

القانون ١٤٤٦ – مَن لا يُطِعْ رئيسَه الكنسيّ في ما يأمرهُ به أو يَنهاهُ عنه بحسَبِ القانون، ويستمرّ بعدَ التنبيهِ في عِصْيانه، فَلْيُعاقَب كمجرِمٍ بما يوافِقُ من العقوبة.

القانون ١٤٤٧ – **البند ١** – مَن يُحرِّضْ على الفِتْنةِ أو البغضِ تجاهَ أيِّ رئيسٍ كنسيّ، أو يحثَّ رعاياهُ على عِصْيانه، فَلْيُعاقَبْ بما يوافِقُ من العقوبةِ دونَ استثناءِ الحُرم الأكبر، ولا سيّمَا إذا أُجرِمَ الجرمُ على البطريركِ أو الحبرِ الرومانيّ.

البند ٢ – مَن يَعُقْ حريّةَ الخدمةِ أو الانتخابِ أو السُّلطانِ الكنسيّ، أو الاستعمالَ المشروعَ لخيراتِ الكنيسةِ الزمنيّة، أو يمارسِ الإرهابَ على النَّاخِبِ أو على من يُزاولُ سلطانًا أو خدمةً، فَلْيُعاقَب بما يوافِقُ من العقوبة.

القانون ١٤٤٨ – **البند ١** – مَن يَستخدم اجتماعًا عامًّا، أو مهرجانًا، أو كتابًا ينشرُه، أو وسيلةً أُخرى من وسائلِ الإعلامِ الاجتماعيّ، لينطقَ بالتَّجديفِ أو يُلحقَ ضررًا جسيمًا بالأخلاق، أو يتلفّظ بالشَّتائمِ على الدِّينِ أو الكنيسة، أو يحرّض على بُغضها وازدرائِها، فَلْيُعاقَب بما يوافِقُ من العقوبة.

البند ٢ – مَن ينضمَّ إلى مؤسَّسةٍ تتآمَرُ على الكنيسةِ فَلْيُعاقَب بما يُوافِقُ من العقوبة.

القانون ١٤٤٩ – مَن يتصرّفْ بالممتلكاتِ الكنسيَّةِ دونَ الحصولِ على ما يُقْتَضى من الموافقةِ أو الإذنِ فَلْيُعاقَب بما يوافِقُ من العقوبة.

القانون ١٤٥٠ – **البند ١** – مَن يرتكبْ جريمةَ قتلٍ فَلْيُعاقَب بالحُرمِ الأكبر، وإذا كانَ إكليريكيًّا فليعاقَب بالإضافةِ الى ذلك بعقوباتٍ أُخرى دونَ استثناءِ الحَطّ.

البند ٢ – وَلْيُعاقَب بالطريقةِ عينِها مَن يرتكِبُ إجهاضًا مكتمِلاً، معَ التقيّدِ بالقانون ٧٢٨، البند ٢.

التشريعات الدينية

§ 2. Qui id egit in alium clericum, religiosum, sodalem societatis vitae communis ad instar religiosorum vel in laicum, qui actu munus ecclesiasticum exercet, congrua poena puniatur.

CAN. 1446 - Qui proprio Hierarchae legitime praecipienti velprohibenti non obtemperat et post monitionem in inoboedientia persistit, ut delinquens congrua poena puniatur.

CAN. 1447 - Qui seditiones vel odia adversus quemcumque Hierarcham suscitat aut subditos ad inoboedientiam in eum provocat, congrua poena puniatur non exclusa excommunicatione maiore, praesertim si hoc delictum adversus Patriarcham vel immo adversus Romanum Pontificem commissum est.

§ 2. Qui impedivit libertatem ministerii vel electionis vel potestatis ecclesiasticae aut legitimum bonorum Ecclesiae temporalium usum aut perterrefecit electorem vel eum, qui potestatem vel ministerium exercet, congrua poena puniatur.

CAN. 1448 - § 1. Qui vel publico spectaculo vel contione vel in scripto publice evulgato vel aliter instrumentis communicationis socialis utens blasphemiam profert aut bonos mores graviter laedit aut in religionem vel Ecclesiam iniurias exprimit vel odium contemptumve excitat, congrua poena puniatur.

§ 2. Qui nomen dat consociationi, quae contra Ecclesiam machinatur, congrua poena puniatur.

CAN. 1449 - Qui sine praescripto consensu vel licentia bona ecclesiastica alienavit, congrua poena puniatur.

CAN. 1450 - § 1. Qui homicidium patravit, puniatur excommunicatione maiore; clericus praeterea aliis poenis puniatur non exclusa depositione.

§ 2. Eodem modo puniatur, qui abortum procuravit effectu secuto, firmo can. 728, § 2.

القانون ١٤٥١ – مَن يختطفْ إنسانًا أو يحتجزْه ظلمًا، أو يجرحْه جرحًا بليغًا، أو يشوّهْهُ تشويهًا جسيمًا، أو يُعذّبْه في جسدهِ أو في نفسه، فَلْيُعاقَبْ بما يُوافِقُ من العقُوبة، دونَ استثناءِ الحُرم الأكبر.

القانون ١٤٥٢ – مَن يُلحقْ بأيّ شخصٍ إهانةً خطيرة، أو يضرَّه في صيتهِ الحسَن ضررًا جسيمًا بالافتراءِ عليه، فَلْيُرْغَم على التعويضِ الملائِم، وإن رَفضَ فَلْيعاقَبْ بالحُرمِ الأصغرِ أو بالتوقيف.

القانون ١٤٥٣ – **البند ١** – الإكليريكيُّ الذي يعيشُ في التسرّي، أو يُحدثُ شكًّا دائمًا بما يرتكبُه من خطايا علنيّة منافيةٍ للعفّة، فليُعاقَب بالتوقيف، وإن استمرَّ في جرمهِ يمكنُ أن تنزَل به بالإضافةِ الى ذلك عقوباتٌ أُخرى تدريجًا حتّى الحَطّ.

البند ٢ – الإكليريكيّ الذي يُقْدِم على زواجٍ ممنوعٍ فَلْيُحطّ.

البند ٣ – الراهبُ الذي نَذَر نَذْر العفّةِ الاحتفاليَّ الدائمَ ولم يكن في الدرجاتِ المقدَّسةِ فليُعاقَب بما يجبُ من العقوبة إذا ارتكب هذه الجرائم.

القانون ١٤٥٤ – مَن يَتَّهِمْ أحَدًا بجرمٍ اتّهامًا كاذبًا، فَلْيُعاقَب بما يوافِقُ من العقوبة، دونَ استثناءِ الحُرمِ الأكبر، ولا سيّمَا إذا كانَ المُتَّهم مُعرِّفًا، أو رئيسًا كنسيًّا، أو إكليريكيًّا، أو راهبًا، أو عضوًا في جمعيّةِ حياةٍ مشتركةٍ على غرار الرهبان، أو علمانيًّا معيّنًا في وظيفةٍ كنسيّة، مع التقيّدِ بالقانون ٧٣١.

القانون ١٤٥٥ – مَن يصنعْ وثيقةً كنسيّةً مزوَّرة، أو يدَّعِ فيها أمرًا كاذبًا، أو يستخدمْ، في قضيَّةٍ كنسيّة على عِلْم منه، أيَّ وثيقةٍ كاذبةٍ أو محرّفةٍ، أو يُحرّف وثيقةً حقيقيّةً، أو يُتلفها أو يُخفِيها، فَلْيعاقَب بما يوافِق من العقوبة.

القانون ١٤٥٦ – **البند ١** – المعرّفُ الذي يُفشي مباشرةً سرَّ الاعترافِ فَلْيُعاقَب بالحرمِ الأكبر، مع التقيّدِ بالقانون ٧٢٨، البند ١؛ أمّا إذا خالفَ هذا السرَّ بطريقةٍ أُخرى، فليُعاقَب بما يوافقُ من العقوبة.

البند ٢ – مَن يحاولْ، بأيّةِ طريقةٍ، الحصولَ على معلوماتٍ من الاعتراف، أو يُدْلِ

التشريعات الدينية

CAN. 1451 - Qui hominem rapuit aut iniuste detinet, graviter vulneravit vel mutilavit, ei torturam physicam vel psychicam intulit, congrua poena puniatur non exclusa excommunicatione maiore.

CAN. 1452 - Qui gravem iniuriam cuiquam intulit vel eius bonam famam per calumniam graviter laesit, ad congruam satisfactionem praestandam cogatur; si vero recusavit, excommunicatione minore vel suspensione puniatur.

CAN. 1453 - § 1. Clericus concubinarius vel aliter in peccato externo contra castitatem cum scandalo permanens suspensione puniatur, cui persistente delicto aliae poenae gradatim addi possunt usque ad depositionem.

§ 2. Clericus, qui prohibitum matrimonium attentavit, deponatur.

§ 3. Religiosus, qui votum publicum perpetuum castitatis emisit et non est in ordine sacro constitutus, haec delicta committens congrua poena puniatur.

CAN. 1454 - Qui falso de quovis delicto aliquem denuntiavit, congrua poena puniatur, non exclusa excommunicatione maiore, praesertim si denuntiatur confessarius, Hierarcha, clericus, religiosus, sodalis societatis vitae communis ad instar religiosorum aut laicus in munere ecclesiastico constitutus firmo can. 731.

CAN. 1455 - Qui documentum ecclesiasticum falsum confecit aut in eo falsum asseruit aut qui quolibet falso vel mutato documento scienter usus est in re ecclesiastica aut verum documentum mutavit, destruxit vel occultavit, congrua poena puniatur.

CAN. 1456 - § 1. Confessarius, qui sacramentale sigillum directe violavit, excommunicatione maiore puniatur firmo can. 728, § 1, n. 1; si vero alio modo hoc sigillum fregit, congrua poena puniatur.

§ 2. Qui notitias ex confessione habere quoquo modo conatus est vel illas iam habitas aliis transmisit, excommunicatione minore aut

التشريعات الدينية

الى غيرهِ بتلك المعلوماتِ التي حصلَ عليها، فَلْيُعاقَبْ بالحرمِ الأصغر أو بالتوقيف.

القانون ١٤٥٧ – الكاهنُ الذي يحلُّ مَن ارتكبَ معه خطيئةً منافيةً للعفَّةِ، فَلْيُعاقَب بالحُرم الأكبر، مع التقيّدِ بالقانون ٧٢٨ البندين ١، ٢.

القانون ١٤٥٨ – الكاهنُ الذي في أثناءِ الاعتراف، أو بمناسبته، أو بحجّته يجرُّ تائبًا الى الخطيئةِ المنافيةِ العفَّة، فَلْيُعاقَب بما يوافقُ من العقوبةِ دونَ استثناء الحَطّ.

القانون ١٤٥٩ – **البند ١** – الأساقفةُ الذين يمنحونَ أحدًا الرسامةَ الأسقفيَّةَ دونَ تفويضٍ من السلطةِ ذاتِ الصلاحيّة، ومَن ينالُ منهم الرّسامةَ بهذهِ الطريقة، فليُعاقَبوا بالحرمِ الأكبر.

البند ٢ – الأسقفُ الذي يمنحُ أحدًا الرسامةَ الشمّاسيّةَ أو الكهنوتيّة على خلافِ ما تفرضُه القوانينُ فليُعاقَبْ بما يوافِقُ من العقوبة.

القانون ١٤٦٠ – مَن يَطْلُبْ بشكلٍ مباشرٍ أو غيرِ مباشرٍ مساندةَ السلطةِ المدنيّةِ ليحصلَ، بتدخّلٍ منها، على الرسامةِ المقدَّسةِ أو على منصبٍ أو خدمةٍ أو أيّةِ وظيفةٍ أُخرى في الكنيسة، فَلْيُعاقَب بما يوافِقُ من العقوبةِ، دونَ استثناءِ الحُرم الأكبر، وإن كان إكليريكيًّا بالحطّ عينه.

القانون ١٤٦١ – من يَمْنَحْ أو يَنَلِ الرسامةَ المقدَّسَة عن طريقِ السيمونيّةِ فليُحطّ؛ ومَن يَمْنَحْ أو يَنَلْ سائرَ الأسرارِ عن طريقِ السيمونيّةِ فَلْيُعاقَب بما يوافقُ من العقوبةِ دونَ استثناءِ الحُرم الأكبر.

القانون ١٤٦٢ – مَن يحصُلْ على منصبٍ أو خدمةٍ أو أيّةِ وظيفةٍ أُخرى في الكنيسة عن طريقِ السيمونيّةِ، أو يَمْنحْها، أو يَغتصِبْها بأيّةِ وسيلةٍ، أو يحتفظ بها بشكلٍ غيرِ شرعيّ، أو يسلّمها إلى غيرِه، أو يُزاوِلها، فَلْيُعاقَب بما يوافِقُ من العقوبة دونَ استثناء الحُرم الأكبر.

القانون ١٤٦٣ – مَن يُعطِ شيئًا أو يَعِدْ بشيءٍ شخصًا يمارسُ منصبًا أو خدمةً أو

التشريعات الدينية

suspensione puniatur.

CAN. 1457 - Sacerdos, qui complicem in peccato contra castitatem absolvit, excommunicatione maiore puniatur firmo can. 728, § 1, n. 2.

CAN. 1458 - Sacerdos, qui in actu vel occasione vel praetextu confessionis paenitentem ad peccatum contra castitatem sollicitavit, congrua poena puniatur non exclusa depositione.

CAN. 1459 - § 1. Episcopi, qui alicui sine auctoritatis competentis mandato ordinationem episcopalem ministraverunt, et is, qui ab ipsis ordinationem hoc modo suscepit, excommunicatione maiore puniantur.

§ 2. Episcopus, qui alicui ordinationem diaconalem vel presbyteralem contra praescripta canonum ministravit, congrua poena puniatur.

CAN. 1460 - Qui auctoritatem civilem directe vel indirecte adiit, ut ea instante sacram ordinationem, officium, ministerium vel aliud munus in Ecclesia obtineret, congrua poena puniatur non exclusa excommunicatione maiore et, si de clerico agitur, etiam depositione.

CAN. 1461 - Qui sacram ordinationem simoniace ministravit vel suscepit, deponatur; qui vero alia sacramenta simoniace ministravit vel suscepit, congrua poena puniatur non exclusa excommunicatione maiore.

CAN. 1462 - Qui officium, ministerium vel aliud munus in Ecclesia simoniace obtinuit, contulit aut quomodocumque usurpavit aut illegitime retinet vel aliis transmisit vel exsequitur, congrua poena puniatur non exclusa excommunicatione maiore.

CAN. 1463 - Qui quidvis donavit vel pollicitus est, ut aliquis officium, ministerium vel aliud munus in Ecclesia exercens illegitime

التشريعات الدينية

وظيفةً أُخرى في الكنيسة، لِيَحملَه على القيامِ بعملٍ أو إهمالِ عملٍ بشكلٍ يخالِفُ الشرعَ، فَلْيُعاقَب بما يوافِقُ من العقوبة، وكذلك مَن يَقبل تلكَ الهباتِ أو الوعود.

القانون ١٤٦٤ – البند ١ – مَن يُسيءُ التصرّفَ، بالفعلِ أو بالإهمال، بالإضافةِ الى الحالاتِ التي ينصُّ عليها الشرعُ، في سلطانٍ أو منصبٍ أو خدمةٍ أو وظيفةٍ أُخرى في الكنيسة، فليُعاقَب بما يوافقُ من العقوبة، دونَ استثناءِ الحرمانِ من وظيفته، ما لم يُقرِّر القانونُ أو النظامُ عقوبةً أُخرى لهذا التصرّفِ السيّىء.

البند ٢ – مَن يَأْتِ أو يُغفلْ، لإهمالٍ مذنبٍ منه، عملاً مرتبطًا بسلطانٍ أو منصبٍ أو خدمةٍ أو أيّةٍ وظيفةٍ أُخرى في الكنيسة، ويَنتج مِن ذلك ضررٌ للغير، فَلْيُعاقب بما يوافِقُ من العقوبة.

القانون ١٤٦٥ – مَن كان منتميًا إلى كنيسةٍ مستقلّة، حتّى الكنيسةِ اللاتينيّة، وكان يمارِسُ فيها منصبًا أو خدمةً أو وظيفةً أُخرى، وأَقدمَ بأيّةِ طريقةٍ على حَملِ أيِّ مؤمنٍ على الانتقالِ الى كنيسةٍ أُخرى مستقلّةٍ خلافًا للقانون ٣١، فَلْيُعاقَب بما يوافق من العقوبة.

القانون ١٤٦٦ – الإكليريكيُّ أو الراهبُ أو العضوُ في جمعيّةِ حياةٍ مشتركةٍ على غِرارِ الرهبان، الذي يزاولُ عملاً أو تجارةً على خلافِ ما تُقرّره القوانينُ، فَلْيُعاقب بما يوافقُ من العقوبة.

القانون ١٤٦٧ – مَن يُخالِفِ الواجباتِ المفروضةَ عليه من جرّاءِ العُقوبةِ يمكن أن تُنزَلَ به عقوبةٌ أشدّ.

التشريعات الدينية

aliquid ageret vel omitteret, congrua poena puniatur; item, qui ea dona vel pollicitationes acceptavit.

CAN. 1464 - § 1. Qui praeter casus iure iam praevisos potestate, officio, ministerio vel alio munere in Ecclesia per actum vel omissionem abusus est, congrua poena puniatur non exclusa eorundem privatione, nisi in hunc abusum alia poena est lege vel praecepto statuta.

§ 2. Qui vero ex culpabili neglegentia actum potestatis, officii, ministerii vel alterius muneris in Ecclesia illegitime cum damno alieno posuit vel omisit, congrua poena puniatur.

CAN. 1465 - Qui officium, ministerium vel aliud munus in Ecclesia exercens, cuicumque Ecclesiae sui iuris, etiam Ecclesiae latinae, ascriptus est, quemvis christifidelem contra can. 31 ad transitum ad aliam Ecclesiam sui iuris quomodocumque inducere praesumpsit, congrua poena puniatur.

CAN. 1466 - Clericus, religiosus vel sodalis societatis vitae communis ad instar religiosorum negotiationem aut mercaturam contra canonum praescripta exercens congrua poena puniatur.

CAN. 1467 - Qui obligationes sibi ex poena impositas violat, graviore poena puniri potest.

التشريعات الدينية

الباب الثّامن والعشرون
في إجراءات فرض العقوبات

الفصل الأوّل
في المحاكمة الجنائيّة

القسم الأوّل
في التّحقيق السّابق

القانون ١٤٦٨ – **البند ١** – كُلّما تلقّى الرئيسُ الكنسيُّ خَبَرًا يكونُ على الأقلّ شبهَ أكيدٍ عن جُرم، فَلْيُجْرِ باحتراسٍ، بنفسِه أو بوساطةِ شخصٍ ذي كفاية، تحقيقًا في الوقائعِ والظروف، ما لم يَبْدُ هذا التحقيقُ غيرَ ضروريٍّ على الإطلاق.

البند ٢ – فَلْيُحْرَصْ على ألّا يُعرِّضَ هذا التحقيقُ سُمْعةَ أحدٍ للخطر.

البند ٣ – مَن يُجري التحقيقَ له منَ السلطاتِ وعليه من الواجباتِ ما للمستنطِقِ في الدعوى؛ وإذا بُوشِرَ في ما بعدُ بمحاكمةٍ جنائيّةٍ لا يستطيعُ أن يَقُومَ فيها بمهمّةِ قاضٍ.

القانون ١٤٦٩ – **البند ١** – معَ مراعاةِ القانونين ١٤٠٣ و١٤١١، متى بَدا أنَّ التحقيقَ قد أُجريَ بما يَكفي، كانَ على الرئيسِ الكنسيِّ أن يُقرِّرَ هل تجبُ المباشرةُ بدعوى فرضِ العُقوبات، وإذا قَرَّرَ ذلك، هل يجبُ العملُ عن طريقِ المحاكمةِ الجنائيّةِ أو بقرارٍ خارجَ المحاكمة.

البند ٢ – على الرئيسِ الكنسيِّ أن يتراجعَ عن قرارِه أو يُعَدِّلَه كلّما بدا له، استنادًا الى وقائعَ وظروفٍ جديدة، وجوبُ اتّخاذِ قرارٍ آخر.

البند ٣ – على الرئيسِ الكنسيِّ، قبلَ اتّخاذِ أيِّ قرارٍ في القضيّة، أن يستمعَ إلى المتّهَم بالجُرمِ وإلى المحامي عن العدل، وإذا استَصْوَبَ ذلك بفطنتِه إلى قاضيَين

التشريعات الدينية

TITULUS XXVIII

De procedura in poenis irrogandis

Caput I

De iudicio poenali

Art. I

De praevia investigatione

CAN. 1468 - § 1. Quoties Hierarcha notitiam saltem veri similem habet de delicto, caute inquirat per se vel per aliam idoneam personam circa facta et circumstantias, nisi haec investigatio omnino superflua videtur.

§ 2. Cavendum est, ne ex hac investigatione bonum cuiusquam in discrimen vocetur.

§ 3. Qui investigationem agit, easdem ac auditor in processu habet potestates et obligationes; idemque non potest, si postea iudicium poenale promovetur, in eo iudicem agere.

CAN. 1469 - § 1. Firmis cann. 1403 et 1411, si investigatio satis instructa esse videtur, decidat Hierarcha, num procedura in poenis irrogandis promovenda sit, et, si affirmative decidit, utrum per iudicium poenale an per decretum extra iudicium agendum sit.

§ 2. Hierarcha decisionem suam revocet vel mutet, quoties ex novis factis et circumstantiis aliud sibi decernendum videtur.

§ 3. Antequam quicquam in re decernit, Hierarcha audiat de delicto accusatum et promotorem iustitiae atque, si ipse prudenter

التشريعات الدينية

آخَرَيْنِ خبيرَينِ في الشرع؛ وَلْيَنْظُرْ أيضًا الرئيسُ الكنسيُّ في هل من الممكنِ، لتفادي محاكمات لا طائلَ تحتها، إذا وافقَ على ذلك الخصمانِ، أن يفصلَ هو نفسُه أو المستنطِقُ مسألَة الأضرارِ بالعدلِ والإنصاف.

القانون ١٤٧٠ – أعمالُ التَّحقيق وقراراتُ الرئيسِ الكنسيِّ التي بها بدأَ التحقيقُ واختُتمَ، وكلُّ ما سبَقه، إذا لَم تكن ضروريةً لِدَعوى فرضِ العقوبات، يجبُ أن تُحفَظَ في خزانةِ المحفوظاتِ السرّيةِ في الدائرة.

القسم الثّاني

في سير المحاكمة الجنائيَّة

القانون ١٤٧١ – **البند ١** – فَلْتُراعَ في المحاكمةِ الجنائيَّةِ، معَ التقيُّد بما ترسمُه قوانينُ هذا البابِ، ما لَم تَحُلْ دونَ ذلك طبيعةُ الحال، القوانينُ المنوطةُ بالمحاكماتِ على وجهٍ عامّ، وبالمحاكمةِ الحقوقيّةِ المألوفة، والقواعدُ الخاصّةُ بالدعاوى التي تتعلّقُ بالخيرِ العامّ، ولكن دونَ القوانينِ المنوطةِ بالمحاكمةِ الحقوقيَّةِ الموجَزة.

البند ٢ – المُتَّهمُ غيرُ مُلْتَزِمٍ بالاعترافِ بجرمه، ولا يمكنُ أن يُطلَبَ منه أن يُقسِمَ اليمين.

القانون ١٤٧٢ – **البند ١** – إذا قرّرَ الرئيسُ الكنسيُّ إجراءَ محاكمةٍ جنائيَّةٍ، فَلْيُسلّم أعمالَ التحقيقِ إلى المُحامي عنِ العدل، وعلى هذا الأخيرِ أن يُقَدِّمَ للقاضي عريضةَ الشكوى وفقًا لما يرسمُه القانونان ١١٨٥ و١١٨٧.

البند ٢ – دورُ المُدَّعي لدى محكمةٍ عليا يُؤدّيهِ مَن أُقِيم محاميًا عن العدلِ لدى المحكمةِ عينها.

القانون ١٤٧٣ – مَنعًا للشكّ، وحمايةً لحريّةِ الشهود، وصيانةً لسيرِ العدالة، يستطيعُ الرئيسُ الكنسيُّ في أيّةِ حالةٍ أو درجةٍ من المحاكمة، بعدَ الاستماع الى المحامي عنِ العدلِ واستحضارِ المتّهَمِ نفسِه، أن يحظّرَ على المُتَّهَمِ مزاولةَ الدرجاتِ المقدَّسةِ أو أيِّ منصبٍ أو خدمةٍ أو وظيفةٍ أُخرى، كما يستطيعُ أن يفرضَ عليه أو يمنعَه منَ الإقامةِ في

التشريعات الدينية

censet, duos iudices aliosve iuris peritos; consideret etiam Hierarcha, num ad vitanda inutilia iudicia expediat, ut partibus consentientibus ipse vel investigator quaestionem de damnis ex bono et aequo dirimat.

CAN. 1470 - Investigationis acta et Hierarchae decreta, quibus investigatio initur vel clauditur, eaque omnia, quae investigationem praecedunt, si necessaria non sunt ad proceduram in poenis irrogandis, in archivo secreto curiae asserventur.

Art. II

De iudicii poenalis evolutione

CAN. 1471 - § 1. Salvis canonibus huius tituli in iudicio poenali applicandi sunt, nisi rei natura obstat, canones de iudiciis in genere et de iudicio contentioso ordinario necnon normae speciales de causis, quae ad bonum publicum spectant, non vero canones de iudicio contentioso summario.

§ 2. Accusatus ad confitendum delictum non tenetur nec ipsi iusiurandum deferri potest.

CAN. 1472 - § 1. Si Hierarcha decrevit iudicium poenale esse ineundum, acta investigationis promotori iustitiae tradat, qui libellum accusationis iudici ad normam cann. 1185 et 1187 exhibeat.

§ 2. Coram tribunali superiore partes actoris gerit promotor iustitiae apud illud tribunal constitutus.

CAN. 1473 - Ad scandala praevenienda, ad testium libertatem protegendam et ad iustitiae cursum tuendum potest Hierarcha audito promotore iustitiae et citato ipso accusato in quolibet statu et gradu iudicii poenalis accusatum ab exercitio ordinis sacri, officii, ministerii vel alterius muneris arcere, ei imponere vel prohibere commorationem in aliquo loco vel territorio, vel etiam publicam

التشريعات الدينية

مكانٍ أو منطقة، وأن يحظّرَ عليه أيضًا تناولَ القربانِ المقدَّسِ علنًا؛ وهذا كلُّه يجبُ الرجوعُ عنه إذا زالَ السببُ الداعي إليه، ويزولُ شرعًا بانتهاءِ المحاكمةِ الجنائيّة.

القانون ١٤٧٤ – يجبُ على القاضي لدَى استحضارِه المُتَّهَمَ أن يَدْعُوه إلى اختيارِ محامٍ عنه في خلال مدّةٍ مُحدَّدة؛ وإذا انقضتِ المدّةُ سُدًى، كانَ على القاضي نفسِه أن يُقيمَ، بحُكم المنصب، للمتَّهَمِ محاميًا يضطلعُ بتلك المُهِمّةِ إلى أن يُعيّنَ المتَّهَمُ محاميًا له.

القانون ١٤٧٥ – **البند ١** – التخلّي عنِ التقاضي في الخصومةِ يمكنُ أن يتمَّ في أيّةِ درجةٍ منَ المحاكمة، ويقومُ به المحامي عن العدلِ بتفويضٍ أو موافقةٍ من الرئيسِ الكنسيِّ الذي بقرارٍ منه بُوشِرَتِ المُحاكمةُ.

البند ٢ – لكي يصحَّ التخلّي يجبُ أن يقبلَه المتَّهَمُ، ما لم يُعلَنْ أنّه غائبٌ عن المحاكمة.

القانون ١٤٧٦ – إلى جانب البراهينِ والمُلاحظاتِ المعطاةِ كتابةً، إن وُجِدت، يجبُ أن تتمَّ مناقشةُ الدعوى شفويًّا.

القانون ١٤٧٧ – **البند ١** – يحضرُ المناقشةَ المحامي عنِ العدل، والمُتَّهَمُ والمحامي عنه، والخصمُ المتضرّرُ المنصوصُ عليه في القانون ١٤٨٣، البند ١، والمحامي عنه.

البند ٢ – للمحكمةِ أن تدعوَ الى المناقشةِ الخبراءَ الذين قاموا بعملٍ ما في الدعوى، ليتمكّنوا من تفسيرِ تقريرِ كَشْفهم.

القانون ١٤٧٨ – في مناقشةِ الدعوى يحقُّ دائمًا للمتَّهَمِ أو للمحامي عنه أن يتكلَّم آخرَ الكلّ.

القانون ١٤٧٩ – **البند ١** – بعدَ الفراغِ من المناقشة، على المحكمةِ أن تُصدِرَ حُكمَها.

البند ٢ – إذا بدَت منَ المناقشةِ ضرورةُ جمعِ بيّناتٍ جديدة، كانَ على المحكمةِ أن تُرجئ فصلَ الدعوى وتجمعَ بيّنَاتٍ جديدة.

التشريعات الدينية

Divinae Eucharistiae susceptionem prohibere; quae omnia causa cessante sunt revocanda et ipso iure finem habent cessante iudicio poenali.

CAN. 1474 - Iudex accusatum citans debet eum invitare ad eligendum advocatum intra tempus determinatum; quo inutiliter elapso idem iudex ex officio advocatum accusato constituat tamdiu in munere mansurum, dum accusatus sibi advocatum non constituerit.

CAN. 1475 - § 1. In quolibet gradu iudicii renuntiatio litis instantiae fieri potest a promotore *iustitiae mandante vel* consentiente Hierarcha, ex cuius deliberatione iudicium promotum est.

§ 2. Renuntiatio, ut valeat, debet ab accusato acceptari, nisi hic a iudicio absens declaratus est.

CAN. 1476 - Praeter defensiones et animadversiones scripto datas, si quae fuerunt, discussio causae ore fieri debet.

CAN. 1477 - § 1. Discussioni assistunt promotor iustitiae, accusatus eiusque advocatus, pars laesa, de qua in can. 1483, § 1eiusque advocatus.

§ 2. Tribunalis est peritos, qui operam in causa praestiterunt, ad discussionem vocare, ut peritias suas explicare possint.

CAN. 1478 - In causae discussione accusatus semper ius habet, ut vel ipse vel suus advocatus postremus loquatur.

CAN. 1479 - § 1. Discussione peracta tribunal sententiam ferat.

§ 2. Si ex discussione emersit necessitas novarum probationum colligendarum, tribunal dilata definitione causae novas probationes colligat.

التشريعات الدينية

القانون ١٤٨٠ – يجبُ أن تُنشَرَ على الفورِ الفقرةُ الحُكميَّةُ من الحُكم، ما لم تُقرّرِ المحكمةُ لسببٍ خطيرٍ حفظَها سرًّا حتّى إعلانِ الحُكم الرسميّ، ولا يمكنُ تأخيرُ هذا الإعلانِ أكثرَ من شهرٍ ابتداءً من اليومِ الذي فيه فُصلَتِ الدعوى الجنائيّة.

القانون ١٤٨١ – **البند ١** – يستطيعُ المتّهَمُ أن يستأْنِف، حتّى ولو حلَّه القاضي، وذلك فقط إذا كانتِ العقوبةُ اختياريّةً، أو إذا استعملَ القاضي السلطانَ المنصوصَ عليه في القانون ١٤٠٩، البند ١، والقانون ١٤١٥.

البند ٢ – يستطيعُ المحامي عنِ العدلِ أن يَسْتَأْنِف، إذا اعتبرَ أنَّ ما تقرَّرَ بشأنِ التعويضِ من الشكِّ أو إعادةِ العدالةِ غيرُ كافٍ.

القانون ١٤٨٢ – إذا تبيّن بجلاءٍ في أيّةِ حالةٍ أو درجةٍ من المحاكمةِ الجنائيّةِ أنَّ المتّهَمَ لم يَرتكبِ الجُرم، فعلى القاضي أن يُعلنَ ذلك في حُكمٍ ويحلَّ المتّهمَ، وإن تبيّنَ في الوقتِ عينه زوالُ الدعوى الجنائيّة.

القسم الثّالث

في دعوى التّعويض من الأضرار

القانون ١٤٨٣ – **البند ١** – يستطيعُ الخصمُ المتضرّرُ أن يُقيمَ في المحاكمةِ الجنائيّةِ عينِها، ووفقًا لما يرسمه القانون ١٢٧٦، دَعوى حقوقيّةً للتعويضِ من الأضرارِ التي لَحقتْ بهِ من جرّاءِ الجُرم.

البند ٢ – تدخُّلُ الخصمِ المتضرّرِ لا يُقبَلُ في ما بعدُ إذا لم يتمَّ في الدرجةِ الأولى منَ المحاكمةِ الجنائيّة.

البند ٣ – يتمُّ الاستئنافُ في دعوى الأَضرارِ وفقًا لما ترسمُه القوانين ١٣٠٩ – ١٣٢١، وإن لم يكنْ ممكنًا الاستئنافُ في محاكمةٍ جنائيّة؛ وإذا تمّ تقديمُ كلا الاستئنافَين، وإن من قِبَلِ عدّةِ أخصام، يجبُ أن تصيرَ محاكمةُ استئنافٍ واحدة، معَ المحافظةِ على القانون ١٤٨٤.

القانون ١٤٨٤ – **البند ١** – يستطيعُ القاضي، مَنعًا لتأخيرِ المحاكمةِ الجنائيّةِ مدّةً طويلة، أن يؤجّلَ المحاكمةَ في الأَضرارِ ريثمَا يُصدِرُ الحكمَ النهائيَّ في المحاكمةِ الجنائيّة.

التشريعات الدينية

CAN. 1480 - Pars dispositiva sententiae statim publicanda est, nisi tribunal gravi de causa decernit decisionem secreto servandam esse usque ad formalem sententiae intimationem, quae numquam ultra mensem a die, quo causa poenalis definita est, computandum differri potest.

CAN. 1481 - § 1. Appellationem interponere potest reus, etsi iudex eum absolutum dimisit ideo tantum, quia poena erat facultativa vel quia iudex potestate usus est, de qua in cann. 1409, § 1 et 1415.

§ 2. Promotor iustitiae appellare potest, si censet reparationi scandali vel restitutioni iustitiae satis provisum non esse.

CAN. 1482 - In quolibet statu et gradu iudicii poenalis, si evidenter constat delictum non esse ab accusato patratum, iudex debet id sententia declarare et accusatum absolvere, etsi simul constat actionem poenalem esse exstinctam.

Art. III

De actione ad damna reparanda

CAN. 1483 - § 1. Pars laesa potest actionem contentiosam ad damna reparanda ex delicto sibi illata in ipso iudicio poenali exercere ad normam can. 1276.

§ 2. Interventus partis laesae non amplius admittitur, si factus non est in primo gradu iudicii poenalis.

§ 3. Appellatio in causa de damnis fit ad normam cann. 1309 - 1321, etsi appellatio in iudicio poenali fieri non potest; si vero utraque appellatio, etsi a diversis partibus, interponitur, unicum fiat iudicium appellationis salvo can. 1484.

CAN. 1484 - § 1. Ad nimias iudicii poenalis moras vitandas potest iudex iudicium de damnis differre, donec sententiam definitivam in iudicio poenali tulerit.

التشريعات الدينية

البند ٢ – القاضي الذي يَتصرَّفُ هكذا يجبُ عليه، بعدَ أن يُصدِرَ الحكم، في المحاكمةِ الجنائيّة، أن يَنظرَ في الأضرار، وإن بَقيت المحاكمةُ الجنائيّةُ معلّقةً بسببِ طعنٍ تمَّ تقديمُه، أو إذا حُلَّ المتَّهَمُ لسببٍ لا يتضمَّنُ واجبَ التعويضِ من الأضرار.

القانون ١٤٨٥ – الحكمُ الصادرُ في محاكمةٍ جنائيَّة، وإن صارَ قضيَّةً مُحكَمة، لا يَمنحُ بأيِّ شكلٍ الخصمَ المتضرِّرَ حقًّا، إلّا إذا تدخّلَ هذا الخصمُ وفقًا لما يرسمُه القانون ١٤٨٣.

الفصل الثّاني

في فرض العقوبات بقرار خارج المحاكمة

القانون ١٤٨٦ – **البند ١** – لأجلِ صحّةِ قرارٍ تُفرَضُ بموجبِه عقوبةٌ، يُقْتضى:

١ – أن يُعلَمَ المتَّهَمُ بالشكوى والبيِّنات، وأن يُعطى فرصةً لممارسةِ حقِّهِ في الدفاعِ عن نفسِه ممارسةً تامَّة، إلّا إذا استُحضِرَ وفقًا لما يرسمُه الشرعُ وأهملَ المثولَ؛

٢ – أن تَجريَ مناقشةٌ شَفَويَّةٌ بين الرئيسِ الكنسيِّ أو المفوَّضِ منه والمتَّهَمِ، بحضورِ المحامي عن العدلِ والمُسجِّل؛

٣ – أن تُعرَضَ في القرارِ عينِه الأسبابُ التي تَسْتنِدُ إليها العقوبةُ في الواقعِ وبحسَبِ الشرع.

البند ٢ – أمّا العقوباتُ المنصوصُ عليها في القانون ١٤٢٦، البند ١، فيمكنُ فرضُها دونَ هذه الإجراءات، إذا ثبتَ أنَّ الخصمَ المذنبَ قد قبلَها كتابةً.

القانون ١٤٨٧ – **البند ١** – يمكنُ اللجوءُ إلى السلطةِ العُليا ذاتِ الصلاحيّةِ من قرارٍ فُرِضَت فيه عقوبةٌ، في خلالِ عشرةِ أيّامٍ مفيدةٍ من تاريخ إبلاغ القرار.

البند ٢ – هذا اللجوءُ يُوقِفُ قوّةَ القرار.

البند ٣ – لا لجوءَ آخَرَ من قرارِ السلطةِ العليا.

التشريعات الدينية

§ 2. Iudex, qui ita egit, debet, postquam sententiam tulit in iudicio poenali, de damnis cognoscere, etsi iudicium poenale propter interpositam impugnationem adhuc pendet vel accusatus absolutus est propter causam, quae non aufert obligationem damna reparandi.

CAN. 1485 - Sententia lata in iudicio poenali, etsi in rem iudicatam transiit, nullo modo ius facit erga partem laesam, nisi haec intervenit ad normam can. 1483.

Caput II

De irrogatione poenarum per decretum extra iudicium

CAN. 1486 - § 1. Ad validitatem decreti, quo poena irrogatur, requiritur, ut:

1° accusatus de accusatione atque probationibus certior fiat data sibi opportunitate ius ad sui defensionem plene exercendi, nisi ad normam iuris citatus comparere neglexit;

2° discussio oralis inter Hierarcham vel eius delegatum et accusatum habeatur praesentibus promotore iustitiae et notario;

3° in ipso decreto exponatur, quibus rationibus in facto et in iure punitio innitatur.

§ 2. Poenae autem, de quibus in can. 1426, § 1, sine hac procedura imponi possunt, dummodo de earum acceptatione ex parte rei scripto constet.

CAN. 1487 - § 1. Recursus adversus decretum, quo poena irrogatur, intra decem dies utiles, postquam intimatum est, ad auctoritatem superiorem competentem interponi potest.

§ 2. Hic recursus vim decreti suspendit.

§ 3. Contra decisionem auctoritatis superioris non datur ulterior recursus.

التشريعات الدينية

الباب التّاسع والعشرون
في القانون، والعادة، والأعمال الإداريّة

الفصل الأوّل
في القوانين الكنسيّة

القانون ١٤٨٨ – القوانينُ تُوجَدُ بإعلانِها

القانون ١٤٨٩ – **البند ١** – القوانينُ التي يُصدرُها الكرسيُّ الرسوليُّ تُعلَنُ بنشرِها في النشرةِ الرسميَّةِ لأعمالِ الكرسيِّ الرسوليّ، ما لم تُقرَّرْ في حالاتٍ خاصّةٍ طريقةٌ أُخرى لإعلانِها؛ وتصيرُ مُلزِمةً بعدَ انقضاءِ ثلاثةِ أشهرٍ على اليومِ الذي تمَّ فيه تأريخُ عددِ «الأعمال»، إلّا إذا جَعلتها طبيعةُ القضيّةِ مُلزِمةً على الفور، أو تَقرّرتْ بصراحةٍ مدّةٌ أطولُ أو أقصرُ.

البند ٢ – القوانينُ التي يُصدِرها مشترِعونَ آخَرونُ تُعلَنُ بالطريقةِ التي يحدّدونَها هم أنفسُهم، وتصيرُ مُلزِمةً في اليومِ الذي يُقرّرونه.

القانون ١٤٩٠ – القوانينُ الكنسيّةُ الصِرْفُ تقيّدُ الذين تعمَّدوا في الكنيسةِ الكاثوليكيّةِ أو قُبلوا فيها ممَّن يملكونَ القدرَ الكافيَ من استخدامِ عقلهم وقد أنهَوا، ما لم ينصَّ الشرعُ صريحًا على غيرِ ذلك، السنةَ السابعةَ من عمرِهم.

القانون ١٤٩١ – **البند ١** – القوانينُ التي تُصدرُها السلطةُ العليا في الكنيسةِ تلزِمُ كلَّ الذين تُعطى لهم في أيِّ مكان، ما لم تُعطَ لمنطقة محدّدة؛ أمّا القوانينُ الأُخرى فلها قوّةٌ فقط في المنطقةِ الخاضِعَةِ لولايةِ السلطةِ التي تُصدرُها، ما لم يَرِدْ في الشرع أو يَتبيّنْ من طبيعةِ الشيءِ غيرُ ذلكَ.

البند ٢ – لِيَخْضعْ للقوانينِ التي تَصدرُ لمنطقةٍ محدَّدةٍ أولئك الذينَ تُعطى لهم ممَّن

التشريعات الدينية

TITULUS XXIX

De lege, de consuetudine et de actibus administrativis

Caput I

De legibus ecclesiasticis

CAN. 1488 - Leges instituuntur promulgatione.

CAN. 1489 - § 1. Leges a Sede Apostolica latae promulgantur per editionem in Actorum Sedis Apostolicae commentario officiali, nisi in casibus specialibus alius promulgandi modus est praescriptus; obligare incipiunt elapsis tribus mensibus a die, qui Actorum numero appositus est, computandis, nisi ex natura rei statim obligant aut brevior vel longior vacatio expresse est statuta.

§ 2. Leges ab aliis legislatoribus latae promulgantur modo ab his legislatoribus determinato et obligare incipiunt a die ab eisdem statuto.

CAN. 1490 - Legibus mere ecclesiasticis tenentur baptizati in Ecclesia catholica vel in eandem recepti, quique sufficientem usum rationis habent et, nisi aliter iure expresse cavetur, septimum aetatis annum expleverunt.

CAN. 1491 - § 1. Legibus a suprema Ecclesiae auctoritate latis tenentur omnes, pro quibus datae sunt ubique terrarum, nisi pro determinato territorio conditae sunt; ceterae leges vim habent tantummodo in territorio, in quo auctoritas, quae leges promulgavit, potestatem regiminis exercet, nisi aliter iure cavetur vel ex natura rei constat.

§ 2. Legibus latis pro determinato territorio ii subiciuntur, pro quibus datae sunt quique ibidem domicilium vel quasi-domicilium

التشريعات الدينية

لهم في هذه المنطقةِ مسكنٌ أو شبهُ مسكنٍ ، ويُقيمونَ فيها في الواقع ، معَ التقيّدِ بالبند ٣ ، أ .

البند ٣ – العابرون :

أ – لا تُلزمُهم قوانينُ الشرعِ الخاصِّ السائدةُ في منطقتهم ما داموا غائبينَ عنها ، إلّا إذا نتجَ من مخالفتِهم إيّاها ضررٌ في منطقتِهم أو إذا كانتِ القوانينُ شخصيَّة ؛

ب – ولا تُلزمُهم أيضًا قوانينُ الشرعِ الخاصِّ السائدةُ في المنطقةِ التي يوجدُونَ فيها ، ما عدا تلكَ التي تتعلّقُ بالنظامِ العامّ ، أو تحدّدُ إجراءاتِ الأعمالِ القانونيّة ، أو تلكَ المنوطةَ بالممتلكاتِ الثابتةِ الواقعةِ في تلك المنطقة ؛

ج – ولكنّهم مُلزَمونَ بقوانينِ الشرعِ العامِّ وقوانينِ الشرعِ الخاصِّ لكنيستِهم المستقِلّة ، حتّى وإن لم تكن قوانينُ الشرعِ الخاصِّ سائدةً في منطقتهم الخاصَّة ؛ ولكنّهم غيرُ ملزَمينَ بقوانينِ الشرعِ الخاصِّ هذه ، إذا لم تكن ملزِمةً في المكانِ الذي يُقيمونَ فيه ؛

د – الدوَّارُونَ مُلزَمون بجميعِ القوانينِ السائدةِ في المكانِ الذي يوجَدون فيه .

القانون ١٤٩٢ – القوانينُ التي تُصدرُها السلطةُ العُليا في الكنيسةِ ولا يُذكَرُ فيها صريحًا الشخصُ الخاضعُ لها لا تعني مؤمني الكنائسِ الشرقيَّةِ إلّا إذا دارَ موضوعُها على أمورِ الإيمانِ أو الأخلاق ، أو على إعلانٍ للشريعةِ الإلهيّة ، أو إذا كانت فيها تدابيرُ تتعلّقُ صريحًا بهؤلاءِ المؤمنين ، أو إنعاماتٌ لا تتضمَّنُ ما يناقِضُ الطقوسَ الشرقيّة .

القانون ١٤٩٣ – **البند ١** – ما يردُ في مجموعةِ القوانينِ هذهِ تحتَ اسمِ الشرعِ العامِّ يتَضمَّنُ ، بالإضافةِ الى قوانينِ الكنيسةِ الجامعةِ وعاداتِها المشروعة ، القوانينَ والعاداتِ المشروعةَ المشتَركةَ بينَ جميعِ الكنائسِ الشرقيَّة .

البند ٢ – تسميةُ الشرعِ الخاصِّ تشملُ كلَّ القوانينِ والعاداتِ المشروعةِ والأنظمة وسائرِ قواعدِ الشرعِ غيرِ المشتركةِ في الكنيسةِ الجامعةِ ولا في كلِّ الكنائسِ الشرقيّة .

القانون ١٤٩٤ – القوانينُ تَعني المستقبلَ لا الماضي ، ما لم يُنَصَّ فيها صريحًا على الماضي .

habent et simul actu commorantur firma § 3, n. 1.

§ 3. Peregrini:

1° non obligantur legibus iuris particularis sui territorii, dum ab eo absunt, nisi aut earum transgressio in proprio territorio nocet aut leges sunt personales;

2° neque obligantur legibus iuris particularis territorii, in quo versantur, eis exceptis, quae ordini publico consulunt aut actuum sollemnia determinant aut res immobiles in territorio sitas respiciunt;

3° sed obligantur legibus iuris communis et legibus iuris particularis propriae Ecclesiae sui iuris, etsi, ad leges eiusdem iuris particularis quod attinet, in suo territorio non vigent, non vero, si in loco, ubi versantur, non obligant.

§ 4. Vagi obligantur omnibus legibus, quae vigent in loco, ubi versantur.

CAN. 1492 - Leges a suprema Ecclesiae auctoritate latae, in quibus subiectum passivum expresse non indicatur, christifideles Ecclesiarum orientalium respiciunt tantummodo, quatenus de rebus fidei vel morum aut de declaratione legis divinae agitur vel explicite de eisdem christifidelibus in his legibus disponitur aut de favorabilibus agitur, quae nihil ritibus orientalibus contrarium continent.

CAN. 1493 - § 1. Nomine iuris communis in hoc Codice veniunt praeter leges et legitimas consuetudines universae Ecclesiae etiam leges et legitimae consuetudines omnibus Ecclesiis orientalibus communes.

§ 2. Nomine vero iuris particularis veniunt omnes leges, legitimae consuetudines, statuta aliaeque iuris normae, quae nec universae Ecclesiae nec omnibus Ecclesiis orientalibus communes sunt.

CAN. 1494 - Leges respiciunt futura, non praeterita, nisi expresse in eis de praeteritis cavetur.

التشريعات الدينية

القانون ١٤٩٥ – يجبُ ألّا تُعتبَرَ مُبطِلةً أو مزيلةً للأهليَّةِ إلّا الشرائعُ التي يُعلَنُ فيها صريحًا أنَّ العملَ باطلٌ أو أنَّ الشخصَ غيرُ أهل.

القانون ١٤٩٦ – في حالِ الرَّيبِ من حيثُ القانون، لا تُلزِمُ القوانينُ، حتّى ولو كانت مُبْطِلةً أو مُزيلةً للأهليّة؛ أمّا في حالِ الرَيبِ من حيثُ الواقعُ، فالرئيس الكنسيُّ يستطيعُ أن يُعفيَ منها، ما دامَ الإعفاءُ، إذا كانَ من الأمورِ المحفوظة، تَمنحُه عادةً السلطةُ المحفوظُ لها.

القانون ١٤٩٧ – **البند ١** – الجهلُ أو الخطأُ في قوانينَ مبطلةٍ أو مزيلةٍ للأهليّةِ لا يَمنعانِ نتائجَها، ما لم يقرِّرِ الشرعُ صريحًا غيرَ ذلك.

البند ٢ – لا يُرجَّحُ الجهلُ أو الخطأُ في قانونٍ أو عقوبةٍ أو في واقعٍ خاصٍّ أو واقعٍ علنيٍّ مرتبِطٍ بالغَيْر، ولكنَّهُ يرجَّحُ في واقعٍ غيرِ علنيٍّ مرتبِطٍ بالغيرِ حتّى يَثبُتَ العكسُ.

القانون ١٤٩٨ – **البند ١** – يُفسِّرُ القوانينَ تفسيرًا صحيحًا المشترعُ ومَنْ مَنحُه المشترعُ سلطانَ التفسير الصحيح.

البند ٢ – التفسيرُ الصحيحُ المُعطَى بشكلِ قانونٍ له قوّةُ القانونِ عينِه ويجبُ نشرُه؛ ويكونُ له مفعولٌ رَجعيٌّ إذا اقتصرَ على تأكيدِ مضمونِ الألفاظِ في ذاتها؛ أمّا إذا حدَّ منَ القانونِ أو وسَّعَهُ أو فسَّرَ ما التبَسَ فيه، فلا يكونُ له مفعولٌ رجعيّ.

البند ٣ – أمّا التفسيرُ المُعطَى بشكلِ حكمٍ قضائيٍّ أو عملٍ إداريٍّ في قضيّةٍ خاصّةٍ فليسَ له قوّةُ القانونِ ولا يُلزِمُ إلّا الأشخاصَ الذين أُعطي لهم، ولا يعالجُ إلّا القضايا التي أُجرِيَ فيها.

القانون ١٤٩٩ – يجبُ فهمُ القوانينِ بحسَبِ ما للألفاظِ مِن معنًى خاصٍّ في النصِّ وقرائنه، وإذا بقيَ المعنى مُلتبِسًا أو غامِضًا فيجبُ فهمُها بالمقارنةِ معَ مواضعَ موازيةٍ إن وُجِدت، وبالنظرِ إلى هدفِ القانونِ وظروفِه وإلى نيّةِ المشترع.

القانون ١٥٠٠ – القوانينُ التي تُقرِّرُ عقوبةً أو تحدُّ من الممارسةِ الحرَّةِ للحقوقِ أو

التشريعات الدينية

CAN. 1495 - Irritantes aut inhabilitantes eae tantum leges habendae sunt, quibus actum esse nullum aut inhabilem esse personam expresse statuitur.

CAN. 1496 - Leges, etiam irritantes aut inhabilitantes, in dubio iuris non urgent; in dubio facti autem ab eis dispensare possunt Hierarchae, dummodo dispensatio, si est reservata, concedi soleat ab auctoritate, cui reservatur.

CAN. 1497 - § 1. Ignorantia vel error circa leges irritantes aut inhabilitantes earundem effectum non impediunt, nisi aliud iure expresse statuitur.

§ 2. Ignorantia vel error circa legem aut poenam aut circa factum proprium aut circa factum alienum notorium non praesumitur; circa factum alienum non notorium praesumitur, donec contrarium probetur.

CAN. 1498 - § 1. Leges authentice interpretatur legislator et is, cui potestas authentice interpretandi ab eodem collata est.

§ 2. Interpretatio authentica per modum legis data eandem vim habet ac ipsa lex et promulgari debet; si verba in se certa declarat tantum, valet retrorsum; si legem coartat vel extendit aut dubiam explicat, non retrotrahitur.

§ 3. Interpretatio autem per modum sententiae iudicialis aut actus administrativi in re speciali data vim legis non habet et obligat tantum personas atque afficit res, pro quibus data est.

CAN. 1499 - Leges intellegendae sunt secundum propriam verborum significationem in textu et contextu consideratam, quae si dubia et obscura mansit, secundum locos parallelos, si qui sunt, legis finem ac circumstantias et mentem legislatoris.

CAN. 1500 - Leges, quae poenam statuunt aut liberum iurium

التشريعات الدينية

تتضمّنُ استثناءً من القانون، تَخضعُ للتفسيرِ الحصريّ.

القانون ١٥٠١ – إذا كانَ ما يرسُمه القانونُ صريحًا ناقصًا في أمرٍ ما، فَلْتُفصَلِ الدعوى، ما لم تكنْ جنائيّةً، بحسَبِ قوانينِ السينودساتِ والآباءِ القدّيسينَ والعُرفِ المشروعِ ومبادىءِ الحقِّ القانونيِّ العامّةِ مُتَّبَعةً بإنصاف، وأحكامِ القضاءِ الكنسيّ، والتعليمِ القانونيِّ المشتركِ والثابت.

القانون ١٥٠٢ – **البند ١** – القانونُ اللاحقُ يُلغي القانونَ السابقَ أو يَنْقضُه إذا نصَّ على ذلك صريحًا أو خالفَه مباشرةً، وإذا نَظَّمَ تنظيمًا جديدًا مادّةَ القانونِ السابق.

البند ٢ – إنّ قانونًا من الشرعِ العامِّ لا يَنقضُ قانونًا من شرعٍ خاصٍّ إلّا إذا نصَّ على ذلكَ صريحًا القانونُ عينُه؛ كما أنَّ قانونًا من شرعٍ خاصٍّ صدَرَ في أيّةِ كنيسةٍ مستقلّةٍ لا يَنقضُ قانونًا أكثرَ خصوصيّة سائدًا مِن قَبْلُ في الكنيسةِ عينِها.

القانون ١٥٠٣ – في حالِ الرَّيب، لا يُرجَّحُ إلغاءُ قانونٍ سابق، بل يجبُ تفسيرُ القوانينِ اللاحقةِ بالاستنادِ الى القوانينِ السابقةِ بحيثُ تتلاءَمُ وإيّاها على قدرِ الإمكان.

القانون ١٥٠٤ – في الحقِّ القانونيِّ يجبُ اتّباعُ الشرعِ المدنيِّ مع نتائجِهِ متَى أَحالَ عليه الشرعُ الكنسيُّ، كلَّ مرّةٍ لا يُناقِضُ الشرعُ المدنيُّ الشرعَ الإلهيَّ، وإذا لم ينصَّ الحقُّ القانونيُّ على غيرِ ذلك.

القانون ١٥٠٥ – ما يَردُ بالمُذَكَّرِ ينطبقُ أيضًا على المؤنَّث، ما لم يَرِدْ في الشرعِ أو يتبيّنْ من طبيعةِ الشيء غيرُ ذلك.

الفصل الثّاني

في العُرْف

القانون ١٥٠٦ – **البند ١** – عُرْفُ الجماعةِ المسيحيَّةِ يمكنُ أن تكونَ له قوّةُ القانونِ بقدرِ ما يكونُ صدًى لعملِ الروحِ القدسِ في الجسدِ الكنسيّ.

البند ٢ – لا يستطيعُ أيُّ عُرْفٍ أن يَنقضَ بأيّةِ طريقةٍ الشرعَ الإلهيَّ.

التشريعات الدينية

exercitium coartant aut exceptionem a lege continent, strictae interpretationi subsunt.

CAN. 1501 - Si certa de re deest expressum praescriptum legis, causa, nisi est poenalis, dirimenda est secundum canones Synodorum et sanctorum Patrum, legitimam consuetudinem, generalia principia iuris canonici cum aequitate servata, iurisprudentiam ecclesiasticam, communem et constantem doctrinam canonicam.

CAN. 1502 - § 1. Lex posterior abrogat priorem aut eidem derogat, si id expresse edicit aut si illi est directe contraria aut totam de integro ordinat legis prioris materiam.

§ 2. Lex iuris communis vero, nisi aliter in ipsa lege expresse cavetur, non derogat legi iuris particularis nec lex iuris particularis pro aliqua Ecclesia sui iuris lata derogat iuri magis particulari in eadem Ecclesia vigenti.

CAN. 1503 - In dubio revocatio legis praeexsistentis non praesumitur, sed leges posteriores ad priores trahendae sunt et his, quatenus fieri potest, conciliandae.

CAN. 1504 - Ius civile, ad quod ius Ecclesiae remittit, in iure canonico eisdem cum effectibus servetur, quatenus iuri divino non est contrarium et nisi aliter iure canonico cavetur.

CAN. 1505 - Enuntiatio sermonis genere masculino etiam genus femininum respicit, nisi aliter iure cavetur vel ex natura rei constat.

Caput II

De consuetudine

CAN. 1506 - § 1. Consuetudo communitatis christianae, quatenus actuositati Spiritus Sancti in corpore ecclesiali respondet, vim iuris obtinere potest.

§ 2. Iuri divino nulla consuetudo potest ullo modo derogare.

التشريعات الدينية

القانون ١٥٠٧ – **البند ١** – لا يمكنُ أن يحصلَ على قُوَّة الشرعِ إلّا العُرْفُ المنسجمُ مع العقلِ والذي تُدخلُه جماعةٌ تكونُ قادرةً على الأقلِّ على تقبُّلِ القانونِ وتمارسُه باستمرارٍ وبدونِ منازعة، وتُقِرُّه لمدّةٍ يحدّدُها الشرع.

البند ٢ – العُرْفُ الذي يشجُبُهُ الشرعُ صريحًا لا يكونُ منسجمًا مع العقل.

البند ٣ – العُرْف الذي يُناقضُ الحقَّ القانونيَّ السائد، أو لا يَدخلُ في نطاقِ القانون، لا يحصلُ على قوَّةِ الشرعِ إلّا إذا تمّت ممارستُه شرعًا وباستمرارٍ طوالَ ثلاثينَ سنةً كاملة؛ أمّا القانونُ الذي يتضمَّنُ فقرةً تمنع أعرافًا مستقبليّةً فلا يَنقضُه إلّا العُرفُ الذي يعودُ إلى مئةِ سنةٍ أو العريقُ في القدم.

البند ٤ – يستطيعُ المشترعُ الذي له صلاحيَّة، حتّى قبلَ هذه المدّة، أن يوافقَ على عُرفٍ على الأقلِّ بسكوته، فَيُقِرَّ له بالصفةِ القانونيّة.

القانون ١٥٠٨ – العُرْف هو أفضلُ مُفسِّرٍ للقوانين.

القانون ١٥٠٩ – العُرْف، سواءٌ أكان مناقِضًا للقانونِ أم خارجًا عن نطاقه، يُبطِلُه عُرْفٌ أو قانونٌ مناقضٌ له؛ ولكنَّ القانونَ لا يُبطِلُ الأعرافَ التي تعودُ إلى مئةِ سنةٍ أو العريقةَ في القِدَم، ما لم يَذكُرْها صريحًا؛ وفي ما يخصُّ سائرَ الأعرافِ يُطبَّقُ القانون ١٥٠٢ البند ٢.

الفصل الثّالث
في الأعمال الإداريَّة

القانون ١٥١٠ – **البند ١** – الأعمالُ الإداريَّةُ يمكنُ أن يقومَ بها مَن لهم سلطةُ حُكمٍ تنفيذيٍّ داخلَ حدودِ صلاحيّتِهم، وكذلك مَن تَعود إليهم هذه السلطةُ صريحًا أو ضمنًا بقوّةِ الشرعِ عينِه أو بتفويضٍ قانونيّ.

البند ٢ – الأعمالُ الإداريّةُ هي بنوعٍ خاصّ:

أ – القراراتُ التي بها تُثبَتُ حالةٌ خاصَّةٌ أو تُعطَى تدبيرًا قانونيًا؛

التشريعات الدينية

CAN. 1507 - § 1. Ea tantum consuetudo vim iuris habere potest, quae est rationabilis et a communitate legis saltem recipiendae capaci praxi continua et pacifica inducta necnon per tempus iure statutum praescripta.

§ 2. Consuetudo, quae a iure expresse reprobatur, non est rationabilis.

§ 3. Consuetudo vigenti iuri canonico contraria aut, quae est praeter legem canonicam, vim iuris obtinet tantum, si legitime per annos triginta continuos et completos servata est; contra legem canonicam vero, quae clausulam continet futuras consuetudines prohibentem, sola praevalere potest consuetudo centenaria vel immemorabilis.

§ 4. Legislator competens potest consuetudinem consensu suo saltem tacito etiam ante hoc tempus ut legitimam approbare.

CAN. 1508 - Consuetudo est optima legum interpres.

CAN. 1509 - Consuetudo sive contra sive praeter legem per contrariam consuetudinem aut legem revocatur; sed nisi expressam de eis mentionem facit, lex non revocat consuetudines centenarias vel immemorabiles; ad ceteras consuetudines quod attinet, valet can. 1502, § 2.

Caput III

De actibus administrativis

CAN. 1510 - § 1. Actus administrativi poni possunt ab eis, qui potestatem regiminis exsecutivam habent, intra limites eorum competentiae necnon ab illis, quibus haec potestas explicite vel implicite competit sive ipso iure sive vi legitimae delegationis.

§ 2. Actus administrativi sunt praesertim:

1° decreta, quibus pro casu speciali datur decisio aut fit provisio canonica;

التشريعات الدينية

٢ – الأنظمةُ الخاصَّةُ التي بها يُفرَضُ مباشرةً، وبموجبِ القانون، على شخصٍ أو على أشخاصٍ محدَّدينَ القيامُ بعملٍ ما أو إهمالُ عملٍ ما، وبنوعٍ خاصّ في ما يتعلّقُ بطلَبِ التقيّدِ بالقانون؛

٣ – الرسائلُ التي بها يُمنَح امتيازٌ أو إعفاءٌ أو إذنٌ أو أيُّ إنعامٍ آخَر.

القانون ١٥١١ – يصيرُ العملُ الإداريُّ نافذًا ابتداءً من لحظةِ إبلاغه، وفي الرُّقُمِ ابتداءً من تاريخِ إصدارها؛ أمّا إذا أُوكِلَ تطبيقُ العملِ الإداريِّ الى مُنَفِّذ، فيصيرُ نافذًا ابتداءً من لحظةِ تنفيذه.

القانون ١٥١٢ – **البند ١** – يجبُ فهمُ العملِ الإداريِّ بحسبِ معنى الألفاظِ الخاصِّ وطريقةِ الكلامِ العامّة، ويجبُ ألّا يُمدَّدَ إلى حالاتٍ أُخرى غيرِ التي يَنصُّ عليها صريحًا.

البند ٢ – في حالِ الرَّيب، يجبُ أن يُفسَّرَ العملُ الإداريُّ بحصرِ المعنى، إذا تعلّقَ بخصومات، أو أَنْذَرَ بعقوباتٍ أو فَرَضَها، أو حَدَّ من حقوقِ شخص، أو تعرَّضَ لحقوقٍ اكتسبَها آخَرون، أو خالفَ قانونًا لمصلحةِ أفراد؛ أمّا في غيرِ ذلك فيجبُ أن يُفسَّرَ تفسيرًا واسعًا.

البند ٣ – في الامتيازاتِ يجبُ دومًا أن يُتَّبَعَ التفسيرُ الذي يجعلُ مَنْ مُنِحَ له الامتيازُ يتمتّعُ فعلاً بإنعام.

البند ٤ – يجبُ أن يُفسَّرَ بحصرِ المعنى ليسَ فقَط الإعفاءُ بل أيضًا سلطانُ الإعفاءِ الذي يُمنَحُ لحالةٍ خاصّة.

القانون ١٥١٣ – **البند ١** – لا يُنقَضُ أيُّ عملٍ إداريٍّ بقانونٍ معاكِس، إلّا إذا نَصَّ القانونُ عينُه على غيرِ ذلكَ أو إذا صدرَ القانونُ عن سلطةٍ أعلى من تلكَ التي أصدرتِ العملَ الإداريّ.

البند ٢ – العمل الإداريُّ لا يزولُ بزوالِ حقِّ مَنْ وَضَعه، ما لم يُنصَّ صراحةً على غيرِ ذلك.

البند ٣ – إبطالُ عملٍ إداريٍّ بعملٍ إداريٍّ آخَرَ تقومُ به سلطةٌ لها صلاحيّةٌ لا يصيرُ

التشريعات الدينية

2° praecepta singularia, quibus personae aut personis determinatis aliquid faciendum aut omittendum directe et legitime imponitur praesertim ad legis observantiam urgendam;

3° rescripta, quibus conceditur privilegium, dispensatio, licentia aliave gratia.

CAN. 1511 - Effectum habet actus administrativus a momento, quo intimatur, vel in rescriptis a momento, quo datae sunt litterae; si vero actus administrativi applicatio committitur exsecutori, effectum habet a momento exsecutionis.

CAN. 1512 - § 1. Actus administrativus intellegendus est secundum propriam verborum significationem et communem loquendi usum nec debet ad alios casus praeter expressos extendi.

§ 2. In dubio actus administrativus, qui ad lites refertur, ad poenas comminandas vel irrogandas attinet, iura personae coartat, iura aliis quaesita laedit aut adversatur legi in commodum privatorum, strictam recipit interpretationem; secus vero latam.

§ 3. In privilegiis ea semper adhibenda est interpretatio, ut ille, cui privilegium concessum est, aliquam revera gratiam consequatur.

§ 4. Non solum dispensatio, sed ipsa potestas dispensandi ad certum casum concessa strictae interpretationi subest.

CAN. 1513 - § 1. Per legem contrariam nullus actus administrativus revocatur, nisi aliter in ipsa lege cavetur aut lex lata est ab auctoritate superiore ei, qui actum administrativum emisit.

§ 2. Actus administrativus non cessat resoluto iure eius, qui eum posuit, nisi aliter expresse cavetur.

§ 3. Revocatio actus administrativi per alium actum administrativum auctoritatis competentis effectum tantummodo

التشريعات الدينية

نافذًا إلّا ابتداءً من لحظةِ إبلاغِه للشخصِ الذي أُعطي له.

البند ٤ – الإعفاءُ الذي يَستتبعُ نتائجَ متتاليةً يتوقّفُ أيضًا عندما يتوقّف توقُّفًا أكيدًا وكاملاً السببُ الداعي إليه.

البند ٥ – القرارُ أو الأمرُ المنفردُ يفقدُ قوّتَهُ بتوقُّفِ القانونِ الذي وُضِعَ لتنفيذِه؛ والأمرُ المنفردُ يتوقّفُ أيضًا بزَوالِ حقِّ الآمِر، ما لم يُفرَضْ بموجبِ وثيقةٍ شرعيّة.

القانون ١٥١٤ – العملُ الإداريُّ المتعلّقُ بالمحكمةِ الخارجيّةِ يجبُ تسجيلُه كتابةً، مع التقيّدِ بالقانونين ١٥٢٠ البند ٢ و١٥٢٧؛ وكذلك إذا صَدرَ مَنوطًا بشروطٍ مُبطِلة، يجبُ أن يُسجَّلَ كتابةً عملُ تنفيذِه.

القانون ١٥١٥ – أيُّ عملٍ إداريّ، ولو كان رقيمًا أُعطيَ بمبادرةٍ خاصّة، يفقدُ مفعولَه إذا تعرّضَ لحقوق اكتسبَها الغيرُ، أو كانَ مناقِضًا لقانونٍ أو عُرْفٍ مشروع، إلّا إذا أضافتِ السلطةُ ذاتُ الصلاحيّةِ فقرةً صريحةً مناقِضة.

القانون ١٥١٦ – الشروطُ التي تَرِدُ في الأعمالِ الإداريّةِ لا تُعتَبرُ مضافةً لأجلِ الصحّةِ إلّا إذا تمَّ التعبيرُ عنها بأدواتِ الشرط: إذا، ما لمْ، ما دَام، أو أيّةِ أدواتٍ أُخرى أُعطيت في اللغاتِ الجاريةِ وكانَ لها المعنى عينُه.

القسم الأوّل

في الإجراءات لاتّخاذ قرارات خارج المُحاكمة

القانون ١٥١٧ – البند ١ – قَبْلَ أن تتّخذَ السلطةُ أيَّ قرارٍ خارجَ المحاكمة، عليها أن تتقصّى المعلوماتِ والبيّناتِ الضّروريةَ، وأن تستمعَ إلى مَن يجبُ الاستماعُ إليهم وتستشيرَ مَن تجبُ استشارتُهم شرعًا، وأن تستمعَ مباشرةً إلى الذين يمسُّهم القرارُ، وبنوعٍ خاصٍّ إلى الذين يمكنُ أن تتأذّى حقوقُهم.

البند ٢ – على السلطةِ أن تكشفَ للمُستدعي ولمن يُناقضُه شرعًا المعلوماتِ والبيّناتِ الضروريّةَ التي يمكنُ الاطّلاعُ عليها دون خطرِ ضررٍ عامٍّ أو خاصّ، وعليها أيضًا أن

التشريعات الدينية

obtinet a momento, quo intimatur personae, pro qua datus est.

§ 4. Dispensatio, quae tractum habet successivum, cessat quoque certa ac totali cessatione causae motivae.

§ 5. Decretum praeceptumve singulare vim habere desinit etiam cessante lege, ad cuius exsecutionem datum est; praeceptum singulare cessat etiam resoluto iure praecipientis, nisi legitimo documento impositum est.

CAN. 1514 - Actus administrativus, qui forum externum respicit, firmis cann. 1520, § 2 et 1527 scripto est consignandus; item, si fit in forma commissoria, illius actus exsecutionis.

CAN. 1515 - Actus administrativus, etiam si agitur de rescripto motu proprio dato, effectu caret, quatenus iura aliis quaesita laedit aut legi vel legitimae consuetudini contrarius est, nisi auctoritas competens expresse clausulam derogatoriam addidit.

CAN. 1516 - Condiciones in actibus administrativis tunc tantum ad validitatem censentur adiectae, quoties per particulas si, nisi, dummodo, vel in lingua vernacula per aliam eiusdem significationis exprimuntur.

Art. I

De procedura in decretis extra iudicium ferendis

CAN. 1517 - § 1. Antequam decretum extra iudicium fert, auctoritas necessarias notitias et probationes exquirat; iure audiendos vel consulendos audiat vel consulat; eos, quos directe decretum attingit ac praesertim eos, quorum iura laedi possunt, audiat.

§ 2. Petitori et etiam legitime contradicenti auctoritas notitias et probationes patefaciat, quae sine periculo publici vel privati damni cognosci possunt, et rationes forte contrarias ostendat data eis

التشريعات الدينية

تعرضَ البراهينَ التي قد تكونُ معاكسة، وتعطيَها فرصةً للجواب، حتّى بوساطة محامٍ، في خلالِ مهلةٍ تحدّدُها السلطةُ عينها.

القانون ١٥١٨ – على السلطةِ أن تُصدرَ قرارًا في خلالِ ستّينَ يومًا من تاريخِ تسلّمها استدعاءً للحصولِ على قرار، ما لم يُحدِّدِ الشرعُ الخاصُّ في كنيستِها المستقلّةِ مهلةً أُخرى. أمّا إذا لَم يَحصلْ هذا وعادَ المُستدعي مِن جديدٍ وطلَبَ في كتابٍ خطيٍّ قرارًا، ومعَ ذلك لم يَحدثْ شيءٌ في خلالِ ثلاثينَ يومًا، فَلْيُعتبر الطلبُ مرفوضًا، كما لو كانَ الرفضُ قد أُعلنَ في هذا اليومِ عينِه، بحيثُ يمكنُ اللجوءُ منه.

القانون ١٥١٩ – البند ١ – مَن يُصدرْ قرارًا يجب عليهِ أن يضعَ نُصبَ عينيهِ وفي نيَّتِه ما يَراهُ أفضلَ سبيلٍ لخلاصِ النفوسِ والخيرِ العامّ، معَ المحافظةِ على القوانينِ والأعرافِ المشروعة، وعلى العدالةِ والإنصاف.

البند ٢ – فَلْتُعرَضْ في القرارِ على الأقلِّ بإيجازٍ الأسبابُ الداعيةُ إليه. أمّا إذا حالَ دونَ كشفِ الأسبابِ خطرُ ضررٍ عامٍّ أو خاصّ، فَلْتُدوَّنِ الأسبابُ في كتابٍ سرّيٍ لتُكشَفَ عندَ الطلبِ لِمَن قد يَرَى إمكانَ اللجوءِ منَ القرار.

القانون ١٥٢٠ – البند ١ – يحصلُ القرارُ على قوّةِ الشرعِ بعدَ إبلاغهِ الى مَن يتوجَّهُ إليه بالطريقةِ الأكثرِ ضمانًا وفقَ قوانينِ الأمكنةِ وظروفِها.

البند ٢ – إذا حالَ دونَ تسليمِ نصِّ القرارِ كتابةً خطرُ ضررٍ عامٍّ أو خاصّ، تستطيعُ السلطةُ الكنسيّةُ أن تأمرَ بأن يُقرَأَ لمَن يوجَّهُ إليهِ أمامَ شاهِدَيْنِ أو أمامَ مُسجِّل، ويُنظَّمَ بما جَرى محضرٌ يوقِّعهُ جميعُ الحاضرين؛ وبهذا يُعتَبرُ أنَّ القرارَ قد تمَّ تبليغُه.

البند ٣ – أمّا إذا رفضَ مَن يوجَّهُ إليه القرارُ أن يَتبلَّغه أو إذا دُعيَ بحسَبِ القانونِ إلى قَبولِ القرارِ أو الاستماعِ إليه ولم يَمْتَثِلْ دونَ سببٍ صوابيٍّ يحكمُ فيه مَنْ أصدرَ القرارَ، أو إذا رفضَ توقيعَ المحضر، فيُعتَبر أنَّ القرارَ قد تمَّ تبليغُه.

التشريعات الدينية

opportunitate respondendi, etiam per patronum, intra terminum ab ipsa auctoritate determinatum.

CAN. 1518 - Auctoritas decretum intra sexaginta dies a recepta petitione ad decretum obtinendum computandos ferat, nisi ius particulare propriae Ecclesiae sui iuris alios terminos statuit; si vero hoc factum non est et petitor decretum iterum scripto petit, tricesimo die ab hac petitione recepta computando, si etiam tunc nihil factum est, petitio pro reiecta habetur ac si eo die reiectio per decretum facta sit ita, ut recursus adversus eam interponi possit.

CAN. 1519 - § 1. Qui decretum fert, id prae oculis habeat et intendat, quod saluti animarum et bono publico maxime conducere videtur, servatis quidem legibus et legitimis consuetudinibus, iustitia et aequitate.

§ 2. In decreto exprimantur saltem summarie motiva; si vero periculum publici vel privati damni obstat, ne motiva patefiant, haec in libro secreto exprimantur atque ei, qui de recursu forte adversus decretum interposito videt, ostendantur, si ipse petit.

CAN. 1520 - § 1. Decretum vim iuris habet, postquam ei, ad quem destinatur, intimatum est modo, qui secundum locorum leges et condiciones tutissimus est.

§ 2. Si periculum publici vel privati damni obstat, ne textus decreti scripto tradi possit, potest auctoritas ecclesiastica iubere decretum ei, ad quem destinatur, coram duobus testibus vel coram notario legi, processu verbali redacto ab omnibus praesentibus subscribendo; his peractis decretum pro intimato habetur.

§ 3. Si vero is, ad quem decretum destinatur, intimationem recusavit vel ad normam iuris vocatus ad decretum accipiendum vel audiendum sine iusta causa a decreti auctore perpendenda non comparuit vel processui verbali subscribere recusavit, decretum pro intimato habetur.

التشريعات الدينية

القسم الثّاني
في تـنفيذ الأَعمال الإداريَّة

القانون ١٥٢١ – لا تكونُ مُهمّةُ مُنفّذ العملِ الإداريّ صحيحةً إلّا بعدَ أن يحصُلَ على تفويضٍ خطّيٍّ، ويَتثبَّتَ من صحّةِ التفويضِ وسلامتِه، ما لَم تُـعْلِـمْـهُ مسبَّقًا بهذا التفويضِ السلطةُ التي قامت بهذا العَمل.

القانون ١٥٢٢ – **البند ١** – لا يستطيعُ مُنفِّـذُ العملِ الإداريّ، متى أُوكلت إليه فقط مهمّةُ تنفيذِ العَمل، أن يرفضَ هذا التنفيذَ، ما لم يَثبتْ بوضوحٍ أنّ هذا العملَ باطلٌ أو لا يمكنُ لسببٍ خطيرٍ مساندتُه، أو ما لم تكتملِ الشروطُ المرتبِـطةُ بالعملِ الإداريّ؛ أمّا إذا بدا أنَّ تنفيذَ العملِ الإداريّ غيرُ مناسبٍ بسببِ ظروفِ الأشخاصِ والأَمكنة، فليُرجىءِ المنفِّـذُ تنفيذَه، وَلْـيُـعْـلِـمْ حالاً السلطةَ التي وَضعتِ العملَ.

البند ٢ – إذا أُوكِـلَ الى منفِّـذٍ في رقيمٍ مَـنْـحُ إنعام، يُترَكُ لحُـكمِ فطنتِه وضميرِه أن يَـمْـنَـحَ الإنعامَ أو يرفُضَه.

القانون ١٥٢٣ – يجبُ على منفّذِ العملِ الإداريّ أن يتصرّفَ وفقًا لما يرسمُه التفْويضُ؛ وإن لم يُتمّمِ الشروطَ المُـرْفقةَ بالتفويضِ لأجلِ صِحّةِ العمل، أو لم يَـتّـبِـعْ صيغةَ الإجراءِ الجوهريَّة، يكونُ التنفيذُ باطلاً.

القانون ١٥٢٤ – يُترَكُ لحُـكمِ منفّـذِ العملِ الإداريّ وفطنتِه أن يُوكِـلَ تنفيذَ العملِ إلى بديلٍ منه، إلّا إذا حُـظِّـرَ عليه الاستبدالُ، أو اختيرَ هو نظرًا إلى شخصه، أو كانَ شخصُ البديلِ قد تمَّ تحديدُه مسبَّقًا؛ غيرَ أنّه يجوزُ للمنفِّـذِ في هذه الحالاتِ أن يُوكِـلَ إلى آخرَ الأعمالَ الإعداديّة.

القانون ١٥٢٥ – يمكنُ أن يقومَ بتنفيذِ العملِ الإداريّ مَن يخلِـفُ المنفِّـذَ في منصبِه، إلّا إذا اختِـيرَ المنفِّـذُ نظرًا إلى شخصه.

القانون ١٥٢٦ – يجوزُ للمنفِّـذِ أن يقومَ بتنفيذِ العَملِ الإداريّ مرّةً ثانيةً، إذا أَخطأَ بأيّ شكلٍ في تنفيذِ هذا العمل.

التشريعات الدينية

Art. II

De exsecutione actuum administrativorum

CAN. 1521 - Exsecutor actus administrativi invalide suo munere fungitur, antequam mandatum scripto datum recepit eiusque authenticitatem et integritatem recognovit, nisi auctoritas, quae eundem actum posuit, praeviam notitiam circa mandatum cum eo communicavit.

CAN. 1522 - § 1. Exsecutor actus administrativi, cui committitur mera eiusdem actus exsecutio, hanc exsecutionem denegare non potest, nisi manifesto constat eundem actum esse nullum aut alia gravi de causa sustineri non posse aut condiciones actui administrativo appositas non esse impletas; si vero exsecutio actus administrativi ratione adiunctorum personae aut loci videtur inopportuna, exsecutor exsecutionem intermittat et statim certiorem faciat auctoritatem, quae actum posuit.

§ 2. Si in rescripto concessio gratiae exsecutori committitur, eius est de suo prudenti iudicio et conscientia gratiam concedere vel denegare.

CAN. 1523 - Exsecutor actus administrativi procedere debet ad mandati normam; si condiciones ad validitatem actus mandato appositas non implevit vel substantialem procedendi formam non servavit, exsecutio nulla est.

CAN. 1524 - Exsecutor actus administrativi potest alium de suo prudenti iudicio sibi substituere, nisi substitutio prohibita est aut electa est industria personae aut substituti persona determinata est; his in casibus vero exsecutori licet alii committere actus praeparatorios.

CAN. 1525 - Actus administrativus exsecutioni mandari potest etiam ab exsecutoris successore in officio, nisi electa est industria personae.

CAN. 1526 - Exsecutori licet actum administrativum iterum exsecutioni mandare, si quoquo modo in eiusdem actus exsecutione erravit.

التشريعات الدينية

القسم الثّالث

في الرُّقم

القانون ١٥٢٧ – البند ١ – ما تُقرّره القوانينُ بشأنِ الرُّقم يصحُّ أيضًا في الإنعاماتِ التي تُـمْنَـحُ شَفويًّا، ما لم يَثبت غيرُ ذلك بوضوح.

البند ٢ – مَن مُنحَ إنعامًا شفويًّا فهو مُلزَمٌ بتقديمِ البيّنةِ عليه كلَّما طُلِبَ منه ذلكَ شرعًا.

القانون ١٥٢٨ – يمكنُ طَلَبُ رَقيمٍ لشخصٍ آخَرَ حتّى دونَ موافقتِه، ويكونُ صحيحًا قبلَ قبوله، ما لم يتَّضِحْ غيرُ ذلك من بنودِ الرَّقيم.

القانون ١٥٢٩ – البند ١ – إخفاءُ الحقيقةِ في الطلبِ لا يُبطلُ الرَّقيمَ، بشرطِ أن يكونَ قد تمَّ الإفصاحُ عمَّا يجبُ الإفصاحُ عنه لأجلِ الصحّةِ وفقًا لنظامِ دائرةِ الرئيسِ الكنسيِّ الذي يَمنحُ الرَّقيمَ.

البند ٢ – كذلك لا يُبطِلُ الرقيمَ قولٌ كاذب، ما دام قد عُرِضَ فيه على الأقلِّ سببٌ واحدٌ حقيقيٌّ يَستندُ إليه.

القانون ١٥٣٠ – البند ١ – الإنعامُ الذي رفضَتْه سلطةٌ عُليا لا يمكنُ أن تمنحَهُ منحًا صحيحًا سلطةٌ دُنيا، ما لم تُوافِق على ذلك صريحًا السلطةُ العليا.

البند ٢ – الإنعامُ الذي رفضَتْهُ أيُّ سلطةٍ لا يمكنُ أن تَمنَحهُ منحًا صحيحًا سلطةٌ أُخرى مُساويةٌ في الصلاحيّةِ أو سلطةٌ أعلى، إذا لم يَرِدْ في الطلبِ أيُّ ذكرٍ للرَّفض.

أ – في الامتيازات

القانون ١٥٣١ – البند ١ – الامتيازُ، أي الإنعامُ الذي يُـمْنحُ لمصلحةِ بعضِ الأشخاصِ الطبيعيّينَ أو القانونيّين بوساطةِ عملٍ خاصّ، يمكنُ أن يمنحَـهُ المشترعُ أو مَن يَمنحهُ المشترعُ هذا السلطانَ.

البند ٢ – الحيازةُ التي تعودُ الى مئةِ سنةٍ أو العريقَـةُ في القِـدَم ينتجُ منها التَّرجيحُ بأنَّ امتيازًا قد مُنِح.

التشريعات الدينية

Art. III

De rescriptis

CAN. 1527 - § 1. Quae in canonibus de rescriptis statuuntur, de concessionibus gratiarum vivae vocis oraculo quoque valent, nisi aliud manifesto constat.

§ 2. Gratiam oretenus concessam aliquis probare tenetur, quoties id legitime ab eo petitur.

CAN. 1528 - Rescriptum impetrari potest pro alio, etiam praeter eius assensum, et valet ante eiusdem acceptationem, nisi aliud ex appositis clausulis apparet.

CAN. 1529 - § 1. Reticentia veri in precibus non obstat, quin rescriptum vim habeat, dummodo expressa sint, quae ad validitatem sunt exprimenda secundum stilum curiae Hierarchae, qui rescriptum concedit.

§ 2. Nec obstat expositio falsi, dummodo una saltem causa motiva proposita vera sit.

CAN. 1530 - § 1. Gratia ab auctoritate superiore denegata non potest ab auctoritate inferiore valide concedi, nisi auctoritas superior expresse consensit.

§ 2. Gratia ab aliqua auctoritate denegata non potest valide ab alia auctoritate aeque competenti aut auctoritate superiore concedi nulla facta in petitione denegationis mentione.

1° De privilegiis

CAN. 1531 - § 1. Privilegium, scilicet gratia in favorem certarum personarum physicarum vel iuridicarum per specialem actum facta, concedi potest a legislatore et ab eo, cui legislator hanc potestatem concessit.

§ 2. Possessio centenaria vel immemorabilis praesumptionem inducit concessi privilegii.

التشريعات الدينية

القانون ١٥٣٢ – **البند ١** – الامتيازُ يُرجَّحُ أنّه دائمٌ.

البند ٢ – يزولُ الامتيازُ:

أ – إذا كانَ شخصيًّا، بوفاةِ الشخصِ الذي مُنِحَهُ؛

ب – إذا كانَ عينيًّا أو مكانيًّا، بدَمارِ العينِ أو المكانِ دمارًا تامًّا؛

ج – إذا انْقَضتِ المدَّةُ أو اكتملَ عددُ الحالاتِ التي مُنِحَ لها؛

د – إذا تَغيَّرتِ الأحوالُ معَ مرورِ الزمن، بحُكمِ السلطةِ التي لها الصلاحيَّة، بحيثُ صارَ الامتيازُ مضِرًّا أو استعمالُهُ غيرَ شرعيّ.

البند ٣ – الامتيازُ المكانيُّ يحيا من جديدٍ إذا أُعيدَ بناءُ المكانِ في خلالِ خمسينَ سنةً.

القانون ١٥٣٣ – **البند ١** – لا يزولُ أيُّ امتيازٍ بالتخلّي عنه، ما لم تَقبلِ التخلّيَ السلطةُ التي لها الصلاحيّة.

البند ٢ – لا يستطيعُ أيُّ شخصٍ طبيعيٍّ أن يَتخلّى عن امتيازٍ إلّا إذا كانَ قد مُنِحَ هذا الامتيازَ لمصلحتهِ الشخصيّة.

البند ٣ – لا يستطيعُ شخصٌ طبيعيٌّ أن يَتخلّى بشكلٍ صحيحٍ عن امتيازٍ مُنِحَ لأيِّ شخصٍ قانونيٍّ أو بسببِ كرامةِ المكانِ أو العين؛ ولا يحقُّ للشخصِ القانونيّ نفسه أن يَتخلّى عن امتيازٍ مُنِحَه، إذا كان التخلّي يُلحِقُ ضررًا بالكنيسةِ أو بأشخاصٍ آخَرين.

القانون ١٥٣٤ – الامتيازُ الذي لا يُشكِّلُ عِبئًا على الغَير لا يزولُ بمجرّدِ عدمِ استعمالِه أو استعمالِ ما يخالِفُه؛ أمّا الامتيازُ الذي يُلحِقُ ضررًا بالغيرِ فيُفْقَدُ إذا مَرَّ عليه الزمنُ وفقًا للقانون، أو تمَّ التَخلّي عنهُ بالسكوت.

القانون ١٥٣٥ – من يُسيءُ استعمالَ سلطانٍ أُعطيَ له عن طريقِ الامتياز، فَلْينبّهْهُ الرئيسُ الكنسيُّ؛ وإذا كانتِ الإساءةُ خطيرةً ولم يُجْدِ التنبيهُ نفعًا، يستطيعُ الرئيسُ الكنسيُّ أن يحرمَهُ من الامتيازِ الذي مَنحهُ إيّاهُ هو نفسُه؛ أمّا إذا كان الامتيازُ قد مَنحتهُ سلطةٌ أعلى، فالرئيسُ الكنسيُّ مُلزَمٌ بإعلامِ تلكَ السلطة.

التشريعات الدينية

CAN. 1532 - § 1. Privilegium praesumitur perpetuum.

§ 2. Privilegium cessat:

1° si est personale, per exstinctionem personae, cui concessum est;

2° si est reale vel locale, per absolutum rei vel loci interitum;

3° elapso tempore vel expleto numero casuum, pro quibus concessum est;

4° si temporis progressu rerum adiuncta iudicio auctoritatis competentis mutantur ita, ut noxium evaserit aut eius usus illicitus fiat.

§ 3. Privilegium locale, si locus intra quinquaginta annos restituitur, reviviscit.

CAN. 1533 - § 1. Nullum privilegium per renuntiationem cessat, nisi haec ab auctoritate competenti acceptata est.

§ 2. Privilegio in sui dumtaxat favorem concesso quaevis persona physica renuntiare potest.

§ 3. Privilegio concesso alicui personae iuridicae aut ratione dignitatis loci vel rei persona physica valide renuntiare non potest; nec ipsi personae iuridicae integrum est privilegio sibi concesso renuntiare, si renuntiatio cedit in Ecclesiae aliorumve praeiudicium.

CAN. 1534 - Per non usum vel per usum contrarium privilegium aliis non onerosum non cessat; si vero privilegium in aliorum gravamen cedit, amittitur, si accedit legitima praescriptio aut tacita renuntiatio.

CAN. 1535 - Qui abutitur potestate sibi ex privilegio data, ab Hierarcha moneatur; graviter abutentem ac frustra monitum Hierarcha privet privilegio, quod ipse concessit; si vero privilegium concessum est ab auctoritate superiore, eandem Hierarcha certiorem facere tenetur.

التشريعات الدينية

ب – في الإعفاءات

القانون ١٥٣٦ – البند ١ – الإعفاءُ، أي الإعتاق، في حالةٍ خاصّةٍ، من قانونٍ كنسيٍّ صِرْف، يمكنُ أن يُـمْنَـحَ فقط لسببٍ صوابيٍّ ومعقول، ومع اعتبارِ ظروفِ الحالةِ وخطورةِ القانونِ الذي يتمُّ الإعفاءُ منه؛ وإلّا فالإعفاءُ غيرُ جائز، ويكون أيضًا باطلاً إذا لم يَمنحهُ المُشْترعُ نفسُه أو السلطةُ العليا.

البند ٢ – خيرُ المؤمنينَ الروحيُّ هو سببٌ صوابيٌّ ومعقول.

البند ٣ – في حالِ الرّيبِ من أنَّ السببَ كافٍ، مَـنْـحُ الإعفاءِ جائزٌ وصحيح.

القانون ١٥٣٧ – لا تخضعُ للإعفاءِ القوانينُ التي تُحدِّدُ العناصرَ الأساسيّةَ في تكوينِ المؤسَّساتِ أو الأعمالِ القانونيّة، كما لا تخضعُ له أيضًا القوانينُ الإجرائيَّـةُ والجنائيَّة.

القانون ١٥٣٨ – البند ١ – يستطيعُ الأسقفُ الأبرشيُّ أن يُعفيَ في حالاتٍ خاصَّةٍ من قوانينِ الشرعِ العامّ، وقوانينِ الشرعِ الخاصّ في كنيستهِ المستقِلَّة، المؤمنينَ الذين يمارِسُ عليهم السلطانَ بحسَبِ الشَرع، كلّما رأى أنَّ ذلك يؤولُ إلى خيرِهم الروحيّ، ما لم تكُنِ السلطةُ التي وضعتِ القوانينَ قد حَفِـظتِ الإعفاءَ منها.

البند ٢ – إذا صعبَ اللجوءُ الى السلطةِ المحفوظِ لها الإعفاءُ، وكان في التأخيرِ خطرُ ضررٍ جسيمٍ، يستطيعُ كلُّ رئيسٍ كنسيٍّ في حالاتٍ خاصّة، أن يُعفيَ المؤمنينَ الذين يمارِسُ سلطانَه عليهم بحسَبِ ما يرسمُه الشرع، إذا كان الأمرُ يدورُ على إعفاءٍ تَمنحهُ السلطةُ عينُها في ظروفٍ مماثلةٍ، معَ التقيّدِ بالقانون ٣٩٦.

القانون ١٥٣٩ – مَن له سلطانُ الإعفاءِ يستطيع، حتّى في أثناءِ وجودِه خارجَ منطقتِه، أن يُمارِسَه على الخاضعينَ له وإن كانوا غائبينَ عَن منطقتِـهم، ويستطيعُ أيضًا، ما لم يُنَصَّ صريحًا على غيرِ ذلك، أن يمارسَه على المسافرينَ المقيمينَ حاليًّا في منطقته، ويستطيعُ كذلك أن يمارسَه على نفسِه.

التشريعات الدينية

2° De dispensationibus

CAN. 1536 - § 1. Dispensatio, scilicet legis mere ecclesiasticae in casu speciali relaxatio, concedi potest tantum iusta ac rationabili de causa habita ratione adiunctorum casus et gravitatis legis, a qua dispensatur; secus dispensatio illicita et, nisi ab ipso legislatore aut ab auctoritate superiore data est, etiam invalida est.

§ 2. Bonum spirituale christifidelium est iusta et rationabilis causa.

§ 3. In dubio de sufficientia causae dispensatio licite et valide conceditur.

CAN. 1537 - Dispensationi obnoxiae non sunt leges, quatenus determinant ea, quae institutorum aut actuum iuridicorum essentialiter sunt constitutiva, nec leges processuales et poenales.

CAN. 1538 - § 1. Episcopus eparchialis dispensare potest tam a legibus iuris communis quam a legibus iuris particularis propriae Ecclesiae sui iuris in casu speciali christifideles, in quos ad normam iuris potestatem suam exercet, quoties id ad eorum bonum spirituale conferre iudicat, nisi ab auctoritate, quae leges tulit, reservatio facta est.

§ 2. Si difficile est adire auctoritatem, cui dispensatio reservata est, et simul in mora est periculum gravis damni, omnis Hierarcha in casu speciali dispensare potest christifideles, in quos ad normam iuris potestatem suam exercet, dummodo agatur de dispensatione, quam eadem auctoritas in eisdem adiunctis concedit, firmo can. 396.

CAN. 1539 - Qui habet potestatem dispensandi, eam exercere potest, etiam extra territorium exsistens, in subditos, etsi a territorio absentes, atque, nisi contrarium expresse statuitur, in peregrinos quoque in territorio actu degentes necnon erga seipsum.

٨٠٢ ـــــــ

TITULUS XXX

De praescriptione et de temporis supputatione

Caput I

De praescriptione

CAN. 1540 - Praescriptionem tamquam iuris subiectivi acquirendi vel amittendi necnon ab obligationibus se liberandi modum, prout est in iure civili, Ecclesia recipit, nisi aliud iure communi statuitur.

CAN. 1541 - Nulla valet praescriptio, nisi bona fide nititur non solum initio, sed toto decursu temporis ad praescriptionem requisiti salvo can. 1152.

CAN. 1542 - Praescriptioni obnoxia non sunt:

1° iura et obligationes, quae sunt legis divinae;

2° iura, quae obtineri possunt ex solo privilegio apostolico;

3° iura et obligationes, quae vitam spiritualem christifidelium directe respiciunt;

4° fines certi et indubii circumscriptionum ecclesiasticarum;

5° obligationes et onera celebrationem Divinae Liturgiae respicientia;

6° provisio canonica officii, quod ad normam iuris exercitium ordinis sacri requirit;

7° ius visitationis et obligatio oboedientiae ita, ut personae in Ecclesia a nulla auctoritate ecclesiastica visitari possint et nulli auctoritati iam subsint.

الفصل الثّاني

في حساب الوقت

القانون ١٥٤٣ – يُحسَبُ الوقتُ وفقًا لما ترسمُه القوانينُ التاليةُ، ما لَم ينصَّ الشرعُ صريحًا على غيرِ ذلك.

القانون ١٥٤٤ – **البند ١** – الوقتُ المتّصلُ يعني الوقتَ الذي لا يَخضع لأيِّ انقطاع.

البند ٢ – الوقتُ المُفيد يعني الوقتَ الذي يُعطَى لممارسةِ حقٍّ أو ملاحقتِه، بحيثُ لا يُحسَبُ على مَن جَهِلَهُ أو استحالَ عليهِ العملُ فيه.

القانون ١٥٤٥ – **البند ١** – اليومُ في الشرعِ يَعني مسافةً زمنيّةً تدوم ٢٤ ساعةً متواصلةً وتبدأُ في نصفِ الليل؛ والأسبوعُ يَعني ٧ أيّام، والشهرُ ٣٠ يومًا، والسنة ٣٦٥ يومًا، ما لم يُذكَر أنَّ الشهرَ والسنةَ يجبُ اتّخاذُهما كما يَرِدان في التقويم.

البند ٢ – إذا كانَ الوقتُ متّصلاً، يجبُ على الدوامِ اتّخاذُ الشهرِ والسنةِ كما يَرِدانِ في التقويم.

القانون ١٥٤٦ – **البند ١** – اليومُ الذي يَبدأُ به الحسابُ لا يُعَدُّ في الحسابِ الإجماليّ، إلّا إذا تطابقَ بدءُ الحسابِ وبدءُ اليوم، أو إذا نصَّ الشرعُ صراحةً على غيرِ ذلك.

البند ٢ – اليومُ الذي يَنتهي بهِ الحسابُ يُعَدُّ في الحسابِ الإجماليّ، بحيث، إذا كانتِ المدَّةُ شهرًا أو سنةً أو عدّة أشهرٍ أو سنوات، أو أسبوعًا أو عدَّةَ أسابيع، يَنتهي الوقتُ بانقضاءِ اليومِ الأخيرِ منَ العددِ عينه، أو إذا نقصَ الشهرُ يومًا عن العددِ عينِه، بانقضاءِ اليومِ الأخيرِ منَ الشهر.

التشريعات الدينية

Caput II

De temporis supputatione

CAN. 1543 - Nisi aliter iure expresse cavetur, tempus supputetur ad normam canonum, qui sequuntur.

CAN. 1544 - § 1. Tempus continuum intellegitur, quod nullam patitur interruptionem.

§ 2. Tempus utile intellegitur, quod ita ius suum exercenti aut persequenti competit, ut ignoranti aut illi, qui agere non potest, non currat.

CAN. 1545 - § 1. In iure dies intellegitur spatium constans ex 24 horis continuo supputandis et incipit a media nocte; hebdomada spatium 7 dierum, mensis spatium 30, annus spatium 365 dierum, nisi mensis et annus dicuntur sumendi, prout sunt in calendario.

§ 2. Si tempus est continuum, mensis et annus semper sumendi sunt, prout sunt in calendario.

CAN. 1546 - § 1. Dies, a quo calculus incipit, non computatur in termino, nisi huius initium coincidit cum initio diei aut aliter expresse iure cavetur.

§ 2. Dies, ad quem calculus dirigitur, computatur intermino, qui, si tempus constat ex uno vel pluribus mensibus autannis, ex una vel pluribus hebdomadibus, finitur elapso ultimo die eiusdem numeri aut, si mensis die eiusdem numeri caret, elapso ultimo die mensis.

التشريعات الدينية

معجم الألفاظ

القسم الأوّل

عربي – لاتيني

– أ –

إبتداء	Novitiatus
أبرشيّ	Eparchialis
أبرشيّة	Eparchia
أبطَلَ	Abrogare
أبطَلَ	Dirimere
إتاوَة	Canon
إتّفاق على	Concordatio
إتّهام	Accusatio
إجتماعات	Comitia
إجراءات	Processus
أجمعَ على	Concordare in
أجنبيّ	Extraneus
أحال على	Deferre ad
إحتراز	Cautela
أحوال	Adjuncta
إختلاف الدّين	Disparitas cultus
إختبار	Exploratio
إختيار	Arbitrium
أخلاق	Mores
أخويّة	Confraternitas
أدار	Gerere

إدارة	Administratio
إدّعاء على بِـ	Accusatio
إدّعاء مقابَل	Reconventio
إدلاء	Allegatio
أذاع	Promulgare
إذا دعت الحاجة	Si opus sit
أذِنَ	Facultatem dare
إرادة رسوليّة	Motu propio
إرتباط	Connexio
إرتدّ عن الكنيسة	Deficere ab Ecclesia
إرتدّ عن الإيمان	Deficere a fide
إرث	Haereditas
أساس الدّعوى	Meritum
إستئناف	Appelatio
– إستئناف بأثر مُوقِف	– appelatio in suspensivo
– إستئناف بأثر ناقل	– appelatio in devolutivo
إستَثْنى	Excludere
إستحضار	Citatio
إستَدْعى	Convocare
إستقامة	Honestas
إستقامة	Probitas

التشريعات الدينية

إستيلاء	Occupatio
أَسْر	Captivitas
أسقطَ	Perimere
أُسْقُف	Episcopus
أسقف صاحب كرسيّ	Episcopus residentialis
صاحب كرسيّ خاضع لمدينة رومة	Episcopus suburbicarius
أسقف فخريّ	Episcopus titularis
أسقف مساعد	Episcopus coadjutor
أسقف معاون	Episcopus coadjutor
أصْلحَ	Emendare
أصْلَح	Reformare
أصْليّ	Authenticus
أصْليّ	Originalis
أصيل	Genuinus
إضافيّ	Supplementaris
إضطلاع بالوظيفة	Captio possessionis
إضطلعَ بمهمّة	Fungi munere
أطْلع على	Certiorem facere
أعتاب مقدّسة	Limina sacra
إعلان قداسة	Canonizatio
إعلان	Declaratio
إعلان	Edictum
أعْلمَ	Certum facere
أعمال	Acta
أعمال دعوى	Acta causae
أعمال قَضائيّة	Acta iudicialia
أعمال قانونيّة	Acta iuridica
أعمال محاكمة	Acta processus
إفادة الشُّهود	Depositio testium

إفتراق	Separatio
إفراديًّا	Singillatim
أقام الدعوى على	Convenire
أقامَ	Commorari
إقامة القدّاس	Celebratio
إقْرار	Confessio
إقرار غير قضائيّ	Confessio extra-iudicialis
إقرار قضائيّ	Confessio iudicialis
إقليم	Provincia
إكتسَبَ	Acquirere
إكتساب	Acquisitio
إكراه	Coactio
إكسرخوسيّة	Exarchia
إكليروس	Clerus
إكليريكيّ	Clericus
إلتحاق	Aggregatio
أَلْزمَ	Adigere
أَلغى	Abrogare
أَلغى	Irritare
اللا اكتمال	Inconsummatio
إنتخَب	Cooptari
إنتداب قانونيّ	Missio Canonica
إنتماء	Ascriptio
إنتماء	Adscriptio
إنتهاك	Violatio
إنصاف	Aequitas
إنعام	Indultum
إنعام	Gratia
إنعام (وظيفة)	Beneficium
إنعام حبريّ	Benficium consistoriale
إنعام رهبانيّ	Beneficium religiosum

التشريعات الدينية

إنعام مَجْمعيّ	Beneficium synodale
إنعام مركزيّ	Beneficium residentiale
إنعتاق من الحصن	Exclaustratio
أموال	Bona
أموالٌ غير مَنقولة	Bona immobilia
أموال مادّيّة	Bona corporalia
أموال مَعْنويّة	Bona incorporalia
أموال منقولة	Bona mobilia
إيقونات	Numismata
إهانة	Injuria
إهتمام	Cura
أهل	Capax
أهل	Idoneus
أهليّة (كفاية)	Capacitas
أهليّة للتقاضي	Capacitas agendi in judicio
أهميّة	Momentum

– ب –

بائنة	Dos
بالتّضامن	In solidum
بالتّضمّن	Inclusive
بالغ	Puber
بحكم الواقع	Ipso facto
براءة	Immunitas
براءة	Bulla
بِرّ	Beneficientia
– في سبيل البرّ	— in beneficientiam
برّأ	Absolvere
بَرَكة	Benedictio
بطريرك	Patriarcha
بُطلان	Nullitas
بنون (نسل)	Proles
بَيِّنة	Probatio

– ت –

تابِع	Subsidiarius
تأديب	Censura
تأنيب	Correptio
تبتُّل	Caelibatus
تبشير	Evangelizatio
تَبَنّ	Adoptio
تَثْبيت	Confirmatio
تجاوُز. خلَلَ	Abusus
تحالُف	Confœderatio
تحقيق	Inquisitio
تخلٍّ	Cessio
تدابير	Provisiones
تدوين قانون	Codificatio
ترخيص	Facultas
ترهُّب	Professio religiosa
تَسرّ	Concubinatus
تَسلَّمَ وظيفة	Assumere officium
تشاوُر	Deliberatio
تصحيح	Convalidatio
تضمُّن	Continentia
تَطْويب	Beatificatio
تَعسّفيّ	Arbitrarius
تعليم مسيحيّ	Catechesis christiana
تعويض	Indemnitas
تغيُّب	Contumacia
تفويض	Delegatio
تقادِم	Oblationes

التشريعات الدينية

تقادُم (مرور زمن)	Praescriptio
تقاضٍ	Instantia
تقرير	Relatio
تكريس	Consecratio
تَنْشِئة	Educatio
تنصيب	Inthronizatio
تنفيذ	Executio
تهديد	Comminatio
توبة	Paenitentia

- ث -

ثِقَة	Fides

- ج -

جائِليق	Catholicus
جازَ	Fas esse
جامعة	Universitas
جُحود الإيمان	Apostasia a fide
جَرْد	Inventarium
جُرْم	Delictum
جَلْب	Citatio
جماعة	Coetus
جماعة	Communitas
جماعة أسقفيّة	Collegium episcoporum
جُمْعيّ	Cumulativus
جَمعيّة	Congregatio
جَمعيّة	Societas
جنازة	Funies
جَهِدَ	Studere

- ح -

حادث	Factum
حاكم	Magistratus
حال	Casus
حالات خاصّة	Casus singulares
حالات فرديّة	Casus singuli
حالة ضرورة	Casus necessitatis
حال	Status
حالاً	Actu
حَبْر	Pontifex
حَجْز	Sequestratio
حديث الإيمان	Neophytus
حذاقة	Industria
حرب أهليّة	Bellum intestinum
حِرْم	Excommunicatio
حسنات قداديس (Liturgicarum)	Eleemosynae
حسنات قداديس مؤسَّسة	Eleemosynae fundatae
حسنات قداديس يدويّة	Eleemosynae manuales
حِصْن	Clausura
حَطّ	Depositio
حَظْر	Inhibitio
حَقّ	ius
حقّ الولاية	Ius patronatus
حقوق	Iura
حقوق شخصيّة	Iura personalia
حقوق عينيّة	Iura realia
حكر حُكْميّ	Emphiteusis

التشريعات الدينية

حَكَم	Arbiter
حُكْم	Iudicium
حُكْم	Oraculum
حُكْم	Praescriptum
حُكْم	Sententia
حَلَّ	Absolvere
حيازة	Possessio

– خ –

خاتَم	Sigillum
خادم	Minister
خادِم الأقداس	Cappellanus
خاضِع	Obnoxius
خَبير	Peritus
خِداع	Fraus
خِدمة	Ministerium
خزانة الأوراق	Tabularium
خزانة وثائق	Archivum
خصومة	Lis
خَفِيّ	Clandestinus
خَفِيّ	Occultus
خوري	Parochus
خورنيّة (رعيّة)	Paraecia
خيار	Optio
خير عامّ	Bonun commune, publicum
خَيْريّ	Caritativus

– د –

دائرة	Curia
دَاعى	Agere in iudicio
دَخل بطرشيل	Emolumenta stolae
دَرجة	Gradus
دَرجات مقدَّسة	Ordines sacros
دعوى	Actio
دعوى تعويض	Actio indemnitatis
دعوى جنائيّة	Actio criminalis
دعوى شخصيّة	Actio personalis
دعوى عطل وضرر	Actio damni
دعوى مدنيّة	Actio civilis
دعوى ملكيّة	Actio petitoria
دوَّن	Adnotare
دُوْن	Impar
دوَّار	Vagus
دير متوحِّدين	Monasterium

– ذ –

ذَخائر	Reliquiae
ذو صلاحيّة	Competens
ذو قرابة	Consanguineus
ذو قرابة في الخطّ المستقيم	Consaguineus in linea recta
ذو قرابة في الخطّ المنحرف	Consanguineus in linea collaterali

– ر –

راشد	Major
راهب	Religiosus
رئاسة أسقفيّة	Archiepiscopatus
رئاسة كنسيّة	Hierarchia

التشريعات الدينية

Archiepiscopus	رئيس أساقفة
Camerarius	رئيس غُرفة
Cancellarius	رئيس قلم الدّائرة أو الدّيوان
Hierarcha	رئيس كنسيّ
Hierarcha loci	رئيس كنسيّ محلّيّ
Canonicatus	رُتبة قانونيّة
Revocare	رجع عن
Recusatio	ردّ
Ordinatio	رسامة
Taxa	رَسْم
Corruptela	رشوة
Compos (sui)	رشيد
Favor iuris	رعاية الشرع
Territorium	رقعة
Territorium	رقعة ولاية
Rescriptum	رقيم
Religio	رهبانيّة
– exempta	معصومة
– juris patriarchalis	بطريركيّة
– juris pontificii	حبريّة
– juris eparchialis	أسقفية
– laicalis	علمانيّة
Dubium	رَيْب

– ز –

Conjux	زوج. زوجة
Uxor	زوجة
Matrimonium	زواج
– conscientiae	زواج معقود سرًّا
– consummatum	زواج مكتمِل
– putativum	زواج مزعوم
– ratum	زواجُ مُقرَّر

– س –

Regere	ساس
Incola	ساكن
Degens	ساكِن
Ratio	سبب
Causa	سبب
Causa gravis	سبب خطير
Causa legitima	سبب شرعيّ
Causa justa	سبب صوابيّ
Causa canonica	سبب قانونيّ
Causa urgens	سبب مُلِحّ
Liber	سجلّ
Integritas	سلامة
Potestas	سُلطان
Auctoritas	سُلطة
Auctoritas suprema	سلطة عُليا
Chyrographus	سَنَد
Regimen	سياسة

– ش –

Vitium	شائبة
Suspicio	شُبهة
Semi-publicus	شِبه عموميّ
Quasi-domicilium	شِبه مسكن
Persona	شخص
Persona physica	شخص طبيعيّ
Persona canonica, juridica	شخص قانونيّ

التشريعات الدينية

شَرْع	Ius
شركة كنَسيّة	Communio ecclesiastica
شريعة	Lex
شطَط	Abusus
شكا	Denuntiare
شكوى	Accusatio
شكوى	Querela
شمّاس إنجيليّ	Diaconus
شَهادة	Attestatio
شهادة	Testimonium

– ص –

صاحب وظيفة ذات دخل	Beneficiarius
صالِح لِـ	Aptus
صحَّة	Validitas
صَريح	Explicitus
صَفْح	Condonatio
صكّ	Instrumentum
صكّ تحكيم	Compromissum
صلة طبيعيّة	Foedus naturale
صُلْح	Concordia
صلاحيّة	Competentia
صلاحيّة مطلقة	Competentia absoluta
صلاحيّة نسبيّة	Competentia relativa
صُنْدوق	Arca
صوت (قرعة)	Suffragium
صورة حُلِفَ عليها	Formula iurata
صيغة	Forma
صيغة تنفيذيّة	Formula executoria
صينيّة	Patena

– ض –

ضَرر	Damnum
ضَرر	Praeiudicium
ضَمان	Cautio
ضِمنيّ	Implicitus
ضمير	Conscientia

– ط –

طارئ	Incidens
طَرد	Dimittere
طفولة	Infantia
طقس	Ritus
طَلب	Petitio

– ظ –

ظُلم	Injustitia

– ع –

عادَ الى	Competere
عادة	Consuetudo
عازِب	Caelebs
عاقَبَ	Animadvertere
عالميّ	Saecularis
عاميّ	Laicus
عِبْء	Onus
عبادة	Cultus
عجز	Impotentia
عرّاب	Patrinus
عُرف	Mos

التشريعات الدينية

عُرف	Usus
عريضة	Libellus
عزل	Amotio
عزل	Remotio
عَصَم	Eximere
عِصْمة	Exemptio
عضو	Sodalis
عِفَّة	Castitas
عَقد	Contractus
عِقد	Pactum
عقوبة	Poena
على وجهٍ عامّ	In genere
عِلّة	Causa
عِلّة غائيّة	Causa finalis
عُمْر	Aetas
عميد	Decanus
عَهْد	Foedus
عُموميّ	Publicus
عيشة زواجيّة	Communio vitae
– مشتركة	—conjugalis

– غ –

غِبْطة	Beatitudo
غَبْن	Laesio
غُرفة	Camera
غَريب	Alienus
غريب	Peregrinus
غِشّ	Dolus
غَصْب	Spolium
غُفْل	Anonymus
غلَط	Error
غلط عموميّ	Error communis
غلط في الواقع	Error facti
غير بالغ	Impuber, impuber
غير قابل العزل	Inamovibilis
غير مؤمن	Infidelis
غير مُتجزّىء	Individuus

– ف –

فائدة	Foenus
فاعِل	Efficax
فخريّ	Honoris causa
فرعيّ	Filialius
فريضة	Diatyposis
فريق	Pars
فَسْخ	Dissolutio
فِعل	Actus
فِعل احتياليّ	Actus dolosus
فِعل باطِل	Actus irritus
فعل قانونيّ	Actus iuridicus
فقدان	Amissio
فوّض إلى	Delegare
في ذاته	– in se
بنفسه	– per se
لأجله	– pro se

– ق –

قابل العزل	Amovibilis
قاصِر	Minor
قاضَى	Agere in foro

التشريعات الدينية

قاضي التّحقيق	Instructor (judex)
قاضٍ	Iudex
قاضٍ أصيل	Iudex principalis
قاضٍ مدنيّ	Iudex laicus
قانون	Statutum
قانونيّ	Canonicus
قَاعة المَحكمة	Aula
قَبول	Acceptatio
قبول	Admissio
قدّاس	Liturgia divina
قدَّر	Praesumere
قرائن	Contextus
قرابة دمويّة	Consanguinitas
قرابة أهليّة	Affinitas
قرابة أصليّة	Affinitas ex digeneia
قرابة فرعيّة	Affinitas ex trigeneia
قرار	Decretum
قَصر	Incapacitas
قضائيّ	Iudicialis, iudiciarus
قَسَم	Iusirandum
قُرْبى	Cognatio
قلَم (الدائرة)	Cancellaria
قوانين (فرائض)	Constitutiones

– ك –

كاتب	Actuarius
كاتب	Notarius actuarius
كافٍ	Idoneus
كَأس	Calix
كَرْدينال	Cardinalis
كرسيّ	Sedes
كفالة	Cautio
كفيل	Fideiiussor
كُنية	Cognomen

– ل –

لائق	Congruus
لَجنة	Commissio
لجوء (اعتراض)	Recursus
لَقيط	Expositus

– م –

مانع	Obex
مانع	Impedimentum
مانع مبطِل	Impedimentum dirimens
مانع متعدّد	Impedimentum multiplex
مألوف	Ordinarius
مُؤالفة	Consuetudo vitae
مُؤتمر	Conventus
مؤتمرات أساقفة	Collationes episcoporum
مُؤسَّسة	Fundatio
مؤسَّسة	Institutum
مال مؤسَّسة تقويّة	Dos fundationis piae
مُباشِر	Cursor
مترئّس	Praeses
متروبوليت	Metropolita
مُتَسرِّ	Concubinarius
مُتَّهم	Imputatus

التشريعات الدينية

Monachus	متوحِّد
Comparere	مَثَل
Conjunctim	مُجتمعين
Capitulum	مجلس أُسقفيّ
Consistorium eparchiale	مجلس أُسقفيّ
Consilium	مجلس
Consilium administrationis	مجلس إدارة
Consilium superiorum religiosorum	مجلس الشورى
Consistorium	مجلس حَبْريّ
Congregationes romanae	مجامع رومانيّة
Congregatio de seminariis et universitatibus studiorum	مَجمع الإكليريكيّات والجامعات
Congregatio Caeremonialis	مجمع التشريفات
Synodus	مَجمع
Congregatio Sancti officii	مجمع التفتيش المقدَّس
Congregatio Concilii	مجمع السينودس التريدنتيّ
Congregatio pro negotiis ecclesiasticis extraordinariis	مجمع الشؤون الكنسيّة الخارقة العادة
Congregatio Sacrorum rituum	مجمع الطّقوس المقدَّسة
Congregatio pro Ecclesia orientali	مجمع الكنيسة الشرقيّة
Congregatio consistorialis	مجمع مجلس الكرادلة
Collegium sacrum	مجمع الكرادلة المقدّس
Congregatio de propaganda fide	مجمع نشر الإيمان
Congregatio de negotiis religiosorum sodalium praeposita	مجمع نظارة شؤون الرُّهبان
Acceptio personarum	مُحاباةُ وجوه
Advocatus	مُحامٍ
Promotor justitiae	محامٍ عن العدل
Promotor fidei	محامٍ عن الإيمان
Defensor vinculi	محامٍ عن الوثاق
Compromissarius	مُحكَّم
Forum	مَحكمة
Tribunal	محكمة
Attentatum	محاولة
Conamen	مُحاولة
Mixtus	مختلط
Amens	مختلّ العقل
Administrator	مُدبّر
Actor	مُدَّعٍ
Contendentes	مُدَّعِيان
Civilis	مَدَنيّ
Rector	مدبّر
Altare	مَذبح
Ara	مَذبح
Disceptatio	مُرافَعة
Missionarius	مُرسَل
Edictum	مرسوم
Candidatus	مُرشَّح
Baptisma	معموديّة
Adspirans	مُرشَّح

التشريعات الدينية

مُرشِد	Magister spiritus
مُرشِد	Moderator
مرؤوس	Subditus
مزوَّج	Conjugatus
مساعِد	Coadjutor
مساعَدة	Adjumentum
مساواة	Paritas
مسألة	Quaestio
مستشار	Consiliarius
مُستنطِق	Auditor
مستقِلّ	Sui juris
مَسكن	Domicilium
مُستودَع	Armarium
مُسجِّل	Notarius
مَسْح بالميرون	Chrismatio
مسحة المرضى	Unctio infirmorum
مشقّة	Incommodum
مُصالحة	Transactio
مُصاهِرون	Affines
مُضمَر	Tacitus
معادِل	Aequipollens
مُعاهدة	Concordatus
مُعاهَدة	Conventio
معاوِن	Assessor
مُعاوِن	Auxiliaris
مَعْبد	Oratorium
مُعْتَمد	Apocrisarius
مُعْتَمد	Assensus
مُعتَمد رسوليّ	Legatus apostolicus
مَعهد	Athenaeum
مَعهد	Convictus

مع صيانة	Salvo
معنى	Sensus
– واسع	– lato
– حصريّ	– stricto
مغروس فيه الصَّليب	Stauropegiacus
مُقتضيات	Requisita
مقدَّم	Praelatus
مُقيَّد	Adstrictus
مُقيم	Advena
مُكنة	Facultas
مُلحّ، محرج	Urgens
مُلْحَق	Accessorius
مِلفان	Doctor
مُناديات	Denuntiationes
مُنازعات	Contentiones
من تلقاء نفسه	Motu proprio
مُنْتمٍ إلى	Addictus
مِنحة	Concessio
منشور رسوليّ	Constitutio apostolica
مِنحة	Largitio
مِنطقة	Circumscriptio
مَنْع	Inhibitio
مُنفِّذ	Apparitor
مُهلة	Delatio
مُهلة	Dilatio
مُهمّة	Munus
مُوافقة	Consensus
مُوصى له	Legatarius
موظَّف	Administer

التشريعات الدينية

مَوْعظة	Contio
ميرون	Chrisma
ميرون	Myrum

– ن –

نائب خارجيّ	Protopresbyter
نائب خاصّ	Syncellus
نائب خوري	Vicarius
نائب عامّ	Protosyncellus
ناخب	Elector
ناسك	Eremita
نافذ	Efficax
نبذَ	Reprobare
نَذْر	Votum
نزَع	Adimere
نِطاق	Ambitus
نظام	Ordo
نفاذ	Efficacia
نَفَقة	Pensio
نَفَقة	Alimenta
نقَض	Rescindere
نقَل	Devolvere
نقَلَ الدعوى	Advocare causam
نَقَل الملكيّة	Alienare
نَقْل الملكيّة	Alienatio
نِيّة	Animus
نيّة التملُّك	Animus dominii
نِيّة الحيازة	Animus possidendi

– هـ –

هجَرَ	Deserere
هيئة	Organum

– و –

والِدان	Parentes
وِثاق	Vinculum
واجب	Obligatio
وثيقة	Documentum
وَسْم	Character
وصاية	Tutela
وصيّ	Tutor
وصيّة	Legatum
وَضْع اليد	Chirothesia
وظيفة	Officium
وَعظ (كرازة)	Praedicatio
وَقْف	Fundatio
وقْف مؤسَّسة تقويّة	Dotatio fundationis piae
وكالة	Mandatum
وكَل إلى	Committere
وكيل	Procurator
ولاية	Curatela
ولاية	Iuridictio
وليّ	Curator
وليّ	Patronus

– ي –

يَقين	Certitudo
يقين أدبيّ	Certitudo moralis

التشريعات الدينية

القسم الثاني
لاتيني – عربي

A

Abbas أبّاتي
– primas – الأوّل بين الأبّاتيّة
Abrasus: V. Documentum
Abrogare ألغى . أبطل
Absolvere برّأ . حلّ
Absonus مُستغرَب
Abusus شَطَط . خلَل . تجاوز
Acceptatio قبول
Acceptio personarum محاباةُ الوجوه
Accesorius مُلحَق . تَبِع . متفرّع
Accessus judicialis معاينة . كشف على الأعيان
Accipiens متسلّم . قابض
Accusatio شكوى . إتّهام . إدّعاء على بِ
Acquisitio اكتساب
Acquirere اكتسب . تملّك
Acquisitivus مخوّل لحقّ
Acta ملفّ . إضبارة . أعمال
– causæ أعمال الدعوى
– ex actis et probatis من الأعمال [القضائية] والاثباتات أو البيّنات
– iudicialia أعمال قضائية
– iuridica أعمال قانونيّة
– processus أعمال المحاكمة . محاضر
– publica أعمال رسميّة

Actio دعوى
– actionem instituere أقام الدعوى
– ad exhibendum دعوى الإظهار
– adipiscendæ possesionis للحصول على الإحراز
– civilis دعوى مدنيّة . دعوى الحقّ الشخصيّ
– criminalis دعوى جنائيّة
– damni دعوى عطل وضرر
– datur vel non datur محلّ أو لا محلّ لدعوى
– directa دعوى مباشرة
– ex novi operis nuntiatione et damno infecto دعوى وقف العمل الجديد والضرر غير الناجز
– incidens دعوى طارئة أو فرعيّة أو معترضة
– indemnitatis دعوى التعويض
– personalis دعوى شخصيّة
– petitoria دعوى ملكيّة أو دعوى الملك أو دعوى الملك والاستحقاق
– possessoria دعوى حيازة . دعوى تصرفيّة . دعوى يد
– præiudicialis دعوى أوليّة . دعوى سابقة للموضوع . دعوى واجب سبق الفصل فيها
– principalis دعوى أصليّة
– realis دعوى عينية

التشريعات الدينية

دعوى — recuperandæ possessionis (spolii vel de spolio) = إعادة اليد أو reintegrandæ possessionis استرجاع اليد أو استرجاع الحيازة أواستردادها

دعوى فسخ — rescissoria

دعوى — restitutionis in integrum استرجاع الحقّ كاملاً

منع التعرّض — retinendæ possessionis أو دعوى التعرّض

مدّعٍ. طالب Actor

حالاً Actu

حاليّ Actualis

كاتب Actuarius

فعل. عمل Actus

لدعوى خصوصيّة. لفعلٍ واحدٍ — ad actum

بإجراء مدنيّ — civilis (per civilem actum)

احتياليّ — dolosus

لغو. باطل — irritus

في التأسيس — in actu fundationis

فعل قانونيّ — iuridicus

— legitimi: V. Exclusi

وَقفَ. ألحقَ بـ Addicere

منتمٍ Addictus

ألزم Adigere

أضاف. زاد Adjicio

نزع Adimere

أحرَزَ Adipiscere

إلتجأ إلى Adire

نجدة. مساعدة Adjumentum

ظروف. أحوال Adjuncta

مشدّدة. مثقلة — aggravantia

مخفّفة — minuentia

ضمَّ Adjungere

نجدة. دعامة Adminiculum

خادم. موظّف Administer

إدارة Administratio

إصدار الأحكام. إجراء العدل — iustitiæ

باشر تدبير Administrationem inire

مدبّر Administrator

متولٍّ. وليّ المال — legalis

قبول Admissio

Admittere

قبلَ — ad matrimonii celebrationem فلانًا لعقد الزواج

قبله في الرهبانية — in Religionem

دوَّن. سجَّل Adnotare

ملاحظة Adnotatio

تبنٍّ Adoptio

إنتماء. تسجيل. إكتتاب Adscriptio

مرشّح Adspirans

مقيَّد Adstrictus

مُقيم Advena

إنتباه Advertantia

نقَل الدعوى Advocare causam

محامٍ Advocatus

كان في حُكم AEquiparari

AEquiparatio minoribus æquiparatur هو في حكم القاصرين

معادل AEquipollens

إنصاف. عدالة AEquitas

التشريعات الدينية

– ex bono et æquo بمقتضى أو بحكم الإنصاف

AEquivalens

– æquivalenter عينًا. بدلاً

AEquivocus مُبهم. متلبِّس. ملتبس

AEquum – ius حقّ متساوٍ

AEquus عادل

AEtas عمر. سن

V. Major. Minor

Affectio – maritalis

عطف الزوج إلى زوجة

Affinis قرابة

– affines مصاهرون

– affinitas قرابة أهليّة. مصاهرة. نسبة وانتساب

– ex digeneia قرابة أصليّة

– ex trigeneia قرابة فرعيّة

Agere رافعَ. داعَى. قاضَى

– causam (dum agitur causa) وقت تعاطي الدعوى

– in iudicio داعى. أقام الدعوى

– si agatur إذا دار الأمر. إذا كان المدار على. إذا كان المراد به...

– in foro قاضى

Aggravantes: V. Adiuncta

Aggregatio إلتحاق. جماعة ملتحقة

Agnoscere اعترَفَ بـ

Album سجلّ

Alienare نقلَ الملكية. باع

– pecuniam صرف المال

Alienatis نقل الملكيّة

Alienus غريب

Alimenta نفقة

Allegatio إدلاء بـ

Allocutio خطاب

Altare مذبح

Alumnus تلميذ

Ambitus نطاق

Amens معتوه. مختلّ العقل

Amita عمّة

Amissio فقدان

Amittere فقَدَ

Amotio عزل

Amovere: V. Removere

Amovibilis قابل العزل

Animadversio ملاحظة. مطالعة. مذكّرة. طلبات ختامية. معاقبة.

Animadvertere عاقب

Animus نيّة

– dominii نيّة التملك

– possidendi نيّة الحيازة

Anonymus غفل

Apocrisiarius معتمَد

Apostasia

– a fide جحد الإيمان

– a religione هجر الرهبانيّة

Apparatus: V. Pompa

Apparitor منفّذ

Appellatio استئناف

– cum effectu devolutivo, in devolutivo بأثر ناقل

– cum effectu suspensivo, in suspensivo بأثر موقف التنفيذ

0000 / -
التشريعات الدينية

– incidentalis فرعيّ. اعتراضيّ
– principalis أصليّ
Aptus صالح لـ
Ara مذبح
Arbiter حَكَم، محكِّم
Arbitrarius تعسّفيّ
Arbitrator محكّم مُطلق
Arbitrium إختيار. خيار. بصيرة. حُكم
Arca صندوق
Archiepiscopatus رئاسة أسقفية. منطقة رئيس الأساقفة
Archiepiscopus رئيس أساقفة
Archivum خزانة الأوراق (الوثائق)
– Curiæ خزانة الدائرة
Armarium مستودع
Articulus نُقطة. نِقاط نُقط. بند بنود. مادّة موادّ. مطلب. قضية
– doctrine christinæ قضية من قضايا التعليم المسيحي
Ascendentes أصول
Ascriptio إنتماء
Assensus مُعتمد
Assessor معاون. مساعد
– iudex قاضٍ معاون. مساعد
Assumere officium تسلّم وظيفة
Athenæum كليّة. معهد
Attentare حاول
Attentatum محاولة
– de attentatis lite pendente في المحاولات والخصومة قائمة
Attestatio شهادة. إشهاد
Auctoritas سلطة
– suprema عليا
Auditor مستنطق
Augere dignitatis أنعَمَ برتبة
Aula حُجرة. مجلس الحكم. قاعة المحكمة
Authenticus أصليّ. رسميّ. صادر عن منشئه. طبق الأصل
Auxiliaris مُعاون
Avocare: V. Advocare

B

Baldachinum مظلّة العرش الأسقفي
Baptisma معمودية
Basilicalia أحكام الملوك
Beatificatio تطويب
Beatitudo غبطة
Bellum intestinum حرب أهليّة
Benedictio بَركة. تبريك
Beneficiarius صاحب وظيفة ذات دخل
Beneficientia
– in beneficientiam في سبيل البرّ
Beneficium وظيفة ذات دخل. انعام
– amovibile قابلة العزل
– consistoriale حبريّة
– religiosum رهبانيّة
– res beneficialis ما له علاقة بوظيفة ذات دخل
– residentiale مركزيّة
– sæculare علمانيّة
– synodale مجمعيّة

التشريعات الدينية

Beneplacitum (ad_nostrum) وفقًا لرضانا
Benevolus عطوف
Bilateralis من الجانبين. مثنى الأطراف. متبادل. مزدوج الأطراف. مُلزم الطرفين
Biretum قُبّعة
Bona أموال
– corporalia أموال ماديّة. أعيان
– immobilia أموال غير منقولة. ثابتة
– incorporalia أموال معنويّة
– mobilia أموال منقولة
Bonum
– commune, publicum خير عام
Breve مرسوم
Bulla براءة

C

Cælebs عازب. متبتّل
Cælibatus عزوبة. تبتّل
Cæremoniæ رتَب. حفَلات
Calix كأس
Camera غرفة
Camerarius رئيس غرفة
Cancellaria قلم. قلم الدائرة. قلم الديوان
Cancellarius رئيس قلم الدائرة أو الديوان
Candidatus مرشّح
Canon إتاوة
– redimere canonem فكّ الإتاوة
Canonicatus رتبة قانونية
Canonicum: V. Cathedraticum
Canonicus قانوني
Canonizatio إعلان قداسة
Capacitas أهليّة. كفاية
– agendi in iudicio أهليّة للتقاضي
Capax أهلٌ
Capitulum مجلس أسقفي
– canonicum مجلس قانونيّين
– cathedrale مجلس كنيسة كاتدرائية
Capella pontificia حفل بابوي
Cappellanus خادم الأقداس
Captio إضطلاع
– possessionis إضطلاع بالوظيفة
Captiosus مغالِط
Captivitas أسْر
Caput نقطة. وجه. رأس
Cardinalis كردينال. ج. كرادلة
Caritativus خيريّ
Castitas عفّة
Casus حادث. حال. حالة
– necessitatis حالة الضرورة
– singulares حالات خاصّة
– singuli حالات فرديّة
Catalogus لائحة
Catechesis christiana تعليم مسيحي
– «parvæ, magnæ catecheseos sermones» إرشاد
Cathedraticum مفروض قانونيّ أو رسم كاتدرائيّ
Catholicus جاثليق
Causa علّة. دعوى. قضيّة. سبب
– accessoria دعوى إضافية

التشريعات الدينية

سبب قانونيّ – canonica
الدعاوى الكبرى – causæ maiores
دعوى مدنيّة – civilis
دعوى حقوقيّة – civilis, contentiosa
دعوى جنائيّة – criminalis
دعوى كبرى – major
سبَّبَ – dare causam
علّة غائيّة – finalis
سبب خطير – gravis
دعوى طارئة – incidens
سبب عادل. صوابيّ – iusta
سبب شرعي – legitima
منشأة تقوية – pia
دعوى أوّليّة – præiudicialis
– principalis: V. Principalis
سبب مقبول. صوابيّ – rationabilis
سبب محرج – urgens
V. Agere. Delegatio
تحرّز. احتياط. احتياطات. قيود إحترازية Cautela
على سبيل أو من باب الاحتياط أو الوقاية – ad cautelam
كفالة. ضمان. تأمين Cautio
تدابير احترازية – cautiones
إستدرك Cavere, cautum cedere
تعود الأموال إلى – bona cedunt
خبأ Celare
إحتفال Celebratio
إقامة القدّاس على انفراد – privata div. Liturgiæ

تأديب Censura
بحُكم يُصدَر فيما بعد – ferendæ sententiæ
بحُكم مُصدَر – latæ sententiæ
محفوظ – reservata
محفوظ – simpliciter
بنوع خاصّ – speciali modo
بنوع أخصّ – specialissimo modo
أعلم بـ. أطلع على Certiorem facere
يقين. تأكيد Certitudo
أدبي – moralis
أعلَمَ Certum facere
زال. سقط. انكفّ Cessare
تنزّل. تخلّ Cessio
وَسم Character
وَضع اليَد Chirothesia
خدمة الخورس Chorale servitium
مراقص Choreæ
ميرون Chrisma
مسح بالميرون Chrismatio
سند Chyrographus
منطقة. دائرة Circumscriptio
حرز. تحرّز Circumspectio
ظرف Circumstantia
استحضار. التكليف بالحضور الى المحكمة Citatio
الدعوة للمحاكمة. وفي الجنائيّات: جلب
مدنيّ. حقوقيّ Civilis
خفية Clam
خفيّ Clandestinus
فئة Classis
قيد. تقييد. شرط. اشتراط Clausula
حصن Clausura

التشريعات الدينية
0000 / -

– lex clausuræ قانون أو شريعة الحصن
Clericalis إكليريكيّ
Clericus إكليريكيّ
Clerus إكليرس
Coactio إكراه
Coactus مُكرَه
Coadjutor مساعد
– religiosi coadjutores إخوة مساعدون
Codex (iustiniani) مجلّة
Codificatio تدوين قانون
Cœtus جماعة. فئة. هيئة
Cogere ألزم. أكره
– personarum جماعة اشخاص
Cognatio قربى. قرابة
– legalis قرابة شرعية
– spiritualis قرابة روحية
Cognoscere نظر في. إطّلع على
Cognomen كنية
Cohabitare ساكن
Collatio
– seu conferentia مذاكرة أو محاضرة
– testium: V. Conferre
Collationes Episcoporum (conferentiæ) مؤتمرات الأساقفة
Collectæ جمع حسنات
Collegialiter بالاجتماع. بصورة جمعية
Collegium جُمعة
– episcoporum جماعة اسقفيّة
– iudicum هيئة حاكمة قضائيّة
– sacrum مجمع الكرادلة المقدّس
Collisio تصادم الحقوق (ارتطام)

Collocatio
– pecuniæ توظيف مال
Collusio تواطؤ
Collustrare أوضح
Color وصف
Comitia إجتماعات
Comma فقرة
Commemorare ذكر
Commendare أوصى بـ
Comminatio تهديد
Commissio لجنة. تفويض
Committere وَكَل الى. أسند الى
Commodare أعار
Commodum صالح. غُنم. فائدة
Commorari سكن. نزل. أقام
Communicare
– privilegia شرك فلانًا بامتيازاته
Communio ecclesiastica شركة كنسيّة
– vitæ conjugalis عيشة زواجيّة مشتركة
Communitas جماعة. عموم
Commutare بدّل
– ultimas voluntates بدل الإرادات الأخيرة
Comparare: V. Conferre
Comparare إقتبَس
Comparere مثَلَ
Compensare عادل. وازن. تقابل. عدّل فلانًا بفلان
– expensas عوّضه من النفقات
Competens مختص. صالح. ذو صلاحيّة. ذو اختصاص
Competentia صلاحية. اختصاص
– absoluta مطلقة
– competentiæ ambitus دائرة الصلاحيّة

التشريعات الدينية

– incompetentia	لا صلاحيّة
– relativa	نسبيّة
Competere	من صلاحيّة فلان. عاد الى
Complex	خليط. شريك
Componere	سوّى. طبّق
Compos (sui)	رشيد. مالك قواه. مالك زمام عقله
Compositio	تسوية. هوادة
Compromissarius	محكَّم
Compromissum	صك التحكيم
Compromittens	محكِّم
Conamen	محاولة
Concessio	مَنح. مِنحَة
Conclusio (in causa)	ختام تحقيق الدعوى ختام تحقيق
Conclusiones	مطالعة. مطالب. مذكّرة
Concomitanter	على وجه المصاحبة
Concordare	وفّق بين
– concordatio dubiorum	إتفاق على الارتيابات
– concordare in	أجمع على
Concordatus	معاهدة
Concordia	إتّفاق. صلح
Concubinarius	من يعيش في حالة التسرّي
Concubinatus	التسرّي
Concurro	نافس
Concursus	مباراة
Condicio	شرط. قيد
– eiusdem condicionis	ذو أو ذات حكم قانوني واحد
– iuridica (rei vel personaæ	حكم (الشيء أو الشخص) القانونيّ
– personæ	حالة الشخص
Condonare	ترك
– dotem	ترك البائنة
Condonatio	صفح
– pœnæ	إقالة من العقوبة
Conferentia: V. Collatio. Collationes	
Conferre	عارض. قابل. طبّق. واجَه
Confessio	إقرار
– extra-iudicialis	إقرار غير قضائي
– iudicialis	إقرار قضائي
Confirmare	أثبت. ثبّت
– electionem	أثبت الانتخاب
Confirmatio	تثبيت
Conflictus	تنازع. تعارض
Confœderatio	تحالف
– monastica	رهبانيّة متوحّدين متحالفة
Confraternitas	أخويّة
Confrontatio: V. Collatio	
Congregatio	جمعيّة
– religiosa	جمعيّة رهبانيّة
– (religiosa) clericalis laicalis	إكليريكيّة علمانيّة
Congregationes (Romanæ)	المجامع أو الدواوين الرومانيّة
Congregatio	مجمع
– cæremonialis	مجمع التشريفات
– concilii	مجمع السينودس التريدنتيّ
– consistorialis	مجمع مجلس الكرادلة

التشريعات الدينية

مجمع – de disciplina sacramentorum نظام الأسرار
مجمع نشر الإيمان – de propaganda fide
– de seminariis et universitatibus studiorum مجمع الإكليريكيات والجامعات
– de negotiis religiosorum sodalium præposita مجمع نظارة شؤون الرهبان
مجمع الكنيسة – pro Ecclesia Orientali الشرقيّة
مجمع الشؤون – pro negotiis ecclesiasticis extraordinariis الكنسيّة الخارقة العادة
مجمع الطقوس المقدّسة – sacrorum rituum
مجمع التفتيش المقدّس – Sancti Officii (ومجمع نظارة الإيمان والآداب)
لائق Congruus
مزوّج Conjugatus
مجتمعين Conjunctim
زوج. زوجة Conjux
تلازم. إرتباط. إتّصال Connexio
موالسة. اتفاق جنائي Conniventia
ذو قربى أو قرابة Consanguineus
في الخطّ – in linea collaterali (obliqua) المنحرف. قرابة الحواشي
في الخطّ المستقيم. قرابة – in linea recta مباشرة
قرابة دمويّة. قرابة. قربى Consanguinitas
ذمّة. ضمير. وجدان Conscientia
كشف الضمير – manifestatio conscientiæ
تكريس Consecratio
موافقة Consensus
مشير أو مستشار Consiliarius

مجلس. مشورة Consilium
– administrationis (bonorum temporalium ecclesiaæ) مجلس إدارة الأموال الكنسيّة أو مجلس الإدارة
– fabricæ ecclesiæ seu consilium مجلس أموال الكنيسة أو مجلس الكنيسة الإداريّ administrativum
– superiorum religiosorum مجلس الشورى
مجلس حبريّ Consistorium
– eparchiale مجلس أسقفي
جمعية Consociatio
– monastica هيئة متحالفة. رهبانيّة المتوحدين المتحالفة
– confœderationum جمعيّة رهبانيّات متوحّدين متحالفة أو جمعيّة monasticarum هيئات متحالفة
رسم. شكّل. نصب. ألّف Constituere
منشور رسولي Constitutio apostolica
فرائض Constitutiones
عادة. عُرف Consuetudo
– vitæ مؤالفة. ألفة. تعاشر
Consultor: V. Consiliarius
متنازعان. مدّعيان Contendentes
منازعات Contentiones
مجاوبة على الادعاء Contestatio litis
شهود موافقون للشاهد Contestes
قرائن Contextus
تضمّن Continentia
متواصل Continuus
موعظة Contio

التشريعات الدينية

— sacerdos a contionibus	واعظ
contractus	عقد
— nominatus,	مسمّى
— innominatus	غير مسمّى
Contrahere	ارتبط
— debita, obligationes	بدين ، بموجبات
Contrarium	
— e contrario	بالمفهوم المخالف
Controversia	منازعة . نزاع . خصومة
Contumacia	تغيّب . تخلّف
— sententia per contumaciam	حكمٌ غيابيّ
Contumax	متغيّب . متخلّف . مصرّ على المخالفة
Convalescere	أضحى صحيحًا
Convalidatio	تصحيح
Convalidare	صحّح . أصلح
Convenire	أقام الدعوى على . حاكم . خاصم . دعا الى القضاء
Conventio	اتّفاق . معاهدة
Conventus (reus)	المدّعى عليه المدعوّ إلى المحاكمة أو إلى القضاء
Conventus (eparchialis)	مجمع الأبرشيّة . مؤتمر
— in conventu iudicum	في مجلس القضاة
Convictus	معهد
Convocare	دعا . إستدعى . جمع
Cooptari	إنتخَب
Corona precatoria	مسبحة الصلاة
Correctio	إصلاح العيب . تصحيح الخطإ أو القرار أو الحكم . توبيخ
Correptio	توبيخ . تأنيب وتونيب
Corrigere	قوّم
Corruptela	رشوة
Credibilitas	تصديق . وثوق
— argumentum credibilitatis	برهان تصديقي
— testes credibilitatis: V. Testis	
Creditor	مداين
Crimen: V. Delictum	
Culpa	ذنب
Cultus	عبادة
— Dei	عبادة الله
Cumulatio	الضمّ
Cumulativus	ضمّي . جُمعي
Cura	عناية . إهتمام
Curatela	ولاية
Curator	وليّ . قيّم
Curia	دائرة
Curriculum	
— studiorum	سياق الدروس
Cursor	مباشر
Custodia (filii)	حضانة
Custos	حارس

— D —

Damnatus	مشجوب
Damnum	ضرر
Debitum: V. Contrahere	
Decanus	عميد
— subdecanus	نائب العميد
Decessor	سلَف
Decidere	سقط

التشريعات الدينية

Decimæ عشور
Declaratio إعلان. تصريح
Decor لياقة. زينة
Decretum مرسوم. قرار
– formale مرسوم رسميّ. صريح
– laudis مرسوم الثناء
Defectus نقص. انتفاء. عيب. اخلال
– formæ عيب في الشكل
– causæ نواقص الدعوى
– deficiente advocato عند انتفاء المحامي
– deficiente textu عند انتفاء النصّ
Defensor vinculi محامٍ عن الوثاق
Deferre ad رفع الى. أحال. أذعن لـ
– iusiurandum كلّف اليمين. وجّهها
– iusiurandum in adversarium ردّ اليمين على خصمه
Deficere نقص. خلا من
– ab Ecclesia ارتدّ عن الكنيسة
– a fide عن الايمان
Degens ساكن. قاطن
Degradatio نزع
Delatio مهلة. أجل
Delegare فوّض الى
Delegatio تفويض
– ad singula negotia تفويض لأمور فردية
– ad universitatem causarum تفويض جامع أو شامل عموم الدعاوى أو عموم الأعمال
– ad universitatem negotiorum تفويض شامل عموم الأعمال
Deliberatio مداولة
Delictum جرم. جريمة

– continuatum متواصِل
– habituale مألوف
– permanens مستمرّ
– qualificatum موصوف
– quasi-delictum: V. Quasi-delictum
Delinquere أذنبَ. أجرَمَ
Demo حذفَ
Denuntiare شكا. وشى بـ
Denuntiatio novi operis دعوى وقف العمل الجديد
Denuntiationes مناديات
– matrimonii, ordinationis: V. Publicationes
Dependens خاضع. غير مستقلّ
Depositio حط
– testium افادة الشهود
Derogare أبطل جزئيًا
Descendentes فروع
Deserere هجَرَ
Destitutus الذي ينقصه
Destruere أتلَفَ
Detentio: V. Possessio
Detentor: V. Possessor
Deturbator مُقلِق
Devolvere نقل
– cum effectu devolutivo بمفعول ناقل
– recursus cum effectu devolutivo إستئناف ذات مفعول ناقل. إستئناف ذات أثر ناقل
Diaconus شمّاس إنجيليّ
Diatyposis فريضة

التشريعات الدينية

Digeneia: V. Affinis
Digestus حاو
Dignitas رتبةً. مقام
– V. Titulus
Dilatio مهلة. مهل. إمهال. مدة
Diligenter بجدٍّ
Dimittere أطلق سبيله. طرده
Directe مباشرةً
Dirimere أبطل. حسَمَ
V. Votum
Discedere غادر. فارق. إبتعد. إنصرف
Disceptare ناقش. رافع
Disceptatio مناقشة. مرافعة
Disciplina نظام. تهذيب
– Disciplinæ Sacræ العلوم المقدَّسة
Discussio مناقشة
– discussio oralis مرافعة شفوية
Disjunctim منفصلين. كل بمفرده
Disparitas cultus إختلاف الدين
Dispensare a... فسَّح من... وزَّع
Disponere de usu... اتخذ تدابير في شأن استعمال...
Dispositiones أوامر. تدبير
Dispositiva (pars sententiæ): V. Pars
Dissolutio الفسخ. الحلّ
Divulgare نشر. أشاع. أشهر
Doctor مِلفان
Documentum سند. وثيقة
– abrasum محكوك
– interpolatum تتخلّل سطوره تحشية
– publicum رسميّ أو ذو توقيع رسميّ
– privatum ذو توقيع خاصّ
Dolus خداع. غش
Domicilium مسكن. مقام
– electum مقام مختار
– quasi-domicilium: V. Quasi domicilium
Dominium: V. Proprietas
Domus
– exempta معصوم
– formata, non form. مُتمَّم. غير متمَّم
– pia بيت تقويّ
– pœnitentiæ مقرّ للتوبة
– religiosa دير، بيت رهبان
– summi Pontificis بلاط الحبر الأعظم
Dona
– ob dona لأجل الرشوة
Donatarius موهوبٌ له
Donatio هبة
Dos بائنة
– fundationis piæ مال مؤسّسة تقويّة
Dotatio
– fundationis piæ وقف مؤسسة تقويّة
Dubium ريب
– facti ريب من حيث الواقع
– juris ريب من حيث القانون
– negativum ريب سلبيّ
– positivum ريب إيجابي
– probabile ريب مرجَّح. محتَمل

التشريعات الدينية

— E —

Edictum	إعلان. مرسوم
Educatio	تنشئة
Effectus	مفعول. أثر
– cum effectu devolutivo	بمفعول ناقل
– ad effectum ducere	نفّذ
Efficacia	نفاذ
Efficax	نافذ المفعول
Electio	إنتخاب
Elector	ناخب
Eleemosynæ (Liturgiarum)	حسنات القداديس
– fundatæ	مؤسّسة
– manuales	يدويّة
Elenchus	لائحة
Eligere	إنتخب
Emendare	عدّل وأصلح
Emolumenta	دخل. مداخيل
– stolæ	دخل بطرشيل
Emolumentum	ربحٌ
Emphiteusis	حكر حكمي
Emphiteuta	مستأجر الحكر الحكميّ
Eparchia	أبرشية
Eparchialis	أبرشيّ
Epiphania	الظهور. الغطاس
Episcopus	أسقف
– residentialis	صاحب كرسيّ. مركزي
– titularis	فخريّ
– auxiliaris	معاون
– coadjutor	مساعد
– suburbicarius	صاحب كرسيّ خاضع لمدينة روما
Epistula	رسالة
– encyclica	رسالة عامة
Erectio	إنشاء. تأسيس
Eremita	ناسك
Erigere	أنشأ. أسّس
Erogare	وزّع. أنفق
Error	غلط
– communis	عموميّ
– facti	في الواقع
Evangelizatio	تبشير
Evulgatio	نشرٌ. إعلان. إذاعة
Examinator	فاحص
Exarchia	إكسرخوسيّة
Exarchatus	منطقة إكسرخوس. وظيفة إكسرخوس
Exarchus	إكسرخوس
– pro-exarchus	نائب إكسرخوس
Exceptio	دفع. إعتراض
– connexionis	دفع بالتلازم
– dilatoria	دفع الاستمهال
– incompetentiæ	دفع انتفاء أو دفع لا صلاحيّة أو الاعتراض على الصلاحيّة
– litis finitæ	دفع بالخصومة المنتهية
– nulli exceptioni obnoxius	خالٍ من كل شبهة
– omni exceptione maior	فوق كل شبهة أو اعتراض. أرفع من أن يُطعن بشيء
– peremptoria	دفعٌ حاسم
– præiudicialis	دفعٌ أوّليّ. دفع واجب سبق الفصل فيه

التشريعات الدينية

– præventionis vel rei non integræ دفع بسبق الادّعاء
– rei iudicatæ دفع بالقضيّة المحكمة
– suspicionis دفع بالشبهة
Exclaustratio انعتاق من الحصن
Excludere نفى عن. أخرج من ردّ
– testem ردّ الشاهد
Exclusi
– ab actibus legitimis ممنوعون عن الأفعال أو الأعمال الشرعيّة
Exclusivum نافٍ لـ. محصور بـ
Excommunicatio الحرم
Exemplar نسخة. نسخ. صورة عن
Exemptio عصمة
Exhortatio تحريض
Exigere اقتضى
Eximere أعفى. عَصَم
Exitus نتيجة
Expensæ نفقات
Experimentum امتحان
Explere أتمّ
Explicitus صريح
Exploratio
– voluntatis adspirantis فحص إرادة المرشّح
Expositus (filius) لقيط
Expungo حذف
Expressus صريح
Exsecutio إجراء. تنفيذ. نفاذ
– exsecutioni dare وضع موضع الاجراء
– exsecutioni tradi potest صالحٌ للتنفيذ
– exsecutionem suscipere وُضع موضع الاجراء
– forma exsecutoria: V. Formula
Exserere نفذ
– effectum, vim نفذ مفعوله أو قوّته
Extinguere زال. ازال
Extraiudicialiter بطريقة غير قضائية
Extraneus أجنبيّ. غريب

— F —

Fabrica ecclesiæ: V. Consilium administrativum
Facere
– aliquid suum خصّ الشيء لنفسه
– ius inter partes ألّف (كوّن) شريعة بين الفريقين
Factum حادث. واقعة. حدث
de facto واقعيًّا
– facto فعلاً
– ipso facto بذات الفعل. بحكم الواقع
– species facti:Species
Facultas مكنة. تصريح. ترخيص. سلطان صلاحية
– facultas generalis سلطان عام
– facultatem dare اذن
– facultatem subdelegandi habere كان له أن يفوّض بدوره الى سواه
Fama سُمعة
– bonæ famæ حميد السُّمعة
– integræ famæ سليم السُّمعة
– publica fama ذيوع. تسامع
– testis de fama شاهد على الشهرة أو التسامع

التشريعات الدينية

Familiaris عيليّ. من أهل البيت
– res حالة مالية
Fas
– fas esse, non esse جاز. لم يجز
Fatalia حَتم وحُتوم
Favor رعاية. صالح
– in favorem alicuius مراعاةً لـ. لصالح
– iuris رعاية القانون أو الشرع
Festa
– de præcepto أعياد مفروضة
Fictio
– iuris افتراض شرعي
Fidejubere كفَلَ
Fidejussor كفيل
Fidelis مؤمن
Fides ثقة. وثوق. قوة اثباتية أو ثبوتية – إيمان
– fidem dare وعد
– fidem facere de aliqua re يولد الثقة بـ
– fidem publicam facere يوثق بها رسميًّا
– fides alicuius officii وثيقة دائرة
– fides bona et mala حسن نيّة وسوءُ ها ضمير سليم وغير سليم
– plenam fidem non facit لا يولّد وثوقًا كاملاً
Fiducia عهدة
fiduciaria (أموال) معهود بها الى
Fiduciarius من عهد اليه بالأموال
Filialius فرعيّ
Filius familias ولد
– posthumus مولود بعد موت أبيه
Fœdus عهد
– naturale صلة طبيعية
Fœnus فائدة
Forma صيغة. طريقة. شكل. صورة
– exterior habitus Religionis زيّ ثوب الرهبانيّة
– specialis صورة خاصّة
– statuta صورة مرسومة
– summaria صورة موجزة
Formalis رسمي. شكليّ
Formula صورة. صيغة
– dubiorum صورة الارتيابات
– exsecutoria صيغة تنفيذيّة أو التنفيذ
– iurata الصورة التي حُلف عليها
Forum محكمة
– competens محكمة صالحة
– necessarium محكمة إجباريّة
V. Agere
Fovere شجّع. أنعش. أذكى
Fraus خِداع. إحتيال
Frui تمتّع بـ
Fugitivus هارب
Functio طقس. وظيفة
capitulares functiones طقوس القانونيين
– paræciales functiones طُقوس خاصّة بالخوري
Fundatio مؤسّسة. وقف
– ius fundationis حق تأسيس
– lex fundationis بنود تأسيس
– pia مؤسّسة تقويّة
– publica مؤسّسة عامّة
– tabulæ fundationis صك تأسيس

التشريعات الدينية

Fundator	مؤسّس
Funebria (justa) persolvere	أقام الجنازات
Funies	جنازة
Fungi	
– munere	إضطلع بمهمّة

— G —

Genuinus	صادر عن صاحبهِ أو منشئِه
Genus	
– in genere	على وجه عامّ
Gerere	
– administrationem	أجرى الإدارة
Gradus	وجه. درجة. مقام. منصِب
– academici	درجات جامعية
– professionis monasticæ	درجات نذر المتوحّدين الرهبانيّ
Gratia	إنعام
Gratiosis: V. Titulus	
Gratis	مجّانًا
Gravamen	ثِقَل. عبء. وقر
Gyrus (turnus)	نوبة. دور
– per gyrum	على التناوب

— H —

Habilis: V. Capax	
Habitus ecclesiasticus	ثوب كنسيّ
Habitualiter-per modum habitus	بصورة عادية
Hæreditas	إرث
Hæreticus	هرطوقي
Hierarcha	رئيس كنسي
– loci	رئيس كنسي محلّي
Hierarchia	رئاسة كنسية
Honestas	إستقامة. حشمة
– publica	حشمة
Honorarius	فخريّ
Honores	مجالي التكريم
Honorificus	تكريميّ
Honoris causa	فخريّ
Hortatio	تحريض
Hypotheca	رهن عقاري
Hypotyposis	فريضة

— I —

Idoneus: V. Capax	أهل. كافٍ.
Immediate	مباشرة
Imminere	أوشك
Immunitas	براءة
Immutatio	تغيير
Impar	غير كافٍ
Impedimentum	مانع
– dirimens	مبطل
– disparitatis cultus	إختلاف الدين
– mixtae religionis	إختلاط المذهب
– multiplex	متعدّد
– occultum	خفي
– publicum	علني
– prohibens	محرّم

التشريعات الدينية

Impedio منع
Impedire منعَ. أعاق
Impetrare طلب
Implicitus ضمني
Impotentia عجز
Improbare عاب
Impuber, Impubes غير بالغ
Impugnare طعن في
Imputare عزا إلى. هو مسؤول عن...
Imputatos مُتَّهَم
In
– se (res) باعتبار الشيء في ذاته، من حيث هو هو
Inamovibilis غير قابل العزل
Incapacitas لا أهليّة
Incapax فاقد الأهليّة. عادم الكفاية. عاجز عن
Incidens طارئ
Inclusive بالتضمُّن
Incrementum نموّ. إنماء
Incola ساكن
Incommodum مشقّة
– grave جسيمة
Incompetentia لاصلاحيّة
V. Competentia
Inconsummatio
– matrimonii لا اكتمال الزواج
Indemnitas تعويض
Indicere رسم
Indicium أثر. دلالة
Indigere أعوز. كان بحاجة

Indissolubilitas
– matrimonii لاقابليّة انحلال الزواج
Individuus واحدٌ لا يتجزّأ
Indivisus على الشيوع
Indoles طباع
Induciæ مهَلٌ
Indulgentiæ غفرانات
Indultum إنعام
Industria حذاقة
– de industria عمدًا
Infamia شَيْن
Infans طفل
Infantia طفولة
Infidelis غير مؤمن
Infirmare فسخ
Informare
– animum novitii, religiosi عمل على أن تنشأ نفس المبتدئ أو الراهب على...
Informationes
– orales أخبار شفويّة
Inhabilitas: V. Capax
Inhibitio مَنْع
Inire باشر. عقد
Injuria إهانة
– realis إهانة فعليّة
Injustitia ظلم
Inquirere فتّش
Inquisitio تحقيق جنائي. تفتيش
– canonica تحقيق قانوني
Insanabilis غير قابل التصحيح
Insignia شارات

التشريعات الدينية

شارات حبرية — – pontificalia
V. Pontificalia. Tituli
درجة (القضاء الأولى...) طلب — Instantia
تداعٍ. تقاضٍ
عن طلب الخصم — – ad instantiam partis
قبلَ الطلب — – admittere
في التقاضي (التداعي) — – litis (de...)
في الخصومة
– peremptio: V. Perimere
تخلّى عن التداعي أو التقاضي — – renuntiare
على غِرار — Instar-ad
كلّيات — Instituta
تأسيس. إنشاء. تولية — Institutio
تنشئة المبتدئين — – novitiorum
Institutum
مؤسّسة كنسيّة — –ecclesiasticum
بحكم — – ex instituto Sedis Apostolicæ
مرسوم الكرسيّ الرسوليّ
معاملات التحقيق. تعليمٌ. شرح — Instructio
تحقيق الدعوى — – causæ
قاضي الاستنطاق أو — Instructor (iudex)
التحقيق أو المحقّق
ألّف. أنشأ — Instruere
أجرى الأعمال القضائيّة — – acta iudicialia
صكّ. سند. محضر — Instrumentum
كامل. سليم. سالم. جائز. سائغ — Integer
Integritas
سلامة الأخلاق — – morum
جدير بـ. سائغ — Integrum est
محجور عليه. محجور — Interdictus
منع شخصي — – interdictum personale

شأن. صالح. حضَرَ — Interesse
يهمّ الصالح العموميّ أو — – publice interest
فيه شأن للصالح العموميّ
Interlocutoria: V. Sententia
توقّف — Intermitti
إستجوب — Interpellare
تحشية — Interpolatio
Interpolatus: V. Documentum
وسّطَ — Interponere
فسّر — Interpretari
Interrumpi
إنقطع الابتداء — – novitiatus
حضور — Interventus
دون إيصال — Intestatus
تنصيب — Inthronizatio
بلّغ — Intimare
فتح وافتتح الدعوى — Introducere (causam)
موجهًا الى... بقصد — Intuitu
جَرْد — Inventarium
تفتيش — Investigatio
راقب. أشرف على — Invisere
عجز — Irregularitas
واقع تحت... — Irretitus
تسرّب — Irripere
ألغى. أبطل. نقض — Irritare
قاضٍ. القاضي — Iudex
قاضٍ مدنيّ — – laïcus
قاضٍ أصيل — – principalis
قضائيّ — Iudicialis, Iudiciarus
حكم. محاكمة — Iudicium
محاكمة حقوقيّة — – contentiosum

التشريعات الدينية

– criminale محاكمة جنائيّة
– periti حكم خبير
– pro suo prudenti iudicio بحسب بصيرة فلان وحكمته
– stare in iudicio قَاضَى
Iura حقوق
– personalia حقوق شخصيَّة
– realia حقوق عينيَّة
Iuridicus قانونيّ. شرعيّ
Iurisdictio ولاية
– delegata مفوّضة
– ordinaria أصلية أو مألوفة
Iurisperitus خبير بالشرع
Ius حقّ. شرع
– aequo jure بحقّ معادِل
– canonicum قانوني
– jure cautum est استدرك الشرع
– commune عام
– deficiente jure في حال خلوّ الشرع
– devolutivo jure بحقّ منقول
– divinum إلهي
– ecclesiasticum كنسيّ
– facere: Facere
– fundationis: Fundatio
– incolumi jure من غير مساسٍ بحقّ
– in rem عينيّ
– ipso iure بحكم الشرع. بفعل أو بقوّة القانون
– integro jure من غير مساسٍ بحقّ
– nativum ناشئ عن الطبيعة
– naturale طبيعيّ
– particulare خاصّ
– patronatus: V. Patronatus
– pleno jure بملء الحق
– positivum وضعيّ
– proprietatis: V. Proprietas
– proprio jure بقوّة الحقّ الخاصّ
– quæsitum حقّ مكتسب
– reddere: V. Reddere
– resolvi: V. Resolvere
– salvo jure مع صيانة الشرع
– speciale مختصّ. خاصّ
– sui iuris مستقلّ
V. Monasterium
– jus successionis حقّ الخلافة
– iuris eparchialis أسقفيّ
– iuris patriarchalis بطريركيّ
– iuris pontifici حبريّ
Iusiurandum يمين. حلف. قسم
– æstimatorium يمين تقديريَّة
– decisorium يمين حاسمة
– deferre وجّه اليمين
– recusare نكل عن اليمين
– referre ردّ اليمين
– suppletorium يمين تكميلية
– jusjurandi religione بقوّة القسم
Iuspatronatus حقّ التأسيس

— L —

Læsio غبنٌ
Laicalis علمانيّ
Laicus عاميّ. علمانيّ. مدنيّ

التشريعات الدينية

Largitio منحة
Late بالمعنى الواسع
Laus: V. Decretum
Legatarius مُوصى له
Legatio إعتماد
Legatum وصيَّة
– pium وصيَّة تقويّة. تركة تقوّية
Legatus معتمد. مندوب
Legatus a latere معتمَد من جانب (الحبر الأعظم)
Legatus Apostolicus معتمد رسولي
Legitimatio
– prolis إقرار شرعيّة البنين
Legitimus شرعيّ
Lex شريعة
– clausuræ: V. Clausura
– fœderis بنود تحالف
– fundationis بنود تأسيس
– liturgicæ leges أصول الليتورجيّا
– universalis عامَّة
– particularis خاصّة
– legem ferre سنّ الشريعة
Libellus عريضة
– supplex libellus عريضة استرحاميّة (التماس)
Liber سجلّ
Liberatio إبراء
Libere اختياريًا
Licentia إذن
Licitatio مزايدة
Limina Sacra أعتاب مقدّسة

Linea خط
– æqualis خط متساوٍ
– inæqualis خط متفاوت
– obliqua (lateralis) خطّ من الحاشية. خطّ منحرف. قرابة الحواشي
– recta خطّ مستقيم. من عمودالنسب. قرابة الأصول. خط النسب المستقيم
Lis خصومة. دعوى
V. Instantia. Procurator. Mandatum
Litteræ كتاب
– apostolicæ كتاب رسوليّ
– dimissoriæ كتاب ترخيص بالرسامة
– testimoniales كتاب شهادة
– encyclia: V. Epistula رسالة عامّة
Liturgia: V. Eleemosynæ الليتورجيّا
– divina القدّاس
Locatio إجارة
– operæ إستئجار العامل
Locus
– originis مكان المولد
– pius مكان تقويّ

— M —

Magister
– spiritus مرشد
Magisterium تعليم. هيئة معلّمة. سلطة تعليميّة مهمّة تعليميّة
Magistratus حاكم
Major
– ætate راشد

التشريعات الدينية

– ætas maior سنّ الرشد
– omni exceptione maior:
V. Exceptio
Majores الأقدمون
Mandatum تصريف. إيعاز. وكالة. تفويض
منشور. أمر
– ad litem وكالة بالخصومة
– pro instrumento commissionis
سند توكيل
– pro potestate delegata تفويض
– speciale (de Vicario Generali)
تصريف خاص. إيعاز خاص
– speciale توكيل أو وكالة خاصّة
Manifestatio: V. Conscientia
Maphrian المفريان
Matrimonium زواج
– conscientiæ زواج معقود سرًّا
– consummatum زواج مكتمل
– inire عقد زواجًا
– legitimum زواج ناموسي
– mixtum زواج مختلط
– putativum زواج مزعوم. محسوب
صحيحًا أو مظنون صحيحًا (لاموهم)
– ratum مقرّر
Meliorationes تحسينات
Mens رأي. فكر
Mensa episcopalis الدار الأسقفيّة
Mentio ذكر
– peculiarissima خاصّ جدًّا
Mercatura التجارة
Meritum

– causæ أساس الدعوى
Metropolita متروبوليت
Metus خوف
Militia جنديّة. خدمة عسكريّة
Minister خادم. موظّف
Ministerium خدمة. القيام بالوظيفة
– sanctum ministerium خدمة مقدّسة
Minor قاصر
Missio canonica إنتداب قانوني
Missionarius مُرسَل
Mixtus مختلط
Mobiles
– res: V. Res
Moderari تولّى. أدار. رأسَ. ساسَ
– taxationem خفّض المبلغ
Moderatio إدارة. إرشاد
– ultimarum voluntatum تعديل
الإرادات الأخيرة
Moderator مرشد. رئيس
– supremus مرشد عامّ. رئيس عامّ
– spiritualis مرشد روحيّ
Moderatum canonicum مفروض قانونيّ
Modus طريقة. خطة. شكل
Molestia
– pati in iure possessionis تعرّض
لحقّ التصرّف
Momentum أهميّة. خطورة
Monachus متوحّد
Monasterium دير متوحّدين أو توحّديّ
– dependens خاضع. غير مستقلّ
– filiale فرعيّ

التشريعات الدينية

stauropegiacum	غُرس فيه الصليب البطريركيّ
— subsidiarum	مساعِد. معين. تابع
— sui iuris	مستقلّ
Monialis	متوحّدة
Monitio	تنبيه
Mora	تأخُّر
Mores	أخلاق. آداب. عوائد
— recepti	عوائِد مرعيَّة
Mos	عرف
— ut moris est	كما هي العادة
Motu proprio	من تلقاءنفسه. من تلقاء خاطره
— «Motu proprio» (ex actis Romani Pontificis)	إرادة رسولية
Mulctare	غرّم
Munia	وظائف. مهمّات. واجبات
Munire	زوّد. جهّز
Munus	مهمّة. واجب. منصِب
Mutuus	متقابل. متبادِل
Myrum	ميرون

— N —

Nativum: V. Ius	
Natura	طبيعة. نوع
Negligere	أهمل. تهاون
Negotium	عمل. أمر. شأن
V. Delegatio	
Negotiatio	معاملة تجارية
Neophytus	حديث الإيمان
Nitor	نظافة
Nomen	
— ad latorem	سند ماليّ لحامله
— dare	إكتتب
Nominatio	تسمية
Norma	حكم. قاعدة. أصول
Notarius	مسجّل
Notorie	علنًا
Notorietas	ذيوع
Notorius	مشهور. ذائع
Notula	مذكورة
Novellæ	سُنن
Novitiatus	ابتداء
Nullitas	بطلان
V. Querela	
Nullus	باطل
Numismata	إيقونات
Nuncius	خبر
Nuntius	سفير رسوليّ
— internuntius	وزير مفوّض رسوليّ
Nuptiæ	زواج
Nuptialis	زواجيّ
Nuptias inire	عقد زواجًا
Nutum (ad)	على الخاطر
— ad nutum conferre	... منحًا ينوط بالخاطر

— O —

Obex	مانع
Oblationes	تقادم
Obligatio	إلتزام. واجب

التشريعات الدينية

Obnoxius	خاضع. واقع تحت حكم
Obrepere	تسرَّب
Obreptio	عرضٌ كاذب
Obsequium	إحترام
Observantia	
– monastica	حفظ أحكام حياة المتوحّدين الرهبانيّة
– Religionis	حفظ أحكام الحياة الرهبانيّة
– religiosa	حفظ أحكام الحياة الرهبانيّة
Occultus	خفيّ
Occupatio	إستيلاء
ŒEconomus	قيّم
ŒEcumenicus	مسكوني
Offendere	خطئ
Officia(Curiæ Romanæ)	مناصب. وظائف
– divina	فروض إلهية
Officiales	أصحاب مناصب. موظفون
Officium	منصب. وظيفة
– adire	تسلّم المنصب
– divinum	فرض إلهيّ
– ex officio	بحكم المنصب. من تلقاء نفسه
Officium (in Curia, pro adminitratione bonorum tempor)	قسم
Onus	عبء. واجب
Opera	عمل. منشأة
– pia	أعمال تقوية
Oportet	لا بدّ أن...
Oppignoratio	رهن حيازيّ
Opponere	
– exceptionem	أدلى بدفعٍ
Oppositio terti	اعتراض الغير
Optio	خيار. إختيار
Opus	
– si opus sit V. Denuntiato	إذا دعت الحاجة
Oraculum	حكم
Oratio	خطاب
Orator	الطالب
Oratorium	مُصلّى. معبد
– publicum	عمومي
– semi-publicum	شبه عمومي
Ordinarius	أصيل. مألوف
– iudex ordinarius	القاضي المألوف
– ordinarie (adv.): V. Regulariter. Per se	
– potestas ordinaria: V. Potestas	
– tribunal, ordinarium: V. tribunal	
Ordinatio (sacra	الرسامة المقدّس
– divina V. Testimonium	تدبير الهي
Ordines majores	الدرجات الكبرى
– minores	الدرجات الصغرى
– sacros	الدرجات المقدسة
Ordo	نظام. طريقة
– de præcedentia	رتبة
– iudiciarius	الطريقة القضائيّة
– publicus	النظام العامّ
– religiosus	المنظمة الرهبانيّة
Organicus	منظّم
– ad modum organici corporis	كتآلف الأعضاء في الجسم

التشريعات الدينية

Organum هيئة
Originalis أصليّ
Origo المَوْلِد. المنشأ. الأصل

— P —

Pabulum غذاء
Pactum عقد. عهد. اتفاق
Pænitentia التوبة
Pallium الباليوم. درع التثبيت
Par
— haberi عادَل
— ut par est كما هو واجب
Paragraphus بَند
Parentes والدان
Paritas مساواة. تساوٍ
Parochus خوري [الرعيّة]
— quasi-parochus شبه الخوري
Paræcia خورنيّة. رعيّة
— quasi-paræcia شِبه خورنيّة
Paræcialis «خورني»
Pars خصم. جزء
— civilis مدَّعٍ شخصيّ
— dispositiva sententiæ فقرة حكميّة
V. Instantia
— ex parte في جزء منهُ
— partem habere إشترك
Parvulus صبيّ
Patena صينيّة
Patriarcha بطريرك
— Patriarchalis بطريركيّ
— Patriarchatus (المنطقة) البطريركيّة
Patrimonium ذمّة ماليّة. مال. أموال
Patrinus العرّاب
Patrocinium
— gratuitum معونة قضائيّة
Patronatus
— ius حق الولاية
Patronus وليّ
Peculium كسب القاصر. الرزق
Penitus تمامًا
Pensio نفقة
— pensiones ecclesiasticae مرتبات كنسيّة
Per
— se بحكم نفسه. الأصل فيه أن
V. Ordinaire. Regulariter
— per se vel per alium بنفسه أو بواسطة غيره
Peragere قضى. أكمل. أقام. مارس
— novitiatum إبتداء
Peregrinus غريب
Peremptio: V. Perimere
Periclitari إمتحَن
Periculum فحْص. إمتحان
Perimere سقط. حسم. قطع
— peremptio instantiæ سقوط الدعوى
Periodus دور
Peritia خبرة. تضلّع من
Peritus خبير. ضليع من.
V. Iudicium. Relatio. suffragium
Permanere بقي
Permissio ترخيص

التشريعات الدينية

Permittere سمح. رخّص
Permutatio مقايضة
Perpendo
– omnibus perpensis بعد رعاية كل ما تجب رعايته
Perpetuus دائم
Persequi طالب بـ
Persona شخص
– canonica قانوني
– carere in iudicio ليس له شخصية للمقاضاة
– collegialis شخص جُمعيّ
– moralis معنوي
– juridica قانوني
– legitima persona carere خلا من الشخصية الشرعيّة
– physica طبيعيّ
– personam gerere قام مقام شخص
– personam sustinere مثّل شخص...
Personalis شخصيّ
Perversio ضلال
Petere طلبَ. قصدَ
Petitio طلب
– incidens طلب طارئ
– principalis طلب أصليّ
Petitum مطلب
– res petita شيء مطلوب
– ultra petita أكثر من مطلوب
Pignus: V. Oppignoratio
Plectari رُشق
pœna عقوبة
– medicinalis تأديبيّة
– «Pœnæ monasteriales» قصاصات رهبانيّة
– vindicativa إنتقاميّة
V. Condonatio
Pœnitentiæ أعمال التوبة
Pœnitentiaria (sacra) ديوان سرّ التوبة المقدّس
Pœnitentiarius Major المختصّ الأوّل بالإصلاحيّة والتوبة
Pollicitationes وعودُ
Pompa حفلة. إحتفال. أبّهة
– pompæ apparatus مظاهر الأبّهة
Ponens مقرّر
Pontifex حبر
– summus - supremus الحبر الأعظم
Pontificalia peragere مارس الحبريّات
Pontificatus حبريّة
Populus الشعب
– pro populo على نيّة الشعب
Possessio إحراز. حيازة. وضع اليد. يد. تصرّف
– bonæ fidei تصرّف سليم وسليم النيّة
– malæ fidei تصرّف سيء النية
pacifica حيازة سلميّة
– rei إحراز العين
– quasi-possessio: V. Quasi-possessio
V. Actio
Possessor المحرِز. واضع اليد. ذو اليد. متصرف
Possidere: V. Possessio
Posthabere عدّى عن
Postulatio طلَب

التشريعات الدينية

Postulatus	طلَب
Potestas	سلطان
– coercitiva	إكراهيّ
– delegata	مفوَّض
– dominitiva	سيديّ
– exsecutiva	تنفيذيّ
– judiciaria	قضائي
– legislativa	إشتراعيّ
– ordinaria	أصيل. مألوف
– ordinis	سلطان كهنوتيّ
– patria	سلطة أبويّة
– sœcularis	سلطة زمنيّة
– suprema	سلطان أسمى
Præcedentia	تقدّم
Prædicare	وعَظَ. كرز
Prædicatio	وعظ. كرازة
Præfectus	
–(seu magister) spiritus	مدير ومرشد
Prægnatio	حمْل
Præjudicium	ضرر. إجحاف
Prælatus	مقدّم
– nullius	المقدّم الذي ليس له قلب
Præoccupatus	متحيّز
Præscripta liturgica	قواعد الليتورجيّا
Præscriptio	مرور الزمن. التقادُم. حُكم. مرسوم
Præscriptum	رسم. حكم. رسوم. أحكام
Præses	مترئّس
Præsentare	عرَض. قدّمَ
Præstationes	تقادِم
Præstituere	فرض
Præsto	
– esse	كان ثمَّة
Præsumere	رجّح. حُمل على. قدّر
Præsumptio	ترجيح. قرينة
– iuris	قرينة القانون البسيطة
– iuris et de jure	قرينة القانون الحاسمة
Præteritio	إهمال
Prætextus	حجّة
Prævalens	راجح
Præventio	سبق الادّعاء
Precario	بصورة وقتيّة
Presbyter	كاهن
Presbyteratus	درجة كهنوتيّة
Presbyterium	بيت الكاهن
Primas	متقدم في الأسقفيّة
Primatus	أوّلية. رئاسة
Primitiæ	بواكير
Principalis	أصيل. أصليّ
V. Actio. Iudex. Petitio	
Privare	حَرَمَ
Privatim	على انفراد
Privatio	حرمان
Privilegium	امتياز
– fori	إمتياز المحكمة
Pro	
– se	في جانبه. لصالحه
Probare	قرّر
Probatio	بيّنة. إثبات. ثبوت
– plena	إثبات وثبوت تام
– semi-plena	إثبات غير كامل
V. Vis	
Probatus (religiosus)	مختَبَر

التشريعات الدينية

– probata synodus مجمع مثبت
Probitas إستقامة
Probus ذو استقامة
Processio (sacra) تطواف
Processus أصول المحاكمات. إجراءات. دعوى
– processum dirigere أدار شؤون المحاكمة
– processus informativus تحقيق إخباري
Procuratio وكالة
– suffragiorum: V. Suffragium
Procurationes حاجات
Procurator وكيل
– ad lites وكيل في الدعاوى
– generalis وكيل عامّ
Professio fidei إعتراف بالإيمان
– religiosa ترهّب. نذر رهباني
– maior, minor نذر رهباني كبير أو صغير
Professus ناذر
– ad tempus ذو نذور وقتيّة
– perpetuus ذو نذور دائمة. أبديّة
Proles بنون. أولاد. نسل
– adulterina من زنى
– sacrilega من انتهاك القدسيّات
Prolyta مُجاز
Promissio وعد
Promotor justitiæ محامٍ عن العدل
– fidei محامٍ عن الإيمان
Promovere رقّى. قدّم. رشّح
– ad promovendum لازدياد. لتقدّم لازدهار. لإنعاش
Promovendus مرقّى. مرشح

Promulgare أذاع. أصدر شريعة. قانونًا
Proprietas
– ius proprietatis حقّ الملكية
– matrimonii خاصّة الزواج
Proprius خاصّ
Prorogare مدّد
Protopresbyter (Vicarius foraneus) نائب خارجي. برتوبرسفيتروس
Protopresbyteratus نيابة خارجيّة
Protosyncellus المتقدّم بين الكهنة
Protopresbyterus نائب عامّ
Proventus غلّة. غلّات
Provincia إقليم
Provisio canonica تدبير قانونيّ. تولية قانونيّة
Provisiones تدابير
Provisionis Litteræ براءة التولية
Provisus معيّن
Puber بالغ
Pubertas سنّ البلوغ
Publicare أعلن. نشر
Publicationes (matrimonii) مناديات الزواج أو إعلانه
Publice علنًا. على وجه علنيّ. جهرًا
Publicus علنيّ. مُشتهَر. عموميّ
– documentum publicum: V. Documentum
– impedimentum publicum: V. Impedimentum
– publice interest يهمّ الصالح العموميّ. للصالح العمومي فيه شأن

التشريعات الدينية

— publici iuris esse	نُشر. كان منشورًا
— sessio publica	جلسة علنية
— semi publicus: V. Semi-publicus	
Puer	حدث
Pupillus	ربيب
Purgare	أزال. أبرأ نفسه من

— Q —

Quæstio	مسألة
Qualificatus	ذو صفة
Quamprimum	في أوّل فرصة، في أقرب وقت
Quatocius	بأسرع ما يمكن
Quasi-contractus	شِبه العقد
Quasi-delictum	شِبه الجرم
Quasi-domicilium	شِبه المسكن
Quasi-possessio	شِبه الحيازة
Querela	شكوى
— nullitatis contra sententiam	شكوى البطلان ضدّ الحكم

— R —

Ratihabitio	موافقة
Ratio	سبب. خطة. قوام. مدعاة. طريقة. حساب. بيان
— studiorum	طريقة الدروس
— usu rationis potiri	رشدَ وهو رشيد
Ratiocinator	محاسب
Ratum habere	وافق على
— pro rata	أنصبة متساوية
— pro rata damni	على قدر الضرر
Recedre	إرعوى. إنسحب
— a contumacia	إرعوى عن التغيّب
Recidivus	من عاوَد الفعلَ. عائد
Recognitio	معاينة. تحقيق
Recognitum	مقرّر
Recollectio	
— spiritualis	رياضة روحيَّة
Reconvenire	إدّعى بالمقابلة
Reconventio	دعوى المقابلة. إدّعاء مقابل
Rector	مدير
Recursus	لجوء. اعتراض
— cum effectu devolutivo	ذات الأثر الناقل
— cum effectu suspensivo	ذات الأثر الموقف
Recusare ministerium (de iudice)	إمتناع من الحكم. إباء القضاء
— iusiurandum: V. Iusiurandum	
Recusatio	ردّ. رفض
Reddere	
— ius	أجرى العدل
Redigere	ردّ
— actum de...	نظّم أو أنشأ محضرًا لـ
— scriptis	دوّن
Reditus	دخل
Reducere ad	أعاد الى
Reductio	تخفيض. ردّ
Refferre	
— iusiurandum: V. Iusiurandum	
Reficere	عوّضه من
Reformare	عدّل. أصلح
Regere	ساد على. ساس. ضبط. خضع لـ سيطر على

التشريعات الدينية

Regestus سجلّ
Regimen سياسة
Regio منطقة. صقع
– regiones orientales أصقاع شرقيّة
Regredi
– ad رجع على
– salvo iure regressus مع الاحتفاظ بحق الرجوع
Regula, æ قاعدة. أصول
Regula قانون
S. Pachomii, Antonii
Regulæ (S. Basilii), brevius, fusius tractatæ قوانين مختصره، مسهبة
Regulariter في الأصل. عادةً
V. Ordinarie, Per se
Rejicere رَفضَ. نَبَذَ
Relagare حجَرَ
Relatio تقرير (المقرّ أو الخبير) بيان. لوائح خطيّة. إخبار الخبير
Relative نسبيًا
Relator مقرّر
Religio رهبانيّة. ديانة. دين
– exempta معصومة
– iuris eparchialis أسقفيّة
– iuris patriarcalis بطريركيّة
– iuris pontificii حبريّة
– laicalis علمانيّة
– mixta إختلاط المذهب
Religiosus راهب
Reliquiae ذخائر
Remedia
– pœnalia أدوية جزائيّة
Remedium طريقة. وسيلة. تدبير
Remittere غفر. أزال
Remotio منع. عزل
– ab actibus legitimis: V. Exclusi
Removere عزل عن. أزال. دفع
Remuneratio أجرة
Renovare جدّد
Renuntiare تخلّى عن. عدل عن. تنزّل عن
V. Instantia
Reparare: V. Reficere
Repellere ردّ
Repentinus فجائيّ
Replicare ردّ
Reprobare رذل. نبذ. رفض
Requisita مقتضيات
Res عين. شيء. أمر
– beneficiara: V. Beneficium
– controversa شيء متنازَع فيه
– e re nata بحكم طبيعة الوظيفة أو المنصب
– fungibiles مثليّات أو أشياء مثليّة
– immobiles أعيان غير منقولة
– integra: V. Integer
– iudicata قضيّة محكمة
– mobiles منقولات عينيّة. أعيان منقولة
– œconomica حالة اقتصاديّة
– petita: V. Petitum
– pretiosæ أعيان ثمينة
– sita موقع الشيء
Resarcire: V. Reficere
Rescindere نقض. فسخ

التشريعات الدينية

Rescriptum رقيم. مرسوم
Reservatus محفوظ
Residentia مركز
Residentialis: V. Beneficium Episcopus
Resignans مُتخلٍّ
Resolutiones حلول
Resolvere
– Resoluto iure بزوال حق...
Respicere إختصّ بـ. تعلّق بـ. عاد إلى تناول. مسّ
Respondere دافع
Respuere نبذ. رفض
Restitutio تجديد. تنظيم. إعادة
– in integrum إعادة المحاكمة
Reticere كتم
Retibutio أجرة
Retrotractio رجوع بـ
Reus مُدّعى عليه. في الجنائيّات: مدّعى عليه أو متّهم
Revocare نقض. رجع عن
– domum إعتصم بوطنه
Rite حسب الأصول
Ritus طقس. طقوس
– ritum amplecti, assumere إنتحل طقسًا
– ritus (sacer) رُتبة مقدّسة
Rixæ مشاجرة
Rosarium مسبحة ورديّة
Rota محكمة الدائرة. «الروتا»
Rudis أمّيّ
Rumor إشاعة

— S —

Sacellum غرفة
Sacerdos كاهن
Sacra
– uti sacris addictus بوصفه خادمًا دينيًا
Sacramentum سرّ
Sacramentale شبه سرّ
Sacrarium مستودع الأشياء المقدّسة (السكرستيا)
Sacrilegium إنتهاك الأقداس
Sacrum قداس
– sacerdos a sacris خادم الأقداس
Sæcularis عالميّ. علمانيّ. عامّي
Sæcularizatio إنعتاق من الحالة الرهبانيّة
Sævitiæ تصرّف قاسٍ
Salvo مع الاحتفاظ بـ. مع صيانة
Sanare صحّح
Sanatio
– in radice تصحيح في الأصل
Sancire
– pœnam فرض جزاء أو عقوبة
Sanctio طائلة
Sarcire
– sarta tecta محفوظة أتمّ الحفظ
Scapularium ثوب
Scheda – Schedula ورقة. مذكّرة
Sciens et volens بعِلمه وإرادته
Schismaticus منشقّ
Scrinium صندوق
Scripturæ كتابات
– defensionum لوائح الدفاعات

التشريعات الدينية

Scrutator فاحص القرعة
Scrutinium إقتراع
Secretaria أمانة السرّ
Secretum سرّ
– a secretis أمين السرّ
– officii سرّ المهنة أو الوظيفة
Secta بدعة
Sectio قسم
Secumferre لازمَ. إستلزمَ
Sedere
– pro tribunali: V. Tribunal
Sedes كرسي. مركز
– studiorum معهد دروس
Seditiosus مثير الفتَن
Seminarium مدرسة إكليريكيّة
Semi-publicus شِبه عموميّ
Sensus
– lato بالمعنى الواسع
– stricto بالمعنى الحصريّ
Sententia حكم
– condemnatoria مُنزل أو مُوقع العقوبة
– declaratoria مُعلن
– definitiva نهائيّ
– interlocutoria تمهيديّ
– lata حُكم مُصدَر
V. Contumacia
Separatio
– coniugum إفتراق الزوجين. التفريق بين الزوجين
Septa سياج
Sequestratio حراسة. حجز
Series سلسلة
Sermo إرشاد
Servare حفظ
– servatis de iure servandis مع رعاية ما تجب رعايته شرعًا أو بموجب القانون
Servus عبدٌ. رقّ
Sessio جلسة
Sigillum خاتم. ختم
Signa إشارات
Signatura Apostolica: V. Tribunal
Significare بلّغ
Simonia سيمونيا
Simultas عداوة شديدة
Singillatim, uti singulus إفراديًّا. بصورة فرديّة. الواحد بعد الآخر
Singularis مخصوص
Singulus فرد
Societas جمعيّة. شركة
Socius معاون. رفيق
Sodalis عضو. أحد أفراد الجمعيّة
Sodalitas جمعيّة
– tertiariorum فئة الثالثيين
Sodalitium منظّمة
Solidalis
– obligatio التزام أو موجب متضامن
Solidus
– in solidum بالتضامن
Sollemnis: V. Votum
Sollemnitas
– a iure stata صيغة مرسومة شرعًا
Sollemnitates مراسيم. إحتفالات
Solutio

التشريعات الدينية

تأدية شيء زمني — rei temporalis
إيفاء. إيفاءات — solutiones
حلّ الزواج — matrimonii
رأس المال Sors
Sortiri
يحاكَم — forum
مختصّ Speciale
V. Mandatum
Species
بسط الوقائع. واقع الأمر — facti
مشاهد Spectacula
غصب Spolium
V. Actio
خطبة Sponsalia
من تلقاء الخاطر. طوعًا Sponte
ثابت Stabilis
حالة. دور. طور Stadium
Stare
قاضٍ — in iudicio
— standum pro valore matrimonii
حملُ الزواج على الصحّة واجب أو أولى
— standum pro valore actus يجب أن يعتبر الفعل صحيحًا
حكم. قرّر. رسم. فرض Statuere
قرّر في شأن... — de...
حال. حالة. الدولة Status
مسألة — de statu personarum (quæstio)
تتعلّق بحالة الأشخاص
مطلق الحال — libertatis
حالة اقتصاديّة — œconomicus
حال — rerum

Statuta
رسوم الرهبانيّات — Religionum
مقرّرات الأبرشيّة — eparchialia
الأحوال الشخصيّة — personalia
قانون. فرائض Statutum
قانون مختص — speciale

Stauropegiacus
دير أومكان غُرس — monasterium, locus فيه الصليب البطريركيّ
غرس الصليب البطريركيّ Stauropegium
عقم Sterilitas
أصل. أصل جامع. أرومة Stipes
حسنة. صدقة Stips
جمع الإحسانات — stipem petere, cogere
بالمعنى الحصريّ Stricte
جَهِدَ Studere
Stylus
طريقة إنشاء كتابات — Curiæ Romanæ المجامع أو الدواوين الرومانيّة
Suasiones
التحريض المزعج — importunæ
فوّض بدوره Subdelegare
شماس رسائليّ Subdiaconus
مرؤوس. من رعيّة. قائم تحت ولاية Subditus
مُخاتل Subdolus
إستثنى Subducere
تنصّل من القيام — se a munere explendo بواجب... تملّص من
خاضع، متقبّل Subjectus
ألغى Submovere

التشريعات الدينية

Subornatio
– testium حمْل الشهود على تزوير شهادتهم
Subreptio كتْم أمر يجب عرضه
Subsidiarius تابع
Subsidium
– caritativum إسعاف إحسانيّ
Subsignare وقّع
Substituere إستعاض عن شيء بشيء
Substitutus بديل
Subtrahere نزع
Successor خليفة
Suffragium صوت. رأي. قرار. إقتراع. تصويت
– consultivum إستشاريّ
– deliberativum تقريريّ
– Hierarchæ قرار الرئيس الكنسيّ
– periti رأي الخبير
– secretum سرّي
– suffragiorum procuratio سعي وراء الأصوات
Summa مبلغ
Summarie بالإيجاز
Summum-ad على الأكثر
Supellex فَرش. متاع. آنية
Supercalemaucium لاطية
Superior رئيس
– maior, minor كبير، صغير
Supplementaris إضافيّ
Supplere عاض عن. عوّض. إستعاض
– iurisdictionem عوّض نقصان الولاية
– probationes إستعاض عن البيّنات

Supplex
– libellus: V. Libellus
Supprimere شطب. ألغى. حذف
Suspectus مشتَبه به
Suspendere أوقف. ربط. علّق
Suspensio ربط
– instantiæ وقف القضيّة
– vigoris, exsecutionis, efficaciæ تعليق نفاذ...
Suspensivus موقف
– cum effectu suspensivo بمفعول موقف
Suspicio شبهة. ارتياب
Sustentatio إعالة. عيالة
Synaxis مجمع
Syncellus نائب عامّ
Syngrapha سند
– receptionis سند إيصال
Synodus مجمع
– synodum celebrare عقد مجمعًا
– permanens دائم
Synopsis ملخّص. فذلكة
Syncellus نائب خاصّ

— T —

Tabellarius
– tabellariorum officium دائرة البريد
– publicus موظّف البريد
Tabernaculum بيت القربان
Tabula مائدة
– fundationis صك تأسيس
Tabularium خزانة أوراق

التشريعات الدينية

– publicum مستودع عموميّ
Tacitus مضمَر. بالدلالة. بالتضمُّن
Tangere تناول. مسّ
Taxa, æ رسم ج أرسُم
Taxatio مبلغ محكوم به. مبلغ معيّن
Tempestive في أوانه
Tempus زمن
– continuum متواصل
– legale شرعيّ
– locale محليّ
– medium اصطلاحيّ
– regionale مختص بمنطقة
Terminus أجَل. حدّ. مهلة
Territorium مكان الولاية. منطقة الولاية. رقعة
– ritus orientalis مكان ولاية الطقس الشرقيّ
Tertiarius: V. Sodalitas ثالثيّ
Testamentum وصيّة ج وصايا
Testimonium شهادة
– ordinationis صكّ الرسامة
Testis شاهد
– audire testem أخذ إفادة الشاهد
– credibilis شاهد عدل وشاهد ثقة
– credibilitatis شهود التصديق
V. Fama
Textus نصّ. متن
Titulus حجّة. لقب
– dignitatis لقب. رتبة
– gratiosus بصفة تبرّع
– Honoris causa فخريّ
– ordinationis سند الرسامة
– prælatitius لقب من ألقاب المقدّمين

Tonsura قصّ الشعر
Torus مضجع
Toties quoties كل مرّة
Totus (ex toto) كامل. بكامله. بتمامه
Tractus سلسلة
Traditio تقليد. تسليم
Trames
– ad ordinarium tramitem حسب الطريقة القانونيّة العاديّة
– disciplinæ tramite بالطريقة الإداريّة
Transactio صلح. مصالحة
Transferre نَقَل
Transitus انتقال
Translatio نقل. ترجمة
Tribunal محكمة
– collegiale: V. Collegium
– delegatum مفوّض
– iudices pro tribunali sedentes قضاة الهيئة الجالسة
– coram iudice pro tribunali sedente أمام القاضي الجالس للقضاء... أمام الهيئة الحاكمة وهي جالسة للقضاء
– ordinarium أصيل. مألوف
– provinciale إقليميّ
– regionale محكمة المنطقة
– Signaturæ Apostolicæ توقيع رسولي
Tributum ضريبة
Trigeneia: V. Affinis
Turnus: V. Gyrus
Tutela ولاية. وصاية. وقاية
Tutor وصيّ
Typicum دستور

التشريعات الدينية

— U —

Unctio infirmorum مسحة المرضى
Unicus فردٌ. واحد. أوحد
Unilateralis موحَّد الأطراف. غير متبادل
Unio إتّحاد. شركة
Unitas وحدة
Unitus (æque principaliter) ضُمَّ على قدم المساواة.
Universitas
– studiorum جامعة
V. Delegatio
Urgens مُحرج. مُلحّ
Urgere حرّض بإلحاح. أحرجَ. شدَّد في
Usus عرف. استخدام. استعمال
Usufructus انتفاع
Utilis مفيد
– intra tempus utile في خلال الزمن المفيد
Uxor زوجة

— V —

Vacans شاغر
Vacare شغَرَ
Vacatio عطلة
Vagus دوّار
Valescere صحَّ
Validitas صحّة
Validus صحيح
Valvæ مصراعا الباب
Vectigal ضريبة
Veracitas صدق
Vernacula
– lingua لغة جارية
Versari: V. Respicere
Vertere: V. Respicere
Vestigium أثَر
Vetitum نهي
Vexatio تنكيد
Vexillum راية
Via: V. Modus. Remedia
– disciplinaria بالطريقة الإداريّة
– judiciaria بالطريقة القضائيّة
Viaticum زاد أخير
Vicaria نيابة
Vicariatus نيابة
Vicarius نائب. نيابيّ
– adjutor نائب الخوري المساعد
– paroecialis نائب الخوري
– cooperator نائب الخوري المعاون
– foraneus نائب خارجي. بروتوبرسفيتروس
– generalis نائب عام
– iudicialis نائب قضائيّ
– substitutus نائب بديل
Vices
– gerere قام مقام
– iudicis وكيل القاضي
Viduitas ترمّل
Vigens نافذ. مرعيّ
Vigere نفذ مفعوله
– lex شريعة نافذة المفعول
– usus عادة أو استعمال متعارف أو جارٍ
Vigilantia رقابة. سهر

التشريعات الدينية

Vigor نَفاذ

— in vigore مرعيّ. جارٍ. معمول به. نافذ المفعول

Vinculum رابطة. وثاق

— matrimonii رابطة زواجيّة

— sacræ ordinationis وثاق السيامة المقدّسة

Vindicare دافع عن

Violatio

— secreti officii انتهاك سرّ المهنة

Vir رجل. زوج

Virginitas بتوليّة

Vis نفاذ. قوّة. إكراه. قسر

— maior قوّة قاهرة

— probatoria قوّة ثبوتيّة أو إثباتيّة لـ. المفعول الثبوتيّ أو الإثباتيّ

Visitatio زيارة

Visitator زائر

Vita

— communis عيشة مشتركة. إقامة وسكنى معًا

— vitæ probatæ مختبَر السيرة

V. Consuetudo

Vitiare أفسد. أعاب

Vitium شائبة

Vivus

— inter vivos بين الأحياء

Vocatio دعوة

Vocatio in jus التكليف بالحضور

Voluntarius متطوّع

Voluntas

— voluntates piæ وصايا مبرورة. إرادات تقويّة

Votum نذر. صوت. رأي

— dirimens paritatem صوت مرجّح

— mixtum نذر مختلط

— perpetuum نذر دائم. أبديّ

— personale نذر شخصيّ

— privatum نذر خصوصيّ

— publicum نذر عمومي

— reale نذر عَيْنيّ

— simplex نذر بسيط

— sollemne نذر احتفاليّ

Vox صوت

— activa فاعليّ

— passiva انفعاليّ

التشريعات الدينية

جدول تَوافُق القَوانين ورموزُها

مجموعة قوانين الكنائس الشرقيّة	م ق ك ش	CCEO
مجموعة الحقّ القانونيّ اللاتينيّ	م ح ق ل	CIC
مجموعة الحقّ القانونيّ الشرقيّ السابق	م ح ق ش	CICO

بعض أقسام مجموعة قوانين الكنائس الشرقيّة	الطّقوس الشرقيّة والأشخاص	ط ش أ	CS
	قانون المحاكمات	ق م	SN
	الرُّهبان وأموال الكنيسة	ر أ ك	PA
	نظام الزَّواج	ن ز	CA

مثلاً :	القانون	البند	الرقم	الرمز
	١ :	٣ أو ٣َ	٥ً	ق م

– علامة تدلّ على عدم وجود الموافِق

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.	م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
١	١	–	١:١٢	١:٢٠٩	–
٢	٢:٦	–	٢:١٢	٢:٢٠٩	–
٣	٢	–	١٣	٢١٠	–
٤	٣	–	١٤	٢١١	–
٥	٤	–	١:١٥	١:٢١٢	–
٦	١:٦	–	٢:١٥	٢:٢١٢	–
١:٦َ	٦: ١َ٢َو٤َ	–	٣:١٥	٣:٢١٢	–
٢:٦َ	١:٥	–	١٦	٢١٣	–
١:٧	١:٢٠٤	–	١٧	٢١٤	–
٢:٧	٢:٢٠٤	–	١٨	٢١٥	–
٨	٢٠٥	–	١٩	٢١٦	–
١:٩	١:٢٠٦	–	٢٠	٢١٧	–
٢:٩	٢:٢٠٦	–	٢١	٢١٨	–
١٠	٧٥٤	–	٢٢	٢١٩	–
١١	٢٠٨	–			

التشريعات الدينية

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.	م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
٢٣	٢٢٠	-	٢:٤٤	٢:٣٣٢	١٦٥ ط ش أ
١:٢٤	١:٢٢١	-	١:٤٥	١:٣٣٣	١٦٤ ط ش أ
٢:٢٤	٢:٢٢١	-	٢:٤٥	٢:٣٣٣	-
٣:٢٤	٣:٢٢١	-	٣:٤٥	٣:٣٣٣	-
١:٢٥	١:٢٢٢	-		١٦٢٩: ١	-
٢:٢٥	٢:٢٢٢	-	١:٤٦	٣٣٤	-
١:٢٦	١:٢٢٣	-	٢:٤٦	٣٤٦: ١و٢و٣	-
٢:٢٦	٢:٢٢٣	-	٤٧	٣٣٥	-
٢٧	-	-	٤٨	٣٦١	٣٠٢ راك
١:٢٨	-	٣٠٣: ١ راك	٤٩	٣٣٦	٣٩٢ ط ش أ
٢:٢٨	-	-	١:٥٠	١:٣٣٧	١٧٣ ط ش أ
١:٢٩	١:١١١	٦ ط ش أ	٢:٥٠	٢:٣٣٧	-
٣٠	٢:١١١	٨ ط ش أ	٣:٥٠	٣:٣٣٧	-
٣١	-	٧: ١ ط ش أ	٥١	٣٣٨	١٦٧ ط ش أ
٣٢	١١٢: ١	٨ ط ش أ			و١٧١ ط ش أ
٣٣	١١٢: ١	٩ ط ش أ	٥٢	٣٣٩	١٦٩ ط ش أ
٣٤	١١٢: ١	١٠ ط ش أ			و١٧١ ط ش أ
٣٥	-	١١ ط ش أ	٥٣	٣٤٠	١٧٤ ط ش أ
٣٦	-	١٣ ط ش أ	٥٤	٣٤١	١٧٢ ط ش أ
٣٧	-	١٣ ط ش أ	٥٥	-	١:٢١٦ ط ش أ
٣٨	-	١٥ ط ش أ	٥٦	-	٢:٢١٦ ط ش أ
٣٩	-	١:١ ط ش أ	٥٧	-	١٥٩ ط ش أ
١:٤٠	-	٢:١ ط ش أ			و٢١٧ ط ش أ
٢:٤٠	-	٢ ط ش أ			و٢١٨ ط ش أ
٣:٤٠	-	-	٥٨	-	٢٨٣ ١١ ط ش أ
٤١	-	-	٥٩	-	٢١٩: ١-٢ ط ش أ
٤٢	٣٣٠	١٦٢ ط ش أ	٦٠	-	٢١٩: ٣ ط ش أ
٤٣	٣٣١	١٦٢ ط ش أ	٦١	-	٢٢٠ ط ش أ
١:٤٤	١:٣٣٢	١٦٣ ط ش أ	٦٢	-	-
٢:٤٤	١:٣٣٢	١٦٣ ط ش أ			

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.	م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
٦٣	-	٢٢١ ط ش أ	٨٨	-	٢٥٩ ط ش أ
٦٤	-	٢٣١ ط ش أ	٨٩	-	٢٦٠ ط ش أ
٦٥	-	٢٢٢ ٢٢٣ ط ش أ	٩٠	-	٢٦٣ ط ش أ
			٩١	-	٢٧٢ ط ش أ
٦٦	-	٢٢٤ ط ش أ	٩٢	-	٢٧٣ -
٦٧	-	-			٢٧٥ ط ش أ
٦٨	-	٢٢٥ ط ش أ	٩٣	-	٢٧٦ ط ش أ
٦٩	-	٢٢٦ ط ش أ	٩٤	-	٢٧٧ ط ش أ
٧٠	-	٢٢٧ ط ش أ	٩٥	-	٢٦٨ ط ش أ
٧١	-	٢٢٨ - ٢٢٩ ط ش أ	٩٦	-	٢٧٩ ط ش أ
			٩٧	-	٢٨٠ ط ش أ
١:٧٢	-	٢٣٠ ط ش أ	٩٨	-	٢٨١ ط ش أ
٢:٧٢	-	٢٣٢ ط ش أ	٩٩	-	٢٧١ ط ش أ
٧٣	-	٢٣٣ ط ش أ	١٠٠	-	٤:٢٥٩ ط ش أ
٧٤	-	٢٣٤ ط ش أ	١٠١	-	٢٨٢ ط ش أ
٧٥	-	٢٣٥ ط ش أ	١٠٢	-	١:٣٤٠ و٣٤١: ١ ٢ و٣٤٣ ط ش أ
٧٦	-	٢٣٥: ٣ ٢ و٢٣٦ ط ش أ			
٧٧	-	٢٣٨ ط ش أ	١٠٣	-	١:٣٤٠ ط ش أ
٧٨	-	٢٤٠ و٢٤١ ط ش أ	١٠٤	-	٢٢٢ ط ش أ ٢٢٧ ط ش أ
٧٩	-	-	١٠٥	-	٣٤٥ ط ش أ
٨٠	٤٣٥	٢٤٢ ط ش أ	١٠٦	-	٣٤٤ ط ش أ
٨١	-	٢٤٤ ط ش أ	١٠٧	-	٣٤٦ ط ش أ
٨٢	-	٢٤٥ ط ش أ	١٠٨	-	٣٤٧ ط ش أ
٨٣	-	٢٤٦ ط ش أ	١٠٩	-	٣٤٨ ط ش أ
٨٤	-	٢٤٧ ط ش أ	١١٠	-	-
٨٥	-	٢٤٨ ط ش أ	١١١	-	٣٥٠ ط ش أ
٨٦	-	٢٥٦ ط ش أ	١١٢	-	٢٤٣ ط ش أ
٨٧	-	٢٥٩ ط ش أ	١١٣	-	-

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.	م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
١١٤	-	٢٨٦	١٣٨	١:٤٣٦	-
		و٢٨٧ ط ش أ	١٣٩-١٤٧	-	-
١١٥	-	٢٨٩ ط ش أ	١٤٨	-	٢٢ ط ش أ
١١٦	-	٢٩٠ ط ش أ	١٤٩	-	-
١١٧	-	٢٩١ ط ش أ	١٥٠	-	٣٦٩ -
١١٨	-	٢٩٢ ط ش أ			٣٨٠ ط ش أ
١١٩	-	٢٩٤ ط ش أ	١٥١	-	٣١٥ ط ش أ
١٢٠	-	٢٩٥ ط ش أ	١٥٢	-	-
١٢١	-	٢٩٦	١٥٣	-	٣٢٥ ط ش أ
		و٢٩٧ ط ش أ	١٥٤	-	-
١٢٢	-	٢٩٩ ط ش أ	١٥٥-١٥٨	-	-
١٢٣	-	٣٠٤ ط ش أ	١٥٩	-	٣٢٠ ط ش أ
		و٣٠٠	١٦٠	-	٢:٣٢٠ ط ش أ
		و٣٠١ ط ش أ			٣:٢٥٩ ط ش أ
١٢٤	-	٣٠٢	١٦١	-	٣١٧ ط ش أ
		و٣٠٣ ط ش أ	١٦٢	-	-
١٢٥	-	٣٠٥ ط ش أ	١٦٣ -١٦٦	-	-
١٢٦	-	٣٠٦ ط ش أ	١٦٧	-	٣٤٦ ط ش أ
١٢٧	-	٣٠٧ ط ش أ	١٦٨	-	-
١٢٨	-	٣٠٨ ط ش أ	١٦٩	-	٣٤٩ ط ش أ
١٢٩	-	٣٠٩ ط ش أ	١٧٠-١٧٣	-	-
١٣٠	-	٣١٠ -	١٧٤	-	٣٢٣ ط ش أ
		٣١٢ ط ش أ	١٧٥ - ١٧٦	-	-
١٣١	-	٣١٣ ط ش أ	١:١٧٧	٣٦٩	-
١٣٢	-	٣١٤ ط ش أ	٢:١٧٧	٣٧٣	-
١٣٣	٤٣٥ و٤٣٦	٣١٩ ط ش أ	١٧٨	٣٧٦	
١:١٣٤	٤٣٥	٣١٨ ط ش أ		و١:٣٨١	-
١٣٥	-	٣١٧ ط ش أ	١٧٩	٣٧٦	-
١٣٦	-	١:٣٣٩ ط ش أ	١٨٠	١:٣٧٨	٣٩٤ ط ش أ
١٣٧	٢:٤٣٦	-	١:١٨١	-	٢٥١ ط ش أ

التشريعات الدينية

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.	م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
٢:١٨١	١:٣٧٧	٢٥١ ط ش أ	١٩٨	١:٣٨٨	٤٠٤ ط ش أ
١:١٨٢	-	٢٥٤ ط ش أ			٣٠٧ ر أ ك
٤-٢:١٨٢	٣٧٧ :٢-٣	٢٥٢ ط ش أ	١:١٩٩	١:٨٣٥	١:٤٠١ ط ش أ
١٨٣	-	٢:٢٥٢ ط ش أ	٣-٢:١٩٩	٣٨٩	٢:٤٠١ ط ش أ
			٢٠٠	٣٩٠	٤٠٢ ط ش أ
١٨٤	-	٢:٢٥٤ ط ش أ			٣٠٧ ر أ ك
			٢٠١	٣٩٢	٣-٢:٤٠٠ ط ش أ
١٨٥	-	٢٥٣ ط ش أ			
١٨٦	-	٢٥٥ ط ش أ	٢٠٢	-	-
١٨٧	٣٨٠	٣٩٥ ط ش أ	٢٠٣	٣٩٤	-
	و٣٨٣	٢:١:٢٦٠ ط ش أ	٢٠٤	٣٩٥	٤٠٣ ط ش أ
			١:٢٠٥	١:٣٩٦	٤٠٩ ط ش أ
١٨٨	٣٧٩	٣٩٦ ط ش أ	٢:٢٠٥ و٣	١:٣٩٧ و٣	-
٢:١٨٨	٢:٣٨٢	-	١:٢٠٦	-	١:٤٠٥ ط ش أ
١٨٩	٣:٣٨٢	٣٩٧ ط ش أ	٢:٢٠٦	١:٣٩٩	٢:٤٠٥ ط ش أ
٣:١٨٩	١:٣٨٢	-	٢٠٧	-	٤٠٦ ط ش أ
١٩٠	٣٩٣	٣٩٨ ط ش أ و ٢٦٠ ر أ ك	١:٢٠٨	-	٤٠٧ ط ش أ
١٩١	٣٩١	٣٩٩ ط ش أ	٢:٢٠٨	١:٤٠٠	-
١:١٩٢	١:٣٨٣		٢٠٩	-	٤١٣ ط ش أ
	١:٧٧١	-	٢١٠	٤٠١	-
٢:١٩٢	٣:٣٨٣	-	١:٢١١ و٢	١:٤٠٢ و٢	-
٣:١٩٢	٤:٣٨٣		٢١٢	٤٠٣	٤١٧ ط ش أ
	و ٢:٧٧١	-	٢١٣	١:٤٠٥	١:٤١٨ و٢
٥و٤:١٩٢	٣٨٤	-			ط ش أ
٢:١٩٣	٢:٣٨٣	-	٢١٤	٤٠٤	٤١٩ ط ش أ
١٩٤	-	-	١:٢١٥	٢:٤٠٥	-
١٩٥	٣٨٥	-		١:٤٠٦	
١٩٦	٣٨٦	٤٠٠ ط ش أ	٢:٢١٥	٢:٤٠٦	
١٩٧	٣٨٧	-	٤و٣:٢١٥	٣و٢:٤٠٧	-

التشريعات الدينية

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.	م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
٢١٦	٤٠٨	٤-٣:٤١٨	٢٣١	٢:٤٣٠	٤٨٠ ط ش أ
		ط ش أ	٢٣٢	-	٤٨١ ط ش أ
٢١٧	٤١٠	٤٢٠ ط ش أ	١:٢٣٣	٤١٢	
٢١٨	٤١١	٤٢١ ط ش أ		و١:٤١٣	١:٤٦٧ط ش أ
٢١٩	٤١٦	٤٦٨ ط ش أ	٢:٢٣٣	٢:٤١٣	٢:٤٦٧ط ش أ
١:٢٢٠	٤٢٢	٢:٤٧٣	٣:٢٣٣	٤١٣	٣:٤٦٧ط ش أ
		ط ش أ	٢٣٤	-	٣٥٢ -
٢:٢٢٠	٤١٩	٤٦٩ ط ش أ			٣٦١ ط ش أ
٣:٢٢٠	٤٢١		٢٣٥	٤٦٠	٤٢٢ ط ش أ
٤:٢٢٠	٢:٤٢٧		٢٣٦	٤٦١	٤٢٢ ط ش أ
١:٢٢١	٤٢٢	-	١:٢٣٧	١:٤٦٢و٢	-
٢:٢٢١	٤١٩		٢:٢٣٧	٤٦٨	٤٢٣ ط ش أ
٣:٢٢١	١:٤٢١	-	٢٣٨	٤٦٣	٤٢٤ ط ش أ
٤:٢٢١	٢:٤٢١		٢٣٩	٤٦٤	٤٢٥ ط ش أ
	و١:٤٣٦	-	٣-١:٢٤٠	-	٤٢٧ ط ش أ
٥:٢٢١	٤٢٢		٤:٢٤٠	٤٦٥	٤٢٧ ط ش أ
	و٢:٤٢٧	-	٢٤١	٤٦٦	٤٢٨ ط ش أ
٢٢٢	١:٤٠٩	-	٢٤٢	٤٦٧	-
٢٢٣	٤١٨	-	١:٢٤٣	٤٦٩	١:٤٢٩
١:٢٢٤	١:٤٨١	-			ط ش أ
١:٢٢٤ أ	٢:٤٠٩		٢:٢٤٣	-	٢:٤٢٩
	و٢:٤١٨	-			ط ش أ
٢:٢٢٤	٤١٧	-	٣:٢٤٣	-	١:٤٣١
٣:٢٢٤	٢:٤٠٩	-			ط ش أ
٢٢٥	٤٢٣	٤٧١ ط ش أ	١:٢٤٤	٤٧٠	٤٣٠ ط ش أ
٢٢٦	-	-	٢:٢٤٤	٤٧١	٢:٤٣١
٢٢٧	٤٢٥	٤٧٢ ط ش أ			ط ش أ
٢٢٨	٤٢٨	٤٧٤ ط ش أ	٢٤٥	١:٤٧٥	٤٣٣ ط ش أ
٢٢٩	١:٤٢٧	٧٤٨ ط ش أ	٢٤٦	٤٧٦	٢:٤٣٢ - ٣
٢٣٠	-	٤٧٩ ط ش أ			ط ش أ

التشريعات الدينية

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.	م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
١:٢٤٧	١:٤٧٧	٢:٤٣٢	٤:٢٦٣	١٤٧٧	-
		ط ش أ	٥:٢٦٣	٤٩٣	-
٢:٢٤٧و٣	٤٧٨	١:٤٣٣-٢	٢٦٤	١:٤٩٥	-
		ط ش أ	٢٦٥	٤٩٦	-
٤:٢٤٧	-	٣:٤٣٣	٢٦٦	٤٩٧	-
		ط ش أ	٢٦٧	٤٩٨	-
٢٤٨	٤٧٩	٤٣٤ ط ش أ	٢٦٨	٤٩٩	-
٢٤٩	٤٨٠	٤٣٥ ط ش أ	٢٦٩	٥٠٠	-
٢٥٠	-	٢:٤٣٦	٢٧٠	٥٠١	-
		ط ش أ	٢٧١	٥٠٢	٤٥٨ - ٤٦٣
٢٥١	٤٨١	٤٣٧ ط ش أ			ط ش أ
٢٥٢	٤٨٢	٤٣٩ ط ش أ	٢٧٢	٥١١	-
٢٥٣	٤٨٣	٤٤٠ ط ش أ	٢٧٣	٥١٢	
٢٥٤	٤٨٤	٤٤١ ط ش أ		و٥١٤	-
٢٥٥	٤٨٥	٤:٤٤٠ - ٥	٢٧٤	٥١٣	-
		ط ش أ	٢٧٥	١:٥١٤	-
٢٥٦	٤٨٦	٤٤٢ ط ش أ	٢٧٦	٥٥٣	٤٨٣ ط ش أ
٢٥٧	٤٨٧	٤٤٦ - ٤٤٩	٢٧٧	٥٥٣	٤٨٤ ط ش أ
		ط ش أ		و٥٥٤	
٢٥٨	٤٨٨	٤٤٥ ط ش أ	٢٧٨	٥٥٥	٤٨٨ - ٤٨٧
٢٥٩	٤٨٩	٤٤٦ ط ش أ			ط ش أ
١:٢٦٠	١:٤٩٠	-	٢٧٩	١:٥١٥	-
٢:٢٦٠	٢:٤٩٠	٤٤٦ - ٤٤٧	١:٢٨٠	٥١٨	-
		ط ش أ	٢:٢٨٠	٢:٥١٥	-
٣:٢٦٠	٣:٤٩٠	-	٣:٢٨٠	٣:٥١٥	-
٢٦١	١:٤٩١ ٣	٤٥٠ - ٤٥١	١:٢٨١	٥١٩	٤٨٩ ط ش أ
		ط ش أ		و٥٢١	
٢٦٢	٤٩٤	٢٦٢ رأك	٢:٢٨١	١:٥٢٠	-
		٤٣٨ ط ش أ	١:٢٨٢	٥٢٠	٤٨٩ - ٤٩٢
٢٦٣	٤٩٢	٢٦٣ رأك		و٦٨١	ط ش أ

التشريعات الدينية

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.	م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
٢: ٢٨٢	٥٢٠		٣٠٠	٥٤١	٥١٣ - ٥١٤
٢٨٣	-	-			ط ش أ
١:٢٨٤	٥٢٣	١:٤٩٦	٣٠١	٥٤٥	١:٥١٧ - ٣
		ط ش أ		و٥٤٦	ط ش أ
٢:٢٨٤	١:٦٨٢	٤٩٧ ط ش أ	١:٣٠٢	١:٥٤٨و٢	٢:٥١٦
٣:٢٨٤	٥٢٢	٤٩٤ ط ش أ			ط ش أ
١:٢٨٥	٥٢١	٤٩٣ ط ش أ	٢:٣٠٢	-	٦:٥١٧
٣:٢٨٥	٥٢٤	-			ط ش أ
٢٨٦	٥٢٥	٢:٤٩٦	٣:٣٠٢	٣:٥٤٨	٧:٥١٧
		ط ش أ			ط ش أ
٢٨٧	٥٢٦	٥٠١ ط ش أ	٤:٣٠٢	١:٥٥٠و٣	٥:٥١٧
٢:٢٨٧	٥١٧				ط ش أ
	و٥٢٦	-	٣٠٣	٥٥٢	٥١٨ ط ش أ
٢٨٨	٥٢٧	٥٠٢ ط ش أ	٣٠٤	٥٥٦	٥١٩ ط ش أ
١:٢٨٩و٢	١:٥٢٨و٢	-	٣٠٥	٥٥٧	٥٢٠ ط ش أ
٣:٢٨٩	١:٥٢٩	-	١:٣٠٦	٥٥٨	٥٢٢ ط ش أ
١:٢٩٠	٥٣٢	-	٢:٣٠٦	٥٥٩	٥٢١ ط ش أ
٢:٢٩٠	٥٣٠	٥٠٣ ط ش أ	٣٠٧	٥٦٠	٥٢٣ ط ش أ
٢٩١	٥٣١	٥٠٤ ط ش أ	٣٠٨	٥٦١	٥٢٤ ط ش أ
٢٩٢	٥٣٣	٥٠٦ ط ش أ	٣٠٩	٥٦٢	٥٢٥ ط ش أ
٢٩٣	-	٥٠٥ ط ش أ	٣١٠	٥٦٣	٥٢٦ ط ش أ
٢٩٤	٥٣٤	٥٠٧ ط ش أ	١:٣١١	٣٧٠	٣٦٢
٢٩٥	٥٣٦				و١:٣٦٦
	و٥٣٧	-			و١:٣٦٩
٢٩٦	٥٣٥	٥١١ ط ش أ			ط ش أ
٢٩٧	٥٣٨	-	٣١٢	٣٧٠	٣٦٦ ط ش أ
٢٩٨	٥٣٩	٥١٣ - ٥١٤		و٢:٣٧١	
		ط ش أ	٣١٣	-	٣٧٦ ط ش أ
٢٩٩	٥٤٠	٥١٣ - ٥١٤	٣١٤	-	٣٧٦ ط ش أ
		ط ش أ	٣١٥	-	٣٦٩ ط ش أ

التشريعات الدينية

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.	م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
٣١٦	-	-	٢:٣٣٧و٣	٢٤٣	-
٣١٧	-	٣٧٥ ط ش أ	١:٣٣٨	١:٢٣٩	-
٣١٨	-	٣٧٦ ط ش أ	٢:٣٣٨	٢٦٠	-
٣١٩	-	٣٧٧ ط ش أ	١:٣٣٩	٢:٢٣٩	-
٣٢٠	-	٣٨٤ - ٣٨٥	٢:٣٣٩و٣	١:٢٤٠و٢	-
		ط ش أ	١:٣٤٠	١:٢٣٩	
٣٢١	-	٣٨٧ ط ش أ		و١:٢٥٣	-
٣٢٢	-	-	٢:٣٤٠	-	-
١:٣٢٣	١٠٠٨	١:١:٣٨	٣:٣٤٠	-	-
		ط ش أ	١:٣٤١	٢٦٣	
٢:٣٢٣	١:٢٠٧	-		و٢٦٤	-
٣٢٤	-	٢:٣٨ط ش أ	٢:٣٤١	٢:٢٦٤	-
٣٢٥	١:١٠٠٩	٣:٣٨ط ش أ	٣٤٢	٢٤١	-
٣٢٦	-	٣٩ ط ش أ	٣٤٣	-	-
٣٢٧	-	٤٠ ط ش أ	٢-١:٣٤٤	-	-
٣٢٨	٢٣٢	-	٣:٣٤٤	١:٢٣٤و٢	-
٣٢٩	٢٣٣	-	٤:٣٤٤	-	-
١:٣٣٠	٢٤٢	-	٣٤٥	-	-
٢:٣٣٠	-	-	١:٣٤٦	٢٤٦	-
٣:٣٣٠	١:٢٤١	-	٢:٣٤٦	٢٤٥	-
١:٣٣١	١:٢٣٤	-	٣٤٧	٢٤٨	-
٢:٣٣١	١:٢٣٥	-	٣٤٨	٢٥٠	-
١:٣٣٢	١:٢٣٤	-	٣٤٩	٢٥١	-
٢:٣٣٢	٢٣٧	-	٣٥٠	٢٥٢	-
٣٣٣	-	-	٣٥١	-	-
٣٣٤	٢٣٧	-	١:٣٥٢	٢٥٥	-
٣٣٥	٢٣٨	-	٢:٣٥٢	١:٢٥٦	-
١:٣٣٦	١:٢٥٩	-	٣:٣٥٢	٢:٢٥٦	
٢:٣٣٦	٢٦٢	-		و١:٢٥٧	-
١:٣٣٧	٣:٢٣٩	-	٣٥٣	٢٥٨	-

التشريعات الدينية

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.	م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
٣٥٤	٢٣٦	-	٣٧٣	١:٢٧٧	٦٨ ط ش أ
٣٥٥	٢:٢٤٧	-	٣٧٤	٣:٢٧٧	٧٤ ط ش أ
٢:٣٥٦	٢:٢٥٩	-	٢:٣٧٤	-	٧٣ ط ش أ
١:٣٥٧	٢٦٥	٥٢ ط ش أ	٣٧٥	-	-
٢:٣٥٧	-	٤٤ ط ش أ	٣٧٦	٢٨٠	٧٥ ط ش أ
٣٥٨	١:٢٦٦	٤٥ ط ش أ	٣٧٧	٢٧٦	
٣٥٩	١:٢٦٧	٤٧ ط ش أ		و١١٧٤	٧٦ ط ش أ
١:٣٦٠	١:٢٧١و٢	-	٣٧٨	٢٧٦	
٢:٣٦٠	١:٢٦٨	-		و٩٠٤	-
٣٦١	١:٢٧١	-	٣٧٩	٢٧٥	-
٣٦٢	٢٧١	٨٦ ط ش أ	٣٨٠	-	-
٣٦٣	٢٧٢	٣٬٢٬٤٨٬	١:٣٨١	-	٥٢٧ ط ش أ
		ط ش أ	٢:٣٨١	١:٨٤٣	٦٤ ط ش أ
٣٦٤	٢:٢٦٧	٥٠ ط ش أ	٣:٣٨١	٢:٢٧٥	-
٣٦٥	٢٧٠	٥٠ ط ش أ	٣٨٢	١:٢٨٥و٢	٧٠ و٨٠ - ٨١
٣٦٦	٢٦٩	٥١ ط ش أ			ط ش أ
٣٦٧	-	-	١٬٣٨٣٬	٣:٢٨٥	٨٠ ط ش أ
٣٦٨	١:٢٧٦	٦٠ ط ش أ	٢٬٣٨٣٬	١:٢٨٩	٥٦
١:٣٦٩	٢:٢٧٦	١٬٦١٬٢٬			و٨٢ ط ش أ
		ط ش أ	٣٬٣٨٣٬	٢:٢٨٩	٨٠ ط ش أ
٢:٣٦٩	٢:٢٧٦	١:٦٢ط ش أ	١:٣٨٤	١:٢٨٧	٨٢ ط ش أ
٣٧٠	٢٧٣	٦٣ - ٦٤	٢:٣٨٤	٢:٢٨٧	٨٠ ط ش أ
		ط ش أ	١:٣٨٥	١:٢٨٢و٢	٧٨ ط ش أ
١:٣٧١	-	٦٤ ط ش أ	٢:٣٨٥	٢٨٦	٨٣ ط ش أ
٢:٣٧١	٢:٢٧٤	٦٤ ط ش أ	٣:٣٨٥	٤:٢٨٥	-
٣:٣٧١	-	٦٤ ط ش أ	١:٣٨٦	١:٢٨٣	٨٤ ط ش أ
١:٣٧٢	١:٢٧٩	٦٦ ط ش أ	٢:٣٨٦	-	٨٧ ط ش أ
٢:٣٧٢	٢:٢٧٩	١٬٦٥ - ٢	٣٨٧	٢٨٤	-
		ط ش أ	٣٨٨	-	٤١ - ٤٢
٣:٣٧٢	٣:٢٧٩	٦٧ ط ش أ			ط ش أ

التشريعات الدينية

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.	م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
٣٨٩	-	٥٥ ط ش أ	٤١٤	٥٩٥	٢٤ راك
٣٩٠	٢٨١	٥٩ ط ش أ		و٦٢٨	
٣٩١	١:٢٧٨	-	١:٤١٥	١:٦٧٨	-
٣٩٢	٢:٢٨٣	٥٠٦ ط ش أ	٢:٤١٥	٦٨٣	-
٣٩٣	-	-	٣:٤١٥	-	-
٣٩٤	٢٩٠	١٥٥ ط ش أ	٤:٤١٥	٢:٦٨٣	٢:١٦٥
٣٩٥	٢٩٢	١٥٧ ط ش أ		و١٣٢٠	راك
٣٩٦	٢٩١	-	٤١٦	-	-
٣٩٧	-	-	٤١٧	-	١٦٦ راك
٣٩٨	٢٩٣	١٥٦ ط ش أ	٤١٨	٦٢٠	٣١٢ راك
٣٩٩	-	-	٤١٩	١:٥٩٢	٣٩ - ٤٠ راك
٤٠٠	٢٢٤	-	١:٤٢٠	١:٦٢٨	٤١ راك
٤٠١	٢٢٥	-	٢:٤٢٠	٣:٦٢٨	٤٥ راك
٤٠٢	٢٢٧	-	٣:٤٢٠	٢:٦٢٨	٤٤ راك
١:٤٠٣	-	-	٤٢١	٦١٨ و٦١٩	٣٧ راك
٢:٤٠٣	٣:٢٣٠	-	١:٤٢٢	١:٦٢٧و٢	٤٨ راك
٤٠٤	٢٢٩	٥٢٨ ط ش أ	٤٢٣	١:٦٣٤	٦٣ راك
٤٠٥	-	-	٤٢٤	٢:٦٣٥	٦٤ راك
٤٠٦	١:٢٢٥	-	٤٢٥	١:٦٣٥	٦٥
٤٠٧	١:٢٢٦	-			و٦٦ راك
١:٤٠٨و٢	١:٢٢٨و٢	-	٤٢٦	٥٧٨	١٣٦ راك
٢:٤٠٨و٣	١:٢٢٨	-		و٢:٥٩٨	
٤٠٩	٢٣١	-	٤٢٧	-	١٣٥ راك
٤١٠	١:٥٧٣و٢	١ راك	٤٢٨	٢:٢٦٦	-
	و٢:٥٧٤			و٢:٢٦٨	
٤١١	١:٥٧٤	٢ راك	٤٢٩	-	١٥٨ راك
١:٤١٢	٢:٥٩٠	٢٣ راك	٤٣٠	-	١:٤٧ راك
٢:٤١٢	٥٩١	-	١:٤٣١	٦٧١	١٧٥ راك
٤١٣	٥٩٣ و٥٩٤	-		و١:٦٨٢	
			٢:٤٣١	٧٠٥	١٧٨ راك

التشريعات الدينية

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.	م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
٣:٤٣١	٧٠٦	٢١٧٧ رأك	٤٤٩	٢:٥٩٧	٧١و٧٣رأك
٣٣:٤٣١	-	٣١٧٧ رأك	٤٥٠	١:٦٤٣	٧٤ رأك
٤٣٢	-	٥ رأك		٢:٦٤٣	
٢:٤٣٣	١:٦١٣	٨ و٣١٣ رأك	١:٤٥٠	١:٥٩٧	
٤٣٤	٥٨٩	٣١٣ رأك	٢:٤٥٠	-	
٤٣٥	٥٧٩	٨ رأك	٣:٤٥٠	-	
٢:٤٣٦	١:٦٠٩	-	٤:٤٥٠	١:٦٤٣ ١	
٤٣٧	٦١١	٩ رأك	٥:٤٥٠	١:٦٤٣ ٤	
٣:٤٣٧	٦١٢		٦:٤٥٠	١:٦٤٣ ٢	
١:٤٣٨و٢	٥٨٤	١٠ رأك	٦:٤٥٠	١:٦٤٣ ٣	
	و٣:٦١٦		٤٥١	-	٧٤ رأك
٣:٤٣٨و٤	٥٨٥ و٦١٦	١١ رأك	١:٤٥٢	٦٤٤	
٤٣٩	٥٨٢	-	٢:٤٥٢	٦٤٤	
٤٤٠	٥٨٢	١٢ رأك	١:٤٥٣	٦٤١	٧٥ رأك
٤٤١	٥٩٦	٢٦ رأك	٢:٤٥٣	٦٤٢	٧٥و٧٨ رأك
٣:٤٤١	٦٢٠	٢٨ و٢٩ رأك	٣:٤٥٣	١:٦٤٥	٧٦و٧٨ رأك
٤٤٢	٦٢٣	٣١ رأك		و٣:٦٤٥	
١:٤٤٣	٢:٦٢٥	٣٤ و٣٥ رأك	٤٥٤	-	٧٩و٨٣ رأك
٢:٤٤٣	-		٤٥٥	-	٨٦ رأك
١:٤٤٤	١:٦٢٤	٣٤و٣٥ رأك	١:٤٥٦	-	٨٦ رأك
٢:٤٤٤	١:٦٢٤		٢:٤٥٦	٢:٦٤٧	
	و٣:٦٢٥		٣:٤٥٦	٢:٦٤٧	
٣:٤٤٤	-		١:٤٥٧	١:٦٤٨	٨٨و٨٩ رأك
٤٤٥	٦٢٦	-	٢:٤٥٧	١:٦٤٩	
٤٤٦	٦٢٩	٣٦ رأك	٣:٤٥٧	٣:٦٤٨	
١:٤٤٧	١:٦٣٦	٤٨ رأك	١:٤٥٨	٢:٦٥٠	٩٢و٩٧ رأك
٢:٤٤٧	١:٦٣٦			و١:٦٥١	
٣:٤٤٧	١:٦٣٦		٢:٤٥٨	٢:٦٥٠	
٤٤٨	١:٥٩٧	٧٠ رأك	١:٤٥٩	٦٤٦	٩٨و٩٩ رأك
	و٦٤٢			و١:٦٥٠	

التشريعات الدينية

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.	م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
٢:٤٥٩	٢:٦٤٨ و٥:٦٥٢		١:٤٧٣	-	١٣٨ و١٧٥ راك
٤٦٠	-	١٠١ و١٠٢ راك	٢:٤٧٣	-	
١:٤٦١	١:٦٥٣	١٠٥ راك	٢:٤٧٣و١	١:٦٦٣و٢ و٣:٦٦٣	
٢:٤٦١	٣:٦٤٨ و٢:٦٥٣		٢:٤٧٣	٢:٦٣٠ و٦٦٤	
١:٤٦٢	٦٥٤	١١٢راك	٢:٤٧٣و٣	٥:٦٦٣	
٢:٤٦٢	-		١:٤٧٤	٦٦٤	٥٠ و٦٢ راك
٤٦٣	-	١٠٩راك			١٣٨ راك
٤٦٤	-	١٠٦راك	٢:٤٧٤	١:٦٣٠	
١:٤٦٤	٢:٦٥٦		١:٤٧٥	٢:٦٣٠و٣	٥٠ و٦٢ راك
٢:٤٦٤	٣:٦٥٦و٥		٢:٤٧٥	٢:٦٣٠	١٣٨ راك
٣:٤٦٤	٤:٦٥٦		٤٧٦	١:٦٦٩	١٣٩ راك
٤:٤٦٤	٦٥٨		١:٤٧٧	١:٦٦٧	١٤٠و١٤٤راك
٤٦٥	-	-			١٤٦و١٤٧راك
٤٦٦	-	١١٥راك	٢:٤٧٧	-	١٤٥ راك
١:٤٦٧	٤:٦٦٨	١١٧راك	٣:٤٧٧	-	
٢:٤٦٧	٤:٦٦٨		٤٧٨	١:٦٦٥	
١:٤٦٨	٣:٦٦٨و٥	١١٨راك	٤٧٩	-	١٥٤ راك
٢:٤٦٨	٢:٦٣٩و٣	٦٨ راك	٤٨٠	-	١٥٦ راك
٣:٤٦٨	٤:٦٣٩	٥:٦٨ راك	٤٨١	١:٦٠٣و٢	٣١٤ راك
٤٦٩	٦٥٤	١٢٠ و١٢١ راك	٤٨٢	-	٣١٤ راك
			٤٨٣	-	٥٣٤ ط ش أ
٤٧٠	-	١١٢ راك	٤٨٤	-	٤ راك
١:٤٧١	١:٦٥٩و٢	١٢٣ و١٣٠ راك	٤٨٥	-	-
			١:٤٨٦	-	١٦٤ راك
٢:٤٧١	٣:٦٥٩		٢:٤٨٦		
٤٧٢	١:١٠١٩و٢	١٣١ و١٣٤ راك	١:٤٨٧	٣:٦٨٤	١٨٢ راك
			٢:٤٨٧	٣:٦٨٤	

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.	م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
٣:٤٨٧	-		٢:٥٠٠	١:٦٩٦	
٤:٤٨٧	-		١´٢:٥٠٠	١:٦٩٦	
٥:٤٨٧	-		٢´٢:٥٠٠	٢:٦٩٧	
١:٤٨٨	٣:٦٨٤	١٨٣و١٨٦رأك	٣´٢:٥٠٠	٢:٦٩٧	
٢:٤٨٨	٤:٦٨٤		٤´٢:٥٠٠	٣:٦٩٧	
٣:٤٨٨	-		٣:٥٠٠	٣:٦٩٧	
٤:٤٨٨	-		٤:٥٠٠	٧٠٠	
١:٤٨٩	١:٦٨٦	١٨٨و١٨٩رأك	١:٥٠١	-	-
٢:٤٨٩	١:٦٨٦		٢:٥٠١	٧٠٠	-
٤٩٠	٣:٦٨٦		٣:٥٠١	٧٠٠	
٤٩١	٦٨٧	١٨٩ رأك	٤:٥٠١	-	
١:٤٩٢	١:٦٩١	١٩٠ رأك	٥٠٢	٧٠١	-
٢:٤٩٢	٢:٦٩١		١:٥٠٣	١:٧٠٢	-
١:٤٩٣	٦٩٢	١٩١	٢:٥٠٣	٢:٧٠٢	
٢:٤٩٣	١:٦٩٠		١:٥٠٤	-	٣١٢ رأك
١:٤٩٤	٦٩٣	١٩٢ رأك			٣١٤ رأك
٢:٤٩٤	٦٩٣		٢:٥٠٤	-	
٤٩٥	٢:٦٦٥	١٩٥ و١٩٦ رأك	١:٥٠٥	٥٨٩	٣١٢ رأك
					٣١٤ رأك
١:٤٩٦	٢:٦٨٨	١٨٤ رأك	٢:٥٠٥	-	
٢:٤٩٦	٢:٦٨٨		١´٢:٥٠٥	٥٨٩	
١:٤٩٧	١:٦٩٤	-	٢´٢:٥٠٥	-	
١´١:٤٩٧	١´١:٦٩٤		٣´٢:٥٠٥	٥٨٩	
٢´١:٤٩٧	٢´١:٦٩٤		٣:٥٠٥	٢:٥٨٨	
٢:٤٩٧	٢:٦٩٤		١:٥٠٦	٥٧٩	١٣ رأك
١:٤٩٨	٧٠٣	-	٢:٥٠٦	-	١٣ رأك
٢:٤٩٨	٧٠٣		٣:٥٠٦	-	١٣ رأك
٣:٤٩٨	-		١:٥٠٧	٥٨٤	١٤ رأك
٤٩٩	-	-	٢:٥٠٧	٥٨٤	١٤ رأك
١:٥٠٠	١:٦٩٩	-	١:٥٠٨	٦٢١	٤:٣١٤رأك

التشريعات الدينية

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.	م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
٢:٥٠٨	٥٨١ و٥٨٥	١:١٥ راك	١:٥٢٢	٢:٦٤٧	٨٧ راك
٣:٥٠٨	-	٢:١٥ راك	٢:٥٢٢	٣:٦٤٧	
١:٥٠٩	١:٦٠٩	١٧ راك	١:٥٢٣	١:٦٤٨ و٢	٨٨ و٨٩ راك
		١٩ و٢٠ راك		و١:٦٤٩	
٢:٥٠٩	-		٢:٥٢٣	٣:٦٤٨	
٥١٠	١:٦١٦ و٢	١٧ راك	١:٥٢٤	١:٦٥١	٩٢ و٩٧ راك
		١٩ و٢٠ راك	٢:٥٢٤	٢:٦٥١	
١:٥١١	١:٥٩٦	٢٦ راك	٣:٥٢٤	٢:٦٥٠	
		٧٠ راك	٤:٥٢٤	-	
٢:٥١١	٢:٥٩٦		١:٥٢٥	١:٦٥٠	١٠١ و١٠٥
١:٥١٢	١:٦٣١	-			راك
٢:٥١٢	٣:٦٣١			٢:٦٥٢ و٥	
١:٥١٣	٦٢٣	٣١ راك		١:٦٥٣ و٢	
٢:٥١٣	٦٢٣		٢:٥٢٥	١:٦٦٨	
١:٥١٤	١:٦٢٤	٣٢ و٣٣ راك	١:٥٢٦	٦٥٥	١١٠ راك
٢:٥١٤	٣:٦٢٤		٢:٥٢٦	٦٥٥	
٣:٥١٤	٢:٦٢٤		٥٢٧	٦٥٦	١٠٦ راك
١:٥١٥	١:٦٢٥	٣٤ و٣٥ راك	١:٥٢٧	٢:٦٥٦	
٢:٥١٥	٣:٦٢٥		٢:٥٢٧	٣:٦٥٦ و٥	
٣:٥١٥	٦٢٦		٣:٥٢٧	٤:٦٥٦	
١:٥١٦	١:٦٣٦	٤٨ راك	٤:٥٢٧	-	
٢:٥١٦	١:٦٣٦		٥٢٨	-	١١٠ راك
٣:٥١٦	-		١:٥٢٩	-	١١٥ و١١٦
١:٥١٧	١:٦٤٣ و١	٧٠ و٧٤ راك			و١١٩ راك
٢:٥١٧	-		٢:٥٢٩	-	
٥١٨	٢:٥٩٧	٧١ و٧٣ راك	٣:٥٢٩	٣:٦٦٨	
٥١٩	٦٤١ و٦٤٢	٧٥ راك	٤:٥٢٩	٢:٦٦٨	
	و١:٦٤٥ و٢		٥:٥٢٩	٢:٦٣٩ و٣	
٥٢٠	-	٨٥ راك	٦:٥٢٩	-	١٢٠ راك
٥٢١	١:٦٤٧	-	٥٣٠	١:٦٦٨	-

التشريعات الدينية

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.	م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
٥٣١	٦٥٤	-	٢:٥٤٤	١:٦٨٤	
٥٣٢	٢:٦٥٨	١٠٦ راك	٣:٥٤٤	١:٦٨٤	
٥٣٣	-	-	٤:٥٤٤	-	
٥٣٤	-	-	١:٥٤٥	٢:٦٨٤و٤	١٨٣ راك
١:٥٣٤	-			١:٦٨٥	
٢:٥٣٤	-		٢:٥٤٥	٢:٦٨٤	١٨٤ راك
٣:٥٣٤	-			٢:٦٨٥	
١:٥٣٥	-	-	٣:٥٤٥	٢:٦٨٤	١٨٥ راك
٢:٥٣٥	-		٤:٥٤٥	-	
١:٥٣٦	١:٦٥٩و٢	١٢٣ و١٣٠	١:٥٤٦	١:٦٨٨	١١١ و١٨٧ راك
		راك	٢:٥٤٦	٢:٦٨٨	
٢:٥٣٦	٣:٦٥٩			١:٦٩٠	
١:٥٣٧	١:١٠١٩و٢	١٣١ و١٣٤	١:٥٤٧	١:٦٨٩	١١ و١٨٧ راك
		راك	٢:٥٤٧	٢:٦٨٩	
٢:٥٣٧	١٠٢١		٣:٥٤٧	٣:٦٨٩	
١:٥٣٨	-	١٣٨ راك	١:٥٤٨	١:٦٨٦و٣	-
		١٥٧ راك	٢:٥٤٨	-	
٢:٥٣٨	-		١:٥٤٩	١:٦٩١	١٩٠ راك
٣:٥٣٨	١:٦٣٠		٢:٥٤٩	٢:٦٩١	
	٦٦٤		٢:٥٤٩و١	-	
١:٥٣٩	٢:٦٣٠	٥٠ و٦٢ و١٣٨	٢:٥٤٩و٢	٢:٦٩١	
		راك	٣:٥٤٩	١:٦٩٠	
٢:٥٣٩	٣:٦٣٠			٦٩٢و٦٩٣	
٥٤٠	١:٦٦٩	١٣٩ راك	٥٥٠	٢:٦٦٥	١٩٥ و١٩٦ راك
٥٤١	١:٦٦٧	١٤٨ و١٥٣راك	٥٥١	١:٦٩٤و٢و٤	-
٥٤٢	-	١٥٤ راك		١:٦٩٦	
٥٤٣	١:٦٨١	١٥٥		٦٩٧و٧٠٣	
		١٧٩ و١٨١ راك	١:٥٥٢	-	١٩٩ و٢٠١ راك
١:٥٤٤	١:٦٨٤	١٨٢	٢:٥٥٢	-	
		١٨٣ و١٨٦ راك	٢:٥٥٢و١	١:٦٩٦	

التشريعات الدينية

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.	م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
٢:٥٥٢	-		٥٦٦	١:٧١٧	-
٣:٥٥٢	-		١:٥٦٧	١:٦٣٤	-
٣:٥٥٢	٧٠٠		٢:٥٦٧	٢:٥٦٧	
٥٥٣	١:٦٩٩	٢٠٢ و٢١٩ رأك	١:٥٦٨	٧٢٠	-
١:٥٥٤	-	٢٢٣ و٢٢٤ رأك	٢:٥٦٨	٧٢٩	-
٢:٥٥٤	-		٥٦٩	-	-
٣:٥٥٤	-		٥٧٠	١:٦٠٣	-
٥٥٥	٢:٥٩٠	-		١:٦٠٤	
٥٥٦	-	٢٢٥ رأك	٥٧١	٦٠٥	-
٥٥٧	-	٢٢٦ رأك	٥٧٢	١:٧٣١	-
١:٥٥٨	١:٦٣٤	٢٢٧ رأك	١:٥٧٣	٣:٣٠١	-
٢:٥٥٨	١:٦٣٥		٢:٥٧٣	٣٢:٢٩٩	-
٣:٥٥٨	-		٥٧٤	١:٣٠١	-
١:٥٥٩	-	٢٢٨ رأك	١:٥٧٥	١:٣١٢	٥٣٣ ط ش أ
٢:٥٥٩	-		١١:٥٧٥	٣١:٣١٢	
١:٥٦٠	-	٢٢٨ رأك	١:٥٧٥و٢	-	
٢:٥٦٠	-		١:٥٧٥و٣	١١:٣١٢	
٥٦١	-	٢٢٩ و٢٣٠ رأك	٢:٥٧٥	٢:٣١٢	
١:٥٦٢	-	٢٣١ رأك	١:٥٧٦	١:٣٠٤	٥٣٥ و٥٣٦ ط ش أ
٢:٥٦٢	-				
٣:٥٦٢	-		٢:٥٧٦	٣١٤	
٤:٥٦٢	-		١:٥٧٧	١:٣٠٥	٥٣٢ ط ش أ
١:٥٦٣	٧١٠	-	٢:٥٧٧	٢:٣٠٥	
١١:٥٦٣	٦١٢		١:٥٧٨	١:٣٠٧	٥٤٠-٥٤٤ ط ش أ
١:٥٦٣و٢	١:٧١٣				
١:٥٦٣و٣	٧١٤		٢:٥٧٨	٢:٣٠٧	
١:٥٦٣و٤	٧١١		٣:٥٧٨	٣:٣٠٧	
٢:٥٦٣	-		٥٧٩	-	-
٥٦٤	٢:٥٩٠	-	٥٨٠	٢١:٣١٦	٥٤١ ط ش أ
٥٦٥	٣:٢٦٦	-	٥٨١	٣٠٨	٥٤٤ ط ش أ

التشريعات الدينية

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.	م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
٥٨٢	١:٣١٩	٥٣٩ ط ش أ	٢:٥٩٧	٢:٧٤٩	
١:٥٨٣	١:٣٢٠	٥٣٢ ط ش أ	٣:٥٩٧	٣:٧٤٩	
٢:٥٨٣	–	٥٤٧ ط ش أ	٥٩٨	٧٥٠	–
١´٢:٥٨٣	–		٥٩٩	٧٥٢	–
٢´٢:٥٨٣	٢:٣٢٠		٦٠٠	٧٥٣	–
١:٥٨٤	٧٨١	–	٦٠١	–	–
٢:٥٨٤	–		٦٠٢	–	–
١:٥٨٥	–	–	٦٠٣	–	–
٢:٥٨٥	–	–	٦٠٤	–	–
٣:٥٨٥	٢:٧٩١	–	٦٠٥	–	–
٤:٥٨٥	–	–	١:٦٠٦	–	–
٥٨٦	٢:٧٤٨	–	٢:٦٠٦	–	
١:٥٨٧	١´٢:٧٨٨	–	٣:٦٠٦	–	
٢:٥٨٧	–		٦٠٧	–	–
٣:٥٨٧	٣:٧٨٨		٦٠٨	–	–
٥٨٨	٢:١١١	–	٦٠٩	١:٧٧٢	–
٥٨٩	–	–	١:٦١٠	٧٦٣	–
٥٩٠	٧٨٦	–	٢:٦١٠	٧٦٤	–
٥٩١	–		٣:٦١٠	٧٦٤	–
١:٥٩١	–	–	٤:٦١٠	٧٦٦	–
٢:٥٩١	–	–	٦١١	–	–
١:٥٩٢	–	–	١:٦١٢	٧٦٥	–
٢:٥٩٢	–		٢:٦١٢	٧٦٥	
١:٥٩٣	–	–	٦١٣	–	–
٢:٥٩٣	–		١:٦١٤	١:٧٦٧	–
٥٩٤	–	–	٢:٦١٤	٢:٧٦٧و٤	
١:٥٩٥	١:٧٤٧	–	٣:٦١٤	–	
٢:٥٩٥	٢:٧٤٧		٤:٦١٤	١:٧٦٧	
٥٩٦	–	–	٦١٥	٧٧٠	–
١:٥٩٧	١:٧٤٩	–	١:٦١٦	١:٧٦٨	–

التشريعات الدينية

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.	م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
٢:٦١٦	٢:٧٦٨		١:٦٣٣	–	–
٦١٧	٧٧٣	–	٢:٦٣٣	٧٩٨	
٦١٨	٢:٧٧٤	–	١:٦٣٤	–	–
٦١٩	–	–	٢:٦٣٤	–	
٦٢٠	–	–	٣:٦٣٤	٢:٨٠٦	
١:٦٢١	–	–	٦٣٥	١:٨٠٢ ٢	–
٢:٦٢١	–	–	١:٦٣٦	١:٨٠٤	–
٣:٦٢١	٢:٧٧٥	–	٢:٦٣٦	٨٠٥	–
١:٦٢٢	–	–	٦٣٧	–	–
٢:٦٢٢	٣:٧٧٥		١:٦٣٨	١:٦٣٨	–
١:٦٢٣	١:٧٧٥	–		١:٨٠٦	
٢:٦٢٣	–	–	٢:٦٣٨	٢:٦٨٣	
١:٦٢٤	٧٧٦	–	٦٣٩	٢:٨٠٣	–
٢:٦٢٤	٧٧٦	–		٢:٨٠٤	
٣:٦٢٤	٧٧٦	–	١:٦٤٠	٨٠٧	–
٦٢٥	–	–	٢:٦٤٠	٨١٤	–
٦٢٦	٧٦٩	–	٦٤١	–	–
١:٦٢٧	٢:٢٢٦	–	١:٦٤٢	٨٠٨	–
	١:٧٩٣		٢:٦٤٢	–	
	١١٣٦		٦٤٣	٢:٨١١	–
٢:٦٢٧	٢:٧٩٣	–	٦٤٤	٨١٢	–
٣:٦٢٧	٧٩٧		٦٤٥	٨١٣	–
١:٦٢٨	١:٧٩٤	–	٦٤٦	٨١٥	–
٢:٦٢٨	٢:٧٩٤		٦٤٧	–	–
٦٢٩	٧٩٥	–	١:٦٤٧	–	
١:٦٣٠	–	–	٢:٦٤٧	–	
٢:٦٣٠	–	–	٦٤٨	٨١٤	–
١:٦٣١	١:٧٩٦	–	٦٤٩	١:٨١٦	–
٢:٦٣١	١:٨٠٠	–	٦٥٠	٢:٨١٦	–
٦٣٢	١:٨٠٣	–	١:٦٥١	١:٨٢٢	–

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.	م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
٢:٦٥١	٣:٨٢٢		٣:٦٦٥	–	
١:٦٥٢	–	–	١:٦٦٦	–	–
٢:٦٥٢	١:٨٢٣ ٢´		٢:٦٦٦	٨٢٨	
٦٥٣	٢:٧٧٢	–	٣:٦٦٦	–	
٦٥٤	٢:٨٢٤	–	٦٦٧	٨٤٠	–
١:٦٥٥	٢:٨٢٥	–	١:٦٦٨	٢:٨٣٤	–
٢:٦٥٥	–	–	٢:٦٦٨	١:٨٣٨	
٣:٦٥٥	١:٨٢٥	–		١:٨٤٦	
١:٦٥٦	١:٨٢٦	–	٦٦٩	٨٤١	–
٢:٦٥٦	٣:٨٢٦	–	١:٦٧٠	–	–
١:٦٥٧	٢:٨٣٨	–	٢:٦٧٠	–	
٢:٦٥٧	٢:٨٣٨ ٣´		١:٦٧١	١:٨٤٤	–
٣:٦٥٧	٢:٨٢٦		٢:٦٧١	٢:٨٤٤	
٤:٦٥٧	–		٣:٦٧١	٣:٨٤٤	
١:٦٥٨	١:٨٢٧	–	٤:٦٧١	٤:٨٤٤	
٢:٦٥٨	٢:٨٢٧		٥:٦٧١	٥:٨٤٤	
٦٥٩	٣:٨٢٧	–	١:٦٧٢	١:٨٤٥	–
٦٦٠	١:٨٣١	–	٢:٦٧٢	٢:٨٤٥	
١:٦٦١	–	–	٦٧٣	٢:٨٣٧	–
٢:٦٦١	–		١:٦٧٤	١:٨٤٦	–
٣:٦٦١	–		٢:٦٧٤	٢:٨٤٦	
١:٦٦٢	١:٨٢٤	–	١:٦٧٥	٨٤٩	–
٢:٦٦٢	٨٣٢		٢:٦٥٧	١:٨٤٢	–
١:٦٦٣	٨٢٩	–	٦٧٦	٨٥٠	–
٢:٦٦٣	–		١:٦٧٧	١:٥٣٠	–
١:٦٦٤	١:٨٣٠	–		١:٨٦١	
٢:٦٦٤	١:٨٣٠ ٢´		٢:٦٧٧	٢:٨٦١	
٣:٦٦٤	٣:٨٣٠		١:٦٧٨	–	–
١:٦٦٥	٤:٨٢٧	–	٢:٦٧٨	٢:٣٨٣	
٢:٦٦٥	–		٦٧٩	٨٦٤	–

التشريعات الدينية

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.	م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
٦٨٠	٨٧١	–	٣:٦٨٩	٣:٨٧٧	
١:٦٨١	١:٨٦٨	–	٦٩٠	٨٧٨	–
١´١:٦٨١	٢´١:٨٦٨	–	٦٩١	٨٧٦	–
٢´١:٦٨١	١´١:٨٦٨	–	٦٩٢	٨٧٩	–
٢:٦٨١	٨٧٠	–	٦٩٣	١:٨٤٧	–
٣:٦٨١	٢:٨٥٢	–		٢:٨٨٠	
٤:٦٨١	٢:٨٦٨		٦٩٤	٨٨٢	–
٥:٦٨١	–	–	١:٦٩٥	٨٩٠	–
١:٦٨٢	١:٨٦٥	–		٨٩١	
٢:٦٨٢	٢:٨٦٥	–	٢:٦٩٥	–	
٦٨٣	–	–	١:٦٩٦	–	–
١:٦٨٤	٨٧٢	–	٢:٦٩٦	–	
٢:٦٨٤	٨٧٢		٣:٦٩٦	١:٨٨٦	
١:٦٨٥	١:٨٧٤	–		٨٨٧	
١´١:٦٨٥	٣´١:٨٧٤		٦٩٧	٢:٨٤٢	–
٢´١:٦٨٥	٣´١:٨٧٤		٦٩٨	٨٩٧	–
٣´١:٦٨٥	١´١:٨٧٤		١:٦٩٩	١:٩٠٠	–
٤´١:٦٨٥	١´١:٨٧٤		٢:٦٩٩	–	–
٥´١:٦٨٥	٥´١:٨٧٤		٣:٦٩٩	٨٩٨	–
٦´١:٦٨٥	٤´١:٨٧٤		١:٧٠٠	٩٠٢	–
٢:٦٨٥	٢´١:٨٧٤		٢:٧٠٠	٩٠٢	–
	٣´١:٨٧٤		٧٠١	–	–
٣:٦٨٥	٢:٨٧٤		٧٠٢	٩٠٨	–
١:٦٨٦	١:٨٦٧	–	١:٧٠٣	٩٠٣	–
٢:٦٨٦	٢:٨٥١	–	٢:٧٠٣	–	
١:٦٨٧	٢:٨٥٧	–	٧٠٤	–	–
٢:٦٨٧	١:٨٦٠	–	١:٧٠٥	٢:٩٣٢	–
٦٨٨	٨٧٥	–	٢:٧٠٥	٩٣٣	–
١:٦٨٩	١:٨٧٧	–	٧٠٦	٢´١:٩٢٤	–
٢:٦٨٩	٢:٨٧٧			و ٣:٩٢٤	

التشريعات الدينية

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.	م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
١:٧٠٧	٩٠٩ و٩٢٦	–	٢:٧٢١	٢:٩٦٢	
	و٩٢٩و٩٣١		١:٧٢٢	٩٦٥	–
	١:٩٣٢		٢:٧٢٢	١:٩٦٧	–
٢:٧٠٧	–		٣:٧٢٢	٢´١:٩٦٦´	–
٧٠٨	٢´١:٩٢٠´	–	٤:٧٢٢	٢:٩٦٧	–
	و١:٩٢١		١:٧٢٣	١:٩٦٨	–
١:٧٠٩	١:٩١٠	–	٢:٧٢٣	٣:٩٦٧	
٢:٧٠٩	٣:٢٣٠			و٢:٩٦٨	
	و٢:٩١٠		١:٧٢٤	١:٩٦٩	
٧١٠	١:٩١٣	–	٢:٧٢٤	٣:٩٦٧	
٧١١	٩١٦	–		و٢:٩٦٩	
٧١٢	٩١٥	–	٧٢٥	٩٧٦	–
١:٧١٣	٩١٨	–	١:٧٢٦	١:٩٧٤	–
٢:٧١٣	١:٩١٩	–	٢:٧٢٦	٢:٩٧٤´٤´	
١:٧١٤	٢´١:٩٣٤´	–	٣:٧٢٦	٩٧٥	
	و٢:٩٣٤		٧٢٧	–	–
	و٩٣٦		١:٧٢٨	–	–
٢:٧١٤	–		١´١:٧٢٨´	–	
١:٧١٥	١:٩٤٥	–	٢´١:٧٢٨´	–	
٢:٧١٥	و١:٩٤٥		٢:٧٢٨	–	–
٧١٦	٢:٩٤٥	–	٧٢٩	–	–
٧١٧	–	–	١:٧٢٩	–	
٧١٨	٩٥٩	–	٢:٧٢٩	–	
٧١٩	٩٨٩	–	٣:٧٢٩	–	
١:٧٢٠	٩٦٠	–	٧٣٠	٩٧٧	–
٢:٧٢٠	١:٩٦١	–	٧٣١	٩٨٢	–
١´٢:٧٢٠´	١´١:٩٦١´		١:٧٣٢	٩٨١	–
٢´٢:٧٢٠´	٢´١:٩٦١´		٢:٧٣٢	١:٩٧٨	
٣:٧٢٠	٢:٩٦١	–	١:٧٣٣	١:٩٨٣	–
١:٧٢١	١:٩٦٢	–	٢:٧٣٣	٢:٩٨٣	

التشريعات الدينية

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.	م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
١:٧٣٤	١:٩٨٤	–	٧٥١	١٠٢٠	–
٢:٧٣٤	٢:٩٨٤	–	٧٥٢	١٠٢١	–
٣:٧٣٤	٩٨٥	–	٧٥٣	١٠٢٣	–
١:٧٣٥	١:٩٨٦	–	٧٥٤	١٠٢٤	–
٢:٧٣٥	٢:٩٨٦		٧٥٥	١٠٣٠	–
١:٧٣٦	١:٩٦٤	–	٧٥٦	١٠٢٦	–
٢:٧٣٦	–		٧٥٧	١٠٣٨	–
١:٧٣٧	٩٩٨	–	١:٧٥٨	–	–
٢:٧٣٧	–		١´١:٧٥٨	١٠٣٣	–
٧٣٨	١٠٠١	–	٢´١:٧٥٨	١٠٢٩	–
١:٧٣٩	١:١٠٠٣	–	٣´١:٧٥٨	–	–
٢:٧٣٩	٣:٥٣٠		٤´١:٧٥٨	١٠٢٧	–
	و٢:١٠٠٣		٥´١:٧٥٨	–	–
٧٤٠	١٠٠٦	–	٦´١:٧٥٨	١:١٠٣١	–
٧٤١	٢´١:٩٩٩	–	٢:٧٥٨	١:١٠٢٥	–
٧٤٢	١:١٠٠٠	–	٣:٧٥٨	–	–
٧٤٣	١٠٠٨	–	١:٧٥٩	٢´١:١٠٣١	
٧٤٤	٢:١٠٠٩	–		و٣:١٠٣١	–
	و١٠١٢		٢:٧٥٩	٤:١٠٣١	–
٧٤٥	١٠١٣	–	١:٧٦٠	١:١٠٣٢	–
١:٧٤٦	١٠١٤	–	٢:٧٦٠	٣:١٠٣٢	
٢:٧٤٦	–		٧٦١	١٠٣٦	–
٧٤٧	١:١٠١٥	–	١:٧٦٢	١٠٤١	–
١:٧٤٨	١٠١٦	–		و١٠٤٢	
٢:٧٤٨	٢:١٠١٥	–	١´١:٧٦٢	١:١٠٤١	–
٧٤٩	١٠١٧	–	٢´١:٧٦٢	٢:١٠٤١	–
١:٧٥٠	١:١٠١٨	–	٣´١:٧٦٢	٣:١٠٤١	–
١´١:٧٥٠	١´١:١٠١٨		٤´١:٧٦٢	٤:١٠٤١	–
٢´١:٧٥٠	٢´١:١٠١٨		٥´١:٧٦٢	٥:١٠٤١	–
٢:٧٥٠	٢:١٠١٨		٦´١:٧٦٢	٦:١٠٤١	–

التشريعات الدينية

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.	م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
١:٧٦٢ ٧′	٢:١٠٤٢	–	٤:٧٧١	٢:١٠٥١	–
١:٧٦٢ ٨′	٣:١٠٤٢	–	٧٧٢	١٠٣٩	–
٢:٧٦٢	–	–	٧٧٣	١٠١٠	–
٧٦٣	١:١٠٤٤ ٢′	–		١:١٠١١ ٢′	
١:٧٦٣	١:١٠٤٤ ٢′		١:٧٧٤	١:١٠٥٣	–
٢:٧٦٣	١:١٠٤٤ ٢′ ٣″		٢:٧٧٤	٢:١٠٥٣	
٣:٧٦٣	٢:١٠٤٤ ٢′		٧٧٥	١٠٥٤	–
٧٦٤	١٠٤٠	–	١:٧٧٦	١:١٠٥٥	١ ن ز
٧٦٥	١٠٤٥	–	٢:٧٧٦	٢:١٠٥٥	١ ن ز
٧٦٦	١٠٤٦	–		١١٣٤	
١:٧٦٧	٤:١٠٤٧	–	٣:٧٧٦	١٠٥٦	٢ ن ز
١:٧٦٧ ١′	١:١٠٤٧		٧٧٧	١١٣٥	٩٩ و١٠٠ن ز
١:٧٦٧ ٢′	٢:١٠٤٧ ١′		٧٧٨	١٠٥٨	٢٥ ن ز
٢:٧٦٧	٢:١٠٤٧ ٣′	–	٧٧٩	١٠٦٠	٣ ن ز
٣:٧٦٧	١٠٤٨	–	١:٧٨٠	١٠٥٩	٥ ن ز
١:٧٦٨	١:١٠٤٩	–	٢:٧٨٠	–	
٢:٧٦٨	٢:١٠٤٩		٢:٧٨٠ ١′	–	
٣:٧٦٨	٣:١٠٤٩		٢:٧٨٠ ٢′	–	
١:٧٦٩	١٠٥٠	–	٧٨١	–	–
١:٧٦٩ ١′	٢:١٠٥٠ ٣′		١:٧٨١	–	
١:٧٦٩ ٢′	٣:١٠٥٠		٢:٧٨١	–	
١:٧٦٩ ٣′	١:١٠٥٠		١:٧٨٢	١:١٠٦٢	٦ و٧ ن ز
١:٧٦٩ ٤′	١:١٠٥١		٢:٧٨٢	٢:١٠٦٢	
١:٧٦٩ ٥′	٢:١٠٥١		١:٧٨٣	١٠٦٣	
١:٧٦٩ ٦′	٢:١٠٥١		١:٧٨٣ ١′	١:١٠٦٣	١٠٢ ن ز
٢:٧٦٩	–			١١٣٦	
٧٧٠	٢:١٠٥٢ ٣′	–	١:٧٨٣ ٢′	٢:١٠٦٣	–
١:٧٧١	–	–	٢:٧٨٣	٢:١٠٦٥	٨ ن ز
٢:٧٧١	١٠٤٣	–	٣:٧٨٣	٤:١٠٦٣	٢٣ ن ز
٣:٧٧١	٢:١٠٥١	–	٧٨٤	١٠٦٧	١٠ ن ز

التشريعات الدينية

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.	م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
١:٧٨٥	١٠٦٦	٩ ن ز	٢:٧٩٧	٢:١٠٨٠	
٢:٧٨٥	١٠٦٨		٧٩٨	١٠٨١	٣٦ ن ز
٧٨٦	١٠٦٩	١٧ ن ز	٧٩٩	١٠٨٢	٣٧ ن ز
٧٨٧	١٠٧٠	١٩ ن ز	١:٨٠٠	١:١٠٨٣	٥٧ ن ز
٧٨٨	–	٢٠ و٢١ ن ز	٢:٨٠٠	٢:١٠٨٣	
٧٨٩	١:١٠٧١	٢٢ ن ز	١:٨٠١	١:١٠٨٤	٥٨ ن ز
١:٧٨٩	١:١٠٧١′١		٢:٨٠١	٢:١٠٨٤	
٢:٧٨٩	١:١٠٧١′٢		٣:٨٠١	٣:١٠٨٤	
٣:٧٨٩	١:١٠٧١′٣		١:٨٠٢	١:١٠٨٥	٥٩ ن ز
٤:٧٨٩	١:١٠٧١′٦		٢:٨٠٢	٢:١٠٨٥	
٥:٧٨٩	–		١:٨٠٣	١:١٠٨٦	٦٠ و٦١ ن ز
٦:٧٨٩	١:١٠٧١′٤		٢:٨٠٣	٣:١٠٨٦	
	٢:١٠٧١		٣:٨٠٣	٢:١٠٨٦	
١:٧٩٠	١٠٧٣	٢٦ ن ز	٨٠٤	١٠٨٧	٦٢ ن ز
٢:٧٩٠	–		٨٠٥	١٠٨٨	٦٣ ن ز
٧٩١	١٠٧٤	٢٧ ن ز	٨٠٦	١٠٨٩	٦٤ ن ز
٧٩٢	٢:١٠٧٥	–	١:٨٠٧	١:١٠٩٠	٦٥:٢′٣ ن ز
٧٩٣	١٠٧٦	٣٠ ن ز	٢:٨٠٧	٢:١٠٩٠	
١:٧٩٤	١:١٠٧٧	٢٩ ن ز	١:٨٠٨	١:١٠٩١	٦٦ ن ز
٢:٧٩٤	٢:١٠٧٧		٢:٨٠٨	٢:١٠٩١	
١:٧٩٥	١:١٠٧٨	٣٢ ن ز	٣:٨٠٨	٤:١٠٩١	
١:٧٩٥′١	١:١٠٧٨′١٢		٤:٨٠٨	٣:١٠٩١	
١:٧٩٥′٢	١:١٠٧٨′٢٢		١:٨٠٩	١٠٩٢	٦٧ ن ز
١:٧٩٥′٣	١:١٠٧٨′٢٢		٢:٨٠٩	–	
٢:٧٩٥	١:١٠٧٨′٢١		١:٨١٠	١٠٩٣	٦٩ ن ز
٣:٧٩٥	٣:١٠٧٨		١:٨١٠′١١	١٠٩٣	
١:٧٩٦	١:١٠٧٩	٣٣ و٣٤ ن ز	١:٨١٠′٢١	١٠٩٣	
٢:٧٩٦	٢:١٠٧٩′٣		١:٨١٠′٣١	١٠٩٣	
٣:٧٩٦	٤:١٠٧٩		٢:٨١٠	١٠٩٣	
١:٧٩٧	١:١٠٨٠	٣٥ ن ز	١:٨١١	–	٧٠ ن ز

التشريعات الدينية

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.	م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
٢:٨١١	-		٣:٨٢٩	-	
٨١٢	١٠٩٤	٧١ ن ز	١:٨٣٠	١:١١١١	٨٧ ن ز
٨١٣	١١٢٤	٥٠ ن ز	٢:٨٣٠	١:١١١١	
٨١٤	١١٢٥	٥١ ن ز	٣:٨٣٠	٢:١١١١	
١:٨١٤	١:١١٢٥		١:٨٣١	١١١٥	٨٨ ن ز
٢:٨١٤	٢:١١٢٥		١:٨٣١′	١١١٥	
٣:٨١٤	٣:١١٢٥		١:٨٣١″	١١١٥	
٨١٥	١١٢٦	-	١:٨٣١‴	-	
٨١٦	١١٢٨	٥٣ ن ز	٢:٨٣١	-	
١:٨١٧	٢:١٠٥٧	٧٢ ن ز	١:٨٣٢	١:١١١٦	٨٩ ن ز
٢:٨١٧	١:١٠٥٧		١:٨٣٢′	١:١١١٦′	
٨١٨	١٠٩٥	-	١:٨٣٢″	٢:١١١٦	
١:٨١٨	١:١٠٩٥		٢:٨٣٢	٢:١١١٦	
٢:٨١٨	٢:١٠٩٥		٣:٨٣٢	-	
٣:٨١٨	٣:١٠٩٥		١:٨٣٣	-	-
٨١٩	١:١٠٩٦	٧٣ ن ز	٢:٨٣٣	-	
١:٨٢٠	١:١٠٩٧	٧٤ ن ز	١:٨٣٤	١١١٧	٩٠ ن ز
٢:٨٢٠	٢:١٠٩٧			١:١١٢٧	
٨٢١	١٠٩٨	-	٢:٨٣٤	١:١١٢٧	-
٨٢٢	١٠٩٩	٧٥ ن ز	٨٣٥	-	-
٨٢٣	١١٠٠	٧٦ ن ز	٨٣٦	١١١٩	٩١ ن ز
١:٨٢٤	١:١١٠١	٧٧ ن ز	١:٨٣٧	١:١١٠٤	٧٩ ن ز
٢:٨٢٤	٢:١١٠١		٢:٨٣٧	١:١١٠٥	٨٠ و٨١ ن ز
٨٢٥	١١٠٣	٧٨ ن ز	١:٨٣٨	١:١١١٨′	٩٧ و٩٨ ن ز
٨٢٦	١:١١٠٢	٨٣ ن ز	٢:٨٣٨	-	
٨٢٧	١١٠٧	٨٤ ن ز	٨٣٩	٣:١١٢٧	-
١:٨٢٨	١:١١٠٨	٨٥ ن ز	١:٨٤٠	١١٣٠	٩٣ و٩٦ ن ز
٢:٨٢٨	٢:١١٠٨			١:١١٣١′	
١:٨٢٩	١١٠٩	٧٩ ن ز	٢:٨٤٠	١١٣٢	
٢:٨٢٩	١١١٠		٣:٨٤٠	١١٣٣	

التشريعات الدينية

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.	م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
١:٨٤١	١:١١٢١ ٣	-	١:٨٥٦	١:١١٤٥	١١١ ن ز
٢:٨٤١	١:١١٢٢ ٢		٢:٨٥٦	٢:١١٤٥	
٣:٨٤١	٢:١١٢١		٣:٨٥٦	٣:١١٤٥	
٨٤٢	١١٢٣	-	٨٥٧	١١٤٦	١١٢ ن ز
١:٨٤٣	١:١١٥٦	١٢٢ ن ز	١:٨٥٧	١:١١٤٦	
٢:٨٤٣	٢:١١٥٦		٢:٨٥٧	١:١١٤٦	
٨٤٤	١١٥٧	-	٣:٨٥٧	٢:١١٤٦	
١:٨٤٥	١:١١٥٨	-	٨٥٨	١١٤٧	-
٢:٨٤٥	٢:١١٥٨		١:٨٥٩	١:١١٤٨	١١٤ ن ز
١:٨٤٦	١:١١٥٩	١٢٥ ن ز	٢:٨٥٩	٢:١١٤٨	
٢:٨٤٦	٢:١١٥٩		٣:٨٥٩	٣:١١٤٨	
٣:٨٤٦	٣:١١٥٩		٨٦٠	١١٤٩	-
٨٤٧	١١٦٠	١٢٦ ن ز	٨٦١	١١٥٠	١١٦ ن ز
١:٨٤٨	١:١١٦١	-	٨٦٢	١١٤٢	١٠٨ ن ز
٢:٨٤٨	٢:١١٦١		١:٨٦٣	١:١١٥٢	١١٨ و١١٩ ن ز
١:٨٤٩	١١٦٤	٨٤٩	٢:٨٦٣	٢:١١٥٢	
٢:٨٤٩	٣:١١٦١		٣:٨٦٣	٣:١١٥٢	
	١١٦٤		١:٨٦٤	١:١١٥٣	١٢٠ ن ز
١:٨٥٠	١:١١٦٣	١٢٨ و١٢٩ ن ز	٢:٨٦٤	-	
٢:٨٥٠	٢:١١٦٣	١٢٨ ن ز	٣:٨٦٤	٢:١١٥٣	
١:٨٥١	١:١١٦٢	-	٨٦٥	١١٥٤	١٢١ ن ز
٢:٨٥١	٢:١١٦٢		٨٦٦	١١٥٥	-
٨٥٢	١:١١٦٥ ٢	١٣٠ ن ز	١:٨٦٧	١١٦٦	-
٨٥٣	١١٤١	١٠٧ ن ز	٢:٨٦٧	١:١١٦٧ ٢	
١:٨٥٤	١:١١٤٣	١٠٩ ن ز	٨٦٨	-	-
٢:٨٥٤	٢:١١٤٣		٨٦٩	١٢١٤	-
١:٨٥٥	١:١١٤٤	١١٠ ن ز	٨٧٠	١:١٢١٥	-
١:٨٥٥ ١	١:١١٤٤ ١		١:٨٧١	٢:١٢١٧	-
١:٨٥٥ ٢	١:١١٤٤ ٢		٢:٨٧١	١٢٠٧	-
٢:٨٥٥	٢:١١٤٤			١٢٠٨	

التشريعات الدينية

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.	م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
١:٨٧٢	١٢١٠	–	٨٨٥	١١٨٧	–
	١:١٢٢٠		٨٨٦	١١٨٨	–
٢:٨٧٢	١´٢:١٢٢٠	–	١:٨٨٧	٣:١١٩٠	–
١:٨٧٣	١:١٢٢٢	–	٢:٨٨٧	١١٨٩	
٢:٨٧٣	٢:١٢٢٢		١:٨٨٨	١:١١٩٠	–
١:٨٧٤	–	–	٢:٨٨٨	٣´٢:١١٩٠	
٢:٨٧٤	١´٢:١٢٤٠		٣:٨٨٨	–	
٣:٨٧٤	١٢٤٢	–	١:٨٨٩	١:١١٩١	–
٤:٨٧٤	١:١٢٤١	–	٢:٨٨٩	٢:١١٩١	
٨٧٥	١´٢:١١٧٦	–	٣:٨٨٩	٣:١١٩١	–
	١:١١٨٣		٤:٨٨٩	١:١١٩٢	–
١:٨٧٦	٣:١١٨٣	–	٨٩٠	١١٩٣	–
٢:٨٧٦	٢:١١٨٣	–	٨٩١	١١٩٤	–
٣:٨٧٦	٣:١١٧٦	–	٨٩٢	١١٩٥	–
٨٧٧	١´١:١١٨٤	–	١:٨٩٣	١١٩٦	–
	٣´٢:١١٨٤		١´١:٨٩٣	٢´١:١١٩٦	
١:٨٧٨	١١٨١	–	٢´١:٨٩٣	١:١١٩٦	
٢:٨٧٨	١١٨١		٣´١:٨٩٣	٢:١١٩٦	
٨٧٩	١١٨٢	–	٢:٨٩٣	–	
١:٨٨٠	١:١٢٤٤	–	٨٩٤	١١٩٨	–
٢:٨٨٠	–	–	٨٩٥	١:١١٩٩	–
٣:٨٨٠	٢´١:١٢٤٦	–	٨٩٦	–	–
١:٨٨١	١٢٤٧	–	٨٩٧	–	–
٢:٨٨١	١:١٢٤٨	–	١:٨٩٨	–	–
٣:٨٨١	١:٩٢٠	–	٢:٨٩٨	–	
٤:٨٨١	١٢٤٧	–	٣:٨٩٨	–	
٨٨٢	١٢٥١	–	٨٩٩	–	–
١:٨٨٣	–	–	١:٩٠٠	–	–
٢:٨٨٣	–		٢:٩٠٠	–	
٨٨٤	١١٨٦	–	٩٠١	–	–

التشريعات الدينية

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.	م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
٩٠٢	١:٧٥٥	-	٢:٩١٨	٣:١٠٨	
٩٠٣	-	-	١:٩١٩	١:١٠٩	١:٢٥ ٢ ط ش أ
١:٩٠٤	٢:٧٥٥	-	٢:٩١٩	٢:١٠٩	٢:٢٥ ٢
٢:٩٠٤	-	-			٦٨ ط ش أ
٣:٩٠٤	-	-	٩٢٠	٢:١١٣	٢٧ ط ش أ
٩٠٥	-	-		١:١١٥	
٩٠٦	-	-	١:٩٢١	١:١١٤	٢:٢٨ ط ش أ
٩٠٧	-	-	٢:٩٢١	-	-
٩٠٨	-	-	٣:٩٢١	٣:١١٤	-
١:٩٠٩	١:٩٧	١٧ و١ ط ش أ	١:٩٢٢	١١٧	-
٢:٩٠٩	٢:٩٧	٣:١٧ و١ ٢	٢:٩٢٢	-	
		ط ش أ	٢:٩٢٢ ١	-	
٣:٩٠٩	٩٩		٢:٩٢٢ ٢	-	
١:٩١٠	١:٩٨	١٨ ط ش أ	٢:٩٢٢ ٣	-	
٢:٩١٠	٢:٩٨		٢:٩٢٢ ٤	-	
٩١١	١٠٠	٣٠٤ ر أ ك	٢:٩٢٢ ٥	-	
١:٩١٢	١:١٠٢	١:٢٠ ٢ ط ش أ	٣:٩٢٢	-	
٢:٩١٢	٢:١٠٢		٩٢٣	٢:١١٥	٢:٢٨ ط ش أ
٩١٣	١٠٣	-	٩٢٤	١١٩	١:٢٩ ٢ ط ش أ
٩١٤	١٠٤	١:٢١ ط ش أ	١:٩٢٤	٢:١١٩	
١:٩١٥	١:١٠٥	٢:٢١ ٣ ط ش أ	٢:٩٢٤	٣:١١٩	
٢:٩١٥	٢:١٠٥		٣:٩٢٤	-	
١:٩١٦	١:١٠٧	٢٢ ط ش أ	٩٢٥	٢:١٢٠	٢:٣٠ ط ش أ
٢:٩١٦	٣:١٠٧		١:٩٢٦	-	١:٣١ و٢ ط ش أ
٣:٩١٦	٢:١٠٧		٢:٩٢٦	-	
٤:٩١٦	-		٣:٩٢٦	-	
٥:٩١٦	-		١:٩٢٧	١:١٢٠	١:٣٠ ط ش أ
٩١٧	١٠٦	٢٣ ط ش أ	٢:٩٢٧	-	
٩١٨	١:١٠٨	٢٤ ط ش أ	٩٢٨	١:٩٢٨-	-
١:٩١٨	٢:١٠٨		٢:٩٢٨	-	

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.	م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
٣:٩٢٨	-		١:٩٤٣	١:١٥٣	٥١ ط ش أ
٩٢٩	١٢٢	٢٣٧ ر أ ك	٢:٩٤٣	٢:١٥٣	
٩٣٠	١٢٣	٢٣٨ ر أ ك	٣:٩٤٣	٣:١٥٣	
١:٩٣١	١:١٢٤	٢٠٠ ق م	٩٤٤	١٥٤	٩٩ ط ش أ
٢:٩٣١	٢:١٢٤		٩٤٥	١٥٥	١٠٠ ط ش أ
١:٩٣٢	١:١٢٥	٣٢ ط ش أ	٩٤٦	٣:١٤٩	٨٨ ط ش أ
٢:٩٣٢	٢:١٢٥		١:٩٤٧	١٦٥	١٠٣ و١٢٠
٩٣٣	١٢٦	٣٣ ط ش أ			ط ش أ
١:٩٣٤	١:١٢٧	٣٥ و٣٦ط ش أ	٢:٩٤٧	-	
٢:٩٣٤	٢:١٢٧		١:٩٤٨	١:١٦٦	١٠٤ ط ش أ
١´٢:٩٣٤´	١´٢:١٢٧´		٢:٩٤٨	٢:١٦٦	
٢´٢:٩٣٤´	٢´٢:١٢٧´		٣:٩٤٨	٣:١٦٦	
٣´٢:٩٣٤´	٢´٢:١٢٧´		١:٩٤٩	١:١٦٧	١٠٥ و١١٠
٣:٩٣٤	-				ط ش أ
٤:٩٣٤	٣:١٢٧		٢:٩٤٩	٢:١٦٧	
٩٣٥	١٢٨	٣٤ ط ش أ	٩٥٠	١٦٨	١٠٦ ط ش أ
١:٩٣٦	١:١٤٥	٣٠٥ ر أ ك	٩٥١	١٦٩	١٠٧ ط ش أ
٢:٩٣٦	٢:١٤٥		٩٥٢	١٧٠	١٠٨ ط ش أ
٣:٩٣٦	١٤٨		١:٩٥٣	١:١٧١	١٠٩ ط ش أ
١:٩٣٧	-	-	١´١:٩٥٣´	١´١:١٧١´	
٢:٩٣٧	-		٢´١:٩٥٣´	٢´١:١٧١´	
٩٣٨	١٤٦	٨٨ ط ش أ	٣´١:٩٥٣´	٤´١:١٧١´	
٩٣٩	١٤٧	٨٩ ط ش أ	٢:٩٥٣	٢:١٧١	
١:٩٣٩	١٤٧		١:٩٥٤	١:١٧٢	١١١ ط ش أ
٢:٩٣٩	١٤٧		١´١:٩٥٤´	١´١:١٧٢´	
٣:٩٣٩	١٤٧		٢´١:٩٥٤´	٢´١:١٧٢´	
١:٩٤٠	١:١٤٩	٩٥ ط ش أ	٢:٩٥٤	٢:١٧٢	
٢:٩٤٠	٢:١٤٩		١:٩٥٥	١:١٧٣	١١٣ ط ش أ
٩٤١	-	٩٧ ط ش أ	٢:٩٥٥	٢:١٧٣	
٩٤٢	١٥٢	٩٨ ط ش أ	٣:٩٥٥	٣:١٧٣	

التشريعات الدينية

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.	م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
٤:٩٥٥	-		٩٦٨	١٨٨	١٢٧ ط ش أ
٥:٩٥٥	٤:١٧٣		٩٦٩	١:١٨٩	١٢٨ و١٢٩
١:٩٥٦	١:١١٩	١١٧ ط ش أ			و١٣١ و١٣١
	١٧٦				ط ش أ
٢:٩٥٦	١٧٦	-	١:٩٧٠	٣:١٨٩	-
١:٩٥٧	١:١٧٧	١١٧ و١١٨	٢:٩٧٠	٤:١٨٩	-
		ط ش أ	٣:٩٧٠	٢:١٨٩	-
٢:٩٥٧	١:١٧٧		٩٧١	٤:١٨٩	-
٣:٩٥٧	٢:١٧٧		١:٩٧٢	١:١٩٠	١٣٥ ط ش أ
٩٥٨	١٧٨	٣´٢:١١٨	٢:٩٧٢	٢:١٩٠	
		ط ش أ	٣:٩٧٢	٣:١٩٠	
١:٩٥٩	١:١٧٩	١١٩ ط ش أ	١:٩٧٣	١:١٩١	١٣٦ ط ش أ
٢:٩٥٩	٤:١٧٩		٢:٩٧٣	٢:١٩١	
١:٩٦٠	٢:١٧٩	١١٩ ط ش أ	١:٩٧٤	١٩٢	١٣٤ ط ش أ
٢:٩٦٠	٥:١٧٩	-	٢:٩٧٤	٤:١٩٣	-
٩٦١	١:١٨٠	١٢١ ط ش أ	١:٩٧٥	٢´١:١٩٣	١٣٤ ط ش أ
٩٦٢	١:١٨١	١٢٢ ط ش أ	٢:٩٧٥	٣:١٩٣	-
١:٩٦٣	١:١٨٢	١٢٣ ط ش أ	١:٩٧٦	١:١٩٤	١٣٠ ط ش أ
٢:٩٦٣	٢:١٨٢		١´١:٩٧٦	١´١:١٩٤	
٣:٩٦٣	٣:١٨٢		٢´١:٩٧٦	٢´١:١٩٤	
٤:٩٦٣	٤:١٨٢		١:٩٧٦	٣´١:١٩٤	
١:٩٦٤	١:١٨٣	١٢٤ ط ش أ	٢:٩٧٦	٢:١٩٤	
٢:٩٦٤	٢:١٨٣		٩٧٧	١٩٥	-
٣:٩٦٤	٣:١٨٣		٩٧٨	١:١٩٦	١٣٤ ط ش أ
١:٩٦٥	١:١٨٤	١٢٥ ط ش أ	١:٩٧٩	١:١٢٩	-
٢:٩٦٥	٢:١٨٤	-	٢:٩٧٩	٢:١٢٩	
٣:٩٦٥	١٨٦	-	١:٩٨٠	-	١٣٩ و١٤٣
٤:٩٦٥	١٨٥	-			ط ش أ
٩٦٦	٣:١٨٤	-	٢:٩٨٠	١٣٠	
٩٦٧	١٨٧	١٢٦ ط ش أ	١:٩٨١	١:١٣١	١٣٩ ط ش أ

التشريعات الدينية

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.	م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
٢:٩٨١	٢:١٣١		٩٩٦	١٧٣٢	–
١:٩٨٢	١:١٣٢	–	١:٩٩٧	١:١٧٣٧	–
٢:٩٨٢	٢:١٣٢		٢:٩٩٧	–	
١:٩٨٣	٣:١٣١	١٤٤ ط ش أ	١:٩٩٨	١:١٧٣٣	–
٢:٩٨٣	١:١٣٣	–	٢:٩٩٨	٣:١٧٣٣	
٣:٩٨٣	٢:١٣٣	–	١:٩٩٩	١:١٧٣٤ ٢´٣´	–
١:٩٨٤	١:١٣٤	٣٠٦ ر أ ك	٢:٩٩٩	٣:١٧٣٤ ١´٢´	
٢:٩٨٤	٢:١٣٤		١:١٠٠٠	١:١٧٣٦	–
٣:٩٨٤	١:١٣٤ ٢´		٢:١٠٠٠	٢:١٧٣٦ ٣´	
١:٩٨٥	١:١٣٥	–	٣:١٠٠٠	٤:١٧٣٦	
٢:٩٨٥	٢:١٣٥		١:١٠٠١	٢:١٧٣٧	–
٣:٩٨٥	٣:١٣٥		٢:١٠٠١	٢:١٧٣٧	
٩٨٦	١٣٦	١٤٢ ط ش أ	١:١٠٠١ ٢´١´	٢:١٧٣٧	
٩٨٧	٣:١٣٤	–	٢:١٠٠١ ٢´٢´	٢:١٧٣٧	
١:٩٨٨	١:١٣٧	١٤٠ ط ش أ	١٠٠٢	–	–
٢:٩٨٨	٢:١٣٧		١٠٠٣	١٧٣٨	–
٣:٩٨٨	٣:١٣٧		١٠٠٤	١٧٣٩	–
٤:٩٨٨	٤:١٣٧		١٠٠٥	–	–
٩٨٩	١٣٨	١٤١ ط ش أ	١٠٠٦	–	–
١:٩٩٠	٣:١٤٠	١٤٧ ط ش أ	١٠٠٧	١:١٢٥٤ ٢´	٢٣٢ و٢٣٣ر أ ك
٢:٩٩٠	١:١٤٠	–	١:١٠٠٨	١٢٧٣	٢٣٦ ر أ ك
٣:٩٩٠	٢:١٤٠	–	٢:١٠٠٨	١٢٥٦	٢٣٧ ر أ ك
١:٩٩١	١:١٤٣	١٥١ ط ش أ	١:١٠٠٩	١٢٥٥	٢٣٢ ر أ ك
٢:٩٩١	٢:١٤٣		٢:١٠٠٩	١:١٢٥٧	٢٣٢ ر أ ك
١:٩٩٢	١:١٤٢	١٤٩ ط ش أ	١٠١٠	١٢٥٩	٢٣٦ ر أ ك
٢:٩٩٢	٢:١٤٢		١٠١١	١٢٦٠	٢٣٩ ر أ ك
٩٩٣	–	١٥١ ط ش أ	١:١٠١٢	١٢٦٣	٢٢٤ ر أ ك
٩٩٤	١:١٤٤	١٥٢ ط ش أ	٢:١٠١٢	١٢٦٣	
٩٩٥	٢:١٤٤	١٥٣ ط ش أ	١:١٠١٣	١:١٢٦٤ ٢´	٢٤٥ ر أ ك
	٣:٥٩٦		٢:١٠١٣	–	

التشريعات الدينية

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.	م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
١٠١٤	١٢٦٦	-	٢:١٠٢٨ ٢	١٢٨٤:٢ ٣	
١٠١٥	١:١٢٦٥	١٧١-١٧١	٣:١٠٢٨ ٣	١٢٨٤:٢ ٤	
		و٢٤٠ ر أ ك	٤:١٠٢٨ ٤	١٢٨٤:٢ ٥	
١:١٠١٦	٣:١٢٦٧	٢٤٦ ر أ ك	٥:١٠٢٨ ٥	١٢٨٤:٢ ٦	
٢:١٠١٦	١:١٢٦٧		٦:١٠٢٨ ٦	١٢٨٤:٢ ٧	
٣:١٠١٦	٢:١٢٦٧		٢:١٠٢٨	١٢٨٤:٢ ٨	
١٠١٧	١٢٦٨	-	٨:١٠٢٨ ٨	١٢٨٤:٢ ٩	
١٠١٨	١٢٦٩	٢٤٨ ر أ ك	٣:١٠٢٨	١٢٨٤:٣	
١٠١٩	١٢٧٠	٢٤٩ ر أ ك	١٠٢٩	١٢٨٥	٢٨٥ ر أ ك
١:١٠٢٠	٢:١٢٨٤ ٢	٢٥٦ ر أ ك	١٠٣٠	١٢٨٦	٢٧٢ ر أ ك
٢:١٠٢٠	٢:١٢٨٤ ٢		١:١٠٣٠	١:١٢٨٦	
٣:١٠٢٠	-		٢:١٠٣٠	٢:١٢٨٦	
٤:١٠٢٠	-		١:١٠٣١	١:١٢٨٧	٢٧٣ ر أ ك
١:١٠٢١	١:١٢٧٤	٢٧٦ ر أ ك	٢:١٠٣١	٢:١٢٨٧	
٢:١٠٢١	٢:١٢٧٤		١٠٣٢	١٢٨٨	٢٧٥ ر أ ك
٣:١٠٢١	٣:١٢٧٤		١٠٣٣	١٢٨٩	٢٧٧ ر أ ك
١:١٠٢٢	١:١٢٧٦	٢٦١ ر أ ك	١٠٣٤	١٢٩٠	٢٧٨ ر أ ك
٢:١٠٢٢	٢:١٢٧٦		١:١٠٣٥	١٢٩١	٢٧٩ ر أ ك
١٠٢٣	١:١٢٧٩	٢٦٤ ر أ ك	١:١٠٣٥ ١	١٢٩٣:١ ١	
١:١٠٢٤	١:١٢٨١	٢٧٦ ر أ ك	٢:١٠٣٥ ٢	١٢٩٣:١ ٢	
٢:١٠٢٤	٢:١٢٨١		٣:١٠٣٥ ٣	١٢٩١	
٣:١٠٢٤	٣:١٢٨١		٢:١٠٣٥	٢:١٢٩٣	
١٠٢٥	١٢٨٣	٢٦٧ ر أ ك	١:١٠٣٦	١:١٢٩٢	١٨١ ر أ ك
١:١٠٢٥	١:١٢٨٣		١:١٠٣٦ ١	١:١٢٩٢	
٢:١٠٢٥	٢:١٢٨٣		٢:١٠٣٦ ٢	١:١٢٩٢	
١٠٢٦	٣:١٢٨٣	-	٣:١٠٣٦ ٣	١:١٢٩٢	
١٠٢٧	-	٢٦٨ ر أ ك	٢:١٠٣٦	-	
١:١٠٢٨	١:١٢٨٤	٢٦٩ ر أ ك	١:٢:١٠٣٦ ١	-	
٢:١٠٢٨	٢:١٢٨٤		٢:٢:١٠٣٦ ٢	-	
١:٢:١٠٢٨ ١	١:٢:١٢٨٤ ١		٣:٢:١٠٣٦ ٣	-	

التشريعات الدينية

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.	م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
٣:١٠٣٦	-		٢:١٠٤٨	١:١٣٠٤	٢٩٦ ر أ ك
٤:١٠٣٦	٢:١٢٩٢		٣:١٠٤٨	٢:١٣٠٤	٣٠٠ ر أ ك
١٠٣٧	-	٢٨٢ ر أ ك	١٠٤٩	١٣٠٥	٢٩٧ و٢٩٨
١:١٠٣٧	-				ر أ ك
٢:١٠٣٧	-		١٠٥٠	٢:١٣٠٦	٢٩٨ ر أ ك
٣:١٠٣٧	-		١:١٠٥١	١:١٣٠٧	٢٩٩ ر أ ك
١:١٠٣٨	٤:١٢٩٢	١:٢٨و٣و٤	٢:١٠٥١	٢:١٣٠٧	
		ر أ ك	١:١٠٥٢	١:١٣٠٨	٣٠١ ر أ ك
٢:١٠٣٨	٣:١٢٩٢		٢:١٠٥٢	٢:١٣٠٨	
١٠٣٩	-	-	٣:١٠٥٢	٣:١٣٠٨	
١٠٤٠	١٢٩٦	٢٨٤ ر أ ك	٤:١٠٥٢	٤:١٣٠٨	
١٠٤١	١٢٩٨	٢٩٠ ر أ ك	٥:١٠٥٢	٥:١٣٠٨	
١٠٤٢	١٢٩٥	٢٨٣ ر أ ك	٦:١٠٥٢	-	
		و٢٨٧ - ٢٨٨	١٠٥٣	١٣٠٩	-
		و٢٩١ - ٢٩٢	١:١٠٥٤	١:١٣١٠	٢٥٥ ر أ ك
		ر أ ك	٢:١٠٥٤	٢:١٣١٠	
١:١٠٤٣	١:١٢٩٩	٢٥١ ر أ ك	٣:١٠٥٤	٣:١٣١٠	
٢:١٠٤٣	٢:١٢٩٩		١:١٠٥٥	١:١٤٠٠	١ ق م
١٠٤٤	١٣٠٠	٢٥٢ ر أ ك	١'١:١٠٥٥	١'١:١٤٠٠	
١:١٠٤٥	١:١٣٠١	٢٥٣ ر أ ك	٢'١:١٠٥٥	٢'١:١٤٠٠	
٢:١٠٤٥	٢:١٣٠١		٢:١٠٥٥	٢:١٤٠٠	
٣:١٠٤٥	٣:١٣٠١		١٠٥٦	١٤٠٢	٤ ق م
١:١٠٤٦	١:١٣٠٢	٢٥٤ ر أ ك	١٠٥٧	١:١٤٠٣	-
٢:١٠٤٦	٢:١٣٠٢		١٠٥٨	١٤٠٤	١٤ ق م
٣:١٠٤٦	٣:١٣٠٢		١:١٠٥٩	١:١٤١٧	٣٢ و٧٧ ق م
١:١٠٤٧	١:١٣٠٣	٢٩٤ ر أ ك		١٤٤٢	
١'١:١٠٤٧	١'١:١٣٠٣		٢:١٠٥٩	٢:١٤١٧	
٢'١:١٠٤٧	٢'١:١٣٠٣		١:١٠٦٠	١:١٤٠٥	١٥ و٢٠٣ ق م
٢:١٠٤٧	٢:١٣٠٣		١'١:١٠٦٠	-	
١:١٠٤٨	-	٢٩٥ ر أ ك	٢'١:١٠٦٠	٣'١:١٤٠٥	

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.	م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
١:١٠٦٠ ٣	١:١٤٠٥ ١		١:١٠٦٨	–	٣٩ و٧٢ ق م
١:١٠٦٠ ٤	١:١٤٠٥ ٤		٢:١٠٦٨	–	
٢:١٠٦٠	١:١٤٠٥ ١	١٥ و٢٠٣ق م	٣:١٠٦٨	–	
٣:١٠٦٠	٢:١٤٠٥	١٥ و٢٠٣ق م	٤:١٠٦٨	–	
١٠٦١	٣:١٤٠٥ ٣	١٦ ق م	١:١٠٦٩	١:١٤٢٧	٥١ و٧٢ ق م
١:١٠٦٢	–	١٧ و١٨	٢:١٠٦٩	٣:١٤٢٧	
		و٧٣ ق م	١٠٧٠	–	–
٢:١٠٦٢	–		١٠٧١	١٤١٨	٣٤ ق م
٣:١٠٦٢	–		١٠٧٢	٢:١٤٠٦	٢١ ق م
٤:١٠٦٢	–			١٤٤٠	
٥:١٠٦٢	–		١:١٠٧٣	١:١٤٠٧	٢٢ ق م
١:١٠٦٣	–	١٩ و٧٣ق م	٢:١٠٧٣	٢:١٤٠٧	
٢:١٠٦٣	–		٣:١٠٧٣	٣:١٤٠٧	
٣:١٠٦٣	١:١٤٣٨		١٠٧٤	١٤٠٨	٢٤ ق م
٤:١٠٦٣	–		١:١٠٧٥	١:١٤٠٩	٢٦ ق م
١:١٠٦٣ ٤	–		٢:١٠٧٥	٢:١٤٠٩	
٢:١٠٦٣ ٤	–		١٠٧٦	١٤١٠	٢٧ ق م
٣:١٠٦٣ ٤	–		١:١٠٧٧	١:١٤١١	٢٨ ق م
٤:١٠٦٣ ٤	–		٢:١٠٧٧	٢:١٤١١	
٥:١٠٦٣ ٤	–		١٠٧٨	١٤١٢	٢٩ ق م
١:١٠٦٤	١:١٤٣٨	١:٧٢ ٤ ق م	١٠٧٩	١٤١٣	٢٣ ق م
٢:١٠٦٤	٢:١٤٣٨		١:١٠٧٩	١:١٤١٣	
١٠٦٥	١٤٤٣	٧٩ ق م	٢:١٠٧٩	٢:١٤١٣	
١:١٠٦٦	١:١٤١٩	٣٧ ق م	١٠٨٠	–	–
٢:١٠٦٦	٢:١٤١٩		١٠٨١	١٤١٤	٣٠ ق م
١:١٠٦٧	١:١٤٢٣	٣٨ و٧٢ ق م	١٠٨٢	١٤١٥	٣١ ق م
٢:١٠٦٧	–		١:١٠٨٣	١٤١٦	١٢٧ ق م
٣:١٠٦٧	–		٢:١٠٨٣	١٤١٦	
٤:١٠٦٧	١:١٤٢٣		٣:١٠٨٣	–	
٥:١٠٦٧	١:١٤٣٩		١:١٠٨٤	١:١٤٢٥	٤٦ ق م

التشريعات الدينية

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.	م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
١٬١:١٠٨٤	١٬١:١٤٢٥		١:١٠٩٣	١:١٤٢٨	٥٢ و٥٤ ق م
٢٬١:١٠٨٤	١٬١:١٤٢٥		٢:١٠٩٣	٢:١٤٢٨	
٣٬١:١٠٨٤	٢٬١:١٤٢٥		٣:١٠٩٣	٣:١٤٢٨	
٤٬١:١٠٨٤	–		١٠٩٤	١٤٣٠	٥٧ ق م
٢:١٠٨٤	٢:١٤٢٥		١:١٠٩٥	١:١٤٣١	٥٩ و٦٠ ق م
٣:١٠٨٤	٤:١٤٢٥		٢:١٠٩٥	٢:١٤٣١	
١:١٠٨٥	١:١٤٢٦	٤٨ و٧٦ ق م	١٠٩٦	١٤٣٢	–
١٬١:١٠٨٥	–		١٠٩٧	١٤٣٣	٦٣ ق م
٢٬١:١٠٨٥	–		١٠٩٨	١٤٣٤	٦٤ ق م
٣٬١:١٠٨٥	–		١:١٠٩٨	١:١٤٣٤	
٢:١٠٨٥	–		٢:١٠٩٨	٢:١٤٣٤	
٣:١٠٨٥	١٤٤١		١:١٠٩٩	١٤٣٥	٦٥ ق م
١:١٠٨٦	١:١٤٢٠	٤٠ ق م	٢:١٠٩٩	١٤٣٥	
٢:١٠٨٦	٢:١٤٢٠		١:١١٠٠	١:١٤٣٦	٦٥ ق م
٣:١٠٨٦	٣:١٤٢٠		٢:١١٠٠	٢:١٤٣٦	
٤:١٠٨٦	٤:١٤٢٠		١:١١٠١	١:١٤٣٧	٥٦ ق م
١:١٠٨٧	١:١٤٢١	٤١ ق م	٢:١١٠١	٢:١٤٣٧	
٢:١٠٨٧	٢:١٤٢١		١:١١٠٢	–	٧١ ق م
٣:١٠٨٧	٣:١٤٢١		٢:١١٠٢	–	
١:١٠٨٨	١٤٢٢	٤٤ ق م	١:١١٠٣	١:١٤٤٦	٩٤ ق م
٢:١٠٨٨	٥:١٤٢٠		٢:١١٠٣	٢:١٤٤٦	
٣:١٠٨٨	٥:١٤٢٠		٣:١١٠٣	٣:١٤٤٦	
١٠٨٩	١٤٢٤	٤٥ ق م	١:١١٠٤	–	١٢٣ ق م
١:١٠٩٠	٣:١٤٢٥	٤٦ ق م	٢:١١٠٤	١٥٠١	٢٢٦ ق م
٢:١٠٩٠	٥:١٤٢٥	–	١١٠٥	١٤٤٧	٣٥ ق م
١:١٠٩١	٢:١٤٢٦	٤٨ و٥٠ ق م	١:١١٠٦	١:١٤٤٨	١٢٨ ق م
٢:١٠٩١	١٤٢٩		٢:١١٠٦	٢:١٤٤٨	
٣:١٠٩١	١٤٢٩		١:١١٠٧	٢:١٤٤٩	١٢٩ ق م
٤:١٠٩١	١٤٢٩		٢:١١٠٧	٣:١٤٤٩	
١٠٩٢	–	٤٥٣ ق م	٣:١١٠٧	٤:١٤٤٩	

التشريعات الدينية

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
١١٠٨	١٤٥٠	١٣٠ ق م
١:١١٠٩	١:١٤٥١	١٣١ ق م
٢:١١٠٩	٢:١٤٥١	
١:١١١٠	١:١٤٥٢	١٣٣ و١٣٤ ق م
٢:١١١٠	٢:١٤٥٢	
١١١١	١٤٥٣	١٣٥ ق م
١١١٢	١٤٥٤	١٣٦ ق م
١:١١١٣	١:١٤٥٥	١٣٨ ق م
٢:١١١٣	٢:١٤٥٥	
٣:١١١٣	٣:١٤٥٥	
١١١٤	١٤٥٦	١٣٩ ق م
١:١١١٥	١:١٤٧	١٤٠ ق م
٢:١١١٥	٢:١٤٥٧	
١١١٦	–	١٤١ ق م
١١١٧	١٤٥٨	١٤٢ ق م
١:١١١٨	١:١٤٥٩	١:١٤٣ ق م
٢:١١١٨	٢:١٤٥٩	
١:١١١٩	١:١٤٦٠	٢:١٤٣ ق م
٢:١١١٩	٢:١٤٦٠	
٣:١١١٩	٣:١٤٦٠	
١١٢٠	١٤٦١	–
١:١١٢١	١:١٤٦٢	١٤٤ ق م
٢:١١٢١	٢:١٤٦٢	
١:١١٢٢	١:١٤٦٣	١٤٥ ق م
٢:١١٢٢	٢:١٤٦٣	
١١٢٣	١٤٦٤	١٤٦ ق م
١:١١٢٤	١:١٤٦٥	١٤٩ ق م
٢:١١٢٤	٢:١٤٦٥	
٣:١١٢٤	٣:١٤٦٥	
١١٢٥	١٤٦٦	–

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
١١٢٦	١٤٦٧	١٥٠ ق م
١١٢٧	١٤٦٨	١٥١ ق م
١:١١٢٨	١:١٤٦٩	١٥٢ ق م
٢:١١٢٨	٢:١٤٦٩	
١:١١٢٩	١:١٤٧٠	١٥٥ ق م
٢:١١٢٩	٢:١٤٧٠	
١١٣٠	١٤٧١	١٥٦ و٣٠١ق م
١:١١٣١	١:١٤٧٢	١٥٧ ق م
٢:١١٣١	٢:١٤٧٢	
١١٣٢	١٤٧٣	١٥٨ ق م
١:١١٣٣	١:١٤٧٥	١٦٠ ق م
٢:١١٣٣	٢:١٤٧٥	٤:١٦٠ ق م
٣:١١٣٣	–	٢:١٦٠ ق م
١١٣٤	١٤٧٦	١٦١ ق م
١١٣٥	١٤٧٧	١٦٢ ق م
١:١١٣٦	١:١٤٧٨	١٦٣ و١٦٥ق م
٢:١١٣٦	٢:١٤٧٨	
٣:١١٣٦	٣:١٤٧٨	
٤:١١٣٦	٤:١٤٧٨	
١١٣٧	١٤٧٩	١٦٦ ق م
١:١١٣٨	١:١٤٨٠	١٦٤ ق م
٢:١١٣٨	–	–
٣:١١٣٨	٢:١٤٨٠	٥:١٦٨ق م
١:١١٣٩	١:١٤٨١	١٧٠ ق م
٢:١١٣٩	٢:١٤٨١	
٣:١١٣٩	٣:١٤٨١	
١:١١٤٠	١:١٤٨٢	١٧١ ق م
٢:١١٤٠	٢:١٤٨٢	
٣:١١٤٠	٣:١٤٨٢	
١١٤١	١٤٨٣	١٧٢ ق م

التشريعات الدينية

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.	م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
١:١١٤٢	١:١٤٨٤	١٧٤ و١٧٥	٢:١١٥٨	٢:١٤٩٦	
		و١٧٩ ق م	١:١١٥٩	١:١٤٩٧	١٩٠ ق م
٢:١١٤٢	٢:١٤٨		٢:١١٥٩	٢:١٤٩٧	
١١٤٣	١٤٨٥	١٤٩ ق م	١١٦٠	١٤٩٨	٣:١٨٩ق م
١:١١٤٤	١:١٤٨٦	١٨١ ق م	١١٦١	١٤٩٩	١٩٢ ق م
٢:١١٤٤	٢:١٤٨٦		١١٦٢	١٥٠٠	-
١١٤٥	١٤٨٧	١٨٠ ق م	١:١١٦٣	-	١٩٤ ق م
١:١١٤٦	١:١٤٨٨	١٨٢ ق م	٢:١١٦٣	-	
٢:١١٤٦	٢:١٤٨٨		١١٦٤	١٧١٤	٩٥ ق م
١١٤٧	١٤٨٩	١٨٣ ق م	١:١١٦٥	١:١٧١٥	٩٦ ق م
١١٤٨	١٤٩٠	-	٢:١١٦٥	٢:١٧١٥	
١١٤٩	٢:١٤٩١	١٨٤ ق م	١١٦٦	-	٩٧ ق م
١١٥٠	١:١٤٩٢	٢٢١ ق م	١١٦٧	-	٣:٩٤ ق م
١١٥١	-	-	١:١١٦٨	-	٩٨ ق م
١:١١٥٢	-	٢٢٢ ق م	٢:١١٦٨	-	
٢:١١٥٢	١:١٣٦٢	٢٢٥ ق م	١١٦٩	١:١٧١٥	٩٩ ق م
٢´٢:١١٥٢´	١´١:١٣٦٢´		١:١١٧٠	-	١٠٠ ق م
٢´٢:١١٥٢´	٢´١:١٣٦٢´		٢:١١٧٠	-	
٣´٢:١١٥٢´	٣´١:١٣٦٢´		١١٧١	-	١٠١ ق م
٣:١١٥٢	٢:١٣٦٢		١:١١٧١	-	
١:١١٥٣	١:١٣٦٣	-	٢:١١٧١	-	
٢:١١٥٣	٢:١٣٦٣		٣:١١٧١	-	
١١٥٤	-	٢٢٤ ق م	٤:١١٧١	-	
١:١١٥٤	-		١١٧٢	-	١٠٣ ق م
٢:١١٥٤	-		١:١١٧٢	-	
١١٥٥	١٤٩٣	١٨٦ ق م	٢:١١٧٢	-	
١:١١٥٦	١:١٤٩٤	٢١٠ ق م	٣:١١٧٢	-	
٢:١١٥٦	٢:١٤٩٤		١١٧٣	-	١٠٤ ق م
١١٥٧	١٤٩٥	٢١٢ ق م	١:١١٧٤	-	١٠٢ ق م
١:١١٥٨	١:١٤٩٦	١٨٩ ق م	٢:١١٧٤	-	

التشريعات الدينية

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.	م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
١١٧٥	-	٢:١٠٦ ق م	١:١١٨٨	١:١٥٠٥	٢٣١ ق م
١:١١٧٦	-		٢:١١٨٨	٢:١٥٠٥	
٢:١١٧٦	-	١٠٧ ق م	١´٢:١١٨٨	١´٢:١٥٠٥	
٣:١١٧٦	-		٢´٢:١١٨٨	٢´٢:١٥٠٥	
١:١١٧٧	-	١٠٨ ق م	٣´٢:١١٨٨	٣´٢:١٥٠٥	
٢:١١٧٧	-		٤´٢:١١٨٨	٤´٢:١٥٠٥	
١١٧٨	-	١٠٩ ق م	٣:١١٨٨	٣:١٥٠٥	
١:١١٧٩	-	١١١ ق م	٤:١١٨٨	٤:١٥٠٥	
٢:١١٧٩	-		١١٨٩	١٥٠٦	٢٣٢ ق م
١:١١٨٠	-	١٠٥ ق م	١:١١٩٠	١:١٥٠٧	٢٣٣ ق م
٢:١١٨٠	-		٢:١١٩٠	٢:١٥٠٧	
١:١١٨١	١:١٧١٦	١١٢ و١٢١	٣:١١٩٠	٣:١٥٠٧	
		ق م	١:١١٩١	١:١٥٠٨	٢٣٤ و٢٣٥ق م
٢:١١٨١	-		٢:١١٩١	٢:١٥٠٨	
٣:١١٨١	-		٣:١١٩١	٣:١٥٠٨	
٤:١١٨١	-		١:١١٩٢	١:١٥٠٩	٢٣٩ ق م
١:١١٨٢	٢:١٧١٦	١٢٠ ق م	٢:١١٩٢	٢:١٥٠٩	٢٣٩ ق م
٢:١١٨٢	-		٣:١١٩٢	١٥١٠	٢٣٩
١١٨٣	٢:١٧١٦	١١٥ و١١٩	١١٩٣	١٥١١	٢٤٥ ق م
		ق م	١١٩٤	١٥١٢	٢٤٧ ق م
١:١١٨٤	-	١٢٢ ق م	١:١١٩٤	١:١٥١٢	و٢٥٣
٢:١١٨٤	-				و٢٥٤ ق م
١١٨٥	١٥٠٢	٢٢٨ ق م	٢:١١٩٤	٢:١٥١٢	٢٤٧ ق م
١:١١٨٦	١:١٥٠٣	٢٢٩ ق م	٣:١١٩٤	٣:١٥١٢	٢٥٣ ق م
٢:١١٨٦	٢:١٥٠٣		٤:١١٩٤	٤:١٥١٢	
١١٨٧	١٥٠٤	٢٣٠ ق م	٥:١١٩٤	٥:١٥١٢	
١:١١٨٧	١:١٥٠٤		١:١١٩٥	١:١٥١٣	٢٤٨ و٢٥١ق م
٢:١١٨٧	٢:١٥٠٤		٢:١١٩٥	٢:١٥١٣	
٣:١١٨٧	٣:١٥٠٤		٣:١١٩٥	٣:١٥١٣	
٤:١١٨٧	٤:١٥٠٤		١١٩٦	١٥١٤	٢٥٣ ق م

التشريعات الدينية

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.	م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
١١٩٧	١٥١٥	٢٥٣ ق م	١:١٢١٧	١:١٥٣٦	٢٧٣ ق م
١١٩٨	١٥١٦	٢٥٣ ق م	٢:١٢١٧	٢:١٥٣٦	
١١٩٩	١٥١٨	٢٥٥ ق م	١٢١٨	١٥٣٧	٢٦٥ و٢٧٥ق م
١:١١٩٩	١:١٥١٨		١٢١٩	١٥٣٨	٢٧٣ ق م
٢:١١٩٩	٢:١٥١٨		١٢٢٠	١٥٣٩	٣٣٥ ق م
١:١٢٠٠	١:١٥١٩	٢٥٧ ق م	١:١٢٢١	١:١٥٤٠	٣٣٦ ق م
٢:١٢٠٠	٢:١٥١٩		٢:١٢٢١	٢:١٥٤٠	
١٢٠١	١٥٢٠	٢٥٨ ق م	٣:١٢٢١	٣:١٥٤٠	
١٢٠٢	١٥٢٠	٢٥٩ ق م	١٢٢٢	١٥٤١	٣٣٧ و٣٣٩ق م
١٢٠٣	١٥٢٢	٢٦٠ ق م	١٢٢٣	١٥٤٢	٣٤٠ ق م
١٢٠٤	١٥٢٣	٢٦١ ق م	١٢٢٤	١٥٤٣	٣٤١ ق م
١:١٢٠٥	١:١٥٢٤	٢٦٢ ق م	١٢٢٥	١٥٤٤	٣٤٢ و٣٤٣ق م
٢:١٢٠٥	٢:١٥٢٤		١٢٢٦	١٥٤٥	–
٣:١٢٠٥	٣:١٥٢٤		١:١٢٢٧	١:١٥٤٦	–
١٢٠٦	١٥٢٥	٢٦٣ ق م	٢:١٢٢٧	٢:١٥٤٦	
١:١٢٠٧	١:١٥٢٦	٢٦٩ و٢٧٠ق م	١٢٢٨	١٥٤٧	٢٧٦ ق م
٢:١٢٠٧	٢:١٥٢٦		١:١٢٢٩	١:١٥٤٨	٢٧٧ ق م
١٬٢:١٢٠٧	١٬٢:١٥٢٦		٢:١٢٢٩	٢:١٥٤٨	
٢٬٢:١٢٠٧	٢٬٢:١٥٢٦		١٬٢:١٢٢٩	١٬٢:١٥٤٨	
١:١٢٠٨	١:١٥٢٧	٢٧١ ق م	٢٬٢:١٢٢٩	١٬٢:١٥٤٨	
٢:١٢٠٨	٢:١٥٢٧		١٢٣٠	١٥٤٩	٢٧٨ ق م
١٢٠٩	١٥٢٨	–	١:١٢٣١	١:١٥٥٠	٢٧٩ ق م
١٢١٠	١٥٢٩	٢٥٢ ق م	٢:١٢٣١	٢:١٥٥٠	
١٢١١	١٥٣٠	٢٦٤ ق م	١٬٢:١٢٣١	١٬٢:١٥٥٠	
١:١٢١٢	١:١٥٣١	٢٦٥ ق م	٢٬٢:١٢٣١	٢٬٢:١٥٥٠	
٢:١٢١٢	٢:١٥٣١		١٢٣٢	١٥٥١	٢٨١ ق م
١٢١٣	١٥٣٢	٢٦٦ ق م	١:١٢٣٣	١:١٥٥٢	٢٨٣ ق م
١٢١٤	١٥٣٣	٢٦٧ ق م	٢:١٢٣٣	٢:١٥٥٢	
١٢١٥	١٥٣٤	٢٦٨ ق م	١٢٣٤	١٥٥٣	٢٨٤ ق م
١٢١٦	١٥٣٥	١٧٢ ق م	١٢٣٥	١٥٥٤	٢٨٥ ق م

التشريعات الدينية

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.	م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
١٢٣٦	١٥٥٥	٢٨٦ ق م	١٢٥٥	١٥٧٤	٣١٥ ق م
١٢٣٧	١٥٥٦	٢٨٧ ق م	١٢٥٦	١٥٧٥	٣١٦ ق م
١٢٣٨	١٥٥٧	٢٨٨ ق م	١٢٥٧	١٥٧٦	٣١٨ ق م
١:١٢٣٩	١:١٥٥٨	٢٩٢ ق م	١:١٢٥٨	١:١٥٧٧	٣٢١ ق م
٢:١٢٣٩	٢:١٥٥٨		٢:١٢٥٨	٢:١٥٧٧	
٣:١٢٣٩	٣:١٥٥٨		٣:١٢٥٨	٣:١٥٧٨	
١٢٤٠	١٥٥٩	٢٩٣ ق م	١:١٢٥٩	١:١٥٧٨	٣٢٤ و٣٢٥ق م
١:١٢٤١	١:١٥٦٠	٢٩٤ ق م	٢:١٢٥٩	٢:١٥٧٨	
٢:١٢٤١	٢:١٥٦٠		٣:١٢٥٩	٣:١٥٧٨	
١٢٤٢	١٥٦١	٢٩٥ ق م	١:١٢٦٠	١:١٥٧٩	٣٢٧ ق م
١:١٢٤٣	١:١٥٦٢	٢٨٩ و٢٩١ق م	٢:١٢٦٠	٢:١٥٧٩	
٢:١٢٤٣	٢:١٥٦٢		١٢٦١	١٥٨٠	٣٢٨ ق م
١٢٤٤	١٥٦٣	٢٩٦ ق م	١:١٢٦٢	١:١٥٨١	–
١٢٤٥	١٥٦٤	٢٩٧ ق م	٢:١٢٦٢	٢:١٥٨١	
١:١٢٤٦	١:١٥٦٥	٢٩٨ ق م	١٢٦٣	١٥٨٢	٣٢٩ و٣٣٤ق م
٢:١٢٤٦	٢:١٥٦٥		١٢٦٤	١٥٨٣	–
١٢٤٧	١٥٦٦	٢٩٩ ق م	١٢٦٥	١٥٨٦	٣٥١ ق م
١:١٢٤٨	١:١٥٦٧	٣٠٠ ق م	١٢٦٦	١٥٨٥	٣٥٠ ق م
٢:١٢٤٨	٢:١٥٦٧		١٢٦٧	١٥٨٧	٣٦١ ق م
١٢٤٩	١٥٦٨	٣٠٢ ق م	١٢٦٨	١٥٨٨	٣٦٢ ق م
١:١٢٥٠	١:١٥٦٩	٣٠٣ ق م	١:١٢٦٩	١:١٥٨٩	٣٦٣ و٣٦٤ق م
٢:١٢٥٠	٢:١٥٦٩		٢:١٢٦٩	٢:١٥٨٩	
١٢٥١	١٥٧٠	٣٠٤ ق م	١:١٢٧٠	١:١٥٩٠	٣٦٤ ق م
١٢٥٢	١٥٧١	٣١٠ ق م	٢:١٢٧٠	٢:١٥٩٠	
١٢٥٣	١٥٧٢	٣١٢ ق م	١٢٧١	١٥٩١	٣٦٥ ق م
١:١٢٥٣	١:١٥٧٢		١:١٢٧٢	١:١٥٩٢	٣٦٦ و٣٦٨
٢:١٢٥٣	٢:١٥٧٢				و٣٧٢ ق م
٣:١٢٥٣	٣:١٥٧٢		٢:١٢٧٢	٢:١٥٩٢	
٤:١٢٥٣	٤:١٥٧٢		١:١٢٧٣	١:١٥٩٣	٣٧٠ و٣٧١ق م
١٢٥٤	١٥٧٣	٣١٤ ق م	٢:١٢٧٣	٢:١٥٩٣	

التشريعات الدينية

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.	م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
١٢٧٤	١٥٩٤	٣٧٣ و٣٧٤ق م	٣:١٢٨٦	٣:١٦٠٣	
١:١٢٧٤	١:١٥٩٤		١:١٢٨٧	١:١٦٠٤	٣٩٠ ق م
٢:١٢٧٤	٢:١٥٩٤		٢:١٢٨٧	٢:١٦٠٤	
٣:١٢٧٤	٣:١٥٩٤		١٢٨٨	١٦٠٥	٣٩٠ ق م
١:١٢٧٥	١:١٥٩٥	٣٧٥ ق م	١٢٨٩	١٦٠٦	٣٩١ ق م
٢:١٢٧٥	٢:١٥٩٥		١٢٩٠	١٦٠٧	٣٩٢ ق م
١:١٢٧٦	١:١٥٩٦	٣٧٦ ق م	١:١٢٩١	١:١٦٠٨	٣٩٣ ق م
٢:١٢٧٦	٢:١٥٩٦		٢:١٢٩١	٢:١٦٠٨	
٣:١٢٧٦	٣:١٥٩٦		٣:١٢٩١	٣:١٦٠٨	
١٢٧٧	١٥٩٧	٣٧٧ ق م	٤:١٢٩١	٤:١٦٠٨	
١٢٧٨	-	٣٧٨ ق م	١:١٢٩٢	١:١٦٠٩	٣٩٥ ق م
١٢٧٩	-	٣٧٩ و٣٨١ق م	٢:١٢٩٢	٢:١٦٠٩	
١٢٨٠	-	٣٧٩ ق م	٣:١٢٩٢	٣:١٦٠٩	
١:١٢٨١	١:١٥٩٨	٣٨٢ و٣٨٣ق م	٤:١٢٩٢	٤:١٦٠٩	
٢:١٢٨١	٢:١٥٩٨		٥:١٢٩٢	٥:١٦٠٩	
١:١٢٨٢	١:١٥٩٩	٣٨٤ ق م	١:١٢٩٣	١:١٦١٠	٣٩٦ ق م
٢:١٢٨٢	٢:١٥٩٩		٢:١٢٩٣	٢:١٦١٠	
٣:١٢٨٢	٣:١٥٩٩		٣:١٢٩٣	٣:١٦١٠	
١:١٢٨٣	١:١٦٠٠	٣٠٩ و٣٨٥ق م	١٢٩٤	١٦١١	٣٩٧ ق م
١'١:١٢٨٣'	١'١:١٦٠٠'		١:١٢٩٤	١:١٦١١	
٢'١:١٢٨٣'	٢'١:١٦٠٠'		٢:١٢٩٤	٢:١٦١١	
٣'١:١٢٨٣'	٣'١:١٦٠٠'		٣:١٢٩٤	٣:١٦١١	
٢:١٢٨٣	٢:١٦٠٠		٤:١٢٩٤	٤:١٦١١	
٣:١٢٨٣	٣:١٦٠٠		١:١٢٩٥	١:١٦١٢	٣٩٨ ق م
١٢٨٤	١٦٠١	٣٨٦ ق م	٢:١٢٩٥	٢:١٦١٢	
١:١٢٨٥	١:١٦٠٢	٣٨٧ و٣٨٨ق م	٣:١٢٩٥	٣:١٦١٢	
٢:١٢٨٥	٢:١٦٠٢		٤:١٢٩٥	٤:١٦١٢	
٣:١٢٨٥	٣:١٦٠٢		١٢٩٦	١٦١٣	٣٩٩ ق م
١:١٢٨٦	١:١٦٠٣	٣٨٩ ق م	١٢٩٧	١٦١٤	٤٠٠ ق م
٢:١٢٨٦	٢:١٦٠٣		١٢٩٨	١٦١٥	٤٠١ ق م

التشريعات الدينية

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.	م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
١:١٢٩٩	١:١٦١٦	٤٠٢ ق م	٢:١٣١٠	٢:١٦٢٩	
٢:١٢٩٩	٢:١٦١٦		٣:١٣١٠	٣:١٦٢٩	
١٣٠٠	١٦١٧	٣٩٢ ق م	٤:١٣١٠	٤:١٦٢٩	
١٣٠١	١٦١٨	-	٥:١٣١٠	٥:١٦٢٩	
١٣٠٢	١٦١٩	-	١:١٣١١	١:١٦٣٠	٤٠٥ و٤٠٧
١:١٣٠٣	١٦٢٠	٤١٨ ق م			و٤١٢ ق م
١:١٣٠١ ١	١:١٣٠٣ ٢		٢:١٣١١	٢:١٦٣٠	
١:١٣٠٣ ٣	٣:١٦٢٠		١٣١٢	-	٤٠٦ ق م
١:١٣٠٣ ٤	٤:١٦٢٠		١٣١٣	١٦٣١	-
١:١٣٠٣ ٥	٥:١٦٢٠		١٣١٤	١٦٣٣	٤٠٩ ق م
١:١٣٠٣ ٦	٦:١٦٢٠		١:١٣١٥	١:١٦٣٤	٤١٠ ق م
١:١٣٠٣ ٧	٧:١٦٢٠		٢:١٣١٥	٣:١٦٣٤	
١:١٣٠٣ ٨	٨:١٦٢٠			١:١٤	
٢:١٣٠٣	١٦٢١	٤١٩ ق م	٢:١٣١٥	٣:١٦٣٤ ٢	
١:١٣٠٤	١٦٢٢	٤٢١ ق م	١٣١٦	١٦٣٥	٤١٢ ق م
١:١٣٠٤ ١	١:١٦٢٢		١:١٣١٧	١:١٦٣٦	-
١:١٣٠٤ ٢	٢:١٦٢٢		٢:١٣١٧	٢:١٦٣٦	
١:١٣٠٤ ٤	٣:١٦٢٢		١:١٣١٨	١:١٦٣٧	٤١٣ و٤١٤ق م
١:١٣٠٤ ٤	٤:١٦٢٢		٢:١٣١٨	٢:١٦٣٧	
١:١٣٠٤ ٥	٥:١٦٢٢		٣:١٣١٨	٣:١٦٣٧	
١:١٣٠٤ ٦	٦:١٦٢٢		٤:١٣١٨	٤:١٦٣٧	
٢:١٣٠٤	١٦٢٣	٤٢٠ ق م	١٣١٩	١٣٥٣	٤١٥ ق م
١٣٠٥	١٦٢٤	٤١٩ و٤٢٣ق م		١٦٣٨	
١٣٠٦	١٦٢٥	٤٢٢ ق م	١:١٣٢٠	١:١٦٣٩	٤١٧ ق م
١:١٣٠٧	١:١٦٢٦	٤٠٣ ق م	٢:١٣٢٠	٢:١٦٣٩	
٢:١٣٠٧	٢:١٦٢٦		١٣٢١	١٦٤٠	-
١٣٠٨	١٦٢٧	-	١٣٢٢	١٦٤١	٤٢٩ ق م
١٣٠٩	١٦٢٨	٤٠٣ ق م	١:١٣٢٢	١:١٦٤١	
١٣١٠	١٦٢٩	٤٠٤ ق م	٢:١٣٢٢	٢:١٦٤١	
١:١٣١٠	١:١٦٢٩		٣:١٣٢٢	٣:١٦٤١	

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.	م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
٤:١٣٢٢	٤:١٦٤١		٤:١٣٣٥	٤´١:١٦٤٩´	
١:١٣٢٣	١:١٦٤٢	٤٣٠ و٤٣١ق م	٥:١٣٣٥	٥´١:١٦٤٩´	
٢:١٣٢٣	٢:١٦٤٢		١٣٣٦	٢:١٦٤٩	٤٤٠ ق م
١٣٢٤	١٦٤٣	–	١:١٣٣٧	١:١٦٥٠	٤٤٥ ق م
١:١٣٢٥	١:١٦٤٤	٤٣٠ ق م	٢:١٣٣٧	٢:١٦٥٠	
٢:١٣٢٥	٢:١٦٤٤		٣:١٣٣٧	٣:١٦٥٠	
١:١٣٢٦	١:١٦٤٥	٤٣٢ ق م	١٣٣٨	١٦٥١	٤٤٦ ق م
٢:١٣٢٦	٢:١٦٤٥		١٣٣٩	١٦٥٢	٤٤٧ ق م
١´٢:١٣٢٦´	١´٢:١٦٤٥´		١:١٣٤٠	١:١٦٥٣	٤٤٨ ق م
٢´٢:١٣٢٦´	٢´٢:١٦٤٥´		٢:١٣٤٠	٢:١٦٥٣	
٣´٢:١٣٢٦´	٣´٢:١٦٤٥´		٣:١٣٤٠	٣:١٦٥٣	
٤´٢:١٣٢٦´	٤´٢:١٦٤٥´		١:١٣٤١	١:١٦٥٤	٤٤٩ ق م
٥´٢:١٣٢٦´	٥´٢:١٦٤٥´		٢:١٣٤١	٢:١٦٥٤	
١:١٣٢٧	١:١٦٤٦	٤٣٣ ق م	١:١٣٤٢	١:١٦٥٥	٤٥٠ ق م
٢:١٣٢٧	٢:١٦٤٦		٢:١٣٤٢	٢:١٦٥٥	
٣:١٣٢٧	٣:١٦٤٦		١:١٣٤٣	١:١٦٥٦	–
١:١٣٢٨	١:١٦٤٧	٤٣٤ ق م	٢:١٣٤٣	٢:١٦٥٦	
٢:١٣٢٨	٢:١٦٤٧		١:١٣٤٤	١:١٦٥٨	٤٥٦ ق م
١٣٢٩	١٦٤٨	٤٣٣ ق م	١´١:١٣٤٤´	١´١:١٦٥٨´	
١٣٣٠	–	٤٢٥ ق م	٢´١:١٣٤٤´	٢´١:١٦٥٨´	
١:١٣٣١	–	٤٢٦ و٤٢٧ق م	٢:١٣٤٤	٢:١٦٥٨	
٢:١٣٣١	–		١:١٣٤٥	١:١٦٥٩	٤٥٧ ق م
١:١٣٣٢	–	٤٢٦ ق م	٢:١٣٤٥	٢:١٦٥٩	
٢:١٣٣٢	–		١٣٤٦	١٦٦٠	٤٥٨ ق م
١٣٣٣	–	٤٢٨ ق م	١:١٣٤٧	١:١٦٦١	٤٥٩ ق م
١٣٣٤	–	٤٤١ ق م	٢:١٣٤٧	٢:١٦٦١	
١٣٣٥	١:١٦٤٩	٤٣٥ و٤٤٤ق م	١٣٤٨	١٦٦٢	–
١:١٣٣٥	١´١:١٦٤٩´		١:١٣٤٩	١:١٦٦٣	٤٦١ ق م
٢:١٣٣٥	٢´١:١٦٤٩´		٢:١٣٤٩	٢:١٦٦٣	
٣:١٣٣٥	٣´١:١٦٤٩´		١٣٥٠	١٦٦٤	–

التشريعات الدينية

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.	م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
١٣٥١	١٦٦٥	-	١٣٦٤:١:١´	١٦٧٨:١:١´	
١٣٥٢	١٦٦٦	٤٦٤ ق م	١٣٦٤:١:٢´	١٦٧٨:١:٢´	
١٣٥٣	١٦٦٧	٤٦٢ ق م	١٣٦٤:٢	١٦٧٨:٢	
١٣٥٤:١	١٦٦٨:١	٤٤٦ و٤٦٧ق م	١٣٦٥	١٦٧٩	-
١٣٥٤:٢	١٦٦٨:٢		١٣٦٦	١٦٨٠	٤٨٣ ق م
١٣٥٤:٣	١٦٦٨:٣		١٣٦٧	١٦٨١	٤٧١ ق م
١٣٥٥	١٦٦٩	-	١٣٦٨:١	١٦٨٢:١	٤٩٣ ق م
١٣٥٦	١٦٧٠	-			و٨ ن ز
١٣٥٧	١٦٧١	٤٦٨ ق م	١٣٦٨:٢	١٦٨٢:٢	
		و١ ن ز	١٣٦٩	١٦٨٣	٤٩٤ ق م
١٣٥٨	١٦٧٢	٤٦٢ ق م	١٣٧٠:١	١٦٨٤:١	٤٩٥ ق م
		و٢ ن ز	١٣٧٠:٢	١٦٨٤:٢	
١٣٥٩	١٦٧٣	٤٧٢ ق م	١٣٧١	١٦٨٥	-
		و٤ ن ز	١٣٧٢:١	١٦٨٦	٤٩٨ ق م
١٣٥٩:١	١٦٧٣:١				و١٠ و١١ن ز
١٣٥٩:٢	١٦٧٣:٢		١٣٧٢:٢	-	
١٣٥٩:٣	١٦٧٣:٣		١٣٧٣:١	١٦٨٧:١	٤٩٩ ق م
١٣٥٩:٤	١٦٧٣:٤				و١٢ ن ز
١٣٦٠	١٦٧٤	٤٧٨ ق م	١٣٧٣:٢	١٦٨٧:٢	
١٣٦٠:١	١٦٧٤:١		١٣٧٤	١٦٨٨	٥٠٠ ق م
١٣٦٠:٢	١٦٧٤:٢				و١٣ ن ز
١٣٦١:١	١٦٧٥:١	٤٧٩ ق م	١٣٧٥	١٦٩٠	-
١٣٦١:٢	١٦٧٥:٢		١٣٧٦	١٦٩١	-
١٣٦٢	١٦٧٦	٤٧٣ ق م	١٣٧٧	١٦٨٩	-
١٣٦٣:١	١٦٧٧:١	-	١٣٧٨:١	١٦٩٢:١	-
١٣٦٣:٢	١٦٧٧:٢		١٣٧٨:٢	١٦٩٢:٢	
١٣٦٣:٣	١٦٧٧:٣		١٣٧٨:٣	١٦٩٢:٣	
١٣٦٣:٤	١٦٧٧:٤		١٣٧٩:١	١٦٩٣:١	-
١٣٦٤:١	١٦٧٨:١	٢٩٣	١٣٧٩:٢	١٦٩٣:٢	
		و٤٧٦ و٤٧٧ق م	١٣٨٠	١٦٩٤	-

التشريعات الدينية

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.	م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
١٣٨١	١٦٩٥	–	٣:١٣٩٤	٣:١٧٤٥	
١٣٨٢	١٦٩٦	–	١٣٩٥	١٧٤٦	–
١:١٣٨٣	١:١٧٠٧	–	١:١٣٩٦	١:١٧٤٧	–
٢:١٣٨٣	٢:١٧٠٧		٢:١٣٩٦	٢:١٧٤٧	
٣:١٣٨٣	٣:١٧٠٧		٣:١٣٩٦	٣:١٧٤٧	
٤:١٣٨٣	–		١٣٩٧	١٧٤٨	–
١٣٨٤	–	–	١٣٩٨	١٧٤٩	–
١٣٨٥	١٧٠٨	–	١:١٣٩٩	١٧٥٠	–
١:١٣٨٦	١:١٧٠٩	١:٥٠١ق م	٢:١٣٩٩	١:١٧٥١	–
٢:١٣٨٦	١٧١٠	٢:٥٠١	٣:١٣٩٩	٢:١٧٥١	–
٣:١٣٨٦	٢:١٧٠٩	٣:٥٠١	١٤٠٠	١٧٥٢	–
١٣٨٧	١٧١٢	٥٠٦ ق م	١٤٠١	–	–
١٣٨٨	–	–	١:١٤٠٢	–	–
١٣٨٩	١٧٤٠	–	٢:١٤٠٢	١:١٣٤٢ ٢	
١٣٩٠	١٧٤١	–	٣:١٤٠٢	–	
١:١٣٩٠	١:١٧٤١		١:١٤٠٣	–	–
٢:١٣٩٠	٢:١٧٤١		٢:١٤٠٣	–	–
٣:١٣٩٠	٣:١٧٤١		١:١٤٠٤	–	
٤:١٣٩٠	٤:١٧٤١		٢:١٤٠٤	–	–
٥:١٣٩٠	٥:١٧٤١		١:١٤٠٥	١:١٣١٥	–
١:١٣٩١	١:١٧٤٢	–		١٣١٧	
٢:١٣٩١	٢:١٣٨		٢:١٤٠٥	٣:١٣١٥	–
	٢:٦٨٢		٣:١٤٠٥	١٣١٦	–
	٢:١٧٤٢		١:١٤٠٦	١:١٣١٩ ٢	–
١٣٩٢	١٧٤٣	–	٢:١٤٠٦	–	
١:١٣٩٣	١:١٧٤٤	–	١:١٤٠٧	١:١٣٤٧	–
٢:١٣٩٣	٢:١٧٤٤		٢:١٤٠٧	٢:١٣٤٧	
١٣٩٤	١٧٤٥	–	٣:١٤٠٧	–	
١:١٣٩٤	١:١٧٤٥		١٤٠٨	١٣١٤	–
٢:١٣٩٤	٢:١٧٤٥		١:١٤٠٩	١٣٤٤	–

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
١٤٠٩:١:١´	١٣٤٤:١	
١٤٠٩:١:٢´	١٣٤٤:٢	
١٤٠٩:١:٣´	١٣٤٦	–
١٤٠٩:١:٤´	١٣٤٤:٣	–
١٤٠٩:٢	١٣٤٩	–
١٤١٠	١٣٥٠:١:٢´	–
١٤١١	–	–
١٤١٢:١	–	–
١٤١٢:٢	١٣١٣:١	–
١٤١٢:٣	١٣١٣:٢	–
١٤١٢:٤	١٣٥١	–
١٤١٣:١	١٣٢٣:١	–
١٤١٣:٢	١٣٢٤:١:٤´	–
١٤١٤:١	١٣٢١:١:٢´	–
١٤١٤:٢	١٣٢١:٣	
١٤١٥	١٣٢٤:١:٢´	–
	١٣٤٥	
١٤١٦	١٣٢٦:١	–
١٤١٧	١٣٢٩:١	–
١٤١٨:١	١٣٢٨:١	–
١٤١٨:٢	١٣٢٨:٢	
١٤١٨:٣	١٣٢٨:٢	
١٤١٩:١	١٣٤٥:١	–
١٤١٩:٢	١٣٥٤:٢	–
١٤٢٠:١	١٣٥٥:١	–
١٤٢٠:١:١´	١٣٥٥:١:١´	
١٤٢٠:١:٢´	١٣٥٥:١:٢´	
١٤٢٠:٢	١٣٥٦:١:٢´	
١٤٢٠:٣	١٣٥٥:١	
	١٣٥٦:١	

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
١٤٢١	١٣٦٠	–
١٤٢٢:١	١٣٦١:١	–
١٤٢٢:٢	١٣٦١:٢	
١٤٢٢:٣	١٣٦١:٣	
١٤٢٣:١	–	–
١٤٢٣:٢	١٣٥٤	–
١٤٢٤:١	١٣٥٨:١	–
١٤٢٤:٢	١٣٥٨:١	
١٤٢٥	١٣٥٩	–
١٤٢٦:١	–	–
١٤٢٦:٢	–	
١٤٢٧:١	١٣٣٩:٣	–
١٤٢٧:٢	–	
١٤٢٨	–	–
١٤٢٩:١	١٣٣٧:١	–
١٤٢٩:٢	١٣٣٧:٢	
١٤٣٠:١	١٣٣٨:١	–
١٤٣٠:٢	١٣٣٨:٢	
١٤٣١:١	١٣٣٢	–
١٤٣١:٢	–	–
١٤٣٢:١	١٣٣٣:١:٢´	–
	١٣٣٣:٣	
	١٣٣٤:١	
١٤٣٢:٢	١٣٣٣:٣:١´	–
١٤٣٢:٣	١٣٣٣:٣:٢´	–
	١٣٣٣:٤	
١٤٣٣:١	–	–
١٤٣٣:٢	١٣٣٦:١:٥´	–
١٤٣٤:١	١٣٣١:١:٢´	–
	١٣٣٣:٣	
	١٣٣٣:٢:٢´	

التشريعات الدينية

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.	م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
٢:١٤٣٤	١٢:١٣٣١ أ		١٤٥٢	٣:١٣٩٠	–
٣:١٤٣٤	١:١٧١ أ		١:١٤٥٣	١:١٣٩٥	–
	٢:١٣٣١ أ		٢:١٤٥٣	١:١٣٩٤	–
	٢:١٣٣١ أ		٣:١٤٥٣	٢:١٣٩٤	–
	١٣٣١:٥		١٤٥٤	١:١٣٩٠ أ	–
١:١٤٣٥	١:١٣٥٢	–	١٤٥٥	١:١٣٩١	–
٢:١٤٣٥	١٣٣٥			٢:١٣٩١ أ	
١:١٤٣٦	١:١٣٦٤ أ	–	١:١٤٥٦	١:١٣٨٨	–
٢:١٤٣٦	١:١٣٧١		٢:١٤٥٦	٢:١٣٨٨	
١٤٣٧	١:١٣٦٤	–	١٤٥٧	١:١٣٧٨	–
١٤٣٨	–	–	١٤٥٨	١٣٨٧	–
١٤٣٩	١٣٦٦	–	١:١٤٥٩	١٣٨٢	–
١٤٤٠	١٣٦٥	–	٢:١٤٥٩	١٣٨٣	–
١٤٤١	١٣٧٦	–	١٤٦٠	–	–
١٤٤٢	١٣٦٧	–	١٤٦١	١٣٨٠	–
١٤٤٣	١٢:١٣٧٨ أ	–	١٤٦٢	١:١٣٨١ أ	–
	٢:١٣٧٨ أ			١٣٨٤	
	١٣٧٩		١٤٦٣	١٣٨٦	–
١٤٤٤	١٣٦٨	–	١:١٤٦٤	١:١٣٨٩	–
١:١٤٤٥	١:١٣٧٠ أ	–	٢:١٤٦٤	٢:١٣٨٩	
٢:١٤٤٥	٣:١٣٧٠		١٤٦٥	–	–
١٤٤٦	٢:١٣٧١	–	١٤٦٦	١٣٩٢	–
١:١٤٤٧	١٣٧٣	–	١٤٦٧	١٣٩٣	–
٢:١٤٤٧	١٣٧٥		١:١٤٦٨	١:١٧١٧	٥١٣ و٥١٩ق م
١:١٤٤٨	١٣٦٩	–	٢:١٤٦٨	٢:١٧١٧	
١٤٤٩	١٣٧٧	–	٣:١٤٦٨	٣:١٧١٧	
١:١٤٥٠	١٣٩٧	–	١:١٤٦٩	١:١٧١٨ أ	٥٢٠ و٥٢٧ق م
٢:١٤٥٠	١٣٩٨	–		٣:١٧١٨	
١٤٥١	١٣٩٧	–	٢:١٤٦٩	٢:١٧١٨	
			٣:١٤٦٩	٤:١٧١٨ أ	

التشريعات الدينية

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.	م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
١٤٧٠	١٧١٩	–	١:١٤٨٧	–	–
١:١٤٧١	١:١٧٢٨	٥٢٩ و٥٥٩ق م	٢:١٤٨٧	١٣٥٣	–
٢:١٤٧١	٢:١٧٢٨		٣:١٤٨٧	–	–
١:١٤٧٢	١:١٧٢١	٥٢٨ ق م	١٤٨٨	٧	–
٢:١٤٧٢	٢:١٧٢١		١:١٤٨٩	١:٨	–
١٤٧٣	١٧٢٢	٥٣٧ ق م	٢:١٤٨٩	٢:٨	
١٤٧٤	١:١٧٢٣ ٢′	٥٣٦ ق م	١٤٩٠	١١	–
١:١٤٧٥	١:١٧٢٤	–	١٤٩١	١:١٢	–
٢:١٤٧٥	٢:١٧٢٤		٢:١٤٩١	٣:١٢	
١٤٧٦	–	٥٧٠ ق م	٣:١٤٩١	٢:١٣	
١:١٤٧٧	–	٥٦٩ ق م	١′٣:١٤٩١	١′٢:١٣	
٢:١٤٧٧	–		٢′٣:١٤٩١	٢′٢:١٣	
١٤٧٨	١٧٢٥	٥٧٠ ق م	٣′٣:١٤٩١	٢:١٢	
١:١٤٧٩	–	٥٧١ ق م	٤:١٤٩١	٣:١٣	
٢:١٤٧٩	–	–	١٤٩٢	–	–
١٤٨٠	–	–	١:١٤٩٣	–	–
١:١٤٨١	١:١٧٢٧	٥٤٦ ق م	٢:١٤٩٣	–	
٢:١٤٨١	٢:١٧٢٧		١٤٩٤	٩	–
١٤٨٢	١٧٢٦	–	١٤٩٥	١٠	–
١:١٤٨٣	١:١٧٢٩	–	١٤٩٦	١٤	–
٢:١٤٨٣	٢:١٧٢٩		١:١٤٩٧	١:١٥	–
٣:١٤٨٣	٣:١٧٢٩		٢:١٤٩٧	٢:١٥	
١:١٤٨٤	١:١٧٣٠	–	١:١٤٩٨	١:١٦	–
٢:١٤٨٤	٢:١٧٣٠		٢:١٤٩٨	٢:١٦	
١٤٨٥	١٧٣١	–	٣:١٤٩٨	٣:١٦	
١:١٤٨٦	١٧٢٠	–	١٤٩٩	١٧	–
١′١:١٤٨٦	١:١٧٢٠		١٥٠٠	١٨	–
٢′١:١٤٨٦	٢:١٧٢٠		١٥٠١	١٩	–
٣′١:١٤٨٦	٣:١٧٢٠		١:١٥٠٢	٢٠	–
٢:١٤٨٦	–		٢:١٥٠٢	٢٠	

التشريعات الدينية

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.	م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
١٥٠٣	٢١	–	١٥١٥	٣٨	–
١٥٠٤	٢٢	–	١٥١٦	٣٩	–
١٥٠٥	–	–	١:١٥١٧	٥٠	–
١:١٥٠٦	٢٣	–	٢:١٥١٧	–	–
٢:١٥٠٦	١:٢٤	–	١٥١٨	١:٥٧´٢	–
١:١٥٠٧	٢:٢٤	–	١:١٥١٩	–	–
	٢٥		٢:١٥١٩	٥١	–
٢:١٥٠٧	٢:٢٤	–	١:١٥٢٠	١:٥٤´٢	–
٣:١٥٠٧	٢٦	–	٢:١٥٢٠	٥٥	
٤:١٥٠٧	٢٦	–	٣:١٥٢٠	٥٦	
١٥٠٨	٢٧	–	١٥٢١	٤٠	–
١٥٠٩	٢٨	–	١:١٥٢٢	٤١	–
١:١٥١٠	٣٥	–	٢:١٥٢٢	٧٠	
٢:١٥١٠	–		١٥٢٣	٤٢	–
١´٢:١٥١٠	٤٨		١٥٢٤	٤٣	–
٢´٢:١٥١٠	٤٩		١٥٢٥	٤٤	–
٣´٢:١٥١٠	١:٥٩		١٥٢٦	٤٥	–
١٥١١	١:٥٤	–	١٥٢٧	٢:٥٩	–
	٦٢		٢:١٥٢٧	٧٤	–
١:١٥١٢	١:٣٦	–	١٥٢٨	٦١	–
٢:١٥١٢	١:٣٦	–	١:١٥٢٩	١:٦٣	–
٣:١٥١٢	٧٧	–	٢:١٥٢٩	٢:٦٣	
٤:١٥١٢	٩٢	–	١:١٥٣٠	٣:٦٥	–
١:١٥١٣	–	–	٢:١٥٣٠	١:٦٥´٢	
٢:١٥١٣	٤٦	–		٣:٦٥	
٣:١٥١٣	٤٧	–	١:١٥٣١	١:٧٦	–
٤:١٥١٣	٩٣	–	٢:١٥٣١	٢:٧٦	
٥:١٥١٣	١:٥٨´٢	–	١:١٥٣٢	١:٧٨	–
١٥١٤	٣٧	–	٢:١٥٣٢	–	–
	٥١		١´٢:١٥٣٢	٢:٧٨	–

التشريعات الدينية

م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.	م.ق.ك.ش.	م.ح.ق.ل.	م.ح.ق.ش.
٢:١٥٣٢ ٢	٣:٧٨	–	١٥٤٠	١٩٧	٢٤٦ راك
٢:١٥٣٢ ٣	١:٨٣	–	١٥٤١	١٩٨	٢٥٠ راك
٢:١٥٣٢ ٤	٢:٨٣	–	١٥٤٢	١٩٩	٢٤٧ راك
٣:١٥٣٢	٣:٧٨	–	١:١٥٤٢	١:١٩٩	
١:١٥٣٣	١:٨٠	–	٢:١٥٤٢	٢:١٩٩	
٢:١٥٣٣	٢:٨٠		٣:١٥٤٢	٣:١٩٩	
٣:١٥٣٣	٣:٨٠		٤:١٥٤٢	٤:١٩٩	
١٥٣٤	٨٢	–	٥:١٥٤٢	٥:١٩٩	
١٥٣٥	٨٤	–	٦:١٥٤٢	٦:١٩٩	
١:١٥٣٦	٨٥	–	٧:١٥٤٢	٧:١٩٩	
	١:٩٠		١٥٤٣	٢٠٠	٣٢١ راك
٢:١٥٣٦	–		١:١٥٤٤	١:٢٠١	٣٢٥ راك
٣:١٥٣٦	٢:٩٠		٢:١٥٤٤	٢:٢٠١	
١٥٣٧	٨٦	–	١:١٥٤٥	١:٢٠٢	٣٢٢ راك
	١:٨٧		٢:١٥٤٥	٢:٢٠٢	
١:١٥٣٨	١:٨٧	–	١:١٥٤٦	١:٢٠٣	–
٢:١٥٣٨	٢:٨٧		٢:١٥٤٦	٢:٢٠٣	
١٥٣٩	٩١	–			

التشريعات الدينية

الفهرس العامّ

	الصفحة
رسالة صاحب الغبطة البطريرك مكسيموس الخامس حكيم	٧
الإذن بالترجمة	٨
كلمة الناشر	١١
إعلان قداسة الحبر الرّومانيّ	١٣
قوانين تمهيديّة	٢٢
الباب الأوّل: في المؤمنين بالمسيح ومالَهم وعليهم جميعًا من حقوق وواجبات	٢٤
الباب الثّاني: في الكنائس المستقلّة والطُّقوس	٣٢
الفصل الأوّل: في الانتماء الى كنيسة مستقلّة	٣٢
الفصل الثاني: في حفظ الطّقوس	٣٦
الباب الثّالث: في السُّلطة الكنسيّة العُلْيا	٤٠
الفصل الأوّل: في الحبر الروماني	٤٠
الفصل الثاني: في الجماعة الأسقفيّة	٤٤
الباب الرّابع: في الكنائس البطريركيّة	٤٨
الفصل الأوّل: في انتخاب البطاركة	٥٠
الفصل الثاني: في حقوق البطاركة وواجباتهم	٥٦
الفصل الثالث: في سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة	٧٠
الفصل الرابع: في الدّائرة البطريركيّة	٧٦
الفصل الخامس: في شغور الكرسي البطريركيّ أو إعاقته	٨٢
الفصل السادس: في متروبوليت الكنيسة البطريركيّة	٨٦

التشريعات الدينية

الفصل السابع : في المجمع البطريركيّ ٨٨
الفصل الثامن : في رقعة الكنيسة البطريركيّة وسلطة البطريرك
والسينودسات خارج تلك الرُّقعة ٩٢
الباب الخامس : في كنائس الرّئاسات الأسقفيّة العُليا ٩٨
الباب السّادس : في الكنائس المتروبوليتيّة والكنائس الأخرى المستقلّة ١٠٢
الفصل الأوّل : في الكنائس المتروبوليتيّة المستقلّة ١٠٢
الفصل الثاني : في الكنائس المستقلّة الأخرى ١١٢
الباب السّابع : في الأبرشيّات والأساقفة ١١٤
الفصل الأوّل : في الأساقفة ١١٤
القسم الأوّل : في انتخاب الأساقفة ١١٦
القسم الثاني : في حقوق الأساقفة الأبرشيّين وواجباتهم ١٢٢
القسم الثالث : في الأساقفة المساعدين والأساقفة المعاونين ١٣٤
القسم الرابع : في شغور الكرسي الأبرشيّ أو إعاقته ١٣٨
القسم الخامس : في المدبّرين الرّسوليّين ١٤٨
الفصل الثاني : في الهيئات التي تساعد الأُسقف الأبرشيّ
في سياسة الأبرشيّة ١٤٨
القسم الأوّل : في المجمع الأبرشيّ ١٤٨
القسم الثاني : في الدائرة الأبرشيّة ١٥٤
أ. في النائب العامّ والنوّاب الخاصّين ١٥٤
ب. في رئيس الديوان والمسجّلين الآخرين ومحفوظات دائرة الأبرشيّة ١٥٨
جـ. في القيّم الأبرشيّ ولجنة الشّؤون الاقتصاديّة ١٦٢
القسم الثالث : في المجلس الكهنوتيّ وهيئة المستشارين الأبرشيّين ١٦٦
القسم الرابع : في المجلس الراعَويّ ١٧٠
القسم الخامس : في المتقدّمين بين الكهنة ١٧٢
الفصل الثالث : في الرَّعايا والخوارنة ونوَّاب الخوارنة ١٧٤
الفصل الرابع : في مديري الكنائس ١٩٠
الباب الثّامن : في الإكسرخوسيّات والإكسرخوسين ١٩٤

التشريعات الدينية

الباب التّاسع : في مؤتمرات الرّؤساء الكنسيّين لكنائس عدّة مستقلّة ٢٠٠
الباب العاشر: في الإكليريكيّين ٢٠٢
الفصل الأوّل : تنشئة الاكليريكيّين ٢٠٤
القسم الأوّل : إنشاء الإكليريكيّات وسياستها ٢٠٦
القسم الثاني : التّنشئة على الخدَم ٢١٢
الفصل الثاني : في انتماء الإكليريكيّين الى أبرشيّة ٢٢٢
الفصل الثالث : في حقوق الإكليريكيّين وواجباتهم ٢٢٨
الفصل الرابع : في فقدان الحالة لإكليريكيّة ٢٣٨
الباب الحادي عشر: في العلمانيّين ٢٤٢
الباب الثّاني عشر: في المتوحّدين وباقي الرّهبان وفي أعضاء مؤسّسات أُخرى للحياة المكرَّسة ٢٤٨
الفصل الأوّل : في المتوحّدين وباقي الرُّهبان ٢٤٨
القسم الأوّل : قوانين عامّة ٢٤٨
أ. في ارتباط الرهبان بالأسقف الأبرشيّ والبطريرك والكرسيّ الرّسوليّ ٢٤٨
ب. في رؤساء المؤسّسات الرهبانيّة وفي أعضائها ٢٥٢
القسم الثاني : في ديورة المتوحّدين ٢٦٠
أ. في إنشاء دير متوحِّدين وإلغائه ٢٦٠
ب. في رؤساء ديورة المتوحّدين والمجامع والقيّمين على إدارة الأموال ٢٦٤
جـ. في القبول في دير المتوحِّدين المستقلّ وفي الابتداء ٢٦٨
د. في التكرُّس أو النّذر الرهبانيّ ٢٧٤
هـ. في تنشئة الرُّهبان والنظام الرُّهبانيّ ٢٧٨
و. في النُّسّاك ٢٨٢
ز. في دير المتوحِّدين المغروس فيه الصّليب البطريركيّ ٢٨٤
حـ. في الانتقال الى دير آخر ٢٨٤
ط. في الانعتاق من الحصن ومغادرة الدَّير ٢٨٦

التشريعات الدينية

ي. في صرف الرُّهبان ٢٩٠
القسم الثالث: في المنظّمات الرهبانيّة والجمعيّات الرهبانيّة ٢٩٤
أ. في إنشاء المُنظَّمة الرهبانيّة والجمعيّة الرهبانيّة والإقليم والبيت وفي إلغائها ٢٩٦
ب. في الرُّؤساء والمجامع والقيّمين على الأموال في المنظّمات الرهبانيّة والجمعيّات الرهبانيّة ٣٠٠
جـ. في القبول في المنظّمات الرُّهبانيّة والجمعيّات الرُّهبانيّة وفي الابتداء ٣٠٢
د. في النّذر في المنظّمات الرهبانيّة والجمعيّات الرهبانيّة ٣٠٦
هـ. في تنشئة الأعضاء والنّظام الرهباني في المنظّمات الرهبانيّة والجمعيّات الرهبانيّة ٣١٠
و. في الانتقال الى منظّمة رهبانيّة أو جمعيّة رهبانيّة أخرى أو إلى دير متوحِّدين مستقلّين ٣١٤
ز. في الانعتاق من الحصن ومغادرة المنظّمة الرهبانيّة أو الجمعيّة الرهبانيّة ٣١٦
حـ. في الصّرف من المنظّمة الرهبانيّة والجمعيّة الرهبانيّة ٣٢٠
الفصل الثاني: في جمعيّات الحياة المشتركة على غرار الرهبان ٣٢٢
الفصل الثالث: في المؤسَّسات العلمانيّة ٣٢٦
الفصل الرابع: في أنماط الحياة المكرَّسة الأخرى وفي جمعيّات الحياة الرسوليّة ٣٣٠
الباب الثّالث عشر: في جمعيّات المؤمنين ٣٣٢
الباب الرّابع عشر: في تبشير الأُمم ٣٣٨
الباب الخامس عشر: في سُلطة الكنيسة التّعليميّة ٣٤٤
الفصل الأوّل: في مهمّة الكنيسة التعليميّة بوجهٍ عامّ ٣٤٤
الفصل الثاني: في خدمة كلمة الله ٣٥٠
القسم الأوّل: في الكرازة بكلمة الله ٣٥٠
القسم الثاني: في التعليم الدينيّ ٣٥٤
الفصل الثالث: في التّنشئة الكاثوليكيّة ٣٥٨

التشريعات الدينية

القسم الأوّل: في المدارس ولا سيَّمَا الكاثوليكيّة منها ٣٦٠
القسم الثاني: في الجامعات الكاثوليكيّة للدروس ٣٦٤
القسم الثالث: في الجامعات والكليّات الكنسيّة ٣٦٨
الفصل الرابع: في وسائل الاتّصال الاجتماعيّ ولا سيَّمَا الكتب ٣٧٠

الباب السّادس عشر: في العبادة الإلهيّة ولا سيَّمَا الأسرار ٣٨٠
الفصل الأوّل: في المعموديّة ٣٨٤
الفصل الثاني: في سرّ المَسْح بالميرون المقدّس ٣٩٢
الفصل الثالث: في الإفخارستيّا الإلهيّة ٣٩٤
الفصل الرابع: في سرّ التوبة ٤٠٢
الفصل الخامس: في مسحة المرضى ٤١٢
الفصل السادس: في سرّ الكهنوت ٤١٤
القسم الأوّل: في خادم الرسامة المقدّسة ٤١٦
القسم الثاني: في متقبّل الرسامة المقدّسة ٤١٨
أ. في المرشّح للرسامة المقدّسة ٤٢٠
ب، . موانع تقبُّل الدّرجات المقدّسة وممارستها ٤٢٢
القسم الثالث: في الأمور التي يجب أن تسبق الرسامة المقدّسة ٤٢٨
القسم الرابع: في تاريخ الرسامة المقدّسة ومكانها وتسجيلها وشهادتها ٤٣٠
الفصل السابع: في الزَّواج ٤٣٢
القسم الأوّل: في الاهتمام الراعويّ وفي ما يلزم أن يسبق الاحتفال بالزواج ٤٣٤
القسم الثاني: في الموانع المُبطلة للزّواج بوجهٍ عامّ ٤٣٨
القسم الثالث: في الموانع بوجهٍ خاصّ ٤٤٤
القسم الرابع: في الزّواجات المختلطة ٤٤٨
القسم الخامس: في الرّضى الزّواجيّ ٤٥٠
القسم السادس: في صيغة عقد الزّواج ٤٥٤
القسم السابع: في تصحيح الزَّواج ٤٦٢
أ. في التّصحيح البسيط ٤٦٢

التشريعات الدينية

ب. في التّصحيح من الأصل ٤٦٤
القسم الثامن: في افتراق الزَّوجَين ٤٦٦
أ. في حلّ الوثاق ٤٦٦
ب. في حصول الافتراق مع ثبات الوثاق ٤٧٢
الفصل الثامن: في أشباه الأسرار، والأمكنة والأزمنة المقدَّسة،
وفي تكريم القدّيسين، والنّذر والقسَم ٤٧٤
القسم الأوّل: في أشباه الأسرار ٤٧٤
القسم الثاني: في الأمكنة المقدّسة ٤٧٤
أ. في الكنائس ٤٧٤
ب. في المدافن والجنّازات الكنسيّة ٤٧٦
القسم الثالث: في أيّام الأعياد والتوبة ٤٨٠
القسم الرابع: في تكريم القدّيسين – الايقونات والصُّور
والذّخائر المقدّسة ٤٨٢
القسم الخامس: في النذر والقسَم ٤٨٤
الباب السّابع عشر: في المعمَّدين غير الكاثوليكيّين الدّاخلين في الشركة الكاملة مع الكنيسة الكاثوليكيّة ٤٨٨
الباب الثّامن عشر: في العمل المسكونيّ أو في تنشيط وحدة المسيحيّين ٤٩٢
الباب التّاسع عشر: في الأشخاص والأفعال القانونيّة ٤٩٦
الفصل الأوّل: في الأشخاص ٤٩٦
القسم الأوّل: في الأشخاص الطبيعيّين ٤٩٦
القسم الثاني: في الأشخاص القانونيّين ٥٠٢
الفصل الثاني: في الأفعال القانونيّة ٥٠٨
الباب العشرون: في المناصب ٥١٢
الفصل الأوّل: في التَّوْلية القانونيّة للمناصب ٥١٢
القسم الأوّل: في الانتخاب ٥١٦
القسم الثاني: في الطلب ٥٢٢
الفصل الثاني: في فقدان المنصب ٥٢٦

التشريعات الدينية
0000 / -

القسم الأوّل: في التخلّي ٥٢٦
القسم الثاني: في النّقل ٥٢٨
القسم الثالث: في العزل ٥٣٠
القسم الرابع: في الحِرمان ٥٣٢
الباب الحادي والعشرون: في سُلطان سياسة [الشعب] ٥٣٤
الباب الثّاني والعشرون: في الاعتراضات على القرارات الإداريّة ٥٤٢
الباب الثّالث والعشرون: في أموال الكنيسة الزمنيّة ٥٤٨
الفصل الأوّل: في اكتساب الأموال الزمنيّة ٥٤٨
الفصل الثاني: في إدارة الأموال الكنسيّة ٥٥٤
الفصل الثالث: في العُقود ولا سيَّمَا نقل الملكيّة ٥٦٠
الفصل الرابع: في الإرادات والأوقاف التقويّة ٥٦٦
الباب الرّابع والعشرون: في المحاكمات على وجه عامّ ٥٧٦
الفصل الأوّل: في المحكمة الصَّالِحة ٥٧٦
الفصل الثاني: في موظّفي المحاكم ٥٩٢
القسم الأوّل: في النائب القضائي والقُضاة والمُستَنطقين ٥٩٢
القسم الثاني: في المُحامي عن العدل والمُحامي عن الوثاق والمُسجِّل ٥٩٨
القسم الثالث: في موظَّفي المحاكم الذين تمَّ اختيارُهم من عدّة أبرشيّات أو عدّة كنائس مستقلّة ٦٠٠
الفصل الثالث: في واجبات القُضاة وسائر موظَّفي المحاكم ٦٠٢
الفصل الرابع: في ترتيب النَّظر في الدَّعاوى ٦٠٨
الفصل الخامس: في آجال المُحاكمة ومُهَلِها ومكانِها ٦١٠
الفصل السادس: في الأشخاص الواجب قبولهم في قاعة المحكمة وفي طريقة تنظيم أعمال الدعوى وحفظها ٦١٢
الفصل السابع: في المُدَّعي والمدَّعى عليه ٦١٦
الفصل الثامن: في الوكلاء في الخُصُومات والمُحامين ٦١٨
الفصل التاسع: في الدَّعاوى والدُّفُوع ٦٢٢
الفصل العاشر: في طُرُق تجنُّب المحاكمات ٦٢٨

التشريعات الدينية

القسم الأوّل: في الصُّلح ٦٢٨
القسم الثاني: في الاتّفاق التَّحكيميّ ٦٣٠

الباب الخامس والعشرون: في المُحاكمة الحقوقيّة ٦٤٠
الفصل الأوّل: في المحاكمة الحقوقيّة المألوفة ٦٤٠
القسم الأوّل: في عريضة فتح الدَّعوى ٦٤٠
القسم الثاني: في الاستحضار وتبليغ الأعمال القضائيّة أو إشعارها ٦٤٤
القسم الثالث: في المجاوبة عن الادّعاء ٦٤٦
القسم الرابع: في انقطاع التّقاضي في الخصومة وسقوطه والتخلّي عنه ٦٤٨
القسم الخامس: في البيّنات ٦٥٢
أ. في أجوبة الخصمَين ٦٥٢
ب. في الإثبات بالوثائق ٦٥٦
جـ. في الشُّهود والشّهادات ٦٥٨
(١). في مَن يمكنهم أن يكونوا شهودًا ٦٥٨
(٢). في تقديم الشهود وردّهم ٦٦٠
(٣). في استنطاق الشُّهود ٦٦٢
(٤). في الوثوق بالشّهادات ٦٦٦
د. في الخُبراء ٦٦٨
هـ. في انتقال المحكمة والمعاينة القضائيّة ٦٧٠
و. في القرائن ٦٧٢
القسم السادس: في الدَّعاوى الطّارئة ٦٧٢
أ. في تغيّب الخصمَين ٦٧٤
ب. في تدخُّل شخص ثالث في الدّعوى ٦٧٦
جـ. في المحاولات والخصومة قائمة ٦٧٦
القسم السابع: في إعلان الأعمال وختام تحقيق الدَّعوى والمُناقشة في الدَّعوى ٦٧٨
القسم الثامن: في الحكم ٦٨٤
القسم التاسع: في الطّعن في الحكم ٦٩٠

التشريعات الدينية

أ. في شكوى البطلان ضد الحكم ٦٩٠
ب. في الاستئناف ٦٩٤
القسم العاشر: في القضيّة المحكمة وإعادة المحاكمة واعتراض الغير ٧٠٠
أ. في القضيّة المحكمة ٧٠٠
ب. في إعادة المحاكمة ٧٠٢
جـ. في اعتراض الغير ٧٠٤
القسم الحادي عشر: في المعونة القضائيّة والنّفقات القضائيّة ٧٠٦
القسم الثاني عشر: في تنفيذ الحكم ٧٠٦
الفصل الثاني: في المحاكمة الحقوقيّة الموجزة ٧١٠

الباب السّادس والعشرون: في بعض الدَّعاوى الخاصّة ٧١٦
الفصل الأوّل: في الدعاوى الزّواجيّة ٧١٦
القسم الأوّل: في دعاوى إعلان بطلان الزّواج ٧١٦
أ. في المحكمة الصَّالِحة ٧١٦
ب. في حقّ شكوى الزَّواج ٧١٨
جـ. في واجبات القاضي والمحكمة ٧١٨
د. في البيّنات ٧٢٠
هـ. في الحكم والاستئناف ٧٢٢
و. في الدَّعاوى المرتبطة بعيبٍ في الوثائق ٧٢٤
ز. قواعد عامّة ٧٢٤
القسم الثاني: في دعاوى افتراق الزَّوْجَين ٧٢٦
القسم الثالث: في الدَّعوى لترجيح وفاة أحد الزوجَين ٧٢٨
القسم الرابع: في طريقة الإجراء للحصول على فسخ الزّواج غير المكتمِل
أو فسخ الزّواج لمصلحة الإيمان ٧٣٠
الفصل الثاني: في الدَّعاوى لإعلان بطلان الرسامة المقدَّسة ٧٣٠
الفصل الثالث: في إجراء إقالة خوارنة الرَّعايا أو نقلهم ٧٣٢
القسم الأوّل: في كيفيّة إجراء إقالة الخوارنة ٧٣٢
القسم الثاني: في كيفيّة إجراء نقل الخوارنة ٧٣٦

التشريعات الدينية

الباب السّابع والعشرون: في العقوبات الجنائيّة في الكنيسة ٧٣٨
الفصل الأوّل: في الجرائم والعقوبات على وجهٍ عامّ ٧٣٨
الفصل الثاني: في العقوبات بجرائم خاصّة ٧٥٦
الباب الثّامن والعشرون: في إجراءات فرض العقوبات ٧٦٨
الفصل الأوّل: في المحاكمة الجنائيّة ٧٦٨
القسم الأوّل: في التّحقيق السابق ٧٦٨
القسم الثاني: في سير المحاكمة الجنائيّة ٧٧٠
القسم الثالث: في دعوى التّعويض من الأضرار ٧٧٤
الفصل الثاني: في فرض العقوبات بقرارٍ خارجَ المُحاكمة ٧٧٦
الباب التّاسع والعشرون: في القانون، والعادة، والأعمال الإداريّة ٧٧٨
الفصل الأوّل: في القوانين الكنسيّة ٧٧٨
الفصل الثاني: في العُرف ٧٨٤
الفصل الثالث: في الأعمال الإداريّة ٧٨٦
القسم الأوّل: في الإجراءات لاتّخاذ قرارات خارج المُحاكمة ٧٩٠
القسم الثاني: في تنفيذ الأعمال الإداريّة ٧٩٤
القسم الثالث: في الرُّقُم ٧٩٦
أ. في الامتيازات ٧٩٦
ب. في الإعفاءات ٨٠٠
الباب الثّلاثون: في التّقادُم وفي حساب الوقت ٨٠٢
الفصل الأوّل: في التّقادُم ٨٠٢
الفصل الثاني: في حساب الوقت ٨٠٤
معجم الألفاظ ٨٠٧
جدول توافق القوانين ورموزها ٨٥٥
الفهرس العامّ ٩٠٧

التشريعات الدينية
0000 / -

أنجزت المطبعة البولسيّة طباعة
مجموعة قوانين الكنائس الشرقيّة
في التاسع والعشرين من حزيران ١٩٩٣
عيد القدّيسين الرسولين بطرس وبولس

c 2555 - 16 / 07 / 93 - 3000